





كتاب الطهارة، كتاب الصلوة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج،

اختر



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي شرع لنا ديننا قوماً. وهذا نال إليه صراطاً مستقيماً. وجعلنا من أهله تعالى وتعلماً محمد بن  
رحمة وافضاله. وعزراً أعطيتهم ونواله. واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة استديراً  
وفورقة. واستبزيماً بها وفود كونه. واشهد ان محمداً عبداً ورسوله. الذي جمع بعثته شمل الحق  
بعد نفقه. وقمع برسالته حر الباطل بعد تطرقه. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه واتباعهم الذين سلكوا  
سنن سنده وصوابه. وبعد فقلت جمعت في عنقوان شياطين مختصة في الفقه لبعض البتدين من اصحابنا  
وسميته المختار للفتوى اخترت فيه قولاً لا اقام الا عظم اليه حنفية رحمة الله عليه اذ كان هو الاول والاولي  
فلما دارت ايدى العلماء واشتغل بعضهم بغير الفقه طلبوا مني ان اشرح شرحاً اشرف فيه الى علل مسائله ومغانيها  
وابين صورها وابنه على ما فيها. واذا كرهت ما يحتاج اليها. ويعتمد في النقل عليها وانقل فيه ما بين اصحابنا  
من الخلاف واعلله موجزاً فوجيهاً في الانصاف فاستخرت الله بحجانه وتعالى وفوضت امرى اليه. وشرعت  
فيه مستغابراً ومتوكلاً عليه. وسيتبرر الاختيار لتعليل المختار. وزدت فيه من المسائل ما لم يرد في البلوى  
ومن الروايات ما يحتاج اليه في الفتوى. ينتقل بها المبتدي. ولا يستغنى عنها المتقدم. والله سبحانه  
وتعالى اسألك بوقته لاتمام ولا حابة وبرزقي الغفرة والامانة. انه قد رعى ذلك وجدير بالاجابة وهو  
حسبي نعم الوكيل **كتاب الطهارة** وهي في اللغة مطلق النظافة. وفي الشرع  
النظافة عن النجاسات والوضوء في الغسل وهو الحسن وفي الشرع الغسل والامانة  
وسبب فوضي الوضوء ارادة الصلوة لقوله تعالى اذ قم الى الصلوة فاغسلوا. قال ابن عباس غسلا  
معناه اذا اردتم القيام الى الصلوة وانتم محدثون وفوضوا غسل الوجه وغسل اليدين مع المرفقين ومسح  
الرأس وغسل الرجلين مع الكعبين. بالتواضع ما يوجب به وهو من قصاص الشعر الى اسفل الزن  
طالاً وما بين شحمة الاذن عرضاً وسقط غسل اطراف العينين لما فيه من المشقة وخفي الضرر به وبه تنقسط الطهارة  
ويجئ بالما بين العذار والاذن لان من الوجه خلافاً لا يوجب عذبات الحية لسقوط ما تحت العذار  
وهو اقرضه قلنا سقط ذلك للحال ولا حائل هنا. وقال زفر لا يدخل المرفقان والكعبان في الغسل لان  
للاغاية قلنا ويستعمل بمعنى مع. قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم فتكون حيلة وقد وردت  
الاستة مفسرة لها فقد خرج انه صلى الله عليه وسلم اذ اراد الماء على مرافقه وراي رجلاً توضا ولم يوصل الماء  
الي كعبه فقال ويل للاعقاب من النار وامر بغسلها وكذا الآية بحيلة في مسح الرأس تحت اداة للجمع  
قال مالك تحت ارادة ما تاوله اسم المسح كما قال الشافعي وتحت ارادة بعضه كما هو عليه اصحابنا

هذا المختار للفتوى المختار في الفقه الحنفية

AMCT ZADE  
MUSEYIN PASA  
Yeni...

وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم. توضا فمسح بناصيته فكان بياناً للآلية وحجة على  
والختار في مقدار الناصية ما ذكر في الكتاب وهو الربع ولا يزيد عليه وواحد لان بالانكار يصير غسلاً  
والما موربه المسح **قال** وسنن الوضوء غسل اليدين الى الرسغين ثلثا قبل ادخالهما في الماء الى استيقظ  
نومه لحديث السقيط ثم قيل ان كان الاثنا عشر ريفه بيد اليسرى فضيعة اليمنى ثلثا في يمينه  
على اليسرى ليقع البداية اليمنى كما هو السنة وان كان الاثنا عشر ريفه يد اليمنى فضيعة اليسرى ثلثا في يمينه  
واخذ الماء فيغسل يديه لوقوع النجاسة بذلك ولا يكفي بدون ذلك في العادة **قال** وتسمية الله تعالى  
في ابتداءه لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه. وقال عليه السلام من توضا ودكر اسم الله كان طهوراً لجميع  
بدنه ومن توضا ولم يذكر اسم الله كان طهوراً لما اصاب الماء **قال** والسواك لا يركب عليه ولم  
واظب عليه. وقال فضان خليل جبرائيل صلوات الله عليه بالسواك قالوا والاصح انه مستحب **قال**  
والمضمضة والاستنشاق ثلثا ثلثا ياخذ لكل مرة ماء جديراً للمواظبة صلى الله عليه وسلم على ذلك كذلك  
**قال** ومسح جميع الرأس والاذنين بماء واحد لما روي انه صلى الله عليه وسلم توضا ومسح جميع  
وقد تقدم انه مسح بناصيته فيكون وضواً ويكون مسحاً لجميع سنته. وقال عليه السلام الاذان من الرأس  
والارد بيان الحكم **قال** وتخليل اللحية لما روي انه صلى الله عليه وسلم. كان اذا توضا شبك اصابعه  
لحيته كاتفا انسان الكشط وقيل هو سنة عند ابي يوسف جائز عند هالان السنة اكمال الفرض في محله وبأ  
اللحية لم يبق محلاً للفرض **قال** وتخليل الاصابع لانه اكمال الفرض في محله ولقوله عليه السلام خللوا  
اصابعكم قبل ان يتخللها نار جهنم **قال** وثلاث الفصل فلو احدث فرض. والثانية سنة والثالثة  
دونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة اكمال السنة واصله الحديث المشهور انه عليه السلام  
توضا ثلثا ثلثا وقال هذا وضوئي ووضو الانبياء من قبلي وما روي ان عثمان رضي الله عنه توضا بالماء  
فغسل وجهه ثلثا وذيده ثلثا ومسح برأسه مرة واحدة وغسل رجله ثلثا وقال هكذا توضا رسول الله  
عليه السلام **قال** ويستحب في الوضوء الكنية والترتيب ليقع قربة ويخرج عن عهد الفرض بالاجماع وكذا  
يستحب الموالاة وهوان لا يشتغل بين افعال الوضوء وليس ذلك بفرض لقوله تعالى اذ قم الى الصلوة فاغسلوا  
الآية من غير اشتراطها ولا انه ذكر بحرف الواو وانها للجمع باجماع ائمة النحوي والفقهاء نقلاً عن السيرافي  
والزيادة على النص نسخ ولا يجوز نسخ الكتاب بالخبر ولا انه راجح وقيل انها مستان وهو الاصح لمواظبة  
صلى الله عليه وسلم عليه وامسح الرقبة قياساً سنة وقيل مستحب ويكره ان يستعين في وضوءه بغيره الا عند الحاجة ليكون  
انظر لثوابه واخص لعبادته وصلى بوضوء واحد ما شاء من الكفاية والنوافل لانه صلى الله عليه وسلم  
صلى يوم الخندق اربع صلوات بوضوء واحد **فصل** وينقض الوضوء كل ما يخرج من السبيلين  
وقر غير سبيلين اذا كان نجساً لقوله تعالى اذ جاء احدكم من المصطبة فامسحوا بامان

هذا المختار للفتوى المختار في الفقه الحنفية

هذا المختار للفتوى المختار في الفقه الحنفية



مرآة حتى لو جاء من المكان الطهين من غير حكمة لا يجب عليه الوضوء اجماعاً فعمل بجازع الأمر  
الى المكان الطهين وهذه الاشياء تخرج اليه ليفعل فيه ستراع الناس على ما عليه العادة وقال عليه السلام  
الوضوء من كل دم سائل او غرق في صلواته فليصو ولو تضرع الحديث وقال عليه السلام بيا  
الوضوء من سبع وعشرين الف مرة الف والدم السائل والفققة والنوم ويشترط السيلان في الخارج من غير  
السيلان لان تحت كل جلد دم وطولك فما لم يسلك بادي الاخراج جازعاً والسيلان لا يقتضي طهر يكون  
مستقلاً فيكون خارجاً **قال** والقيح ملاء الف لما تقدم وهو ان لا يمكنه امساكه الا غشقة وان قاء قليلاً قليلاً  
ولو جمع كان ملاء الف فابو يوسف اعتبر اتحاد المجلس لان جامع المتفرقات على ما عرفت في سجد التلاوة  
وغيره ومحمد اعتبر اتحاد السب وهو الفان لان دليل اتحاداه وعند فريقتي القليل ايضا كطاهر ما كسبتين وقد  
جوابه ولا ينقض اذا قاء بلغا وان ملاء الف وقال ابو يوسف ان كان من الجوف ينقض لانها محل النجاسة فاشبه الصفاء  
قلنا الباطن طاهر لانه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ بطرفه يمينه وهو في الصلوة ولهذا لا ينقض النازل من الكأس  
الاجماع وهو لزوجه لا يتداخله النجاسة بقي ما جاوره من النجاسة وهو قليل والقيل غير ناقض بخلاف الصفاء  
فانها خارجها وان قاء دمياً او قيحاً نقص وان لم يلاء الف وقال محمد لا ينقض ما لم يلاء الف كغيره من الاخراج قلنا  
القيح ليس بملاء للدم والقيح وانما يسيل اليها من قرحة او جرح فاذا خرج فقد سال من موضع فيقص حتى يوقا  
علقا لا ينقض ما لم يلاء الف لانه في الموضع هكذا روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله واذا اختلط الدم  
بالسراق ان غلب كالماء كذا اذا ساقا احتياطاً وان غلب السراق لا لان القليل منه كذا في الكثير  
فيعبر بما **قال** وينقصه النوم مضجعا لما روينا وكذلك التكة والمستدلا به مثله في العتيق قال عليه السلام  
العتيق وكاء السنة فاذا نامت العين اخل الكواء **قال** والاعماء والجنون لانها المخرج في زالة السكة من النوم  
لان الناب يستيقظ بالانبياء والجنون والمغنى عليه **قال** والنوم قائماً وراكعاً وساجداً وقاعداً **قال** وقس  
لقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائماً وراكعاً وساجداً انما الوضوء على من نام مضطجعا **قال** وقس  
المرأة لا ينقض الوضوء لو اية عابسة رخصت عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض ناته فوصل ولم يتوضر  
ولاية متعارضة التناول قال ابن عباس رضي الله عنهما قال المرء بالجمع والجماع وقد تكرر بفعل النبي صلى الله عليه  
وسلم وكذا في الذكر لقوله عليه السلام ليطيق ابن علي حين ساله هل في من الذكر وضوء قال لا هل هو لا بضعة منك  
ينفي الوضوء ونبه على العلة ما روي قد مر ذكره فليتوضا طعن فيه بحجج معين وغيره من ائمة الحديث **قال**  
والفققة في الصلوة تنقض لما روينا ولقوله عليه السلام من مضجعا منكم فققة فليعد الصلوة والوضوء  
جميعاً وانه ورد في صلوة كامة فيقتصر عليها لو روده على خلاف القياس حتى لو ضل في صلوة الجفارة وسجد  
التلاوة لا ينقض الوضوء والفققة ان يسمعها جازة وحكمها انتقال الوضوء والصلوة جميعاً والصلوات  
ان يسمعه هو لا غير قالوا وبطل الصلوة لا غير والنبتسم ملا يسمعه ولا حكم له وان شذ في بعض وضوءه

فان كان اولئك اعاد لانه يتيقن بالحديث وشذ في رواه وان كان يحدثه كثيراً لم يعد دفعاً للرجح  
ومن اتقن بالحديث وشذ في الطهارة او بالعكس اخذ باليقين **فصل** فرض الغسل المضمضة والاستنسا  
وغسل جميع البدن والفرق بينه وبين الوضوء انه ما موزع في الوضوء والمواضعة لا يقع بها كل  
الانف والتم وفي الغسل ما موزع بطهير جميع البدن قال تعالى وان كنتم جنباً فاطفوا فيجب غسل جميع ما  
غسله من البدن الا باطن العين على ما مر بخلاف باطن الانف والتم حيث يمكن غسلها ولا ضرر فيه فيجب  
وقد اكد ذلك بقوله عليه السلام تحببكم شجرة جنابة الا فبلوا الشعر وانتموا بشعره ويحبوا الماء  
الماء اصل الشعر واتنائه في الخيطة والراس لما تقدم الا اذا كان طفيرة في رواية للحرج **قال** وسننه  
يفعل يديه وفرجه وبزبل النجاسة عن بدنه ثم يتوضا للصلوة ثم يفيض الماء على جميع بدنه ثلاثاً  
هكذا اخبرني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ميمونة وضعت النبي عليه السلام غيرة فاغسلت من الخبيثة  
فانكأ الماء شماله على عينيه فغسل كفيه ثم افاض الماء على راسه ثم افاض على سائر جسده ثم نحي فضل عليه وسحب  
واستنشق وغسل وجهه وزاويه وافاض الماء على راسه ثم افاض على سائر جسده ثم نحي فضل عليه وسحب  
تاخير غسل رجليه ان كانتا في فستقع الماء لما روينا وتحرز عن الماء استعمال **قال** ويوجب غيبوبة  
الحشفة في قبل او ذراع على الفاعل والمفعول به لقوله عليه السلام اذا اتيت الختانان وجب الغسل انزال الم  
ينزل قالت عائشة رضي الله عنها فعلته انا ورسول الله فغسلت وكذا في الذب لانه محلي مشتمه مضمون الطهي  
كالقبول لقوله علي رضي الله عنه توجبون فيه الحد ولا توجبون فيه صاعاً من ماء وفي الذب لا يوجب الغسل  
احتياطاً **قال** وانزال النبي على وجه الذوق والشهوة لانه يوجب الجنابة اجماعاً فيجب الغسل بالنقض سالت  
سليم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة التي توي في منامها ان زوجها اجامها قال عليها الغسل اذا وجدت  
ولو خرج لا على وجه الذوق والشهوة كما اذا ضرب على ظهره او سقط من علوا واصابه من وجب الوضوء دون  
الغسل كما في الذي فاته من اجزاء المني لكن لما لم يخرج على وجه الذوق لم يوجب الغسل ثم الشرط انفصاله عن  
موضعه عن شهوة لا بذلك يعرف كونه ميتاً وهو شرط وعند ابو يوسف خروجه عن العضو لان حكمه انما  
يثبت بعد الخروج فيعتبر وقتئذ **قال** وانقطاع الحيض وانقاس ما في الرحم فلقوله تعالى حتى يطرأ  
بالتشديد منع من قرانته حتى يغتسل ولو لا وجوبه لما منع واما انقاس فبالاجماع وكذا يجب على  
الاستحاضة اذا طلت ايام حيضها لا نفاساً في احكام الحيض كالطهارة **قال** ومن استيقظ فوجد في ثيابه  
ميتاً او مذياف عليه الغسل اما النبي لقوله عليه السلام من ذكر حكماً ولم يبلل فلا غسل عليه ومن روي  
بللاً ولم يذكر حكماً فغسله الغسل واما الذي فنيه خروق ابي يوسف لان الذي لا يوجب الغسل كما في حالة اليقظة  
ولنا ان الظاهر انه متى قدر في فحش الغسل احتياطاً **قال** والركاة اذا احتلمت ولم تزل ولم تستيقظت  
وهي على فحشها يوجب الغسل لا احتمال خروجه ثم عود لان الظاهر في الاحتلام الخروج بخلاف الرجل فانه

يمكن



لا يعود لصق الحلق وان استيقظت في حجة اخرى لا يجب **قال** وغسل الجمعة والعيد ستة قيل  
مستحب فانه يوم ارحام فستحب ان ينادي البعض بآية البعض واذا في ما يكفي من الماء في افضل  
صاع وفي الوضوء مذكور الصاع ثمانية ارطال والمذكور ان لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل  
بالصاع ويتوضأ بالمذخر اختلافوا هل المذخر الصاع ام من غيره وهذا ليس بتقدير لازم حتى لو اشبع  
الوضوء والغسل بدون ذلك جاز ولو اغتسل اكثر منه جاز ما لم يسرف فهو المكروه **قال** ولا يجوز للحديث  
والجنب غسل الاغصان فيه الغير مستر لقوله تعالى لا يمسها الا المطهرون ولا يمسها بكه وكه  
بعضهم ولا يجوز للجنب قراءة القرآن لقوله عليه السلام لا يقرأ الجاني شيئا من القرآن كالبسمة والحمد لله  
ويجوز له الذكر والتسبيح والثناء لان المنع ورد عن القرآن خاصة ولا يدخل المسجد الا بالضرورة لقوله  
الله عليه وسلم لا ادخل المسجد جنب ولا حائض فان احتاج الى ذلك يتم ودخل لانه طهارة عند عدم  
الماء وان نام في المسجد فاجنب في الايام له الخروج حتى يتم وقيل بياح والحائض والنفساء كل جنب  
في جميع ذلك **فصل** تجوز الطهارة بالماء الطاهر في نفسه للطهر الغيرة كالمطر وماء العيون ولا باروان  
تغيرت بطول الكثرة الاصل فيه قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وتوضأ صلى الله عليه وسلم  
من ابار المدينة وقال الماء طهور لا يجسه شيئا الا ما غير طعمه ولونه او ريحه وطول الكثرة لا يجسه فيبقى طاهرا  
**قال** ويجوز بقاء حاله طاهر في غير واحد اوصافه ولم يزل يرفقه كالزغفران والاشنان وماء اللد  
وفي اللبن وانيان ويجوز بقاء غلب عليه غيره فانزال عنه طبع الماء لا كالأشربة والحل وماء الورد وطبع الماء  
كونه سائلا مطبا مستكنا للعطش والمغلبة بالاجزاء والاصافيه ان الماء الذي حاله شيء من الطين  
يجوز الوضوء به اجماعا لبقاء اسم الماء الطهور عليه ولا يجوز بالخل اجماعا لروايل الاستغناء فكل ما غلب عليه  
الماء واخرج عن طبعه الحفنة بالخل وما غلب عليه الماء وطبعه باق الحفنة بالاول لانه على حكم  
الاطلاق وضافت اليه كاضافته الى العين والكبر وان تغير بالطبخ لا يجوز كالمزق لا ما يقصده  
التشفيف كالسدر والخض والصابون مالم ينجس فانه يجوز لو زود السنة بفضل كليت بذلك واما الماء  
الكد اذا وقعت فيه نجاسة لا يجوز الوضوء به لعنه صلى الله عليه وسلم لا يكون احكم في الماء الدائم  
ثبوته من اوشرب **قال** الا ان يكون عشرة ازرع في عشرة والاصلا ان الماء القليل نجس  
بوقوع النجاسة فيه والكثير لا لقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه واعتبراه فوجدنا ما لا يخالص  
بعضه الي بعض فنقول كل ماء لا يخالص بعضه البعض لا ينجس بوقوع النجاسة فيه وهذا معنى قولهم  
لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر واتفق المشايخ للخلوص بالمساحة فوجدوه عشرة ازرع في عشرة  
فقدروا ذلك تيسيرا **وقال** ابو مطيع البلخي اذا كان خمسة عشر في خمسة عشر فخالصا اما  
عشرين في عشرين لا اري في نفسي شيئا وان كان له طول ولا عرض له فالأصح انه كان بحال

ولا بأس بان يورث شيئا منه لا يورثه  
وعن الطاهر  
فيما لا يجوز له بعضا من الحركات لا يغسل

لوظم طوله الى عرضه يصير غسل في غيره فهو كغيره والخيار في الحق ما لا ينجس سفله بالوقوع ثمران كانت  
النجاسة مرئية لا يتوضأ من موضع الوقوع للثيقن بالنجاسة بروية عنها وان كانت  
غير مرئية فلو توضأ منه جاز لعدم الثيقن بالنجاسة لاحتمال انتقالها ومنهم من قال  
لا يصلح الا ان الطاهر يراها في **قال** والماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة ولم يلبث ان يجاز الوضوء  
منه من اتي موضع شاء ولا يضر طول او لون او ريح لا نقلا لابقى مع الجريان والجاري ما بعدة الناس  
جاريا هو الاصح ولو وقعت جيفة في نهر كبير لا يتوضأ من اسفل الجانب الذي فيه الجيفة ويتوضأ من  
اسفل الجانب الاخر وان كان النهر صغيرا ان كان يجري اكثر الماء عليه لا يجوز وان كان اقله جودا كان  
نصفه يجوز ولا حوط الترك **وعن** محمد بن ماء الطاهر اذا مر النجاسة ولا يوجد اثرها يتوضأ منه لانه كما  
الجاري **قال** وما كان مائي الكولم للبعوض يموت في الماء لا يفسد كالتفك والصقار والسرطان لقوله عليه السلام هو  
الطهور ماؤه والحل ميتة فاستقذابه عدم الموت واذ لم يكن نجسا لا نجس ما جاوره ولا لانه لا دم في  
هذه الاشياء وهو النجس اذا لا يموت في الماء وكذا لو مات خارج الماء فوقع فيه لما يشا  
ولو مات في غير الماء كالحل والسبب روي عن محمد بن ابي نضر وسواء فيه المشرق وغيره وعنه انه يموت  
سوي بين الضفدع البرقي والمائي وقيل ان كان البرقي دم سائلا فسد وهو الصحيح **قال** وكذا ما يمشي  
سائلا كالذباب والبعوض والبق اذا مات في السابغ لا يفسد لقوله عليه السلام اذا وقع الذباب  
في اناء احدكم فامقلوه ثم امقلوه ثم امقلوه الحديث وانه يموت بالقل في الطعام سيما الحار منه ولو كان موقعا  
يخشى الطعام لما امر به **قال** وما وعد هذين النوعين فموت يفسد للماء لانه دموي يخشى الموت فيخشى ما جاوره  
الا في الميت اذا وقع في الماء نجسه لا ينجس الموت وان وقع بعد الفصل فذلك ان كان كافرا وان كان مسلما لا ينجسه  
لانه لما حكم بجواز الصلوة على المسلم حكم بطهارته ولا كذلك الكافر فافترقا **قال** والماء المستعمل لا يطهر الا بالاحد  
وهو ما ازيل به حدثا ويستعمل في البدن على وجه القرية كالوضوء بنية العبادة ويصير مستعملا اذا  
انفصل عن الموضوء **وروي** التستفي انه لا يصير مستعملا حتى يستقر في مكان ولا في الخمار **وقال** محمد  
لا يصير الا باقامة القرية لا غير وانما يقع قرية بالنية ونظره غمرة في الجنب المنعش في البئر يطلب  
الدلو فغند ما طاهر ان لان النية عنده شرط في صيرورة الماء مستعملا وليست بشرط في ازالة النجاسة  
وعند اية يورث الرجل بحاله لعدم القرب والماء بحاله لعدم ازالته للحدث وعند اية خيفة حجة الله على الجنب  
الماء لازالة النجاسة عن العض والرجل لبقاء الحدث في باقي الاعضاء وقيل يطهر من النجاسة يشنج  
الماء المستعمل حتى يجزله قراءة القرآن ونحوه وقيل هو طاهر لان الماء لا يصير مستعملا الا بعد الانفصال وعلى هذا  
لو توضأ محدث للتبرد يطير الماء مستعملا خالفا لمحمد بن حنبل **وقال** الماء المستعمل طاهر غير طاهر عند محمد وهو رواية  
عن ابي حنيفة وهو اختيار اكثر المشايخ لان النجاسة رخيصة عنهم كانوا يتبادرون الى وضوء رسول الله

نفسه

على الوضوء



صلى الله عليه وسلم فسمع به وجوههم ولم يمنهم ولو كان نجسا لمنعهم كما منع الحمام من شربه وروي الحسن  
عن أبي حنيفة انه نجس نجاسة مغلفة لانه اذا زال النجاسة للحكمة فصارت كما اذا زال الحقيقة وبل اولى  
لان النجاسة للحكمة اغلظ حتى لا يعجز عن القليل منها وعن ابي يوسف وهي رواية عن ابي حنيفة ان نجاسته  
حقيقة لكان الاختلاف وقاله فان كان المستعمل محدثا فهو نجس قال محمد وان كان طاهرا فهو طاهر  
لانه لو زل النجاسة فلم يتغير وصفه **قال** وكل اهاب ينفع فقد طهر لقوله عليه السلام ايا  
اهاب ينفع فقد طهر **قال** الاجلاد ادي كرامته فيجوز الانتفاع بشيء من اجزائه لما فيه من الاهانة والجلد  
لنجاسة عينه قال تعالى فانه حرس هو اقر باليد كوارث فينصرف اليه والليل كل خير عند محمد وعندهما  
يتنفع به ويظهر الزكاة وعن محمد اذا اصل مصارين ميتة او دبح المنة طهرت حتى يتخذ منها الاواني  
وما طهر الدباغ يطهر الذكاة لانها تزيل الرطوبة كالذباغ والذباغ ان يخرج من جوف الفاسد سوءا كان الزر  
او بالكلية غيرها **قال** وشعر الميتة وعظمها طاهر لان الحيوة لا تخلها حتى لا يتألم بقطعها فلا يجلها  
لوقت وهو النجس وكذلك العصب والحافر والخف والظفر والقرن والصور والشعر والوبر والريش والسن والمنقار والخطاب  
لما ذكرنا لقوله تعالى ومن اضاوفها واولها واشعارها امت بها علينا من غير فضل وشعر الانسان عظمه  
طاهر هو الصحيح لانه لا يجوز الانتفاع به لما بينا اما الخنزير فيجوز اجزائه نجسه لما مر وعنه محمد ان  
طاهر حتى حال الانتفاع به وجوابه انه خص للخنزير الحاجة ضرورة **فصل** اذا وقع في البر نجاسة  
فاخرجت ثم نزلت طهرة والقياس ان لا تطهر لانه اذا تجس الماء نجس الطين فاذا نزع الماء بقي الطين  
نجسا فكما ينفع للماء نجسة فكما خالف القياس اجماع السلف وما روي عنهم من الاثار غير معتقولة فالتحريم  
انهم قالوا سمعا **قال** واذا وقع في ابار الغلات من البع والذئب والاشنة لا نجس لان ابار الغلات لا تغير  
حوالها والذئب يجر حوله والاربع يلقها فيها فكان في القليل ضرورة دور الكثير وحده ان يأخذ بريح والماء عن  
محمد حرمته اش وقيل ان لا يخلو ولو لم ينجس منه والخنا ما ذكره في الكتاب وهو ان يستنزه الشاة وهو الذي  
عن صاحب الحديث الرطب واليابس الصحيح والمنكر سواء لعموم الكيلوي واما الاصابه كذلك وقيل يعتبر ما ذكرنا  
من الضرورة وخر الحام والعصفور لا يفسد لانه ليس نجس على ما ياتي ان شاء الله تعالى **قال** واذا ماتت  
في البئر فارة او اصفورة او غيرها نزع منها عشرون دلو الى ثلثين لما روي عن علي رضي الله عنه انه ينزع منها دلاء  
وعنه ابن خنيس عنه عشرون دلو وعن النخعي عشرون او ثلثون فالعشرون لا يجاب بان ثلثون لا يجاب  
وعنه محمد حرمته في الفأر عشرون وفي الثور اربعون وعن ابي يوسف في الفأر عشرون في الاربع وفي  
الخنزير اربعون في شئ وفي الشعر جميع الماء **قال** وفي الحمامة والذئابة وخوها من اربعين الى  
ستين هكذا روي عن ابي سعيد الخدري ولا تهاضع الفأرة فضقتنا الواح في الاذي والشاة والكلية جميع  
هكذا حكم ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما وفي يزرهم حين مات فيها الرزح لانه لا ينقله ينزل الى القعر البر في

الماء **قال** وان انفع الحيوان وتنفخ جميع الماء لانه لا يخلو عن بلة نجسة فتشيع فصار كما اذا وقعت ابتداء  
ولو وقع للحيوان في البر فخرج خيرا فان كان طاهرا كالاخي وما يؤكل لحمه فان لم يكن على بدنه نجاسة لم يخرج  
شئ وان كان على نجس نجاسة نزع الجميع وكذلك سباع الطير والوحش هو الصحيح وكذلك الحمام والبغل  
لا يصير الماء مشكوكا فيه لان بدن هذه الحيوان طاهر وان وصل الماء الى لعابه اخذ حكمه وذكر القدر  
ان كان الرجل محدثا نزع اربعون دلو وان كان جيبا فجميع **قال** وقال محمد حرمته انه ان نوي الغسل والوضوء  
يصير مستعلا فيفسد ولا فلا وعن ابي حنيفة في الكافر ينزع جميع الماء فانه لا يخلو بدنه من النجاسة  
غالب **قال** ويعتبر في كل يزر دلو هالات السلف اطلقوا فيصرف الى المتعاد كما في الثور وعن ابي حنيفة  
انه قد يرضع واذ لم يكن اخرج جميع الماء نزع ما يتا دلو الى ثلث ما يتا لان غالبها الا بالزيادة  
على ذلك وهذا اسرع الناس وهو الذي عن محمد وقال ابو حنيفة حرمته الله ينزع حتى يغلبهم الماء ولم يقد فيه  
شئ فيعمل بنبلة الظن فيرجع الى قول رجلين لهما معرفة بذلك اذا نزع ما وجبت نزعته وحكم بطهارة البر  
طهر الدلو والرشا والبركة ونواحيها ويد المستقيم في ذلك عن ابي يوسف **فصل** سوا الاذي والقرن  
وما يؤكل لحمه طاهر الا سائر اربعة طاهر غير مكروه وهو سوا الاذي جيبا كان او حائضا او مشركا لان النبي صلى  
الله عليه وسلم شرب واعطى فضل سوا اعطى سوا عن عينة فشرب ثم شرب بغيره سوا الاذي وارا صلا  
عليه وسلم ان يصاح باهيرة فقال اني جنب فقال صلى الله عليه وسلم المؤمن لا ينجر فقال علي السلام  
لعائشة رضي الله عنها ما اوليني الحرة قالت اني حايض قال ليست حيضتك في يدك اشارة الى ان النجس موضع  
الحيض لان بدن الانسان طاهر سوا او كافرا فان النبي صلى الله عليه وسلم انزل وقد تقيف في المسجد ولو كانت  
ابدانهم نجسة لم ينزلهم فبذلك يراه وكذا سور ما يؤكل لحمه لانه فخلل من لحمه فيكون طاهرا كاللبن **قال**  
الا الذئابة الخنزيرة والابل والبق الجلالة فانه مكروه لاحتمال بقاء النجاسة على منقارها وفه وكذا سور  
الفرس لان كراحتيه عند ابي حنيفة لاحترامه لالنجاسته وعنه انه مكروه كلعنه الشاة طاهر مكروه  
وهو سور الفرس وسكان البيوت كالحيمة والعقرب والفاة لان النجاسة لحما وتنجس النجاسة لانه ما لم يكن  
لا حرام عند كونهما من الطوائف عليهما كما اشار اليه النص فقلنا بالظاهرة مع الكراهية وكذا سور سباع الطير  
لان الاصل طهارة النجاسة لانها تاكل الميتات فقلنا بالكراهية والماء المكروه اذا توضا به مع وجود الماء للطلق  
كان مكروها الثالث نجس هو سور الخنزير والكلية وسباع البهايم ما لم ينجس فلا نجس العين ولعابه يتل  
من لحمه واما الكليل فلان النبي صلى الله عليه وسلم امر بفضله لانه من ولو غده ثلثا وفي الرواية سباعا  
ولسانه في الماء دون الالباء فكان اولى بالنجاسة واما سباع البهايم فلان فيه لعابها وانه نجس  
لتولن من لحم نجس كاللبن بخلاف الفرس فان فيه ضرورة لعموم الكيلوي الرابع مشكوك فيه وهو سور البغل والحمار نزع  
الادلة فان حرمة اللحم ولبن دليل النجاسة وطهارة العرق دليل الطهارة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان

وعنده لا يكون  
مكروها







لان الكيفية لا يزول بالظن وبطلانها من رقيقة لاحتمال ان يعطيه فان منعه يتم لان بالمنع صار عادما للماء  
وان يتم قبل الطلب جاز عند اوجبه لانه عاجز ولا يجلب عليه الطلب وعند يوسف لا يجوز لان الماء مبذول  
عادة فصار كالموجود وعينه قاصر فلو لم يجد ان غلب على طهارة ان يعطيه لا يجوز ولا يجوز ويستوي الماء من المثل  
اذا كان قادرا عليه لان القدرة على البذل قدرة على البذل ولا يجلب عليه ان يشتره بالثلاثة ضرورة وروي الحسن  
عن ابنه حنيفة اذا قدر ان يشتري ما يساوي درهما بدينار ونصف لا يتم وقبل يعتبر الغيب الفاحش وما لا  
يدخل بين تعويم المقومين **قال** ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فمن كان به جراحة يضرها الماء ووجبه  
الفصل غسل يديه الامم وضعا ولا يتم وكذلك كانت الجراحة في شيء من اعضاء الوضوء غسل اليدين الامم وضعا  
ولا يتم وان كان الجراح او الجدي في اكثر جسده فانه يتم ولا يفضل بقية جسد لان الجمع بينهما جمع  
بين البذل والبذل لا يظفر به في الشرع بخلاف الجمع بين التيمم وسور التحال ان الوضوء يتادي أحدهما  
لا يتم فجمعنا بينهما لكان الشك وان كان النصف جرحا والنصف صحيحا لا روايته في حقه واختلاف في طلبها  
فمنهم من اوجب التيمم لان طهارة كاملة ومنهم من اوجب التيمم لان طهارة كاملة ومنهم من اوجب غسل الوجه  
لجميع اذ اقام يضره المسح لانها طهارة حقيقة وحكمة فكان اولى والا احسن والله اعلم بالصواب **باب**  
**المسح على الخفين** الاصل في جواز السنة وهي ما روي علي بن ابي طالب الباقين النبي صلى الله عليه وسلم قال مسح المسافر ثلثة  
ايام ليئها ولتيم يوما وليلة وقال الحسن البصري حدثني سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انهم رواه مسح علي الخفين وقال ابو حنيفة من انكر المسح على الخفين يخاف عليه الكفر فانه ورويه من الاخبار  
ما يشبه التواتر وقال ابو يوسف يجوز نسخ القرآن بمثلها قال ابو حنيفة حجة الله لولا ان المسح لا يختلف فيه  
لما سحنا **قال** ويجوز لمن وجب عليه الوضوء لا الفصل حديث صفوان قال امرأ رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذ اكلها سقرا ان لا تسرع جفا ثلثة ايام وليئها لا عن جناية لكن عن بول او غائط او نوم  
ويشترط ليسها على طهارة كاملة سواء اكملت قبل البس او بعده حتى لو غسل جلبيه ثم لبس فيه ثم اكل  
الطهارة جاز المسح فكل الطهارة شرط عند الحديث لان الخف يمنع سرية الحديث الى ارجاء لا رغبة  
فيظن حكمه عند الحديث فيعتبر الشرط عند **قال** مسح التيمم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام وليئها  
اولها عقيب الحدث بعد التيمم لان ما قبل ذلك فهو طهارة الفصل المسح لان الخف جعل مانعا من سرية الحديث وذلك  
لحديث لا قبله **قال** والمسح على ظاهرها حتى لو مسح ابطه او عصبه اساتنه لا يجوز لقول علي رضي الله عنه لو كان الذين  
بالزراي كان ابط الخف اولى بالمسح لكن اريت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح طاهها خطوطا الاصابع  
**قال** ووضه مقدار ثلثة اصابع من البذل ذكره محمد رحمه الله وهو الاصح لا ثلثة اله المسح وقال الكرخي  
من اصابع الرجل ولو اصابع موضع المسح ماء قدر ثلثة اصابع جاز وكذا الوضوء في حشيت مبتل بالظن  
ولو كان مبتلا اطل قبل يجوز لانه ماء وفيل لانه قد اتيه من الجحيد به الهواء الاخر والسنة ان يبدأ من اصابع

الرجل الى الساق هكذا نقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولوبدا من الساق الى الاصابع جاز لوصول المقصود  
الا انه خلاف السنة **قال** ولا يجوز على خف فيه حرقيتين منه مقدار ثلثة اصابع الرجل الضار وان كان  
اقل من ذلك يجوز لان خفاف الناس لا يخلو عن القليل فلو اعتبره لجوز ولا كذلك لكثير لان الكثير يمنع الشح  
المصاد فلا يجوز المسح عليه كاللحافة ولا كذلك القليل والخف المانع ان يكون منفردا يظهر ما تحته حتى لو كان  
طولا او كان الخف قويا لا يبين ما تحته لا يمنع لان المعتبر الظاهر حتى يحل الفصل فاذا لم يظفر لا يوثر ولو كان  
الخف تحت القدم فان كان اثر القدم منع وان كان فوق الكعبين لم يمنع وان كثر واعتبر ثلثة اصابع  
لانها اكثر الرجل والاصابع هي الاصل في القدم واعتبرنا الصغار اخيرا لما يجمع حرق وقل خف على حذته ولا  
الحقين ولو كانت النجاسة في خفي المصلي او ثوبه وبدنه يجمع لان النجاسة مانعة من الصلوة لعينها وفي الخف  
لبس ما شاء لعينه بل كونه مانعا من ثياب المني وذلك في الواحد لا في الخفين **قال** ويجوز المسح على الجوارح  
فوق الخف فلو روي انه عليه السلام مسح على الجوارح ولا تها الخف ذي طاقين ومغناه اذ البسها على الخفان  
قبل الحديث حتى لو لبسها بعد الحديث او بعد ما مسح على الخف لا يمنع عليهما لان الحديث حل للحق ويجوز المسح  
على الكعبين وكذا اذا كانت قد قدته مشقوقا لا انها مشدودة او مزورة لانه بمنزلة الحفورة ويجوز على  
الجوارح انما كانا اذا كانا خنيتين او مجلدين او منعيلين لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الجوارح  
وروي ذلك عن عشرة من الصحابة رضي الله عنهم وكان ابو حنيفة رحمه الله لا يقول لا يجوز الا ان  
يكونا منعيلين لانه لا يقطع فيه تمام الساق فترجع الى ما ذكرنا وعليه النقوي **قال** وينقص ما ينقص الوضوء  
لانه ينقص الفصل فلان ينقص المسح او **قال** ونزع الخف لانه المانع من سرية الحديث الى ارجاء فاذا نزع  
زال المانع ولان الجوارح فالحج اكثر من لم يبق فيفسلها كما قبل البس وكذلك نزع احد خفيه لا يجب  
غسلها فيجب غسل الاخرى لانه يجمع بين الاصل والبذل **قال** ومضي الذمة لانه خصه ثبتت هو فيقول  
بعضي الوقت كالمسحاضة **قال** واذا مضت نزعها وغسل جليبهما بينا وخروج القدم الى الساق  
لانه لا يملكه الشئ فيه كذلك ولو خرج بعضه ابو حنيفة رحمه الله ان خرج الكعبه الى الساق بطل مسحها تقدم  
وقال ابو يوسف ما لم يخرج اكثر القدم الى الساق لا يبطل لان اكثر حكم الكل وقال محمد بن يحيى من تقدم مقدار ثلثة  
اصابع لم يبطل بقاء الحبل المسح **قال** قال مسح ساقر ثلثة ايام بعد يوم وليلة نزع لان مدة السفر لا سفر لا يجوز  
وقبيل ذلك يتم يوما وليلة لانه مقيم فيستكمل مدة الاقامة ولو مسح مقيم ثم سافر قبل يوم وليلة تم مدة  
المسافر لانه سافر فان الحكم يتعلق بآخر الوقت كما في المسئلة للثقة بخلاف ما اذا سافر بعد يوم وليلة لان  
الحديث سري الى الرجل فلا بد من الفصل **قال** ولا يجوز المسح على العمامة والعلسوة والبرقع والقفازين  
واللفافة لان المسح ثبت في الخفين للحج في نزع هذه الاشياء **قال** ويجوز المسح على الجوارح وليس بوض  
عند حنيفة رحمه الله هو الصحيح حتى لو نزع من غير ضرر جاز وقال لا يجوز لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم

تجمع خروق

اذا ستر الكعبين

حال ولا سفر بيان



امر علي رضي الله عنه حين كثرت نزلة يوم احد بالمسح عليها وقياسا على الخنف وله ان المسح بدل عن الغسل  
غسل ما تحت الجرة لوطا بخلاف ما تحت الخنف وحديث علي رضي الله عنه لا يوجب الغرضية لانه خبر واحد **قال**  
ويجوز وان شذها على غير وضوء لان في اعتبارها خراجا ولا غسل ما تحتها سقط بخلاف ما تحت الخنف فان  
سقطت عن رء بطلان المسح للعدو وقد زال بخلاف ما اذا سقطت لغيره لان العذر راق وان كانت  
لجيرة زانية على الجرح فان كان حل الخفة وغسل ما تحتها يضر مسح على الكحل وان كان لا يضره  
ذلك غسلا محولا للجراحة ومسح عليها لا على الخفة وان كان يضر المسح دون الحل على الخفة التي على  
الجرح وغسل حولها وما تحت الخفة ازايدة لان جواز المسح للضرورة فيستدل بقدر هذا الفصل  
عن الحسن بن زياد رحمه الله وهذا الكلام في عصاة الفقهاء والقروح والجراحات وعلى هذا الوضع  
على شقاق جله دواء لا يصل الماء الى تحتها يخرج الماء على ظاهر الداء وما ذكرنا **باب الحيض**  
للحيض في اللغة السيلان يقال اغاضت المرأة اذا سال منه الدم وحاضت الشهر اذا سال منها الصنع وفي الشرع سيلان  
من موضع مخصوص في وقت معلوم والدماء ثلثة حيض وهو الذي يصير للمرأة بالغة ابتداءه للمنفذ الى وقت  
معلوم قاله الكرخي فالعلاج لا يضره الا نجسا ربي بالغة وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل التجاري  
الحيض هو الدم الذي يفيض من المرأة السليمة عن الصغير والداء واستحاضة وهو الدم الخارج من الفرج  
دون الرحم والنفاس وهو ما يخرج مع الولدان وعقبه **قال** واقل الحيض ثلثة ايام وليا لها واكثر عشرة  
ليال لها لقوله عليه السلام قل الحيض للحارة اكثر واقل ثلثة ايام وليا لها واكثر عشرة ايام وعنه  
يوسف قاله يومان واكثر الثالث اقامته اكثر مقام لكل ولا اعتبار به لانه تقيص عن التقدير والشرع **قال**  
وما نقص من اقله زاد على اكثره استحاضة لانه زائل على تقدير الشرع فلا يكون حيضا وليس يغاير فيكون  
استحاضة لان الدماء الخارجة من الرحم مخصصة في هذه الثلثة **قال** وما تراه الحامل استحاضة لانها  
لا تحيض لان الحمل يسد الرحم ويصير دم الحيض غذاء للجنين فلا يكون حيضا **قال** وهو لا يمنع الصوم  
ولا الصلوة ولا الحج لقوله عليه السلام للاستحاضة توضي وصلي وان قطر الدم على الحيض قطر وفي حديث اخر انها  
عراق فولا يمنع كارتاف **قال** وما تراه المرأة من اللون في مدة حيضها حتى ترى لياطل الحاصل لما روي  
ان النساء كن بعض الكراسف على عايشة رضي الله عنها وكانت ازاره الكدرة فالتفت حتى ترى الفضة البيضاء  
اي بياض الحاصل وقال ابو يوسف لا يكون الكدرة حيضا الا بعد الدم لان الكدرة ما ينكدر واول الكثرة لا ينكدر  
ولنا ما روينا من عايشة رضي الله عنها من غير فضل ولا نقا من اوان الدم فسواء كانت اقلا او آخر اغفوا  
من الاوان وقوله اول الكثرة لا ينكدر قلنا لم قلت هذا اقله وهذا انما يكون في الماء يسيل من اعلاه  
وهذا يسيل من اسفله فيجب ان يكون الكدرة اقلا كالجعة ينشق اسفلها فانه يسيل الكدرة اقلا وهذا وحكم الحيض  
والاستحاضة والنفاس انما يثبت بخروج الدم الى الخارج لانه مالم يظهر فيه في معناه **قال**

والطهر في الحيض لانه لا يستوعب بالدم فاعتبر اولها واخرها **قال** وهو يسقط عن الحائض  
الصلوة اصلا ويحرم عليها الصوم فتقضيه لقوله عايشة رضي الله عنها كن النساء على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تقضين الصوم ولا تقضين الصلوة ولان الصلوة تنكدر في كل شهر وكل يوم فتخرج في القضاء والصوم  
في السنة مرة فلا يخرج ويحرم وطهها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وانتهى التحريم وان وطهها في  
الحيض طاهرين انما ويكفيها الاستغفار والثوبة لقول الصادق رضي الله عنه لمن سألته عن ذلك استغفر  
لا تقدر ان كان احد ما طاهرا والاخر مكرها انهم الطاهرين وحده قال في الفتاوى وهذا في الحكم يستحب  
ان يتصدق دينارا ونصف دينارا فيل مغناه ان كان في اول الحيض دينارا وفي آخره نصفه وقيل ان كان الدم  
اسود فدينارا وان كان اصفر بنصفه وجميع ذلك ورد الحديث ويكفر مستحله لان حرمة ثبتت بالكتاب  
والاجماع **قال** ويستمع بما فوقه لانه لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما يحل للرجل من امراته  
الحائض ما فوقه ولا زار وعن عايشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرني فانزبا شرب  
وانا حائض وقا لي محمد بن جهم انه يحب شعار الدم وله ما سواه لقوله عليه السلام يضع الرجل يامره الحائض  
كل شيء الا الجماع ولها ما روينا ولقوله عليه السلام له ما فوقه الا زار وليس له ما دونه اي له ان يستمع بما فوقه بشرط  
لا يات تحتها وفيما قال محمد بن جهم فيمنع منه حذر من الوقوع فيه وان انقطع دمها لاقبل من عشرة ايام لم  
يجز وطهها حتى تغسل او يمسح عليها وقت الصلوة وان انقطع لعشره جاز قيل الفصل لقوله تعاخي يطهرن  
بالتحفيف والتشديد بمعنى التحفيف حتى ينقطع حيضها حائضا على الشعر ومعنى التشديد حتى يغسل بمحلتها  
على ما روينا عن الترابين ولان ما قبل العشرة لا يحكم بانقطاع الحيض لاحتمال عود الدم فيكون حيفا فادا اغسلت  
او مسح عليها وقت الصلوة دخلت في حكم الطاهرات وما بعد العشرة حكما بانقطاع الحيض لانها لو اوردت الدم  
يكون حيفا فلذلك حل الصلوة دخلت في حكم الطاهرات وما بعد العشرة حكما بانقطاع الحيض لانها لو اوردت الدم  
لا يكون حيفا فلذلك حل الصلوة وحل وطهها حتى تغسل وان انقطع لعشر ايام عدا بقراءة التشديد  
وجوابه ما في **قال** واقل الطهر خمسة عشر يوما هكذا روي عن ابي ابيهم النخعي ولا يعرف الا توفيقا ولا حدا كثر الاستمرار  
ولا يتقدر **فصل** الاستحاضة ومن به سلس الجبل وانظار البطن وانفلات الریح والرتاف الدم والجرح  
الذي لا يرقأ يتوضؤون لوقت كل صلوة ويصلون به ما شاءوا والرواية ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال تتوضؤون للاستحاضة لوقت كل صلوة وقال عليه السلام لعاطمة بنت جحش حين قالت له اني استحاض فلا احل  
توضي لوقت كل صلوة وعليه محل قوله عليه السلام المستحاضة يتوضؤون لكل صلوة لا تهراد بالصلوة الوقت قال  
عليه السلام انما ادرتني الصلوة تتمتع وصليت ويقال انك لصلوة الطهر اري لوقتها **قال** وادلتج الوقت  
بطل وضوءهم فيتوضؤون لصلوة اخرى لما روينا وطهارة العذر يستقض بخروج الوقت عند خيفة وحمل  
وعند غيب الدخول وعند ابي يوسف بايتا كان وثمة الخلاف في مسئلتين اذا توضأ للصبح ثم طلع الشمس واذا

توضأ بعد



طلع الشمس العبد والشمس في وقت الظهور فتدفعها ينقص في الأول والخروج ولا ينقص في الثانية لعدم عند  
العكس وعند أبي يوسف في تقضيها لا يطهره مع ذلك في فتقده الوقت ولا يعتبر قبله ولا بعد ولا زمانا ولم  
ينظر في الدخول لزيادة على وقت الصلوة وأنه خلاف النسخ لها أنها ثبتت للحاجة وخروج الوقت دليل على الحكمة  
والدخول دليل على الجواز فتعلق الاستحاضة بالخروج أو في وقت زفر لم يره مثله فيما إذا أتوا قبل طلوع الشمس قولنا  
انتقض وضوءهم بخروج الوقت أي عند ذلك الحديث السابق فان صلوة مع الدم خصت لأن الوضوء لا يرفع  
حدا أو جدي **قال** والعدو وهو الذي لا يعطي عليه وقت صلوة ولا الحدث الذي لا يبيح به مخرج حتى لا يخرج  
الدم وقت حكمه يخرج من أن يكون صاحب دم من وقت لا تقطع **قال** وإذا زاد الدم على الغرة وله عادة  
فالزائد على عادتها استحاضة لأن الزيادة على الغرة علم كونها مستحاضة فتزد إلى أيام إقرارها قال عليه السلام  
دعي الصلوة أيام إقرارك ثم توضي **قال** وإذا بلغت مستحاضة فخصا عشرة من كل شهر لا نها من كل شهر  
فلا يخرج بانثاء والباقي استحاضة لما تقدم **قال** النفاس الدم الخارج عقيب الولادة لأنه مشتق من النفاس  
الرحم بالدم أو من خروج النفس وهو الولد أو الدم والحمل موجود **قال** ولا خلاف أنه أكثره أربعون يوما لقوله  
السلام بقعد أنثى أربعين يوما إلا أن ترى طهر قبل ذلك فلا أكثر ولم يقدّر إلا أقل ولو كان له حد لقد  
لأن خروج الولد دليل خروج الدم من الرحم فاستغنى عن التقدير ولا دليل في الحيض فاحتجنا إلى التقدير ليستدل  
بأنه على أنه من الرحم **قال** وإذا جاوز الدم الأربعين وله عادة فالزائد عليها استحاضة وإن لم  
يكن لها عادة فنفسها أربعين وقد بينا في الحيض **قال** والنفاس في التوأمين عقيب ولده وقال  
محمد وفرع عقيب الأخير فلو كان بين الولدين أقل من سنة أشهر فلا نفاس لهما من أنثائه وعند محمد ما بينهما  
استحاضة والنفاس من أنثائه له أن النفاس والحيض سواء من حيث المخرج والمصلحة من الصوم والصلوة  
والحج والحيض لا يوجد من الحمل فكذا النفاس ولهما ما ذكرنا من حد النفاس وقد وجد خلاف في الحيض كما  
ذكرنا أنه ينسد في الرحم بالحمل فلا حيض وأما تنقيح الإخراجا على أنه معاق بوضع الحمل في وقت الحمل  
وهي حامل بعد الولد **قال** واستقطان استبان بعض خلقه ولا يضيء به نساء وتنقص به العدة  
وتصير الأمة به أم ولد ونزل الشرط للعاق بحمل الولد إذا احتياط **باب الاستحاضة وتطهيرها** **قال** <sup>النفاس</sup>  
غلظته وخفيفته فاعلقت من أبي حنيفة ما ورد في مجلسه نص ولم يعارضه آخر ولا خرج اجتنبه وإن  
فيه لأن الاجتهاد لا يعارض النص والخففة ما يعارض نصان فطهرته ونجاسته وعندها الغلظة  
ما اتفق على نجاسته ولا يوي في أصابته والخففة ما اختلف في نجاسته لأن الاجتهاد حجة شرعية كالنص  
**قال** فالأمنع من الغلظة أن يزد على قدر الدم مساهة وهو أن يكون مثل عرض الكف لقوله عمر رضي الله عنه  
إذا كانت النجاسة قد طهر في هذا لا يمنع جواز الصلوة حتى يكون أكثر منه وطهره كان قريبا من كفا وعن محمد  
رحمته الدم الكبي المشغالي ما يكون وزنه مثقال فيحمل الأول على المساحة إن كان ما يباعا وقول محمد على وزن إن كان

مستحاضا قال الخنجر إذا وان يقولوا قد المتعد فكلوا بعد الدم عند واما قدره أصحابنا بالدم لأن قلب النجاسة  
عفو الإجماع كما لا يدرى البصر دم البعوض والبراغيث والكثير معتبر بالإجماع فحملنا الحد الفاصل قدر الدم  
أخذنا من موضع الاستحاضة فان بعد الاستحاضة بالحنان كان الخارج قد أصاب جميع المخرج يقع الأثر في جميعه  
وذلك يبلغ قدر الدم والصلوة جائزة معه إجماعا فعلمنا أن قدر الدم عفو شرعا والمانع من الخففة أن  
يبلى ربع الثوب لأن الربع حكم الكل في أحكام الشرع كسح الرأس وطقه ثم قل ربع جميع الثوب  
يقبل ربع ما أصابه كالذيل والكم والأخريص وعند أبي يوسف شبر في وعند محمد ذراع وعنه موضع القدمين  
والحنان الربع وعن أبي حنيفة أنه غير مقدور وهو موكول إلى رأي التلبس لتفاوت الناس في الاستحاضة وكل ما  
يخرج من بدن الإنسان موجب للتطهير بنجاسة غليظة كالحائط والبول والدم والصديد والقي والآخر  
فيه وكذلك النبي لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة إن كان طيبا فاغسله وإن كان يابسا فافركه وقوله  
عليه السلام لعائشة إن غاب عنك الحيض والدم والبول والدم ولو أصابك البدن وجف روي الحسن عن أبي حنيفة  
أنه لا يطهر الكوك وذكر الكوك عن أصحابنا أنه يطهر لأن البلوي نجس ولا اكتفاء بالكوك لا يدل على طهارته  
فإن الصحيح عن أبي حنيفة أنه لا يطهر الكوك فنجس الصلوة فيه حتى لو أصابه الماء يعوض نجسا عنه خلافا  
لما تروى في كل ما يوجب الطهارة كالحائط والبول والدم والقي والنفاس نجسا فقلنا بنجاسة النبي  
لأنه يوجب كبر الطهارة رأت كونه أصلا لا دعي لا يوجب طهارته كالعلة **قال** وكذلك الروث والاختا  
وبول ما يؤكل من الدواب عند أبي حنيفة رحمه الله لأن نجاستها ثبتت بنص لم يعارضه غير وهو قوله عليه السلام  
في الرثاءة جس ولا شاة مثله وعندها مخففة لعدم البلوي به في الطهارة ووقع الاختلاف فيه عند  
مالك لا رواه كطهارته وعند زفر روت ما يؤكل كطهارته ولا يوجب نجاسة استحال إليه تن وفساد وهو  
عن جبران يمكن التحريم عنه فصار كالأدعي والضرورة في التعلل وقد قلنا بالتخفيف في طهارة المسح  
وبما ذكرنا من الحديث والمعقول خرج الجواب عن قوله مالك وزفر **قال** وكذلك بول الفأرة  
وخروها لما تقدم ولا خلاف قوله عليه السلام استنزهوا البول فاحتراز عنه ممكن في الماء  
غير ممكن في الطعام والنبأ في معنى عنه فيهما **قال** وكذلك بول الثعير والضعيف الكرك أو لا  
لما روي من غير فضل وما روي من نضوب الصبيخ الم ياكل فالنضوب يذكر بمعنى الضاد وقال عليه السلام لما سئل  
المذي انضح فوجك بالماء أي غسله فحمل عليه توفيقا **قال** والنبأ نجس نجس غسل طيه ونجس الكرك  
في يابسه وقد بينا الوجه فيه وفيه التناوي عبارة كل شيء كبوله في الحكم وإذا اجتر البعير فأصابته إنسان  
فحكمه حكم سرقته لو صول إلى جوفه كالماء إذا وصل إلى جوفه حكمه حكم بوله **قال** وإذا أصاب الخف  
نجاسة لها جرم كالروث والعدو نجف فذلك لا يرض جاز وأرطبه ولا يجرم له كالحج والبول لا يجري  
فيه إلا الفسار وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف يجري المسح فيهما إلا البول والخمر وقال محمد

سارعة



لا يجوز فيها الا انفسا كالتوب ولا يبريوسف اطلاق قوله عليه السلام ان اذا اصاب جرحا حلكم او غلما ذبي فليد  
لكنهما في الارض وليصل فيها فان ذلك طهر لهما من غير فصل بين الياس والارطب والمسجد وغيره والضرورة  
العامه وعليه اكثر الشايخ ولا يبريوسف حديثه الا ان الارطب اذا اصاب الارض يتطهر به الخفف الشرحا  
كان لا يطهره بخلاف الياس لان الخفف لا يتداخله الا شيء يسير وهو معفو عنه وكذلك البول والخمر  
لانه ليس فيه ما يتجذب تمام الخفف فيبقى عليه حاله حتى يوصق عليه طين رطب خفف ثم ذلك جاز كالذي لا جرح  
يروي ذلك عن ابي يوسف بخلافه في الثوب لانه متخلل فيدخله اجز النجاسة فلا يزول بالمسح فيخلص **قال**  
واستيف والمراة يكفي مسحها في حالها لانهما الصلوات لا يتداخلهما شيء من النجاسة فيزول بالمسح **قال** واذا  
الارض نجاسة فذهب رها جازة الصلوة عليها دون التيمم وقال زفر لا يجوز الصلوة كالتيتم ولنا ان الارض  
تنشف والهاوي يجذب ما ظهر منها فقلت والليل لا يمنع جواز الصلوة وينع التيمم وروي ابن كاسر عن  
اصحابنا ان التيمم ايضا لان النجاسة استحالت الى اجزاء الارض لان من شأن الارض جذب الاشياء الطيبة  
وبالاستحالة يطهر كل جرح فيجوز التيمم واذا اصاب الارض نجاسة ان كانت حرة يصيب عليها الماء قططر  
لانها تنشف الماء فيطهر وجه الارض وان كانت صلبة يصيب الماء عليها ثم تكتسب الخيرة التي اجمع فيها  
الفصاله **قال** وروي ما يؤكل لحمه وروي الفرس ودم السماء ولعاب البعوض والحمار وخرق ملايوك من الطيور  
نجاسة مخففة فاما بول ما يؤكل لحمه فظاهر عند محمد حديث العرييين ويدخل فيه بول الفرس عندنا ايضا  
ولحماته استحال الى بول وخيشون نجسا كبول ملايوك الا اننا قلنا بتخفيفه للتعارض وحديث  
العرييين نسخ كالمثله ودم السماء ليس بدم حقيقة لانه يمتزج بالشئ وعن ابي يوسف انه نجس قبل ان يجتمع  
كذلك ولعاب البعوض والحمار لتعارض النصوص وخرق ملايوك لحمه من الطيور لمعوم اليكوي فانه لا يمكن  
الاختراعه لانهما تدرك من الحمار وعند محمد نجاسة غليظة لانها لا تخلط لثا سورا بلوي وجوابه ما  
قلنا **قال** وخرق ملايوك لحمه من الطيور طاهر لاجتماع المسلمين على ترك الحكماء في الساجد ولو كان نجسا  
لاخرجه خصوصا في المسجد الحرام **قال** الا الذجاج والبط فان نجاسته غليظة بالاجماع **قال**  
واذا انتزع عليه البول مثل راس لا يبرئ من شيء لانه لا يمكن الاختراعه وفيه خج فتقى وليس بول  
الخفافير وخرق ما وادم البق والبراغيث بشئ لما ذكرنا **قال** الكركي وما يتقي من الدم في اللحم والعروق  
طاهر وعن ابي يوسف انه معفو في الاكل دون الشرب **فصل** ويجوز زالة النجاسة بالماء  
ولا خلاف فيه قال عليه السلام ثم اغسله بالماء **قال** وكل ما يعطى طاهر يعصر بالعصر كالحل وماء  
الورد وما يعصر من الشجر والوزق وقال محمد وزفر لا يجوز الا بالماء وعن ابي يوسف في اليد  
وبان لمحمد قوله عليه السلام ثم اغسله بالماء ولو جاز بغير الماء لما كان في التيمم فائق  
وبالقيااس على الحكمة ولهما قوله تعالى

ونياتك فطهره نظير الثوب زالة النجاسة عنه وقد وجد في الحديث حقيقة والمراد من الحديث الزالة مطلقا  
حتى لو ازالها بالقطع جاز والازالة تحقق باذكارنا في الماء الاستواء بها في الموجب للزوال من تريق النجاسة  
واختلافها بالماء بالذوق وتقاطرها بالعصر شيئا فشيئا الى ان تفتي بالحكمة وذكر الماء في الحديث ورد على  
ما هو المعتاد غالبا لا للتقييد به لاذكارنا والقياس على الحكمة لا يستقيم لانها عبادة لا تعقل معناه الا  
توحيده في غسل غير موضع النجاسة فيقتصر على مورد الشرح ومو الماء اما الحقيقة فالمقصود زالة النجاسة  
وقد زالت لما بيننا **قال** فان كان لها عين مريئة فطهرتها زوالها لان الحكم بالنجاسة بقيام عينها فيعدم  
بزوالها فزالت بالغسل الواحدة طهرت عند بعضهم وهو مقتضى ما ذكره في الكتاب عند بعضهم بشرط  
غسله بعد هاتين اعتبارا المبرية **قال** ولا يضي بقاء اثر يشق زواله لقوله عليه السلام  
قدم ليض اغسله ولا يضر كذا اثره دفعا الى **قال** وما ليس بمريئة فطهرتها ان يغسله حتى يغلب عليه  
لما رته لان غلبة الطهر دليل في الشرعيات لا سيما عند تعدد اليقين **قال** ويقدر بالثلاث او بالبيع قطعا  
للسنة ولا بد من العصر في كل مرة وكذا يقدر في الاستبراء وذكر في المبسوط الحكم بزوالها قبل الثلاث  
حديث السيقظ وفي المتقي عن ابي يوسف اذا غسله سابعة طهرت وما لا ينصرف بالعصر كالحرف والآجرو  
الخطبة اذا تشببت فيها النجاسة والجلد اذا دبغ بالدهن والنحو السكين اذا موه بالماء والنحو اذا طهر  
بالماء النحو قال محمد لا يطهر اريد عدم العصر وقال ابو يوسف طهرته ان يغسل ثلثا ونحوه السكين بالماء  
الطاهر ثلثا او يطهر الخطبة والحمى بالماء الطاهر ثلثا ويجفف في كل مرة **فصل** الاستبراء سنة من كل  
ما يخرج من السيلين الالوي **قال** اعلم ان الاستبراء على خمسة اوجوه واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج  
في القس على الجنبه والبيض والنقاس كيد لا يشيع في بدنه والثاني اذا تجاوزت محرابا في غيرة قل او  
كثروا الا حوط لانه يزيد على قدر الزرع وعندهما يجزى اذ تجاوز قدر الزرع لان ما على المخرج سقطا اعتبار  
لجواز الاستبراء فيه فيجب المعبر والاول والثالث سنة وهو اذا اجتاز النجاسة في جرحها فغسلها  
سنة والرابع مستحب وهو اذا بال ولم يتغوط يغسل قبله **قال** ولما من بدنة وهو الاستبراء من الریح  
اذا لم يظهر الحديث من السيلين **قال** ويجوز بالحي وما يقوم مقامه بحسبه حتى يقيه لان المقصود الانقاء  
فبأي شئ حصل الجان **قال** والغسل بالماء افضل لانه ابلغ في الانقاء والنظافة **قال** فاذا تعدت النجاسة  
المخرج لم يجز الا الغسل وقد بيناه **قال** ولا يستنجي بميمية ولا بعظم ولا بروت لانه صلى الله عليه و  
سلم عن ذلك ولا بطعام لما فيه من اضرار علة الماء وقد نبه عليه فان استنجى بهذه الاشياء جاز وبكره  
لان المنع لمع في غيره فلا يمنع حصول الطهارة بالاستبراء بشئ غير مائه **قال** وبكره استقبال  
القبلة واستدبارها في الخلا في البيوت والصحارى لقوله عليه السلام لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها  
لكن بشرقوا او غت بواو عن ابي حنيفة في الاستدبار لا بأس به غير مقابل القبلة وما يخط بخط نحو الارض



ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلثة اصابع ويستقي بعضنا البروسيا وكذا كالماء وقيل يستقي برؤوس  
اصابعها والله اعلم بالصواب **كتاب الصلوة** الصلوة في اللغة الدعاء قال تعالى وصلي عليهم اي ادع  
لهم وقال عليه السلام وصلت عليهم الملائكة اي دعيت لكم **وقال الاعشي** صلى على ذنبا وارسم الي دعا  
وفي الشرح عبارة عن اركان مخصوصة واذ كان معلومة بشرابط مخصوصة في اوقات مقدرة **وقيل**  
حكمه يكفر جادما ولا يسع تركها ثبتت فرضيتها بالكتاب السنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى  
ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فضا موقوتا **واما السنة** قوله صلى الله عليه وسلم **بنم**  
الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله واقام الصلوة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وعليها  
اجماع الامة **وسبب** جوبها الوقت بدليل اضافتها اليه وفي دالة السببية كذا الزنا وكفارة اليمين **و**  
يخرج جزء من الوقت مطلق للكل تعيينه بالاداء الا انه اذا لم يصلح في وقت معين ذلك الجزء للوجوب حتى  
لا يؤخر عنه ثم لا بد تعالى من الصلوة في مطلق الوقت ولا يتقيد بجزء معين **قال** في الجواب اطلع الفقيه الثاني  
المصنف في الطلوع والظهور ان الماذن وهو الذي يبدو طول الايام ببقائه فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل  
على الصيام وطلوع وهو البياض المعترض في الافق فيخرج به السجود ويدخل به وقت الفجر قال صلى الله  
عليه وسلم **لا يغربكم اذان بلال ولا الفجر المستطيل** لكن الفجر المستطيل عن ان يبره ان النبي صلى الله عليه  
**قال** ان للصلوة اولا واخرا وان اول وقت صلوة الفجر حتى يطلع الفجر واخر وقتها حين تطلع الشمس **وقال**  
الظاهر من زوال الشمس ان يصير الظل مثليته سوى في الزوال والاضلاف في اول الوقت واختلاف في اخره فالله  
كورقولا في حيفه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا صار الظل مثله وسور واية الحسن عن ابي حنيفة وذكر  
في المنتقى رواية اسيد عن ابي حنيفة اذا صار الظل مثله خرج وقت الظهور لا يدخل وقت العصر حتى مثليته يصير  
فيكون بينهما وقت صلاهما اما من جبريل عليه السلام وسومار وبن عباس رضي الله عنهما عن النبي  
عليه السلام **انه** قال امي جبريل عليه السلام مرتين عند البيت فصلى في الظهور في اليوم الاول حين  
زالت الشمس والعصر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى في اليوم الثاني الظهور حين صار ظل كل شيء مثله والعصر  
حين صار ظل كل شيء مثله وقال امين مدين وقت لا يتكبر ولا في حيفه قوله عليه السلام ان يرد وبالظهور  
فان شئت المؤمن في جهنم ولا يواد قبل ان يصير الظل مثليه لان شدة الحر قبله خصوصاً في الحجاز وكذا اخر حديث  
الامة **يحتج** له لان امامته الظهور حين صار الظل مثله دليل انه وقت الظهور لا وقت العصر سوى الخلاف اذا وقع  
التعارض في خروج الجبريل بالشك **واذا** خرج وقت الظهور على الاختلاف دخل وقت العصر واخر وقتها اما  
ان تغرب الشمس عليه السلام من فاته العصر حتى غابت الشمس فلما غابته راسله وانه جعلها قايمة بالفجر  
فدل انه اخر وقتها **واذا** غابت الشمس دخل وقت المغرب لرواية ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
**قال** اول وقت المغرب حين تسقط الشمس واخرها حين يطلع الفجر **وقال** في الشقوق اقول عليه السلام وقت المغرب ما لم

الشفق والافق البياض الذي يبقى بعد الحمر وقال السلمي وسور واية اسيد عن ابي حنيفة كذا نقل عن ابي حنيفة  
وعن ابي عمر رضي الله عنهما كذا ولا في حيفه قوله عليه السلام واخر وقت المغرب اذا اسود الافق وفي ثعلب انه  
البياض وسور سبب بكره عايشة ومعاذ رضي الله عنهما **واذا** خرج وقت المغرب دخل وقت العشاء باختلاف  
واخره ما لم يطلع الفجر لقوله عليه السلام واخر وقت العشاء ما لم يطلع الفجر **وقال** في وقت العشاء والافق  
مؤثر بتقديم العشاء وقال اول وقت تربيع العشاء واخرها ما لم يطلع الفجر **وسبب** الاختلاف بناء على اختلاف  
في صفتها فعند من وجب واجبة والوقت اذا جمع صلاتين واجبتين فهو وقتها وانما بتقديم او بدها ما لا وقتية  
والقايمة وعند من وجب سنة فيدخل وقتها بالفرق من العرض كسائر السنن والاصل فيه قوله عليه السلام ان  
الله تعالى اذ ذكر صلوة فصلوا ما بين العشاء والاخرة الطلوع **فصل** في تأخير العشاء عن وقتها  
اسبق بالفجر في رواية ثور واذ الفقيه فانه اعظم للاخر وقال الطحاوي يبداء بالتغليظ في تأخير العشاء عن وقتها  
احاديث التغليظ في الاسفار **والاثر** اذ بالظهور في الضيفه وتقدمها في الشتاء وحديث انس رضي الله عنه كان النبي  
عليه السلام اذا كان في الشتاء يكره بالظهور اذا كان في الصيف يكرهها **قال** وتأخير العشاء عن وقتها  
بن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وسلم **علي** شئ ما جتمعهم على تأخير العشاء عن وقتها **وقال** في تأخير العشاء عن وقتها  
لا الضوء الذي على الحيطان **قال** وتجهيل المغرب في الزمان كله لا تقدم ولقوله عليه السلام لا تزال امتي  
يحيى ما يؤخذ والمغرب الى ان يغيبك اليوم **قال** وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل قال عليه السلام لو لا  
ان اشفق على امتي لا مرتها تأخير العشاء الى ثلث الليل فدل على انه افضل وتأخيرها الى نصف الليل مباح  
والى بعده مكروه لانه يقلل الجماعة من غير عذر **قال** ويستحب في الوتر اخر الليل فان لم يبق الا نيام او ق  
اوله لا يروى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من خاف ان لا يقوم اخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم  
اخر الليل فليوتر اخره فان صلوة اخر الليل محصورة وذلك افضل **قال** ويستحب تأخير الفجر والظهور المفرد وتجهيل  
العصر والعشاء يوم الغيم اما الفجر فله روي **قال** والظهور فليلا تنقع قبل الزوال واما المغرب فليلا تنقع قبل  
الغروب واما تجهيل العصر فليلا تنقع في الوقت المكروه **قال** واما العشاء فليلا يؤدى الى تقليل الجماعة ويحيى  
المطر **فصل** في تجوز الصلوة وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة عند طلوع الشمس والها وغيرها  
حديث عقبة بن عامر لم يثنى قال ثلثة اوقات ضا بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلي فيها وان  
نقصر فيها ما نانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تنضيف للغروب حتى تغرب  
والله يقول او نقصر صلوة الجنازة وعن عمرو بن عتبة قال قلت يا رسول الله من الساعات  
ساعة افضل من الاخرى قال جوف الليل الاخر افضل فانها متقبلة حتى يطلع الفجر ثم انتبه حتى تطلع  
الشمس ما دامت كالحافة فاصبك حتى تشرق فانها تطلع بين قزوين شيطان في سجودها الكفار ثم  
صل فانها مشهودة متقبلة حتى يقوم العود على ظله ثم انتبه فانها ساعة تسفر فيها الحي ثم يصل اذا زالت

عن التنوير بالفجر



العصر ثم انه فانه تغيب عن شيطان وسجد لها الكفار **قال** العصر يجمع عند الغروب لان السبب هو اجزاء القبلة  
من الوقت كما يتقاربا ما كما وجبت قال عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادر كرها  
**قال** ولا يشغل بعد النجس تطالع الشمس لا بعد العصر حتى تغرب حديث ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن الصلوة في بعضين الوقتين: ويجوز ان يصلي في بعضين الوقتين الغوايت يسجد التلاوة ولا يصلي ركعتي الطلوع  
لانه مؤنة **قال** ولا بعد طلوع النجس اكثر من ركعتي النجس ولا قبل المغرب ولا قبل الصلوة العبد لانه صلى الله عليه وسلم  
لو فعل ذلك لجمع حرصه على الصلوة وفي الثاني تأخير المغرب وسوء مكره ولا اذا خرج الامام يوم الجمعة لقوله  
عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام **قال** لا يجمع بين صلاتين في وقت واحد في حضر ولا سفر لقوله  
تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي موقوتا في جميع تغير الوقت ويجوز الجمع فعلا لا وقتا  
هو تاويل ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع وتفسيره انه يؤخر الظهر الى اخر وقتها ويقدم العصر في اول  
وقتها **قال** الا يعرف بين الظهر والعصر بالمزدلفة بين المغرب والعشاء وسيأتيك في المناسك ان  
شاء الله تعالى **باب الاذان** وهو في اللغة مطلق الاعلام قال تعالى واذن من الله ورسوله في الشرح  
الاعلام بوقت الصلوة بالفاظ معلومة ما تورية على صفة مخصوصة وموسنة محكمة قال ابو حنيفة  
رحمة الله في قوم صلوا في المغرب جماعة بغير اذان واقامة خالفوا السنة وانما قيل هو واجب لقول محمد  
لو اجمع اهل بلدة على ترك الاذان لعانتم وذلك انما يكون على الواجب اجمع بين القولين ان السنة المور  
كدة ما لا واجب في الاذان تركها وانما يقال على تركه لانه من خصائص الاسلام وشعاره وصفته الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا  
رسول الله حتى على الصلوة حتى على الصلوة حتى على الفلاح حتى على الفلاح الله اكبر الله اكبر الله لا اله الا الله  
سكنا احكي عبد الله بن زيد بن عبد بن عبد الله اشهد ان لا اله الا الله الله اكبر الله اكبر الله لا اله الا الله  
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه بلا الاذانه اندي منك صنوتا وعلمه فكان يؤذن به **قال**  
ولا ترجع فيه لان الجماعة الذين روى الاذان النازل من السماء الذي هو اصل الاذان له يروى والترجيع  
وايضا فانهم قالوا صبروا في سنة ثم قالوا في سنة ذلك وزاد فيه قد قامت الصلوة مرتين والترجيع في الاقامة  
اجماعا وما روي انه عليه السلام لقن ابا محذورة الاذان واقره بالترجيع فانه كان تعليميا والتعلم غالبا  
يوجع فيه ليحفظ فظنه من الاذان والترجيع ان يحفظ صوته بالشهادتين او لا يرفع بهما صوته **قال** والا  
قامة مثله ويند فيه بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين لما روي عن ابي محذورة انه قال  
علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حشوت كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة قال ائمة الحديث اصح  
ما روي في حديث ابي محذورة **قال** وما سنة للصلوات الخمس لانه عليه السلام واخطب عليه فيها  
ولا نالها او قاتا معلومة وتؤدي في الجماعات فيحتاج الى الاعلام ولا كذلك في الجماعة **قال** محمد رحمة ومن صلى في بيته بغير اذان

الاذن الذي هو في بيته وسو شغل جميع الوقت بالوقوف اذ نواب  
الصلوة فلا الصلوة في حق في حق صلاة وظل في ركعتين الطلوع

ولا اقامة جاز وان فعل نحن اما الجواز فروي عن ابن عمر رضي الله عنهما ذلك وعن ابن مسعود انه كان يصلي في داره  
بغير اذان ولا اقامة ويقول نحن اقامة المقيمين حولنا وفعله افضل لاننا اذا ما يتعلق بالصلوة كغيره من  
الاذان **قال** يزيد في اذان النجس بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين لما روي ان ابا بكر بن عبد الله بن مسعود  
الذي صلى الله عليه وسلم ليعلمه بصلوة النجس وموافق فقال الصلوة خير من النوم الصلوة خير من النوم  
فقال صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا جعله في اذانك نوارثته الامم من لدن رسول الله اليه من ابد  
والثواب في غير اذان النجس كقول بلال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال اني اوتيت في  
غير ما ولا في غير وقت نوم وغفلة ولا كذا كذا غير ما يعني اني يوسف لا بأس بذلك لان عمر رضي الله عنه لما  
وفي الخلافة نصب عن يعلمه باوقات الصلوة قيل كذا كذا القاضى كل من يشتغل بامور المسلمين وقيل في زماننا  
يثوب في الصلوات كلها الظهور التواني في الامور الدينية والتشويب يادة الاعلام بين الاذان والاقامة بما  
يتعارف اهل البلدة **قال** ويرتل الاذان ويجذر الاقامة به كذا كذا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا  
ويستقبل بها القبلة حديث النازل من السماء فانه استقبال بها القبلة ويجعله اجبة في اذنيه بذلك  
اي رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا وقال انه اندي لصوتك ويجوز له وجهه بالصلوة والفلاح عينا وشمالا  
وقد ناهى مكانها سكنا انما من فعل بلال لانه خطا للناس فواجب هذبه وما عدا ذلك تكبير وتبديل **قال**  
يجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب وقال في مجلسي المغرب جلسة خفيفة لان الفصل بينهما سنة في سائر الصلوات  
الا انه يكفي في المغرب بالجلسة الخفيفة تحوز عن التأخير والاقامة خفيفة ان السجدة المباركة وفي الجلسة النما  
خير الفصل يحصل بالسكون بينهما مقدار ثلاث ايات وسورة آية السجدة وكذا كذا يحصل باختلاف  
الموقف والنفقة وبكوه التلميح في الاذان لانه بدعة واذ قال حتى على الصلوة قام الامام والجماعة اجابة  
لله تعالى فاذا قال قد قامت الصلوة تكبروا انصد يقاله اذ سوا من الشرح وعن ابي يوسف لا يكبروا حتى  
يخرج ليدرك تكبيرة الاحرام واذ كان الامام غائبا او سوا المؤذن لا يقوموا حتى يحضر لقوله عليه السلام لا تقوموا  
حتى تروى في وقت مقامه لانه لا فائدة في القيام ويؤذن للغايته ويقوم سكنا فعل صلى الله عليه وسلم حين  
قامت صلوة الصبح ليلة النحر **قال** ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها لانه شرع للاعلام بالوقت وفي ذلك  
تفصيل وان اذن اعاد وقال ابو يوسف لا يعيد في النجس خاصة لان بلال لما يؤذن بليلى لنا قوله صلى الله عليه وسلم  
بلال لا تؤذن حتى يستبين لك النجس بكذا ومة يد به عرضا واذ ان بلال لم يكن للصلوة لقوله عليه السلام ان بلالا  
يؤذن بليلى ليرجع قايكم ويوقظ او يستحي صابكم والكلام للاذان للصلوة **قال** ولا يتكلم في الاذان والاقامة  
ولا يرد السلام لانه محل بالتعظيم وبغير النظم ويؤذن ويقوم على طهارة لانه ذكر في سجدة في الطهارة  
لالتقوى فان اذن على غير وضوء جاز لخصوص المقصود ويكره وقيل لا يكره وقيل لا يكره الاقامة ايضا  
النجس يكره بل لا يفصل بين الاقامة والصلوة وان اقام على غير وضوء لا يعيد ويستحب اعادة الاذان



الجنب والصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكوان والمراة ليقع على الوضوء المسنون ولا تعاد الاقامة لان تكرارها  
غير مشروع ويكره الاذان قاعدة الا انه خلاف المتواتر وكراهه ابو حنيفة رحمه الله ان يكون المؤذن فاجرا او يافذ على الاذان  
اجرا ويستحب ان يكون المؤذن صالحا تقيا عالما بالسنة واولقات الصلوة موافقا في ذكره واسمه علم بالصلوات  
**باب ما يفعل قبل الصلوة** وبمسبقت فرايض طهارة البدن عن النجاستين وطهارة الثوب وطهارة المكان  
وسر العورة واستقبال القبلة والنية **اما طهارة البدن** فلقوله عليه السلام لا يقبل الله صلوة امرئ  
حتى يضرع والظهور موضوعة الحديث وانه يوجب الطهارة من النجاسة الحكيمة وقوله عليه السلام اغسل عند الله و  
صلى يوجب الطهارة من النجاسة الحقيقية **واما طهارة الثوب** فلقوله تعالى وثيابك فطهر **واما المكان** فلقوله  
تعالى وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود **واما سر العورة** فلقوله تعالى يا بني آدم خذوا  
زيتكم عند كل مسجد **قال ابنة القيس** سوما يوارى العورة **والسخت** ان يصلي في ثلاثة اثواب فيصير وار  
وعامة ولو صلى في ثوب واحد يتوشح به جاز قال عليه السلام او كلكم يجد ثوبين حين يسأل عن الصلوة في ثوب  
واحد وقال ابو الدرداء صلى بنا رسول الله في ثوب واحد متوشحا به قد خالف بين طريقتيه ولا يجوز للمراة الا ان  
تسب الثوب الوار راسها وجميع بدنها ويكره ان يصلي في السراويل وماروى انه عليه السلام نهى عن يصلي الرجل في ثوب  
ليس عاتقه مشيئا **قال** لا يصفى الصلوة في التراب ولا يشرع فعلها الا الجفاء وفي الثوب يشترط به ابعده من  
الجفاء وفي قميص ورداء عادة الناس **قال** وعدة الرجل ما تحت سترته الى تحت ركبته لقوله عليه السلام عورة  
الرجل ما دون سترته حتى تجاوز ركبته وقوله عليه السلام الركبة من العورة ولا تاركها ركبة ملقطة عظم الساق  
والعجز فقلنا يكونها عورة احتياط **قال** وكذلك الامة وبداؤي وبطنها وطهرها عورة لانه موضع  
مشتمل في شبهة ما بين السرة والركبة **والحجاب** وام الولد والمدة **قال** الامة **قال** جميع الحركة عورة  
قال عليه السلام الحركة عورة مستورة **قال** اجسما وكيفية لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا  
ما ظهر منها قال ابن عباس رضي الله عنهما الكحل والخاتم ومن ضرورية ابداء الزينة ابداء موضعها والكحل  
زينة الوجه والخاتم زينة الكف ولانها تحتاج الى كشف في المعاملات فلان في ضرورية وفي القدم  
روايات الصبي منها ليست بعورة في الصلوة وعورة خارج الصلوة **قال** ولو انكشف راعها جازت  
صلواتها لانها من الزينة الظاهرة وسواستوار وخاتم الى كشفه في الخدم كالطبخ والجنز وسرة  
افضل **والعورة** عورتان غليظة ومن المستوثان وخفيفة وهي ما سواها فالمانع من الغليظة ما  
يبدؤ زينة على قدر الذم وفي الخفيفة ربع العضو كما في النجاسات **قال** والذكر عضو بانفاده وكذلك  
الانثيان **قال** ومن لم يجد ما يزيله النجاسة صلى مقبها ولم يعد لان التكليف بقدر الوضوء فان  
كان الطاهر ربع الثوب او اكثر صلى فيه ولا يصلي عينا لان الربع قائم مقام الكل شرعا كما  
عرف وان كان دون الربع فكذا عند محبة لانه ترك وضوءا واحدا والعريان يتكف وضوءا واحدا لا يتنجس

فيها فضلا لان لا اية من الصلوة عينا ومع النجاسة مانع عند الاختيار الا انه اذا صلى في الثوب النجس بشر  
عورته وانه واجب في الصلوة وخارجها فكان اولى **قال** ومن لم يجد ثوبا صلى على ناقية او ميا وبها فضل  
من القيام لانه ابتلي ببيلتين فيختار ايها شاء الا ان القعود اولى لان الائماء خلفوا عن الاركان ولا خلف  
عن ستر العورة وقدر وجه ان الصحابة رضي الله عنهم صلوا كذلك **واما استقبال القبلة** لقوله تعالى فوجّه  
لو اوجوهكم كلها فكل من كان يحضر الكعبة يتوجه اليها وان كان نائبا يتوجه الى جهتها القيام للجهة  
عند المعنى مقام عينا لان التكليف بقدر الطاقة **قال** وان كان خائفا يصلي في اي جهة قدر لقوله  
تعالى فابنوا ثوبا فشر وجه الله ويستوي فيه الخوف من العدو والسبع او ان يكون على خشية في البحر يخاف  
ان يوجه الى القبلة عرق لتحقيق العجز والعذر **والقبلة** موضع الكعبة والسهو او من هناك الى حنان السماء  
ولا اعتبار بالبناء ولا به نقل **قال** ولا يجوز الصلوة الى حجارته **قال** ولو صلى على جبل اعلم من الكعبة جاز فدلالة  
لا اعتبار بالبناء **قال** وان اشتبهت عليه القبلة وليس له من يساله اجتمعه وصلى ولا يعيد وان اخطأ ياروي  
انه جاز من الصحابة اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة فصلى الى منبر الوجهة وخطبين يدين خطا فلما أصبحوا جروا  
لخطوط الى غير القبلة فاضربوا بهدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تمت صلواتكم وفي رواية لا اعادة  
عليكم ولان الواجب عليهم التوجه الى جهة التي اذا التكليف بقدر الوضوء **قال** فان علم بالخطا وهو  
في الصلوة استدار وبنى ماروى ان اهل قباء بلغوه شيوخ القبلة وهم صلوة النبي فاستداروا  
اليها وهذا لانه ما علم بالقبلة صار فرضه التوجه اليها فيستدبر لان النبي صلى الله عليه وسلم استحسن  
فعل اهل قباء ولم يامرهم بالاعادة **قال** وان صلى بغير اجتهاد فاحطأ اعاد وكنه ان كان عنده من  
يساله فلم يساله لانه ترك واجب الاستدلال بالتحري والسؤال وان علم انه اصاب فلا اعادة عليه لوجود  
التوجه الى القبلة **قال** ولو شرع لا بالتحري ثم علم في الصلوة انه اصاب يستأنف النجاسة **قال** ابو يوسف  
يمضي فيها لانه لو قطعها يستأنف الى منه الجهة فلا فائدة ولها ان حاله بعد العلم اقوى ليشقته  
نجاسة القبلة وبناء القوي على الضعيف لا يجوز ولهمذا قلنا المومي اذا قدر على الركوع والسجود لا يفتي  
لانه بناء القوي على الضعيف كذا قلنا **قال** ومن اداه اجتهادا في جهة فصل الى غير ما قصدت  
وان علم انه اصاب القبلة **قال** ابو يوسف هي جائزة لمصل المقصود وهو اصاب القبلة  
ولها انه ترك فرضا لزمه عند الافتتاح وهو الصلوة الى جهة التي فصار كما اذا ترك النية ونحوها  
**قال** والنية لقوله عليه السلام الاعمال بالنيات ولانه لا اخلاص الا بالنية وقد امرنا بالاخلاص  
قال تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين **قال** ومن في الصلوة التي يدخل  
فيها نية متصلة بالتحري وبنى ان يعلم بقبله اي صلوة يي ولا **قال** باللسان لانه النية على  
القلب قال محمد بن الحسن رحمه الله النية بالقلب في وضوء وذكر باللسان سنة وبلغ بينهما افضل الاصل



ان بنو مقارنا الشروع في التكبير كما قاله الطحاوي وعنه محمد بن حزم من منزله بريد الغرض في جماعة  
فلما انتهى الى الامام كبروا وحضره النبي يجوز ان ياتي على نيته بالاقبال على تحقيق ما نوى ثم ان كان يريد  
التلويع يكفيه نيته اصل الصلوة وفي القضاء يعين الغرض وفي الوضوء ينوي فرض الوقت وظاهر الوقت  
**وان كان ماموماً ينوي فرض الوقت والمناجاة او ينوي الشروع في صلوة الامام او ينوي الاقراء بالامام في**  
**صلوته والله اعلم بالصواب** **باب الافعال في الصلوة** قال الشيخ المصلي ان كتحشع في صلوة لقوله تعالى  
قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون **قال** وكان صلى الله عليه وسلم اذا صلى كان جلوسه  
ازيد لا يزول الزجل **قال** ويكون نظره الى موضع سجوده لما روي انه عليه السلام كان لا يجاوز بصره في صلوة  
موضع سجوده خشع الله تعالى ومواقبه الى التعظيم من ارسال الطرف يمنا وشمالا **قال** ومن اراد ان يخل  
في الصلوة كبر لقوله تعالى وذكر اسم ربك فصلي وقال عليه السلام لا يقبل الله صلوة امرئ حتى يضع الظهور  
موضعه ويستقبل القبلة ويقول الله اكبر **وان** افتتح بلفظ آخر يشتمل على التثنية والتعظيم كالتسليم و  
التسبيح باسم آخر لقوله الرحمن اكبر اجزائه **وقال** لا يجوز الا بلفظ التكبير وسوقه الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر لان لا يحسنه الا المتوارث الله اكبر وافعل وقيل سوا في صفاته تعالى لهما قوله تعالى  
وذكر اسم ربك فصلي نزلت في تكبيرة الافتتاح فقد اعتبر مطلقا لا كرو وتقييد الكتاب بخبر الواحد لا يجوز ولو افتتح  
بقوله الله والرحمن جان عندا في حنيفة لوجوب الزكرو وقال محمد لا يجوز الا ان يضم اليه الصفة كقوله جل و اعظم  
**ولو قال اللهم** الاصح انه يجوز ومعناه يا الله والجميع المستندة خلف عن النداء ولو قال اللهم اغفر لي لا يجوز لانه  
ليس بتعظيم خالص ولو افتتح الاخرى والاشي بالنية جاز **والا** فضل ان يكبر الماموم مقارنا للتكبير الامام  
وعنه ما بعده وفي السلام بعده بالاتفاق والفرق لا في حنيفة رحمة الله ان التكبير شروع في العبادة فالمساجد  
اليه افضل والسلام خروج منها فالابطال افضل ويحذف التكبير في السنة ولان المدة في اوله كفى كونه استغفار  
وفي آخره كن من حيث العريية **قال** ويرفع يديه لتحاذي ابراهما شحني اذنيه لقوله عليه السلام ولو ايل  
ابن جبر اذا افتتح الصلوة فارفع يديك حذاء اذنيك وهوان يرفعهما منصوبين حتى يكون الاصابع مع الكف  
نحو القبلة ولا يفرج بين الاصابع ومكذ تكبيرة القنوت و صلوة العبد بين **قال** ولا يرفعها في تكبيرة سواها  
لقوله عليه السلام لا ترفع الا يدي الآتي سبع مواطن وذكر هذه الثلاثة واربعا في الحج تذكرها ان شاء الله تعالى  
**قال** ثم يثبت يمينه على راسه يساره تحت سترته لقوله عليه السلام ثلاث من اخلاق الانبياء تعجيل الاظفار  
وتأخير السجود ووضع اليمين على الشمال تحت السترة **قال** والمدة تضع يدها على صدره لانه استلزمها ويقبض  
بكفيه اليمنى تسع الشري كما في من التكبير فهو بالغ في التعظيم ومكذ في تكبيرة القنوت والجماعة لانه قيام عمدة  
كالقراءة وروي الحسن بن ابي حنيفة الارسل فيها وسوق قول محمد وسوا اختيارا شاكنا لانها قولهم للقراءة فيها كما بين  
الركوع والسجود وبين تكبيرات العبد بين رسولها لان الوضع لا يفيد التعظيم **قال** ويقول سبحي الله ثم اخذ

وروي محمد بن اسود وجعل شاذك ولا يزيد عليه وقال ابو يوسف بن جهم بينه وبين قوله وجهته وجهي الى اخره لانا الاخبار وروى  
بما في بينهما ولهما ما روي عن مسعود بن اسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا كبر لا يفتح الصلوة في الجنازة  
اللهم الى اخره ومكذ اروي عن ابى بكر وعمر وعنه ما روي عن حديث التوجه كان في ابتداء الاسلام فلما شرع السجود  
نسي كما روي انه كان يقول في الركوع ركعتي ظهر وفي السجود سجدة واحدة فلما نزل فسيح باسم ربك العظيم  
جعلوه في الركوع ونزل اسم ربك الاعلى جعلوه في السجود ونسي ما كان يقولونه قبله فكذا في السجود فسيح باسم ربك العظيم  
فيما بين الحديثين **قال** ويتعدون ان كان اماما او منفيا لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من  
الشیطان الرجيم **قال** اذا اردت قراءة القرآن وان كان ماموماً لا يتعدون وقال ابو يوسف يتعدون لان السجود  
تابع للتثنية وهو للصلوة عنده فان التثنية هي الصلاة لله تعالى في الخليل الواقع فيها بسبب  
وسوسة الشيطان والصلوة يشتمل على القراءة والاذكار والافعال فكانت اولى وعندهما الافتتاح والقراءة  
بالنقص والاقراءة في الماموم وعلى سزا اذا قام المسبوق للقضاء يتعدون عندهما جملتا القراءة وعنده لانه  
تعدو بعد الثناء **قال** وفي صلوة العبد يتعدون الامام عنده قبل التكبير وعنده ما بعده **قال** وفي التثنية طرقت  
ابن مسعود عن تخفيف من الامام التثنية والتسمية وامين وربنا لكر الحمد **قال** والتثنية **قال** وبقرائه بسم الله  
الرحمن الرحيم لانه صلى الله عليه وسلم لان يقرؤ **قال** وتخفيفه حديث انس قال صليت خلف النبي و  
خلفا بكرو وعمر عثمان فلما نوا بفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين وفي رواية كانوا يخفون بسم الله الرحمن  
الرحيم وعن عبد الله بن المغفل انه سمع ابنه يحكي بها فقال يا بني اياك في الحديث في السلام صليت خلف رسول الله  
عليه السلام وخلفا بكرو وعمر فلما نوا بالحمد لله رب العالمين فاذا اردت القراءة فقل الحمد لله رب العالمين **قال**  
ثم ان كان اماما جهر بالقراءة في النجى والاوليين من المعز والعتاء وفي الجملة والعبد من سزا هو الماموم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والمتوارث من لادن الصدر الاول الى ابو مناه **قال** وكفى في الظن والعصر لقوله عليه  
السلام صلوة النهار رجاء ولانه المامور المتوارث **قال** وان كان منفيا ان شاء جهر لانه امام نفسه وان شاء  
خافت لانه ليس عليه ان يسمع غيره ولجهر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى وحده على هيئة الجماعة صلى  
خلفه صفوف من الملائكة **قال** وان كان ماموماً لا يقرأ لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
لنصتوا قال ابن عباس و ابو سبرة و جماعة من المفسرين نزلت في الصلوة خاصة حين لا يوافقون  
خلفه عليه السلام وعن ابى سبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤترب فاذا قرأ فانصتوا  
وقال عليه السلام من كان ماموماً فقرأه الامام له قراءة وروي الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقرأ خلف  
الامام واذا قال الامام ولا الضالين قال امين ويقول لها الماموم وتخفيف ما قال عليه السلام اذا قال الامام ولا  
الضالين فقولوا امين فان الامام يقولها وروي ابن جبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ ولا يقرأ من  
من حديث ابن مسعود **قال** فاذا اراد الركوع كبر لانه صلى الله عليه وسلم لان يكبر عند كل خفض ورفع **قال**



ورفع لقوله عليه السلام للمؤمنين حين علمه الصلوة ثم اقرأوا ما تيسر من القرآن ثم اركعوا والركوع يتحقق بما ينطلق  
عليه السلام لانه عبارة عن الاجابة وقيل ان كان الى حال القيام اقرب لا يجوز ان كان الى حال الركوع اقرب **قال**  
وضوح يديه على ركبتيه وبغير تصابعه لقوله عليه السلام لان من رضى الله عنه اذا ركعت فضع يديك  
على ركبتيك وتوق اصابعك ولانه امكن في اخذ الركبة **قال** وبسط ظفريه لانه صلى الله عليه وسلم كان  
اذا ركع لو وضع على ظهره قدح ماء لاستقت **قال** ولا يرفع راسه ولا ينكسه كما فعل صلى الله عليه وسلم  
ولنهي عن ذلك كنه يد الجار **قال** وقال سبحانه ربي العظيم ثلثا لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم ركعة وقال سبحان  
ربي العظيم ثلثا فقد ذكره وذكرناه وان زاد فهو افضل الا انه يكون للامام التطويل ما فيه من تنفير الجماعة  
**قال** ثم يرفع راسه ويقول سبحان الله لمن حمده ويقول المؤمن ربينا لك الحمد والليلم ربينا لك الحمد وبها ورد الاثر  
ويخرج الامام بينهما وقال اجمع ومودا لانه لمن عنه لئلا يكون تارك ما حاض عليه غيب وليس لنا ذكره كتحقق  
به المأموم ولا يضيفه قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد قسمه المذكورين بينهما  
فيما في الشكر ولان الامام لو اتى بالتحديد يتأخر عن قول المأموم فيصير الامام متعاقبا ولا يجوز **قال** فالمنفرد يجمع  
بينهما في رواية الحسن وفي رواية ياتي بالتسليم لا غير وفي رواية ابو يوسف بالنهي لا غير وعليه اكثر المشايخ  
**قال** ثم يركع لا يقدم وسجدة على انغصه وجبته لانه النبي صلى الله عليه وسلم واظبعه ذلك **قال** فان اقتصر على الا  
نق جاز وقد اساء وقال لا يجوز الا من عذروا ان اقتصر على الجبهة جاز بالايجاع ولا اساءة والا صلي فيه قوله عليه  
السلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم الوجوه والمكفين والركبتين والغصين لما قول عليه السلام مكن جنتك  
وانك من الارض ولان الانف محل السجود عليه عند العذر ولو لم يكن محلا لما جاز ما حذر والذ  
ق فاسجد على الانف يكون ساجدا فيخرج عن عتبة السجود في قوله تعالى واسجدوا ولا ال الجبهة والانف  
عظم واحرم السجود على احد طرفيه يجوز فكذا **قال** ويضع ركبتيه قبل يديه ويضع يديه حذاء  
اذنيه مكنه انقل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** ويبدى بضعفه ويجافي بطنه عن فخذه لما روى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يجافي في سجوده حتى ان سمته لو ارادت ان تمزق لم تمزق ولا يمشي ذراعيه لنهيته عليه السلام  
عن اقتراش الثعلب ويقول سبحانه ربي العظيم ثلثا لانه لما نزل قوله تعالى اسم ربك الاعلى قال عليه السلام جعلوا  
في سجودكم ولو سجد على كور عاتقه او فاضل فؤده جاز **قال** ابن عباس رايته النبي صلى الله عليه وسلم يسجد  
على كور عاتقه وقال ايضا انه عليه السلام صلى في ثوب واحد يتي بقصوله حر الارض وبردها ولو سجد  
على السراير والعز الجاز **قال** ولو سجد على اللشيش والقطن ان وجد حمة نجسته كالطمنسة والبلد والخير  
جاز ثم يركع ما بينا ويرفع راسه ويجلس واجب من الوقوع ما يتناوله والاسير لان الواجب الفصل بين السجدة  
تين وانه يتحقق باذنه وقيل ان كان اقرب الى القعود جاز والا فلا فاذا جلس كبر وسجد لقوله عليه السلام ثم السجدة  
حتى يطعن ساجدا ثم اجلس حتى يستوي جالسا ثم يكبر وينحني قايما حديث الى مريضة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض

على صدره وقدمه **قال** يفعل كذلك في الركعة الثانية لقوله عليه السلام لرفاعة ثم افعل ذلك في كل ركعة  
**قال** الا الاستفتاح لان محله ابتداء الصلوة والتعود لانه ابتداء القراءة ولم يشعرا الامم واداء **قال** ثم يركع  
الامان ليس بضر وقال ابو يوسف فرض وهو الطمانينة في الركوع والسجود واتمام القيام من الركوع والقعدة  
بين السجدين له قوله عليه السلام لا يركع اخف صلواته اخف صلواتك فانك لم تصل ولما انه اتى بما ينطلق  
عليه اسم الركوع والسجود وسوا خفاء النظر ووضع الجبهة فدخل تحت قوله اركعوا واسجدوا والطمانينة  
وام عليه والامر بالفعل لا يقتضيه الام عليه ولا يجوز الزيادة على الكتاب بخير الواحد وما رواه بقتضيه الوجوب  
ويجب واجبة عندنا حتى يجب سجود السهو بتركها سائيا وقيل سنة **قال** فاذا رفع راسه في الركعة الثانية  
من السجدة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب اليمنى **قال** ووجه اصابعها نحو القبلة ووضع  
يده على فخذه وبسط اصابعه وتشهد هكذا احكى دايل بن جحى وعائشة فعور رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**قال** في التشهد والتشهد التي آت الله والصلوة والطيبات السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **قال** تشهدان لا اله الا الله واشهدان محمد عبده ورسوله **قال**  
تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما روى ان حادوا اخذ بيده ان حنيفة رضي الله عنه وعلمه تشهد  
وقال اخذ بيمينه التي بيده وعلمه واخذ بيمينه بيده بيمينه وعلمه واخذ عبد الله بن مسعود بيده وعلمه  
عليه واخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده عبد الله وعلمه تشهد فقال له التحيات لله الى آخر  
ما ذكرناه والاخذ به اولى من رواية غيره لان اخذه بيده وامره يدل على زيادة التأكيد والتفريق ائمة الحديث  
انه لم ينقل في التشهد احسن من انشاد عبد الله بن مسعود ولان فيه زيادة واو العطف وانه يوجب تعدد  
الثناء لان المعطوف غير المعطوف عليه وتشهد ابن عباس شأنا واحدا بعضه صفة لبعض وهذه القعدة  
سنة عند الطحاوي والكوفي وقيل في واجبة حتى يجب بتركها سائيا سجود السهو **قال** وقراءة التشهد فيها سنة  
وقيل واجب وهو الاصح لانه محمد ارحم الراحمين **قال** وجب سجود السهو بتركها سائيا ولا يجب الا بترك الواجب  
**قال** ولا يزيد على التشهد في القعدة الاولى لما روى عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يزيد  
على التشهد في الركعتين ثم ينهض مكبرا لانه اتى الشفع الاولى وبقى عليه الشفع الثاني فينتقل اليه ويقرا فيها  
فاتحة الكتاب ويبدأ سنة به ورد الاثر وان شاء سبح لانها ليست بواجبة وروى الحسن عن ابي حنيفة ان القراءة  
في الاخرين واجبة ولو تركها سائيا يجب عليه سجود السهو وفي ظاهر الرواية لو سكت فيها عامدا لما ميسرا  
ان كان سائيا لا سهو عليه **قال** ويجلس في آخر الصلوة كما بينا في الاولى لما روي **قال** وبشهادة كما قلنا وبصلي على  
النبي صلى الله عليه وسلم وموسى لقوله عليه السلام لابن مسعود رضي الله عنه حين عليه تشهد اذا قلت  
مذا او فعلته فقد كنت صلواتك على تمام باحد الامرين فيتم عند وجود احد ما فدل على ان الصلوة على النبي  
ليست بضر وبني واجبة عندنا خارج الصلوة عمدا بالامر الوارد بها في القرآن فلا يلزمنا العمل به في الصلوة



قال ويدعو بما شاء من الفاظ القرآن والادعية الماثورة لقوله عليه السلام ثم احترم من الدعاء الطيبة والقعدة الأخيرة فرض والتشهد فيها واجب لقوله عليه السلام في حديث الاخرى اذا رفعت يديك من آخر سجدة وقعت قدر التشهد فقد تمت صلواتك على التمام بالقعدة دون التشهد ومقدار الفرض في القعود ومقدار التشهد **قال** في تسليم عن يمينه التسليم عليك ورحمة الله وفي يساره كذلك رواية ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن شماله حتى يرى بياض خده الايسر وينوي بالاولى من عن يمينه من الملائكة والناس وبالاخرى كذلك لانه خطاب للماضين **قال** ويدعو الامام في الجمعة الى جوفها وان كان حذاء بنويه فيها وقيل في اليمين **والله** ديني والحفظ لا يخرج من الجوز بل يلفظ التسليم ليس بغيره لا يرويها من حديث ابن مسعود وانه ينافي الفرضية واما قوله عليه السلام خليلي التسليم بديل على الوجوب او السنة ونحوه فيقول به **فصل** الوتر واجبة لقوله صلى الله عليه وسلم **ان الله تعالى زادكم صلاة الى صلواتكم** الحسن الاول والوتر في فظوا عليها والزيادة يكون من اجس من يريد عليه وقضية الفرضية الا انه ليس مقطوعا به فقلنا بالوجوب وقال ابو يوسف ومحمد بن سنان لقوله عليه السلام ثلاث كنيت على ولم يكتب عليك وفي رواية اخرى كنيت الوتر والضحى والاخرى قلنا للكتابة في الفرض قلنا في الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا او فرضا موقوتا ويقال للتراث المكتوبات فكان في الكتابة في الفرضية ونحوه لا يقول بالفرضية بل بالوجوب بل بالوجوب واما قوله وفي كنيت سنة التي ثبت وجوبها بالسنة لانه صلى الله عليه وسلم هو الذي امر بها والامر للوجوب من عند ما اعلم رتبة من جميع السنن حتى لا يجوز قاعد مع القدرة على القيام ولا على راحته من غير عذر وتقتضي ذكره في المحيط **قال** وهي ثلاث ركعات كالمغرب لا يسلم بينهما ما روى ابن مسعود وابن عباس في ابن كعب عايشة وامر سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما توتر بثلاث لا يسلم الا في اخرهن **قال** ويقروا في جميعها والمسحوب ان يقرأ في الاولى بغاية الكتاب سبعة وفي الثانية بغاية وقيل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بها وقيل هو الله احد سكتة انقل قراءة رسول الله فيها ولانه لما اختلف في وجوبها وجبت القراءة في جميعها **حيثما** **قال** ويقنت في الثالثة قبل الركوع بوجوبه لا رينا وبكبر الامر ثم يقنت ما روى علي وابن مسعود وابن عباس والي بن كعب انه صلى الله عليه وسلم لم يقنت في الثالثة قبل الركوع وليس فيه دعاء موقت وفي النبي صلى الله عليه وسلم **ان الله كان يقرأ اللهم اناسيحتك اللهم اناسيحتك اللهم اناسيحتك** ليس فيه دعاء غير ذلك موقت **قال** ومن لا تحسن الدعاء يقول اللهم اغفر لنا ما اربنا اتنا في الدنيا حسنة الآية واختار ابو الليث الصلوة على النبي بعده وهو مروي عن النبي وكبره بعضهم لعدم ورود السنة به **قال** ولا تقوت في غير القول ابن مسعود ما قنت رسول الله صلوة الصبح الا شبرا لم يقنت قبله ولا بعده وروى امر سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم نعى عن القنوت في صلاة الفجر ما روى ابنه صلى الله عليه وسلم كان يقنت في صلاة الصبح معارض حديث ابن مسعود وما روى قتادة عن ابنه قال قنت رسول الله عليه السلام في

الصبح بعد الركوع يدعوا على احياء من العرب ثم تركه فدل على انه نسخ **قال** فلو صلى الفجر خلف امام يقنت بتابعه عند النبي يوسف لئلا يخاف ان يامره وعندهما لا يتابعه لانه حكم مسنوخ وصار كالتيكبير للامسة في صلاة الجنازة واختار انه يسكت قايما **قال** ولو سجد من القنوت فركع ثم ذكر لا يعود وعن الخليفة انه يعود الى القنوت ثم يركع **والله اعلم** **فصل** القراءة فرض في ركعتين لقوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن ولا يفترض في غير الصلوة فحين في الصلوة وقال عليه السلام القراءة في الاولين قراءة في الاخرين ان شئب عنها كقولهم لسان الورد لسان الامير سنة في الاخرين وان سجد اجزاء وقد بيناه **قال** ومقدار الفرض آية في كل ركعة وقالوا ثلث ايات قصارا واية طويلة تعدلها لان القرآن اسم المعنى ولا معنى دون ذلك وله قوله تعالى فاقرأ ما تيسر منه من غير تعقيد وما دون الاية خارج في ما رواه **قال** ولا يفترض قراءة الفاتحة في الصلوة لاطلاق ما تلونوا قوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة الكتاب الى غيره من الاحاديث اجزاء واحدا لا يجوز نسخ اطلاق الكتاب بها فيجوز على الوجوب دون الفرضية كما قلنا **قال** والواجب الفاتحة والسورة او ثلاث ايات لان النبي صلى الله عليه وسلم واظبع على ذلك من غير ترك ولذا كره وجوب السجدة بتركه سائيا **قال** والسنة ان يقرأ في الفجر والنظر طول الفصل وفي العصر والعشاء او ساطله وفي المغرب قصاهه مكة اكتب على ابن الخطاب الاموي لا تسع في الاثني الا توفيقا وقيل المسحوب ان يقرأ في الفجر اربعين او خمسين وقيل من اربعين الى ستين وروى ابن زياد من ستين الى مائة بكل ذلك وردت الاثنا وقيل المائة للزهد والسنن في الجماعة المعهودة والاربعون في مساجد الشوارع وفي النظر ثلثون وفي العصر والعشاء عشرون والاصل ان الامام يقرأ على وجه لا يودى الى تقليل الجماعة وان كان مضع دافعا لا وان يقرأ في حالة الحضر الاكثر تحصيل الثواب في حالة الضرورة والسف يقرأ ويقدر لال دفعها للمخرج والسنة ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة مع الفاتحة ويستحب ان لا يجزئ بين سورتين في ركعة لانه ينقل وان فعل الا بآس وكذا سورة في ركعتين **قال** ولا يتعين شيء من القرآن ليشي من الصلوة لاطلاق النصوص **قال** ويكره قيعته لانه من بحر العاقب الا ان يكون يسر عليه او تتر لما بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه ان الكلام سوا ذلك ويطول الاولى في الفجر على الثانية اعانه للناس على الجماعة ويكره في سائر الصلوات وقال محمد بن حنبل في ذلك في جميع الصلوات كذا انقل عنه صلى الله عليه وسلم **قال** قلنا الركعتان استويا في استحفا في القراءة فلا وجه الى التفصيل بخلاف الصبح فانه وقت نوم وغفلة وما رواه محمول على التطويل من حيث الاستفتاح والتعوذ ولا اعتبار في ذلك بما دون ثلث ايات لعدم امكان التي ذكره **فصل** الجماعة سنة مؤكدة قال عليه السلام الجماعة من سنن الهدى وقال لقد نمت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم انقل الحقوم يتخفون عن الجماعة فاحرق بيوتهم وهذا اماراة التاكيد وقد اظبع عليها صلى الله عليه وسلم **قال** لا يسع تركها الا بعذر ولو تركها اهل مصر يؤمرون بها فان قبلوا والايضا تكون عليها لانها من شعائر الاسلام **قال** واول الناس بالاعامة ا علمهم بالسنة اذا كانا يحسن من القراءة ما يجوز به الصلوة ويحتمل الفواضل الظاهر عن النبي يوسف اقراءه

فحينئذ



لقوله عليه السلام يؤم القوم اقرأ هو كتاب الله قلنا الحاجة الى العلم اكثر فكان اولى في زمن النبي صلى  
الله عليه وسلم لما نزلت القرون القرآن باحكامه فكان اقرأ هو اعلمهم **قال** ثم اقرأ هو الحديث ثم اقرأ هو قوله  
عليه السلام من صلى خلف عايم نقي فكانا صلى خلف النبي **قال** ثم استمع لقوله عليه السلام اذا سافرتم فاذا نادوا قوما  
ويومكم اكبر كما سئلتهم احسنهم خلقا ثم احسنهم وجها ولا صلى ان من كان وصفه يحرض الناس على الاقتداء  
به ويذكرهم بالحاجة كان تفديده او لان الجماعة كلما كثرت كان افضل حتى قالوا لا يكبر بكثرة الشئ في القراءة  
ان يؤم وكذلك من يقف في غير مواضع الوقوف ولا يقف في مواضعه لما فيه من تقليد الجماعة **قال** ولا يطول  
بهم الصلوة على وجه يؤدي الى التغير بل يخفف تخفيفا عن تمام حديث معاذا فانه كان يطول لهم القراءة في الصلوة  
فقال له عليه السلام ائتاني انت يلمع اذ صل بالقوم صلوة اضعفهم فان فيهم الصغير والكبير وهذا الحاجة **قال**  
**قال** ويكره امامة العبد والاعرج والاعمى والفاسق وولد الزنا والمبتدع لان امامة يعبر بقلد الجماعة لسقوط  
منزلة العبد عند الناس ولان الغالب على الاعرج الجبريل قال تعالى واجدوا له ما يعلو احدوه وما انزل الله على رسوله  
والفاسق لفسقه والاعمى لا يجنب الخاسات وولد الزنا يستحق به عاراة وليس له من يعمله فغلب عليه  
الجبريل ولو تقدموا واصلوا اجاز **قال** عليه السلام صلوا خلف كل بر فاجرو والكراهة في حقهم لما ذكرنا من  
النقص ولو عرفت بان كان الاعرج افضل من الخضر والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشدة والاعمى من  
البصير فالحكم بالفضل واما حيفه رحمة الله لا يرى الصلوة خلف المبتدع **قال** ابو يوسف اكره ان يكون امام القوم  
صاحب بدعة او ملوكي وعن محمد لا يجوز الصلوة خلف الرافضة والجميعة **قال** ولا يجوز  
امامه النساء والصبيان للرجال اما النساء فلقوله عليه السلام اخر من حيث اخر من الله وانه  
نهي عن التقديم واما الصبي فلان صلوته تقع نفلا فلا يجوز الاقتداء به وقيل يجوز في الزيادة لانه ليست بغيرها  
والصبي الاول لان نقله اضعف من نقل البالغ فلا يثبت عليه **قال** ومع صلح واحد واجرا قامه عن يمينه  
حديث ابن عباس قال وقفت عن يسار النبي عليه السلام فاخذته وابني فاذا راني الى يمينه فقلت ان البعير اولى  
وان القيام عن يساره لا يفسد الصلوة وان الفعل اليسير لا يفسد الصلوة **قال** فانه صلى باثنين او اكثر تقدم  
عليهم حديث انيس قال قامني رسول الله واليتم وراه وانه سلم ورائنا لقوله عليه السلام الانسان عا فوقها  
جماعة **قال** ويصح الرجال ثم الصبيان ثم الخنا ثم النساء اما الرجال فلقوله عليه السلام يليك اولوا  
طعامكم واما الصبيان فلم يثبت نسبي ولا احتمال كون الخنا في اناثا واما تقديمهن على النساء فاحتمال كونهم كوكبا  
**قال** ولانه ظاهرا في صلوة الرجال الا ان ينوبها الامام وقال زفر بن خل في رواية لانه يملكه لانه يملكه من جهة  
ضرب في سبيل الاحتمال بان تقف في جنبه ففسد صلوته فكان له ان يختار من ذكر بترك النية **قال** واذا  
قامت الى جانب رجل في صلوة مشتركة ففسدت صلوته **قال** والقيام ان لا يفسد كما لا يفسد صلوتها وجهه  
لانه ترك فرض المقام لانه قامور بنا جوارا وهو المختار بالامر ونها ففسدت صلوته **قال** وان قامت في الصف

افسدت صلوة من خلف يمينها ويسارها وظلها خذ ايها والثقتان تفسدان صلوة ابيعه من عن يمين احديهما او يسار  
الاخرى واثنين خلفهما والثلاث تفسدن صلوة خمسة وعن محمد تفسدن صلوة ثلثة الى اخر الصفوف وكذا  
عن ابو يوسف في المراتين **قال** ولو كان النساء صفاتما افسدت صلوة من خلفهن من الصفوف **قال** وشرط الحاذة ان يكون  
الصلوة مشتركة **قال** وان تكون مطلقة **قال** والاستواء في البقعة **قال** وان تكون من اهل الشهادة **قال** ولا يكون بينهما حائل  
وادامته مؤخره الرجل **قال** ويكره للشاة حضور الجماعة لقوله عليه السلام يوثقن خير كهن ولما فيه من خوف  
الفتنة وسد الشواهد بالاجماع اما الجاهل فخير من في النج والمغرب والعشاء وقالا يجوز في صلوة كلها لو قوع الا  
من الفتنة في حق من وله ان الفساق يستثرون في الظهر والعصر في المغرب يستثقلون بالعشاء والنج والعشاء  
يكونون يتأما وكل ساقطة لا قطة والختار في زماننا ان لا يجوز شي من ذلك لفساد الزمان والنظام بالفتنة **قال**  
وانه يثبت بحاجة لانها لا تجلو عن نقص واجبة مندوب فانه يكره لمن الاذان والاقامة وتقدم الامامة عليهن **قال**  
فان فعلن وقفت الامامة وسطهن **قال** مكره اروي عن عابثة رضي الله عنها وهو محمول على الابتداء **قال** ولا يقدر  
الطاهر بصاحب عذر واصله ان صلوة المقتدر تبنى على صلوة الامام محقة وفساد القول عليه السلام الامام  
ضامن ايمان من يملونه صلوة المؤتمرون بناء التاقيص على الطامل يجوز والطامل على الناقص لا يجوز لان الضعيف  
لا يصلح اماما للقوي لانه بقدر النقصان يكون بناء على المعدوم وانه حال **قال** اذا عرف هذا فنقول حال الطاهر  
اقوى من صاحب العذر وحال القاري اقوى من الاعرج وحال المكنتي اقوى من الغريان وحال الذي يركع ويسجد اقوى من  
المومي وحال المفتي اقوى من المقل فلما يجوز صلوتهم خلفهم **قال** ولا المفتي من يصلي فرضا اخر لان المقتدر مشاركا  
للامام فلا بد من الاتحاد فان اتم اتم قارين واميين فسدت صلوة الكل **قال** لا يجوز صلوة الامام ومن حاله الاستوا  
يتم كما اذا انفردوا في حيفه رحمة الله ان الجميع قادرون على القراءة بتقديم القاري اذ قراءة الامام قراءة العهد بالحديث  
فقد تركوا القراءة مع القدرة عليها فبطل صلوتهم **قال** وعلى هذا العا جرح الاتيان ببعض الحروف قالوا ينبغي ان يؤتم  
غيره لما يتبين ولما فيه من تقليد الجماعة **قال** فلو صلى وحده ان كان لا يجد ايات على من تلك الحروف جاز بالاجماع وان جحد  
وقراء بما فيه تلك الحروف في قيل يجوز لما لاخرس يصلي وحده وقيل لا يجوز لما القاري اذا صلى بغير قراءة خلفا الاخرين  
لانه قد لا يجد اماما **قال** ويجوز اقتدى المتوهم بالتميم وقالوا لا يجوز لان التيمم طهارة ضرورية كطهارة  
صاحب العذر ولنا ما روي ان عمر بن العاص اجنب في ليلة باردة فتميم وصلى باصحابه ثم اخبر بذلك رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فلم يامرهم بالاعادة وقد تقدم ان التيمم طهارة عند عدم الماء فكان اقتداء طاهر  
بطاهر **قال** فالسلا لا يسمع لان الخف يمنع وصول الحديث الى الرجل وانما يحل الحديث بالخف وقد ارتفع بالسمع **قال**  
والقيام بانقاع خد فالحجة وسوال القيل لان القيام اقوى حالا ولنا انه صلى الله عليه السلام اخر صلوة صلواتها  
قاعدة والناس خلفه قيام ومثله يترك القيام **قال** والمستغل بالمفتي لا يتركه اضعف حالا وبناء الاضعف  
على الاقوى جازية ولانه يحتاج الى نية اصل الصلوة وهو موجود بخلاف العكس لان المفتي يحتاج الى اصل الصلوة



والأية الفرضية وأنه مقدم في المتفعل **قال** ومن علم أن إمامه على غير طهارة أعاد لما بينا أن صلوة المأموم متعلقة  
بصلوة الإمام صحة وفساد أو لهذا المعنى يلزم المأموم سبوا الإمام ويكتفي بقائه لو أدركه في الركوع وإذا كانت  
متعلقة بصلوته ففسادها بفسادها **قال** وكذا إن يفترق عن إمامه لقوله عليه السلام لا يستطيع أن يفتني إن  
يفترق من ساعته لعل الإمام يتذكره وينبغي للإمام أن لا ينجيه إذا الفتر فان كان في مقدارها يجوز به الصلوة بركم **قال**  
وإن افترق على غيره فسدت صلواته لأنه تعليم وتعليل وسوال قياس في إمامه إلا أن تركناه بما روينا وفيه إصلاح  
صلواته فافترقا **قال** ومن أحضر عن القرآن أصلاً فقدم غيره جاز وقال لا يجوز لأنه نادر فلا يقاس على مورد النقص  
وله أن الاستحالة في لغة العجمي عن التمام وقد وجدوا نسجاً أنه نادر ولو قوماً يجوز به الصلوة لا يجوز بالاجماع **قال**  
وإن قنت إمامه في الفجر نسكت وقد بيناه والله أعلم بالصلوات **فصل** يكره للمصل أن يعقب لقوله  
صلى الله عليه وسلم إن الله كره العقب في الصلوة ولأنه يحل بالخشوع وراى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً  
يعقب في صلواته فقال أما هذا لو خشع قلبه طشت جوارحه **قال** أو يفترق أصابعه لما ذكرنا ونهيه عليه السلام عن ذلك  
**قال** أو يخفى لأنه فيه ترك الوضع المسنون ونهيه عليه السلام عن ذلك وهو وضع اليد على الأرض أو يفتق شراً وهو  
أن تحمده وسط رأسه أو يجعله صغيرتين فيقعده في مؤخر ركبته كما يفعل النساء لأنه صلى الله عليه وسلم نهى أن  
يصل الرجل ولا يسه معقوباً أو يسدل ثوبه لنهيه عليه السلام عن السدل وهو أن يجعله على رأسه ثم يرسل  
أطرافه من جوانبه لأنه من ضيع أصل الكتاب أو يقع طرث أو قال نهى أن يخلع على الله عليه وسلم في الصلاة  
أنه ينق للديك أو ألقى ألقاء الكلب أفرش الثياب والأقواء أن يفرد على البيت وينصب فخذه ويضم  
ركبته إلى صدره ويضع يديه على الأرض ويلتفت لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الالتفات في الصلوة وقال تلك خلسة  
تجلسها الشيطان من صلواتكم أو يتربع لغير عذر لأنه يحل بالتعود المسنون ولائها جلسة الجارية حتى قالوا  
تكره خارج الصلوة أيضاً **قال** أو يقلب الوجه لأنه ثبت الأضحية لقوله عليه السلام يا باذر مرة أو ذرة أو برقة  
السلام بلسانك من كلام الناس أو يديه لأنه في معنى السلام أو يتطلى أو يتأكل لأنه صلى الله عليه وسلم نهى  
عن التشاوب في الصلوة فان غلبه كظمها استطاع ووضع يده على فيه بذكر أمراً عليه السلام أو يغض عينيه لأنه  
عليه السلام نهى عنه **قال** أو بعد التسبيح أو الآيات وقال أبو يوسف لا يكره وسور وأبى عن محمد ومن مثله من سبلى خيفة  
لا يكره أن السنة وردت بفراة آيات معدودات في الصلوة ولا سبيل إليه إلا بالضرورة ومنه أنه جاز ذكر في  
الغفلة خاصة لأنه يسوي في السجود في الغرض ولا خيفة أنه إذا حده بيده محل بالوضع المسنون فاشبه العقب  
وقال قد قال عليه السلام كفوا أيديكم في الصلوة وأن عده بقلبه يشغله عن الخشوع فاشبه التفكير في أمور  
الدنيا وأما العدد المسنون فيمكنه أن يعده خارج الصلوة ويقف فيها فلا حاجة إلى العدد في الصلوة **قال**  
ولا بأس بقتل الحية والعقب في الصلوة لقوله عليه السلام اقتلوا ما ولو كنتم في الصلوة **قال** فأن أكل وشرب  
أو تكلم أو قرأ من المصحف فسدت صلواته أما الأكل والشرب فلأنه يحل كثير ليس من الصلوة وأما الكلام فلقوله

صلى الله عليه وسلم أن صلواتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس وأما القراءة من المصحف فليس في صفة و  
عندها لا يفسد لأن النظر في المصحف عبادة فلا يفسد ما إلا أنه يكره تشبهه بأسلاف الكتاب وله أن كان يحل فهو  
على كثير لأنه حمل وتقليب الأوراق وإن كان على الأرض فإنه تعلم وأنه على كثير فيفسد كما لو تعلم من غير **قال**  
وكذلك إذا أتى أو تأن أو بكى بصوت لأنه من كلام الناس إلا أن يكون من ذكر الجنة أو النار لأنه من زيادة الخشوع  
**قال** وإن سبق له حدث توفاه وبني لقوله عليه السلام من قاء أو عرق في صلواته فليستصير وليتوضر وليبين  
على صلواته ما لم يتكلم فان كان من غير ذلك أن شاء ما لا يملكه وإن شاء أتمها في منزله والمقتدر والا  
مام يهودي الآن يكون الإمام قرايم الصلوة فيجوز أن **قال** والاستئذان في فضل حرك وجه عن الخلاف وللأ  
بفضل بين أفعال الصلوة بأفعال ليست منها وقيل إن كان إماماً أو مقتدياً فالبناء أو ما أخرجا  
لفضيلة الجارية وإن كان إماماً استخلف لقوله عليه السلام أيما إمام سبقه حدث في الصلوة فليستصير  
وليتنظر رجلاً يسبق بشيء فليقدمه ليصلي بالناس وأما يجوز البناء إذا فعل ما لا بد منه كما في المشي و  
الاعتزال حتى لو استيقى أو خزر دلو أو وصل الحائض فإذنه إلى غيره فسدت صلواته **قال** وإن جن أو نام  
فاحتل أو غشي عليه استقبل لأن وجود هذه الأشياء نادر فلا يقاس على مورد الشرع ولأن النقص ورد  
في الوضوء والغسل أكثر منه فلا يقاس عليه وكذا يحتاج إلى كشف العروق ومقاطع للصلوة وكذا إذا نظر  
فانزلي **قال** وإن سبق له حدث بعد التشهد توفاه وسلم لأنه لا يبق عليه سوى السلام **قال** وإن تعذر الحدث  
تمت صلواته لأنه لم يبق عليه شيء من أركان الصلوة وقد توفاه وقد تعذر البناء لمكان التعذر وإذا لم يبق  
عليه شيء من أركان الصلوة تمت صلواته وقد تقدم ولو أصابته نجاسة من خارج أو شئ راسه لا يبيى و  
**قال** أبو يوسف يبيى إذا سبق له حدث قلنا سمننا ينصرف مع قيام الوضوء فلم يكن في معنى ما ورد به النص  
فبقي على أصلي القياس **فصل** ويقضى الغائبة إذا ذكرها كما كانت سفر أو حضر لقوله عليه السلام  
من نام عن صلوة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا وقت لها غيره وقول كافات لأن القضاء يحكي الأداة  
**قال** ويقدمها على الوقتية إلا أن يخاف فوتها ويرتب الغواب في القضاء والأصل أن الترتيب  
شرط بين الغائبة والوقتية وبين الغواب كما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من نسي صلوة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل مع الإمام ثم ليصل إلى نسيته ثم بعد إلى صلواتها  
مع الإمام فلم يكن الترتيب شرطاً لما أمره بالاجادة وما روى أنه عليه السلام فأنته أربع صلوات  
يوم فليندق فقضاهن على الترتيب وقال صلوا كما أمر رابعوا في أصلي **قال** ويسقط الترتيب  
بالنسيان وخوف فوت الوقتية وبالزيادة على خمس أمان النسيان فلقوله عليه السلام رفع عن أمي  
الحط والنسيان الحديث وما تقدم من الحديث ووجهه أن وقت الغائبة وقت النذر فإذا لم يذكرها  
فيما صلاتان لم تجزها وقت واجد فلا يجز الترتيب **قال** وأما خوف فوت الوقتية فلأن الحكمة لا يقضي إضاها



وطلب المحذور ولان وجوب الوقتية ثبت بالكتاب والترتيب ثبت بخلافه فان اتسع الوقت على ما وان خاف  
باعتبار الكثرة لقلها واما كثرة التواتر فدخل وقت السابعة لانه الكثرة بالتكرار والتكرار بوجود السادسة ووجوبها  
بآخر الوقت فانما يتحقق التكرار بدخول وقت السابعة ومما معنى قولنا ان يذهب على حصى لانه متى زادت الغوايت  
على حصى يكون تواترا ومتى صارت تتساوى دخل وقت السابعة وقال حجة اذا دخل وقت السادسة سقط الترتيب لانه  
للمسكن كثير وجنس الصلوات ومما في الغوايت الحديثة اما القديمة الصليحة انما لا تنضم اليها لما فيها من المخرج وقيل  
ينضم عقوبة له واذا سقط الترتيب بالكثرة لم يعود اذا قلت الخشاعة لانه لا يعود لانه لا يسقط باعتبار ما فلان  
يسقط في نفسها اولى وضوئه لو فاته صلوة شهر فقفى ثلاثين فخر ثلثين ظهره وكذلك اصح الجميع والاعود  
الترتيب لانه الساقط لا يحتمل العود وكذا الوقت في جميع شهر الا صلوة يوم ثم صلى الوقتية وهو ذكرها جاز لا بينا  
ولا تعد الوتر والغوايت لانه ليست من الغوايت ولا نالها لو عدنا ما كملت الست ولا بدخل في حصر التكرار  
ومما لا يؤثر في الكثرة وتقصير الصلوات للمسلمين لا رويها والوتر لا يتامن وجوبها وقال عليه السلام من اقام  
عنا وتره ونسبه فليسه اذ ذكره او استيقظ وتره واية من نام عن وتره فليصل اذا اصبغ وكل ذلك يدل على الوجوب  
وسنة النبي افاضت معها لانه عليه السلام قضا ما مضى ليلة التيسر حتى حجة انه يقضيها وان فاتت وحرمها  
لانه صلى الله عليه وسلم قضا ما دون غير ما من السنن فدل على اختصاصها بذلك والاربع قبل الظهر يقضيها بعد ما  
قالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله اذا فاتته الاربع قبل الظهر قضاها بعد الظهر لانه الوقت وقت الظهر  
وهي سنة الظاهر ثم عند اي يوسف يقضيها قبل الركعتين لانها شرعت قبلها وعند محمد بعد ما لانها فاتت عن محلها  
فلا تنفوت الثانية عن محلها ايضا وهذا خلافا لسنة العمل لانه ليست مثلها في التاكيد ولزمت عليه السلام عن  
الصلوة بعد العصر والله اعلم بالصواب **باب التوافل** عن ام حبيبة وعائشة واي ميرة واي موسى ابن  
عمر رضي الله عنهم قالوا قال صلى الله عليه وسلم من اتي على اثني عشر ركعة في اليوم واليلة بنى الله له بيتا في  
الجنة ركعتين قبل الفجر واربعة الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء فهداه  
مؤكلات لا ينجي تركها وقد قال عليه السلام في ركعتي الفجر صلواتها وادركتموها الخيل وقال ما خير من الدنيا  
وما فيها وروته عائشة رضي الله عنها فذكر ان بهيلهما فاحد الفجر عذري وقال عليه السلام من ترك اربع ركعات  
لم تنله شفاعتي **باب** في ان يصلي بعد الظهر بركعات ام حبيبة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
من حافظ اربع ركعات قبل الظهر واربعة بعد حرمه الله على النار وقيل العصر اربع ركعات واذا ضيفت ركعتين  
وكذلك جاز عنه عليه السلام وبعد المغرب يتأخر الى ميرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى  
بعد المغرب ركعات لم يتكلم بهن بسوء عدل في عبادة ثمتي عشرة سنة وقد روي في القياي بعد المغرب  
فصل كسب وقيل ثمانية الليل يسمى صلوة الاوابين وروته عائشة ان الله صلى الله عليه وسلم قال  
من صلى بعد المغرب عن ركعة بنى الله له بيتا في الجنة وقبل العشاء اربع ركعات وقيل ركعتين وبعد ما اربع ركعات

ركعتين وعن عائشة انه عليه السلام كان يصلي قبل العشاء اربع ركعات يصلي بعد ما اربع ركعات يضطجع ويصلي قبل الجمعة اربع ركعات  
وبعد ما اربع ركعات روي عن ابن مسعود وروى ابو هريرة انه عليه السلام قال من كان مصليا الجمعة فليصل قبلها  
اربعا وبعد ما اربع ركعات يستأب بتسليتين مروي عن علي ومحمد بن جعفر **باب** وكل صلوة بعد سنة يكره  
القفور وبعد ما يلبس ثوبا بالعتة ليلا بفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يقعد مقدرا يقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ثم  
يقوم اما السنة ولا يتطوع مكان الفرض لقوله عليه السلام **باب** يعني انكم اذا فرغتم من صلواته ان يتقدم او  
يتأخر بسنة وكذا ايسر للجماعة كسوف الصفوف ليلا يظن انهم افاضلهم والفرض **باب** يلزم التطوع بالشروع  
مضيا وقضاء لقوله تعالى ولا تطلوا على الكرم وقيا ساعى الصدقة فيجب المضى وتجب القضاء لعدم الفصل ولقوله  
له عليه السلام للصائم احدى خصال واقض يوما مكانه وقال عليه السلام لعائشة وحفصة وقدا فطنا في صوم التطوع  
اقضيا يوما مكانه ولا تعود **باب** ويجوز قاضي اجمع القدرة على القيام لقوله عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم  
وسلم يصلي قاعة اذا اراد ان يركع قام فقرأ ايات ثم ركع وسجد ثم عاد الى الصلوة ولان الصلوة خير موضوع  
فوما شق عليه القيام فاجاز له ذلك احوال النبي ومما علم ينقل فيه خلاف **باب** فان افتتح قائما ثم قعد لغير عذر  
جاز وقال لا يجوز اعتبار بالنية وله ان فوات القيام لا يبطل التطوع ابتداء فكذا ابتداء وسد الان القيام  
صفة زائدة فلا يلزم الا بالتزامه صريحا لا بالتابع في الصوم وبهذا قال النضر **باب** و صلوة الليل  
ركعتان بتسليم او اربع او ست او ثمان وكل ذلك ينقل في تسجيده عليه السلام ويكره الزيادة على ذلك  
لانه لا ينقل وقيل لا يكره كالثمان **باب** وفي النهار ركعتان او اربع والا فليصل فيهما الاربع وقال الا افضل  
في الليل المثني اعتبارا بالترويح وقوله عليه السلام صلوة الليل مثني مثني وبين كل ركعتين تسليمة وله قول  
عائشة رضي الله عنها كان عليه السلام يصلي بعد العشاء اربع ركعات لا تسأل عن حشرين وطولهن ثم اربع ركعات لا تسأل  
عن حشرين وطولهن وكان عليه السلام يواظب على صلوة الفجر اربع ركعات بتسليم ولا نالها دوم عزيمة فكان  
اشق فيكون افضل قال عليه السلام افضل الا حال احزمها الى اشقيها اما الترويح يؤدى جماعة فلان ميثاقا  
على التخييف دفعا للحرج عنهم واما قوله عليه السلام مثني مثني معناه والله اعلم انه يشهد على كل ركعتين فتعاه  
مثني لوقوع الفصل بين كل ركعتين يشهد ويؤيده ما روي انه عليه السلام كان يصلي اربع ركعات قبل العصر بفصل بينهن  
بالسلام على الملائكة المقربين ومن تابعهم من المسلمين والمؤمنين **باب** قال الترمذي معناه الفصل بينهما با  
لشهادة ولا يزيد في النهار عدا اربع بتسليم لانه لا ينقل **باب** وطول القيام افضل من كثرة السجود لما روي  
جابر قال قيل لرسول الله اما الصلوة افضل قال طول القنوت لانه اشق ولان فيه قراءة القرآن وموافقت  
من التسبيح **فصل** والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل لان كل شفيع صلوة فانه لا يجب بالنبي سوي  
شفيع واجبه والقيام الى الثالثة كفى بجمعة مستعدة حتى قالوا يسقط الاستغفار في الثالثة ويكره الواكبت







۱۰ کاظم

ان شاء الله تعالى

ارفعه وعليه  
آية الخبايا















ويكفي شيئا أو ذنبا أو حتى يكف عن فعله عليه السلام ولا يفتق من اليمين ومباداة إلى اشتغال  
 الأمر ونحوه صدقة العطر فيصحبها في مفرها هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه تفريق بالانقياد  
 للمصطفى قال عليه السلام اغتفر من المسئلة في هذا اليوم **والله** أخرنا جازوا التجهيل افضل ثم يوقد المصلى  
**والله** ويحب أن يني داجلا مكرار وروى النبي عليه السلام ولا يترك من راحته أنه حينئذ وقال لا يترك اعتبار بالانقياد  
 ولم يردوا أنه يجازي سعي الناس بكثرته يوم القيامة وقالوا لا يترك من راحته أنه حينئذ وقال لا يترك اعتبار بالانقياد  
 الذكر بناء على الاضواء والاشارة ورد في الاضواء فيقتصر عليه **والله** ولا يطوع قبل صلاة العيد لأنه صلى الله عليه  
 وسلم لم يطلع حينئذ على الصلوة وعن علي رضي الله عنه أنه خرج إلى المصلى في أي يوم ما يصلوه فقال ما هذه الصلوة  
 التي لم نعد لها رسول الله **قال** ووقت الصلوة من ارتفاع الشمس إلى زوالها لا النبي عليه السلام  
 كما يصلي العيد والشمس على قيد دمج أو محين ولما شهد عندنا بالهلال بعد الزوال صلى العيد من العذر ولو  
 بقي وقتها لأخر **قال** ويصلي الإمام بالناس ركعتين بكتبت بكتبة الاحرام ولما بعد كما في يوماء فاختار الكتاب  
 وسورة ثم يركع ويرفع ويد في الثانية بالركعة ثم يركع للثالثة وأخرى للركعة **والله** وهذا قول عبد الله بن مسعود  
 أنه عند يركع ما روى أنه عليه السلام بكت في صلاة العيد بكت في صلاة العيد بكت في صلاة العيد بكت في صلاة العيد  
 وانشأ بأصابعه وجنسي يأمه فينشد على وقوله وانشأ وتأكيد **والله** وعن ابنه حينئذ رحمه الله أنه يركع بكت بكت بكت  
 قد رثت شجاعت **قال** ويرفع يديه في الروايات لأروينا ونحيط بعد الصلوة فليبين يعلم الناس فيها  
 صدقة الفطرة **والله** ما روى ابن عمر رضي الله عنه أنه عليه السلام كما في خطبة بعد الصلوة فليبين يعلم الناس فيها  
 كالجعة وكذلك أبو بكر وعمر رضي الله عنهما **والله** وينبغي أن يتخلف من يصلي بالصحاب الجليل في المضر لا دونا  
 عن علي رضي الله عنه وانه لم يفعل جاز **قال** فانه يشهد بروية الهلال بعد الزوال صلوات من العذر لا تقدم  
**والله** ولا يصلوا بعد ذلك لأنها صلوات الفطر فتختص بيوم **والله** وينبغي أن لا تنقض كمن خالفناه بما رويناه  
 أنه عليه السلام فقام من العذر مبق ما رواه على الأصل **فصل** يستحب في يوم الاضواء  
 يتج يوم الفطر من الغسل والتطيب والتواك والتبني الآلة يوضأ الاكل بعد الصلوة لا روى أنه عليه  
 السلام كما لا يطعم يوم النحر حتى يرجع فيكلم في اخية **قال** ويكفي في طريق المصلى جهرا بكذا فعل صلى الله  
 عليه وسلم فاذا وصل المصلى فليقل **قال** في الصلوة قطع **قال** ويصلها كصلوة الفطر كذا  
 النقل ثم يجلب خطبتين كما تقدم يعلم الناس فيها الاضحية وتكبير الشريعة فاجتنب اليد **قال** فانه  
 يصلوا اول يوم صلوات من العذر وبعد العذر وعدمه سواء لأنها صلوات الاضحية فيقتدر بياها  
 وهي ثلثة أيام ولا فرق بين العذر وعدمه في ذلك **فصل** وتكبير الشريعة الله أكبر الله أكبر  
 لا اله الا الله واشتاك الله الحدة وهو مذنب على وابنه مسعود رضي الله عنه والاول في روى قصة

ويكفي شيئا أو ذنبا أو حتى يكف عن فعله عليه السلام

عليه السلام أنه الخليل عليه السلام لما اخذ في محرمات الذبح طأ به جويل عليه السلام بالفداء فلما انتهى إلى  
 السماء الدنيا خاف عليه الملائكة فقال الله أكبر الله أكبر فسمع إبراهيم عليه السلام فرفع رأسه فلما علم أنه  
 جاء بالفداء قال لا اله الا الله والله أكبر فسمع الله فأنزل من السماء نورا فصار تحت النور البيت  
**قال** وهو واجب عقب الصلوات الغزوات في جماعات الرجال المعتمدين بالاصطلاح **والله** لا الوجوب فلو لم تكن وإذا  
 وأذكروا الله في أيام محدودة في كل مرة تكبير الشريعة وقوله عليه السلام لا جمعة ولا شريعة ولا فطر  
 لا اضحى الا في يوم حرام والشريعة هو التكبير نقلنا عن الخليل والنضر ابن شميل ومنه عن علي رضي الله عنه انه  
 ثم أوجبته ومنه يقتضي الوجوب كالنظر والاضحى واما بقية الزايط فذكر ابنه حينئذ رضي الله عنه وقال لا يجب  
 على كل من صلى المكتوبة لأنه يعلمها فيجب على من يؤدوها ولا بد منه ما رويناه في التكبير خلاف الأصل  
 الأصل الاضواء **قال** قد ادعوا بكم تفرقا وخفية **والله** وقالة عليه السلام خير الذكر الحنفى ولأنه بعد عن الرواية  
 والسنة وروى بالمر عقب الصلوات بهذه الاوصاف فيبقى ما رواه على الأصل **والله** ويجب على التاء اذا اقتدى  
 بالرجل والمسافر اذا اقتدى بالتيام **قال** عقب صلاة الفجر يوم عرفة إلى عقب صلاة العقيقة في يوم  
 فانه صلوات وقالوا لا يصح ما روى الشريعة ثلثة وعشرون صلاة وهو مذنب على رضي الله عنه ومذهب ابن  
 مسعود رضي الله عنه بركعة الاصل الاضواء كما تقدم فالصبر إلى الاقل جازا اولى ولما اتعاها والاحتياط  
 فيها الوجوب وقيل الفتوى على قولها وانه اعلم بالصواب **باب صلوات الخوف** وهي ان يجعل الله  
 الناس طائفة انما العذر وطائفة يصلي بهم ركعة اذ كان سائر الانا شرط صلوة وكذلك في الفجر وركعتين  
 اذ كان مقيما لانما الشطر وكذلك في المغرب لأننا لا تقبل التخصيص فكانوا اولى للسنة **والله** وعن علي بن ابي حمزة  
 العذر وبنى بكت الطائفة لقوله تعالى ولما طائفة اخر من طائفة اهل البيت صلواتهم فيصلي بهم في الصلوة  
 ويتم وحد لا في اتم صلوة **والله** وينبغي ان يكون العذر وياتي الاولي فيتمون صلواتهم فيصلي قراة لانهم لا  
 صوة ويحرون ان يتفوا امتداد ما وقف الامام كانت خلفه ويكفون ويأتى الاخر فيتمون  
 صلواتهم بقراءة لانهم مسبوقة ويكونون مكرارا ما عدا الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولو ان طائفة الثانية اتوا صلواتهم في مكانهم بعد صلوات الامام جاز لالة السوقة كالمسافر فلم يبق في حكم  
 الايام **والله** ومنه قاله اوردت هو فدر صلوة لأنه فعله كثير والنوع عليه وسلم شغل يوم الحدة وعن الصلوة  
 فقاما ليلا وقاله ملاءمة بيوتهم وقلوبهم نار كما شغلوا ناعن صلوة الوسطى ولو جازت الصلوة مع الساة  
 لا اخر لالة الحدة كما بقدر شريعة صلوة الخوف فانه النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف في صلاة ذلك  
 الرقاع وهي قبل الخندق مكراد كره الواقي وابنه اسحق **والله** وعنه ابنه ايمن اننا لا يجوز بعد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لاننا مخالفه للاصول ولقوله تعالى فاذا كنت فيهم وجوابه ان الصلوة رضى الله عنه صلوة  
 بطرانة وهم صوافرون غير تكبير من لهدم فكانا دجالا **قال** واذا استند الخوف صلواتهم



وإذا لم يجره إلى أي جهة فرددوا قوله تعالى فانه ضخم فجلالاً أو كبراً وخدم التوجه للفرق ولان  
المكتفين بقدر الوضوء ولا يسمون تأخير ما حتى يخرج الوقت الا انه لا يكتفون بالصلوة ولا يجوز الصلوة  
لولا ان اذكاره طابا وفي قوله تعالى فانه ضخم اشار الى ان الطالب لا يخاف وعن محمد بن عبد الله بن جابر  
ايضا لما تقدم من الحديث في الصلوة في المطر في باب الرخص والقوى لانه لا يجوز للمكانة ولا يجوز  
الصلوة ماشياً لانه المشي فعل كثير **قال** وخوف السج كالعدو ولا يستويان في المعنى ولو اذكاراً أو فلقه  
عدوا فاصلوا الصلوة الحرف فكان ابدالاً جازح صلوة الامام خاصة لانه المتأخر وجد في صلواتهم خاصة  
**باب الصلوة في الكعبة** يجوز فوضا الصلوة ونفلاً في الكعبة وفوضها للعدو تعالى وطهرت بيوتها للصلوة  
والعائدين والزكوة والتجود وروى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت  
بين يمينين وبين يمينين الى ايط مقدار ثلثة اذرع ولا تصلى الا بسم الله شرايطاً فيجوز  
والاستحباب في التوجه ليس بنظر وعليه الناس من لدن الصدر الاول الى يومنا لانه التلبية اسم للبقعة  
والنوايا الى التاء لانه البناء على ما ذكرناه وكذا لو صلى على ان يقبض جازح صلواته لا يتأخر ما ورد في التاء  
عن ذلك هو علم الكرامته ونحوه بقوله لا يفسد بركه التعليل **قال** فانه قام الامام في الكعبة و  
ونقطة المقنونة حولها جازحاً فكان الباب مفتوحاً لانه كتيامة في الخراب في غير من المساجد **قال** وانه  
كانوا جازحاً لانه متوجهاً الى الكعبة الا ان جعل ظهره الى وجه الامام لانه تقدم علم امامه **قال** واذ اصاب  
الامام في المسجد الحرام فخلق الناس حوله الكعبة وصلوا بصلواتهم هكذا اتوارث الناس الصلوة فيه من  
لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا **قال** ومن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازح صلواته انه  
لم يكن في جانبه لانه لم يكن قد تكلم لانه السجدة والتأخر انما يظهر عند اتخاذ الجاهل لانه عند اختلافه  
فلا **باب الجائز** ومن احتضر في وقت من المصلي وجهه الى القبلة على شقة  
الا ان مواساة واعتباراً بحالة الوضع في الغير لغيره من دونه واعتباراً بالتأخر في الاستلقاء قالوا لا يتأخر  
لخروج الوضوء وكفى الشهادته صلى الله عليه وسلم كفى انتم انتم شهادته لانه لا اله الا الله والحمد لله رب  
العالمين ولا يؤمر بما كرهت ولا يؤمر بما كرهت **قال** فاذا كانت شدة وجع أو عجز أو عتية هكذا  
فعل عليه السلام باقى سلمه ولا فيه تحريم **قال** وبخى تعجيل دفعه قال عليه السلام عجلوا فواتكم  
فانه خيرا فترحموا اليه وانه كان سراً بعد الايام الثاني **قال** وكذا بعض النذراء في السواقي والامم انه لا  
يكون لانه في اعلام الناس فيودونه حقه وفيه تكبير المصلين عليه والمستغفرين له **قال** ويجب عليه  
وجوب كفاية لقوله عليه السلام اللهم على التمسيت وعد منها ان يغفره بعد موته حق لو تركوا غلته انوار  
جبراً ولو توفيت ولقد غلبه لا يصل له اخذ الاجرة عليه والاصل فيه تقبيل الملائكة عليهم السلام لادم  
عليه السلام وقالوا والله ان منتهى موتكم **قال** وحجته للقبول بتمكن من تقبيل ووصوه الماء الى جبرته

بدنه واعتباراً بصله حال حيوته ومارى انه عليه السلام قبل في نياحه فذكره خض بقطعة **قال**  
وتوضع على سريته وذكرا له السريته ليقب الماء عنه ولا التبريد فذكره الواجبة الكريمة واما  
الوتر فلقد عليه السلام اذا اجتمع الميت فاجزوه وذكرا له سريته عورة لا يجوز النظر اليها  
كالحى وقيل يكتفى بستر العورة الغليظة ويغسل عورته من تحت السترة بعد ان يلبسها  
ليلا يلبسها **قال** ويؤخذ بالصلوة لانه سنة العلة وقال عليه السلام لا تقبل من ابنته ابداناً **قال**  
الا المفضضة والاستسقاء لتعذر اخراج الماء ولعدم تصور من الميت **قال** ويغسل الماء بالسند او  
الحوض او به لانه المبلغ في النظافة ومنه المصروف ولا اله الا الله في ازالة البزرة **قال** ويغسل  
رأسه ويطهره بالخطم تطهيراً لها من غير شرب اذ لا حاجة اليه **قال** ولا يؤخذ من شعره وظفره ولا  
يخفى لانه اللزنية وهو مستغنى عنها قالت عائشة رضي الله عنها في ذلك علاء تنقوه بكم ان تنقوه  
**قال** ويفصح علم الله الا يبر ويغسل حتى يعلم وصول الماء تحت ثم يفصح عما شئت الا ان يغسل كذلك  
لانه البزرة بالميا من السنة **قال** ثم يجلسه ويحيط به ليدخل في بطنه فيخرج فيلوث به الاكواه و  
انه عليه رضي الله عنه لعله وسوله صلى الله عليه وسلم استسقاء المصير ومسح بطنه فلم يخرج منه شيء  
فقال طيب حيا وميتاً يا رسول الله فانه خرج منه شيء غسله ازالة للنجاسة ولا يغسل غسله لانه العلة في  
بالحق وقد حصل في شدة خرقته لئلا يتسلل الكنانة فيصير فله ويجعل الخوط على رأسه ويحمله لانه طيب الموت  
والكافور على ما جازح لانه التيقب سنة وتخصيص مواضع السجود بشرائها **قال** ثم يكفتم في  
في تلك المواضع من ازاره وقميصه ونعائفة وهذا كقول السنة لما روى انه عليه السلام كفى في تلك المواضع  
ببعض سحوليته منها فيصعد روى له الملائكة كفت آدم في تلك المواضع وقال من هذه موتكم يا بني آدم  
وصفته ان ينسبط اللقافة ثم الارزاق ثم يفيض ويوضع على الارزاق وهو من المستحب الى النعش  
ويعطى عليه من قبل التراب ثم من قبل الاية اعتباراً بحالة الحيوة ثم اللقافة كذلك وهي من القوة الى الله  
**قال** فانه اقصر ما ازاره ونعائفة جازحاً لانه الجواز وقوله انه يكره في الله عنه غسل الوضوء مذهب  
وكفى في فيها وهذا كقول الكفاية **قال** ولا يفضله على احد الا عند الضرورة لما روى الله ما اشتره لمعصب  
ابن جابر كفى في نوب واحد **قال** ولا يعقد الكفارة فان انشأ فخر كفى العورة **قال** ولا يلبس  
الا بما يجوز لبسه له اعتباراً بحالة الحيوة **قال** وكفى المرأة كذلك ويزاد خماراً وخوفاً ترتبط فوق  
رأسها تلبس القميص ثم الخمار فوقه ثم ترتبط الحوفاً فوق القميص ثم الارزاق ثم اللقافة اعتباراً  
بلبسها حال الحيوة وهو كقول السنة لما روت ام عطية انه النبي عليه السلام ناولها في كفت ابنته ثوباً  
في ناولها خمسة ارباعاً فوقه ترتبط بها ثوباً **قال** فانه اقصر واعلم ثوبين وخمار جازحاً وهو كقول الكفاية  
لانه اذا ما استترت بحاله الحيوة ويكون ذلك وعن ابن عمر بكفها ازاراً ونعائفة لصلوة السريتها



و يجعل يمينه على صدره فوق القيس تحت الثغاف من الجانبين لانه في حال الجوع يجعل وره  
ظهوره للزينة وبعد الموت زمانا انتشر الكفر فيحصل على صورته **قال** والمرايون كالبالي وغيرهم  
في حرقته اذ اردوا **قال** واذا مات المؤمن ولا كفني لها فكفنها عام ورجعنا عند يوسف اعتبارا بكتبه  
حاله الجوع وقاه محمد لايجب لاه الكسوة من ثوب الكفا وقد ذل **فصل** الصلوة على الميت فرض  
كفاية قال عليه السلام الصلوة على الميت وقالة عليه السلام صلوا على الميت صلاة العائكة صلوا على آدم  
عليه السلام وقالوا البنت من سنة موتكم **قال** واذا في الناس بالامانة في السلطان لاه في النسخ عليه ذر  
به ولما روى اة الخس بر علي رضوانه عن جابر بن عبد الله الحنف فذبح سعيد بن العاص وكان امير المدينة  
وقالوا لاه السنة لما قد مضى **قال** لاه في سنة فمنا نقرأ الحنف لاه في سنة حال حيوة ثم الاولياء  
الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يتقدم على الاب لاه في سنة فمنا نقرأ الحنف لاه في سنة حال حيوة ثم الاولياء  
واه تا و في القرب فأكبرهم سنا **قال** ولا قرباه يقتض من ثناء لاه الحنف **قال** وللولة ان يصل على صم غير التل  
والقائه لاه الحنف **قال** صم الولة فليس لغزاة يصل على بعد لاه في سنة الصلوة تأدي الولة فلو صلوا بعد  
يكوه فلا لا يفتل بها ولا لاه لاجاز اعاد الصلوة لاه في سنة الناس على النبي عليه السلام واصحابه ولم يفعلوا  
وقوله عليه السلام لاه الصلوة على الميت لا تقاد **قال** وانه ذنبا جرح صلي على ميت مالم يغلب على ظنه  
نسخه لاطلا وماروبيا فاذا انتسخ ما يتا وله النسخ وقدت بعضهم بثلثة ايام والاولاه لاه في سنة ذلك يفتل  
باضلاق الولاية والرتبة **قال** ولو علموا بعد الصلوة انه لم يفعل غلغ وعادوا الصلوة ولو علموا ذلك  
بعد الوقت لا ينش لانه من الله ولا يغيدوا ودعي ابا جبار سماعة عن محمد انه خرج منه مالم يفعلوا التواب عليه  
لا ليس ينش **قال** ويقوم الامام جلاء الصدر للوجه والمراة لادوي سر بر جندب اة النبي عليه السلام  
صلى على امراة فقام جذا عذرا و لاه الصدر على الائمة والعوفية ومعدن الحكمة فيكون التبا  
جذا اية اشارة الى الشاعة لائمة وعن يوسف انه يقن للوجه هذا الصدر والائمة خذوا وطا  
لاه ان ارضى الله عنه فعل كذا وقاله هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والاول القوم  
**قال** والصلوة اربع تكبيرات لقوله عليه السلام في صلوة العبد اربع تكبيرات الجنازة ويدفع يديه في  
في الاول لانهما تكبير الافتتاح ولا يدفع يدهما لقوله عليه السلام لاه في سنة الا يركب الا في سبع حواطين ولم  
يدكوا لاهما بعد الاول لاه سنة الدعاء البدانية محمد اة ودوي الحنف عن ابي بصير انه يفتي  
**قال** ويصل على الميت عليه السلام بعد الثانية لانه ذكره عليه السلام على يد كريمة لها ورفعنا كذا ذكره  
قيل لاه كذا لا تذكروا ويدعو لنفسه للميت وللومنين بعد الثانية لانه المقصود منها الدعاء و  
وقد تقدم ذكره و ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء لاه في سنة **قال** ويستلم بعد الركعة لانه لم يبق  
عليه شيء فيسلم على يمينه وعن شماليه في الصلوة هكذا اخر صلواته صلى الله عليه وسلم وهو فعل

السلف والخلق الى زماننا ما ابو حنيفة اذ دعوت ببعض ما جاء به السنة في ذرة دعوت بما حضرة فسن **قال**  
وله بعد الصلوة بعد الثانية اللهم اجعل لنا قوتا ودعونا شافعا مستغاثا مستغثا عن الاستغاث ولا يصل  
علم غايبة لاه في سنة واما ما لا يجوز مع الفسبة ولا لاه لاجاز لاه في سنة الناس على النبي عليه السلام في سائر الامصار ولو  
صلوا النفل ولم يفتل واما صلوة صلى الله عليه وسلم على النجاشي فانه كلف له صلي ابره سر لاه في سنة صلى الله عليه  
بمن مات فالاصحاب بهذا الصلوة النجاشي قد مات فمنا فضل عليه فمنا فضل عليه وهو بره واصلت القضاة بصلوة  
**قال** ولا قراة فيها ولا شتر تداء الشتر فلا لاه في سنة القصور ولا مقصور فيها واما القراة فمنا ابره مسعودي  
استعمل بوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الجنازة قراة ولا قولا كبر الامام واختار من اطب الكلام  
ما ثبت ولو قراة النافحة بيته الدعاء لاه في سنة به اما بيته السلاية مكره **قال** ومما استعمله ويؤتى له صوت  
شتم غلغ وصلي عليه والاذن في ضيقة ولم يفتل عليه لقوله عليه السلام اة استعمل المولود غلغ وصلي عليه  
وورث واه لم يستعمل لم يفتل عليه ولم يورث واه ابو برة وفي سنة **فصل** فاذا حمل على  
سريع اخذوا بقوائم الاربعة لقوله ابره مسعودي السنة اة تحمل الجنازة من جوانب الاربعة وفيه تعظيم الميت و  
وصيائته عن التقطير وتحسين على الحاملين **قال** واسرعوا به دوة الحنف لادوي عن ابره مسعودي قال  
سالنا نبيا صلى الله عليه وسلم عن سير الجنازة فناه دوة الحنف الجنازة متبوعة وليست بتابعة ليس معان قدرا  
**قال** واذا وصلوا الى قبر كرس اة يتقدموا قبله يوضع على الارض لاه في سنة صلى الله عليه وسلم كان يقوم في قبوري  
عليه التراب ولا تار متبوعة ولا تار تار اصبح اليهم في لاه في سنة الاستغاث عنهم فلا باس بذلك **قال** والفتي  
خلها افضل لادوي و لاه في سنة في الاضطرار والاصح في زماننا المشي اماما لا يتبعها من النساء **قال**  
ويحفر القبر ويلحد لقوله عليه السلام التحول والشق لغزاة لاه في سنة صبح اليهود والسنة من الفقه  
ويدخل الميت من جهة القبلة ويقره واضعه بسم الله وعلى ملته رسول الله ويؤخره الى القبلة على شقة  
الايم لادوي زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب انه قال مات رجل من بني المطلب  
فشد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا علي استقبل به القبلة استقبالا وقولوا جميعا بسم الله وعلى  
رسول الله وضفوه جسيما ولا يكتوه لوجهه ولا تفتوه **قال** وذو الرحم اذ يوضع المزة في قبره لاه في سنة  
فالاجانب ولا تدخل المزة القبر **قال** ويحرق قبر المزة ثوب حتى يجعل التبر على التبر ولا يبق  
قبر الوجه لان مبنى اوك من علم السدم حتى استحو التابوت للنساء ويؤتى التبر على التبر كذا يفعل بقبر النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم يركب التراب عليه هو المانور المتوارث **قال** ويسمى القبر مرتقا قد رابع اصابه او شب  
لادوي البخاري في صححه عن ابي جابر انه رأى قبر النبي عليه السلام متساويا لاه في سنة الشطير فيحيط اهل الكوفة  
ويكوه بناؤه بالحصى والابرة والخشب لانه للبقاء والزينة والقبور ليست محالها **قال** ويكره اة يذفن  
اشارة في قبر واحد الا ضرورة ويجعل بين ما تواب يصير كقبرين **قال** ويكره وطني القبر والجلوس عليه والتوسل



والصلوة عند لائمه عليه السلام نفعه ذلك وفيه **قال** واذا مات للمسلم قريب كافر غسله غسل النوب  
الجنى وبلغه في نوب وبلغه في حفيرة لانه ما مور بصليته وهذا منه وبلغه في طهارة للتباعد  
ولا يصلي عليه لانهما شناعة له وليس من اهلها وان شاء فعد الي الله دينه فيفعلوه به ما يفعلون به  
**باب الشهادتين** وهومن قتل المشرك او وجد بالمعركة محميا او قتل المسلمون ظلمة فانه لا يغسل  
اذا كان عاقلا بالغاً طاهراً او يصلي عليه والا صل في احوال الشهادتين شهاداء احد قال صلى الله عليه وسلم  
فيهم زكواهم بعلومهم وديانهم ولا تغسلوهم فانهم يحشون يوم القيمة واد اجمعهم شئني دما اللوة  
لوة الدخ والبرخ في اليك فكل من كان بمنزلة حالهم اذ كان في معنائهم باه قتل ظلمة ولم يجب بقتله عوفى مالى  
فله حكمهم وقوله او قتل المسلمون ظلمة يدخل فيه البغاة وقطاع الطريق لانه عليا لم يغسل احد اهل البيت  
قتلوا بصفتين وقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وقد موته الله صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم اوصى بصلواته على الجارية في روى الله صلى الله عليه وسلم سبعين صلوة وفي رواية سبعين تكبيرة  
فانه كان موضوعا بين يديه ويؤتى بواحد يصلي عليه فظن الراوى انه الصلوة كانت على حمزة في كل مرة **وقوله**  
اذا كان عاقلا بالغاً طاهراً مذمب ابن صنفه لان عند يغسل الصبي والجنبة والحائض والنساء اذا استنهدوا  
وقالا لا يغسل الصبي قياسا على الباطن ولا الجنبة لانه علة الجنابة سقط بالموت وما يجب بالموت منعهم في حقه  
ولاب صنفاته حتى انه ضلقة بر عام قيل جنبا ففلسه الملائكة فكان مغليما وهو مخصوص عن الحديث الطاهر  
والحائض والنساء مثله واما الصبي فلانه اهل الاصل في موته بني ادم الله الا ان تركناه بشرية تكفر الذنب  
لارويناه وهذا المعنى معدود في الصبي في الاصل ومن قتل بالثقل يجب عليه خلافا لما بناء على انه يجب  
الدية عنه وعندهما النفس ومن وجد بالمعركة ميتا لا حرومة به غسله او قتل في سنة **قال**  
ويكفى في ثيابه حرفة رضى الله عنه لا استشهد كاه عليه ثم ان غطى راسه بورت قدماه واغطيت قدماه  
بوا راسه فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغلق بها راسه وان يوضع على قدميه الاذخر وانه ذيان فذرة  
علم جوارزا **وينزه** عند الرؤوس والسنن والحق والقلنسوة لانه ليس في الجواب الكفر والبنى عليه السلام  
امر بنزه عن الشهيد **قال** فانه الله او سرب او تروى او اوصى النبي في امور الدنيا او باه او الشريعة  
او صلى او حمل من المعركة حيا او اوتة حية او عاشت اكثر يوم وهو يغسل غسل لانه ناله من اوج الحيرة  
فحق عندنا ان الظلم فلم يبع في معنى شهاداء احد فانهم ماتوا اعطاشا والكائن توار عليهم خوفا من نفق الشهادت  
ولو حمل من بين الصفيين كليل انتفاه الحجة لا للتداوى لا يغسل لانه لم يسل هو موافق الحيث وعنه ابو يوسف  
اذا مضى عليه وقت صلوة وهو يغسل غسل لانه وجبت عليه صلوة وذلك احكام الدنيا **قال** واذا اوصى  
بامر ديني لم يغسل لاروى ان سعد بن الربيع اصاب يوم احد فاوصى الانصار فقال لا اعدركم او قتل رسول الله  
وفيكم عن نطف دماء ولم يغسل **قال** المتوفى من او قضا ما يغسل ويغسل عليه لانه لم يغسل ظلمة فلم يكن

في معنى شهاداء احد **قال** والبغاة وقطاع الطريق لا يغسل عليهم لانهم يسعون في الارض بالفساد  
وقالوا في صلاتهم ذكرا لهم جزى في الدنيا والصلوة شفاعا فلا يستحقونها وعلى رضى الله عنه ما صلى  
علم البغاة ومولوا القدوة في الباطن وكان ذلك بمنزلة من الصلوات رضى الله عنه من غير تكبير فكان  
اجماعا وانه ما علم بالصلوة **باب الزكاة** وهي الله الزيادة يقال زكا الماله اذا نما  
وازداد ويستعمل بمعنى التطهير يقال فلان زكى العوفى او طاهر وفي السر عباد عن ابي جابر طائفة  
من الماله في مال مخصوص لما كان مخصوصا فيها معنى الله لا تار وحب طهر عن الماله قال تعالى خذ من الماله  
صدقة تفلحهم وتركهم بها ولا تالها انما يجب في الماله النامي اما حقيقة واما تقدير **قال** وسبب وجوبها انك  
ماله مقدرة موصوفى لما كان موصوفى فانه يقال زكاة الماله **قال** ابو بكر الرازي يجب على التواخي وهذا لا  
يجب الصفاء بالتأخير لونه وعن الكوفي عم القور وعن حمزة مابة عليه فانه قال لا يغسل سهران ماله بوقت  
زكوة **قال** وفيه فريضة محكمة لا يبع تركها ويكفر جاحدا لم يثبت في طهارة بالكتابة وهو فوق له تعالى وانوار الزكاة  
وبانته وموما دونها من الحديث في الصلوة وعليه انه **قال** ولا يجب الا على المسلم العاقل  
البالغ لانه بعد لا ملك والكا وغيره فحاطن بالفرع لما عوف في الاصله والبصير والمجنون غير مخاطبين  
بالعبادات وهي من اعظم العبادات لانها احكامها في الاسلام وان كان له ولقد عليه السلام دفع النكاح  
عن الملائكة عن الصبي حتى يجام وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ وقاله على رضى الله عنه  
لا تجب عليه حتى يجي عليه الصلوة **قال** واذا ملك يظا حائبا عن الدين فاضله عن الجوارح الالهية  
ملكنا ما في طرفي الحوة **قال** ان ملكه فلان لا تجب في ماله لا ملكه له كالنقطة واما ان يتضا فلا عليه السلام قد رده  
به فقال ليس في اقل من ما يتدبر صدقة ورد في ساير النصب **قال** واما صلوة عن الدين فلا المتوفى  
بالدين متوفى في الجاهد الاصلية لانه فوا في ذمتي من الدين الى الله بين وبين الجنة اهل الجاهد فصل  
كالطعام والكنس ولانه الملك نافق لانه لا يخرج احد منه بغير قضاء ولا دضا والزكاة وجبت شكر  
للثمة الكاملة ولانه الله تعالى جعله مصرا للزكاة بقوله والغارمين وبين وجوبها عليه وجواز  
اخذ ما ينفق وصار كالمأنة **قال** وانه كان ليدفع فاضل عن الدين زكاة لعدم الماله والمولود دين المطلب  
مع جرمه العباد وما لا يطلب لدي جرمه العباد لا ينفق كالكفارات والذوق وجوب الحق **قال** فالنقطة  
مالم يقف بها لانه ليس في حكم الدين فاذا قضى بها صار ذنبا ففقت **قال** واختلفوا في دين الزكاة قاله زفر  
لا ينفق في الاموال الباطنة لانه يطلب لدي جرمه العباد لانه الاداء للدين وقال ابو يوسف انه كاه الدين في  
في الزكاة استهلكه ماله الزكاة بعد الحوة وبقي في ذمته ومعه مالا اخر فانه يجب عليه الزكاة ولا ينفق  
في ذمته من الوجوب ولو كان الدين في الدين كونه يضا في نفق عليه سنة فانه لا يجب الزكاة  
نافية من التين خلافا لرفو وعنده مالا يجب الزكاة في التفصيل وينبغي الدين سواء كان في الزكاة او في







قبل السب فلا يجوز كغيره من العبادات ولا العتبات الا قد سب لوجوب الزكاة فيه وفي غير من النصب الا ان  
انما انقضت اليد وكان سباً له وقال زفر اذا اراد من نهب لا يجزيه الا مع النصب الذي في ملكه لانه  
ادى قبل السب وهو الملك ولنا ما يتا ولا الاستناد في الاصل في حق الوجوب فيكون سباً في حكم  
الحول ايضاً فكان الحول حالاً على الجرم **فصل** ومن امتنع من اداء الزكاة اخذنا الا انما  
كرها ووضعنا موضعها لقوله تعالى من اموالهم وقوله عليه السلام فداء ما اغنيائهم وهذا لانه  
كان للام في الاصل الظاهر والباطن الى رتبة عثمان رضى الله عنه بمن النصوص فوضها في الاول الباطن  
اذا رايها مخافة تشييش الظلة احواله الناس فصار ارباب الاحول كالوكلاء الى الامام فاذا علم انهم لا يؤدونه  
طالبهم بها وما اخذوا الخوازم والنفاه من الزكاة لا يلبس عليهم لانه يخرج عن حياتهم والنجابة بالخايزه  
اهلها بالاعان فيا بينهم وبينه انما يعلمنا انهم لم يأخذوا بطريق الصدقة ولا يقرؤنها مضافاً  
اخلف المتأخر من فبايضة الظلة من السلاطين في زماننا قال شيخنا في بيان يتوهم بالاغارة كالمسألة الاولى  
وقال ابو بكر الاغنى بفضة باعانة الصدقة لا رهاق الفراء ولا يقرؤنها اليهم ولا يفتوه في اخراج لانه  
المتأله وهم منهم في لوطهم على الاسلام عدو قاتلهم وقال غير الاية الترخيصة الا حجة ارباب الاقوال  
اذ انوا عند الدفع التصرف عليهم سقط عنهم جميع ذلك وكذا ما يؤخذ من الوجوه الجارية والمصادرات  
لانه ما يبدى بهم احواله المسلمين وما عليهم من البغيات نوبة ما لهم فممنع من الخادمية والقرعة في قال  
محمد بن سلمة يجوز اخذ الصدقة لعلي بن عيسى بن مائة واية خالصه **فصل** ومن مات وعليه زكاة او صدقة  
فقط يؤخذ من تركته واه يتبعه في الورثة جاز واه اوصى به يعينون ثلثه لان اعباد فلا ياتي الابواب  
تحقيقاً للمعنى العباد لانه العباد شئ لا يملكه ليس شئ الطابع من المعاصي وذلك لا يتحقق بغير رضا  
وقصد ولا ماحو بالائتاء ولا يتحقق من غير الاله يكون نائياً عنه لتمامه مقامه بخلاف الوارث لانه  
يخلص جبراً وقضية هذا لا يجوز اداء وارثه عند الاله اجوز انه استعاضاً بقلنا بقوله عند اداء الوارث  
لحديث الخنيفة حيث قال عليه السلام فدين الله اول **باب زكاة التوالم** السائمة التي  
تكتفي بالوق في اكل حولها فانه علمها نصف الحول او اكثر فليست سائمة لانه اربابها لانه لهم من الصلوات ايام  
السنج والثناء فاعب الاكثر لكونه غالباً لانه السوم انا اوجب الزكاة لحواله الماء وخذته المونة وان يتحقق  
اذا كانت تملك اكثر من ذلك اما اذا غلبت المونة تكثر وكثر ثمنها في اسقاط الزكاة كالمعلوفة دايماً فاعب  
الاكثر وهي التي شام للزور والنسل والنماء لا لو سيمت للخل والركوب فلا زكاة فيها لعدم النماء والابل يتالي  
البحر والوايه لانه لا يسم ينظر النماء والبقية والحيوان لا تأنفع منها والغنم للضاة والمخز لانه السوم  
وربما يسم الغنم فيها والنظر ينظر النماء **فصل** ليس في اقل من خمس من الابل السائمة زكاة لقوله عليه السلام  
في خمس من الابل سائمة صدقة وعليه فحمل الطلوع لانه الحارثه واحده والصفة اذا قوتت باسم

العلم صار له **قال** وفي الخمس شاة وفي العشرين ثمان وفي عشرة غلث شياه وفي عشرين اربع **فصل** في ما يفتى سائمة  
شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي التي طعت في السنة الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون **فصل** في ما يفتى سائمة  
وفي التي طعت في الثالثة وفي ست واربعين صفة وفي التي طعت في الرابعة وفي احدى وستين جذعة **فصل** في ما يفتى  
وفي التي طعت في الخامسة وفي ست وسبعين بنت لبون وفي احدى وسبعين خنثان الى مائة وعشرين  
ولا خلاف في هذه الحكمة بين العلماء وعليها اتفقت الاخبار وكتب الصدقات التي كتبها الامام علي عليه السلام  
وسلم **قال** غنم الخمس شاة كالاول الى مائة وخمس واربعين فغيرها ثلث خنثان وبنت مخاض الى مائة وخمسين  
فغيرها ثلث خنثان ثم غنم الخمس شاة كالاول الى مائة وخمس وسبعين فغيرها ثلث خنثان وبنت مخاض الى مائة وخمسين  
ثم غنم ثلث خنثان ثم غنم ثلث خنثان وبنت لبون وفي مائة وست وسبعين اربع خنثان الى مائة وخمسين ثم  
يستأنف ابدالها كما استأنفت بعد المائة والخمسين وهو منسوب على ورس مسعود وهكذا كتب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقات لانه بكر رضى الله عنه وقال عليه السلام في كتاب عمر بن خرم فاذا رأت  
الابل ثمانية وعشرين استأنفت الفريضة فما كان اقل من خمس وعشرين فغيرها الغنم في كل خمس ذود شاة  
وهذا تقدم لما اجمعوا عليه من الفريضة الى مائة وعشرين فكان اولى من تغييره وفي الغنم **فصل** ليس  
في اقل من ثلاثين من البقر شاة وفي ثلثين تبيع او سبعه وفي التي طعت في الثانية وفي الاربعين سائمة وفي  
التي طعت في الثالثة بذلك امر علي بن ابي طالب عليه السلام ومعاذ بن ابي عمار **قال** وما زاد من كتابه  
الى السنين عند ابي حنيفة في رواية الاصل في الواحدة ربع عشر سائمة او ثلث عشر تبيع وفي الثنتين نصف عشر  
سائمة او ثلث عشر تبيع وعلى هذا لانه لا يفتى في ذلك ولا يجوز نصب النصف بالركن فيجب كتابه وروى  
ابن زياد عن عطاء بن رباح في الزيادة حتى تبلغ ثلثين فغيرها سائمة وربع سائمة او ثلث تبيع لان الاوقاف في البقر  
تسح كما قبل الاربعين وبعد السنين وروى اسد بن عمرو عن عطاء بن رباح في الزيادة حتى تبلغ ثلثين وهو قول  
يوسف بن محمد بن عمار في البقر لانه في الاوقاف سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي السنين تبيعان  
او تبيعان وفي سبعين سائمة وتبيع وفي ثمانين سائمة وفي اقل من ثمانين سائمة او ثلث تبيع الى سائمة  
عليه النصف الاجماع وبه وردت الآثار **فصل** ليس في اقل من اربعين شاة صدقة وفي الاربعين شاة  
الى مائة واحد وعشرين فغيرها ثمان الى مائتين وواحدة فغيرها ثلث شياه الى اربع مائة فغيرها اربع شياه  
ثم في كل مائة شاة بذلك توارثت الاخبار ولا خلاف في **قال** وادنى ما يتعلق به الزكاة يؤخذ في الصدقة  
الفتى وهو ما عمت له سنة لقوله عليه السلام لا يجزى في الزكاة الا الشئ وعلى ذلك في الله عنه موقوفاً وموقوفاً  
لا يؤخذ في الزكاة الا الشئ فصاعداً وروى ابو بكر بن حفص عن الفضان ومعاذ انه عليه اكثر السنة وهو قولهما  
اما الحق لا يؤخذ الا الشئ اعتباراً بالاضحية والاقل ظاهر الرواية وهو الصحيح ولا يؤخذ  
من الابل الا الاناث ويؤخذ من البقر والغنم الذكور والاناث لان النقص في الابل لانها تفتى بنت



مخاض بنت لبون صفة جنة وفي البقرة الغنم بلفظ البقر والثاة وانه يعمرها **قال** من كان له جليل  
سبعة ذكورا واثان او اثان فان شاء اعطى عن كل فرس ديناراً وان شاء قوتها واعطى عن كل مائة درهم  
وراهم وقال ابو يوسف ومحمد لا تترك في الجبل رواية الى مريضة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم  
في عبادة ولا في غيره صدقة ولا في صفة قوله من فخذ من اموالهم صدقة وهذا من علم الاموال وقال  
عليه السلام في كل فرس سائمة دينار وليس في الرابطة شيء رواه جابر رضي الله عنه وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى  
ابي عبيدة ان فخذ من كل فرس ديناراً او عشرة دراهم وقياسا على ما رواه ابو يوسف ومحمد قال لا بد من ثبات  
انما اذا فرس الغارز **قال** وعن ابي حنيفة رحمه الله لا شيء في الاثان الخيل لعدم النماء والقول الذي هو  
لقد روي عليه باستجارة الخيل عنه في الزكوة رواه اثنان الاصح انه لا يجب لانه لا نفع بالولادة ولا بالسمن لان عنده  
لا يؤكل لحمها ووجه رواية الوجوب ان زكوة السوم لا يختلف بالذكورة والانثى كما لا يفرق بين الذكر والانثى  
بحصل لحمها بزيادة اللحم وهو مقصود بخلاف الخيل **قال** ولا زكوة في البغال والحمير لانه عليه السلام  
سئل عنها فقال لم ينزل علي فيها شيء الا الابل الجامعة فمن جعل مثقال ذرة فيك برة **قال** ولا في العواميل  
والعلوف لانه تقدم من اشتراط السوم وقال عليه السلام ليس في البقر العواميل صدقة رواه ابن عباس رضي الله  
عنه ولا في النماء لعدم فيها لان المؤنة تنقصها فبعدم النماء معنى والسبب الخال النام **قال**  
ولا في الفصلان والجلان والجلال لان يكون من كبرها وقال ابو يوسف فيها واحدة منها وقال في غيرها ما في  
الكبار لان قوله عليه السلام في نفس من الابل شاة وقوله في اربعين شاة اسم جنس يتناول الكبار والعفار  
ولا في بومل في ايجاب السنة احيانا بالمالك وعدم الوجوب اصلاً اضراراً بالفساد فيجب واحد من الكمال ازيل  
ولها حديث يوردين غنمة انما ناقص من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعت يقول في عهدى ان  
لا اخذن راضع اللبن شاة ولا في النصب لا ينصب الا توفيقاً او اتفاقاً وقد عد ما في العفار ولا في النزع  
او جبه استانامرتبة في نصب رتبة ولا مدخل للقياس في ذكره وليس في العفار تلك الاستان **قال**  
الا ان يكون من كبرها ولو كانت واحدة لا تراث تنفع العفار لما تقدم من قول عمر رضي الله عنه عدد  
عليهم السكلة والواجب بها الواجب على يده **قال** ثم عند ابي يوسف رحمه الله في اربعين مثقالاً وكل من مائة واحدة  
وعشرين اثان ومن مائتين واحدة ثلاثة ومن اربع مائة واحدة اربعة ثم في كل مائة واحدة كالكبار ولا في ثلثين  
بجلاء كل واحد من الثلاثين واحد وفي السبعين اثان وفي ثمانين ثلثة ومن مائة وعشرين اربعة وهكذا انا الفصلان  
فغنم لا يجب شيء على خمس وعشرين فيجب واحدة منها ثم لا يجب حتى يبلغ عدد ما كانت كبراً فيجب ثلثان وهو  
ستم وبعون فيكون فيها فصلا ثم لا يجب شيء حتى يبلغ عدد ما كانت كبراً فيجب فيها ثلثة وهي مائة وخمس  
وابعون فيجب ثلاث فصلا وهكذا او عنه انه يجب في الخمسين الاقل من ثمانين ومن خمس فصلا من العشر  
الاقل من ثمانين ومن خمس فصلا ومن اربعة اربعة فيجب في الخمس فصلا في العشر فصلا وهكذا او هو

المسئلة رجل انصاب من السائمة مائة على بعض السنة فولدت ثم ماتت الامهات في حال الحمل على الاولاد  
فقدما ينقطع حكم الحمل والذكورة وعند ابي يوسف وزفر لا ينقطع **قال** ولا في السائمة المشرك  
الا ان يبلغ نصاب كل تركب نصاباً لقوله عليه السلام اذا انتفى حياه الرجل من اربعين مثقالاً في نفسه ولان  
انما يجب باعتبار النفع ولا في الابل ملك فانه لا يقد غنياً بملك تركب **قال** ويستوي في ذلك شركه الاملاك  
والعقود **قال** فلو كان بينه وبين اقرض من الابل او اربعون شاة مثلاً في عينا واحدة منها ولو كان بينهما عشر  
من الابل او ثمانون شاة فعلى كل واحد منهما شاة **قال** ولو كانت بين صبي وبائع فعلى البائع شاة **قال** ومن  
وجب عليه من فلم يوجد عنده احد من اهل بيته او اخذ الفضل او ادنى منه ورد الفضل وهذا يقتضي على حوا  
وضع القيمة ثم الجوار لصاحب المال هو الصحيح ان شاء ادى القيمة وان شاء ادى الناقص من فضل القيمة بالثابت  
واخذ الفضل وليس للشيء ان ياتي شيئا من ذلك اذا ادى المالك لان التمسيد على ارباب الاموال مراعى  
**باب زكوة الذهب والفضة** ويجب في مفرورها وبهرها وحليها وانما هي افوى  
الجمارة اوله يندى اذا كان نصاباً قال النبي صلى الله عليه وسلم والذين يكفرون الذهب والفضة علق الوجوب باسم الذهب  
والفضة وانه موجود في جميع ما ذكرنا لان المزد بالكنز عدم اخراج الزكوة حديث جابر وابن عمر رضي الله عنهم  
كل مال لم يبق زكوة فهو كنز وان كان خامراً وما اديت زكوة فليس بكنز وان كان مدفوناً ومن لم سلمه  
كنت البس او حاكاً من ذهب فقلت يا رسول الله ان كنز من فقال ان اديت فكونت فليس بكنز فغيره من الابل  
والذين لا يؤدون زكوة الذهب والفضة فقتلهم بنو عبد الله عليه وسلم امرتين عليهما سواران من ذهب  
فقالا لحيان ان يقدما كما التمس سوارين نبار قالتا لا قال فاديا زكوةهما الحق لوعيد الشديدي بترك اداء  
الزكوة وانه دليل الوجوب **قال** ويقسم احداهما الاخر لا تهما فمقدان في معنى المائتين والتمنية والذكوة تعلقت بها باعتبار  
المالية والتمنية فيقيم نظر الفقهاء بخلاف السوا لانه الزكوة تعلقت باعتبار العبد والصورة ومن  
اجناس مختلفة **قال** ثم ان اربعة من فضة اقل من مائة درهم قيمته عشرة مثاقيل يجب الزكوة عنه خلافاً لما  
من لم عشرة مثاقيل ذهب وانه اربعة اقل من مائة درهم قيمته عشرة مثاقيل يجب الزكوة عنه خلافاً لما  
لان المعصية فيها المقدرة لانه المنصوص عليه ولم ابق القيمة باعتبار الجائز والمجانبة بالقيمة فاذا كانت القيمة  
نصاباً من احداهما وجد السبب **قال** ونصاب الذهب عشرون مثقالاً وفيه نصف مثقال لقوله عليه السلام  
يا علي ليس عليك في الذهب شيء حتى يبلغ عشرون مثقالاً او اربعة مثاقيل ففيه نصف مثقال **قال** ثم في كل اربعة  
غير الحان ونصاب الفضة مائتا درهم وفيها خمسة دراهم لقوله عليه السلام في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
الزكوة صدقة حتى يبلغ مائتي درهم فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم **قال** ثم في كل اربعين درهماً  
وسهم وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ما زاد على النصاب منها فالزكوة بحساب حتى يحس عندها  
في الدرهم الذي يدعى المائتين جزء من اربعين جزء من درهم وكذلك القيراط الذي يدعى العشر جزء من دينار لقوله عليه

قالت



السلام في مائتي درهم فقه دراهم وما زاد في حساب ذلك رواته على درهمي التمنه ولا حنيف قوله صلى الله عليه  
وسلم في حديث عمر بن قيس ومائتي درهم فقه دراهم وفي نظر اربعين درهما درهم ولم يرد به الا بقرينة  
فيكون المراد ما بعد المائة ولا تضاف له غلوة ابتداء فكذلك لا تضاف له السائمة ولا تبقى الا الحجة بحسب  
ربع عشر الذرة والحجة والدائق والدرهم وغير ذلك والخروج مدفع **قال** وتعتبر فيها الغلبة فان كانت  
للفق وهي عرض وان كانت للفقته وهي فقه وكذا في الذهب لان ذلك لا ينطبق الا بتقليل الفقه فلا يكون منه  
ويكون من كثره فجلنا الفاضل الغلبة وذكر الزيادة على النصف فوجب في الزيادة والنسبة لان الغالب  
عليها الفقه ولا يوجب في السوقة لان الغالب عليها الفقه الا ان يبلغ ما فيها من الفقه نهائيا او يكون  
للتجارة وتبلغ قيمتها مائتي درهم فوجب 2 وان لا يوجب لان الاصل عدم الوجوب فقد وقع في ذلك  
السبب وهو النصاب فلا يوجب بخلاف البيع على ما ياتي في العرف ونظر للمالك كانه السوم ويسقى الارض يسقا  
ووالية على ما ياتي والمعتبر في الدرهم كل عشرة وزن بسعة مثقال والا صلح ذلك وان كان الدرهم كانت مختلفة  
على عدد عرضي التمنه بعضها اثنا عشر قدرا كما وبعضها عشرة قدرا وبعضها عشرة وزن قيسا كما وكان الناس  
يختلفون في معاملتهم في وسط التجارة فيقول بعضهم قد وزن كل نوع فاضل من كل درهم ثلثه فيبلغ  
اربع عشر قدرا كما جعله درهما فجاءت العشرة مائة واربعين قدرا كما وذلك بسبعة مثاقيل لان المثاقيل عشرة  
قيسا **قال** ولا زكوة في العوضي الا ان يكون للتجارة ويبلغ قيمتها نصابا من احد الفقيرين ويقيم قيمتها  
ايها لان الزكوة انما تجب في مال ياتي من ايدى الكواحل الاصلية والنماء يكون اما بعدد التمنه كما ذهب  
والفقه فانه ينعى اعداد النماء حيث خلطت في الاستيلاء في الاصل والاحتياج في السوقة فيها والمعاملة بها  
اي التقويم والاستبدال ويتعلق الزكوة بعينه كيف كان او يكون معدا باعداد العبد وطوائف الاسامة او  
نية التجارة فيحقق النماط كما وغالبا ويسعى العوضي نصابا مقدرا لا يرد الشيخ بذلك فيرجع الى القيمة واذا  
نعمت باحد الفقيرين صار المعبر القيمة فيقيم الى الفقيرين كما تروى ويقوم بان الفقيرين شاة لان الوجوب باعتبار  
المالبة والفقير يعرف المالبة والفقير في ذلك سواء فيجوز في الفقه في ذلك ما هو النصف في النماء هو النصف  
للفقراء وطعان يبلغ نصابا نظر لهم ومن يملك نصابا بعد البلدة لا تسهل **باب** **الزكوة**  
**الزكوة والنصاب** ما سقته السماء اوسق سبي فقير العشر ثلث او ثلثه ويستور فيه ما يبقى وما لا يبقى وقال  
لا تجب العشر الا فيما بقي اذا بلغ ثمة اوسق والوسق ستون صاعا فلا يوجب في البقول والواحيين لهما قوام عليه  
ليس فيما دون ثمة اوسق صدقة وقوله عليه السلام ليس في الخضروات عشر ولا ثمة صدقة فيشترط له نصاب  
ليحقق النصاب اير الصدقات ولم قوله في الفقيرين لحيات ما كسبت وما اخرجنا لكم من الارض والا واجب  
فيه الا العشر او نصفه فيكون المراد العشر لم يفتك من القليل والكثير معا يقي وما لا يبقى فيقول الكل وقوله  
عليه السلام ما سقته السماء فقيم العشر والثلث العشر مؤنة الارض كما في الجاهل والخارج يجب مطلقا خارجا عن العشر

والحديث الاول محمول على الزكوة فان الصدقة عند الاطلاق ينظر اليها كما اننا استعملنا في الاوسق  
وكان ثمة الواسق اربعين درهما فيكون قيمة خمسة مائتي درهم والمراد بالحديث الثمة صدقة مؤقدا في ثمة  
العشر وهو مذهب الحنفية بل يدفعها المالك الى الفقراء وقوله يشترط النصاب للفقراء قلنا لا اعتبار  
بالمالك حتى يجب في اوسق الوقف والعيون والمجنون فكيف يعبر عنه وكذا لا يعتبر في الجاهل لان تحقق النماء وكلم  
نماء **قال** الا العشر الفاضل والحطب والخشيش لانها تنقي من الارض حتى لو اخذ ارضه مقيمة او شجرة  
للحطب فقيم العشر والعشر كالحطب **قال** وما سقى بالتراب والواحيين فنصف العشر لقوله عليه  
السلام وما سقته السماء فقيم العشر وما سقى بغريب او دابة فقيم نصف العشر ولان المؤنة تكفر ولم اشترط  
التخفيف كالمسألة والمعلوفة وان سقى سقا وبالدابة يمتثل اكثر السنة فان استعملها بجمع نصف العشر نظر المالك  
كالمسألة **قال** ولان في التبن والتسفة لانها لا يصدقان وكذا بزر البطيخ والقثاء ونحوهما لان المعقود  
الثرى فعند البزر **قال** ولا تجب مائة والخروج عليه لانه عليه السلام اوجب فيه العشر فيقارن العشر  
الجميع ولا تملك عليه السلام فغنى الواجب مرة باعتبار المؤنة من العشر ان نصفه فلا يخفف ثانيا بحال البزر  
فيما لا يصدق كالزعفران والقطن يجبه فيه العشر اذا بلغت قيمة ثمة اوسق من ارضه فله في ذلك الحق  
كالذرة والتبن لانه لا تنقي فيها ولا يسجل الى نصاب النصاب بالدرهم فيعتبر قيمة المنصوح عليه كانه عرض  
التجارة واعتبر انما لا يصدق للفقراء وقاله اذ ابلغ الخارج ثمة امثال اعلما فيقدر به نوعه وجبه العشر  
ففي القطن ثمة احوال كل رجل ثلث ثمانية متا ويرى ثلث ثمانية وعشرين متا وفي الزعفران والسكر ثمة احوال كما  
اعتبره المنصوح على اعلما فيقدر به وهو الواسق وكان معنى جاسقا في حق القبارى وقت الوجوب غلظة فينصف درهمه  
التمه عند ظهور الثمة وعند يوسف عند الادراك وعند غيره اذا وصل الى الخضيرة ونحو الخلا في ثمة اذا استكمل  
بعده الوجوب ضمن العشر وقبله لا وعند غيره هذا اوسق تكميل النصاب **قال** وفي العمل العشر ثلث او ثلثه  
اذا اخذ من ارضه العشر لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ من العمل العشر ومن البزير  
العشر في العمل ليس فيه اختلاف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثال البزير اذا بلغ ثمة احوال  
فقيم رجل من رواته كتابا الزكوة ثمة اوسق وفسد القدر في ثمة اوسق لانه لا يكال فاعتبر القيمة  
على اصله وعنه ايضا غلظة قريب كذا اخذ صلى الله عليه وسلم من خياره وقال في ثمة اوسق رواته  
ثمة اخرا لانه اعلما فيقدر به نوعه كما من اصله والفقير ستة وثلاثون مثاقيل **قال** ولا شيء في قيمته يفتد  
من ارضه الخارج لثمة يجتمع العشر والخروج من الارض واحدة **قال** والارض العشرية اذا اشترها  
ذوق صارت خراجية عند الحنفية وزفر وعند ابي يوسف والحسن عليه شان وقال في عشر واحد لانه  
ونظيفة الارض فلا يتغير بتغير المالك كما في لانه رواته ابن سماعه يوضع موضع الخرج وفي رواته كتاب  
التي موضع الصدقات ولا يرد يوسف ان ما يجب اخذه من المسلم ايضا عفا على الذي كما اذا مر على النخل فوضع



موضع الخراج كالنخل ولا ضيقة ان الاراض النامية لا تخرج من العشر والخارج والذين ليس لهم اهل للعشر لا ت  
عبادة قال تعالى وانما اضعف يوم حصاده والخارج البقي به في موضع . وان الشرا كالتفليح تعليم غلات  
بالاجل لا تهم ولو علم ان يضاعف عليهم جميع ما على المسلمين فانهم قوم من الضعفاء لا يفرق بين بلادهم  
خارجا عن رضى الله عنهم ان يضع عليهم الجزية فابوا فقالوا ان وضعت علينا الجزية فحقنا باعدائكم من التزم  
وان اخذت منا ما ياخذ بعضكم من بعض ونضعف علينا فافعلوا ورضوا الصلابة رضى الله عنهم فاجابهم فقالوا  
وقال عمر بن الخطاب بن مسعود بن عمرو بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود  
النكل اهل الخراج المسلم والذين فلا حاجة الى التغيير **قال** ولا شيء فيما يخرج من البحر والبلد و  
العنبر والمجان لانهم يكن في يد الكفار لمكون غنمة ولهذا الواسخ منه الذهب والفضة لانه فيهما وقال  
ابو يوسف فيه الحسن لان رضى الله عنه كان ياخذ من العنبر واللؤلؤ والبرق والفضة والبرق والفضة والبرق والفضة  
في البر وهو الذهب والفضة ثم قيل اللؤلؤ مطر البرق يقع في الصدق فيجوز لونه وقيل الصدق  
يخلق فيه اللؤلؤ **قال** اما العنبر قال عمر بن الخطاب بن مسعود بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود  
وقيل في رتبة في البحر وليس في الاجرة والاشياء في شدة وسيل ان يباع من رضى الله عنه عن العنبر قال عمر بن  
البحر والفس فيه **قال** ولا يما يوجده الجبال كالحجى والنورة والياقوت والغير من والزمتر لا ت  
من الارض كالتراب والاجل كالفصوص الجارية **باب** العاشر وهو من نصيب  
الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار ما يرون به عليهم عند اجتماع شرائط الوجوب وتام الصلوات  
شر الصدق فياخذ من المسلم ربع العشر ومن الذين نصف العشر ومن الجزية العشر فان علمنا انهم بافدت  
اقل وكثرت اخذنا منهم مثله والاصل فيه ما روى ان رضى الله عنه لما نصب العشر قال لهم فخذوا مما  
يحبهم المسلم ربع العشر وما يحبهم الذين نصف العشر قالوا من الذي يملكه قال من يملكه من ثمنه فان اعدائكم فافعلوا  
وذلك مخفف من العجالة رضى الله عنهم من غير تكبير وان لم يوضروا ما تملك ما قد منهم لانا في المساحة وما رم  
الافلاق وان اخذوا النكل اخذوا الا قدر ما يصل الى ما منه وقيل لا يؤخذ لانه قدر وان اخذوا النكل  
اخذوا منهم كذلك وعلموا رواية كتاب الذكوة لا يؤخذ لان القليل يغفر ولا يحتاج الى حجة **قال** في النكل  
تتم الحول والفرغ من الدين او قال اوتيت الاحشاء افروا الى الغفران وطف صدق معناه اذا كان في الغفران  
انما اذا لم يكن لا يصدق لظهور كذب وكذا في التوامم الا في دفعها لا في العبادة فالفقه ليقع وهو بين  
القول قول الامير مع الحسن بن علي بن يوسف لا يملك اذا قال صحت او صليت قلنا لا على من يملكه ولا يملك  
ثم وكذا اذا قال هذا المال ليس لي وليس للجار وطف صدق بشرط اخراج البقرة في رواية الحسن لانها علامة لملكهم  
قلنا الخط يشبه الخط فلم يكن علامة وثنا اختلف حكم السبقة في الاداء الى الغفران لان ولاية الاقدار الامام  
فليس في يخرجها بنفسه ساير الاموال يخرجها بنفسه والمسلم والذين سواها لان الذين من اهل دارنا وهو

كالمسلم في المعاملات واحكامها **قال** والذين لا يصدق الا في امهات الاولاد ولا يؤخذ منهم لانه  
وجميع ما معه محتاج اليها ولا ان الحق لا يثبت في حقه حتى لا يملك من المعام في دارنا سنة وفاة الذين غلبوا  
له في دارنا وقوله ليس للجار يملكه الظاهر ان الظاهر انما يملكه دارنا بالمال للجار وانما يصدق في امهات  
الاولاد والفلان يقول هو ولد لانه ان كان صادقا ولا يثبت لانه في الحرب والولد يقيم في فندم  
المالينة في حقها **قال** ولو عشت الحرب ثم من علمت في اخرى لم يثبت قبل الحول تحت رضى الاستيصال الا ان يرض  
الدار الحرب ثم يحج ولو خرج من يوم لانه ان حارب وكذا اذا طال الحول يحدد الامان لما **قال** ويعت  
قيمة الخزون المختبر وقال في موضعها لا تقبلها في المالينة عندهم وقال ابو يوسف كذا ان من يملكه كانه  
جعل المختبر يربعا للجز وان افترعت الخزون المختبر وجه الظاهر وهو الفوق لا يذهب الحجة والمسلم  
لم ان يملك في التخليل فيجب عليه ولا كذلك المختبر ولا ان المختبر من ذرات القيم وحكم قيمة حكم المختبر  
مثله فلا يكون حكم القيمة حكما وقال عمر بن الخطاب بن مسعود بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود  
في المختبر **باب** المعدن **قال** المعدن مسلم وذوق وجد معدن ذهب او فضة او لؤلؤ او حجر  
او نحاس في ارض عرش او خراج في غنى والبيعة له قال عليه السلام في النوكا زينة والنوكا زينة والنوكا زينة  
المعدن لان النوكا عبادة عما غيب في الارض واخفى فيها وانه موجود في الكفر والمعدن ولا ان كان في يد الكفار  
وقد غلبنا عليها فيكون غنمة وفيها النسي **قال** والواجب كالفنائه فلم الاربعة الا ان لا يملك المعدن **قال**  
وان وجد في داره فلا شيء فيه لانه ملكها بجميع اوقافها والمعدن من اوقافها **قال** وكذا لو وجد في ارضه وذكرك  
الجامع الصغير في الارض من الدار والفرق ان الدار ملكها بالامانة اطلاقا والارض فيجب فيها العشر  
والخراج فلم تخل عن الحون فيجب في المعدن ايضا وقال ابو يوسف في الدار والارض لا يملك الا بالملك  
وجوابه ما قلنا وهو يحول على غير ملك **قال** وان وجد في دار الاسلام فهو من غنمة لا يملك اهل الغنم  
**قال** ومن وجد كثر في غنمة علامة المسلمين بان كان فيه مخف او كان عليه مكتوبا كلمة الشادة او اسم  
ملك من ملوك الاسلام فهو لقطه لعلنا ان من وضع للمسلمين فلا يكون غنمة وان كان فيه علامة الشرك  
كالصليب والصنم ونحوها فمن قال المشركين فيكون غنمة فقيمة الخبز والبيعة **قال** وما لا اعلام فيه  
قيل هو لقطه لتقدم العهد في الظاهر ان لم يبق شيء مما دفعه الكفار وقيل حكم حكم اهل الجاهلية لان  
الكفر بآباء الكفر وهذا الظاهر اذا وجد في داره غير ملك فان وجد في داره غير ملك فان وجد في داره غير ملك فان وجد في داره غير ملك  
كانت الدار له وهو الخط لم الذي حكمه الامام عند الفتح وقال ابو يوسف هو للواجد وفيه الخمس حجة  
على الجور في المفازة لان الله هو الذي اظهره وحانه ولم يملك الامام لانه لو ملكه الكفر في الارض لم يكن عدلا ولما  
ان الخط لم يملك الارض بالحيانة فيملك ظاهره وباطنها والمشتري ملكها بالعقد فيملك الظاهر دون الباطن  
فبقى الكفر على كل صاحب الخطه ولا يملك لو ملك الامام لم يكن عدلا قلنا لو ما مور بالعدل بحسب الطائفة

ب



وما وادعك غير داخل في وسعة وان لم يوجد الخط فلو شئت وورثته هكذا فان لم يوجد الخط فلو شئت  
فقد ما كثر يعرف لها بابا **باب** **صالحات النكاح** وهم الذين ذكرهم الله تعالى  
في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين الايم الا المؤلفة فلعلمهم فان الله تعالى لا يرضى ان يرضى  
ومنهم من رضى الله عنه في زمن لا يرضى الله عنه وقال لا يعطى الذمية في ديننا ولكن في شأن كان يعطىكم الله  
الله تعالى لكم انما اليوم فقد اعز الله الدين فان ختم على الاسلام والا فبيننا وبينكم البغى واقع على  
ذلك ابو بكر والعجوبة رضى الله عنهم فكان اجماعا **باب** **الفقيه** وهو الذي لم ادر في شيء والمساكين الذين لا  
شيء لهم وروى ابو يوسف عن الرضا عن النضر بن الربيع عن الربيع بن روي عن الحسن بن فضال عن  
عيسى بن ابي ابيان عن الفقيه في المسئلة يظهر افتقاره وحاجته والمساكين به زمانه كايان قالوا ان المسكين اسوأ  
خالا من الفقير فائدة الخلاف في ظهور الاوقاف عليهم والوصايا لهم ومن الذكوة **باب** **والعامل على الصدقة**  
يعطى بقدر علمه ما يسمع واعوانه زاد على الثمن او نقص لان في نعمته للمنفعة فيكون كفايته في العلم كالمعاشرة  
والفقه وليس ذلك باجادة لانه على غير معلوم **باب** **وتحل المنفعة دون الهبة** لما فيها من شبهة الهبة والها شيئا  
اخره بالكرامة والشرية عن الوجبة فلا يبق على علمه الفقيه **باب** **ولو ملكك الذكوة في يد العامل لكان له**  
فيما افادوا اجرت من اخذها لانه نائب عن الامام والفقراء **باب** **وسقطت الفقرة والحاجة** وهم المراء  
بقوله وفي سبيل الله وقال ابو يوسف ثم فقر الفقراء لا غير لانه المفهوم عند الملاقاة هذا القدر ولما روى الله  
ان رجلا جعل يعبر الكرم في سبيل الله فامر ربه ان يرضى الله عليه وسلم ان يجعل عليه الحاجة والانه سبيل  
التي لم ينفذ من امثاله اوامر وطاعته وبما جاهد النفس التي هي عدو الله تعالى **باب** **والملك**  
يعان في فكر رغبته وهو الذي يقول وفي الدواب هكذا ذكره المفكر من قالوا لا يجوز دفعها الى المكاتب حاشي  
لان الملك يقع للموكل وذكر ابو الليث لا يدفع الى مكاتب غني كالمكاتب التي يفتقر الكل وهو العمى **باب**  
والمديون الفقير وهو الذي يقول والغارمين والطلاق الاية يفتقر جوار الضرر الى مطلق المديون الا انه  
قام الدليل وهو قوله عليه السلام لا تحل الصدقة لغني على انه لا يجوز صرفها الى من يملك نصيبا فاضلا  
على عليه **باب** **والمنفعة عن ماله** وهو ما بين السبل لانه لا يجوز صرفه الى الاستعانة بماله فكان كالفقر فهو فقير  
حيث هو غني حيث ماله ان كانت زوجته عنده فله نفقة الفقراء وان كانت حيث ماله لها نفقة الاغنياء  
**باب** **ولما كان ان يعطى ولا خلاف فيه** ولم ان يقتصر على احوالهم لان الذكوة حق الله تعالى وهو الاخذ  
لها فلا يقللها ويأخذ الصدقات وقال عليه السلام ان الصدقة تقع في يد الركن قبل ان تقع في يد  
ابن ابي **باب** **واضافته اليهم** خوف الام لبيان انهم مضافون لبيان انهم المسوقون لما وبعده العرف الى  
صاروا مضافين والمقصود هو اغناء الفقير وسد فلة المحتاج قال عليه السلام هذا من اغنيائهم وروى  
في فقرهم ولما لا يجوز صرف الاغنياء من هذه الاضافات فعمل ان المراء دفع الحاجه وهو مضمون بعينه

الكل وذكر حاصل بالدفع الى البعض بخلاف العامل لانه لا يأخذ صدقة بل هو صانع علمه **باب**  
ولا بدفعها الى من تقوله عليه السلام امرت ان اخذوا من اغنيائكم وارادوا على فقرائكم ويدفع اليه  
غير طام من الصدقات كالنذور والكفارات وصدقته الفيل وقال ابو يوسف لا يجوز كالذكوة ولما انما المذكور  
مطلق الفقراء الا انه خص في الذكوة بالحديث في ما رواه على الاصل **باب** **ولا يجوز دفع شيء من ذلك الى من رضى الله عنه**  
تعالى انما يرضى الله عنه من الذين قالوا في الدين الاية **باب** **ولا يجوز دفع شيء من الصدقة الى الذين ايضا كالذكوة** و  
عليه الاصل **باب** **ولا الى من رضى الله عنه** عليه السلام لا تحل الصدقة لغني **باب** **ولا الى ولد غني**  
لانه بعد غنيته بغنا ابيه عرقا حتى لا يجب نفقته الا على الاب بخلاف الكلب فانه لا بعد غنيته بغني ابيه  
حتى يجب نفقته على ابيه لا على ابيه **باب** **ولا على كلب غني** لان الملك يقع لمولاه **باب** **ولا الى**  
من بينهما قرابة ولا واعي او اسفل كالاب والجد والام والجد من الجانبين والولد والولد من الجانبين  
وهذا بالاجماع لان الجدية ثابتة بينهما من الجانبين حتى لا يجوز شهادة احد حاله ولا يقطع به قلم فلا يتم الا  
بناء على شرط في الذكوة الا بانقطع منفعة الموتى عما في الدنيا من منفعة بينهم متصلة **باب** **ولا الى زوجة لان**  
المنافع بينهما متصلة وبعد غنيته على زوجته قال الله تعالى ووجدك عالة فانه قالوا بانها صديقه وكذلك  
الزوج لا منفعة لزوجها لانها بعد غنيته باعتبار ما لها عليه من النفقة والكسوة لانها اصل الولاد وبما ينفع  
من الاصل يمنع صرف الذكوة فكذا الاصل ولهذا يبرئ كل واحد منهما من الاخر من غير حجب قرابة  
الولاد وقال ابو يوسف ويحد دفع لزوجها بقوله عليه السلام للزيب امرأة ابن مسعود وقد سألته  
عن التصديق على زوجها لكان امر الصدقة واجرا الصلة قلنا هو محمول على صدقة التطوع لما بينهما من افعال  
المنافع بينهما واذن جاز عند **باب** **ولا الى مكاتب لانه ملك من وجه فلم يتحقق الاية** المش **باب** **ولا الى**  
والا كما سئمت لقوله عليه السلام يابن عياش ان الله حرم عليكم اوساخ الناس وعوضكم عنها بخش  
الخش ومم آل عياش وآل عبيد وآل جعفر وآل الحرث ابن عبد المطلب لانهم يسيرون في كفا  
بن عبد مناف ولا توطأ لهم المسحوقون للبخس وهو سهم ذوى القربى ومن غيرهم من الاقارب لانه  
تعالى حرم الصدقة على فقراء من عوهم بخش للبخس فخص بخرم الصدقة بهم وبقي من سواهم من الاقارب  
كالا جانب تحل لهم الصدقة وكذلك الحكم فيما سوى الذكوة من الصدقات الواجبات كصدقة الفطر والكفا  
والعش والنذور وغير ذلك لانها في معنى الذكوة فانه يقر بزيادة الواجب واسقاط الفرض فيقتل المولى  
كالماء المستعمل بخلاف صدقة التطوع حيث حلت لها ان لا يندفع كالموقوف للبر **باب** **ولا الى**  
مولا حتى تقوله عليه السلام لمولاه ابي رافع وقد سأل عن ذلك ان الصدقة حرمه على محمد وعلى آل محمد  
وان مولا القوم منهم وذكر بعض اصحابنا يجوز للمساكين ان يدفع ذكوة ماله الى الهانئ عند ارضه صنفه رضى الله  
خلافا لما يروى وجهه ان المراء بقوله اوص في الناس غيرهم وهو المفهوم من قوله فيقتصر

صغير بيان

رات  
فقد رضى  
والرسل ينتخبون  
وقد رضى  
بما كان في هذا



حرم الزكاة عليهم عليهم لا غير وذكر في المتن عن ابي بصير عن ابي بصير ان الصدقة يحل للفقير  
وفقرهم فيها كفقير غيرهم ووجهه ان عتقها او عتقها لم يصل اليهم لان الناس امر  
الغنياء وعتقها او ابعدها الى محنتها واذ لم يصل اليهم العتق من عتقها لا يطلق الاية سالما  
عن معارضة اخذ العتق وكما في سائر المعاصيات ولا يملك الصدقة الا من يملكها ولا يجوز  
ذكره في فقرتهم **قال** واعلم ان التملك شرط في الزكاة والاياء الاعطاء والاعطاء التملك  
فلا بد فيها من قبض الفقير ونائبه المأجور والاب ومن يكون الفقير غيبا لم يقربا او اجنبا وكذلك المنقطة  
للقبض لان التملك لا يتم بدون القبض **قال** ولا يملك بها مسجد وسفينة ولا نقطة ولا راحة ولا يملك بها  
بيت ولا يقف بالدين بيت ولا يشترى بها قديم متفق لعدم التملك **قال** ولو قفي بدين فقير طار ويكسر الغنم  
لما لو كبر **قال** وان اعطى فقيرا او اهدا نصابا او اكثر طار ويكسر **قال** ونظر لا يكون لغارته الا اذا  
الفتح فتمنع وقوعه ذكوع ولذا ان الفتح يتعقب الاداء لحصوله بالقبض بعد الاداء الا ان قبض  
نفسه كمن صلب قريبا من الخالة **قال** ومن المشايخ من قال ان كان عليه دين لوقفها بتي مع اقل من  
نصاب او كان له عيال لوقف عليهم اصاب كل واحد من النصاب لانه اعطاء نصابا من ذلك **قال**  
ويجوز فيها ان يملك من النصاب وان كان صحيحا مكتسبا لانه فقير **قال** واعلم ان الفتح على مرتبة ثلثة  
غنى يحرم عليه السوال ويحل له اخذ الزكوة وهو ان يملك قوت يومه ستر عوته وذلك الحكم يحسن  
كان صحيحا مكتسبا لقوله عليه السلام من سأل عن ظهر غنى فانه يستكر من وجهه قبل السوال  
التم وما ظهر غنى قال ان يعلم ان عند اهل علم ما يفيد لهم بعثتهم **قال** وغنى يحرم عليه السوال والاخذ  
يوجب عليه صدقة النقرة والاضحية وهو ان يملك ما يقينه نصاب فاضلا على الحول والاصلية من غير سؤل  
الزكوة كالغنياب والاثاث والعقار والبهائم والحجر ونحوه قال عليه السلام ولا تحل الصدقة لمنفق قبله  
ومن الفتح قال من له ما يكادهم **قال** وغنى يحرم عليه السوال والاخذ ويوجب عليه صدقة النقرة والاضحية  
ضحية ويوجب عليه اداء الزكوة وهو ملك نصاب كامل تام بما يثنيه **قال** ولو دفعها الى من يملكه  
فقيرا فكان غنيا او هاشميا او ذنبيا او دغيا فظلمه ابيه او ابنته اجزاء وقار ابو يوسف لا يجزئ  
لانه يبين فظلمه بيقين فصار كالماء اذا ظلمه نجس بعد استيصاله لانه انما يوجب عليه لان الواجب عليه  
الدفع الى من هو فقير فاجتهاده لانه لا يمكن الوقوف على الحقيقة فقد يكون غنيا لان مال الغني  
او مفعوب او عليه دين فاذا اعطاه بعد الاجتهاد اجزاء كما اذا اخطأ القبلة بعد الاجتهاد وكذا  
معين بن يزيد قال دفع الى صفة الرجل ليعثر بها على المسكين فاعطاه فظلمه علم لما اراد ان يذمه فظلمه علم  
فاضطر الى النبي عليه السلام فقال ليعثر بك ما اخذت وما يذنبك ما نويت **قال** وان كان  
بده او ماله لانه لا يخرج عن ملكه فخرج صحيحا وهو ايا الحاج **قال** ويكره نقلها الى بلد

عن الفقير

اخر ما تقدم من حديث معاذ رضى الله عنه ولان نقله ببلده حكم القسبة والجوار وقد اطلعوا على النظم  
وتعلقته بها اطاعهم فكان الصدقة اليهم **قال** الا الى قرابته لما قبل من صلة الرلم مع سقوط الفرض  
**قال** او من جوارحه من اهل بلده الحديث معاذ فانه كان ينقل الصدقة من اليمن الى المدينة لان فقر المدينة  
اصح واشرف ولو نقله الى غيرهم جاز لا لطلاق النصوص **باب صدقة النقرة**  
وهي واجبة على كل مسلم المالك لقدر النصاب فاضلا على حوائج الاصلية كما بيناه **قال** وشطرا الى ان  
العبد غير محتاط به لعدم ملكه والاسلام لا يراه عبادة وقال عليه السلام فيها انما طهرة للصلوات والرفق  
ودنه من غير بالسر **قال** والفتح لقوله عليه السلام ولا صدقة الا على طهر غنى ولو اية انما الصدقة عن طهر غنى  
والاصل في وجوبها ما روى عبد الله بن ثعلبة بن صعب العذري عن النبي عليه وسلم انه قال ان دعا عن  
كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من بزاز او صاعا من تمر او صاعا من شعير وعملك رضى الله عنه قال فرض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على المذكر والانثى والحرة والعبد صاعا من تمر او صاعا  
من شعير وقال عليه السلام ادوا صدقة الفطر من كل حر وعبد يهودى او نصرانى **قال** عن نفسه  
واولاده الصغار وعبيده للخدمة ومذنبه وام ولد له وان كانوا كافرا لا غير والاصل في ذلك ان سبب  
وجوبها راسي يكونه ويل عليه لانه يصير غنرا لانه في الذب والنقرة قال عليه السلام ادوا عن ثمنون  
فيلزمه من اولاده الصغار وما ليكم المسلمين والكفار **قال** والمذنبون والاولاد لعنهم الله ولا يجزئهم  
واولاده الكبار وزوجته ومكاتبهم لعدم الولاية **قال** ولو كان ابوه مجهولا ففطره ففطره ولو بود  
الموتى والولاية **قال** ولا يجب عن صفة من وجود ابيه فان عدم فعله صدقته وقيل لا يجب اصلا وعلى  
ابو يوسف لو اخرج عن زوجته واولاده الكبار وعنه في عيال به غير ابراهيم لانه ما دون فيه عادة **قال**  
وهي نصف صاع بزاز او دقيق او صاع شعير او دقيق او زبيب او تمر او زبيب او البتر والشعير والتمر  
على روباواة الدقيق فلانة مثل الحب بل اجود وكذا سويقا **قال** واما الزبيب فقد روى في حديث ابو سعيد  
الخدري او صاعا من زبيب وعن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
او قيمة ذلك وقدره الزكوة **قال** ابو يوسف الدقيق احب اليه من الحنطة والدرهم احب  
اليه من الدقيق لانه ايسر على الفقة والنفع للفقير والاصح الحنطة يخرج عن الحلف **قال** ولا يجزئ الحنطة والاطم  
الا باعتبار القيمة لعدم ورود النقص بها **قال** والصالح ثمانية ارطال بالعراق وقال  
ابو يوسف خمسة ارطال ثلث رطل وهو صاع اهل المدينة نقلوا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف  
عن سلف وقال عليه السلام صاعا اصفر الصبيان ولما روى الدارقطني في سنة عن انس بن مالك قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوصا بالمد ويقتل بالصاع ثمانية ارطال وعنه قد روى الصالح  
فراج الكفاة ثمانية ارطال بخفة الصالح رضى الله عنهم والاصغر من الباقى **قال** ويجب بطي

الذات  
الدفع







نظير يومنا من رمضان وكان يومه بنية النفل لانه لا يجوز الا بالنية الفرضي نفلوا وقوم عن رمضان لو طهر اليوم  
من رمضان لما كان لا يسترازا بها فائدة ولان الزمان متعين للصوم الفرضي حتى لا يقع فيه غيره بالاجماع فتح  
حصل اصل النية كني لوقوع الامساك فبقية عن رمضان لعدم المزامنة **قال** ولا افضل الصوم بنية  
سبقة بنية الخروج عن الخلاف **قال** والنفل يجوز بنية من النفل حديث عائشة رضي الله عنها كانت  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صام دخل على نسائه وقال الحمد لله الذي افادنا هذا  
لصايم **قال** ويجوز الصوم رمضان بنية واجب اخر لما تراه مطلق النية ونية النفل **قال** وبما الصوم  
لا يجوز الا بنية متينة من الليل لان الوقت يصح له وغيره بخلاف الاصلين والنيب قطعاً للمرجحة **قال**  
والربضي والمساوي رمضان ان نوى واجبا اخر وقع عنه والاقوم عن رمضان وقال لا يقع عن رمضان  
فيهما لان الرخصة لا يقال بقرينة وجب فاذ احكام انتهى ذلك فصار كالصحيح المتيقن ولم ان الشك رخصي لم  
يصرفه الى ما هو الاثم عنده من الصوم والقطر فصار كشعبان في حق غيره فلما نوى واجبا اخر علمنا انه الاثم  
عنده فبقية عنه **قال** وقيل الاصح عندنا النية وهي النية ان الربضي اذا نوى واجبا اخر يقع عن رمضان  
لان اباة النفل يجوز فاقدر فهو كالصحيح بخلاف المسافر والاولى رواية الكرخي **قال** وعن النفل بنية  
النفل في النفل روايتان فمن قال يقع عن رمضان فلا يبرهن في الاثم لان الخروج عن العدة اثم من  
النفل بخلاف واجبه اخر فان نوى واجبا اخر وقع عن العدة ومن قال يقع عن رمضان فلا كان جبراً فله ان  
يصرفه الى ما **قال** ووقت الصوم من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس بقوله تعالى وكلاوا انزلوا  
الى قولهم من الفجر قال ابو عبيدة رضي الله عنه الخط الابيض الصبح الصادق ايام الاكل والشرب لا يطوع الفجر  
عنه **قال** واما ان قلنا الصوم عليه السلام اذا قبل الليل من ما جئنا وادبر النهار من ما جئنا فخط الصائم اكل  
اول ما قبل **قال** وهو الامساك عن الاكل والشرب والجماع مع النية بغير الظهارة عن الحيض والنفس  
والنية ان يعلم بقلبه انه يصوم كما تقدم ان الصوم هو الامساك بغير ظهارة النية بغير الظهارة عن الحيض والنفس  
عن الحيض والنفس ليحقق الادعاء في المرأة تمامه مرة للحيض **قال** والنية ان يعلم بقلبه انه يصوم وقد است  
**قال** ويجب ان يلتزم الناس الى الامساك في التاسع والعشرين من شعبان ووقت الغروب وهو لما نزل  
عليه السلام وعن السلف **قال** فان رآوه صاموا وان غم عليهم اكلوه فليس يصوم بقلبه عليه السلام صوما  
لرويته واكثر الرواية ان غم عليهم اكلوه فليس يصوم بقلبه عليه السلام صوما  
وعن الرواية او كان العدة وهكذا الحكم في كل شهر **قال** وان كان بالسماء علمه غيم او غبار او نحوها  
فما يمنع الروية قبل شهادة الواحد العدل الحي والعدو والمرأة في ذلك سؤدد **قال** اما الواحد فلما تقدم من  
حديث الاعراب ولا يبرهن فيقبل قول الواحد كرواية الاجاز والاجاب عن نجاسة الماء وطهارة ربه  
لا يشترط فيه لفظ الشهادة **قال** واما العدالة فلا تارة من اجاب الداناة فيشترط العدالة كسائر الامور الدينية

وهو بنية النفل  
في رمضان  
ولا يجوز الا بنية  
متينة من الليل

ويقبل شهادة الجور في القذف او ذناب لان الصحابة رضي الله عنهم قبلوا شهادة اربعة مرة  
المستور الحال خلاف بين الاحباب **قال** ويقتضض على من راي الهلال ان يهودى الشهادة اذ لم يثبت  
صحح على الحدثة وان لم يافن لها زوجها فان اكلوا فلا يثبت لهم راي الهلال قال جده رحمه الله بغيرون بناء على  
الصحابة بشهادة الواحد وان كان لا يثبت ابتداء على لارث بناء على دعوى النسب بقوله تعالى ومن احسن  
عن ابي حنيفة انهم لا ينفرون اذ لا يبالوا بالاعتبار وقال جده لا اثم سلكا بتعجيل صوم يوم **قال** فان راي القاضي  
شهادة صام لانه رواه فان افطر حتى الوضوء الا لا يبرهن ولا كفارة عليه مكان الشهادة **قال** ولا ينفرون من الشهادة  
مع الناس احتياطاً ولو افطر لا كفارة عليه عملاً باعتقاده **قال** وان لم يكن بالسماء علمه لم يقبل الاثارة  
بجمع بغير العلم **قال** وفي رواية اخرى وهو موقوف على راي الامام من غير تقدير وهو الصحيح وهذا لان المطالع  
مقتد والمطالع مرفعة والابصار صحيحة والعلم في طلب الروية مقاربة فلا يجوز ان يخفى بالروية  
البعثي القليل وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يكتفي بشهادة الاثنين كما في سائر الحقوق ولو جاء رجل من خارج العلم  
وشهد به ثقب وكذا اذا كان على مكان مرفعة في البلد كالمسألة ونحوها لان الروية تختلف باختلاف صفاء  
البوار وكذا في اختلاف ارتفاع المكان ومبوضه ولما تقدم من حديث الاعراب **قال** فاذا ثبت  
في بلد لمن لم يبلغ الناس ولا اعتبار باختلاف المطالع هكذا ذكره قاضي خان قال هو ظاهر الرواية  
نقله عن شمس الائمة السرخسي وقيل بخلافه في المطالع وذكره الفتاوى الحاشية اذ احكام اهل البلد  
يوماً بروية واحل سائر الروية وعشرون يوماً بغيره فقلبه قضاء يوم ان كان بين المصيرين قريب بحيث  
ينحى المطالع وان كانت بعيدة بحيث يختلف لا يلزم اهل المصيرين حكم الاثارة وذكره المصنف عن ابي يوسف  
عليه السلام قضاء يوم من غير تفصيل وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ومن احسن  
بلدة يوم ينفذها عنهم واخفى كل بلدة يوم ينفذها عنهم **قال** ولا يصام يوم الشك الا بقلوب  
لقوله عليه السلام لا يصام اليوم الذي يشك فيه من رمضان الا بقلوبهم ولا الذي يشك فيه من رمضان  
او شعبان وذلك بان يثبت الناس بالروية ولا يثبت **قال** ويلتزم هلال الخيال في ناس من شعبان  
فمن رآه وحده لا ينفرون اذ لا يبالوا بالاعتبار في العادة فان افطر ففاه ولا كفارة عليه ما بينا فان كان بالسماء  
قبل شهادة رجلين او رجل واحد او اثنين لا يثبت الشهادة فعلقوا بالحق الا ان فاضت كالثبوت على حقوق الامتين  
بخلاف رمضان لانه لروية لا يتعلق به في الآتي على ان بيننا على الامتياز وطوننا قلنا **قال** وان لم يكن  
علمه فجمع كثير طابا وعن ابي حنيفة شهادة رجلين كما في سائر الحقوق ودون الحجة كشوال لما يتعلق به من حقوق الاثارة  
من الاضاحي وغيره **قال** واذا راي هلال رمضان او شوال شهدا قبل الزوال او بعده فله الليلة الاثارة وقال  
ابو يوسف كذا ان كان بعد الزوال وان كان قبله فله فيه بروية ذلك عن علي وعائشة والاولى مروية عن  
علي وابن مسعود وابن عمر والشعبي عن ابي حنيفة ولا يثبت بيقين وبعض الاجلة يكون اكثر من نصف

تخير علم

شيث







منه بدليل خروج البول والاحتاج ان ليس بينهما منقذ بل البول يخرج من تحت الحنطة ثم يخرج من تحت ريشها  
ولا بعد ذلك فلا يصلح الخلاف فلا يصلح الحنطة اذا لم يفرق في القصة لا يظن بالاجماع **قال** واذا دخل  
البهار والذباب فلا يمكن الا ان يفرق عنه ولا كذلك الا ان يفرق عنه ولا كذلك الا ان يفرق عنه **قال** واذا دخل  
واذا دخل وجب جنباً فلا روت عايشة بنى التميمي ان النبي عليه وسلم كان يصوم جنباً من غير احتلام وموتها  
ولا ان التميمي ابا ج لبنا مشقة صحيح الليل بقوله قال ان يات من الآخرة ومن ضرورية وقوة  
الفصل بعد الصحيح **قال** وان ابتاع طائفاً من اسنان مثل الحنطة افطر والآخرة لان ما بين  
الاسنان لا يستطاع الامتناع عنه اذا كان قليلاً فانه يتبع طريقه بخلاف الكثير ولو قدر الحنطة لانه لا ينفق  
مثلاً كعادة فلاتم به البول فيمكن الاحتراز عنه **قال** ويكره للصائم مضغ العلك والنزوق القليلة  
ان لم يأت على نفسه كما مضغ العلك ما فيه من ترفيق صوم النساء وهذا في العلك المستطعم بمضغ بعض  
**قال** اذا كان غير ملتئم فانه يظن لانه لا ينفق الا بالفعال ابراء ينقطع منه ذلك من الصوم  
**قال** اذا انفق لانه لا يمان ان يدخل الى جوفه **قال** واذا قبله ما روى ان ثاباس روى ان  
صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم فنعيم وسأله شيخنا فاذن له قال لا يشرب ان دونه ودينه وادى قال  
نعم ولكن الشئ علكه لانه اذا لم يمان على نفسه بما وقع في الجماع فبفسد صوم وجب الكفارة وذكر  
مكروه **قال** والمباشرة كالقبلة ويكره للمرأة مضغ الطام ليعتقها ما فيه من ترفيق الصوم للنساء  
فان لم يكن لها منبذة فلا بأس به لانه لما جاز لها الاطعام اذا كانت على نفسها فلو لم يمان على نفسها فلو لم يمان  
او في فصل **قال** من خاف الحنفى او زيادته افطر لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فذكر من  
ايام اخر صلاه فافطر فعدة من ايام لان المرض والسفر لا يوجبان القضاء **قال** والمسا فر صوم افطر لانه يفرق  
والا فذ بالغيرية اخص **قال** وقال عليه السلام للسافر اذا افطر حصه وان صام فلو فطر ولو لم يمان  
لما تلوها ولو ان الشريعة رمضان جاز بالاجماع **قال** وان سافر بعد طلوع الفجر لا يظن ذلك اليوم لانه لم يمان  
اذا لم يمان فلا يظن بالاجماع فان افطر فليل القضاء والكفارة فلو فطر فاذ امر من ان القضاء قبل صاحب  
الحق **قال** فان مات على حاله لانه عليه لانه تعالى وجب عليها صيام عدة من ايام اخر ولم يمان كما لو كان  
المريض الفطر كان عذراً في استعمال الاداء دفعا للحج فلو لم يكون الموت عذراً في استعمال القضاء ولو  
**قال** وان رجع واقام ثم مات لم يمان القضاء بعد لانه لم يمان في ايام اخر ولم يمان كما لو كان  
اخر **قال** وبوصيان بالا طعام عنها بحد يوم مسكناً كالفطر **قال** لانه وجب عليها صوم يوم  
العدة ولو لم يوصيا لا يجب على الورثة الا طعام لانه عباد فلا تؤدى الا ايام وان فعلوا جازة ولو  
لم توارب ذلك **قال** والحامل والمرضع اذا خافا على ولديهما او انفسهما افطرا وقفتا لغير  
قيام على المسفر والجامع دفع الحج والفرق **قال** والشيخ الذي لا يقدر على الصوم بغير وطيم لانه عاجز ولا يبرئ

له القضاء فان شغل فرضه الى الاطعام كالميت وقد قبل في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه اي لا يطيقونه **قال**  
ومن جنى الشر طعم فلا قضاء عليه لانه لم يشهد الشر وهو السبب لانه غير مخاطب بهذا يعني عليه السلام ان  
افاق بعضهم فحى ما فات لانه شهد الشر لان الواحد من قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فمضوا به فيه لانه  
لو ادركه من قبله لوقع الصوم بعده وانه ضلوف الاجماع **قال** وان اغنى عليه رمضان كلف قضاء لانه  
رضي بضعف القوي ولا يزيل العقل ولهذا لا يصير رواية عليه فكان مخاطباً فيضيقه كما يرضي الاثر ان  
عليه السلام كان معصوماً عن الجنون قال الله تعالى وما انت بشيء مجنون وقد اغنى عليه مرضه **قال**  
ويكره صوم النفل في الشروع اداة وقضاء وقد رويهم في الصلوة **قال** واذا طهرت الحائض لوقوم  
المسافر وبلغ العتي او اسلم الكافر في بعض النهار اسك بغيره **قال** ولا يجب صوم ذكر اليوم على العج والامه  
ولو صام لم يجزه لان اهل البيت في اوله والاداء لا يجزى الا المسافر اذا قدم قبل نصف النهار ولو جاز  
صومه لانه اجل في اوله واما ما سأل بغيره يومه لانه يشتمه الناس والنحو عن مواضع التهم واجب **قال**  
عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقضي موافق التهم **قال** وقضاء رمضان اثنا عشر  
واثنا عشر في قول الله تعالى فعدة من ايام افر بغيره في التتابع وهو افضل سارعة الى اسقاط النفس فان  
جاء رمضان افر صام ثم في الاثر لا يغير لانه وقته في الاول لان جميع السنة وقت القضاء الايام الخمسة  
ولا يجب عليه غير القضاء لان النقص لم يوجب شيئا **قال** ومن نذر صوم يوم من العبد واما التشرية  
لزم **قال** لانه نذر بغيره وهو الصوم واذا فطر الى وقت مشي فيه تلك القرية ففطره كالنذر بالطلاق في  
الوقت المذكور وليس النذر بحقيقة اتم العلية اداء الصوم فيها والدليل على الشرعية قوله عليه السلام  
الا لا تعلمون في هذه الايام نهي عن الصوم الشرعي والنهي يقتضي القدرة لان النهي من غير المقدور فيجوز ان  
قوله لا يمان لا يبر ولا يمان لا يبر فلو لم يمان غير مقدور واذا اقتضى النهي القدرة كان الصوم الشرعي مقدراً  
في هذه الايام فيجوز النذر الا انه من غير حنطة فانه يظن فيها حرزاً عن تركها بالنهي وينبغي ليخرج عما وجب عليه  
**قال** ولو صامها اجزاء لانه اداء كالتزكك كما اذا قال الله على ان اعتق هذه الدفنة ومن عليها فاعتقها فخرج عن  
العدة وان كان اعتاقها لا يجزى عن شيء من الواجبات **قال** ولو قال الله على ان اصوم هذه السنة افطر  
العبد واما التشرية وقضاء ما عايناه **قال** وكذا لو نذر سنة متتابعة **قال** ولو نذر سنة بغير غيرها يلزم صوم  
اشي عشره شائعة لان السنة المنكئة اسم لايام معدودة فلم يكن مفاداً الى رمضان وفي الحسنة الصافية  
الى كل شهر منها فلم يجر الاضافة الى رمضان فلا يجب قضاؤه **قال** **الاعتكاف**  
وهو في اللغة الخلق والمقام والاحتباس **قال** قال تعالى سواء العاكف فيه والباد **قال** وفي الشريعة على المقام  
في مكان مخصوص وهو المسجد واصناف مخصوصة من النية والصوم وغيرهما على ما ياتي ان شاء الله تعالى **قال** **الاعتكاف**  
سنة واحدة لان النية عدم واخطب عليه روى ابو هريرة وعائشة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم







فكان حيا وان اذن له مولاه لانه اعارة منافع بدنه فلا يبرق ربا بالاعارة كالعقل لا يبرق اذا  
اعارة غيره الزاد والراحلة **قال** واما العقل والبلوغ فلا يبرق فيهما شرط صحة التكليف لما مر من طهره **قال** واما الهمة فلا  
لاقدرة دونها **قال** والطلاق في الامن كما تقدم في الجملة وقيل عليه لا يبرق لان البذل في الفداء خالب في  
الجملة نادرة **قال** واما القدرة على الزاد والراحلة ونفقة زواجه وابائه فلا استطاعة دونها وسئل وم  
عن الاستطاعة فقال الزاد والراحلة وكذلك ابن جبرس رضي الله عنهما **قال** والراحلة ان يكثر من شق حماره  
او اس ذابله دون عقبة الليل والنهار لانه لا يكون قادرا الا بالمشي فلم يكن قادرا على الراحلة **قال** واما كونه فافلا  
عن الطول الاصلية فلا تها منقصة على حقوق الله وكذا عن نفقة عياله لانهما مستحقة لهم وحقوقهم مقدرة  
على حقوق الله في فقرهم وعنايه **قال** وكذا فاضلا عن قضاء ويون لما يتنا عن الا يوفى ونفقة شهر بعد عوده  
الوطنة وان كانت له وارلا يسكنها وجدا لا يتخير عليه ان يسكنها **قال** ولا بد من امن الطريق لانه لا يقدرا على  
الوصول الى المقصود دونها **قال** واما الهمة فمن حولها يتخير عليه ان يقدرا على الوصول الى المقصود دونها  
المسقة **قال** ولا حج امرأة الا بزوجه او حرمه اذا كان سفر القبول لم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر  
ان تفرثه ايام في فوطها الا ومعه زوجها او ذور حرمه منها وقال وم لا يحل لامرأة الا وسعها زوجها  
او ذور حرمه منها **قال** والحرم كل من لا يحل له نكاحها هي الثابتة لزوجها او رضاع او صرية والبدن والحر و  
المسلم والذين سواه الا المجوسى الذي يعتقد اباحتها نكاحها والفاسق لانه لا يحصل المقصود ولا بد فيه من  
العقل والبلوغ والحرى الصبي والحون عن اطفال **قال** ونفقة الحوم عليها لانه يجوز من نكاحها وذكر الطحاوى انه لا  
يلزمها لان الحوم شرط وليس عليها تحقيق الشرط فان لم يكن لها حوم لا يجب عليها لما يتنا **قال** ويختص  
بجميع الاسلام بجزا من زوجه لان حق الزوجه لا يضر مع الذابى كالعموم والصلوة **قال** ووقته شوال  
و ذو القعدة وعشر ذي الحجة لقوله تعالى احل الله لكم ما تركنا لكم **قال** ويكره تقديم  
الحرام عليها ويجوز **قال** اما الكراهية فلا فيمن تعرض الاحرام للفك وبطلان المدة واما ما يجوز فلا  
شرط للدخول في افق **قال** عندنا ونقد الشرط على الوقت يجوز في تكبيرة الاحرام الا انه لا يجوز تقديمها  
على افق الصلوة لان حال القيام بها وافق الحائض **قال** تتأخر عن الاحرام **قال** ولا يفعل شيئا من افق لا يجوز الاحرام  
قبل الشروع ولو فعل لا يبرق لوقوعه قبل وقته **قال** لو احرم في رمضان فطاف وسعى لا يبرق عن الطواف والقرض بخلاف  
طواف القدوم لانه ليس افق **قال** من لا يحل له اهل مكة **قال** والمواقيت للمواقيت ذات عرف والمساكين  
الحقة والمساكين ذو الحليفة والمجاورين قرن والمغنين **قال** ويقال والمسلم لانه صلى الله عليه وسلم وقت هذه  
المواقيت وقال بن لا يلهين ومن يلهين من غير اهل من اراوا **قال** والعمرة او اهل من عيسى رضي الله عنهما  
فلو اراوا في وقت مكة من جهة العراق فوفته ذات عرف وكذا في سائر المواقيت **قال** ومن قصد مكة من  
طريق غير سلوك حرمه اذا جازى لم يبرق **قال** وان قدم الاحرام عليها فهو افضل لقوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله

بكتة  
سنة

قال علي وابن مسعود رضي الله عنهما انما هم ان يحرم بهما من ودية الهمة ولا ان اشق على النفس فكان افضل  
قال ابو حنيفة رضي الله عنه الاحرام من مصر افضل اذ املك نفسه احواله **قال** ولا يجوز للمفاقي ان  
يتجوز لهما ما لا يحرم الا اذا ارادوا قول مكة **قال** سواء وظلها حائجا او مستمرا او تاجرالا فبالقبة التقيت هذا  
لانه يجوز تقديم الاحرام عليها بالاتفاق وقال ابن ابي وراحد الميثاقان **قال** ومن كان داخل  
الميثاق فله ان يدفقه بغير احرام حاجته لانه يتكرر دخوله طويلا فيجوز في ذلك حركته كمن كان في مكة ثم دخل  
مكة فلا يبرق لانه لا يتكرر فانه لا يكون في السنة الا مرة فلا يجزى وكذا الاداء العمرة لانه التزمها بنفسه  
**قال** فان جازا الا فاق بغير احرام فعليه حاة لانه انتهى عنه لما مر من طهره **قال** فان عاد في حرمه سنة لم يبرق  
وان احرم حجه او حرم ثم عاد اليه سلبا سقط ايضا عند ابن ابي وراحد سقط بغير العود وعند غيره  
لا يسقط وان لم يبرق لان الحائض قد تقدمت فلا تقع بالعود كما اذا وقع من عرفات قبل العروب  
لم يحرم بعوده ولما انه استندرك الغايث قبل تقرب الحائض بالشروع في افعال الحج فيسقط الدم بخلاف الوقف  
من عرفات لان الواجب استئذان الوقوف ولم يستدركه عند حيا اظهر حتى الميثاق ينسب العود لان التلبية  
ليست شرط في الابتداء حتى لو لم يبرح مكة ساكنها جاز وعنده ابن جبرس بالتأخير عن الميثاق فيجوز عليه قضاء حجة بآثار  
نساء التلبية فكان التذكرك في العود سلبا **قال** ولو عاد بعد استئذان الحج وشروع في الطواف لم يسقط وان  
وان قدم الاحرام عليها سبقت فهو افضل بالاتفاق لانه لم يعد على حكم الابتداء وكذلك ان عاد بعد الوقوف  
لما يتنا وان جاوز الميثاق لا يبرق وهو لمكة فلا شئ عليه لانه انما وجب الاحرام بتعيين مكة شرعا لله تعالى وما قبلها من التمر  
والبساتين غير واجب تعظيم **قال** واذا جاوز الميثاق صار يبرق صاحب المكة سواء فله دخول مكة بغير احرام لما مر  
**قال** ومن كان داخل الميثاق فبقائه الحائض بين الميثاق وبين احرام لانه احرام من ودية الهمة **قال** ومن  
كان بمكة فوفقه في الحج الحرام وفي العمرة الحلال لان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يحرموا باطن مكة و  
لان اداء الحج لا يبرق الا بعرفة وحق في الحلال فاذا احرم من الحرم بقية نوى سفر واما العمرة فلا لان النبي  
صلى الله عليه وسلم امر عبد الله بن ابي عاصية رضي الله عنه ان يعتمر بهما من التخييم وهو في الحلال ولان اداء العمرة  
بمكة فيخرج الى الحلال ليقع نوى سفر ايضا ولو احرم بهما من موضع شاة اطل جاز الا ان التخييم  
افضل لما روينا **فصل** واذا اراد ان يحرم من مكة لم يبرق ان يقم اطفاؤه ويقضي شاة به ويحلق عا  
هو لم يبرق ولانه انظف للبدن فكان احسن **قال** ثم ينفذ ما يغتسل وهو افضل لانه لا يبرق **قال** اغتسل ولان  
المراد منه التطييف والفعل بالماء ولو امكن في البصر جاز كما في الجملة **قال** وتغتسل بالحايض ايضا لانه اذا  
للتطيف **قال** ويلبس زارا ورواء جديدين ابيضين فهو افضل **قال** لانه لا بد من ستر العورة وفيه الحايض والبرد  
والنبي صلى الله عليه وسلم اتى وارتد احرامه واظهد ان القرب الى النفاضة **قال** قال وم يبرق بكم البيضا ولو لم يكن  
توبا واحدا يستر عورته جاز طهول المقصود **قال** ويتطيب ان وجد فالت عايشة رضي الله عنها كانت يطيب







ويقبل ان استطاع من زمان يذبح سحاة او سحاة وهو ان يكفبه او يكفبه بيده ثم يقبله او يذبح  
 ويشر اليه ان لم يقدر على الاسلام لان الشرح عن اذن المسلم واجب والتقبل والاستلام سنة **والاثنين**  
 بالواجب اولى والى صلى الله عليه وسلم قبل الحرف وقال العرفان المحدث ان كل رجل اتي اذى قدس فلا تذاحم الناس على الحجر  
 ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والافان سفيا واهل البيت وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال طاف عمارا حلة واستلم الاركان  
 محضين حتى ان يقول عند استلام الحجر اللهم اكبر الله اكبر اللهم اكبر الله اكبر اللهم اكبر الله اكبر اللهم اكبر الله اكبر  
 اثباتا لبيتك لشهدان لاله الا الله وحده لا شريك له وان محمد احمد بعث رسول الله انت باله وكفرت بالبيت  
 والطائف **قال** ثم يطوف طواف القدوم ويسمى طواف الحجته **وهو سنة** للافاق قال ودم من اتي  
 البيت فليحج بالطواف وللفظ الحجته بينا في الوجوه ولا قدوم لاهل مكة فلا يشترط في حقه **ويقول** عند افتتاح  
 الطواف سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والذكر **اللهم** اخذني من احوال يوم القيمة **فيبدأ** بآيتين من الحج اجتهاد  
 الكعبة **وقد اضيق** رداءه ولا يضيق احزان طرف الرداء من تحت الابواب والى ان قاله على انتم الاسر  
 فيطوف سبعة اشواط ورأى الطيمير في الثلاث الاول ثم يمشي على ميمته ويستلم الحجر كل مرة ويحتم الطواف  
 بالاستلام بهذا نقل شكه ومن صلى الله عليه وسلم والطيمير موضع بيني دون البيت من الزكن العراق الى الزكن  
 الشامي سمي بذلك لانه حطيم البيت المكسور وفيه نصب الميزان وهو الحج لان حجر من البيت اس منه وبينه وبين  
 البيت فرجة بين بنين فلو دخل فيها وطواف لم يحزه **لان** من البيت قال ودم الطيمير من البيت فيعيد الطواف  
 فان عاده على الطيمير وحده اجزه **لان** طوافه **والاولى** ان يعيده على البيت ايضا ليويد على الوجه الحسن  
 والاكل ويجز به عن طواف بعض الفقهاء **والثاني** من الكسفين كالتحتر وسبب اظهار رجليه للمركبين حيث  
 قالوا عن الصحابة او هتتم حتى يثرب فقال ودم رح الله اظهر من نفسه جلدا وزال السب وبقي اطمح الى  
 يومنا به التوارث **والاستلام** بالحجارة الطواف واجزه سنة وما بينها ادب **ويستحب** ان يستلم الركن اليماني  
 ولا يقبله ويحسب عليه سنة **ولا يقبل** بقية الاركان لان ودم كان يستلم الحج والركن اليماني لا يجز ويستحب  
 ان يقول اذا بلغ الركن العرفي اللهم اني اعوذ بك من الشرك والكفر والنفاق وسوء الافلاق **و**  
 عند الميزان اللهم بلغني بكاس محمد شربة الاطمان بعد **وعند** الركن الثاني اللهم اجعله حجيا وبررا  
 وسعيا مستورا وذبا مغفورا وخيارا لمن تنور برحمتك يا عزيز يا غفور **وعند** الركن اليماني اللهم  
 اني اعوذ بك من عذاب القبر وفتنة النجى والممات **قال** ثم يصل ركعتين في مقام ابراهيم اوجبت تيسرين  
 المسحورين واجبة فالسلام ليعمل الطائف لكل اسبوع ركعتين وقيل في تفسير قوله تعالى ولقد  
 من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم الطواف ويقول عقيبهما اللهم هذا مقام العائدين من النار فاغفر  
 ذنوبنا انك انت الغفور الرحيم **ثم يستلم** الحجر **لان** عليه السلام يستلم بعد الركعتين **قال** ويجزى  
 الى الصفا من ابي ابي بختا، والاول لان يجزى من ابي بختا بنى مخزوم اتباعا لابي النبي عليه السلام ولانه اقرب

اسلام  
نحوه

الى الصفا وهو الذي يسمى اليوم بالصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويرفع يديه ويهتلك ويعمل  
 على النبي عليه السلام ويدعو حاجته بهذا فعل صلى الله عليه وسلم **ولانا** الدعاء عقب الشا، والصلوة اقرب  
 الى الاجابة فيقذفان عليه **ثم يخط** خطا المروة على ميمته فاذا بلغ المبلع الاخير سعى حتى ياتي  
 المبلع الاخير ثم يمشي الى المروة فيقول كالعصا صفا **ثم يخط** خطا المروة على ميمته **وهذا** شوط يمشي  
 سبعة اشواط كما وصفنا بيده بالصفا ويخط بالمروة **فالمشي** من الصفا الى المروة شوط والعود  
 من المروة الى الصفا اخر وذکر الطحاوي ان العود ليس شوط وشروط البداية في كل شوط بالصفا والاول  
 اصح لانه المنقول المتوارث ولقد يتخلل بين شوطين ما لا يعتد به والاصل من العبادات الاتصال  
 كالطواف وركعتا الصلوة **ثم** التمسى بين الصفا والمروة واجب لقوله عليه السلام كتب عليكم السعي  
 فاعودوا به جزا فدا بوجوب الركبة فقلنا بالوجوه وقوله في فلا جناح عليه ان يطوف بهما يعني الركبة  
 ايضا والا فقل ترك السعي حتى ياتي به عقب طواف الزيارة لان السعي واجب والمأشورة واحدة  
 وطواف القدوم سنة ولا يدخل الواجب فيها سنة والمأشورة في ذلك لان يوم الحج يوم المشقة  
 بالذبح والذبح وغيره فربما لا يتقرب السعي **ويستحب** ان يقول عند خروجه الى الصفا سبحان الله والحمد  
 على رسول الله اللهم افتح لي ابواب رحمتك وارزقني فيها **ثم** يقول على الصفا اللهم اكبر الله اكبر  
 لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخبز وهو حي كل شيء قد رما به الاله الا الله  
 لا نعبد الا اياه مخلص له الدين ولو كره الكافرون **لان** الاله الا الله اهل التكبر والتعظيم والتعظيم لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له وله نصر عبده وهزم الاحزاب وحده فله الملك وله الحمد وسئل حواجيم **واذا** نزل  
 من الصفا قال اللهم يسر لي مسرا وجنبي العسر واعذني في الآخرة والاولى **ويقول** في السعي اللهم  
 رب اغفر وارحم وتجي ورعا تعلم انك انت الاعز الاكرم **ويستحب** من قول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا  
 الله والله اكبر **ويقول** على المروة مثل الصفا **قال** ثم يعقب كل حراما يطوف بالبيت ماشا لان  
 عبادة وهو افضل من الصلوة وخصوصا للافاق **ويصل** لكل طواف ركعتين ولا يصلي بعله مائتا  
**قال** ثم يحز به عذاة التروية وهو ثاب من ذابحة الى من فيزل بركب يحز بركب فيبيت  
 بها حتى يصلح يوم العوفة فيصلي بين الظهر والعصر والغروب والافاق **والحج** بهذا فعل حجر بن مسافر  
 بابرهم ومحمد بن ابي جعفر وهو المنقول من شكل رسول الله ودم وله البسوة سنة ولو بات  
 بكته وصل هذه الصلوة بها جاز لان لا شكي بيني وبين اليوم وقد اساء الخليفة السنة **ويقول** عند  
 نزوله مني اللهم هذه من وهي مني فاستجب لي في المناشئ فاستجب لي في المناشئ فاستجب لي في المناشئ  
**قال** ثم يتوجه الى عفات اقتدا بفعل صلى الله عليه وسلم ولان يجتنب الى اول فراقه وقوف بها في هذا اليوم ويترك  
 بها حيث فاذ ازال الشكر تقضا واغتسل لانه يوم يحج فيستحب الغسل وقيل هو سنة

بشيء بالسرعة

مكة الدعاء عند حرم وحام  
الصفا والمروة سنة







ابدا ما اجبت برحمتي يا ارحم الراحمين **قال** ثم يتوجه الى قبل طلوع الشمس كذا فعل صلى الله عليه وسلم وبني بالكنين  
فاذ بلغ بطن حنتر اسرع مقداره ربه حرميا شاكيا او ركبوا هكذا فعلم صلى الله عليه وسلم فاذا وصل الى  
بني سدي بحجرة العقبة يربها سبع حصيات من بطن الوادي يكثر بها كل حصاة ولا يقف عند ذلك ولا يقف  
التلبية اول حصاة **قال** لما روي جابر بن ابي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يعرف الى شيء حتى رمل جمرة العقبة سبع  
حصيات وقطع التلبية عند اول حصاة رماها وكثر به كل حصاة ثم رمل حتى راسه الى مكة فطاف  
بالبكة **قال** ويرى من بطن الوادي من اسفل الى اعلى ويجعل يمشي عن يمينه والكلعة عن يساره ويقف  
حيث يرى موضع اطراف مكة انقل عنه عليه السلام وهو مثل حصاة اظرف قال عدم للفضل بن العباس  
غداة يوم النحر ابني بسبع حصيات مثل حصاة اظرف فانه يرمى فجعل يقبلهن لا تغلو واظرف ان يضع  
اطرافه على راس السبابة ويضع ايهاه عليه ثم يرمى بها واختلفوا في مقدارها والمختار بقدر الباقلة **قال**  
ولورس بن ابراهيم واصغر جاز طصول الرمي **قال** ويقول عند الرمي بسم الله والله اكبر ربي الشيطان وحزبه  
ويجوز الرمي بكل ما كان من جسر الارض ولا يجوز ما ليس من جسرهما ومن اى موضع اخذ جاز ان الاطراف الرمي بها  
فانه يرمى لانها حصاة من لم يقبل حجة فقد جازها اظرف ومن قبل حجة رعى حصاة ولا رعى بركة فاشبه الماء المر  
المستعمل وكيف ترمى جاز **قال** وعدد حصيات ربيع سبعون جمرة العقبة يوم النحر سبعة وثلاثة ايام من كل يوم ثلاث  
جمرات باحدى وعشرين **قال** وقد روي بعضهم غسل طمعه ليكون طاهر يستعين **قال** ثم يرمي بها  
سافرو وهو مفرد ولا وجوب عليه **قال** ثم يقرأ ويحلق وهو افضل **قال** عليه السلام ان اول سكناء في يومنا  
هذا ان يرمى ثم يذبح ثم يخلق ولا تطلق من محظورات الاحرام فيخرج عن الزبح والخلق افضل لقوله  
يفعل الله للمخلصين قبل يا رسول الله والمصدقين فقال يفعل الله للمخلصين قالها ثلثا ثم قال وللمؤمنين **قال**  
وان لم يكن عارا راسه شعرا جرم الموصوف عار راسه شبيها باطلاق كالثبته بالصوم عند الحج عن الصوم **قال**  
السنه حلق الحية فان نقص من ذلك فقلنا **قال** الحية السنة **قال** ولا يجوز اقل من الربية ونظيره سحر الاربع الوضوء  
في الاضلاع الا لابل والتقصير في خدش رؤس شعوه وقله مقدار الاثنية **قال** وسخت ابا يونس الشوق قال في المجل  
الارض كفا ناصيا **قال** وروى **قال** ويختار ان يقول عند طلاق اللهم هذه ناصيتي بهذا فاجعل لي بكل شعرة نور ايامي  
القيمة يا ارحم الراحمين **قال** وحكي كل شيء الا النساء لقوله صلى الله عليه وسلم في كل شيء الا النساء **قال** ثم يمشي  
الى مكة فيطوف طواف الزيارة من يومه او من غده او بعد **قال** وهو ركن ان تركه او اربعة اشواط  
منه بقي حرميا حتى يطوفها وصفته ان يطوف بالبكة سبع اشواط لا رمل فيها ولا سعي بعدها وان  
لم يكن طاف للقدم رمل وسعى وحل له التلبية ويسمى ايضا طواف الافاضة والا فضل ان يطوف اول ايام  
النحر لانه عليه السلام لما رمى جمرة العقبة ذبح وحلق وسعى الى مكة فطاف للزيارة ثم عاد الى بني فطيمة بها الظهر

ويقول بشتين

وقت الطواف ايام النحر قال في فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم قال وليطوفوا بالبكة العتيق جعل في فقهه او حط  
فلما خرج عنها لزمه ثلثة وكذا اذا اخرج الحلق عنها او اخرج الرمي وقال ابو يوسف ويجزى لا يركب لانه اسدرك  
ما فانه ولم يرد ابن مسعود رضي الله عنه من قدم شكاي شكك فعليه رمل ولا يركب ما هو موقف بالمكان وهو  
الاحرام يجب بتأخير عنه **قال** فكذا ما هو موقف بالزمان **قال** وهو ركن لانه انما اركب بقوله في وليطوفوا  
فكان فرضا فان تركه او اربعة اشواط منه بقي حرميا حتى يطوفها وصفته ان يطوف بالبكة سبع اشواط لا يرمي  
فيها ولا سعي بعدها وان لم يكن طاف للقدم رمل وسعى وحل له التلبية **قال** اما اذا تركه فليأتها ركن **قال**  
واما اذا ترك اربعة اشواط فهذا الاكثر حكم الكثرة فانه لم يطوف اصلا ولا رمل فيه ولا سعي بعده ان كان  
الى بهما في طواف القدوم لانه لا شيء عا مرة واحدة وان لم يكن فعلها الى بهما في هذا الطواف وقد  
بيناه وحل له التلبية لقوله صلى الله عليه وسلم ان طافتم بالبكة حللن لكم ولا تلبسوا بالبكة التي عقد لها  
الاحرام **قال** ويطوف على قدميه حتى لو طاف ركبها او جملها لغير عذر اعادة رمل بكه وان خزنه من عذر  
اعادة فعليه رمل وان كان بعذر فلا شيء عليه وما روى انه عليه السلام طاف ركبها لم يحول على العذر حاله  
الكبر **قال** وكذا التلبس واجب وهو ان يذوق الطواف عن يمينه الكعبة حتى لو طاف من مكانها او كثر  
سارام **قال** فانه لم يعد فعليه رمل فاذا طاف للزيارة عاد الى بني فطيمة بها ليلتها والبكة بها سبعة لفعل  
البنى صلى الله عليه وسلم **قال** فاذا كان اليوم الثاني من ايام النحر وهو حادس عشر الشهر ويسمى يوم القر لانهم يقرضون  
فيه بني ربي ايام الثلاث بعد الزوال كل جمرة سبع حصيات يقف عند الاولى والثانية يرمي بهما  
ويدعو ويتنابا الى التمسح لطيف يرميها بسبع حصيات ثم يقف عند ثالثة الناس مستقبل الكعبة يرمي بهما  
هذا مكنته بستان يدكر الله تعالى وبني عليه وبهليل ويكثر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله بما جبه وعنى  
الى يوسف انه يقول اللهم اجعل حبي ميرزا واذ نبيا مغفورا **قال** اللهم ليكن افقت ومن عذابك شفقت  
واليك رغبته وسكن ربه **قال** فاقبل شكك وعظم اجره **قال** وارحم تضرعي واقبل توبتي واسمع دعوتي وو  
واعط سؤلي ثم ياتي الى الجمر الوسطى فيفعل كذلك ثم ياتي بجمرة العقبة فيرميها ولا يقف عندها ولا يرمي عند الجمرتين  
لا شيء عليه للادعاء **قال** وكذلك يرميها في اليوم الثالث من ايام النحر بعد الزوال كما وصفنا وكذلك في اليوم  
الرابع ان اقام **قال** وجميع ما ذكرنا من صفة الرمي والوقوف والتعا ونحوه في حديث جابر عن رسول الله صلى  
الله وسلم **قال** وان نزل الى مكة في اليوم الثالث سقط عنه رمي اليوم الرابع وبسبب ليالي الرمي بنا ولا يرمى  
عليه لقوله تعالى فمن تحلى في يومين فلا اثم عليه **قال** والا فضل ان يقف حتى يرمى اليوم الرابع لانه اثم لشكه  
فلورما في اليوم الرابع قبل الزوال جازوا لا لا يجوز لانه وقت بعد الزوال في اليومين الاولين وهو  
من وعن عمر رضي الله عنه ولا الى حنيفة روى الله انه لما جاز ترك الرمي اصلا فلا يجوز تقديمه او الى  
وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما **قال** فاذا نزل الى مكة نزل بالابطح ولو ساعة وهو

حتى يطوف طواف الزيارة

ولا اكثر

من



المحصب وبوسنة لانه قد انزل به فقد وسوسك كذا روى عن عروة بن الرضا عن محمد بن يحيى عن  
 بها وكثير من اهل البيت الطواف والصلوة والتلاوة وذكر الحديث والدعاء ويجنب انشا والشعور  
 الخشوع وما لا يعنيه في الحديث النبوي ان الطائفة فيه تضاعف الى مائة الف وكذلك السنة وتعد  
 كره ابو جرحه الله الحيا وروى خوف من الوقوع في الجور فيضاعف عليه العقاب بتضاعف السيئات  
 حتى لو كان من ينشئ من نفسه ويملكها على لا ينبغي من الافعال والاقوال فالجوارفة افضل بالاجماع **قال**  
 فاذا اراد العبد ان يلهي طواف الطواف يستمر طواف الطواف لانه يضر عن البيت ويؤذي وهو  
 سبع اشواط لا رسل فيه ولا سبي بعد ما بنا وهو واجب على الا فاقى لقوله وم من حج هذا البيت فليكن آخر  
 عمله الطواف بخلاف المكي لا لا يضر عنه ولا يؤذي **قال** لم يأت في حرم بيتي بغيره ويشرب ان قدره فافضل  
 لانه لو لم يأت في حرمه ونزع بنفسه لولا اقرب لم ارفع ماءه ولو عليه ويستحب ان يستغفر في الشرب  
 ثلاث مرات وينظر الى البيت في كل مرة ويقول بسم الله والحمد لله والصلوة على رسوله ويقول في المرة الاخيرة  
 اللهم اني استسكن رزقا وسعا وعلى نافعا وشفا من كل داء وسقم يا رحيم الراحمين **قال** ثم  
 يسبح به وجهه وراسه ويصلي عليه ان يستلمه بالي باب الكعبة ويقبل الكعبة ثم يقرأ من رايته الشعر  
 التضرع **قال** لم يأت في الملتزم وهو بين البيت والاكسود فيلصق بطنه بالبيت ويضع خذه الايمن عليه و  
 يستبشش باسما ركعتيه **قال** كالتعلق بطرف ثوب مولاة سفيمة في امر عظيم وتجتهد في الدعاء فانه موضع اجابة  
 الدعاء جازب الاثر ويكفي او يتكفي فانه من علامات القبول ويرجى القبول في حرمه من المسجد ليكون نظره  
 الى الكعبة ويستحب ان يقول عند الدعاء اللهم هذا منك هذا اليك الذي جعلته مباركا وهذا للعالمين **قال** فيه ايات  
 بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله اللهم قلنا  
 هدينا لذلك فتقبل منا ولا تجعل اخر القدر من بيت الحرام وارزقني العود اليه من ترض عين برحمتك يا ارحم  
 رحيم الراحمين **قال** واذا لم يدخل الحرب مكة وتوجه الى عرفه وقف بها على الوجه الذي بيناه وسقط  
 عنه طواف القدوم لانه شرح في افعال الحج فيجوز عليه الا يتبين ساير افعال الحج وجه الترتيب ولا دم عليه  
 لانه سنة ولا يجب بتركها شي **قال** ومن اجتاز بعرفة نائيا او مقيما عليه ولا يعلم بها اجزاه عن الوقوف  
 لوجود الركن وهو الوقوف والاطلاق قوله وم من وقف بعرفة فقد تم حجه **قال** والمدة كالتجمل لانه  
 النقص فيها الا انها تكثف وجها دون راسها لقوله وم احرام الكرامة في وجهها ولا ترفع صوتها  
 بالتلبية خوفا من الغفلة ولا تزل ولا تسبح لان بني امية على السترة في ذلك الاحتمال الكثرة وتكثر  
 ولا تخلق لانه من نهى الله عن الخلق وامر بهن بالتقير وتلبس الخيط لان تركه خوف كسفا  
 العورة **قال** ولا تستمر الحج اذا كان رجال لانه ممنوعة عن مماستهم **قال** ولو حاضت عند الاحرام  
 اغتسلت واحترت كالتجمل لانه من في الرجل لانه لا تطوف لانه الطواف في المسجد وهو ممنوعة من

الامانة الن

مطالعة الوصف المحاور

تنشئ

الامانة

مطالعة الوصف المحاور

دخول الحرام وان حاضت بعد العفوف وطواف الزيارة عادت ولا شيء عليها ترك طواف الصدر لانه وم  
 رخص المحض في طواف القدر **فصل** السنة وينبغي ان ياتي بها عقب الفداء من  
 افعال الحج لقوله وم تابعوا بين الحج والعمرة فان لم يدر في العمرة والزيارة وبنيان الذنوب كما بين الكبر  
 حيث الحذر وقال وم الحج جبار والعمة تطوع وانما في الباب والاية يجوز في وجوه الايام وذلك  
 يكونا بعد الشروع ونحن نقول بوجود الايام بعد الشروع ولا حجة فيها على الوجوب ابتداء **قال** وهي  
 الاحرام والطواف والسعي لم يخلق او يقرر لتقليل هكذا فافضل حاله وم في حجة العود **قال** وهي سنة  
 جازية في جميع السنة لانهما عن موافقة بوقت وتكره يوم عرفة والحج وايام التشرية منقول عن  
 عائشة رضي الله عنها والظاهر من سماع من النبي وم ولا تأم في هذه الايام باي افعال الحج فلو شغل  
 بالعمرة ربا اشتغل عنها فتقوت واذا تأم فيها جازية الكراهة كصلوة التطوع في الاوقات المستكرهه  
**قال** ويقطع التلبية في اول الطواف لانه على الله لم قطعها لما استلم الحجر والله اعلم بالصواب **قال**  
**التمتع** وهو الحج بين افعال العمرة والحج في سنة واحدة جازية بتقدير افعال العمرة  
 من غير ان يتم باهل المأتم الحج حتى لو احرمت قبل شهر الحج والي بافعال العمرة في الشهر الحج كان متمتعا وطواف  
 طواف العمرة قبل الشهر الحج او اكثره لم يكن متمتعا والامام الصحيح ان يعود الى اهل البيت فافضل ولا **قال** وهو افضل  
 من الافراد وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان افراد افضل من المفرد في حجة اللمعة ووجه الظاهر ان سفر  
 الملتحق يقع للحج ايضا وتخلل العمرة بينهما لا يلزم وقوله لم يخلل التخلل بين التمتع والتمتع ولانه التمتع جازي بين  
 شيئين من غير ان يتم باهل حلالا ولا يلزم فيه الدم شكر له **قال** ولا كذلك المفرد وصفته ان يحرم في اشهر الحج  
 ويطوف ويسعى كما بينا ويحلف او يقر وقد حلف وهذه افعال العمرة على ما بينا لم يحرم بها بعد التزويج  
 وقبله افضل يعني من احرم لانه في معنى المكن **قال** ويفعل كالمفرد في طواف الزيارة ويرى ويسعى لانه اول  
 طواف اتي به وعليه دم التمتع لقوله في من قطع بالعمرة الى الحج في استيسر الهدى **قال** فان لم يجد حرام ثلثة  
 ايام اخرها يوم عرفة لقوله في من لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج او سبعة اذا رجعتهم والمدة وقت الحج ولو  
 صامها قبل ذلك وهو محرم جاز لانها في وقت الحج **قال** وسبعة اذا فزع من افعال الحج يعني بعد  
 ايام التشرية لانه المراد من قوله اذا رجعتهم كما سبب الرجوع الى الاهل قبل المراد اذا رجعتهم من  
 افعال الحج فقد صام بعد السبب فجوز **قال** ولو قدر على الهدى قبل صوم الثلثة او بعده قبل يوم التزويج الهدى  
 وبطل صومه لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل وهو التحلل وان قدر عليه بعد طلاق قبل  
 صوم التبعة لا الهدى عليه حصول المقصود بالبدل **قال** فان لم يصم الثلاثة لم يحرم الا الدم **قال** رواه عن عمر  
 وابنه وابن عباس رضي الله عنهم ولا يفيض لانها بدل ولا بدل للبدل ولان الابدال لا تكسب قياسا ولا  
 يكون صومها ايام الحج لانها وجبت كاملة فلا تفسد بالناقصة واذا لم يصم الثلثة لا يصم السبع لان العشر وجبت

فان

الاصح



بدل عن التحلل فقلت بنوا بعض فيجهد الهدى فان لم يقدر على الهدى تحلل وعليه ومان دم النجس ودم التحلل قبل الهدى  
**قال** وان شاء ان يسوق الهدى احرم بالعمى وساق وفلما ذكرنا وهو افضل لانه دم فكل ذلك وما فيه من  
الماء رعة وزيادة المشقة فان ساق بدنه قلد بمزارة او غسل انعم قد لا يدايه والاشعار مكره عند  
المرءى رحمه الله عندنا وصفت ان يشق سنامها من الجانب الايمن لها ما روى انه دم فكل ذلك وكذا روى  
عن الصحابة رضي الله عنهم ولا يخفى انهم لم يذكروا مشقة او خراج الحز وقيل ان كرهه ابو جاور اطرافه  
وفعله كان لانا المشركين لانه لا يمتنعوا عن التعرض له الا بالاشعار اما اليوم فلا **قال** الا انه ولا يتحلل من جرة  
لقدوم ومن لم يسبق الهدى فليحل ولا يجزى عنه ومن ساق فلا يحل من يخرج عن روثه حفصة رضي الله عنها **قال**  
وحرمة ما لم يقدم كان تقدم فازا خلق يوم النحر من الاحرام من لانه تحلل به من غير ان يرد دم النجس طاعة وليس  
لاهل مكة وسكانها داخل الميقات نية ولا قدان لغزاة ذلك لمن لم يكن اهله حاضر المجر طاعة ولا حرمة المكي الى الكوفة  
وقرنا حجة ولا يكون له نية لانه اذا تحلل من العرة صار كمن لم يكن حجه من وطئ **قال** وان عاد النجس الى الهدى بعد العرة ولم يكن  
ساق الهدى بطل منعه لانه لم يأت به المأجور فاقطع حكم السفر الاول ولما ساق لم يطل منعه وقال محمد بطل ايضا لانه  
انما بالعمى والعمر في سفرين حفصة ولم يها انه لم يصح المأجور لبعاء احرامه كان حكم السفر الاول باقيا وصار له مكة فقد  
ان بها في سفر واحد حكم العلم **باب** **القران** وهو يلج بين العمى والاحرام واحد في سفر واحد  
وهو افضل من التمتع لقدم ان ات من ركن وانما بالعين فقال لصاحب هذا العار المبارك ركعتين وقل  
بيكس تحج وعمر معا وقال دم باكل محرم يكون محرم معا ولا يشق كونه اروما واحراما واسرع الى العباد وفيه حجة  
بين السكينة وصفته ان يهمل في حجة والعمر معا من الميقات لانه القران بين عمى **قال** ويقول اللهم اني اريد الحج  
والعمر فيسرع لي وتقبلهما مني لما تقدم وكذا اذا اراد فله حجة على عمرة قبل ان يطوف بها اربعة اشواط التحق **قال**  
**قال** واذا دخل مكة طاف للبيت وسعى عاما بيناه ثم يشرع في افعال الحج فيطوف للقدم مقدرا ثم في التمتع بالبيت  
الى ما جعل في نهاية العمرة والتمتع ان فات والاحرام لم يثبت في حق الافراد في انما بالعمى في بيتا في السفر  
ولا يحل بعد فعل العمرة لانه جنابة على احرام الحج فلو حج يوم النحر كالمفرد فاذا روى حجة العتمة يوم النحر ذبح  
دم اللذان فان لم يجد صام كالمتعمق وقد بينا ان طواف القارن طوافين وسعي سبعين اجرة لانه ادرا ما عليه وقد انا  
لمخالفة السنة ولا شك عليه لانه طواف القدوم سنة وتركه لا يوجب شيئا فتقدمه على السعي اول **قال** وتاخر السعي  
بالاستغفار بعد السعي لا يوجب الزم فكذا الاستغفار بطواف **قال** واذا لم يدخل القارن مكة وتوجه الى  
وفات وقت بطل قدره لانه يخرج عن تقدمه في العمى كمن هو المشرك في القران ولا يصح رافضا بالتوجه من يقف  
هو الوجه عندنا لانه حنيفة رحمه الله بخلاف ما عليه الظاهر يوم الجمعة حيث يتحلل بجر السعي لانه ما يورثه بالسعي بعد التظلم  
وبها يرد من عمر السنة الى عمرته قبل ان يركب العمى فافترقا **قال** وسقط عنه دم القران لانه يوفق لاداء السكينة  
وعليه لم يفرق لانه رفع احرامه قبل ادائه افعال التمتع وعليه قضاء العمى لشروطه وفيه العلم **الطهارة**

او اوجب المحرم عضو فعليه شاة لانه الطيب من مخطورات الاحرام لا يعرف فيه خلاف قال دم طهارة الشفت  
التقل وهو الذي يترك الطيب من التقل وهو الذي يترك الكبريت وروى الحرم اشعث اعبر وقد نهى عن ان يلبس  
الحرم من الثياب سات ورسى وزعفران فاطل با فقه من الطيب وقال دم في حديث المعتدة اطنا  
طيب فاذا انكبت فقد جنى على احرامه فيلزم الكفارة فان طيب عضو الكا كالمسح والاشاق وخوفا  
فقد حصل الارتفاق الكامل فيجوز شاة وما دون العضو الجنابة فاحرقة فحى صدقة وهي مقدرة بنصف صاع  
بر لانه اقل صدقة وجبت شاة كالفداء والكفارة وصدقة الفطر ونحوها وكل ما لا يملكه طهارة مستلذة  
فهو طيب لمسك والكافور والحناء والورس والزعفران والعود والعنبر والغالية والجزير والبنفسج ونحوها  
وكذا الذين الطيب وهو ما يلج فيه الريا جين كالبنفسج والورد **قال** والوسمة ليست بلبس وانما الزيت و  
الشرج قلب عندنا في رحمة الله عنه وفيه دم لانه اصل الطيب وفيما في الشفت وعندنا فيه صدقة لانه ليس له  
راية مستلذة الا ان فيه ازالة بعض الشفت فحى صدقة **قال** او سح الخيط او غطى راسه يوما فعليه شاة  
لانه من المخطورات الاحرام ايضا ما يتنفاذ لانه يوم ما كمالا عند ارتفاق كامل لان المعتدة وان يلبس الثوب  
يوما ثم ينزع فيجوز شاة وما دون ذلك صدقة لقصور الجنابة وقد روى عن ابي يوسف انه اعتبر اكثر اليوم اقامة  
لكثر مقام الكل وعمره الى رحمة الله عنه اذا غطى راسه راسه فعليه شاة كاطلق وانه معتاد ببعض الناس  
وحسب ابي يوسف اكثر لما تقدم **قال** وان خلق ربي راسه فعليه شاة لانه فيه ازالة الشفت والتقل  
فكان جنابة على العمى الاحرام ثم الردى فاليه مقام الكل في الراس وهو عادة بعض الناس فكان ارتفاقا  
كاملا فيجوز شاة وكذلك موضوع المحاجم لانه مقصود باطلاق وفيه ازالة الشفت فيجب الدم وقال لا فيه  
صدقة لانه خلق بعينه وليس احراما وليست من المخطورات فكذا هذا الرأى فيه ازالة الشفت من الشفت  
فيجب صدقة **قال** وفي خلق الابطين او احدتهما او الذقنة او السانة شاة ايضا لان كل ذلك  
ارتفاق كامل مقصود باطلاق وهو عضو كامل فيجوز شاة **قال** ولو قص ظفر يديه ورجليه او  
واحدة منهن فعليه شاة اما الجلع فلا لانه ارتفاق تام مقصود وفيه ازالة الشفت فكان مخطورا احراما فيجب  
شاة وكذا اخذ الاعضاء الاربع لانه ارتفاق كامل والى الجلب في الكلدوم واحد لا في الجلب و  
هذا اذا قصها في مجلس واحد فانما اذا كان في مجلسين يجب بكل عضو دم وقال محمد رحمه الله يجب في الكل  
دم واحد لانه عقوبة فتتداخل ولنا ان فيه سعة العباد فلا تتداخل الا عندنا في اطنس كسيرة  
السلوة **قال** ولعلاف للقدم وللصدر رجبتا او للزبارة محدثا فعليه شاة لانه ادخل النقص  
في اكثر من وهو طواف الزبارة فيجوز شاة وفي الطوافين وجبت الشاة في الجنابة اظفار اللقوات و  
وطواف القدم وان كان سنة فانه يبيح الشروع واجبا **قال** ولو طاف للعمى او محدثا فعليه شاة  
لان من فيه ما لا يجب البدنة لعدم الفدية **قال** والحائض كالجلب لاستدائها في حكمه ولو اصاب







تت عرفت وفردج لما يشاء ولو جاء بعد الوقوف قبل اطلاقه فعليه بدنه ولا وثاة للوثة كما لو انفر  
**قال** والعامل في الناس سواء لان ولان الاحرام مذكورة كما لا تطلق فلا يبعد بالنسبة  
وكذلك اذا جوعت النايمة والمكرمة لوجود الارتفاق بالجلع **فصل** اذا قتل الحرم صيدا او دل  
عليه من قبله فعليه جزاء والاصل في ذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تفتلوا الصيد وانتم حرم الا ما وقع في بؤسه وجرمه  
عليكم صيد البر ما دمنتم حرما والصيد هو الطير والحيوان المتوحش في اصل طائفة من المتوحش او بقوله لا تفتلوا  
الصيد المتوحش بالمتوحش فانها تبدأ بالادنى وقد تقدم الكلام فيها وصيد البر ما كان في الدار والبر ما كان  
الجلع على القاتل فلو قتل جملته مثل ما قتل من النعم او جملته على القاتل فلا فوته على الصيد الا ان  
لان بقا صيد البر ما دمنتم حرما استحق الامس انما بالاحرام بقوله تعالى وانتم حرم او بدخوله الحرم بقوله كان  
انما فاذل عليه فقد فوته الامس المستحق عليه في جملته كما لم يشر لما روي من حديثه الى قتادة والذلة  
ان لا يكون له بدل من عالمه ويصدق في لو كان عالمه او كثره ودله اخر في صدق فاجزاء على الثاني ولو اعاده  
سكينا ليعقل الصيدان كان مع السكين لاشي عليه لانه يمكن من قتله لا بالاحرام وان لم يكن مع سكين فاعا  
ايضا جازا لانه انما يمكن من قتله باخرته **قال** والقتل في الصيد او العايد والتايس والعامل سواء لوجود اجابته منهم  
وهو الموجب **قال** واخرى انما يقوم الصيد عدلان في مكان الصيد او في اقرب الموضع منه ثم ان  
شاء اشترى بالقيمة بعد اذ جاز وانما طعاما فتصدق به على كل سكين نصف صاع برون ثا صام  
عنا كل نصف صاع برون فان فضل اقل من نصف صاع ان شاء فتصدق به وان شاء صام يوما والاصل في قوله  
تعالى جازا مثل ما قتل من النعم او قتل او عدل ذلك صيدا او الاصل في المثال ان يكون في تلك الصورة ومعنى  
وانه غير معتبر بالاجزاء ولا اعتبار للمثل صورة لان بعضه خرج عن الارادة بالاجزاء كالعصفور وقوله  
فلا يبيح الباقي من الدار ليل يودي الى البيع بين الحقيقة والحي في لفظ واحد متعين ان يعبر به على وهو  
القيمة كما في النظر له وكل في حقوق العباد وان كان اكراد باطل القيمة بقوله العدلان الى اللطيف وان  
مكان الصيد ان كان مما يباع فيه الصيد وان لم يكن مما يباع فيه كالبئر في اقرب الموضع منه ثم انما يبيح لقاتل  
ان شاء اشترى بالقيمة بديا وهو يجوز به الاضحية ان بلغت قيمته ذلك ويذكر بكملة لا تقدم وان لم يبلغ ما يجوز  
به الاضحية لا يذبحه وينصدق به وقالا يذبحه لاطلاق قوله تعالى يذبح بالبع الكعبة ولا يذبح به في الحرم كما اذا  
ولدته الاضحية والتهدي فان يذبح به امه ولا يذبح به من النعم ان القياس ياتي بالتقريب بالارادة لكونه  
ايلا البر ما عاين عرف وانما خلفه في مورد النص وهو الاضحية والمتعة ولا يجوز فيها هذا فيبقى على الا  
صل في جاز انما جاز بها وكلام في جواز اصلا وان شاء اشترى طعاما فاطعم كما ذكرنا في الفداء  
والكفارات وان شاء صام عليها وصفتها في الفداء وانما يخرج بين هذه الاشياء الثلاثة كما في كفارة الهوى  
الجهنم وهو مذهب ابن عباس وانما يخرج القاتل لان اختياره شره فقامه وذلك انما يحصل اذا كان النعم

والختيار فان فضل اقل من نصف صاع او كان الواجب ذلك ان شاء فتصدق به لانه كل الواجب وانما  
عنه يوم العدم بخير من الصوم **قال** يذبحه الله الواجب مثل من حيث الصورة والجنه في النبي والخبير  
شاة وفي النبي عناق وفي البرية جفرة وفي النعابة بدنة وفي حمار الوحش بكرة وما لا ينظر له كلام  
والعصفور حجب القيمة كما قاله قوله تعالى مثل ما قتل من النعم والمتعة من حيث الصورة اول لان  
القيمة ليست مثلا للنعم وعن جماعة من الصحابة اي بالنظر من حيث الحكمة وعنده الخيار الى الحكمين فان  
حكم بالهدية حجب النظر وان حكم بالطعام او بالصيام فحكم بالاعتق حكمة ودوا عدل منكم بديا ليعب  
مفعول حكم وجوابه ما قلنا ولا ان الكفارة رتبة عطف على اجزاء وكذلك قوله او عدل رتبة فان الحكمين  
يحكم بالقيمة لان الواجب كان النظر لما احتجوا الى التلويح في الحكمين لما حكمنا بالقيمة ثم الخيار  
ايه رتبة كما بينا وان قتل ما لا يؤكل من السباع فقيمة اجزاء لانه صيد فتنا وطلاق النقص و  
لا يجوز بقيمة شاة لان السبع وان كبر لا يجوز قيمة ثم قيمة ثم شاة لانه غير متفق به شرعا والله  
**قال** ومن جاز صيد او نصف شجرة او قطع عضو منه ضمن ما نقصه اعتبارا للبعض بكل  
وان نشف ريش طائرا وقطع قوائم صيد فعليه قيمة لانه جزء من حيوان لا يذبحه من حيث الامتناع فقد فوته عليه  
الا ان فصار كما اذا قتل كل فعله خرج به عن جيز الامتناع وان كسر بيضة فعليه قيمتها لما روي  
ان النبي عام قضى بذلك وكذا روي عن عاصم بن عيسى رضي الله عنهم ولو جاز بهما فربما يثبت فعليه  
قيمة حيوانا كان بغير ضيعة الحيوة وقد فوتهما في قيمة احتياطا وكذلك لو ضرب بطن طيبة فالتقت  
جنايتها فعليه قيمة ما بينا وشي الحرم لا يكل فقطع لحمه ولا حلال قال عام لا يخلت خلاها ولا  
يعخذ شوكها فصار كالصيد وشي الحرم ما يثبت بنفسه اما اذا لته الناس او كان من جنس ما يثبت  
الناس فلا بأس بقطعه وقوله لان الناس احتادوا والزراعة والصيد من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى  
يومنا من غير تكبر وعمر ابي يوسف لا بأس ببيع الدواب متعذروا وجوابا لطرف ولان القطع  
بالمشاة فذلك لقطعها بالمشاة **قال** ومن قتل فته او جردة فتصدق بها شاء قال رضي الله عنه مرة  
يخرج من جردة ولان القملة من الثفت حتى لو قتل فته وجد على الارض لاشي عليه وكذا القملتين و  
الثفت وان كثر اطعم نصف صاع لكثرة الارتفاق وعمر الى يوسف في القملة يتصدق بكن من طعام وعمر محمد  
بكس من جز **قال** وان ذبح الحرم صيدا فدية لانه فقل حرام فلا يكون ذكاة وله ان ياكل ما  
اصطاده حلال اذ لم يذبحه لما من حديثه في قتادة رضي الله عنه وكل ما على المفرد فيه دم  
على الفان وان لانه جناية على امرين والعلم **باب الاحصار** وهو المنع  
والجس منه حصار اهل الحصون والمعاقل اذا منعوا عن التعرف ومصادمهم وامورهم واطحوا  
المنوع عن النساء وفي الشرع المنع عن المقتني في افعال الحج بكونه تذكرا ان شاء الله تعالى فله ان اذا خرج بعذر



تت عرفت وفردج لما يشاء ولو جاء بعد الوقوف قبل اطلاق صفعه بدنه لا وثاة للوكة لو انفر  
**قال** والعامل في الناس سواء لان ولان الاحرام مذكرة كالات الصلوة فلا يبعد بالنسبة  
وكذلك اذا جوعت النايمة والمكرمة لوجود الارتفاق بالجماع **فصل** اذا قتل الحرم صيدا او ذل  
عليه من قتل فعليه جزاء والاصل في ذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تفتلوا الصيد وانتم حرم الا به وقوله تعالى وحرم  
عليكم صيد البر وما منكم حرمنا والصيد بطون المتوحش في اصل طائفة من المتوحش او بقوله لا تأكلوا مما  
الفساق المستثناة باطراف فانها تبدأ بالادنى وقد تقدم الكلام فيها وصيد البر ما كان في البر من  
الجمادى على القاتل فلو قتل جارية مثلى ما قتل من النعم او جارية على القاتل واما الذل فلا فوات على الصيد الا  
لان بقا حرمه الصيد بانفسه فانه المستحق الامس انما بالاحرام بقوله تعالى وانتم حرم او بدخوله الحرم بقوله كان  
انما فاذل عليه فقد قوت الامس المستحق عليه من جارية كما لم يشر لما روي من حديث الى قتادة والذلة  
ان لا يكون الذل لغيره او لغيره ويصدق في لو كان عالما به او كذبه ودله اخر في صدق فاجزاء على الثاني ولو اعاده  
سكنا ليقول الصيدان كان مع السكين لاشي عليه لانه يمكن من قتله لا بالاحرام وان لم يكن مع سكين فاعا  
ايجز اجزاء لانه انما يمكن من قتله باجزاء **قال** والفتوى والعائد والتأيس والعامل سواء لوجود اجابة منهم  
وهو الموجب **قال** واجزاء انما يقوم الصيد عدلان في مكان الصيد او في اقرب الموضع منه ثم ان  
شاه اشترى بالقيمة يد يافذجه وان شاة طعاما فتصدق به على كل سكين نصف صاع برون شاة صام  
عنا كل نصف صاع برون فان فضل اقل من نصف صاع ان شاة فتصدق به وان شاة صام يوما والاصل في قوله  
تعالى جازاء مثلى ما قتل من النعم او قتل او عدل ذلك صيدا او الاصل في المثال ان يكون في تلك الصورة ومعنى  
وانه غير معتبر بالاجزاء ولا اعتبار للمثل صورة لان بعضه خرج عن الارادة بالاجزاء كالعصفور وقوله  
فلا يبيح الربا في ربا لا يبيح الربا الى الربا بين الحقيقة والخيال في لفظ واحد متعين ان يبيح الربا معنى وهو  
القيمة كما في النظر في كل في حقوق العباد وان كان اكراد باطل القيمة بقوله العدلان الى العدلان في  
مكان الصيد ان كان مما يباع فيه الصيد وان لم يكن مما يباع فيه كالبثينة في اقرب الموضع منه ثم اختيار القاتل  
ان شاة اشترى بالقيمة يد يافذجه وان شاة طعاما فتصدق به وان شاة صام يوما والاصل في قوله  
به الاضحية لا يذبحه وينصدق به وقالا لا يذبحه لاطلاق قوله تعالى هد يا بلع الكعبة ولا تبتدب به في الجملة كما اذا  
ولدته الاضحية والهدى فانه يذبح به امه ولا يذبح به رحى الله عن ان القياس ياتي بالتقريب بالاراقة كقوله  
ايلا البر ما يحرف وانما خلفه وسور النص وهما الاضحية والمتعة ولا يجوز فيها هذا فيبقى على الا  
صل في جاز انما جازت بها والكلام في جواز اصلا وان شاة اشترى طعاما فاطعم كما ذكرنا في الفداء  
والكفارات وان شاة صام عليها وصفتها في الفداء وانما يخرج بين هذه الاشياء الثلاثة كما في كفارة الهوى  
اليهين وهو مذهب ابن عباس وانما يخرج القاتل لان اختياره شرع رفقا به وذلك انما يحصل اذا كان النفع اليه

والختيار فان فضل اقل من نصف صاع او كان الواجب ذلك ان شاة فتصدق به لانه كل الواجب وان شاة صام  
عنه يوم العدم بخير من الصوم **قال** بخير من الصوم الله الواجب مثل من حيث الصورة والجملة في النبي والخبير  
شاة وفي النبي عناق وفي البرية جفرة وفي النعابة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وما لا ينظر في كلام  
والعصفور حجب القيمة كما قاله قوله تعالى مثل ما قتل من النعم والمثلثة من حيث الصورة اول لان  
القيمة ليست مثلا للنعم وعن جماعة من الصحابة ابي النظر من حيث الجملة وعنده الخيار الى الحكمين فان  
حكم بالهدى حجب النظر وان حكم بالطعام او بالصيام فحكم بالانقوت حكم به وذو اعدل منكم يذبح لنفسه  
مفعول يحكم وجوابه ما قلنا ولان الكفارة رتبة عطف على اجزاء وكذلك قوله او عدل رفيق وان الحكمين  
يحكم بالقيمة لان الواجب كان النظر لما احتجوا الى التلويح في الحكمين لما يحكم به بالقيمة ثم الخيار  
اليهين رفقا به **قال** وان قتل ما لا يؤكل من السباع فقيمة اجزاء لانه صيد فتشاة وطلاق النقص و  
لا يجزى بقيمة شاة لان السبع وان كبر لا يجزى بقيمة ثم قيمة شاة لانه غير متفق به شرعا والله  
**قال** ومن جازى صيدا ونفق شجرة او قطع عضو منه ضمن ما نقصه اعتبارا للبعض بالكل  
وان نقتل ريش طائرا وقطع قوائم صيد فعليه قيمة لانه جزء من حيوان لا يذبح بغيره فقتل عليه  
الامس فصار كما اذا قتل كل فعله يخرج به عن جزا الامتناع وان كسر بيضة فعليه قيمتها لما روي  
ان النبي عام قضى بذلك وكذا روي عن عياض ابن عباس رضي الله عنهما ولو جازى منها فدية بنت فعليه  
قيمة حيوانا كان بغير ضيعة الحيوة وقد فدتها فقي قيمة احتياطا وكذلك لو جازى بطن قطيعة فالتقت  
جنايتها فعليه قيمتها ما بينا وشي احرم لا ياكل قطعه لحرم ولا حلال **قال** عام لا يختل خلاها ولا  
يعخذ شكركا فصار كالصيد وشي احرم ما ينبت بنفسه اما اذا نبت الناس او كان من جنس ما ينبت  
الناس فلا بأس بقطعه وقوله لان الناس احتادوا الزراعة والخصد من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى  
يومنا من غير تكبر وعمر ابي يوسف لا بأس برعيه لان شاة الدواب متعذر وجوابا بطريق ولان القطع  
بالمشاة فذلك لقطعها بالمال **قال** ومن قتل فمته او جازاة فتصدق بها شاة **قال** عام رضي الله عنه مرة  
يخرج من جازاة ولان القملة من الشفت حتى لو قتل فمته وجازاة على الارض لاشي عليه وكذا القملتين و  
النمل وان كثر اطعم نصف صاع لكثرة الارتفاق وعمر الى يوسف في القملة يتصدق بكن من طعام وعمر محمد  
بكس من جز **قال** وان ذبح الحرم صيدا فدية لانه فقل حرام فلا يكون ذكاة وله ان ياكل ما  
اصطاده حلال اذا لم يبعنه لما روي من حديث ابي قتادة رضي الله عنه وكل ما على المفرد فيه دم  
على الفان وان لان جناية على امرين والعلم **باب الاحصاء** وهو المنع  
والجس منه حصار اهل الحصون والمقاتل اذا سغوا عن التعرف في متاصدم وامورهم واطحوا  
المنوع عن النساء وفي الشرع المنع عن المفتي في افعال الجبلانية تذكر ان شاة الله تعالى فلهم اذا خرجوا



او مرض او عدم محرم او ضياع نفقة ان يبيت شاة تدفع عنه في ارضه او ثمنها ليشتري بهما لم يخل  
والا يخل في ذلك قوله في احصائه في استيسر من الهدى والبي وم اخصر هو واصحاب عام اكل كبيت  
حين احرماهم من فصد بهم المشركون على البيت فطاهم عم وذبح الهدى وتخلل لم يخل في فقه العرة  
من قابل قالوا وفيهم نزلت الآية فكل من احرمت برة او حج لم يمت من الوصول الى البيت فهدى  
ويستوي في ذلك جميع ما ذكرنا من الموانع لان التخلل قبل اوانه انما شرعا دفعا للحرج الناش من  
بقاء محرم وهذا المانع يعم جميع ما ذكرناه من الموانع وكذلك ما في معناه كضلال المرأة ومنه الزوج  
والسيد او في الاحرام بغير محرم ومن قال ان الاحصاء يقتضي بالعدو فهو مردود بالكتاب قال الكافي  
ابو عبد الله ما كان من مرض او ذهاب نفقة بينا لم يمت اعم فهو محرم وما كان من جسد عدو او حتى يتأهل حصن فهو  
محصر ونقل بعضهم اجماع ائمة اللغة على هذا والبي عم حرم بالعدو فتخلل فلمنا ان المرد ما يلحق من  
المضي والوصول الى البيت وقوله في احرمت اثاره الى انه لا يجوز خارج ارضه لغزله ثم ولا تخلقوا  
رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وحله احرمت لان الهدى ما عرف قربته الا بكان مخصوص اوزان مخصوص و  
والزمانه انتفى فتبين المكان ولما لا يجوز ذلك حيث احرمت كان محله فلا يتبين فابله في قوله حتى يبلغ وماروه  
انهم ذبحا طريقتين احدهما فاطية بغيره بعضا من الحرم فخلل ذلك ثم فيه توفيق بين الكتاب والسنة  
**قال** وانما يبيت بشاة لان التخلل عن احرارين وقاد دخل النفس على كل واحد مني **قال**  
وجوز ذلك قبل يوم النحر والكرام المنفعة والقدران وجوابه انه دم جنابة للتخلل قبل اوانه واجابته  
لا يتوقف بخلاف المنفعة والقدران فانها دم نسكي ولان التوقيت بالزمان زيادة على النفس فلا  
يجوز ولو عجز عن الذبح لا يتخلل بالصوم وبين محرم حتى يذبح عنه او يذول المانع فيأتي بلكته  
ويتخلل بافعال العرة ولو جرح في ذل المانع وسقط الى سكره وتخلل بالافعال لا يهدى عليه **قال** وانما يخلل  
الخصم بالخصم في حجة وعمره ذكوره ذلك عن ابن سعد رضى الله عنه ولان الحجة بالشروع فيها  
ولما العن فلان في سنة فابتدأ في التخلل بافعال العن وتذبح فنجب فضا **قال** وعلى القدران حجة وعمره ذكوره  
حجة وعمره ذكوره وعمره ذكوره وفي المعركة لان البي وم واصحاب ما احرمها طريقتين  
عن المضي في العرة وتخللوا فقصوا حتى ستمت عمرة القضا **قال** فان يبيت ثم زال الاحصار فان  
قدر على ارضك الهدى وان لم يخلل ولم يمت لخصه لانه قدر على الاصل فبذلك اخلل **قال** وان قدر على احرما  
دون الاخر فتخلل اما ان قدر على الهدى دون الاخر فلا فائدة في المضي واما بالنسبة فالتقيا سائر لا يتخلل القدر  
على الاصل ولا يخلل لا يتخلل ويضيق ويأتي بافعال الحجة سائر على الوجه الاكمل كمن استخفى وجوزوا  
له التخلل لانه لا يحج عدا ارضك الهدى وجه لا يضمنه الذبح صار كأنه قد ذبح فيتخلل ولان اطوف على  
المال كاطوف على النفس لو فاق على النفس تكلل فكذلك على المال **قال** ومن احرمت بلكة عن الوقوف

من احرمت بلكة عن الوقوف

وطواف الزيادة فهو محصر لما بيننا وان قدر على احرما فليس محصرا لانه ان قدر على الوقوف فقد امن فوطئ  
الحج وان قدر على الطواف يصير حتى يفوته الحج ثم يتخلل بافعال المرأة ولاد مر عليهم وعن ابى حنيفة رضى الله عنه  
ليس لاهل مكة احصار لان الذاب لا اسلام بخلاف عام الحديثية حتى اخصر صلى الله عليه وسلم  
**باب الحج عن الغيب** الاصل فيه حديث الثعمية وهو ما روى ان امرأة من  
خثعم طاعت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان فريضة الله الحج ادرت اني شجأ كبير لا يطبع  
ان يستمسك على الرحلة فيخرجني ان احج عنه فقال عليه السلام لا رايك لعنك عا ابيك دين فقتضيت ان  
تقبل منك قالت نعم فقال قال الله احق ان يقبل فدل ذلك عاجوز الحج عن الغير عند العجز وانه يقع عن المحجوج  
عنه **قال** ولا يجوز الا عن الميت وعن العاجز بنفسه عجزا مستمرا الى الموت للحديث ولا يجوز عن  
القادر لان الحج عبادة بدنية وجبت لا بتألف فلا تجزى فيها النيابة لان التاكيد بانعاب البدن وتكمل الثقة  
فيقع الفعل عن الفاعل لا الله يسقط الحج عن الامر لانه سبب لحصول الحج بالاتفاق فاقام الشئع السبب  
مقام الماشقة في حق المايوس نظرا له كالفدية في باب الصوم وفي حق الشيخ الفاني ويشترط دوام العجز الى  
الموت كالفدية ايضا لانه متى قدر وجب عليه بنفسه وعن محمد انه يقع عن الحاج لانها عبادة بدنية  
وللا امر ثواب الثقة وقال في المحبط يسقط عن الامر حجة ويقع عن المامور تطوعا والمذهب المعتمد عليه  
عن المحجوج عنه ما روي **قال** ومن حج عن غيره بنوى الحج عنه لان الاعمال بالنيات والاصل  
ان كل عامل يعمل بنفسه فلا بد من النية لامتنال الامر ولانه عبادة تجزى فيها النيابة وهي عجز موقفة فبان  
تقع عن غيره ما وجب عليه فينوي عنه ليقع عن الامر ويقول لبيك بحجة عن فلان فلان ولم ينوط بالنية  
مطلع على السراير **قال** ويجوز حج الصرورة والمرأة والعبد وغيرهما لو اوجدوا افعال الحج والنية  
عن الامر كغيرهم والصورة التي لم يحج عن نفسه والنبي عليه السلام جاز حج الخثمية عن ابنيها من غير  
ان يسالها هل حج عن نفسها ام لا ولو كان لسالها فليعلم ابيانا والا ولا ان يختار جلا حرا عاقلا بالغافد حج  
علا بطريق الحج وافعله ليقع حجه عا اكل الوجوه ويخرج به عن الخلاف **قال** ودم المنفعة والقرآن  
والجنايا عا المامور اما دم المنفعة والقرآن فلا نه وجب شكر حيث وقول اداء النسكين وهو الذي  
حصلت له هذه النعمة واما دم الجنايا فلا نه هو الجاني ودم الاحصار عا الامر لانه هو الذي وطره  
فيه يجب عليه خلاصه منه وان حج عن ميت في مال الميت ويقبر من جميع المال لانه يجب عليه خلاصه  
فصار دين عليه وعن ابى يوسف انه عا الحاج وجب ليخلل فيخلص عن ضرر امتداد الاحرام وجوابه  
ما مر انه هو الذي اوقعه فيه **قال** وان جامع قبل الوقوف ضمن الثقة لانه مأثور بالحج الصحيح  
وهذا فاسد فقد خالف الامر وعليه الدم لان اجماع فغله وان فانه الحج لمرض او جرح او حرب المكاتب  
او ماتت الدابة فله ان ينفق من مال الميت حتى يرجع الى اهله وعن محمد رحمه الله عليه في نودا رابن سماعه له نفقة



ذهابه دون ابائه وفي قاضي خان لم قطع الطريق على المأمور وقد انفق بعض المال فيضي في الحج وانفق  
من مال نفسه وقع الحج عن نفسه وان بقي في يده شيء من مال الميت فانفق منه وقع عن الميت وان رجع وانفق  
عائنه من مال الميت لم يضمن اذ رجع الناس **قال** وما فضل من الثقة مرة الى الوصي او الورثة  
او الامير **لانه** لم يملكه ذلك وانما اعطاه ليفضي الحج فافضل مرة الى ماله ولانه لم يستاجر عاذلك  
ليملك الاجرة لانه لا يصح الاجارة عليه وسياتيك في الاجارات ثناء والله تعالى **قال** ومن اوصى  
ان يحج عنه فهو على الوسط وهو ركوب الزملة **لانه** اعدل الامور ومن مات وعليه حجة الاسلام  
فله يوم لا يجب على الورث ان يحج عنه لان الحج عبادة فلا تباذى الا بنفسه حقيقة او حط بالاستخلاف  
وقضية هذا انه لا يقطع عنه لو حج عنه غيره بغير امره الا ان اقلت لو حج الوارث عنه او حج سقط عنه  
استحسانا بالحديث الخشعية ولما رى ان رجلا قال يا رسول الله اني ماتت ولم تحج افاجع عنها قال نعم  
**قال** ويحج عنك من الميت من منزله لانه المتعارف وكما لو كان حيا **قال** وكذلك اذا مات في طريق الحج  
فاوصى وقال حج عنه من مات وكذلك لو مات المأمور حج عنه من منزله وعند ما حيث بلغ لهما  
ان يخرج من بلد معتد به غير ساقط الاعتبار **قال** تعالى ومن يخرج من بيت فهاجر الى الله ورسوله  
ثم يدركه الموت فقد وقع اجره عا الله وقال عليه السلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في سنة  
ولا يخففه رضى الله عنه قوله عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث للحديث ولان الحج  
لما لم ينصل بالحرف لم يبق وسبيله اليه فلا يعتد به عن حجة وان حصل الثواب بوعده الله ورسوله فان لم تبلغ  
الثقة من حيث تبلغ وكذلك اذا مات في طريق الحج قاضي استحسانا لان قصده سقوط الحج الرضى عنه  
فاذا لم يمكن الكمال فبقدر الامكان **و** اذا بلغت الوصية ان يحج ركبا فليس له ان يحج ماشيا **و** ان بلغت ماشيا  
من بلده وركبا في الطريق قال محمد رحمه الله يحج ركبا من حيث يبلغ لان الله تعالى انما اوصى الحج ركبا وروى  
الحسن عن ابي حنيفة انما شاء فعل لان في كل واحد منهما قصور من وجه فيختار **فان** رجع المأمور  
وقال منعت وقد انفق في رجوعه من مال الميت وكذبة الورثة او الوصي ضمن الا ان يشهد له الظاهر بان  
يكون مشهورا وان ادعى الحج وكذبوه فالقول له وان قام البيينة انه كان يوم الحج بالكوفة لم يقبل وان  
قامت على اقراره انه لم يحج قبلت وان كان للميت عن غيره فامر ان يحج عن الميت بماله عليه فادعى انه حج  
لم يقبل الا بيينة والله اعلم بالصواب **باب الهدى** وهو اسم لما يهدي الى الحرم ويذبح  
فيه وهو من الابل والبقر والغنم اعتبارا بالضحى او سئل صلى الله عليه وسلم عن الهدى فقال ادنا ما شاء واهدك  
صلى الله عليه وسلم مائة بدنة والبقرة كالبدينة ولا خلاف في ذلك **قال** ولا يخرج مادون  
الثاني الا الجذع من الضان لانه اقرب يتعلق بارافة الدرع فيعتبر بالضحى ايا قال عليه السلام ضحوا بالثياب  
الا ان يعسر عليكم فاذا جاوز الجذع من الضان **قال** ولا يذبح هدي التطوع والمنفعة والقران الا

يوم النحر وياكل منها لقوله تعالى فكلوا منها لقوله تعالى فكلوا منها لقوله تعالى فكلوا منها لقوله تعالى فكلوا منها  
عليه وسلم ما في مائة بدنة ذبح في حجة الوداع ذبح منها ثلثا وستين وذبح على رضى الله عنه الباقي ثلثا امر  
ان ياخذ بصعده من كل بدنة فوضعت في قودر ثلثا كل من لحمها وحسوا من مرقها وروى انس رضي الله عنه  
انه كان قارنا **قال** ويذبح بقية الهدايا متى شاء ولا ياكل منها لانه اجنابا وكفارات فلا يقوت  
بوقت ومصرفها الفقراء **والاول** في جوارها لينجس ما حصل من النقص في افعاله **قال** ولا يذبح  
الجميع الا في الحرم قال تعالى في جوار الصديق هديا بالغ الكعبة وفي ذم الاحصار حتى يبلغ الهدى محله ولان  
الهدى مدعى في قربة الا في مكان معلوم وهو الحرم قال عليه السلام متى كلها منحر وفجاج مكة كلها منحر  
**قال** والاولى ان يذبح بنفسه ان كان يحسن الذبح **قال** ما روينا من فعل النبي عليه السلام ولا انها  
قربة فالاولى ان يفعلها بنفسه لا ان لا يحسن قبولها غيره وينبغي ان يشهد بها ان لم يذبحها بنفسه قال  
عليه السلام يا فاطمة قومي فاشهدي صحتك فانه يغفر لك باول قطرة يقطر من دمها **قال**  
ويصدق بجوارها وخطامها ولا يعطى اجرة القصاب من ذلك امر عليه السلام عليا رضي الله عنه  
**قال** ولا تجزى العوراء ولا العرجاء التي لا تخطى الى المنسك ولا العجفاء التي لا تنق قال عليه السلام  
لا تجزى في الضحى اربعة العوراء البت عورها والعرجاء البت عرجها والبرص البت مرضها والعجفاء التي  
لا تنق اي لا ينق لها وهو الحج **قال** ولا مقطوعة الاذن ولا العمياء قال عليه السلام استنشقوا العين  
والاذن اي تأملوا اسلامتهما **والا** التي خلفت بغير اذن لغوات عضو كمالا ولا مقطوعة الذنب لما  
بيننا وان ذهب البعض ان كان ثلثا فاذا زاد لا يجوز وان نقص عن الثلث يجوز لان الثلث كثير بالنقص وفي رواية  
الرابع لقيامه مقام الكل كما في صبح الراس وقال ابو يوسف ومحمد ان كان اقل من الثلث يجوز لان الحكم للقال  
وفي النصف عن ابي يوسف روايتان **قال** ويجوز الجاء والحصى والثولاء والبراء اما الجاء فلا  
فلان القرن لا يتعلق به مقصود واما الحصى فلا لانه عليه السلام ضحى بكبشين المحين موجوبين ولان لا يكون  
اطيب واما الثولاء فالمراد الذي تقتلف حتى لو كانت لا تقتلف لا يجوز لانه يجال بالمقصود واما البراء  
فلان الجرب في الجار اذا لم يمسح الذي هو مقصود لا نقصان فيه حتى لو حنلت بان وصل الجرب الى اللحم لا يجوز **قال**  
ولا يركب الهدى الا عند الضرورة لان في ركوبها استئذانها وتقليمها واجب قال تعالى ومن يعظم شعائر الله  
فانما من تقوى القلوب والتقوى واجب فيكون التقليم واجبا وحالة الضرورة مستثناة لما روى الله عليه  
السلام دى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها وملك قال يا رسول الله انها بدنة قال اركبها وملك قالوا  
كان مجهودا فامر بالركوب للضرورة فان نقصت بركوبه ضمنه ونقصت به لانه بدل جزء بها وكذلك اذا  
نقصت من الحمل عليها ما بيننا **قال** وان كان لها لبس لم يحل لها لانه جزء منها فلا يصدق به قبل  
بيع الحمار وينضح ضرعها بالماء البارد ليذهب اللبن قالوا وهذا اقرب من وقت الذبح فاما اذا كان بعيدا

ولدوا الطاهر يدعى



حليها ففعل الصلوة عنها ويصدق به لانه يرد من الهدى وان استمكن تصدق بعبته وان استرى هديا  
فولد عنده ذبح العلم بعد وان شاء تصدق به لان الولد حكم الامم على ما عرف **قال** ساق هديا  
فقطب والقرى فان كان تطوعا فليطبخه لقيمته بالنية وقد فات وينبغي ان يذبحها ويصنع فعلها  
اي قلاذتها بدمها ويضرب به صفحة شامها ولا ياكل منها هو ولا الاغنيا بذلك امر عليه السلام وما  
جبة الاسلام وليعلم الناس انه للغرأ دون الاغنيا **قال** وان كان واجبا صنع به ما شاء لانه لما خرج من غار عاتة  
مكحاله فيصنع به ما شاء وعليه بدله لان الواجب باق في ذمته **قال** ويقال هدي الخولع والمنعة  
والقران دون غير ذلك لان النبي عليه السلام قلده هديا وكانت تطوعا فانه كان يحرم بيعه فكان الرايد  
تطوعا ولانه نساك فليق به لاظهار والمزاد بالهدى اما الغنم فلا يقدحها لعدم جريان العادة به  
واما بقية الهدايا فالأجانيات والذبيق فيها السرد والاحصار وجب للخلل قبل اوانه فكان جنابة  
**فصل في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم** وما جرى الرسم ان الحاج اذا فرغ  
مناسكهم وقفوا عن المسجد الحرام قصدوا المدينة فليس في قبر النبي عليه افضل الصلوة والسلام في  
من افضل المناديات والمخبات بل تقرب من درجة الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم من عليهما في  
في الذب اليها فقل من وجد سعة وليمر به في فقد جفا في **وقال** عليه السلام من رزق قري وجبت له  
شفاعتي وقال من زارني بعد ما في فكان ثار في في ضيائي الى غير ذلك من الاحاديث ثم رايته كثر الناس  
غافلين عن ادبها ومخباتها جاهليين بغير وعاء وجرية يايتها اجبت ان اذكر فيها فضلا عقيب المناسك من هذا  
الكتاب اذ كفيه بنزاهن الادب **قال** فاقول ينبغي لمن قصد زيارة قبر النبي عليه السلام ان يكثر الصلوة عليه في  
جاء في الحديث انه يبلغه ويصل اليه فاذا عينه حيطان المدينة يصلي عليه **وقال** الله هذا حرم نبيك  
فاجعله وقاية في النار يد وأمانا من العذاب وسوء الحساب **وقال** في قبل الدخول او بعده ان امكنه  
وينطيط ويلبس حسن ثيابه فينوي قرب الى التقليم ويدخل متواضعا عليه الكينة والوقار ويقول بسم الله وعامة  
رسول الله رب ادخلي مدخل صدق الى امر الاية **اللهم** صلى على محمد وعلى آل محمد واغفر لي ذنوبي وافتح لي  
ابواب رحمتك وفصلك ثم يدخل المسجد فيصلي عند منبره صلى الله عليه وسلم ركعتين يقف بحيث يكون عود  
المنيبر حذاء مكتبه الايمن فينوي موقفه صلى الله عليه وسلم ركعتين وهو بين قبره ومنبره قال عليه السلام من بين قبري  
ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري عا حوضي ثم يسجد شكرا لله تعالى عما وفقه ويدعو بما يحب  
ثم ينفض فيتوجه الى القبره صلى الله عليه فيقف عند راسه مستقبلا القبلة يدنو منه قدر ثلاثة اذرع  
او اربعة ولا يدنو منه اكثر من ذلك ولا يضع يده عا جدار التربة فهو اهدى اعظم الفرصة ويقف مكانا يفت  
في الصلوة ويمثل صورته الكريمة البهية صلى الله عليه وسلم كأنه نائم في الحدة عالم به يسبح كرامه قل  
صلى الله عليه وسلم من صلى علي عند قبري سمعته وفي الخبر انه وكل بقبره ملك يباغف سلام من سلم عليه من

مطلوع احوال زيارته وقبر النبي

مطلوع احوال زيارته وقبر النبي

**السلام** ويقول السلام عليه يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله عليك يا صفي الله السلام عليك  
يا حبيب الله السلام عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا شفيع الامة السلام عليك يا سيد  
المساكين السلام عليك يا خاتم النبيين **السلام** عليك يا من قال **السلام** عليك يا مدثر السلام  
عليك يا محمد **السلام** عليك يا احمد **السلام** عليك وعاء اهل بيتك الطيبين الذين اذهب الله عنهم  
الرجس وطمس همهم تطهيرا جزاك الله عنا افضل ما جرى بنينا عن فومه ورسولا عن امته اشهد انك قد  
بلغت الرسالة وادية الامانة ونصحت الامة واوضحت الحجة وجاهدت في سبيل الله وفانك عا دين الله  
حتى ناك اليقين فضا الله عاروك وجردك وقبرك صلوة دائمة الى يوم الدين يا رسول الله غني وفردك  
وزوار قبرك جيناك من بلاه وشاسعة ونواحي بعيدة قاصدين قضاء حقك والنظر الى ما ترك والقيام  
بنيازك والاستشفاع بك الحريبان فان الخطايا قد فستت ظهورنا والاوزار قد اثقلت كواهلنا وانت الشافع  
المشفع الموعود بالشفاعة والمقام المحمود وقد قال الله تعالى ولونقم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله  
واستغفر لهم الرسول لوجده الله نوايا رحيم وقد حياك ظالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع  
لنا الى ربك واسالهم ان يعيننا عا سنتك وان يحسنوا في زمرتك وان يوردنا حوضك وان يبقينا بكاسك غيظا يا  
ولا نادى الشفاعة الشافعي الشفاعة يا رسول الله يقول لها ثلثا ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان لا اله الا  
ويبلغ سلام من اوصاء فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان مستشفع بك الى ربك فاشفع له  
ولجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستدبرا القبلة ويصلي عليه ما شاء ويتحول قدر رزاع حتى يحاذي  
راسه الصديق رضي الله عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله  
في القار **السلام** عليك يا رفيقه في الاسفار **السلام** عليك يا امينه عا الا سرا جزاك الله عنا افضل ما جازي  
امامنا عن امة نبية فلقو خلفته باحسن خلف وسلك طريقته ومنهاجه خير مسلك وفانك اهل الردة  
والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تزل قايلا للحق ناصر الاهل حتى اناك اليقين **قال** السلام  
عليك ورحمة الله وبركاته **اللهم** امتنا عا حبه ولا تحب عينا في زيارته برحمتك يا كريم ثم يتحول حتى  
يحاذي قبره رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين **السلام** عليك يا مظهر الاسلام  
السلام عليك يا مكنس الاصنام **جزاك** الله عنا افضل الجزاء ورضي عني استغفاري فليدفع السلام للمسلمين  
حياتهم فكلت الايتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت المسلمين اماما مضيها وهاديا  
مهديا جمعت شملهم واغنت فقيرهم وجرت كسرهم **قال** السلام عليك ورحمة وبركاته **ثم** يرجع  
قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا ضحيي رسول الله ورفيقه ووزيريه ومثوبه والمعاونين له  
عا القيام في الدين والقائمين بعده بعصا المسلمين جزاك الله احسن جزاء جينا بما نؤسلك بك الى رسول الله لشفع  
لنا ويسال ربنا ان يتقبل سعينا ويحينا عا املته ويعيننا عليها ويحسننا في زمرته **ثم** يدعو لنفسه ولوالديه

مطلوع احوال زيارته وقبر النبي

مطلوع احوال زيارته وقبر النبي

مطلوع احوال زيارته وقبر النبي



ومن اوصاه بالدعاء والجميع المسلمين ثم تقف عن راسه صلى الله عليه وسلم كالأول ويقول اللهم اكمل  
قلت وقول الحق ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك الابه وقد جئناك سامعين قولك طابوعن  
امرك مستطعين بنبينا اليك ربنا اغفر لنا ولا آبائنا ولا صهارتنا ولا اخواننا الذي سبقونا بالايمان  
الايم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة لا اله الا انت ربنا العزة على اعدائك في الآخرة السورة ويريد  
في ذلك ما شاء وينقر ان شاء ويدعوا بما يحضره من الدعاء ويوفو له ان شاء الله تعالى ثم ياتي اسطوانة  
ابى لابة التي ربطت نفسها فيها حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر يصلي ركعتين ويصلي الى الله تعالى ويدعوا بما شاء  
ثم ياتي الروضة وهي كالخوض المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلي فيها ما يشتره ويدعو ويكثر من التسبيح  
والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم ياتي المنبر فيضع يده على الزمان التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده  
عليها اذا خطب لئلا يركب الرسول عليه السلام ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ويتقود برحمته من  
سخطه وغضبه ثم ياتي الاسطوانة الحثالة وهي التي فيها بقية المذبح الذي حلت الى النبي عليه السلام حين  
تركه وخطب على المنبر فنزل صلى الله عليه وسلم واحتضنه فسكن ويحضر ان يحمله مدة مقامه بقراءة القرآن  
ودكر الله تعالى والدعاء عند المنبر والقبر وبينهما ستر وجهر **ويجب ان يخرج** بعد زيارته صلى الله عليه وسلم  
وسلم الى البقيع فياتي المشاهير والمزارات خصوصاً قبر سيد الشهداء آمنة رضي الله عنه ويروي في البقيع  
قبة العباس وفيها مع الحسن بن عاوذين العابد وابن محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة ابي المؤمنين  
عثمان وقبة ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من اذواج النبي وجمعة صفية وكثير من الصحابة  
والتابعين رضي الله عنهم اجمعين **وبعض** في مسجد فاطمة رضي الله عنها بالبقيع **ويجب ان يزور** شجر رداء  
احد يوم الخميس ويقول سلام عليك كما عاصيتم فنعمر عقبى الدار **سلام عليك** ذار قوم مؤمنين انا ان شاء الله  
بكم لا حقون **ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص** **ويجب ان ياتي** مسجد قبا يوم السبت كذا ورد  
عنه عليه السلام ويدعوا بالصالح المستصحبين وباغيا المنفيين بما فرج كربكم وبين يا محبي  
دعوة المضطربين صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك حزنه وكره به في هذا المقام  
ياضآن يا منان يا كثير المعروف يا ذا ايم الاحسان يا رحمة الراحمين **كتاب البيعة** البيعة في اللغة  
مطلق المبادلة وكذلك الشراء سواء كانت في مال او غيره قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم  
واموالهم وقال اولئك الذي اشترى الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة وفي الشرع مبادلة المال المتقوم بمال  
المتقوم تملكاً وتملكاً فان وجد عليك المال بالمنافع فهو اجارة او نكاح وان وجد مجانا فهو هبة وهو عقد  
مشروع ثبتت شرعيته بالكتاب والسنة والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى واحل الله البيع وقال الا ان يكون  
تجارة عن تراض منكم **واما السنة** فلان صلى الله عليه وسلم سأل بعث والناس يتبايعون فافترقهم  
عليه وقد باع عليه الامم واشترى مباشرة وتوكيلاً **وعا شرعية الاجماع** والمعقول وهو ان الحاجة

سقط عن راسه الاسطوانة  
والروضة والمنبر

الحجاء عند المزارات

ماسه الى شرعيته فان الناس محتاجون الى الاعراض والسلع والطعام والشراب الذي في ايدي بعضهم ولا  
طريق لهم الى البيع والشراء فان ما جلبت عليه الطباع من الشئ والفضة وجلب المال عندهم من اخرجه  
بغير عوض فاحتاجوا الى المعاوضة فوجب ان يشرع دفعا لهذه الحاجة **وركنه** الايجاب والقبول لانها  
يدلان على الرضا الذي تعلق به الحكم وكذا ما كان في معناها **وشروطه** اهلية المتعاقدين حتى لا ينعقد من  
غير اهل **ومحل المال** لانه يبنى عنده شرعا وحكمه ثبوت الملك للمشتري في المبيع والمبايع في الثمن اذا كان  
باتا وعند الحاجة اذا كان موقوفا **قال** البيع ينعقد بالايجاب والقبول بالمعنى الماضي كقوله بع  
واشترت لانه انشاء والشرع قد اعتبر الاختيار انشاء في جميع العقود فيعده به ولان الماضي ايجاب وقطع  
والمستقبل عدة او امر وتوكيل فلهذا انعقد بالماضي **قال** وكل لفظ يدل عام معناها كقوله اعطيتك  
بكذا او خذة بكذا او ملكتك بكذا فقال اخذت او قبلت او رضيت او مضيت لانه يدل على معنى القبول  
والرضا والعبارة للعاني وكذلك لو قال المشتري اشترت بكذا فقال البايع رضيت او مضيت او آجرت لما  
ذكرنا **قال** وباللغاط في انشاء الحسية والنفسية رضي عليه محمد رحمة الله لانه يدل على الرضا التقصير  
من الايجاب والقبول وذكر الكرخي انه ينعقد باللغاط في الانشاء الحسية مما جرت به العادة ولا  
ينعقد مما جرت به العادة **ولو قال** بعني فقالت بعث او قال اشترى مني فقال اشترت لا ينعقد حتى يقول  
اشترت او بعث لان قوله بعني واشترى ليس بايجاب وانما هو امر فاذا قال بعث واشترت فقد وجد  
شطر العقد فلا بد من وجود الآخر لئلا **وقيل** اذا نوى الايجاب في الحال انعقد البيع والا فلا **وعا هذا**  
ابيعك هذا العبد او اعطيتك فيقول اشترى به او قبله او اخذه ان نوى صح والا فلا **قال** واذا نوى  
احدهما البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل وان شاء رد **لان** محض غير محجب فاختار ايها شاء وهذا اذا نوى  
القبول ويعتد في المجلس الحاجة الى التفكير والتروي والمجلس جامع للتعرفان **ويصلح** ما يبطل به خيا المحيرة  
لانه يدل على الاعراض **ولم يجب الرجوع** لعدم ابطال حق الغير **وليس** للمشتري القول في البعض لانه تعريف  
الصفقة وانه ضرر بالبايع فان من عادة التجار ضم الردي الى الجيد في البيع لترويج الردي فالوجه التعريف  
يرد الجيد عن ملكه ويبقى الردي فيتم ضرر بذلك **وكذلك** المشتري يرغب في الجميع فاذا فرق البايع  
الصفقة عليه يضرر وانما قام قبل القول بعلى الايجاب لانه يدل على الاعراض وعدم الرضاء وله ذلك  
وشروط العقد لا يتوقف على قبول الغائب من قال بعث من قال ان الغائب قبله فقبل لا ينعقد الا اذا كان  
بكتاب او رسالة فيعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة وعما هذا اجارة والهبة والكتابة والنكاح ولو  
تبايعا وهما عيشان او لغير ان لم يفصل بينهما كلامهما بسكتة انعقد البيع وان فصل لم ينعقد **وقال** بعض الفقهاء  
ما لم يفترقا ولا قبل اصح **قال** فاذا وجد الايجاب والقبول لزمهما البيع بالاخبار مجلس لان العقد ثمر بالايجاب  
والقبول لوجود ركنه وشروطه فخير احدهما الفسخ اضرار بالآخر بافاده من ابطال حقه والنقض بغيره وما روى



فيه من الحديث محمول على خيار القبول هكذا قاله المحقق لأن قوله المتبايعان يقتضي حالة المباينة وقوله  
ما لم يتفرقا أي بالأقوال لأنه لا يتحقق فيه فمحمول عليه نفيها **قال** ولا بد من معرفة البيع معرفة نافذة  
للمباينة قطعاً للمباينة **قال** وإن كان حاضراً فيكتفي بالإشارة لأنها موجبة للتقريب فاطعة للمباينة **قال** وإن  
كان غالباً فإن كان مما يعرف بالاعتونج كالكلياء والوزني والعددي المتقارب فوئيه الاعتونج كروية  
الجميع إلا أن يختلف فيكون له خيار العيب **قال** وإن كان مما لا يعرف بالاعتونج كالتياب والحيوان فيذكر له جميع الأقسام  
قطعا للمباينة ويكون له خيار الرؤية **قال** ولا بد من معرفة مقدار الشيء وصفته إذا كان في الذمة  
قطعا للمباينة إلا إذا لم يكن في البلد نفوذ لبقية **قال** ومن أطلق الثمن فهو على غالب نفوذ البالد للتعارف  
ولو قال اشتريت هذه الدار بعشرة أو هذا الثوب بعشرة أو هذا البطيخ بعشرة وهو في بلد يتعامل الناس  
بالدينارين والدراهيم والفلوس انصفي في الدار الدينارين وفي الثوب الدراهم وفي البطيخ إلى الفلوس بدلالة  
العرف وإن لم يتعاملوا بها ينصرف إلى المعتاد عندهم **قال** ويجوز بيع الكلياء والوزني كيلاً ووزناً  
ومجازفة ومراة عند اختلاف الجنس لقوله عليه السلام فإذا اختلف الجنس فبيعوا كيف شئتم ولا بد له  
للعقد المتقابلة بالجنس لأنه لا يتحقق الزيادة الآفية **قال** ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم جاز في  
قفيز واحد عند أبي حنيفة رضي الله عنه إلا أن يعرف جملة قفيزاتها أماً بالتسمية أو بالكيل في المجلس **قال**  
يجوز في الكيل لأن زوال الجاهالة بيدها فلا يفضي إلى المنازعة وله أن تعذر الصرف إلى الجميع للمباينة في البيع  
والثمن فينصرف إلى الأقل وهو الواحد لأنه معلوم فإذا زالت الجاهالة جاز في الجميع لزوال المانع وإذا جاز البيع  
في الواحد ثبت للثمن خيار لتغير الصفقة **قال** ومن باع قطيع غنم كرشاة بدرهم لم يجز  
في شيء منها والتياب والمورد المتفاوت كالغنم وعندها يجوز في الكيل لما مر وله أن قضيه ما ذكره الجوان  
في الواحد غير أن الواحد في هذه الأشياء يتفاوت فيبوء إلى المنازعة فصار كالمجهول فلا يجوز **قال**  
فإن سمي جملة الغنم والزرعان والغنم جاز في الجميع لانقضاء الجاهالة وزوال المانع **قال** ومن باع  
دار دخل مغايرتها وبنائها في البيع لأن المفايع تنبع للأبواب متصلة بالبناء للبقاء والباصل بالعرضة  
اتصال قرار فصار كجزء منها فيدخل في البيع ولأن الدار اسم للعرضة والبناء فيدخل في بيع الدار وكذلك  
الشجر في بيع الأرض ولا يدخل الزرع والتمر إلا بالتسمية لأن اتصاله كاتصال البناء بخلاف الزرع والتمر  
لأن اتصاله ليس للقرار فصار كالمنازع **قال** ويقال للبايع أقالع الثمرة وأقالع الزرع وسبب ذلك لأنه يجب عليه  
تسليم البيع إلى المشتري عملاً بمقتضى البيع ولا يمكن ذلك إلا بالتفريق فوجب عليه ذلك ولو شرط تأخره في البيع  
عملاً بالشرط قال عليه السلام من اشترى نخلاً أو شجرة فيه ثمرة للبايع إلا أن يشترط المبتاع ولو اشترى داراً  
وذكر حدودها داخل الثمن والعلو والأصطبل والكثيف والأشجار لأن الدار اسم لما أديم عليه الحدود  
وأنه يدور على جميع ما ذكرنا **قال** والبستان إذا كان خارج الدار كان أصغر منها دخل لأنه من توابع الدار

وإن كان مثلاً أو أكبر لا يدخل إلا بالشرط لمروجه عن الحدود **قال** وتدخل الظلم عند ما إذا كان مفتوحاً إليها  
لأنها تدور من الدار فاعند أبي حنيفة رحمه الله لا تدخل لأن أحد طرفيها على حائط الدار فيستعيرها والطرف  
الأخر عماد أخرى أو على أسطوانة فلا يستعيرها فلا يدخل بالشك حتى يذكر الحقوق والظلمة هي التي على ظهر  
الطريق وهما تاياط **قال** ويدخل الطريق إلى السكة لا بد منه **قال** ولو اشترى من لا فوؤه منزل لا يدخل إلا  
أن يذكر الحقوق أو كل قليل وكثير لأن المنزل اسم لما يثبت عليه صرافة السكنى لأنه من المنزل وهو  
السكنى والعلو مثل السفل في السكنى من وجه دون وجه فيكون تبعاً من وجه أصلاً من وجه فان ذكر الحقوق  
دخل والأقوال **قال** ولو اشترى بيتاً لا يدخل العلو وإن ذكر الحقوق حتى ينص عليه لأن البيت ما يثبت فيه  
وعلوه مثله في البيتوته فلا يدخل فيه إلا بالشرط **قال** ويجوز بيع الثمرة قبل صلاحها والمراة إذا  
كانت يستفيع بها للكل أو للعنف لأنه مال متقوم منتفع به إذا لم يكن مستفيعاً بها لا يجوز لأنه ليس  
بمال متقوم ويجب قطعها للكل ليتفرع ملك البايع وإن شرط تركها على الشجر فسد البيع لأنه إعادة أو جارة  
في البيع فيكون صفقتين في صفقة وأنه منى عنه وكذا الزرع في الأرض وإن تركها بأمره بغض شرطاً جاز  
وطاب الفضل وإن كان بغض مرة بضد بالفضل لحصوله بأمر محض **قال** وإن استاجر الشجر طوله الفضل لوجود  
الاذن وبطلت الجارة لأنه غير معتاد **قال** وكذا إذا اشترى بها بعد ما تاج عظمها يجب القطع للحال لما قلنا فإن تركها  
طالب الفضل ولم يصدق بشيء بكل حال لأنه لا زيادة وإنما هو تغير وصف **قال** فإن شرط بقاها على الشجر جاز عند  
محمد رحمه الله استعسانا للعرف بخلاف ما إذا لم ينشأ في العظم لأنه يزاد بعد ذلك فقد اشترط الجزء للمعذور  
فلا يجوز **قال** فإن خرج بعض الثمرة أو خرج الكمال كمن بوضه مستفيعاً به لا يجوز البيع للجمع بين الموجود والمعدوم  
والمتقوم وعين المتقوم فتبقى حصته للموجود مجهولة وكان شمس الخيطة للحواني والامام أبو بكر محمد بن الفضل  
البحاري رحمه الله يفتيان بجواز في الثمار والباذنجان ونحوها جهلاً بالمعدوم تبعاً للموجود للتعامل  
دفعاً للخروج بالخرج عن العادة **قال** وعن محمد رحمه الله الحوان في بيع الورد لأنه متعلق **قال** قل شمس الخيطة السرة  
خسري والأقول أصح إذ لا ضرورة في ذلك لأنه يمكنه أن يشتري أصولها أو يشتري الموجود بجميع الثمن  
ويجوز له البايع ما يحد **قال** ولو اشترى هاماً مطلقاً فاشترى ثراً آخر قبل القبض فسد البيع لتعدد التمسيس قبل  
التسليم وإن اتمت بعد القبض بشرط كان والقول المشتري في قدره لأنه في بدن وهو ممكن **قال** ولا يجوز  
أن يبيع ثمرة ويستثنى منها أطلا معاملة الجاهالة الباقي وقبل يجوز لجواز بيعه ابتداءً والأصل أن حاجته  
بيعه ابتداءً يجوز استثناءه كبيع صبرة الآفنين وقفين من صبرة بخلاف الجوز والتمر الجاهل حيث لا يجوز  
استثناءه لأنه لا يجوز بيعه ابتداءً **قال** ويجوز بيع الخنطة في سنبلها والبقال في فزته وكذا التمر  
والأرز والجوز واللوز ما روى أنه عليه السلام ينهي عن بيع التسليم حتى يبيض ويأمن العاهة ولأنه  
مال مستفيع به فيجوز بيعه وعلى البايع تخليصه بالدياس والتزرية **قال** وكذا فطن في فراش على البايع فتحة



لان عليه تسليمه اما اذا التزمه وقطع الرقبة وقطع الجذر والبصل وامثاله على الميزنة لانه يعمل في ملكه  
والعرف **قال** ويجوز بيع الطريق وهبة ولا يجوز في المثل لان الطريق موضع من الارض معلوم  
الطول والعرض فيكون والمسبل موضع سبلان الماء وهو محمول لانه يقال ويكثر **قال** ومن باع سلعة  
بين سبله او لا تحقيقا للمساواة بين المتعاقدين لان المبيع يمتنع بالتعيين والتعيين لا يتحقق الا بالقبض  
فلما استرط عليه الا ان يكون موجبا لانه اسقط حقه بالتأجيل فلا يسقط حقه الاخر وان باع سلعة  
بسلمة او ثمن بثلث سلمة معانوية بينهما **قال** ولا يجوز بيع المنقول قبل القبض لانه عليه السلام  
ينهى عن بيع ما لم يقبض ولانه عساه بهلاك فيفسخ البيع فيكون غررا وكذا ما يفسخ العقد بهلاكه كبدل  
الصالح والاجر لما ذكرنا وما لا يفسخ العقد بهلاكه كجوز التصرف فيه قبل كماله وبدل الخلع والصبر عن دم العمد لانه  
لا عذر فيه **قال** ويجوز بيع العقار قبل التوفيق لانه لا يجوز الاطلاق ما روينا وقاسا على المنقول لهما  
ان المبيع هو العروة وهي معلومة الهلاك غالبا فلا يتعلق به عرر لانفساخ حتى لو كانت عاشر البحر او كان  
المبيع علوا لا يجوز بيعه قبل القبض والمعاد بالحدوث التقابلي لان القبض الحقيقي انما يتصور فيه وعمل يد لا يل  
لجواز ثمران كان فذل الذي البيع الا في الثاني نافر ولا فوقوف كبيع الموهون والاجارة على الاختلاف و  
قبل لا يجوز بالاتفاق لان المعقود عليه المنافع وهلاكها غير نادر بهلاك البناء **قال** ويجوز التصرف  
في الثمن قبل قبضه لقيام الملك ولا يتعين بالتعيين فلا يكون فيه غرر لانفساخ ويجوز الزيادة  
في الثمن والثلثة والخط من الثمن ويلحق باصل العقد وقال زفر في هبة مبتدأة لانه لا يمكن جعله ثمنا وثلثا لانه  
يصير ملكه عوضا ملكه فجعلا هبة مبتدأة ولنا ان الزيادة والخط غير اوصاف العقد من الرجوع الى الخسران او با  
لعكس وهما يمكن ابطاله فيما كان تغييرا ولا بد في الزيادة من القبول في المجلس لانها عليك ولا بد  
ان يكون المعقود عليه قابلا للتصرف ابتداء حتى لا يصح في الثمن بعد هلاكه ويصح الخط بعد هلاك  
المبيع لانه اسقاط محض والزيادة اثبات ولو حظ بعض الثمن والمبيع قائم النقص باصل العقد وان حظ الجميع لم  
يلحق لانه يصير الثمن كان لم يكن فيبطل الخط واذا صح الزيادة يصير لها حصصة من الثمن فيظهر ذلك في المراجعة  
والتولية ولو هلك قبل القبض سقط حصتها **قال** ومن باع بئرا حيا ثم اجاله صح لانه حقه لا لا ترى  
انه يمكن اسقاطه فيما كان تاجيله وكذا بدني حال يصح تاجيله لما ذكرنا الا الفرض لانه صلة ابتداء حتى لا  
يجوز ممن لا يمكن التبرعات والتأجيل في التبرعات غير لازم كالاغارة معاوضة انتهاء ولا يجوز التأجيل  
فيه لانه يصير بيع الرهن بالدرهم نسبية وانه حرام **قال** ومن ملك جارية فمهر عليها وطبها  
ودواهيها حتى يستبرأ بها يحضه او شهرا ووضع حمل واصل قوله عليه السلام في سبابا او طاس الا لا توطن  
الحيا حتى يضع حملها ولا الحيا حتى يستبرأ من يحضه ينهي عن وطئ النساء المكوها بالنسي الخيانة الاستبراء  
فيتعلق الحكيم عند تجديد الملك باي سبب كان كالشراء والهبة والوصية والميراث ونحوها والشهر كالحضنة

عند عدمها لعرف وان حاضت في انشاء الشهر انتقل الى الحضنة كافي العدة والمعتبر ما يوجد بعد القبض حتى  
اوضعت قبل القبض يجب الاستبراء وكما يحرم الوطئ محرما واعد احترازنا عن الوقوع فيه كافي العدة بخلاف الحضنة  
لان الحرمة للاذى ولا اذى في الذواعية ومن وطئ جارية ثم ازاها ان يبيعها او يزوجهما يستبرأ بهما  
وان لم يستبرأ بها فالاحسن للزوج ان يستبرأ بها واما معتدة الطرف فالأحوط حصة الله لا يطاها حتى  
يتبين يتبين بعدم الحمل وروى عنه سنتين وهو الاحوط وهو قول زهر لان الولد لا يبيح اكثر من سنتين  
على ما عرف وعنه اربعة اشهر وعشرة ايام وهو قول محمد رحمه الله لانه عادة الوفاة للحرة يعرف بها بركة الرحم  
وعن محمد بن عثمان وخمسة ايام لانها عدة لامة عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف ثلثة اشهر لانها تعرف بها بركة  
براءة الرحم في حق الآية والصغيرة وعندنا في سنتين لان اكثر مدة الحمل عندنا وقال ابو حنيفة البيني  
شهر لان المعتاد في مدة الحمل ويجب الاستبراء اذا حدث له ملك الاستمتاع ملكه البيني سواء وطئها  
البائع او لا او كان بايعها متى لا يطأ كالمرأة والعقد الاخر من الرضا وكذا اذا كانت بكر او عن ابي يوسف لانه لا  
استبراء في هذا الصورة وهو قول ماكر رحمه الله وعلمنا هذا الى ان اذا حاضت في بد البائع بعد البيع قبل القبض  
لان الاستبراء للفرق عن براءة الرحم وهي ثابتة في هذه الصورة ظاهر وجدنا الاول ان سبب الاستبراء في الوطئ  
في ملكه متجدد بمكمل البيني وحكمته التفرق عن براءة الرحم والحكم يدور على السبب على الحكمة ولو اشترى امرأة فلا  
استبراء لانه لا يجب صيانة مائة عن مائة **قال** ويجوز بيع الكلب والفهد والتابع البها معلما كان وغير معلما  
لان حيوان منقطع به حراسة واحطيا طافحون ولهذا انتقل الى ملك الموصي له والوارث بخلاف الخنزير كالحية  
والعقرب والضب والقنفذ ونحوه لانه لا يستفاد بها وعن ابي يوسف انه لا يجوز بيع الكلب المعقود لانه ممنوع  
عن امساكه مأمور بقتله ويجوز بيع الفيل وفي بيع القرد روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله والاصح الجواز لانه يستفاد  
بجلده وعن ابي حنيفة جواز بيع الحية من السرطان والسمكة والسلمة والضفدع دون الميت منه ويجوز بيع  
العلق لحاجة الناس اليه **قال** واهل الذمة في البيع كالمسلمين لقوله عليه السلام اذا قبلوا الجزية فاعلمهم  
ان لهم من المسلمين وعليهم ما على المسلمين ويجوز لهم بيع الحيوان والخنزير لانه من اموال عندهم وقد  
امرنا ان نتركهم وما يدعون يؤثرون قوله رضي الله عنه ولو مهر بغيرها **قال** ويجوز بيع الانوس  
وسائر العقود بالامارة المفرومة ويقض منه وله ولا يحد للوفاء ولا يحد له وكذلك اذا كان كلبا لان  
الكتابة من الغايب كالحطاب من الماضي والشيء عليه السلام امر بتبليغ الرسالة وقد بلغ البعض بالكتابة في اعمار  
ذلك لما كان بالجو والعجز في الاخرس اظهر ولا يجوز ذلك فيما اعتقل لسانه او صمت يوما لان الامانة انما يعتد  
اذا صارت معهودة ومعلومة في كان كذلك فهو بمنزلة الاخرس بخلاف الرود لانها تنادي بالشبهات  
**قال** ويجوز بيع الاعمي وشراؤه لان الناس تفاهروا ذلك من الصدور الاول الى يومنا  
هذا ومن الصحابة رضي الله عنهم من عي وكان ينوي ذلك من غير كبير والاصل فيه حديث حبان بن

مطل في الاستبراء

تتمت بحمد الله تعالى



منقذ وهو ما رواه عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ابتعت فقل لا خلافة ولا خيار ثلاثة أيام  
وكان لا يكرهه الرافضون ولأن من أحاز له التوكيد جاز له المباشرة كالبيع ويثبت له خيار الرجوع فيه  
لأنه اشترى ما لم يره عايبا في وقتها ويستطيع خياره بغير البيع أو بغيره أو بزوجته وفي العقد بوصفه  
وفي الثوب بذكر طوله وعرضه لأنه يحصل له بذلك العلم بالشرى كالنظر من البصر وبالكثر ولو وصف  
له العقد بغير خياره ولو اشترى البصر ما لم يره تخرجه وهو كالعمى عند العقد **فصل في**  
الاقالة جائزة لقوله عليه السلام من قال ناد ما بيعته أقاله الله عشرته يوم القيمة ولأن الناس حاجة اليها كما  
جئهم إلى البيع فشرع ولا ترفع العقد فصار كالطلاق مع النكاح ويتوقف على القبول في المجلس لأنها  
معتبرة بالبيع لما فيها من معنى التملك وتصح بلغظين بغير واحد عن المستقبل لأنها بحضرها السوم غاما كالنكاح  
وقال محمد رحمه الله لا بد من لفظين ماضين لأنها تملك بوضوح كالبيع وجواب ما مر ولا يصح الابلغ لاقالة فلو  
تقايده بلغظ البيع كان بيعا بالاجماع لأن الاقالة ينشئ عن الرفع والبيع عن الاثبات فتافيا ولا ينطوئ للزوط  
الفاصلة عن أحقية رحمة الله وتبطل عند أي يوش **قال** وهو فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد  
في حق الثالث ويجوز بطلان الشيء الأول فان شرط أقل منه أو أكثر وجب آخر يلزمه الأول لا غير عن أحقية  
فان تعذر جعلها فسخا بطلت وقال يوش بيع جديد في حق الكمل فان تعذر فسخه فان لم يمكن بطل وقال محمد فسخ  
فان تعذر فبيع فان لم يمكن بطل وقال زفر فسخ في حق المتعاقدين وغيرهما وصورته لو تقايده قبل القبض ففسخ  
بالاجماع ويبطل شرط الزيادة والنقصان أما عند فظاهرو وكذا عند أي يوش لأنه تعذر جعله بيعا لاقالة العقد  
حيث يجوز بيعه قبل القبض عنده ولو تقايده بعد القبض ففسخ عند أي يوش عنده رحمة الله عليه ويدبره الشيء الأول  
جنا وضعا وقدرا ويبطل مع شرطه من الزيادة والنقصان والتأجيل والتغير لأن الاقالة رفع فيقتضي  
رفع الموجود والزيادة لم تكن فلا يرفع الا إذا حدث بالمبيع عيب فيجوز باق من الشيء الأول لأن النقصان  
في مقابلة العيب ولو حدثت الزيادة في المبيع كالولد ونحوه بعد القبض بطلت الاقالة عنده لتعذر الفسخ  
لسبب الزيادة وعند أي يوش الاقالة جائزة بما سميها كالبيع الجديد وحدثت الزيادة بعد القبض لا يمنع  
ذلك وعند محمد ان سكنت أو سمي الشيء الأول أو أقل أو دخله عيب فلو أمروا أن سمي الاقل لأنه سكون عن البعض ولو  
سكت عن الكل كان فسخا فكذلك ان سمي الشيء الأول فظاهرو وأما إذا دخله عيب فلما مر وان سمي أكثر  
أو خلا الجنس أو حدثت الزيادة فهو بيع جديد لتعذر الفسخ وجه قول محمد أنه فسخ نصعته لأن الاقالة سبني  
عن الرفع ومنه قلني عشر ليعني الرفع والأزالة وفيه معنى البيع ككونه مبادلة المال بالمال فإذا أمكن العمل  
بالصيغة يعمل بها ولا يعمل بالمعنى فإذا سكت أو سمي الشيء الأول أو أقل منه أو دخله عيب فقد أمكن العمل بالصيغة  
لمابينا ولا يوش أنه بيع لأنه مبادلة المال بالمال عن تراض فعمل به إلا إذا تعذر فعمل بالصيغة وإنما  
يتعذر عنده في الاقالة في المتقول قبل القبض عما تقدم ولا في حنفية رحمة الله أن الاقالة تنفي عن الفسخ

والاقالة لما بينا فلا يحتمل معنى آخر نفي للاشتراك والاصل بحقيقته اللفظ فاذا تعذر لا يجعل بيعا  
مبتدأ لأنه صدق الرفع في بطل وانما كونه بيعا في حق ثالث وهو الفسخ وصورته باع دار فسلم الفسخ  
الشفعة ثم نقل البائع والمشتري فلتسفيح الشفعة خلافا لفرز لأن ما هو فسخ في حقهما فهو فسخ في حق  
غيرهما كما لا يخار الشرط وجواب أن الاقالة تنقل ملكا بإيجاب وقبول بعوض مالي في حقهما وهو سبب وجوب  
الشفعة وما عبرا عنه بالاقالة لا سقاط حقه ولا يمكن ذلك وكذا لو وهبه شيئا وقبضه فباعه فهو  
له ثم نقل ليس للواهب الرجوع ويصير الموهوب له كالمشتري **قال** وهكذا البيع يمنع صحه الاقالة لأن  
الفسخ يقتضي قيام البيع وهو سقاء المبيع وهداك بعضه يمنع بقدره لقيامه في الباقي وهكذا الشيء لا  
يمنع لقيام البيع بدونه وان تقابضا فلهذا لا يمنع الاقالة لأن كل واحد منهما مبيع فيكون  
البيع قائما ويرد قيمة الهالك أو مثله لأنه إذا انسخ في الباقي ينسخ في الهالك ضرورة وقد عرج عن دقة  
فرد عوضه ولو هلك العوضان لا تصح الاقالة وتصح لو هلك البدل في الترف والفرق ان العقد يتعلق  
بالعين في الوضوح والاثان فكذلك الاقالة **باب الخيارات** خيار الشرط جائز  
للمتبايعين ولا حد لها ثلثة أيام فماد ونزها والاصل فيه قوله عليه السلام لحبان بن صنفذ وكان نخدع  
في البياعات إذا ابتعت فقل لا خلافة ولا خيار ثلثة أيام ولا يجوز أكثر من ذلك وهو قول زفر وقال  
يجوز إذا ذكر مدة معلومة لأن الخيار شرع نظرا للمتعاقدين للاحتراز عن الغش والظلمة وقد لا  
تحصل ذلك في الثلاث فيكون مفوضا إلى رايه ومذهبهم ما منقول عن ابن عمر رضي الله عنهما ولا في حنفية  
رحمة الله أن الأصل ينفع جواز الشرط لما فيه من نفي ثبوت الملك الذي هو موجب العقد فلا يصح كسائر موجبات  
العقد وكذلك النص بنفيه فهو قول عليه السلام لعن ابن أسيد حين بعده إلى مكة أنه فسخ عن بيع شرط  
وبيع وسلف ودوى الله عليه السلام لم يشرع في بيع وشرط إلا أن يعد لنا عن هذه الأصول وقلنا لنحوها  
ثلثة أيام لما روينا من حديث حبان والحاجة إلى دفع العيب ينزف بالثلاثة في ما رواه على الأصل والحاجة  
للبيع والمشتري فيثبت في حقها ولو شرط الخيار أكثر من ثلثة أيام لم يبيس وفسخا وذكره قنابط ولا  
فاجاز في الثلاث أو سقطه أو سقطت بوعده أو عود العقد واعتقه المشتري أو أحدث فيه ما يوجب لزوم العقد  
تغلب جائز خلافا لفرز لأنه انقضاء فاسد فلا يغلب جائزا ولا في حنفية رحمة الله أن المنع من بطل العقد  
لأن الفساد باليوم الرابع حتى أن العقد تمام يفسد بغيره من اليوم الرابع فيكون العقد صحيحا قبل ولا يفسد  
مدة ملحقة بالعقد مانعة من إتمامه في زمان ينهي من سقاطه كخيار الفسخ وشرط خيار اللزوم بالاجماع  
**قال** ومن الخيار لا ينفع إلا بحضرة صاحبه بعلمه وله أن يجس بحضرة وعينته قال أي يوش  
يفسخ بعينته أيضا لأن الخيار اثبت له حق الاجازة والفسخ فكما يجوز الاجازة مع عينته فكذلك الفسخ ولها  
أنه فسخ عقدا فلا يصلح من أحدهما كالاقالة بخلاف الاجازة لأنها باقية حتى الآخر فلا يحتاج إلى علمه والفسخ



استلحقه فاضاح اليه فان فسخ بعينه فعلم به في المدة ثم الفسخ وان لم يعلم حتى مضى المدة ثم العقد  
**قال** وخيار الشوط لا يورث لانه مشبه ونزوي وذلك لا يتصور فيه الارث لانه لا يقبل الانتقال  
اما خيار البيع فان المشتري استحق المبيع سلبا فينتقل اليه واورثه كذلك **قال** واخيار التقيين فانه يثبت ابتداء  
لاختلاف ملك المودع بملك الغير **قال** ومن اشترى عبدا عا ان له خيار وكان في يده فان شاء اخذ  
جميع الثمن وان شاء رده لان هذا وصف والاوصاف لا تقابل ما شئ من الثمن فياخذ بجميع الثمن الا انه فانه وصف  
مرغوب فيه مستحق بالعقد فبقائه يثبت له الخيار لانه ما مضى بدونه كوصف السلامة وعما هذا الشرط  
سائر الخ **قال** وخيار البايع لا يخرج المبيع عن ملكه وخيار المشتري يخرج به ولا يدخله في ملكه اعلم  
ان البيع بشرط الخيار لا ينعقد حتى يحكم وهو بثوث الملك بل يتوقف بثوث حكمه على سقوط الخيار لانه  
بالخيار استثنى مباشرة العقد في حق الحكم فامتنع حكمه الى ان يسقط الخيار **قال** ثم الخيار اما ان يكون للبائع  
او للمشتري او لهما فان كان للبائع فلا يخرج المبيع عن ملكه لانه انما يخرج بالرضا ولا رضامع الخيار  
حتى تغز اعناق البايع وليس للمشتري التصرف فيه ولو قبضه المشتري فهلك في يده في مدة الخيار فعليه  
قبضه لانه لم ينفذ البيع ولا انفاز للتصرف بدونه الملك فصار كالمقبوض عا سوما لمشتري وفيه القيمة ولو  
هلك في يد البايع لاشئ عا المشتري كالتصحيح ويخرج الثمن من ملك المشتري بالاجماع ولا يدخل في ملك البايع عند  
اي حنيفة رحمة الله خلافا لهما **قال** وان كان الخيار للمشتري يخرج المبيع عن ملك البايع لان البيع لزمن جانبه ولا  
يدخل في ملك المشتري عند اي حنيفة وعند من يدخل والنسب لا يخرج من ملك المشتري بالاجماع ولا يملك البايع  
مطالبة بالثمن قبل التارث وجه قولهما في الاقيان انه لما خرج المبيع عن ملك البايع وجب ان يدخل في ملك  
المشتري ليلا يصير سائبة بغير مالك ولا نظيره في الشرع ولا في حنيفة ان الخيار شرع للمشتري فلو دخل  
في ملكه دتمافات ذلك بان كان قريبا له فيعتق عليه ولان الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل المبيع في ملكه  
اجتمع البدل في ملك واحد ولا نظيره في الشرع وقضية المعاوضة المساوات ودخوله في ملكه ينقضها  
وان هلك في يد المشتري هلك بالثمن وكذلك ان دخل عيب لان العيب يمنع الرد والهلاك لا يخلو عن  
مقدم عيب فيهلك بغير ان يرام العقد فيلزمه الثمن ويعرف من هذين العنصرين الحكم فيما اذا كان الخيار  
للمشتري تاملا ان شاء الله تعالى وثمره الخلاف يظهر في مسائل منها لو كان المشتري قريبا له لم يفتقر عنده  
ولو كانت زوجته لم يند النكاح الا ان يكون بكرة او نقصه الوطى وعند من يبطل النكاح لانه وطئها يبطل  
ملكه اليقين ولو كانت جارية قد ولدت منه لا تصير ام ولد له عنده خلافا لهما **قال** ولو حاضرت  
عنده في مدة الخيار ثم اجاز البيع لا يتجرى بذلك الحنيفة عن الاستبراء عنده ولو ردها  
لا يجب عا البايع الاستبراء عنده خلافا لهما فيهما وبنتي عا هذا الاصل مسايلا كثيرا فمرا  
من انفق هذه الاصول **قال** ومن شرط الخيار لغيره جاز وثبت لهما والقبول لا يحجز

وهو قول زفر لانه موجب العقد فلا يجوز اشتراطه لغير العاقد كالشئ وجه الاستحسان انه يثبت له  
ابتداء ثم للغير ثباتا نصحي بالضرورة وايضا اجاز حازوا بتمامه انفع فان اجاز اهدى او فسخ  
الآخر فالحكم للسبق وان تكلم معا فالحكم للغير لان الخيار شرع للغير فهو تصرف فيما شرع لاجله فكان اولى  
وقيل تصرف المالك اولى كالموكل **قال** ويسقط الخيار بعض المدة وبكر صايدل عا الرضا كركوب  
الوطء والعنف ونحوه اعلم ان الخيار يسقط بثلاثة اشياء احدها الاستقاط صرحا كقولنا سقطت الخيار  
او بطلته او اجزت البيع او رضيت به وما شابهه لانه نص صريح بالرضا فيبطل الخيار **قال** والثاني الاستفاد  
دلالة وهو كقولنا يوجد من له الخيار لا يحل لغير المالك لانه رضي بالملك وذلك مثل الوطء والسر والقبلة  
والنظر الى الفرج بشهوة فان فعله بغير شهوة لا يكون رضا وكذلك النظر الى سائر الاعضاء لانه يحتاج اليه  
للمعاجة ويعرف لينها وخشونها ولو فعل البايع ذلك فهو فسخ لانه لا يحتاج الى ذلك وكذلك الركوب  
لا يجوز لغير المالك فان كبرها ليرضاها او ليقبها او يشترى لها علفا فهو عا خياره وكذلك اذا سكن الدار  
او سكنها ليل الرضا ولو كبر او سبر واستخدم فهو عا خياره لاجتهاد الى ذلك للاختيار ولو اعار ذلك  
بطل خياره لعدم حاجته اليه الا في العبد اذا استخدمه في حاجة اخرى لما يتنا وكذلك كقولنا يثبت  
حكمه في غير الملك كالعنف والتدبير والكتابة والبيع والاجارة والرهن والهبة مع القبض والرضاء البيع  
من هذا القبيل لان كل ذلك يدر عا الرضا بالملك **قال** والثالث سقوط الخيار بطريق الضرورة كمن مضى مدة الخيار  
ومعه موت من له الخيار وان كان الخيار لهما فاما ثمة العقد وان مات احدهما فالآخر عا خياره ولو غنى  
عليه او جن او نام او سكر بحيث لا يعلم حتى مضى المدة الصحيح انه يسقط الخيار ولو داو العبد او عالج  
الدابة او عر في الشاحنة او رمشعت الدار او لمخ الخيل او حلب البقرة بطل لان هذه التصرفات من خصائص  
الملك **قال** من اشترى مالم يراه جاز وله خيار الرؤية معناه ان شاء اخذه وان شاء رده وكذا  
ان كان الثمن عساولم يره البايع والا صل فيه قوله عليه السلام من اشترى مالم يره فله الخيار اذ اراه ولانه احد  
العوضين فلا يشترط رؤيته للانعقاد كالشئ ولانه لا يفتني الى مضارعة لانه اذ لم يرض به عند الرؤية  
يرده لعدم الزمور واذا جاء العقد ثبت له الخيار بالحديث وانما يثبت الخيار عند الرؤية حتى لو اجاز البيع قبلها  
لا يلزمه ولا يسقط خياره بصريح الاستقاط قبلها لانه خيار ثبت شرعا فلا يسقط باستقاطهما بخلاف خيار  
الشرط والعيب لانهما ثبتا بقصد رضاء وطئهما وبكسر فسخ قبل الرؤية لان الخيار له لا يمنع ثبوت الملك  
في البدلين كمن ينع الزمور حتى لو باعه مطلقا او بشرط الخيار للمشتري او اعفته او دبره او كانت له او رهنه  
او وهبه وسلم قبل الرؤية لم يضر البيع ولو شرط الخيار للبائع او عزمه عا البيع لا يلزم قبل الرؤية ويدبر  
بعدها لانه يتعاقب به حق الغير كمن رضي والرضا قبل الرؤية لا يسقط الخيار **قال** ومن باع مالم يره فالرد  
له وذكر الطحاوي ان اي حنيفة دحمة ان كان يقول اولا له الخيار لان الزمور بالرضا بالعلم باوصاف البيع والعلم



بالرؤية ترجع وقال لا حيار له لان التقصير يشبه المشتري خوفا من تغيير البيع عما يظنه ودفعه للعين عنه  
فلو ثبت للبائع لثبت خوفا من الزيادة عما يظنه من الاوصاف وذلك لا يوجب الحيار الا ترى انه لو باع عبدا  
عالة مريض فاذا هو صحيح فزعمه ولا حيار له وقد روى ان عثمان بن عفان باع ارضا بالكوفة من طلحة بن عبيد الله  
فقبل لثمان غبت قال الى الحيار فاني بعته لم يره وقيل لطلحة غبت فقال الحيار لاني اشتريته ما لم اراه  
فاحكمنا الى جبير بن مطعم رضي الله عنه فحكم بالحيار لطلحة وذلك بحضور من القمات رضى الله عنهم في حكم جبير  
عنهما الى حكمه وعدم وجود التكرير من احد من القمات دل على انه اجماع منهم **قال** وسيقتط  
برؤية ما يوجب العلم بالمقصود كوجه الادنى ووجه الدابة وكفلها ورؤية الثوب مطوبا وخوخه لانه رؤية  
الجميع غير شرط لانه قد يتعذر فكيف يبرؤية ما هو المقصود والوجه في الادنى هو المقصود لا ترى ان الثمن يزداد  
وينقص بالوجه وكذلك الوجه والكفل في الدابة **وقاما** الثوب فالمراد الثياب التي لا يتجلف باطنها الظاهر  
اما اذا اختلفا فلا بد من رؤية الباطن وكذلك لا بد من رؤية العليم لانه مقصود وفي الدار لا بد  
من رؤية الابنية فان لم يكن يكتفي برؤية الظاهر ولا بد في انة الثمن من الجوز وشاة الدر والنسل من النظر الى الضرع  
مع جبهته واعتبر بهما جميع المبيعات **قال** فان نصرت فيه نصرا فلا زما وتيقب في يده او تعذر  
رد بعضه او مات بطل الحيار وقد بينا ولانه اذا تعذر رد البعض فالباقى اضرار بالبائع وكذلك  
رد المعيب واما الموت فلما ذكرنا انه دخل في ملكه ونقله خيار الرؤية والرؤية لا فورث **قال** ولو راي  
بعضه فله الحيار اذا راي باقية لانه لو لم يره يكون الزمان للبيع فيما لم يره وانه خلاف النص وكذلك الاجازة في البعض  
لا يكون اجازة في الكل ما لم يصب الاجازة في البعض ورد الباقي لما بينا **قال** وما يبرهن بالانحزاج  
رؤية بعضه كروية كله والاصل ان البيع اذا كان اشياء ان كان من العدييات المتفاوتة كالثياب والدراب  
والبطيخ والتفجل والرمان ونحوه لا يسقط الحيار الا بروية الكل لانها تتفاوت وان كان ملكا او موزونا  
وهو الذي يبرهن بالانحزاج او معدودا متقاربا كالجزر والبيض فروية بعضه يبطل الحيار فكله لانه المقصود من الصفقة  
وقد حصلت وعليه التعارض الا ان يجهره احدى من الانحزاج فيكون له الحيار وان كان المبيع مفقولا لا رضى  
كالجزر والشحم والبصل والثوم والخيل بعد النيات ان علم وجوده تحت الارض جازيا فلا فاذ ابلغ ثم  
قلع منه انموذجا ورضي به فان كان مما يباع كالبصل او زنا كالثوم والجزر يبطل خياره عند رضى وعلم الفتوى  
لما وجب بان التام لم ينعقد الا بطلان وان كان مما يباع عددا كالخيل ونحوه فروية بعضه لا يسقط خياره  
لانعدامه ولو اختلفا في الرؤية فالقول للمشتري لانه منكر وكذلك لو اختلفا في المردود فقال البائع ليس هذا المبيع  
وكذلك في خيار الشرط وفي الرد بالعيب القول قول البائع **قال** ومن باع ملكا غيره فالمالك ان شاء  
رد وان شاء اجاز اذا كان البيع والتبايعان بحالهم اعلما ان تصرفات الفضولي منعقدة موقوفة على  
اجازة المالك لصدره من الاهل وهو الحر العاقل البالغ مضافة الى المحلل لان الكلام فيه لا ضرر فيه على

المالك لانه غير مدبر له وبجمل المنفعة فينعقد يصح التصرف العاقل والمختصلا بالمنفعة المحتمل ولا روى  
انه عليه السلام دفع دينار الى حكيم بن خزام ليشتري به اقمية فاشترى شاة ثم باعها بدينارين واشترى ثوبا فاشترى  
دين شاة وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بالشاة والدينار فاجاز صفقه ولم يتكر عليه ودعاه بالبركة وكافضوا ليا  
لانه باع الشاة واشترى الاخرى بغير امره وكافضوا له بحسن حال وقوعه يتوقف على اجازة ومالا فلا حق في طلاق  
الفضولي وعقاقه ونكاحه وهبته لا ينعقد في حق الصبي والمجنون وينعقد في حق البالغ العاقل لان  
عند الاجازة يصير الفضولي كالوكل كبير حتى يرجع الحقوق اليه فانه الاجازة الا حق كالموكل له التابقة  
والصبي والمجنون ليسا من اهل الوكالة ولا المباشرة والفضولي النسخ قبل الاجازة ليكره لرجوع الحقوق اليه  
وليس ذكر في النكاح لان الحقوق لا ترجع فيه الا لما عرف انه سفير فيه ولا بد من وجود المبيع والمتبايعين عند الاجازة  
اجازة لا لبقاء العقد بدونهما والاجازة انفاذ العقد الموقوف ولو كان العقد متعاقبة بشرط بقاء العوضين  
والمقاردين لما بينا **فصل** مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع لانه الاصل هو السلامة وهو وصف  
مطلوب مرغوب عادة والمطلوب عرفا كالمشروط نصا **قال** وكلما اوجب نقصا الثمن في عادة  
التجار فهو عيب لان الضرر بنقصان المالم ومع يعرفون ذلك وهذا يعني عن ذكر العيوب وتفردها واذا  
علم المشتري بالبيع عند الشراء وعند القبض وسكت فقد رضى به **قال** واذا اطلع المشتري على عيب  
ان شاء اخذ البيع بجميع الثمن وان شاء رده لانه لم يرض به وليس له اخذه واخذ النقصان الا برضا البائع  
لان الاوصاف لا يبقا بلها شيء من الثمن بالمعقد وكذلك لو كان المبيع ملكا او موزونا فوجد بيعه  
عيبا ليس له ان يسلك الخيار ويرد المعيب والاصل في هذا ان المشتري لا يملك تفريق الصفقة على البائع  
قبل التام لما بينا ويملك بعده وخيار الشرط والرؤية وعدم القبض يمنع التام الصفقة وبالقبض  
تتم الصفقة والمراد قبض الجميع حتى لو قبض احدهما ثم وجد باحدهما عيبا امان يرد بها او يسكنها ولكل  
الموزون كالنبيذ الواحد فلا يكره رد البعض دون البعض لا قبل القبض ولا بعده لان تجز المعيب زيادة في العيب  
فكان عيب حادث حتى قبل لو كان في وعاءين له رد المعيب منهما بعد القبض لانه لا ضرر وكذا لو اشترى  
زوجي خنقا او مصريا باب فوجد باحدهما عيبا قبل القبض او بعده يرد بها او يسكنها وكذا كل ما في نفعه  
ضرر وما لا ضرر في نفعه كالعبد والشيء اذا وجد باحدهما عيبا ان كان قبل القبض ليس له رد احدهما  
لانه تفريق الصفقة قبل تمامها وان كان بعد القبض يجوز لانه لا ضرر في نفعيهما لان الصفقة قد تمت بالقبض  
فجاز رد البعض كما لو اشترى من اشئى واستحقاق البعض على هذا التفصيل ما يضر به النقص فهو عيب وما لا  
فلا **قال** والاباق والرقم والبول في الراس ليس بعيب في الصغير الذي لا يعقل لانه لا يعقد على  
الامتناع من هذه الاشياء وهو ضال لا يوق وعيب في الذي يعقل لانه نفعه التجار عيبا ومرتبه الا ان يوجد  
عند المشتري بعد البلوغ اذ علم ان جواز الرد انما يثبت عند انجاء الحال بان فعل هذه الاشياء



عند البائع والمشتري حالة الصفراء او حالة الكبر اما اذا فعله عند البائع حالة الصفراء وعند المشتري حالة الكبر فليس له  
الرد لان شرط بثوت الرد ان يادب العيب وان يخلط بالصفراء والكبر لان الباقي والرد من الصفراء لقلته  
مبالاة وقصور عقله ومن الكبري بحيث طبيعته والبول في الفراش من الصفراء لضيق المثانة ومن الكبري  
لداء في باطنه فقد اختلف السببان فكان العيب الثاني غير الاول ولا يجب الرد بخلاف الجنون حيث له الرد لو جن  
عند البائع في الصفراء وعند المشتري بعد البلوغ لان السبب متحد وهو آفة تحل الدماغ في الحالتين **قال**  
وان قطع الحصى عيب لانه من داء ومعناه اذا كانت من تحيض مثلها وانما يعرف ذلك بغير المدّة واداءه شديداً  
وقيل لا يردّها الا اذا اعتار تغاع بالحبل ولو اشترى جارية عايتها تحيض وهي لا تحيض الا باس فهو عيب  
لان اشترى بالحبل والآية لا تحبل **قال** والاختصاصه عيب لان استمرار الدمر مرض وعدم الحنات  
عيب في الجارية والغلام اذا كانا كبيرين مولدين اما لو كانا صغيرين او جليبين فليس عيب **قال** والج  
والدفر والنزاع عيب في الجارية دون الغلام لان ذلك يخل بالمقصود منها وهو الاستغناء والوثوق بكونه الولد  
منه والمراد من الغلام الاستخدام ولا يخل ذلك به الا ان يكون من داء فهو عيب فيه ايضا وكذا اذا كان كثير  
الناس يتبع الرزاق لانه يتنقل به عن الخدمة **قال** والشيء والكفر والجنون عيب فيهما اما الشيء  
والجنون فانهما ينقصان المالبية والكافر تنفر الطباع من استخدام ويقل الوثوق اليه لعداوة الدين وكذا  
لا يجوز عتقه في بعض الكفارات وكل ذلك عيب والنكاح والدين عيب فيهما لانه نقص فيهما **قال** والحبل  
عيب في الجارية دون البهايم بالعرف **قال** وجد المشتري عيبا وحدث عنده عيب بجمع ينقص  
العيب لا يرد الا بمرضا البائع لان شرط الرد ان يرد كما قبضه دفعا للضرر عن البائع فاذا تقدر ذلك  
بان عجز عن استيفاء حقه في الجزء الغابت وعن الوصول الى راس مال يثبت له حق الرجوع ببدل الغابت دفعا  
للضرر عنده ونقصان العيبان يقوم صحبا ويقوم معيبا فانقص فهو حصّة العيب فيرجع بهما من الثمن  
**قال** وان صبح الثوب او ضا طه اولت التوبة بسن ثم اطلع عا عيب مرجع بنقصان لان الرد قد  
تقدر لانه لا يمكن النسخ بدون الزيادة وهي لم يكن في العقد فيرجع بالنقصان وليس للبائع اخذ لما فيه من  
الثوب بالمشتري والزيادة المنفصلة الحادثة قبل القبض لا تمنع الرد بالعيب وبعده تمنع وذلك مثل الولد  
والعقر والارث والثمره لانها مبيعة ملكك بالبيع وهي غير مقصودة ليقابله الثمن لان الاصل في جميع الثمن  
فلا يمكن ردّها فتبقى سالمة للمشتري بغير عوض وان ربوا ولهذا لا يمكن ردّها بمرضا البائع  
ولومات الولد يرد الامر ولو استهلكه هو او غيره ولا يرد والكسب والغلة لا تمنع وتسلم للمشتري  
لانها بدل المنفعة وسلامتها لا يمنع الرد بجميع الثمن فكذلك سلامة بدنها **قال** وان مات العبد  
او عتقه رجوع بنقصان العيب وكذلك التدبير والاستيلاء اما الموت فانه انما للملك والامتناع من  
جهة الشرع واما العتق فهو انما يثبت في الادب في وقتنا الى وقت العتق والتمتع منقصر فصار

كالخوف فقد تغرّر الرد وهو استحسان والتماس ان لا يرجع في العتق لان الامتناع من جهة كالتقل  
ولو اعتقه عمالا او كاتبه لا يرجع لان الجنس بدل كجنس المبدل **قال** فان قتله او اكل الطعام لم يرجع اما القتل  
فانه وصل اليه عوضه معنى وهو سحوا سقوط الضمان عنه وعن اب يوسف انه يرجع لان القتل لم يرد عليه  
لا يتعلق به ضمان واما الاكل فلا يرد الرد بفعل مضمون منه فصار كالقتل وقال لا يرجع استحسانا لانه  
عمل بالبيع ما هو المقصود منه بالشراء والمعتاد فيه فصار كالاغتاف قلنا لا اعتبار بكون الفعل  
مقصودا **قال** فان البيع مقصود بالشراء ومع ذلك يمنع الرجوع **قال** وعيا هذا الخلاف اذ البس الثوب  
حتى تحرق ولو اكل بعض الطعام فكذلك الجواب عنده وعندهما انه يرجع بنقصان العيب  
في الجميع وعندهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل لانه لا يضره التبعض وعنده القوي **قال** وفي كل  
موضع كان للبائع اخذ كالعيب الحادث ونحوه فباعه المشتري واعتقه لم يرجع بالنقصا وفي كل  
موضع ليس له اخذ لسبب الزيادة فباعه واعتقه المشتري رجوع بالنقصان **قال** ومن اشترى بطيخا او  
خيارا او جزرا او بيضا او نحوه فكسره فوجده فاسدا فان كان بحاله لا يستفيع به رجوع بغير الثمن  
لان ليس بمال وان كان يستفيع به مع الفساد رجوع بالنقصان لانه يرد الرد لان الكسر عيب حادث  
فيرجع بالنقصان لما بينا **قال** ومن شرط البراءة من كل عيب فيلزم له الرد اصله لانه اسقاط  
والاسقاط لا يفضي الى المنازعة فيجوز مع الجهالة **قال** ولو حدث عيب بعد البيع قبل القبض خفي في البراءة  
عند اب يوسف خلاه فالحمد وزفر لانه لم يوجد وقت البراءة فلا يبرأ منه ولا يرد يوسف ان المقصود سقوط حق  
النسخ بالعيب وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث **قال** ولو ابراه من كل عيب قال ابو يوسف هي التوبة والبراءة  
والفرد دون المرض لان الغاية تختص بالفعل وان ابراه من كل داء قال ابو حنيفة الداء في الجوف من طحال  
او كبد او فساد حبض وما سوي ذلك يبرأ وقال ابو يوسف هو المرض ولو قال بربيت اليك من كل عيب بعينه  
فاذا هو عور او من كل عيب بیده فاذا هو اقطع لا يبرأ لانه ليس بعيب بالمحل بل هو عور المحل **قال**  
واذا باع المشتري ثم رد عليه عيب ان قبله بقضاء رده عا باعه لانه فرع من الاصل فيجعل كان لم يكن وهو  
وان انكر فقد صار مكذبا شرعا وان قبله بغير قضاء لم يرد لانه بيع جديد في حق ثالث لوجود حادثة وهو  
التملك والتملك وان رد عليه عيب لا يحدث مثله رده عليه ايضا لان الرد متفقين فيه فيستوى فيه  
القضاء وعدمه **قال** ويسقط الرد بما يستط به خيار الشرط وقد ذكرت فيه وذكر البعض هنا ايضا  
وبالله التوفيق **فصل في النجاسة** وهي في اللغة ما الجيء اليه الاثنان بغير اختيار ولما كان هذا  
العقد انما بعد عند الضرورة سموه نجاسة لما فيه من معنى الاكراه وفيه ثلاث مسائل **قال** احداها ان  
يكون النجاسة في نفس المبيع مثل ان يخاف عا سلة ظالما او ساعا ان فيقول انا اظهر البيع وليس بيع حقيقة  
وانما هو نجاسة ويشهد عا دلا ثم يبيعه في الظاهر من غير شرط على الملع عن ابو يوسف عن اب حنيفة رحمه

مكرر الى العيب الكسر  
وعلى العتق



الله ان العقد جائز وروى محمد بن ابي امامة انه باطل ولم يحك خلافا وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وجهه  
الاول انهما عقدان صحيحان وما شرطاه لم يذكرهما فيه فلا يورث فيه كما اذا اتفقا ان يشرطا فاسدا ثم  
تباعا من غير شرط **ووجه الثاني** انها اتفقا على انهما لم يقصد العقد فصارا كالهاتين فلا ينعقد الثاني  
ان يكونا في البطلان يتفقا على ان في الشرط يتبايعان في الظاهر بالقبض روى المعلى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة  
رحمهما الله ان الثمن عن العلانية وروى محمد بن ابي امامة ان الثمن عن السر من غير خلاف وهو قولهما لانهما  
اتفقا انهما لم يقصد الا للزينة وكانا يتبايعان في الظاهر بالقبض روى المعلى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة  
وما ذكره سارا لم يذكره حالة العقد فسقط حكمه الثالث اتفقا ان الثمن عن السر وبتايعا على ما ذكره دينار  
قال محمد بن القياس ان يبطل العقد والاشحان ان يصح بمائة دينار **وجه القياس** ان الثمن الباطل لم يذكره  
في العقد المذكور لم يقصداه فسقط فني بالشرط **وجه الاحتجاج** ان المقصود بالبيع الجائز لا الباطل ولا جائز  
الابتنى العلانية كانتا اضرابا عن السر وذكر الظاهر وليس هذا كالمسئلة الاولى لان الشروط سارا مذكور في  
العقد وزيادة وتعلق العقد به **وبثبت** لهما الخيار في بيع التخيصة لانهما لم يقصدوا ولا الملك فصار  
كسر الخيار لهما فيتوقف على اجازتهما ولو ادعى احداهما التخيصة لم يقبل قوله لا يبيته لانه يدعي انتفاخ  
العقد بعد انعقاده وبسحق الآخر لانه منكر **باب البيع الفاسد** وانه يفيد الملك  
بالقبض ويوجب القيمة ان ملكه ولكل واحد من المتعاقدين فيه ما دام العيب باقية واذا باعه المشتري  
فغذبيعه بامر البائع صريحا او دلالة كما اذا قبضه في المجلس سكنت حتى يجوز له النقص فيه الا الانتفاع  
لما روي ان عائشة رضي الله عنها لما اردت ان تشتري بمريرة فابى موليها ان يبيعهها الا بشرط ان يكون  
الولاء لهما فاشتريت وشرطت الولاء لهما ثم اعتقها وذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاز البيع  
وابطل الشرط فالتجى عليه السلام اجاز التمتع مع فساد البيع بالشرط ولان ذكر التملك وهو قوله بعت واشتريت  
صدر من اهله وهو المكلف المخاطب مضافا الى محله وهو المالا عن ولاية اذ الكلام فيما ينعقد ككونه وسيله  
الى المصالح والافساد طعن بجواره كالببيع وقت النزاع والتفكي لا ينعقد بالبررة لانه يقتضي ظهوره  
عنه والقدرة عليه لا التفكي كما لا يتصور وعن غير القدر وقبح الا انه يفيد ملكا خبيثا لما كان التهم ولهذا كان  
لكل واحد من المتعاقدين فيه ازالة الخيب ورفعا للفساد وبشرط قيام البيع حاله الفسخ لان الفسخ بدونه  
محال فان باع او اعته او وهبه بعد القبض جاز لصاحبه هذه التعريفات ملكه ومنع الفسخ وكذا كل فرق  
لا يفسخ كالدين والاستيلاء وما يحتمل الفسخ بفسخ كالاجارة فانما يفسخ بالاعذار والرهن عن الفسخ فان عاد  
الرهن فله الفسخ وهذا لان النقص لرفع حكمه حقا للشرع وهذه التعريفات تعلقت بها حق العبد وانما مقدم  
لما عرف وعليه قيمته يوم قبضه ان كان من ذوات القيم او مثله ان كان مثليا لانه كالقبض من حيث انه منتهى  
من قبضه ولما كان هذا العقد ضعيفا لمجاورة المفسد توقف افادة الملك على القبض كالمهبة **قال**

والباطل لا يفيد الملك لان الباطل هو الخالي عن العرض والقبض يكون مائة في يده يهلك بغير شيء وهذا  
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يهلك بالقيمة لان البائع ما رضي بقبضه فبأنه لا يباع باليسر بل بالشرط  
بقبضه فقد رضي بقبضه بغير بدل مالي لا يضمن كما لو دفع **قال** وبيع المينة والدم والخمر والخنزير  
والخنزير والولد والمذبح والجمع بين حر وعبد ميسرة وذكية باطل **اما المينة والدم والخمر والخنزير** فبما لا يبيع  
تمليك مال بمال واما الخمر والخنزير فبذلك لانهما ليسا مال في حقنا وكذلك امر الولد والمذبح لانهما استخفقا  
العتق بامر كاي حاله فاشبهها بالخمر **واما الجمع بين حر وعبد ميسرة وذكية** فلان الصفقة واحدة والملك للمينة  
لا يبتلع تحت العقد بعد المائلة ويمتد في البعض بطل في الكل لان الصفقة غير متجزئة وكذا الجمع  
بين ذنين احدهما حلال والاخر حرام **ومشروك** التسمية كالمينة وادلهما ليس الحر والمينة مال لا يقابلهما شيء من الثمن  
فيبقى العبد والذكية مجهولة الثمن لان الغنول في الحر والمينة شرط للبيع في العبد والذكية وانه باطل وقال ابو  
يوسف ومحمد ان سمي كل واحد منهما مائنا جاز في العبد والذكية كما يجمع بين اخيه واهن في التكاثر فلما التكاثر  
لا يبطل بالشرط والمفسدة ولا كذلك البيع **قال** وبيع المسكن باطلا لانه استحق جهة حرة وهو شرع  
يدعي نفسه لان يحجزه فيجوز لانه اذا جازته فكانه يحجز نفسه فيجوز فبما يجوز بيعه **قال** وبيع  
السمك والطيور قبل صيدها والابق والحمل والنتاج واللبن في الضرع والصفوف على الظهر والتمسك في الشاة وجنح  
في سيقف وثوب من ثوبين فاسد اما السمك والطيور فلعدم الملك ولو كان السمك مجتمع في جهة ان اجتمع بغير  
صنعه لا يجوز لعبد الملك وان اجتمع بصنعه ان قدر على اخذه من غير صطياد جاز لانه ملكه ويندر على تسليمه  
والمشتري خيار الرقبة وان لم يتدبر عليه الا بالاصطياد لا يجوز **واما الابق** فلانه لا يتدبر على تسليمه هرجي  
لوعاد الا بوق جاز البيع وعن محمد رحمه الله لا يجوز ولو باعه ممن رعه ان عذبه يجوز كبيع المصنوب من  
الغاصب **واما الحمل والنتاج** فلنهيه عليه السلام عنه واما اللبن في الضرع فليجوز له وخاله لا يبيع  
واما الصفوف على الظهر فلا خسلاط المبيع بغيره ولو وقع الشرا في موضع القطع بخلاف القصيل لانه يمكن قلعه  
وقد نهى عليه السلام عن بيع الصفوف على ظهر الغنم وعن لبن في ضرع وعن لبن في يوسف فانه يجوز  
قياسا على شجر الخلاف فلما شجر الخلاف ثبت من اعلاه فيكون الزيادة في ملك المشتري والصفوف يثبت من اسفله  
فيحدث على ملك البائع فيختلطان **واما اللحم في الشاة وجنح في سيقف** فلانه لا يمكن تسليمه الا بغيره لا يبيعه  
عليه وكذلك ذراع من ثوب وحلية في سيقف ان قلعه وسلمه قبل قبض البيع جاز وليس للمشتري الانتفاع وهذا  
بخلاف ما اذا باعه ذراع من ثوبين وعشر ذراهم من هذه النقرة حيث يجوز لانه ضره فيه **واما ثوب**  
من ثوبين فليجوز له البيع ولو قال علي ان ياخذ ثوبا ثوبا جاز لعده المازعة **قال** وبيع المزابنة والمحاولة  
فاستلانه عليه السلام نهى عنهما والمزابنة بيع الثمر على النخل بقر على الارض مثل كيلا حرا والمحاولة بيع الحظ  
في سبيلها مثلها من الحنطة كالحرا ولا يبيع الكيل بغيره جاز فانه لا يجوز **قال** ولو باع غنما

شتر

مطلوب الخلاف في بيع  
اعلاه بخلاف الصفوف



علي ان يسلمها الي راس النهر فهو فاسد لان تاجيل الاعيان باطل اذ لا فائدة فيه لان الشايل شرع في  
الايمان ترفها عليه ليتكسر من تحصيله وانه معدوم في الاعيان فان شرط فاسد **قال** وتبع  
جارية الاحملها فاسد لان حمل من طرف الحيوان لا ينضج له به خلقة الا ترى انه يدخل في البيع من غير ذكر  
ولا يجوز استنساؤه كسائر الاطراف ولو باعه جارية علي ان يستولي لها المشتري ويتحقق او يستحقها البيع  
او يقرضه دراهم او ثوبا علي ان يحيطه بالبيع فهو فاسد لانه عليه السلام نفى بيع وشروط الجمل في  
ان البيع بالشروط ثلاثة انواع نوع البيع والشروط جائز وهو كل شرط يقتضيه العقد ولا يملكه كما اذا اشترى  
جارية علي ان يستخدمها او طعاما علي ان ياءكله او دابة علي ان يركبها ولو اشترى مائة علي ان يطعمها فاسد  
لان فيه نفع للبايع لانه يمتنع به الرد بالبيع ولا يفسد لانه شرط يقتضيه العقد وجوبه ما قلنا ونوع  
كلاهما فاسدان وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يملكه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين وهو ما مر من الشروط  
في هذه المسائل ونحوها وللعقد وعليه اذ كان من اهل الاستحقاق كعتق العبد ولو عتقه انقلب جارا فيجب  
التنفيذ عندنا في حنفية لانه ينتهي بتمامه بانه ياتي وعندها تجب القيمة وهو فاسد على حاله لان به تقرر  
الشرط الفاسد ونوع البيع جائز والشرط باطل وهو كل شرط لا يقتضيه العقد وفيه مضرة لاحدهما او ليس  
فيه منفعة ولا مضرة لاحد وفيه منفعة لغير المتعاقدين والبيع كشرط ان لا يبيع المبيع ولا يهبه ولا يمس  
الشئ ولا يركب الدابة ولا ياكل الطعام ولا يطأ الجارية او علي ان يقرض حبيبا دراهم ونحو ذلك فانه  
يجوز البيع ويبطل الشرط لانه لا يستحقه احد فيخلو له عن الفائدة وتنتهي علي هذه الاصول مسائل كثيرة  
تخوف بالتأمل ان شاء الله تعالى **قال** ولا يجوز بيع النخل الامع الكوارات **قال** وقال محمد بن جعفر  
اذا كان مجموعا لانه حيوان منتفع به مقدور التسليم فيجوز بيعه من الحيوانات ولما انه لا ينفع بعينه ولا يجرى  
من اجزائه فيجوز ان لا يباع ولا يعتب بآبائه لانه معدوم اما اذا باعها مع الكوارات  
وفيها عسل يجوز تباعا هكذا علله الكرخي في جامعته ثم انكر ذلك وقال انما يدخل في البيع بطريق البيع ما هو  
حقوق المبيع واتباعه والنخل ليس من حقوق العسل واتباعه وجوبه ان يقال ان الكوارات لما يكن لها  
فائدة بدون النخل جعل النخل من جملة حقوقها فجوز الاتري انه لا يجوز بيع الشرب مقصودا ويجوز بيعه  
للارض لانه لا انتفاع بالارض بدون الشرب واثاله كثيرة **قال** ولا ود الفراء الامع الفرس  
وقال محمد بن جعفر والغلة فيه ما مر من الطرفين في النخل ولا يجوز بيع بيضه والسلام في كل وجه لانه  
يتولد منه ما ينتفع به وصار كزر البطيخ **قال** ابو حنيفة لا يجوز بيعه لانه لا ينفع بعينه وكان محمد بن  
مقر قد ردوا الفرس على جواز بيعه ولا يضمنه ابو حنيفة رحمه الله بناء على عدم جواز **قال** والبيع  
الي النور فزواله من النصارى وفطير اليهود اذ لهما ذلك فاسد لان الجاهل حاله منفسية في النصارى  
وان علما ذلك جازا لاهله ولو اشترى الي فطر النصارى وفطر يهودي في الصوم جاز لانه معلوم قبل دخولهم

في البيع والشروط

والنهي

في البيع والشروط

لا يجوز لانه مجهول **قال** والبيع الى الخصاد والقطاف والديار وقدم الحاج فاسد للجحالة فانها  
تتقدم وتتلخروا وان سقطا الاجل قبله جاز البيع خلافا لفرق وقد مر في خيار الشرط وروي الكرخي عن اصحابنا  
ان سائر البياعات الفاسدة تنقلب جارية بخلاف المفسد **قال** ومن جمع بين عبد ومدين او عبد القيس  
جاء في عبد محصته والمكاتب وام الولد كما المدين لا تملكها الا ترى ان العبد جاز البيع في عبد جاز وكذا  
لو قضى القاضي جواز البيع في المدين وام الولد وكذا لو رضى المالك ان يفسد جارا اذا باع عدي فهلك احدهما  
قبل القبض فانه يجوز في الباقي محصته كذا هذا **قال** ويكره البيع عند اذ ان الجمعة لقوله تعالى وذروا  
البيع **قال** وكذا بيع الحاضر للبادي قال عليه السلام لا يبيع حاضر لبادي وهو ان يجلب البادي السلعة فياخذها  
الحاضر لبيعها له بعد وقت باع من السعر الموقر وقت الحلق وكذا رآته لما فيه من الضرر باهل البلد حتى  
لو لم يضر باس به لما فيه من نفع البادي من غير ضرر غيره **قال** وكذا السوم علي سوم اخيه **قال** قال عليه السلام  
لا يستام الرجل من سوم اخيه وهو ان يرضي المتعاقدين بالبيع ويستقر الثمن بينهما ولو لم يبق الا العقد فانه عليه  
ويطيل بيعة ما لو زاد عليه قبل التراضي يجوز وهو المعتاد بين الناس في جمع البلاد والاهصار وقد صح ان  
البيعي عليه السلام باع عطسا في بيع من يريه **قال** وكذا الجش وتلفي الجلب كره **قال** والجش ان يريه السلعة  
ولا يري شرائها ليرغب غيره فيها وتلفي الجلب ان يتلفي هو وهو غير عاين بالسعر وليس عليهم السعر ليشتره  
وبيعه في المضى فان لم يلبس عليهم او كان ذلك لا يرضى باهل المصر باس به وقد نهي عليه السلام عن تلفي  
الجلب **قال** وقال عليه السلام لا تناسجوا وتجوز البيع في هذه المسائل كلها لان التمس ليس معنى في العقد وشروطه  
بل معنى خارج فيجوز **قال** ومن ملك صغيرا او صغيرا وكبرا احدهما ورحم محرما من الاخر كره له ان  
يفرق بينهما قال عليه السلام من فرق بين والد وولد هافر الله بينه وبين احبته في الجنة وقال عليه السلام لا  
لا تجعلوا عليهم السبي والتفريق حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية ولان الكبير يشفق على الصغير وتربة الصغير يتعلقان  
فينفردان بالتفريق وهب عليه السلام لعلي رضي الله عنه اخوين صغيرين ثم ساله عنهما فقال بعتهما فقال  
عليه السلام بعهما او ردهما ورواية اذهب فاسترده **قال** ولا يكره في الكبيرين لقوله عليه السلام حتى يبلغ  
الغلام وتحيض الجارية والبيعي عليه السلام فرق بين مارية وسيرى وكانما اخين كثير فاستولد مارية وهب  
سيرين **قال** فان لم يكن بينهما محبة تجوز كباين العم لان الضرر مرد علي خلاف القياس فيقتصر عليه وكذا اذا كانت  
المحبة لغية نسب كالمصاهرة والرضاع **قال** وكذا بين الزوجين لما ذكرنا فان باع الصغير وقر بينهما فلا  
يوسف في قرابة الولاد ولزفر في الاخوة وهو رواية عن ابي يوسف ايضا وجهه ما تقدم من طريق علي رضي  
الله عنه امره عليه السلام بالرد وهو دليل عدم الجواز وروى انه عليه السلام راي في السبايا امره ولما رآها  
عنها قيل بيع ولما فرمهم بالرد وذلك يدل على عدم الجواز وكذا في غلبة الوعد بالتفريق في الحديث لا رد  
يدل على حرمة التفريق ولنا انه باع ملكه بيعة جازة معاشي طي الصحة فيجوز والنهي معنى خارج العقد وهو ما لم يحن



القبض من الضر فلا يفسد كالمبيع عند النداء فاوجب الكراهة واللام وله بدفعه في الدين والحناية وبرده  
بالبيع قبل القبض لان القبض مكره وايقاع الحق واجب ولا يكره عن احدهما ولا كتابته لان دفعه في ذلك  
اكثر من ضرره بالتفريق فكان اولى والله اعلم بالصواب **باب التولية** بيع بالتمن الاول والمرابحة  
بزيادة الوضعية بنقيصه لان الاسم ينشأ عن ذلك ومبناها على الامانة لان المشتري ياتى بالبائع  
في خبره متعلما على قوله فيجب على البائع التزعة عن الحنات والمجنب عن الكذب لئلا يقع المشتري في بخس وغرور  
فاذا ظهر الحناية برده او جاز على ما ياتيك ان شاء الله تعالى وهي عقود مشروعة لوجود شرطها وفصلها  
الناس من دن الصدور الاولى بوضاها وقد صحح الله عليه السلام لما اراد الهرة قال لا يكره من الله عنه  
وقد اشترى بعيرين ولحق احدهما والناس حاجة الى ذلك لان فيه من لا يعرف قيمة الاشياء فيستعين به في  
وبطبيع قلبه بما اشترى وزيادة ولهذا كان مبناها على الامانة ورأس المال في المواضعة حق فله ان يحط  
منه **قال** ولا يصح ذلك حتى يكون التمن الاول مثليا او في ملك المشتري لانه يجب عليه مثل التمن  
الاول فاذا كان مثليا فقد راعى فيه كذا كان من ذوات الغنم وهو في يد تقدره على ادائه وان لم يكن  
في يده فهو باطلا لانه يجب عليه مثل الاول وهذا من ذوات الغنم والقيمة مجهولة انما يعلم بالظن والتمنين  
والتمن الاول هو ما عقده لا ما فدان اشترى بغيرهم فدفع بها ثوبا فالتمن درهم ولا بد ان يكون الترخ  
او الوضعية معلوما لئلا يؤدي الى الجهالة والمنازعة فلو باعه بربح ده يارده لا يجوز الا ان يعلم التمن في  
المجلس لانه مجهول قبله ولو كان المبيع مثليا فله بيع نصفه مراعاة بحسنه ولو كان ثوبا او نحو ذلك لم يبيع  
منه لانه لا يمكن تشبيهه بالضرر **قال** ويجوز ان يضم الى التمن الاول اجرة الصبغ والطراز وحمل الظلم  
وسايق الغنم ويقول قام علي كذا ولا ينظم نفقته واجرة الراعي والطبيب والمعلم  
والترايض وحمل الابوق وكرامه واصلطان كل ما تفرق التجار الحافه برأس المال بلحق به وما لا خلاف في  
بالقسم الاول دون الثاني وما يزداد به قيمة المبيع وعينه بلحق به وانه موجود في القسم الاول اما الصبغ والطراز  
فطاهر واما الحمل والسوق فلان القيمة تزداد باختلاف الامكنة وكذلك القسم الثاني اما الراعي فلا يقع  
فيه فعلا وانما هو حافظ فصار كالبيت وحمل الابوق نادرا ولم يزد فيه شيئا وكذلك الطبيب ما يثبت العلم والرفق  
لمعني فيه وهو كاداه وقطنته ولو ضم الى التمن ما لا يجوز ضمه فهو حناتة وكذلك ان امسك بخرناب من  
المبيع او بدله او كثر وصف التمن والاجل فيها وعيبا بفعله او فعل غيره ولو عاب بافة نمل او فليس بخيانة  
ولو كثر اجرة المبيع او غلته فليس بخيانة ولو اشترى من لا يتقبل له شهادته لا يبيعه مراعاة حتى يبين  
عند ابي حنيفة خلافا لهما ولو اشترى من عبده او مكاتبه يبين بالاجماع ولو اشترى من له عليه دين  
بدنيه لم يبين بالاجماع لهما في خلافة اتمام متباينان في الاملاك فصار كالاجنبي وله ان النافع يبيعه  
فكانه اشتراه من نفسه ولا العادة جارية بالتسامع والحجاة بين هؤلاء في العائلات فيجوز البيع كما اذا

اشترى من عبده او مكاتبه يبين بالاجماع ولو اشترى من له عليه دين بدنيه لم يبين بالاجماع لهما في خلافة اتمام متباينان في الاملاك فصار كالاجنبي وله ان النافع يبيعه فكانه اشتراه من نفسه ولا العادة جارية بالتسامع والحجاة بين هؤلاء في العائلات فيجوز البيع كما اذا

اشتراه من عبده **قال** فان علم بخيانة في التولية اسقطها من التمن وهو القياس في الوضعية  
وفي المراجعة ان شاء اخذ جميع التمن وان شاء رده وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف خطب فيها  
وحصة الحناية من الربح وقال محمد بن حنيفة فيها لانه فاته وصف مرغوب في التمن فيجوز نصف السلامة ولا ي  
يوسف انه يبيع تعلق بمثل التمن الاول فانه ينعقد بقوله وليتك بالتمن الاول وبعثك مراجعة وموضعة على  
التمن الاول وقد راجح الحناية لم يكن في التمن فيحط ولا يحنيفة رحمة ان لثبات الزيادة في المراجعة  
لا يبطل معناها الا انه فاته وصف مرغوب كما قال محمد بن حنيفة وثبات الزيادة يبطل معنى التولية فيلغو التسمية  
بخط الزيادة تحقيقا لمعنى التولية ومعنى قوله وهو القياس في الوضعية اي اذا كان خيانة تنفي الوضعية  
اما اذا كانت خيانة توجد الوضعية معها فهو بالخيار وهذا على قياس قول ابي حنيفة رحمة الله وقياس قول  
ابي يوسف خطب فيها ومحمد رحمة الله بخير فيهما والله اعلم بالصواب **باب الربو**  
وهو في اللغة الزيادة ومنه الربوة للمكان الزايد على غيره في الارتفاع وفي الشرع الزيادة المشروطة  
في العقد وهذا انما يكون عند المتعاقبة بالجنس وقيل الربو في الشرع عبارة عن عقد فاسد بصفة سواء  
كان فيه زيادة او لم يكن فان بيع التمرهم بالدينارين نسبة ربو ولا زيادة فيه والاصل في تحريمه قوله  
تعالى واحل الله البيع وحرم الربو وقوله لا تأكلوا الربوا والحديث المشهور وهو قوله عليه السلام الذهب  
بالذهب مثلا بمثل وزنا بوزن يابيد والفضل ربوا والفضة بالفضة مثلا بمثل وزنا بوزن يابيد والفضة  
ربوا والحنطة بالحنطة مثلا بمثل كيلا بكيل يابيد والفضل ربوا والشعير بالشعير مثلا بمثل كيلا بكيل يابيد  
بببب والفضل ربوا والتمر بالتمر مثلا بمثل كيلا بكيل يابيد والفضل ربوا والمالح بالمال مثلا بمثل يابيد  
والفضل ربوا واجتمعت الامة على عقد الحكم منها الى غير هذا الامر في النسي والظهار ولا اعتماد  
عليه **قال** وعلمته عندنا الكيل والوزن مع الجنس لقوله عليه السلام في اخر الحديث وكذلك  
كل ما يكيل ويوزن رواها مالك ومحمد بن حنبل في حق الحنظلي بين ان العلة هي الكيل والوزن وقوله عليه السلام لا  
تبيعوا الصاع بالصاعين ولا الصاعين بالثلاثة وهذا عام في كل كيل سواء كان مطعوما او لم يكن ولا ان  
الحكم متعلق بالكيل والوزن اما اجماعا او لان النساء في حقيقة لا يعرف الا بمواضع العلة ما هو متعلق  
الحكم اجماعا ومعرفة النساء في حقيقة اولى من المصير الى ما خلفوا فيه ولا يعرف النساء في حقيقة ولا ي  
النسائي والمسانلة شرط لقوله عليه السلام مثلا بمثل وفي بعض الروايات سواء بوزن او بصيانة لا مال  
الناس والمسانلة بالصورة والمعنى اقر وذلك فيما قلنا لان الكيل والوزن وجهان لثبات صورة والجنسية  
توجيها لمعنى فكان اولى وهذا اصل يبنى عليه عامة مسائل الربو فان ذكر بعضها تنبيه على الباقي لمن  
تبا ملها منها لو باع حنفية طعاما بحنفيتين وتفاحة يتفاحتين يجوز لعهما الكيل والوزن ولو باع قير حن  
او نورة بقيرين وحمل حديد بطلين لا يجوز لوجود العلة وهو الكيل والوزن واذا ثبت ان العلة ما ذكرنا



فاذا وجد الحر المتفاضل والنساء **قال** اذا عدا حلا لعدم العلة المحرمة والاطلاق في قوله خالي وتل  
 الله البيع واذا وجد الحر المتفاضل وحرم النساء اما اذا وجد العيار وعلم الجنس بالخطبة بالبيع  
 والذهب الفضة فلنقله عليه السلام اذا اختلف الجنس ويروي النوقان فيبيعون كيف يشيتم بعدان يكونان بايدي  
 واما اذا وجدت الجنسية وعلم العيار بالهردي بالهردي فانما جعل خبر من الرجل وله فضل عليه فيكون الفضل  
 من حيث التجديد بولاية الله فضل يمكن الاحتراز عنه وهو مشروط في العقد فيجوز **قال** وجب مال  
 الربو او رده عند القابلة بحسنه سواء لقوله عليه السلام جديها وريها سواء ولان في اعتبارها سدا ليه  
 البياعات فيلغو **قال** وما ورد الضرب بكملة فهو كمال وما ورد بوزنه فوزن انما كان الضرب وعن ابي  
 يوسف انه يعتبر فيه العرف ايضا لان الضرب على عادتهم فتغير العادة وما لا يضر عليه يعتبر في العرف  
 لانه من الدلالة الشرعية **قال** وعقد الضر يعتبر في عوضه في المجلس لقوله عليه السلام  
 الفضة بالفضة هاوها والذهب بالذهب هاوها اي بايدي وسواء من الربويات يكون فيه التقييد لانه يتبين  
 بالتعيين ويمكن من التصرف فيه فلا يشترط قبضه كالتياب بخلاف الصوف لان القبض شرط فيه للتعيين فانه لا يتبين  
 بدون القبض علي ما ياتي ان شاء الله تعالى ومعنى قوله عليه السلام بايدي عينا بايدي وهو كذلك في رواية ابن  
 الصامت **قال** ويجوز بيع فليس بلسان بايديها **قال** ويجوز بيعها بغيرها انما انما انما انما انما انما  
 والدانير كما اذا كانا بغير بايديها ولهما ان تعديتهما بالاصطلاح فيبطل به ايضا وقد اصحنا على ابطاله في  
 عليهما في هذا الباب بخلاف الدرهم والدنانير لما اختلفت ثمنها ولا يما اذا كانا بغير بايديهما لانه بيع الكالي  
 بالكالي وهو منهي عنه **قال** ولا يجوز بيع الخطبة بالدينق ولا السويق ولا الخالة ولا الدقيق  
 بالسويق ولا صل فيه ان شئتم التبارك شئتم الحقيقة بالحقيقة في باب التبرك الخطا المحرمة وهذا  
 الاشياء جنس واحد نظر الى الاصل والمخلص هو التبرك في الكيال وانه منعذركا من الدقيق في الكيال  
 اكثر من غيره واذا عدا حلا لحرمة البيع وكذا لا يجوز المقابلة بغير المقلية ولا بالسويق والدقيق ولا الطينة  
 بغير المطبوخة لتغير النساء بينهما بفعل العبد وفعله لا يورث في استغاطه ما شرط عليه ويجوز بيع المبلولة  
 مثلها وباليابسة والطينية مثلها واليابسة لان التفات بينهما بصنع الله تعالى فيجوز واما المبلولة فلا  
 خلقت في الاصل ندبة فالبلل يعيدها الى ما خلقت عليه كماله فيغير فصارت كالسليمة بالسوسنة والعلكة  
 بالرخوة وقال ابو يوسف ومحمد رضيهما الله عنهما لا يجوز بيع الدقيق بالسويق لانهما جنس نظر الى اختلاف المقصود  
 وجوابه ما بينا ولا من مظهر المقصود التفري وهو بينهما **قال** ويجوز بيع هذه الاشياء ببعضها ببعض  
 متماثلا للنساء ويجوز بيع الخبز بالدقيق والخطبة كيف كانا في عدي او وري كيلي وكذلك ان كان  
 احدهما نسيئة والاخر نقد في هذه المسائل اختلاف وتفصيل والفني على ما ذكرته **قال** ويجوز  
 بيع الرطب بالزبيب والتمر بالتمر والتمر بالزبيب والتمر بالزبيب **قال** ويجوز

من اجزاء التبرك  
 من اجزاء التبرك  
 من اجزاء التبرك

السلام التبرك بالتمر مثل التبرك بالتمر وصار كما اختلف انواع التمر وقال ابو يوسف ويجوز بيع الرطب بالتمر لاروي  
 انه عليه السلام يسل عنه فقال وينقص اذا جفأ ولو انهم قالوا اذا ولا ان الرطب يكسب من التمر ولا يحنيفة  
 ما رويته لما دخل العراق قيل عن ذلك فقال يجوز لان الرطب كان من حسن التمر لقوله عليه السلام  
 التمر بالتمر مثل التبرك بالتمر وان لم يكن تمرا جاز لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فيبيعون كيف يشيتم ورد ما روياه من  
 الحديث وقال مداره علي بن زيد بن عياش وهو ضعيف حتى قال عبد الله بن المبارك كيف يقال ان ابا حنيفة رحمه الله  
 لا يعرف الحديث وقد عر مثل هذا الاسناد ولا نه باع التمر لان الرطب يتر قال عليه السلام ما اهدي  
 له رطب خبير كل من خبير هكذا وقوله الرطب يكسب من التمر قلنا هذا التفاوت نشأ من الصفات الفطرية  
 وانه موضوع عنا فيما شرط علينا من رعاية المماناة لانه جاء من قبل صاحب الحق وقد عدا لاختلافه بخلاف  
 ما اذا جاء من جهة العبد على ما مر انفا **قال** ويجوز بيع اللحم بالحيوان وقال محمد لا يجوز اذا باعه بحسنه  
 الا بطريق الاعتبار وهو ان يكون اللحم المغر اكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون الفاضل بالسقط يخرج عن التبرك  
 وهو زيادة السقط وصار كما التبرك بالزيتون ولهما التمتع مؤنزا وناهدني ولا يعرف ما فيه من اللحم بالوزن لان  
 لان الحيوان يخفف نفسه في الميناء مرة ويشقلها اخرى بخلاف الزيت والزيتون كما ان ذلك يعرف عند اهل الجفر به فافترقا  
**قال** ويجوز الكرام بالظن لا بخلاف الجلس باعتبار المقصود والعيار ولا خلا فيه والظن بالظن  
 يجوز عند محمد لما ذكرنا خلافا لابي يوسف المجانسة والفتوى على قول محمد **قال** ولا يجوز بيع  
 الزيت بالزيتون ولا الشمس بالشمس بالشرح الا بطريق الاعتبار ولا يتر العبد وسيدة تحرز عن الربوا وشبهته وكذلك  
 كل ما شابهه كالعبد بدسه والجوز بدنه وامثاله والمجان اجناس مختلفة ويجوز بيع بعضها ببعض متماثلا  
 لا يكمل بغيرها من الاخر لان البقر والجواميس جنس المعز والضأن جنس واليخيل والارباب جنس وكذلك  
 الالبان والشمع والاولية جنسان وشحم الحنبل يعرف تمامه في الايمان **قال** ولا يربوا بين  
 المسلم والحر في دار الحرب خلافا لابي يوسف في هذا القهار لان الربوا والتمار حرام فلا يحل في درهمه كالمسك  
 في دارنا ولهما ان مالهم مباح الا انه بالامان حرم عليه التعرض اليه بغير رضا ثم تحرز عن الغدر ونقص  
 العهد فاذا رضوا به حل احدهما في طريقه كان بخلاف المستامن لان ماله صار محظورا بالامان **قال**  
 وبكره السفايح وهو فرض استفادته المفرض من الطريق لقوله عليه السلام كل فرض من مفعة فهو ربوا وصورته  
 ان يفرضه دراهم على عطية عوضها في بلد او حمية في الطريق **باب**  
**الشمار** وهو في اللغة التقديم والتسليم وكذلك الشلف وهو في الشرع اسم لعقد يوجب المالك في الثمن  
 عاجلا وفي الثمن اجلا وتسميه لما فيه من وجوب تقديم الثمن وقال القدر في السلم في لغة العرب يقض التججيل  
 احد البيدين والتججيل الاخر وهو نوع من البيع لكن لا اخضع بحكمه وهو تججيل الثمن اخضع باسمه كالصوف  
 اخضع بوجوب تججيل البيدين اخضع اسم **قال** وهو عقد شرع على خلاف القياس كونه بيع المعلوم الا اننا

ويجوز بيع النخيل الخالصة  
 بعضها ببعض متماثلا

عن خط  
 فاليه يسمى لما فيه  
 والشمس رأس المال  
 والبايو صلا اليه  
 والشمس رأس المال  
 والشمس رأس المال



تركنا القياس بالكتابة والسنة والاجماع. اما الكتاب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا بئتمو بدين  
الى اجل مستحق فكتبوه قال ابن عباس رضي الله عنه شهد ان الله تعالى اجاز التسليم وانزل فيه اطول  
ايه في كتابه وتلاه هذه الآية. واما السنة فقوله عليه السلام من سلم منك فليسلم في كل معلوم ووزن  
معلوم الى اجل معلوم ورواية عليه السلام هي عن بيع ما ليس عند الانسان فخص في التسليم وعليه  
الاجماع. ويسمي بيع المفا ليس شرع لحاجتهم الى راس المال لان اغلب ما يعقد من لا يكون المسلم فيه في ملكه  
لانه لو كان في ملكه ببيعه فافترس في الاحتياج الى التسليم. وينعقد بلفظ التسليم وهو ان يقول اسلمت اليك  
عشرة دراهم في كرخطة لانه حقيقة فيه ولفظ التسليم ايضا لانه معناه. ولفظ البيع في رواية الحسن  
لانه نوع بيع وفي رواية المحمدي لا ولا يصح **قال** كلما امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز  
السلم فيه لانه لا يؤدي المنازعة وما الاطلاق لانه يكون محمولا فيؤدي الى المنازعة وهذه قاع  
يستعمل عليها اكثر مسائل السلم ولا بد من ذكر بعضها ليعرف باقيها بالتأمل فيها فنقول يجوز في المكيلات  
والوزونات والمدنوعات والمعدودة المتقاربة كالجوز والبيض لانه يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره  
ولا يجوز في العدديات المتفاوتة كالطيبخ والتمار واشباهها ولا في الجوز والحزب لانه لا يمكن ذلك  
فيه ويجوز في السطط والقمقم والخفين ونحوه لما ذكرناه ولا يجوز في الخبز لتفاوتته تفاوتاً فاحشاً بالتخانة  
والزفة والنضج ويجوز عندهما وهو المختار لحاجة الناس ولا يجوز استنقاضه عند ابي حنيفة رحمة الله  
لتفاوته عدداً من حيث الخفة والنقل ووزناً من حيث الصنعة وعند ابي يوسف يجوز وزناً لا عدداً  
لان الوزن اعدل وعند محمد يجوز بهما وهو المختار لتعامل الناس وحاجتهم اليه **قال** ونظر بيطه  
تسمية الجنس والنوع والوصف والاجل والقدر ومكان الابناء ان كان له حمل وموثة وقدر راس المال  
في المكيل والوزون والعدود وقدر راس المال في المفاارقة لان ذلك هذه الاشياء تستفي الجاهالة وتنقطع  
المنازعة وعند محمد يكون السلم فيه محمولا فيقتضي الى المنازعة. فالجنس كالحنطة والتمر والنوع كالبرقي  
والمكثور في القرو في الحنطة كسهيبة وجبلية والوصف كالجيد والرجي والاجل كقوله اني تنهر ويجوز  
وهو شرط على الجاهل معلوم ولما بينا انه شرع دفعا لحاجة المفا ليس فلا بد من التأجيل ليقدر  
على التحصيل وتقدره الى المتعاقدين ذكره الكرخي وعن الطحاوي اقل ثلاثة ايام رواه عن اصحابنا اعتنا بمره  
الخيار وروي عنهم لو شرط نصف يوم جاز لان ادنى مدة الخيار لا يتقدر كذلك لاجل التسليم وعن محمد تنهر  
وهو لا يصح لانه ادنى الاجل اقصى الاجل. واما القدر فقوله كذا اقيف وكذا رطل او شرط لقوله عليه  
السلام فليسلم في كل معلوم ووزن معلوم واما مكان الابناء فنقول ان كان كذا واما بشرط اذا كان له  
حمل وموثة وقالا لا يشترط ورويه في مكان العقد لانه كان العقد متعين لعدم المنازعة كما في البيع وكالا  
حمله وله ان التسليم غير واجب في الحال انما يجب اذا حل الاجل ولا يبري ان يكون عند حمله فيحتاج الى بيان

موضع الايقاع فطعا للمنازعة ولان القيمة يختلف باختلاف الاماكن بخلاف البيع لانه يوجب التسليم  
في الحال ولا منازعة فيما احمله. وعلى هذا الخلاف الاجرة والتمن اذا كان له حمل والقسمة وهو ان يبريد  
على احد النصبين شيئا له حمل وسوئه واذ شرط مكانا يتعين علما بالشرط. واما ليس له حمل وموثة كالمسك  
والكافور ونحوهما لا يشترط ذلك بالاجماع وهل يتعين مكان العقد عنه روايتان الاصح انه يتعين. ولو شرط  
له مكانا قيل لا يتعين لعدم الغاية وقيل يتعين للمنازعة لان قيمة العنبر في مصر اكثر منها في السودان ولا فيه  
امن خطر الطريق. واما بيان قدر المال فذهب ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يكتفي بالاشارة لانه  
يصير معلوما بها وصار كالنوب اذا كان راس المال ولما انه يفيض الى المنازعة لانه ربما يجد بعضا يوقا  
وقد انق البعض فبرده ولا يستبدل في المجلس في التثنية فيقسم المسلم فيه على قدر راس المال فيقسم التسليم بقدر  
مارد ولا يبري قدر الباقي فيفيض الى المنازعة والموهر في هذا العقد المتحقق لشعته على خلاف  
القياس بخلاف النوب لان العقد لا يتعلق على مقداره. وعلى هذا اذا سلم في جنسين لم يبين راس مال كل  
واحد منهما او اسلم الدرهم والدنانير ولم يبين مقدار احدهما. وصورة المسئلة ان يقول اسلمت اليك هذه  
الدرهم في كرخطة ونحوه واسلمت اليك هذه الدرهم عشرة وهذه الدنانير في كذا او يقول اسلمت  
اليك عشرة دراهم في كرخطة وكذا شعير او في ثوبين مختلفين ولم يبين حصنة كل واحد منهما. ولو كان راس  
المال غير مثلي كالنوب والحيوان تجوز وان لم يعلم قيمته وزدعه لان السلم فيه لا ينقسم على عدد الذرعان  
لتفاوتها في الجودة وعلى القيمة لانها غير اخالة في العقد فلا يبيد مع فهمها ولا يعبر. واما قبض راس  
المال قبل المفاارقة فلان التسليم اخذ عاجل باجل على ما مر فيجب قبض احد القوضين لتحقيق معنى الاسم  
ولا يجب قبض المسلم فيه في الحال فيجب قبض راس المال ثم ان كان راس المال يتا بصير كليا كالوايه منى  
عنه وان كان عينا فالقياس ان القبض ليس بشرط لانه يتعين فقدا فترقا عن دين معين والاستحسان انه  
شرط علما بالخبر ومقتضى لفظ التسليم ولهذا لا يجوز الا في خيار الشوط لانه يمنع صحة التسليم فيجوز به. ولا  
يجوز اخذ عوض راس المال من جنس اخر لانه يفوت قبض راس المال المشروط وكذا لا تجوز الا براء منه لما  
بيننا فان قبل الا براء سقط القبض وبطل العقد وان رده لم يبطل لانه صح بتراضيهما فلا يبطل. الا  
بتراضيهما. فان اعطى جنس ردي منه فرضي المسلم اليه به جاز لانه ليس بعوض وان خالف  
في الصفة وكذلك ان اعطى لغيره منه ونحوه على الاخذ خلافا لفرقة انه تبرع عليه بالجودة فله ان لا  
يقبل ولما ان الجودة لا تخرج من الجنس وهي غير منفردة عن العين فلا يعتبر فيه الرضا اذا تبرع بها  
كالرحمان في الوزن. واما المسلم فيه فالابراء عنه صحيح لانه دين لا يبري في المجلس فيجوز له ابراء  
عنه كسائر الديون. ولا يجوز ان ياخذ عوضه خلاف جنسه قال عليه السلام من سلم في شيء فلا يبري فيه  
الغيره وعن الصحابة مه قوا ومرفوعا ليس لك الا سلمك او راس مالك فان اعطاه من الجنس لحدود واردي



جاز علي ما تقدم. وشوط آخر وهو ان لا يجتمع في البدين احد وصفي علة الربوا حتى لا يجوز اسلام  
في الهري ولا اسلام الكيال في الكيال كالحطبة في الشعير ولا الوزني في الوزني كما كيدي في الصفر وفي الغنم  
ولخوذ لك لقوله عليه السلام ان اختلاف الجنان فيعوا كيف شئت بعد ان يكون بدايبه لا خير فيه  
وهذا مطرد لا في الاثمان فانه يجوز اسلامها في الوزنيات ضرورة الحاجة للناس لان الاثمان نجافها  
من الوزنيات فيصفة الوزن لا انها توزن بصنجات الدراهم والدنانير غير انها توزن بالارطال والامانة لانها  
لا يتعين بالتعين وغيرها يتعين فلم يجزها احد وصفي علة من كل وجه فجاز اسلامها في الاخر. ولو اشم  
مكيلا في مكيل وموزون ولم يبين حصة كل واحد منهما كما اذا سلمت حطبة في كثر غير عشر اربال رشت  
فانه يبطل في الكل ولا يجوز في حصة الموزون بل علي ان الصفة متى فسدت في البعض فسدت في الكل  
عنه وعندهما تنسد بقدر الفساد. وجب في البعض فيقتصر عليه كما اذا باع عبد بن احداهما مائة وله انه  
فساد قوي تمكن في صلب العقد فيشيع في الكل كما اذا اظهر احد العبدين حرا او ادين خيرا فله المذهب فان  
حرمه ببيعة ليس مجمعا عليه. ولا يجوز التسليم فيما لا يتعين بالتعين كالدرهم والدنانير لا البيع بها يجوز  
نسبة فلا حاجة الي التسليم فيها. وهن يجوز في التبر فيه روايتان. تجوز في الحلي لانه يتعين وفي الفلوس  
عندما خلاها من حمة الله وقد مر. ولا يصح في المنقطع بمعنى انه لا بد من وجوده من  
وقت العقد في وقت المحل لان القدر على التسليم انما يكون بالقدر على الكسب في مدة انقطاعه لا يقدر  
عليه في ذلك فربما افقي الي العجز عن التسليم وقت محل واليه الاشارة بقوله عليه السلام لا تسلفوا في القار حتى  
صلاحها ولا تنقطع ان لا يوجد في وقت الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ولا يجوز فيها الا يوجد  
في ذلك الا قليلا كالقسط في خمران وان كان يوجد في غيره من الاقاليم لانه في معنى المنقطع. ولو حل السلم فلم  
يقبضه حتى انقطع عن ابي حنيفة رحمه الله انه يبطل السلم وقبل انقضاء وجوده وان شاء احد الطرفين كفاية  
العبد المبيع ونحوه في قبض **قال** ولا في الجوهر تفاوت وتفاوتا فاحشا حتى لو لم تقول  
كصغار اللؤلؤ الذي يباع وزنا فالواجب لانه وزني **قال** ولا في الحيوان طمعه وطرافه  
وجوده لانه عليه السلام نهى عن السلم في الحيوان ولانه قميلا وتفاوتا فاحشا باعتبار  
معانية الباطنة وذلك يوجب التفاوت في الملية فيؤدي الي النزاع. واما اللحم فمذهبي حنيفة  
الله وقال اذا سمي من اللحم موضع معلوما بصفة معلومة جاز لانه وزني معلوم الله والصفة فيجوز لانه  
يتفاوت تفاوتا فاحشا بكم العظم وصغره فلهذا يجوز في مزروع العظم وهي امانة الحسن ويتفاوت ايضا  
بالتمن والهنر الفعلي هذا لا يجوز اصلا وهو رواية في شجاع. ولو استهلك كحاضنه بالقيمة عند الحنيفة  
رحمة الله ذكره في المتن وقال في الجامع بالمثل ويجوز استقرضه في الاصح والفقه في حنيفة ان العوض الضم  
تجبا لا تكون بصفته معلومة ولا ذلك السلم. واما اطرافه وجوده فلا تعد في متفاوت تفاوتا

لا يجوز

يؤدي الي المنازعة والمراد بالاطراف الرؤس والاكارع اما الشحم والالبنة تجوز السلم فيها لانه وزني  
معلوم القدر والصفة **قال** ويصح في السمك المالح وزنا لانه لا ينقطع. وكذلك الطري  
الصغار في حينه في الكبار عن ابي حنيفة روايتان المختار الجواز وهو قولهما لان السمك والفر غير معبر  
فيه عادة وقيل الخلاف في لحم الكبار منه **قال** ولا يصح بمكيل الرجل بعينه لا يعرف مقداره لانه  
ربما هلك الكيال قبل طول الاجل فيعجز عن التسليم وكذا الارباع بعينه او وزن حجر بعينه ولا بد ان يكون الكيال  
قما لا يقبض وينسبط كالحديد يكون معلوما فلا يؤدي الي النزاع اما ما يقبض وينسبط كالحجر  
والزئيل يزداد وينقص فيؤدي الي النزاع **قال** ولا في طعام قرية بعينه لانه قد لا يعلم طعامها  
اما بافتا ولا ثبت شيئا وكذا ثمة خلة بعينه قال عليه السلام راي لودها لله الثمة فريستل احدكم  
مال صاحبه وروي انه عليه السلام سلموا ليزيد بن سعدة في ثمة فقال سلم الي ثمة خلة بعينه فقال عليه  
السلام ما في ثمة خلة بعينه فلا **قال** ويجوز في الثياب اذا سمي طولها وعرضها ورقعة لانه اذا  
ذكر ذلك مع الجنس والنوع والصفة والتفاوت بعد بيع غير معين وهذا استحسان لحاجة الناس اليه  
وهل يشترط الوزن في الحر لا يصح اشتراطه لان التفاوت فيه من حيث الوزن معين وفيه ان كان اذا كسر  
الطول والعرض والرقعة لا يتفاوت وزنه لاحاجة الي ذكر الوزن لعدم التفاوت وان كان يختلف وزنه فلا  
بد من ذكر الوزن واختاره القدر وري واذا اطلق النزاع فله الوسط ان يكون معتادا فله المعتاد  
**قال** وفي اللبن اذا عتيل اللبن لانه عددي متقارب اذ بين اللبن وكذلك الاجر وعن ابي  
حنيفة رحمه الله لو باع مائة لجره لا يجوز في التفاوت في النضج **قال** ولا يجوز التصرف  
في السلم فيه ولا في راس المال قبل القبض لانه مبيع وقد بينا ان التصرف في المبيع قبل القبض يجوز  
وكذلك الشركة والتولية لانهما تصرف في راس المال قبل القبض لانه تجب قبضه للحال لما بينا فاذا  
تصرف فيه فانت القبض فلا يجوز **فصل** واذا استصنع شيئا جاز استحسانا اعلم ان القياس يابي  
الجواز وهو قول من فر لانه بيع المعدوم لكن استحسانا جاز للتعامل بين الناس من غير كبر وكان اجاعا ومثله  
يترك القياس والنظر وتحض الكتاب والخبر. ثم قيل هي مواعنة حتى يكون لكل واحد منهما الخيار والبيع  
انها معاقد لان فيه قياس واستحسان وفرق بين ما جرت به العادة وما لا وذلك من حواصل الحق  
ويعقد علي العبد دون العمل حتى لو جاء بغيره من غير عمله جاز. وللمشتري خيار الرؤية لانه شترى لم  
يماه وللصانع بيعه قبل الرؤية لانه ملكه والعقد يقع علي هذا بعينه فاذا اراد المستصنع ويرى به لم  
يكن للمصانع بيعه لانه تعيين ثمة فاجوز فيما جرت به العادة من اولى الصفر والخاس والتراج والعبدان  
والحفاف والقلائس والاعية من الادم والمناطق وجميع الاسلحة ولا يجوز فيما لا تعامل فيه كالحل  
ونسج الثياب لان الجوز له هو التعامل علي ما يقتصر عليه **قال** وان ضرب له لاجل اصدار



فثبت شرط له شرائه السلم وقال لا يصير سائلا لانه استصناع حقيقة فيجب له الاجل لا يصير سائلا كما لا يصير  
السلم استصناعا محذورا لاجل ولا في حنيفة رحمه الله انه في معنى السلم فيكون سائلا لان المعبر للمعاينة  
لا للصورة ولا انه امكن جعله سائلا فيجعل الورود الفضل بجواز السلم وذا الاستصناع وجوبا بما ان حذف  
الاجل ليس من خواص الاستصناع اما الاجل من خواص السلم ويكتفي في الاستصناع بصفة معروفة تحتل  
الدلالة ولا بد في السلم من استقصاء الصفة على وجه يتيقن بالادراك فافتقرا **باب الصرف**  
وهو في اللغة الدفع والرد ومنه الدعاء اصرق عنك كيد الكايدين وصرف الله عنك السوء  
وفي الشريعة بيع الاثمان بعضها ببعض سمي به لوجوب دفع ما في يد كل واحد من المتعاقدين الى صاحبه في  
المجلس وهو بيع جنس الاثمان بعضها ببعض ويستوي في ذلك مضر وبها ومضوعهما  
ونبرهما فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يحن الا مثلا بمثل لا يبدل ولا اصل فيه قوله عليه  
السلم لا الذهب بالذهب مثلا بمثل لا يبدل والفضة بالفضة مثلا بمثل لا يبدل والفضل  
ربوا لقول عمر رضي الله عنه وان استنظر الي وراء الشارية فلا تنظر ولا بد من قبض احد الطرفين  
ليخرج من بيع الكاين الكاين ليس احدهما او ليس الاخر فقبضان ولانه اذا قبض احدهما يحق قبض الآخر  
تحقيقا للمساواة والمعتبر في ذلك المفارقة بالابدان حتى لو تضافا وبارا عن مجلسهما كغيرهما متابعا  
جاز ما لم ينفقا وكذلك مجلس عقد السلم ولو تضافا وكلا بالقبض فالمعتبر في العاقدين تفرق الوكيلين  
ولو تضافا لم يكن فرقة ولو تضافا مضطحا كان فرقة ولا يجوز خيار الشرط لانه ينفي تحقق القبض  
ولا الاجل لانه يعقوب القبض الذي هو شرط الصحة فان سقطهما قبل التفرق جاز للزفر وقد مر  
ولو اشترى بتمن الصرف عرضا قبل قبضه فهو فاسد لانه يعقوب القبض المستحق بالعقد وكذلك تصرف  
في بدل الصرف قبل قبضه لما بينا قال ولا اعتبار بالصياغة والجودة لقوله عليه السلام  
في آخر الحديث جيبها وريها فيهما سواء فان باعها محارفة ثم عثر في النسا وفي المجلس والافلاي يعتبر  
في الذراهم والذناير الغلبة كما في الزكاة فان نسا ويا فهي كالجياذ في الصرف لما عثر في ساعات المجلس  
كساعة واحدة فصارك العلم في ابتداءه وان لم يعلم الا يجوز كحتمال الربوا لان الشرط وهو المساواة بين  
عليها تحصيله ما وجوده في علم الله تعالى لا يصح ان يكون شرطا لان الاحكام تنبني على افعال العباد  
لمعنى الابتلاء وتعتبر في الذراهم والذناير الغلبة كما تقدم في الزكاة وان نسا ويا فهي كالجياذ في الصرف  
احتياطا للموثة قال ويجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا محارفة مفاضلة لقوله عليه السلام  
اذا اختلف الجسنان ببيعوك كيف شئت بعد ان يكون بيا بيا وقال عليه السلام الذهب بالورق ربوا الا  
هاوها ولو افرق قبل القبض بطل العقد لقول الشرط **قال** ويجوز بيع درهمين بدرهمين  
بدينارين ودرهم وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار وكذا درهمين ودينارين ودينارين

وكذا اكر تحنطة وكري شعير بكر حنطه وكري شعير والاصل في ذلك ان عندنا يصرف كل واحد من  
الجسنيين الى خلافه حلالا لتصرفهما على الصحة وفيه خلافة فرفاته يصرف الجسني الى جسده لانه سهل  
عند المقابلة ولنا انهما قصد الصحة ظاهرا فيجعل عليه تحقيقا لقيمة العرضا جاز ولا كراهة فيه وان لم يتبع جاز مع  
مثله واحدهما اقل ومعه عرضا بلغت قيمة العرض قدر النقصان جاز ولا كراهة فيه وان لم يتبع جاز مع  
الكرهية وان كان مما لا قيمة له لا يجوز لانه ربوا **قال** ومن باع شيئا محلي ثمن اكثر من قدر الحلية  
جاز ومراده اذا كان الثمن من جنس الحلية ليكون الحلية بمثابة الزيادة والفضل والحاليل والحق  
وان كان مثلهما واقل لا يجوز لانه ربوا وان كان خلافا جسدنا جازا كبيع كان لجواز التفاضل على ما بينا  
ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الافتراق لانه صرف ولو اشترى بعشرين درهما والحلية عشرة دراهم  
فقبض منها عشرة فهي حصة الحلية وان لم يعينها حلا لتصرفه على الصحة وكذلك اذا قال خذها من ثمنها  
لان قبضه الصحة وقدير بالاثنتين احدهما لقوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان  
اشترى بعشرين عشرة وقد وعشرة بنسبة فالتحصة الحلية لما تقدم فان افتراقا عن قبض بطل البيع  
فيما ان كانت الحلية لا يتخلل لا يضر كجذع في سقف فان كانت تتخلل بغير ضرر جاز في السيف بطل  
في الحلية كالطوق في عنق الجارية وقس على هذا جميع امثالها **قال** وان باع اناة فضة وقطعة  
نقرة فقبض بعض الثمن ثم افرق قاصدا شركة بينهما فيكون المشتري فيه بقدر ما تفرق الثمن ولا خيار له  
لان العيب جاء من قبله حيث لم ينفق جميع الثمن فان استحق بعض الاناء فان شاء اخذ الباقي بحصته  
وان شاء رد لان الشركة عيب في الاناء ولو استحق القطعة اخذ الباقي بحصته ولا خيار له لان  
الشقيص لا يضر القطعة فلم يكن لشركة فيها عيبا **قال** ويجوز البيع بالفلوس لانها معلومة  
فان كانت كاسدة عينها لانها عرض وان كانت نافقة لم يعينها لانها من الاثمان كالذهب والفضة  
فان باع بها ثم كسدت بطل البيع خلافا لهما لان البيع صحيح فلا يفسد بعذر التسليم بالكساد كما اذا  
اشترى بشي من الغواكه وانقطع في قيمتها غير ان بايوسف يوجبها يوم البيع لان الثمن مضروب  
ومحمد يوم الكساد لان عند ينقل الى القيمة ولا يحنيفة رحمه الله ان ثمنية الفلوس بالاصطلاح  
بالكساد بقى البيع بلا ثمن فبطل فيرد المبيع او قيمته ان كان هالكا **قال** ومن اعطى ميرا درهما  
وقال اعطني به فلوسا ونصفا الاحبة جاز ويصرف النصف الاحبة الى مثله من الدرهم والباقي الى  
نصفها بقرضها وقد تقدم جسد والله اعلم بالصواب **كتاب الشفعة**  
وهي الضم ومنه الشفع في الصلوة وهو ضم ركعة الى اخرى والشفع الزوج الذي هو ضد الفرقة والشفع  
لانما امر ربه الى امر المشفوع له في طلب النجاح وشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم للمؤمنين لانهم هم  
الى الصالحين والشفعة في العقار لانها ضم ملك البائع الى ملك الشفيع وهي ثبتت للشفيع بالثمن الذي بيع





رضي المتبايعان ولهذا المعنى كانت علي خلاف القياس لا انا استحسننا ثبوتها بالنظر وهو قوله  
 عليه السلام الجار الحق يشفعه ر واما جابر رضي الله عنه وقال عليه السلام جار الدار حق يشفعه الدار  
 وكان ابو بكر الرازي ينكر هذا القول ويقول وجوب الشفعة يجمع عليه اصل من الاصول المقطوع بها لا  
 يقال انه استحسان **قال** ولا شفعة الا في العقار لقوله عليه السلام لا شفعة الا في ربيع او حائط  
 ولا شفعة وجبت في العقار لدفع ضرر الدخيل فيما هو متصل على الدوم على ما بينه ان شاء الله تعالى  
 والمنقول ليس كذلك لانه لا يديم دوا العقار فلا يلحق به ربيع العقار سواء كان مما يقع الدور  
 والحوايت والغري وما لا يتسم كالبر والرحا والظرف ولا في النصوص الموجبة للشفعة لا تتصل بسيد  
 الملك المنصل بالمعنى الذي وجبت له دفع ضرر الدخيل وذلك لا يختل في النوعين وقال عليه السلام  
 الشفعة في كل ربيع او حائط **وتجب** اذ ملك العقار بعض هو ما حتى لو ملكه بعض ليس بما كان الكساح  
 والخلع والجاراة والصلح عن ذم العبد لا تجب الشفعة وكذا لو ملكه لا بعض كالهبة والصدقة والوصية  
 والارث لان الشفيع انما يأخذها بمثل ما اخذها به التحليل وبقيمة وهذه الاشياء لا مثل لها ولا قيمة  
 اما الخالية عن الاعراض فظاهر واما المقابلة بالاعراض المذكورة اما عدم المقابلة فظاهر واما القيمة  
 فلا فيتمها غير معلومة حقيقة لان القيمة ما يقوم مقام المقوم والمعنى وان لا يتحقق في هذه الاشياء  
 وانما تنتم في الكساح والجاراة بمثل لوجه التراضية صحة العقد فلا يتعداها **وتجب** في الموهوب  
 بشرط العوض ابتداء لانه بيع انشاء على ما يتك في الهبة وكذا يجب الصلح عن اقرار وسكوت لانه مقابلة  
 بالمال على ما ياء في الصلح ان شاء الله تعالى **قال** **وتجب** بعد البيع لان الرغبة عن الملك تجب  
 الشفعة وبالبيع يرفد ذلك ولهذا الوافر المالك بالبيع اخذها الشفيع وان كان المشتري وخيار البائع  
 يمنع الشفعة لانها لم تخرج عن ملكه وخيار المشتري لا يمنع خروجا عن ملك البائع وخيار الزبنة  
 العيب لا يمنع **قال** وتستقر الاشهاد لان الاشهاد يعلم طلبة اذ لا بد من طلب المواثبة على ما ياتي فيحتاج  
 الى ثباته عند القاضي فذلك بالاشهاد فاذا شهد به الشهود استقرت **قال** **وعلم** بالاشهاد اخذها  
 من المشتري وحكمه لا حاكم لان العقد تم الملك للمشتري فلا ينقل عنه الا رضاه وبقضاء كالرجوع  
 في الهبة حتى لو باع الشفيع ما يشفع به قبل ذلك بعد الطلب شفيعه وكذا الوفات في هذه الحالة  
 بطلت ولا مورث **قال** والمسلم والذمي والمأذون والمكاتب ومعون البعض سواء لعموم النصوص  
 ولان السبب موجود وهو الاتصال والمعنى يشملهم وهو دفع الضرر **قال** **وتجب** الخليط في سر  
 البيع ثم في حق المبيع ثم الجار الملاصق من الخليط لقوله عليه السلام الشفعة شريك المبيع **واما**  
 في حق المبيع فنقله عليه السلام جار الدار حق يشفعه الدار ولا ريب في نظر الدار انما اذا كان طرفيها واحدا  
 واما الجار فلما اتته ولقوله عليه السلام جار الحق يشفعه ر وبنيته في ربه وروي انه قيل يا رسول الله ما سبقه

هذا هو الوجه  
 في حق المبيع

في حق المبيع

شفيعته ولا تهاينت لدفع ضرر الجار من حيث ابقا الدار واثارة الجار واعلاء الجدار **وتجب**  
 على ما ذكرنا من الترتيب لقوله عليه السلام الشريك الحق من الخليط والخليط الحق من غيره وفي رواية  
 الخليط من الجار فالشريك في الرقبة والخليط في الحقوق ولا الشريك حصص بالضرر **ثم** الخليط  
 ثم الجار لان الشريك شاركا في المعنى وفراد وكذلك الخليط شاركا الجار في المعنى وفراد عليه فيترسخ لقوة  
 السبب فان سلم الشريك في الرقبة يصير كالمركب فيأخذها الشريك في الحقوق فان سلم اخذها الجار والمراد  
 الجار الملاصق وان كان باعيا في سكة اخرى لا نه هو الذي يستصير بما ذكرنا من المعنى **وعن** ابي يوسف  
 لا حق لهما مع الشريك في الرقبة وان سلم لانه حجبهما فلا حق له معه كالحجب في الميراث وجدا قطا هي  
 ما ذكرنا ولا تهم ستوا في السبب لكنه تقدم لما ذكرنا فاذا سلم عمل السبب في حقها لمزوال المانع الذي  
 وبغير رهن اذا سقط المرتبة حق حق المبيع الطريق الخاص وهو ما يكون نادرا **والهبة** الحاص وهو  
 ما لا تجري في الشفيع **قال** **ويقسم** على عدد الاروس وصورتها دارين ثلثه لاهلهم النصف  
 وللآخر الثلث وللآخر الثلث السدس باع احدهم نصيبه فالشفعة للباقيين على التوالى لا سواهما في السبب  
 الاتصال الا لثريته لو افرد لحداهم اخذ الجميع فدل على استوائهم في السبب **وكذا** المعنى يشملهم وهو حقوق  
 الاذي فيستوزن في الاستحقاق وكذا لو كان لها جار انا احدهما ملاصق من ثلثة جوانب والاخر من جانب  
 واحد فها مساو لا يستويهما الحقوق الضرر والسبب **قال** **واذا علم** الشفيع بالبيع ينبغي ان  
 يشهد في مجلس علمه على الطلب وهذا طلب المواثبة وهو على الفور قال عليه السلام الشفعة لمن واثبها  
 وقال عليه السلام انما الشفعة كشطة عقلا نقيدها ثبتت ولا ذهبت وروي عن محمد بن حماد انه قال  
 على المجلس لانه عليك فيحتاج الى الترتيب والنظر فلا يبطى خياره ما لم يوجد منه ما يدل على الاعراض لخيار  
 القبول والمخبر **فان** لم يشهد بعد التمكن منه بطلت لانه دليل على اعراضه ولا يبطى خياره اذا احدا الله  
 او سجه وسلم او شمت لانه لا يدل على الاعراض وكذا اذا سأل عن المشتري وكية التمن وما هيته لانه  
 دليل الطلب ولو كان في الاربعة بعد الجمعة وقبل الظهر فاتها لم تطل ولو زاد على ركعتين في غيرها  
 من السنين بطلت **ثم** هذا الطلب انما يجب عليه اذا جره به رجل عدا ورجلان مستويان او رجل  
 وامرأتان عندهما يكفي خبر الواحد حلا كان وامرأة او صديق اخر او عبدا اذا كان الحرفا ونماه ياتيك  
 في الوكالة **والحبر** الطلب وزلاشهاد وانما الاشهاد للاثبات حتى لو صدق المشتري على الطلب لا  
 تحتاج الى شهود **قال** **ثم** يشهد على البائع ان كان المبيع في يد او على المشتري وعند العقار وهذا  
 طلب التقرير لانه قد يمكنه الاشهاد على طلب المواثبة لانه على الفور فيحتاج الى هذا الطلب لان الاثبات عند  
 القاضي فان كان المبيع في يد البائع لم يثبت له فاشهد عليه وان شاء على المشتري لان كل واحد منهما  
 خصم البائع باليد والمشتري بالملك وان شاء عند المبيع لتعلق الحق به وهو ان يقول ان فلانا باع هذه الدار

اي اذا اشبع الشفعة والشفعة  
 بينهم على عدد الاروس  
 الاملاك في الثلاثة والكثرة







البائع لأنه سعى في نقض فعله وهو البيع. وكذا إذا كان له الخيار فامضاء. ولو كمل المشتري الشفعة لأنه  
 ينقض فعله لأنه مثل الشفعة سعى في زوال ملك البائع **قال** وإذا قيل للشفيع أن المشتري فلان  
 فلم يترتب أنه غير فله الشفعة. وتفاوت الناس في الجوار فقد روي بغيره فلم يوجد  
 التسليم فحقه. وكذا لو ظهر أن المشتري اشتراها غيره. ولو قيل أن المشتري زيد فسلمه فإذا هو زيد وعمر  
 فله أخذ نصيب عمرو. وإذا قيل أنها بيعت بالنفس لم يترتب أنها بيعت بأقل وبكيل وموزون فهو على  
 شفيعه أما الأول فلأن الرضى بالأكثر لا يكون رضا بالأقل. وأما الثاني فلا حتم لغدر الدار  
 عليه ونسبها بيع به من الكيل والموزون. وكذلك العددي المتقارب سواء كانت قيمته ألفا أو أقل  
 وأكثر لأن الواجب المثل بخلاف ما إذا بيع بعیدا وأمة قيمتها ألف وأكثر لأن الواجب الفحل لو كانت  
 قيمته أقل من ألف لم ينطل شفيعه لأن الواجب القيمة. ولو قيل أنها بيعت بجارية فظهر أنها بيعت بعبد  
 أو عرض خربط لأن كانت قيمة العبد والعرض مثل قيمة الجارية وأكثر بطلت وإن كانت أقل لم ينطل لأن  
 الواجب القيمة. ولو قيل بيعت بالف درهم فظهر أنها بيعت بمائة دينار قال الكرخي ز كانت قيمتها ألف  
 وأكثر بطلت وإن كانت أقل لم ينطل وهو قول أبي يوسف لأنه جعل الجسد واحد في القيمة وأما إذا  
 رحمه الله في الأصل إلى غاية الشفعة وهو قول أبي حنيفة وزفر فيهما جسدان مختلفان حتى يجوز بيع أحدهما  
 بالآخر متفلا ولا أنه ربما يسهل عليه أحدهما والآخر. ولو قيل بيعت بالف ثم خط البائع المشتري  
 فله الشفعة لأن الخط يثبت أصل العقد فصارت كأنه باعها بأقل **قال** ولا تكرر الحيلة في إسقاط  
 الشفعة قبل وجوبها عند أبي يوسف لأنه منع من وجوب الحق وتكرره عند محمد رحمه الله لأنها شرع في دفع  
 الضرر والحيلة نافية. والحيلة في إسقاط الركنة على هذا **قال** ومن باع سهما ثم باع الباقي  
 فالشفعة في السهم لا ولا غير لأن الشفعين جارا والمشتري شريك في البيع ثانيا فبقدره عليه وهذا جليل  
 وهو أن يبيع الأول ثم يبيع الباقي بغير قليل. وإن اشتراها بثلث ودفع عنه ثوبا أخرجه بالثلث الأول  
 لأنه يستحق المبيع بما وقع العقد عليه ثم وهذه أيضا حيلة وهو بيع العقد بالفضل في دفع ثوبا  
 يساوي مائة **قال** وإن اشتراها بثلث مؤجل فالشفيع أن شاء آذاه حالا وإن شاء بعد أجل  
 ياء هذا الدار لأن الرضا بالتأجيل على المشتري لا يكون رضا بالتأجيل على الشفعين لتفاوت الناس  
 في الملكة والاعسار والوفاء والمطل ولا أنه ليس من حقوق العقد لم يشترطه الشفعين فلا يثبت له  
 فإذا ما حلا وأخذها من البائع سقط الثمن عن المشتري لو صوله إلى البائع وإن أخذها من المشتري فالشفعين على  
 حاله مؤجل للمبايع على المشتري بما صار كما إذا اشتراه مؤجلا وباعه حالا وإن آذاه بعد أجل فله ذلك لأن له  
 أن لا يلزمه زيادة الضرر كما لا يلزم طلبه على الوجه الذي بيناه فلما أنت لتخردا **قال**  
 وإذا قضى للشفيع وقد يبي المشتري فإن شاء أخذها بقيمة البناء وإن شاء كلف المشتري قيمته وهذا قول

الشفيع لو اشتراها بثلث مؤجل فالشفيع أن شاء آذاه حالا وإن شاء بعد أجل فله ذلك لأن له  
 وإذا قضى للشفيع وقد يبي المشتري فإن شاء أخذها بقيمة البناء وإن شاء كلف المشتري قيمته وهذا قول

أبي حنيفة وزفر ومحمد وإنيته عن أبي يوسف وروى عنه ابن زياد أنه يأخذ بالثمن وقيمة البناء أو يترك  
 والعرض مثل البناء لأنه يبي في ملك نفسه لأن تفرقه فيه صحيح حتى لو أجر له طابا له الآخر والمقلع من أحكام  
 العدوان فلا يكلفه كالزراع والموهوب له ولنا أنه تعالى من حيث أنه يبي في ملكه تعلق به حق الغير من  
 غير تسليط من ذلك الغير فينقض صيانة حقه وضمن النفس لحق المشتري بفعله فلا يعتبر ولا الشفعين استحقاقه  
 بسبب سابق وهو مقدم على حق المشتري فينقضه كما في الاستحقاق ولهذا ينقض جميع تصرفاته بخلاف  
 الموهوب له لأن صاحب الحق سلطه وأما الزرع فالقناس أن يقلعه لكن استحسنوا أن يبقى في الأرض بالاجر  
 لأن له نهاية فلا ضرر فيه كالبناء وزكره المحيط بالزرع يترك بغير أجر. وإن أخذه بالقيمة فقيمتها  
 مقلوعا ويعرف تمامه في الغصب **قال** ولو بى الشفعين ثم استحققت إجماع بالثمن وينقض البناء  
 لا غير ولا يرجع بالبناء على المشتري وعلى البائع لأن الرجوع انما يثبت في المسئلة الأولى لأن البائع خدع  
 المشتري وضمن له التمكن من التفرق فكيف شاء ولم يضمن للشفيع ذلك لاختلافه أخذها بغير اختيار البائع  
 ولا المشتري فلم يكن مغرورا فلا يرجع ولأنه استحق ثمنه أخذه بغير حق ما الثمن فانه عوض المبيع فإذا  
 لم يسلم المبيع يرجع بالثمن **قال** وإذا خربت الدار وجف الشفعين ثم أخذ المباحة بجميع  
 الثمن وإن شاء ترك. وكذلك لو احترقت وأحرق لأن البناء تبع ووصف المساحة حتى يدرى البيع  
 ذكر فلا يبايله شيء من الثمن ما لم يكن مقصودا كطرف العبد ولو باعها مريحة باعها بجميع الثمن **قال**  
 وإن نقض المشتري البناء فالشفيع أن شاء أخذ العروة حصتها وإن شاء ترك لأنه صار مقصودا بالاختلاف  
 فيقال له شيء من الثمن كطرف العبد وكذا إذا فعله اجنبي وكذا إذا نزع باب الدار وباعه وليس له أخذ الثمن  
 لأنه صار مقصودا فلم يبق بقاء وصار فعليا فلا شفعة فيه **قال** وإن اشتري خلا عليه ثم  
 فهو للشفيع معناه إذا شرطه في البيع لأنه لا يدخل بدو الشرط على ما مر في البيوع فإذا شرطه دخل في البيع  
 واستحق الشفعة لأنه باعتبار الانضال صار كالخل استحسانا والقياس أن لا شفعة فيه لعدم  
 التبعية حتى لا يدخل في البيع بدو الشرط. وإذا دخل في الشفعة. وإذا جده المشتري بنقض حصته من  
 الثمن لأنه صار مقصودا بالذكر فقابلته شيء من الثمن. وليس له أن يأخذ الثمن لأنه لا يملكه. ولو لم يكن  
 على الخل ثم رقت البيوع فاشترى الشفعين أخذ بالثمن لأن البيع سرى إليه فكان تبعاً فإذا جدها المشتري فالشفيع  
 يأخذ الخل بجميع الثمن لأن الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلم يكن مقصودا فلا يبايله شيء من الثمن لأنه  
 أعلم بالصواب **كتاب الأجار** وهي بيع المنافع حوزت على خلاف القياس  
 لحاجة الناس. أعلم أن التملك نوعان تملك عين وتملك منافع وتلك العين نوعان عوض وهو البيع  
 نيابة بغير عوض وهو الهبة والصدقة والوصية وسيأتي قولها أن شاء الله تعالى وتلك المنافع نوعان  
 بغير عوض وهو العارية والوصية بالمنافع على ما يأتينا وبغرض وهو الأجرة ويمتد بيع المنافع لوجود معنى

فمن قبل حله

أي تباع أرضا على خلها  
 ثم أخذها الشفعين بثمنها



البيع وهو بدل الاعراض في مقابلة المنفعة وهو على خلاف القياس لان المنافع معدومة وبيع المعدوم لا يجوز الا ان يجوزناها حاجة الناس اليها ومنع شغل لاية الشرح في هذا وقال انما يشترط الملك والوجود للقدرة على التسليم وهذا لا يتحقق في المنافع لانه لا يتصور ان يملك غير المالك فاقترحت العيين المنفعة بمقام العقود في خواصها العقدية بالترتيب القبول على ايجاب كقيام الذمة التي هي محل السلم فيه مقام العقود عليه في حق جواز السلم وتنعقد ساعة فساعة على حسب حصة المنفعة لتقترن الانعقاد بالاستيفاء فيتحقق بهذا الطريق التمكن من الاستيفاء المعقود عليه والدليل على جوازها قوله فان ارضعن لكم فانوهن اجورهن وقوله تعالى ليتخذ بعضهم بعضا سخريا اي العمل بالاجر وقال عليه السلام من استاجر حبرا فليعلم اجره وبعث عليه والناس يتعاضدونها فاقترعهم على ذلك وعليه الاجماع ولا ينعقد بلغظة البيع لانه اوضاع لتعليك الاعياز والاطارة لتعليك منافع معدومة ويبدأ بتسليم المعقود عليه لانه لا يتحقق من الاستيفاء لا يمكن تسليمها فاقترع التمكن من الاستيفاء مقامه

**قال** ولا بد من كون المنافع والاجرة معلومة قطعا للمنازعة ولما قلناه من الحديث **قال** وما صلح ثمنه اجرة لانه انما هو ايضا فاما المكيل والموزون والمذروع والمعدود والتقارير يصلح اجرة على الوجه الذي يصلح ثمنه والحيوان يصلح ان كان عينا او دينه فلا يثبت في الذمة والمنفعة تقتضي اجرة في الاجارة اذا اختلفت جهتها ولا يصلح ثمنه في البيع لان الثمن ملك بنفس العقد والمنفعة والمعدومة لا يمكن تعليقها بنفس العقد **قال** وتفسد الشرط ويثبت فيها خيرا للرؤية والشرط والعيب وتقال وتفسح كما في البيع **قال** والمنافع تعلم بذكر الملة كسكنى الدور وزرع الارضين مدة معلومة لان المدة اذا علمت نصير المنافع معلومة او بالنسبة كصنع الثوب وخياطته واجارة الدابة لحال شيء معلوم او ليركبها مسافة معلومة لانه اذا ثبت لون الصبغ وقدره وحسن الخياطة وقدر المحول وحسن الساتر نصير المنافع معلومة او بالاشارة كحمل هذه الطعام لانه اذا عرف ما يحمله والموضع الذي يحمله اليه نصير المنفعة معلومة **قال** وان استاجردا او كونه داخل في سبيلها وسبيلها من ثمن وعمل فيها ما شاء من وضع المتاع وربط الحيوان وغيره وان لم يسم ذلك لان المقصود التعارف من الدور والحيوان ذلك ومنافع السكنى غير متفاوتة في ذلك **قال** الا القصار والحدادة والطين لانها توهن البناء وفيه ضرر فلا يقتضيه العقد الا بالنسبة وان كان الدار ضيقة ليس له ان يربط الدابة فيها لعدم العادة **قال** وان استاجر ارضا للزراعة بين ما يزرع فيها او يفتقد على ان يزرعها ما يشاء لان منافع الزراعة مختلفة وكذلك تضر الارض بالزراعة تختلف باختلاف المذروعات فيفقد في الزراعة فاذا بين ما يزرع ما شاء انقطعت المنازعة وهكذا ركوب الدابة ولبس الثوب وكلما يختلف باختلاف المتعمل لان الناس يختلفون في الركوب ولبس فيفقد في المنازعة فاذا عاينوا وطولوا المنازعة

والمنفعة هي التي لا يمكن ان يملكها غيره

المنفعة هي التي لا يمكن ان يملكها غيره

المنفعة هي التي لا يمكن ان يملكها غيره

الا انه اذا لبس او ركب واحد فعيّن فليس ان يركب او يلبس غيره كما اذا عيّنه فالابتداء ويدخل في اجارة الدور والارضين الطريق والشرب لانه المقصود المنفعة ولا منفعة دونها **قال** واذا استاجر ارضا للبناء والعرض فانقضت المدة يجب عليه تسليمها فارغتها كما قبضها لئلا يتمكن مالكها من الانتفاع بها فيبلغ البناء والعرض لانه لا يذلتها بالاربعين والاربعين كالشجر لطول بقايتها في الارض اما الزرع فلهذا يذلتها فيترك باجر المثل لانه لا يذلتها بالاربعين فالزكاة لا تضره بالبيع نصير له الاجر قيمته ذلك منقول عما يملكه ترجحا لاجل ارض لانها الاصل والبناء والعرض تبع وانما يضمه مقلوبا لان المستحق للتعاقب فقطم الارض بدو البناء والشجر ونقصها بها بناء او شجر لصاحب الارض ان يزرع قبله فيضمن فضل ما بينهما وان كانت الارض لا تنقص فارشها صاحب الارض ان يضمن له القيمة كما تقدم وتملكه فذلك برضا صاحبه او براضا من فكل من الارض هذا والبناء لهذا لا يلحق بها **قال** وان سعى ما يحمله على الدابة كقفير خنطة فلان يحمل ما سؤله او اخف كالشعر فليس له ان يحمل اقل كالحق وان سعى فله امر القطر فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا وان زاد على المستعير فعطيت ضمنه بقدر الزيادة والاصل المستاجر اذا حلف المثل المشروط او اخف فلا شيء عليه لان الرضا باعلا الضرر رضا بالادنى وبغلبة دلائل ان قال لا ما سؤله في الضرر فعطيت الدابة فان كان من خلاف جلت المشروط فله الدابة لانه مستعير في الجميع ولا اجر عليه وان كان من جنس ضمنه بزيادة وعليه الاجر لانه هلك بفعل ما دونه وغير ما دونه فيقسم على قدرهما الا اذا كان قدرا لا يطبقه فيضمن الكل كونه غير متعلق فلا يكون ما دونه فيه والحديد اضر من القطن لانه يجمع في موضع واحد فطره الدابة ولا يفسد بلبس **قال** وان استاجرها ليركبها فارزق اخر ضمنه النصف وفي نظير الزيادة من الجنس تعليل وتفصيلا **قال** وان رخص بها فعطيت ضمنه وكذلك ان كسرها لاجلها الا ان يكون اذن له في ذلك وقال لا يضمن الا ان يتجاوز المعتاد لانه لا بد من الضرر المعتاد في السير فكان ما دونه فيه لانه المعتاد كالمشروط ولا في حنفية رحمه الله من السير ممكن بدو ذلك يتجرب الرجل والصبي فلا يملك ذلك الا بصريح الاذن وكذا لو استاجر حمارا ليركب فأكفه ضمنه عده وقال لا يضمن الا ان يكون اقل من الشرح فيضمن قدر الزيادة او يكون لا يوكف بمشله الحمار فيضمن الكل لانه اذا كان يوكف بمشله الحمار صارت له الترح سواء فيكون ما دون نافية دلالة ولما اكره الاكاف للحمل والترح للركوب فكان خلاف الجنس ولانه يلبس على ظهره الدابة اكثر من الترح فكان من اضر فيضمن للمخالفة **قال** الاجراء مشترك كالصباغ والقصار لان المعقود عليه اما العمل او اخره والمنفعة غير مستحقة فلان العمل للغير كما في مشتركه لا يستحق الاجرة حتى يعمل لان الاجر لا يستحق بالعقد على ما بينه ان شاء الله تعالى والمال امانة في يده لا ترفضه باذن المالك فلا يضمنه الا ان يفسد بعلمه كخرب الثوب من دق وراق الحمال وانقطع الحبل من شدته ونحو ذلك لانه مضاف الى فعله وهو لم يورثه لا يعمل



فيه صلاح فاذا افند فقد خالف فيضمن الا انه لا يضمن الادبي اذا عرق في السفينة من هذه او سقط  
من الدابة بسوقه وقوده لان الادبي لا يضمن بالعقد وانما يضمن بالنجاية ولو عرق من موج او برح  
او صدم جبل او زخم الحمار فلا ضمان عليهم لانه لا فعل لهم في ذلك ولو تلف بفعل جبر القصار لا موقفا  
فالضمان على الاشياء لا يضر فعل الاجير مضاف الى اساره وقال ابو يوسف ومحمد هما والله يضمن سواه هلك  
بفعله او بغير فعله الا ما لا يمكن الاحتراز عنه كالسوء والحرق والتعريض للعاب والعقد المالك لا يندرج  
عليه حفظه عما يمكن التحرز عنه فانما تركه ضمن كل اذا هلك بفعله وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
ثم ان شاء ضمنه معولا واغواه الاجار غير معول ولا اجاره وقال زفر لا يضمن في الوجهين لانه عمل باسره  
المالك وصار كاجير الى حد وجوابه ما حمله في حقيقته رحمه الله **قال** ولا ضمان على الغصاة والبراق  
الا ان يحا في الوضع المعنى لانه اذا فعل المعنى لا يمكن الاحتراز عنه لانه يبنى على قوة المراج  
وضعه وذلك غير معلوم فلا يفتقده بخلاف ذلك لانه رفته ونحوه تعرف لاهل الخبر به فيقتيد  
بالصلاح ولو قال الخياط ان كفا في هذا الثوب قميصا فاقطعه فمكفه ضمن لانه انما اذن له  
في القطع بشرط الكفاية ولو قال له هل يكفي فقال نعم قال فاقطع فلم يكفه ضمن لانه امره بالقطع مطلقا  
**قال** وخالفه كما مشا جبرتها للخدمة وروي القم عن وخم لان منافع صارت مستحقة للمستاجر  
طول المدة فلا يمكن صحتها في غير هذا كما ان خاصا في يضمن اجيرا الى حد ايضا ويستحق الاجر بتسليم نفسه  
وان لم يعمل لا بمقابلته بالمنافع وانما ذكر العمل لصرف المنفعة المستحقة لتلك الجهة ومنافعه صارت  
مستوفاة بالتسليم فغير حاجت فوترها عليه فاستحق الاجر **قال** ولا يضمن ما تلف في يد ولا يضر عمله  
لما مر ولا يعمل اذا لم يتعدا الفناء لان المعقود عليه المنفعة وهي سلمته والمعيب العمل الذي هو المنفعة هي  
غير معقود عليه فلا يكون مضننا عليه ولا ان المنافع اذا صارت ملكا للمستاجر فاذا امره بالعمل انتقل  
عمله اليه لانه يضمن ما يبا عنه فيكون كانه فعله نفسه ولهذا قلنا في اجراء القصار والخياط وسائر  
الصبايع ان فعلهم مضاف الى اساده كانه فعله نفسه وما تلف من عمله فمأنه على اساده لما انما اجير خاص  
**قال** ومن استاجر عبدا فليس له ان يسا فرها الا ان يضره لانه خذمته الشغل اشق ولا ينظر بها  
العقد لا بشرط فانما استاجر للخدمة فعليه خدمته من الشغل الى ان يامر الناس بعد العتاء عما لا يعرف  
في الخدمة وعليه خدمة البيت والضيافة والخزن والطبخ والحياطة وغلف اللقاي ونحو ذلك ولو اجر  
عبد سنة ثم اعتقه في خلاها جازا لعقوب والعتق ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ واجر ما مضى  
للسيد وما بقي للعبد لان منفعة العتق له فيكون له بدلها واذا اجارها فليس له فيها بعد ذلك وليس  
للعبد قبض الاجرة الا باذن المولى **وص** والاجرة تنسخ باستيفاء المعقود عليه او باشتراط  
التجديد او بتجديدها لان الاجرة لا تجب بنفس العقد لقوله عليه السلام اعطوا الاجير اجره قبل ان يحق عرقه

ولو وجبت بنفس العقد لما جازنا غيره الا برضاه المص يفتي الوجوب بعد الفراغ لان العرق انما يوجد  
بالعمل ولا بالمنفعة لا يمكن استيفاؤها والادبي العقد لا ينفذ شيئا فشيئا وهي معاوضة فيقتضي المساواة  
ولا تجب الاجرة بنفس العقد فاذا استوفى المعقود عليه استحق الاجرة عملا بالمساواة فاذا اشترط التجديد  
او عجلها فقد ضحى باسقاط حقه في التجديد فيسقط **قال** واذا اشتمك العين للستارة فعليه  
الاجر وان لم يمتنع بها لان تسليم المنفعة غير ممكن فاقبض تسليم العين مقامها ليمكن من الانتفاع  
**قال** فان عصبته منه سقطت الاجرة لانه زال التمكن فطلت لما يتا انها تنفق شيئا فشيئا  
ولو عصبها في بعض المدة سقطت حصته لما يتا **قال** ولربا الدار ان يطالب باجرة كل يوم  
وكذا جميع العقارات لان احد العوضين صار مستغفاه مدة مقصودة فيجب ان يكون العوض الاخر كذلك  
تحقيقا للمساواة وقضية ما ذكرنا ان له المطالبة ساعة فساعة الا ان فيه حرجا عظيما وضرا ظاهرا  
فقد مرناه باليوم تسييرا ولا تلافى فحصة كل ساعة **قال** والحمل باجرة كل مرحلة لما يتا  
وعن ابى يوسف اذا سارت ثلث الطريق او نصفه لزمه التسليم وعن ابى حنيفة رحمه الله اذا انقضت المدة  
وانتهى السفر وهو قول زفر لان المعقود عليه شيء واحد وهو قطع هذه المسافة او سكنى هذه المدة فلا  
ينقسم الاجر على اجزائها كما العمل وكان ابى يوسف اقام الثلث والنصف مقام الكل على اصله وجوبه  
ثم رجع ابو حنيفة الى ما ذكرنا اولا **قال** وتماجر اجرا حجه من التور وكذا لك الاجرة لانه لا  
يشتفع به قبل ذلك فلو احترق او سقط من يده قبل ذلك فلا اجر له لانه قبل التسليم وان هلك قبل الاجرة  
بغير فعله فلا ضمان عليه وله الاجر لانه سلمه حيث وضعه في بيته ولم يهلك بفعله **قال**  
وتماجر الطبخ عرفه ان كان في ولية وان طبخ فدم طعام لصاحبه فليس عليه العرف والعرف وتماجر اللبن  
اقامته وقال لا لا تشترحه لان بالتشريح يؤمن عليه الفساد وهو من عمله عرفا فليس له ولا حنيفة رحمه الله  
ان العمل ثمره لا فاقامة لانه يمكن الانتفاع من غير خلل فلا يلزمه شيء اخر والتشريح فعل اخر فلا يلزمه الا  
بالشروط ولو كان في غير ملكه فما لم يشترحه وسيله الى المستاجر فلا اجر له وهو في ضمانه **قال**  
ومن عمله اثر في العين كالصبايع والخياط والقصار يحبسها حتى يستوفي الاجر لانه حبس صفة غير  
بحسب المحل حتى يستوفي ثمنه كالببيع فان حبسها فضاغت لا شيء عليه لانه ما منه في يده ولا اجر له وعندنا  
مضمون بعدا بحسب قوله فان ضمنه معولا فلا اجر وغير معول الاجر له **قال** ومن لا اثر لعمله  
كالاحمال والغسل ليس له ذلك لانه ليس له عين بحسب المعقود عليه نفس العمل ولا حرج  
حبسه فان حبسه فهو غاصب بخلافه لان حبسه حبسه على المحل وان لم يكن عمله اثر لانه عرف  
فضاوته كان على شرف الهلاك وقد احياه بالرد فكانه باعه **قال** واذا شغل على الصانع العمل  
بنفسه ليس له ان يستعمل غيره لان العمل يختلف باختلاف الصانع جودة فكان الشرط مفيدا فيتعين كما



يتعين المنفعة في محل بعينه وان اطلق الماهل فله ان يحمل بنفسه وغيره لان المستحق مطلق العمل يمكنه  
ايقاؤه بنفسه وبغيره فافترقا وان قال ان سكنت هذا الخاوة عطارا بدرهم وحدا دكا  
بدرهمين جاز واي العملين عمل استحق السمتي فيه وقال الاجارة قاسدة وعليها الخلاف استاجرة دابة  
الي الحيرة بدرهم والى القادسية بدرهمين وان حمل عليها كثر شعير فبدرهم وكثرة بدرهمين لها ان  
المعقود عليه احد الشئيين والاجر لاجل اثنين وبجمل الخلية والتسليم وانه مجهول بخلاف الجباية الرقبة  
والفارسية لان الاجرة تنجز بالعمل وبه ترتفع الجهاالة فافترقا في حيفه رجلا الله عنه انه خير بين عقدتين  
مختلفتين صحاحين لان سكنت عطارا كالف سكنت لحد حتى لا تدخل في مطلق العقد وكذا بقية للسالك  
والاشارة تفقد المنفعة عندها ترتفع الجهاالة فيصح كالفارسية كالرقمية وان وجب الاجر بالتسليم  
يجب اقلهما لليقين به ولو قال ان خطت هذا الثوب فارسيا فبدرهمين جاز واي العملين  
عمل استحق اجرة وفد م وجهه وقال في الاجارة قاسدة كجهاالة البديل في الحال وجوابه ما مر **فصل**  
اعلم ان الاجارة تفسد بالشروط كما يفسد البيع وكل جهاالة تفسد بالبيع تفسد الاجارة من جهاالة المعقود عليه  
او الاجرة او المدة لما عرف ان الجهاالة مفضية الى المنازعة والاصل قوله عليه السلام من استاجر جمل  
فليعلم اجرة شرط ان يكون الاجرة معلومة كما شرطه في البيع ولو اجر الدار على ان يجرها او يطينها او يفتح  
فهو فاسدة كجهاالة الاجرة لان بعضها مجهول لانه لا يحتاج اليه من العمارة وغيره من الشروط  
المفسدة لمن يملكها فيقاس عليها واذا فسدت الاجارة تجب اجرامتها لان التسمية بما تجب بقوله الصحيح  
اقا الفاسدة فيجب فيها قيمة المعقود عليه كالمبيع وقال عليه السلام في النكاح بغير مهر فان دخل بها  
مهر مثلها لا كس فلا شرط فدل على وجوب القيمة في العقد الفاسد ولا يراد على السمتي لان المنافع لا قيمة  
لها الا بعقدا وشبهة عقد ضرورة الحاجة للناس وقد قولها في العقد ما سمعنا فان كان ذلك اسقاطا للزيادة  
بخلاف البيع لان الاحيان متقومة بنفسها فاذا بطل السمتي نصركا نها تلفت بغير عقد فحجبت القيمة **قال**  
استاجردار في كل شهر بدرهم صح في شهر واحد لانه معلومة وفسدت في بقية الشهر لان كلمة كل المعوم  
مجهول الا ان يسمى شهرا معلومة فتكون صحيحا في الكل لكونه معلوما **قال** واذا شرط الشهر في  
المسئلة الا في كل واحد منهما انقضى الاجارة لانتهاء المدة فان سكت ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه  
ايضا وكذلك كل شهر ونظام العقد بتراضيهما بالسكتي وقيل يبقى الجهاالة الى ايام الشهر ويومها دفعا  
للخرج عنهما لما فيه من اللزوم بغير التزامهما **قال** ومن استاجر جمل ليحمل به محلا الي مكة جاز وله المعتاد  
من ذلك والقبيل ان لا يجوز لانه مجهول الا ان الاصل ان ما لا ينضم فيه يرجع فيه المتعارف والمقصود التاكيد  
والحمل تبع والجهاالة فيه ترتفع بالرجوع الى المعتاد فلا يفيض الى المنازعة وان شاهد الجمل انهما موافقا  
للمنازعة لانه على الرضا **قال** وان استاجر جمل الزاد فاكل منه فله ان يرده عوضه لانه يستحق

عليه حمل قدر معلوم طول الطريق فيرده عوض ما اكل وسومعتاد عند الناس اذا انقص عليهم وهكذا غير الزاد  
اذا اكله يرد مثله لما بينا ولو استاجر بعيرين ليحمل على احد مما محلا فيه رجلا ن وما لهما من الوطاء والدثار  
ولم يعين المكارى ذلك وعلى الاخرنا ملة فيه قدر من الزاد وما يحتاج اليه من الخلف والزيوت ونحوها وما يهين  
من الماء ولم يبين قدره وما يصنع من القربة وخطها والميضاة والمطهر ولم يبين قدره او شرط ان يحمل هذا  
من مكة ما يحمل الناس فهو جائز استحسانا لان ذلك معلوم عرفا والمعلوم كافا كالمشروط ويجعل قرنين  
من ماء وادوتين من اعظم ما يكون وكذا اذا كثرى عقبة للتعارف وكذلك اذا استاجر اداة لتعاقب في الركوب  
ينزل احدهما ويركب الاخر وان لم يبين مقدار ما يركب كل واحد منهما لجرايانا لتعارف بذلك **قال**  
ويجوز استئجار الظير باجرة معلومة لقوله تعالى فان ارضعت لكم فائقه من اجرة هن ولان التعاقب بذلك جائز بين  
الناس **قال** ويجوز بطعامها وكسوتها وقالا لا يجوز وهو القياس للمبالغة في طعمها وكسوتها  
بمجهول حتى لو شرط قدرا من الطعام كل يوم وكسوة ثوب من صوف الجلس والطول والعرض كل شتا من جاز  
بالاجماع ولا في حيفه رحمة الله ان هذه الجهاالة لا تقضى بالمنازعة لان العادة جرت بالتسعة على الاطمان  
وعدم المماكسة مع من واعطاه من شهراتن شفقة على الاولاد ويحب عليها القيام بامر الصبي مما يصلح  
من رضاعه وغسل ثيابه واصلاح طعامه وما يداوى به لان هذه الاعمال مشروطة عليها عرفا ولو ارضعته  
جارتها او استأجرت من ارضعته فلها الاجر لا يتأخر اجرة الاجير المشترك لان المعقود عليه العمل ولو شرط  
ان ترضعه بنفسها فارضعت جارتها فلا اجر لها للمنافعة فيما فيه تفاوت وقيل لها الاجر لان المقصود من الارضاع  
حيوة الصبي ومما سواه فيه وما بينهما من التفاوت يسير لا يعتبر ولو ارضعته بلبن غنم او بقر فلا اجر لها  
لانها ايجار وليس بارضاع **قال** ولا يمنع زوجها من وطئها لان حقها ثابت بالنكاح قبل الاجارة  
ومواقم بعدها ولم ينفعه من غشيانها في منزلها فالحمل ولانه ليس له ولاية الدخول لملك الغير  
بغير امر فان حملت فله مهر فسخ الاجارة وعليها اصلاح طعام الصبي وكذلك ان كان الصبي لا يرضع  
لبنها او يعذفه او يتيها او يكون سارقة او فاجرة او يربدون السفرة لان كل ذلك اعذار ولان الصبي يستقر  
بليتها وكذلك اذا مرضت وكذا الومات الصبية والصغير انتقضت الاجارة ولزوجهما نقض الاجارة اذا المريض  
صيانته لحقه **قال** ولا يجوز الاجارة على الطاعات كالحج والاذان والامامة وتعليم القرآن والفقه  
وقيل يجوز على التعليم والامامة في زماننا وعليه الفتوى لما روي عن عثمان بن ابي العاص انه قال لا يراد  
لارسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اخذ مؤثرا ياخذ على الاذان اجرا ولان القرية يقع غرض العامل قال الله  
وان كسب الانسان الاما سعى فلا يجوز له اخذ الاجرة من غيره كالصوم والصلوة وكذا لا يجوز على تعليم  
الصناعات لان التعليم لا يقوم بالمعلم بل به وبالمتعلم وموزكا وقطنته فلا يكون مقدرا او قوله  
ها شريكان فلا تقع الاجارة من احدهما وبعض اصحابنا للتأخرين قال يجوز على التعليم والامامة في زماننا



وعليه الفتوى حاجة الناس اليه وظهر الثواني في الامور الدينية وكسل الناس في الاحتساب فلو امتنع الجواز  
بضع حفظ القرآن ولو استاجر مصحفا او كتابا ليقراء منه فقرا لم يخرج ولا اجر له لان القراءة والنظر منفعة تحدث  
من القاري لمن الكتاب فصار كما لو استاجر شيئا لينظر اليه لا يجوز **قال** ولا يجوز على المعاص كالفناء  
والنوح والخمر لانها لا تستحق بالعقد فلا يجوز **قال** ولا على عيب التيس لانه عليه السلام عن  
ذلك وهو ان يستاجر التيس لينزول على غنمه ويدخل فيه كل فحل كالحصان والحمار وغيرها اما النمل وغيره  
لا بأس به واخذ الاجر عليه حرام **قال** ويجوز اجرة الحمام فقد صح انه عليه السلام احتج واعطى  
الحمام اجره والتهى الوارء فيه للاسفاق لما فيه من الذبابة وجامع المسلمين **قال** والحمام للتعامل  
ولا اعتبار للجحالة مع اصطلاح المسلمين **قال** ومن استاجر دابة ليحمل عليها طعاما بغيره  
فهو فاسد لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله فصار كقفه الطمان وقد نهى عليه السلام عن قف الطمان  
وهو ان يستاجر نورا او رجلا ليطن له حطة بغيره ويبتني على هذا مسائل كثيرة تعرف بالتأمل منها اذا دفع  
الاحياء غير النسيج بالنصف والمغفر فيه ان المستاجر عجز عن الاجرة وهو بعض النسيج والمطحن لا يزدك  
انما يحصل بفعل الاجير فلا يكون قادرا بقدر غير **قال** ولو قال امرت ان تحيطه بقاء وقال الخياط  
قيصا فالقول لرب الثوب وكذا اذا اختلفا في صنع الثوب اصغروا اجرا بغيره ان او بعصفروا وجه الخياط  
والصباغ اقر بسبب الضمان وهو التصرف في ملك الغير فترادى ما يبريه وصاحبه ينكره لان لا ينسب  
من جهة رب الثوب فيكون القول قوله لانه اخير بذلك ويحلف لانه لو اقر لم يخلط لاحتمال النكول فانما  
فالخياط ضامن ومعناه ان شاء ضمنه الثوب وان شاء اخذ واعطاه اجر مثله او ما اراد الصبح في رعايته  
ولو قال لخطته بغيره وقال الصباغ باجر فان كان قبل العمل تخلفا وبدا بين المثلان كل واحد منهما  
يدعي عندا والآخر ينكره لان احدهما يدعي هبة العمل والآخر يدعي بيعه وان كان بعد العمل فالقول لصاحب  
الثوب لانه منكر لانه لا قيمة للعمل بدون العقد وهذا قول ابي حنيفة ورحمته الله وذكر ابو الليث عنده  
العيون ان كانت الخطاطة حرفة فله اجر مثله عما بالعرف والافلاجر له فيكون متبرعا لما بيننا وقال  
ابو يوسف لا اجر له لان يكون معامله فيكون له الاجر جريا على عادتهما وقال محمد رحمه الله ان اتخذ  
حائطا وانتصب لعل هذه الصناعة فله الاجر والافلاجر وعليه الفتوى لانه دليل على العمل بالاجرة عرفا  
والمعروف كما مشروط قال محمد رحمه الله لو امر ان ينقش اسمه على قصبة فنقش اسم غيره ضمنه لانه فرط  
غرضه وهو الختم فصار كاستهلاك ولو استاجر ليحفر له بئرا باجر مستمر وتسمى طولها وعرضها جان وفي  
القبور يجوز وان لم يبين ذلك لانه معلوم عرفا فان وجد باطن الارض اشد فليس بعذر وان تعذر  
الحفر فهو عذر ولا يستحق الاجر حتى يفرغ لانه عمل واحد لا ينتفع به قبل التمام **قال** واذا خربت  
الدار وانقطع شربا الضيعة او ماء الرجا انفسح العقد لفوات المعقود عليه وهي المنفعة قبل القبض اليها

انها تحت ثوبا وضار كوت العبد المستاجر وقيل لا تنفسح لكن له النسخ قالوا وهو الاصح فانه  
روي عن محمد بن نصر الوانهدم البيت المستاجر فبناه الاجر ليس للمستاجر ان يمتنع وذلك لان الاصل المعقود  
لا يفتوت لان الانتفاع بالعروة ممكن بدون البناء الا انه نافض فصار كالعيب فيستحق النسخ ولو وجد  
عيبا يخل بالنافع كمرض العبد والذئبة وندها وانهدم بعض البناء فله الخيار ان شاء استوفى المنفعة مع  
ويلزمه جميع المبدل لانه رضى بالعيب وان شاء فسخ لانه وجد العيب قبل القبض لان المنفعة توجب شيئا  
فشيئا فكان له فسخه وانزال العيب وانزاله لوجوه فلا خيار له ولو مات احداهما وقد عقدت هاتين  
هما مراتها تعقد شيئا فشيئا فلا يبقى بدون العاقد وان عقدت هاتين لم تنفسح كالوصي والولي قيم الوقف  
والوكيل لانه نايب عنهم فكانه معبر **فصل** وتنفسح الاجارة بالعذر والاصل فيه انه متى تجتو  
عجز العاقد عن المضي في موجب العقد لا يضر بلحقه وهو ان يكون عذرا ينفسح به الاجارة دفعا  
للضرر وهل يشترط للنفسح قضاء القاضي ذكر في الزهراء ان كان عذره شبهة كالدين شيطانه القضا  
وان كان واضحا لا ذكر في المبسوط والجامع الصغير انه ليس بشرط وينفرد العاقد به وهو الصحيح لانه في معنى  
العيب قبل القبض على ما بينا وذلك ان المستاجر انما يملك ضربه فسكر وجعه وليقطع يد الاكله فقطع  
الاكله فانه ينفسح الاجارة وهذا حجة على من يقول انها لا تنفسح بالعذر وكمن استاجر حائطا ليخبر فيه فافلس  
او آخر شيئا ثم لم يعد له وماله سواء فان القاضي ينفسحها ويبيعها في الدين لان عذره عدم النسخ يلزمه  
ضرر لم يلزمه بالعقد وهو حبسه على الدين والاجارة على الدين فلا ينفسح دفعا للضرر وكذلك ان  
استاء جودا به للسفر فبطلت له تنفسح الاجارة لانه يلزمه الضرر بالنفسح على العقد لانه ربما اراد التجارة فافلس  
او طلب عجز في حضر وان يد الكاري فيلس بعذر لانه يمكنه انقاذ الدواب مع اجير فلا يضره وعن الكوفي  
ان مرض الكاري فهو عذر لانه عن نوع ضرر فيعذر حالة الاضرار بحالة الاختيار **قال**  
وعلى رب الدار عمارتها واصطلاح ميازيها وثير الماء وتنظيف البابوعة الملية من افعال المستاجر وكلها يكون  
مقرا بالسكنى فان لم يفعل والمستاجر ان يخرج وان اري هذه العيوب وقت الاجارة فلا خيار له لانه رضى  
بالعيب على المستاجر وبقي التراب والارض بالمجتمع في الدار من كونه لانه ليس من باب السكنى وكري نهر  
رجل الماء على الاجر لانه ان يكون شرطه على المستاجر **كتاب الرهن** وهي في اللغة  
مطلق الحبس قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع الحبس بالخصوص بصفة فحوصة شرعية  
للاستيفاء ويضجر الراهن بحبس عينه فيسارع اليه اداء الدين لينقذها فينفذ بها ربيع الرهن المحبوس  
شرعيته بالكتاب والسنة والجماع اما الكتاب فقوله تعالى من موقوفه وانه امر بصفة الاخبار  
نقل عن المفسرين معناه وان كنت مسافرا ولم تجز كتابا فانها رهن موقوفه وثيقة باهول السنة  
مار ويكف عليه السلام رهن زرعه عند ابى الشحم اليهودي بالدينية وبعث عليه السلام والناس على ما







لأنه لا يمانع من حفظ ماله غالباً بهولاً فيكون الرضا بحفظه رضا بحفظه ولا بد له من ذلك لأنه لا يمكنه ملازمة البيت ولا استنصافاً بالرهن بهولاً معلوماً له فلا يضمن وليس كالتحريم في حضره فعدي وفي غيرها حفظ. **والثقل بالسيف والسيفين غني للعادة وبالثقل لا.** ووضع العمامة والطيلسان على الرأس كما جرت به العادة فعدي ووضعها على العاتق أو الكتف والتعصير بالقميص ليس بتعدي ووضع الخنجر موضع السوار وبالعكس ليس بتعدي ولهما موضعهما فعدي **قال** ونفقة الرهن وجره الرعي على الرهن وكذلك كل ما يحتاج إليه لبقاء الرهن ومصلحته لأنه باق على ملكه مؤمنة الملك والرعي من النفقة لأنه علف الحيوان وكسوة واصطلاح شجر البستان وبقائه وجداد الثمرة من النفقة. **وإما بقاءه على ملكه كالولد والبن والتمن والثمره وبصرهما مع الأصل** لأن الرهن حق لازم فيسري إلى التبع إلا أنه ان هلك يهلك بغير شيء لأنه لم يدخل تحت القيد مقصوداً فلا يكون له قسط من الدين وكان المرتهن لم يقبضها بجهة الاستيفاء ولا التزامها فلا يلزمه كولد المبيعة قبل القبض مبيع وليس مضمون على البائع ولا معتبر بقصداً للقيمة وزيادتها لا ذلك باختلاف رعايات المتاسرماً العين لم يغير والقبض ورد على العين والقيمة وغلة العقار وكسب الرهن ليس برهن لأنه غير متولد منه ولا بد له منه **كسب المبيع وغلته قال** وان بقي التمام وهلك الأصل افترقه بخصته لأن الرهن مضمون بالقبض والزيادة مقصودة بالفكاك ومنى صار التبع مقصوداً أقابله شيء من البدل كولد المبيع **قال** يقسم الدين على قيمته يوم الفكاك بقيمة الأصل يوم القبض لما بينا ويسقط حصة الأصل لما من **قال** وجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز في الدين ولا يصير الرهن رهناً به وقال أبو يوسف يجوز الزيادة في الدين أيضاً لأن الدين والرهن كالتن والبيع فجوز الزيادة فيهما بجماع دفع الحاجة بدليل قدامها وصحة تصرفهما ولنا أن الزيادة في الرهن بوجوب شيوع الدين وذلك غير مانع من صحة الرهن والزيادة في الدين بوجوب شيوع الدين لأنه لا بد أن يقابل شيء من الرهن وشيوع الرهن مانع من صحة علي ما بينا وقال فر لا يجوز فيها أما الدين فلما قلنا وأما الرهن فلا جعله رهناً ببعض الدين فلا يجوز كما إذا جعله رهناً بأكمله فأنه وجعله رهناً بأكمله لا يجوز حتى يرد المرتهن الرهن الأول وجوابه أن الزيادة تلتحق بأصل العقد كما ترى في البيع فيصير كأنه رهنه من ابتداء **قال** واجرة مكان الحفظ وداء مرضه على المرتهن لأن الحفظ عليه ليرده إلى الرهن ليس له حقه فيكون عليه بدله أيضاً وكذلك اجرة الحافظ وجعل له بقاءه محتاج إلى إعادة يد الميرج عليه ما لكه كان من مؤمن تقرر فيجوز عليه وإن كانت قيمته أكثر من الدين فعلى الرهن قد الزيادة لأنها أمانة فيكون بين يدي المالك فيكون المؤمن على المالك وهذا في جعله لا يظاهري لأنه لأجل الضمان فيقدر بقدر المضمون أما اجرة البيت فجميع على المرتهن لأنه سبب الاحتباس وليس ثابتاً في اليد والمخرج على الرهن لأنه مؤمنه ملكه **قال**

وله أن يحفظه بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في عياله وقد تقدم **قال** وليس له أن ينفع بالرهن لأنه غير مآدون له في ذلك وأمانه ولا يملكه الحبس لا غير فان أذن له الرهن فذلك خالصة للاستعمال هلك أمانة لأنه عارية على ما في بابها وان هلك قبل الاستعمال هلك مضروباً ببقاء الرهن وكذا بعد الاستعمال الزوال بغير العارية وعوده الرهن **فصل** ويصح رهن المتراهم والثاني لا يتحقق الاستيفاء منها فكان حلالاً للرهن فان رهنهت بجسها فهلك سقط مثلها من الدين لأن الاستيفاء حصل فلا فائدة في تضمينه فيمثل لأنه مثلي ثم يردعه إليه قضاء وكذلك كل كحل وموزون وان اختلفا في الجودة والرتبة لأن الشرع أسقط اعتبار الجودة عند المبالغة بالحبس على مرقع البيوع **قال** ويصح رهن مال السلم وبدل الصنف لتحقيق الاستيفاء والمجانسة ثابتة في المالية فلا يكون أسنداً له فان هلك قبل الافتراق ثم صرف والسلم وصار مستوفياً لتحقيق القبض حكماً وان افتراقا والرهن قائم بطول الوجود الافتراق لا عن قبض وأنه شرط فيهما على ما عرف **قال** ويصح بالدين الموعود فان هلك هلك بما سمي لأنه مقبوض على جهة الرهن فيكون كما المقبوض على سوم الشئ وصورته أن يرهنه شيئاً على أن يقضه درهما فيهلك قبل القبض فعليه أن يعطيه درهما ولو قال علي أن يقضه شيئاً ولو بسمت فهلك أعطاه ما شاء والبيان إليه أن بالهلاك صار مستوفياً شيئاً فيصير كأنه قال عند الهلاك وجب لفلان علي شيء ولو قال بدرهم لزمته ثلاثة لأنه قال الجمع وعن أبي يوسف لو قال اقضني وهذا الرهن والحسبتم فأنه وضاع ولو نقضه قال عليه قيمة الرهن **قال** ومن اشترى شيئاً على أن يرهن بالثمن شيئاً بعبئته فامتنع له بحسب ما بينا أنه عقد بيع والبائع أن شاء ترك الرهن وان شاء رد البيع لأنه وصف من غوب فيه وقد فاته فتحس **قال** إلا أن يعطيه الثمن طلاً لحصول المقصود ويعطيه رهناً مثل الأول لحصول المعنى وهو الاشتياق مثله في القيمة والقياس أن لا يجوز هذا البيع لأنه صفقة وهي منهية عنه ولا بد شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لأحدهما وأنه بمنع البيع لما مر وجه الاستحسان أنه شرط بلائيم العقد لأن الاستيثاق وهو ملائم للوجوب فلا يمسده **قال** وان رهن عبيدين وقنني حصة أحدهما ليس له اخذ حتى يقضى باقي الدين لأنه ثبت له حق الحبس في الكل الاستيفاء بالدين وبكل جزء منه ليكون ادعى إلى قضاء الدين وصار كالبيع في يد البائع وكذلك ان سمي لكل واحد منهما شيئاً من الدين في رواية الأصل وذكر في الزيادة أن له قبضه إذا دعي ما سمي له وهو قول حماد لأنه محبوس بالقدر الذي سماه ولهذا لو هلك هلك به ووجه الأول أن الصفقة واحدة وان عين لكل واحد منهما شيئاً ولهذا لو قبل العقد في البعض من البعض تجوز كما في البيع **قال** وان رهن عينا عند جرين جاز لأنه أضاف الرهن إلى جميعها صفقة واحدة فيكون محبساً بآرهنها به وهو لا يقبل التجري فيكون محبوساً بكل واحد منهما فان تها بيا لكل واحد منهما في حق صاحبه كالعد **قال** والمضمون على كل واحد منهما حصة دينه لأنه يصير مستوفياً حصته



بالهلاك فان اوفي احد ما فبغيرها رهن عند الاخر لان جميعها عند كل واحد منهما من غير تفرق  
لما يتاوصر كحسب المبيع اذا ادي احد المشتريين حصته **قال** وللمرتهن مطالبة الراهن وحسبه  
بالدين وان كان الرهن في يد لبقائه حقه في الدين والرهن للاستيناق فلا يمنع المطالبة فاذا طال به ومطله  
فقد ظلمه فبحسبه القاضى جزاء على الظلم وليس على الرتهن ان يملكه من بيعه لقضاء الدين لان حقه ثابت  
في الحبس حتى يستوفي دينه فلا يجب عليه ابطاله بالبيع الا انه يؤمر باحضاره لما يتا ان قضية  
استيفاء فلو قبض دينه مع ذلك يتكر الاستيفاء على تقدير محتمل وهو لهلاك في دينه فاذا احضر في الرهن  
سلم الدين ولا يتعين وهو نظير بيع السلعة بالثمن **فصل** فاذا باع الراهن الرهن فهو موقوف على اجازة  
المرتهن او قبضه دينه لتعلق حقه بحسبه على ما يتا فيتوقف ابطاله على رضاه ووزو الحقة فاذا جاز قد ضي  
بزه والحقة في الحبس واذا قضاه دينه فقد نزل الحقة في الحبس فقل المقتضى عليه وهو صدور الركن من اهل مضافا  
الى المحال ثم اذا جاز البيع ونقدنا نقل حقه الى يده لان له حكم المبدك كالعبد المدبون اذ ابيع برضا الترماء  
انتقل حكمه الى يده والفقهاء فيه ثلثا تراضوا بالاعتقاد ونسقوط وان لم يجر المبيع قيل ينبغي كعقد الفضي حتى  
لو استفكه الراهن لسبيل المشتري عليه وقيل لا ينبغي فالوا وهو الاصح لان التوقف اما كان صيانة لحق المرتهن  
عن البطلان وحقه في الحبس ذلك لا يمنع عقدا لا نعاقيب موقوف ان شاء المشتري حتى يستفكه الراهن  
وان شاء فسخ بالقاضى العجز عن التسليم وصار كالباق العبد بعد البيع قبل القبض فان المشتري يتخير كما ذكرنا  
**قال** وان علق العبد الرهن فحقه لصدر ركن الاعتاق من اهل مضافا الى المحال ولا اخفاء  
فيما عن ولاية وهي ملك الرقبة فيعتق كما اذا اغتق المشتري قبل القبض ولا يبق والمغضوب واذا زال ملكه عن  
الرقبة بالاعتاق زال ملك الرهن في اليد بناء عليه كالعبد المشتري وتتميز وملك الرقبة فلان زواله  
ملك اليد بخلاف البيع والهبة فانه ما يوقف عدم القدر على التسليم ولان في نفاذ العتق حصل منفعة  
العبد والمولى وهو طاهر من غير فوات مصلحة الرهن كانه يجب له اما سعاية العبد ورهنية قيمته واداء  
الدين حالا ولو لم يبع العتق بطلت مصلحة العتق والمعتق لا يجازي فكان نفاذه ثم مصلحة واعم فايده فكان  
اولي فاذا نفذ العتق بطل الرهن لفوات محله فيطال باده الدين ان كان حالا اذ هو الواجب في الدبوت  
الحالة ولا فايده في طلب القيمة فانه متى قبضها والدين حال وقعت المقاضاة وان كان مؤجلا رهن فقيمة العبد  
ليقامها مقام العبد فاذا حل الدين وهو من حبس حقه فقص منه بقدر ورد الفضل وان كان معسر سعى العبد  
في الاقل من قيمته والدين كانه نعتق اخذ الحق من جهة المعتق فيؤخذ من حصلت له فايده العتق وهو العبد  
لان المخرج من الضمان ويسعى في الاقل منهما لان الدين ان كان اقل فالحاجة ينفع به وان كانت القيمة اقل فهو  
انما حصل له هذا القدر فلا يجب عليه الزيادة ويرجع على المولى اذا ايسرته اضطرار في قضاء دينه بحكم  
الشرع فيرجع عليه بخلاف المستسكى لانه يسعى لتحصيل العتق عند الخيفة وتكمله عندها وههنا تفرقة

70  
واما يسقى ضمان على غيره فيرجع كغير الرهن ولود الراهن او رهن وكات له فاستولى لها صا  
التبديل فلما مر واما الاستيناق فلان حقه اقوى من حق الاخر في جارية الابن وقد صرح بها اوله وحق  
المرتهن مجبور بالسعاية والتضمين فان كان المولى وسر الخكة ما مر في العتق وان كان معسر سعى في جميع  
الدين لان كسبه المولى ولهذا لا يجر جان عليه واذا استنك الرهن الرهن فهو كالعق **قال** وان  
استنك ملكه اجنبي فالمرتهن يضمنه قيمته يوم هلاك فيكون هنا مكانه لان حقه ثابت في حبس العتق فكان  
في يده وان كانت قيمته يوم القبض الفاوضه خمسية سقط من الدين خمسية كانه هلك بانه سامة  
**قال** وليس للراهن ان يرفع الرهن لما فيه من تفويت الرهن وهو الحبس الذي يقتضيه  
العقد كابتنا فان اعاره المرتهن قبضه الراهن خرج من ضمانه فلو هلك في يد الراهن هلك  
بغير شيء الزوال الحبس المضمون ووصوله الى يد الراهن وله ان يسترجعه لبقاء عقد الرهن ولهذا لو امان  
الراهن قبل رده فالمرتهن احق به من ساير الترماء واذا اخذه عاد الضمان يعود القبض في عقد الرهن فيعود  
صفته **قال** وان وضعه على يد عدل جاز لانه نائب عن الراهن في الحفظ وعن المرتهن في الحبس  
ان يكون اليد الواحدة في حكم يدين وتخص واحد بمنزلة شخصين كمن عمل الزكاة كان الساعي كمالك خذ  
النصاب قبل الحول اخذ من يده وفي منزلة الفقير لو هلك في يده سقطت كمالود دفعها الى الفقير وان شرط  
ذلك في العقد لا حدها اخذ لتعلق حقه بما به الراهن في الحفظ والمرتهن في الاستيفاء ولا يملك احدهما  
ابطال الحق الاخر **قال** ويهلك من ضمان المرتهن لان يد المرتهن وفي مضمونه في حق المالية ولود دفعه  
الى احدهما ضمن لانه مودع الراهن في العين والمرتهن في المالية وكل واحد منهما اجنبي عن الاخر فيضمن كالمودع  
اذا دفعه الى اجنبي والعبد لا يبيع ولدا المرهونة ويجوز على البيع عند طلب المرتهن ولا يغير ليدل الموكل وموت  
ويملك معا رقة الثمن اذا خالف حبس الدين والوكيل المفرد لا يملك شيئا من ذلك **قال** ويجوز  
ان يوكل الرهن وغيره على بيع الرهن لانه اهل التوكيل وقد وكل ببيع ماله وان شرط في عقد الرهن ليعزل  
بموت الراهن ولا يفر له لان الوكالة صارت وصفا للرهن بالشرط فيبقى بقاء اصله وقد تعلق به حق الرهن  
وليس للراهن ابطاله ولا للورثة لنقد حقه على حقه وبقاء الرهن بعد موته ولو شرط البيع بعد الرهن  
ينعزل بالعزل والموت لعدم شرطه في العقد وعن ابي يوسف انه لا ينعزل واخاره بعض المشايخ  
**قال** واذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين لان الدين حل بموته والوصي قائم مقامه  
ولو كان الراهن حيا كان له بيعه لا يفاء الدين بامر المرتهن فكذا هذا فان لم يكن له وصي ضرب القاضى  
من يفعل ذلك لانه نصب لمصالح المسلمين والنظر لهم عند عجزهم والنظر فيما ذكرنا لانه يحتاج الى قضاء  
ما عليه من الديون الخالية بينه وبين الجنة **قال** ومن استعان شيئا ليرهنه جاز وان لم يسم  
ما يرهنه به لان الاطلاق في العارية معتبر لانه لا يفيض الى المنازعة وله ان يرهنه باي قدر شاء وبأي



نوع شاء ممن شاء علاً بالاطلاق فان عين ما يرهنه به فليس له ان يزيد عليه ولا ينقص انما الزيادة فلا تـ  
ربما احتاج المعير الى فكك الرهن فيؤدي قدر الدين وما رضى به الفداء الذي يرضى عليه ولا تـ يقسـ  
عليه ذلك فينظر به واما الزايد على قدر الدين يكون امانة وما رضى الا ان يكون مضموناً كله فكان  
التعيين مفيداً فينقذه وان رهنه بحسن اخر ضمن لانه لم يرض به وكذا لو عين رجلاً فرهن عند  
عند غيره لتفاوت الناس في الحفظ والملاة والقضا وكذا لو قتيه ببلدة فرهنه باخرى ضمن والمعير  
ان شاء ضمن الرهن لمقديه حيث خالف وان شاء المرتهن لانه قبض ماله بغير امره فان ضمن الرهن  
ملك الرهن فصار كانه رهن ملكه ويثبت عليه احكامه وان ضمن المرتهن رجع بدينه وبما ضمن على الرهن  
بسببه وعزوه ولورهنه بما عين فهلك في يد المرتهن صار مستوفياً دينه لما فقتنه وعلى الرهن للمعير  
مثله لانه صار قاضياً دينه فيرجع بمثله ولو دخله عيب نقص من الدين بحسابه ويضمنه لرب العارية ولو كانت  
قيمه اقل من الدين ضمن الرهن للمعير لانه صار قاضياً من دينه بقدرها ولو هلك عند المستعير قبل  
الرهن وبعد الفك لا يضمن لانه باذن المالك ولم يقض دينه منه واذا اعطي المعير الرهن لياخذ الرهن  
اجبر المرتهن على دفعه اليه ورجع بذلك على الرهن لانه غير متبرع في ذلك كاحته الى خلاص ملكه ولو  
اختلفا في قدر ما امر به فالقول للمعير لانه يستفاد الا ترى ان له انكار الاصل فكذلك لو وصف **فصل**  
جناية الرهن على الرهن ضمن لانه كالاجنبي في المالية حيث غلق بها حق الغير حبساً واستيفاء  
وجناية المرتهن تسقط من الدين بقدره لانه لو رض لا ينعلم بسقط فبفعله وبى وجناية الرهن على الرهن  
وماله حذر والمراد جناية توجب المال انها جناية المملوك على مالكه وكذلك جناية الرهن لانه لو احتبست  
كان عليه تطهير منها كحذرهما في ضمانه فلا يجلب الضمان وعليه الخلاص لعدم الغاية وقال ابو يوسف  
هي معتبرة لانها على غير المالك وفي اعتبارها فايده وهي دفعه اليه بالجناية وبطل الرهن وان لم يطل  
المرتهن اجناية بقى رهناً على حاله وان جنى على ماله وقيمه والدين سواء لا يعتبر بالاجماع لعدم الغاية  
وان كانت القيمة اكثر فكذلك اعز الى حنيفه رحمه الله وعنده انه يعتبر بقدر الامانة كجناية الوديعه على  
المستودع والله اعلم بالصواب **كتاب القسم** وهي في الاصل رفع الشبهة وقطع الشك  
وقطع الشك قال تعالى ويذهبهم ان الماء فتحمه بينهم اي غير شايع ولا شريك بل اله يوم وللناقة يوم  
ومعنى فتحمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنایا انه افرزها وقطع الشك فيها وهذا المعنى مرعى في الشرع  
الا انه تارة يقع افرز او تميز الانصباء وتارة مبادلة ومعاً وضعة على ما نبهنا ان شاء الله تعالى وهي  
مشروعة بالكتاب وهو قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الاية بين الانصباء وهو معنى القسم السنة  
وهو انه عليه السلام قسم الغنایا والوراث وقسم خيبر بين صحابه وعلى من صلى الله عنه نصب الله  
تحيي ليشير الدور والارضين وباء خذ عليه لاجر وعليه اجماع المسلمين وكان للشركة فكل يمكنهما

الانتفاع به فست الحاجة الى القسمة ليصل كل واحد الى المنفعة بملكه اولاً لا يمكن الانتفاع الا بالتمام  
فيبطل عليه الانتفاع في بعض الزمان فكانت القسمة متممة للمنفعة وقد ذكرنا ان القسمة تكون افرزاً  
وتكون مبادلة فنقول معنى افرز فيما لا يتفاوت اظهر كالمكيل والموزن وسائر المثليات حتى كان  
لكل واحد ان يأخذ نصيبه بغير رضا صاحبه ومع غيبته ويبيع به ماله وتولية على نصف الثمن  
ولا يجوز عن معنى المبادلة ايضا لان ما حصل له كان له بعضه وبعضه لشريكه الا انه جعل وصول مثل  
حقه اليه كوصول عين حقه لعدم التفاوت ومعنى المبادلة اظهر فيما يتفاوت كالحجران والعقار وثبت  
فيها من الخيارات ما ثبتت في البيع واذا طلب احد الشريكين القسمة والحسن متخذاً جبر القاضى الآخر ولم يجبر  
عند اختلافه وكل ما ليس بمثل حتى لا يكون لاحد مما اخذ نصيبه مع غيبة الآخر ولو اقمنا فليس له بيعه  
مراجعة لان ما اخذ ليس بمثل لا ترك على صاحبه الا انه يجبر الممتنع منهما على القسمة او التحلل الحس كالأبل  
والبقرة والغنم تميماً للمنفعة وتكميلاً لثمن الملك فان الطالب يسأل القاضى ان يخصه بنصيبه ويمنع غيره  
من الانتفاع به فيجيبه القاضى الى ذلك لانه نصب للمصالح ودفع الظلم والاجار على المبادلة جاز ان اذا  
تعلق بها حق الغير كالمشترى مع الشفيع والمديون يجبر على بيع ملكه لا يفاء الدين ولا يجبر عند اختلاف  
الحسن كالحجران مع العقار او البقر مع الحبل ونحو ذلك لتعدد المعادلة فيه للتفاوت الفاحش بينهما في  
المقصود وكذلك الثياب اذا اختلفت اجناسها والثوبان اذا اختلفت فيمنها ولو اقتسما بانفسهم جاز لانه  
بيع ولها ذلك **قال** ويقسم على الصبي وصيته او وليته كالبصير وسائر تصرفات فان لم يكن نصب  
له القاضى من يقسم وينبغي للقاضى ان ينصب قاضياً عادلاً مأموناً عالماً بالقسمة  
لانه لا قدرة على العمل الا بالعلم به ولا اعتماد على قوله الا بالعدالة ولا وثوقه لفعلة الا بالامانة ولا تـ  
يحكم عليهم بفعلة فاشبه القاضى فينبغي ان يكون بهذه الصفات **قال** يرقه من بيت المال  
لان فعله يقطع المنازعة كالقضاء فينبغي ان يكون زرقه في بيت المال كالقاضى ولانه انما للتمتع فكان افضل  
ولا تـ ارفق بالعامية **قال** او يقدر له اجر ان اخذ من المتقاسمين لانه يعمل لهم وانما يقدر لثلاثة  
يطلب زيادة ويشط عليهم في الاجر **قال** وهو على عدد رؤسهم وقالوا على الانصباء لانها مؤنة الملك  
فيتقدر بقدره وصار كخافير يتركة ونفقة المملوك المشترك ولا تـ حنفية رحمه الله انه خراء عمله ومن  
التميز والافراز ويستوى فيها القليل والكثير بانه لا يأخذ الاجر على المساحة والشئ على الحدود حتى لو استعان  
في ذلك بارباب الملك فله الاجر اذا قسم وميز وربما يكثر عمل في القليل لان الحساب انما يدق ويصعب  
عند تفاوت الانصباء لاعند استوائهما بخلاف خراف البئر فان الاجرة مقابل العمل وسنقل الثآلب ونفقة  
المملوك لا يقاء الملك وصاحبه كالكثير اكر ونحوه الكليل والوزن لا تـ اجرة عمله ولهذا لو استعان  
فذلك بارباب الملك لا اجر له وكل الكثير اكثر من كل القليل قطعاً وروي عن ابي حنيفة رحمه الله ان الاجر



على الطالب لانه هو المستفيع به دون المتنع به **قال** ولا يجبر الناس على قاسم واحد معناه  
 اذ لا يتقدرا جملته لا يتعدى اجزائه مثله ونحوه طلب الزيادة وانه ضرر **قال** ولا يترك القسام  
 يشتركون لان عند الاشتراك لا يخافون الفتور فيتعاونون في الاجرة وعند عدم الاشتراك يخافون الفتور  
 بسبق غير فيبادر الى العمل فيحصل الاجر **قال** جماعة في ايديهم عقار طلبوا من القاضي قسمته  
 وادعوا انه ميراث لم يقسم حتى يقيموا البيينة على الوفاة وعدد الورثة وفي غير العقار يقسم بقولهم وقالوا  
 يقسم باعترافهم وذكر في كتاب القسمة انه ضيق بقولهم لان اليد دليلا للملك والظاهر صدقهم ولا منازع  
 لهم كانه غير العقار وكما اذا ادعوا في العقار الشراء او مطلق الملك فانه يقسم باعترافهم في هذه الصور  
 بالاجماع وكذا لو كان في الورثة كبير غايب وصغير والدار في ايدي الكبار يحضر يقسم بقولهم وبغير نصيب  
 الصغير والغايب لان ان يكون في يد الغايب والصغير فلا بد من حضورهما لئلا يكون قضاء على الغايب  
 والصغير وانما يذكر انه قسمها بقولهم لئلا يتعدا هو الحكم ولا في حينة رحمه الله ان التركة قبل القسمة  
 على حكم ملك الميت لان الزيادة المتولدة منها يحدث على ملكه حتى يقضى منه ديونه وينفذ وصاياه ولا يجزى  
 للقاضي قطع حكم ملكه الا ببينة بخلاف المنقول لانه يحتاج الى الحفظ فكيف قسمته للحفظ والعقار يحفظ  
 بنفسه بخلاف المشتري لان ملك البائع انقطع عن البيع فلم يكن القسمة قضاء على الغير وكذا اذا اطلقا  
 لانهم ما اعترفوا به لغيرهم وفي الجامع الصغير شرط اقامة البيينة عند الاطلاق لان قسمته للحفظ لا يحتاج  
 اليها في العقار وقسمة الملك يفتقر الى ثبوتها فاجاب الى البيينة **قال** وان حضر وارثان فاقاما  
 البيينة على الوفاة وعدد الورثة ومعهما وارث غايب قسم بينهم لان ان يكون العقار في يد الغايب لما مر  
 وفي الشراء لا يقسم الا بحضرة الجميع والفرق ان ملك الوارث ملك خلا فحتم يتقبل اليه خيار الغيب  
 والتعيين فيما اشترى المورث او باعه فيكون احدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه وفي  
 ملك مبتدأ حتى ليس له الرد بالغيب على باعه ولا يصح الحاضر خصما عن الغايب فافرقا **قال**  
 فان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البيينة لان الواحد لا يكون خصما ومقاسما من جهتين ولا بد من  
 حضور خصمين **فصل** واذا طلب احد الشركاء القسمة وكل منهم يتفيع نصيبه قسم بينهم لما بينا وان  
 كانوا يستصرون لا يقسم اعلم ان القسمة على ضربين قسم يتولاها الشركاء بانفسهم فتجوز ان كان فيها ضرر لان  
 الحولم والاشارة مختارة في استيفاء حقه وابطاله ما لم يتعلق به حق الغير وقسم يتولاها الحاكم  
 او امينه فيجوز فيما فيه مصلحة لا فيما فيه ضرر عليهم ولا فيما لا فائدة فيه كالحايطة والبيئ لان القاضي يضبط  
 لاقامة المصالح ودفع المضار فلا يجوز له فعل الضرر والاستغناء عما لا يفيد من قبل المثل ومنصبه منزه عن  
 ذلك ولان ما لا فائدة فيه ليس في حكم الملك فليس على القاضي ان يجيبه اليه فان طلبا القسمة من القاضي  
 في رواية لا يقسم لما بينا وفي رواية يقسم لاحتمال ان يكون لها منفعة لا تظهر لنا فانما حكم بالظاهر

وان كان احدهما يتفيع نصيبه والاخر يستصفر بطل المشفع لانه يتفيعه فاعتذر له وان طلب  
 الاخر ذكر الكرخي انه لا يقسم لانه مشفوع لا متعلم وذكر الحاكم في مختصره انه يقسم لانه يطلبه وهو لا يصح  
 لان الامتناع انما كان للضرر ولا اعتبار للضرر مع الرضا كما اذا قسمها بانفسها **قال** ولا يقسم  
 الجوهر والرقيق والحمار والحايطة والبيير بين دارين والحق الا بتزويجهم وكذا اكل ما اقيمته ضرر كالبنت  
 الصغيرة والباب والحشيشة والقميص وقد قلنا ما فيه من التفصيل والروايات والتعليق لانه لا بد في  
 القسمة من التعديل ولا يمكن في البعض كالجوهر والرقيق تفاوتهما ولا يتم الفرق لانه جسد واحد  
 كغيره من الحيوان وكريق المغنم ولا يخيصة حمة الله ثم بمنزلة اجناس مختلفة لتفاوتهم في المبالغة  
 المطلوبة من الزكاء والعقل والهداية الى تعلم الحرف وتفاوتنا فاجتبا وغيرهم من الحيوان قيل التفاوت  
 بينهم عند اتخاذ الجنس لانهم لا يذكرون ولا يتكلمون ولا يتفهمون ولا يتفهمون ولا يتفهمون ولا يتفهمون  
 ولا ان المقصود من غيرهم من الحيوان وما بينهما من التفاوت يعرف بالطاهر والجبل والركوب والاختيار  
 في يوم واحد بل في ساعة واحدة ولا كذلك بنوا دمر وقار فيق المغنم فان حق الغنم في المأبى لانه  
 جاز لا مامر بيعها وقسمة ثمنها وهذا الحق تعلق بالعين والمال فافرقا **قال** ويقسم كل واحد  
 من الدور والاداري والحيوانية واحدا لانها اجناس مختلفة نظرا لاختلاف المقاصد وان كانت دور  
 مشتركة في مصر واحد واراضي متفرقة قسم كل دار وارض على جرد عداي خفيفة وقالا يقسم بعضها  
 في بعض ان كان اصلها جسد واحد صورة ومعنى نظر الى المقصود وهو اصل السكنى والزرع وهي  
 اجناس معنى نظر الى وجوده السكنى واختلاف الزرع فكان مقوضا الى نظر القاضي على ما يتجرح عنه  
 وله انه لا يمكن تعديله لكونها مختلفة لكون البلدان الجوار والفرب من المسجد والماء والشرب وصلاحياتها  
 احداها بالركة والاخرى بالبصرة قسمت احدهما في الاخرى **قال** ويقسم البيوت قسمته  
 واحدة اما اذا كانت في دار واحدة فلان قسمته كل بيت بانفاده ضرر وان كانت في محلة او محال فالتفاوت  
 بينهما يبيحها لا تفاوت في السكنى والمنازل ان كانت في دار واحدة متلازمة كالبيوت وان كانت  
 متفرقة يقسم كل منزل على حدة سواء كانت في دار او محال لانها لا تتفاوت في السكنى لكن في الدور وكان لها  
 شبه بكل واحد منها فاذا كانت ملتزقة كالحقناها بالبيوت وان كانت متباينة بالدور واذا قسم الدار  
 يشترط العرصة بالزراع والبناء بالقيمة وتجوز ان يفضل بعضهم على بعض تحقيقا للمعادلة في الصورة والقيمة  
 او في المعنى عند اخذ الصورة ولو اختلفا فقال بعضهم يجعل قيمة البناء من الارض وقال الاخر بالدرهم  
 فالاول اولى لانه انما يقسم الميراث والدرهم ليس من الميراث الا بعد ان يكون قيمة البناء اضعاف  
 قيمة الارض او يقع لاحدهما جميع البناء فيجعل القسمة في البناء على الدرهم لانه ثبت له القسمة فيعدله  
 ما لا يتاخر الا به كالاخ ولا يتيه على النكاح دون المال وله تسمية الصداق لما قلنا وهذا مروي

الزراعة اختلافا فاما في دار واحدة فافرقا  
 وحدها بالاجماع وعن محمد بن كاسر



عن محمد رحمه الله وعن أبي يوسف فيقسم الكل باعتبار القيمة لتعذر التقدير إلا بالقيمة وعن  
أبي حنيفة رحمه الله أنه يقسم الأرض بالمساحة على الأصل في المسحوحات فمن كان نصيبه أجود  
ووقع له المنيار على الآخر دهر حتى يساويه فتدخل التماثل في القسمة ضرورة كولاية الأخ  
وقول محمد أحسن وأوفق للأصول ولو اختلفوا في الطريق فقال بعضهم يرفع طريقا بيننا وأمنع  
الآخر وإن كان يستقيم كلا واحد طريق في نصيبه قسم بينهم بغير طريق وإن كان لا يستقيم  
رفع بينهما طريق ولا يلتفت إلى المنفعة لأنه تكميل المنفعة وتوفيقها ويجعل الطريق على عرض باب  
الدار لأن الحاجة تندفع به وهو أقوى ما كان عليه من الشراكة وطريق الأرض قلما ترقى البقرة الحراثة  
لأنه لا بد من الزرع ولو وقعت شجرة في نصيب أحدها أغصانها متدلية في نصيب الآخر روي  
ابن رستم عن محمد بن أبي نعيم عن علي بن فضال عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
ولا حد الشريكين أن يجعل في نصيبه يترأوا بالوعة وتنور وأجلا أن كان نصيبها يطجأه وله أن يسد كوة  
الآخر لأنه يتصور في خالص ملكه فلا يكون متعديا وضرب الجار حصل ضمنا فلا يضمن وكذلك أصل الخط  
أن يفتح فيه بابا وإن شاء ذي جاره لما ذكرنا والكفاية يؤذي الجار أحسن **قال** ويقسم سهمين من العلوي  
سهم من السفلي وعند أبي يوسف سهم سهم وعند محمد بالقيمة وعليه الفتوى لا تقاسم الجاهل بالنظر في اختلاف  
المنافع فإن السفلي يصح اصطلا وحفر البئر والشراب وكذلك العلوي وكذلك يختلف قيمتهما باختلاف  
البلدان فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة ولهما أن الأصل في المزارع أن يقسم بالذرع والمقصود الأصل السكنى  
الآن أبو يوسف قال ذراع بذراع نظر إليهما هو المقصود وهو السكنى وهو المستويان فيها وكل واحد منهما  
أن يجعل في نصيبه ما لا يضرب الآخر والمنفعتان متماثلتان فكان أن لصاحب السفلي حفر البئر والشراب كذلك  
لصاحب العلوي ينبغي فوق علوه ما لم يضرب السفلي على أصله ولا في حيفه رحمة الله أن منفعة السفلي  
منفعة العلوي لأنها تبقى بعد فوات العلوي في السفلي منفعة البناء والسكنى وفي العلوي السكنى غير  
وليس له التعديل إلا بما صاحب على أصله في غير ذراعين بذراع نظر إلى اختلاف المنفعة ثم قيل أبو حنيفة بنى على  
أصله أنه ليس لصاحب العلوي أن يبنى على علوه الأرض صاحبها وعندهما يجوز وقيل الجواب على عادة أهل الكوفة  
في اختيارهم السفلي على العلوي **قال** ولا يدخل الدهرهم في القسمة إلا بترخيصهم لأن القسمة في الشراكة  
ولا شراكة في الدهر هو فإذا أرضي جازنا **فصل** في تقاسم ان يقرع بينهم فمن خرج اسمه على سهم  
أخذه وذلك بعد ما يصور ما يقسم عليه على سهام القسمة ويخرج المساحة ويقوم البناء الحاجة إلى  
معرفة ذلك ويقرع كل نصيب بحقوقه عن قيمة الانصباء ليتحقق معنى القسمة وبلية الانصباء بالاول والثاني  
والثالث ثم يخرج القرعة كالتقدم ويقسم على كل انصباء فإن كان سدا جعلها اسداسا أو ثمانا فثمانا  
لأنه إذا خرج أقل الانصباء خرج الأكثر وكذلك بالعكس وعين كل واحد نصيبا جاز من غير ذلك

في معنى القضاء فيقع الزلعة أما القرعة لتطليب النفوس ونفي التهمة والميل **قال** وليس  
لأحد من الرجوع إذا قسم القاضى أو نائية لا تصدق عن ولاية تأمته فلمنت كالتقضاء وكذلك ليس له ذلك  
إذا خرج بعض التهام فكل لا يلتفت إلى إياه قبل القسمة لا يلتفت إلى رجوعه بعد ما وكذلك إذا حصل  
التراضى وبنيت الحدود لأن المؤمنين عند شروهم وقيل يصح رجوعه إذا خرج بعض التهام إلا إذا بقي  
سهم واحد لبقية الباقي **قال** فإن كان في نصيب أحد سهم مسيل وطريق لعين ولم يشترط فإن لم يكن  
صرفه عنه صرف تحقيق المعنى القسمة وهو قطع الاشتراك والافتقار القسمة لاختلافها وتساؤف  
لأن المقصود تكمل المنفعة ولا ذلك إلا بالطريق والميل **قال** وإذا شهدوا عليهم ثم ادعى أحدهم  
أن من نصيبه شيئا يدعيه لم يقبل الأدبينة لأنه مدعي فالحكم له بدينه استخلفه كأي فسر  
فكل جمع نصيبه ونصيب المدعي فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لأن النكاح حجة على ما عرف وقيل لا  
يقبل دعواه للتناقض **قال** وتقبل شهادة القاسمين على ذلك وقال محمد لا تقبل لأنهما شهدا  
على فعلهما ولهما أنهما شهدا بالاشتيفاء وهو فعل الغير بدلتهم القسمة فتقبل أما فعلهما الاقرار  
وهو غير ملتزم فلا حاجة إلى الشهادة عليه وعن محمد مثل قولهما ومنهم من قال إن كانت القسمة باجته لا  
يقبل لأنها دعوى يفتأ على استوجابها عليه وجوابه أن اجتهادها وجبت باتفاق الحضور على إبقاء العمل من  
التمييز فلم يجز لهما معهما فلا تهمه وإن قال قبضته ثم ادعى متى قبضته أو عين حصصه كسائر الدعاوى  
وإن قال ذلك قبل الاقرار بالغا وصحت القسمة وكذلك إذا قال لم يسلم لي بعض نصيبى وهو نظير الاختلاف  
في قدر المبيع وسببين التوافق وأحكامه كتاب الدعوى إن شاء الله تعالى **قال** وإن استحق  
نصيب أحد من رجوع في نصيب صاحبه بقسطه كما في البيع وهذا عند أبي حنيفة قال أبو يوسف فيقسم القسمة  
وسوق محمد في رواية أبي سليمان روي أبو حفص أنه مع أبي حنيفة وقيل الخلاف في بعض شاي من نصيب  
أحدهما أن المعين لا يفتح بالإجماع ولو استحق نصيب شاي في الكل النفس بالإجماع لأن يوسف أت  
بالاستحقاق طهر شريك ثالث ولا قسمة بدونه رضاه والفقهاء فيه أن باستحقاق الجرح الشاي تبطل معنى  
القسمة وهو التمييز والافراز لأنه يرجع مجزئ شاي في نصيب الآخر بخلاف المعين وصار كاستحقاق الشاي في  
الكل ولا في حيفه رحمة الله أن القسمة على هذا الوجه يجوز ابتداء بالزكون نصف الدار المقدم بينهما  
وبين ثالث والمؤخر بينهما على الخصوص فاقسم على أن لا عدما نصيبهما من المقدم وربع المؤخر وللآخر ثلثة أرباع  
المؤخر فانه يجوز وإذا جاز ذلك ابتداء جاز انتهاء فعلى القسمة موجود وضار كالجرح المعين بخلاف الشاي  
في الكل لأن القسمة لو بقيت يفرق نصيب المستحق في الكل فينصهر ولا ضرر هنا فافترقا **فصل**  
للمهاية جائزة استحسانا والقياس بأبي حنيفة لما لا يبادل المنفعة بخبره نفسه لتأخر حتى أحدهما إلا  
أنا استحسانا الجواز لقوله تعالى لها يربو ولكم شرب يوم معلوم ولأن المنافع تستحق بعضي وبعض غير







رضي الله عنه لما ولي الخلافة  
يوم درميس وكان عند  
عنه اعطى ما في بيده بال  
والاولى ان يكسر القاض  
الاجماع فان لم توجد في شيء  
رسول الله عزم الى العيينة و  
فان لم يجد قال بما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما اقصى ما في كتاب الله قال  
رسول الله لما رضى الله ورسوله وانما لم يذكر الاجماع لانه لا اجماع مع وجهه عليه السلام لانه  
منزلة النبي مع النص بعد علمه السلام **قال** فان لم يوجد فيجب ان يكسر من اهل الشريعة  
موتوا في دينه وامانته وعقله  
باب الولاية والقضاء اقدس واعظم  
ولاية النبي والمجتبى والعبد لانه لا  
عليه في الصوت وغيره والاطلاق لا يفرق بين المدعي والمدعى عليه ويمتنع بين الخصوم وقيل لا يجوز  
لانه لا يسمع الاقرار فيما ينكره استفاضة فوضع صندوق الناس والقاضي يجوز فضا في كذا يجوز  
ولا ينبغي ان يقول كما لا ينبغي ان يقول في النوازل عن اصحابنا لانه لا يجوز فضا في ولو فضا  
بعد الولاية السخية العزلة ولا يجوز له ولا يجوز له لانه الذي ولا ما رضى به الاخذ لا ويشترط دينه وامانته  
لانه يتصرف في اموال الناس ودينه ولا يجوز له ذلك من امانة ولا كذلك العقد لانه الاصل في الامور  
الدينية واما العلم فيلزم من كتابه واخذ به وما يرضى عليه من القضايا والدعاوى وكسب القضايا  
وعبر في ذلك ما لا يعلم بالعلم والحق لانه لم يعلم بذلك لا يتدر على القضاء ولا يعلم كيف يقضي  
وعنه ان يرضى لان يكسر القاضي ورعا احب الى الله ان يكسر مجتهدا وقال لانه عالم بالافرايض  
يكفي في جواز القضاء  
قال ع من قدر ان  
وكذلك الحق لانه  
الاوصاف وان  
يطع لانه يجتهد  
بابا عبد الرحمن  
علا فخره

التوجه لكتب فقه في رضى الله عنه ثم اجمعوا على ان جعلوا له في كل  
ذلك الشئ ما من رزقه فلما حضرته الوفاة قال لعابته رضى الله  
عنه المال فذل علم ان الله استغنى لا يا فخر وسعد المختار **قال**  
الحادثة لقا وفتت يجب طلبها من الكتاب ثم من السنة ثم من  
الاستدلال والراه والاجتهاد ويشهد له حديث معاذ بن بنه  
بما قاله كيف تصنع ان عرضت لكم قال اقصى ما في كتاب الله قال  
فان لم يجد قال بما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما اقصى ما في كتاب الله قال  
رسول الله لما رضى الله ورسوله وانما لم يذكر الاجماع لانه لا اجماع مع وجهه عليه السلام لانه  
منزلة النبي مع النص بعد علمه السلام **قال** فان لم يوجد فيجب ان يكسر من اهل الشريعة  
موتوا في دينه وامانته وعقله  
باب الولاية والقضاء اقدس واعظم  
ولاية النبي والمجتبى والعبد لانه لا  
عليه في الصوت وغيره والاطلاق لا يفرق بين المدعي والمدعى عليه ويمتنع بين الخصوم وقيل لا يجوز  
لانه لا يسمع الاقرار فيما ينكره استفاضة فوضع صندوق الناس والقاضي يجوز فضا في كذا يجوز  
ولا ينبغي ان يقول كما لا ينبغي ان يقول في النوازل عن اصحابنا لانه لا يجوز فضا في ولو فضا  
بعد الولاية السخية العزلة ولا يجوز له ولا يجوز له لانه الذي ولا ما رضى به الاخذ لا ويشترط دينه وامانته  
لانه يتصرف في اموال الناس ودينه ولا يجوز له ذلك من امانة ولا كذلك العقد لانه الاصل في الامور  
الدينية واما العلم فيلزم من كتابه واخذ به وما يرضى عليه من القضايا والدعاوى وكسب القضايا  
وعبر في ذلك ما لا يعلم بالعلم والحق لانه لم يعلم بذلك لا يتدر على القضاء ولا يعلم كيف يقضي  
وعنه ان يرضى لان يكسر القاضي ورعا احب الى الله ان يكسر مجتهدا وقال لانه عالم بالافرايض  
يكفي في جواز القضاء  
قال ع من قدر ان  
وكذلك الحق لانه  
الاوصاف وان  
يطع لانه يجتهد  
بابا عبد الرحمن  
علا فخره

القيام به كما فيه من المجدور وقيل بانك الدخول لمن يدخل من القدر عليه السلام من ولي القضاء  
فكافة ذبح بغير سكين قبل معناه لقا اطلب وقيل لقا لم يكن املا **قال** ولا بأس به لمن امن عانته  
اداء فرضه لان كبار المعايير والتابعين تغلبوا وكفى بهم قدوة والفتوة عزم ولا علة رضى الله عنه  
ولو كان مكر واما لولا وقال عزم لقا احكم الحاكم فاضاب فله اجران واختيار ان يكسر لكرارتي  
الامتناع عنه وقيل الدخول فيه رخصة والشكر عزيمة وهو الصحيح ومن تعين له يفرض عليه الولاية  
وقد بينا ولو امتنع لا يجزى عليه ولو كان في البلد جماعة يطعون وامتنعوا والسلطان يقصر بين  
الخصوم لم يأثموا وان كان لا يمكن ذلك آثموا وان امتنعوا حتى قتلوا جاعلا **قال** ثم لا يجوز  
التعذيب من ولاية الطور لان الصحابة تغلبوا من معوية وكان الحق مع علي رضى الله عنه والكتابيون تغلبوا  
من الحجة جميع جرح ولا في اقامة الحق ووقع الظلم من لولا يمكن من ذلك لا يجوز له الولاية منه **قال**  
ويجوز قضاء المرأة فيما تقدره وتوافيه الا انه لا يكسر ما فيه من مبادئ الرجال ومبني امر من علم السنة  
وروي عن علي بن خنيس انه قال لا يترك القاضي على القضاء الا حولا لانه لا يستغنى بالقضاء بيني  
العالم فيقول السلطان بعد الحول ويستدرج حتى يستغنى بالترس **قال** فاذا قتل القضاء ينبغي ان يتق  
الله ويؤثر طاعته ويعمل لعماده ويقصد الى الحق يجتهد فيها تغلب ويطلب ديوان القاضي الذي قبله  
في خرايطه وسجلاته لانه وضعت لتكسر حجة عند الحاجة فيعمل في يد المتولي لانه محتاج الى العلم بها  
وعمل في الودائع وارتفاع الوقوف عما تقدم به البينة لانه حجة شرعية او باخر او من هو في يد البينة  
ولا ينبغي قبول الموقوف لانه شرعا حرة الفرض لا عمل **قال** الا ان يكسر هو الذي سلك اليه  
لان ليس يكسر فيكسر امثاله وينبغي ان يبعث رجلين من ثقاته والواحد يكفي فيقبضان من المعزولين  
ومما ذكرنا من الخرايط والسجلات فجمعا من خرايطه حتى لا يشتبه على القاضي وبالله الموقوف وشيئا  
فتباليكتشف ما يشكك عليها ويختار عليه ومنه السوان ليس للزام بل ليكتشف به الحال وان الى الموقوف  
ان يرضى اليها الشيخ اجبر على ذلك سواء كان البياض من بيت المال وهو ظاهر لانه لمصالح المسلمين  
او من الخصوم لانهم وضعت في يد العبد والامر ماله لانه فعلا تدب لانه حولا وبأخذ ان الودائع واموال  
اليتامى ويكتب ناسا والمجوسين وبأخذ ان شتمهم من المعزولين لينظر المتولي في احوالهم في اخر وقت اوقافه  
عليه بنية الزم عملا بالحق والانا دس عليه في مجلسه كان يطالب فلانا المجوس يوح فيلحقه تحت حفره او في  
عليه ابتداء الحكم بينهم وينادي اياها على صب ما يرى القاضي وان لم يحضر لا يجزى حتى يستظهر  
في امره فيأخذ منه كتيلا ينفذ لاضلاله مجوس تحت غائب وهو الظاهر لانه قتل المعزولين لا يكسر  
جنا **قال** ويجلس للقضاء جلوسا لما رواه في الحديث لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقضي بين  
الخصوم في المسجد وكذا الخلفاء الراشدون بعد وذكروا على رضى الله عنه في مسجد الكوفة الى الان معروف



وقال في انما بنيت المساجد لذكر الله تعالى والحكم والتلا شتبه على القرباء مكانه والجامع اولى لانه  
اشهر وان كان الختم جايضا او نفاضه القاضي الى باب المسجد فينظر في خصوصتها او امره فيفتكر  
لما لو كانت المنازعة في دابة فانه يجزى الاستماع الدعوى والاشارة اليها في الشهادة وان جلس  
في بيت جاز وبأذن للناس بالدخول فيه ولا يمنع احد من الدخول عليه ويجلس معه من كان يجلس معه  
في المسجد ويكون الاخوان بالبعد عنه بحيث لا يسمع ما يكون بينه وبين من تقدم اليه للحفوة  
ويستحق ان يجلس مع قريبه قويا من اسلافه والقبائل والابناء والابناء بان يجلس وحده لانه كان  
عالم بالقضاء **قال** ويختص به كما ولا يتبعه لاسلامه معرفة بالغة لانه لم يكن عدلا لا يؤمن  
خيانته ولذا لم يكن مسلما لا يؤمن ان يكتب ما لا يقتضيه الشريعة وادام لم يكتب فغيره لا يعرف كنهه  
السؤال وما يجازي القاضي من الاحكام ويجلس في حصة حيث يراه حتى لا يجزى بالبرق **قال**  
ويستحق بين الخصمين في المجلس والاقبال والنظر والاشارة قال تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قدام الله  
بالعدل والعدل الشورى وقال في التلا اقبلوا اليه بالعدل فليست بين الخصوم في المجلس والاشارة والنظر  
وفي كتاب عن رضي الله عنه اسس بين الناس في مجلس واحد وجعل وعده ومعتا ما ذكرنا ثم نبت على العباد  
فقال حتى لا يطعم شريف في جيفته ولا يخاف ضعيف جوارحه ولانه لا فضل لغيره مما ينكر قلبه الاخر  
فلا يشترج للدخول والحوار وينبغي ان يجلسوا بين يدي القاضي جسا ولا يجلسها في جانب ولا احد مما عن  
يمينه والاخر عن شماله ولا تقدم اليه لفطان اشياء بلما فقال ما لكما وانشاء سكنت حتى يتلقا فاذ الحكم  
احدهما اسكت الآخر ليغرم **قال** وسار احدهما ولا يلقنه تحت لابت وكافيه من التهمة ولا يفكر  
لاحد مما لان ذكركم على حقه ولا يمازرها ولا احدهما لانه يجزى بهيمة القضاء ولا يضيف احدهما دون  
الآخر لما بينا وقد ورد في النبي عنه **قال** ولا يقبل من عتية اجنبت لم يبدل قبل القضاء قال عليه  
عليه السلام لا امرأ غلور ولا ناعا احدي له للقضاء فاما اذا كان الحكم بالقضاء فاشبه الترشع بخلاف  
من جرت عادته بما دانه قبل القضاء لان الظاهر انه جرى على عادته حتى لو زل على العاقبة او  
كان له خصومة لا يقبلها والقيب علم من التفصيل **قال** ولا يحضر دعوى الا العامة كاللوس والحانة  
لانه لا تامة فيها والواجبة سنة ولا يجب الخاصة للحانة التهمة الا اذا كانت من قريب او من جرت عادته  
بذلك قبل القضاء على التفصيل المتقدم والعرض عما وزنا فاقه وما فوقها عامة وقيل الخاصة ما لم  
ان القاضي لا يحضر الا بعد **قال** ولعله المريض ويشهد الجاني لانه من حقوق المسلم على المسلم  
على ما نطق به النص ولا يجلد مكنه في ذكر المجلس ولا يمكن احدا من التلا في شئ من الخصومة **قال**  
فان صدر له تم او فاسد او غصب او جرح او غطس او حجة حيوانية كن عن القضاء قال عليه السلام  
لا يقض القاضي وهو غضبان وفي رواية وهو شبعان ولا يشترج الى القصر ومن الاعراض تمنع عنه البكر

فيتم بالقضاء ويكره له صوم التطوع يوم القضاء لانه لا يخلو عن الجوع ولا يتعب نفسه بطول الجلوس  
لانه ربما خفي وملك ويقعد طرفي النهار وله اطمع في رضى الخصم بركة مما تم ومترتب لغيره رقا  
الخصوم حتى يصلحوا وان لم يطرح انعقد القضاء بينهما لعدم الموجب للثأر **قال** ولا يبيع ولا  
يشترى في المجلس **قال** كما فيه من التهمة ولا يباين في خفي المجلس وعن ابي حنيفة انه يكره ان يبيع  
وانما يبيع ويشترى ممن لا يوفيه ولا يباين **قال** ولا يستخلف على القضاء الا ان يقضى اليه ذلك  
لانه كالوكيل عن الامام والوكيل ليس له ان يوكل الا ان يؤذن له **قال** ولا يقض على غائب لقوله  
عزم باعالي لا تقض لاحد الخصم حتى تسمع كلام الآخر ولان القضاء لقطع المنازعة ولا مانع من برون  
الانكار فلا حاجة الى القضاء **قال** الا ان يحضر من يقوم مقامه اما بان يتركه كالوكيل او بان يتركه  
لما لو قضى من جهة القاضي او يكلف ما يدعيه على الغائب سبيل كما يدعيه على الحاضر كمن ادعى واراضي برجل  
فانك نأقاه المدعي البينة انه اشترى من فلان الغائب يقض به على الحاضر والغائب وكذا الولد في شفعة  
وانكاره واليد الشراء فاما البينة ان واليد اشترى من الغائب يقض على الحاضر والغائب جميعا وكذا اذا  
شترى اعدا وجعل فقال مما جرد ان فاما المستوفى البينة ان مولاهما اعتقهما حكم بعقوبتهما صح الحاضر والغائب  
جميعا **قال** فاذا رفع اليه قضاء فاضي امضاء الا ان يأتى الكتاب او السنة المستوفى او الايمان  
واصله ان القاضي له ان يمتن بجزء قضائي ففرض يقضيه يسوغ فيها الاجتهاد لم يجز لاحد من القضاة نقض  
لان الاجتهاد التام والاول ترجح بالتبع لا يقال القضاء به وروي شرعا قضى بقضاء خالف فيها عمر  
وعليا فلم ينسأ لو قوع من قاضي جائز الحكم فيها يسوغ فيه الاجتهاد وعن عمر رضي الله عنه انه قضى في  
الجذبضا بامثلة فقبل له فقال ذاك على ما قضيتا وعلا على نقض ولم ينسخ الاو ولا اجتهاد مع الكتاب  
ولامع السنة المستوفى لا اجتهاد الا عند عدمها لما تقدم من حديث معاذ ولا مع اجماع الجمهور لانه  
خلاف وليس باختلاف والمراه اختلاف الصور الاو **قال** ولا يجوز قضاؤه لمن لا تثبت شرعية  
له لان المعنى الذي تترد الشهادة له في القضاء اقوى لانه الزم **قال** ويجوز لمن قتل وعليه  
لانه ثابت عند المسلمين لانه ولهذا لا يعزل عنه **قال** ولذا علم بشئ من صفوف  
العباد في زمن ولايته ومحل جاز له ان يقض به لان علمه كشراف السامد بين وبل اولى لان البينة  
حاصرها على بالمعينة والسمع والحاصل بالشهادة غلبة النظر والاجماع على ان قوله على الانفرد بمقول  
فيما ليس قطعا فيه ومن قال حكمت بكذا نفذ حكمه واما ما علمه قبل ولايته او في غير ولايته فلا يقض به  
عند ابي حنيفة في نقد كره عن عمر وشريح وقال ابو يوسف ومحمد يقض كما في حال ولايته ومحل كما مر وجوابه  
انه في غير مصر وغير ولايته شاهد لا حكم وشهادات الغرض لا تقبل وصار كما لا أعلم ذلك بالبينة العادلة ثم  
ولى القضاء فانه لا يعبر بها واما الحدود فلا يقض بها فيها لانه ضم فيها لانها تحت الله تعالى وطولنا به



الافق قد الغد فانه بعد علمه ما فيه من حق العبد والآفي اشكوا او بدسكرا او من به امارات  
اشكرانه بعون **قال** والقضاء بزمانه التذويع بنظر ظاهر او باطن في العقود والنفوذ لما انطاع  
والطلاق والبيع وكذلك البتة والارث وما لا لا ينفذ باطن وصورة شديدة بعد ان بالزور بنظر  
لو جبر ففرض بالقاضي ينفذ عند صحت حكم الزوج وطهرنا ظلالها ولو شهد بالزور جبراً على امرائه  
ثابتاً ففرض القاضي بالفرقة ثم تزوجوا آخر جاز وعندها ما جسد الزوج الثاني ذلك حكمه وطهرنا انما  
للظاهر لانه لا يملك علم الباطن وان علم بان كان احدان مدين لا يحكم ولو وطهرنا الزوج الاول كان  
زانياً ويجد وقال محمد بن طاهر وقال ابو يوسف لا يحكم لانه قد راى شيئاً او رتب شيئاً فيحرم الوطئ  
اجتباي ولا ينفذ في معتق البكر ومنكوبة بالاجماع لانه لا يمكن تقديم الظاهر على القضاء وفي الاجنبه  
امكن ذلك فقدم بقوله قطعاً للثبوت وينفذ بيع الامه عند صحت حكمه ولو وطهرنا وينفذ في البتة  
والارث حتى يملك المملوك له اكل البتة والميراث وروى عنه انه لا ينفذ فيها لما قوله صلى الله عليه وسلم  
انكم تحضرون الى وليكم بعضكم احسن من بعض وانا انا بشر اقضي بما سمعتم ففرضت له من  
مال اخيه شيئاً بغير حق فاما القطع لقطعاً من النار لانه عام فيجمع جميع الحقوق العقود والنفوذ وفي  
ذلك فبني ان يكون الحكم في الباطن كمو عند الله تعالى اما الظاهر فالحاكم لازم على ما انفق القاضي فاعلم  
السلام انا اقضي بالظاهر والله يتولى السراير ولو ما روى ان رجلاً قطع امرأته ووجد وزناً في الحسب  
ان يتزوج فادعى انه تزوجها وامام شاعده بن خذ عن علي رضي الله عنه في حكم عليها بالنكاح فقالت اني لم تزوج  
وانهم شهدوا زور فزوجه منه فقال علي رضي الله عنه شاعده ان زوجك لو امكن عليها النكاح ولانه قضى  
بامر الله تعالى حجة شرعية فيها ولاية الاثنا فبعد انشاء خزانة الحرام وحدهما خرج في المارون  
تتوليه فان قضاء القاضي في الاملاك المرسلة لا ينفذ بزمانه التذويع بهذا الحديث والقول انما لا يملك  
اموالكم بينكم بالباطل روى انما تزلت فيه ولان القاضي لا يملك اثبات الحكم بدون السب فانه لا يمكن  
دفع مال زيد الى عمرو واما العقود والنفوذ فانه يملك انشاء فانه يملك بيع امه زيد وعمر فانه يملك  
حال خبيته وخوف المملوك فانه يبيع للمخلف وكذلك لو مات ولا وصي له ويملك انشاء النكاح  
على الصفة والصفى والفرقة في الصبي وعز فذكر فثبت ان له ولاية الانشاء في العقود  
والنفوذ فيجعل القضاء انشاء اضرازا عن الحرام ولا يملك ذلك في الاملاك المرسلة بزمانه التذويع  
جعل انما يملك ان ينفذ لولم ينفذ باطن فلو قضى القاضي بالطلاق لبعثت حلالاً للزوج الاول باطناً  
ولما ظاهراً ولو ابنت القاضي بغير ما ابنت به الاول لثالث ايضاً ومثل ذلك اربع وقاسر فحكم للزوج في زمان  
واحد وفيه من الغنى ما لا يخفى ولو قلنا ببناف باطن لا حجة الا لوالده ولا في فيه **قال** الا صريحاً وهو  
الحبس قوله عم الى الواحد ظلم بغير حقه وعقوبة العقوبة الحبس وروى ذلك عن الشافعي لانه القاضي

نصب لا ينفذ الحقوق الى امرائه فاذا امتنع المطلوب من الامراء ففرض القاضي جبراً عليه ولا ينفذ  
بالنصب اجماعاً ففرض الحبس **قال** واذا ثبت الحق للمدعي وسأله حبساً ففرض له حبساً لانه لم ينفذ  
ظلمه حتى لو كان ظلمه مطلقاً وجده عند غيره حبساً **قال** وامر برفع ما عليه فانه امتنع حبساً  
لانه ظلم ظلمه ومذله اخ اثبت حقه بالاقرار انما لا يثبت بالبينة حبساً او مئة لانه البينة لا يكون  
الا بعد الحج فحكم بظلمه ولا يبال له القاضي الكون ولا من المدعي الا ان يطلب المدعى عليه من القاضي  
ان يبال المدعي فباله فانه اقراة مع فلي سبيل لانه السبب الا انظار بالنقض ولا يمنع من الملازمة  
وان قال المدعي هو موسر وهو يقول انما مع فلي كان القاضي يبرأه لو كان الترتين بزمانه التذويع  
والقضاء والتزيم كالمهر والكفالة وبدر الخلع ونحو حبس لانه الظاهر بما حصل في يد والتزام  
بدر على العترة ولا يحبس فيما سوى ذلك اذ اذى الحق لانه الاصل في ذلك مكره ضمان المثلثات وارتب  
الجناسات ونفقة الاقارب والزوجات واما ان العبد المملوك الا ان تقوم البينة ان له مالا فيجب لانه  
الحاكم فاذا حبس من يملك علمه انه لو كان له مال اظهره وسأله عن حقه فلم يملك له مال فحكم بحبس  
لانه لا يملك احسان فبني الا انظار وكذلك الحكم لو شهد شاهدان باحسانه ونقد بينة الا بعد  
البينة بالجمع وقيل لا والفرقة انه وجد بعد الحبس فبينة وهو محتمل شدة الحبس ومضايقته وذكره قبل  
احسانه ولم يوجد ذلك قبل الحبس وقيل تفيد في الحاكمت وان قامت البينة على احسانه ابد حبس ظلمه  
واختلفوا في مدة الحبس قيد شهرين او ثلثة وبعضهم قدره بشهر وبعضهم باربعة وبعضهم بسنة والقسم  
ما ذكرت كذا في الاصل ان الناس يختلفون في افعال الحبس ويتفاوتون تفاوتاً كثيراً فيفقدون الى القاضي  
**قال** ويحبس الرجل في نفقة زوجته لانه حق مستحق عليه وقد منع من حبس ظلمه ولا يحبس والد  
في دين ولو كان الاجل والجدات لانه ليس مصاحبة بالمعروف وقد امر بها الا ان امتنع من  
الانفاق عليه لانه في ترك الانفاق عليه ملامه كمال لو صار الاب على الولد فملول ودفع بالقتل ولذا  
معرض الحبس فانه كان له من يخدمه في الحبس لم يخرج والآخر حبس لانه يملك ولذا امتنع الظن من القصور  
خزير القاضي بما يري من ضرب او صفع او حبس او تعيس وجه على يده **قال** في كتاب  
القاضي الى القاضي في كل حق لا ينفذ بالبينة التي لا يثبت اليها ذلك وقوله عن علي بن ابي حمزة السلمي بخلاف  
ما ينفذ بالبينة كالحودود والقصاص لشبهة البدنية والاصل في اجاز ان الكتاب يقدم مقام عيان  
المكتوب حقه وخطابه بولالة ان كتاب الله تعالى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر والنهي وغيرهما  
وكذلك كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ملوك الفرس والروم والى ثوبان في البلاد فقام مقام خطابه لهم فثبت  
عليهم ما امرهم به في كتبه كما وجب خطابه واذا ثبت هذا فنقد كتاب القاضي الى القاضي كخطابه ولو  
خطبه بذكر واعلم به في كل ذلك كما به ومما ان يشهد الشهود عند القاضي ان لهذا علم فلا















بالدلالة لان سكوتة محتملة وصار كالوكيد وانما ان النفس اذا ارادته يتصرف عن التوكل والمولى ساكن يعتقدون  
رضا بذلك ولا انفسه فيما ملونه معاملته المادون فلو لم يبره سكوتة وضاعف في ذلك الى الاضرار بهم فوجب  
ان يكفر سكوتة وصار دقاً للمطر حنهم **قال** ويظهر ما ذكرنا بالاذن العام والخاص فالعام ان يقول  
لعبد اذنت لك في التجارة او اذنت لك في البيع والشراء ويعتبر بشئ لان ذلك عام فيتاوع الا ان  
وكذلك لو قال اذنت لك في التجارة او اذنت لك في البيع والشراء على ذلك لا يكون له الا ان يكتفى بالاذن  
ويكون يتصرف بالعبد وما لا يجوز له ان يتصرف به في البيع والشراء ولا ان يتصرف في ملكه كالموت  
تجارة فيجوز والصحة المأذون على هذا الخلاف والخاص ان ياذن له بالتجارة في نوع خاص بان يقول اذنت  
لك في التجارة في القوافل التجارية او الصباغة فانه يصير ما ذونا في جميع التجارات والجزء في ذلك اذ  
عن التجارة في نوع خاص وكذلك لو قال اذنت لك في التجارة في البيع والشراء دون البيع والشراء فيختص بما قبل  
لانه يستفاد من قوله صار كالوكيد وانما يتاوع في كل شيء ورفع السبب الذي كان لاجل محجور  
فبعد يتصرف لنفسه بملكه كما بعد الكتابة وفكر في بوجده بالاذن في نوع واحد لانه ان يقرر ان  
يلحق المولى لا يتاوع بين نوع ونوع فيلحق التقييد وينبغي قوله ان لا يكون كالكوكيل لانه يتصرف  
اذنت لك في التجارة ولا يصح التوكيد لانه محجور اذ رفع الحجر استقامت الجملة لا يتصل ولا يصح على العبد  
في العبد في نفسه فانه ويرجع علم الوكيل لو اذنت له على قوله اذنت لك في البيع والشراء والصحة في البيع والشراء  
نفسه في ماله فلا يكتفى بما **قال** ولو اذنت له في بيع الطعام والاكل ونياب الكسوة لا يصح ما ذونا  
لانه الترخيم وليس تجارة لانه التجارة ما يطلب منه الترخيم ولا ان لا يجزى اذنت له في البيع والشراء في كل  
وفيه من الفاد ما لا يفتى **قال** والمأذون ان يبيع ويشترى لانه اصل التجارة ويؤيد لان  
قد لا يمكن المباشرة بنفسه في بعض الاصول ويضيق ويضارب لان ذلك من التجارة ويعتبر لان ذلك  
من افعال التجارة ويستره ويستتره لانه وقاء والنيابة وما من توالي البيع ويؤيد ويستأجر ويبيع  
ويقبل لان ذلك من صنع التجار ويؤيد ويؤيد لعلها ويؤيد لانه تجارة يتصرف بها الربح ويؤيد  
حيث ان التماس افعال التجار وان يوافقه في نفسه لانه يحصل له الربح والاكساب ولما هو المقصود ولو اقر بربح او  
خساره ووجه جاز لانه لو لم يقع الامتناع الثالث من معاملته ولان الغيب مبادلة ولا يزوج لانه ليس  
من التجارة فلو يقع اخذ بالملكية بعد اذنته ولا يزوج مما يليه وقار ابو يوسف في تزوج الامه لانه نوع تجارة  
ولما وجب نفقة باعها بخلاف العبد لانه يوجب عليه نفقة زوجته ولما ان ليس بتجارة والى الا بملك  
في العبد ونفقة باليت بتجارة ولان الزواج يجب في الامه ولا يملك لانه الخلاق وليس بتجارة و  
ولا يفتى بما لا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج  
او يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج ولا يزوج

التقليد من الطعام ويضيف معاملته لانه من صنيع التجار وفيه التماس لقلوب المعاملين وفوقه انه عليه  
السلام قبل مدية سلمان الفارسي وكان جواً وقال محمد يتصرف بالرخيف وخفي ولم يدر محجور  
الضياقة اليسيرة وقبل ذلك على مال التجارة ان كانت تجارة في البيع والشراء وان كانت  
تجارة في البيع والشراء وراعي فوائدها كبره ان يخط من التمسك كعامة التجار ولعل اصله من الرضا بالبيع  
ولا يخط بغير عيب لانه يبرح **قال** وياذن له في بيع التجارة لانه نوع تجارة والاصل ان يملك من الامه  
التجارة يقع اذنته للعبد فيما كالمالك والمأذون والمضارب والاب والجد والعاصي وليس بملك المعنا وكنته  
والعنان والكوصح ولا يجوز ذلك لانه لا يزوج ولا يزوج ولا يزوج لانه ليس له ولاية التجارة **قال** وما لم يزوج  
الزوجة من سبب الاذن متعلق برقبته يباح فيه الا ان يفديه المولى لانه المولى رضى بذلك فانه لو لم يتعلق  
برقبته كان نفقة نفقاً محضاً فلا حاجة الى الاذن وانما شرط اذن المولى ليعبر ان هذا الشرط لان  
سبب هذا الدين التجارة ومن ياذن له ولا يتعلق الدين برقبته مما يدخل في معاملته وانما يصح مقصوداً  
للمولى فيعدهم القدر في حقه الا ان يذنبه لانه لا يذنبه فان لم يذنبه بالذنب فان ذنب المولى بغير العناء  
انقطع صفة عنه والآباء ويقع ثمة بين العناء بالخصص لعلهم يقيم به كغفلته بالتركه فان بقي شيء من  
به بعد اذنته لانه لو يثبت عليه ولم يذنب به الرقبة فيبقى عليه الى وقت القدره وبعد ما بعد اذنته **قال**  
وان جرح المولى عليه لم ينجح حتى يعلم اهل سوقه او اكثرهم لانهم لعلهم يعلموا بياحه بناء على  
ما عرفوه من الاذن فلو انهم يتصرفون بذلك لانه اذا لم يتعلق صفة بكسبه ورقبته يتاخر الى ما بعد  
الحرية وقد لا يفتى فيصرفون اما بالتأخير او بالعدم والوجه عليه في السوق عند رجل او رجلين  
ولو جرح عليه في البيت عند اهل بيته او الكثر انهم والمعية اشتراهم انهم عندهم لعلهم الاذن مشهوراً  
اما اذا لم يعلم بالاذن غير العبد ثم علم باخره ولا يزال ما ذونا حتى يعلم باخره كالكوكيل لانه يتصرف في  
بدون علمه لانه يلزمه قضاء الدين بعد اذنته وانه يفر به **قال** وان ولدت المأذونة  
من مولاهما فذكر حجر خلافاً لفرقه ان ذلك لا يمنع الاذن ابتداءً فكذا بقاؤه ولما انه محضها علة فيفسرها  
من الخرج والبروز والنفقات فكان حجر ادلة خلافاً لابتداءه فانه صريح في الاذن فلا تعارض الدلالة  
**قال** والاباؤ حجر لانه لا يقدّر علم قضاء دينه من كسبه ولما ما اذنته الا بملك الشرط مقصوداً  
**قال** ولو مات المولى او جرح او جرح بدار الحرب لم يفسد اذنته لانه اذا زال ملكه عنه بالموت والى  
الاندرسة ينتقل الى ملك ورثته ولما هو عند لازم فيقول بوزوال الملك وبالحقوق ذات الامنية فيطلب  
الاذن اجابة بالابتداء لان ما يلزم من النفقات بعد لو امة الامنية كما يوجب لابتداء **قال**  
ويجوز اقراره بما في يده بعد اقراره غصباً او امانة او اقراره بدين وقال لا يفتى لان الحق كان  
الاذن وقد زال ولهذا لا يفتى في صحة الرقبة وصار كما اذا باع من اخره وان المولى اليد ومن باقية والذات لا يفتى











فانه مدعى صورة منكر معنى حتى لو ترك لا يترك والفقهاء اذا ائتمروا في الفكر ظهر له ذلك بتوفيق الله تعالى  
والاتباع الدخول في الاثني مجلس القضاء على ما يقع من غير ان الدخول في المحل عند القاضي او جيب على الخصم المظفر  
الى مجلس القاضي قال تعالى ولما دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم انهم قالوا فانهم على ترك الظهور  
وعوا الا حاض من الاجابة وعلى الله حجة ان امره التوكلين عفة جات الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم يستعبد على زوجه فاعدا ما فالت ابن ابي يحيى ما عطا ما عدا من ثوبه فجا به ولا ان اكله وخصه و  
الناس يحض الدخول من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا من غير تكبير فاذا مضى وادعى عليه  
وجب عليه الجواب بلا او منع حتى لو سكت كان انظارا فيسمع البيعة عليه دفعا للقرعة عن المدعى الا ان يكتم  
اخرى **قال** ولا بد ان يكتم الدخول في معلوم الجنب والقرعة لان الدخول في الزام والقرعة لا يجوز  
غير ممكن وكذا كسر الشاة بالجملة لا تقبل فان كان دينا ذكره ان يطالب به لا فائده الدخول في اجارها  
المدعى عليه على ابنا رجة المدعى وليس للقاضي ذكر الاكفا طالبا به فامتنع ولا بد من ذكر الوصف  
لانه لا يعرف الا به وان كان جبا كلف المدعى عليه اخصار ما ليس اليه بالدخول والتسليم  
عند اداء الشاة والمنكر عند التيمم ولا ذكر في التوفيق فان لم يكن حاضرة ذكر فيتم بالان لقا  
تقدم شاة العير فالقيمة يقوم مقامها في الاستدلال في نفس المقصود غالباً ويذكر في القيمة  
شاة مقبلة في قوله ووصف وجب في كماله كتابا وان كان حيوانا يذكر الزكوة او الاثنية وان كان بخله  
ذكر صودا الاربعة واسماء اصحابها وشبههم للرد و ذكر الحجة والبلد لان العيار لا يكسر احضارها فتعذر  
تعريفه بالاشارة فيقول بالرد ويراد بذكر البلدة لانه اعم من بالحجة التي فيها العقار ثم بيت الحدود لان  
التوفيق يقع بذلك ولا بد من ذكر اسماء اصحاب الحدود واسماء اباؤهم واحدا من الابل في التوفيق وفي  
ذكر البلدة فلا في ان يوصف وقد تقدم وان كان التوفيق مشهور الاجابة الى ذكر الشاة لوجود التوفيق بدونه  
وكذا كسر على الشاة ذكر الحدود كما مر **قال** ثم يذكر ان في يد المدعى عليه وان يطالب به لانه لا فائده ان لم يكن في يده  
لا يكسر خصما واحتج له فلا يتوفى الا بطلبه ولا بد من جملته ان في يد المدعى عليه وان يطالب به لانه لا فائده ان لم يكن في يده  
الا حتمال ولا بد من كونه في يد المدعى عليه ولا بد من جملته ان في يد المدعى عليه وان يطالب به لانه لا فائده ان لم يكن في يده  
في يد المدعى عليه ولا بد من كونه في يد المدعى عليه ولا بد من جملته ان في يد المدعى عليه وان يطالب به لانه لا فائده ان لم يكن في يده  
المدعى عليه ليكشف وجه الحكم ولو جوب الجواب عليه فان اعترف او اقام المدعى بيعة قضى عليه اما الاقرار  
فلا لانه لا شبهة فيه قال تعالى لا تاتوا على نفس بغير اذن الله واما البيعة فلا تاتى من البيعة في  
ومن الاقرار في تظهير الحق وبكسر صودا الدخول فيقض بها وجعل هذا اجماع المسلمين  
**قال** ولا بد من كونه في يد المدعى عليه ولا بد من جملته ان في يد المدعى عليه وان يطالب به لانه لا فائده ان لم يكن في يده  
من طلبه المدعى السلام لانها حقة بالاضافة اليه فان حلف انقطعت الخصومة لقوله عليه السلام لا يرضى

غير ذلك فباري من الحديث **قال** الا ان تقوم البيعة فتقبل قال عليه السلام البيعة العاقبة  
اصح ان ترق من البيعة العاقبة ولا تطلب البيعة الا بعد على عدم البيعة لا حتمال انما حتمية او حاض  
في البلد ولم يحضره ولا ان البيعة بدلى عن البيعة فاذا قدر على الاصل بطل حكم الحلف **قال** وان  
تكلم بغيره عليه بالتكول لانه التكول اعتراف والا حلف دفعا للقرعة وقطعا للخصومة فلا فائده التكول  
اقرار او بدلا فيقف به **قال** فان قضى عليه اولى ما تكلم به لان حجة كالأقرار **قال** والاولى ان يعرف عليه  
البيعة ثلثا ويخرج ان من مذهب الفقهاء بالتكول لانه فصل مجتهد فيه فيما يخفى عليه حكمه فاذا عرض  
عليه ثلثا والى قضى عليه بهذا فعلم ابو يوسف مع وكيل الخليفة والزمه المال **قال** وان قال بعد التكول انما  
أخلف ان كان قبلي القضا فله كونه محققا **قال** وان كان بعد القضا لم يخله لان التكول بمنزلة الاقرار  
ولو اقر ثم قال اخلف لا يسمع منه كذا بهذا **قال** ويثبت التكول بقوله لا اخلف لانه خرج فيه وبالسكوت  
لانه دلالة عليه والا حلف الا ان يكون به فريس او طرفي فيعذر **قال** ولا ترق البيعة على كسرى  
لعله عليه السلام البيعة على المدعى والبيعة على المدعى جعلت في البيعة على المدعى عليه لانه ذكره بالالف  
واللام وذلك يعني ردة على المدعى ولانه قسم والقسمة تنافي الشركة فلا يكون للمدعى بيعة ويعلم منه عدم  
جواز القضا بالثابت بعد البيعة لان ما روي بنى ان يكون للمدعى بمن معونة فيسقط القضا بسلامة جرحه وان  
خلاف الاجماع وكذا قوله عليه السلام انك بيعة قال لا قال لك بيعة ليس كذلك فيكون في الجواز ايضا لانه  
غير ما روي في الحديث **قال** وما روي انه عليه السلام قضى بشاهدين وبيعتهم فمروا بوجوه اعدائه في الحلف  
لكتاب لانه تعا وجب الحق للمدعى بشهادة رجلين ونقد من عدمها الى شهادة رجل واحد وامرأته في التمسك  
الغير خلاف الكتاب او نقول الزيادة عليه خلاف الكتاب لانه ورد في حادثة رعاية مختلفة بين السلف  
فلو كان ثابتا لا ترفع الخلاف ولم يرتفع دل على عدم نبوة الثالث انه خبر آحاد وقوله صلى الله عليه وسلم  
البيعة على المدعى مشهور قريب من التواتر فلا يعارضه الرابع ردة ائمة الحديث كهي بن معوية وغيره الى مدعى  
ما روي عن عمر قال سمعت الزبير يقول القضا بالشاهدين والبيعة بدعة واول من قضى به معاوية **قال**  
وان قال في بيعة فاضاع في اعصر وطلب يمين فضم لم يستعمل عندنا ضيفه رحمه الله وقال لا يستعمل  
لان البيعة حقة ولا يبطل الا باقامة البيعة لا بالقرعة عليها واعترافه بالبيعة لا يكون اعترافا بسقوط البيعة  
ولم يقر عليه السلام انك بيعة قال لا قال ملكك يمينه رتب البيعة على عدم البيعة فلا يجب مع  
وجودها ولا ان اجمع على انه لو قامت البيعة سقطت البيعة حتى لو قال المدعى عليه ان اخلف لا يلتفت اليه  
واذا كانت البيعة لا يثبت حكمها مع البيعة فاذا اعترف بالبيعة وانما قدر على اقامتها فقد اعترف انه لا يمين  
على المدعى عليه **قال** وبما قد منة لئلا ينفذ ثلثه اقام فوجب القاضي الى ذلك استقانا  
لا حتمال ان يغيب قبل اقامة البيعة وكذا لو اقام البيعة قبل القضا ولا حتمال ان يغيب قبل القضا وتعتبر



القصص فيكفله متى احضر الشهود على ما يدعى على يوسف وعنى الى خليفه الله ثلثة ايام الاترى  
انه مجرد الدعوى عند القاضي بعدية احيا الحق كذا هذا ويكتفى بالكفيل ان يكون موقفا يحصل التوثيق  
ولا يشترط كونه مليا او جارا **قال** ما ان امتنع ان يعطيه كفيلا امره القاضي بالملزمة على الوجه الذي ذكرنا  
في ادب القاضي **قال** وان كان غريبا يلازمه مقدار مجلس القاضي لان ملازمة اكثر من ذلك يضره ويمنعه من سفره  
من غير جهة خلاف التعمير او لاضرر عليه في ذلك وهذا اذا كان حقا لا يسقط بالشبهة **قال** اما الحدود  
والقصاص في النفس فلا يلازمه كفيلا وقال ياخذ منه كفيلا في حد العذف في السرة اما ادعى المال  
**قال** ولا يختلف في النكاح والرجعة والنفي في الابلاء والرق والاستيلاء والنسب والولاء  
والحدود وقال لا يختلف فيها الا الحدود واللعان ونكاح على ان النكاح يكتفى به البولي لا يجري في غيره  
الاشياء اقرار عند من والاقارب يجري فيها لهما ان النكاح يكتفى به البولي لا يجري في غيره  
الا انه اقرار فيه بشبهة والحدود تنفذ بالشبهات والقصاص في معنى الحدود وله ان لو اعتبره اقرار يكون كذا  
في النكاح والكذب حرام ولو جعله بدلا واباحة لا يكون كذا فيجعل باذلا صيانة له على الحرام **قال** وانقصود  
من الاختلاف القصاص بالنكاح فكل موضع لا يتحقق فيه بالنكاح لا يستحق ولا يختلف في السرة ان ادعى  
المال فكله بالله حاله عليه هذا المال ولا شيء منه فان كل من هذه الامور مع الشبهة ولا يقطع لاحاطة  
لا يثبت مع الشبهة **قال** ودعوى الاستيلاء ان تدعى الامة انها امة ولا يثبت هذا منها والمولى  
ينكر اما لو ادعى المولى لا يثبت الى النكاح لان الاستيلاء والنسب يثبت بمجرد قوله **قال** واقار الفقهاء ابو القاسم  
القنوي عن قولهما لعموم البولي **قال** ثم عند من كل نسب يثبت مما يدعى المال كالبنت والزوجة والمال يستحق عليه  
وكل نسب لو اقر به لا يثبت الا بدعى المال كالاخ والعلم لا يستحق الا اذا ادعى بسببه مالا او حقا كدعوى  
الارث وعدم الرجوع في الهبة **قال** وضع **قال** ويستحق في القصاص بالاجماع فان كل اقتضى منه  
في الاطراف وفي النفس حبس حتى يخلص او يقتل او يترك او يترك الارش فيها لا النكاح اقرار فيه بشبهة العدم فلا  
يثبت به القصاص فيجب كماله سيما اذا ادعى العمد والآثر الخطاء ولا يصح فيه رحمة الله ان الاطراف  
يجرى مجرى الاموال فيجب فيها البدل حتى لو قال لغيره اقطع يدي فقطعه لا شيء عليه وهذا دليل البذل الا انه لا يباح  
له القطع لانه لا يباح فيه له والبذل من مفيد لا يقطع الخصومة ولا كذلك النفس فلا جرى فيها البذل  
واذا امتنع القصاص في النفس واليهي مستحق عليه حبسها كما في القسامة **قال** وان  
ادعت عليه خلافا قبل الدخول استحق لانه دعوى ماله فان كل قضي بنصف الممل لامة **قال** وكذا اذا ادعت  
الصدان في النكاح يستحق لانه دعوى ماله ويثبت الماله بالنكاح دون النكاح **فصل**  
واليهي بالله تعالى لا غير قال عليه السلام من كان حاله في خلاف بالله او يند وتغلب باوصافه ان شاء القاضي  
وقبل يختلف ذلك باختلاف حال الخالف صلاحته وضوفه وقلة مبالاة وغير ذلك وقيل

يختلف بكثر المال وقلة **قال** وينبغي للقاضي ان يعط الخالف قبل الخلف ويغفم عنده حرمه اليهي ويتلو  
عليه قوله تعالى ان الذين يشتركون بهم الله وابائهم ثما قليلا الآية ويذكر له قوله عليه السلام من حلف  
على يمين صبر البغيطع بما حال امر مسلم لقى الله تعالى وسو عليه غضبان وتغلبت اليهي ان يقول والله الذي لا  
اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الخالف المحرم الذي يعلم من الله ما يعلم من العلمانية  
الكبير المتقال ويزيد عليه ما يشاء وينقص ويحاط من التدار باذلال الحروف والعاطفة بين من له سائر  
ما ان استحق عليه يمين واصل **قال** ولا يغلب بزمان ولا مكان لانه تغلب اعظم به حاصل في كل زمان  
ومكان وسواء مقصود **قال** ولا يستحق بالطلاق ولا بالعاقبة للحديث وقيل خلاف في زمانا لقلة  
مبالاة الناس باليهي الكاذبة ولشدة اقدارهم على ذلك ولما امنتهم اليهي بالطلاق والعاقبة لان المقصود  
استماعهم عن اليهي الكاذبة وجود الحق وذلك فيما يتعطلونه اكثر **قال** ويستحق اليهودي بالله  
الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار  
والاصل في ذلك ما روينا انه صلى الله عليه وسلم حلف اربع صور ياء اليهودي على كلم الزاني في التوراة فقال له اشهدك  
بالله الذي انزل التوراة على موسى واذا ثبت هذا في اليهودي فالنصراني في الانجيل والمجوسي في النار  
لان الشكراني يعظم الانجيل والمجوسي يعظم النار كتعظيم اليهودي التوراة فيحلفهم باكلوا اعظم من صدورهم  
والمدكور في المجوسي قوله محمد رحمة الله اما عندهما حلف بالله لا غير لانه التغلب بغير الله تعالى لا يجوز  
ولان ذكر الله مع ذكر الله تعالى تعظيم له ولا يجوز الا ان اليهودي والنصراني ورويهما نفي فاقى  
ولا ان كتب الله تعالى معظمة **قال** وعن ضعيفة رحمة الله انه لا يحلف احدا الا بالله فالصا **قال** ويحلف الوثني  
بالله لانهم يعتقدون الله تعالى قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولا يستحق بالله الذي خلق  
الموتى والقيم لامة **قال** ولو اقتصر في الحلف على قوله بالله فهو كاف لان الزيادة لا تكيد كالف في المسح  
وانما تغلب ليكون اعظم في قلوبهم فلا يتجاسرون على اليهي الكاذبة **قال** ولا يحلفون في سوت عباد الله  
لان الغرض اليهي بالله ولان ذلك يشترط تعظيمه ولا يجوز ولا ان المسلم ممنوع من وفاء **قال** ويستحق الاخرس  
فيقول له القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويسر الاخرس برأسه اي نعم **قال** ثم الاستحلاف  
على نوعين على العقود الشرعية والافعال الحسية في العقود الشرعية يحلفه القاضي على الحاصل بالله  
مالة ممتلك ما ادعى من الحق ولا يحلف على السبب وسواء العقد لان العقد دين انفسج بالتأخير او بالبراة  
من موجب بالبراء والاباء فينتظر بذلك لانه ان حلف كذب وان لم يحلف قضى عليه بالنكاح ولا  
اذا حلف على الحاصل لانه ان كان حقا احلته الحلف فلا ينتظر **قال** وقيل ان الكلداني عليه السبب حلف  
عليه وان اشهدكم حلف على الحاصل الا ان يكون في ذلك ترك النظر للمدعي بان يدعي الشفعة بالحوار او نفقة  
المستوتة والمدعي عليه لا يراى فينبذ حلفه على السبب لانه اذا حلف على الحاصل فهو يعتقد صدق عينه

الطالب



بناء على اعتقاده فيبطل حق المدعي فيخلطه بالله ما استرقت هذه الآثار التي سماها بكذا وفي المستوتة بالله ما ي  
معتلة منك ومثله اذا اوتيت الفرقة بضمه مدة الايلاء يخلطه بالله ما الى منها في وقت لدا ولا يخلطه بالله  
ما يبي منكر لانه لا يرى ذلك وعن ابي يوسف انه يخلطه على العقد الا اذا اؤثر بشا ما اؤثرنا يخلطه على العقد  
والافعال الطيبة نوعان احدهما يستحق على الاصل ايضا كالغصب والسرقة والحق يخلط على السبب على  
ما يثبت في الدنيا، الحاصل فيخلطه في البيع بالله ما بينكم ما يبيع قائم فيما ذكره وفي النكاح ما بينكم كما في ما لم يخلط  
لانه قد يطلعه او يخلع بعد العقد وفي الطلاق ما يبي منكر الساعة وفي الوصية ما هذا الذي ادعاه  
في يدك ودية ولا شيء منه ولا تملك حتى جواز ان يكون مقبر في من بعضا او استهلكها وفي الغصب والسرقة  
ان كانت العين ثابتة بالله ما يستحق عليه رقة لانه قد يخلصه ثم يملكه يبيع او يهبه وان كانت ملكة يستحق  
على قيمتها وقيل يخلط على الثوب والقيمة جميعا. **والنوع الثاني من الافعال الطيبة ان يترعى على غيرها**  
انه وضع على ما بطه ضحية او بنى عليه او اجرى مزارعا على سطح او في داره او رمى ترابا في ارضه او وضع في ارضه  
نهرانا يخلط على السبب بالله ما فعلت لانه لا يخلطه الا في الاشياء لا ترفع. **ومثله اذا ادعى العبد المسلم على**  
**مولاه العتق يخلط على السبب لانه لا يرفع وفي الالة والعبد الكافر يخلطه على الاصل لانه الرق يترقى على الالة**  
**بالتزوة والحق وعلى العبد الكافر بنقض العهد والحق ولا كذلك المسلم ويخلطه في الدين بالله ما له عليه**  
**من الدين والقرض قبيل ولا يشر لاحتاله انه ادعى البعث او ابراه منه فلا يثبت في يمينه على الجميع. ومن ادعى**  
**يمينه من ضمنه بالصلح عليه جاز وسقط حقه في الاختلاف اصلا وقد روى ان عثمان بن عفان**  
**رضي الله عنه اخذ يمينه وقال اخاف ان يصيب الناس بلاء فيقولوا هذا يميني عثمان قال واذا**  
**قال المدعي عليه هذا البني او دعيه فلان الغيب او رهنه عندي او خضعت او اعارني او اخرجني واما ما**  
**على ذلك يمينه فلا خصوصية الا ان يكون محتملا ولا بد من اقامة البينة على دعواه لدفع الخصومة لانه لا يخلط**  
**الى لونه في يده هو خصم ثم يوافق به يرفع الخصومة عنه فلا يقبل الا ببينة وقصصه الا ان يكون**  
**محتملا فقل الى يوسف فانه قال ان كان المدعي عليه معروفا بالصلح فاجواب كما ذكرنا وان كان**  
**معروفا بالجبل لا يندفع لانه محتمل قد يدفع ماله الى غرض ثم ذكر الغير بوجهه اياه وبسافر احتيالا لدفع الحق**  
**فاذاعه الله عنه بذلك لا يقبل. واذا قال الشهود او دعيه رجل لا نعرف لم تدفع الخصومة لاحتاله انه**  
**المدعي ولو قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرف اسمه ونسبه اندفعت عندي خيفة رجة له وقال محمد لا تدفع**  
**لانه الغيب بالجهول باطل لانه المدعي لا يملكه اتباعه فيستغنى وصار كالفصل الا قوله ولا يخلطه ان اليد**  
**تدلى على المالك وتوجب الخصومة فاذا ثبت بالبينة كونه مودعا اندفعت الخصومة عنه الا انه اذا لم يعرفه**  
**بوجهه احتل المدعي فلا تدفع واذا عرفه بوجهه ثبت انه مودع من غير المدعي فاندفعت الخصومة في اذا**  
**عاش القاض ان او دعيه غير المدعي او البينة العادلة كعائنة القاض. فان قال المدعي او دعيه ثم دعيه**

منكر وانكر يستحقه القاض انه ما وجهها منه ولا يملكه فان نكل صار خصما. **ولو ادعى المدعي عليه**  
**انه اشترى بامره آخر فهو خصم لانه اقره بامره يد ملك فكذا خصما. ولو قال المدعي عليه نصف**  
**الدار لي ونصفها ودبعة فلان واما البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الحكم لتعذر التبيين. فصل**  
**بينة الخابج او في ما يثبت في اليد على مطلق المالك لانه اكثر اثباتا لانه تثبت المالك للخابج وبينة في اليد**  
**لا لانه المالك ثابت له باليد واذا كانت اكثر اثباتا كانت اقوى. قال واذا ادعى الخابج**  
**البينة على حكر مورخ وذو اليد على المكر اسبق منه وذو اليد اولى لانه يثبت المالك له وقت**  
**الخابج والخابج لا يدعيه في ذكر الوقت واذا ثبت المالك له وذكر الوقت فلا يثبت بعد ذلك لغيره**  
**الا بالتلفي منه اذ الاصل في الثابت وواحد وكذا لو كانت في ايديهما واما ما البينة على ما ذكرنا ولو اقام**  
**البينة على الثابت ونسخ الثابت انه لا يثبت نسجها فبينة في اليد اولى لانه ما قامت عليه بينة لا تزل عليه**  
**اليد فتعارض فتزول بينة في اليد باليد وكذا كل سبب لا يثبت كغزو القطع وعمل الحطب واللبد**  
**وجز الصوف وحطب اللين لانه في معنى الثابت وان كان يكثر كالبنا وزرع الحبوب ونسخ الخبز ونحوه**  
**فبينة الخابج اولى كافي المالك المطلق واما السكك قضى للخابج. وان تنازع اياه واما البينة على الثابت**  
**وارتفع واقفه سق الدابة فهو اولى وان السكك في يمينها لعدم الاولوية وان قال ف سق الدابة انما يخل**  
**تأثرنا وتذكرت في يومين كانت في يده. قال واذا ادعى كل واحد البينة على الشراء**  
**من الآخر ولا ينجح لهما تأثرنا وقال محمد رجة الله بضمه للخابج لانه امكن العمل بالبينة بان باع الخابج**  
**وقبض ثم باع ذو اليد ولم يقبض ولا ينقل لعدم جواز البيع قبل القبض وان كان عتقا راعه وعمل**  
**بالبينة واجب ما امكن لانه البينة من الدلائل الشرعية وان ذكرت البينة في عمل بها ويكون لدى اليد**  
**كان باع من الخابج وقبض الخابج ثم باعها من ذي اليد وقبضها ذو اليد عملا بالبينة ولها ان شاء كل واحد**  
**من الآخر اعتراف بكون المالك له فكذا البينة فاما ما على الباعته افي وان موجب للثبات لانه لا يتصور**  
**ان يكون كل واحد باعها ومثرا في حالة واحدة ولا دولة على السبق ولا يرجع لتعذر التقاض اصله ثم هذا**  
**شيء بناء على اصله فان عندنا يجوز بيع العتق قبل القبض في ان يكون الخابج الشراء اولا ثم باع قبل**  
**القبض لدى اليد فيكون لدى اليد ومع الاحتمال لا يثبت المالك وان وقتا كان الخابج اولا فخصم بهما و**  
**وتكون لدى اليد وان كان ذو اليد اولا قضى بها ايها والمالك للخابج بالاجماع. قال او عيا**  
**نكاح امدة واما ما البينة لم يقم بواحد منهما لتعذر الاشتراك في النكاح ويرجع الى تقديره في صدقته**  
**كان زوجا لانه النكاح عندنا يثبت بتصادق الزوجين وان وقتا في لاولي منهما لانه ثبت في وقت لا**  
**منزعه له فيه فتزوجت على النانية. قال وان ادعى عيانا في يد ثالث واما كل واحد منهما**  
**البينة انما له قضى ما بينهما لا استوائهما في السبب. وان ادعى كل واحد منهما الشراء في اليد واما ما البينة**



فان شاء الله تعالى... فان نصف العبد بنصف النعم لا يستويان في السبب وان شاء ترك لوجه العيب  
بالسبب فان ترك احداهما لم يترك الاخر اذ جميعه لا يباع بالحق انفسه بعتا فان نصفه لم يفعل  
ذلك قبل ان ينفذ... فان لم ينفذ بيعه في الحال فان وقتا في الاول ما بينا وان وقت احداهما او كان  
مع قبضه فهو اولى اما الوقت فلا يثبت ملكه فيه ووقع الشك في ملكه لا يرفع فلا يثبت بالشك  
واما القبض فلا يثبت استويا في الاثبات فلا ينفذ اليد التي بالملك ولان القبض دليل تقدم شرائه  
فان اولى **قال** وان اذى احداهما شررا والاخر عبدة وقبض او صدقة وقبض ولا يرفع  
لها ما شررا اولى لانه يثبت بنفسه والهبة والصدقة ينفذ الى القبض فكان امره شونا فكان اولى  
ولو اذى احداهما بيعا والاخر رهنه فالبيع اولى لان البيع يثبت الملك حقيقة في الحال والرهن اما يثبت  
عند الملك تقديره وكذا الهبة بعوض اولى من الرهن لما بينا **قال** وان اذى الشررا وادعت انه تروجهما  
عليه فما سواء عندنا يوسف لانه عقدا معاوضة يثبت الملك فيها بنفسه العقد ثم يرجع على الشررا  
بنصف القيمة وقال محمد رحمه الله الشررا اولى وعلى الشررا القيمة على ما بينت في تقديم الشراء لان الشررا  
على ملك الغير جازي ثم يرد القيمة عند تعذر التسليم **قال** وان اقام الخارج البيت على الملك  
والشررا او على الشررا مع واحد او مع الشرايين في اليد فاولاهما اولى وان ارض احداهما فله وقد مر  
**قال** وان تنازعا دابة احداهما ركبها او له عليها عمل فهو اولى لانه تصرف اظهر واو  
على الملك **قال** وكذلك ان كان ركب في الشررا والاخر ربه او لا يبنى القيد والاخر متعلق به لما لو  
ولو كان ركب في الشررا في بيتهما لا استويا سبعة فيهما ركب واخر متمسك بسكاتها واخر خرف فيها  
واخر يده في بيتهما الا اذا لاشئ له **قال** عبد لرجل موسر على غنقه بدرهما عشر الف درهم في دار  
رجل محرم لاشئ له فادعيا البدر قال محمد رحمه الله في الموسر بشرها في الظاهر **قال** وعن محمد قطار ابل  
مع البعير الاول ركب ومع الوسط ركب ومع اخره ركب فادعيا كل واحد منها القطار فله **قال** ابل البعير  
الذي سوا ركب لانه في يده وتصرقه وما بين الاول والاوسط الاول لانه قايه والغباق تصرف وما بين  
الاوسط والاخر بين الاول والاوسط لانهما لا استويا في التصرف وليس للآخر الا ما ركب  
**قال** وبينه الشرا والبيع اولى من بيته مطلق الملك لانه يثبت اولى الملك فلا يثبت  
لغيره الا بالتعلق منه **قال** والبيته بشا مدين وثلاث واكثر سواء لان الشرع جعل الحال  
سواء في اثبات الحق والزام الحكم عند الانفراد فيستويان عند الاجتماع وكذا اذا كان احد البيتين  
احد لانه شرط اصل العدة وقد استويا فيه ولا اعتبار بزمانه لانه لا يملك **فصل**  
افضل في النعم اذ في البيع ما يتا اقام البيته فهو اولى لان كل واحد منهما متع وقد ترجحت دعواه بالبيته  
وان اقام البيته ما لم يثبت للزيادة اولى لان البيات لا يثبت فيها كانت اكثر ابناء كانت اقوى فترجح

على الاخرى **قال** وان لاه الاختلاف في النعم والبيع جميعا فيبيته البائع في النعم اولى لانه اكثر ابناء وبيته  
المتسمى في البيع اولى لانه اكثر ابناء **قال** فان لم يكن لها بيته يقال للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري  
من البيع والا فبيته البيع ويقال للمشتري اما ان تسلم ما ادعاه البائع من النعم والا فبيته البيع لانها قد  
لا يثبت ان النعم فان علمنا بذلك تراضيها فترفع المنة وسوا المحقق فان لم يراضيا في النعم ولا في البيع  
ويختلف الحكم كل واحد منهما على دعوى صاحبه قال عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والتمسعة قايمة فالحال  
وترا وافيختلف البائع بالله ما باعه بالف كما يتبعه المشتري ويختلف المشتري بالله ما اشتراه بالبيع كما ادعاه  
البائع فافترقا فان قال لهما النعم ما يبراه فان لم يطلب النعم تركها حتى يعطى على شيء وان طلب النعم  
او احداهما فبيته لانه لما لم يتبع النعم ولا البيع صار مجموعا فبيته قطع للمنازعة ولا ينفذ  
بنفسه الخالف حتى يتما سوا او ينفذ النعم **قال** ويبدأ بيمين البائع في قوله انه يوسف الاول  
وسوراية عن ابي حنيفة رحمه الله قال عليه السلام اذا اختلف المتبايعان فالتقوا ما قاله البائع واقل  
ما يده تقديم قوله وقوله الآخر وسوراية محمد ورواية عن ابي حنيفة رحمه الله يبدأ بيمين المشتري لان  
البائع يطالبه بتسليم النعم او لا وهو يترك وسوا لا يطالبه البائع بتسليم البيع للحال **قال** ولو كان  
البيع من قبضة او صرفا بدأ بيمينها شاء لا استويا في الاثبات **قال** ولو اختلف في البيع يبدأ بيمين البائع لان  
اشد ما الخار **قال** ولو اختلف في النعم والبيع جميعا يبدأ بيمين من بدأ بالدعوى لانها استويا في الاثبات  
فيترجح بالبداية وان ادعيا من بدأ النعم بيمينها شاء وان شاء اقر بينهما **قال** ولو اختلف في حصة العقد فلهما  
بيع وقيل الآخر عبدة او في حصة النعم فقال احمد وسوراية والآخر ما يبراه في النعم عند محمد رحمه الله وسوراية لان  
وصف النعم وجنس بمنزلة القدر لان النعم دين والتمس بجنسه ووصفه ولا وجود له بدونها ولا كالكبر  
الاجل فان لم ليس بوصف لان النعم يعني بعد مقبضه وما لا لا يتما لان لانه نفس النعم الف ووصف ضل  
القياس فيقتصر على مورد وسوا الاختلاف في البيع والنعم وجوابه عام **قال** ومع نكاح  
اليمين لزمه دعوى صاحبه لا تقدم في العقد بالكون **قال** وان اختلف في الاجل او شرط الطار  
او استيناء بعض النعم لم يتما لانه اختلاف في غير المحقق عليه لان العقد لا يثبت بخلاف الاختلاف  
في العقد لانه لا يثبت للعقد بدونه والقول قول الملك لانه يملك لغيره فيقول قوله **قال**  
وان اختلف بعد ملك البيع لم يتما عند ابي حنيفة والي يوسف والقول قول المشتري لانه ملك قال محمد  
يتما لان وبيع البيع مع قيمة الهالك وعلمنا اذا فرغ البيع عن ملكه عثره او صار حال البيع الفسخ بلى  
ازداد زايده متصلة او منفصلة فترجح في كل واحد منهما دعوى عقدا غيرا بغيره الآخر وصاحبه فيكون يتما لان  
كما اذا كانت قايمة لان القيمة بمنزلة البيع عند عدمها ولها ان اليمين حقة الملك حقيقة بالنعم والبيع  
ليس بملك لان المشتري ليس بمدة لان التسعة سلمت له ملكا وبدا واداه لم يكن البائع مكررا لا يبي عليه الشر



وردها في قبض العبد لا ينفذ ولا يفسخ بغيره لعدم بناء العقد. **قوله** وان اقام البينة ففسخها وان اقام  
 فبينة البايع. **قوله** وان اقام او اعدما واختلفت الورثة فلا تخالف لانها ليست متباينة فلا يتنازلان ولها النسخ  
**قال** وان اختلفا بعد ملك بعض المبيع لم يتجانسا الا ان يرضى البايع بترك حصته الهالك وقال ابو يوسف  
 يتجانسا في النسخ ويفسخ البايع فيه والقول في قيمة الهالك قول المشرى وقال محمد بن حاتم لا يفسخ البايع  
 في النسخ وقيمة الهالك. **قوله** وان اختلفا في النسخ او يرضى عليه المشرى او يبيع المشرى احد العبدتين لم يفسخ وان اختلفا  
 التسعة لا يفسخ الخلف عند الحاجة فلهذا بعض الاول والابن يوسف ان المبيع اذا كان قابلا للتجانس وان كان  
 قابلا لا يتجانسا فان اختلفا في النسخ يفسخ البايع في كل نصف حكمه ولا يفسخ في النصف وان اختلفا في النسخ  
 بخلاف القياس فلا يفسخ عليه غير الا انه اذا رضى بترك حصته الهالك بغير الهالك كان له ان يفسخ في النصف لم  
 يرد الا على البايع. **قوله** ومن المتيقن من قال على قول في النسخ باخذ من ثمن الهالك ما اقتد به المشرى دون الزيادة  
 وذلك محمد بن الحنفية قال ابو يوسف مع قوله وسوال القوي في كل المشرى بالثمن ما اشترى بهما بالثمن فان كان له  
 وان اختلفا في البايع ما باعتها بالف فان اختلفا في العقد في الثمن ويرد المشرى حصته الهالك من الثمن  
 الذي اقتد به وبقسم الثمن على قدر قيمتهما يوم القبض. **قوله** وان اختلفا في قيمة الهالك يوم القبض فان اختلفا في البايع  
 لانه يتكدر زيادة التسعوت بعد انما على الثمن واهما اقام البينة قبلت وان اقام فبينة البايع لانه اكثر انباء  
 لانها ثبتت الزيادة في قيمة الهالك. **قوله** وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء الثمن من المنفعة  
 في البذل او في ابدن يتجانسا وينزاعان لانه الاجارة قبل استيفاء الثمن نظير البايع قبل القبض. **قوله** وان اختلفا  
 في الاجارة بدعي يمين المستأجر لانه منكر وان اختلفا في المنفعة بدعي يمين المجرى واهما اقام البينة قبلت وان  
 اقام فبينة المستأجر ان كان الاصل في المنفعة وان كان في الاجارة فبينة المجرى. **قوله** وان كان فيهما قضي لستين  
 كما اذا قال احداهما شهر بعشرة والآخر شهرين بخمسة يفسخ بيمينه بعشرة. **قوله** وان اختلفا بعد استيفاء جميع  
 المنفعة لم يتجانسا بالاجارة والقول للمستأجر لانه منكر وسواله قولها طاهر وانما على قول محمد بن حاتم لا يفسخ في الهالك  
 ليرد البينة والهالك ملكت لا قيمة له على تقدير النسخ لان المنفعة لا تنقسم بنفسها بل بالعقد فلو تجالسا وفسخ العقد  
 يتبع ان لا عقد فيرجع على موضوعه بالنقض. **قوله** وان اختلفا بعد استيفاء بعض المنفعة يتجانسان  
 ويفسخ العقد فيما بقي والقول فيما مضى قول المستأجر لانه الاجارة عندنا ينقض شيئا فشيئا في مضى صار  
 كالهالك وما بقي لم ينقض بخلاف البايع فانه ينقض جملة واحدة. **قوله** وان اختلفا بعد الاقالة  
 تجالسا وعاد البايع ومعا اختلفا قبل القبض اما اذا قبض البايع بعد الاقالة ثم اختلفا لم يتجانسا عند  
 البينة والابن يوسف فلا يفسخ. **قوله** وسواله قولها طاهر وانما على قول محمد بن حاتم لا يفسخ في الهالك  
 الا انما نقول انما اقتبنا الخلف في قبض القبض لانه القياس يوافقه لان البايع بدعي زيادة الثمن والمشرى ينكر والمشرى  
 يدعي وجوب تسليم المبيع بانقضاء البايع ينكر فحكم واحد منها منكر فالحال في كل منعتين القياس قبل القبض

من اقتبنا الخلف قبل القبض بالقياس لا بالنسخ ولا كذلك بعد القبض فانه خلاف القياس لانه المبيع سلم  
 للمشرى فلا بدعي شيئا فلا يكون البايع منكرا. **قوله** وان اختلفا في امر في اقام البينة قبلت  
 وان اقام فبينة المرأة لانه اكثر انباء وان لم يكن لها بينة تجالسا فانها ما بها حكم قضى عليه واذا جالسا لا يفسخ الخلف  
 لان امر الخلف في انعدام التسمية وذلك لا يفسخ صحة التسمية بدعي صحة بدون التسمية بخلاف البايع على ما  
 عرف ولكن حكمه مما كان في مثل ما كانت او اكثر قضى بقوله لان الظاهر ان ما بهد لها وان كان مثل  
 ما قال او اقل قضى بقوله وان كان اقل مما قالت واكثر مما قال قضى بمهر المثل لانه لم يثبت الزيادة على مهر المثل  
 نظرا الى عينة ولا الخطيئة منه نظرا الى عينة فاذا سقطت التسمية بالنسخ اعتبر مهر المثل كما اذا لم يوجد  
 التسمية حقيقة وبدعي يمين الزوج كان المشرى لانه منكر. **قوله** وان اختلفا قبل الاقالة بان اختلفا في النسخ  
 في نصف المهر وذلك في المهر المسمى متعة مثله وسواله في قولها وقال ابو يوسف القول قول الزوج  
 قبل الطلاق ويحمله الا انما ياتي بشئ يسير بكتبة الظاهر وسواله لا يصلح مهر لها وقيل ما ودها وعمرها والاول  
 احسن ولها ان الظاهر يثبت له مهر المثل نظرا الى المعتاد والى انكار الاولين وتغييرهم بدون  
 ذلك والقول في الدعوى قول من يثبت له الظاهر فيصير اليه. **قوله** وان اختلفا في ما عايت البيت  
 في يصلح للنساء كالمنفعة والدولاب واشباهه فلهذه شرافة الظاهر وما يصلح للرجال كالقوس والفسون  
 ونحو ذلك يصلح لها كالاواني والبسط ونحوها فلهذه ايضا لانه امرأة والبيت في يد الرجل وكذا  
 اليد شرافة بالملك لان الملك باليد الا انه عارضه ما سوا قوسه وسواله في النسخ. **قوله** وان اختلفا  
 واختلفت ورثة مع الآخر في يصلح لها فلهذه لان اليد للرجل لا للميت وكذلك قال محمد بن حاتم ما يصلح  
 لها لورثة الزوج بعد موته لقيامهم مقامه وسواء اختلفوا في حالة قيام النكاح او بعد الفراق وقيل ابو يوسف  
 يدفع الى المرأة ما يجزئها مثله والباقي للزوج مع عينة لان الظاهر انما ياتي بالجزء وهذا القول في ظاهر  
 الزوج فيبطله وما وراه لا محارضة ليد الزوج فيكون له والطلاق والموت سواء لان الورثة مقامه  
**قوله** وان كان احد الزوجين مملوكا فالكل للرجل حالة الحيوة لان بقاء قوسه والرجل بعد الموت لانه لا محارضة ليد  
 وقال ابو يوسف ومحمد بن حاتم والى ذوق بنته لانه لا لها بدعي في الخصومات وغيرها. **قوله**  
 وان اختلفا في قدر الكفاية لم يتجانسا وقالوا يتجانسا ويفسخ الكفاية لانه عقد معاوضة والمولى بدعي بولا  
 زابرا والملك تب ينكر والملك تب يدعي استحقاق العتق عند اداء ما يدعيه من العتق والمولى ينكر فيمتحانها  
 كالبايع ولا يفسخ رجعة الله ان البول مما يملك في اطلاق ينكر للرجل وسواله للمعبد وانما يصير  
 للعقود عند الاداء فكلما اختلفا في قدر البدل لا غير فلا يتجانسا ويكون القول للمالك لانه منكر  
 للزبارة. **فصل في دعوى النسخ** اعلم ان الدعوى ثلثة دعوى استيلاء ودعوى  
 تحرير ودعوى العتق ودعوى شبهة الملك فالاولى ان يدعي نسيب ولعل في ملكه بغيره كما اذا كانت

والدعوى كبر انما دعوى النسخ  
 وبالنسخ انما الى الظاهر ونحوه



لا تسمى ستة أشهر ويصح في الملك وغير الملك كذا إذا باعه ويستند إلى وقت العلق احتيا لا بثبوت  
النسب فصح لدعواه ويوجب فيه ما جرى من العفو وكيفية أم الولد إن كان الولد حلالاً للنسب ويحكم مقوماً  
بالوطئ في وقت العلق وأموية الولد تتبع النسب لأن المقصود بثبوت النسب لا أمومية الولد ومن يتولد  
الآن في أن تصاف إليه في حال أم ولد وتنفيد الفتى في جهة قال عليه السلام اعتنوا ولداً ولها نصيب  
له صدقة الحرة ولها حق الحرية والثانية أن يدعى نسب ولد على غير ملكه فيصح في الملك ما صحت  
ولا يجب فيه العقد ويعتق إن أمكن والأصل الأول والثاني أن يدعى ولد جارياً ولو باعته بغيره فلا  
على ولد من وقت العلق إلى وقت الدعوى لأن شرط صحة الدعوى قيام ولاية ملك الجارية من وقت العلق  
إلى وقت الدعوى لأنه يتملكها بالاستيلاء وحققه للوطئ السابق ثم الأولى أولى لأنها تستند إلى وقت  
العلق والثانية تقتصر على الحال والثانية أولى من الأولى لأن الجارية تمتع مع أم الإبن بطلت ولاية أم  
الملك لغوات الشرط جئنا إلى مسائل الكتاب **قال** لو باع جارية فولدت لأم من ستة  
أشهر فادعاه فهو ابنه ومن أم ولد ويصح البيع وبره الثمن وهذا استحسان والعياض إن دعوا بطلت  
لوجود التناقض لأن بيعه دليل على عبودية الولد وجه الاستحسان أن العلق حصل في ملكه يمين والظاهر  
عدم الرأى فيكون منه وجب العلق على الخلف فلا تناقض فصح دعواه فيستند إلى وقت العلق ويصح البيع  
لا يمين وبره الثمن لأنه مقتضى نسخ البيع ولا يقبل دعوى المستر من سبقتها لأنها تستند إلى وقت العلق  
ولا كذلك دعوى المستر **قال** فإما مات الولد ثم ادعاه بغير البائع لا يثبت الاستيلاء فيه وإن  
ماتت ثم ادعاه ثبت نسبها ما تقدم أمومية الولد تبع النسب **قال** وبره كل الثمن وقا لا بد  
حصة الأم فاحتمت بناء على أن أم الولد غير متوقعة في العقد والنسب عنده وعند من متوقعة  
فيضمنه وكذا لو ادعاه بعد ما اعتقه المستر لا يبيع وبعدها فصح لأنه الاحتناع في الأم لا يوجب  
الاحتناع في الولد كولد الغرور المستولد بالكره ولا كذلك بالعكس وإذا صحت الدعوى بعد ما  
ثبت النسب ونسخ العقد وبره الثمن على ما مر **قال** وإن كان له ولد حلالاً لأم العتق لا يثبت  
العتق حتى استلحق النسب فاستويا وإن ثبت من المستر حقيقة الاعاق وإن ثبت للبائع حق الرق  
في الولد وفي الأم حتى ظهرت فلا جاز من الحقيقة فلهذا لو ادعاه المستر أولاً لا يبيع دعوى البائع بعد  
لأن دعوى المستر دعوى غرض فصار كما إذا اعتقه والتدبير كالعتق لأنه لا يثبت العتق **قال**  
وإن جاء به ما يثبت ستة أشهر إلى سنتين فإن صدقه المستر ثبت النسب ونسخ البيع والأصل الأول  
العلق في ملكه فلم يوجد اليقين يستوقف على تصديق المستر فإذا صدق ثبت النسب لأن الحق لهما  
فيثبت بتصاوتها إذا أمكن والولد حر والجارية أم ولد كأم ولد وإذا ادعاه فدعوى المستر أولى لقيام ملكه  
واضمان العلق فيه **قال** وإن جازت به أكثر من سنتين لا يبيع دعوى البائع لليقين بعد العلق

في ملكه لكن إذا صدقه المستر ثبت النسب ويحكم على الاستيلاء بالتكليف بتصاوتها جهلاً لا من أجل القتل  
ولا يبيع البيع ولا يقبل الولد ولا تصير أم ولد ووجهه ظاهر **قال** وإن لم تعلم من الولادة بعد البيع  
لا يبيع دعوى البائع إلا بتصديق المستر لو قوع النكاح في وقت العلق ويصح دعوى المستر لأنه  
ينكر فتح البيع ولا جهة للبائع وإن ادعاه لا يبيع وأما منه للشك والمسلم والذمي والخمر  
والملك في ذلك سواء **قال** وأما ادعى البائع قبل الولادة فهو موقوف فإن ولد حلالاً بطلت والأفلا  
ولو اشتريها جليل ثم باعها لا يبيع دعوى وإن افترقا فالقول للبائع لأنه للمكتمل من وطئها **قال** وإن جلت  
أمة في ملك رجل جباراً وتداولها الأيدي ثم رجعت إلى الأول فولدت في بطنها دعاء ثبت نسب منه  
وبطلت البيوع كلها وتراجعوا الأثمان لما بينا ولم يكن أصل الحمل عنده لم يبطل العقود **قال**  
ومن ادعى نسب أحد التوأمين ثبت نسبهما لأنها ظاهراً من ماء واحد لأنه اسم لولدين ولذا ليس بينهما ستة  
أشهر فاستلحق التوأمين من ماء آخر فإذا ثبت نسب أحدهما ثبت نسب الآخر ويبطل ما جرى فيه من  
العقد من بيع وعتق وغير ذلك **فصل** كل قولين متناقضين صدر من المدعي عند الحاكم إن أمكن  
التوفيق بينهما قبلت الدعوى صيانة للحكام عن الغش نظر إلى غلبة دونه وإن تعذر التوفيق بينهما لم يقبل كذا إذا  
صدر من الشهود وكل ما جرى في قديم الشهادته الذي منعه استماع الدعوى **قال** أبو حنيفة رحمه الله إذا  
قال المدعي ليس لي بنته على دعوى هذا الحق ثم أقام البينة عليه لم يقبل لأنه كذب بينته وعنى محمد أنها  
تقبل لأنه يكون أنه نسبها **قال** ولو قال ليس لي على فلان شهادته لم يقبله روى الحسن عن أبي حنيفة  
أنه يقبل شهادته لا احتمال الشبهة أيضاً **قال** وروى ابن رستم عن محمد إذا قال لأشهاداً فلان عندي في حق  
بعينه ثم جاء وشهد له قبلت لأنه يتولى نسبت **قال** ولو قال لأعلم لي حقاً أولاً أعلم لي حقاً ثم ادعى حقاً  
أوجاه حجة قبلت **قال** ولو قال ليس لي حق لا يقبل ولو قال ليس لي حجة قبلت بينته لأصل الحق في البينة  
دون الحق **قال** وروى ابن سماعة عن محمد قال من هذا الدار ليست لي ثم أقام البينة أنها له فقبل له لأنه لم يثبت  
بذلك حقاً لا منطلقاً ساقطاً لأن الملا عن إذا ادعى نسب الولد صح ما أنه لم يثبت النسب مما جرى  
باللعان **قال** هشام عن محمد لو قال لأختي بالدي في دار ولا رهن ثم أقام البينة على ذلك في يد إنسان بالدي  
قبلت **قال** ولو جئني فقال لأختي بالدي في رستاق كذا في يد فلان ثم أقام البينة لم يقبل إلا أن تقوم البينة  
أنه أخوه منه بعد الأقرار **قال** ولو قال لرجل ادفع إلى من هذا الدار أسكنها أو هذا الثوب البسه وحق  
فأبى ثم ادعى السائل ذلك صح ذلك لأنه يقول أنا طلبتها بطريق الملك لا بالعارية **قال** وفي الفناوي باع  
مخاراً وابنه أو زوجته حاضر وتصدق المستر فيه ثم ادعى الابن أنه ملكه ولم يكن لأبيه اتفاق مشايخنا  
أنه لا يسمع مثل هذه الدعوى وسوتليس محقق وحضوره عند البيع وترك المارعة أقرار منه  
أنه ملك البائع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالأقرار قطعاً لا طاعاً الفاسقة لا يهل العصم



في الاضرار بالناس. ولوباع ضيعة ثم ادعى انها كانت وقف عليه وعلى اولاده لا تسمع لتناقض لان الاقدام  
على البيع اقرار بالملك وليس له تخلف المدعى عليه ولو اقام البينة قبل تقبل لانه الشاهد على الوقف  
تقبل من غير دعوى وينقض البيع وقبل لا تقبل منها لانه ثبتت فساد البيع وحق لنف فلا تسمع لتناقض  
ولورة الجارية يجب فانكر البائع البيع فقام المدعى البينة على الشراء واقام البائع البينة انه قد رده اليه  
من العيب لم تقبل لانه جوده البيع انكار للبراءة فيكون مكذبا للشهود. ولو انكر النكاح ثم ادعى ما قبلت  
ببينة على ذلك وفي البيع لا تقبل لانه البيع انفسخ بالنكاح والنكاح لا يترى انه لو ادعى تزويج على الف  
فانكرت فقامت البينة على النكاح قبلت ولا يكون النكاح مكذبا للشهود وفي البيع لا تقبل ويكون مكذبا  
للسهود **كتاب الاقرار** وسوفي الاصل انتكح والاثبات والقرار السكون  
والاثبات بانه قد فلتان بالخبر اذا سكت وثبت وقررت عند كذا اي اثبت عند كذا وقرار الوادي مطلقة  
الذي ثبت فيه الماء وبناه اسقط الامر على كذا اي ثبت عليه وسيت ابدا من ايام القدر لانهم يشبهون  
بالو يكونون مع سفرهم وحر كتم من هذه الايام ومن الدعاء اقد الله بحسنه اذا اعطاه ما يكفيه فسكنت  
نفسه ولا تلج الى شيء آخر. وفي البيع اعتراف صادر من المقتد يظهر به ثبات فستسكن قلب المقتد الى  
ذلك وسوجه شرعية وله على ذلك الكتاب والسنة والاجماع وضرب من المعقول اما الكتاب قوله تعالى  
كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم والشهادة على النفس اقرار فلو اذنا الاقرار بجهة لما امر به  
وقوله تعالى وليلل الذي عليه الحق وانه اقرار على نفسه والسنة قوله عليه السلام في حديث العيص واعند  
انت يا ابي الى امراته هذا ما اعترفت ما بهما ورجع صلي الله عليه وسلم ما عزا والامانة بالاقرار عليه  
الاجماع ولانه خبر صدر عن صدق لعدم التهمة اذا كان محبوسا طبعا فلا يكترب في الاقرار به لغره. وهو  
جهة منطوية للحق ملزمة للحال حتى لو اقرت بدين او عي على انه بالخيار لكنه ايام لزم المال وبطله الطيار وان  
صدقه المقتد في الطيار لا بالخيار للفسخ وسولا يجهل الفسخ لانه اخبار والفسخ يد على العتود ولا فكه  
ظهور الحق وسولا يجهل الفسخ. وشرطه كون المقتد بما يجب تسليمه الى المقتد حتى لو اقرت بكتف تراب او حبة  
حنطة لا يصدق. وحكمه ظهور المقتد لانه اخبار عن كذا في سابق حتى لو اقرت لغره بانه والمقتد يعلم كذبه  
لا يجهل له اخذ على كره منه الا ان يعطيه بطبيعة نفس منه فينبذ يكون تملكه مبتدا كالبينة **قال**  
وسوجه على المقتد اذا كان عاقلا بالغا ويصح اقرار العبد في بعض الاشياء على ما مر في الجرح **قال**  
اذا اقرت لمعلوم لانه ما يدعي الاقرار بنبوت الملك للمقتد ولا يمكن اقامة الجرح **قال** وسواء اقر  
بمعلوم او مجهول ويثبت الجرح اما المعلوم فظاهر واما المجهول فلا يثبت عليه حق ولا يدرى كيت  
كفراته مختلف لا يدرى كم قيمته او ارثي جراحة او باقى دين او محاملة او كان يعلم ثم نسي ولطهراته  
لا تمنع صحة الاقرار لانه اخبار عن نبوت الحق والبيان عليه كذا اذا اعتق احد عبده ببينة اما بنفسه

او بالجرم من القاض ايضا لا يلج الى المستحج بخلاف جهالة المقتد على ما بينا وبخلاف الشهود لانه لا طاعة لهم الي  
اداء الشهادة والمقتد حجة طاعة في ذمته ولا الشهادة تنبني على الدعوى والدعوى بالمجهول لا تقبل  
ولانها لا تجوب الحق الا بانضمام القضاة اليها والقضاة بالمجهول غير ممكن والاقرار موجب بنفسه  
ولهذا لا يعمل الرجوع فيه ويعمل في الشهادة قبل القضاة **قال** فان قال على شيء او في شيء  
انه يثبت ما له قيمة لانه اقرت بالوجوب في ذمته لانه حكي الوجوب وسال القيمة له لا يجب فيها فان كذبه المقتد  
فيما ياتي بالمقول للمقتد مع يمينه لانه منكر للزيادة **قال** وان اقرت بانه لم يصدق في اقل من  
درهم لانه ما دون ذلك لا بعد ما لا ريب. وان قال حال عظيم فهو نصاب مما جنى الذي ذكره حقه ان ذكر  
الدرهم فبانه درهم ومن التوب عترة حقا لا ومن الغنم اربعة شاة ومن البقر ثلثون بقرة ومن الابل  
خمس عشرة وانه اقرت بنصاب يجب فيه من جنسه وفي الحنطة خمسة اوسق لانه هو المقتد بالنصاب  
عندما وعمل الى حنيفة رحمة الله انه يرجع الى بيان المقتد وقيمة النصاب في غير حال الزكاة لانه النصاب  
عظيم لانه حاكمه على والفتي معظم عند الناس ومن الى حنيفة رحمة الله انه مقتد بعشرة دراهم لانه عظيم  
حتى يستباح به الفرج وقطع اليد والاولا هي. وان قال اموال عظيم فقلته نصب من النوع الذي سماه  
لانه جمع عظيم وامله لثمة. وان قال دراهم فقلته لانه اقل للحج فهي متينة. وان قال كثيرة فقلته  
قالا ما تان لان الكثرة ما يصعب مكررا وذلك بالنصاب والى حنيفة رحمة الله اذ العشرة اقصى ما يتناول  
اسم الحج بهذا التفظ فيكون هو الاكثر فينصرف اليه وفي الدار غير عندنا نصاب عشرون مثقالا وعشرة  
عشرة ايضا لامة. وكل ما ذكرنا من التعديرات لوزاد فيها قبل لانه اعرف بما اجهل ومنه من  
الدراهم المحبوبة بالوزن المحبوبة في البلد. وان كان في البلد اوزن فقلته او تقرر وجب اقله للثبوت  
ولو قال على ثياب كثيرة او وصايف كثيرة يلزمه عند عشرة. وعند ما يبلغ قيمة حاشي درهم لامة  
ولو قال كذا درهما فدرهم لانه فسه ما بهم وقيل يلزمه عشرون وهو القياسي لانه كذا يذكر للعدو عدا واقبل عدوا  
مركب يذكر بعد الدرهم بالنصب عشرون. وكذا كذا اصد عشر درهما لانه ذكره عدو في جهدي ليس بينهما عرف  
العطف واقبل ذلك من المفسر اصد عشر درهما. ولو ثلث بخبر او مكلفك لانه لا نظير له سواء. ولو قال  
كذا وكذا ما صد وعشرون لانه نظير من المفسر. ولو ثلث بالواد تزد حانة ولو ربح تزد والاعتبار بالنظر  
من المفسر. وكذا ذكر كل مكلف وموزون وهذا كله اذا ذكر الدرهم بالنصب. وان ذكر بالخفض بان  
قاله كذا درهم على محمد حانة درهم لانه اقل عدد يذكر الدرهم عقيب بالخفض حانة. وان قال كذا دراهم  
يلزمه حانة. ولو قال كذا دراهم ودرهما فعليه اصد عشر منها بالسوية على الشركة. ولو قال عشرة  
وينف ما بينا في النيف اليه ويقبل تفسيره في اقل من درهم لانه عيان على مطلق الذبائن بانه نيف على النسي  
اذا زاد عليها. ولو قال على بضعة وعشرون ما يوضع ثلثه فصاعدا. ولو قال على حانة ودرهم والحكم



وكذا كل ما يكلل ووزن . . . ولو قال مائة وثوب يلزم ثوب واحد . . . وتفسير المائة اليه وهو القياس في  
الدرهم لانه اية مبهمة والدرهم لا يصح تفسيره لانه معطوف عليها والتفسير لا يذكر بحرف العطف وفيه  
الاستحسان وهو انهم استعملوا عند كثرة الاستعمال والوجوب المتكرر في كل عدد واكتفوا به مرة واحدة  
عقب العددين وذلك في الدرهم والدينار والكيل والوزن اما الثياب وما لا يكلل ولا يوزن بقي  
على الاصل لانه لا يكثر وجوبه . . . وكذلك لو قال مائة وثوبان كما بينا . . . ولو قال مائة وثلاثة ثواب  
في كل ثياب لانه ذكر عقب العددين ما يصح تفسيرها وما في الثياب لانه ذكره بغير عطف فانصرف اليها  
لاستوائها في الحاجة الى التفسير . . . وكذلك الاقرار بالغصب في جميع ما ذكرناه من القصور . . .  
وان قال له علي وقيل فموجب لانه مستعمل للاياب عرفا والذمة على الايجاب فيكون دينا الا ان يبين  
موصولا انا وروعة لانه يتصل في ذلك ما يصحق الا بالبيان موصولا . . . ولو قال عندي ومعي وفي بيتي  
منها مائة لانه يستعمل في الامانات لانه اقرار بكونه في يده والامانة اولى من الفتيان فيبت . . . وكذا  
في كبره او سندوقي والسياسة . . . ولو قال له اهد لي عليك الف فقال اتزنا او انتقد او ارجلها او  
قضيته او اهلكها بها فهو اقرار ولو تصادف على انه قال على وجه التفرقة لا يلزم وكذلك اذا قال نعم او قد  
اولم قل بعد او غدا او كل من يقضي او اهد لي باغرك او لست متبرع اليوم او ما اكثر ما نلتها فاني ا و  
تحتني بها او قد تقدمت على ا و ابرأني منها . . . ولو لم يذكر الكفاية لا يكون اقرارا والاصل ان الجواب ينتظم  
اعادة الخطاب لغيره الكلام فكل ما يصح جوابا ولا يصح ابتداء يجعل جوابا وما يصح ابتداء لا للبيان ولا يصح  
لها فانه يجعل ابتداء بدفع الشك في كونه جوابا فلا يجعل جوابا لئلا يلزمه المال بالشك فاذا ذكرنا الكفاية  
يصح جوابا لا ابتداء فيكون التمسك منتظما للسؤال فيصير كانه قال اتزنا الالف انما ادعيت او قضيتك  
الالف انما لك وطلب الجاهل لا يكون الا الواجب وكذلك النقص . . . واذا لم يذكر الكفاية لا يصح جوابا  
او يصح جوابا وابتداء فلا يجعل جوابا فلا يكون اقرارا قال . . . ومن اقر بدين موقبل او ادعى  
المقد له انه قال استخلف على الاجل لانه اقر بالمال ثم ادعى حقا وموالت جيل والمقد له ينكح فيخلو لانه اعطى  
على المكسر قال . . . ومن اقر بانه قد خاتم هذه الخطة والنقص لانه الاسم يتناولها عرفا . . . وادع او يدين  
فهو النص والحق والحق لا يملك . . . ومن اقر بثوب في منديل او في ثوب لزمه ومما اقر  
بالغصب لانه الثوب يلف في منديل وفي ثوب آخر فله في ذلك ظرمانه . . . ولو قال ثوباني غير ثوب  
لزمه احد عشر ثوبا عند محمد لانه انفسى من الثياب يلف في حشوة واكثر واذا كان ذلك يخلو على الطرف قال  
ابو يوسف لا يلزمه الا ثوب واحد لانه بغير معناه واذا كان ما ذكرنا والاصل براءة الذمة فلا يجب  
ويجمل على معنى يبي كقول تعالى فادخلني عبادي . . . ومن اقر بخمسة في خمسة لزمه خمسة  
وان اراد الغصب لانه الغصب لا يكثر المال المحبوب وانما يكثر الاجزاء وتكثر اجزاء الدرهم لا يوجب

تعدده وعند زفره يجب خمسة وعشرون لم ف للغصاب . . . ولو قال له علي من درهم الى عشرة او ما بين  
درهم الى عشرة لزمه خمسة وقال لا يلزمه عشرة وقال زفره ثمانية تسقط العايات ويبقى ما بينها والقياس  
كقوله له من هذا الخياط الى هذا الخياط ليس له شيء من الخياطين وثما وسواهما لانه من هذا الكلام  
يراد به الكل كما يقول لغيره فذم وراعي من درهم الى عشرة فله ان يافد عشرة ويدخل العايات والباقي حنيفة  
رحمه الله ان هذا الكلام يذكر لارادة الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل قال عليه السلام اعلم اني اعني  
ما بين السبتي الى السبعين والمراد خوف السبتي ودون السبعين وكذلك في العرف يقولون عري من  
سبتي الى سبعين او ما بين السبتي الى سبعين ويريدون به اكثر من سبتي واقل من سبعين والجميع انما يرد  
فيما طرقة التكرار والتمسك اظهارا لها كما ذكرنا من التكرار ولانه لا بد من قول العايات الاولى ليعتني الحكم  
عليها لانه لا يشوبها بصير ما بعد ثمانية في الابتداء فينتفي ايضا ما تحتها الى ثبوت العايات ابتداء ولا  
حاجة الى الاقران بخلاف نظير زفر لانه الخياط عايات موجودة قبل الاقرار فلا حاجة الى غيرها . . .  
ويجوز الاقرار بالكل وله اذا بين سببا صالحا للمكسر اما الاقرار به فلا يجوز ان اوجه به آخر والاقرار  
منظومه فيجمل عليه تقييما لا قرارا واما اذا ذكر سببا صالحا لارث والوصية صح الاقرار لصلاحيته  
السبب . . . وان ذكر سببا غير صالح كالبيع منه والغرض والافادة ونحوها لا يجوز للاستحالة وان سكت قال  
محمد يخلو ويجمل على الاسباب الصالحة تقييما لا قرارا وقوله ابو يوسف لا يصح لانه مطلق الاقرار ينصرف  
الى الواجب بالعمومات عادة فلا يصح والاصل براءة الذمة . . . واذا صح الاقرار فان ولد في متعلق  
وجوده وقت الاقرار لزمه ولو جاء بولد من قبله فهو بينهما وان ولد ميتا فانه له ثورته ومن اوجهه ويكون  
بين ورثتهما لان المال انما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل لعدم الاهلية فيبقى على حكم المورث او الموصي  
فيورث عنها . . . **فصل** اذا استثنى بعض ما قد به متصلا صح ولزمه الباقي والاصل ان  
الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت والاستثناء صحيح ويجوز استثناء الاكثر كما يجوز استثناء الاقل ويجوز  
ورد المنق قال تعالى فليتب فيهم الف سنة الا حجب عاها المحض لست فيهم تح مائة وخمسين سنة وهذا استثناء  
الاقل وقال تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من القلوب . . . وهذا استثناء الاكثر لان الذين  
اتبعوا اكثر العباد ولا بد من الاتصال قال عليه السلام من عطف وقال ان شاء الله متصلا يمينه  
فلا صحت عليه شرط الاتصال في الحنية وانما استثناء ولا في الاصل لزم الاقرار لما بيننا  
الا ان قدر المستثنى بطل بالاتصال لان الكلام لا يتم الا بآخر فاذا انقطع الكلام فقد تم فلا يعتبر  
الاستثناء بعد . . . ويصح استثناء البعض قبل او اكثر لقوله علي الف درهم الا درهمين فله تسعة و  
تسعة وتسعون ولو قال الا تسعة وخمسين يلزمه خمسون وهذا . . . واستثناء الكل باطل لانه  
رجوع ما بيننا انه تكلم بالباقي بعد الثبوت ولا باقي فلا يكون استثناء والرجوع من الاقرار لا يصح . . . ولو قال



فلان على الف درهم باطلاق الأعراس مستثنا، لأنه النداء تشبيه المثلث وانه يجب في اليه لتأكيده  
فلا يكون ماصلا **قوله** له على الف درهم ما شهدوا على بذلك الأعراس وراعى لا يفتح الاستثناء  
لأن الأعراس يكون بعد تمام الأعراس فكأن الأعراس بعد التمام **قوله** وان قال متصلا باقراره  
ان شاء بطل اقراره كما في **قوله** وكذلك ان علقه من لا يعرف منبته كالحق والملائكة لأن الأصل ردة  
الذم فلا يثبت بالتشكك **قوله** له ان شاء فلان فشاء لا يلزمه شيء لأن منبته فلا لا توجب الملك  
وكذلك ان جاء المثلث او عصبته اليه او كما ذكرنا لما بينا **قوله** ومن اقر بانه درهم الا ويرا  
والا فغير حنطة لزمه المائة الأربعة البينار والغير وكذلك كل ما كان يوزن وبعده ولو استثنى ثوبا  
او شاة او دارا لا يفتح **قوله** له لا يفتح في المحل لأن المستثنى غير داخل في الإيجاب والاستثناء محال لان الأصل  
تحت المستثنى منه فلا يكون استثناء **قوله** لها ان ما يجب في الزمة كلمة كجسي واحد نظرا الى المقصود وهو التهمة التي  
توصل بها الى الاعيان اما التوب واخواته ليس بشئ اصلا حتى لا تجب في الزمة عند الاطلاق وانما يجب التوب نصا  
لا قياسا فيكون ثوبا يصلح مقدارا للزيم فيصير بقدر مستثنى **قوله** له لا فلا يفتي المستثنى مجزولا فلا يفتح  
ولو قال له على الف الف الف لزمه نصف الف وزيادة والقوله قوله في الزيادة لأن الزيادة في المقترن  
مانعة فحق الاستثناء اول الالة قوله شيء يعبر به عن القليل عرفا فيكون اقل من الباقي **قوله** له على مائة  
درهم الا تبطل قال ابو حنيفة عليه اهد وحسبون ولو قال عشرة الا بعضا فعليه أكثر من النصف **قوله** له  
له عليه الف درهم الا عشرة دينار الا يبرأ لزمه الف درهم الا عشرة دينار الا يبرأ الا يبرأ لأن استثناء العشرة  
دنانير صحيح واستثناء العشرة من العشرة صحيح ايضا لأن الاستثناء من الاستثناء صحيح ويصح بالاستثنى منه  
قال تعالى الا آل لوط اما لخموم اجمعين الا امرأته استثنى آل لوط من الهالكين ثم استثنى امرأته من الهالكين  
فكانت من الهالكين **قوله** له غصبته من زيد لابل من عمر فهو لزيد وعليه  
قيمة لعمر ولا قيمة من زيد اقراره ثم قوله لا يبرأ عنه فلا يتقبل وقوله بل لعمر اقراره لعمر وقد استهلكه  
بالاقرار لزيد عليه قيمة لعمر **قوله** له على الف لابل الهان يلزمه الهان استحسانا وفي القياس  
يلزم ثلثه آلاف وهو قول زفر **قوله** له غصبته عبدا اسود لابل ابيض لزمه عبدا بياضا **قوله** له غصبته  
ثوبا من روبا لابل من روبا لزمه **قوله** له على كره حنطة لابل كره شعير لزمه **قوله** له على الف درهم  
لا يبل لفلان لزمه المالا **قوله** له على الف لابل فضاء لزمه الف والاصل في ذلك ان لا يبل من حنطة  
بين المالين من جنس لزمه وكذلك من جنس واحد اذا كان المقترن اثنين لأن لابل لا يستردك الخط والغلط  
انما يقع غالبا في جنس واحد الا انه اذا كان له جنس كان رجوعا عن الاول للاول فلا يتقبل ويثبت للماني باقراره الما  
واذا كان الاقرار انما هو الاستدراك ويصدق المقترن وان كانا متماثلين في الاستدراك والمقدر  
لا يصدق فيلزمه الأكثر وجه قول زفر انه اقر بالف فيلزمه وقوله لا رجوع فلا يصدق فيه

ثم اقر باليمين ففتح الاقرار وصار كقوله انت طالق واحد لابل اثنين وجوابه ان الاقرار اخبار تجري فيه الضلع  
فجري فيه الاستدراك فيلزمه الأكثر والطلاق انشاء ولا يملك ابطال ما انشاء **قوله** له  
ومن اقر بيمينه ما استثنى اهدما او اهدما وبعض الآخر فلا استثناء باطل وان استثنى بعض  
اهدما او بعض كل واحد منها صح وبصرف الى جنسه وصورة اذا كان له على كره حنطة وكره شعير  
الاستثناء حنطة او قال الا كره حنطة وقغير شعير فهذا باطل وقالا يفتح استثناء القغير وهو نظير اختلافهم  
في قوله انت حر وحد ان شاء الله وابنت طالق ثلثي وثلثي ان شاء الله فانه يبطل الاستثناء عنده ويقع  
العناق والطلاق وعندهما الاستثناء صحيح لانه كلام متصل لا يقطع الالك حنطة استثناء صحيح لفظا  
الا انه غير منفي واذا كان كلاما متصلا كان استثناء القغير متصلا فيفتح ولا يقطع حنطة رده الله ان استثناء  
الكت باطل بالايج فلهذا لغوا للكلام الاول فيكون الاستثناء منقطعاً ومكروا قوله وثلثي وهو لغو لا حاجة  
اليه **قوله** له لو قال الا قغير حنطة او قال الا قغير شعير صح الاستثناء لعدم تعلق القاطع وكذا لو قال  
الا قغير حنطة وقغير شعير لا يقطع الالك حنطة استثناء صحيح منفي فلا يكون قاطعا فيصح لفظا  
عليه فيلزمه كره حنطة وكره شعير الا قغير حنطة وقغير شعير **قوله** له استثناء  
البناء من الدار باطل **قوله** له ان يقول منقود الدار لفلان الابن ما او قال وبن ما لي لاني البناء داخل في هذا الا  
معنى لاني البناء تبع للارضي والاستثناء تصرف في المكتوف وعلى هذا النظم والتجريد البناء وانظارا  
والبطانة من الجنة والنفق من الما ثم لا الاسم بينا ولا الحكم ولا قوام لهذه الاشياء بدون ما استثناء  
فيكون باطلا ولو قال الا ثلثها او الا ثلثها منها صح لانه داخل فيه لفظا **قوله** له لو قال بناء مالي والعروة لفلان  
فلهي قال لاني العروة اسم للبيعة دون البناء **قوله** له لو اقر له كحايط لزمه بارضه لاني كحايط اسم للبيعة و  
لا يتصور بدونه الارضي وكذلك اذا اقر له باسطوانة من آجرة وان كانت من خشب لا يلزمه الارضي لأن  
الخشب تسمى اسطوانة قبل البناء فان امكن رفعه بغير ضرر رفعها والا ضمن قيمتها للمقدر كافي غضب  
الساحة **قوله** له لو اقر بثلث نخلة لا تدفع النخلة ولو اقر بنخلة او نخرة يلزمه موضوعها مع الارضي لانه لا يبي  
شجرة ونخلة الا وموتها وبذلك الكرم ولا يلزم الطريق لانه ليس من ضرورات الملك **قوله** له  
وان قال له على الف من ثمن عبد لم اقبضه ولم يعينه لزمه الف وصل ام فصل ولا يصدق في قوله ما قبضته  
لانه على الاقرار وقوله لم اقبضه ينافي وكذا لانه لا يجب الا بعد القبض وسوغه على ما ياتي عبد احضر يقول  
الجميع غير فعلم ان قوله لم اقبضه جحد بعد الاقرار فلا يتقبل وقوله ابو يوسف ومحمد ان صدقه في ان ثمن  
مصدق وصل ام فصل وان كذب وقال له عليك الف من ثمن او غصب او فقه وكذا ان وصل صدق والا فلا  
ووجه انها اذا تصادقا على الجهة فقد تصادقا على ان اعتد به ثمن فلا يلزمه قبل القبض والمقدر بذكر القبض  
ما لقول قوله وصل ام فصل ومنه كذب لانه تغييرا لا اقرارا ما وصل صدق والا فلا **قوله** له وان



عيني العبد فان سلم اليه لزمته الف والاعلا وسدا اذ اهدت لاني اذا تصادقا على ذلك صار كابتداء البيع  
وان قال له العبد في يدك وما بعتهك بغير لزمه المال لانه اقدم به عند سلامة العبد وقد سلم **ولو قال**  
العبد عبيد ما بعتهك لا يلزمه شيء لانه اقدم بالمال عوضا عن هذا العبد فلا يلزمه **ولو قال**  
انما بعتهك بغيره بغيره على حاجتي **قال** وان قال من غير او خذني لزمته وقال لا يلزمه ان وصل  
لان باقر كلامه ظهر انه ما اراد الا الجاب كقول الله ان شاء الله وله ان هذا رجوع فلا يقبل لانه لا يكون واجب  
وما ذكره فهو تعليق وهذا ابطال **ولو قال** من غير حاجتي او اقرضني ثم قال من غير او بغيره وقال  
اعقد لي حيا في حيا وقال لا يصدق ان وصل وعلى هذا اذا قال من ستوقه او رضى لها ان يمان من غير لانه  
اسم الدرايم يتناول من هذا النوع فيصح موصولا لا يتقدم وصار كقولها انها وزنا في ذلك ان مطلق  
العقد يقتضي السلامة عن العيب ما قدره بغيره لحياد ثم قل من غير او بغيره فلا يصدق فصار كذا اذا ادعى  
الحياد وادعى اكثر من بغيره لحياد عملا بما ذكرنا من الاصل وقوله وزنا في متدرج فيصح استثناء  
ولا يفي استثناء الوصف كما مر في البناء **ولو قال** غصبته منه او ادعى صدقا في الزيف والبنهرية  
لان الغصب يرد على ما يملكه والا نساني يوجب ما يملكه وذكر لا يقتضي السلامة عن العيوب وفي الرضا من  
والستوقه ان وصل صدقا والا فلا لانها ليس من جنس الدرايم لانه الاسم يتناولها بما كان فلذلك يستلزم  
الوصل **ولو قال** له على الف الا انما تنقصي لاني انما استثناء فيصح ان وصل صدقا والا فلا **فصل**  
ديون الصفة وما لزمه في مرضه بسبب معروف مقدم على ما اقرب في مرضه وما اقرب في مرضه مقدم على  
الميراث ومعناه انه يقتضي دين الصفة والدين المعروف السبب فان فضل شيء قضى مما اقرب في مرضه فان  
فضل شيء فله لورثة والتدليل عليه انه تعلقت من غير الصفة باله بالمرض حتى ينتهي بتركة طهره في  
اقراره بغيره ابطال فحكم فلا يفي **وكذا** لا يجوز ان يقر بغيره في يده وعليه ديون وسدا لانه الاقرار  
حجة ما صحت فلا يثبت في غير ما يثبت بالبينه او بماينة العاقل في حق الكافة فكان اولى ولا كذا  
الشك لان من الطوايح الاصلية وكذا الديون المعروفة السبب لانه لا تهمه فيما **وكذا** لا يجوز  
ان يقتضي دين بعض التمسار وما البعض لما فيه من ابطال حق الباقي **فان** اقتضيت ديون الصفة  
والمعروفة الا سباب يقتضي ما اقرب في مرضه كما لم يكن عليه دين الصفة وكان احق من الورثة طاهته اليه  
لان حاله انما ينتقل الى الورثة عند فراغ حاجته وفراغ ذمته مما اتم الطوايح **قال** واقرار  
امر بغيره لورثة باطل الا ان تصدقه ببقية الورثة قال عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار بدين  
ولانه تعلقت به حتى جميع الورثة ما قدره بعضهم ابطال حتى الباقي وفيه اتباع العداوة بينهم لما فيه  
من اثار البعض على البعض وانه منسأ للعداوة والبغضاء وقضية يوسف وافواه أكبر شامدا **وكذا**  
لا يفي اقراره ان قبض منه دينه او رجع في ماله من مرضه او قبض ما عصبه منه او رهنه عنده

او استرد المبيع في البيع الذي سلمه لاني **وكذا** لا يجوز لعبد وارثه ولا لحيته ان يبيع كولا ملكا او حقا **ولو صدرت**  
منه الا شيئا منه للوارث وسوى يفي ثم بطل ثم مات جان ذلك كله لانه لم يكن مرض  
الموت فلم يتعلق به حق الورثة **ولو اقر** لاهيه وسوايه ثم جاء ابن ومات صح الاقرار لاهيه  
ولو اقر له وله ابن مات الابن ثم مات اعقد بطل الاقرار لانه لا يورث من برة وذكر انما يبيح  
بالموت في المسئلة الاولى لم يرت فصح وفي الثانية يرت فلم يفي **ومن** طلق امرأته ثلثا في مرضه ثم اقر  
لها ومات فلها الاقل من الاقرار والميراث فلذا لو تصادقا على الطلاق وانقضاء العلقه في مرضه ثم اقر لها  
او اوصى وقال لها في الثانية ما اقر لها او اوصى وقال زني في الاولى كذلك ايضا لكونها اجنبية في المسئلة  
لها انها اجنبية بالطلاق وانقضاء العلقه فيصح لها الاقرار والوصية لعدم التهمة بخلاف المسئلة الاولى  
لان باء العلقه دليل التهمة ولان صيغة رحمه الله ان التهمة قايمة فانها تفتار النقرة بلفظ عليها باب  
الوصية والاقرار فيصير اليها اكثر من ميراثها ويصطلي على البينة وانقضاء العلقه لذكر ما كان  
الاقرار والوصية اكثر من ميراثها جاءت التهمة وفيه ابطال حق الورثة فلا يجوز وان كان الميراث اكثر  
فلاتهمة فجوز الاقرار والوصية **قال** وان اقر امر بغيره لاجنبية ثم قال موافقه بطل اقراره  
وان اقر لامرأة ثم تزوجها لم يبطل لان البنوة تستند الى وقت العلوق فكان اقراره وقت الاقرار فثبت  
انه كان وارثا وقت الاقرار والوصية يقتضي حالة العقد فيصح الاقرار لكونها اجنبية فلا يبطل حتى لو اوصى  
لها او وصيها ثم تزوجها لا يفي لانه الوصية انما تصح بعد الموت وهي وارثة والميراث في امره في وصية فكانت كسبي  
**قال** ويصح اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة والمولى اذا صدقوه اذ كان الولد ميتا  
عن نفسه والا يثبت بخبره وعواه لما فيه من النظر له من بنوت النسب ووجوب النفقة وغير ذلك **وكذا**  
امرأة الا ان الولد كان متوقفا على تعقيب الزوج او ثراوة العاقلة واصل ان شرط صحة هذا الاقرار تصديق المصدق  
بصحة حجة في حقه فيلزمها الا الحكم بنسبها وتصور كونه من ليل يكونه العقل وان لا يكون معروف  
النسب من غير ليل يكونه الشرع واما المرأة فانها تجب الى تصديق الزوج لانه فيه تحمل النسب عليه  
فلا يقبل الا بتصديقه او ببينة او بشراطة العاقلة على ما يعرف في موضعه ان شاء الله تعالى **ولو اقر**  
الاقرار بهؤلاء لا يملك الرجوع فيه لان النسب اذا ثبت لا يبطل بالرجوع وله الرجوع اذا ثبت  
نسبه كقربة غير الولد لانه وصية معناه انما لا يفي النسب لغير قربة الولد بالاقرار لما فيه من تحمل النسب  
عن الغير فالان نسبة الى الاب والعم الى الجد وهكذا لكن ان لم يكن له وارث غيره ورثه لانه الاقرار يقتضي امره  
بحمل النسب على غيره ولا يملك فبطل والاقرار له بالمال وان يملكه عند عدم الوارث فيصح **ومن** مات ابو  
ما قد بان بشارته في الميراث لانه اعترف له بنصف الميراث ولا يثبت نسب لاني **ثم** التصديق بغيره  
الموت في النسب لبعث **وكذا** تصديق الزوجة لبعث (الحاكم وسوغسله باله والعلقه **ولا يفي** تصديق الزوجة



لا تقطع انك لا يجوز له غسله فصار للتقديرات بعد ذلك العيني وعندنا يصح لان الارث  
من الاحكام **كتاب الشهادات** اصل الشهادة المضمرة قال عليه السلام الغيبة لمن  
شهد الواقعة اي حضرها ويقال فلان شهد الحرب وشهد قضيت كذا اذا حضره **وقال** اذا علموا  
اني شهدت وعابوا اي حضرت ولم يحضروا او شهدوا الذي حضره في الغزو حتى لو مضى عليه وقت  
صلواته وسويحي لا يسي سميلا لانه الوفاة لم تحضره في الغزو **وقال** في الشرع الاخبار عن امر حضره  
الشهود وشاهدوا معاينة لا لافعال في القتل والزنا او سماعا كما يعتد والافعال فلا يجوز له  
ان يشهد الا بما حضره وعلمه عيانا او سماعا ولهذا لا يجوز له اداء الشهادة حتى يذكر الحادثة قال عليه السلام  
ان علمت مثل الشمس فاشهد ولا ترفع **وقال** في مظهر الحق مشروعة قال تعالى ولا تستشهدوا  
بشيء من رجاكم وقالوا واشهدوا ذوى عدل منكم وقال عليه السلام شامك او بينه ليس لك الا ذلك  
وقال عليه السلام البينة على الاثمي والبينة الشهادة بالاجماع ولا فيها احيا وحقوق ان من وضو العتود  
عن التجرده وحفظ الاموال على اربابها قال عليه السلام كرموا ستموكم فان الله تعالى يخرج بهم الطغوى  
**قال** من تعين للتحمل لا يسعه ان يمتنع اذا طلب لما فيه من تضييع حقوقه وان لم يتعين فهو خير  
والابن بالتحريم عن التحمل فاذا حملها وطلب لادائها بفرضه على لقله تعالى ولا يابى الشهود اذا ما دعوا  
وقال ومن كذبها فانه آثم قلبه ولانه اصابه حقوق الناس فيجزم الامتناع الا ان يقوم الحق بغيره بان يكون  
في الصلح سواء من يقوم الحق به فيجوز له الامتناع لانه لا يضييع بامتناعه ولا يفرض كفاية **وقال** ولا بد  
من طلب الحق لانه حق **قال** وسوخت في الحدود بين الشهادة والستر لانه اقامة لحد ووجبة  
والستر على المسلم حسنة **وقال** استرا افضل قال عليه السلام من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة  
وقد صح ان النبي عليه السلام تلقى معاذا للرجوع وسأله عن حاله ستر عليه لئلا يرحم فيستره وكفى به تدوق  
وكذلك نزل على الخلفاء الراشدين **قال** ويقول في التهمة اذا كان احيا، حتى المسروق منه ولا يقول  
سرق اقامة حسنة التهمة **قال** ولا يقبل على الزنا الا اربعة من الرجال لقوله تعالى ثم لم يأتوا باربعة  
شهداء فاجلدوهم وقوه فاستشهدوا عليهم اربعة منكم وقال عليه السلام الذي تذف زوجته ابنتي باربعة  
يستمدون والا فطرب في ظهره **قال** وباقي الحدود والعقاصم شهادة رجلين قال تعالى يستشهدوا  
شهيدين من رجاكم وقال تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وقال عليه السلام شامك او بينه ولا يقبل شهادة  
النساء في الحدود والعقاصم قال الزمعي مضت السنة من لاثا رسول الله صلى الله عليه وسلم وظليفته  
بعدها لا تقبل شهادة النساء في الحدود والعقاصم **قال** وما سواهما من الطغوى تقبل  
فيها شهادة رجلين او رجلين وامرأتين قال تعالى فان لم يكونا رجلين فربطى وامناتان وانه مذكور في سياق  
الدلائل والاجل فيقبل فيها وعن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة النساء في النكاح

ايضا

ولا يترام من اهل الشرا وبابا لآية فتقبل شهادتها لوجود الشاهد والحفظ والآداب والرجل وزياد الدين  
اجيز زيادة العدد واليه الاشارة بقوله تعالى فتذكر احديهما الاخرى بقى شهرة البدلية فلهذا قلنا لا تقبل  
في الحدود والعقاصم وغيرهما من الاحكام شهادته **قال** ولا تقبل شهادة النساء وحدهن  
فيما لا يطالع عليه الرجال كالولادة والبكارة وعيوب النساء قال عليه السلام شهادة النساء جازية فيما  
لا يطالع عليه الرجال ولانها لا بد من ثبوت هذه الاحكام ولا يمكن للرجال الاطلاع عليها وانما يطالع عليها  
النساء على الانفراد فوجب قبول شهادتهن على الانفراد كحصيل المصلحة وتقبل فيها شهادة امرة واحدة  
لما رواه عنه السلام قبل شهادة امرة واحدة في الولادة ولا ما يقبل فيه قول النساء على الانفراد لا يعتبر فيه  
العدد كرواية الاخبار والثنان احوط والثلاث احب الي وبالأربع يخرج عن الخلاف واحكام الشرا  
في الولادة تعرف في الطلاق انشاء الله تعالى واتا البكال فان العنين سوت سنة ويقرب بينهما بعدها  
اذا قلن انهما بكروا هل بشرط في ذلك لفظ الشهادة لا بشرط عند مشايخ العرب وبشرط عند مشايخ  
حزبان لانها توجب حقا على الغير فكانت شهادة **قال** تقبل شهادتهن في استئصال البقي  
في حق الصلوة دون الادب اما الصلوة فبالاجماع لانها من امور الدين واما الارث فذهب  
وقالوا لا تقبل لان الاستئصال صوت يكون عقيب الولادة وتلك حالة لا يحضرها الرجال فدعت الضرورة الى قبول  
شهادتهن كما مر ولا يحرر من حصة ربه الله ان ذلك مما يطالع عليه الرجال لانه اجل لهم سماع صوته فلا ضرورة  
في حق ثبوت النسب والارث وكذا لا تقبل في الرضاع نظرا لانه النساء منفردات لان الحمة متى ثبت ترتب عليها  
نوال مكل النكاح وبطلان المكل لا يثبت الا بشهادة الرجال ولا سيما يمكن اطلاع الرجال عليه فلا ضرورة **قال**  
ولا بد من العدالة ولفظة الشهادة والحريية والاسلام اما العدالة فللقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل  
منكم وقال تعالى من تزعمون من الشهداء الفاسق ليس بمرضي ولان الحاكم بحكم بقوله الشامل  
ويغفل في حق الغير فيجب ان يكون قوله يغلب على ظن الحاكم العبد ولا يكون ذلك الا بالعدل والآن  
القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق ينفذ عندنا واما لفظ الشهادة فللقوله تعالى فاستشهدواواوا  
صريح في طلب الشهادة فيجب عليه الاتيان بلفظها ولان الشهادة من الفاظ اليمين على ما ياتيكم  
في الايمان فيكون الامتناع عن اعطاء كذب كثر ولان القياس في قبول قول الانسان على ايمانه فيمنع من الزامه  
الا ان قبلناه في موضع ورد الشرع وانه ورد مقربا بالشهادة واما الحريية فلان الشهادة من باب ال  
لاية ولا ولاية للعبد على نفسه فكيف على غيره واما الاسلام فللقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين  
ويقتصر في المصلحة على ظاهر عدالة الا في الحدود والعقاصم فان طعن الخلفاء سأل عنه وقال لا يثبت  
عنهم في جميع حقوق سلا وعلاية وعلته الفتوى وجه قول ابن حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام  
المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محمدا وحقا ومحيي ياعلمه شهادة ذوا وظننا في اوله او ثابته



ولان العدالة هي الاصل لا ولد غير فاسدة والفسق امر طارئ فلا يجوز ترك الاصل بالنظر  
 ولا يلزم الحدود والقصاص لانه كما ان الاصل في هذه العدالة كذلك الاصل في الشهود عليه العدالة  
 الشاهد وصفه بالنزاهة والقتل فتقابل الاصلان فيتحقق بالعدالة الباطنة ولان الحدود مبناها  
 على الاسقاط فيلزم عنهم احتيالا للعداء ولما ان الحاكم يجب ان يحكم في حكمة صيانة له عن النقض  
 وذلك بسال السرا والعلانية ولو اكتفى بالسرا قال ابو بكر الرازي لا خلاف بينهم في الحقيقة فان ابا حنيفة  
 رحمه الله اخرج في زمان كانت العدالة ظاهرة والشيء عليه السلام عدلا اهله فقال خير القرون قري الذي  
 انما فيه من الذين يلزمهم ثبوت الدين يلزمهم ثم يفتشوا الكذب فاكتمت بتعديل النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمانها  
 فشا الكذب فاحتاجا الى التواء ولو كانا في زمانه ما سالا لو كانا في زمانها لساا فلما قلنا الفتوى على قولها  
 ولقد نظمت كثيرا من كتب في بركات الرازي فيما يرتفع على قول ابن حنيفة رحمه الله في هذه المسئلة  
 وانما يرتفع قولها لما راي من فساد اهل الزمان وقلة مبالاةهم بالامور الدينية وكان يقول ينبغي لهما ان ينقبت  
 عن احوال الشهود في كل ستة اشهر لانه قد يطرأ على الشاهد في هذه المدة ما يخرج عن اهلية الشهادة قال  
 ولا بد ان يقول المذكي هو عدل جازي الشهادة لانه العبد عدل غير جازي الشهادة وقيل يكفي بقوله هو عدل  
 لان الاصل هو الحرية تبع للادان لم يكن عدلا عند الله اعلم بحاله وقد كانوا يكفون بتسليمه لعل  
 ثم انضم اليها تركية السر في زماننا لا اختلاف الزمان ثم قيل يكفي بتركية السر تحريرا عن القول محمد  
 رحمه الله تركية العلانية بلاء وفننة ثم لا بد في تركية العلانية ان يجمع بين المذكي والشاهد لينتفي  
 شبهة تعديل غيره وتركية السر ان يبعث رغبة مخومة الى تركي فيها اسم الشاهد وشبه حجية  
 ومصلحه ويرد بها النك كذا سارا وينبغي للقاط اختيار المبالاة عن الشهود او ثبوت التا واورداهم  
 ديانة واعظمهم امانة واكثرهم بالناس خيرة واعلمهم بالتميز غير معروفين بين الناس ليلا يفسدوا  
 او يحدوا وينبغي للمذكي ان يسال عن احوال الشهود ويتعرفها من جيرانهم واهل قريتهم فان ظهرت  
 عدالته عند كتب حكم في اخر الرقة هو عدل عندك جازي الشهادة والكتب انه غير عدل وختم الرقة ورقة  
 فيقول القاضي للمدعي في شهودك ولا يقول جرحا ويقبل في تركية السر قول الولد والوالد وكل ذم  
 والعبد والاعمى والمجذوم في القذف لا ترا اخبار خلافا لمحمد رحمه الله فانها شهادة عند جلال تركية  
 العلانية فانها شهادة بالاجماع والشهود الكفار يقد لهم المسلمون فان لم يعرفهم المسلمون سالا للمسلمين  
 عن عدول المشركين ثم يال او ليك عن الشهود قال ولا يقبل تركية المدعي عليه ومعناه ان يقول هم  
 عدول الا انهم اخطوا او سوا ما لو قال صدقوا او هم عدول صدقة فقد اعترف بالحقة فيقضي  
 باقراره لا بالبيينة لان البيينة عند الحدود وقيل يجوز تعديله وجه الظاهر ان المدعي والشهود يزعمانه  
 كاذبان في مكان مطلقا في حوده فلا يلزم تركيا قال ويكفي تركية الواحد وعن محمد اثنين والاول

الشهادة اذا كانا يرون وحدهم ويسمعون والذين يرون وحدهم ويسمعون والذين يرون وحدهم ويسمعون

اولى وكذا المخرج ورسول القاضي الى الزكيتين لم يدان حكم القاضى مبنى على العدالة وذلك بالتزكية  
 فيشترط الاثنان كالتشهادة ويشترط عند ذكورة المذكي في الحدود والاربعة في شهود الزنا لما  
 يتأكد ولما اتي ليست في معنى الشهادة لا يشترط فيها لفظ الشهادة وجلس الحكم واشترط العدد في الشهادتين  
 تفيدان فلا يتعدلها **فصل** ويجوز ان يشهد بكل ما سمع وابصر من الحقوق والعقود وان لم  
 يشهد عليه لانه علم الموجب ويتقنه قال عليه السلام ان علمت مثل الشمس فاشهد به ويقول شاهدك لانه علمه  
 ولا يقول اشهدني لانه كذب **قال** الشهادة فانه لا يجوز ان يشهد على غيره ما لم يشهد لان الشهادة  
 ليست موجبة الا بالانقل الى مجلس الحكم ولا يكون ذلك الا بالتحليل **سعد** يشهد غيره على شهادته لا يسعده ان  
 يشهد لانه ما حكمه ويجوز شهادة الجاهل وهو ان يقر الرجل بحق والشهود مخشون في بيت  
 يسمعون اقران فانه يحل لهم وكذا اذا سمعوا صوت امرأة من وراء حجاب **قال**  
 ولا يجوز له ان يشهد بما لم يعاينه الا بالنسب والموت والذخول والكسح وولاية القتل واصل الوقف والقبيل  
 ان لا يجوز لان الشهادة من المشاهدة وهي المعاينة ولم يوجد وجه التحسان ان هذه الاشياء تباشر  
 بحضور جماعة مخصوصين ويتعلق بها احكام مستمرة فاقامت الشبهة والاستفاضة مقام العيان والمشاهدة  
 كيلا يتعطل هذه الاحكام وعلى هذا الناس من الصدر الاول الى يومنا هذا الا انى بانا شهدان عايشة رطلية  
 عنهما زوج النبي عليه السلام وكذلك سائر زوجاته وفاطمة زوجة علي رضي الله عنهما وغير ذلك وشهد  
 بنسب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وشهد بقضاء شريح وابن ابي ليلى وابي يوسف وشهد بنسب الخلفاء  
 الراشدين وغيرهم **قال** والشبهة انما تكون اما بالتاخر وبأخبار من يثق به في ادخاره واحدهم به جاز  
 واشترط بعضهم جلوس اوردجلا وامراتين **قال** وقيل يكفي في الموت بشهادة الواحد لانه قل ما يحضر غير الواحد  
 واذا راي رجلا يجلس للقضاء ويدخل عليه الخصوم حله الشطلة بولايته **قال** وكذا اذا راي رجلا او امرأة ليسكنان  
 بيتا واجدا ويتعاشران معاشرة الزوج حله الشهادة بالكسح بينهما كما اذا راي عينا في يد رجل  
 واما الوقف فالصحيح ما ذكرنا الله يجوز على صله دون شرطه لان الاصل هو الذي يشهد فلو لم تجز الشهادة عليه  
 ادنى الى استهلاك الاوقاف القديمة **قال** وكذلك الاولاء عند ابي حنيفة سوى كذا النسب قال عليه السلام والاولاء  
 كلهم النسب ولا تافا شهدا ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلا مولى ابي بكر رضي الله عنه في غير ذلك ولا  
 يجوز عند ابي حنيفة ومحمد لان الخير لا يشهد لانه مبنى على الاعتناق وذلك يكون بحضور من لا يفتنهم غالباً وطار  
 كالتفاق والطلاق والمراد بالحديث انه مثله لا يباع ولا يوهب **قال** وينبغي للشاهد ان يطلع الشهادة  
 عند القاضي في لوفسرها وقال انه شهد بانسمع لا يقبلها وكذلك في الشهادة باليد لا يفسرها **قال**  
**قال** ويجوز ان يشهد على الملك المطلق فيما سوى  
 العبد والامانة لا يتعدى دليل الملك وهي المرجع في الاسباب كالبيع والهبة

ت



والوصية والارث وغيرها واشتراط ابريوسان يقع في قلبه انه له يجوز ان يكون تفسيره للدول  
واشتراط الحقايق التصرف مع اليد فان اليد يتنوع قلنا بالتصرف ايضا يتنوع الى مائة ومثل  
وانما جعل له ذلك اذا عين الكلد والاكل وعين الكلد وحده وعرف لكل بالاشتراك رتب انا اذا عين الكلد  
وحده لا يجعل له هذا بخلاف العبد والامانة لا يستخدم كما يستخدم العبد كما لا يجوز الحامس ونحوه فلا  
يكون اليد يلد في علم انه رقيق فحين ان يشهد انه له باليد لان الرقيق لا يكون في يد نفسه **قال** وكذلك ان كانا  
صغيرين لا يعتبران عن انفسهما يجوز ان يشهدوا ان لم يعرف رقما لانه لا يد لهما بخلاف الكبيرين **قال**  
واذا راي انك قد خطه لا يشهد ما يذكر الحادثة وهكذا القاض والروى لانه الخط يشبه الخط فلا يحصل  
العلم قالوا وهذا عند حنفية رضي الله عنه وقيل هو اجماع وانما الخلاف اذا وجد القاض القضيته في  
دوانه تحت ختمه وكذا اذا راي انك قد خطه عند تحت ختمه وكذلك لو روي في حوزة عند ما وان لم يذكر  
الحادثة لوقوع الامن من الزيادة والنقصان انا ما كان في الصك بيد الخصم وليس عند منحه لا يجوز لما بينا وعند  
ابن حنيفة رحمه الله لا يجوز ما لم يذكر قال علي بن السلام ان علمت مثل الشمس فاشهدوا لا ادفع ولا علم مع  
النسيان وشرط حل الزاوية عند ان يحفظ من حين سمع الى ان يروى ولهذا قلت رواية ابن حنيفة رضي الله عنه  
وكذا اذا ذكر المجلس الذي كان فيه الحادثة او اخبر بها من يشق به لا يجعل له ما لم يذكرها **قال** وشاهد  
الزود يشهد ولا يعتبر وقال ابو جعفر ضربه وضربه ما روي ان عمر رضي الله عنه ضرب ضلع الزورار بعنق  
سوطا وسحق وجهه ولا تها اضرار بالناس وليس فيها حد فاعتزله ولا ابن حنيفة رحمه الله ان الزور يحصل بالتشهير  
والضرب وان كان ازجر لكنه يمنع من الرجوع وفعل عمر رضي الله عنه سياسة ولما بلغ الاربعين وسحقه ثم  
ان يبعثه القاض الى اهله وسوقه اجمع ما يكون له ويقول القاض يقولكم السلام ويقول انا وجدنا هذا  
شاهد زور فاحذروا وحذروا الناس منقول ذلك عن شريح **قال** وعنه انه يفعل ذلك مع الضارب  
**قال** وتعتبره لفقة الشهادة الدعوى لان الشهادة لا تقبل لما بعد الدعوى فان لم يوافقها فقد  
انعدت **قال** ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى فلو شهدا احدهما باللفظ والآخر بالفين لم تقبل وقالوا  
تقبل على الالف اذا اكد الفين لانها اتفاق على الالف وتقر احداهما بزيادة فيثبت ما اتفقا عليه كما اذا شهد  
احدهما بالالف والآخر بالف وحمائية فانه يقف بالالف كذا هذا على هذا الطلقة والمكتهين ولا الى  
حنيفة رحمه الله وجد الاختلاف لفظا وانه دليل الاختلاف معنى لان معنى الالف غير معنى الالفين وهما  
جملتان متغيرتان حصل على كل واحد شاهد واحد فلا يقبل كاختلاف الجنس بخلاف ما ذكرنا لانها اتفاقا  
على الالف لفظا ومعنى لانه عطف الحماة على الالف والعطف يقيد المعطوف عليه ومثله الطلقة والطلاق  
والنصف بخلاف العشرة والخمسة عشر لانه ليس بعطف فهو نظير الالف والالفين والعشرين والاربعين  
نظير الالف والالفين **قال** ولو كان المدعي ادعى الاقل لا يقبل الشهادة في المسائل كلها لانه يكذب

احد شاهديه ولو قال كان حق الفاء وحس مائة فقبضت خمس مائة او ابرئه عنهما قبل التوفيق وان  
شهدا بالف فقال احدهما قضاه منها خمس مائة قضى بالالف لا تتفقا عليها ولا ثبت القضاء لانه شهادة واحد  
فلو شهدا آخر ثبت وينبغي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى يعترف المدعي بالقبض على الحق ولا  
يعين على الظلم **قال** ولو شهدا على سرقه بقرعة واختلفا في لونها قطع وان اختلفا في الالف لم يقبل وقالوا  
لا يقطع فيها لانه المشهور بمختلف ولم يقيم على كل واحد شاهدان وصار كالسيلة الثانية وله ان اشتمل البقرة على  
التوين جائز فشهد كل واحد على ما راي في جانبه وهي حالة اشتباه لانه السرقه يكون ليلا والعمل بالبيسة واجب  
ما لم يكن فقيلا بخلاف الذكور والاشقة لانها لا يجتمعان في بقعة فكانا متغايرين **قال** شهدا  
بقتل زيد يوم النحر بركة واخران بقتله يوم النحر بالكنفة ردنا لان احدهما كاذبة بيقين ولا تدري وليست  
احدهما اولى من الاخرى بالردة ولا بالقبول فيردان فاسبقت احدهما وقضيها بجلت الاخرى لان الاول  
ترجحت بالقضاء فلا ينقض بما هو دونها **فصل** كل من دلت شهادته للزنا او للكفر او للبهن شرزالت هنة  
الموانع فاذاها قبلت ولو دلت لفسق وزوجية او العبد لمواه او المولى لعبد ثم زالت فاذاها لم تقبل  
والفرق ان الاول يستشهد لعدم الاهلية فلم يكن الرد تكذيبا شرعا والثانية شهادة لقيام الاهلية فكان  
تكذيبا فلا يقبل **قال** ولو تخلفا العبد لمواه او احدا من زوجين للآخر فاذاها بعد العتق والبيونة قبلت وكذا  
ان تخلفا وهو عبد او كافر او صبي فاذاها بعد زوال هذين العوارض قبلت لان المعتبر حالة الاداء لتمامه  
ولا مانع حاله **قال** ولا تقبل شهادة الاعم وقال زفر قبل فيما جرى فيه الشاسع لانه يسمع وقال ابو يوسف ان كان  
بصيرا وقت التحمل تقبل لوجوب العلم بالنظر وعند الاداء يحتاج الى القبول وطوقا د عليه ويعرفه بالشمس  
كما في الميت ولانها لا يقدر على تعيين بين الاشخاص ولا على الاشارة والنسبة لتعريف الغائب دون الحاضر  
ولو عمى بعد الاداء قبل القضاء لا يقف بها عندها لان اهلية الشهادة شرط وقت القضاء ليس حجة كما اذا جرح  
او فسق بخلاف الموت فانه منعي للاهلية والغيبة لا تنوت بها الاهلية **قال** ولا تقبل شهادة الآخرس  
لان الشهادة بالنطق وهو عاجز عنه **قال** ولا الحدود في قذف وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا  
لهم شهادة ابلا ولانهم من تمام الحد لانه مانع فيبقى بعد النوبة انا الحدود في غير القذف فان لم يرد ليس من الحد  
وانما هو للفسق فقد ارتفع بالنوبة والاستثناء في الماية منقطع او هو مصروف الى الاقرب وهو  
الفسق **قال** ولو جحد الكافر في قذف ثم اسلم قبلت شهادته لانه بالاسلام حدثت له شهادة اخرى غير التي كانت  
قبله فلا يكتفى بالحد في سقاط الاولى اسقاطا في الثانية لانها لم يكن موجودة **قال** ولا تقبل  
الشهادة للولد وان سفل ولا للوالدان علما لقوله عليه السلام لا يجوز شهادة الوالد للولد ولا الولد  
لوالده والمرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لمسيبه ولا السيد لعبده ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمسيبه  
اجز روي في كتابها حديث مختلف بغير الفاظ ولان المنافع بينهم متصلة حتى لا يجوز دفع تركهم اليهم



فيكون شهادة لنفس من وجهه **قال** ومحرمة الرضاع لا يمنع من الشهادة لانه للخيرية بينهما فانعت  
الزينة وتقبل شهادة القربان كالاخ والعم والحال وما سواهما من الولاد لعدم ما ذكرنا **قال**  
ولا لعبد لما روي في العبد لا يمكن فتقع الشهادة لنفسه **قال** ولا لكتاتبه لان اكسابه له من وجه  
العبد المدين كالمكاتب **قال** ولا للزوج والزوجة لما روي لان المنافع بينهما متصلة عادة فتقع لنفس  
من وجهه ولا احد الشريكين الا فيهما هو من شركتهما لما روي ولا ترافع لنفسه ولا شهادة الاجير الخاص  
لما روي ولا لانه يستحق الاجر في مدة اداء الشهادة فصارت كالتاجر لاداء الشهادة **قال** ولا تقبل  
شهادة محتسب ولا يفتي للناس لان ذكر فسق الله عليه السلام روي عن صوتين احقن الناحية  
والغنية والمراد المحتسب الذي يفعل الافعال الردية وانه معصية قال عليه السلام لعن الله المؤمنات من  
الرجال والمكررات من النساء اما الذين كلفوا تقبل شهادته ولا حد من الشرب على الهوانة **قال**  
وقال من شرب النبيذ متاولا قبلت شهادته لم يسكر ويكون على لهوه **قال** ولا من يلع بالطيور

لانه يوجب غفلة ويطلع على العورات بالتطوع الى السطوح **قال** ولا من يفعل كبيرة يجب  
الحذر لفسقه **قال** ولا من يكمل الربو لانه حرام بشرط بعضهم الادمان عليه لانه قل من يخلو عن العقد  
الفاقد ولا يقيمها الشطرنج لانه حرام اتانفس اللعب لا يفسد العدالة لمكان الاجتهاد **قال** الا ان تفتة  
الصلوة او يخلف عليه كذا **قال** ولا من يدخل حرام بغير اذن لفسقه بايدان عودته **قال** ولا من يفعل  
الافعال المستحقة كالبور والاكل على الطريق لانه يفسد المروءة فلا يفتي عن الكذب وكذا من يسي في  
السوق بالتساويل وحده **قال** وتذكر المناهضة مع الابن في السفر لما قلنا **قال** ولا من يسيب السلف

لفسقه بخلاف من يكتفه ولا الشتم للناس والجيران والابويين لا اجيز شهادة من يشتم اصحاب  
رسول الله لانه ذكر فعل الاسقاط واضع الناس واقبل شهادة الذين تبتواضهم لانه يفعل  
ذكر تدينه وان كان باطلا ولا شهادة العبد ان كان العداوة بسبب الدنيا لانه لا يؤمن عليه الكذب  
وتقبل ان كانت بسبب الدين لانه لا يكذب لدينه كاهل الاهواء **قال** ولا تقبل شهادة تارك الجمع والجماعات  
مجانبة واشترط بعضهم لذلك ترك الجمعة ثلاث مرات وقال الخفاف مرتين **قال** وان تركها لعذر مرض او بعد  
من المصراي وتاويل بان كان يفسد الامام لا تترد شهادته **قال** ولا تقبل شهادة من يجلس مجلس الفجور **قال**  
محمد العدل الذي لم يشر ربيبه **قال** قال موسى اخر الزكوة والنج ان كان صالحا قبلت شهادته لانه لا تراه الا وقت طماو  
ما كان له وقت كالقوم والصلوة وشهادته بالتأخير وقال يمين اقبل شهادة الشاعر لم يقذف  
في شعره المحسنات **قال** وقال العدل هو الذي غلبت حسنة على سيئته ولا يمكن اشتراط السلامة عن  
كل ما ثم قال الله تعالى ولو يؤخذ الله الناس بكسبوا ما تركوا على طر ها هي دابة وهذا يدل على ان العبد قد تامل  
عن ذكره ولا تقبل شهادة النجسين والذلائل لانهم يكذبون وتقبل شهادة اهل جميع التصانيع اذا كانوا عدولا اذا كان عرجا **قال**

محمد

والايمان الفاجرة ويقتض شهادته جازنا حال افاقته وتقبل اهل الاهواء **قال** ولا تقبل اهل الاهواء  
وهم قوم من الرافضة يستجرون الشهادة لكل يمين عندهم لانهم يرون حرمة الكذب وقيل يرون  
الشهادة لشيعتهم واجبة ولا تقبل شهادة المجتمة لانهم كفرة **قال** ومن لا يكفر من اهل الاهواء تقبل  
شهادته مع الايمان ان الصحابة اختلفوا واختلفوا وشهادة بعضهم على بعض كانت مقبولة  
وليس ما بين اهل الاهواء من الاختلاف اكثر ما كان بينهم من القتال بخلاف الفاسق عملا لانه انكس  
مخطور دينه فيترك الكذب وهذا يعتد ما يفعله حتى يدين به الله تعالى فيمتنع عن الكذب **قال**

وتقبل شهادة اهل التهمة بعضهم على بعض لان الشهادة من باب الولاية وهم من اهل الولاية بعضهم على  
بعض ولهذا قلنا لا تقبل شهادتهم على مسلم لعدم ولايتهم عليه **قال** وفيه من حيث الاعتقاد فلا يمنع  
قبول شهادته لانه جنب محرم دينه والكذب محرم في جميع الاديان وعن يميني بن اكنم قال اجتمع قائل السلف  
على قبول شهادة النصارى بعضهم على بعض فلم يجدوا حرجا من شهادتهم غير ربيعة بن عبد الرحمن فاني وجدت عنه  
روايتين والنبى قبط الله عليه وسلم **قال** رجم يهوديين بشهادة اليهود ومثلهم وان اختلفت فهم متفقون  
في الكفر بالله تعالى وتكذيب النبي عليه السلام ويجرحهم دار واحدة بخلاف عدم قبول شهادة النصارى على اليهود وبالعكس  
لانقطاع الولاية باختلاف الدارين وبخلاف المدة فانه لا ولاية له على احد **قال** ولا تقبل شهادة المتناسخ على الله  
لعدم الولاية وتقبل شهادة الذي اذمى عليه لانه ولايته ثابتة في دارنا على نفسه واولاده الصغار فتكون ثابتة  
في الكفر بالله تعالى وتقبل شهادة الاثافي لان ترك الستة لا يوجب الفسق الا اذا تركه رغبة عن السنة ولو

**قال** وتقبل شهادة الاثافي لان ترك الستة لا يوجب الفسق الا اذا تركه رغبة عن السنة ولو  
تركه بعد ما كبر لا يفوق الله تركه صيانة لمهجته لا رغبة عن السنة **قال** والحصى لانه قطع  
عضو منه فصارت كغيره من الاعضاء وعمر رضي الله عنه قبل شهادة علقمة الحصى **قال**  
والحصى لانه اثار رجل وامرأة **قال** وولد الزنا لان فقه الباعين لا يجب فقه ككفرها واللام  
اذا الكلام في العدل **قال** والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء ولا وقت التمثال لان

العمل برك والالزام حالة الاداء فيعتبر الاهلية والولاية عند **قال**  
واذا كانت الحنات اكثر من السيئات قبلت شهادته لما مر ولا بد من اجتناب الكتابين على  
الصغار ويكون صلاحه اكثر من فاديه معتادا لصديق مجتنب الكذب يخاف هتك السر في المعاملة في  
الدينار والدرهم مؤديا للامانة قليل اللغو والهيوان **قال** قال عمر رضي الله عنه لا يفتيكم طنطنة الا في  
صلواته انظروا الى حاله عند حجه وديناره اما الامام معصية لا يمنع قبول الشهادة لما في اعتبار فكر من  
بالشهادة **فصل** اعلم ان الجمع مقدم على التعديل لان الجارح اعتمد ليدلوا وهو العيان لا تركابه  
مخطور دينه والمعدل شهد بالظاهر ولم يعتمد دليل **قال** ولو عدله واحد وجهه اخرا لجره اولى فان عدل اخر فالتعديل  
اولى لانه حجة كاملة **قال** ولو عدله جماعة وجهه اثنان فالجره اولى لاستراخا في الشك لان زيادة العدد لا توجب الترجيح **قال**



ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح قصدا ولا يحكم بها لان الحكم لا يرفع بالتوبة ولا فيه هتكه  
والشهر واجب **قال** ولو شهدوا على اقرار المدعى بذلك سحرا لان الاقرار يدخل تحت الحكم ويظهر ائنه في حق  
المدعى **قال** ولو اقام المدعى عليه بيعة ان المدعى استاجر الشهود لاداء الشهادة لا تقبل لانها على الجرح خاصة  
اذ لا خصم في اثبات الاجارة **قال** استاجرهم بدراهم ودفعها اليهم من مال الذي في يده قبلت لانه  
خصم **قال** يشترط الجرح بناء عليه **قال** وكذلك ليقال صايرهم على مال دفعته اليهم لئلا يشهدوا بهذا الباطل وطالبهم  
بردة ذلك المال واقام البيعة على ذلك لما قلنا **قال** ولو قال لم اسلم المال اليهم لم يقبل **قال** ولو اقام البيعة ان الشاهد عبد  
او محدود في قذف او شارب خمر او سارق او شريك المدعى او جيره ونحو ذلك قبلت لانه قد دخل تحت الحكم لانه  
يتضمن حق الشرع وهو الحدود او هو العبد **قال** الخصاص واسباب الجرح كثيرة منها الركوب في البحر  
والتجاة الى ارض الكفار وفي قري فارس واشباهه لانه خاطر بدينه ونفسه جيت سكن دار الحرب وكثر سوادهم  
لينال بذلك ما لا فلا يبين ان يكذب باخذ المال وقري فارس يطعونهم الربوا وهم يعلمون **فصل**  
تجاوز الشهادة على الشهادة فيما لا يسقط بالشبهة والاصل في جوازها اجماع الامة على ذكر واحتياج  
الناس الى احياء الحقوق بذلك لانه قد يجعن الاداء لمريض او موت او سف فلما ذكرنا بطلان قولنا من تجاوز  
الشهادة شهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا تقبل خبر شئت به حق المدعى فيجوز كالشهادة على الاقرار  
وانما لم تجز في الحدود والقصاص لان مبناها على الاستقامة والدرء وفي ذكر احتمال للثبوت ولان فيها شبهة  
لزيادة احتمال الكذب او للبدلية والحدود تسقط بالشهادات وتقبل على استثناء الحدود لان الاستثناء لا يسقط  
بالشبهة وما يوجب التعريض عن ائنه حجة رحمه الله لا تقبل كسائر القربات وعن ائنه يقبل لان التعريض لا  
يسقط بالشبهة لارسلان النبي عليه السلام جسا بالثمة والجسر تعبير **قال**  
ولا يجوز شهادة واحد على شهادة واحد لانه حق فلا بد من التصاب وعن علي رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل  
الشهادة رجلين **قال** ويجز شهادة رجلين على شرا رجلين لما روينا من حديث علي رضي الله عنه اولاولان  
شهادة كلهم اصل حق فصار كما اذا شهدا بحقين **قال** وصفة الاشهاد ان يقول الاصل شاهد على شهادتي اتي  
اشهدان فلانا اقره عندي بكذا لان الفرع ينقل شهادة الاصل فلا بد من التحميل لئلا يشهدا كما يشهد  
عندنا **قال** لينقلها اليه **قال** ويقول الفرع عند الاداء اشهدان فلانا اشهد في  
على شهادته ان فلانا اقره عندنا بكذا وقال الى شهد على شهادتي بذلك لانه لا بد من ذكر شهادته وذكر شهادة  
الاصل والتحليل وذكر ما ذكرنا **قال** وذكر الخصاص انه يحتاج الى ان ياتي بلفظ الشهادة ثمان وهو ان  
يقول اشهدان فلانا اشهدان على شهادته ومو يشهدان فلانا اقره عندنا بكذا واشهد على اقراره وقال  
الى اشهد على شهادتي وانا اشهد بذلك **قال** ومن احبنا من ائنه يحس وهو ما ذكرنا اولاهم من قال  
اربع وهو ان يقول اشهدان فلانا اشهدان وقال الى شهد على شهادتي ومنهم من قال ثلاث مرات

على الشهادة وان بعد على جرحه على رجله

وهو اقل ما قيل فيه وهو ان يقول اشهدان فلانا قال الى شهد على شهادته او اشهدان فلانا اشهد  
على شهادته والاحسن ما ذكر في الكتاب **قال** والاحوط ما ذكره الحنفية لان فيه تحزنا عن اختلاف كثير من العلماء  
يصغر كتابا عن استعابه **قال** ولا تقبل شهادة شهود الفرع الا اذا تعد حضور الاصول  
محل الحكم وقال ابو يوسف تقبل لانهم بمنزلة المراتين مع الرجل الثاني نظر الى قوله تعالى فان لم يكونا رجلين واحدا  
على جواز شهادة المراتين مع وجوب الرجل الثاني فكذا هذا **قال** وجه الظاهر ان الاصل عدم الجواز وانما يجوزنا  
لما ذكرنا من الحاجة والحاجة مع حضرة الاصول ولان الفرع ابدال ولا حكم للبدل مع وجوب الاصل كما في النظار  
وشهادة المراتين ليست بدلية لان الاية خطاب للحكام كانه قال لهم فاطلبوا شهودين من حالكم فان  
لم يكن وجا رجل وامرأتان ترضونهم فاقبلوا شهادتهم **قال** والعذر موت او مرض او سفر لان الحاجة عند تقدير  
شهادة الاصول وذلك فيما ذكرنا اما الموت فظاهر **قال** واما المرض فالمراد به مرض لا يستطيع معه حضور  
محل القضاء **قال** واما السفر فقد روي عن السلف لان بعد المرافعة عذر والشرع قد اعتبر ذلك في المدعي حتى  
رتب عليها كثيرا من الاحكام وقال ابو يوسف ان امكنه ان يحضر محل القضاء ويوقعه الى اهله في يوم فليس  
بعذر وان لم يكنه فذلك فهو عذر لان البيوت في غير اهله مشقة قال ابو الليث وبناخذ **قال**  
فان عدلهم شهود الفرع جائز لانهم من اهل التزكية ومثله لو شهدا ثمان فذكر احدها الآخر جار  
ولا يكون ذكر ثمة في حقه حيث انه سبب قبول قوله فان العدل لا يتم بمثله الا ان يقيم في اقامته  
شهادته **قال** وان سكتوا عنهم جاز ويصال القاضي عنهم عند ائنه لان الواجب عليهم النقل والتعديل  
فاذا نقلوها تعرفت العدالة من غيرهم وقال محمد لا تقبل لانه الشهادة يعتمد العدالة فاذا سكتوا صاروا  
شاككين فيما شهدوا به فلا يقبل **قال** واذا ائنه شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة  
الفرع لان من شرط التحميل وقد وقع التعارض فيه فلا يشترط بالشك **قال** ولو ائنه شاهد الاصل ثم اسلم  
لم تقبل شهادة الفرع لان بائنه بطل الاشهاد ولو دلت شهادة الفرع لثمة والاصل ثم تاتي الاصول  
لم تقبل شهادة الاصول ولا الفرع لان الفرع ينقل شهادة الاصول فالمراد بشهادة الاصول وتجوز شهادتها  
دلة الابن على شهادة الاب لانه لا منفعة لايه في ذلك **قال** والتعريف يتم بذكر الجمل والخذلان  
التعريف لا بد منه ولا يحصل الا بما ذكرنا لان النسبة الى القبيلة كمنى تميم لا يحصل بالتعريف لانهم لا يحصون  
فلا بد من التعريف بالخذ وهو القبيلة الخاصة وكذا ذكر الاب لان كثيرا مما يقع الاشهاد في اسم الانساب  
واسم ابيه اما الاشتراك مع ذلك في اسم الجد فنادر فحصل به التعريف **قال** والنسبة الى المهر والحمة الكبيرة عام  
لانهم لا يحصون والى القبيلة الصغيرة خاصة **باب** الرجوع عنها الاصل فيه  
قول عمر رضي الله عنه في كتاب القاضي فلا يمنعك قضاء قضيت واجعت فيه نفسك  
وهديث فيه لئلا يدان تراجع فيه الحق فان الحق قد عي لا يطر والرجوع الى الحق خير من التماور

بسم الله الرحمن الرحيم



في الباطل فكذلك الشاهدان المجعوران عن الشهادة الباطلة رجوع من الباطل الى الحق والرجوع قوله شهدت بنور وما شابهه **قال** واصل اخر ان الشاهد بشهادته تستلزم اطلاق المال على الشهود عليه باخرجه من ملكه يداوتصفا **قال** فان ازاله بغير عوض ضمن الرجوع وان كان بعوض ان كان مثالا لاضمان عليه وان كان اقل منه ضمن النقصان والقاضي ملجأ الى القضاء من جهة الشهود فلا يضاف الاتلاف اليه **قال** ولا يصح الا في مجلس الحكم لانه يحتاج فيه الى حكم الحاكم بمقتضى الرجوع فلا بد من مجلس القاضي كما في الشهادة ولانه توبة والشهادة جناية ويستلزم استناده في الجهر والاختفاء **قال** ولو اقام الشهود عليه البيعة انما رجعا لم يقبل ولا يخلو **قال** فان قال رجعت عند قاضي اخر كان هذا رجوعا مبتدأ عند القاضي **قال** فان رجعا قبل الحكم بها سقطت لان الحق لا يثبت الا بالقضاء والقضاء بالشهادة وقد تناقضت وبعد لم يفسخ الحكم لان الشهادة والرجوع عنهما سواء في افعال الصدق والكذب لان الاول ترجح بالقضاء فلا ينقض بالشهادة **قال** وضمنوا ما اتلفوا بشهادتهم لا اقرارها بسبب الضمان على ما يتناه فلو شهدوا انه قضاه دينه او اياه منه ففرض به ثم رجعا ضمننا لما مر **قال** فان شهدوا بما لا يقضي به واخذ المدعى ثم رجعا ضمننا له الشهود عليه لوجود السبب على وجه التعذر ولانه موجب للضمان كما في البيرو ولا وجه الى تخصيص المدة لان الحكم ماض ولا يضمن القاضي لما يتناه لان في تخصيصه منع الناس عن تعقد القضاء خوفا من الضمان **قال** ولو شهدوا بعين ثم رجعا ضمننا قيمتها بقضائها المشهود له او لم يقبضها لانه ملكها بمجرد القضاء والدين لا يملكه الا بالقبض **قال** فان رجعا احدهما ضمن النصف والعبارة في الرجوع من بقى لامن رجع الا ترى انه اذا بقى من يقوم بالحق لا اعتبار برجوع من رجع وقد بقي هنا من يقوم بشهادته بنصف الحق فيضمن النصف لانه اتلفه ولو كانا ثلاثة فرجع واحد لاشئ عليه ببقاء من بقي بشهادته جميع الحق **قال** فان رجعا اخر ضمن النصف لما مر **قال** وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة فعليه اربع المال وان رجعتا ضمنا نصفه **قال** شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعا فعلى الرجل السدس وعليهن ثمة سداسه وقالوا عليه النصف وعليهن النصف لان النساء وان كثرن فهن مقام رجل واحد لانه لا يثبت بهن الا نصف الحق ولا في ضيعة رجل الله ان كل امرأتين مقام رجل قال عليه سلام عدلت بشهادتي كل اثنتين بشهادة رجل واحد فصار كشهادة ستة من الرجال **قال** ولو رجعت النساء كلهن فعليه النصف لما قلنا ولو رجعت ثمان لاشئ عليهن **قال** ولو رجعت اخرى فعلى الرجعات الربع لامة **قال** ولو رجعت الرجل وثمان نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شئ على الرجعات لانه بقي منهن من يقوم به نصف الحق **قال** ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعا فالضمان على الرجلين خاصة لان الحق ثبت برأيا دونها **قال** شهدا بكتاب باقل من مهر المثل ثم رجعا لاضمان عليهما لان النافع عيب منقوصة

بالتمليك بالعقد وانما يستدعي المرافعة وانما ينتقم بالتمليك الظاهر بالخط الحبل **قال** وان كان باكثر من مهر المثل ضمننا الزيادة للزوج لانها اتلفا بها بغير عوض **قال** وفي الطلاق ان كان قبل الدخول ضمننا نصف المهر لانها اكدا ما كان على شرف التقوط **قال** وان كان بعد لم يضمن لان المهر تاكل بالدخول فلم يتلفا شيئا **قال** شهدا بالطلاق واحدا ان دخل بها ثم رجعا ضمننا مهرها والدخول ثلثة اربع المهر وشهود الطلاق ربع لان الفريقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد الشهود الدخول بالنصف فينفردون بضمانه **قال** وفي الشهادة بضمنا القيمة لانها اتلفا ما لية العبد من غير عصى والماله لان العتق لم يتحول اليها فلا يتحول الولاء **قال** ولو شهدا بالبيع ثم رجعا بعد القضاء وقيمة العبد اكثر من الثمن ضمننا الفضل **قال** ولو شهدا ضمنا القيمة لا الثمن لانها اتلفا المبيع لا العبد ولو شهدا ببيع عبد ثم رجعا بعد القضاء وقيمة العبد اكثر من الثمن ضمننا الفضل **قال** ولو شهدا بالتدبير ثم رجعا ضمنا ما نقصه التدبير **قال** واذا رجع شهود القصاص ضمنوا ولا قصاص عليهم لانه لم يوجبت التل مباشرة والسبب لا يوجب القصاص كما في البئر بخلاف الاكراه لان المكرم فيه مضطر الى دفعه فانه يوشح حية ولا كذلك العتق فانه مختار ولا اختيار يقطع السبب واذا منع القصاص وجبت الدية لان القتل بغير حق لا يخلو عن احد المعجيين **قال** ولو شهدا بالعفو عن القصاص فمردعنا لان القصاص ليس بار **قال** واذا رجع شهود الفرع ضمنوا لان التلغيف اضيف اليهم فانه الذين الجاء بالقاضي والحكم **قال** وان رجع شهود الاصل وقالوا لم نشهد شهود الفرع لم يضمنوا لانهم انكر والسبب وهو الاشهاد والقضاء ماض لانه خير محتمل **قال** ولو قالوا شهدناهم وغلطنا فلا ضمان عليهم وقالوا يضمنون لان الفرع نقلوا شهادتهم فصار كأنهم حضروا ولهما ان القضاء وقع باعائنه من الحجة وهي شهادة الفرع فيضاف اليهم ولو رجع الاصل والفرع جميعا فالضمان على الفرع عند ما لا يتناه وعند ما انشأ ضمن الاصل لما مر لان الاصل شرط محض والحكم يضاف الى العلة لا الى الشرط **قال** وان رجع شهود اليمين وشهود الاصل فالضمان على شهود اليمين لان السبب هو اليمين والتلف يضاف الى من اثبت السبب ومن الشرط فان القاضي يقضي بشهادة شهود اليمين دون شهود الشرط **قال** وصورة المسئلة شهد شاهدان انه عتق عبد او طلاق امرأته بغير الدار وشهد شاهدان بالدخول والطلاق قبل الدخول بحجة العبد ونصف المهر على شهود التعليق لانه السبب **قال** واذا رجع المذكور ضمنوا وقالوا لا يضمنون لانهم انشأوا على الشهود خيرا فصاروا كشهود الاحصان ولان القاضي انما يعلم بالشهادة بالتكليف فهي علة العلة فيضاف الحكم اليها بخلاف شهود الاحصان لانه شرط محض والله اعلم **كتاب الوكالة** وهي عبارة عن التفويض والاعتماد قال الله تعالى ومن يوكل على الله فهو حسبه اي من اعتمد عليه وفوض اليه كفاه ورجل وكل اذا كان قليل



بسم الله الرحمن الرحيم

البطش ضعيف الحركة يكل امرأ الى غير ما ينبغي ان يباشر بنفسه. وقيل الوكالة في اللغة الحفظ قال تعالى احبنا الله ونعم الوكيل انتم الحافظون. وقال اصحابنا اذا قال وكلتك وكذا فهو وكيل في حفظ بقضية اللفظ ولا يثبت ما زاد عليه الا بلفظ اخر وانه قريب من الاول فان من اعتمد على ان في شيء وفوض فيه الى الله كان امرا يحفظه لانه انما فعل ذلك لينظر ما هو الاصل له واصلي الاشياء حفظ الاصل لان التصرفات يتبنى عليه وهذا المعاني موجودة في الوكالة الشرعية فان الموكل فوض امره الى الوكيل واعتمد عليه وثق بداره ليتصرف في التصرفات لاجل ذلك ثبتت على الحفظ وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى فاعفوا عمن اذ كانوا منكم هم اهل المدينة وبالسنة وهو ما صححه الله صلى الله عليه وسلم وكل بالشراعية والبادق وفي رواية اخرى حكم بن خازم وكل في النكاح ايضا عمر بن ابيته الضمرى وعليه تقام الناس من لدن الصدر الاول الى يومنا من غير تكثير لان الناس قد يعجز عن مباشرة بعض الافعال بنفسه فيحتاج الى التوكيل فوجب ان يشرع دفعا للحاجة **قال** ولا يصح حجة يكون الموكل بمثل التصرف وتلكه الاحكام والوكيل بمثل العقد ويقص لان التوكيل استنباط واستعانة والوكيل بمثل التصرف بمثل العقد وتلكه الاحكام فوجب ان يكون الموكل بالكلية لا بجزء من تصرفاته والوكيل يقوم مقام الموكل في الاجاب والقبول فلا بد ان يكون من اهله **قال** فلو وكل صبي لا يقبل او مجنون او قويا باطلا **قال** ولو وكل صبي عاقلا ما ذونا او عبدا ما ذونا او مجنونا ما ذونا مولاه جاز وكذلك اذا وكل المسلم قويا او بالعكس او حرييا مستنا ما ذونا **قال** وكل عقد جاز ان يعقد بنفسه جاز ان يوكل به ما ذونا من الحاجة فيجوز بالخصوص في جميع الحقوق وايضا ما ذونا من الما ذونا من الحاجة لانه لا يعرف ذلك احد والدليل عليه الحديث المشهور ولعل احكام ان يكون الحق محججه من بعض وعلى رضي الله عنه وكل اخاه عقيلا وابن اخيه عبد الله بن جعفر **قال** الا الحدود والقصاص لا يجوز استيفاءهما مع غيبة الموكل لانه احتمال الغفوات بالنسبة اليه وللشفقة على الجنس وانه شبهة وانما تندرك بالشبهات بخلاف ما اذا حضر لا تنفاه هذا الاحتمال وقال ابو يوسف لا يجزى التوكيل باثبات الحدود والقصاص لانها نيابة فيتحذر عنها في هذا الباب الشهادة على الشهادة ولا حنيفة رحمه الله ان الجناية سبب الوجوب والظهور يضاف الى الشهادة والخصوصية شرط فيجوز التوكيل به كسائر الحقوق بخلاف الاستيفاء على ما بينا **قال** ولا يجوز بالخصوصية الا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او سافرا ولا يجوز بغير رضاه ومعناه انه لا يجب على الخصم اجابة الوكيل عند وعنده ما يجب لارادى ان عليا رضي الله عنه وكل بالخصوصية مطلقا ولا تذكير فيجوز كالوكيل باستيفاء الدين ولا حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام با على لا نقض لاحد الخصمين حتى يحضر الاخر وفي رواية حتى تسمع كلام الاخر فيشترط حضوره واسماع كلامه ولان الخصوصية تلزم المطلب حتى يجب عليه الحضور والجواب فلا يجوز ان يجيله على غيره بغير رضاه كالكاتب ولان الناس يتفاوتون في الخصوصية فلعل الوكيل يكون اشده خصاما واكثر احتياجا فيبضر الخصم بذلك فلا يلزمه الا برضاه بخلاف المريف العاجز عن الخدمة

فانه لا يستحق عليه حضوره وكذلك السافر لان في تكليفه التسرف مشقة فلا يلزمه الحضور فخار لها التوكيل **قال** ولا فرق في ظاهر الرواية بين الرجل والمرأة والكبير والصغير واستحسن المتأخرين ان المرأة اذا كانت محدرة جاز توكيلها بغير رضا الخصم لعجزها عن الخصوصية بسبب الحياء والذهنية **قال** وكل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه كبيع والاجارة والصلح عن اقدار ينقل حقوقه من تسليم المبيع ونقد الثمن والخصوصية في العيب وغير ذلك الا العبد والتصريح المجبورين فنجح عقودهما ويتعلق الحقوق بموكلهما لان الوكيل هو العاقد ولا يفتقر في هذا العقد الى ذكر الموكل والعاقد الاخر اعتمد رجوع الحقوق اليه فلم يلزم يرجع اليه فيبضر على تقدير بكون الموكل مفلأ او من لا يقدر على مطالبة واستيفاء الثمن منه وانه منتقيا بخلاف النكاح واخواته فانه لا بد من ذكر الموكل واسناد العقد اليه فلا ضرر حينئذ وكذلك الرسول لانه يضيف العقد الى رسوله ولان الوكيل هو العاقد حقيقة بتمامه وكما عدم اضافة العقد الى غيره فيكون اصلا في الحقوق ثم ثبت للموكل خلافه نظر التوكيل السابق كالعبد يذهب او يصطاد اما التصديق والعبد فينفذ تصرفاتها لانها من اهله حتى لو كانا ما ذونا يكون موكل على ما مر في الحج الا ان الحقوق لا تتعلق بهما لانها ليس من اهل الثبوتات والتزام العدة لقصور اهليته الصبي ولحق السيد فيلزم الموكل وعن ابى بن زياد علم العاقد الاخر انه مجبور عليه بعد العقد فله خيار العيب لا اعتقاده رجوع الحقوق الى العاقد وقد فاته فيختار **قال** واذا سلم المبيع اما الموكل لا يردده الوكيل بعيب الا باذنه لانه يتعلق به حق الموكل وانتقل الملك اليه فصار كما اذا باعه من آخر **قال** وللشريك ان يمنع من دفع الثمن الى الموكل ما بين ان الحقوق راجعة الى الوكيل فهو اجنبى عن العقد فان دفعه اليه جاز لانه حقه وليس للوكيل ان يطالبه به اذا لا فائدة في اخذ منه ثم يدفع ولو كان للشريك عليه ما دين وعلى الموكل تقع المقاصة بدين الموكل ما بينا انه حقه وتقع المقاصة بدين الموكل لو كان وحده لانه يملك الابداء عنه لكن بمنه للموكل **قال** وكل عقد يضيفه الى موكله يضيفه يتعلق بموكله كالنكاح والخلع والصلح عن دم العبد فلا يطالب وكيل الزوج بالمره ولا يلزم وكيل المرأة تسليم ولا بدل الخلع لان الوكيل سفير وهذا لا بد له من ذكر الموكل واسناد العقد اليه حتى لو اضاف العقد الى نفسه كان النكاح واقعا له لا للموكل الرسول والخلع والصلح عن دم العبد اسقاط كما يوجد يتلأ فيه فلا يمكن صدور من شخص وثبت حكمه لغيره وعلى هذا العقد على مال والكتابة والصلح عن انكار الوصية والصدقة والاعارة والايداع والرهن والاقراض والشركة والمضاربة لان الحكم ثبت في هذه الاشياء بالقض وانما يلاقى محلا مملوكا للموكل فكان سغيرا وكذا لو كان وكيل من الجانب الاخر لانه يضيف العقد الى الملك الا في الاستقراض فان التوكيل به باطل ولا يثبت الملك فيه للموكل بخلاف الرسول

قص



الجملة ثلثة افعال فاحشة وبسيرة وبينهما فالاولى جملة الجنس كالتكثير بشرى ثوب ودابة فانه لا يصح  
وان سمي الثمن لانه لا يمكن الوكيل ان يثمنه بغيره وتفاوتا فاحشا والثانية جملة النوع  
والصفة كالحمار والفرس وقصر حنطة وثوب يهودي فانه يصح وان لم يقدر الثمن لان الوكيل  
يقدر على تحصيل مقصوده وتعيين الصفة بحال المتكامل واختلاف الصفة لا يوجب اختلاف المقصود فصار  
كأنه وكل بشرى ثوب يهودي بآب صفة كان وبالثمن المعتاد وقد صح ان الثمن صلى الله عليه وسلم وكل حكم  
بن خرام بشرى ثوب الاطحية والثالثة التكثير بشرى عبد او جارية او دار ان سمي الثمن صح والاولا لان الجمال  
منفعة مقصودة من بن آدم ويختلف في ذلك الهندى والشركى فاذا سمي الثمن الحقناه بمجرور النوع وان لم  
يسم الحقناه بجملة الجنس لان التسمية يصير معلوم النوع عادة فان ثمن كل نوع معلوم عادة  
**قال** ومن وكل رجلا بشرى ثوب ينبغي ان يذكر صفة وجنسه او مبلغ ثمنه لان بذكره يبرر معلوما فيقدر  
الوكيل عليه الا ان يقول له اتبع لى ما رايته لانه فوض الامر الى رايه فان شئ اشترى كان مؤثرا **قال**  
وان وكل بشرى ثوب بعينه ليس له ان يشتريه لنفسه لان الامر اعتمد عليه في شرائه فيصير كأنه خدعه بقبول  
الوكالة يشتريه لنفسه والله لا يجوز فان اشترى بغير التقدير او خلا في ماسمى له من جنس الثمن او وكل آخر بشرى ثوب  
وقع الشراء له لانه خالف امر المتكامل فوقع له لانه الوكيل بالشراء لا يجوز له ان يشتري الا بالدرهم والذناير لانه  
المعروف والمعروف كالشروط وقال زفر اذا اشترى بكيلى او وزق يقع للوكيل لانه شراء من كل وجه لثقل  
بالذمة كالتقديس بخلاف ما اذا اشترى بعينه لما ثبت في الذمة لانه بيع من وجه شراء من وجه ولنا انه ينفذ  
الى المتعارف عند الاطلاق وهو النقدان فيتقيد به ولو عقد الوكيل الثمن بحضره الاول لزم الموكل لانه براه  
فلم يكن مخالفا **قال** وان كان بغير عينه فاشترى فهو له الا ان يدفع الثمن من مال الموكل  
او ينوي شرائه وهذا لا يخلو فان اضاف العقد الى درهم الامر ونقد الثمن من مال الامر فيقع  
للامر عملا بالظاهر **قال** وان اضاف الى درهم نفسه كان لنفسه عملا بالمعتاد فان الشراء واصل العقد  
الى درهم معتاد غير مستكر شرعا **قال** وان اضاف الى مطلق الدرهم فان نواه للامر فله وان  
نواه لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه وللامر وان نواه لغيره فيحكم بالنقد لانه دليل **قال**  
وان توافقا على عدم النية فلا يحد هو للعاقب عملا بالاصل وقال ابو يوسف في حكم النقد لا احتمال العبد **قال** ولو  
الوكيل بشرى ثوب بعينه يقع العقد والملك للموكل وان لم يصف العقد ليه الا في مسألة **قال** وهو ما اذا قال لعبد  
غير اشترى نفسك من مولاه فقال لعلاه بعنى نفسى من فلان فباعه فهو للامد لانه يملكه ولا يملكه غيره  
لانه اجتنى عن مال بيته وان وجد عيبا ان علم به العبد بيرة لانه علم الوكيل كعلم الموكل وان لم يعلم قاله للعبد  
وان لم يقل من فلان عتق لان بيع العبد من نفسه اعتاق امره ان يشتري له كثر  
حنطة من قربة كذا فالمراد على الامر لجران العادة والعرف لذلك **قال**

**قال** والوكيل في تصرفه والتمس بغيره معارفه لا مفارقة الموكل لا ذكرنا  
ان الحقن ترجع اليه ومراعاة الوكالة بالاسلام لا بالقول لانه لا يجوز ان يبيع الوكيل في نفسه على ان يكون الثمن  
لغيره **قال** وان دفع اليه درهم يشتري له ما يطعمه فهو على الحنطة ودقيقا اعتبارا بالعرف وقيل  
ان كانت كثر ففعل الحنطة وقليلة على الخبر ومتوسطة على الدقيق اعتبارا بالعرف ايضا وان كان  
في موضع يتعارفون اكل غير الحنطة وخبزها فعلى ما يتعارفون **قال** وان دفع الوكيل الثمن  
من ماله فله جملته حتى يقبض الثمن لانه بمنزلة البائع من المتكامل حكما حتى يردقه المتكامل على الوكيل  
بالعيب ولو اختلفا في الثمن تخالفا فان حبه وهلك فهو كالمبيع لما قلنا وقال ابو يوسف كانه لانه  
حبه للاستيفاء بعد ان لم يكن مجوسا وهو مع الرهن **قال** وان وكل بشرى ثوب عشرة ارطال  
بدرهم فاشترى عشرة دراهم مما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل عشرة بنصف درهم قال ابو يوسف  
لانه امره بالشراء بدرهم بناء على ان سعر الحنطة عشرة بدرهم فقد زاده خيرا كما اذا وكله ببيع عبد ثوب  
فباعه بالفين ولا يصفى ان المقصود انما هو الكسب لا خارج الدرهم وقصد تعلق بعشرة ارطال  
فتبقى الزيادة للوكيل بخلاف مسئلة العبد لان المقصود بيعه والزيادة حصل بدل ملكه فيكون له ولو اشترى  
من ثم يساوى عشرة رطل بدرهم فهو مخالف لعدم حصول المقصود وهو التسليم وهذا هو ينفذ  
يلزمه **قال** والوكيل يبيع بجوز بيعه بالقليل وبالنسبة وبالعروض وياخذ بالثمن وهذا وكثيرا  
وقال لا يجوز الا بعد القيمة حالا او بتقايين فيه ولا يجوز الا بالثمن لان الامر عند الاطلاق يتصرف الى المتعارف  
كما اذا امره بشرى ثوب فيتقيد بالشئ والجدة بالقيف وغير ذلك والمتعارف هو ثمن المثل وبالتقديس  
ولا يصفى حنيفة رحمه الله انه وكله بمطلق البيع وقد اتى به فيجوز الا عند التهمة على ان البيع بالقيف يتعارف  
عند الحاجة الى الثمن وكذلك السبع بالفين عند كراهة المبيع وعن ابي حنيفة المنع فيما ذكرنا من المسائل  
ولانه بيع من كل وجه حتى يثبت به لا يبيع وانما لا يملكه الوصي والاب مع كونه بيعا لان ولايتهما نظرية  
ولا ينظر في البيع بالقيف **قال** ولا يصح ضمانه عن المشتري لان الحقن ترجع اليه فيكون  
مطالب ومطالب اوله محال **قال** والوكيل لا يشرى لاجوز شرائه الا بقية المثل وزيادة يتقايين  
فيها لا احتمال التهمة وهو انه يجوز ان يشرى لنفسه ثم وجب غير موافق وغالى الثمن فالحق للموكل  
ولا كذا كره في البيع لانه لا يجوز ان يبيعه لنفسه فلا تهمة **قال** ولو ائنه وكله بشرى ثوب بعينه جاز لانه لا يجوز  
ان يشتريه لنفسه لانه امره فانتفت التهمة **قال** وكذا الوكيل بالتكاح اذا زوج باكثر من مهر المثل جاز على  
الموكل انتفاء التهمة لانه لا يجوز ان يتزوج جوا خلافا للوكيل بمطلق الشراء وعندها يتقيد في الكل بثمن  
المثل ومهر المثل **قال** وما لا يتقايين فيه في العروض في عشرة زيادة نصف درهم وفي الحيوان درهم  
وفي العهدة درهمين لان قللة الثمن وكثرة بقلته اشرف وكثرة الدروس اكثر ثم في الحيوان **قال**

المتعارف



**قال** ولو وكله بيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز لما فيه من تعييبه بالشركة وله  
 ان يبيع جميعه بهذا القدر جاز عندنا فهذا **قال** ولو باع باقية قبل ان يختصما جاز عندنا لان  
 بيع البعض قد يكون وسيلة الى بيع الباقي بان لا يجد من يشتريه جملة **قال** وفي الشراء يتوقف فان اشترى  
 باقية ان يختصما جاز وقال زفر اذا اشترى نصفه يقع للوكيل بكل حال لانه صار مخالفا بشراء النصف  
 فيقع له فبيع النصف له ايضا ولنا ان شراء الكل قد ينعز جلة واحدة بان يكون مشتركا بين جاري فاشترى  
 شقفا فان اشترى باقية قبل ان يرد الموكل البيع يتبين انه اشترى البعض لينتقل به الى شراء الباقي  
 فلا يكون مخالفا فينفذ على الموكل **قال** امر بالبيع الفاسد فباع جاز وقال محمد رحمه الله لا يجب للمخالف  
 فانه امر ببيع مملكته ولا ينيل مملكه بالعقد وصار كما اذا امر بالبيع بشرط الخيار فباعه باثنا ولها انه  
 امر بالبيع وان يشترط شرط فاسدا والامر بالبيع صحيح وباشترطه شرط فاسدا لم يلزم فصار امر بطلان  
 البيع فينصرف الى الصحيح ولنا ان البيع الفاسد يقدر على نقضه مطلقا فانه لو باع العبد من قريبه فبعضه  
 عتق عليه وكذا قد يرد الملك بنفس العقد بان يكون المبيع في يد المشتري **قال** ولا يعقد  
 الوكيل مع من لا تقبل له شهادة وعندنا يجوز بغير القيمة الا من عبده ومكانه لعدم التهمة اذا الاملاك  
 بينهم منقطعة انا العبد فيقع البيع لنفسه وكذا المكاتب لشبوت الحق للمولى في كسبه حال الكتابة وحقيقة تجزئ  
 وله انه موضع تهمة بديل عدم قبول الشهادة وموضع التهمة مستثنى من الوكالة ولان المنافع بينهم  
 متصلة فثابة البيع من نفسه وعلى هذا الخلاف الاجاز فاذا كان البيع باكثر من القيمة لاثمة **قال**  
 وليس لاحد الوكيلين ان يتصرف دون رفيقه لانه مريض لا يبيعها واجتماع الراي له اثر في توفير المصلحة  
 اتما لا تأخير في اجتماع الراي فيه وما لا يمكن الاجتماع عليه يجوز ان يتفرد به احدهما كالخصومة فانه لا يمكن اجتماعهما  
 عليها والطلاق والعناق بغير عوض ورذ الدعية وقضا الدين لان اجتماع الراي لا تأثير له في ذلك  
**قال** وليس للوكيل ان يوكل لانه مريض لا يبيعها والابرايه والناس يتفاوتون في الاراء فاذا اذن  
 له وقال اعلم باريك فقد قصص اليه الامر مطلقا ورضى بذلك فاذا جاز كان وكيله عن الموكل  
 الاول لانه يعمل له ولا ينعز الوكيل الاول ولا يموتة ومونظير القاضي اذا استخلف قاضيا وقدم **قال**  
 وان وكل غير من فعقد الثاني محض الاول جاز وقال زفر لا يجوز لان التوكيل ماضى فصار كما اذا عقد  
 بغيره ولنا انه انما جاز بديله والموكل راض به **قال** وكذا اذا عقد في غيبة الاول فاجاز **قال** وهكذا عقد  
 معاوضة وما ليس بمعاوضة كالشكاح والطلاق لا يجوز باجازه لانه لا يتوقف على اجازة الوكيل لانه  
 سفير لا يتعلق به حقوق التقدير يتوقف على اجازة الموكل وقد عرف **قال** ولو وكل عرا وكيله  
 لان الوكالة حق فله ان يبطلها الا ان يتعلق بها حق الغير كالوكالة المشروطة في بيع لرحمن ومحمد فليس  
 له عزله لما فيه من ابطال حق الغير ويتوقف على علمه باعتباره ان ينهاى صاحب الشرع ولانه لو انعزل بدون

علمه يتضرر لان الحقوق ترجع اليه فيتم في مال الموكل بناء على الوكالة فيفقد التمتع فيمسم البيع فيضممه  
 وانه ضرر به وهو نظير المحر على الماذون ولذلك لو عزل الوكيل نفسه لا ينعزل بدون علم الموكل  
 لانه عقد تم بها وقد تعلق به حق كل واحد منهما ففي ابطاله بدون علم احدهما اضرار به **قال**  
 وتبطل الوكالة بموت واحد منهما وجنونه جنونا مطبقا ولما فيه من تدارك اضرار الحرب انا الموت فلا يطل الاهلية  
 ولان الامر يبطل بالموت وكذلك الجنون وكذلك مكر الموكلين ولعبدته الى الورثة والخاق مع الردة موت  
 ولو جرت يد ما وينفق يوما لا يبطل لانه في الغاء لانه يحتمل الزوال كالحي بالنعم والاعفاء وعن ابن  
 لا ينعزل حتى يمتلئ السنة لانه متى دام كذلك لا يزل وغالبا فصار كالموت وعن محمد سنة وهو صحيح لانه كان  
 لعلة او مرض يزول او يتغير في سنة لاشمالها على القصور الاربعة من حرارة الجو وبرودة  
 وبوسنة وطوبى فاذا لم يزل فيها فالظاهر دوامه ولو لحق الموكل او الوكيل بدار الحرب  
 مرتد ثم عاد لا تعد الوكالة للحكم بطلانها وقال محمد نعم كالمريض اذا بدا والمجنون اذا فاق **قال**  
 واذا عجز المكاتب او جبر الماذون او افتقر الشريكان بطل توكيلهم وان  
 لم يعلم به الوكيل لان هذا العوارض لم يبق للموكل مال وانتقل الى غيره فيقع تصرف الوكيل في مال  
 الغير بغير امره فلا يجوز وصار كالموت **قال** ولو وكله وقال كلاما عن تلك فانت وكيله صحيح ويكون لازما وطريق  
 عزله ان يقول له عزلك وقيل لا ينعزل بذلك لان العز من الوكالة المتعلقة لا ينعزل والاصح ان يقول  
 رجعت عن الوكالة المتعلقة وعنك عن الوكالة المجزئة **قال** واذا تصف الموكل فيما وكل  
 بطلت الوكالة والمراد تصرفا بغير الوكيل عن البيع لانه عزلكا وذلك كالباع والهبه مع التبرع  
 عناق والتدبير والكتابة والاستيلاء واذا كان تصرفا لا يجزئ لا ينعزل كما اذا اذن للعبد في التجار او  
 رهنه او اجرا لانه لا ينعزل عن عقد يوجب الملك للمشتري **قال** ولو وكل بيع عبد فباعه الموكل بطلت الوكالة  
 ولو باعاه معا قال محمد هو للمشتري من الموكل لانه باع مملكه فكان اولى وعندنا ينعزل هو بينها لان بيع  
 الوكيل مثل بيع الموكل الا ترى انه لو تقدم بطل بيع الموكل كما اذا تقدم بيع الموكل بطل بيع الوكيل واذا استعيا  
 كان بينهما عدم الاولوية **قال** والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة فيه خلافا لهما ويقبض العين  
 لا يكون وكيل بالخصومة فيها بالاجماع لهما انه ليس كل من يصلح للقبض يعرف الخصومة ويهدي الى الحاكمة  
 فلا يكون الرضا بالقبض رضا بالخصومة وله انه وكله باخذ الدين من ماله لان قبض نفس الدين  
 لا يتصور ولهذا قلنا ان الدين يقبض رضا بامثاله لان المقبوض ملكا لمطلب حقيقة وبالقبض تمليك  
 بدلا عن الدين فيكون وكيله في حق التمليك ولا ذلك الا بالخصومة وصار كالوكيل باخذ الشفعة وعمرته  
 اذا اقام الخصم البيعة على استيفاء الموكل وابرايه تقبل عنه خلافا لهما ان العين فهو ناقل لارها  
 امانه في يد المطلب ولو اقام البيعة ان الموكل باعها سمعت في منع الوكيل من القبض دون البيع لان  
 الوكيل



ليس بخصم الا ان تضمنت سقاط حق من القبض فيقتصر عليه ونظيره لو وكله بنقل زوجته او عبد  
 فاقام البينة على العتق والطلاق سمعت في قصص بل عنده ولا يثبت العتق ولا الطلاق ما قلنا والوكيل  
 يطلب الشفعة والرد بالعيب والقسمة عليك الخصومة لانه لا يتوصل الى ذلك الا بالخصومة  
**قال** ولو اقر الوكيل بالخصومة وكل بالقبض خلافا لولا ان رضى بخصومة لا يقبض وليس كل من يصل الى الخصومة  
 معتمدا على القبض ولنا ان المقصود من الخصومة استيفاء الدين فكان المقصود من الوكالة الاستيفاء  
 فيملكه والفتوى على قول زفر رحمه الله لفساد الزمان وكثرة ظهور الحياينة في الناس **قال** والوكيل بالتقاضي  
 يملك القبض بالاجماع لانه لا ينفذ للتقاضي بدون القبض **قال** ولو اقر الوكيل على موكله عند  
 القاضي نقد والا فلا وقال ابو يوسف اولا لا ينفذ اصلا وهو قول زفر ثم رجع وقال يجوز في مجلس القاضى  
 وغيره ان يقر ايضا بالخصومة والشئ لا يتناول ضيق كما لا يتناول الصلح والبراءة ولا يكون  
 ان الوكيل قايما مقام الموكل فجوز اقراره عند القاضي وغيره كالموكل ولما اقر اقام مقامه في جواب  
 هو خصومة فتعقد بمجلس القاضي فاذا اقر في غير مجلس فقد اقر في حاله ليس وكيلها فيها وجواب زفر ان  
 وكله بالجواب والجواب يكون بالانكار ويكون بالاقرار وكلما علك احدهما عبطق الوكالة يملك الآخر صار كما اذا  
 اقر انه قبض بنفسه والاقرار في مجلس القاضي خصومة مجاز لان الخصومة سبب له ويبطل وكالة عند من  
 قال لا يصح اقراره اقراره يضمن ابطال حق الموكل ولا يملكه وابطال اقراره في الخصومة وانه يملكه فيبطل  
 والاب والوصي لا يصح اقرارهما على الصغير بالاجماع لانه لا يصح اقرار الصغير فكذلك ابيه واولاده ولا ينافر  
 ولا نظيره وذكر محمد رحمه الله لو وكل على ان لا يقر جاز من غير فضل وروى ابن سماعة عن محمد انه لا يجوز  
 ان كان طالبا لانه لا يجوز على الخصومة فيوكل بما يشاء وان كان مطلقا لا يجوز لانه يجبي على الخصومة  
 فلا يوكل بما فيه اضرار بالطالب **قال** ادعى الله وكيل الغائب في قبض دينه وصدقة الغريم امر  
 يدفع اليه لانه اقراره على نفسه لانه يقبض ما يقبض من ماله لما يستأجره الدين تقبضه بما يشاء فان  
 جاء الغائب فان صدقة والادفع اليه ثانيا لانه لا انكر الوكالة لم يثبت الاستيفاء ويجمع على الوكيل  
 ان كان في يد لانه لم يحصل غرضه بالدفع وهو براءة ذمته من الدين وان كان هالكا لا يرجع لانه لا يضر  
 في الوكالة فقد اعترف انه قبض بحق وان الطالب ظالم له **قال** الا ان يكون دفعه اليه ولم يصدر  
 لانه دفعه رجاء الا جازة فاذا لم يحصل له ذلك رجع عليه وكذلك ان اعطاه مع تكذيب اياه وكذلك ان اعطاه  
 مع تصديقه وقد ضمنه عند الدفع اما اخذ منه كفيلا بنكره لان الاخوف ثانيا مضمون على الوكيل  
 في زعمه فيضمنه وفي جميع هذه الوجوه ليس للرافع استرداد ما دفعه مالم يحضر الغائب لانه صاحب حق  
 للغائب قطعا او محتملا **قال** وان ادعى الله وكيله في قبض الوديعة لم يجرى بالرفع اليه وان  
 صدقة لانه مال الغني فلا يصدر عنه فلو دفعها ضمن **قال** ولو قال مات المودع ونزكها ميرا لانه لا يرد

امر بالدفع اليه لانه لما صدقه على الموت فقد انتقل ماله الى وارثه فاذا صدقه انه الوارث لا وارث  
 له غيره تعين ما كان قبضه بالرفع اليه **قال** ولو ادعى الشراء من المعنع وصدقه لم يدفعها اليه **قال** كان  
 حيا فملكه باق فلا يصدر فان عليه في انتقاله بالبيع ولا يغيره والله اعلم **كتاب**  
**الكفالة** وفي اللغة الكفم قال تعالى وكفلها زكريا امر ضمها الى نفسه وقال عليه السلام انا وكافل  
 اليتيم في الجنة اس الذي يضمه اليه في التربية ويسمى النصيب كفل لان صاحبه يضبطه الله **قال** وفي الشرع هم  
 ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل والمطالبة هو الصحيح ولهذا يبرأ الكفيل ببراءة الاصيل لعدم بقاء  
 المطالبة ولا يبرأ الاصيل ببراءة الكفيل لبقاء الدين في ذمته **قال** وهي عقد وثيقه غرامة شرعت  
 لدفع الحاجة وهو وصول الكفول به الى اجزاء حقه وكلمها يكون اولا ملامة واوسطها ندامة واخرها غرامة  
 دل على شرعية اقراره صلى الله عليه وسلم التزيم غارم اس الكفيل ضامن ويبحث عليه السلام والناس يتكفلون  
 فاقترعهم عليه وعليه الناس من لدن التصديق الاول الى يومنا من غير تكليف **قال** وركنها قول الكفيل كملت لك بالاء  
 على فلان وقول الكفول له قبلت وقال ابو يوسف القول ليس بشرط بناء على ان التزام المطالبة للمال لا غير وعند  
 المطالبة للمال واليجاب للملك في المؤدى عند الاداء على ما اتى في انشاء السائل **قال** وشرطا كون الكفول به  
 مضمونا على الاصيل مقدورا التسليم للكفيل ليصح الاتهام بالمطالبة ويفيد فائده وان يكون الدين  
 صحيحا لا يصح الكفالة بيد الكفالة لان المولى لا يستوجب على عبده شيئا وانما وجب ضرره صحته  
 الكفالة نظر العبد ليشوقه به الى العتق **قال** وحكمها صيرورة ذمة الكفيل مضمونة الى ذمة الاصيل  
 في حق المطالبة دون اصل الدين لانه لا يلزم من انعم المطالبة على الكفيل وجوب الدين عليه  
 الا ان يدعى ان الوكيل مطالب بالثمن وهو على الموكلة لواب البائع الموكلة عن الثمن جاز وسقطت المطالبة  
 عن الوكيل **قال** ولا يصح الا حقه عليك التبع لانه التزم بغير عوض فكان تبرعا ويجوز  
 بالنفس والمال لا روينا وذكرنا من الحاجة والاجماع ولانه قادر على التسليم اما المالك فلا يئته على مال  
 واما النفس بان يعلم الطالب بمكانه ومحل بيته وابعوان السلطان والقاضي فيصح دفعا للحاجة  
**قال** ولا يشترط بالنفس بقوله تكفلت بنفسه او بقبضته وبكل عفوهم به عن البدن لانه صريح  
 بالكفالة بالنفس وبالجماع الشايع كالحبس والعسكرة النفس لا يتجوز فذكر البعض وكبر الكفول **قال** وبقره  
 ضمنته لانه مع الكفالة وبقره على والى لا يملكه الا بجماع الايجاب قال عليه السلام من ترك كفا او عيالا فاني  
 ابر على ومات رجل وعليه دين ابر ان فامتنع النبي عليه السلام من الصلوة عليه فقال علي رضي الله عنه  
 هما علي فصلى عليه وبقره ان ابرعيم للشخص او قبيل لانه يعنى الكفيل لغة وعرفا وكذا اقره انا ضمن اولئك  
 عندي هذا الرجل وعليه الدين او افيدي به او ان القاذبه لان ذلك يعود الى معنى الكفالة **قال** والواجب ضمان  
 وتسلمه في مكان يقدر على حمايته ليفيد تسليمه فاذا فعل ذلك برك الله انيها التهمة وحصل مقصود

الدين الشرع الى حكمه منصوص  
 الفلانة ما يلزم ادائه منصوص



المكفول له **قال** ولو سلمه فبرئته لا يبرأ لعدم الغايب فانه لا يتقدم على محالته وكذا في السواد لانه لاحكامها  
 ولو سلمه في المحرور في الشوق برب قدرته عليه باعوان القاك والمسلم وقيل لا يبرأ في زماننا المعاصر على  
 منعه منه عادة **قال** ولو سلمه في محرابه قدرته على خاصية فيه قال لا يبرأ لان شهوده قد لا يكونون  
 فيه قلنا وقد يكونون فيه **قال** فان شرط عليه في وقت معين منعه احضار فيه اذا طلبه منه الزام  
 له بما التزم فان احضره والاحكام لانه صار ظاهرا لمعنه الحق وقيل لا يجزى لان ما ظهر ظاهرا وهذا  
 اذا كان المكفول حاضرا فلو كان غائبا لمصلحة الحكم من ذهابه وابا به فاذا مضت المدة ولم يحضر جبه لاشتماع  
 من ايقاف الحق واذا جبه وثبت عند القاضي عجز عن احضاره على سبيل من الى الذبح جبه وان شاء الله ان يكون  
 في ملازمة تفتت قوته وقوت عياله في اخذ منه ثلثه بنفسه وتخليه واذا لم يعلم مكانه لا يطالب به لغيره عن احضار فضا  
 كالموت الا في الموضع تبطل الكفالة اصلا للتيقن بالجزء وهذا لا احتمال للقدرة بالعلم بكانه **قال** ولو اراد المكفول وطبق  
 بدرا حجب ان علم القاضي انه يمكنه دخول دار الحرب واحضار فهدى لغيره المصلحة وان كان لا يمكنه فكالمصلحة  
 ولا تبطل الكفالة لانه مطالب بالتعبه والبرجوع يمكن فممكن الكفيل احضاره بعد ردة كالفدية المجرورة  
**قال** وتبطل بعت الكفيل والكفول به دون المكفول لانه الكفيل فله وجه والورثة لم يتكفلوا وانما خلفونه  
 فيما لا ياف عليه وانما المكفول فله وجه بخلاف المكفول لان الكفيل غير عاجز والورثة يخلفونه المكفول له  
 في المطالبة لانه حقه قال عليه السلام من ترك ما لا او حقا فلورثته **قال** وان تكفل به الى شرفه  
 فله قبل ان يشر به كتحجيل الدين المعجل وهذا لان التاجيل حقه فله اسقاط  
**قال** وان قال ان لم اوافق به فعلى الالف التي عليه فلم يوافق به فعليه  
 الالف لصحة التعليق ووجود الشرط والكفالة ماقية لانه لا منافاة بين الكفالتين ولا حتم  
 ان يكون عليه حق آخر غير الالف **قال** ولو قال الطالب لاحق قبل الكفول به فعلى الكفيل تسليمه  
 لاحتمال انه وصي او وكيل **قال** ولو اخذ منه كفلا آخر لا يبرأ الا قبل لعدم المناقاة واذا سلمه الكفيل اليه  
 برب وان لم يقبله الطالب كايفاء الدين **قال** وكذا اذا سلمه وكيله او رسوله لقيامهما مقامه  
 وكذا اذا سلمه المكفول به نفسه عن كفالة الحق عليه وهو مطالب بالخصوصية فله الدفع  
 عنه كالمكفول بالمال **قال** والكفالة بالمال جائز اذا كان دينيا صحيحا حتى لا تنفع ببذل  
 الكتابة والتسوية والامانات والحدود والقصاص لا يشاء في قول الكتاب **قال** وسواء كان المكفول به معلوما  
 او مجهولا كقول مالك عليه او بما يدرى كذا لان مبناها على التمتع فيتحمل فيها هذه الجملية اليسيرة و  
 اذا تمت الكفالة فالمكفول له ان شاء طالب وان شاء طالب لا يصير لا يشاء من الفهم وله مطالبتهما  
 جميعا وتقدم بقا ليحقق معنى الفهم بخلاف الغصب اذا اختار المالك تضمين احد الغاصبين ليس له  
 مطالبة الاخر لانه لما اختار تضمينه فقد ملكه العين فليس له ان يملكها الاخر **قال** ولو شرط عدم مطالبة

تكفلت

الاصل فهو حواله لوجود معناها كما اذا اشترط في الحواله مطالبة المحيل تكون كفالة لوجود معنى الكفالة  
 والمعين للمعاني **قال** وتكون بامر المكفول عنه وبغير امره لانه التام على نفسه ليس عليه  
 فيه ضرر فان كانت بامره فادعى رجع عليه لانه قضى دينه بامره وان كانت بغير امره لم يرجع لانه يتبرع  
**قال** واذا طوبى الكفيل ولو زعم طالب المكفول عنه ولا زعمه ويقول له اذ اليه ولا يقول الحق  
 وكذا يجزى ان اجبه لانه ما لم يمتد بسببه خياضه بعلمه وليس له مطالبة قبل ذكره لانه ما لم يمتد بسببه  
 شيء **قال** وان ادعى الاصيل او براه رب الدين بدي الكفيل لانه يتبع ولان الكفالة بالدين  
 ولادين محال **قال** وان الكفيل لم يبرأ الاصيل لان الدين على الاصيل وبقائه عليه بدون مطالبة الكفيل  
 جائز **قال** وان اخذ عن الاصيل اخذ عن الكفيل والعكس لانه ابراء موقت فيعتبر بالبراء المطلقة فان  
 فان صالح الكفيل ردت الحال من الالف على مائة بدي مائة والاصيل لانه ما اضافه الى الدين وهو على  
 الاصيل بدي الاصيل فيبرأ الكفيل ثم يرجع الكفيل على الاصيل بخمس مائة ان كانت الكفالة بامره ولو  
 لم يخلو في جنس الدين رجع بجميع الالف لانه مائة **قال** ولو صالحه على استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل  
 لانه ابراءه عن المطالبة **قال** وان طالب الكفيل بديت الى من المال رجع به على الاصيل لانه  
 اضاف البراءة الى فعل المطلوب ولا يملك ذكر الا بالاداء فيرجع **قال** ولو قال ابرأكم بديت لانه استأثر  
 حتى لا تعلق له بغيره **قال** ولو قال بديت رجع عندي يوشق لانه براءة ابتداء آمن المطلوب وذكر بالانفاء  
 وقال يجزى لا يرجع لان يحتمل الوجهين فلا يرجع بالشكر وهذا الكلام اذا غاب الطالب اما اذا كان حاضرا رجع  
 اليه لانه هو الجرح **قال** ولا يصح تعليق البراءة منها بشرط كما في سائر البراءات وقيل يجوز لان  
 الكفيل انما عليه المطالبة ولهذا ابرأه بالبراءة بخلاف سائر البراءات فانها تعليق فلا يصح  
 التعليق بخلاف براءة الاصيل لانها تعليق حتى يرتد بالردة **قال** ويصح الكفالة بالاعيان المحضو  
 بنفسه بالماقبوض على سوم الشئ والمغصوب والمبيع فاستد الان يجب تسليم عينه حال بقاءه وفيه حال  
 حال ملكه فكان مقدور التسليم فيصحة ولا تصح بالمغصوبة بغيره كالمبيع والمطلون لانه لو ملك لا يجب شئ  
 بل ينفع البيع ويسقط الدين فلهذا لا يصح وقيل هو الاصح ويبطل بالملك للقدرة قبل الملك  
 والجزء بعد **قال** ولا يصح الا بقبوله المكفول له في المجلس وعن ابي يوسف روايتان في ردائه يتوقف  
 على اجازته كسائر تصرفات الفضولي وفي رواية يجوز مطلقا لانه التزام لا ضرر فيه على الطالب فيستبد  
 الكفيل وفيه نفع للطالب لان تمام ذمة الكفيل اذ ذمة الاصيل في المطالبة ولها ان يملك المطالبة  
 فيشترط فيه القبول في المجلس كما في سائر التحليلات **قال** الا اذا قال المريض لو رثته تكفلت  
 على من الدين فتكفلت والغريم فايب فيصحة **قال** ثم قيل هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال **قال** وقيل يصح طاعة  
 الى ابراء ذمته فقام مقام الطالب **قال** وفيه نفع للطالب **قال** ولو قال ذكر لاجنبي فيه اختلاف في الشئ **قال**

يصح



ولا نفع الكفالة عن ائمت المغلس وقال لا يبيع لانه دين ثابت وجب للطالب ولم تسقط بالموت الا ترى  
انه لو كان له مال او كان به كفيل لا يسقط وكذا لو تبرع به انسان صحيح ولو سقط بالموت لما ثبتت هذه  
الاحكام ولا انه يسقط بموته لانه عبارة عن الطالبة وهي فعل وليس هو بوجوب الا ترى انه  
يؤثر الى المال وقد عجز بنفسه وخلفه فيسقط ضرورة فوات عاقبة الاستيفاء اما ان كان له مال او به  
كفيل فمقدور عليه ان يرضى الى الاداء فلا ينفوت العاقبة والتبرع لا يعتمد بقاء الدين **قال**  
ويجوز تعليق الكفالة بشرط ملائم كشرط وجوب الحق ولو قوله ما يابعت فلانا فعلى او ملائم لكر عليه  
فعلنى او ما غصبتك فعلى او بشرط امكان الاستيفاء كقوله ان قدم فلان فعلى وهو مكفول عنه او بشرط  
توفر الاستيفاء كقوله ان غاب فعلى والا فله فيه قوله تعالى ومن جاء به بحمل يعير وانما زعيمه والاب  
منعوه على صحة ضمان الدرك والى معنى ما ذكرنا من الشروط **قال** ولا يجوز عجز الشرط كقوله ان ثبت  
البرج او جاء المطر لانها جملة فاحتمل فلو جعلها اجلا بان قال كفلة الى جنى المطر او الى هبوب الريح لا يبيح  
الاجل يجب ان لا يخلو لان الكفالة لا تبطل بالشروط الفاسدة كالشك والطلاق **قال** بشرط ظيار في الكفالة  
جائزة وهي اقبل للشارع من البيع حتى يقبل للشارع اكثر من ثلثة ايام لانه يصح ما يصح تعليقه بالشرط فلا يصح  
بشرط ظيار فيه اولى فلو افتر بكفالة موجلة لزمته الكفالة ولا يصدق في الاجل الابتصديق الطالب في  
الافراد بالدين **قال** فان قال تكفلت بما لك عليه فقامت البيعة بشئ لزم لان الثابت بالبيعة  
للمعاين حكما وان لم يكن له بيعة فالقول قوله الكفيل لانه ينكر الزيادة ولا يسمع قوله الاصيل عليه لانه  
افراد على الغير بلزومه في حق نفسه لا عرف **قال** ولا نفع الكفالة بالمال على دابة بعينها  
وتصح بغيب عينا لانه مقدور على اداءه سواء كان المعينة لانها لو كانت على عن ذلك **قال** وكذا  
لو تكفلت بغيره بعد بعينه او بخياطة خياط بيده لان فعله لا يقوم مقام فعله **قال** فان تكفلت بتسليم العبد  
او الخياط او بغيره فليطه جان لانه مقدور له فان المستحق مطلق فليطه فاحي خياطة وجدت حصل  
المكفول به **قال** ولو ضمن لامة عن زوجها بنفقة كل شهر جاز **قال** وليس له الرجوع عن ضمان في راس الشهر  
ولو ضمن اجرة كل شهر في الاجارة فله ان يرجع في راس الشهر والفرق ان السبب في النفقة لا يتجدد  
عمر راس الشهر بل يجب في الشهر كله بسبب واحد وسبب الاجارة يتجدد في كل شهر  
لتنجود العقد فله ان يرجع عن الكفالة المستقبلية **قال** غير ما دين وكذا واحد منها ككفيل عن الآخر في اداءه  
احدهما يرجع على صاحبه حتى يرضى على النصف فيرجع بالزيادة لانه اصيل في النصف ككفيل في النصف  
والكفالة تقع فيقع عن الاصل اذ هو الاول والاخير ثم ما يؤخر بعد ذلك فهو عن الكفالة لتعنتها فيرجع  
به كما مر **قال** فان تكفلت بكفالة عن رجل وكذا واحد منها ككفيل عن الآخر في اداءه اصد على رجع بنصفه  
على الآخر لان ما يرضى كل رضى واحد منها انما لزمه بالكفالة لانه كفيل عن غيره بل يرضى عن الاصيل بالجميع غا

اداه اصد على وقع شايها عنهما لعدم الاولوية الكفالة بخلاف المسئلة الاولى ثم يرجع على  
الاصيل لانها اذ ياعنه بامر اصد على بنفسه والاخر بنائبه **قال** وان ضمن عن رجل خراج  
وقسعة ونوايبه جاز ان يكون ضمانا للنوايب بحق ككفى النهر واجرة الخادس وكجهنم الجلس وفلا  
الاسارى اما الخارج فلا يدين مطالب به يمكن استيفاءه فيصح واما ما ذكر من النوايب فقد صارت كالدين  
واما القسمة وهي صفة من النوايب التي صارت معلومة لهم موقضة عليهم كالديون وباقى النوايب  
ما ليس بمعلوم **قال** وان لم تكن بحق كالجبايات فالواي يصح ضمانها لانها صارت كالديون حتى قالوا لو ائذ  
من الخراج جاز ان يرجع على الحاكم **قال** والكفالة بالدرك جائزة ولو التزم تسليم الثمن على الخراج  
المبيع لان المقصود تأكيد احكام البيع وتقريره **قال** ولو استحق المبيع لم يؤخر الكفيل حتى يتفقد الباي لان  
البيع لا ينتقض الا بالقضاء ولعل المستحق يجنيه فلا يانم الباي بعد الثمن فلا يجب على الكفيل ولو قضى على  
المخترى بالاستحقاق فهو قضا على الباي لانه ضمن عنه فهو الكفيل والضمان بالعهد باطل لان العهد  
مختص بالدرك ونحوه فلان كجهنم لا اما الدرك فيستعمل في ضمان الاستحقاق وعن ابي يوسف ان العهدة  
كالدرك لانه ترجح استعمالها في ضمان الدرك غير فاعادة والله اعلم بالصواب **كتاب**  
**الحوالة** وهي مشتقة من التحول بمعنى الانتقال يقال تحولت من كذا الى كذا اذا انتقل عنه ومنه تحويل الفرس  
وفي الشرع نقل الدين وتحويله من ذمة المحي الى ذمة المحي عليه ولهذا قلنا ان اصبحت الحوالة برى المحي  
لتحوله الى ذمة المحي عليه لان المحال بقاء الشئ الواحد في محلين في زمان واحد وهو عقد مندوع  
قال عليه السلام من اصيل على مولى فليبيع امر بائناعه ولولا الجواز لما امر به حتى ان من العلماء من  
قال بوجوب الاتباع نظرا الى ظاهري الحديث ونحن نقول امره اذ منه الابادة لان تحوله الى ذمة اخرى  
من عني اختياره ضرورة وانما خصه صلى الله عليه وسلم بالمحاي صكيا للغالب لان الغالب في الحوالات  
ذلك لانه شرط الجواز **قال** ثم عند ابي يوسف الحوالة بوجوب براءة المحي من الدين والمطالبة براءة موقفة  
الى ان ينوى ماعلى المحال عليه حتى لو براء المحي صحيح ولو حال الدائن المدين بدينه استمر الدين  
وعند محمد يوجب البراءة من المطالبة دون الدين فلا يصح الابداء ولا يترد الدائن الرمن المحي ان  
نقل الدين غنى يمكن لانه تمليك المال وذلك لا يغير النقل وموجبه المطالبة وعلى تقبل النقل ولهذا لو ادى  
المحي الدين اجبر المحال على قبوله ولا يي يوسن ان الحوالة اضيفت الى الدين ولو اضيفت الى المطالبة لا  
يكون حوالة فوجب القول بغير الدين حقيقة الاضافة وانما صح الاذاع من المحي لانه ثبت له بالحوالة  
براءة موقفة ومالا داء ثبت له براءة مؤبدة وانه زيادة فائدة **قال** وعلى جائزة بالدين دون  
الايمان لما مر انما تبني على الحق وانما تحول الدين دون الايمان **قال** وتصح براءة المحي والحال والمحاي  
اما المحي فلا لانه الاصل في الحوالة ومنه توجد وذكر في الزيادات ان رضا المحي ليس بشرط لان المحي عليه



يتصرف في نفسه بالتزام الدين ولا يضره على المحير بل فيه نفعه لانه لا يرجع عليه الا برضاها **واما المحال**  
والحال عليه فلتفاوت الناس في القضاء والاقتضاء فلعلم الحال عليه اعدوا فليس والحال اشتر  
اقتضاء ومطالبة فيشترط رضاها ودفع الضرر عنها **قال** واذا علمت برى المحير طاعة وقال زفره  
الله لا يبرأ لانه لا استيثاق فيبقى الدين على المحير كالكتلة وجوابه عامة انها من التحويل والبقاء مع التحويل على  
ما يتبين فيقول المحير حتى لو مات لا يخذل المحال من تركته لكن ياخذ كقيل من الورثة او من الغنم فيأخذ  
الندي ولا يرجع عليه المحال لان يكون المحال عليه ملك او حكر ولا يبرأ عليه لانه غير من الوصول الى حقه والمقصود  
من طوالة سلامة حقه فكانت مقيدة بالسلامة فاذا فاتت السلامة انقضت كالعيب في البيع وعند  
يرجع بوجه آخر ايضا وهو ان يحكم الحاكم باطلا في صيغته بناء على ان لا فلاس يتحقق عندهما بقضاء  
القاض وعنده **قال** فان طالب المحال عليه المحير فقال انما احلت بدين في عليك لم يقبل وعليه  
منك ما احل لتحقيق السبب وهو قضاء دينه بامره لكن المحير يدعي عليه دين وهو ينكره والقول قوله المنكر  
وطوالة ليست اقرار بالدين فانها تكون بدونه **قال** وان طالب المحير المحال بما احاله به فقال انما احلتني  
الحا بدين في عليك لم يرجع يقبل لان المحال يدعي عليه الدين وهو ينكره في طوالة معنى الوكالة فيكون القول  
**كتاب الصلح** وهو فسخ العناد يقال صلح الشيء اذا زال عنه العناد وصلح المريض  
اذا زال عنه المرض وهو فساد المزاج وصلح فلان في سببه اذا اقلع عن العناد وفي الشرع عقد يرتفع به  
التنازع والتنازع بين الخصوم وهو منشاء العناد ومشار الفتن وهو عقد مشروع مندوب اليه قال  
فاصلحو ايمنها وقاله والصلح ضي وانه عليه السلام كل صلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او حلالا  
حراما وقاله رضي الله عنه رد والخصوم كي يصططحا **قال** ويجوز مع الاقرار والسكر  
والافطار لا طلاقا وما بينهما من النصوص قاله ابو حنيفة رحمه الله اجزئها يكون الصلح عن التنازع لان الحاجة  
الى جوازه امتس لان الصلح يقطع المنازعات والمنازعات وطو في الصلح عن الانكار والبيع والمنازعة ان  
في تجويز المعافاة في ابطاله فتح باب المنازعات **قال** فان كان عن اقرار وهو محال عن مال فهو  
كالبيع لوجود معنى البيع وهو مبادلة مال بمال بشرط ارضى المتعاقدين والعبدة للمعاني فيثبت فيه خيار الرقبة  
والعيب والشرط والشفعة ويشترط القدرة على تسليم البدل ويفسخ جهالة البدل لا فسخا بين المتنازعات  
ولا يفسخ جهالة المحصل الصلح عنه لانه استطاق **قال** وان كان بمنفعة عن مال في الاجارة لوجود معنى  
الاجارة وهو تمليك المنفعة بماله حتى يبطلت احواله في المدة كما في صورة الاجارة **قال** فان استحق فيه  
بعض المصالح عنه رد حصته من العوض **قال** وان استحق الجميع رد الجميع لانه مبادلة كالبائع وحكم البيع  
كذلك وان استحق كل المصالح عليه رجع بكل المصالح عنه وفي البعض حصته كما في **قال** والصلح عن  
سكرت او انكار معاوضة في حق المدعي لانه من زعمه ان يأخذ عوضا عن ماله والانه يحق في دعواه وفي

وفي حق المدعي عليه لا اقتداء المحيين لان من زعمه ان لا حق عليه وان المدعي مطلق في دعواه وانما دفع المال  
ليلا يكتفى ولتنقطع الخصومة **قال** وان استحق فيه المصالح رجع الى الدعوى في كلمة وفي البعض بقدره  
لانه ما تركة الدعوى الا ليس له المصالح عليه فاذا لم يسلم له رجع الى الدعوى لانه البدل **قال** وان استحق  
المصالح عنه رد العوض ورجع بالخصومة **قال** وان استحق بعضه رد حصته ورجع بالخصومة فيه  
المدعى عليه انما بذلك العوض ليدفع الخصومة عنه فاذا استحق الدار ظهر ان لا خصومة فيطرح فيه  
فيرجع بالخصومة لعوض وفي البعض خلا في العوض عن العوض فيرجع بقدره **قال** وذلك البدل قبل  
التسليم لا يستحقه في الفصلين **قال** ويجوز الصلح عن محمول لانه استطاق ولا يجوز الا على معلوم  
لانه عليك فيؤدي الى المنازعة والصلح على اربعة اوجه معلوم على معلوم ومجهول على معلوم ومجهول على مجهول  
وقد مت الوجه فيهما وجهه على مجهول ومعلوم على مجهول ومما فاسد ان قالوا صلا ان كل يحتاج الى قبضه  
لا بد ان يكون معلوما لان جهالة تفضي الى المنازعة وما لا يحتاج الى قبضه يكون استطاق لا يحتاج الى  
علم به لانه لا يفضي الى المنازعة ولو ادعى حقه في دار لم يزل ولم يسمه والرضى المدعى عليه حقا في رصنه  
فاصلحا على ان يدفع احد ما الى الآخر لا يجوز **قال** وان اصطحا على ان يتكلم من هذا دعواه جاز لانه  
لا يحتاج التسليم وفي الاول يحتاج اليه **قال** ولو ادعى دار فصالحه على قدر معلوم منها جاز ويصير  
كانه اخذ بعض حقه وادبره عن دعوى الباقي والبراءة عن العين ولم يصح لك البراءة عن الدعوى بعهده  
فصلحناه على هذا الوجه قطع المنازعة **قال** ويجوز الصلح على جنسية العود والخطا في التمسك مادونهما  
لا طلاق النصوص ولقوله نعم فمن عفى له من اخيه شيء نزلت عقوب ذكر القصاص ومعناه من عفى له من دم  
اخي شيء الى ترك القصاص ورضى بالماله يده عليه قوله فان باع بالمعروف واداء اليه باحسان اي يبيع الطالب  
المطلوب بما صالحه عليه او بالدية ولا يطلب اكثر من حقه ويؤتى المطلوب الى الطالب ما وجب عليه  
من المال من غني محاطة مدروى ذلك عن ابن عباس وعنه وهذا في الهرة **قال** واما في الخطا فلا ان الواجب هو  
المال فاشبه سائر الديون الا انه لو صالح في العير على اكثر من الدية جاز لان الواجب القصاص وليس  
بماله في الخطا لو صالح على اكثر من الدية لا يجوز لان الواجب المال فالزيادة ربوا او مالا اذا صالح  
على نوع من انواع الدية **قال** اما اذا صالح على نوع آخر كالخطة والشعب ونحوها فانه يجوز بالغة ما بلغت  
لانها من خلاف الواجب فلا ربوا **قال** وكل ما يصالحه في النكاح يصالح بدلا في الصلح عن دم العور والاطلا  
لان كل واحد منهما مبادلة الماله بغير ماله **قال** فان صالحه على آخر اوضنه يبر سقط القصاص ولا يجب شيء لان  
المال ليس من خيرات الصلح فلما ذكر العوض فيبقى عفو او في الخطا يجب الدية لانه الموجب الاصل  
فحق عند العوض رجع اليه كما في النكاح متى فسد المسمى يرجع الى ماله لانه لا موجب اصلا لا ينفك  
عنه النكاح الا بتسمية غيره فاذا عدت التسمية او فسد رجع اليه ولا كذلك الهرة لو صالحه بغيره على عفو



عن دم آخر جان الخال **قال** ولو قطعت يده فصاحته على ان يتنزه وجها وقد برأت يده جان لانه صاها على  
ارش وجب له عليه وسقط الارش **قال** وان مات منها لها من مثلها وعليها الدية في ثلاث سنين لانه ظهر  
ان حقه في القتل فلم يصح التسمية **قال** ولو اسحق العبد المصالح عليه بوجه بقرته في العهد بالدية في لظاء  
وقرعه وجهه **قال** ولو وجد عيبا راسا ردة في لظاء ولا يرد في العهد الا بالفاصل في ردة فياخذ بقرته لان  
الصحة في لظاء يحتمل النسخ لو قوت عن ماله وفي الور لا يحتمل النسخ لان عن النقص وقد سقط فلا سبيل  
الى استيادته فيرجع بقرته العوض كالنكاح والخلع **قال** ولا يجوز عن لظاء لانها حق الله  
لها والمغلب في حق العتق هو الشرع وهذا لا يجوز الاعتياض عن حق الغير ولهذا لا يجوز الصلح عما  
اشترعه الى الطريق العام كالظلمة والروشن ونحوها لانه حق العامة ولا يملك الاعتياض عن نصيبه لانه غني  
منتفع به **قال** ولو صالحة الامام في الظلمة ونحوها جان اذا اراد ذلك مصلحة للمسلمين ويضع يده في بيت  
الحال كما اذا باع شاة من بيت المال **قال** ولو ادعى على امارة نكاحا في حرمه صالحة على مال  
ليسته كالدعوى جان لانه امكن تصحيحه على وجه الظلمة ويكون في حقه لدفع الخصومة **قال** ويحكم عليه بانه  
اذا كان مبطلا **قال** ولو صالحة عاماله لتحق له بالنكاح جان **قال** ويجوز زيادة في المهر لانها تزعم انها زوجه  
جت نفسها منه ابتداء بالمسمى ومنع ان في مهرها **قال** ولو ارادت المدة النكاح فصالحها عاماله  
جان وقيل لا يجوز وجه للبراء جعله زيادة في المهر وجه لعدم الجواز وطوال الامية انه اعطاه المال لانه لا  
عوى فان تركتها وكان في رقة فهو لا يعطى في النفقة البدن **قال** وان لم تنس كالدعوى في حصوله فخره فلا يصح  
**قال** وان ادعى على شخص ان عده فصالحه عاماله جان ولا ولا عليه لانه امكن تصحيحه بحمله في حقه  
المدعى كالتحقق عاماله وفي حق المدعى عليه لدفع الخصومة لانه يزعم انه حر الاصل فلهذا لم يكن عليه  
ولاء لانكاره فان اقام المدعى بينة بعد ذلك لانه عده لم يقبل لان من زعم انه اعتقه على مال وان  
العبد الشترى نفسه بهذا المال لكن يثبت العلاء عملا بالبينة **قال** عبد بين رجلين اعتقه احداهما  
وهو موصوف صالحه الاخر على اكثر من نصف قيمته لم يجز الفسخ لان القيمة منصوب عليه قال عليه السلام  
قدم عليه باقية فلا يجوز الزيادة عليه **قال** ولو صالحة على عرض جان لعدم الجنسية فلا ريب **قال**  
ويجوز عليه المدعى المنكح على مال ليقول بالعين وصورة رجل ادعى على رجل عينا في يده فانكر فصالحه على  
مال ليعتق في له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المدعى كالتسليم وفي حق المدعى كالتسليم **قال**  
والفصل في ان صالح عاماله وضعه او سلمه او قال على الفنى طرفة عين تولد له تسليم المال ولا يرجع على  
المدعى عليه بشئ لانه تبرع وانما صالح الصلح لانه افاضه الى نفسه او الى ماله ولا يملك المدعى عليه البراءة  
ولا ضرر عليه في ذلك فيصح وصالحه كالكفالة بغني ام المديون **قال** وان قال على الفنى لفلان يتوفى على امانة  
المصالح عنه انا اجازه جان ولزمه الا انه وان لم يجز بطل الخلع والنكاح وغيرهما من تصرفات الفصول **قال** وتوكل

صالحه على الفنى وركت قبلا ينفذ ويجب عليه لانه افاض العقد الى نفسه كقولها اشترت وقيل يتوفى  
على اجازة المدعى عليه لان الاضافة لم يتحقق اليه لان الفعل كما يقع اليه لغيره وانما يعتد واقعا اذا  
كان له فيه منفعة ولا منفعة له منها وانما المنفعة للمدعى عليه فاعتد واقعا بخلاف قوله صالحه  
لان الياء كناية عن المفعول فقد جعل نفسه مفعولا لصالح فيقع له **قال** والصالح بعقد المداينة  
اخذ لبعض حقه واسقاط الباقي وليس معاوضة لانه لا يوافق عليه معاوضة يكون ربا وتصح بقرته  
واجب ما امكن وقد امكن بما ذكرناه من الطريق فيصالح اليه **قال** فان صالحه عن الفنى درهم بمائة او عن  
الفنى صاها بمائة زبوف او عن حاله بمثلها موجه جان **قال** ففى الاولى اسقط بعض حقه وفي الثانية بعض  
والصفة وفي الثالثة تعذر جعله معاوضة النقد بالبيعة وروى عنه في تأجيل النفس لطق وكل ذلك  
حقه فله اسقاط **قال** ولو صالحة على دنائير موجه طرية **قال** لانه يسع الدرهم بالذنان رنية وان لا يجوز  
لانها ليست من جنس الحق المستحق ليكون اسقاطا لبعضه وتأجيلا لبعضه فتعين ما ذكرناه ولو صالحة  
على الفنى موجهة بخمس مائة حاله لم يجز لانه اعتياض عن الاجل ولا يجوز لان المصلحة المصلحة خير من المؤجلة  
فيكون التبعي بازا ماصحة عنه فلا يصح **قال** ولو صالحة على الفنى سون خمس مائة بميص لان البيص غير  
مستحق فيكون معاوضة والنه لا يجوز **قال** ولو قال اذ اى فدا خمس مائة على انكبرى من حصة مائة فلم يجر  
اليه فالف بمالهها وقال ابو يوسف سقط خمس مائة واجمعوا انه لو ادعى خمس مائة غدا برى لابي يوسف  
انكبرى مطلق لانه جعله الا اذا عوفى عن البراء نظرا في كاهنه على ولاداء الا يصح ان يكون عوفى لوجوب  
عليه فصار ذكره كعده وله ان البراء مطلق مقيد بشرط الاداء وان عوفى صالح حذر امن افلا لانه لم ينفذ  
سلها الى ماله لانفع من تجارة راحة او قضاء دين او دفع جنس فاذا فاق الشرط بطل البراء وكلها على  
تحمل الشرط فيجوز عليه عند تعذر المعاوضة تصحيح الكلامه وعمل بالعرف **قال** ولو قال ابراركم من حصة مائة من  
الان على ان يعطيني ثلثها غدا يصح البراء اعطى لخص مائة او لم يعط لان اطلاق البراء ووقع الشكر  
في تعليقه بالشرط فلا يتقيد بحلا المسئلة الاولى لانه من حيث انه لا يصالح عوفى يقع مطلق ومن حيث انه  
يصالح بشرط لا يقع مطلق فلا يثبت الاطلاق بالشكر **قال** ولو قال اذ اى خمس مائة على انك برى من النظر  
او لم يوقت ومو ابراء مطلق لان البراء داء واجب عليه في جميع الاوقات فلم يصالح عوفى فلم يتقيد **قال** ولو قال  
صالحكم من الان على خمس مائة تدفعها الى غدا وانت برى من الباقي على انك ان لم تدفعها غدا افلا لانه عليك  
فهو كما قال لانه صرح بالتقيد **قال** ولو ادعى عده افضا طه على غلته شهر اذ لم يجز ويخلف منه شهرا  
يجوز لانها معلومة والغلة مجهولة غير مقيدة مقدرة التسليم لانها لا يجب الا بعد الاجارة والعمل  
**قال** ولو صالح احد الشريكين عن نصيبه بشئ فشرى له ان شاء اخذ منه نصف الشئ لان حصة الشريك  
لانه عوفى عن دينه فاذا اختار ذلك فقد اجاز فقل الشريك الا ان يعطيه ربع الدين لان حقه في الدين

بلغ

صالح



لا في الشوب وان شاء اشبع المديون بنصفه لبقاء حصته في ذمته لانه لم ياذن له بالرفع الى غيره والدين  
الشرك كالمورث وقبحة عيان مستهلكة بينهما وعن مبيع **قال** ولا يجوز صلح احدهما في  
الصلح على اخذ نصيبه من راس المال عند ابي بصير ومحمد ويتوقف على اجارة شريكه فان رتب بطل  
اصلا وبقي السلم فيه بينهما على طاله وان اجاز فقد عليه فيكون نصف راس المال بينهما وبقي الطعام بينهما لانه  
قسمه الدين قبل قبضه فلما جاز ان كان له على رجل درهم وعلم الاخرى ذنبا في تصالحا على ان له هذا الدين فلما  
ولم يذ لنا فيه فانه لا يصح **قال** وبيان كونه قسمة انه يثبت ان احد النصيبين عن الآخر ولا يخرج عن شريكه عقده فلا يجوز  
لان العقد صدر منهما ولما لم يرجع عليه بنصف راس المال اذ اتوى الباقي على المطلوب وقال ابو يوسف جاز  
الصلح وله نصف راس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اشبع المثل المطلوب بنصفه الا اذا اتوى  
عليه فبرج على شريكه الاعتبار بساير الدين وبما اذا اشترى باعدها فاقاله احد في نصيبه **قال** وانما  
الورثة بعضهم يمال اعطوه والى كنه عروضا جاز قليلا اعطوه او كثيرا لما بينا انه في معنى البيع وعرفان ذلك  
عنه صلح فاحض امارة عبد الرحمن بن عوف عن ربع النخ ولمان له اربع نسوة عايشي بنين الف دينار بخمسين  
الصحابه رضي الله عنهم من غير نكح **قال** وكذلك ان كانت احد الفقدين فاعطوه خلافا لان بيع النكح  
بخلافه جاز وكذلك لو كانت فقدين فاعطوه منها ويصرف كل واحد منهما الى خلاف جنسه وقدم في البيوع ثم  
ان كان في يده شيء من النكحة ان كان ما لم يكن امانة فلا بد من تجديد القبض فيه لانه اضعف من قبض  
الصلح فلا ينوب عنه وان كان جازا له صار مضمونا عليه فيندبر عن قبض الصلح ولو كانت فقدين  
عروضا فصالحوه على احد الفقدين فلا بد ان يكون اكثر من نصيبه من ذلك الجنس لتكون نصيبه بمثلها والى  
دع بحقه من بقية النكحة كثر اعني الربوا **قال** ولو كان بدل الصلح عروضا جاز مطلقا لعدم حق الربوا وكل موضع  
يقا به فيه احد الفقدين بالآخر في القبض في المجلس لانه صرف **قال** وان كان في النكحة ديون  
فاخرجوه منها على ان يكون لهم لا يجوز لانه يملك الدين من غير من عليه الدين وان شرطوا ابراء الوفاء جاز  
لانه استعملوا ماله الدين من ماله عليه وان جاز **قال** وان كان على الميت دين لا يصح طوا ولا يقسم حتى يقضوا  
ديونه لتقدم حاجته ولقولهم لا من بعد وصية يوصي بها او دين **قال** وان قصوها فان كان الدين مستخرقا  
للكسبة بطلت لانه لا يملك لهم فيها وان كان غير مستخرقا جاز استحسانا لا قبا **كتاب**  
الشركة الشركة النصيب قال عليه السلام من اعتق شركا له في عبد لم ي نصيب **قال** قال التابعه للعهدي و  
وشاركه في شئ في ثمن وفي احصائها شركة العنان اي اخذ ثمن نصيبا من الثمن والحسب من نصيب قريش  
منها كشركة العنان للولد واحد نصيب من المال والملك وشعق الشريك ان كان للولد واحد منها لم يشرك في  
المال اي نصيب **قال** في الشرع للطلقة وثبوت الطقة وممثلة بالخصوص قال عليه السلام لا يملك الله الشئ  
يكن ماله بين احد من اصحابه فاذا جاز احد من اصحابه دفعها عنها وقال عليه السلام الشريكان الله ثلثهما مالم

يخونا

خاد اذ اناجيت الشركة بينهما وكان قبس بن المساييب شريك رسول الله صلى الله عليه وسلم في تجارة البصرة  
والادم وذكركم في اسامة بن شريك وقال عليه السلام في صفقة كان شريكه وكان في شريكه لا يشاري  
ولا يماري ولا يداري اي لا يبيع ولا يبادل ولا يرفع عن لحي وبعث صلى الله عليه وسلم **قال** والناس  
يتعاملون بها فلم ينكر عليهم وتعاملوا بها الى يومنا هذا من نكح فلان ابا عا **قال** الشركة نوعان  
شركة ملك وشركة عقد فشركة الملك نوعان جبرية واختيارية وشركة العقود نوعان شركة في المال وشركة  
في الاعمال والشركة في الاموال انواع مفادضة وعنان ووجوه وشركة في العروضا والشركة في الاعمال  
نوعان جازية وهي شركة الصنائع وفارسه وهي الشركة في المعاجات وسياتيكم بيان ذلك ان شاء الله تعالى  
**قال** اما شركة الاملاك اما بطرية بان يخلط مالا لردلين اختلاطا لا يمكن التميز بينهما او بستان مالا  
**قال** والاختيارية ان يشترى باعينا او يتبعا او يوصي لهما فيقبلان او يتوليا على مال او يخطان ماله لهما  
وفي جميع ذلك كل واحد منهما اجنبي في نصيب الآخر لا يتصرف فيه الا باذنه لعدم اذنه فيه ويجوز بيع  
نصيبه من شريكه في جميع الوجوه **قال** واما من قبلي فثبتت الشركة فيه بالخلط او الاختلاط لا يجوز  
الا باذن شريكه لان الخلط استهلاك معني فاوردت شبهة زوال ملك نصيب كل واحد منهما الى صاحبه  
وفيها ثبتت بالعمارة والبيع والهبة والوصية يجوز بيع احد من نصيبه من اجنبي بغير اذن صاحبه لان كل  
ملك واحد منهما قائم في نصيبه من كل وجه **قال** واما شركة العقود فركنها الاجاب والقبول وهو ان يتولى  
شاهد كثر في كذا وكذا فيقول الآخر قبلت بشرطها ان يكون التصرف العقود عليه قابلا للوكالة الحق  
لا يجوز على الاضطراب واشباهه ليكون لما حصل بالنصرف مشتركا بينهما اذ هو المطلوب من عقد الشركة  
اما المفاضلة فهو ان يتساويا في التصرف والدين والمال الذي نصيبه الشركة لانهما في اللغة تقتضي المساواة  
يقال فافوض يغاد عن اي ساوي يساوي فلا بد من تحقق المساواة ابتداء وانتهاء وذلك في ما ذكرناه  
اما المال فلا بد الاصل في الشركة ومنه يكون الربح واما التصرف فلا بد متى تصرف احد منهما تصرفا لا يقدر  
الاخر عليه فانت المساواة وكذا في الدين لان الذي يملك من النصرف في بيع ولا يظنير ولا يملك  
المسلم فلا مساواة بينهما فلما قلنا لا يبيع بينهما معاوضة وقال ابو يوسف نعتقد المفاوضة بينهما لان ما يملكه  
الذي من ائتم ولظنير يملكه المسلم بالتوكيل فحققت المساواة قلنا الذي يملك ذلك بنفسه  
وبنايبيه ولا كذلك المسلم فانتفت المساواة **قال** فاذا انعقد المفاوضة صدرت عنانا عند المعونات لشرائط  
ضمة ووجود شرط العنان **قال** وكذلك كل مفاضة مشروط من شرائط المفاوضة يجعله عنانا ان امكن تصحها  
لتصريحها بقدر الامكان **قال** ولا تصح الا بين العاقلين البالغين الحريين المسلمين او الذميين  
وان كان احد مما كتبتا والاخر جوهسيا لنسأويهما في التصرف ولا يصح بين العبد والحرة ولا بين الصبي  
وبالغ للتفاوت بينهما فان لم يبالغ يملكان الكفاية والبرهان ولا كذلك الصبي والعبد او يملكانها باذن



المولى والمولى ولا يصح بين العبد وبين المالكين لان مولاه ليسوا من اهل الكفاية  
وانها تستحق على الكفاية على ما بينته ان شاء الله تعالى **قال** والاصل في جواز ما قوله عليه السلام فا  
وضوا فانه اعظم للبركة ولا تفتل على الوكالة والكفاية والشركة في البيع وكل واحد منهما جائز  
عند الافراد فكذلك عند الاجتماع **قال** ولا تستعد الا بعقد المفاوضة لان العوام قل ما يعلمون  
شرائطها وهذه اللفظة تتضمن شرائطها ومعناها اذ يتبين جميع معانيها مقتضاها لان العبرة للعامة **قال**  
ولا يشترط تسليم المال لان الرب اعم والدان ليسا ليعتقنان في العقود **قال** ولا خلطها لان المقصود  
الخلط في المسمى وكل واحد منهما يشترط في بيعه بخلاف المفاوضة لانه لا بد من التسليم ليتمكن من الشرا  
ويشترط حضوره عند العقد وعند المشتري لان الشركة تتم بالشر لا بالبيع **قال** **قال**  
وتستعد على الوكالة والكفاية لان المساواة بذل لا يفتن وهو ان يكون كل واحد منهما مطالب بما  
طوب له صاحبه بالتجارة وهو الكفاية وان يكون لهما صلح بالتجارة بفعل ايمهما كان مشتركا بينهما  
وهي الوكالة وكان معنى المفاوضة وهو المساواة يقتضي الكفاية والوكالة فكان كل واحد منهما فو  
ض الى الآخر امر الشركة على الاطلاق ورضى بفعله وذكر يقتضي الوكالة والكفاية ايضا **قال**  
فما يشترطه كل واحد منهما على الشركة عملا بعقد المفاوضة الا طعام اهلهم وادامتهم وكسوتهم وقفا  
ان يكون على الشركة مقتضى العقد الا اذا استحسن ذلك للضرورة فان الطعام والكسوة من اللوازم ولا  
يمكن ايجابها في مال غير فني في مال ضرورية **قال** والبايع مطالب بالبراءة من الغش بمقتضى  
الكفاية ثم يرجع الكفيل على المشتري بنصف ما ادنى لانه كغيره ادنى عنه بامره **قال** وان  
تكنل بحال عن اجنبى لزم صاحبه وقال لا يلزمه لانه يتبع حتى لا يصح من رضى واعاذه وصار الاقرض  
وله انه يتبع اجماعا لما ذكره معاوضة انتهاء لانه يجب له الضمان على الكفيل عنه حتى لو كفله بغير امره لا يلزم  
شريكه وبالنظر الى المعاوضة يلزم شريكه والاقرض ممنوع او يقرض هو اعارة ولهذا لا يصح فيه التأجيل  
ولم يرد في الاعارة حكم العين لانه لا يرد فلم توجد المعاوضة وخمان الغصب والاستهلاك الكفاية  
لانه معاوضة انتهاء وكذا يلزم ما يلزم احد من الديون بسبب نص في الشركة بالبيع والاجارة وكذا  
ما يلزم شريكه وما يلزم بسبب النص في الشركة لا يلزمه كالشرا وبذلك الخلع والصلى عن دم العمد وكذا  
**قال** فان ملكا صدم ما نص في الشركة صدمت عينا لكونه المساواة وذكره مكر الا ان  
والوصية والانهاب والمساواة في الغان ليس بشرط فصوص عانا الوجود شرطا **قال** وكذا كل موضع  
فسدت فيه المعاوضة لغوا بشرط لا يشترط في الغان لما قلنا وان ملكا شرا لا يصح فيه الشركة بالاعتار والوعد  
فالمعاوضة بحالها لان ذلك لا يبطلها في الابتداء فكذلك احواله البقاء **قال** ولا تستعد المفاوضة  
والعنان الا بالترامم والدان يبي وتبين ان جرى التعامل به وبالغلويس الراجحة اما الترامم والادان

خلاها عن الاشياء خلقة وصفا ولا خلاف في ذلك واما التبر فمقتضى كون مطلقا لان الذم  
والفقه طلقا ثنتين وقيل لا يجوز الا بالتعامل وهو الاصل لانها وان خلقت للثنية لكن بوصف الغير  
حتى لا ينصرف الاسم عند الاطلاق الى التبر وانما ينصرف الى المصروف الا اننا اجبرنا التعامل بغيره  
عملا بالعرف فاطقناه بهما عند التعامل وان كان لا حد لما دراهم ولا فرد ما يبي او لا حد لما سود ولا فرد ما يبي جاز  
المفاوضة ان استوت قيمتهما الا انها جسر احر من حيث الثنية وان تفاضلا في القيمة لا يصح مفاو  
ضة ويصير عانا لما تقدم وردى لمن عن ابي حنيفة انه لا يجوز وان استويا في القيمة وهو قول  
زفرلان الشركة تنبى عن الخلطة ولا اختلاط مع اختلاف الجسر وجواب انها جسر واحد من حيث الثنية  
نظرا الى اعتصافها على ما بيننا واما الغلويس فلا نهى اذ اجب التحقت بالايمان وعن ابي حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله انه لا يجوز لان ثنيتها تنبى بالاصطلاح ويحرر رحم الله من على اصله في ثنيتها حتى لا يتبعين  
بالتعيين حالة التفات في الزواج **قال** ولا تصح بالعروض لانه يؤدي الى ربح في المبيع  
لانه لا بد من بيعها فاذا باع احدى عرضة بالقي وباع الاخرى عرضة بالن وخمس مائة ومقتضى العقد  
الشركة في الملاك ياخذ صاحب الاخرى زيادة على الاخرى ما لم يضمن وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
عن ربح ما لم يضمن **قال** الا ببيع احدى نصف عرضة بنصف عرضة والاقر اذا كانت قيمتهما  
على السواء فتعقد شركة املاك **قال** ثم لعقد ان الشركة على قيمتهما وظهر شركة العود وان اشترى  
على ان يبيع كل واحد منهما عرضة ويكون ثمنه بينهما لا يجوز لما تقدم **قال** وتصح الشركة بالكمية والمردن  
والعدد والمقارن اذا خلطوا واخذ الجسر وما ربحا فلهما والرضية عليهم ما ذكره الكرخى ان عندا يكون  
مؤشركة املاك لانها ليست باثمان فلا يصح التفاضل في البيع وعند محمد تصح شركة عقد بالخلط لانها  
تصالح ثمن لوجدهما دين في الذمة الا ان قبل الخلط لا يتحقق الوكالة فانه لو قال له اني خفطت شيئا على  
ان يكون بيننا لا يصح لان تكبير الغبي يبيع ملكه نفسه لا يجوز وبعد الخلط يتحقق الوكالة فصحت  
الشركة **قال** وشركة العنان تصح مع التفاضل في المال لانها لا تقتضى المساواة فيجوز ان  
يشتركا في عدم التجارات وفي خصوصها وبعض ماله لانها تنبى عن الجسر يقال غنى الرجل اذا جسر  
والعنان مجوس في النساء والعنان مجوس الدابة عن بعض الاطلاق فكان شريك العنان جسر ماله عن  
الشركة او جسر شريكه عن بعض التجارات فانه لا يقتضى قيمة راس المالين المختلفين يوم الشركة لانه انما يستحق  
زيادة الربح بالنسبة الى يوم الشركة وتعتبر قيمتهما يوم الشراء ليعرف مقدار ملكيتهما في المسمى لان صفتهما  
ينتقل الى المسمى بالشراء وتعتبر يوم القيمة ايضا لان عند القيمة يظهر الربح **قال** وتصح مع التفاضل  
في المال والسواوي في الربح اذا عملوا وشرا في زيادة الربح للعامل **قال** وقال زفرلان المساواة في المال  
والتفاوت في الربح ولا على العكس ولا يجوز الا ان يكون الربح على قدر راس المال لانه يؤدي الى ربح عالم



كالخافضة ولا يكون استلزام الوضعية هكذا فكذلك الترخيص ولنا قول على رضي الله عنه الرخ على ما شرط  
 العاقران والوضعية على المال ولأن الرخ كما يشترط بالمال يصدق بالمال كالمضارب فان احدث ما قد يكون  
 امره با مود التجارات والهدى الى البياعات فلا يرضى بالمال واداة **قال** واذا اتفقا وتافى المال وشرطت  
 وفي الرخ والوضعية فالرخ على ما شرط والوضعية على قدر المال قال عليه السلام الرخ على شرط والوضعية  
 على قدر المالين من غنى فضل ولا ناجوزنا الشيء لان زيادة الرخ بمقابلته العمل بقدر ما زاد الوضعية  
 فلا وجه لها وحار كما اذا شرط الوضعية على المضارب فان لا يصح كذلك **قال** **وتنقد**  
 على الوكالة لما مر ولا تنقد على الكفالة لانها انما يشترط في المفاوضة قضية للمساواة منها  
**قال** ولا تنقد فيما لا تنقد الوكالة بمكالاتها والاحتياط والاحتشاش لان الوكالة في ذلك باطله لا  
 نهامها لان الاخذ بملكه بدون التوكيد فيكون فاعلا لنفسه ومن ذلك اجتناء الثمار من الجبال **قال**  
 والاصطياط وصغر المعاداة واخذ الحام والخص والكس وغيره من المباحات **قال** وما جمعة كل واحد منهما فهو له  
 لانه مباح سبقت يده عليه **قال** فان اعاد الاخر فله اجر مثله **قال** بالغا ما بلغ لان الشركة متى قدرت حارث  
 اجابة فاسدة **قال** ولو استاجر في ذلك النصف المخرج كان له اجر اكثر بالغا ما بلغ كذا كذا **قال** ابو بكر  
 له اجرة مثله لا يجازي به نصن الثمن تحقيقا للفايدة وهذه الشركة الفاسدة **قال** وان ملك  
 المال او احد من شركائه العنان قبل الشراء بطلت الشركة **قال** اما اذا اطلب المالان المعقود عليه المال  
 وان يتعين فيها كالمسألة والوصية وقد ملك في بطل العقد كالباع واما اذا اطلب احد من المالين الاخر فمضى شركته  
 ماله الاكثر في ماله ايضا وقد فانت الشركة في المالك في بطل العقد **قال** وان اشترى  
 احد من المالين الاخر فمضى شركته في ماله ايضا وقد فانت الشركة في المالك في بطل العقد **قال** وان اشترى  
 كحتمته من الثمن لانه اشترى له بالوكالة ونقد الثمن من ماله فيرجع عليه ما مر **قال** وان ملك احد المالين ثم  
 اشترى احد من شركتي لصاحب المال خاصة لان الوكالة بطلت بهلاك احد المالين كما تقدم فكون مشريا  
 لنفسه خاصة وان كان نصا على الوكالة في عقد الشركة كان اشترى بينهما على ما شرط ويكون شركة اطلاق  
 لان الشركة بطلت لما بيننا واشترى بحكم الوكالة المحصنة لهما لا يحكم الشركة المعقودة فكانت شركة املاك  
 ويرجع عليه كحتمته من الثمن لما مر **قال** ولا يجوز ان يشترط لاحد من المالكين مائة من الرخ  
 لانه قد لا يبرح ما سمي او يبرح ذلك لا غير فيبطل الشركة فكان شرطه مبطلا للشركة **قال**  
 ولشريك العنان والمفاوض ان يوكلا ويضرب ويودع ويستأجر على العمل لان كل واحد من افعال  
 التجار ومداين في المال لانه قبضه من المالك بان لا يشاركه في الرخ لان الشيء لا يستبيع مثله فلو شار  
 ك المفاوض عنانا جاز عليه لانه دون المفاوضة ولو فاض جاز باذن شركته فان لم ياذن ينعقد عنانا في  
 الشيء لا يستبيع مثله فاذا جاز المفاوضة كانت شركة مستعدة والاقوى عنان لانه لا بد له من الاستعانة

ايضا

بعضه وعلما انه لا يبرح كالمضارب له ان يوكلا وليس له ان يضارب **قال** وشركة الضارب وتسمى  
 شركة التقبل وتسمى ان يشترك صاحبان التفاضل المتعددة او اختلفا على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكس بينهما فيجوز  
 وقاله لا يكون مع اختلاف العمل لان الشركة يبنى للخط والاختلاف مع الاختلاف ولنا في الشركة في  
 ضمان العمل فيها يستفاد به وعلى الاجر لا في نفس العمل والوكالة فيه ممكنة لان ما يتقبل كل واحد منهما  
 من العمل هو حاصل في نفسه وكسب له نصفه وبذلك يتحقق الشركة **قال** ولو استويا في العمل وتفاضلا في  
 المال جاز ايضا لان الاجرة بدله عليها وانما يتفاوتان فيكون احدهما اجود علما واحسن صناعة فيجوز  
 والقياس ان لا يكون لانه يتوسى الى ربح ما لم يضمن لان العنان بقدر العمل فزيادة عليه ربح ما لم يضمن  
 قلنا المجهود هنا ليس برخ لان الرخ يقتضي الجحاسة بينه وبين راس المال ولا جحاسة لان راس المال  
 ملو العمل والرخ مال فكان بدله العمل على ما بيننا **قال** وما يتقبل احدهما يلزمه ما فيطالب كل واحد  
 منهما بالعمل ويطالب بالاجر استسما والقياس ان لا يلزم شركته لان ذلك مقتضى المفاوضة والشركة  
 هنا مطلقة وجه الاستحسان ان هذه الشركة يقتضي ضمان حتى كان ما يتقبله كل واحد منهما مضمونا على الا  
 حد ويستوجب الاجر بما يتقبله شركته فكان المفاوضة في ضمان الاعمال والمطالبة بالاداء **قال**  
 وشركة الوجوه جازية وتسمى شركة الغالبين **قال** وهي ان يشترى لعل ان يشترى كاجزائهم بين الناس من غير تكبير  
 لان الشركة بالنسبة انما يكون لمن له وجاهة عند الناس والتعامل بذلك جائز بين الناس من غير تكبير **قال**  
 وتنقد على الوكالة لان التصرف على الغير انما يكون بوكالة اذ لا ولاية له عليه وهذا عند  
 الاطلاق ولو شرط الكفالة جاز ويكون مفاوضة لانه يمكن تحقيق ذلك لكن عند الاطلاق يصرف الى العنان  
 لانه اذني **قال** وان شرط الشترى بينهما فالرخ كذا كذا ولا يكون الزيادة فيه لان الشترى في الرخ  
 بالضمان والضمان يبيع المالك في الشترى فيقتدر بقدره **قال** وان اشترى كذا كذا لا يبرح ولا يبرح  
 روايته يتقيا اما لا يصح والكسب للعامل **قال** لان المفاوضة واجبة لا يستفاد بالوكالة وتقدم عليه اجرة  
 بفعل الاخر او رويته لانه قد انتفع بملك الغير بعقد فاسد فيلزمه اجرة **قال** والرخ في الشركة  
 العاسدة على قدر المال ويبطل شرط الزيادة لان الرخ يبيع لراس المال فينبغي في الملكية والزيادة انما تحقق  
 بالشرط وقد بطل **قال** واذا مات احد الشريكين او طلق بدله لم يبرح من الشركة بطلت الشركة بغيرها  
 الوكالة وهي تبطل بذكر على ما مر **قال** وليس لاحد الشريكين ان يودي زكاة ماله الاخر الا باذنه  
 لان ذلك ليس بدله في الشركة لانه ليس من التجارة **قال** فان اذن كل واحد منهما لصاحبه فاذ يماضين كل  
 واحد منهما نصيب صاحبه وان اذ يماضيا مضى الثاني لا اوله علم باذنه او لم يعلم عند اي حنيفة رحمه الله  
 وعنه ان لم يعلم لا يضمن وهو قولنا لانه مأثور بالرفع الى القتي وقدر فعله انه مأثور بالرفع اليه  
 زكاة والمندفع لم يبيع زكاة فكان مخالفا لانه امره باذنه يبرح عن العهدة ولم يوجد فكان مخالفا









ولا امة من مال المضاربة وهو على الملاق الذي مر في الماذون **قال** ولا يترى من يحتق  
على رب المال لانه يحتق عليه فبطل المضاربة وهو كالمالك بالقرض في المال لا باطل العقد فان  
تعل عن معناه صار مشترا بالنف فيضمن الثمن كالوكيل بالبراء اذا اذلق **قال** ولا من يهتق  
كان عليه ان في المال ربح لانه يملك نصيبه فيعتق عليه فيفسد الباقي او يعتق فيمتنع التعرف فيه **قال** فان  
استقره كان مشتا بالنف فيضمن الثمن لانه اذا اده من مال الغير **قال** فان لم يكن في المال ربح  
فاشتري من يعتق عليه صح البيع لعدم المانع فان ربح عتق نصيبه لانه مكر قريبه ولا يخفى ان عليه  
لانه عتق بالربح لا بصنعه وسعى العبد في قيمة نصيب رب المال لان مالته صارت مجبوسه عند فيسحق  
للعبد المودع اذا اعتق على الرقبة يسحق في نصيب الباقي **قال** فلو دفع اليه المال مطلقا  
وقال ما رزقته الله بيننا نصفان واذا لم يرد في الدف مضاربة قد دفع أكثر بالثلث فنصف الربح لرب المال با  
المال بالشرط والدرس للاول والثالث للثاني لانه لما شرط رب المال لنصفه بقى النصف للمضارب فلما  
شرط الثلث للثاني انصرف نصيبه فيبقى له الدرس ويطلب له ما يخطا **قال** وان دفع الاول الى الثاني با  
لنصف فلا شيء له لانه جعل نصفه للثاني فلم يبق له شيء كمن استأجره خياطة بثوب بدرهم فاستأجر غيره  
ليخيطه بدرهم **قال** وان دفعه على ان للثاني الثلثين ضمن الاول للثاني قدر درس الربح لانه ضمن للثاني  
ثلثي الربح وبعضه وهو النصف ملكه وبعضه وهو الدرس ملكه رب المال فلا ينفذ لانه ابطال مكر الغير لكن التسوية صحيحة  
لكونها معلومة في عقد بذكر وقد ضمن له السلامة فليأخذ الوفاء وصار كمن استأجر خياطة لثوب  
بدرهم فاستأجر لثوب غيره ليخيطه بدرهم ونصوب **قال** ولو قال ما رزقته الله فلي نصيبه ثلثي النصف للثاني  
فلم يرد عملا بالشرط لانه ملكه من جهة رب المال والباقي بين رب المال والمضارب الاول نصفان لا قارب المال  
جعل لنصفه نصف ما رزقه الله وانما رزقه نصف الربح فيكون بينهما نصفان **قال** وكذا اذا قال ما رزقت  
او كسبت او رزقت او ما كان لك فيه من فضل او ربح فهو بينهما نصفان فانه ينطلق الى ما بعد ما شرط للثاني  
ما يبتاع **قال** ولو قال على ان ما رزق الله بيننا نصفان فدفعه الى أكثر بالنصف فدفعه الثاني الى الثالث بالثلث  
فالنصف لرب المال وللثالث الثلث وللثاني الدرس ولا شيء لاوله لانه لما شرط النصف للثاني انصرف في  
الى نصيبه ما يبتاع فلم يبق له شيء والباقي على ما شرطه ما يبتاع **قال** واذا لم يؤذن للمضارب في الدف مطلقا  
فدفعه الى غيره مضاربة ضمن عند قدر لوجود المانع قال لا يضمن ما لم يعمل لان الدف يقتدر مضاربة  
الا بالعمل **قال** وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يضمن ما لم يرض ما يبتاع في اول الباب ان الدف قبل العمل امانة وبعد  
العمل مباحة وطوي يملكه كذا قال ربح صار مشترا في المال فيضمن كما اذا اخطأ بماله آخر ولا يخفى ان على الثاني  
لان فعله يضاف الى الاول لانه هو الذي اثبت له ولاية التصرف **قال** فانه استهلكه الثاني فالخامس على الاول  
خاصة وعند ما يضمن الثاني وهو نظير مودع المودع والاشهر انه يضمن ماله فيضمن اوله الثاني الاول ما يبتاع

والثاني لا يبطال حق رب المال فكان متعديا في حقه **قال** ولو كانت المضاربة فاسدة لا ضمان عليه لان الشئ  
اجبي فيه وله اجر مثله فلا يكون شريكا **قال** ولو دفع المال الى رجلين مضاربة بالنصف وقال  
اعملوا برا بكم ادم يقل فليس لاحد منهما ان يتفرق لان التجارة يحتاج فيها الى الرأى فان عمل احد منهما بضم  
المال بغير امر صاحبه ضمن النصف وان عمل بامر الآخر لم يضمن لانه وكيل كلوكيل عنه وما ربح نصفه لرب المال  
ونصفه بينهما نصفان **فصل** ونفقة المضارب في مال المضاربة مادام في سفره حتى يعود  
الى مصره وان كان مادون مرة السفر اذا كان لا يبيت باهله **قال** وان كان يبيت فلا نفقة له **قال** وكذا لا  
نفقة له مادام في مصره لان النفقة جزاء الاحتباس فان كان في مصره لا يكون محتسبا في المضاربة  
وفي السفر يكون محتسبا فيها **قال** واذا اتخذ مصره آخر دارا او تزوج به فهو كمصره **قال** ونفقة في الحاجة  
الدرة كالطعام والشراب والكوة وفرش النوم ودابة الركوب وعلفها ومن يطبخ له ويفعل شيا به  
واجرة الحمام ودمن السراج والطب ويجب نفقة مثله بالمعروف ونفقة غلامه وورابه الذين يعملون  
معه في المال **قال** وتكتب النفقة من الربح فان لم يكن فمن راس المال **قال** ولو انفق من مال نفسه او استأجر  
لنفقته رجع في مال المضاربة **قال** ولو مضارب لرجلين فنفقته على قدر المالين **قال** ولو كان احد المالين بضم  
فالجميع على المضاربة لان السفر واقع لهما **قال** ولو كانت المضاربة فاسدة لالنفقة للمضارب لانه اجبي و  
نفقة الاجبي على نفسه **قال** وبطل المضاربة بموت المضارب وبموت رب المال لانها وكالته  
وانها تبطل بالموت عامت **قال** وبردة رب المال والحاقه مدته لانه موت حكمي على ما عرفت في  
برده **قال** ولا تبطل بموت المضارب لان ملكه رب المال باقي وبعبارة المحدث معتبرة **قال** ولا يضمن بالعود  
مالم يعلم كالوكيل فلو باع واشترى بعد الغول قبل العلم نفذ لبقاء الوكالة **قال** فان علم بالغول والمال لم يضمن  
راس المال كجزله ان يتصرف فيه لانه صار اجنبيا بالغول ولا ضرر عليه في ذكره وان كان ظراف جنه فله  
ان يبيع حتى يصير من جنه لانه حقا في الربح وهو انما يكون بغير اذن علم راس المال وانما يعلم اذا انفق  
وانما ينطق بالبيع فاذا انقض لا يتصرف فيه **قال** وموت احد المدينين وحاقه بدار الحرب كالعزل **قال**  
وان افتى قاضي المال ديون وليس فيه ربح وكله رب المال على اقتضائها لانه وكيل متبع بالعمل فلا ياتيه  
الاقتضاء الا انه لما كان عاقدا والموقوف ترجع اليه لانه من وكالته وان كان فيه ربح اجبي على اقتضائها لان  
الربح بمنزلة الاجر فكان اجبي فيجب عليه تمام العمل **قال** واما ملك من مال المضاربة فمن  
الربح لانه يتبع كالعقود باب الركوة **قال** فان زاد ضمن راس المال لان المضارب امين فلا ضمان عليه **قال** فان  
اقتسم الربح والمضاربة بها لم يملك المال او بعضه رجع في الربح حتى يستوفي راس المال لان الربح فطر  
على راس المال ولا يفي في الفضل الا بعد سلامة راس المال فلا يصح قسمته فنصف الملاك اليه ما يبتاع  
ويبدأ الاول براس المال ثم بالنفقة ثم الربح الا انهم قالوا لهم **قال** ولو فسخ المضاربة ثم اقتسم الربح ثم عوقدا

فصل سابع







لان الغالب فيه العطب وقال ليس له ذلك اذا كان له حمل وموت لان الظاهر عدم الرضا عما يلزمه  
من موتة الحمل قلنا يلزمه ذلك ضرورة امتثال امره فلا اعتبار به سيما اذا كان من اهل العود ولا بد من  
رحلة الشتاء والصيف **قال** ولو اودع عند رجل مكبلا او موزونا ثم حضر احداهما يطلب  
نصفه لم يؤمر بالدفع اليه مالم يحضر الآخر وقال لا يدفع اليه نصيبه لانه سعة اليه فيؤمر بالدفع اليه عند  
الطلب لانه ملكه حتى كان له اذن كالدين المشترك وله ان نصيبه في المشاع ولا يمكن دفعه اليه لان الدفع  
يقع في المعين ولو غير المشاع اذا لم يمكن دفعه اليه كيف يؤمر به وولاية الاخذ لا يقتضي جواز الدفع  
الا بترك ان المديون لو كان له ود يعطى رجل من جنس الدين فليس الدين اقرب ولا يجوز للمودع الدفع اليه  
واما الدين المشترك فلا بد ان يؤدبه المديون من مال نفسه لما عرف ولا اعتبار بغيره لما مضى لانه لم يضمن  
حيث اودع مائة في غير المكمل والمودع لا يدفع اليه نصيبه بالاجماع وذكر عمر رضى الله عنه في مطلقا  
والاول اصح لانه لو كان في احداهما وقاب ليس للمودع ان يدفع اليه نصيبه من المودع اولى **قال** المودع امرتني  
بالادفعها الى فلان وكذب المالك رضى الله عنه في البيعة فاذا ذكر او ينسب المالك لانهما تصادقا على الدفع وتجاوز  
في الاذن فيضمن بالدفع الا بغيره **قال** ولو اودع عند رجلين شيئا مما يقسم اقتضاه وحفظ  
كل منهما نصيبه وان كان لا يتم حفظه احداهما بالمرأى الا لا احداهما ان تحفظها بامر الآخر في  
في المشتركين لان رضى با مائتيه فكان لا بد من ان يسميها الى الآخر كالمسئلة الثانية وله ان يدفع اودع  
نصفه بغيره مالم يضمنه وطذا لانه انما رضى بما سألها فكان رضى بامانه وكل واحد منهما في النصيب  
لان اضافة الفعل اليه يقتضي التبعيض كالتعليقات الا انما جوزناه فيما لا يتعم ضرورة عدم التجزؤ وعلم  
امكان اجتماعهما عليها ولا بد ان لا يمكن قسمتها ولا الاجتماع عليها وان كان راضيا بذلك لانه وعلى الاثر  
الوكيلان والوصيان والمرتضان والعدلان في الرهن والمستضعان **قال** ولو قال له  
احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن لعدم ثقا وتوفي في الحرز الا ان تكون في كسيرة ميا  
عمدة الاطراف والبيت الذي فيها عنه عذرة فانه يضمن لانه مفيد **قال** ولو قال له في  
الدار ضمن لان الدور تختلف في الحرز فكان مفيدا **قال** ولو رد الوديعة الى دارها لم يضمن  
يضمنها اليه ضمن لان ائتمار ماضى بدفعها الى داره ولا الى من في عياله ظاهر اذا لم يرضى بهم ما اودعها و  
لو وضع الثياب في الحمام ولم يقل شيئا ودخل الحمام ينظر ان كان في الحمام ثيابا يحفظ الثياب فالضامن عليه  
دون الحمامي لانه استودع دلالته وان لم يكن ضمن الحمامي **قال** ولو قال للحمامي اين اضع الثياب فاستأجر الى  
مكان يضمن الحمامي دون الثيابي لان الحمامي صار مودعا **قال** ولو وضع الثياب بحضرة الحمامي فخرج آخر  
ولبسها والحمامي لا يدرى انها ثياب ام لا ضمن الحمامي **قال** وان نام الحمامي فسرقت الثياب ان نام فاعدا  
يضمن لانه لم يترك الحفظ وان نام فسطحها ضمن **قال** وان كان كالحمام والدابة كالثياب وثاني كالحمامي **قال** نام واحد

من اهل المجلس ترك كتابه او متاعه فالباقون مودعون حتى لو تركوه فهلك ضمنوا فان قام واحد بعد  
واحد فالضامن على آخرهم لانه تعين حافظا والله اعلم بالصواب **كتاب**  
**اللقيط** وهو فصيل من اللقط والالتقاط بمعنى مفعول معناه العثور على الشيء مصادفة من غير طلب  
ولا قصد **قال** الرازي يصف ماء اجنا ومنه لورده التقاط احضر مثل الزيت لا شاطا اي وردة  
من غير طلب ولا قصد شاط الزيت اذا فجع حتى احترق وكذلك اللقيط يوجد من غير طلب والتقاط  
صغار بني آدم مفروضان علم انه يهلك ان لم ياحذ بان كان في مغارة او بئر او مبيعة دفعا للهلاكه عنه  
فان غلب على ظنه عدم الهلاك بان كان في مغارة قرية فاحذ مندوب لايه من السعي في احياء نفس  
محترمة قال الله تعالى ومن احياءها فكانا احياء الناس جميعا وعى على رضى الله عنه انه قال الملتقط لان  
اكون وليت منه مثل الذي وليت انت كان احب الي من كذا وكذا **قال** وهو حر تبع للدار  
ولان الاصل في بني آدم الحرية ونفقته في بيت المال لا روي عن سنيين في جملة قال وجدت مينو ذرا  
على بابي ايلقيط فاتي عمر بن الخطاب فقال لي عسى العثور ان نؤسا نفقته علينا وهو حر وهذا مثل  
يقال عند الهمة قال ابن الاعرابي انما عرض عمر بالرجل اي لعلك صاحب اللقيط يريد انك زيتا به  
وادعيته لقيط فشهد له جماعة بالخير فتركه **قال** وميراثه لبيت المال وجنابته عليه وديته له  
ولا ذم له ليكون الغرم بالغرم ولو قتل عمدا فان شاء الام اقتضى وان شاء صالح على الدية وقال ابو  
يوسف تجب الدية في مال القاتل لا غير لاحتمال الولى وهو الظاهر الا انه غايب فلا يقتضيه ونه وطحا قوله  
عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له وهذا لا يري له لان الولى الذي لا يرف ولا يستغى براه  
كالعدم فلا اعتبار به وليس له ان يعفو بالاجماع لان فيه ابطال حق جماعة المسلمين ويحد قاذف  
اللقيط ولا يحد قاذف امه لان في حجرها ولد لا يعرف بوجه فكانت تهمته الزنا قايمة كالملاعة **قال**  
والملتقط اولى به من غيره لسقوطه عليه كالمباحات فان سأل القاضي ان يقبله ان شاء قبله وان شاء  
لا لاحتمال انه ولدك لينفق عليه من بيت المال كذلك ان علم انه لقيط لانه التزم حفظه وتربيته وان  
دفعه الملتقط الى اخر ليس له ان يتردد لانه دضى با بطلان حقه **قال** وهو متبرع في الاتفاق  
عليه لعدم الولاية الا ان ياء ذن له القاضي بشرط الرجوع لعوم ولايته فان اذن له ولم يشترط الرجوع ذكر  
الطحاوي انه يرجع عليه بعد البلوغ لانه قضى حقا عليه واجبا بامر القاضي فصار كقضاء دينه بامر  
والاصح انه لا يرجع لانه امر بقضاء حق واجب بغير عوض ترغيبا له في اتمام ما شرع فيه من الخير وصار  
كما اذا قال له ادعني زكاة مالي فانه لا يرجع الا بالشرط بخلاف الدين لانه واجب عليه بعوض ولو لم  
يأذن له القاضي لكن صدقه اللقيط بعد بلوغه فله الرجوع عليه لانه اعترف بحقه **قال**  
ومن ادعى الله ابنه ثبت نسبه منه لما فيه من نفع الصغار لان الناس يشرفون بالانساب يعينون



بعدمها واذا ثبت نسبه ترتب عليه اخذ فسطيد الملتقط وان ادعاء اثنتان معا ثبت منها لعدم  
 لاولوية الا ان يذكر احدها علامته في جسد فيكون اولى شهادته الظاهر ويسبق في الدعوى لانه  
 ثبت نسبه منه في زمان لا ينافي زعمه فيه غير الا اذا قام الاثر البينة لانها اقوى **قال** والحز  
 والمسلم اولى من العبد والذي معناه اذا ادعى نسبه حر وعبد ومسلم وذمي فالحر اولى من العبد والمسلم  
 اولى من الذمي لانه ذلك نفع له وان ادعاء عبد فهو ابنه لان ثبوت النسب نفع له وهو حر لانه  
 ولا يلزم من رقا ابنه ان يكون رقيقا لان العبد يتزوج الحرة وان ادعاء ذمي فهو ابنه لانه وهو  
 مسلم اسلام الامر له بالدار وابطاله اضار به وليس من ضروره كون الاب كافرا كغير الولد لاحتياط  
 اسلام الامر **قال** الا ان يلتقطه من بيعة او كنيسة او قرية من قرام فيكون ذميا لان  
 النظام ان اولاد المسلمين لا يكونون في مواضع اهل الذمة وكذلك بالعكس ففي ظاهر الرواية اعتبار المكان  
 دون الواحد كالقبط اذا وجد مسلم في دار الحرب وروي ابو سليمان عن محمد انه اعتبر الواحد  
 دون المكان لان اليد اقوى وفي رواية اعتبر الاسلام نظر الصغير **قال** ومن ادعى انه عبد لم يقبل  
 الا ببينة عملا بالاصل واقرار بالترق قبل البلوغ لا يقبل وبعد البلوغ ان اجري عليه احكام الامم من قول  
 شهادته وحده فاذن لم يقبل وقيل ذلك بغيره ولو التقطه مسلم فادعى نصراني انه ابنه فهو ابنه وهو  
 مسلم لا تقبل وان كان عليه ذمي النصراني كالصبي التزنا فهو نصراني لان الظاهر انه ولد على  
 فراشه ولا اعتبار بالمكان **قال** واذا كان على القبط مال مشهور فهو له عملا بالظاهر وينفق عليه  
 منه بامر القاضي لعموم ولايته ويصدق عليه في نفقة مثله وقيل لا يحتاج الى امر القاضي لان المال  
 له فينفق عليه منه وله ولاية ذلك فيشتري له ما يحتاج اليه من الكسوة والطعام وغيرها  
**قال** فيقبل له الحبة لانه نفع محض ويسلم في صناعة لانه من باب التفتيش فيه منفعة  
 ولا يبر وجه لانه ولاية له عليه وولاية التزوج والبيع والشراء للسلطان لعموم ولايته فان زوج  
 السلطان ولا ماله فالمر في بيت المال وفي النولد اذا امر الملتقط فحتم الصبي فملك ضمن لانه  
 ليس له هذه الولاية **قال** ولا يوجب مولا اصح لانه لا يملك اطلاق منافعها كغيره من  
 الامم لانها تملك ذلك ولهذا كان لها اجارته لنفقتها واستقدامه **كتاب اللقطة**  
 وهي كاللقيط في الاشتقاق وهي بضرة الامم وفتح القاف اسم للمال الملقط وقال بعضهم هي اسم الملقط  
 كالنفقة والخم فاما المال الملقط فهو سكون القاف والمعنى الاول اصح **قال** اصح  
 واخذها افضل لانه يصل اليها يد حائنة وان خاف ضياعها فواجب ان يتركها للناس عند الضياع  
 وان كان مخاف على نفسه الطم فيحيا وترك التعريف والتد فالترك اولى صيانة له الوقوع في الحرم  
 واللعنة ما يوجد مطروحا على الارض ما سوي الحيوان من الاموال لا يحفظ له والضالة الدابة فضل الطريق الي

مربطها واخذها افضل لان الغالب في زماننا الضياع فان اخذها واشهد وعرفها ثم ردها الى موصفها  
 لم يضمن وذكر الحاكم في مختصره ان ردها بعد ملحقها ضمن لان القويل التزمه لفظا فبالرد صار مضيقا  
 ولا كذلك قبل القويل **قال** وهي امانة اذا شهد انه ياخذها ليرثها على صاحبها وهو  
 يشهد عند اخذها انه ياخذها للرد او يقول من سمعتموني يشهد لقطة فدله على فان لم يشهد ضمنا  
 حلفا لاني يوسف اذا ادعى انه اخذها للرد لان الظاهر من حاله الحبة لا المعصية ولها ان الاصل  
 ان كل متصرف عاقل لما يتصرف لنفسه وقد اعترف بالاخذ الذي هو سبب الضمان ثم ادعى ما يبريه فلا  
 يصدق الا ببينة **قال** وان قال اخذته لنفسه ضمن بالاجماع باقراره وان تصادقا انه اخذها للرد  
 لم يضمن بالاجماع لان تصادقا كما ببينة **قال** ويعرفها مدة يغلب على ظنه ان صاحبها لا  
 يطلبها بعد ذلك هو المختار لان ذلك يختلف بقله المال وكثرته وعن ابي حنيفة رحمه الله ان كانت  
 اقل من عشرة دراهم عرفها اياما وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا وعرفها رحمه الله التقدير بالحل من غير  
 فصل لقوله عليه السلام من التقط شيئا فليعرفه حولا من غير فصل وجه الاول ما روي عن ابي بن كعب قال  
 وجدت مائة دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عنها فقال عرفها حولا والعشر وما فوقها  
 في منها من حيث وجب التطلع في سرقتها واستباحة الفرج بها ولا كذلك ما دونها وروي الحسن عن ابي  
 حنيفة رحمه الله ان كانت مائة درهم فما فوقها عرفها حولا وفوق العشرة الى مائة درهم شهرا وفي العشرة  
 جمعة وفي ثلثة دراهم ثلثة ايام وفي درهم يوما وان كانت ثمة ونحوها تصدق بها مكانها وان كان  
 محتاجا اكملها مكانها قدر لكل لقطة على قدرها فكانه والاول سؤا والتعريف ان ينادي في الاسواق والشوارع  
 والمساجد من ضاع له شيء فليطلبه عندي **قال** فان جاء صاحبها ولا تصدق بها ان شاء ايضا  
 للمنى الى سبعة بئر الا مكان لان الواجب ايضا الى مالكه صورة ومعنى فاذا تعدت الصورة يوصله  
 اليه يعني وهو التوكيل وان شاء امسكها لاحتقال مجي صاحبها فان جاء وامضى الصدقة فله ثوابه لانه  
 ماله والا له وان يضمن او يضمن المسكين او ياخذها ان كانت باقية اما تفضيها فلا نه سلم ماله الى غيره  
 بغير امر واذن الشرع بذلك لا يمنع الضمان ككل مال الغير حالة المحضه واما تضييع المسكين فلا نه فبضم الغين  
 امر واما اخذها فلا نه وجدعت ماله **قال** وايضا ضمن لا يرجع على **قال** اما الملتقط فلا نه  
 ملكا من وقت التصديق بالضم فله ان يفسد ماله واما الغير فلا نه عوض ما وصل اليه **قال**  
 ولا تصدق بها على غنى لقوله عليه السلام فان لم يات صاحبها فليصدق بها والصدقة لا تكون على الغنى  
 كالأجبا **قال** ويتصدق بها ان كان فقيرا كغيره من الفقراء ويعطى اهل ان كانوا فقرا دام  
**قال** فان كانت شيئا لا يبي كاللحم واللين والفواكه الرطبة ونحوه عرفه الى ان يخاف ان تفسد  
 تصدق به خوفا من الفساد وفيه نظر لصاحبها بالتوكيل **قال** او آخر **قال** ويعرفها في مكان



الانتقاط ومجامع الناس فهو اجد ان تصل الى صاحبها وسال رجل عديدا رضي الله عنه فقال اذهب حيث  
وجدتها فان وجدت صاحبها فادفعها اليه والا فتصدق بها فان جاء صاحبها فخير بين الاخر والقيمة  
**قال** وان كانت حقيرة كالنوي وقشور الرمان ينتفع به من غير تعريف لان ربه بالاحد لا  
دلالة **قال** ولما لك احذ لان الابلحة لا تسقط الملك على الغير حصرا لغير معين وان كان  
كثيرا لم يملك انتقاط الانتفاع به والسبل بعد الحصاد اذ اجمعه فهو له خاصة بدلالة الحال وعليه جميع  
الناس في جميع البلاد **قال** ابو يوسف من التي شاة ميتة فجاء آخرها حذو صوفها وجلدها ودبغها فهو له  
فان جاء صاحبها فله اخذ الصوف والجلد وعليه ما زاد الدباغ كالغاصب **قال** غريب مات في دار رجل  
ليس له وارث معروف وخلق ملاك وصاحب المنزل فقير فله الانتفاع به بمنزلة النقطة **قال**  
ويجوز انتقاط الابل والبقر والغنم وسائر الحيوانات لانه ما يتوهم ضياعه فيستحب احذ لورده علي  
صاحبه صيانة لاموال الناس وما روي انه عليه السلام سئل عن ضالة الابل فقال مالك ولها عليها  
حذوها ومعها سقاؤها ترد الماء وترعى الشجر وسئل عليه السلام عن ضالة الغنم فقال هي لك او لاخيل  
او للذئب فجاوبه ان ذلك كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم حين كان الخوف من الاغتراس لمن احذ  
الناس اما اليوم كثر الفسار والخيانة وقلة الايمان والامانة فكان الاحذ او في **قال** وهو  
متبرع فيما انتق عليها عدم ولايته على مالها الا ان ياذن له القاضي فيكون ديناً على صاحبها لعموم  
ولايته وفي ذلك نظر للمالك **قال** فان كان لها منفعة آجراً باذن الحاكم وانفق عليها  
لان فيه بقاء الملك على مالكة من غير ان يلزمه دين وكذلك حكم الابن وان لم يكن لها منفعة آجراً  
ان كان اصله **قال** وان كان الاصل الانفاق عليها امر بذلك وجعلها ديناً على مالكة لان ولايته نظرية  
وللقاضي ان يامر بالمنفعة عليها يومين وثلاثة رجاء حتى صاحبها وبعد ذلك بيعها لئلا يستأصلها النفع  
فلانظر حينئذ في حقه **قال** فان جاء صاحبها فله حبسها حتى يطميه النفع لانه استناد الملك  
من حقه لانه صار ملكاً معنوقاً وقد احياء بنفقتة فصار كالبائع **قال** فان امتنع بيعت في النفع  
كالرهن لان امر القاضي كامر فصار كانه اتفق عليها او حبسها بامر **قال** فان هلك بعد الحبس سقط النفع  
كالرهن **قال** وقبل الحبس لانتها امانة **قال** وليس في رد النقطة والضالة والصبي الحر شيء  
واجب لانه متبرع في الرد فان اعطاه المالك شيئاً لحسن خلاف الابن لان جعله واجب نفساً ليقاساً  
وعن الكرخي في النقطة اذا قال من وجدها فله كذا فله اجر مثله لانها اجارة فاسدة وعن ابو يوسف  
لوضاعت النقطة فوجدتها آخر لا يكون الاصل خصماً فيها لهما سواء في الانتقاط وليس المستودع لان  
حفظ الوديعة عليه فله اخذها **قال** ومن ادعى النقطة يحتاج الى البينة لا بدعوى **قال** فان  
اعطى علامتها جاز له ان يدفعها اليه ولا يجبر لواز ان يعرفها من صاحبها او رآها عنده ولان حق المالك

فلا يستحق الابنية كالمالك الا انه يجوز له الدفع عند العارمة لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها  
فعرف غفصها ووغاءها فادفعها اليه فحملناه على الاباحة جمعاً بينه وبين الحديث المشهور بالبينة على  
المدعي ولو صدقه ودفعها اليه بغير قضاء ثمر جاك آخر واقام البينة فله ان يضمن ايها شاء ولا يرجع الثمن  
عليه الدافع وان دفعها بقضاء فهو محبور فيرجع على القابض لا غير **قال** ونقطة الحمار الحرم  
سواء لقوله عليه السلام اعرف غفصها ووكاءها ثم عرفها سنة مطلقاً ولا تراها لقطعة وفي التصديق بعد  
سنة ايصالها الى مالكة بقدر الوشع على ما تقدم فيشرع وتاويل قوله عليه السلام في الحرم لا تحل  
لقطة الا لمنشداي تعرف الشخص بالحرم لئلا يتوهم السقوط طمعا انها للغريم **قال**  
**الابن** وهو العبد المهارب ابوق لعبد اذا هرب وتابق استتر ويقال حبس لا بق اذا هرب واستر  
عن مولاه احتبس عنه **قال** واخبر افضل اذا قدر عليه لانه احياء له وايفاء له على مالكة وكذلك  
الضال وقيل ترك الضال او لم يذيق مكانه فيجوز صاحبه بخلاف الابن **قال** وبرفعها  
الى السلطان لعجزه عن حفظها وبحبس السلطان الابن دون الضال لانه يخاف اباق الابن دون  
الضال **قال** ومن رد الابن علي مولاه من مسيرت ثلثة ايام فصاعدا فله عليه اربعون درهما  
بحسبه ان نقصت الماروي عن عمرو بن دينار انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول جعل  
الابن اربعون درهما واجتمعت الصحابة علي وجوب الجعل لكن اختلفوا في مقداره فمنهم من قال اربعون درهم  
من قالك ونزها فقلنا بوجوب اربعين في سيرة السفر وما دوزها فيمادوزها وفيما بين قولهم رضي الله عنهم  
لان ذلك حامل علي رد الابن وصيانة له عن الضياع اذ الحسبة قليلة وقوله في نقصان الرهن بحسبه انه مقو  
الي راي الامام وقبل يقسط لكل يوم ثلثة عشر درهما وثلاث فيقدر الرضخ بقدره وقيل اصطلاحها **قال**  
فان كانت قيمته اقل من ربعين درهما فله قيمته الادرها وقال ابو يوسف له الجعل كما ملكه منصوص  
عليه ولها انه انما شرع ذلك لمصلحة المالك فينقص من قيمته درهم بمحصله الفايه **قال**  
وامر الولد والمذبر كالفن لانها في معناه من احياء الملك والصبي كالبالغ لانه مؤنة الملك ولو رده الابن  
او وصيه فلا جعل لهما لان الحفظ عليهما وما يتولين ذلك وكذلك احد الزوجين علي الآخر كذلك  
الابن لان العادة حرت بالرد من هؤلاء بترقاوا اصطفاً ولو رده عبد ابنه او اخيه او سائر قراباته  
لا جعل له ان كان في عياله وان لم يكن فله الجعل **قال** ولو قال لغيره ابني عديني وجعلته فخر  
فقال نعم فرد له لا جعل عليه لانه وعن برده فصار مثير عا **قال** امة معها ولدها فله جعل واحد  
الا ان يكون مراهقاً فيجب ثمانون درهما ولو صالح عن الجعل على عشرين درهما جاز ولو صالح علي  
اكثر من ربعين بخط الفضل كالمستحق اربعون فالزيادة ربوا **قال** وينبغي ان ينهذه باخره برده علي ما  
ينبغي في النقطة من الاختلاف والتعلل **قال** ولو ابق من ين لا يلزمه شيء لانه امانة لانه



مأذون له في اخن ولا شيء له لانه ما رد علي ما ليك **قال** وان كان رهنًا فالجعل على الرهن لانه  
وجب بخلاف الرهن وهي في ضمان المرفوع لانه اجي ما ليته وهي حقه وان كان بعضه خاليًا عن  
الدين فعلي المالك بقدر من الجعل كما في الفداء في الجناة ولانه حقه في فذر المضمون عليه ولو  
كان بين جماعة فالجعل عليهم بقدر النصيب لانه مائة الملك **قال** وان كان جائيًا فعلي مولا ان فراه وعلي  
ولي الجنابة ان اعطاه لان منفعة من يستقر الملك له والجعل يتبع المنفعة **قال** وحكمه في النفقة في الشرع  
واذن القاضي وجسه بعد الرد كالقطعة **قال** اشترى ابتداء لانه عمل لنفسه وان قال له  
اقدري علي رد الالباء الشراء وانما اشترته لارده واقام البنية علي ذلك فله الجعل لانه اخن ليرده  
مبيع في الفتن **قال** واذا حصل لسلطان الاتق من ولم يحن له طالب ان شاء باعه وان شاء اتفق عليه من  
بيت المال وجعلها دينًا علي المالك او في ثمنه ولا بواجب خوف الاباق اما الضاليج اجره ولا يبعده وثا  
التوفيق **كتاب المتفق** المفوض لمعدوم فقدت الشئ اذا طلبته فلم يجد  
قال تعالي قالوا نفقد صواع الملك اي طلبناه فلم نجد فقد عدم وفي الشرع الذي غاب عن اهله ولم  
او اسره العدو ولا يدري احي هو ام ميت ولا يعلم له مكان ومضي علي ذلك زمان فهو معدوم وهذا  
الاعتبار وحكمه انه حي في حق نفسه لا تزوج احراره ولا يقسم له ولا يفسخ احراره لان ملكه كما  
ثابت في ملكه وزوجته ومنافع ما استاجر وغيبوته لا توجب الفرقة والموت محتمل فلا يزول الملك  
باليقين بالاحتمال **قال** وقال عليه السلام في احرار المفقود هي احرارته حتي ياتيها البيان رواه المغيرة بن  
شعبة وعن علي رضي الله عنه انها احرارته فليتبر حتى ياتيها موت او طلاق وروي عبد الرحمن  
ابن ابى ليلى ان عمر رضي الله عنه كان يقول بفرق بينه وبين احراره اذا مضت اربع سنين ثم يرجع الي  
علي رضي الله عنه **قال** وهو ميت في حق غير البرث من مات حال غيبته لان الحكم ببقائه  
بناء علي استصحاب الحال وانه يصلح للدفع لا للاستحقاق **قال** ويقوم القاضي من يحفظ  
ماله ويستوفي غلاته فيما لا وكيل له فيه ويبيع من امواله ما يخاف عليه الهلاك لان القاضي نصب  
لمصالح المسلمين نظر لمن يخرج عن النصف بنفسه كما قلنا في الصبي والمجنون والمفقود عاجز بنفسه فيصرف  
القاضي والنظر فيما ذكرنا في قبض ديناً اقر به الغريم ولا يخاصم لانه وكيل في القبض من جهته وانه لا  
الخصومة بالاجماع لان القاضي يلي الحفظ دون الخصومة ولا يبيع ما لا يخاف عليه الفساد لانه في نفقة  
ولا غيرها اذ لا تنظر في ذلك **قال** وينفق من ماله علي من يجب عليه نفقة حال حضرته بغير  
قضاء كزوجته واولاده وابويه لانه اعانة لهم وكل من لا يستحقها بحضرته الا ابتداء فانيته  
لا ينفق عليه كالاخ والاخت ونحوهما لانه قضاء علي الغايب والمراد بقوله من ماله التقدير لانها  
ما يستحقون من المطعوم والملبوس ولو كان له من جنس ما يستحقونه دفعه اليهم وان كان

فان اعترف المديون والمودع بالمال وبالزوجية والنسب انفق عليهم منه وان كان ذلك  
ثابتاً عند القاضي فلا حاجة الي اعترافهم وان ثبت عند القاضي بعض ذلك يشترط اعترافه  
بالباقى **قال** ولو انفق المديون والمودع عليهم بغير اذن القاضي صمنا لا نهما ما اوصلا الحق الي مالكة  
ولا نأبيه **قال** فان مضي له من العمر ما لا يعيشت اقرانه حكم بموته وهو لا قيس علي قوله اني حنيفة  
رحم الله لا اختلاف لالامار باختلاف الازمان وروي الحسن عني في حنيفة رحمه الله انه قدس بانه و  
وعشرين سنة وعن ابي يوسف مائة سنة وقيل تسعين وهو غاية ما ينتهي اليه اعمار زماننا في الا  
عم الاغلب وهو الارق لان في التحق من موت الاقران حرج وباقى مسایل المفقود تاتي في القرائن  
ان شاء الله تعالي **كتاب النسي** وهو مشتق من النحت وهو التكتير يقال اطو الثوب علي  
اخذائه اي علي تكسره ومطاوليه وسمي النسي لانه يكسر وينقص حاله من حال الرجال ويفوق من  
حالا النساء حيث كان له آله الرجال والنساء وقال عمر النسي او ليس له هذا ولا هذا ويخرج حديثه من  
او من سترته وذكر في النسي قال ابو حنيفة وايو يوسف رحمهما الله اذا خرج البول من سترته  
وليس له قيل ولا ذكر لا ادري ما نقول في هذا فاذا كان له آله الرجل والمرأة فان بال من احدهما اعتبر به  
فان بال من الذكر فهو غلام وان بال من الفرج فهو انثى لان ذلك دليل ان الالة التي يخرج منها هي الاصل  
والاخرى عيب وسئل علي الله عليه وسلم كيف يورث فقال من حيث يبول ومثله من علي رضي الله  
عنه وهكذا كان حكمه في الجاهلية فاقترع الاسلام **قال** وان بال منهما اعتبر باسبقيهما لانه دلا  
لة علي انه العضو الاصل **قال** فان بال منهما معا فهو خنثي مشكل ولا معنى بالكثرة وقال  
يعتبر اكثرهما بولا لان لاكثر حكم الكل ولانه علامة اخري علي الاصاله والقوة وله الكثرة  
تكون لا تساع المخرج ولا دلاله له فيه علي الاصاله فان استويا في القدر فهو مشكل بالاجماع  
لعدم المرجح **قال** فاذا بلغ وظهرت له امارات الرجال فهو رجل وذلك كالحمية وبجارية النساء  
والاحتلام من الذكر لان هذه علامة تخص الرجال **قال** وان ظهرت له امارات النساء فهو امرأة  
كالحيض والحبل وتزول الثدي واللين فيه والجماع في الفرج لان هذه علامة تخص النساء  
**قال** فان لم يظهر الا مارتان او تعارضتا فهو خنثي مشكل قال الطحاوي قال محمد رحمه الله  
الاشلال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال قال النسي وليس تخلوا اذا بلغ من بعض هذه العلام  
**قال** فاذا حكم بكونه خنثي مشكل يورث فيه بالاحوط والا وثق من امور الدين فلا تحكم  
بما وقع الشك في ثبوته ويرجح المهر علي المبيع **قال** فيورث اخس لسرين ويعرف بيانه في القرائن  
ان شاء الله تعالي **قال** ويقف بين صف الرجال والنساء في الصلوة لانه ان كان رجلاً لا يجوز وقوفه  
في صف النساء لانه تقصد صلاته ولو كان امرأة لا يجوز وقوفها في صف الرجال لانه لا يفسد



صلواتهم فيقف بينهما **قال** وان صلى في صف النساء اعاد لجواز ان يكون رجلا ولو صلى في صف الرجال بعيد من عن يمينه ويساره ومن خلفه بخدايته لاحتمال انه امرأة **قال** ويصلي بقناع لاحتمال انه امرأة ويجلس كما تجلس المرأة ولا يلبس الحلي والحرير لاحتمال انه رجل ولا يغلبه غير محرم رجل ولا امرأة ولا يسافر بغير محرم احتياطا **قال** وتبتاع له امة تخشع لانه لا يجوز ان تختنه رجل ولا امرأة لما بينا ويجوز الحارثية النظر الى فرجه رجلا كان او امرأة فاذا اختنته باسها لاستغناؤه عنها فان لم يكن له مال فمن بيت المال لانه لمطامع المسلمين واذا كان صغيرا لا يشبه جازختانه للرجل والمرأة وعن ابي حنيفة رحمة الله انه يزوج امرأة فان كان رجل صحح النكاح وحل لها النظر الى فرج زوجها وان كان امرأة فلا نكاح لكن يجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة للصورة ولا يورث الحنثي من مولي ابيه لاحتمال انه انثى **شولوا** وصي لحمل فلانه بالف ان كان ذكرا وخمس مائة ان كان انثى فولدت حنثي فلا خمس مائة احتياطا الا ان يتبين غير ذلك **قال** وان قتله قاتل خطا وقال انه انثى فالقول قوله لانكراه الزيادة ولا قصاص في اطرافه اصلا ولو ارتد لا يقتل **قال** ولا بدخل في القسامة ولا يقر عليه الجزية لو كان كافرا ولو اسر لا يقتل لاحتمال انه انثى ولا يحد قاده لانه ان كان رجلا فهو كال محبوب وان كانت امرأة فهي كالرتقاء ولا يحد قاذفهما لان الحد في التهمة وهي منتفية عنهما **قال** ولو قال لامرأة ان كان اول ولد تلدينه غلاما فامراته طالق او فعدت حنثي حنثي لا تخنث ما لم يستبين امره **قال** ولو قال لكل عبد له حر او كل امة له حر لا يعتق الحنثي حتى يستبين امره ولو قال الامرين عتق للعتق واذا مات ولم يستبين حاله يتم ثم يكفن لانه لا يجوز غسله للرجال ولا للنساء احتياطا فقد تذر غسله فيتمهم واذا اجتمعت الجنائز يزجعت جنازته بين جنازة الرجل والمرأة لما تكرر في صلواته في حياته ويدفن كالجارية احتياطا **كتاب الوقف** الوقف في اللغة الحبس يقال وقفت الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه الموقوف لان الناس يوقفون فيه اي يحبسونه للحبس **قال** وفي الشرع حبس شيء معلوم بصفة معلومة على ما نيتنه ان شاء الله تعالى واجمع الامة على جواز اصل الوقف لما روي انه عليه السلام تصدق ببيع حوايط في المدينة وكذلك الصحابة وقفوا والخليل صلوات الله عليه وقف وقوقاهي باقية جارية الى يومنا هذا واختلفوا في كيفية جواز قال ابو حنيفة وزفر شرط جواز ان يكون موصي به او يقول اذا ست فقد وقفه حتى لولم يوص به لا يصح ويبقى على ملكه يجوز بيعه ويورث عنه الا ان يحين الورثة فيعير جازا ويتابد ولو قضي القاضي بلزومه ولم يعد لانه قضاء في محض ولم يكن لغير ابطاله **قال** ابو يوسف ومحمد لا يشترط لجوازه شيء من ذلك وهذا بناء على ان الوقف

عند حبس العين على ملكه عملا بمقتضى قوله وقفت والتصدق بثمرته وثلثه المصدرة على المساكين ولا تصح التصديق بالمعدوم الا بالوصية وعندنا هو ان العين عن ملكه الى الله تعالى وجعله محبوسا على حكم ملك الله تعالى على وجه يصل نفعه الى عباده فوجب ان يخرج عن ملكه ويخلص تعالى ويصير محررا عن التملك ليسند يمين نفعه ويسهر رفعه للعباد لهما ان الحاجة ماسة الى لزوم الوقف ليصل ثوابه اليه على الدوام وانه يمكن باسقاط ملكه وجعله لله تعالى كالمشجد فيجعل كذلك **قال** الشافعي وكان ابو يوسف يقول يقول ابي حنيفة حتى دخل بعدا فسمع حديث عمر رضي الله عنه فرجع عنه وقال لو بلغ هذا ابا حنيفة رحمه الله لرجع اليه وهو ما رواه محمد بن الحسن عن صفين جويوة عن نافع عن ابن عمر ان عمر رضي الله عنه كانت له ارض تدي ثمن وكانت غللا نفيسا فقال عمر يا رسول الله اني استفتك ما لا تقبض افا تصدق به فقال تصدق باصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن تنفق ثمرته على المساكين فتصدق به عمر رضي الله عنه في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين وابن السبيل وذوي القربى ولا جناح علي من وليه ان يأكل منه بالمعروف او يوكل صديقا له غير متوكل ولا في حنيفة قوله عليه السلام لا حبس عن فرايض الله تعالى وعن شرح جاء محمد عليه السلام ببيع الحبس وعن عبدالله بن زيد انه تصد بضيعة له فشكا ابواه الى النبي عليه السلام فقال له ارجع في صدقك ولا تشترط الوقف تراي فيه ولو زال من ملكه لم ترج كما لم يجد ولا نفع حاج الى التصديق بالغللة ذائما ولا ذلك الا ببقاء العين على ملكه ثم عند محمد لصحة الوقف اربعة شرائط التسليم الى المتولي وان يكون موقفا وان لا يشترط لنفسه شيئا من منافع الوقف وان يكون موقفا بان يجعل اخر الفقهاء لما روي عن عمرو بن عباس ومعاذ رضي الله عنهما انهم قالوا لا يجوز الصدقة الا بحوزة مقيوضة ولا ان القليل حقيقة من الله لا يتصور لانه ما لك شيئا وانما ثبت ذلك ضمنا للتسليم الى العبد كزكوة ولا ندمي كان له شيء من منافع الوقف لم يخلص لله تعالى وقال ابو يوسف شيء من ذلك ليس بشرط لانه اسقاط وصار كالاعتاق واخذ مشايخ حراسان يقول ابي يوسف ترغيبا للناس في الوقف **قال** الحافظ ذكر الوقف ذكر للتأيد عند ابي يوسف وعند محمد لا بد من ذكره قال القاضي ابو عاصم قول ابي يوسف اقوي بمقاربة بين الوقف والملك اذ في كل واحد منهما معنى التملك وقول محمد اقرب الى موافقة الآثار وبه اخذ مشايخ نحارة **قال** ولا يجوز وقف المشاع عند محمد رحمه الله لما ذكرنا من الاثر ولا ان القيص عند شرط ويجوز عند ابي يوسف لان القسمة من تمام القيص وليس بشرط عند وان حكم به بالاجماع لما مر وان طلب الشريك القسمة يتسملها افراد وان كان فيهما معنى المبادلة الا ان غلبنا جهة الافراد نظر للوقف فان كان الشريك غير الوقف يقاسمه لان الولاية له وان كان هو يقاسمه القاضي ليل لا يتولى الطرفين ولا يجوز اخذ الدراهم للوقف لانه يصير تبعا للوقف ويجوز ان يعطيه دراهم من الوقف لانه يصير



مشتريا للوقف وما لا يحتمل القسمة يجوز مع الشيوع عند محمد اعتبارا بالصدقة والهبة ولا يجوز  
الشيوع في المسجد والمقبرة بالاجماع لان الشركة تنافي الخلو لله تعالى والنهي فيها بيع بان  
يصلي فيه يوما ويسكن يوما ويدفن فيها شهرا وترجع شهر بخلاف غيرها من الوقف ولان  
الاستغلال ممكن غير مستبشع **قال** ولا يجوز حتى يعمل اخر الجهة لا تنقطع ابدأ وقال ابو يوسف  
يجوز لان المقصود التقرب الى الله تعالى وانه يحصل محبة تنقطع ولهما ان موجبه زوال الملك بدون الهالك  
وذلك بالتأبيد كالمعتق فاذا لم يتأبد لم يتوف عليه وجبه ولهذا يبطل التاقيت بما يبطل البيع  
**ثم** قيل التأبيد شرط بالاجماع الا ان محمد رحمه الله اشترط ذلك لان الصدقة بالمنفعة او بالعملة وقد  
يكون موقفا ويكون موبدا كما في الموصية فلا يتعين التأبيد الا بالتخصيص وعند ابو يوسف لا يحتاج  
الى ذلك لان ذكر الوقف بغيره كذا ذكر الحفظ **قال** ويجوز وقف العقار لما من النصوص  
والا نارا ولا يجوز وقف المنقول وقال ابو يوسف ضيقة بيقرها واكرتها وهم عبيد جاز للبعثة  
وكذلك وقف الدواب ومعه سائنته وعليها حمل ودلو ولو وقف بيتا فانه كواره غسل جاز وصار  
الخل تابع للعسل ولو وقف دارا فيها حمام او برج الحمام بعهاله وهذا لان من الاحكام ما يثبت  
تبعها ولا يثبت مقصودا كالشرب في بيع الارض والبناء في الشفعة **وعن** محمد رحمه الله جواز وقف ما جرى  
فيه التعامل كالناس والقنود والمنشار والقذروا الجنانة والمصاحف والكتب لوجود التعامل في  
هذه الاشياء وبالتعامل يترك القياس كما في الاستصناع قال عليه السلام ما رآه المسلمون حسنا  
فهو عند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كالتيب والامنة لان من شرط الوقف التأبيد كما بينا تركناه  
في السلاح والكرام بالنقص وفيها جرى فيه التعامل بالتعامل فبقي ما وراءه علي الامس **والفقهاء** على قول محمد  
رحمه الله حاجة الناس تعاملهم بذلك **قال** ويجوز حبس السلاح والكرام اي وقفه في سبيل الله لان  
خالد بن الوليد وقف دروعا في سبيل واجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل رجل ناقة في سبيل الله  
فادار اخران مح عليها فسان رسول الله عن ذلك فقال المح من سبيل الله وطلمحة حبس سلاحه وكراة  
في سبيل الله اي خيله والابل كالخيل لان الغرب يقابل عليها ويحمل عليها السلاح **قال** ولا يجوز بيع  
الوقف ولا تملكه لما من حديث عمر رضي الله عنه ولا انه يبطل التأبيد والمقصود من الوقف **قال**  
وبيضاء من ارتفاع الوقف بهارته وان لم يشترطها الواقف تحصيل المقصود فان قصد وصول الثواب اليه  
بوصول المنفعة او العملة الى الموقوف عليه على التأبيد وذلك ببقاء اصله وانه بالعمارة تكنت العمارة  
شرط مطلقا **الوقف** فان كان الوقف على عي من ساليه ليكون الغائم بالفرض لانه معين يمكن مطالبة  
وان كان على فقراء فلا يقدر عليهم وعلة الوقف اقرب لمولاهم فيجب فيها **وان** وقفه على سكني ولد  
فالعمارة على من له السكني لان الخراج بالضمان كنفقة العبد الموصي بخدمته فان افى او كان فقيرا لجرها القاضي

ولا يجوز بيع الوقف ولا تملكه لما من حديث عمر رضي الله عنه ولا انه يبطل التأبيد والمقصود من الوقف

عليه فلا حاجة الى الزيادة ومن له السكني لا يجوز اجارته لعدم ما كشيته **قال** وما انهدم من  
بناء الوقف الشد صرف في عمارته مثل الاجر والخشب والقار والاجار يسبق على التأبيد **قال** فان استغنى  
عنه حبس لوقت حاجته فيصرف فيها لانه لا بد من العماره يحبس كيدا يتعذر عليه وقت الحاجة  
وان تعذر اعادته عليه بيع وصرف الثمن الى عمارته صرفا له **ابن** مصرف الاصل ولا يقسمه بين مستحقي  
لان العين حق الله تعالى وهذا منها فلا يعرف اليهم غير حقهم **قال** ويجوز ان يجعل الوقف غلة الوقف  
او بعضها او الولاية اليه وقد مر وجهه والاختلاف فيه **قال** فان كان غير ما مومن نزع القاضي  
منه وولي غير نظر للفقراء كاحراج الوصي نظرا للصغير وان شرط ان ليس للقاضي عزل فالتشط باطل  
لما افته حكم الشرع **وان** مات القيم في حيوة الواقف نص غير لان الولاية له وصية بمنزله لان  
ولايته للوقف نظرية وهي فيما ذكرنا فان لم نوص الى احد فالراي الى القاضي **قال** ولا يجعل القيم من الاجانب  
ما دام يجد من اهل بيت الواقف من يصلح لذلك اقالا لانه اشقى ولان من قصد الواقف نسبة الوقف  
اليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من الاجانب من يصلح **قال** فان اقام اجنبيا شر صار من ولده من يصلح  
صرفه اليه كما في حقيقة الملك ارباب الوقف المعذونين اذ انصبوا متوليا بدون راي القاضي فتح اذا كانوا  
من اهل الصلاح كما اذا اجتمع اهل مسجد على نصب متول جاز لان لحق لهم **قال** ومن بني مسجد لم يزل  
ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه وطريقه لانه لا يحصل لله تعالى الا به **قال** وياذن بالصلوة فيه  
عند ائني حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه تسليم وهو شرط عندهما وعند ابو يوسف يصير مسجد الحجرة قوله  
جعلته مسجدا لان التسليم ليس بشرط كالاعتاق والفرق لهما ان العبد في يد نف ولا كذلك المسجد  
والتسليم ان يصلي فيه جماعة في رواية الحسن لان المساجد بنيت للجماعة **قال** ولو صلى فيه واحد او جماعة  
واحد اثنائي رواية لا يصح وهو قول محمد رحمه الله لما بينا وفي رواية يصح لانه من حصا يصير المساجد بها  
يتحرر حتى قال ابا بكر قال الله تعالى وان المساجد لله اضا فها الى نفسه اضافة احتصاص كالعبادة ولهذا  
لا يصح فيه شرط للنيار ولا تعيينه الامام ولا من يصلي فيه بخلاف غير المساجد حيث بقي مملوكا يتبع به كساير  
المملوكات سكني وزراعة حتى لو لم يحصل المسجد لله تعالى بان كان تحت سرداب او فوقه بيت وجعل  
دار مسجد او اذن للناس بالدخول والصلوة فيه لا يصير مسجدا ويورث عنه الا اذا كان السرداب  
او العلو لم يصلح المسجد وكان وقفا عليه وعن محمد رحمه الله انه لا دخل الرعي اجاز ذلك بكل حال الاضي  
المنازل **وعن** ابو يوسف مثله لا دخل ببناء **قال** ولو خرب فحل المسجد وتفرق الناس عنه يعمر ملكا ويورث عنه **قال**  
خلا قال ابو يوسف ذكر بعضهم قول ابي حنيفة مع ابي يوسف وبعضهم مع محمد رحمهم الله **قال** ومن  
بني سقاية المسلمين او خاناء لانباء السبيل ورباطا او حوضا او حفرا او جعل ارضه مقبرة او طريقا للناس  
فعند ابي حنيفة رحمه الله لا يلزم ما لم يحكم به حاكم او يعلقه عوته على ما تقدم من اصله لانه لم ينقطع حقه



عنه حق جازله ان يستق ويسكن ويدفن ويشرب من الخوض بخلاف المسجد لانه لم يبق له فيه حق وعندنا  
يوسف يلزم بالقول ما تقدم ان التسليم ليس بشرط وعند محمد بشرط التسليم وهو الاستقاء من الشقاية والبئر  
والدفن في المقبرة والنزول في الخان والرباط والشرب من الخوض ويكتفي فيه بفعل الواحد لتعدد الجنس  
ولو نصب له مولىا وسلكه اليه جاز لانه ثابت عن الموقوف عليهم **و** كذلك اذا سلم المسجد الى متولي يقوم بمقتضا  
بحوز وان لم يصل فيه هو الصحيح وكذا ان سلمه الى القاضي او نائبه **و** يستوي في ذلك الفقراء والاعنياء  
عرفاء والحاجة المل الى ذلك **قال** والوقف في الموضع خمسة لانه تبرع فصار كسائر التبرعات **قال**  
رباط استغنى عنه يصرفه قفه الى اقرب رباط اليه لانه اصل رباط على بابة قطرة ولا ينتفع بالرباط الا بالي  
عليها وليس لها وقف يجوز ان يغير بما فصل من وقف الرباط لانها مصلحة العامة **و** لو صاق المسجد  
طريق العامة يوسع منه المسجد لان كليهما للمسلمين نص عليه محمد رحمه الله **و** لو صاق الطريق وسع من المسجد  
عملا بالاصلح **و** يجوز القضاء بالشهادة القايمة على الوقف من غير دعوى لانه من حقوق الله تعالى فلا  
يحتاج الى مدعي وهو مجتهد فيه فينفذ بالاجماع **فصل** وقف على الفقراء وله بنت صغيرة فقيرة  
ان وقف في صحته يجوز القرف اليها وفي مرضه لانه بمنزلة الهبة **و** اشترى القيم شوبا واعطى المساكين  
لا يجوز ان يخصص في الدار **و** اذا غرس القيم في المسجد فهو للمسجد كالبناء وان غرس على نهر العامة فهو له **و**  
رفعه لانه ليس له ولاية على العامة **و** لا يجوز الوقف على الاعنياء وهم يخصصون ثمر من بعدهم على الفقراء جاز ويكون  
كشرط لانه قرينة في الجملة بان انقض الاعنياء **و** لو قال ارضي من صدقة موقوفة على الفقراء يدخل فيه فقراء قرابة  
وادلاء **و** صرف الغلة اليهم او لي من صرفها الى الاجانب لانه صدقة وصلته ثمر القرابي ولعل افضل لان الصلة  
في حق او جازل ثمر او قرابة ثمر الى مواليه ثمر الى جيرانه ثمر الى اهل مصر اقرهم منزلا الى الوقف هكذا  
ذلك صلاح بن يحيى الرازي **و** ينبغي ان يعطى لغيرهم المال في بعض الاوقات لانه اذا صرف الكل اليهم  
دائما وقدم العهد رجحا اخذوا ملكا لا يقسم **و** يمكن ان يعطى كل فقير ما يتي درهم لانه صدقة فاشبهت  
الزكاة ولا يكره ذلك اذا قال على فقراء قرابته لانه كالوصية **و** اذا وقف على ولد وولد ولد يدخل فقير  
ولم يخل عليه وولد ولد الموجودين يوم الوقف **و** يشارك البطلان في الغلة ولا يدخل من كان اسفل  
من هذين البطلين لانها حكمها بالذكر وفي دول الاولاد البنات روايتان تذكر في الوصايا ان شاء الله تعالى  
ولو قال على ولدي وولد ولدي او لادم يدخل فقير البطلان كلها وان سفلوا الاقرب والابعد فيه سواء  
لانه ذكر او لادمهم على العموم **و** لو قال على اولادي يدخل فيه البطلون كلها لعموم اسم الاولاد لكن يقدم البطل  
الاول فاذا انقض فالتالي فمن بعدهم يشارك جميع البطلون فقير على السواء قريبهم وبعيدهم لان المراد صلة  
اولادهم ويرحمهم والانسان يقصد صلة ولد لصلبه لان خدمته  
ما اياه اكثر وهم اليه اقرب فكان علة استحقاقه ارحم ثمرات فالة قد تمحون لجد

فكان قصد صلتهم اكثر ومن عدا هذين قل ما يدرك الرجل خدمتهم فيكون قصد يرحمهم وصلتهم يستمر  
اليه لانه خدمتهم له وهم في النسبة اليه سواء فاستواء في علة الاستحقاق وقف على فقراء وقرابة فمن  
اثبت القرابة والفقير بالبينة يستحق والا فلا والبينة على القرابة ان لم يفسر حقا لا تسمع الشهاد  
لشوق القرابة واختلافها كما اذا شهدوا انه وارث لا تقبل ما لم يفسر اجماع الارث **و** البينة  
على الغناء لا يسمع ما لم يقل الشهود انه فقير مخدوم لا نعلم له مالا ولا احدا يلزمه نفقته لان كل من له نفقة على  
غيره بغير قضاء لا حظ له في هذا الوقف كالولد الصغير حتى لا يتم بيا حذون النفقة فيصير منها اغنيا ومن  
لا يستحق النفقة الا بقضاء كالاخوة وكوهم له حظ في هذا الوقف والقضاء بغيره في الوقف لا يكون قضا  
بغيره في حق الدين والقضاء بغيره في حق الدين قضاء بغيره في حق الوقف لان من له مسكن وخادم وعروض  
الكفاية فغيره في حق الوقف دون الدين **و** لو قال على اقرب قرابتي فبنت بنت البنت والى من الاخت لا يورث  
لانها من صلبه والاخت من صلبه **و** لا يعتبر الارث **فصل** لا يجوز اجارة الوقف اكثر من المثل  
التي شرطها الواقف لانه يجب اعتبار شرط الواقف لانه ملكه احرجه بشرط معلوم فلا يخرج الا بشرطه **و** فان لم  
يشترط مدة فالمتقدمون من اصحابها قالوا يجوز اجارته اى مدة كانت والمتأخرون قالوا لا يجوز اكثر من ستة  
لثلاثين ملكا بطول المدة فيقدر من ستة الوقفية ويتسم بسمه الملكية لكثرة الظلمة في زماننا وتغلبهم  
واستحلهم **و** قيل كوز في الضياع ثلاث سنين وفي غير الضياع سنة وهو المختار لانه لا يرغب في  
الضياع اقل من ذلك **و** لا يجوز اجارته الا باجر المثل دفعا للضرر عن الفقهاء **و** فلو اجر ثلث سنين باجر  
المثل ثم ازيدت لكثرة الرغبات لا ينتقض الاجارة لان الاعتبار اجرا المثل يوم العقد **و** ليس للموقوف عليه اجارة  
الوقف الا ان يكون وليا من جهة الوقف او نائبا عن القاضي فاذا اجره القاضي او نائبه او الولي لا ينتقض  
بموته لانه كالوكيل عن الموقوف عليه والعقد لا تنفسح بموت الوكيل **و** لو سكنه الموقوف عليه بشرط  
الواقف المستكن له فله ذلك وان شرط الغلة له بتل ليس له ذلك وقبله لانه لا يشكها غير بالاجارة فهو  
اوي والا حوط ان يواجرها القيم من غير وبطية الاجرة **و** لا يجوز اجارة الوقف واسكانه لان فيه ابطا  
حق الفقراء **و** لا يفتح رهنه فان سكنه المرتفق يجب عليه اجر مثله **و** كذا لو باع المتولي منزلا موقوفا  
فسكنه المشتري ثم فسخه البيع فعلى المشتري اجر المثل والغتوي في عصب عقار الوقف واتلاف منافعه  
وجوب الفان نظرا للوقف وهو المختار **و** لو استدان القيم للخراج والجنايات ان امر الواقف بذلك جاز وان  
لم يامر فلا يصح انه ان لم يكن له بد من ذلك يرفع الامر الى القاضي حتى ياء امر بالاستدانة ثم يرجع في الغلة  
قيمه اشترى من غلة المسجد حائوا للمسيح يجوز بيعه عند الحاجة لانه من غلة الوقف ليس بوقف لان  
صحة الوقف يعتمد الشرايط ولم توجد فيه **و** رجل وقف على ساكني مدرسة كذا من طلبه العلم فسكنها متعلم  
لا يثبت فيها جازله ذلك ان كان يادي في بيت من بيوتها وله فيه المة الساكنين لانه يعد ساكنيا فيها **و** لو اشترى



بالليل بالحراسة وبالنهار يقتصر في التعليم فان كان مشتغلاً بعمل آخر لا يقدر به من طلبة العلم لا يحمل له ذلك  
وان لم يشتغل وهو بعيد من طلبة العلم كل ولو وقف على ساكني مدرسة كذا لم يتل من طلبة العلم فهو لا قول  
سواء لان التماثل في ذلك ما هو طلبة العلم دون غيرهم ومن كان يكتب الفقه لنفسه ولا يتعلم فله  
الوظيفة لانه متعلم وان كتب لغيره باجره لا محل وان خرج من المرسى بثلثة ايام فضا عدا لا وظيفة له  
لانه لم يبق ساكناً وان خرج ما دون ذلك الى بعض القرى واقام خمس عشر يوماً فلا وظيفة له فان اقام  
اقل من ذلك فان كان لا بد له منه كطلب لقوت ونحو فله الوظيفة وان خرج لثلاثة ايام لا محل له والله اعلم  
**كتاب الهبة** وهي العطية الخالية عن تقدر الاستحقاق يقال وهبته  
وَوَهَبْتُ لَهُ وَقَبِلْتُ لَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَخْبِرُ مَنْ شَاءَ اَنَا وَ يَهَبُ مَنْ شَاءَ الذكور والا تها قبيل  
الهبة ولهذا شرط فيها القبض لان تمام الاعطاء بالدفع والتسليم وهي امر متدرب وصنع محموج مجبور قال صلى الله  
عليه وسلم قدادوا تحابوا وفي رواية تحابوا وقرطاسنة فانه صلى الله عليه وسلم قبل هدية العبد وقال في  
حديث بريته هو طها صدقة ولنا هدية وقال عليه السلام لو اهدي الى طعام لقبليته لو دعيت الى كراع  
لاحيث واليه الاشارة بقوله تعالى فان طين لكم عن شيء منه نفساً اى طابت نفوسكم بشئ من ذلك فهو هبة  
منكم فكلوه هنيئاً مريئاً ومعنى نعمان تملكه اسقاط وعليهما الاجماع **قال** وتصح بالاجاب والقبول  
والقبض اما الاجاب بالقبول فلا نه عقد تمليك ولا بد فيه منها واما القبض فلا ان الملك ثبت به وانه لو لم  
المتبرع بشئ لم يلتزمه وهو التسليم بخلاف الوصية لانه لا الزام للميت لعدم الاهلية ولا للوارث لعدم الملك  
ولان الملك بالمتبرع ضعيف لا يلزم وملك الواهب كان قوياً فلا يزول بالتبضع الضعيف وقدر ويجب  
عن جماعة من الصحابة مرفوعاً وموقوفاً لا يجوز الهبة والصدقة الا مقبوضة نحو زكاة والمره الملك لا  
لجواز ثابت بدونه اجماعاً **قال** فان قبضها في المجلس بغير اذن حاز وبعد الافتراق ينتقل الى اذنه  
والقياس ان لا يجوز في الوجهين الا باذنه لانه تفرق في ملك الواهب لبقاء ملكه قبل القبض ووجه الاستحسان  
ان التمليك بالهبة تسليط على القبض واذن له به ضمناً للموهوب له ما دون اذنه في القبض ضمناً للايجاب والقبض  
والاجاب يقتصر على المجلس فكذا ما ثبت ضمناً له وكذلك الصدقة بخلاف ما اذا اتمام على القبض في المجلس لان  
الثابت ضمناً لا يمارض الصريح او نقول التصريح رجوع والقبض كالقبول وانه يملك الرجوع قبل القبول  
**قال** وان كان في بدء كالمودع والمستعير والمستاجر والغاصب ملكها بغير الهبة لانه ان كان  
قبضها امانة فتسبب عن الهبة وان كان ضمناً فهو قروي من قبض الهبة والا قروي بنوب عن الادنى ولو هب من  
رجل ثوباً فقال قبضته صار قابضاً عندا حفيضة وجعل ثمنه من القبض كالقبض كالتخالي في البيع وقال ابو يوسف  
لا بد من القبض ببيع ولو قبض الموهوب الهبة ولم يقل قبضت الهبة **قال** وصعب الاب  
لانه الصغير يتم بحرق العقد لا نقاش في يد الاب وهو الذي قبض له فكان قبضه كقبضه وكل من يقول في هذا

وعبرها باجرتها ثم ردها الى من له السكنى المحققين لانه لو لم يجرها تقوت السكنى اصلاً فينفوت حقهم في السكنى  
وحق الواقف في الثوب ولا يكره المتبرع عن الهبة لانه يتلف مال نفسه ولا يكون بائناً راضياً  
ببطلان حقه لانه في حين القمار من ثم المستحق من الهبة بقدر ما يبقى الموقوف على مكان عليه كمال  
لو خرب يدي كما كان كان لان بتلك الصفة كانت غلته مصر فيه الى الموقوف كالأب ولو وهب لابنه  
الكبير وهو في عياله فلا بد من قبضه لانه لا ولاية له عليه فلا يقبله **قال** ويملك الصغير الهبة يتصرف فيه  
وامه ويقبضه لنفسه معناه اذا وهبه اجنبي فالولي كالاب ووصيته والحقة ووصيه لقيامهم مقام الاب  
وكذا اذا كان في حجر اجنبي يربيه كاللقيط وقد بيناه والام لها ولاية حفظه وهذا منه لانه لا يبقا  
له بدون المال فاحتاجت الى ولاية التحصيل وهذا منه واما قبضه بنفسه فنهاء اذا كان عاقلاً لانه تصرف  
نافع وهو من اهله ويجوز قبض الزوج لزوجته الصغيرة بعد ما زفت اليه لان الاب فوض امرها اليه  
وذلك بعد الزفاف لا قبله حتى يملكه حفصة الاب وتنقضي الهبة بقوله وهبت لانه صريح فيه  
وخلت لكش استعماله فيه قال عليه السلام اكل ولد لخلته هكذا واعطيت صريح ايضاً واطعمك  
هذا الطعام لان الطعام صريح في الهبة اذا اضيف الى المعلوم لانه لا يطعمه الا بالاكل ولا اكل الا بالملك ولو  
قال اطعمك هذه الارض فهو عارية لانها لا تطعم وامر تلك هذا الشيء وجعلت هذه الدار لعمري قال  
عليه السلام من امر عري فمري له ولورثته من بعد وحملتك على هذه الدابة اذا نوي الهبة لان المراد به  
الاركاب حقيقة ويستعمل للهبة يقال حل الامر فلا نارمالي فرس اي وهبه فيحمل عليه عند النية وكسرت  
هذا الثوب قال تعالى وكسوتهم اراهم ليكنهم الكسوة ويقال كساه ثوباً اذا وهبه ولو قال منحتك هذه  
الدار وهذه الحارية فهي عارية الا ان يوبى الهبة ولو قال ذلك فيما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه  
فهو هبة كالدرهم والدنانير والمطعم والمشراب **قال** وهبة المشاع فيما لا يقسم جائز وفيه اقسام لا يجوز لان  
القبض شرط في الهبة لما روينا وانه غير ممكن في المشاع ولو جوزناه لكان له اجبار الواهب على التسليم ولم يلزمه  
فيكون اضراً له وبما لا يقسم الممكن فيه القبض الناقص فيكتفي به ضرورة ولا يلزمه ضرر الاجبار على التسليم  
يبقى الاجبار على المهايأة قلنا المهايأة في المنافع ولم يتبرع بها لان الهبة صادفت العين لا المنافع  
**قال** فان قسم وسلم جاز لان القبض لم يبق شئوع وذلك كسهم في دار ومثله الدين في الصرع والصنوف  
على الظاهر وثمر على نخل وزرع في ارض لان اتصال هذه الاشياء كالشئوع من حيث انه يمنع القبض وكذلك لو  
وهبه من شريكه لا يجوز لعدم امكان القبض **قال** ولو وهبه دقيقاً في حنطة او سمناً في لبن او زبناً  
في سمس فاستخرج وسلمه لا يجوز لان الموهوب معدوم فلا يكون محلاً للملك فبطل العقد فيخرج  
الى عقد جديد ما المشاع فيحل التمليك حتى جاز ببيعة دون ذلك **قال** ولو وهب اثنان من  
واحد جاز وبالعكس لا يجوز اما الاول فلا نهما سلمها والموهوب له قبضها جملة فلا شئوع ولا ضرر



القسمه واما الثاني فذهب في حنيفه رحمه الله وقال يصح ايضا لانها هبة واحدة والمليك واحد  
فلا شيعه وصار كالهين من اثنين ولا في حنيفه انه وهب من كل واحد منها النصف لانه  
يثبت لكل واحد منهما الملك في النصف الا ترى انه لو كان فيما لا يقسم فليل احداهما في النصف  
فكان ملكا للنصف وان شاع واما الرهن فاستحق فيه المبسوس ويثبت لكل واحد منهما كماله وتملكه  
مر في الرهن **قال** ولو تصدق علي فقيرين جاز وكذلك لو وهب لهما وعلي غنيتين لا يجوز وقال لا يجوز  
في الغنيتين ايضا لما مر والفرق لا في حنيفه رحمه الله ان اعطاء الفقير يراد به وجه الله تعالى وهو واحد  
وسواء كان بلفظ الصدقة او بلفظ الهبة وسواء كان فقيرا او غنيا او اكثر والاعطاء للغني يراد به وجه الغني  
وهما اثنان فكان مشابها والصدقة علي الغني هبة لانه ليس من اهل الصدقة **قال** ومن وهب جارية  
الاجلها تحت الهبة وبطل الاستثناء لما تقدم ان الاستثناء انما يعمل فيه العقد والهبة لا تصح في الاجل  
فكذا الاستثناء فكان شرط فاسدا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد لان النبي عليه السلام اجاز الوكيل  
وابطل شرط المعز بخلاف البيع فانه يفسد بالشرط الفاسد لانه عليه السلام نهى عن بيع وشروط  
ولو بر الخنثيين ثم وهبها لم يحز ولو اعتقه ثم وهبها جاز والفرق ان المذبر مملوك للواهب وانه منتقل  
بالام اتصال خلقة فصح صحة القبض كالمنشاع وفي الحر لم يبق ملكا له فالموهوب غير مشغول بحقه ولا متصل  
به فلا يمنع الصحة ولو وهب جارية علي ان يعتقها او يسولها او علي ان يدبرها او دارا علي ان يرد عليه  
شيئا منها او يعوضه عنها شيئا فالهبة جائزة والشروط باطل لانها شروط يخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة  
وانما لا تبطل الهبة لما مر **فصل** المانع للمنافعة من الرجوع في الهبة المحرمية من القرابة والزوجة والمعاوضة  
وحر وجها من ملك الموهوب له وحدوث الزيادة او التغير في عينها وموت الواهب او الموهوب له علي حياته  
ان شاء الله تعالى **قال** ويجوز الرجوع فيما يهبه للاجنبي لقوله عليه السلام الواهب حق بهيمته ما لم يثبت  
منها اي مالم يعوض عنها ويكر ذلك لانه من باب الحساسة والدناءة وقال عليه السلام العايد في هبته  
كالكلب يعود في بئيه شبهة به لحساسة الفعل ودناءة الفاعل وتأويل قوله عليه السلام لا يجعل للواهب  
ان يرجع في هبته الا الوالد فيما يهب للولد اي لا يجعل له الرجوع من غير قضاء ولا رضا الا الوالد فانه يعمل  
له ذلك عند الحاجة وهذا الحمل اولي بجوابين للحدثين **قال** فان عوضه او زادت متصلة في نفسها او ملك  
احدهما او خرجت من ملك الموهوب له فلا رجوع اما اذا عوضه فلما روينا من الحديث ولان المقصود من الهبة  
التقويض عادة وقد حصل واما الزيادة كالتمن والكبر والبناء والفرس والصبيغ والخطابة فلانه لا يمكن الرجوع  
بدون الزيادة ولا سبيل الى الرجوع مع الزيادة لان العقد ما ورد عليها واما موت الواهب فلا سبيل للوارث  
عليها اذ هو اجنبي من العقد واما موت الموهوب له فلا انتقال ورثته والمليك لم يوجد منه وصار كالأشكال  
منه حال حيوته وانا اذا خرجت من ملك الموهوب له فلا رده انما خرجها بتسليطه فلا يملك نفسه كالوكيل ونقصا

الموهوب لا يمنع الرجوع بانما تنقصت قيمته وانهدم البناء او ولدت الجارية الا انه لا يرجع فيها حتي يستغني عنها  
ولدها ولو وهب له عبد افشت زادت قيمته ثم شاخ فنقصت لا يرجع فيه لانه اذا راد في يده طار في  
في جثته ثم انقص بوجه اخر وهو شيوخته فلا يرجع **قال** ولا رجوع فيما يهبه لذي رحم محرم او زوجة او زوج  
لان المقصود صلة الرحم وزيادة اللفة بين الزوجين وفي الرجوع قطيعة الرحم واللفة لانها تورث  
الوحشة والنفرة فلا يجوز صيانة للرحم عن القطيعة وابقاء للزوجة علي اللفة والمودة وفي الحديث  
اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها وسواء كان احد الزوجين مسلما او كافرا الشمول المعنى ولو  
وهبها ثم ابانها لم يرجع وان وهب اجنبيه ثم تزوجها له الرجوع والمعتبر المقصود وقت العقد وان  
وهب لاختيه وهو عبد له الرجوع وكذلك ان وهب لعبد اخيه عندنا في حنيفه رحمه الله وقال لا رجوع له لان الملك  
وقع للمولي فكان هبة للاخ وله ان الهبة وقعت للعبد حتي اعتبر قبوله ورده والمالك يقع له ثم ينتقل الي  
مولاه عند الفراق من جاحنة حتي لو كان مديونا لا ينتقل الي المولي ولا صلة بينه وبين العبد ولو قال  
الموهوب له خذ هذا ابدا عن هبتك او عوضها او مقابلتها او عوضه اجنبي متبني عاقبته سقط الرجوع لان هذه  
الالفاظ في معنى المعاوضة وكذلك لو قال خذ هذا امكان هبتك او ثوبا منها او كافاك به او جازيتك عليه  
او اثبتك وتحتك هذا عن هبتك او تصدقت به عليك بدلا عن هبتك فهذا كله عوض محكم حكم  
الهبة يصح بما تنقص به الهبة ويبطل بما تبطل به ويتوقف الملك فيه علي القبض ولا يكون في معنى المعاوضة  
اصلا وان لم يضاف العوض الي الهبة بان اعطاه شيئا ولم يقل عوض عن هبتك لا يكون عوضا ولكل واحد منها الرجوع  
الرجوع فان عوضه عن جميع الهبة بطل الرجوع في الجميع قلل العوض او كثر وان عوضه عن نصفها قلل  
الرجوع فيما بقي لان المانع التقويض فيتقد بقدر **قال** ولو استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض لانه  
ما عوضه بهذا العوض الا ليس له جميع الموهوب ولم يسلم الا نصفه فيرجع بنصف ما عوضه وان استحق  
بعض العوض لا يرجع بشئ وقال زفر رحمه الله يرجع محضته من الموهوب اعتبارا بالعوض الاول لانه لما  
استحق بعضه ظهر انه ما عوضه الا الباقي وهو يصالح عوضا عن الكل فلا يرجع الا ان يرد الباقي ثم يرجع  
لانه ما اسقط حقه في الرجوع بقبول العوض الا ليس له جميع العوض ولم يسلم فله رده بطل التقويض  
فعاد حق الرجوع **قال** وان استحق جميع العوض رجع بالهبة لما بيننا **قال** والهبة بشرط العوض يلزم فيها  
حكم الهبة قبل القبض فلا يصح في المنشاع وحكم البيع بعد رعاية للقط والمعني وضورته ان يهبه عبدا  
علوان يعوضه عنه ثوبا فلكل واحد منهما الامتناع مالم يتقيا بضائهما في الهبة فاذا تقيا بضائهما بئزلة  
البيع يردان بالغيب وتجمل لشفعة وان استحق ما في يدها رجع بعوضه ان كان قايما بقيمته ان كان كافا  
**قال** ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم لانه فصل يجتهد فيه مختلف بين العلماء فله الامتناع وو  
لاية الالتزام للخاصي وان تراضيا فقد ابطال حقه فيجوز وان هلك في يده بعد الحكم بالرذم ضمن لانه امانة



في يد حيث قبضه لارعلي وجه الفهمان **فصل** العتري جانيه للمعجال حيونه ولورثته بعد ماته ويبتل الشطر وهو  
ان يجعل واره له عره فاذا ملك ترد عليه لما تقدم من الحديث ولما روي انه عليه السلام اجاز العري وابطل شرط  
المعبر. ولوقال داري لك عري سكني ونحلي سكني وسكني صدقة او صدقة عارية او عارية هبة او هبة  
سكني هبة فهي عارية لان ذكر المنفعة وهي السكني حقيقة في العارية لان العارية تملك المنفعة وتحتل  
الهبة والحمل على الحقيقة **ولي** ولوقال هبة تسكنها فهي هبة لان قوله تسكنها مشوية وتبني على المقصود  
وليس بتفسير بخلاف قوله سكني **قال** والرقبي بالطلبة وهي ان يقول داري لك رقبتي ومعناه ان مات فهي الي  
وان مات فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر لاروي شترج ان لبي عليه السلام اجاز العري ورد الرقبتي  
ومراده الرقبتي من الرقبتي من الارقاب ومعناه رقبته داري لك فانه يجوز وهو محمل حديث جابر ان النبي صلى  
الله عليه وسلم اجاز العري والرقبي الا انه محتمل فلا يثبت الهبة بالشك فيكون عارية وقال ابو يوسف الرقبتي  
جائز لحديث جابر ولان قوله داري لك تملك وقوله رقبتي شرط فاسد فلا يبتل الهبة ولها حديث شريح ولانه  
تعلق الملك بالحفظ فلا يصح واذا لم يصح يكون عارية عندهما لانه يقتضي لطلاق الانتفاع به ولول جميع ملك  
او كل شي ملكه او جميع ما ملكه فلان فهو هبة لان ملكه لا يصير لغيره الا بملكه. ولوقال جميع ما يعرف في  
ينسب لي فلان فهو اقرار لجواز ان يكون للمقر له وهو في يد المقر يعرف به وينسب اليه **قال** والصدقة فالهبة بجميع  
احكامها لانه يترجع الا انه لا رجوع فيها لان المقصود منها الثوب وقد حصل وكذا الهبة للفقير لان المقصود  
الثوب وكذا الوتدق علي غني لانه قد يطلب منه الثوب بان يعينه علي النفقة لكثرة عياله ويؤثر ذلك  
انه غير بالصدقة عنها **قال** ومن نذر ان يتصدق بما له فهو علي جنس مال الزكاة لان ايجال العبد  
معتبر بايجاب الله تعالى وايجاب الله تعالى المقصد قد انضاف الي المال تناول اموال الزكاة قال تعالى خذ  
من اموالهم صدق قد فكذا ايجاب العبد فيصدق بالذهب والفضة وعروض التجارة والسوايم والعلقة  
والتمرة العشرية والارض العشرية خلافا للمحمد رحمه الله لان الغالب في العشر معنى العبادة حتي لا يجب  
علي الكافر فكانت في معنى الزكاة ولا يتصدق بغير ذلك من الاموال لانها ليست اموال الزكاة وقال زينا  
ولجميع ماله وهو القياس على عموم اللفظ وجوابه ما مر. ولونذر ان يتصدق بملكه فهو علي الجميع  
وذكر الحاكم الشهيد انه والاول سواء في الاستحسان لان ذكر المال والملك سواء وكذلك ذكر النسخ  
عنهما قال ابو يوسف نذر بينهما لفظة الملك اعم عرفا والاول اصح لان الشترج انما انضاف الصدقة الي المال لا  
الي الملك وذلك يوجب تخصيص المال فيبقى الملك علي موصلة فلو لم يكن له سوى مال الزكاة لزمه التصدق  
بالكل بالاجماع. **ويستل** ما ينفعه حتي يكتب ثم يتصدق بمثل ما امسك لانه لو تصدق بالجميع احتج  
ان يسال او يموت جوعا وانه ضرر فاحش فيمسك قدر حاجته دفعا للضرر عنه. ولم يقدره بشي لان الناس  
يختلفون في ذلك باختلاف احوالهم في النفقات فالخالص انه يسك مقدرا كفايته في نفقة الخيل يقدر

على اداء مثله. ولوقال داري في المسكين صدقة فعلية ان يتصدق بها وان تصدق بغيرها اجزاء ولو قال  
لاخر كل ما يصل الي من مالك فعلي ان اتصدق به فهو هبة شيئا فعلية ان يتصدق به ولو اذله  
ان يأكل من طعامه لا يتصدق به لان الاباحة لا يملكه الا بالاكل وبعد الاكل لا يمكن التصدق به والله  
اعلم بالصواب **كتاب الغاربية** وهي مشتقة من التعاور وهو التداول والتناوب يقال  
تعاورنا الكلام بيننا اي تداولناه وسمى العقد به لانهم يتداولون العين ويتدافعونها من يد الي يد  
العريه وهي العطية الا ان العريه اختصت بالاعيان والعارية بالمنافع او سميت به لعريه عن العوض  
وهي عقد مستحب مشروع مندوب اليه لما فيه من قضاء حاجة المسلم وقد نزل الشترج اليه قال تعالى  
وتعاونوا على البر والتقوي وقال عليه السلام لا يزال الله في عون المسلم ما دام المسلم في عون اخيه ودم  
تعالى علي ضعة فقال ويمنعون الماعون اي العواري من القدر والناس ونحوه وقال عليه السلام القادر  
مردودة واستعار صلى الله عليه وسلم دروعا من صفوان ولان التملك نوعان بعوض وبغير عوض  
والاعيان فالبة للنوعين بالبيع والهبة فكذا المنافع بالاجارة والاعارة **قال** وهي هبة المنافع  
وقال الكرخي اباحة المنافع حتي لا يملك المستعير اجارة ما استعاره ولو ملك المنافع ملك اجارته  
والاول الصحيح لان المستعير له ان يعير ولو كانت اباحة لا ملك ذلك كمن ايج له الطعام ليس له ان يجه  
ولان العارية مشتقة من العريه وهي العطية وانما لم تجز الاجارة لانها تملك موقت بنقطع حق غيرها  
الي انتهاء المدة والعارية تملك علي وجه لا ينقطع عنها متى شاء فلو جازت الاجارة يلزم الميعر من الضور لم  
يلتزمه ولا رضي به فلا يجوز. ونقول الاجارة اقوي والزم من الاعارة والشئ لا يستعير ما هو اقوي منه  
**قال** ولا يكون الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه اعلم ان الاعارة نوعان حقيقة ومجازة الحقيقية  
اعارة الاعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها كالقرب والدار والعبد والذابة والمجان اعارة ملا  
يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه كالدرهم والذباير والمكبل والموزون والعددي المقار فيكون  
صورة قرضا معني لانه رضي باستهلاكه بدل فكان تملكه ببدل وهو القرض ولو استعاره لم يعير بها  
ميزانه او يزين بها حانوته ليس له ان يتعدى ما سمي من المنفعة ولا يكون قرضا كاستعارة الخيل **قال**  
وهي امانة لا يضمنها من غير تعدي قال عليه السلام ليس علي المستعير غير المغل ضمان ولانه قبضه من  
المالك لا علي وجه الضمان لان اللفظ يقتضي تملك المنافع بغير عوض لغة وشرعا لما بيننا فلم يكن متعديا  
وتاويل ما روي انه عليه السلام استعار دروعا من صفوان فقال اغصبا تاخذها يا محمد فقال لا بل عارية  
موداة مضمونة اي واجبة الرد مضمونة بمؤنة الرد وفيما بين الحديثين بالقدري لكن **قال** لان  
وتصح بقولك اعرك لانه صرح فيه واطمعتك هن الارض للاستعمال فيه واخذت منك هن العبد  
نفعة العبد خدمته وقد اذن له في استخراجه ومتحكك هذا الثوب وحملتك علي هن الذابة اذ لم يرد بها



الهبة لما حرق في الهبة وداري لك سكني لان معناه سكنها لك او سكني عمري اي سكنها لك **قال**  
 والمستعير ان يعبرها لانه ملك المنافع فملكها غير بالاعارة كالوصي له بالخدمة بخلاف الاجارة على امانة  
 ثم العارية على اربعة اوجه احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع كمن استعار دابة او ثوبا ولم  
 يبين وقتا ولا عين من يستعمله فله ان يستعمله في اي منفعة شاء ويركب ويلبس غير عملا بالاطلاق  
 فلو ركب هو او ليس ليس له ان يركب غيره ولا يلبسه وكذا لو اركب غيره لا يركب هو على ما بيناه في  
 الاجارة والثاني ان تكون مقيدة فيهما بان استعاره يوما يستعمله بنفسه فليس له ان يركب غيره ولا  
 يلبسه غير باختلاف ذلك باختلاف المستعير وله ان يعبرها للرجل لانه لا يتفاوت وكذا انه ان يعبر العبد  
 والدار لعدم التفاوت والثالث اذا كانت مطلقة في الوقت مقيدة في الانتفاع بان استعارها للرجل  
 عليها خطة فله ان يحمل الخطة متى شاء والرابع اذا كانت مقيدة في الوقت مطلقة في الانتفاع بان  
 استعار دابة يوما ولم يتم ما يحمل عليها فله ان يحمل ما شاء في اليوم فان امسكها بعد الوقت ضمن ان انتفع بها  
 في اليوم الثاني وقيل يضمن بحرق الامساك لانه امسك مال الغير بغير اذنه وان اختلفا في الوقت والمكان ما  
 يحمل عليها فالقول للمعبر مع يمينه لان الاذن منه يستفاد فيثبت بقدر ما اقر به وما زاد فالمستعير مستعمل  
 فله ان يؤذن له فيضمن **قال** فان اجرها فهلكك ضمن لانه متعدي حيث تصرف في ملك الغير بغير اذنه  
 فكان غاصبا والمستعير ان يضمن المستعير ما بينا فلا يرجع على المستأجر لانه يبين انه اجره ملكه وله ان يضمن  
 المستأجر لانه قبض ماله بغير اذنه ويرجع على المستعير اذا لم يعلم انه عارية دفعا للضرر الغير ورعنه محلا  
 ما اذا علم **قال** فان قبضها بوقت او منفعة او مكان ضمن بالخالفة الا ان خير وقد بيناه بتمامه  
 في الاجارة وعند الاطلاق له ان يتنفع بها جميع انواع متغيرها ما شاء ما لم يطل به بالرد عذلا بالاطلاق  
**قال** ولو اعاد ارضاء للبناء والغرس فله ان يرجع لانه عقد غير لازم وهذا لان المنافع توجد  
 فثباتا وتلك كذلك فالمرجوع بعد قبض فله الرجوع فيه وقال عليه السلام العارية مردودة **قال**  
 ويكلفه قلعها لانه لما صح الرجوع بقي مستعير شاغلا ملك الغير فعليه تفرغها فان لم يكن وقت فلا ينفعه  
 لان لما اصاب المستعير انما اصابه بفعل نفسه وان وقت واخذها قبل الوقت كره له ذلك لانه خلف  
 وعنه ويضمن للمستعير قيمته ويملكه نظر الجانيين وقال زفر لا ضمان عليه لانه لما علم ان له ولاية  
 الاخذ فقد رضي بذلك لنا انه غرم بالتاقت اذا اظهر الوفاء بالوعد فيرجع عليه اذا اختلف لان  
 ما اصابه من جهته بخلاف غير الوقت والمستعير قلعها لانه ملكه الا ان يكون فيه ضرر كثير بالارض  
 المعبر لان الاصل له وهو راجع على التبع فان قلعها فلا ضمان عليه وقيل اذا اكلته المعبر فلعنهما ويضمن المعبر ما نقصا  
 بالقلع لانه خدعه حيث ضمن له الوفاء الى اخر الوقت الذي وقته ولم يف له **قال** وان اعادها للزراعة  
 فليس له اخذها قبل حصص وان لم يوقت فتبقى الاجرة لان فيه مراعاة الجانيين دفع الضرر عن المستعير والمراعاة

حق المعبر لان بقاءه مدة قليلة بخلاف البناء والغرس لانه لانهاية لها فيقتلع دفعا  
 لضرر المعبر ودخل الحام واستعمل قصاع الحامى وانكسرت او اخذ كون الفقاع يشرب فانكسر ودخل  
 منزله رجل باذنه فاخذ منه آباء بغير اذنه ينظر اليه او يشرب فوقه من بين فانكسر ضمان عليه لانه ما ذ  
 في ذلك دلالته استعارتها باليقين فيه فوجد فيه خطاء ان علم ان صاحبه لا يمكن اصلاحه  
 اصلحه او الا فلا والظاهر انه لا يمكن فلا بأس به **قال** واجترة رد العارية على المستعير لانه قبضه لمنفعة  
 فوجب الرد عليه والاجرة مؤنة الرد واجترة رد المتاجر على الآخر لان منفعة القبض حصلت  
 له وهي الاجرة فلا يكون الرد واجبا على المتاجر فلا يلزمه الاجرة **قال** واذا رد الدابة الى اصطلح  
 ما كلفه بري استحقاقا والقياس الى المالك لعدم الرد الى المالك وجه الاستحسان ان العاق حرت  
 بالرد الى الاصطبل فانه لو سلمها اليه ردها الى الاصطبل والمعتاد كالمصوم عليه ولو كان عبدا فرب  
 الى دار ماله فكذا رد الثوب الى دار لما بيننا ولو رد العارية مع من في عياله او عين او جريح  
 الخاص برى لانها امانة فصادرت كالوديعة وكذا الورودها الى عبد المعبر او من في عياله برى لان  
 المالك يحفظها بمؤلة عان وقيل المراد بالعبد الذي يقوم عليها وذكر في المنتقى لو كانت العارية شيئا  
 نفيسا كالجوهر ونحوه لا يبرء بالرد الى هو لانه لم يخرج العادة بطرحه في الدار وتسليمه الى غلامه  
 والمتاجر في رد العين المتاجر كالمستعير وفي الغصب لا يبرء في الجميع الا بالرد الى المالك لان ضمان  
 الغصب واجب فلا يسقط الا بالرد الى المالك او نايه حقيقة بخلاف العارية لانها غير مضمونة  
 والله اعلم بالصواب **كتاب الغصب** وهي في اللغة اخذ الشيء ظلما يقال غصبته  
 منه وغصبته عليه بمعنى قال تعالى باخذ كل سفينة غصبا وظلما ويستعمل في كل شيء يقال غصبته  
 وذن وزوجه وفي الشرع اخذ مالا متفوقا بحكم مملوك للغير بطريق التعدي واشترط ابو حنيفة  
 وابو يوسف كون المقتصب قابلا للتلف والتحويل على وجه يتضمن تقويت يد المالك ولزم يشترطه غير  
 ويظهر في غصب العقار على ما بيناه ان شاء الله تعالى ولو استخدم مملوك غير بغير امر او ارسله  
 في حاجته او ركب دابته او حمل عليها او ساقها فهلكت كان غاصبا لانه اثبت البعد المفوتة ولو جلس  
 على بساط الغير او هبت النخ بنوب سنان فالتفت في حجره لا يكون غاصبا ما لم ينقله او يمسكه وهو تصرف  
 منهى عنه حرام لكونه تصرفا في مال الغير بغير رضاه قال تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون  
 نجاة عن ترايض منكر ولان حرمة ماله المسلم حرمة دمه قال عليه السلام كل المسلم على المسلم حرام دمه  
 وعرضه وماله وقال عليه السلام لا يحمل امر مسلم الا بطيبة نفس منه وعلى حرمة الاجماع وهو من  
 المحرمات عقلا لان الظلم حرام عقلا على ما عرف في الاصول والغصب على ضيق بين احدهما لا يتعلق به اثر  
 وهو ما وقع عن جهل من اتلف مال النبي وهو بطلان ملكه ممن هو في يده وتصرف فيه فاستهلكه



ثم ظهر انه غير ذلك فلا اثر عليه قال عليه السلام رفع عن استحقاق النسيان الحديث ومعناه الاثر  
 والثاني يتعلق به وهو ما اخذ على وجه التعدي فانه ياخذن وامساكه **قال** ومن غصب شيئا  
 فعليه رده في مكان غصبه لتولية السلام على اليد ما اخذت حتى ترد وقال عليه السلام لا ياخذ  
 احدكم متاع اخيه لاجاز او لاجل فاذ احذر عضا اخيه فليرد بها عليه ولا نه بجه عليه  
 رفع الظلم وذلك بما ذكرنا **و** برد في مكان غصبه لان القيمة تتفاوت بتفاوت الاماكن والاعداد  
 ما ذكرنا **قال** فان هلك وهو منقذ فعليه مثله قال تعالى فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم  
 ولان المثل اعدد لوجوه المادية والجنس وان لم يكن مثليا كالحوان والعدد المتفاوت والذرع  
 فعليه قيمته يوم غصبه لان القيمة يقوم مقام العين من حيث المادية عند تقدير المائلة دفعا للظلم  
 وايضا لا يلحق المستحقه بقدر الامكان وسواء عجز عن رده بفعله او فعل غيره او باقاة سماوية لانه  
 بالغصب صار متعديا ووجب عليه الرد وقد امتنع فيجب الضمان **و** يجب القيمة يوم الغصب لانه السبب  
 وبه دخل في ضمانه **و** ان نقص ضمن النقصان اعتبارا للجزء بالكل **و** اما الثاني اذا انقطع بحقيقته  
 يوم القضاء عند ان حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يوم الغصب قال محمد يوم الانقطاع لان الواجب  
 المثل وينتقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر يوم الرد ولا يونسف يوم انقضاء الحق بزوات القيم  
 فيعتبر قيمته يوم الغصب وهو السبب الموجب ولا حنيفة ان لا يتقال بقضاء الفاضل بالانقطاع حتى  
 لو لم يتخا صا حتى عاد المثل وجب فاذا التقاضى يعتبر القيمة عند اختلاف ذوات القيمة لانه مطالب  
 بها من وقت وجود السبب هو الغصب فيعتبر قيمته عند السبب **قال** وان ادعى الهالك  
 حبه الحاكم مدعي يعلم انها لو كانت باقية اظهرها ثري قضى عليه ببدلها لان الظاهر بقاؤها  
 وقد ادعى خلافه ونظير اذ اطول بئس البيع فادعى الافلاس ومره **و** فاذ احببه المدة المذكورة  
 قضى بالبدل لما مر **قال** والقول في القيمة قول الغاصب مع عينه لانه ينكر الزيادة **و**  
 وان افاد المالك البيعة على الزيادة قضى بها لانها حجة ملزمة **قال** فاذا قضى عليه بالقيمة  
 ملكه مستندا الى وقت الغصب لانه قابل للنقل من ملك الى ملك وقدم ملك المالك بدله فيملك الغاصب  
 المبدل لانه يجمع البدل في ملك واحد دفعا للصير عنه **و** يسلم له الاكساب للبيعة ولا يسلم  
 الاولاد لان تبعينهم فوق تبعية الاكساب لا ترضى ان ولد المدين والكتاب مدين ومكانه لا يكون  
 اكسابهما مدين ومكانا **قال** فاذا ظهرت العين وقيمتها التي قد ضمتها بنكون او بالبيعة او بقول  
 المالك سلمت للغاصب لانه ملكها برضا المالك حيث ادعى هذا القدر **و** ان ضمتها بيمينه فالملك  
 ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين ورد العوض لانه ما رضى به وانما اخذ بعجزه عن  
 الوصول الى كمال حقه كالمكس **و** لذل الوظهر قيمته مثل ما ضمن او اقل لانه لم يرض حيث لم يعطه ما ادعاه

والجديد م

**الخيار قال** ويضمن ما انتقض العقار بفعله ولا يضمنه لو هلك وقال محمد رحمه الله يضمن العقار  
 بالغصب وصورته ان من سكن دار غيب او زرع ارض غيب بغير اذنه شرحت الدار او غرق العقار  
 لمحمد انه تحقق اليد العادية ويلزم من ذلك زوال يد المالك لان اجتماع اليدين في محل واحد في زمان واحد  
 حال تحقق الغصب ولا تكل حكم يتعلق بالنقل فيما يتعلق بالتولية فيما لا يتعلق كدول البيع فيقول  
 المشتري وطحا قوله عليه السلام من غصب ثوبا من ارض طوقه الله تعالى من سبع ارضين النبي عليه  
 السلام ذكر الجزاء في غصب العقار ولم يذكر الفان ولو وجب لذكره ولا ان هذا تصرف في المالك لان  
 العقار لم يزل مكانه الذي كانت يد المالك ثابتة عليه والتصرف في المالك لا يوجب الفان كما  
 لو منع عن حفظ حتى هلك ولا تملك ما لا يجب القطع بسرقته لا يتعلق به ضمان الغصب كالحرام او اذا هدم  
 البناء وحرق الارض فيضمن لانه وجد منه النقل والتحويل وانه اتلاف فيضمن بالاتلاف لا يضمن بالغصب  
 كالحرام وما يهدم بسكناء فقد تلف بفعله والعقار يضمن بالاتلاف وان لم يضمن بالغصب ولا نه تصرف  
 في العين **و** فان نقص بالزراعة يضمن النقصان لما مر **و** ياخذ راس ماله ويتصدق بالفضل معناه  
 وبما حذر من الزرع ما اخرج عليه من البذر وغيره ويتصدق بالفضل وكذا المودع والمستعير اذا تصرفا  
 ورعا تصدقا بالفضل وقال ابو يوسف يطيل الفضل لا يحصل في ضمانه ملكه الاصل ظاهر فان  
 المضونات تملك باداء الضمان مستندا على ما تقدم ولما انه حصل بسبب خيب ومعا الترف في ملك  
 الغير والفرع حصل على صفة الاصل وانك الخيب سبيله التصديق به **و** لو صرفه في حاجة نفسه  
 جاز ان كان غنيا تصدق بمثله وان كان فقيرا لا يتصدق **و** لو لقي المالك الغاصب في غير بلد الغصب  
 فطالبه بالمضيق فان كان دراهم او دينار دفعها اليه لانه ثمن في جميع البلاد **و** ان كانت غنما  
 وهي قايسة في يد امرئ تسليمها اليه ان كانت قيمتها في الموضوعين سواء لانه لا ضرر فيه على المالك  
 وان كانت قيمته اقل من بلد الغصب فان شاء احن وان شاء طالبه بالقيمة وان شاء صبر ليأخذ في بلد  
 لان نقصان السعر مثله فيتحيز المالك كلاف تغير السعر في بلد الغصب لانه لا يصنع بل بقله الرغبات  
 وان لم يكن في يد اقل فاما ان شاء اخذ مثله ان كان مثليا او قيمته ببلد الغصب ويصير ليأخذ  
 مثله في بلد **و** ان كانت قيمة اكثر فالغاصب ان شاء اعطاه مثله او قيمته لانه هو الذي تضرر بالدفع  
 وان كانت القيمة سواء فللمالك ان يطالب بالمثل لانه لا ضرر على احد **و** لو قيعب في يد الغاصب  
 مع قيمة النقصان فيقع صحتها ويقع وبه عيب فيضمن ذلك وهذا في غير الربويات لان الجدة قيمة  
 فيها **و** اما الربويات ان شاء احن بعينه وان شاء ضمن قيمته صحتها من غير جنسه وتركه لان الجدة  
 لا قيمة لها عند المقابلة بالجنس على ما عرف **و** آية الصقر والرصاص ان بيعت وزنا من الربويات وعدا  
 لا **و** لو غصب غنما فصار ربيبا او عصيرا فصار خلا او رطبا فصار تمرا فالملك ان شاء اخذ عينه لا غير



وان شاء ضمنه مثله **قال** ولو غصب عبدا او جارية صغيرة فكبها من النفقة قال عليه السلام من وجد عين ماله فهو حق به ولو كان شابا فصار شيخا او شابة فصارت عجوزا ضمن النقصان **قال** والشلل العرج وذو السبع والبصر ونسيان الحرفة والقرآن والاباق والسرقة والجنون والزنا عيب يوجب النقصان ان حدثت عند الغاصب ضمنا **قال** واذا تغير المفسود بفعل الغاصب حتى زال رسمه واكثر من فقه ملكه وضمه وذلك كدخ الشاة وطهرها او شيبها او تقطيعها وطحن الحنطة وزرعها وخبر الدقيق وجعل الصغار نية والحديد سيفا والبناء على الساحة والدين وعصر الزيتون والعنب وغزل القطن وشيخ الغزل والوجه فيه انه استهلكها من وجه لغوات معظم المقاصد وتبدل الاسم وحق في الصنعة قايما من كل وجه فترج على ما فات من وجه بخلاف ما اذا دخن شاة وسلكها لان الاسم باق ولا ينتفع به حتى يؤدي بدله لقوله عليه السلام في الشاة المدبوجة المصدية بغير رضا صاحبها اطعموها الاساذي فيه دليل على زوال ملك المالك وحرمة الانتفاع قبل الارضاء ولان اباحة الانتفاع بالارضاء فتح باب الغصب **قال** وكوز بيعه وهبته مع الحرمة كالبيع الفاسد **قال** فان اذى بدله او ابراه المالك جاز له الانتفاع به لانه صار راضيا بالابراء واحذا بدل **قال** والقياس ان يجوز له الانتفاع قبل الاداء وهو قول زفر وهو رواية عن **الحنفية** رحمه الله لانه ثبت له الملك فيجوز له الانتفاع ولهذا جاز بيعه وهبته وعزاني يوسف انه يزول ملك المالك عنه لكنه يباع في دينه وبعد الموت مواحق به من باقي الغرماء ووجه آخر في الساحة والدين ان ضرر المالك صار مخيرا بالقيمة وضرر الغاصب بالهدم لا يخير فكان ما قلنا رعاية للجانبين فكان اولى **قال** ولو غصب خيطا خاط به بطن عتير او امته او لوطا فادخله في سفينة انقطع ملك المالك الى الضمان بالاجماع **قال** ولو غصب تبرافض به دراهم او دنانير او آنية لم يملكه في حيا المالك لاشي للغاصب قلا يملكها الغاصب وعليه مثله ما تقدم انه استهلاك بصنعة من وجه لا تبالكرسات بعض المقاصد ولا في حنيفة رحمه الله ان الدين باقية من كل وجه نظر الى بقاء الاسم والقيمة والوزن وجريان التبرافض والصنعة فيطأ غير متقومة لما بينا انها لا قيمة لها عند المعاملة بالجنس **قال** ومن خرق ثوب عتير فابطل عامته منفعة ضمنه لانه استهلكه معنى كما اذا احرقه فاذا ضمن جميع القيمة ترك للغاصب ليلا يجمع اليه لان في ملكه احد وان اسهل الثوب ضمنه النقصان لبقاء العين وبعض المنافع **قال** وان كان حرقا قليلا يضمن نقصانه ما انه لم يمت شيئا بل عيبه **قال** واختلغا في العيب الفاحش قيل هو ان يوجب نقصان ربح القيمة فما زاد وقبل ما ينتقص به نصف القيمة والصحيح ما يندت به بعض المنافع **قال** واليسير ما لا يمتد به شيء من المنفعة بل يدخله نقصان عيب **قال** ومن دخن شاة غيره او قطع يد ها فان شاء المالك ضمنه نقصانها واحذها وان شاء سلمتها وضمنه قيمتها لانه اتلاف من وجه لتفويت بعض المنافع من اللبن والنسل وغيرها وبقاء البعض وهو الاكل فيثبت له الجواز

الثوب في الحرق الفاحش **قال** وغيره كولا للتم بضم قمتها بقطع الطرف لانه استهلكها من كل وجه ولو غصب دابة تقطع رجلها ضمن قيمتها وروى هشام ان اخذها امالك لاشي له وان نشاء تركها واخذ القيمة عند بي حنيفة كما في الجنة العياد خلافا لهما **قال** وان قلع عين الدابة فعليه ربح القيمة استحسانا وقيمة النقصان قياسا **قال** وفي جنات الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لو فاء عين برذون او بغل او حمار ربح قيمته وكذا كل ما يعل عليه من البقر والابل وما لا يعل عليه ما نقص **قال** وقال في الجامع الصغير في عين بقرة الجزار وجرو ربح القيمة وفي عين شاة الفصاب ما نقصها **قال** والممل والقيصر والذاجاجة والطب ما نقصه **قال** وقال ابو يوسف ما نقصه في جميع الهياير اعتبارا بالشاة ولما روى انه عليه السلام قضى في عين الدابة ربح القيمة وكذا قضى عمر رضي الله عنه ولا تها تصلى للممل والركوب والعمل ولا نعوم منه المصالح الا بربعة عينين عينيها وعين المستعمل فصارت كذات اربعة عينين فيجب في احد ربح القيمة كما قلنا في احد الاهداب ربح الدية لما كانت اربعة **قال** ومن بنى ارض غيره او غرس لزمه قلعها وريحها على ما بينا في الاجازات فالعليه السلام لعرق ظالم حق ولانه شغل ملك الغير فيؤا متغيره دفعا للظلم ورد الحق الى مستحقه **قال** قال ومن غصب ثوبا فصبعة او سويقا فالتة بسمن فاما ان ان شاة اخذها ورحلها واداة الصبغ والتسويق وان شاة اخذ قيمة الثوب ابيض مثل التسويق وسلمها لان في ذلك رعاية للجانبين على ما تقدم وصاحب الثوب صاحب الاصل فكان اولى له وقال في الاصل ربح قيمة التسويق بناء على انه يتغير بالقياس فلم يبر مثليا وسماه ههنا مثلا لقيام القيمة مقامه والاولان كايها سوا **قال** ابو حنيفة رحمه الله السواد نقصان قيل هو اختلاف عمر وزمان وقيل ان نقصه التسويق هو نقصان **فصل** زوايد الغصب امانه متصلة كانت كالسمن والحل والحن او منفصلة كالولد والعقر والتمر والقنوف واللبن لان الغصب لغيره عليها لانه ازالة يد المالك باكبات يده ولم يبره فلا يضمن لان ضمان الغصب والغصب محال ويضمنها بالتعدي بان التلذذ او اكله او ذبحه او باعه وسلمه وبالمنع بعد الطلب لان الملك ثابت للغير قد تعدي فيه فيضمنه طامرا وان طلب المتصلة لا يضمن بالبيع لان الطلب غير صحيح لعدم ايد بدون الاصل وقال لا يضمنها بالبيع والتسليم كالمنفصلة ولا في حنيفة رحمه الله ان سبب الضمان اخراج الحبل من ان يكون متعاقبا في حق المالك ولم يبر ههنا لان الزيادة المتصلة ما كان متعاقبا بها في حق المالك لعدم يده عليها فلا يجب الضمان ولو زادت قيمتها فعليه قيمتها يوم الغصب لا غير لانه يوم سبب الضمان على ما تقدم **قال** وما نقصت الجارية بالولادة مضمون لغوات بعضها ويجبر بولدها وبالقرعة لانعدام النقصان حكما ولا في العلوي والولادة سبب للزيادة والنقصان فلا يوجب الضمان كما اذا سقطت ستمائة بنت او هربت ثمة سمنت او ردا رش اليد فانه يجبر بغير نقص القطع كذا ههنا وصار كمن المبيع وان لم يكن بالوفاة الجبر بغيره ونقص



والفرقة كالولد ولا تها فاية مقامه لوجوبها بد لا عنه ولو ماتت وبالولد فافق بغيرتها لا شيء عليه هو  
الصحيح لانه لما ضمنها يوم الغصب ملكها من ذلك الوقت فبين ان النقصان حصل على ملكه فلا حاجة  
الى الجواب **قال** ومنافع الغصب غير مضمونة استوفائها وعطلها واستغل لعدم ورود الغصب عليها  
لانه ما زال عنها يد المالك لعدم وجودها وقت الغصب ولا هائله بينها وبين الاعيان لبقاء  
الاعيان وهو لا يبق زما بين ولا انها غير متقومة وانما تقومت بالاجارة ضرورة ورود العقد عليها ولم  
يوجد وبضمن ما نقص استعماله لاستهلاكه بعض اجزائه **قال** ومن استهلك خمر الذمى او خنزيره  
فعليه قيمته ولو كانا لمسلمين فلا شيء لقوله عليه السلام تركوهما وما يدنينون با ليهما فان الخمر والطير  
عندهم كالحل والساق بل هما من انفس الاموال عندهم وقار عليه السلام اذا قبلوها يغفر الله ذنوبها فاعلمهم  
ان لهم ماله وعليهم ما على المسلمين النعمين بان لا يفتقدونه مالا فكذا يكون للذمي خلاف المسلم  
لانها ليس امالا في حقه اصلا وحرمة بد لهما عليه كونهما واجزا وان كان مثليا فلمسلم ممنوع من ملكه  
وملكه فوجب القيمة اما لربوا اخراهم عندهم وهو مستثنى عن عقد الذمة **قال** ويجب في كسر الخاف  
قيمتها غير الله وهو سواء كانت لمسلم او ذمي كالبرط والطير والدق والمزمار والخنك والقود وحوها و  
ويجوز بيعها وقال لا يضمن ويجوز بيعها لانها اعدت للمعاملة فلا يضمن كالحجر ومناخها يتاقل فيها الثمن  
عن المكرواته ما موبه شرعا فلا يضمن كاذن الفصح وبلا ولا بلان حيفه رحمه الله انها اموال صالحة لا انتفاع في  
جهة صالحة ونفع لا يخل فيضمن والنفسا بفعل فاعل اختيار فلا يسقط التقويم وجواز البيع لانها مباحة على المالية  
وصار كالبابية المينة وتقيمتها لغير الله كالجارية المعينة والكسر النطوح والحامة الطيارة والذئب المقاتل  
والعبد الحقيق فانه يجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور كذا هذا ولو احرق بابا مخوتا عليه ثايل منقوشة  
ضمن قيمته غير منقوش لان نقش التماثيل حرام غير متقوم وان كان مقطوع الراس يضمن قيمته  
منقوشا لانه غير حرام والتماثيل على البساط غير محرم فوجب قيمته منقوشا وغصب ثوبا فاكسائه  
للمالك او طعاما فتقدم بين يديه فأكله وهو لا يعلم به بري من القمان لانه اعاد الشيء الى يده وقد  
مكن من التصرف فيه حقيقة فبر بالنقص وهو قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترد ولو جاء الغائب  
بقيمة المعصوب الى المالك فلم يقبلها اجبر لما كرم على قبولها فان وضعها في حجره بري وان وضعها  
بين يديه لا يبر خلاف ما اذا وضع المعصوب او الوديعة بين يديه حيث يبر لان الواجب في العين رد  
وانه يتحقق التحلية والواجب في الدين القبض ليتحقق المعاوضة والمقاصد والقبض لا يصل بالتحلية وروي  
ابن سماعه عن محمد للقاضي ان يأخذ المالك من الغاصب والسارق اذا كان المالك غائبا ويغفله عليه فان ضاع  
خا المالك فله ان يضمن الغاصب والسارق ولا يبر انما هذا لان القاضي التصرف في المالك الغائب يوجب  
للمغفلة لا فيما يرجع الى ابراء حقوقه ولو صل دابة رجل او ثوبه او فقهه وفيه طيور ولم يضمن لانه خلل

وانه يدين  
والمسلمين

بين فعله والتلف فعل فاعل مختار وهو ذهاب الدابة والعبد وكثيرا ان الطيور واختيار  
صحيح وتركه منهم متصور والاختيار لا يعدم بانعدام العقل الا ترى ان المجنون يضمن ما يتلفه وان كان  
معدوم العقل فيضاف التلف الى المباشرة دون التسيب كالحافر والدافع ولو حفر زق وفيه دهن  
ضمن لانه تسبب لتلفه بازالة المستك ولم يتخلل به وبين التلف فعل فاعل مختار ولو كان جامدا فنته  
فذاب بالشمس ثم سال له يضمن لان الجامد يستمسك بنفسه لا بالزق فكم يكن الشق اتلافا وانما جابر  
ما يباع بالشمس لا بفعله ذهبت دابة رجل ليلا او ثمارا بغير ارسال صاحبها فافسدت زرع رجل فله  
عليه لانها ذهبت باختيارها فعلمها هدره عليه السلام العجا جابر وان ارسلها ضمن رجل  
وجد في زرع اوداره دابة فاخرجها فهلكت او اكلها الذيب لم يضمن نصر عليه محمد رحمه الله  
في المتقى قالوا والصحيح ان اخرجها ولم يتلفها لم يضمن لان له ولاية الاخراج وان ساقها بعد الاخراج  
ضمن رجل ادخل دابة في دار رجل فاخرجها صاحب الدار فهلكت لا يضمن وان وضع ثوبا في دارة فزى به  
فضاع ضمن لان الثوب لا يفر الدار فكان الاخراج اتلافا والتا به تقرب الدار فله اتلافا والله اعلم  
**كتاب احيا الموات** الموات ما لا ينتفع به من الاراضي لا تطلق الماء عنه اولغيبه  
عليه او كونها حرا او صحرة وخود ذلك مما يمنع الزراعة سميت بذلك لعدم الانتفاع بها كالميت  
لا ينتفع به فما كان كذلك وليس ملك مسلم ولا ذمي وهو بعيد من العمران اذا وقف الانسان بئر  
العرمان ونادى باعلى صوته لا يسمح من احياه باذن الامام ملكه مسلما كان او ذميا لان ما كان قريبا من  
العرمان يرتفع الناس به عادة فيطعمون فيه البياذ ويرعون فيه المواشي وعن محمد رحمه الله انه  
يعتبران لا يرتفع به اهل القرية وان كان قريبا والمختار هو الاول لتعلق حقهم به حقيقة ودلالة فلا  
يكون مواتا وكذلك اذا كان محتطبا لغيرهم لا يجوز احياه لانه حقهم ويشترط في الاحياء اذن الامام  
وقالا لا يشترط لعوله عليه السلام من احيا ارضا ميتا وهيمه وليس له حق ولا له صاح سبقت  
اليه كالصيد ولا في حيفه رحمه الله قوله عليه السلام ليس للمرا لا ما طابت به نفس امارة والمراد به في الميتات  
الا ان الحطب والحشيش والماء خضر عنه بالحديث فبقى الباقي من الاصل وحديثهما ممول على الاذن لقوله  
محصولين توفيقا ولانه وصل الى يد المسلمين بالقتال والغلبة فيكون غنيمته فلا حل لاحد بدون اذ  
ن الامام كسائر الغنائم والمسلم والذمي سواء لان الاحياء سبب الملك فيستويان فيه كسائر  
الاسباب ويجب فيها العشر على المسلم والحراج على الذمي لانه ابتداء وضع فوجب كل واحد ما يليق  
وان سقاه بما اخرج يعتبر بالما والاحياء ان يبنى فيها بنا او يزرع فيها زرع او يجعل للارض  
مستاة وخود لك ويكون له موضع البناء والزرع دون غيره وقال ابو سفيان عمل اكثر من النصف  
كان احيا بلجميعها وان عمر نصفها له ما عداون الباقي وكبر ابن سماعه عن ابن حنيفة ان حفر فيها



بيرا اوساق اليها ما تقدم احيا زرع اوله يسرع ولو شق فيها انهارا لم يكن احيا الاخر فيها ما  
 فيكون احيا ولا يجوز احيا ما قرب من العام ما يتنا ومن احيا ما ناسا احيا ما بجوانب الاربع  
 على التعاقب فطريق الاول في الارض الرابعة لتعنتها وذلك عن محمد رحمه الله ومن احيا مواتا اثر  
 لها فزرعها آخر قبل هي الثاني لان الاول ملك استعلا بها لا رقتها وقيل هي الاول وهو الاصح لانها ملكه  
 بلام الملك في الحديث **قال** احسن حرجا ثلاث سنين فلم يزرع بعد فاعلم الامام اني غيره لان الحرج ليس  
 باحيا والا امام دفعها لتحصيل المصلحة من العشر الخارج فاذا لم يحصل دفعها الى غيره ليحصل وتسمى  
 حرجا الوجهين احدهما من الحرج وهو المنع لانه يمنع غيره منها الثاني انهم يضعون الاجار حولها لتعليق  
 حدودها لئلا يشركه فيها احد والتجيزان يعلمها بعلامة بان وضع الحجارة او غرس حولها اخصا ناسا  
 يابسة او قلع الحشيش وارق الشوك وخو فانه حرج وهو استياد وليس باحيا، ولهذا الواجب  
 غيره قبل الثلاث سنين ملكها لانه احياها كما يكر السوم على سوم احده ولو عذر جاز العقد والتقدير ثلاث  
 سنين مروى عن عمر بن الخطاب عنه فانه قال من احيا ارضا ميتة وهي له وليس بحرج بعد ثلاث حق **قال**  
 ومن حفر بئر في موات فزرعها اربعون ذراعا من كل جانب للناض والعطن عند ابي حنيفة رحمه الله فمن  
 ازاد ان حفر في حريمها منع لان في الاراضي الرخوة بمقوله الماء الى ما يجرد ونها فيؤدي الى اختلاف  
 ولانه ملك الحريم ليمكن من الانتفاع به وذلك بمنعه وقال ابو يوسف ومحمد ان كانت للناض  
 فستون حديث الزهرى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حريم العين خمس مائة ذراع وحريم بئر العطن  
 اربعون ذراعا وحريم بئر الناض ستون ذراعا ولا بد حتما فيها الى سائر الدابة للاستقواء وقد يطول  
 لرثاء وبئر العطن يستقي منها بيده فكانت الحاجة اقل ولا بد حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام من حفر  
 بئرا فله ما حولها اربعون ذراعا عطا لما شئته من غير فصل ولان استحقاق الحريم على خلاف الغيا لانه في  
 غير موضع الاحياء وهو اظهر وانما تركناه في موضع اتفاق الحديثان وما اختلفا فيه يبقى على الاصل ويمكنه ان  
 يدبر الدابة حول البئر فلا يحتاج الى زيادة مسير وقال ابو حنيفة رحمه الله جعل في حديث الزهرى بستين ذراعا  
 حريم الجبل لانه يملك ما زاد على الاربعين ولو احتاج الى سبعين يده الجبل اليه وكان تمتد الجبل لانه يملكه  
 وذكره النوار وعمر بن محمد ان حريم بئر الناض بقدر الجبل سبعون ذراعا او اكثر والعطن بئر الا بل حول المائتان  
 يقال عطنت الابل وهي عاتمة وعطنت اذا سقطت وبركة عند الحيا لتعا والى الشرب والنواضح  
 الابل التي يستقي لها والواحد ناضح وفي الحديث كل ما سقى من الزرع نضحا فهو نصف العشر **قال** وحريم  
 العين من كل جانب خمس مائة ذراع لما سبق من الحديث ولان العين تخرج للزراعة فلا بد من موضع حوض  
 تجمع فيه الماء وساقية يريها الماء الى المزراع فاحتاج الى مسافة اكثر من البئر **قال** والقنطرة عند خراج  
 الماء كالعين وقيل هو موصوف الى راي الامام لانه لا بد للقنطرة من الحريم لما في طينه ما لم يظهر فاذا ظهر

فهو كالعين القنطرة قيل هو موصوف لهما ما على قوله ابي حنيفة رحمه الله لاجرم للقنطرة ما لم يظهر الماء لانه حرم موصوف  
 بالنهر الظاهر ولا حريم للظاهر عند ابي حنيفة رحمه الله اذ كان في ملك الغير لا يستند وكذا الوحش في ارض  
 موات لا حريم له فلا فالهما وقال المحققون من مشايخنا للنهر حريم بقدر ما يحتاج اليه لا الماء العطن  
 وخو بالا اتفاق ثم قال ابو يوسف حريمه مقدار عرض نصف النهر من كل جانب لان المحتسب الحاجة الغالبة وقد  
 ينقل ترابه الى حافته فيمكنه باذنه او قاله في حوضه وجميع النهر من كل جانب لانه قد لا يكون الماء الزايد  
 الجانبين فيحتاج الى العناية فاحدهما فيقدر على طرف بطن النهر والحوض على هذا الاختلاف لما  
 انه لا انتفاع بالنهر الا بالحريم لانه يحتاج الى المشي فيه لتسييل الماء ولا يكون ذلك عادة في بطنه والى الماء العطن  
 وانه يخرج بنقله فوجب ان يكون له حريم كالبر له ان الحريم خلاف القياس لما مر ذكره في البئر بالحديث  
 ولان الحاجة في البئر اكثر لانه لا يمكن الانتفاع بما البئر بدون الاستقواء الا بالحريم اما النهر فيمكن الانتفاع بما يجر  
 ن الحريم **قال** ولو غرس شجرة في ارض موات فحريمها من كل جانب خمسة اذرع ليس لغيره ان يخرس فيه ما روى  
 ان رجلا غرس في ارض فلاة فجاء اخرها اذ ان يغرس شجرة الى جانب شجرة فشكا الاول الى رسول الله صلى الله  
 وسلم فامر ان تؤخذ من شجرة جديدة فتذرع فبلغ خمسة اذرع فجعل الله صلى الله عليه وسلم الحريم من كل جانب خمسة  
 اذرع والخلق للآخر فيما وراء ذلك قال في المحيط صرح حديث صحيح بحال **قال** وما عذر عنه الفرات  
 ودجلة جورا حيا وان لم يخل عوده اليه لانه كالموات ومولى الامام اذ لم يكن حريما لعامة وان  
 احتمل عوده لا يجوز حاجة العامة اليه **كتاب الشرب** وهو التصويت من الماء للاراضي ويزن  
 قال تعالى لها شرب وكلمه شرب يوم معلوم وقسمه الماء بين الشرب والجيزة ونعت صلى الله عليه وسلم  
 والناس يفعلونه فاقرهم عليه وتعامل الناس الى يومنا من غير تكبير وهو قسمه باعتبار الحق وقسم الملك  
 لان الماء غير ملوك في النهر والقسم ثمانية يكون باعتبار الملك ثمانية باعتبار الحق كقسمه العناب **قال** ويجوز دعوى  
 الشرب بغير ارض استحقاقا لجواز ان يكون الشرب حقا بدون الارض بان الشرب الارض والشرب ثم  
 باع الارض وبقي الشرب او ونه وقد يملك الارض ما لا يملك بائع كالفصا والجيزة واشهد وبشرب يوم  
 من النهر لا يقبل اذ لم يقولوا من كم يوم ولو ادعى ارض على نهر شربها منه فشهد به بالارض قضى بها وبقيتها  
 من الشرب لان الارض لا تنفك عن الشرب ولو ادعى الشرب وحده فشهد به لا يقضي بشي من الارض  
**قال** ويؤثر ويوصى بنفقة دون رقبته لانه حق مالي فيجوز فيه الارش وجهالة الموصى به لا تمنع  
 الوصية لان الوصية من اوسع العقود حتى جازت للمعدوم وبالمعدوم **قال** ولا يباع ولا يوصى  
 بالجهالة الفا حصة وعدم تصور القبض ولا لا ليس بمقوم حتى لو سقى به غيره لا يضمن ولا يصح من المايته  
 ويجب مهر المنزل ولا بد في الخلع حتى نرد ما قبضت من المهر ولا بد في الصلح من دعوى الماء ولا في  
 القصاص ويقتض القصاص وجوب الدية والمياه النوع الاول الماء الجرم ومواعيم جميع الحق الانتفاع

ولا استقواء



به بالشفقة وسبق الاراضي وسبق الانهار لا يمنع احد من شئ من ذلك كالاستنفاع بالشمس والهواء  
والثاء الاودية والانهار العظام كجحر ونحوه والقيط والفرات ودجلة فان الناس مشتركون فيه في الشفعة  
وسبق الاراضي نصب الارحية والدوالي اذ لم يمتد بالعمامة وذلك بان يجرى مائها ويشق نهر لسبقها ليس في  
ملكه احد لانه جاز في الاصل وغلبة الماء يمنع قدر غيره واستيلاءه وان كان يضرب بالعمامة فليس له ذلك لان دفع الضرر  
عنهم واجب وذلك بان يكسر صفته فيميل الماء الى جانبها فتصرف الاراضي والقوى وكذا اشق الساقية للرواق  
والواليمة **قال** الثالث ما يخرج من نهر خاص لغيره فله فيه شركة في الشفعة وهو الشرب وسبق الدواب  
ولهذا اخذ الماء للوضوء وغسل الثياب والخبز والطبخ لا يخرج وان اطلق الماء كله **قال** روي انه وردت على ابي حنيفة  
رحمة الله ما يل من خراسان فدفعوا الى زفر يكتب فيها منهار رجل ماء يجرى الى منار من نهر فيجى رجل في ابله  
ودوابه منه حتى ينفعه كله مله ذلك يكتب زفر ليس له ذكر فوضعه على ابي حنيفة فغلط وقال صاحب الاصل ذلك لقوله  
السلام الناس شري في تلك الحديث والحديث بشمل الشرب الا ان الشرب خص في النهر الى خاص ولما  
للقصر من امله وبقي حق الشفعة للضرورة اما لثمة انما جاز ولا لا يقدر على استصحاب الماء في كل مكان والبيوت  
حكمها حكم النهر الخاص **قال** الرابع ما اخرجت جبة ونحوه فليس له حصة ياخذ منه شيئا بدونه اذن صاحبه وله  
يخذه لانه ملكه بالاحواز وصار كالصيد والحديث الا انه لا قطع في رفته ليعتق شبهة الشركة فيه بالحديث  
**قال** وكان البيهقي والشيخ او النهر في ملك رجل لغيره من يريد الشفعة في الرخوة في ملكه ان كان يجد  
غيره بقرب في ارضه باحة **قال** فان لم يجد فاما ان يسكنه ياخذ منه بشرط ان لا يكسر صفته او يخرج الماء اليه  
فان منع وطرح جفاف العطش على نفسه ومطية فانه بالسلام ما روي ان قوم ما وردوا ما فاسلوا امله ان  
يدفع لهم على البيهقي فابوا فاسلوا ان يعطوهم ولو ابا فابوا فقالوا لهم ان اعنا فاعنا وعنا فاعنا فاعنا  
سقط فابوا ان يعطوهم فذكر واذا كان لغيره من الرخوة فقال صلا وضمهم فيهم السلام ولا تمنع المضطرب  
حقه لان حقه ثابت في الشفعة فكان له ان يتاثر بالسلام والحديث بالاناء يقتله بغير سلاح لانه ملكه بالاحراز حتى كان  
له قهينه الا انه مأمور ان يدفع اليه قدر حاجته فيما يمنع حالف الامر فيؤديه والطعام حالة المفحصة كالماء الحار بالاناء  
في الباحة والمقاتلة والسمان لما بيننا **قال** ولو كان النهر والبيهقي في موات قد جابه فليس له ان يمنع صاحب الشفعة من الدخول  
اذا كان لا يكسر المسناة لان الموات كان مشتركا والاحياء حتى مشترك فلا يقطع حتى الشفعة من الدخول اذا كان لا يكسر  
ولا اصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون وفي رواية الناس مشتركون في ثلاث في الماء والكثرة والنار اثبت  
الشركة فيها للناس كافة المسلمون والكفار فيه سواء فيكم الماء ما ذكرنا **قال** واما الكثرة ان كان في ارض صاحبة  
فالناس فيه شركاء في الاحتشاش والري كما شئت كهر في ماء البحر وان كان في ارض مملوكة وقد ثبت بنفسه فهو كالنهر  
في ارضه لا يمنع عنه وله المنع من الدخول في ملكه **قال** وان لم يجد غيره فعلى التفصيل الذي ذكرنا في الماء وان ائتم  
في ارضه فهو مملوك له **قال** والكثرة ما انبسط على الارض ولا ساق له كالاذخره فله اما ماله ساق فهو شجر وهو

والشرب

ملك لصاحب الارض لانه عليه السلام اتما اثبت الشركة في الكثرة لا في الشجر والعوض من الشجر **قال** واما انما  
فلو اوقد نار في معازرة فاجرم ملكه وليس له ان يمنع احد من الاستنفاع والاصطلاح وان يتخذ منها سراجا  
لان الجرم من الخشب والله ملكه والتاجر جرم الجرم ولا نالوا لعلنا الناس في اخذ الجرم ليريق له ما يسطلي به ولا ماء  
يخبر ويطلع به **قال** وان اوقد النار في ملكه فله ان يمنع غيره من الدخول في ملكه لان النار كجاس في الماء  
والكثرة **فصل** كبرى الاثمار العظام على بيت المال وهي التي لا تدخل في مقاسم كسجون واخرته  
جسجون والنيل ودجلة والفرات وما شابهها لان منفعتها للعمامة فتكون في مالهم فان لم يكن في بيت  
المال شئ اجبر الناس على كرمه اذا احتاج الى الكري احياء حتى العمامة ودفعوا للضرر عنهم كمن يخرج الامام  
من يطبق العمل ويجعل مؤنتهم على المياسير الذين لا يطبقونه وما هو مملوك للعمامة فكرهه على اهله لانه  
منفعته لهم **قال** ومن ابي منهم بحسب دفع الضرر العام وهو ضرر الشركة بالضرر الخاص كيف وفيه منفعة  
فلا يعارضه **قال** وان كان فيه ضرر عام باخافوا ان ينشق النهر فيخرج الماء الى طريق المسلمين وارضهم  
فعليهم تحصينه بالحصص **قال** وان لم يكن فيه ضرر عام لم يجزوا وامر كل واحد ان يخصن نصيبه **قال** والنهر  
المملوك لجماعة مخصوصين فكرهه عليهم **قال** ومن منهم قيل تجبر لمانه وقيل لا تجبر لان كل واحد من الضرر  
ين خاص ويمكن دفعه بالكري بامر القاضي ف يرجع على الاثني ولا كذا لك القول **قال** ومؤنة الكري  
اذا جاوز ارض رجل يرفع عنه **قال** الكري عليهم من اوله الى آخره حصص الشرب والاراضي لان الاعلى  
يحتاج الى ما وراء ارضه لتسهيل ما فضل من مائة كيلا يفرق اهله ولا يبي حنيفة رحمه الله انه متى جاوز  
الكري ارضه تمكن من سقيها فاندفعت حاجته فلا يلزمه ما بعد ذلك حتى لو امكنه السقي بدون الكري  
لجذب عليه الكري وما ذكر من الحاجة يندفع بسد من اعلاه وليس على صاحب السيل عمارته كن له  
على سطح آخر مسيل ماء **قال** واذا جاوز الكري ارض رجل هل له ان ينفع الماء قيل له ذلك لان الكري  
قد انتهى في حقه وقيل لا لانه لا يختص بالانتفاع بالمال ولو اجازت العادة بالكري من اسفل النهر او  
يترك بعضه من اعلاه **قال** وليس على اهل الشفعة شئ من الكري لانها شركة عامة **قال**  
زهر لرجل يجري في ارض غيره ليس لصاحب الارض منعه لان صاحب النهر مستعمل له باجره مائة عام  
وعلى هذا المصتب في نهر او على سطح والميزاب والطريق في دار غيره الا انه لا بد له ان يقول في الدعوي  
مصب ماء الوضوء والمطر وغيره لكان التناوت **قال** فمن بين قوم اختصوا في الشرب فهو  
بينهم على قدر ارضهم لان المقصود من الشرب سقي الارض فينقذ ربه بقدر بخلاف الطريق لان  
الشرط الى الدار الواسعة والضيقة سواء **قال** ولو كان لبعض الاراضي ساقية وللبعض ذابية ولا  
شئ للبعض وليس لها شرب معلوم فالشرب بينهم على قدر ارضهم التي على حافة النهر لان المقصود  
من النهر سقي الارض لا اتخاذ السواقي والدوالي فيستوي حالهم فيها هو المقصود ولا ان الاراضي في



لاصل لا بد لها من شرب وان كان لها شرب معروف من غير هذا التهر لاحتق له في هذا التهر **قال**  
وليس لا على ان يسكر حتى يستوفي الا باكثر ارضهم لما فيه من ابطال حق الباقي وهو منع الماء عنهم في بعض  
الوقت ولا يحتاج الى اصدار شيء في وسط التهر ورتما ينكسر ما يجد فيه عند التهر ورتبته مشتركة بينهم  
فلما لم يكن يشرب بخصته فاذا رزوا بذلك جاز لان الحق لهم وكذلك لو اصاب الحقوا على ان لا يسكر كل واحد  
في نوبته جاز لما قلنا لكن لا يسكر الا بلوح او باب ولا يسكر بالطين والتراب لانه يسكر التهر وفيه ضرر  
وان لم يسكر بالبلوح فبالتراب **قال** وليس لحد همن ان يشق منه نهرا او ينصب عليه رجحا  
او يتخذ عليه جسرا او يوسع فيه او يسوق شربه الى ارض ليس لها شرب لا بتر ارضهم اما شق التهر ونصب  
الرجح لانه فيه كسر صفة التهر وشغل ملك الغير ببناءه الا ان لا تقصر الرجا بالتهر ولا بالماء ويكون مكانها  
له خاص فحوز لانه تصرف في ملكه من غير اضرار بالغير واما اتخاذ الجسر فهو كطريق خاص بين قمر والقنطرة كما  
لجسر واما توسعه فيه لانه يكسر صفة التهر ويزيد على مقدار حقه واما سوق شربه الى ارض اخرى فلا تده  
ربما تقادم العهد فيدعيه ويستدل به على انه له فاذا رزوا بذلك جاز لانه حقه **قال**  
ولو كانت القسمة بالكوكي فليس لأحد همن ان يقسم بالايام ولا مناصفة لان الحق ظهر بذلك فيترك على الله  
الا ان يتراسيا لان الحق لها **قال** ولا يزيد كوة وان كان لا يضر بالباقيين لما بيننا خلاف التهر  
الا عظم لان له ان يشق فيه نهرا مبتدأ فزيادة الكوكي **كتاب المزارعة** وهي مفاعلة  
من الزراعة وهي الحرث والفلاحة وتسمى مخابرة مشتقة من خبير فانه صلى الله عليه وسلم  
دفع خبير مزارعة فسميت المزارعة مخابرة لذلك **قال** او من الخبير وهو الزارع او من الخبيرة  
بالقمة النصيب **قال** او من الخبار الارض اللينة **قال** وتسمى المحاقلة مشتقة من الحقل وهو الزرع اذا تشعب  
قيل ان يغلف سوقه **قال** وقيل الحقل الارض الطيبة الخالصة من شامية السبخ الصالحة للزراعة وتسمى  
اهل الوراق القراج **قال** وفي الشرح عقد على الزرع ببعض الخارج وهي جائزة عندنا يوسف ومحمد لان  
النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر وزرع ولان الحاجة ماسة  
اليها لان صاحب الارض قد لا يقدّر على العمل بنفسه ولا يجد ما يستأجر به والقادر على العمل لا يجد  
ارضا ولا ما يعمل به فدعت الحاجة الى جوازها دفعا للحاجة كالمضاربة **قال** وعندنا في حنيفة رحمه الله  
فاسد لما روي رافع بن خديج قال لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امر كان لنا ناقصا فها نحن اذا كان  
لاحدنا ارض ان تعطيها ببعض الخارج ثلث او نصف وقال من كانت له ارض فليزرعها او يبيعها اخاه  
وهذا متأخر عما كنا نعتقد ونه من الاباحة ويعلمونه فاقضى نحده **قال** وعن زيد بن ثابت قال  
نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة قال قلت وما المخابرة قال ان ياخذ ارضا بثلث او نصفها وزرع  
وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا خابرو ولا نري بذلك باساح حتى ذكر رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله

وقد شرط رفع الوعد من ان لا يزرع الا في الارض التي لا يملكها غيره

عليه وسلم **قال** نعم عن المخابرة فتركناه من اجل قوله ولا تده استيجار باجرة مجبولة معدومة وذلك مفسد  
ولا تده استيجار ببعض ما يحصل من عمله فلا يجوز كغير الطمان وحديث خبير مجهول على الله خارج مقاسمة فاق  
عليه السلام لما فتح خيبر عنق ترك خيبر على اهلها بوظيفة وطعنا عليهم وهي نصف ما يخرج من خيلهم  
واراضيهم **قال** والفتوى على قولها الحاجة الناس وقد تعامل بها السلف فصارت شريعة متوارثة وقضية  
متعارفة **قال** قال المصير رحمه الله وابو حنيفة رحمه الله هو الذي فرغ هذه المسائل على اصوله لعلمه  
ان الناس لا يأخذون بقوله **قال** ولا بد فيها من التاقيت لانهما تتفق اجمارا ابتداء وبهم شركة  
انتهاء لا تها ترده على منفعة الارض والعامل فلا بد من تعيين المدة كالاجارة **قال** ومن مصلحة  
الارض المزارعة يحصل المقصود اذ هي المحل **قال** ومن معرفة قدر البذر قطع المزارعة ومعرفة  
جنسه لانه الاجرة **قال** ونصيب الاجرة لا تده يستحقه عوضا بالشرط ولا بد ان يكون العرض معلوما **قال**  
والتخليفة بين الارض والعامل لما في المضاربة وان يكون الخارج مشتركا بينهما لما في المضاربة  
فكل شرط يودي الى قطع الشركة يفسدها حتى لو شرط لاحدهما قفزا معلوما او ما على السواقي او ان  
ياخذ رب البذر بذره والخارج فسد لانه يودي الى قطع الشركة لانه لا بد ان يبقى بعد تسعة اعشار فيبقى  
الشركة فيه بخلاف الخارج والبذر لانه قد يخرج الا ذلك القدر او اقل منه فيؤدي الى قطع الشركة فيبطل **قال**  
واذا كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقرة لآخر او كانت الارض لواحد والباقي لآخر او كان العمل  
واحد والباقي لآخر فيصحح لانه استيجار للارض او للعامل اما الاول فلا تده استيجار للعامل والبقرة  
آلة العمل فكانت تابعة له لا يقابلها اجرة كآلة الخياط **قال** واما الثاني فهو استيجار للارض ببعض معلوم  
فصار كآلة راها المعلوم واما الثالث فهو استيجار للعامل ليعمل بالآلة المستعمل كما اذا شرط على الخياط ان  
لحيط بابن صاحب الثوب **قال** واذا صححة المزارعة فالخارج على الشرط عمل بالترامها قال عليه السلام المزارع  
عند شرطهم **قال** فان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل لا تده شركة في الخارج ولا خارج وصار كالمضارب  
اذا لم يربح وان كانت اجارة فقد عين الاجرة فلا يستحق غير ما خلا في الناسدة لان العمل يتعلق بالآلة  
فلا ينفوت نفوت الخارج **قال** وما عدا هذه الوجوه فاسد وهي ثلاثة ايضا **قال** وهي ان يكون البقر  
الا لآت من رب الارض والبذر من العامل او يكون البذر من احدهما والباقي من الآخر او يكون  
الارض من واحد والباقي من آخر والبذر من آخر والعمل من آخر **قال** اما الاول فالمدكور رواية الاصل ورواية  
عن ابي يوسف جوازه لانه استيجار الارض ببعض الخارج فيجوز ويجعل البقر تبع للارض كما يجعل تبع العمل  
وجه الظاهر ان منفعة البقر من جنس منفعة العامل لان الكل عمل فامكن جعلها تبع للعامل وليست  
من جنس منفعة الارض لان منفعة الارض قوة في طبعها بخلاف الله تعالى يحصل بها النماء فلا يمكن جعلها  
تبعها **قال** واما الثاني فلانه شركة بين البذر والعمل ولم يرد به الشرع **قال** واما الثالث فلما روي ان



كتاب المصالح في معرفة ما لا بد من العلم به في الزراعة

اشترى كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل احد هم الارض ومن قبل الآخر البذر ومن قبل الآخر  
البقر ومن قبل الآخر العمل فابطل ما صلى الله عليه وسلم قال ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار فزعر عوانة  
خدا وثاروا الى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل الزرع لصاحب البذر وجعل البذر لصاحب العمل اجرا معلوما  
وجعل لصاحب القدان كل يوم درهما والقي الارض في ذلك ووجه آخر فاسد ايضا وهو ان يكون  
البذر والبقر من جانب والعمل والارض من جانب لما مر في الوجه الثاني **قال** واذا فسدت فالحق  
لصاحب البذر لانه نأه ملكه والآخر انما يستحقه بالتسمية وقد فسدت وللآخر اجر عمله ان كان البذر  
من رب الارض او اجر ارضه ان كان البذر من قبل العامل لا يزد على قدر المستحق لانه رضى بقدر المستحق  
وقال محمد رحمه الله يجب بالغة ما بلغ وقد سبق في الاجابة **و** اذا كان البذر للرب الارض في المزارعة الفاسدة  
طاب له وتصدق بالفضل وان شرط علمها جميعا فهي فاسدة لان البذر ان كان من صاحب الارض و  
قد شرط عمله لم توجد التولية بين الارض والعامل وقد بينا انها شرط وان كان من العامل فالعامل قد  
استاجر الارض فاذا شرط عمل صاحبها لم يسأله ما استأجر فيبطل **و** لو شرط الخارج كله لاحد ههنا  
والبذر من صاحب الارض جاز فان شرطه له يكون مستقيما بالعامل ليزرع ارضه وان شرطه للعامل يكون  
اعارة الارض واقرضا للبذر منه **و** ان كان البذر من العامل فان شرطه لرب الارض فسدت و  
الخارج لرب البذر وعليه اجر مثل الارض لانه يصير مستأجرا الارض بجميع الخارج وانه يقطع الشركة  
وان شرطه للعامل جاز ويكون معبرا ارضه منه **قال** ولو شرط التين لرب البذر صح مقتاه  
بعد شرط الحب بينهما لانه حكم العقد لان التين من البذر وان شرطه للآخر لا يصح لانه ربما لا يخرج الا  
التين وهو انما يستحق بالشرط **و** لو شرط الحب نصفين ولم يشرعوا للتين تحت الشركة في المقصود  
والتين لرب البذر لانه نأه بذره وقبل بينهما تبعاً لحب **و** لو شرط التين لاحدهما والحب للآخر في  
فاسدة لانه ربما يصيبه آفة فلا ينعقد الحب **قال** وان عقداها فامتنع صاحب البذر من الخبز  
ولا شيء عليه من عمل الكراب في القضاء ويلزم مديانا ان يرضيه لانه غرم والاصل فيه ان المزارعة لا  
في حق صاحب البذر لانه لا يمكنه الوفاء بالعقد الا بالتلف مال وهو البذر وهي لازمة في حق الآخر لان  
منفعة العامل ومنفعة الارض صارت مستحقة للآخر فيجب عليه تسليمها والمعاملة لازمة من الجانبين  
لان صاحب الخيل مستأجر وان كان لا تجب على ايفاء المنفعة الا لانه لا ضرر له في ذلك بالتلف مال وفيه  
منفعة للعامل لان بمضي المدة ثمر الشجر لا محالة فيحصل له الاجر ومنفعة العامل ملكه لصاحب الخيل  
فيجب على ايفائها **قال** واذا امتنع الاخر اجبر لان العقد لازم كالأجرة ولا ضرر عليه في الوفاء  
به الا ان يكون عذر فيفسخ به الاجارة فيفسخ به المزارعة لانه في معنى الاجارة **و** اذا لزم رب الارض  
دين واحتاج الى بيعها فيه باعها الحاكم بحا في الاجارة **و** ليس للعامل ان يطالبه باجرة الكراب حرا لانها

لان المنافع انما تقوم بالعقد وانما تفتت بالخارج وقد انعدم ولونت الزرع لم يحصل لا تتبع الارض حتى  
يستحصل ما فيه من ابطال حق المزارع وتأخير حق رب الدين اهون ولا يجسه الله لانه ليس بظالم و  
المسحر جاز الظلم **قال** واجرة الحصاد والرفع والدياس والتذرية عليهما بالخصص لان العقد انهم  
بانتها، الزرع لحصول المقصود في مال مشترك بينهما فيكون مؤنته عليهما فان اتفق احدهما  
عليه بغير إذن الآخر لا امر لهما فهو مشترع اذ لا ولاية له عليه ولو شرط اذ لك على العامل لا يجوز  
واصله انه متى شرط في المنة ما ليس من اعمالهما فسدت لانه شرط لا يقضيه العقد وفيه نفع لهما  
فصار كاشتراط الحمل عليه وعن ابى يوسف جواز وعليه الفتوى للعامل كالاخصص ولو شرط اذ لك  
على رب الارض لا يجوز بالاجماع لعدم التعارف وان شرط ما هو من اعمال المزارعة لا يفسدها وهو كل  
عمل ينبت ويزيد في الخارج وما لا ينبت ولا يزيد ليس من اعمالها وكل شرط يتفق به رب الارض بعد انقضاء  
المدة يفسد هاكس الا انهار وطرح الشترتين في الارض وبنا، الحايطة وثنة الكراب وقيل ان كانت المنة  
لبنتين لا يفسد في التثنية لان منفعتها لا تبقى وقيل ان كان في الحصة لا تقسد ايضا ان منفعتها لا تبقى  
بعد ها فانها لو كربت مرارا لا تبقى منفعتها يبقى واحد ولو بقيت فسدت واختلفوا في  
التثنية قيل هو ان يكسرها مرتين وهو المشهور وفيه الكلام وقيل ان يكسرها بعد الحصاد ويسلم  
الارض مكر وبنة وهذا فاسد بكل حال فكل عمل قبل الادراك ما يحصل به الخارج كالحفظ والتقي  
على العامل لان راس المال العمل وما بعد الادراك قبل القسمة عليهما على ما ذكرنا كاحصاء دواوينه  
وما بعد القسمة كالحمل والطحن عليهما بالاجماع ولو ارا دفضل الزرع قصيلا او جراد التمرة  
بسر او النقاط الرطب فهو عليهما لانها انهما العقد بقربهما فصار **و** كما بعد الادراك  
**قال** واذا مات احد المتعاقدين بطلت لما مر في الاجارة **و** لو مات رب الارض  
والزرع لم يستحصل ذلك حتى يحصد مراعاة للحقين وينتقض فيما بقي ان كان العقد على اكثر  
من سنة لان بقاءه في السنة الاولى لما بينا من العذر وقد زال ولا ضرر فيه على العامل ما تقدم  
ولو مات بعد ما كربت وحفر انتقصت ولا شيء للعامل في مقابلته عمله وقد مر **قال**  
واذا انتقضت المدة ولم يدرك الزرع فعلى المزارع اجرة نصيبه من الارض حتى يستحصل  
لان ابقاء الزرع باجر المثل نظر للجانبين وتوقع الزرع عليهما حتى يستحصل لانتها، العقد فصار  
عملا في مال مشترك فيكون عليهما ولو مات رب الارض والزرع بطل فالعمل على العامل بقاء العقد  
بقائه مدته **فصل** ومن سقى ارضه فسال من ما يه الى ارض غيره ففقرتها  
او نزلت اليها فلا ضمان عليه معناه اذا سقاه سقيا معتادا انما اذا كان غير معتاد ضمن لانه  
معتد لانه ليسب لتغير ارض الغير غلبا ولو كان في ارضه تجارة فخرج منه الماء الى ارض



جاءه ففكرت ان لم يعلم به لم يضمن لعدم التعدي وان علمه ضمن للتعدي وعلى هذا اذا  
فتح راس نهر فسال الى ان تجاره ففكرت ان كان معادلا يضمن والا ضمن وكذا لو احرق  
الكلاب والحصايد في ارضه فذهب النار فاحترقت شيئا غير ان كان ايقاد معادلا لا يضمن  
والا ضمن وقيل ان كان يوم ريح وعلم ان النار ستتعدى ضمن **كتاب المساقاة**  
وتسمى بمعاملة متعلقة من السقي والعل وهي ان يقوم باجناب اليد الشجر من تليق وسقي وتنظيف  
السواقي وسقي وحراسة وغير ذلك وهي المزاولة في الحلاف والحكم وقد مر في الشروط  
الا المدة والقياس ان يذكر المدة لما فيها من معنى الاجارة وفي الاستحسان يجوز وان لم يبينها  
ويقع على يخرج لان وقت ادراك الثمرة معلوم والتفاوت فيه قليل ويدخل فيه المتيقن  
جلا في الزرع فانه يختلف كثيرا ابتداء وانتهاء ريحا وحرارة وغير ذلك وفي الرتبة ادراك  
بذرها لان له نهاية معلومة معناه اذا دفعها بعد ما تنهاى نباتها ولم يخرج البذر فقوم  
عليها ليخرج البذر اما اذا دفعها وقد نبت او دفع البذر ليبدى فهي فاسدة وان كان وقت  
جسها معلوم جاز ويقع على الحقة الاولى كالثمر في الشجر ولو دفع غرس شجر او كرم قد علق  
ولم يبلغ الثمر على ان يقوم عليه والخارج نصفان فهي فاسدة جهالة المدة فانه يختلف بقوة  
الارض وضعفها فلا يدري متى يجل فان سمي بمدة يعلم انها ثمر فيه جاز **ق**  
وان سمي بمدة لا يخرج الثمرة في مثلها فهي فاسدة لغوات المقصود وهي الشجرة في الحاق وان شرط  
وقتا قد تدرك الثمرة فيه وليتأخر عنه وعلى موقوفة لانا لا يتيقن بغوات المقصود فان اذ  
كثرت فيه ثمرين انها كانت جائزة وان لم تدرك فاسدة وله اجر مثله لفساد العقد  
وكذلك اخرجت في تلك السنة ما لا يرغب فيه وان انا حال في تلك السنة فلم يخرج  
شيئا فهي جاز لانه متى كان خروج الثمرة موهوما انعقدت موقوفة فلا تنقلب فاسدة  
**ق** وان دفع خلا واصول رطبة ليقيم عليها واطلق لا يجوز في الرطبة  
الا بعد معلومة لانه ليس لها ثمانية معلومة لا تعاقب ما تركت في الارض فجهلت المدة ومعناه  
اذا لم يعلم وقت جزائها على ما تقدم **ق** ويجوز المساقاة في الشجر والكرم و  
الزطاب واصول البنا ذبحان لان لهما ثمران في ثمانية وجوده لعموم الحاجة في الكل واهل خبير  
لما يعملون في الاثمار والزطاب وانما يجوز ذلك اذا كانت تزيد بالتسقي والعل فالقطع و  
البلع والبس وخود ذلك حتى يكون لهما اثر يستحق به شيئا من الخارج حتى لو دفعها وقد انتهت  
الثمر في العظم ولا يزيد بعمله لا يجوز لانه لا اثر لعماله ومواليا يستحق به ومتى فسدت المساقاة  
فله اجر مثله وقد بينا وعلى هذا الزرع ان دفعه وهو بقل جاز وان كان قد استحصل لا يجوز

**ق** ويتطل بالموت لانه في معنى الاجارة **ق** فان مات رب الارض و  
الخارج بشر فللعامل ان يقوم عليه حتى يدرك الثمرة وان ابي الورثة ذلك دفعا للضرر  
عنه ولا ضرر عليهم في ذلك ولو انا العامل قطعه وادخل النظر على نفسه فالورثة بالخيار اما  
ان تفجر البسر على الشرط او يعطوه قيمة نفسه بسرا وينفقوا على البسر ويجعلوا في حصته العام لانه  
ليس له الحاق الضرر بهم ودفعه متعين بما ذكرنا وان مات العامل فلورثته ان يقوموا  
مقامه وان ذكر رب الارض لما ذكرنا وفيه نظر للجنين وان اذوا قطعه بسرا فله صاحب  
الارض الخيارت الثلاث على ما بينا وان ما تقرر له كل واحد كما مرث ونظيره في الميراث  
اذا مات المزارع وقد نبت للزرع فلورثته ان يقوموا مقامه وان ابي رب الارض ما بينا  
وان اذوا قطعه فللمالك الخيارت الثلاث على ما بينا واذا انقضت مدة المساقاة فهو  
كالموت وللعامل ان يقوم عليها حتى يدرك ولا اجر عليه جلا في المزاولة لان الارض يجوز  
استجارها ولا يجوز استجار الشجر والعمل كله على العامل جلا في المزاولة حيث يكون عليها  
لانه لا اجر عليه فانه يكون العمل عليه حتى ينهي اقامته في المزاولة لما وجب عليه مثل نصف اجر الارض  
لا يستحق عليه العمل ويفسخ بالاعزاز كما في الاجارة وما يخص بها من الاعزاز كون العامل سارقا  
يسرق السعف والخبث والثمر قبل الادراك لانه يلزم له ذلك ضرر لم يرضه ومنها من  
العامل اذ يخرج عن العمل لانه يلزمه الاستجارة بن يادة اجر وانما ضرر لم يرضه وليس للمالك  
الفسخ بغير عذر ما بينا في المزاولة ان المساقاة تلزم من الجنين والحد لله رب العالمين  
**كتاب المساقاة** وهو في لغة الضم والجمع ومن امثالهم ان يكون الفان في  
اي جوعنا بين حمار الوخش والاثان لينظر ما يتولد منها يضرب مثلا ليقوم بجهة عون على املايد  
رون ما يصدر رون عنه وحكي المبر عن البصريين وعلام ثعلب عن الكوفيين ان النكاح  
عبارة عن الجمع والضم وفي الشرح عبارة عن ضم وجمع مخصوص وهو الوطى لان الزوجين حالة الو  
يجتمعان ويضم كل واحد الى صاحبه حتى يصيران كاشخص الواحد وقد يستعمل في العقد جازا  
طاعة يقول الى الضم وانما هو حقيقة في الوطى فتى اطلق النكاح في الشرع ياد به الوطى كقولهم  
ولدت من نكاح اي من وطى حلال وقوله يحل للرجل من امراته ان يرض كل بشي الا النكاح وقد مر  
في اشعار العرب بمعنى الوطى ايضا قال الاعشى ومنكوسة غير موهورة واخرى يقال لها فاد  
يعني مسيبة موطوءة بغير عقد ولا مهر وقال اخرون من ابيهم قد اكلتها رما حنا واخرى  
على عمر وقال تلعف يعني وطى المسببة بالتمام والى غيرها من الاشعار كثيرة وانما يفهم  
منه العقد بقرينة كقوله تعالى فالتقوا من باذن امهكن لان الوطى لا يتوقف على اذن الاهل وكذلك



قوله تعالى فاكملوا ما طاب لكم من النساء الآية لان العقد هو الذي يخلص بالعدو دون الوطى  
وكذا قوله عم لا تطاح الا بشهود ولان الشهود لا يكونون على الوطى ولا نهما حالة العقد  
مقتضى فان اتم بطون عليه النطاح لا فضايله الى الضم كقوله تعالى الى ارضي اعصر حرجا وما  
عقد مشروع مستحب مندوب اليه ثبت بشيئ عتيقه بالكتاب وموقوله تعالى واكلوا  
الايمان منكم وقوله فاكملوا ما طاب لكم من النساء وبالسنة قال عليه السلام تناكحوا تكثر وا  
من رقب عن سنته فان اباكم يوم القيمة وقال النطاح ستنقي قيسر مني والنصوص في ذلك كثيرة والاثار  
فيه غريبة وعلى شريعتهم اجماع الامة **قال** النطاح حالة الاعتدال سنة مؤكدة  
مرغوبة وحالة التوقان واجب وحالة خوف الجور مكروه اما الاوله فلما تقدم من النصوص  
بعضها امر وانته بيقض الترغيب والتاكيد على فعله وكذلك الحديث الثاني ناطق بكونه  
سنة ثم اكدت حيث علق بشريكه امره محذورا وانته من خصائص التاكيد كما في السنة الاولى  
صلى الله عليه وسلم واظرب عليه مائة مرة وانته آية التاكيد واما الثاني فلان حالة التوقان  
يخاف عليه او يغلب الظن وتوعده في حرم الزنا والنطاح يمنع عن ذلك فظان واجبا لان الامتناع  
عن الحرام فرض واجب واما الثالث فلان النطاح انما شئ لما فيه من تحصين النفس ومنعها من  
الزنا على سبيل الاحتياط وخصيل الثواب المحتمل بالولد الذي يعبد الله تعالى ويوحده والذي  
يخاف الجور والميل ياتمه بالجور والميل ويكب المنهيات المحرمات فيحقه المصالح  
بحان فقد المفاصل عليها وقصيته الحزمة الا ان النصوص لا تفصل نقلنا بالكرامة في حقه عمل  
بالشبهتين بالقدرة الممكنة وركنه الاجاب والقبول لان العقد يوجد بهما وركن الشئ ما يوجد به  
لما كان البيت **قال** ويعقد بالغفلين ما جئتين كقوله زوجت وقوله الآخر تزوجت او قبلت  
لان هذا اللفظ يستعمل للنشاء شرعا للحاجة ولا خلاف فيه او بالغفلين احدهما حاضر والاخر مستقبل  
كقوله زوجت فيقول زوجتك لان قوله زوجت وتوكيل والتوكيل يتولى طرفي النطاح على ما بينه ان شاء الله  
تعالى وروى المعلى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله لو قال جئتكم خاطبا آيتكم اول تزوجت  
آيتكم او زوجت فقال الاب قد زوجتك فالنطاح لازم وليس للخطاب ان لا يقبل ولا ينفذ البيع لان  
مبناه على المسامحة والمسامحة والبيع على الماكسة والمساومة ولو قال لها انا تزوجتك فقلت  
قد فعلت جاز ولم لا قوله انه تزوجك بعن تزوجتك عرفا بل لانه احوال كما في كلمة السعادة ولو قال  
تزوجت فقال الآخر زوجتك لا يعقد النطاح لانه استمرا لا امر وتوكيل ولو اراد التحقيق دون  
الاستمرا والتسوم يعقد به **قال** ويعقد بالغفلين النطاح والتزوج لانها صريح فيه والهبة والصدقة  
والتعليك والسو والشرا لان هذه الالفاظ يفيد الملك وانه سبب الملك المتعة بواسطة

ابنتك

ملك الرقبه كما في ملك اليمين والتبعية من طرق المجاز واما لفظ الاجارة فورد ابن رستم عن محمد  
بن ابي رافع لا يعقد بها وهو اختيار ابي بكر الرزدي لان الاجارة لا يفيد ملك المتعة ولا نهما تبني عن التاقيت  
ولان اقيت في النطاح وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز وهو اختيار الكرخي قال لان الله  
تعالى سمى المهر اجرا فيعتقد باللفظ الاجارة كالاجارة وعن محمد رحمه الله لو قال او حيت لك يا بنتي لم  
يعقد وان اوصى بها مطلقا لا يعقد لانها توجب الملك معلقا بشروط الموت والاضل فلهما له افعلا  
رحمة الله كل لفظ يصلح لتعليك الاعيان مطلقا يعقد به النطاح وروى ابن رستم عن محمد بن ابي رافع ان كل لفظ يكون  
في الامة تعليقا للرق فهو نطاح في الحرة **قال** ولا يعقد كذا 2 المسلمين الا بحضور رجلين او رجل  
وامرأتين ولا بد في الشهود من صفة الحرية والاسلام ولا يشترط العدالة فالشهود بشرط لقوا  
عليه السلام لان النطاح الا بشهود وروى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال الزانية التي تنكح نفسها بغير نية واما صفة الشهود قال اصحابنا رحمه الله كل من ملك  
القبول نفسه انعقد العقد بحضوره ومن لا فساد وعقد صحيح لان كل واحد من الشهادتين  
القبول شرط لصحة العقد جاز اعتبار احدهما بالآخر ولا بد فيه من اعتبار الحرية والعقل والبلوغ  
في الشاهد لان العبد والقبلي والمجنون ليسوا من اهل الشهادة لان الشهادات ولا يكون  
القبول بانفسهم ولا بد من اعتبار الاسلام في نكاح المسلمين لعدم ولاية الكافر على المسلم ويجوز  
وجوز شهادته رجل او امرأتين اعتبارا بالشهادة على المال على ما بيناه في الشهادة ويعقد  
بحضور الفاسقين لان النكاح لا يفصل ولا نهما يملك القول بنفسه كالعبد ولا نهما غير سلوب الولاية  
عن نفسه فلا يسلبها عن غيره لانه من جنسه ولا نهما تحمل جوار لان الفسق مؤثر في الشهادة للثمة  
وذلك عند الاذا اما الخلل فامر مشاهد لا تكتمه فيه وانعقاد النطاح لا يتوقف على شهادة من ثبت  
بشهادته ممن ظاهره العدالة ولا يعلم باطنه ولهذا يعقد بشهادة ابنيهما وابنيها من غير وابنيها من  
غيرها ولا يظهر بشهادتهم عند دعوى القريب لما ان العقد لا يتوقف على الحضور لا على من ثبت بشهادته  
ويعقد بشهادة العميان لانهم من اهل الشهادة حتى لو حكم بها حاكم جاز لا نهما فيه فان ما كرهه الله  
يجوز شهادته واباير سفي جيزها اذا حملها بصيرا اذا كان من اهل الشهادة صادر بالبرهان لان ملك  
القبول بنفسه والمحدود في القدر ان تاب فهو من اهل الشهادة حتى لو حكم بشهادته جاز وان  
لم يثبت فهو فاسق وقد مر **قال** واذا تفرق مسلم ذميمة يعقد بخبرة  
ذميين ولا يظهر عند مجوده وقال محمد رحمه الله لا يجوز لانه لا شهادة للكافر على المسلم والسماح في النطاح  
شهادة فصلا كانهم سمعوا كلام المرأة وحدها ولهما ان العقد يثبت بشهادتهما لو جردت  
ومن جاز ان يثبت بشهادتهما فلا يعقد بخبرتهما اولى ولان الانعقاد لا يتوقف

قال

الا

حاكم



على سماع من ثبت به العقد لما مر ولان سماع الكفار صحيح في حق المسلم حتى لو اسلم بعد ما سمع  
فيمتنع جازت شهادهما ولا ان الشهادتين في الانعقاد لا تثبت للملك اظهرها راطر المحلل  
لا وجوب المهر ما يتا وقد وجدت فيثبت الملك بخلاف ما اذا لم يسمعا كلامه لان العقد  
انما ينعقد بكلامه والشهادة على العقد شرط **فصل في المحرمات** ويحرم على الرجل  
نكاح امه وجدته اعم ان المحرمات بكتاب الله تعالى ويستند بنسبه التام تسعة اقسام بالقربة  
وبالنسب وبالنسب بغيره وبالنسب بغيره وبالنسب بغيره وبالنسب بغيره وبالنسب بغيره وبالنسب بغيره  
الثلاث فالمحرمات بالقربة سبعة انواع الامهات وان علون والبنات وان اسفل والافراد  
من اوجه كثر والحالات والعمات جميعهن وبنات الاخ وبنات الاخوات وان اسفل فهو  
لا محرمات بنسب الكتاب نكاحا ووطئا ودواغيبه على النابيد قال تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم  
واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت نص على التحريم مطلقا ويقضي حرمة  
جميع الافعال في المحل المضاف اليه المحرم الا فعلا فيه تعظيم وتكبير فانه خارج عن الزادة اعمالا دائما  
مورده بالنصوص الموجبة لصلته بالرحمة وبوالدين والاحسان بهما وبوجوب ذلك  
عقلا او بالاجماع وما علمت من القربات محلات لقوله تعالى وحل لكم ما وراء ذلكم والحرمان  
بالصهرية اربعة اقسام اولها وبناتها فحرم انهما بنفس العقد على البنت قال تعالى واتها نساكنكم مطلقا ولا  
تحريم البنت حتى يدخل بالام قال تعالى وربكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلنكم بهن الا ان  
وحرمت الربيبة وان لم تكن في حجر الزوج وذكر في الآية خرج العادة لا للشرط وكذا بنات بنت  
المرأة وبنات ابنتها لدخولهن تحت اسم الربيبة وحليلة الابن وابن الابن وان سفل حرام على الاب  
دخول الابن بهما ولم يدخل لقوله تعالى وحلائل ابنايكم الذين من اصلا بكم فلا يدخلنكم حليلة الابن المتيقن  
وحليلة الابن واجدة من قبل الاب والام وان علا حرام على الابن قال تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء  
الا ما قد سلف وفي كل موضع حرم بالعقد انما حرم بالعقد الصحيح دون الفاسد لان مطلق النكاح  
والزوجة والحليلة انما ينطق على الصحيح واسم الحليلة يتناول الزوجة والاموك غير ان الزوجة تحرم بغير  
العقد والامه لا تحرم الا بالوطئ لان الفاشق في مقام الوطئ وهو موجود في ملك النكاح دون ملك اليقين  
ولهذا لا يجوز ان يجمع بين الاختين بعد النكاح وان لم يطا ويجوز ذلك في ملك اليقين اذا لم يطا  
ولو كان له جارية وطئها حرمت ابنته وابنه ولو قال ذلك في جارية الغير لا يحرم اخذها بالقمار فيها  
ولو اشترى جارية من تركته ابنته وسعة وطئها مالم يعلم ان الاب وطئها ولو قصد امراته ليجها  
ومى ناعية مع بنتها المشتبهة فوطئت يده على البنت ففرضها بشهوة يظن انها زوجته حرت عليه  
امراته والمحرمات بالرضاع كل من يرضع بالقرابة والصهرية لقوله تعالى وامهاتكم اللاتي رضعكم وافواكم

من الرضعة وقال عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحرمات بالرجل لا يخل للرجل ان  
يجمع بين اكثر من اربع نسوة لقوله تعالى مثني وثلاث ورباع نقص على الاربع فلا يجوز الزيادة عليهن  
روى ان خيلان الديلمي اسلم وتحتة عشر نسوة فامر عليه السلام ان يسك منهن اربعاً ويفارق  
الباقى ويستوى في ذلك الطراير والاماء النكاحات لان النقص لم يفصل والجمع بين الاماء فليكن  
ووطئا حلال وان كثر قال تعالى الا على ازواجهم او ما ملكن ايانهن مطلقا من غير حصر خرج عنه الرضعة  
بما ذكرنا في الاماء على الاطلاق ولا يجمع العبد بين اكثر من اثنتين لان الرق منصف فينصف ملك النكاح  
ايضا اظهرها في الشرب الحرية ولا يجوز الجمع بين الاختين نكاحا ولا يملك يمين وطئا لقوله تعالى ولا يجمع  
بين الاختين الا ما قد سلف وقال عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع مائة في رحم  
اختين ويجوز ان يجمع بينهما في الملك دون الوطئ لان المراد بالنقص حرمة الوطئ اجماعا فان كان لامة  
قد وطئها فترقح اختها جاز النكاح لصدوره من اهله واضافته الى خاله ولا يبطئ الامة لان النكاح موطوءة  
حكما ولا يبطئ النكاح حتى يحرم الامة عليه فاذا حرما وطئ النكاح وان لم يكن وطئ المملوكة وطئ المملوكة  
وحرمت المملوكة حتى يفارق المملوكة ولو تزوج اختين في عقد واحد فسد نكاحهما لعدم اولوية جواز نكاح  
احدهما نصف المهر بينهما لجهالة المستحقة فيشتركان فيه فان تزوجها على التعاقب فسد نكاح الاخيرة وفارقها  
وان علم القاضي بذلك فرق بينهما واذا طلق امراته لا يجوز ان يتزوج اختها ولا رابعة حتى تنقضي عدتها  
وسواء كان الطلاق بائنا او رجعي بقاء نكاح الاوطى من وجه بقاء العدة والتفقه والتسكنى والفراس القام في حق  
ثبوت النسب والمنع من التحريم والبروز والتزويج يزويج آخر فثبت الحرمة اخذ بالاحتياط في باب الحرمة والعدة  
اذ اطلقت بدرا طرب مرتبة قبل للزوج نكاح اختها واربع سواها لسقوط احكام الاسلام عنها وعتا ام الولد اذا اعتقا  
مولاهما ينع نكاح اختها دون الاربع لان فراشها قائم يكون جامعا ما في رحم اختين ولانه حرام بالديت وحرمة الاربع  
وروى النكاح وقال لا ينع لان له ان يتزوجها قبل العقد وكذا بعد كمن اذا عقد عليها لا يطاها حتى تنقضي العدة ومولا  
ان فراشها قبل العقد ضعيف يقبل النقل الى غيره بالنكاح وبعد لا فافترقا والعقد قائم مقام الوطئ حتى يثبت النسب منه فلا  
يجوز ولا يجمع بين المرأة وعمتها او خالتها الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها  
ولا على بنت اخها ولا على بنت اختها قائم اذا قلتم ذلك فقد قطعتم ارحامهن ويجوز ان يجمع بين امرأة وابنة  
زوج فان لها من قبله لانة لا قرابة بينهما والحرمة بالتقدير لا يجوز نكاح الامه على الحر ولا معها ولا في عدتها  
ويجوز نكاح الحر والامه على الامه ومعها وفي عدتها لقوله عليه السلام لا تنكح الامه على الحر ولا معها ولا في عدتها  
عليها وقال ابو يوسف ومحمد يجوز نكاح الامه في عدة امة من طلاق باين لا ليس بنكاح عليها  
حتى لو حلف لا يتزوج عليها لا طئت بهذا ولا بى حنيفة رحمه الله ان نكاح الحره قائم من وجه

نكاح



على ما بيننا وبينها على المقصود وهو عدم المزاوجة في الفروج وجد ولو تزوج في عقد  
واحد اربعاً من الاماء وحسب من المزاوجة في الفروج الاماء خاصة لانه لا يجوز نكاح واحدة  
من المزاوجة لعدم الاولوية فيبطل نكاحه فلهذا وجد المزاوجة ويجوز للمهر ان يتزوج اربعاً  
من الاماء لان قوله تعالى ورباع لا يفصل ويجوز ان يتزوج امة مع القدرة على الفرج لان النصوص  
لا يفصل ومن قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وقوله تعالى فاكملوا ما طاب لكم من النساء وغير ذلك  
والحرمات تتعلق بحق الغير فلا يجوز ان يتزوج زوجة الغير لا معتد به قال عليه السلام ملعون من سقى ماءه زرع  
غيره ولان ذلك يقتضي الى استنباه الانساب ولهذا لم يشرع الجمع بين الزوجين في امرأة واحدة في دين  
من الاديان ولا تتزوج حامل من غيره لما ذكرنا الا الزانية فان فعل لا يطاها حتى وقال ابو يوسف النكاح  
فاسد لما سبق من الحديث ولان حمل محرم حتى لا يجوز استفاضة ولهما ان الامتناع لئلا يسقى ماءه زرع غيره  
في ثابت النسب طوق صاحب الطاء ولا حرمة للزنا تدخلت تحت قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم فان  
كان الحمل ثابت النسب كما طام من النبي وحمل ام الولد من مولاها وحق فالتطاع فاسد ما بيننا والمحرمات  
بالمالك فلا يجوز ان يتزوج امته ولا المرأة عبدتها وملك بعض العبد في هذا ملك كله وكذلك حق الملك  
كمالك المالك والمادون لان ملك اليمين اقوى من ملك النكاح فلا فائدة في اثبات الاضعف  
مع ثبوت الاقوى ولان ملك النكاح يوجب لكل واحد من الزوجين على الآخر حقوقاً والرقبنا في ذلك  
والحرمات بالكفر فلا يجوز نكاح الجوسيات والوثنيات ولا وطئهن بملك يمين قال تعالى ولا تكونوا المتكبرين  
حتى يؤمن وقال عليه السلام في الجوس سواهم سنة اهل الكتاب غيرنا حتى نسايتهم ولا اكل ذبايحهم  
ويجوز تزويج الكتابيات لقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم والذينة والحرية سواء  
لاطلاق النكاح والامة والحرية سواء لاطلاق المتفق ويجوز نكاح القبايات عند ابي حنيفة خلافاً لهما وعليه هذا  
محل دليلهم وهذا بناء على اشتباه مذهبه عند اهل كتاب يعظمون الكواكب ولا يعبدونها فصاروا  
كالكتابيات وعند ما يعبدون الكواكب ليسوا اهل كتاب والحرمت بالطلاق الثلاث لقوله تعالى  
فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وعليه الاجماع **قال** والزنا يوجب حرمة المصاهرة  
من زنا بامه او بغيره بجهة حرمت عليه اصولها وفروعها وحرم الموطوعة على اصول الواطي وفروعه وكذلك  
المستبرهة من الجانبين والنظر الى الفرج من الجانبين ايضاً والمعبر بالنظر الى زناها الباطن دون الظاهر  
نوى ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح وحكى طحاوي اجماع السلف في ان التبني والمستبرهة عن شهوة يوجب حرمة  
المصاهرة والاصل فيه قوله تعالى ولا تكونوا امكانكم ابائكم من النساء والحمل على الوطئ اولى ما بينا ان النكاح  
حقيقة موالو الوطئ اولا لانه اسلم فكان الحمل عليه اولى واعلم فائدة فيصير معنى الآية والله اعلم ولا تعالوا ما وطئ  
اباؤكم مطلقاً فيد خليفه النكاح والسفاح ولقوله عليه السلام من زنا امرأة حرمت عليه اتمها وابنتها

وقال عليه السلام من نظر الى فرج امرأة بشهوة او لمكها بشهوة حرمت عليه اتمها وابنتها وحرمت  
على ابنه وابنته واذا ثبت الحكم في موطوعة الاب ثبت في موطوعة الابن ونظي امه وامراته وسائر ما ثبت  
بحرمة المصاهرة بالنكاح لان احداً لم يفصل بينهما ولان الوطئ سبب للزنا به بوساطة الولد ولهذا  
يضاف اليها كلاً كما يضاف اليه والاستمتاع بالزنا حرام والمستبرهة والنظر الى الوطئ فيقام مقامه احتياطاً  
للحرمة وكان الشيخ ابو الحسن الكرخي يقول ان المراد من قوله ولا تكونوا امكانكم ابائكم الوطئ دون العقد  
لانه حقيقة في الوطئ ولم يرد به العقد لانه لا يكون الا في حالة واحدة وحالة واحدة والحريم  
بالعقد ثبتت بغير هذه الآية وحده الشهوة ان يتنشق اليه بالنظر والمستبرهة وان كانت مستبرهة فترد اشد  
والجبوب والعينين يحكي قلبه بالاشتهاء او يزداد اشتهاء ولو متها وعليها ثوب ان منع وصولها  
رتمها الى يده لا ثبت الحرمة وان لم ينكح ثبت ولو اخذ يدها ليقبها بشهوة فلم يفعل حرمت ابنته ولو لم  
شعر امرأة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها لانه من اجزاها بدنها قال ابو حنيفة رحمه الله اذا جامع صغيرة للزنا  
مثلاً فامها لا تحرم عليه امها وقال ابو يوسف حرم ولو كانت ممن يجامع مثلاً حرمت عليه اتمها بالاجماع لا بد  
يوسف انه وطئ في قبل فيحرم كوطئ الكبيرة ولهما انه ليس بسبب للولد فصارت كالواطة اما الكبيرة فيحمل العقوبة  
**قال** ومن جمع بين امرأتين احدهما لا يحل له نكاحها حتى نكح الاخرى معناه اذا تزوجهما في عقد واحد لانه  
مانع من نكاح الاخرى لاختصاصه بالبطل بذلك **قال** ويجوز ان يتزوج الحريم حاله الا حرام لان النبي صلى الله عليه  
وسلم تزوج ميمونة وهو محرم والمختور الوطئ ودواجيه للعقد وهو محرم ما روى انه عليه السلام نهى ان يخ الحريم  
**قال** ونكاح المتعة والنكاح الموقت باطل اما المتعة فلقوله تعالى فمن ابغى وراء ذلك فاولئك هم العادون والله  
ليست بملوك ولا زوجة اما المملوكة فظاهر اما الزوجة فلعدم احكام الزوجية من الارث والطلاق الخ لا يبرأ  
ولا مانع وقد صح عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم يوم خيبر متعة النساء وطوم الحر الامهلية وما  
رى في ابا حنيفة ثبت نسخها بجماع الصحابة رضي الله عنهم وصح ان ابن عباس رجع الى قوله لعمرو واما النكاح الموقت  
فانه اقل بمعنى المتعة والعبرة للمعاني وسواء طالت المدة او قصرت ان الثابت هو المبطر وهو المخلوب لحرمة  
المتعة وصورة نكاح المتعة ان يقول الرجل لامرأة متعني نفسك بكذا من الدراهم مدة كذا فتقول له متعتك نفسك  
او يقول متع بك ولا بد من لفظ المتع فيه اما الموقت فان يزوجها بشهادة شامدين مدة معلومة  
وقال زفر النكاح الموقت صحيح ولا يبطل انما ثبت لان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد وجوابه ما  
**فصل** وعبرة النساء معتبرة في النكاح حتى لو زوجت امرأة العاقلة البالغة  
نفسها جاز وكذلك لو زوجت غيرها بالولاية او بالوكالة وكذا اذا وكلت غيرها في  
تزوجها او زوجها غيرها فاجاز ومنذا قول انه حنفية وزفر والحق وظاهر الرواية  
عن ابي يوسف **قال** لا يجوز الا باجازه الوطئ فان مانعاً لا يتوارفان ولا ينفق



طله في ولايتها ووطيه حراج فان امتنع الولي من الاجابة فذكر الطحاوي عن محمد  
رحمة الله بكده الباقى العقد بينهما فكمشاح عن محمد فان لم يخرج الولي ابيرة  
انا وكان يمينه فاضا فصار عنه روايتان وروى عنه انه رجع اليه قوله انه  
صنفه رحمة الله قبل موته بسبعة ايام وكنى الفقيه ابو جعفر الرشد او انه ان  
انما فارت اليه في قبل موته بثلاثة ايام وقالت انا في وليا ومولا يزوطني الا  
بعد ان ياخذ مني مالا كثيرا فقال لها محمد اذهبى فزوجه نفسى وهذا يوتيد ما روى  
من رجوعه وعن ابو يوسف غير رواية الاصول منه قوله محمد الاول وفي رواية ان زوجته  
نفسا من كفوف لا يتوقف وان كان من غير كفوف يتوقف على اجابة الولي وجه عدم الجواز  
ما روى عايشة رضى الله عنها عن النبي عليه السلام انه قال ايما امرئة نكح نفسها  
بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل وقوله عليه السلام لا نكاح الا بولي ولا نكاح  
كانت مولى عليها قبل البلوغ في حق العقد والنكاح لعدم رايها فلو زاه انا يزول  
بما حدث لها مع الراى والعقل بالبلوغ وانا حدث لها راي وعقل ناقض وحيث لم يثبت  
له راي اصله كمن يبلغ مجنون لا يزوله عنه الولي اصلا ومن حدث له عقل كامل ورأى  
وافى كالمزوجه يزوله الولي اصلا فاذا حدث الناقض فكانت حدث من وجه دون وجه فثبت لها  
احدى الوليتين ومولا لا تعقد دون النكاح خلا بالبرهين وجه الفقيه اذا لم يخرج الولي  
ان النكاح اليه الاولياء بالحدث فيتوقف على اجازته ويرتد به فقهكا اذا عقد وتوقف على  
اجازته فاذا بطل العقد النكاح وجه رواية هشام انه عقد صدر من المالك وتوقف  
على اجابة صاحبة الحق فلا يفسخ برفق كالزوجه اذا باع الزوج ورفق المرتبة فانه لا يفسخ  
البيع في لوجه المشتري اليه حيث انكساره الرهن نفذ ولذا بقى العقد اجابة النكاح اذا امتنع الولي  
لظلمه فله فذكر من المسئلة لان المرأة هي المالكه فيبطل برفقها كذا اذا باع الزوج ورفق الزوج  
وجه قوله ابو حنيفة قوله نهان حتى تنكح زوجا غيره وقوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلتم  
الغيبه بالمعروف وفي رواية اخرى من موافق اضاف النكاح والعقل البصر وفكك يده عما عتق عبادته و  
نكاحه لانه اضاف البصر على سبيل الاستفلاء اذ لم يذكروا غيرا وحيث اذازت نفسها من كفوف غير المثل ففعلت  
في نفسها بالمعروف فلا جناح على الاولياء في ذلك وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان فتاة جاءت اليه رسولا ان صلى الله عليه  
وسلم فقال رسول الله انما زوجني من ابي له بغير حسيته وانا له كريمة فقال لها اجيرى ما صنع ابوك فقال  
لا رغبة في ما صنع لانه قال فاذ بهن فانك مني فقلت لا رغبة في ما صنع ابوك فقال لا رغبة في ما صنع ابوك فقال لا رغبة في ما صنع ابوك فقال  
اهل ليس للاباء من الامور بينهم شيء وسئل لاهل من وجه اهدا قوله عليه السلام فانك مني فقلت لا رغبة في ما صنع ابوك فقال

فعل ان ثابت اذ لو لم يكن لما سكنت عنه الثالث قوله اجيرى ما صنع ابوك يدرك على ان عقده  
غير نافذ عليها وفيه دليل لا يصح ابنا على ان العقد يتوقف ايضا وفي البخارى حنسا بنت جذام انكحها  
ابوها وبي كريمة فزوجه النبي عليه السلام وروى ان امرأة زوجت بنتها برضاها فزاه الاولياء فاضروا  
الحاكم رضى الله عنه فاجاز النكاح وسئل دليل الانعقاد بعبارة النساء وانه اجاز النكاح بغير راي  
لائم كانوا غايبين ولانها نصرت في خالص حقها ولا ضرر فيه لغيرها فينفذ كتمصر فيها في مالها  
والولاية في النكاح اسرع ثبوتها منها في المال ولهذا ثبت لغير الاب والجد ولا يثبت لهم في المال  
ولان النكاح خالص حقها حتى يجبر الولي عليه عند طلبها وبدل لها وبني مل لا يستيفاء حقوقها الا  
ان الكفاة حق الاولياء فلا تقدر على اسقاط حقهم واما ما ذكر من الاحاديث في عارضة بمار وينا  
فاما ان يرجع الى الفقيه ومولانا على المال والرجل او يتوقف بين الحديثين فيجوز ما رويناه على الحرمة  
العاقلة البالغة وما رويتموه على الاممة توفيقا كيف وقد ورد في بعض الروايات امة تكفي  
نفسها فيجوز المطلق على المقيد او يرجح الترجيح معان ما ذكرناه سلمه عن الطعن وما رواه مطعون  
فيه فقد حكى عن ابي العباس المروزي قال سمعت يحيى بن معين يقول ثلثة احاديث لم يثبت عن النبي  
صلى الله عليه وسلم لكل مسكر حرام ومن مس ذكره فليتوضا ولا نكاح الا بولي وشايعه كذا رواه  
عنا ذكره احمد بن حنبل واسحق بن راسويه على اننا نقول المرأة ولية نفسها فلا يكون نكاحا بلا ولي  
فلم قلتم انها ليست وليا ولو بينتم ذلك استغنيتكم عن الحديث وكذا ذكر الحديث الاخر فانه من رواية  
سليمان بن يسار عن هذا الحديث فلم يسمع منه والراوى اذا انكر الخبر دل على بطلانه كالاصول مع  
الزمرى عن هذا الحديث فلم يسمع منه والراوى اذا انكر الخبر دل على بطلانه كالاصول مع الفروع  
ولان من مذنب عايشة رضى الله عنها جواز النكاح بعبارة النساء فانها زوجت بنت اخيها  
عبد الرحمن حين غاب بالشام وذلك دليل عدم صحة الحديث وروايتها له او على نسخ او على رجحان  
ما ذكرناه قوله لحدث لها راي ناقص قلنا المعبر في باب الولاية مطلق العقل والبلوغ دون الزيادة  
والنقصان فان الناس يتفاوتون في الراى والعقل تفاوتا فاحشا ولا اعتبار به في باب الولاية قلنا  
كامل العقل والراى ولا يشترط عليه وماله كولاية ناقصهما وكم من النساء من يكون اوف عقل او اشد  
رايا من كثير من الرجال ولان في اعتبار ذلك حرجا عظيما وموجرا للتمييز بين الناس فعلم ان المعبر  
اصل البلوغ والعقل وقد وجد في المرأة فيترتب عليها ما يترتب عليها في الرجل قياسا على المال  
**قال** ولا اجبار على البكر البالغة في النكاح لقوله عليه السلام البكر تستأمر في نفسها فان صممت فمؤذنها  
وان ابنت فلا جواز عليها وقال عليه السلام شاوروا النساء في ابضا عنهن قالت عايشة يا رسول الله ان



البركتي قال اذ لنا صماتنا **والسنة للولي** ان يستامر البكر قبل النكاح ويذكر لها الزوج فيقول ان فلانا  
خطبك او يتركك فاذا سكنت فقد رضيت لار **وبنا** فاذا زوجها من غير استئمان فقد احطأ السنة فقد صح  
ان صام الله عليه وسلم لما اراد ان يزوجه فاطمة من علي رضي الله عنه دنا الى خدرها فقال ان عليا يذكرك ثم خرج فزوج  
جها **ولو سكنت** فهو اذن لانه دليل الرضا الا اذا كان مع وجه الاستئمان ولو بكت فيه وايتان لانه يكون عن مسر  
وعن حزن **والختار** ان كان بغير صوت فهو رضا ويكون بكاء على فراق الامم **وكذا** الزوج جها بغير اذن بلعها  
يعتبر السكوت كما ذكرنا **والبلوغ** اليها ان يرسل اليها وليها بغير اذن كذا لانها او غير عدل فانما اجري  
فضولي فلا بد من العدد او العدة لانه خبر يشبه الشهادة من وجه فيشترط احد وصفي الشهادة وعندهما لا  
يشترط لانه خبر كسايه الاجابة وان قال الولي اذ وجك من فلان او فلان فسكت فاستمرار زوجها جائز  
ولو سمى جماعة ان كانوا اخصون فهو رضا والا لا يكون رضا **ولو استامرها** فقالت غيري احيى الى منه لا يكون  
اذنا ولو قالت ذلك بعد العقد يكون اذنا لانه كلام يحتمل الاذن وعدمه فلا يثبت الاذن قبل العقد بالشك ولا  
تبطل العقد بالشك **ولو استاذنها** غير الولي فلا بد من القول لان السكوت انما جعل رضا عند الحاجة وهو لهما  
الولي ويحجب باي الحاشية فلا يقاس عليه عدم الحاجة ومومن لا يملك العقد ولا التفات الى كلامه **قال**  
واذن النبي بالقول **قال** عليه السلام النبي يستامر اي يطلب امرها فالامر بالقول **وقال** في حق البكر تستاذن  
اي يطلب الاذن منها فالاذن والرضا يكون بالسكوت **وقال** عليه السلام والنبي يعرض عنها لسانها ولا  
السكوت انما جعل اذنا لكان الحياء المانع من النطق المختص بالابكار ويكون فيمن اكث فلا يقاس عليها  
النبي **قال** وينبغي ان يذكر لها الزوج مانع في عدم تحقق الرضا بالمجهول **وقال** بعضهم بشرط تسمية قدر  
القدرة ايضا لاختلاف الرغبات باختلافه **قال** فان زالت بكارتها بوثبة او جراحة او تغيب جيف  
فهي بكرة لا تها في حكم الابكار حتى تدخل تحت الوصية لهما بالاجماع ومصيبها اول مصيب وكذا ان زالت  
بزنا عند اخيصة رحمه الله **وقال** لا تزوجه كانه زوج النبي لانه مصيبها عايد اليها اذ لم يوفى من النشوب وهو  
العود مرة بعد اخرى وله ان لو اثنى نطقها فان لم تنطق بفوتها مطلقا **النكاح** وان نطقت والناس  
يعرفونها بكرة فتستمرر باستمرار الزنا عنها فيكون حياؤها كذا فتستمرر على كل حال فوجب لا يشترط  
دفعاً للضرر عنها **حتى** لو كانت مشتمة به كبران اقيم عليها الحد او عتاده وتكون منها او قضى عليها بآ  
بعده تستنطق بالاجماع لزوال الجبأ وعدم التفرقة بالنطق ولو كانت زوج البكر وطلقها قبل الدخول  
تزوج كالابكار لبغاء البكارة والحياء **ولو قال** الزوج بلغك النكاح فسكت فقالت بل ردت  
فالقول قولها لانها منكورة تمكك بضعها **والهينة** بينة لانه به عيه ولا يميز عليها عند اخيصة  
خلافا لما قد مر في الدعوى **ولو ادعت** ردة النكاح حين ادركت وادعى الزوج السكوت  
فالقول قوله لانه منكور والملكه عنها **وان** زوجت نفسها وزوجها الولي برضاها فا

فايها قالت هو الاول صح لجهة اقوالها على نفسها دون اقوال الاب **وان** قالت لا ادرى لم يثبت وامر منها  
بعد امكان الجمع وعدم لوبة احد **وما** ولو تزوجها على انما بكون فوجدها ثيبا يجب جميع المهر لان البكارة  
لا تصير مستحقة بالنكاح **ولو** تزوجها ولها فبلغها فودت ثم قال لها ان جماعة تخطبونك فقالت انا راضية  
بما تفعل فزوجها الاول لا يجوز لان قولها انا راضية بتفعل ينصرف الى غيره دلالة ومثله لو قال لو جعلت  
صبيته فلانة فطلقها فزوجني امواته فزوجته تلك امواته لا يجوز **وكذا** لو باع جده ثم امر انسا ان يشتري  
له جده افاشتري ذلك العبد لا يجوز **قال** ويجوز للولي انكاح الصغير والصغيرة والمجنونة لقوله  
عليه السلام الا لا يزوجه النساء الا الاوليات ولا يزوجهن الا الكفا **وقال** عليه السلام النكاح الى العصبات  
واليالعات خرجن بما يسق من الاحاديث في الصغار النبي عليه السلام تزوجه عاتمة رضي الله عنها وهي  
بنت يسين وبنيها وهي بنت تسع وعي رضي الله عنه زوج ابنته لم يملكه من عمر وهي صغيرة ولان النكاح  
يتضمن المصالح ذلك يكون بين المتكافئين والكفو لا يتفق في كل وقت فثبت الحاجة الى اثبات الولاية على القفار  
تحصيلا للمصلحة واعدا للكفو الى وقت الحاجة والقوبة موجبة للنظر والشفقة فيتنظم الجميع الا ان شفقة الاب  
والجد اكث فيكون عقدهما لازما لا خيار فيه وشفقة غيرهما قصرت عنها قلنا بالانقضاء وشبهت لما عند  
البلوغ فان رآه غير مصلح فسخه ثم ان كان المزوج اباً وجداً فلا خيار لهما بعد البلوغ لو فور شفقتهم وشبهت جدهما  
على نعمهم فلانهم يشبهه بانفسهم ولان النبي عليه السلام ما خيرا عاتمة رضي الله عنها حين بلغت وان زوجها  
غيرهما فلها الخيار ان شاء اقاما على النكاح وان شاء فسخا **وقال** ابو يوسف لا خيار لهما الا بال والجد وجوابه  
ما ذكرنا من قصور شفقتهم عن شفقة الاب والجد وذلك مظنة وقوع الخلل في المقصود من النكاح فثبت الخيار  
لديهم الخلل لو كان ثم سكوت البكر عند بلوغها رضي اذا علمت بالنكاح ولا يثبت الا في المجلس كما في الابتداء ولو بلغت  
بعد الدخول فلا بد من القول والتصريح بالرضا وبالولد لانها يثبت كما في الابتداء وكذا في الغلام **ولا بد** في الفسخ  
من القضاء لان العقد قد تم وثبت احكامه فلا يرفع الا برفع من له ولاية وهو القاضي او متواضعا ولانه قد  
فع ضرر حتى وسود قوع الخلل في العقد فيكون الزاماً فاحتاج الى القضاء ويشتمل الذكر والانثى لثبوت المصالح لهما  
**ويشترط** علمهما بالنكاح دون الحكم لان العقد ينفذ به الولي فيعذر ان في الجهل اما الحكم فالدار دار الاسلام  
فلا عذر في الجهل بخلاف خيار العتق حيث لا يحتاج الى القضاء لانه يدفع ضرر ظاهر وهو زيادة الملك ويقف  
على الانثى لان زيادة الملك في حقها دونها ويمتنع الى آخر المجلس لانه جواب التمسك قال عليه السلام ملكك  
بضعك فاخيارك وتعد في الجهل بحكم الخيار لانها مشعولة في ذممة المولى فلا تنقل اليها **واذا**  
اختارت الفسخ في خيار البلوغ ففي القاضي فسخ فرقته بغير طلاق لانه فسخ ثبت ضرورة  
دفع الضرر فلا يكون طلاقاً ولهذا يثبت لها **ولا** مهر لها ان كان قبل الدخول لان المراد من الفسخ  
رفع مونات العقد **وان** كان بعد الدخول فلها المسمى لانه استوفى في المعقود وعليه **وكذا**



لواختار الغلام قبل الاضلاع لاهل عليه وليس لنا فرقة جاءت من قبل الزوج ولا من عليه الا منه  
والوجه فيه انه لو وجب المهر لما كان في الخيار فائدة لانه قادر على الفرقة باطلاق فلما ثبت الخيار  
علمنا انه ثبت لفائدة وهي سقوط المهر ولو مات احد هما قبل البلوغ او بعدة قبل التفريق ورثة الآخر  
لصحة العقد وثبت الملك به وخرائتم بالموت **قال** والى العصبه لقوله عليه السلام النكاح الى العصبه  
اطضاء على ما ياتي في موضعه ان شاء الله **قال** والى العصبه لقوله عليه السلام النكاح الى العصبه  
وم على ترتيبهم في الارث والحج ثم مولى العتاقة لانه اخو العصبه على ما ياتي في الفرع ان شاء  
تعالى **قال** وللام واقاربها التزوج ثم مولى المولات ثم الفاضل اما الام واقاربها فمذهب ابي حنيفة  
رحم الله ورؤى عنه وسوق له ليس لهم ذلك لما روينا ولان الولاية تثبت دفعا للعاد بعد المهر الكفو  
وذلك الى العصبه لانهم هم الذين يعينون بذلك ولا في حنفية رحمه الله ان الاصل في هذه الولاية انما هو  
القبلة الداعية الى الشفقة والنظر في حق المولى عليه وذلك يتحقق في كل من هو محتق بالقرابة وشفقة  
الام اكثر من شفقة غيره باحد من ابناء الاعمام وكذلك شفقة الجد لام ولا خوال ولان الام  
احد الابوين فثبت الولاية لها لا لآخر وسوى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما ولا اصل ان كل  
قرابة يتعلق بها الارث يتعلق بها ثبوت الولاية لا اثم داعية الى الشفقة والنظر في القصاص الا انهم  
تأخروا عن العصبه لضعف الوأى وبعد القرابة كما في الارث واما الحديث فانه يقتضي النكاح الى العصبه  
عنه وجوده اما عند عدمه فالحديث ساكت عنه فنقول ينقل الى من سوفي معنى العصبه في العصبه  
الشفقة فلا يكون حجة علينا بل لنا وتامم يعرف في الفريضة ذوى الارحام **قال** واما مولى المولا فلانه  
وارث مؤخر عن ذوى الارحام فكذلك في الولاية ولا لانه عصبه على ما يعرف في الفريضة **قال** واما الفاضل فلقوله  
عليه السلام السلطان والى من الاول له **قال** ولا ولاية لعبد ولا صفي ولا مجنون ولا كافر مسلمة  
اما العبد فلانه لا ولاية له على نفسه فكيف على غيره وكذلك القبي والمجنون لانها لا نظر بها ولا خير وهذه  
ولاية نظرية واما الكافر فان الولاية يقتضي نفوذ قول المولى عليه والنفوذ لقول الكافر على  
المسلم كما في الشهادة **قال** تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **قال** وثبت له الولاية  
على وكده الكافر **قال** تعالى والذين كفوا بعضهم اولياء بعضهم ولهم تقصير شهادة بعضهم  
على بعضهم **قال** وابن المجنونة يقدم على ابيها في الولاية النكاح **قال** محمد رحمه الله يقدم  
الاب لانه اشفقة ولما ان التقديم منها بالعصوبة والابن مقدم في العصوبة كما في الارث  
**قال** واذا غاب المولى الاقرب غيبة لا ينتقل الكفو الحاضر خصوصه زوجه اما بعد المهر  
الغيبه المنقطعة واختلفوا فيها فمن قال يوسف مائة شهر وعن محمد من الكوفة الى الرمي حنة  
عشر مائة وعنه من بغداد الى الرمي عشرون مائة وحصل ابن شجاع ذلك فقال اذا كان في موضع لا

لا تصل اليه القواخل والرسائل في السنة الامرة واحدة فهي غيبة منقطعة قال القدوري ومنه صحيح لان الماط  
لان الخاطب لا ينتقل سنة ولا يعلم من يجب الوأى ام لا وقد ينتقل بعض السنة فلذلك قدرة بهذا **قال**  
زفوا اذا كان في مكان لا يدري ان هو في غيبة منقطعة وهذا حسن لانه اذا كان لا يدري ان هو لا يمكن استطلاع  
راية فبغوت المصلحة وقيل ثلثة ايام واختار ما ذكره في الكتاب لانه يغوت المصلحة باستطلاع رايه  
وانتظار **قال** وقال زفر لا يزوجهما الا بعد لان ولاية الاقرب قائمة حتى لو زوجهما حيث سوجاز ولنا انه لو لم  
ينتقل الى الابعد ينفذ الصيغة لانه يغوت الكفو الحاضر وقد لا يتفق الكفو مائة اخرى فوجب ان ينتقل  
دفعا من الضرر ولان الغائب عاجز عن تدبير مصالح النكاح فيغوت مقصود الولاية لانها نقلية ولا نقل  
في ذلك **قال** واما اذا زوجهما فيه روايتان قيل لا يجوز لانقطاع ولاية وقيل يجوز لظهور الانتفاع برأيه ولانا انما  
اسقطنا ولاية دفعا للضرر عن الصيغة فاذا زوجهما ارتفع الضرر فعادت ولايته بعد ارتعاده ولا ينتقل  
الى السلطان لانه والى من الاول له بالحدث ومنه لها والياء لذلك الكلام فيه **قال** ولو زوجهما وليان فالاول  
اولي بقوله عليه السلام اذا النكح الوليان فالاول اولي لانه لا سبق فقد صح فلا يجوز نكاح الثاني ومنه لان سبب  
الولاية النقلية وهي الابن والحكم الثابت به ايضا لا يتحقق فصار كل واحد منهما كالغيب فانيهما عقد جاز  
كالامان وان كانا معا بطلا لتعذر الجمع وعدم اولوية احدهما **قال** ويجوز للاب والجد ان يزوجه ابنه  
باكش من مهر المثل وابنته باقل ومن غير كفو ولا يجوز ذلك لغيرهما **قال** لا يجوز ذلك للاب والجد ايضا  
الا ان يكون نقضا بغير غائب في مثله ولا ينعقد العقد عند ما لان هذه الولاية نظرية ولا نظر في ذلك ومنه  
لا يجوز ذلك في المال والى حنفية رحمه الله ان النكاح عقد عي وموئتم على مقاصد واعتراض  
مصلحة ناطية فالظاهر ان الاب مع وفور شفقه وكال راية ما اقدم على هذا النقص المصلحة تزويج  
تزيد عليه في النفع من القدر الغايت من المال والكفاة بخلاف المال لان المقصود المالية لا غير بخلاف  
غير الاب واجدة لانهم انقص شفقة بخلاف ما اذا تزوج امه الصبي لعدم الجاه في حقة لان مقاصد النكاح  
لم تحصل للصغير بخلاف ما اذا تزوجت المرأة وقصت في مهرها حيث لا وليا الاعتراض عليها  
عنده حتى يتم لها مهر مثلها او بغار قها لانها سريرة الاخذ في ضعفة الرأس فتفعل ذلك للهوى  
للتحصيل المقاصد لان النساء قل ما ينظر في عواقب الامور ومصالحها **قال** ابو يوسف ومحمد لا يحتل  
عليها الا المهر حقا ولما كان لها ان تنبذ فلان تنقصه اولي والى حنفية رحمه الله ان المهر المأخوذ  
درام حق الشرع فلا يجوز التقيض منه شي حاجة لو سمي اقل من عشرة فلها عشرة والى ميم  
مثلها حق الاولياء لانهم يغيرون بذلك فلمهم نخاصتها الى تمامه والاستيفاء حقا فان شئت  
قبضته وان شاءت ومبته **قال** والواحد يولي في النكاح وليا كان او كيدا او كيدا او اصيلا  
وكيدا او وليا او اصيلا اما للولي من الجانبين كمن زوج ابن ابنته بنت ابن له آخر وبنت اخيه ابن آخر



له آخر واجبه عبده وكذا كرهه والوكيل ظاهره واما الولي والوكيل بان وكله رجل ان يزوجه بنسبه الصغيرة  
او وكلته امرأة ان يزوجه من ابنه الصغيره واما الوكيل والاصيل بان وكلته امرأة ان يزوجه من نفسه  
واما الولي والاصيل ان يزوجه ابنة عمه الصغيرة من نفسه وصورتها ان يقول اشهدوا اني تزوجت  
فلانة من فلان او فلانة مني او تزوجت فلانة ولا تحتاج الى القول لانه تضمن الشغلين وقال زفر لا يجوز  
ذلك لانه لا يمكن ان يكون الواحد مطلقا لا لبيع ولا لثبوت ولا لغيره والمانع من ذلك في البيع رجوع  
الحقوق الى العاقد فيجب فيه التامع لانه لا يمكن ان يكون الواحد مطالبا ومطالب في حق واحد وهذا الحق  
لا ترجع اليه فلا تمنع **قال** وينفقد نكاح الفضولي موقوف كالمبيع اذا كان من جانب واحد اما من  
جانبين او فضوليا من جانب اصيلا من جانب فلان اما الفضولي من جانب بان يزوجه امرأة بغير امرها رجلا  
وقبل الرجل او رجلا بغير امره امرأة فقبلت فانه ينفقد ويتوقف على اجازة الغائب **قال** واما من  
لجانبين فموان يقول اشهدوا اني تزوجت فلانة ونما غايبان بغير امرهما فموان لا ينفقد **وقال**  
ابويوسف ينفقد على اجازة لهما **قال** والفضولي من جانب اصيلا من جانب بان يقول الرجل اشهدوا اني قد تزوجت  
فلانة وبغيبه ولم يقبل عنها احد فهذا ابطا على الطلاق ولو جرى بين فضولين جاز باتفاقنا وذكرنا  
في البيوع الدليل على انعقاد تصرفات الفضولي لا في بؤس في الخلافة انه لو كان وكيلنا انفق ونفق فاذا  
كان فضوليا ينفقد ويقف ولهما ان يرضا شطرا العقد فلا يتوقف على ما وراء الجمل كل اذا كان اصيلا بخلاف  
الوكيل لانه معتبر بقتل كلامه البها وكلام الفضولين عقد تام فلا يفسخ عليه ولو تزوج الاب ابنه  
الكبير فقبل الاجازة فاجازة الاب جاز ونقد لثبوت الولاية عليه وقت الاجازة **فصل**  
والكفاءة تعتبر في النكاح وتعتبر في الرجل للنساء والزوج في حقته ولان الشريعة تعتبر ويعطى لونه  
مستشفى شدة الخسيس ولا كذا لذكر الرجل لانه هو المستقرش والاصيل فيه قوله عليه السلام الا لا تزوج النساء  
الا الاولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء وان المصالح انما تنتمى المتطافين غالبا فيشتري ويتم المقصود منه  
**قال** ويعتبر في النسب ففي بعض الكفاء لبعض لا يوافقهم غيرهم من العرب والعرب بعضهم  
اكفاء لبعض لا يوافقهم المولى قال عليه السلام فريش بعضها اكفاء لبعضهم والعرب بعضهم اكفاء لبعض  
وقال عليه السلام والمولى بعضهم اكفاء لبعض **قال** ولا يعتبر التفاضل في فريش وان كان افضلهم بنوهم  
لاروبنا ولان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ابنته عثمان وكان جشمها اموتها وعرض الله عنه  
زوجه ابنته عمر رضي الله عنه وكان قد رثا قال محمد رحمه الله الا ان يكون شيئا مشهورا ليسب خلافة  
تعيظ لها **قال** وفي الدين والتقوى حتى ان بنت الرجل الصالح لو تزوجت فاسقا كان للاولياء  
الورد لانه من اخرا الاشياء وانما يعبر به كره وقوله عليه السلام عليك بذات الدين تربت يداك  
اشارة الى انه ابلغ في المقصود وقال محمد رحمه الله لا تعتبر الا ان يكون فاحشا كمن يصفع ويهين

منه او يخرج سكرانا ويعب به الصبيان لانه من امور الآخرة فلا يفتن عليه حكام الدنيا ولا الامير السيب  
كفوه للمدينة وان كان لا يبايها بما يقولون فيه ولا يلحقها به شين بخلاف الفاحش لانه يلحقها به شين  
وعن ابي يوسف اذا كان الفاسق ذمرا مرقا فهو كفوه وموان يكون مستترا لانه لا يظهر فلا يلحقه به شين  
**قال** وفي الصنايع لان النساء يعبرون بالدي منها وعن ابي حنيفة رحمه الله انه غير مقبر  
فانه يمكنه الاتغال عنها فليست وصفا لازما وعن ابي يوسف لا يعتبر الا ان يفحش كالحاكم  
والحجام والكتاس والذبايح فالابوكفوه البنت البزار والعطار والصيرفي والجوهر **قال**  
وفي الطرية فلا يكون العبد كفوه المحررة لانهما تغير به فانه نقص وشين **قال** وفي المال وسوم ملك  
النفقة والمهر المحمل في ظاهر الرواية حتى لو وجد هادون الاخر لا يكون كفوه الا بالنفقة يقوم  
مصالح النكاح وبدوم الازدواج فلا بد منه والمهر بدل البضع فلا بد من ايفائه والمراد به ما تعارف  
الناس بجعله حتى يسمونه نقدا والباقي بعده تعارفه موقلا وعن ابي يوسف اذا كان يملك المهر  
دون النفقة ليس بكفوه وان كان يملك النفقة دون المهر فهو كفوه لان المهر تجوز فيه المسامحة ويعبر  
الرجل قادر على دفعه ابيه اما النفقة لا بد منها في كل وقت ويوم **قال** وفي النواذر عن ابي حنيفة  
محمد امرأة فايقة في اليسار تزوجت نفسها متى يقدر على المهر والنفقة رد عقدها **وقال ابو يوسف**  
اذا كان قادرا على ايفاء ما تحمل ويكتسب ما ينفق عليها يوما بيوم كان كفوه لهما والاعتبار بما زاد على  
ذلك لان الماء غادر **قال** ومن له اب في الاسلام او طرية لا يطاق من له ابوان لان النسب لا ياب  
وتمامه بالجد والابوان والاكثر سواء لما بيننا وعند ابي يوسف الواحد والاكثر سواء وقد سبق في  
الدعوى **قال** ومن سلم بنفسه لا يكون كفوه لمن له اب واحد في الاسلام لان التفاهر بالاسلام والكفاءة  
في العقد قيل لا يعتبر قيل يعتبر فلا يكون المجنون كفوه للعاقلة **قال** واذا تزوجت غير كفوه  
فللولي ان يفريق بينهما دفعا للمعاريض والتقري الى القاضي كما تقدم في خيار البهون وما لم يفريق  
فاحكام النكاح ثابتة ولا يكون الفسخ طلاقا لان الطلاق تصرف في النكاح وهذا فسخ لا اصل للنكاح  
ولان الفسخ انما يكون طلاقا اذا فعله القاضي نيابة عن الزوج ومنه ليس كذلك وهذا لا يجب له  
من المهر ان كان قبل الدخول لما بيننا **قال** وان دخل بها فلها المسمى وعليها العدة ولها نفقة العدة  
للدخول في عقد صحيح **قال** فان قبض الولي المهر وجز به او طالب بالنفقة فقد رضى لان  
ذلك نفق بر للنكاح وانه رضى كما اذا زوجهما فكنست الزوج من نفسها **قال** وان سكنت لا يكون رضى  
وان طالت المدة ما لم تلد لان السكوت عن الحق المتأكد لا يبطله لاحتمال تاخره الى وقت مختار فيه  
الخصومة **قال** وان رضى احد الاولياء فليس لغيره من سوفي درجته او اسفل منه الاعتراض وان  
كان اقرب منه فله ذلك **وقال ابو يوسف** للمباين حق الاعتراض لانه حق ثبت لماعتهم فاذا رضى



اصرم فقد اسقط حقه وبقى حق الباقيين ولنا ان سدا فيما يجزى ومودع العار فعمل  
كل وامر منها كما لم يرد كما مر وهذا لا يصح الاسقاط في حقه في حق غيره ضرورة عدم  
التي كالعقود القصاص وصار كما امان خلافا اذا ضمت لان حقا غير حقيم صيانة نفسها  
عن ذل الاستقراض وحقهم في دفع العار فسقوط اصربا لا يقتضي سقوط حق الآخر وروى الحسن  
عن ابي حنيفة اذا تزوجت بغير كفوى لم يجز قال الشيخ الابن السرخسي وسوا حوط فليس كل ذي عيب  
المرافعة الى القاضي ولا كراهية يعدل فكان الا حوط سد الباب ولو انشأ الى غير نسيه فزوجه  
ان كان النسب المكتوب افضل لاضار لها ولا لاوليائها كما اذا اشتراه على انه معيب فاذا لموسلم وان  
كان دونه فلها ولم الخيار وان رضيت ظلم الخيار لا تقدم وان كان دونه الا انه كفوى بالنسب المكتوب  
فلا خيار للاولياء لانه كفوى لهم فلا عار عليهم ولها الخيار لانه شطرها زيادة منفعة وقد فانت  
فيثبت الخيار كما اذا اشترى عبدا على انه ضار او كات فوجده لا يحسنه وهذا لان الاستفصال  
ذل في جانبها وبم رضيت باستقلال من سواها فخل وان كانت على التبع في ته فلا خيار له لانه لا يفوته  
شي من المصالح والكفاة ليست بشرط من جانبها وسوقا في الطلاق وصار لا يجب والعنة والرتق  
وفتوى ابي بكر الرازي واذا طلق الكرخي انه لا يعتبر الكفاة وهو من سب ما لك لقوله تعالى انا خلقناكم  
من ذكر وانثى انا ان اكرمكم عند الله اتقيكم وقال عليه السلام ليس لعن في على عجمي فضل الا بالتقوى  
وقال عليه السلام لا شيء من بركة لو كان في بنت لزوجتك وروى ان بلالا خطب امرأة من الانصار فابوا  
ان يزوجه فقال له صلى الله عليه وسلم قل لهم ان رسول الله اكرمكم ان تزوجوني وجوابه ما تقدم  
**قال** وان نقصت من مهر مثلها فلا وليا وان يفقوا او يمتعه ولا اشكال في ذلك على قولها لانه يجوز  
نكاح المرأة بغير إذن وليها ما على قول حمزة فلا اشكال ايضا على رواية ربيعة الى قول ابي حنيفة وعلى  
قوله الاول فيه اشكال لانه لا يصح نكاحها عنده الا باذن الولى قالوا صورته اذا اكر الولى والمرأة على النكاح  
بدون مهر المثل ثم زال الاكراه فجازت النكاح فلا وليا ولا اعتراض عند ابي حنيفة خلافا لما تقدم  
**فصل** المهر قلده عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم ولا يجوز ان يكون الا ما لا والاصل فيه قوله  
تعالى واحل لكم ان تبغوا بالصواكم علق لعل بشرط الابتناء بالمال فلا يحل دونه وسقوطه بالطلاق  
قبل الدخول عند عدم التسمية لا يدل على عدمه لانه يشبه الفسخ وسقوط العوض عند  
وجود المسقط لا يدل على عدم الوجوب ولان سقوطه يدل على ثبوته اذا يسقط الا ما ثبت ولزم  
والتنصيف بالطلاق قبل الدخول ثبت نصا في خلافه القيل والمذكور في الآية مطلق المال فكان  
مجلا والنبى صلى الله عليه وسلم فسب بالعتة فقال فجارواه عنه جابر وعبد الله بن عمر  
لا مهر اقل من عشرة دراهم ولان المهر ثبت حقا لله تعالى حتى لا يكون النكاح بذهبه ولو نفاه او

او سكت عنه ولنا ان له المطالبة بالفرض والتقدير وان يثني على وجود الاصل وما ثبت حق الله  
تعالى يرد له التقدير كما لو كوة فان سمي اقل من عشرة فلها عشرة وقال رفر لها مهر المثل لانه سمي ما لا  
يعمل مهر افسار كعدم التسمية ولنا ان العتة لا تنقص في حكم العقد فتسمية بعضه كسميه كله كما  
لطلاقه وكذا اذا تزوج بنفسها ولا الشريح او جبه اظهار الخط النكاح ولا يظهر باصل المال لتناوله لطيف  
منه وما اوجبه شرعا تولى بيان مقدار الزكوة ولا انها خطت عنه ما تملكه وما لا تملكه فيسقط ما تملكه وسو  
الزيادة على العتة ولا يسقط ما لا تملكه وهو تمام العتة كما اذا اسقط احد الشريكين الذين المشترك بينهما  
في نصيبه خاصة **قال** ومن سمي مهر الزوجه بالدخول والموت اما الدخول فلانه تحقق به تسليم المهر والموت  
بالموت يتقرر النكاح بانتهاية فيجب البذل وان طلقها قبل الدخول لزمه نصفه لقوله تعالى فنصف ما فرضتم  
**قال** وان لم يسم لها مهر او شطان لا مهر لها فلها مهر المثل بالدخول والموت والمنفعة بالطلاق  
قبل الدخول لان النكاح صحيح فيجب العوض لانه عقد معاوضة والمهر وجب حقا للشرع على ما بيننا والوجه  
الاصل مهر المثل لانه اعدل فيصار اليه عند عدم التسمية بخلاف حالة التسمية لانهم رضوا به فان كان  
اقل من مهر المثل فقد رضيت بالنقصان وان كان اكثر فقد رضى بالزيادة قال عليه السلام المهر جائز عن  
الاسلون وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم قضى في بروج بنت واشق الاشجعية بمهر المثل وقد تزو  
جت بغير مهر ومات عنها قبل الدخول **قال** واما وجوب المنفعة بالطلاق قبل الدخول فللقوله تعالى فيه و  
متعوهن على ما اوسع قدره على المقتر قدره **قال** ولا يجب الا لهنه لانهما قائمة مقام نصف المهر في خلوعه  
فلا يجتمع مع الاصل في حقها ولها لو كانت قيمتها اكثر من نصف مهر المثل وجب نصف مهر المثل  
ولا ينقص من حصة دراهم **قال** ويستحق للمطلقة سواها والمنفعة دريخ وخار وملحفة سكا ذكره ابن  
عباس وعابشة رضي الله عنه يعتبر ذلك بحاله لقوله تعالى على الموسع قدره ولا يزاد على قدر نصف  
مهر المثل لان النكاح الذي سمي فيه اقوى فاذا لم يجب في الاقوى اكثر من نصف المهر لا يجب في الاضعف  
بطريق الاوى **قال** وان زاد في المهر لزمته كما مر في البيوع في الزيادة في الثمن والمثل يسقط  
بالطلاق قبل الدخول وعند ابي يوسف ينصف بالطلاق قبل الدخول لان عنده المهر وض بعد العقد كالمفوض  
فيه وعند ما التنصيف تحتص بالمهر وفيه **قال** واصله انه اذا تزوجها ولم يسم لها مهر اثم اصطلح على تسمية  
فهي لها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فاطتعة **قال** ابو يوسف ينصف ما اصطلح  
عليه لقوله تعالى فنصف ما فرضتم ولها ان يثني ما وجب بالعقد من مهر المثل ومهر المثل لا  
ينصف فكذلك ما يقوم مقامه والفرض المفوض في العقد وهو المهر بالانص **قال** وان  
خطت من مهر ما صح الخط لانه خالص حقا بقاء واستيفاء فتملك خطه كسائر الموقوف **قال** وللقوة الصالحة  
في النكاح الصحيح كالدخول لما روى محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كشف



خار امرأة ونظر اليها فقد وجب الصداق دخل بها او لم يدخل وروى زرارة ابن اوفى قال قضى للمنفاه الرشدون  
انه اذا ارضى ستر اغلق الباب فلما الصداق كاملا وعليها العدة وقال عى فيه ما ذمهم اذا جاء العجى من  
قبلكم ولانه عقد على المنافع فيستحق بالتولية كالا جادة ولانها سلمت المهر اليه فيجب لها المهر كالبائع وكذا  
العقود والحصى لما ذكرنا وكذا الجيوب وقال عى عليه نصف المهر لوجود المنافع قطعاً ولو اخرج من المهر  
وله ان المستحق له في هذا العقد انما هو السمتى وقد سلمت اليه ذلك والخلو العصى ان يكون ثم مانع من الوطى  
طبعاً وشغافاً لمرض المانع من الوطى من جهته او جهتها مانع طبعاً وكذا الرتق والقرن وكذا اذا كان  
تخاف زيادة المرض فانه لا يعرض عن نوع فطور والحصى مانع شرعاً وطبعاً اذا الطباع التسليمه تنف من  
والاحرام باج والعرة فضايف نفلاً وصوم رمضان وصلوة الفرض مانع شرعاً اما الاحرام فلما يلزمه  
من الارم وفي الصلوة لما يلزمه من الكفارة والقضاء بخلاف التطوع فانه يجوز افطاره بعذر يتعلق بحق الادب  
كالضيافة ولا كذا رمضان والمندور والقضاء فيه روايتان وقيل في صوم التطوع روايتان وكذا  
السنن الاربع والاربع قبل الظهر لشدة تأكيد ما بالوحيد على تركها والمكان الذي يصح الخلو  
فيه انما مانع فيه اطلاع غيرهما عليها حتى لو فلاها في مسجد او حرام او طيب او على سطح لا حجاب له فليست  
صححة وكذا لو كان مغطى اعمى وصبي يعقل او مجنون او كلب عقوراً ومنكوسة له اخرى او اجنبية و  
في الامه روايتان وعليها العدة في جميع ذلك احتياطاً لانها حق الشرع **قال** وفي النكاح الفاسد لا يجب  
الامهر المثل بالذول حقيقة لان الحرمة قائمة وانها مانعة شرعاً فلا تجب الا باستيفاء منافع البصع  
حقيقة وانما يجب مهر المثل لانه لا فسد المسمى صرنا المهر المثل اذ هو الموجب الاصل لما مر ولا  
يتجاوز به المسمى لان المستوفى ليس بالمال وانما يتقوم بالتسمية فان نقصت عن مهر المثل لا يجب  
الزيادة عليها لعدم التسمية وان زادت لا تجب الزيادة لفاد التسمية بخلاف البيع الفاسد حيث  
تجب القيمة بالغة ما بلغت لانه مال متقوم فيقدر به له بقيته ويثبت فيه النسب لانه مما جازى  
في اثباته واول مدته وقت الة قول بخلاف النكاح الصحيح حيث معتبر من وقت العقد لان الصحيح رادى  
الى الوطى فاقيم العقد مقامه والفاسد ليس بدائى لما يتنا من الحرمة فلا يقام العقد مقامه وعليها  
العدة احتياطاً وتحزاً عن انتباه التسبب واولها يوم التفريق لانها وجبت لشبهة النكاح و  
الشبهة انما ترتفع بالتفريق **فصل** فان تزوجها على حبل وحضر يراوى من الدن من الخلق فاذا سو  
حزاً على هذا العبد فاذا سو حراً او خدمته سنة او تعلم القرآن جاز النكاح ولها مهر المثل ما لم يحد  
فلانه شرط فاسد فيلغو والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف المبيع واذا بطلت التسمية صارت  
الكفارة في مهر المثل لما تقدم **قال** واما الدن فكذلك عند الحنفية رحمه الله لان الاشارة الى التبع في التعريف  
من التسمية فصارت كانه تزوجها على الحن وقالوا لها مثل وزنه خلا وكذا العبد عند الحنفية يأمرو وقال

ابو يوسف يجب فيه مثل قيمته غير لانه اطعمها في مال وقد عجز عن تسليمه فيجب قيمته او مثله كما اذا تزوجها  
على عبد الغير قال محمد يجب مهر المثل لان الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه  
لان المسمى موجود في المشار اليه ذاتاً لا ترى انه لو اشترى فصاعاً على انه ياقوت احسن فاذا سوا حاضر انفق  
الاتحاد الجنس وان كان المسمى من خلاف جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمسمى لانه ليس موجوداً فيه ذاتاً  
ولا صفته الا ترى ان من اشترى فصاعاً على انه ياقوت فاذا سوا جاج لا يتعقد العقد لاختلاف الجنس وفيما  
نحن فيه العبد والحصى من حيث يتعلق العقد بالمشار اليه كانه تزوجها على حرة فليزمه مهر المثل اما المثل  
المهر جنسان لتفاوت التفاحش بينهما فيتعلق العقد بالمسمى وسوا المثل فيلزمه **قال** واما اذا تزوجها على  
خدمته سنة وتعليم القرآن فمذهبهم ما قال محمد لها قيمة خدمته لانها حال الا انه عجز عن التسليم للمنا  
قضة فصارت كانه تزوجها على عبد الغير فانه تجب القيمة ولها ان الحرمة ليست بالمال لا يستحق مال فصار  
كسمة للمهر وهذا لان تقوم المنافع بالعقد فاذا لم تجب تسليمه فيه لم يطر تقوما فيصار اليه الى مهر  
المثل لما يتنا او نقول المشروط بالاعتناء بالحال والتعليم ليس بالمال وكذا المنافع لما يتنا او نقول تعليم  
القرآن واجب فلا يجوز ان يكون مهر كسمة لثباته بخلاف خدمته العبد لانها حال فانها ينفق  
تسليم رقبته ولان استحقاق الزوجة خدمته الزوج قبل الموضع لان توفير الزوج واجب عليها  
وفي السخامة امانته **قال** واذا تزوج العبد باذن مولاه على خدمته سنة جازولها لخدمته  
لانها حال على ما يتنا ولا مناقضة فانه تخدم المولى معنى حيث كان نامره **قال** ولو تزوجها على خدمته حرة  
اخر الصبي ان يبيع اذ لا مناقضة وتزوج بقيته خدمته على الزوج **قال** ولو تزوجها على ان يوعى عندها  
او يزوج ارضها فيه روايتان والفرق على احدهما انه لا مناقضة لانه من باب القيام بمصالح  
الزوجية **قال** ولو زوج بين ما هو مال وما ليس فان في المال بعشرة فهو لها لا غير وان لم ينف فلها  
تمام مهر مثلها كما لو تزوجها على عشرة دراهم ورطل من حن فلها العشرة ولا يكمل لها مهر المثل  
ولو تزوجها على عيب عيب منها جاز فان كانت قيمة العيب عشرة فهو لها والا تكمل عشرة  
**قال** وان تزوجها على الف على ان لا يتزوج عليها فان وفي لها فلها المسمى لانه بصل مهر  
وقد تراخى به **قال** والا مهر مثلها لانها ما رضىت بالالف الا مع ما ذكر لها من المنفعة فيكمل  
لها مهر المثل لانها لم ترض بها فلما لم ترض بها على الف وكومتها فلها مهر المثل  
لا ينقص من الف لانه رضى بها **قال** وان طلقها قبل الرضول لها نصف الف لانها اكثر من المنفعة **قال**  
وان قال على الغنا اقام بها وانفقت ان اخرجه فان اقام فلها الف لما يتنا وان اخرجه فمهر مثلها لا يزداد  
على الفين ولا ينقص من الف وقال الشرحان جاز ان وعذر فواسد ان ولها مهر المثل في الوحيين  
وعلى هذا على الف ان لم يتزوج عليها والفين ان تزوج لفران كذا واحد منها على خط وجود فكان



المرجول اولهما ان كل واحد منهما فيه من صحة وقد سمع فيه بلام معلوما فصار كالحياطة الغارسية  
والزوجة ولا في حنفية رحمه الله ان الشرط الاول صحيح وموجبه المسمى لما بيننا والشرط الثاني ينبغي موجب  
الاول والتسمية مع صحة لا يجوز نفي موجبه فيبطل الشرط الثاني ولو تزوجها على الف ان كانت تسمية  
والفحين ان كانت جملة صحيح الشرط والفرق انه لا غاطرة مثلا ان المراق على صفة واحدة الا ان الزوج  
يجعلها وفي المسئلة الاولى الغاطرة في التسمية الثانية لانه لا يدرى ان الزوج يملك في الشرط الاول ام لا وان تزوجها  
على هذا العبد او هذا فلها التسمية بها بغير المثل وان كان مهر المثل بينهما فلهما مهر المثل وقال الله الاكس بكل حال  
وان تزوجها قبل ان يزوج فلها نصف الاكس بالاجماع لانه ان الاكس مسمى بيقين لانه اقل ولا يصر  
الى مهر المثل مع المسمى ولا في حنفية رحمه الله ان الاصل مهر المثل وانما يتوزل عند صحة المسمى وانما يجوز له ان يزوج  
كلمة او فيكون فابعد الا ان مهر المثل اذا كان اكثر من الاربع فقدر رضى بالخط وان كان اقل فقدر رضى  
بالزيادة ومع جهل المسمى تجب المتعة بالطلاق قبل ان يزوج الا ان نصف الاكس يوزن عليها عادة لا اعترا  
فهره **قال** فان تزوجها على جوان فان سمي نوعه كالغرس طار وان لم يصفه فلها الوسط فان شاء  
اعطاها ذلك وان شاء قيمته والثوب مثل الحيوان الا انه ان ذكر وصفه لزمه تسليمه وكذلك كلما يثبت  
في الذمة والاصل في ذلك ان التسمية لا تصح مع جهالة الجنس والنوع والمصفة لانها تؤدي الى المنازعة  
وتصح مع الجهالة اليسيرة كجهالة الوصف لان النكاح يحتمل خبرا عن الجهالة لان مناه على المسامحة  
والمسامحة الا يرى انه يجوز بمهر المثل مع جهالة لهما لانها لا توجب المنازعة كجهالة الوصف  
مخلاف البيع لان مناه على الماكسة والمضايقة ثم الجاهلية انواع منها جهالة النوع والوصف كقوله  
ثوب ودابة او دار فلا يصح هذه التسمية لتفاوتها وتفاوتها في الصور والمعاني فيجب مهر المثل و  
كجهالة التسمية مع الخطر كقوله على صافي بطن جارية او غنم او ماحل حله هذه السنة ومنها  
ما هو معلوم النوع مجهولا الصفة مثل قوله عبد او فري او بقرة او شاة او ثوب مروي فانها تصح التسمية  
وتجوز الوصف منه لانه اذا كان معلوم النوع كان له جسد وروي ووصف والوسط اعدل لانه ذو خط من  
الطرفين وعند جهالة النوع لا واسطة لاختلاف معاني الانواع فان معنى الفرس غير معنى الجمل ومعنى  
اشاة غير معنى الجاموس وكذلك اختلافا انواع الثياب كمالا فليس والقطن وغيرهما وانما يتخير لان الو  
سط انما يعرف بالقيمة فكانت اصلا في حق الابقاء والعين اصل من حيث التسمية فيتخير وتجوز الطارة  
على القول وقال زفر رحمه الله ان المهر في ما موصوفا لا يجوز على احد القيمة وموردية عن حنفية  
لانهما استحققت الثوب بالتسمية فلا تجز على احد غيرهما كما في السلم وجوابه انه اذا لم يكن معينا فهو  
وقيمة سواء في الجهالة فتجوز على القبول كما في الحيوان واختار بعضهم قول زفر وقال هو الاصح لان  
الثوب وجب في الذمة وجوبا مستقرا لا يسلم ولا كذا في الحيوان لانه لا يجز في الذمة وجوبا مستقرا في السلم

فكذا انما عندنا حنفية رحمه الله قيمة العبد الوسط اربعون دينار وان سمي ابيض فحون وهو  
قيمة العنة والمهر من العنة وعندنا على قدر الوحي والغلا وقيل هذا اختلاف زمان لا بزمان ومنها  
ما هو معلوم للجنس والصفة وموخرى معين كما اذا تزوجها على مكبل او موزون موصوف في الذمة تصح التسمية  
ويؤممه عنه لان ذلك يثبت في الذمة ثبوتاً صحيحاً فيلزمه تسليمه كالنقود ولو تزوجها على كوخلة  
مطلقاً لم يصفه بخير الزوج بين الوسط وبين غيره وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يلزم تسليم الكوخلة  
ولو تزوج امرأتين على الف قيمت الالف على قدر مهر مثلها رجوعاً الى الاصل لانه لما اضاف اليها فقد اضاف  
الى كل واحدة ما يستحقه واستحقاقها في الاصل مهر المثل كمن دفع الى رجل دين الغائبين فانها يقسمانها على  
قدر دينهما كما انهما **قال** فان طلقها قبل ان يزوج فخصف الالف بينهما قدر حقيقتها فان لم يصفه نكاح احد صاحبه  
نكاح الاخرى لان المبطّل احتج بها فلا يبعد ما والاى كملها للزوج نكاحها وقال ابيهم على مهر مثلها كالمسئلة  
الاولى لانه اضاف اليها كسرها فاصاب للزوج نكاحها فهو لها وكسها الباقي ولا في حنفية رحمه الله اضاف النكاح  
الى من لا يصح نكاحها لغو فصار كما اذا ضم اليها اسطوانة او دابة والبدل انما ينقسم حكم المعادضة والمساواة  
والزوج في العقد ولا معادضة في الحصة والمساواة ولا دخول في العقد فصار عداً واصنافه التي الى اثنين  
واختصاصه باحد ما جاز قال تعالى يا معشر الجن والاناس اليها انكم رسل منكم اضاف الرسل اليها والرسل محتققة  
بالانسان دون الجن **قال** فان دخل بالتي لم يصفه نكاحها فلها مهر المثل عندنا حنفية وهو الصحيح لانه وطئ حرام سقط  
فيه لانه لشبهة العقد فيجب مهر المثل وعندنا الاقل من مهر المثل ومما يخصها **قال** ومهرها مثلها يعتبر بنسائها  
عشرة ابيها الاخواتها وبناتها وبنات عمها دون اعمها وخالتها الا ان يكون من قبيلة ابيها سكر اروي عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في بروع حين تزوجت بغير مهر فقال لهما مهر مثل نسائهما ونسائهما اقارب الاب ولا قيمة  
الشيء تعرف بقيمة جنسه وجنسه قوم ابيه فان لم يوجد منهم مثل خالها فن الاجاب عصبها المقصود بغير  
الوسع **قال** ويعتبر بامرأة مثلها في السن والجنس والبطانة والبلد والعمر والمال فان المهر يختلف باختلاف  
هذه الادضاف لان الوغيات تختلف بها **قال** فان لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الا  
وضاف في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها وعن بعض المشايخ ان الجاهل لا يعتبر اذا كانت ذا حسب  
وشرف وانما يعتبر في الاوساط لان الرغبة جنيته في المال **قال** والمهر ان كان ينفقها وان ينفقها بها حتى يعطيها  
مهر لان حقه قد تعين في المبدل فوجب بيقين حقيقتها في البدل تسوية بينهما **قال** وان كان المهر كله مؤجلاً ليس  
لهما ذلك لانها رضى بتأخير حقيقتها وعندنا في ذلك كما في المسئلة الاولى **قال** وكذلك ان دخل بها على حنفية  
لهما ان تمنع وقال ليس لها ذلك لانها سلمت اليه فليس لها ان تمنع بعده كما لا يمنع اذا سلم المبيع ليس له جنسه  
بعد ذلك وله ان المهر مقاب لجميع الرطبات ليلما يخلو الوطئ عن العوضي انما هو الحظ البضع الآلة ناكدة بالوطئة  
الاولى لجهالة ما ورثها والمجهول لا يترجم المعلوم فاذا وجد بعده وطئ آخر صار معلوماً فتحقق الحواجة فصار



المهر مقابل بالكل ونظيره العبد الجاني اذا اجابية يدفع بها فان لم يدفع حتى جنى واخرى دفع بالكل **قال** فاذا اوفى ما  
صنعت ما نقلها الى حيث شاء لقوله تعالى اسكنوا من حيث تشاء وقيل لا يسافر بها وعليه الفتوى لفساد اصل  
الزمان والغريب يودي وقيل يسافر بها الى قري مصر القريبة لانهما ليست بقرية **قال** واذا ضمن المولى المهر صحته  
كغيره من الديون والامانة ان تطالب ايها شادت كسائر الكفالات وحكمها في الرجوع كغيرها من الكفالات **قال** ولو ضمن  
المهر غنا ابنه الصغير صح ما قلنا ولا يرجع عليه الا لانه صلة عى فان مات الاب قبل الاداء فاحضر من تركته رجع  
بقية الورثة على الابن من حصته لانهم ادوا عنه ديناً عليه من مال مشترك **قال** وفي الرجوع عن كذا فاعمل على  
ابنه الكبير بغير امره او عن اجنبى قلنا الكفالة تنبأ بامر المكفول عنه حكماً لولاية الاب فلما كانت كفالته دليل الامر من  
جهته فيرجع خلاف الكبير الاجنبى لانه لا ولاية له عليها بخلاف ما اذا ادى حال حياته لانه مبرع فان العادة جارية  
بتزويج الاباء بمهر الابناء **فصل** ولا يجوز نكاح العبد والامة والمهر واثم الولد الا باذن المولى واصله قوله عليه السلام  
اتمامة تزوجت بغير اذن مولاهم فمهرها من دونه وقوله ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو غاس ولان النكاح يثبت في  
العبد والمهر يرتفع النفقة بكسرها والمهر يرقبها فلا يملك غير المولى ذلك دفعاً للضرر عنه ولان خفاف البضع  
للمولى فلا يملكها غيره بغير امره **قال** وبذلك اجاب عن نكاح صيانة ملكه وحفيضا له في الزنا الذي هو سبب ملاكهم  
او نقصانهم ومنه المعنى يشمل العبد والامة وليس للمولى ان يزوجه المكاتب بغير رضاهما لانهما من جنس واحد  
في المكاتب ولا يجوز نكاحهما الا باذن المولى للترقي الثابت فيها بالحدوث **قال** وبذلك المكاتب تزويج امرته لانه من الاكتساب  
ولا يملك تزويج العبد لانه حسان لا اكتساب **قال** ولو تزوج امرته بغير امره جاز ولا امر لها وقيل يجب حق الشرع  
ثم يسقط **قال** واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء دين في رقبته يباع فيه لانه دين وجب في رقبته بفعله قد  
ظهر حق المولى حيث وقع باذنه فيتعلق برقبته دفعاً للضرر عن المواة كافي ديون الماذون والمهر يسع لانه  
لا يجوز بيعه فيؤدي من كسبه وكذا ذكره لزام الولد من غير سببه **قال** واذا اعتقت الامة او المكاتبه ولها زوج  
حر او عبد فلها الخيار لقوله عليه السلام لبويرة حين اعتقت ملكك بضعك فاختار جعل العلة المشبهة للخيار  
مع فيها وهو ملك البضع فيرتب عليه **قال** ويستوى فيه الحر والعبد لعموم العلة على انه روي ان زوجها كان  
حر او من رجة عار واية انه كان عبداً لان الاصل الحرية ولانه اذا دار الملك على الفصيلين فيثبت لها الخيار  
فيما فعل للضرر عنها **قال** ومن تزوج امرته فليس عليه ان يبيعها بيت الزوج لكتفها بخدم المولى ويقال  
له متى طغرت بها وطسها لان حق المولى في الخدمة باق والتبعية ابطال له فلا يلزمه ذلك ولو شطط في العقدة  
لا يستحقها بطل الشرط **قال** فان بواها بيتاً معة فله ان يستخرجها ويبطل التبعية لان الموجب للخدمة الملك  
وموافق فلا تبطل التبعية **قال** وان تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال له المولى طلقها فليس باجازه لانه  
يملك الرد وهو الظاهر من حيث تزوج بغير امره واقتات عليه ورد هذا العقد يسمى طلاقاً فعمل عليه  
وكذا لو قالوا فارقهوا ببل اولى **قال** ولو قال طلقها بطلقة رجعية فهو اجازة لان الطلاق الرجعي انما

انما يكون في النكاح الصحيح النافذ ولو اذن لعبد في النكاح ينظم الصحيح والقاسد وقال الاموي الصحيح خاصة  
لان المواد من النكاح الاعفاف وذلك بالبرام عليه وانه في الصحيح دون القاسد ولان الاسم عند الاطلاق  
يقع على الصحيح كافي اليقين ولاي حنيفة رحمة الله ان اللفظ يجري على اطلاقه كما مر في البيع ولين قال البيع  
القاسد يفيد بعض التصرفات كالعتق والمكر وغيره قلنا والنكاح القاسد ايضا يفيد التصرفات  
كالنسب والعدة والمهر ومصلحة اليقين ممنوعة ولين سلمت فالابا حسانا على القفا **قال** وثمرة الاطلاق  
لانه لو تزوج نكاحاً قاسداً انتهى الامر عنه فليس له ان ينزوجه وعند ماله ان ينزوجه بغير نكاحها  
صححاً لان الاول لم يدر فخرت الامر فحق الامر **قال** وليس له ان ينزوجه الا امره وامره لان الامر لا يقضي  
التكرار الا ان يقول له تزوج ما شئت فيجوز له ان ينزوجه اثنتين **قال** والاذن في الغل للمولى الامة  
وقال اليها لان الوطى صغيرا والعزل تنقيص له فيشتط رضاهما ولاي حنيفة رحمه الله ان العزل  
يحل حق المولى وهو حصول الولد الذي هو ملكه فيشتط رضاه خلاف الحرية لان الولد والوطى صحها **قال**  
واذا تزوج عبد او امة بغير اذن المولى ثم احنق نفقة النكاح لانها من اهل العبادات والتوقف لحق  
المولى وقد زال ولا خيار للامة لانه انما نفقة بعد العتق فصار كائناً تزوجت بعد العتق **قال** ولو تزوجت  
ودخل بها الزوج ثم اعتقها المولى جاز النكاح لما بينا والمهر للمولى لانه استوفى منفعة مملوكة للمولى  
والقيل ان يجب مهر آخر الا انا استحسنا وقلنا يجب مهر واحد لان الجواز استدلى اصل العقد  
والاعتقاف ثم دخل بها فالمرء لها لانه استوفى منفعة مملوكة لها **فصل** تزويج ذمية على ان لا  
مهر لها او على ميتة وذكر عندهم جازح والامر لها وقالها مهر مثلها ان مات عنها او دخل  
بها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة لانهم التزموا احكامنا في المعاملات وضار كالتزويج قوله  
عليه السلام انكروهم وما يدعون وما التزموا احكامنا فيما يعتقون خلافة وعقد الذمة منع  
الزامهم بالسيف والحرية بخلاف التزويج لانه مستثنى من عقدهم قال عليه السلام الا من ازا فليس  
بيننا وبينه عهد وذكر الزنا فانه محرم في جميع الادبان **قال** وان تزوجها بغير شهود او في عدة  
كاخر جازان دانه ولو اسلم او اعليه وقال اذا تزوجها في العدة فهو قاسد فانه اسلم  
اذا حدتها او توافها ليا فرق بينهما لان نكاح المتعة حرام بالاجماع وحرمة النكاح بغير شهود  
مختلف فيه وهم التزموا احكامنا ولم يلتزموا بجميع الاختلافات وكما انهم غير غا طين بغير  
الشريعة فلا يثبت الحرمة حقاً للشرع ولا لطلاق لانه لا يعتقدها بخلاف العدة عن المسلم  
لانه يعتقدها بحالة المرافعة او الاسلام خال البقاء والعدة لا بنا فيها كالحلوطة بشبهة وكذا  
الشهادة ليس شرطاً بحالة البقاء **قال** ولو تزوجها على حنى او حنى ثم اسلم او احدهما فلها ذلك  
ان كانا عنيين والا فقيمة الحن ومهر مثلها في الشريعة **قال** وقال ابو يوسف لها مهر المثل في المالمين وقال



عده القيمة فيها لهما ان الملك بناكد بالقبض فاشبه العقد والاتساع مانع منه وصار كما اذا نادى بين  
واذا امتنع القبض قال ابو يوسف لو كانا مسلمين عند العقد حبس من المثل وكذا عند القبض وقال  
محمد صحت التسمية ونحن عن التسليم بالاسلام فتحل القيمة كما اذا كانا عبدا فهدم قبل القبض و  
لا حيفه رحمه الله ان الملك ثم ينفذ العقد في المعين حتى جاز لها التصرف فيه وبالقبض ينتقل الى  
ضامنا من ضمانه والاسلام غير مانع من ذلك كما استردا من المفسود وحسن المطالب الذي اذا عجز  
والماذون اذا حج عليه وفي غير المعين انما يملكه بالقبض والاسلام مانع منه واذا امتنع القبض فالج  
من ذوات الاحتمال والحسن من ذوات القيم فتكون القيمة مقامه فلا يجب تعيين من المثل وحل القيمة  
في المثل لانها لا تقوم مقامها **قال** واذا اسلم الجوسي فرق بينه وبين من تزوج من خارج اما عندهما فظا  
من واما عندهما حيفه رحمه الله فلان الحلية اذا طلت على النكاح الصحيح تبطله ولا ينال تنافي بقاء  
النكاح ولا كذا العدة **قال** ما بيننا ويغرق بينهما بالاسلام احدهما بالاجماع ولا يغرق بموافقة احدهما  
عند اي حيفه ظاهرا لهما لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم ولان موافقة احدهما لا تبطل حق صاحبه  
لانه لا يعتقده بخلاف ما اذا اتفقا حيث يفارق بينهما لما تلونا ولانها رضية حكما فيلزمهما **قال**  
ولا يجوز نكاح المرتدة والمرتدة باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولانها لا فائدة فيه لان المقصود من  
شع النكاح مصالحة ولا يوجد لان المرتدة يقتل المرتدة تجسع نفول لامله لهما لانها حرجي الاسلام  
ولا يقران على ما انتقلا اليه ويجوز نكاح النصراني المجوسية واليهودية واليهودية النصرانية  
والمجوسية والمجوسية اليهودية والنصرانية لان الكفر كله ملته واحدة كما روي عن عمر رضي الله عنه  
ولا كفارة بين اهل الكفر **قال** ولا يمنع جبر الابوين ديننا نظرا له حتى لو كان احدهما مسلما كان مسلما  
ولو اسلم احدهما وله صغير صار مسلما **قال** ولكننا في خير من الجوسية حتى يجوز الكل ذبيحة الكلباني  
ومناكنه دون الجوسية **قال** واذا اسلمت امرأة الطارق من عليه الاسلام فخصمها لمصالح  
النكاح بالاسلام لانها قد فانتت باسلامها فان اسلم فهي امراته كما اذا اسلمت معا **قال** والافرق بينهما  
لان الاسلام لا يصلح ان يكون سببا للفرقة لانه طاعة وعبادة فيجعل باؤه سببا لفرقات مصالح النكاح  
بحقوقه **قال** ويكون الفرقة طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون طلاقا لانه سبب يشترك فيه الزوجان فلا  
يكون طلاقا كما اذا ملكها او ملكته ولهما ان الزوج ترك الاسلام بالمفارقة في الفرقة عليه فينوب عنه  
القاضي في الترخيص بالاحسان فيكون قوله كقوله الزوج فيكون طلاقا كما في الحب والعنه **قال**  
وان اسلم زوج المجوسية فان اسلمت والافرق بينهما بغير طلاق **قال** والفرق ان المرأة ليست  
من اهل الطلاق فلا ينتقل قول القاضي اليها ثم ان كان قبله خول فلا مهر لهما لان الفرقة جاءت من  
قبليها وان كان قد دخل بها فلها المهر لانه تأكد باله خول وان كان الاسلام في دار الحرب تتوقف البيونة

في المسلمين على ثلاث حبس قبل اسلام الآخر لانها لا بد من الفرقة بينهما ولا قدرة على العرض في دار  
الحرب فجعلنا ثلاث حبس وهو شرط الفرقة مقام السبب وهو العرض كما في البئر وغيره ثم اذا بان  
بنات حبس ذكر في السير الكبير انه طلاق عندهما وروي انها فرق بغير طلاق كما في يوسف ولو  
اسلم الاخر قبل مضي ثلاث حبس لم تبين منه **قال** وان اسلم زوج الكتابية فلا غرض ولا فرقة لانه  
يجوز له نكاحها ابتداء فلان يبقى اولى **قال** ولو اسلم احد الزوجين ومما صبيان عاقلان عرض الاسلام على الآخر  
لان الصبي مخاطب بالاسلام حقا للعباد حتى انه يواخذ بحقوق العباد فان ابي فرق بينهما استخسانا  
ابناء كحق صاحبه دفعا للضرر عنه **قال** واذا خرج احد الزوجين اليها مسلما وقعت البيونة  
بينهما **قال** وكذا ان سبق احدهما ولو سبيا معا لم يقع فسيب البيونة هو النكاح دون السبب لان مصا  
لي النكاح لا يحصل مع التباين حقيقة وحكما لان مصالحهما انما تحصل بالاجماع والتباين مانع  
منه اما السبب فلانه يقتضي ملك الرقية وذلك لا ينال في النكاح ابتداء فكذا بقاء واما المشامن فقصده  
الزوج فلم يوجد تباين الدارين حكما **قال** واذا خرجت المرأة اليها مباحة جرة لعدة عليها وقدا عليها  
العدة لانها من احكام الاسلام والفرقة حصلت في دار الاسلام وله قوله تعالى ولا تحسكوا بعضكم البعض  
نزلت في هذه القضية نقلنا عن المفسرين وجب اظهار الحظ النكاح ولا حطل النكاح الحرجي ولما قلنا  
لا عدة على المسيبة **قال** واذا اسند احد الزوجين وقعت الفرقة بغير طلاق وقالنا ان كان  
المرتدة الزوج فهي طلاق كما في الاباء وابو يوسف مرقا اصله ايضا والفرقة اني حيفه ان الرقة  
تنافي بالحلية والحلية رافع فتعذر ان يكون الفرقة طلاقا ولما لا يحتمل في الفرقة منها  
الى القاضي اما الاباء لا ينال في الحلية والنكاح ولما لا يتوقف الفرقة على القضاء وانما بالاباء امتنع  
عن التسمية باحسان فينوب القاضي منابه على ما بيننا **قال** ثم ان كان المرتدة الزوجة بعد الخول فلها  
المهر وقبله لا شيء لهما ولا تفقة وقد روي **قال** وان كان الزوج فالحل بعده والنصف قبله **قال** وذكر في الفتاوى  
لو ارتدت المرأة قبل لا بقصد النكاح زجر لها والصحيح انه يفسد ويجبر على تجديد النكاح زجرا  
لها ايضا **قال** وان ارتدت معا ثم اسلما معا فزوج نكاحهما لان بني حيفه ارتدت وفي زمن ابي بكر الصديق  
يق رضي الله عنه ثم اسلموا فاقترعوا على الكهنه ولم يأمروهم بتجديد النكاح وذلك لمحض من الصحابة من غير  
يكبر من احدهم فكان اجماعا **قال** فان اسلم احدهما بعد الردة فسد النكاح كما في الابتداء **قال** ولو قبلها ابن  
زوجها او وليها حرمت على ابيه لا تعدم وسقط مهرها اذا كان قبل الخول ان كانت مطاوعة  
لان الفرقة جاءت من قبلها فقد امتنعت عن تسليم المهر فتمنع البذل كما في البيع **قال** وان كانت  
مكرهة لا يسقط وفي الصغيرة لا يسقط في الزوجين جميعا **قال** وان كانت تجامع مثلها لانه لا  
اعتبار بفعلها حتى لا يتقلى به شيء من الاحكام فلا يجب عليها حد ولا تغل ولا ما لم يفرم



لفظاب فكذلك اذا اردت الصغيرة سقط مهرها لانه اذا حكم بربها بطلت محليته النكاح فصارت  
كالكسرة اذا الكلام في العتق الاسلام والردة على ما بينك ان شاء الله تعالى **فصل** واذا كان باحد  
الزوجين عيب فلا خيار للاخر الا في الحب والعتة والمضاء اما عيوب المراتب اجماع اصحابنا لان المتحق هو  
التمكين وانه موجود والاستيفاء من الثمرات واحتلاله بالعيوب لا توجب الفسخ لان الفوات بالموت  
لا يوجب هذه الاكوار ولما عيوب الرجل وهي الجنون والجدام والبرص فكذلك وقال محمد له الخيار لانه لا  
يتنظم بينهما المصالح فيثبت لها الخيار فعلا للضرر عنها بخلاف الزوج لانه بقدر عا دفعه بالطلاق  
وصار كما جلت والعتة ولهما ان الخيار يبطل حق الزوج فلا يثبت وانما يثبت في الحب والعتة لا خلا لهما  
بالمقصود من النكاح والعيوب لا يخل به والعين الذي لا يصل الى النساء او يصل الى الشيب دون الابكار  
او يصل الى الخمر ذوقه ولا يصل اليها وتكون العتة لمريض او ضعف او كبر سن او من اخذ بغيره فاذا كان  
الزوج عينا وخاصته المراتب في ذلك اجله القاض سنة فان وصل اليها والافوق بينهما ان طلبت  
المراة ذلك لان لها حق الوطى فلها المطالبة به ويجوز ان يكون ذلك لمريض ويحتمل ان يكون لافة  
اصلية فجعلت السنة مع فقه لذلك لا شتمالها على الفصول الاربعة فان كان المريض من برودة  
ازالة حر الفيف وان كان من سطوبة ازالة يمين الحريف وان كان من حوارة ازالة برودة الشتاء  
وان كان من يمين ازالة سطوبة التبرع على ما عليه العادة وروى ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود  
رضي الله عنهم فاذا مضت السنة ولم يصل اليها علم انه لافة اصلية فتخير فاذا احتارت نفسها  
قال ابو يوسف ومحمد بانه وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن حنيفة لانيين لا يفسق القاض  
وموسى بن مازن من مذهب لهما ان الشريح خيرا عند تمام اللول دفعا للضرر عنها فلا يحتاج الى  
القاض كما اذا خيرا الزوج وله ان النكاح عقد لازم وملاك الزوج فيه معصوم فلا يزول الا بازالته دفعا  
للضرر عنه لكن لما وجب عليه الامسال بالمف وفاء الشريح بالاحسان وقد يحسن في الاول بالعتة ولا  
يمكن القاض النكاح فيه وجب عليه التستر باحسان فاذا امتنع عنه ناب القاض عنه نصبت لرفع  
النظم فلا تبين بدون تقى بق القاض فاذا فرق بصير كانه طلقها بنفسه فتكون تطلقه بانه يحصل  
مقصودها وهو دفع النظم عنها بملكها نفسها ويشتراط طلبها لان الفرقه حقا والمواد السنة  
القرية لانها المواد عند الاطلاق وروى ابن سماعة عن محمد انها سنة شمسية ويعتبر بالايام  
وتزيد على القرية احد عشر يوما ويجب موضه وموضه ان كان نصف شهر وان كان اكثر عضومته وعن  
ابي يوسف ان حجت او مرتب او غابت لم تحسب تلك المدة من السنة وروى ما هو مراد  
او غاب احتسب عليه من السنة والناس جيل انما يكون بعد دعوى المراه عند القاض فان اختار

زوجها لم يكن لها بعد ذلك خيار لانها رضيت بطلان حقها ولو خيرا القاض فقامت من مجلسها  
قبل ان تختار فلا خيار لها كما خيرة من زوجها فان طلب العين ان يوجد له القاض سنة اخرى ليرى  
جله الا برضاها فان رضيت جاز ولها ان ترجع وتختار قبل قبل مضي السنة الاخرى فاذا فرق القا  
ض بينهما لم يترجعا فلا خيار لها لانها رضيت بالعتة ولو اختلفا في الوصول اليها فان كانت نيبا  
فالقول قوله مع مجنده لانه منكر حق التقري لان الاصل السلامة والعيب عارض فان خلق بطل حقها  
وان نكح اجل سنة كسائر الحقوق وان كانت بكر او نكح بالنساء فان قلن بي بكر اجل سنة وان قلن بي ثيب  
حلف على الوجه الذي بيننا والحبوب وسوا الذي قطع ذكره اصلا فانه يفيق بينهما الحال لانه لا فائدة في التأجيل  
والنكاح كالعين لانه انما تنصبت وتجامع بهما مع غير الله لا تحبل ومو الذي سلت انثياه واذا اجل سنة و  
ادى الوصول اليها ونكحت فاطم كما اذا اختلفا قبل التأجيل واذا كانت زوج الامه عينا فاختار للمولى  
كالعمل عند اني حنيفة رحمه الله واذا كانت المراه رتقا فلا ولاية لها في الطلب الا حقها في الوطى  
ولو وطئها الزوج مرة واحدة ثم عن اوجب فلا طلب لها ولا خيار **فصل** على الزوج ان يعدل بين  
نساياه في البتة لقوله عليه السلام من كان له امرأتان فمال الى احدهما جاء يوم القيمة واصر شقيه مايل  
والبكر والثيب والبدنة والعقيقة والمسألة والكنابية سواء لا طلاق ماريها ولا ذلك من  
حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما ولا تجب عليه التساوي بينهما في الوطى والمجته اما الوطى فلا تبيني  
على النشاط واما المجته فلا تبيني فعل القلب وقدر روى انه رضي الله عنه كان يعدل بين نساياه ويقول اللهم  
مذا قسمي فيما امكرك فلا تؤاخذني فيما لا امكرك يعني زيادة المجته لبعضهن ثم ان شاء جعل الله ور بينهما  
يوما او يومين او اكثر وله الخيار في ذلك لان المتحق عليه التسوية وقد جرت **قال** والمجته ضعف  
الامه لاي في ان الرق منصف كما في العدة وغيرها ومن وسيت نصيبها لصاحبها جاز لما روى ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت زمعه اعتدي فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
يراجعها وتجعل يومها العايشة وان تحش مع نساياه يوم القيمة ففعل والله حقا وقد اطلتة برضاها  
ولها الرجوع في ذلك لانها وسيت حقها لم تجب بعد وان اقام عند الواحدة اياما باذن الاخرى جاز  
من غير مساواة لانه صلى الله عليه وسلم وخيه لا مريض استاذن نساياه ان يكون في بيت عايشة فاذا له  
فكان في بيتها حتى قبض صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على ان القسم تجب على الرجل وان كان مريضا و  
يؤمر بالصيام بالنهار والقائم بالليل ان يبيت معها اذا طلبت وعن اني حنيفة رحمه الله يجعل ما يوما  
من اربعة ايام وليس سدا بواجب لانه يؤدي الى فوات التوافق اصلا على من له ربيع من النساء ولكن  
يؤمر بايثفاء حقها من نفسه احبانا ويصوم ويصلي ما امكده ولو اعطت زوجها الا او حطته  
من مهرها ليزيد في قسمها لم تجز وترجع بما اعطته وكذا لو زاد ما الزوج في مهرها يجعل يومها لغيرها



والوجه فيه ما بيننا **قال** ويسافر من شاء والقوعة أولى لانه لاحق لمن حال السف حتى كان له ان لا يسافر  
بواحدة منهم أصلاً ويقع بينهما تطيباً بقلوبهم وقد ورد ذلك عنه صلى الله عليه وسلم ومن  
سافر بها يسق عليه قضاء حق الباقيات لانه كان متبرعاً لا موفياً حقاً وان ظلم بعضهم يوعظ فان  
لم يشته بوجع عصبته زجراله عن الظلم **كتاب الرضاع** وهو واجب احياء للولد  
لقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن اي يرضعن اولادهن وحكم الرضاع يثبت بقليله وكثيره  
لقوله تعالى وامهاتكم اللائح لرضعتكم واخوانكم من الرضاعة مطلقاً وقال عليه السلام تحرم من الرضاع ما  
تحرم من النسب من غير فصل وقال عليه السلام الرضاع ما يثبت اللحم وينشئ العظم وانه يحصل بالقليل  
لان اللبن يفتح وصلاً الى جوف الصبي انبت اللحم وانشأ العظم **قال** اذا جرت في مدته وهي ثلثون شهراً وقالوا  
سنتان لقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن جولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وقال تعالى وحمله  
وفصاله ثلثون شهراً او اذنى مدة الحمل ستة اشهر فبقى للفصل سنتان ولا في حيفه رحمه الله الآية  
الثانية والتمسك بها ان الله تعالى ذكر للحمل والفصال وضرب لهما مدة ثلاثين شهراً فتكون مدة  
الحمل واحده منها كما اذا باعه عبداً وامته الى شهر فان الشتر يكون اجلاً لكل واحد منهما فعلم وكذا الوباة  
شياً واحداً وشياً اخر صفقة واحدة الى مدة معلومة كانت المدة اجلاً لكل واحد منهما فعلم ان الآية  
تقتضي ان تكون الثلثون شهراً اجلاً لكل واحد من الحمل والفصال خرج الحمل عن ذلك فبقى الفصل على مقتضى  
والآية الاولى محولة الى مدة الاستحقاق حتى لا يكون للام المبتوتة المطالبة باجرة الرضاع بعد جولين  
فعلمنا بالآية الاولى في نفى وجوب الاجرة بعد جولين وبالثانية في الحرمة الى ثلاثين شهراً اخذ ابالا  
حياط فيهما او نقول المراد للحمل على الاكف وفي حال الرضاع لان مدة الحمل غير مقدرة بثلاثين شهراً  
بالاجماع **قال** فانقضت مدته لا اعتبار بالرضاع بعده لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصل و  
المراد حكمه ومليح ما في الارض بعد المدة فيه خلافة **قال** والحى من الارض ما وقع في الدة سواء  
فطم او لم يطم **قال** وقال الحنفى وموسى وابنه عن ابي حنيفة رحمه الله ان استغنى بالعظام عن اللبن  
فرضع في المدة لا يثبت الحرمة وان لم يستغن يثبت **قال** ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب  
لما روينا الاخت ابنه وام اخته فانها تحرم من النسب دون الرضاع لان في النسب لما وطئ ام ابنه  
فقد حرمت عليه بناتها وام اخته موطوءة ابيه ولم يوجد ذلك في الرضاع **قال** واذا رضعت  
المرأة صبية حرمت على زوجها وابائه وابنائها فتكون الموضوعة ام الرضيع واولادها اخوته واخواته  
من تقدم ومن تأخر فلا يجوز ان يتزوج شيئاً من ولدها وولدها وان سفلوا واباؤها اجارده وامهاتها جازا  
تد من الام واخواتها اخواله واخواتها حالاته ويكون زوجها الذي نزل منه اللبن اب الموضوعة واولاده اخوته  
واباؤه وامهاتها اجارده وجداته من قبل الاب واخوته واخواته اعمامه وعماته لا تحل مناهة اخذ

مشتمل على الشب قال حلب السلام لعائشة رضي الله عنها ليل حلب اغلح فانه علة من الرضاعة ولو ولدت  
من رجل وارضعت لم يمس اللبن ثم در فارضعت به صبية يجوز لذلك الصبي ان يتزوج بنت الزوجه  
وكذا الولد منه قط ففسر له ابن **قال** وكذا لبن البكر اذا لم يتزوج اذا رضعت به صبية حرم عليها الاخر ولو ارضعت  
صبية لا تحرم على ولد زوجها من غير **قال** ولا يحل للرضع ان يتزوج امرأة وطئاً تزوج الموضوعة لانهما منكوح  
الاب والالزوجة ان يتزوج امرأة وطئاً الرضع لانهما موطوءة الابن كما في النسب **قال** واذا رضع صبيان امرأة  
فهما اخوان لان امهما واحدة فلو كانا بنين لا يجوز لاحد بلوغ بينهما **قال** وكذا لو كانا رجل وزوجاً ولد لهما منه  
ثم ارضعت كل واحد صغيراً صار الرضعان اخوين من اب **قال** وان اجتمعوا بلبن شاة فلهما رضاع بينهما لانهما  
لم يثبت لحرمة بينه وبين الام ليشغل الى الاخ اذ في الاصل لان الحرمة يثبت في الام ثم يتغير رجل طلق امراته  
ولها لبن فتسروحت اخر وجعلت ونزل لها لبن فلو لاول مالم تلد وتعال ابو يوسف هو منها الا ان يوفى من  
الثاني وانه يوفى بالغلط والى **قال** وقال محمد بن موسى لم تلد وتعال ابو يوسف هو منها الا ان يوفى من  
واحد كونه من الذي يجعل منها احتياطاً للحرمة وكذلك يقول ابو يوسف اذا عرف انه من الذي يجعل  
منه وابو حنيفة رحمه الله يقول يوم من الاول يغيره ووقع الشك في كونه من الذي لا يبار من البين فاذا  
ولدت بقائه من الذي لا اعتبار بالغلط والى **قال** في ينفته بتغير الاحوال والاغذية **قال**  
فاذا اختلف اللبن بخلاف جنس كالحاء والدمى والبيد والذواء ولبن البهايم ما حكم للغالب فان غلب  
اللبن يثبت لحرمة والاملا وكذلك ان اختلفت لبنان اختلف لبن امرائهن ومالك **قال** محمد بن  
يثبت لحرمة بهما لان الشاة لا يغير من لبنها بغير بد يتقوى به وكل واحد منهما سبب لانسبات  
الحم وانشأ العظم وكذا ان تنفع الغلوب لا تنظر في مقابلة الغالب فان قليل الماء اذا وقع في  
الحل لا يفي لاجزاء تنفع كشرخ التفرق واذا كانت النفقة بسبب الغلبة بقي حكم الرضاع ككثيره  
وان اختلفت بالطعام فلا حكم له وان غلب وقالا ان غلب تغلب به التحريم والطلاق في الموطوء اما الموطوءة  
لا يثبت به لحرمة بالاجماع لهما ان حكم الغلوب لا ينظر في مقابلة الغالب فصار الحكم لللبن وكذا ان الطعام  
يسلب حق اللبن ولا يكتفى بالصبي بسببه والتغذي يحصل بالطعام اذ هو الاصل فحكم في اللبن بقا  
بخلاف الذواء لانه يتقوى اللبن وين يد في قوته **قال** وينتقل لحرمة بلبن المرأة بعد موتها لانه سبب لانسبات  
الحم وانشأ العظم ومقتضى الغذاء لا ينزل بالموت ومالك اذا حلب منها حال حيوتها **قال** وكذلك  
يتعلق بلبن البكر لما بينا **قال** ولا يتعلق بلبن الرجل لانه لا يسبب لبن حقيقته لان اللبن لا يكون  
الا من تصور منه الولادة كذا **قال** ولا بالاحتقان لانه لا يصل الى العدة فلا يحصل به  
النشون **قال** وكذلك ان اقطر في اذنه او احلبه وجايفة او امته لا قلنا وعن محمد بن حمزة رحمه الله ان  
يثبت به لحرمة قياساً على الصوم والفرق ان المفسد في الصوم التغذي او التدوي وانه حاصل



بالاحتمال اما الصانع انما ثبت بعينه النور وانه معدوم في الاحتمال **قال** وتعلق بالاستقام  
والاجزاء لانه يصل الى المعده فيحصل به النور **قال** امراته دخلت حلتى ثديها في فم رضيع ولا يدري  
ادخل اللبن في حلقه ام لا لا يحكم الكتاب **قال** وكذا جنة ارضها بعض اهل القرية ولا يدري من هو فتش  
رجل من اهل تلك القرية بجوز لان اباحه السكر اصل فلا تنزل بالشك **قال** ويجب على النساء ان لا  
يضعن كل صبي من غير ضرورة فان فعلن فليصطنعن او يكتبنه احتياطاً **قال** واذا ارضعت  
امرأته الكبيرة امرأته الصغيرة حرمت على الزوج لانها صار امرأته وبنتاً والرضاع الطاري على السكر كما  
لغارن في النجس حرمة المصاهرة لانه لا باعاً للشيء مع الثاني **قال** ولا مهر للكبيرة ان كان قبل الدخول  
لان الفرية جاءت من قبلها **قال** والصغيرة نصف المهر لان الفرية ليست من قبلها ولا اعتبار باختيارها الا  
لانها مجبورة عليه طبقاً **قال** ويرجع على الكبيرة ان كانت تعدت الفساق لانهما مبيتة للوفاء فان الفاء الثوري  
فيها سبب لوصول اللبن الى جوفها والتسبب ويشترط فيه التعبد كافر البنية **قال** وان لم تعد الفساد  
بشرطها ولو حملت امرأته وجب لها المهر مبيتة والتعبد يثبت اذا علمت انما زوجت وقصدت  
وتوقع الفرية بينهما **قال** ولو لم تعلم بالسكر فلا يشرع عليها **قال** وكذلك ان علمت بالسكر لكن قصدت  
بلا رضاع دفع بطوع والملك عنها لانها مأمورة بذلك **قال** وكذا لو علمت بالسكر دون الفساق لا تكون  
متعدية والقول قولها في التعبد مع غيرها لانها تنكر الفساق **قال** ولو ارضعت زوجة الاب امرأته ابنة  
عليه لانها صار امرأته من الاب **قال** تزوج صغيرتين فارضعتها معا او متفاهراً صاعداً عليه  
لكل واحدة نصف المهر لانها مجبورة على الارضاع بحكم الطبع **قال** ويرجع على المصنعة ان تعدت الفساق على  
الوجه الذي بيننا **قال** وان كان ثلثاً فارضعتها على التعاقب حرمت الاول والثانية دون الثالثة لانها لما  
صار امرأته لم يبق طبع في السكر **قال** وان ارضعتها معاً بان الفتى ثديها في فم الشبتين وكانت حلتى  
قبل ذلك فوجرت الثالثة وانفق وصول اللبن اليهن معاً من جيبها وعلم بذلك فجميع مسائل هذا  
الجنس **كتاب الطلاق** وهو في الفروع ازالة العقد والتحليل بقول اطلق ابلى واطلقت اسيرى **قال**  
وفي الشرع ازالة ملك السكر الذي يوقد معناه **قال** وبوقفية مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع  
وحرب من العقول **قال** اما الكتاب فقوله تع فطلقوا من بعدته وقوله الطلاق مرتان **قال** وفي  
والسنة قوله عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق المعقود والعقبي وقال عليه السلام ابغض الباقا  
الى الله الطلاق **قال** وعلى وقوعه العقد الاجماع ولان استباحة البقيع ملك الزوج على المصنوع والمالك  
العقبي القول بملك ازاله ملكه كما في سائر الاملاك ولان مصالح السكر قد تنقب مفسد والتوافق  
بين الزوجين قد يفسد تافراً فالبقاء على السكر من شتم مفسد من التباعد والعداوة والفت  
وبغية ذلك فشرع الطلاق دفناً لفساد الفاسد وبني وقوعه غير حاجه فهو مباح مفسد لانه قاطع للمصالح

الاحتمال

في وانما البحث الواحدة للحاجة وهو طلاق على ما تقدم في الحديث ما خلق الله تعالى مباحاً احب اليه من  
العقاق ولا خلق مباحاً ابغض اليه من الطلاق وهو على ثلثة اوجه احسن وحسن وبديهي **قال** فاحسن  
ان يطلق واحدة في طهر لا يجامع فيه وبشرطها حتى تنقضي عدتها لاروي عن ابي ابيم النخعي ان اصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحيون الا يطلقون السنة الواحدة ثم لا يطلقوا غير واحدة حتى تنقضي  
عدتها وفي رواية فكان ذلك احسن عندهم من ان يطلق الى رجل ثلثاً في ثلثة اطهار ولانه اذا طهرها  
لا يؤمن لطهر وهو لا يعلم به فاذا طهر ندم فكان ما ذكرناه ابعد من الندم فكان اولى وهو التي لا يحصى  
لصوابه وكبره يطلقها اي وقت نشأ، لعدم ما ذكرناه ولانه ابرج للحاجة على ما تقدم وللحاجة ينقطع بالوجه  
وحسن طلاق السنة وهو ان يطلقها ثلثاً في ثلثة اطهار لا يجامع فيها لاروي ان عبد الله بن عمر طلق  
امرأته وبني حايض فقال عليه السلام ما بكذا امرك ربك يا بن عمر انما امرك ان يستقبل الطهر استقبالاً فيطلق  
لكي طهر تطليقة وفي رواية قال لعمر اخذ منك السنة مرة فلما جعها فاذا طهرت فان شاء طلقها طارئة  
من غير حاجة او حاملاً قد استبان حملها فملك العقد الذي امر الله ان يطلق لها النساء **قال** والشهر لايسته  
والصغيرة والحامل كالجفنة لقيام مقامها في العقد بنهي الكتاب **قال** ويجوز طلاق حرة عقيب الجماع ما  
تقدم واما الحامل فانه زمان الرغبة في الولي، لكونه غير معلق **قال** ويطلق ثلثاً للسنة ليفصل بين كل  
تطليقتين بشهر وقال محمد رحمه الله لا يطلق للسنة الا واحدة لان الشهر انما قال مقام طيفه في الصغيرة  
والايسته وظالم ليست في معناها لانها من ذوات طيفه وصارت كالتمدن لها ولها ان الشهر دليل لها  
جه لانه زمان تجدد الرغبة على ما عليه الطبع والسيمة فصارت في معنى الايسته والاباحة بقدر الحاجة  
فصل الشهر دليل بخلاف المتمدن لان دليل تجدد الرغبة الطهر وهو موجود في حتم دون الحامل فافترق  
وطلاق السنة في العدد والوقت على ما بينا **قال** والسنة في العدد وليست في المدفول بها وغير المدفول  
والصغيرة والايسته والحامل والمطلقة لا يثبت انما شرعت للحاجة وتلك فيه سواء **قال** والسنة في الوقت تحق  
بالمدفول بها لان لها الاجماع فيه لا يتصور في غير المدفول بها ولا المحذور هو تطويل العدة لوقوع الخطيئة  
فانما لا تختب من العدة ولا علة على غير المدفول بها **قال** والبدعة ان يطلقها ثلثاً او اثنتين بكلمة واحدة او في  
لار لا رجح فيه او يطلقها وبني حايض فيقع ويكون عامياً **قال** اما ما للثلاث والاثنتين فلما بينا ان  
خلاف السنة والشرعة للحاجة وبني تندمج بالواحدة **قال** واما حالة الخطيئة فلقوله عليه السلام في حديث  
ابن عمر قد اخطأ السنة **قال** واما الوقوع فلقوله عليه السلام لعمر من ابنتك فلما جعها وكان حاله الخيف ولو لا  
الوقوع لما زاجها وكذلك روي ان ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم ارأيت لو طلقنا ثلثاً اكانت تحل  
قال لا يكون معصية وروي ان بعض ابنته عبادت بن القمامت طلق امرأته التي فذكر عبادته ذلك لبنته  
صلى الله عليه وسلم فقال بانث بثلثة في معصية وتسبع مائة وسبعة وتسعون فيما لا يحكم ولقوله عليه السلام

الذي لا يحل



كذا طلاق واقع لحديث وانما كونه عاميا فلما لفت السنة واجاج الصبي **قال** وقول في طهر لاجاج فيه  
 اشارة الى من ذهب الى جيفة وموانه لوطقة في طهر لم يجامعها فيه فزجها لم تطلق فيه لا يكره وهو قول  
**ابن زفر** وعندنا يكره **قال** وعلى هذا الوطقة في طهر لم تراجعا فطهرت فطلقها **قال** وكذا الوطقة في طهر  
 لم قال انت طالق ثلث السنة وقسم الحال عند لان الاولي وقعت وصار جاعا بالثلاث اشهر  
 فوقع اخرى ثم صار جاعا فوقع الثالث **قال** والشهر الواحد في حق لايه والصفحة على طهر  
 فالجاء ان الرجوع فاصله بين الطلاقين عند والشهر فاصل بالاجاج لهما ان بالطلاق في الطهر خرج  
 من ان يكون وقت لطلاق السنة ولهذا الواو وقع قبل الرجوع يكره وله ان بالمراجعة ارتفع حكم الطلاق  
 الاول وصار كما لم يكن فاذا ارتفع لا يبرأ جاعا وكراية باعتباره ولانها عادت الى طهر الاولي بسبب  
 جمة فصارت كالواو بانها في الطهر ثم تراجعا **قال** وطلاق عند الدخول بها حاله طهر ليس بسبب ما  
**قال** واذا طلق امراته حاله طهر فعليه ان يراجعها لورود الامر به في حديث ابن عمر رضي الله عنهما  
 ما تقدم وما فيه من رفع الفعل لزام من رفع اثره **قال** فاذا طهرت فان شأ طهرت وان شأ امسكت طهرت ابن عمر  
 رضي الله عنهما **قال** وانما لا امراته الدخول بها انت طالق ثلث السنة ووقع عند كل طهر تطلق لان معناه  
 لوقت السنة ووقتها طهر لاجاج فيه لامت **قال** وان نوي وقوعه في الساعة ووقع خلافا لفرجة الدلان للجم  
 بدعة فلا يكون سنة ولان السنة وقوعا لا يبقا حالنا انما عرفنا وقوع الثالث جمة بالسنة فيمن لم يحل  
 كلامه فنتكلم عند السنة دون المطلاق **قال** وطلاق طهر ثلث والامة شتان ولا اعتبار بالرجل في عدد  
 الطلاق لقوله في طهر من بعد من اي اظهر عدد من يكون الطلقات على عدد الطاهر والطار طهر  
 في القعدة ثلث والامة اثنان فيكون التطلق كذلك ولان طهر لو ملك على الامة ثلثا ملك في طهر على  
 قات السنة ولا يملك بالاجاج وقال عليه السلام طلاق الامة شتان وعدتها جيفة واما قوله عليه السلام  
 الطلاق بالرجل والقعدة بالنساء فغناء وجه الطلاق او وقوع الطلاق بالرجل كما ان القعدة بالنساء واما  
 قوله عليه السلام لا يطلق العبد اكثر من اثنين يعني زوجته الامة توفيقا بين الاطراف والدلائل ولان  
 الغالب اق العبد اغنيته زوج الامة فخرج مخرج الغالب لان النكاح نية في حقها والرقق مؤثر في تنقيح  
 النكاح فوجب ان يغني برها وقضية طهر ونصف لكن لما لم ينصف الطلقة كلها **قال** ويقع لطلاق كل  
 زوج حافل بالغ مستقلا لقوله عليه السلام كل طلاق واقع الا طلاق الصبي والمعتقة وغرواية الا  
 طلاق الصبي والمجنون **قال** والباقي طلاق الصبي والمجنون لما روي ولا ينعقد بالعقل والتمسك والابنة  
 بها **قال** ولو طلق الصبي والنائم لم يقع واستقلا فزال اجرت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال او وقعت وقع  
**قال** وطلاق الكرم واقع لما روي ان امراته اعتقلت زوجها وجبت على صدره ومعه شفر **قال** وقال في تطلق  
 ثلث او لا تطلق فغاشد الله ان لا يقع ثابت فطلقا ثلثا ثم ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فيقال

فقال لا يقبلوه في الطلاق ولانه قصد الطلاق ولم ير من بالوقوع فصلا كانه نزل ولانه معنى يقع به الزوجة  
 فيسوي في الاكرام والطلوع كالضام لم عندنا كما صرح فيه شرا لختيار فالأكرام يوشرفه كالبيع والاجابة  
 ونحوها ولا يصح فيه الشرا لا يوشرفه كالنكاح والطلاق والعناق ونحوها **قال** وطلاق الكراهة  
 واقع **قال** وقال الطحاوي لا يقع وهو اختيار الكرخي اعتبارا بمن زال عقله بالسكر والذواء ولان كل من  
 يدلي به مخاطب بآراء الزانية ويلزمه خذ الفقد والقود بالقتل وطلاق المسكين واقع كغيره لانه  
 المني لانه ليس له حكم التكليف ولان السكران بالمر والنبيد زال عقله بسبب هو معتبة فيجعل باقيا  
 زجرا حتى لو شرب فصدر راسه زال عقله بالصداع لقول لا يقع والغالب فيمن شرب النبيذ والذواء  
 للتداوي لا المعصية ولذلك انشئ التكليف عنهم **قال** ويقع طلاق الاخرس بالاشارة والمرك اذا كانت  
 اشارة معلومة وقد عرف في موضعه **قال** وكذلك لا أعجب بالطلاق والهازل بقوله عليه السلام ثلاث  
 جد من جد ومن لهن جد الطلاق والنكاح والعناق وقال عليه السلام من طلق لاجاج كان ذلك على  
 اي الدرداء انه قال من لعب بطلاق او اعتاق لزمه مال وفيه نزل ولا تتخذوا باليه من واه **قال**  
 وكذلك اذا اراد غير الطلاق فسبق لانه بالطلاق وقع لانه عدم القصد وهو غير معتبه فيه **قال** وروي  
 هشام عن محمد عن ابي حنيفة رحمه الله ان من اراد ان يقول لامرته استغني الله فقالت انت طالق  
 وقع وبم هذه الفصول كذا قوله عليه السلام كل طلاق واقع لحديث **قال** ومن ملك امراته او شفعها  
 منها او ملكته او شفعها منه وقعت الفقة بينهما لان المالكين تمنع ابتداء النكاح لما سبق في النكاح فتمنع  
 فتمنع بها كالمحرم والمصاهرة والرضاع **فصل** صريح الطلاق لا يحتاج الى نية لانه موضوع له شرعا  
 فكان حقيقا وحقيقا لا يحتاج الى نية ويعقب الرجوع لقوله تعالى ويعقب الرجوع احق بر دمن ولو نوى  
 الابانة ويورجى لانه نوى ضد ما ومنه شرعا **قال** وهو نوعان احدهما انت طالق ومطلقة و  
 طلقك **قال** والى انت الطلاق وانت طالق الطلاق طلاقا وانت طلاقا لا يقع به طهنة واحدة  
**قال** ولا يصح فيه نية الشين والثلاث لانه نفث في ديانا لواحده طالق وثلثين طالق  
 وثلثات طالق ونفث الفرد لا يحتمل العدد ولانه ضد ولين قال ذكر الطالق ذكر للطلاق حتى  
 متى ذكر العدد وتفسيره وانه دليل المصدرية والمصدر يحتمل الثلاث فلما مود ذكر لطلاق تنقش  
 به المرأة والعدد المذكور بعد نفث مصدر محدود في تقدير طلاقا ثلثا كقولهم صرنا جميعا  
 واعطيتهم جزيلنا **قال** والنوع الثاني يقع به واحدة رجعت **قال** ويقع فيه نية الثلاث دون الشين  
 لان الدفقا لا يحتمل العدد لانه ذكر المصدر وهو يحتمل العموم لانه اسم جنس ويحتمل الا في مصدر المطلق  
 يحتمل على الواحدة لانه منفق وان نوى الثلاث وقع لانه محتمل كلامه وانما لا يقع فيه الشين لان اللفظ لا يحتمل  
 العدد وانما لا يقع فيه الشين لانه جنس الطلاق لانه حيث العدد وتية حجة لو كانت الوجه امه حتى نية



من حيث جليته ومالك فرقة بينة الشئ لانهما بعض الثالث وجواب ما قلنا **لو** لو نوى بقوله انت  
طالق واحدة وبقوله طلاقا اخرى وقع لان كل واحد من المطلقين يحتمل الايمان فصار لقوله انت طلاقا  
انت طلاقا فانه يقع شتان كذا من **لو** وبكذا الحكم في قوله انت طالق الطلاق **لو** ولو قال انت طالق وقال  
حيث به عن وثاق لا يصدق قضا **لو** ولو قال عن العدم يدعي ايها **لو** ولو قال انت طالق من وثاق او  
بمن القيد لم يقع شيء في القضا **لو** ولو قال انت طالق من ماله العدم وقع قضا لا ديانة **لو** ولو قال انت طالق  
ثلاثا من ماله العدم طلعت ثلاثا ولا يصدق قضا **لو** ولو قال انت طالق **لو** واذا اضاف الطلاق الى  
او ما يعبر به عن الجمل كالفرد والوجه والراس والرجل والجسد او الى جزء شاي من ماله وقع لانها محل الطلاق  
فاذا قال انت طالق فقد اضاف الطلاق الى محل فيضه ومنه الاشياء يعبر بها عن جملته البدن قال  
توضيح رتبة والمراد للجمل ويقال يا وجه الوجه وقال عليه السلام لعن الله الفروج على التوريق وقال  
ابن حجر ما سلم راسك وما بقيت روحك ويرثه الجسد عبارة عن الجسد وكذلك العنق قال تعالى فظلمنا  
قوم وكذلك الله تعالى دم من ربه من اعيانه ما ذكر في الكفاية انه لو تكفل بدينه بيمينه وشار في كتاب العتق انه  
لا يقع لانه لو قال لعبد ديك حر لا يعق وفي الظاهر والبطن روايتان وانما يقع بالاضافة الى ماله الاعضاء  
باعتبار انه يعبر بها عن جميع البدن لا بالاضافة اليها حتى لو قال الراس منك طالق او الوجه او وضع يده  
على الراس والعنق وقال هذا العضو طالق لا يقع **لو** واما الجزء الشاي كالنصف والربع فانه قابل  
لغير التقديرات بعبارة واحدة وغيره ما ولما اشتهر اضافة النكاح اليه فكذا الطلاق لكن لا ينبغي في حكم  
الطلاق فينت في الكل **لو** ولو اضافه الى اليد والرجل او نحوهما لا يعبر به عن البدن لا يقع  
كلاصبع والشو لان اضافة الى غيره محله فصار كما اضافة الى الرقب والظهر ومنه لان الطلاق رفع العبد  
ولا قيد في هذه الاعضاء لانه لا يعبر اضافة النكاح اليها بخلاف الجزء الشاي عكس ما بينا **لو** ولو تفرق  
قوم ان اليد يعبر بها عن البدن عرفا لانها يقع الطلاق **قال** والنصف المطلقة تطليقة وكذلك  
الثالث فلو قال لها انت نصف طالق تطليقة او ثلث تطليقة وقعت تطليقة لان ذكر بعض ماله  
ينجز كذا كذا **لو** وكذلك كل جزء شاي من التطليقة ما قلنا **لو** وثلاثة اقسام تطليقة شتان لان ثلثة اقسام  
التطليقة واحدة فكل ما قال انت طالق ثلثا **لو** وثلاثة اقسام تطليقة شتان لان ثلثة اقسام  
تطليقة تطليقة ونصف وان لا ينجز فيكمل النصف بتطليقتين وقبل ثلاث لان بكل كل نصف فيكون ثلثا  
**لو** ولو قال نصف تطليقة فيه واحدة كنصف درهم يكون ذرها **لو** ولو قال نصف تطليقتين فنتان كنصف درهم  
ولو قال انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث **لو** ولو قال نصف تطليقة  
وثلاثا وسدسا يقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى تطليقة واحدة وفي الاول اضاف كل جزء الى تطليقة  
مكروه فاقبض كل جزء تطليقة على حدة **لو** فان جاوز المجموع الاجزاء كقوله نصف تطليقة وثلاثا  
وربما

وربما قبل واحدة وقبل شتان وهو المحار لان الزيادة على الواحدة من تطليقة اخرى فكانه اوقع واحدة  
وبعض اخرى فتكامل **لو** ولو قال لثيابة ومن اربع بيكن تطليقة يقع على كل واحدة تطليقة  
لان الواحدة اذا قسمت بينهن من اصاب كل واحدة ربعها فتكامل وكذلك شتان او ثلث او اربع  
لان الشئ اذا قسم بينهن من اصاب كل واحدة نصف ومن الثلث ثلثه اربع فتكامل ومن  
الاربع كل واحدة واحدة ولا يقسم كل واحدة واحدة لان القيمة في الجنس لا يتفاوت يقع على جملته  
وانما يقسم الاحاد اذا كان متفاوتا فان نوى في قسمه كل واحدة بانفرادها وقع كذلك لانه شدة على ثلثه  
ولو قال خمس طلقت كل واحدة ثنتين وكذلك الى ثمانية **لو** ولو قال تسع تطليقات طلقت كل واحدة  
ثلثا لثاني ولو قال لاربعة طلاق ثلثا وثلثا معها **لو** او قال انت كذا فلانة معها في الطلاق طلقتا  
ثلثا ثلثا ولو قال لاربعة نسق انتن طلاق ثلثا طلقت كل واحدة ثلثا **لو** ولو قال انت طلاقا  
من واحدة الى ثلاث يقع شتان والي شئ يقع واحدة ومالا يقع في الاول ثلثا وفي الثانية شتان  
وقد مر في الاقرار **لو** ولو قال واحدة في شئ وقع واحدة وثنتين في شئ شتان ولو نوى  
الطبا بوقد مر في الاقرار ايها **لو** ولو قال انت طالق من ماله الشام فهو واحدة رجعية لانه لم  
ين دنا وضما بقوله الى الشام لانها بمنى طلقت يقع في جميع الاماكن **لو** ولو قال انت طالق بمكة او في  
مكة طلقت في تلك في جميع البلاد ما بيننا **لو** وان عجز به اذا امنت مكة لم يصدق قضا لان الاضمار  
خلاف الظاهر **لو** ولو قال في دخول مكة تعلق الطلاق بالدخول لانه تغذر الظرف والشروط  
فرب من الظرف فيجعل عليه **قال** ولو قال انت طالق بخدي يقع بطول الخدي لانه وصفها  
بالطائفة في جميع الغد فلم ان يكون طالق في جميعه ولا ذلك الا بوقوعه في اول جزء منه **لو** ولو نوى  
اخر الشمار صدق ديانة لا فضلا لان محال للظاهر الا ان يحتل لانه تخصيص فيصدق ديانة ولو قال في  
في غد صحت قضا بها لانه حقيقة كلامه لان الطرف لا يوجب استعاب المطرود وانما يقع  
الجزء الاول عند عدم البتة لعدم المراجعة ومالا هو الاول سواء لان المراد منها الطرفية لان لفظ  
عند اعمال الطرفية فلا فرق وجواب ان قوله بعد الاستعاب ونظيره قوله لا اكلمك شررا او في الشمار  
ودهر او في الدهر واذا كان للاستعاب ما ذنوب البعض فقد نوى التحصيص كما بينا **لو** ولو قال  
طلاقا انت طالق في رمضان ونوى اخره **لو** ولو قال انت طالق اليوم عد او غد اليوم يؤخذ باولها  
ذكر لان قوله اليوم بنحو فلا يتأخر وقوله عد اضافة والتخييل ابطال للاضافة فيلغو **قال** ولو قال انت  
طالق قبل ان تزوجك فليس بشيء وكذا المس وقد تزوجها اليوم لانه اسند الى حاله من قبله لوقوع الطلاق  
فلا يقع كقوله قبل ان اخلق **لو** ولو قال ان تزوجها اول من امسى وقع الساعة في الفصل لانه اوقع  
الطلاق في ملكه فوقع **لو** ولو قال انت طالق مالم اطلقك او متى لم اطلقك وسكت طلقت لوجه شرط  
طالق







زيد قبل عروجه ورجع من قبل عروجه والقبلة في الاول صفة له ووجهه في صفة له فقولنا انت طالق واحدة  
قبل واحدة فالقبلة صفة لا اول والابحاج في الماضي ابحاج للحال لان الاخبارات انشأت من غير  
فوقعت الواحدة فيان كانت بما فلا يقع ما بعد و قوله بعد واحدة فالبعدي صفة لاخيرة  
وقد حصلت الابانة قبلها فلا يقع **قال** ولو قال انت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة  
فتشأن لان القبلة صفة لاخرى فافقوا في الماضي و ابحاج الاول في طالع وقد يشأن ان الابطاح  
في الماضي ابحاج في طالع فيقتصر ان فيقتصر وفي المسئلة الثانية البعدي صفة لا اول فاقف  
ابحاج الواحدة في طالع و ابحاج اخرى قبلها فيقتصر **قال** ولو قال مع واحدة او معها واحدة فتشأن  
ابحاج لان كل مع للمقارنة **قال** ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة و واحدة فدخلت  
وقعت واحدة و قال فتشأن **قال** ولو قال انت طالق واحدة و واحدة ان دخلت الدار فدخلت  
وقعت شتان بالاجماع لهما ان حرف الواو للجمع المطلق والجمع بحرف الجع كالجع بلفظ الجمع والافرق  
بينهما اذا اخرج لهما و قد مره لان تعليق بحرف الجع وله ان الشا اذا تأخر بغير صدر الكلام فيوقف  
عليه جميع الكلام فيقع جلة اما اذا تقدم لا مغيرة فلا يتوقف والجمع بحرف التثنية بحرف التثنية فيلزم  
تقدير احتمال التثنية لا يقع الا واحدة كما اذا صرح به فلا يقع الزايد عليه بالنسبة **قال** ولو عطف بحرف  
الفاء قال الكرجي بوجه طلاق وقال ابو الليث بغير واحدة بالاجماع لان الفاء للتفريق فلو اواووا لكان  
**قال** ولو قال لغير المدفول بها انت طالق طالق ان دخلت الدار بانت بالاول **قال** ولم يتعلق الثانية  
وفي المدفول بها تقع واحدة للمحكي ويتعلق الثانية بالمدفول **فصل** وكما بان الطلاق لا يقع بالابنية  
او بدلالة حال لاحتمالها الطلاق وغيره لانها غير موضوع له فلا يقع الا بالجمع وهو ان ينوي او يدل  
عليه طالع فينتج ارادته **قال** و يقع بانت لان بلك ابحاج الباري وان احد نوي البينة فيمكنه كالتالي  
وقد اوقع بقوله انت باري او انت طالق باري او انتك بطلقة ونحو ذلك فان هذه الالفاظ تدل على البينة  
بمخرجها ومعناها فان قوله باري صريح وبنت وبنتك بينان عن القطع وذلك في الباري دون الرجعي وكذلك  
سائر الالفاظ اذا تأملت معناه **قال** الا عندني واستبري رجلك وانت واحدة فيقع بها واحدة رجعية لان  
قوله عندني يحتمل عندني نعم الله تعالى ويحتمل عندني عند الطلاق فاذ انواها بصيغة كانت طالق فاحتمل  
وذلك يوجب الرجعية وقوله استبري رجلك فانه لا يخلو لعدة اذ هو المقصود منها ويحتمل استبري لاطلاقك فان  
نوي الاول كان في معناه فيكون رجعية لانه **قال** وقوله انت واحدة بغير نعتا مصدر محذوف وبعده معناه  
بالتوحيد عند ما دوني الطلاق ثنتين الاولى ومثله جاز كقوله اعطيتك جزيل ان عطا جزيل او اذ احتمل  
فادانويه محلا فبغيره كانت **قال** انت طالق بطلقة واحدة ولو قال ذلك كان رجعية فكذا هذا **قال** ولهذا  
قال بعض اصحابنا اذا اوجب الواحدة بالرفع لا يقع غيره وان نوي لانه صفة لشخصها وان اوجب بالنسبة

هذا هو الوجه في قوله  
فانما هو الوجه في قوله  
فانما هو الوجه في قوله  
فانما هو الوجه في قوله  
فانما هو الوجه في قوله

بالنسبة يقع واحدة من غير نسبة لانه نعت مصدر محذوف وان سكن بحجاء اليه **قال** وعامة  
المشايع قالوا السكك سواء لان العامة لا يميزون بين ذلك فلا يميز حكم بين جميع البين عليه **قال** ولا يقع بهن  
الان في الثلاثة الا واحدة لان قولنا انت طالق مضمرة فيها او مقفلة ولو اظهر لا يقع الا واحدة لما بينا  
كذا هذا **قال** والفاظ الباري قوله انت طالق بطلقة بطلقة حرام عليك على غاربك خلية بين به لطف  
بائك وبنتك لملك سرحتك فارقك امرك بيدك تقبلي استبري انت حرة اعزته اخرى الا ان  
وتعطي بها بنت الواحدة والثلاث لان البينة خفيفة وخفيفة فاتها نوي **قال** وان نوي  
نفس الطلاق فواحدة لان الادنى ولو نوي الشين فواحدة لانها عدد واللفظ لا يدل على العدد  
ظاني زور وقد تقدم **قال** ولا يقع الا بالنية او في حال مذكرة الطلاق لانه دليل على وقوعه في الفضا ولا يقع  
ديانة الا بالنية ويقع واحدة لانه **قال** في ثلثة اقام منها ما يصلح جوابا بالاعية وبني ثلثة امرك بيدك  
اقتباسي عندي ومنها ما يصلح جوابا ورد الاعية وبني ثلثة اقام منها ما يصلح جوابا بالاعية وبني ثلثة امرك بيدك  
ومنها ما يصلح جوابا ورد الاعية وبني ثلثة اقام منها ما يصلح جوابا بالاعية وبني ثلثة امرك بيدك  
بالقسم الاول في اخر خلية سبيلك سرحتك لملكك لي عليك لا سبيل لي عليك لطفك بائلك **قال** والاحوال  
ثلثة حالة مطلقة وبني حالة الرضا وحالة مذكرة طلاق وحالة غفب **قال** اما حالة الرضا فلا يقع الطلاق في ذلك  
ذلك الا بالنية لا تقدم والقول قوله الزور في عدم النية لانه لا يطلع عليه غيره والحال لا يدل عليه **قال** وفي حال  
مذكرة الطلاق يقع الطلاق قضا ولا يصدقه على عدم الا فيما يصلح جوابا ورد الادنية بحتمه الى وهو الادنى  
فيصدقه فيه **قال** وفي حالة الغفب يصدق الا فيما يصلح جوابا بالاعية لانه يصلح للطلاق الذي يدل على الغفب  
فيجعل طلاقا **قال** ولو قال لها اختاري بيني الطلاق فلها ان تطلق نفسها في مجلس علم **قال**  
فان كانت حاضرة فسمعا وان كانت غائبة فبالاخبار لان الخيرة لها المجلس باجماع الصحابة  
رضي الله عنهم ولان ملكها فعل الاختيار والتملك يفتقر جوابا في المجلس كالبيع والهبه ونحوهما  
بطله خيارا بالقيام لانه دليل الاعراض ويتبدل المجلس حقيقة بالانتقال الى المجلس اذ لم يبق غيره  
الا فماله فمجلس الاكل غير مجلس القتال ومجلس القتال غير مجلس البيع والشراء وبطله بتبدل المجلس  
**قال** وان كانت معذورة فان محارجه الله قال اذا اخذ الزور بغيرها واقامها من المجلس بطله خيارا  
**قال** ولو كانت في صلوة مكتوبة او وتر فاعتما لا تبطل **قال** وكذا في التطوع ان تحت ركعتين لانها معنوية  
عن مطلقا **قال** وان تحت اربع بطله لان الزيادة على ركعتين في التلف كالتلف في صلوة اخرى **قال** وعن محمد  
الاربعة قبل الظلم لا تبطل وان غتم اربعا وهو الصحيح **قال** ولو كانت فائمة ففقدت قبل خيارا  
لان دليل الترويب فان القعود اجملا **قال** وكذا اذا كانت واحدة فان كانت او متكية ففقدت لان انتقال  
من مجلس الى مجلس اذا اتى بعت بعد ان كانت محبسة **قال** وقيل اذا كانت فائمة فان كان بطله خيارا لا

بدون ان يرضى

لا يفسد



اظهار للتعاون بالامر فكل امرئ بالامر الاول صحيح ولو كانت قاعدة فاضطربت فكل امرئ بالامر الاول  
وان كنت شبر على دابة او في محل فوقف في على خارجا وان سارت بطل خيارا الا ان تختار  
مع سكوت الزوج لان سبب الدابة وقوفها معان الى ماد سارت كان كجملتها فان اختارت نفسها  
فواحدة باينة لان اختيار نفسه بواجب اختصارها دون غيره وذلك بالبيوتة ولا يكون ثلثا  
وان نوا بالان الاختيار لا يتصور ولا بد من ذكر النفس او ما يد له عليه في كلامه او كلامها مثلا ان يقول  
اخترت نفسي فقول اخترت او يقول لا اختار نفسي فقول اخترت نفسي لان ذلك عرفي باجماع الصالحين  
رضي الله عنهم وانه المفسر من احد الجانبين ولان الجهم لا يجعل لنفسه المجهول حتى لو قال لا اختار نفسي فقلت  
اخترت فليس بشيء لان الاختيار ليس من الفاظ الطلاق وضعا وانما جعل بالثبوت فيها اذا كان مفسرا  
فاذا لم يكن كذلك لا يقع به شيء ولان قوله اختار نفسي ليس بخصص بها فلا يقع الطلاق فاذا  
ذكرت النفس تحصر الاختيار لا يقع وقال في المحط ولا بد من ذكر النفس والتطبيق او الاختيار  
في احد الكلامين لو وقع الطلاق اما ذكر النفس فلما ذكرنا واما ذكر التطبيق فظاهر واما الاختيار  
فلان الهاء تنبع عن التودد واختار لنفسه هو الذي يتحد منه وينتقد اخره فصار مفسرا من جانب  
القياس لا يقع بالتخييل طلاق وان نوى لانه لا يمكن ايقاع الطلاق بهذا اللفظ فلا يمكن التفويض الى غيره  
ولان قوله لا اختار نفسي بجمل الوعد فلا يكون جوابا مع الاحتمال وجه الاستحسان اجماع الصالحين  
رضي الله عنهم ولان الشرع جعل هذا الجوابا وجوابا للامرين انه ما نزل قوله تعالى يا ايها النبي قل لا اراكم ان كنتم  
تدينون بطريق الدنيا وزينة الاية بد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يشاء رضي الله عنهما فقال لا اختار  
بشيء مما عليكم ان لا تخييل حتى تستامر ابو بكر ثم اخبره بالاية فقالت في هذا السامر ابو بكر يا رسول الله  
لا ابا اختار الله ورسوله وارايت بذلك الاختيار للحال واحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جوابا واجبا  
ولان له ان يستدبر الحكم ولا ان يعاجل رفقاه فله ان يقيم مقام نفسه في ذلك ولو قال لا اختار نفسي فقلت  
اخترت اختيارا او قالت اخترت الاول او الوسيط او الاخرة في ثلاث ولا يحتاج الى بنت الزوج لان  
تكرار هذا الكلام انما يكون في الكلام الطلاق دون غيره اما قولها اختيار فلان للمرة ولو صرحت بالمرّة  
كانت ثلاثا فكذا هذا ولان التاكيد والتاكيد بوقوع الثلاث واما قوله الاول او الوسيط او الاخرة  
فمذهب اهل حوزة الله وقال لا يقع واحدة لان ذكر الاول او الوسيط او الاخرة ان كان لا يقع الترتيب  
يغيد الاول لانه يدل عليه فيعبر فيه ولا انما تنصرف في ملكة اذا التزم في الملك كالجسم في المكان  
وذلك لا يمكن الترتيب فان القول المجتمعتين في مكان لا يقال لهذا القول وهذا اخره يقال هذا جاءوا  
ولمذا اخره فكون الترتيب في مجيئها لا في داتها واذ كان كذلك لفظ قول الاول او الوسيط فيقول قولها  
اخترت ولو قالت اخترت وسكنت وقعت الثلاث كذا هذا ولو قال قلت لغيره او اخرن نفسي بتطبيق نفسي

رجعية لانها اختارت نفسها بعد انقضاء العدة لان من اوجب الانطلاق بعد انقضاء العدة ولو لمّا اختار  
نفسك او امرتك ببدك بتطبيق ما اختارت لنفسك في واحدة رجعية لان ذكر الطلاق يعقب الرجعية وما  
كانه قال طلق نفسي ولو خيره ما فعلت اخترت نفسي لا بد زوجي لا يقع لانه لا خلاف عن الاول فلا يقع ولو  
قالت ازوج لان اولئك فلا يقع الطلاق بالشك وضرب الامر من بد لا اشتغالها بشيء اخر ولو قالت نفسي وزوجي  
طلقت ولا يقع العلق والامر بالبد كالنخبة يتوقف على المجلس على ما ذكرنا الا انه اذا قال او لم يبد  
ونوى الثلاث صح لان لا يحتمل العموم والخصوص والاختيار لا يحتمل العموم فانه الامر بالبد يبيّن عن التملك  
وضعا قال في الامر بومئذ له والاختيار عن تملكه شرعا لا وضعا فاما ما عرفت في الطلاق الواحدة  
لا غير فلهذا صححت بنت الثلاث في الامر بالبد دون النخبة ولو قالت في جواب الامر بالبد اخترت نفسي  
بواحدة في ثلاث لانها صفة الاختيار لان الاختيار يتصل جوابا بالامر بالبد ككونه ملكا كالتخييل فصار كما  
اذا قالت اخترت نفسي مرة واحدة وبذلك يقع الثلاث ولو قال لا امر ببدك ما اختارت نفسي ما قيل  
لا يقع والامر لا يقع ولو قال لان دخلت الدار فامر ببدك ان طلق نفسي كما وقعت قدما فيه الطلق  
وان طلق بعد ما منعت خطوبتي لم تطلق ولو قال لا طلق نفسي فلما ان تطلق في المجلس لان المرأة لا تكون  
وكيل في حق نفسها فيمن تملكه ويوقع واحدة رجعية وليس له ان يجمع عنه لانه تملكه فيه معنى التعلق لا  
علق الطلاق بتطبيقه وكذا قوله انت طالق ان ثبت او اجبت او يوجب او ردت او ردت لانه كذا  
تعلق بفعل القلب فهو كالخيار وان طلقته نفسها ثلثا وقدر اذ الزوج وفهم لان معناه افعل الطلاق  
وهو اسم جنس فتناول الادب مع احتمال الجميع كاي اسماء الاجناس فيصير بنت الثلاث ما وينتهي الى  
الادب عند عدم ما على ما مر ولا يقع بنت الثنتين لانه عدد خلافا لفرقته لانه لا يكون امه  
فخصم لانه الجنس في حقها ولو كانت حرة وقد طلقها واحدة لا يقع بنت الثنتين لانه ليس بجنس في حقها ولو  
قالت انت نفسي طلق واحدة رجعية لان الابانة مع الفاظ الطلاق الا انها زادت فيها وصف الابانة  
فيملكو كما اذا قالت طلق نفسي بينة وعن ابن جنس لا يقع شيء لانها انت بغير ما فوض اليها وتقدر  
بالمجلس كما في المحنة لانه عليك ابها ولو قال لها امر ببدك فقلت انت على حرام او انت مني بدين او انا  
عليك حرام او انا منك بدين فمجي جواب وطلق لان هذا التعلق بتغير الطلاق كما اذا قالت طلق نفسي  
ولو قالت انت مني طالق لم يقع شيء ولو قالت انا منك طالق او انا طالق وقع لان المرأة توصف بالطلاق  
دون الرجل ولو قال لها طلق نفسي مني شئت او مني او اذا شئت واذا ما شئت لا يتغير بالمجلس لان العموم  
الاوقات كانه قال في اي وقت شئت ومن في مني ومني ما طالع واما اذا ما فقد سبق الكلام  
فيه والعذر عنه ولو ردت لانه لا بد لانها ملكها الطلاق في اي وقت شئت فلم يكن عليك قبل الشبهة  
فلا يرد بالرد وكذا لو قال لغيره طلق امرتي لا يتغير بالمجلس لانه نوكبه ولو قال له ان شئت اقم



علم المجلس وقال زفر هو والاول سواه لانه نوكله اذا سكنت عن المشية وان غلبك حيث علقه بالمشية  
والمالك ينصرف بالمشية والتحريك يقتصر على المجلس لا يعرف **لو** قال لا انت طالق ان اجبت فقالت  
شئت وقع **لو** قال ان شئت فقالت اجبت لا يقع والفرق ان المشية ارادة واجاب فقبيل مع الحجة  
وزيادة فقد وجد الشرط في الاول وزيادة في الحجة ليس فيها اجاب فلم يوجد في السنة الثانية  
والمشية بتلك الصفة فلم يوجد الشرط **لو** قال لا يطلق نفسك كلما شئت فلك ان تفرق الثلاث لان كلما يقع  
تكرر الفعل **لو** يقتصر على المملوك من الطلاق في الشك في القابم حتى لو طلق ثلاثا وسعدت اليه بعد زوج  
اخر لا يملك التطبيق **لو** ليس لانها توجب عموم الانفراد لا عموم الاجتماع **لو** قال زفر  
لا يقتصر على المملوك في الشك حتى كان لان تطلق نفسه بعد زوج اخر عملا بحقيقة كلمة كلما وان  
تملك فلا يصح الا فيما هو في ملكه ولا يملك اكثر من الثلاث **لو** على هذا الاثناء اذا وقع ثلاث طلقات  
ثم عادت اليه لا يقع الا بالبراءة عندنا وعند بعض **لو** قال طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة في واحدة  
لانها اوقعت بعض ما ملكت **لو** قال واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عندنا ولا يقع واحدة لانها  
ملك الواحدة وفدات بالزيادة عليها فنفو كما اذا قال لا انت طالق اربعاً ما يقع الثلاث **لو**  
ويقال لا يرد به ان الواحدة غير الثلاث لفظا ومعنى فعدت بغير ما ملكه فكل ما كلفا مبتدأ فلا  
يخلو الزوج لان يملك الثلاث فيشترط فيها حكم الملك والزائد عليها لغو فبطل **لو** قال لا يطلق نفسك  
واحدة امك الرجوع فقالت طلق نفسه واحدة بآية في رجعت لانها انت بالاصل فصح وقوع  
ما امر به ثم انت بزيادة وصف فينفو اذا لا حاجة اليه **لو** قال واحدة بآية فقالت  
طلقت رجعت في بآية ما قلنا **لو** قال لا انت طالق كيف شئت وقعت واحدة رجعت وان لم  
نشا فان شئت بآية او ثلاثا وقد اراد الزوج ذلك وقع للاتفاق بين ارادة ومشيئة **لو** وان  
اختلف مشية واردة فواحدة رجعت لانها ما خالفته لغير تفرقها بقي اصل الايقاع **لو** قال ابو  
يوسف ومحمد لا يقع شيء ما لم توقع المرات فثلاثا او واحدة رجعت او بآية **لو** والعنف على هذا  
للطلاق لهما ان فوض اليهما التطبيق على اي صفة شاء فوجب ان يتعلق بشيء اصل الطلاق حتى يملك ذلك  
قبل الدخول وبعد **لو** وقع محج دابقا لا يملك قبل الدخول ولا يفسد ان كيف للاستيفاء فيبقى  
ثبوت اصل الطلاق ويكون التفويض اليها في الصفة عملا بحقيقة كلمة كيف **لو** قال انت طالق ما شئت  
او كمن شئت فلما ان تطلق نفسك ما شئت لانها يستعملان للعدد فقد فوض اليها اي شيء شاء من العدد  
وقال لا يطلق نفسك من ثلاث ما شئت فليست ان تطلق ثلاثا وتطلق ما دونها **لو** قال لا ان تطلق  
ثلاثا ان شئت لان ما للعموم من استعمال للتبني فتعمل على تبني الجنس كقولك من طعني ما شئت ولا ي  
حسوان من حقيقة للتبني وما للتبني فيلزم بها فجمعا المفعول اليها بعض الثلاث لكن بعضا لعموم

وهو

وهو شئت وانما شئت كالتبني في النفي لانه لال لال وهو ظاهر التماسه واكرم **لو** قال ان شئت  
فانت طالق اذا شئت فثلاثا مشية ان احدها على المجلس الثانية مطلقة معلقة بالوقت فقال فانت  
بطلنا اما الوقت فلتوقيها بالمجلس واما المطلقة فمعلقة بها **لو** وان شئت نصبر كان قال لا في ذلك  
الوقت انت طالق اذا شئت **لو** قيل لك امرة فقال لا ونوب فقال الطلاق وقع ذكره في المحظوظ وقال ابو  
الصحيح وكذا لو قالت لست بزوج **لو** فقال الزوج صدقت ونوب الطلاق **لو** وكذا اقول لست بامراة او ما  
انت بامراة اولست لك بزوج او ما انت لك بزوج ونوب الطلاق يقع وقال لا يقع لانه اخبار كذب فلا يقع  
وان نوب وله ان يجزئ الطلاق بالافهار تقدير لست بامراة لانه طلقك واذا احتمل ذلك ونوب صحته  
بينه فوقع الطلاق **لو** قال له افريل امراة انك الاطلاق فقال الزوج لا طلق ولا طلق لست بامراة لان قوله  
نعم معناه نعم امراة غير طالق وقوله لا معناه ليس امراة الاطلاق **لو** قال لا امراة قولي ان طالق لم تطلق  
حتى يقول لانه امراة بالاشارة **لو** قال لغيره فله امراة ان طالق طلق قال لو لم يقل لانه امره بالاجاز  
وانه يستدعي سبعا الخبيث **لو** قال له افران لم تقص حتى اليوم فامراة طالق فقال نعم وان زاد  
جوابه انقضى عينه لان الجواب يستدعي اعادة السؤال فكانه قال نعم امراة طالق ان لم اقص فلك  
**لو** قال لا اعتدي اعتدي اعتدي وقال نوبت واحدة صدق بانه وقع ثلاث في القضا **لو** قال زفر  
بالثانية العدد صدق قضا **لو** قال نوبت بالاول طلاقا ولم انوب بالثانية والثالثة شيا فلي  
ثلاث لانها في حال مذكرة الطلاق فينتفي بآية ومن الكتابات الكتابية فاذا كتبت طلاقا امرته في كتاب  
او لود او على حائط وارحم لا يقع الا بآية واصله ان الكتابة حروف منظومة تدل على معنى منظومة  
كالكلام وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فامت مقام قوله في الدعاء الى الاسلام حتى وجب على  
من بلغته فقول اذا كتب مالا يستين او كتب في الهواء فليس بشيء لان مالا يستين من الكتابات المحج  
والكلام الغير المنظوم واذا كتب ما يستين فلا يخلو اما ان كان على وجه الخطاطية او لا فان لم يكن على  
وجه الخطاطية فمثل ان يكتب امراة طالق فانه يتوقف على البتة لان الكتابة تقوم مقام الكلام كالكتابة  
مع القريح **لو** وان كتب على وجه الخطاب والرسالة مثل ان يقول يا فلانة انت طالق او اذا وصل  
اليك كتابك فانت طالق فانه يقع به الطلاق من غير نية ولا يصدق انه ما نوب لانه ظاهر فيه **لو** ثم ان كان  
بغير تعليق وقع للحال كانه قال لا انت طالق **لو** وان كان معلقا بان كتب اذا جاء لك كتابي فانت طالق  
لا يقع حتى يصل اليك لانه علق لوقوعه بشيا فلا يقع قبله كما اذا علق حلقه بدخول الدار **لو** فان وصل الكتاب  
اليه ابيته فمرفقه ولم يدقه اليها ان كان هو المتوقف في امورها وقع الطلاق لانه كالوصول اليها وان لم  
يكن هو المتوقف في امورها لا يقع وان اخبره ما لم يدقه اليها لانه كالاجبة **لو** قال والفاظ الشرط ان  
وان واذا اذاما ومنه ما وكله وكلها لانها مستقلة فيه وضعا اما ان فشرط محض ليس فيه







واحدة فاستنبها من الثلاث يبقى ثنتان ثنتان من الثلاث يبقى واحدة **فصل** وكذا لو قال حسنة لا تسما  
الا ثمانية الاسبوع استثنى التوبة من الثمانية يبقى واحد ثم استثنى الواحدة من التسعة تبقى ثمانية  
ثم استثنى الثمانية من العشرة تبقى ثنتان وعلى هذا جميع من النوع **فصل** وتوحيه ان تعدد العدد الاول  
بيمينك والكسب بيسارك والثالث بيمينك والرابع بيسارك ثم اسقط ما اجتمع في يسارك مما اجتمع  
بيمينك فابقوا الموقوف **فصل** ومن بان امراته في مرضه ثم مات ورثته ان ماتت في العدة  
وان انقضت عدتها لم ترضى واصل ان الزوجية في مرض الموت بسبق نفقته الارث غالبا ما يطالب بها  
ضربا بها فوجب رد دفعها لغيره في حق الارث مادامت العدة كما في الطلاق الى حق وتقرر  
ابقاء الزوجية بعد انقضاء العدة لانه لم ينفك عنها ولا حكم **فصل** وان اباها باسرها او جابت الفرقة من  
جنتها في مرضه لم ترضى كالحبيسة والمخيرة بسبب الحب والعنة والبلوغ والعنف لانا انما اعتبرنا قيام  
الزوجية مع البطلان نظرا لانه اذا رخصت بالبطل لم تنقح مستحقة للنظر في البطل وهو الطلاق **فصل**  
ولو فعلت ما ذكرنا من الخيارات وهي رخصة ورثتها اذا ماتت وفيها العدة لانه ممنوعة من ابطال  
حقه فبقينا النكاح في حق الارث دفعا لغيره عنه الا في الحب والعنة فانه لا يرضى لانه طلاق ولو مضى  
الى الزوج **فصل** ومرض الموت هو المرض الذي اختاره وانجده عن القيام بجوابه فاما من يحيى ويذبح  
ايحيى فلا وقيل ان امكنه القيام بجوابه في البيت وعمره عتقا خارج البيت فهو مريض **فصل** وعن ابن  
حورم انه اذا كان مضافا لا يعود الا بشدة ويتغير عليه العلق جالسا في مريض **فصل** والمقصود والواقع  
في صف القتال الجحوس للرجم والقصاص وراكب السفينة وان اراد في منيوه خاف الهلاك كالصبي لانه  
الغالب فيه السلامة **فصل** ومن قدم للقصاص والرجم او بارز رجلا او اكسرت السفينة وبقي عليه لود لو وقع  
في خم سبع كالمريض **فصل** وكذلك المرأة اذا اضرها الطلق **فصل** اما المقعد والمفلوج ومن في مفاء كالصبي **فصل** اذا  
كان احد الزوجين ممن لا يرث الاخر كالعبد والمكاتب مع الحر والحر والكتانية مع الحر فطلقا فاشترى  
ثم صار في حال سوار ثمان ولم يقع الطلاق لانه لم يتعلق عقلا بما له حالة الطلاق فلم يكن غار فلا  
يشتم **فصل** ولو علق طلاق امراته بغيره فعلة في المرض ورثت سواء كان التعليق في القصة او في المرض لانه قد  
اضرار بحيث بانشر شرط الخلف في المرض وسواء كان له يد من الفعل او لم يكن اما اذا كان قتلها واما اذا لم  
فلان له يد من التعليق فمما كان مضافا اليه ان علقه بغيره اجبت او لمحي الوقت في المرض مثل قوله اذا جاء راس  
الشو فان طلق او ان دخل فلان الدار وحبلى الظاهر فان طلق فان كان التعليق والشروط في المرض ورثت لانه  
فصل **فصل** اضرار ما يباشر التعليق في المرض حال نفقته حقا بما له **فصل** وان كان التعليق في الصحيح والشروط في المرض لم  
ترث طلاقا لان العلق بالنظر ينزل عند ان طهرت كالتج في المرض ولان انما يغير تطبيق عند الزواحي كالتج  
ولا يلزم الا عند النفقة **فصل** وان علق بغيره ولا منه لم ترضى على كل حال لا فارق فيه ولم يكن لانه لم يرد كالعقل وكلام الاقارب  
والكل  
الطعام

الطعام واستغفار الدين ورثت وقال محمد بن عيسى انه اذا كان التعليق في القصة لانه لا يصح له ان يطل  
الشرط فلم يقصد ابطال حقا ولها انما مضطرة الى المباشر في من الاثني لا يتعلق بتركها من  
العقاب في الاخرة والضرر في الدنيا والزوج هو الذي يلجأ الى المباشر فينتقل فعلها اليه ونصير كالا  
له كما قلنا في الكراه وانما يكون مرض الموت اذا مات منه اما لو برئ ثم مات انقطع حكم المرض الاول  
**فصل** في طلاق الجحولة اصله ان اضاف الطلاق الى الجحولة ليسه الا تطبيق الطلاق في العينة بالبيان لانه لا  
يقع على جحولة وانما يقع على العينة وانما ينزل بالبيان مقصورا عليه فكل من كان حكم الاثني في حق العينة  
والاثني لا يملك الا بملك التحل **فصل** لو قال لامرأتي احدى طالق طلفت واحدة منها بغير عينة اذا لم يكن لينة  
في معينة منها لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الحديث ولان الجحولة مع الخط اجزا مجزى واحدا الاخرى  
انما يتبعان البيع ثم الطلاق يقع مع الخط فكذا مع الجحولة ولان البيع مع ضعف يهرع مع هذا الضرب  
مع الجحولة حتى جاز بيع فقير من صبره فلان جهر الطلاق مع او لا **فصل** وللثاني انما صحته ويستعذر  
عليه الى الثاني حتى يبين اذا كان الطلاق لثنا او بائنا لان لكل واحد منهن عقا واستغفار منافع النكاح  
واحكامه او التوصل الى التزوج بزوجه اخرى في حق الزوج والبيان **فصل** والقول قوله لانه الجمل كمن اقترن  
عنه معين ويجب عليه الثاني ان يوقع الطلاق على معينة لتحصي الغاية **فصل** وعليها العدة من حين يبين  
ما تقدم **فصل** فان لم يبين حتى ماتت احدى طلفت الباقية لانه لم يبق من ينسخ الطلاق غيرها **فصل** وانما  
اردت الميت لم يرضى وطلفت الثانية فيصدق في الميت على نفسه في اسقاط ارثه ولا يصدق على الباقية  
فصرف الطلاق عنها **فصل** فان ماتت واحدة بعد الاخرى فقال اردت الاولى لم يرث منها لانه سقط من  
الثانية بطريق الحكم ومن الاولى باعترا فدية ولو ماتت معا ورثت كل واحدة منها نصف ميراث **فصل** فان  
قال اردت احدى طلفت حقة من ميراثها ورثت من الاخر نصف ميراثها لانه لا يصدق في زيادة الاستحاف  
ولو جامع احدى طلفت الاخرى للطلاق لان الجاهح دليل على تعيين الاخرى للطلاق لاستحاف ان يطل المطلقة  
**فصل** وكذلك لو قبلها او خلق بطلاقها او طهر منها لان ذلك الاحكام من خواص الزوجية فصارت كالجاهح  
**فصل** ولو طلق احدى طلفتها وعنه به البيان صدق **فصل** ولم ينوبه البيان تعينت الاخرى للطلاق الاول وعنه محمد لو كان  
الطلاق واحدة رجعت لم يكن وطلى احدى طلفتها للاحترام **فصل** ولو مات الزوج قبل البيان فالبيان  
بينهما الرابع او الثمن لان احدى طلفتها زوجة قطعا وليست احدى طلفتها من الاخرى **فصل** ولو طلق احد طلفتها للاحترام  
لثان استثنى وانكرت كل واحدة من المطلقة لا يغرب واحدة منهن لانه حرمت عليها احدى طلفتها ويجوز ان يكون  
ان يكون كل واحدة **فصل** وقد قال اصحابنا كل ما لا يباح عند الفروغ لا يجوز التحريم فيه والفروغ من هذا الباب  
ولهذا قالوا اذا اخطأ خطب الميته بالمدبوسة انه ينحصر لان الميت نباح عند الفروغ **فصل** وانما السفيه  
عليه الى الحاكم في النفقة على الجاهح احدى طلفتها وجب حتى يبين التي طلق منهن **فصل** ويلزم نفقته لانه لكل واحدة منهما



حق الطلاق باحكام الشرع فمن علم انما انما تجب للمنفقة  
والزوجة **باب** وينبغي ان يطلق كل واحد طلقة واحدة **باب** فاذا تزوج بغيره جاز له التزوج بهن **باب** فاذا  
لم يتزوج بهن فالأفضل ان لا يتزوج بواحدة **باب** ولو تزوج بالثلاث صح في حق من وقعته الزوجة المطلقة  
**باب** وكذا قال في الوطى لا يجوز له ان يتزوج بالثلاث نكاحا فافان في الثلاث نكحت الرابع للطلاق **باب** وليس ان يتزوج بالثلاث  
ان يتزوج من بزوج آخر **باب** فان تزوجت واحدة منهن بزوج ودخل بها ثم تزوج السكندر في طامره يجوز  
نكاح السكندر لان الطامره من حال المنسوخة انما هي المطلقة فلما جئت اقدمت على النكاح للتحليل ولو  
ادعت كل واحدة انها المطلقة فلما جئت الزوج فان نكح وقع على كل واحدة الثلاث لانه بالنكاح فانه  
بذلك او مسقرا بالثلاث وان طلق لهن فاحكم كما قلنا قبله البين وعنه محمد اذا اطلق لاصدر المهرين طلق  
الاخر **باب** وان لم يحلف لاول طلاق **باب** وان نشأ على البينة اطلق لها باه ما طلق واحدة منها فان حلف فلا  
يرجع ما كان وان نكح طلقا على ما بيننا **باب** فان طلقا على ما بيننا لم يطلقا مطلقا محلا لامة على الصلح ان  
لم يطلقا ما وانه اعلم بالصواب **باب** **الرجعة** وهي مصدر رجوع رجعا رجوعا ان يرجع فوما كان ذلك من  
ورده بغير رجعت الا ان اريد اذ اردته الى ابتدائه **باب** عيسى الايام ان يرجع فوما كان ذلك من  
وفى الشرع رد الزوجة الى زوجها واعادتها الى طارئة التي كانت عليها **باب** **قوله** الطلاق الرجعي لا يجرى الوطى  
**باب** ويومان يطلق المرأة واحدة او اثنتين بغير الطلاق من غير عود والدليل عليه قوله تعالى ولو لم يكن  
في الدين الزجر لكانت الزوج والازواج الا بغير الطلاق من غير عود والدليل عليه قوله تعالى ولو لم يكن  
والاجماع ولان الله تعالى اثبت للزوج حق الرد من غير رضا والائتلاف المانع من رد المنكوسة  
الى طارئة التي كانت عليها قبل الطلاق فلا يكون النكاح زائلا مادامت العدة في حق الوطى **باب** **قوله**  
الزوج من رجعت في العدة بغير رضا ما تلتونا ولا خلاف فيه ولان قوله تعالى في ذلك الا في العدة لانها مذكورة  
قبل ولو تزوج فاسكوتها لم يوفى والمراد الرجعة لانه ذكره بعد الطلاق ثم قال او صار قوامه لم يوفى  
ولو لم يوفى عليه السلام لم يرضى بغير رجعت **باب** **قوله** يثبت الرجعة بقوله راجعتك ورجعتك  
ورد ذلك واستلكت لانه صريح فيه **باب** **قوله** بكل فعله يثبت به حرمة المصاهرة من طارئة  
ينبغي لقوله تعالى ما سكوتها لم يوفى والامساك بالفعل اقوى منه بالقول ولان الرجعة استدانة  
النكاح واستيفاءه وهذه الافعال تدل على ذلك وليست الرجعة باستدانة النكاح على ما زعم بعض الامم  
على انه يلزم من غير رضا **باب** ولا يشترط فيها الايجاب والقبول **باب** ولا يجب فيها مهر ولا عود لان العود  
انما يجب عودا عن ملك البضع والبضع في ملكه ولو كان ملكا مبتدئا لو اخرج من ملكه لم يوجب الرجعة  
لان لم يوجد ما يدعى الرجعة لا قول ولا فعل **باب** ولا يثبت تعليق الرجعة بالشروط لانه استدراك فلا يثبت بالتعليق  
كاستيفاء المهر **باب** ولو قال لاني عندك كما كنت اناست امراني ونوي الرجعة صح وانما فلا وليست تحت

ان علما

ان يجرى بالرجعة يستحق من قيد العدة وان لم يعلمها جاز **باب** وليس له ان يسافر فيها بغيره بغيره لانه  
لا يجوز للعدة الخروج من منزلها فاذا رجعا لم يبق معتق فيجوز له الخروج واليه الاشارة بقوله تعالى  
لا يخرجون من بيوتهن **باب** **قوله** ويستحب ان يشهد على الرجعة لانه انما هو الدائم على الرجعة  
حالية على قيد الشراة ولما تقدم انما استدانة النكاح والشهادة ليست بشرط صالحة الاستدانة وانما  
اسميتها خرجت من النكاح وهو محمول قوله تعالى عقب فذكر الرجعة والطلاق واستشهدوا ذوق على حكم  
وسكنا محمول في الطلاق ايضا فتبين بينه وبين النقص في الدالة على صواب الرجعة ووقع الطلاق  
الحالية على قيد الشراة **باب** فان قال له بعد العدة كنت راجعا في العدة فصدقه صحت الرجعة وان  
كذبته لم تصح لانه مقيم في ذلك وقد كذبت فلا تثبت الا ببينة فاذا صدقته ارتفعت الهمة ولا يبيح غيرها  
عند البينة رحمه الله وسومسئلة الاختلاف في الاشياء السنة وقد سقطت في الدعوى بتوفيق الله تعالى  
**باب** وان قال راجعتك فمالت محبة له انقضت عدتي فلا رجعة وقال لا تصح الرجعة لانه الرجعة لا ينفذ  
على قبولها فلما قال راجعتك صحت الرجعة لانه الظاهر بها العدة ولهذا قوله طلقك فمالت قد انقضت  
عدتي وقع الطلاق فصلا لانه اذا سكنت ساعة ثم قالت ولاي ضيق بعد الله انها لا اخرجت بانقضاء  
عزها فلما لم تقدم انقطاع الدم على ذلك لانه اخرجت بلفظ الماضي والظاهر انها صاوفة واقرب اوقات  
الفاضة وقت قهره ومنه الطلاق على الطلاق **باب** **قوله** سلمت فتقول الطلاق يقع بها على اذنه  
ولو اقرت بعد انقضاء العدة حكم به بخلاف ما اذا سلمت ساعة لانه يثبت الرجعة بسكوتها فلا يثبت قولها  
بعد ذلك **باب** **قوله** واذا قال نزع الامة راجعتا في العدة وصدق المولى وكذبته او بالعكس  
فلا رجعة وقال لا اذا صدقه المولى تحت الرجعة لانه اقرتها هو في حق فصار كمن اقرت عليها بالنكاح  
والاي ضيق رحمه الله اذ القول قولها في العدة والرجعة يثبت عليها واما اذا ادعى المولى وصدقته فعين  
اي ضيق رحمه الله روايتان والعرف على احدى الروايتين ان العدة منقضية في الحال ومالك مكره المنقعة  
للمولى فلا يملك اباطالة **باب** **قوله** واذا انقطع الدم في الحيضة الثالثة لعزها ايام انقطعت الرجعة وان  
لم تغسل لانه اخرجت من الحيضة الثالثة فقد انقطعت العدة **باب** **قوله** وان انقطع لاقى من عرس ايام لم ينقطع حتى  
تغسل او ينفذ عليه وقت صلوة لوتيم وتصل لاصحاح عود الدم فلا بد من دخولها في حكم الطامرات وذلك  
بالغسل او ينفذ وقت صلوة لانه نصير في طينة بها وسوم من احكام الطامرات **باب** **قوله** وكذا اذا نكحت وصليت  
والقياس ان ينقطع عرس البتة وسوق قول محمد وزيد لانه البتة كالفصل عند عدم الماء وجه الاستحسان ان  
البتة انما اعتبر طارئة ضرورية لكونها تصحف على الواجبات اما انما مطهر في نفسه فلا يلزم من صلوات  
ومنه القروية تنفذ اذا اردت الصلوة لا قبل ذلك ولا كذلك الغسل **باب** **قوله** ولو نكحت وتكررت  
التران او متت الحصى او وضعت المسجدة في الكرخي انقطعت الرجعة لانه من احكام الطامرات وما لا يوجب



الرازى لا لأنها ليست من أحكام الصلوة. ولو اغتسلت بسور طهار انقطعت ولا تكرر للزواج. هذا  
بالاحتياط. وفي الكفاية تنقطع الرجعة بخروج الدم لانه لا يغسل عليها فصار كالحائض اذا اغتسلت  
فان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها فان كان اقل من عضو انقطعت الرجعة ولا تكرر للزواج. 20  
لانه قليل يتسارع الطهر في لم يتغير بعد غسله قبل انقطاع الرجعة وعدم صلح التزويج. هذا بالاحتياط  
وان كان عضو لم تنقطع لانه كثير لا يتسارع اليه الطهر فافترقا وانقضت والاستسقاء كالعضو  
عند ابي يوسف لان الطهر باق في عضو وعند محمد لا لوقوع الاختلاف في موضعها تنقطع في الرجعة  
والاحتياط للزواج لصحها. **قوله** ومن طلق امرأته وهي حامل وقال لم اجامعها فله الرجعة وكذا  
اذا ولدت منه لان الطهر والولادة في وقت يكن جعله منه يجعل منه قال عليه السلام الولد للفراش واذا  
كان منه كان والطلاق بعد الوطء بجوب الرجعة وان قال ذلك بعد الوطء الصحيح فلا رجعة لانه  
الرجعة انما يثبت عقب الطلاق في حكمه كذا بالوطء وقد اقر بعدم الوطء فيثبت فيها الرجعة صحة  
بخلاف امره لان وجوده بناء على تسليم المبدل لا على قبضه. **قوله** واذا قال لها اذا ولدت فانت  
طالق فولدت ثم ولدت اخرى من طبعي افرجى فهو رجعة لانه الطلاق وقع بالولد الاول والولد الاخر يكون  
من طبعي اخر منه في العقد خلافا لما على الصلوة فيبصر مردا جوا بالوطء لانه لم يقبض بقضاء عدتها. **قوله**  
واعطتة تستوف وتزويجها لغيره النكاح بينها وبين الزوج على جابتها والرجعة مستحقة وانزله حاملة عليها  
فيجوز. **قوله** ويستحب لزوجه ان لا يدخل عليها حتى يورثها اذا لم يكن فصل الرجعة لانه ان يقع نظرها  
ومع مخرجها فحصل الرجعة ثم بطلت فتنطوي عليها العقد. **قوله** وان يزوج مطلقته  
ابانة بدون الثلاث في العقد وبعد لانها حلاله باق اذ زوالها بالانكاح ولم توجد وانما لا يجوز لغيره  
في العقد تحريم لئلا يشبه الانساب وهو معدوم في حقها وامبانة بالثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجا  
غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها فترين منه لقوله تعالى. فان طلقها ينعى الثلاثة فلا حل له من بعد حتى  
تنكح زوجا غيره والنكاح المطلق في الشرع ينصرف الى الصحيح حتى لو دخل بها في نكاح فاسد لا حل للاول  
وقوله حتى تنكح يقضي الدخول لما ذكرنا ان النكاح الشرعي الوطء ولقوله زوجا ونكاح الزوج لا يكون الا  
بالوطء ويدل عليه الحديث المشهور وهو ما روى في الصحيح ان عائشة بنت عبد الرحمن بن عتيك القرظي كانت  
تحت ابن عمها رفاعه بن وهب فطلقها ثلثا فجات الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني كنت  
تحت رفاعه فطلقني فنتزوجت عبد الرحمن بن التميمي وانما معه مثل هذه الثوب فبسم الله  
الله عليه وسلم. **قوله** وقال اتردين ان نرجعي الى رفاعه لا حتى يذوق عسيتك وتذوق عسيتك. **قوله** وسواء  
دخل بها في حيض او نفاس واحرام حصول الدخول. **قوله** ولا حل للاول بملك يمين ولا بوجع المولى لان الشرط نكاح  
زوج غير ولم يوجد. **قوله** والشرط هو الزواج دون الانزال لحصول نكاح زوج غير والحديث وفي

بأية ولأنه كتابة فيقع به باين لما صدر. **قوله** ولا يحل له ان ينة اما لدلالة الحال اولانها ما رخصت ببدل  
الحال الا لتملك نفسها وتخرج من نكاحه وذلك بالبينونة مذنب عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم  
والخلف من جانبهم تعليق الطلاق بقولها فلا يقع رجوعه عنه ولا يبطل بيقامه من المجلس. **قوله** ويقع مع غيرها  
فاذا بلغها كان لها خيار القبول في مجلس علمها. **قوله** ويجوز تعليقها بالشرط والاضافة الى الوقت لقول اذا  
قدم فلان او اذا جاء عند ففعلها لعنه الف يصبى والقبول اليها اذا قدم فلان او جاء عند. **قوله** والطلاق من جانب  
تملك رجوعه من كسبه من غير رجوع قبل قبوله ويبطل بيقامه من المجلس ولا يتوقف حال غيبته ولا يجوز التعليق  
منها بشرط ولا الاضافة الى وقت. **قوله** ولو قال لها بالف على انه بالخيار ثلثة ايام فاختار بالكل وان قال على انها  
بالخيار ففعلها عند ما لا ان الخلع طلاق ويهيى ولا خيار فيها وعند ابي حنيفة رحمه الله الخيار لها صحبه  
فان ردت في الثلاث بطل الخلع لان الطهر طلاق من جانبها تمليك من جانبها فيجوز الخيار لها دون. **قوله**  
وبكره له ان ينفذ منها شيئا ان كان سواها شرعا قال تعالى وانه اردتم استبدال زوجكم لما كنتم زوجا وابتعتموه بهما  
قنطارا فلان هذا منه شيئا فحل له على الكرايمية عملا بالنقض الاول وقبله منوطي تويج لا تحريم. **قوله** وان كانت  
من ان شره كره له ان ينفذ اكثر مما اعطاه ما روى انا حميد بن عبد الله بن ابي بن سويل وقيل حنيفة بنت  
سهل كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس ماتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لان  
ولا عوقا رسل صلى الله عليه وسلم الى ثابت فحل قد اعطيتها حديقته فقال لها ارديها عليه حديقته وتملكي امرك  
فكانت نعم وزيادة قال اما الزيادة فلا فقال صلى الله عليه وسلم يا ثابت خذ منها ما اعطيتها ولا تزده ووظف  
سبيلها ففعل واخذ الحديقة ونزل ولا حل لكم ان تخذوا منها شيئا الى قوله فلا جناح عليهما فيها ففعلت  
به. **قوله** وان افذنها اكثر مما اعطاه حل له بطلان الآية. **قوله** وكذلك ان اطلقها على حال  
قبيلت وقع الطلاق باينا لما قلنا ويلزمها الحال بالتمسك والانه ما رضى بالطلاق الا لبس له الحال المسمى  
وقد ورد الشرع به فيلزم. **قوله** وما صلح مهرها صلح بولاني الطهر لان البضع حال الاقول  
متقوم دون حال الخروج فاذا صلح بدلا للمتقوم لان بصلح لغير المتقوم اولى. **قوله**  
واذا بطل البدل في الطهر كان باينا وفي الطلاق يكون رجعيًا وذلك مثل ان قال لها على مهر او خنزير او مائة  
ونحوه اما وقوع الطلاق فلا يعلقه بقولها وقد وجدوا ما بينونة في الطهر فلا يكتبه والرجعي في الطهر  
لانه مبرح ولا يجب للزوج عليها شيء لان البضع لا قيمة له عند الزوج ومعنى ما سميت له ما لا يقدر  
به ولانه لا سبيل الى المسمى للسلام ولا الى غير لعدم الالتزام بخلاف الطلاق لان البضع  
متقوم حالة الدخول ومهر المثل كالمسمى شرعا. **قوله** وبخلاف ما اذا قال لها على هذا الذي مني الخلل  
فاذا عوفرت لانها سميت له حالا ما عثر به. وبخلاف العتق والكتابة على امرجيت قبل قبضه العبد لانه  
ملك متقوم وما رضى بخرجه بغير عوفرت ولا كذلك البضع حالة الخروج على ما بينا. **قوله** ولو قال لها على عند



فإذا سوي رج بالمر وسند إلى يوسف بقيمة لو كان عبداً ولو قال له على ثوب ولم يتم جنبه أو على دابة  
فله المهر في العبد الوسط كالمهر. وكذلك على ثوب مروي فطليح مروي برجع مروي وسط ولو ظلمها  
على ورأى معينة ما دأى سنوفاً رجع بالحياد ولا بد بدله إلا بعيب فاضى كالمهر. ولو قال له بغير  
حال وقال لم أنوي الطلاق صدق لا كناية ولا يصدق إذا كان على حال لا البدل يجب إلا بالبينونة. وإن  
تأملت قاله على ماني يدي وليس في يدي شيء فلا شيء عليها. وكذا لو قالت على ماني يدي ولا شيء في يديتها  
لأنه لم نسلم المال لم تفر. ولو قالت على ماني يدي من حال أو على ماني يدي من متاع ولا شيء في يديها ولا متاع  
في يديها ردت عليه موداً والأصل في ذلك أنها متى اطعمته في حال متقوم فلم يملك له الفقر وعدم رجع عليها  
بالمهر لأنها غرته حيث اطعمته في حاله والمغرور يرجع على المهر بالبدل ما ذوات الشروط المطح فيه زال ملكه  
بما غرته من مال أو البدل وسو حكم البضع وقد عجزت عن رد فليزها رد قيمته وهو المهر. ولو قال لها مالاً  
عليه من المهر ولم يبق لها عليه شيء من المهر لزها رد المهر. وإن علم الزوج أن المهر لها عليه ولا يصح لها في  
البيت لا بد منها شيء. ولو قالت على ماني يدي من دراهم أو من الدراهم ولا شيء في يديها لزها رد المهر من حيث  
الدراهم وأقل المخرج ثلثه. ولو ظلم ابنة الصفيق على مال لا يلزمها شيء لأنه لا ينظر لها فيه  
إذا بدل متقوم وبطل لا قيمة له على ما بينا. وفي الكبيرة يتوقف على قبولها لأنه لا ولاية له عليها  
فصار كالتفوضي. ولو ضمن المال لزمه في المسكنين لا شرط بدله المخرج على الاضني جازي فعله الأب  
أولى. ولو اختلفت الصخرة نفسها على صداقها وقع الطلاق لأنه علقه بقبولها ولا يسقط الصداق لأنها  
ليست من أصل الالتزام ما فيه من الضرر. ولو ظلمها أبوها على صداقها لا يسقط ثم إن قبلت الصفيق المخرج  
وقع الطلاق. وإن قبل الأب فيه روايات في رواية لا يقع لأنه لا يضني إذا لم يصف البدل إلى ابنه ويحتمل  
أن المخرج مقترناً به فلا يقع قبوله مقام قبولها وفي رواية يقع لأنه يقع بحضرة المخرج عن عهده فصار لقبول  
الابنة. ولو ضمن الأب الصداق رجع الزوج عليه والآ فلا ونذكر الاضني لأنه متى ضمن البدل فالحق  
بأنه يتقبله لا يتقبله لأنه يجب البدل عليه بالتمتع من ماله ولا يجب عليه إلا إذا وقع العقد مع  
قال ولو قالت طلقته ثلثاً بالف فظلمها وأمرت ففعلها ثلث ألف ولو قالت على ألف  
فظلمها وأمرت لا شيء عليها وهي رجعية وقال لا شيء سواء لأنه على كلباء في المعاصيات لأن قوله أحمل هذا  
بدرسم وعدم درسم سواء. وبالي ضيفه رحمه الله أن حرق الباء للمعاصية وسيلجأ العواصي فينقسم  
العواصي على المعصية وإذا وجب المال كانت بائنة أما على فأنه للشرط قال تعالى بيا يعنك على أن لا يتركك الله  
سبباً. وكذا لو قال أنت طالق على أن تدفع الدار كان شرطاً والمشرط لا ينقسم على إخراج الشرط لأن  
وجوب الألف صار معلوماً بالتطبيق لئلا يُلزم قبله لأن المعنى عدم قبل وجود الشرط وإذا لم يكن كمال فقد  
ظلمها بصر في الطلاق فكانت رجعية. ولو قال لها طلق نفسك ثلثاً بالف أو على ألف فطلقت وأمرت لم تقع شيء

لأنه ما رضى بالبينونة إلا لیسلم له جميع الألف بخلاف المسئلة الأولى لأنها لا رضىت بالبينونة بألف  
فإذا رضى بعضهما كان الأولى ولو قال لها أنت طالق وعليك ألف فقبلت طلقته بلا شيء عليها وكذلك  
أن لم تقبل وقال لا إن قبلت ففعلها الألف والآ لا شيء عليها لأن هذا الكلام يستعمل للمعاصية يقال أحمل هذا  
وكلمه مع كونه بدرسم وله أن قوله وعليك ألف لا ارتباط له بما قبله أو الأصل ذلك ولا دلالة على  
الارتباط لأن الطلاق يوجد بدون المال بخلاف البيع والافار ما فيها لا ينشأ عن وجوب المال. وإن  
لو قال لعبد أنت حر وعليك ألف ففعل الخلف. ولو قالت له أفلحنك على ألف ففعل حبيبها أنت  
طالق كما كقولك طلقك. ولو قال بعث منك طلاقك بمهرك ففعلت طلقته نفسها بآنت منه بمهرها بمهر  
قوله اشتريت ولو قال بعث منك نطفة ففعلت اشترت ببيع واحد رجعية مجاز لا شيء. قال  
والجارية كالمخرج يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالطلاق حتى لو كان قبل الدفول  
وقد قبضت المهر لا يرجع عليها شيء ولو لم تقبل شيئاً لا يرجع عليه شيء. ولو قال لها على مالي آخر  
لزمها وسقط الطلاق وقال محمد لا يسقط فيها إلا ما ستمها وأبو يوسف معه في الطلوع ومع شيء في الممارات  
محمد رحمه الله أنه تعذر العمل بحقيقة الخطأ على ما يأتي فجعل كناية عن الطلاق على حال فلا يجب إلا ما ستمها به  
ولا يبرئ يوسف أن الممارات معاملة من البراءة وقضيتها البراءة من الجانبين مطلقة إلا ما اقتضت على ما وقعت  
الممارات لأجله وهو حقوق النكاح أما المخرج فيقتضي الإخلاع وقد حصل الإخلاع من النكاح فلا حاجة  
إلى حقوقه وبالي ضيفه رحمه الله أن المخرج عبارة عن الإخلاع والانتزاع على ما في أول الباب  
والجارات كما قال أبو يوسف فيقتضي الإخلاع والممارات من الجانبين ونفس النكاح لا يحتل الإخلاع  
والبراءة وحقوقه تقبل ذلك فتصح البراءة عنها ليحصل ما هو المقصود من الطلوع وهو انقطاع المشقة بين  
الزوجين أو نقول نعمل بالخلاف في النكاح وأحكامه وحقوقه بدلالة العزمي. ولو وقع المخرج بلفظ  
البيع والشراء لا يصح أنه يوجب البراءة عند أبي ضيفه رحمه الله. ولو اختلفا ولم يترك المهر ولا بدلاً آخر  
فالحق أنه يسقط ما بقي من المهر وما قبضته فهو لها وإن ذكرنا نفقة العدة سقطت والآ فلا لأنها  
لم تجب بعد. ولا يقع البراءة عن نفقة الولد وهي مؤنة الرضاع الآ بالشرط لأنها لم تجب لها. وإن  
شرط البراءة منها في المخرج ووقتها قال إلى سنة أو سنتين سقطت. وإن مات الولد قبل تمام المدة  
رجع عليها ما بقي من أجر حمل الرضاع إلى تمام المدة. والحيلة لعدم الرجوع أنها تقول طلقك على كذا  
وعلى نفقة الولد إلى سنتين فما مات في جهن المدة فلا يرجع إلى عليك. قال وبعبارة أخرى  
من أمنت لأنه لا قيمة للبضع عند الرجوع وليس من الجوانح الأصلية نكاحاً كالوصية وهذا إذا مات بعد  
إعتقه أو قبل الدفول ما إذا ماتت وهي في العدة فكل زوج الأهل من الميراث ومن المهر إن كان  
مخرج من الثلث وإن لم يخرج فله الأقل من ميراثها ومن الثلث. فصل إذا اختلفت



الحكمة لهما المال بعد الحق لانه يترى وسواها كان باذن المولى او غير ذل لانه يجوز من التبعات  
ولو اضلعت الامة او ام الولد ما ذل المولى لهما المال . واذا ضلعت الامة مؤلاها من زوجها الموطأ  
رقبتها صح المخلع بغير شيء . ولو كان الزوج مكاتب او عبدا او مدبرا جاز المخلع وصارت امة لنفسه  
والغرض انما يصير مملوكة للمولى فلا يفسخ النكاح وفي الحديث لو كانت مملوكة لم يطل النكاح فيبطل المخلع  
امناها تزوج من مملوكة المولى على رقبته احدى ابعينها بطل المخلع بها وفي الحديث في الاخرى وبقيت النكاح على امرها  
اصاب مهران في مملوكة المولى من رقبته الاخرى . ولو ضلعت كل واحد من رقبته الاخرى  
وقع الطلاق بان يبين بغير شيء لانه فان وقع الطلاق على كل واحد وقع المالك في رقبته فتعذر  
ان كان العوض . ولو طلق كل واحد على رقبته صاحبه يقع رجعي **باب النكاح**  
وسمى من نكحة الظاهر يقال من نكح من ظاهرا واصلا قوله البرية لامرأة انت على كظها اتيتم  
التي خرج من الاعضاء والى غيرها من المحرمات . وسوان يشبه امرأة او عصفور يعبره عن بركة كذا  
والوجه او غيرها ما كان كالثدي والربع بعضه لا يملك له النظر اليه كالنظر الى البطن والفرج لان  
المحل في معنى الظاهر في الحرمه من اعطاء من لا يملك له نكاحا على التمسك كانه بنته وعتقه وفات  
واخته وغيره من المحرمات على ان لا يبدل كالاتم في تابد الحرمه . وحكمه حرمة الجلاء وواعيه  
حتى يكسر تحريرا عن الوقوع فيه كفي الامرام بخلاف الحبيص فانه يكثر وتوقعه فيخرج ولا يملك الظهار  
وكاف في الجارية طلاقا فجعله الشارع موجبا حرمة متساوية بالكمات . والاصل فيه حديث قوله بنت  
نعلبة وقيل بنت خويلد كانت تحت اوس بن الصامت وكان من الانصار فارادها فابت عليه فقال  
انت على كظها اتي فكاها لولائها في الاسلام ثم ندم وكان انظارا طلاقا في الجارية فقال ما اظنك  
الا قد حرمت على فالت والله ما ذاك بطلاقا قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت لانا اوسى تزوج  
وانا شابة غنية ذات مال واهل حتى اذا اكل مالي وافني شيباني وتفرقا اهلنا وكبرت سني ظالم مني وقد ندم  
فهل من شيء يجعلني واباه تنعشني به فقال صلى الله عليه وسلم حرمت عليه فجلت تراجع رسول الله  
عليه السلام واذا قال لها حرمت عليه تنعت وقالت اسكوا الى الله فاقته وتذلل على وانما في صبيته  
صغار ان ضمتهم اليه ضاعوا وان ضمتهم اليه جاعوا وجعلت تقول اللهم اني اسكوا اليك اللهم فانزل على  
لسان نبيك فتلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي كما كان يتغشاها فلي سرى عنه قال يا خولة قد انزل  
الله فيك ونبي اوس قرأه وتلا قد سمع الله قول اني تجاوزت في زوجها الايات والنظر جاز من يجوز  
طلاقه لان كل واحد منهما يوجب حرمة الزوجة ولا يكون من المطلقة بان لاننا نكحنا عليه **باب**  
فان جامع قبل التكفير استغف الله تعالى لما روي ابن عباس ان رجلا ظالم من امرأته فرأى خطيئتها في القمر  
فوقع عليها ثم جاءه الى ابنه عليه السلام فذكره فقال استغف الله ولا تعد قرة تكفر ولان فعل محرم

والانفعال المحرمه توجب الاستغفار ولا شيء عليه غيرها لانه لو كان لبيته صلى الله عليه وسلم ولا يخل قربانها  
بعد زوجه آخر ولا يملك البهي حتى يكفر لقوله تعالى فخر به رقبته من قبل ان يماسا **باب**  
والعهد الذي يجب فيه الكفارة ان يعزم على وطئها لقوله عليه السلام ولا تعد حتى تكفر ثم يوطئ الى  
غاية التكفير فينشئ حرمة الوطئ بالتكفير . وينبغي لها ان تنزع نفسها منه لانه حرام وتطالبه بكفارة . و  
تجبر القاضي عليه اياها بغيره وكل حال يصدق القاضي فيه لا يسمع المرأة ان تصدقه فيه . ولو قال اريد  
الاخبار عما مضى بكذا لم يصدق قصدا ويصدق ديانة . ولو قال انا شئت ظاهري او ظاهري منكر يصير  
مظنا على الآلة فيخرج فيه . ولو شتهرها بامرأة زني بالابوة او ابنة او بانية مرسية فهو مظاهر عند ابني  
يوسف خلاف لما رجحها الله بها . على ان الظاهر اذا قطع جواز نكاحها ينفذ عند محمد فلا ياتي يوسف  
وسئل محمد عن المرأة تقول لزوجها انت على كظها اتي قال ليس بشيء لان المرأة لا تملك التحريم كما تطلق  
وسئل ابو يوسف فقال عليا اكفرا لان النكاح يحرم برفع يدها بالكلية ويمنع من اهل الكفاية فنفذ ان زوجها  
على نفسه . وسئل الحسن بن زياد فقال ما شئنا ان نكحها احطيا عليها كذا في يمين لان الظاهر يقتضيه التحريم  
فكانها قالت لزوجها انت على حرام يجب عليها كذا في يمين اذا وطئها . ولو قال انت على مثل اتي  
او كاتي فهو كناية يرجع الى نية . فان اراد الكرامة صدق لان ذلك من محملات كلامه وموسمهور  
بني الناس . وان اراد انظارا فظهار لانه شبيهها جميعا وفي ذلك تشبيهه بالعصفور المحرم فصح عند  
نيته . وان اراد الطلاق فواحدة بانية ويصير لها في الحرمه كانه قال انت على حرام . وان لم يكن  
له نية فليس بشيء لانه كناية بجهل وجوه فلا يتبين احد من الاخرين وقال محمد موطأ لانه تشبيه  
حقيقه والتشبيه بالعصفور ظاهرا في التشبيه بالكل اولى . وعنه ابو يوسف ان كان في حالة الغضب فهو  
ظهار . وان عن به التحريم فهو ابلاء اثباتا لادنى الحرمتين وعند محمد ظهار . وقيل ظهار بالاجماع  
وان نوى الكذب قال محمد في نواور مستقام يدين الا ان يكون في حالة الغضب فهو يمين . وان قال انت  
على حرام كاتي ونوى ظهارا للتشبيه . وان نوى طلاقا للتحريم . وان نوى التحريم فظهار .  
وان لم يكن له نية فابلاء وعند محمد ظهار وقد وجهها . ولو قال لسانه انت على كظها اتي فعليه لكل  
واحدة من الكفارة لا يصير مظاهرا من كل واحد واحدة منهن باضافة الظهار اليه يمين كما اذا قال انت طواني بطن  
كل واحد منهن واذا كان مظاهرا من كل واحد واحدة منهن يثبت لحرمة في كل واحد واحدة واكفارة لانها لحرمة  
فيستعد بتعدد الحرمه . وان ظاهرا من مزار في مجلس واحد او في مجلسي فعليه لكل ظهار كذا في كذا  
اليمين وروي الحسن بن علي حنفية اذا قال لامرأة انت على كظها اتي مائة مرة وجب عليه مائة كفاية  
وسواها مائة مرة **فصل** واكفارة عن رقبته قبل المسيل للنقض تجري فيها مطلق  
الرقبة السليمة فينطلق على المسلم والكافر والذکر والانثى والصغير والكبير عالا بالاطلاق وهو قوله تعالى

تشبيه



فتحرير رقبة والرقبة عبارة عن الذوات المرفوعة المملوكة بكل وجه **قال** وعند الاطلاق ينصرف الى التسليم  
 فمن قيد ما يوصف زائدا فقد زاد على النقص فيرد عليه **قال** ولا يخرج المدين وام الولد لان الرق  
 بينهم ما قص لا يستحق كل العتق جنة اخرى **قال** ولا المحل تب الذي اذك بعض كنهه لانه يشبه العتق بيدك  
 ويجوز المحل تب الذي لم يؤد شيئا لان الرق قائم به قال عليه السلام المحل تب عبد ما بقي عليه درهم وما كثرنا  
 مما اعطى فممن ادنى البعض منتصف على انه روي عن ابي حنيفة انه يجوز من ادنى البعض ايضا لانه عبد بالرب  
 حتى لو فسدت الكفاية عادر رقبة بخلاف ام الولد والمدين لا يفسخ اطلاقه **قال** ولا مقطوع  
 اليدين او اياهما او ارجلها ولا الاعرج ولا الاعرج ولا المجنون المحل تب لان جنس المنفعة ينوب  
 في هؤلاء وسواهم بطيخ والسعي والسعي والبصر والانتفاع بالجوارح بالعقل فاجنونه ما يت المنفعة ويطي  
 اليدين بالارهاق فيفوتها ينوب جنس المنفعة وان كان لا قيام الرقبة بتقيام المنفعة ما زادت جنس  
 المنفعة صارت الرقبة كالتي من وجه ملكات ما قصه فلا يتنا ولها الاسم اما اذا اختلفت المنفعة فليس  
 بما ينفع لانه العيب القليل ليس بما ينفع لتعذر الاحتراز منه وذلك لا يورث مقطوع احدى اليدين واهدى الرجلين  
 من خلاف **قال** ولا يجوز اذا قطع من جانب واحد لذوات جنس منفعة المشي **قال** ولا يجوز العتق والمطلوب  
 العباسي الشئ لا يتنا **قال** وثلاثة اصابع من اليد لها حكم الكل **قال** ويجوز عتق لظفر المحبوب لانه ذلك  
 يزيد القيمة ولا ينقص **قال** ويجوز مقطوع الاذن لانه لا ضرر فيه ويجوز مقطوع الشفتين اذ لا يقدح في  
 الاكل والافلا **قال** ولا يجوز عتق البعض لانه ليس برقبة كاملة **قال** وان اشترى اياه او ابنته  
 بنوع الكفاية اجزاء لان شراء القريب اعتاق وقد عليه السلام ان يجزى ولد والده الا ان يولد مملوكا  
 فيستتر به ما عتقه اضر عليه السلام ان الابن ما ورثه على اعتاق الاب فيكون قد راقصه لانه فيما اجبر ولا يقدر  
 على اعتاقه قبل الشراء لعدم الملك ولا بعد الشراء لانه يعتق عليه بالشراء فيكون نفس الشراء اعتاقا  
 ما اذا اشترى بالثمن الكفاية بغير اعتاق عن الكفاية فيبقي فخره **قال** وان اعتق نصف عبد ثم باعها ثم اعتق  
 باقية لم يجزها وعندنا جريم ما على جري الاعاق فيعتد من الاعاق نصفه كان اعتاقه الجميع وعندنا  
 لا نقد اعتق النصف قبل المسبب والنصف بعد والشرط ان يكون الاعاق قبل المسبب فلا يجزى فيستأنف  
 عتق رقبة اخرى **قال** وان لم يجمع بين الاعاقين اجزاء بالاجماع اما عندنا فظاهر وانما عندنا فلا ت  
 اعتقه بطلاحي وما حصل فيه من النقص حصل بسبب الاعاق للكمارة وانما غير مانع كما اذا اصاب  
 السكبي عيب نشأ الاضحية وقد اضطرر للذبح **قال** وعده سدا لو اعتق نصف عبد مشرك لا يجزى موسرا كما  
 او مسرا بناء على ما مر وعندنا ان كان موسرا اجزاء لانه لا يكره نصيب شركه بالضميمة فكما معتق لكل وان  
 كان مسرا لا يجزى لانه السعي به وجبت للتشريك في نصيبه فلم يوجد منه عتق الجميع **قال**  
 والعبد لا يجزى في الظاهر الا الصوم لانه عاجز عن الاعتاق والاطعام لانه لا يملك شيئا قال عليه السلام

عامدا

لا يملك العبد الا الطلاق **قال** فان لم يجد انظارا لم يفتق صام شهرين متتابعين لقوله  
 تعالى فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتنا **قال** ليس فيها رمضان ويوما  
 العبد وايام التشريق اما رمضان فلا يفتق عن الفرض لتعقيد على ما مر في الصوم فلا يقع واما الباقي  
 فلا الصوم فيها حرام فكلما قصا فلا يفتق به الواجب **قال** فان جامع في الشهرين ليلة  
 او نهارا او نهارا سبعا اخطر بعذر او بغير عذر استقبل لقوله تعالى من قبل ان يتنا وقال ابو يوسف ان جامع  
 ليلا عامدا او نهارا سبعا لم يستأنف لانه لا يفتق الا بغير التتابع حتى لا يفسد الصوم ويروى ان النقي شرط  
 كونه قبل المسبب وان لم يفتق بالمسبب يستأنف **قال** ولو حاضت المرأة في ليلتي الصوم  
 لا يستقبل وان اخطرت من حاضرت استقبلت **قال** ولو حاضت في ليلتي الصوم استقبلت لانه لا يفتق الا بغير التتابع  
 شهر ولا كذلك الحرة وعن محمد بن جهم لا صامت شهر ثم حاضت ثم استقبلت وعنه ابو يوسف لو صلت  
 في الشهر اكلت بنت **قال** ومن لم يمسك يمينه لا يقدر على استخلاصه كعتق بالقصوم **قال** ولو حاضت موسرا  
 لم اعسر او بالعكس فالمعسر طالة التكفير **قال** ولو ايسر في خلاف الصوم اعتق كما يثبت اذا وجد الحائض في صلوة  
**قال** فان لم يستطع الصيام اطمع سبتي مسكين لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعام مسكين مسكينا  
 ويطعم كما ذكرنا في صدقة الفطر لقوله عليه السلام في صدقة سبتي سبتي سبتي واوسى من الصائم لكل مسكين نصف  
 صاع من بتر ولانه طاعة المسكين في اليوم ما حشرت بصدقة الفطر **قال** او قيمة ذلك  
 لما مر في دفع النقص في الزكوة **قال** فان غدا لم وعشا مع جان قال تعالى فاطعام سبتي مسكينا وسوا  
 التمكين من الطعام ولا بد من شبعهم في الاكلين اعتبارا للمعارة **قال** ولا بد من الاوم في جز الشعر ووج الطخنة  
 لانه لا يتمكن من الشبع في جز الشعر بدون الاوم فانه قتل ينسأخ دونه ولا كذلك جز الطخنة وعنه ان ضيف  
 لو غدا لم وعشا مع جزا وادعا او جزا بغير ادم او جزا بالشعر او سويها او نهارا جان **قال** ولو غدا  
 سبتي وعشا سبتي غيرهم لم يجز الا ان يبعد على سبتي منهم غدا وعشا **قال** ويجوز غدا وعشا آف  
 وعشا وسجور **قال** وانما لو غدا مع يوما وعشا مع يوما آف لو جرد اكلين متتابعين **قال** ولو غدا مع  
 في رمضان لكل مسكين ليلتي اجزاء واعتق غدا وعشا لو اطمع كل مسكين مدا فعليه ان يعطيه مدا آف  
 ولا يجوز ان يعطيه غيرهما لانه الواجب شيئا مرة واحدة عدو المساكين واعتق ان الوظيفة لكل مسكين **قال**  
 ولو اطمع مسكينا واحدا سبتي يوما اجزاء لانه المعبر دفع حاجة المسكين وانما يتجدد اليوم واعطاه في يوم  
 واحد عن الكل اجزاء على يوم واحد لانه دفع الحاجة بالمرة الاولى وهذا لا خلاف فيه في الاباحة  
 فانما التملك منه في يوم واحد في دفعات قبل لا يجزى وقيل يجزى لانه الحاجة الى التملك تتجدد في اليوم  
 مرات **قال** ولو دفع لكل اليدين واحدا لا يجوز لان التفريق واجب بالنقص **قال** فان جامع في  
 خلاف الاطعام لم يستأنف لان النقص لم يطرأ في الاطعام قبل المسبب الا انما وجبا ما قبل المسبب لا قبل

الادوية الخ



على الاعاق او الصوم فيقار بعد المسبب والمنع لغيره في نزع الابتناء في المشروعية **باب** ومن اعتق  
رجلي او صام اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا عن كل رطل اربعة اشهر **باب** وان لم يعتق  
لانه ليس بمقدور فلا حاجة الى التعيين وقال زفر لا يجوز من واحدة منها ما لم يعتق عن كل واحدة واحدة لانه  
لما اعتق عنها انتسخت كل اعتاق عليها فيقبح العتق استقاما عن كل واحدة فلا يجوز كما اذا اقتبطت لغير  
وان اعتق بها تكمل العدد دون التعيين اذا تعين لا يفيد في لغير الواحد على ما عرفت بخلاف قبل  
لغير لان التعيين مفيد فيشترط **باب** وان اطعم سبعة مسكين كل مسكين صاعا من برة عن كل رطل لم يفي  
الا عن واحدة وقال محمد عنها وان اطعم ذكر في طهار وافطار اربعة اشهر بالاجماع وعليه قاس محمد رحمه الله  
وسد لانه بالحدود وما بهما والموقوف الى محلها فيقبح عنها وصار كما اذا فرق الا فقه ولها ان النية  
يجزى في لغير من واحد واذا لغت النية في لغير الواحد بقي اصل النية فيخرج عن الواحد كما اذا  
قال عن كل رطل طهار **باب** وان اعتق وصام عن كل رطل طهار فله ان يجعل ذكره عن ايها شاء لانه النية  
معتبرة عند اختلاف لغير **باب** اللعان وهو مصدر لا عن بلا عن ملاعنة كما تلحقها  
مأثلة والملاعنة معاينة من اللعن ولا يكون هذا الوزن الا بيمين اثنين الا ما شذ كراهية الحكم  
وطاقت النعل وما قبله اللعن وفجره وسلفه عام **باب** وفي الشرح موطنه بلاعنة تجري بين الزوجين  
بسبب مخصوص بصفة مخصوصة على ما ياتي في الآله وهو شهادات موثقات باليمين باللعن  
والغضب من الله تعالى كما نطق به الكتاب **باب** وقد كان موجب القذف في الاجنبية والزوجة بقوله  
تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فتشفي الزوجات الى اللعان بقوله تعالى والذين يرمون ازواجهن الآية  
**باب** وسبب ذكر ما روى ابن عباس ان سلال بن امية قذف امرأة فولد بشر يركب السجاء عند رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال رايت بعينه وسمعت باذني فاشتد ذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
سعد بن عباد الان يضرب سلال وتزوجه ثم قال صلى الله عليه وسلم البينة او حذني طوك فقال  
يا رسول الله اذا رايت احدا على امراته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل صلى الله عليه وسلم يقول البينة او  
في ظلك فقال سلال والذي بعثك بالحق اني لصاوق ولينزل الذين ما يبري ظهري مع احد منكم والذين  
يرمون ازواجهن الى قوله ان كانا مع الصادقين فلا عن صلى الله عليه وسلم بينهما وقال عند ذكر اللعنة  
والغضب آتيني وقال القوم آتيني **باب** ويجب بقذف الزوجة بالزنا لما قلناه او بنفي الولد  
لانه في معنى ما **باب** اذا كان من اصل الشهادة ومن غير قذفها وطائفة تذكر لانه الذكر في  
الشهادة قال تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادتهم اولى من الشهادة ولا تكون معتبرة الا اذا صدرت  
من اصلها فوجب الشهادة عليها اشترط كونها من اصل الشهادة ولا بد من ان يكون ممن قذفها لانه اللعان  
في صفة كذا القذف لان اللعن عقوبة فان كان ذبا التحمي به كالحدة حتى لا يقبل شهادته بعد اللعان ابرأ وسو

في صفة كذا القذف لان الغضب في صفة من الله تعالى عقوبة تشديد بالتحمي بها ان كان من ذمة مقام مقام  
هذا الزنا ولهذا لا يثبت اللعان بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاض ولا بشهادة النساء كطرد و  
لا بد من طلبها لان الحق لا يكافي في هذا القذف **باب** وشرط اللعان قيام الزوجية بينهما فالحكم موقوف على ذلك  
لان مطلق الزوجة ينصرف الى القبح **باب** فان امتنع منه جسي حتى يلاعن لانه حتى وجب عليه  
فيجس فيه القدرة عليه او يكذب نفسه فيجحد لانه اذا كذب نفسه سقط اللعان واذا سقط اللعان  
وجب عليه الحد لان القذف لا يلزمه موجب فاذا سقط اللعان صرف الى حد القذف او سوا اصله فاذا لا يلزم  
وجب عليها اللعان بالنقض **باب** وتجس حتى يلاعن ما بينا او تصدقه فلا حاجة الى اللعان ولا يجب عليها هذا الزنا  
لان من شرطه الا قاذر الزوجة عندنا على ما ياتي في بابها ولهذا قال الشافعي في حد لان الزنا يحد عندنا بالاقوال  
من واحدة **باب** ويستدعي في اللعان بالزوج لانه هو المدعى ولانه عليه السلام بدأ بالزوج فلما اتى في  
بينهما **باب** فان التعتت امرأه او لزم الزوج اعاد ان يكون على الترتيب المرسوم **باب** فان فرق بينهما قبل  
الاعادة جاز لان المقصود بلاعنها وقد وجد **باب** وان لم يكن الزوج من اصل الشرا فان  
كان عبدا او محدودا في قذف او كان فاعليه الحد لان اللعان امتنع عنه من جهته يرجع الى موجب الاصل  
**باب** وان كان من اصل الشهادة وعلى من لا حد ما ذنبا بان كانت امة او كافرا او محدودا في قذف او  
او محنونة او ذانية فلا حد عليه ولا لعان لان الحائض من جهتها فصارت كما اذا صدقته ويعز لانه اذا ما وطئ الشئ  
بها ولم يجب الحد يجب التعزير حسب هذا الباب **باب** ولو كان محدودا في قذف حد لان اللعان امتنع من جهته  
لانه يبداه وهو من اصل الشهادة والاصل قوله عليه السلام اربعة لا لعان بينهم وبين نسائهم اليهودية  
والنصرانية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والظن تحت المملوك وفي رواية والمسلم تحت الكافر والمملوكة تحت  
وصوته اذا كانا كافرين فاسلمت فقتلها قبل عرض الاسلام عليه **باب** وصفة اللعان ان يتدأ القاض بالزوج  
فيشهد اربعة مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمسا القاضية فيما رمتك به من الزنا ويقول في كل مرة  
لعنة الله عليه ان كان من الكافرين فيما رمتك به من الزنا **باب** وان كان القذف بولد يقول فيما رمتك به من  
الولد وان كان بها يقول فيما رمتك به من الزنا ومن نفي الولد لانه المقصود باليمين ثم تشهد المرأة اربع مرات  
تقول في كل مرة اشهد بالله انكاذبين فيما رما في به من الزنا وتقول في كل مرة لعنة الله عليها ان كان  
من الكاذبين فيما رما في به من الزنا وفي نفي الولد ذكره كما قلناه من القاض في الحكم بينهما ولا يقع القذف قبل  
الحكم من الامانة احدهما قبل التوثيق ورثة الآخر وقال زفر في نفي الزوجة بينهما باللائعن لوقع اطرافه الموقن بينهما  
بالنقض وهو المقصود من الزوجة ولما روي ان النبي عليه السلام قال لعن من قال في الزنا كذب عليها  
ان اسكنها في طالع ثلثا قال الراوي قفرا فيلزم ان يامره رسول الله بغير اقرار في مضي عليه ذلك وصار سنة  
المثلا عين ولو وضع الزوجة بينا لم ينعى الطلاق ولما مضاه عليه الله في اثنين له بلاه لاعتق



في وقوع الطلاق والان حصة الاستمتاع تثبت للزوجة لان اللعان او الغضب نزل بالمرءة بمقتضى وانما بطلان  
النكحة وصل الاستمتاع ونحوه ونحوه نكحة وصل الاستمتاع انهما يجران فذلك لما جاء من قبله لانما  
مؤلفه فقد فوت عليها الامساك بالمعروف يجب عليه النكاح بالامساك فاذا لم يصرح بها وسواء ورع عليه كما قال  
لها فيمنوب الفاضل منابه وفها للظلم فاذا اقر في بينهما كانت تطليقة باينة لانه كلف الزوج في كافي الجلب والعنة  
وقال ابو يوسف موثر لم موته وتمة اذا اكدت نفسه هذه الفاضل وعادها طبا وعرفه لا لقوله عليه السلام  
الملاعنان لا يجتمعان ابرأ ولما انه اذا اكدت نفسه لم يصير املا عيني ولا يبقى حكمه ولما وجب عليه الطلاق  
بالاكراب ولما اللعان شراوة وهي تبطل بتكذيب الشاهد نفسه فلم يبق ملاقاة عيني لا حقيقة ولا حكم فذلك  
النقض **قال** فان كان القذف بولد نفي الفاضل نفسه وطقة بامته لانه صلى الله عليه وسلم نفي ولما امره  
بالحمل والحق به **وقال** اذا قذف الامي امراته العيا او التي سبق امراته حب اللعان لانها من اهل الشراوة و  
لو كان احد من افرس لانه لا لعان لانه ليس من اهل الشراوة **وقال** لو قذف امة او اورد او اكدت نفسه  
او قذف امة من افساء فذلك القذف او وطئت امة بعد اللعان تبطل الشريعة بطل اللعان ولا تفرق لان  
ما منع الزوج منع الاصل لوجود الشبهة ولو وطئت بشبهة فقد نزل زوجها لا لعان عليه ولا تفرق فذلك  
يوسف انه رجع وقال حب اللعان ولما لانه وطئ حب فيه امة وبثت النسب وجه الظاهر انه وطئ في غير ملك  
ما شبه الزنا وصار شبهة في امساك المهر من القذف **وقال** ولو قذف امة وطئت امة لا لعان بينهما لا يثبت ولو لم  
لكم منها صرة او ماتت فلكم انما يستقبل اللعان بينهما وقال محمد لا يستقبل لان اللعان قائم مقام الطلاق فصالحا  
الطلاق حقيقة وذلك لا يثبت فيه منكم وموته ولما انما تمام الامضاء في التفريق والائلاء فلا يثبت من قبله يجب  
الاستقبال **وقال** ولو طلق بعد القذف ثلث او بابت خلاصة ولا لعان **وقال** ولو كان ما جعلا لاعم لقيام  
الزوجية **وقال** ولو تزوجها بعد الطلاق البائن فلا لعان ولا تفرق بذلك القذف **وقال** ولو قال انت طالق  
بازانية فعمله لحد دون اللعان لانه قذف اجنبية **وقال** ولو قال يا زانية انت طالق ثلثا فلا لعان  
لانما طلقها ثلثا بعد وجوب اللعان فسقط بالبينونة **وقال** ولو قذف اربعة نسوة لاعم مع كل واحد منهن  
**وقال** ولو قذف اربع اجنيات صد لهن صدا واحدا والفرق ان المفسود في انية الزمر وسويعيل بعد واحد  
اما الاول فالمفسود باللعان دفع العار عن المرأة وبطلان نكاحها عليه وذلك لا يحصل بلعان واحد **وقال**  
واذا قال ليس حكمك مني فلا لعان ولا لان ولدت لاق من ستة اشهر من يوم القذف يجب اللعان لانه ينفقنا  
بنكاح الحمل يومئذ وله ان يوفى من قبله بقيام الحمل فلم يصير قاذفا واذا لم يكن قاذفا في الحار يصير كانه قال  
انك لا بك حمل فليس مني ولا يثبت حكم القذف اذ انما معلقا بالشرط واجمعوا انه لا يثبت نسب الحمل قبل الولادة  
لانه فلم عليه ولا حكم على الجنين قبل الولادة كالارث والوصية ولو نفي ولد زوجته لغيره فصدقته فلا حد  
ولا لعان وسوا بينهما لا يصدقان على نفيه لانه النسب من الولد والام لا تملك اسما طهر ولا

فلا يثبت بتعديدها وانما لم يجب الحد واللعان لتعديدها لانه لا يجوز لها ان تشهد انه كفى الكذابين وقد عالت  
انه صادق واذا تعذر اللعان لا يثبت النسب **قال** ويصح نفي الولد عقيب الولادة وفي  
حالة التهنئة وابتاع آله الولادة قبله من نفيه الفاضل وبعد ذلك يثبت نسبه ويلاعن وروي  
الحسن عن ابي حنيفة انه مقدّر سبعة ايام لان الزنا والولادة والتهنئة فيها اعتبار بالعقبة وقال لا يقع  
نفيه في قوة النفاس لانه ان الزنا والولادة انشأ بالاجماع ولو لم ينفذ حتى  
طالت امة لم يكن له نفيه بالاجماع فلا بد من قد حصل ومعلوم ان الانسان لا يشهد عليه بنسب ولله  
وانما يستدل على ذلك بقوله التهنئة وابتاع من الزنا وقبول مدبرة الا صدقا فاذ فعل ذلك او مفر  
مدره يفعل فيه ذلك عاوة وهو ممكن كان احدا فاما فلا يقع نفيه بعد **قال** وان كان غائبا  
فعل كذا ولدت حال علمه معناه انه يقع نفيه عند ما في مدة النفاس بعد العلم وعند مدة التهنئة على ما  
بيننا لانه لا يجوز ان يلزمه النسب مع عدم علمه فصار حاله كحال الولادة على الاصيلي وعن ابي يوسف ان  
علم قبل الفصل فهو مقدّر مدة النفاس وبعد ليس له ان ينفذ لانه قبل الفصل مدة النفاس حيث لم ينقل  
عن غايه الاول وبعد ينقل ويخرج عن حالة الصنف فيجب نفيه كالوحي **قال** ومن ولدت  
ولدين في بطن واحد ما عترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبها ولا عن **قال** وان عكس فنفي الاول واقر بالثاني  
ثبت نسبها وحده **قال** اما ثبوت النسب فانها توافقا خلقا من ماء واحد فنفي ثبت ادهما باعتراف ثبت نسب  
الاخر ضرورة واما اللعان في الاولى والى الثانية فلانه لما نفي الحكم يكن مكذبا نفسه فيلعلن وفي الثانية  
لما نفي الاول صار مكذبا نفسه باعترافه في الحكم فيجوز **وقال** ولو قال في المسئلة انك ما ابائي لا حد ولا يكون  
تكذيبا لانه صادق لانها لزمان من طريق الحكم فكان مخبرا عما ثبت بالحكم **باب العدة**  
وسمى مصدر علة بعلة وسيل صلى الله عليه وسلم من ثلثي البقرة قال اذا كانت حلت العدة ان اي  
عدت اهل الحنة وعدت اهل النار اي عدول **قال** وسمى الزمان الذي يتربص فيه المرأة عقيب الطلاق والى  
حدق لانه تعد الايام المفروضة عليها وينتظر اوان الفرج يعود لها **قال** والاصل في وجوبها قوله تعالى  
والخطبات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء وقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن  
بانفسهن اربعة اشهر وعشرة وقوله واللات يئسن من المحيض من نسائكم ان اربعمن فعدن ثلثة اشهر  
واللات لم يحضن واولات الاحمال اجلن ان يضمن حملن وقوله فطلقن لعدنن واحصوا العدة وهي  
ثلثة انواع الحيض والستور ووضع الحمل ويحل ذلك نطق الكلب **وقال** وجب بركة النساء بالطلاق  
وبالوفاة وبالوطئ على ما بينته ان شاء الله تعالى **قال** عدة الحرة التي تحيض في الطلاق والنسج  
بعد الاقول ثلث حيض والصفحة والابنة ثلثة اشهر وعدتهن في الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام ما تولا  
من الابات والفرقة بالنسج كالطلاق لانه العدة لتعرف من براءة الرحم وان يشهدا **وقال** عدة الامة في الطلاق



حيضاً في قوله عليه السلام طلاق الامة تشاكاً وعدتها حيضتان وفي القصص والاباس شهر ونصف لا في  
الرق نصف الامة الحيضة لا يتجزئ فكلت الحيضتين وقد قال عمر رضي الله عنه لو استطعت لجلستها حيضتي نصف  
اما الشهر فيخرج من الحيض شهر ونصف **قال** وقد روي في الامة شهران وحشة ايام لما بينا وعده الكوفي في الطل وضعه  
لعموم قوله تعالى واللات الاحمال والان المقصود التعرف على براءة الدم ولا براءة مع وجود الطل ولا شغل بعد  
وضعه واليه الاشارة بقوله عمر رضي الله عنه لو وضعت وزوجها على سريره لا نقضت عدتها وصل لها ان  
تزوج وعني الى مسعود ومن شاء باهله ان سورة النساء القصص يعني سورة الطلاق قوله واولا  
الاحمال اجلته ان يضع حملها نزلت بعد التي في سورة البقرة يعني والذين يتوفون منهم **قال** وان سقطت  
سقط استبان بعض طلقه انقضت به العدة والافلا لانه اذا استبان فهو ولد واذا لم يستبان جاز  
ان يكون ولداً وغير ولد فلا تنقض العدة بالشك **قال** ولا عدة في الطلاق قبل الدخول لقوله تعالى  
فيه فكل من طلقها من عدة تعتدونها **قال** ولا عدة في طلاق الذي قد مر في الشك **قال** ولا عدة في نكاح  
الفضولي قبل الاجازة لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم يقع في صحته فلا يورث بشبهة  
الكفر والطل **قال** والعدة وجبت صيانة لها المحرم من الخلط واصبر اراعي استنباه الانساب **قال**  
وعدة ام الولد من موت سبته والاعاق نكح حيض او ثلثه اشهر ان كانت من لا طهر في لاروي ان مائة  
القبض عليه ام ولد رسول الله عليه السلام اعتدت بعد وفاته بثلاثة اشهر ولم يفكر عليها احد من الصحابة رضي الله عنهم  
فاما ما نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم واما ان يكون اجماعاً منهم وكل ذلك حجة ومن عمر رضي الله عنه  
انه قال عدة ام الولد ثلث حيض **قال** ولو زوجها المولى ثم مات فلا عدة عليها لان النكاح انتقل الى الزوج  
فان طلقها الزوج وانقضت عدتها ثم مات المولى فعلى العدة لان الفرائض عداها وقد زالت بالموت **قال**  
والعدة في النكاح التي سدد الوطى بشبهة بالحيض في الموت والفرقة لانه للتعرف على براءة الدم ولا يلزم عدة  
الوفاة لانه ليست بنزوة **قال** وعدة امرأة النكاح بعد الاجل في البياض وعدة الوفاة في البياض  
واذا طلقها وهو حي فوريته وعدة في العدة وقال ابو يوسف عدتها ثلث حيض في البياض لان النكاح انتقل  
بالطلاق ونقضها العدة بالحيض الا انه بقي اثره في الارث لما بينا لاني تغيير العدة بخلاف الرمي لان النكاح  
باق من كل وجه ولها ان يبقى في الارث فلا يبقى في حق العدة اولى لان العدة مما يتكامل فيها فتجب ابعده  
الاجل **قال** ولو انتقلت الامة في العدة من طلاق رجعي انتقلت الى عدة الطرأ وفي البياض  
لان النكاح قائم من كل وجه في الرمي دون البياض وموته كالبسوة **قال** ولو اعتدت  
الايسة بالاشهر ثم رأت الدم بعد ذلك او الصغرة ثم رأت في ظلال الاستبراء استأنفت بالحيض اما لايسة فلا  
بالعن علما انها غير ايسة وان عدتها الحيض وصارت كالحمد طهرت فبستانف واما الصغرة فلا يلزم في عدة  
واحدة بين الحيض والاشهر محتج لما فيه من الحيض بين البذل والمبذل ولانه لم يرد به اثر ولم يقل به بشر

هذا هو الصحيح في العدة  
في النكاح والطلاق

على غالب حال فان الغالب في الجماع الا نزال او نقول الكتاب عربي عن ذكر الا نزال فليزاد عليه **قال**  
وان يكون المحلل بجامع مثله سواء كان مراهما او بالغا لوجه الشرط وهو الابراج ولا يجوز صغير لا يقدر على  
الابراج لعدم الوطى المراد من النكاح **قال** فان تزوجا بشرط التحليل كره وحلت الاول وقال  
ابو يوسف النكاح فاسد لانه كالموت ولا دخل للزوج في نسائه وقال محمد هو جائز بشرط الجواز ولا دخل للزوج  
لانه محل ما اقره الشرع فيعاقب بالمنع كقتل المورث ولا في حيضة رحمه الله قوله عليه السلام لعن الله المحلل  
والمحلل له ومراده النكاح بشرط التحليل فيكون الحديث وتخل للثاني لانه عليه السلام سماه محلك وهو المثلث  
للحل او نقول وجد الدخول في نكاح صحيح لان النكاح لا يفد بالشرط فحل الاول ولو تزوجا بقصد التحليل  
ولم يشترط حل الاول بالجماع والطلقتان في الامة كالثلاث في الطرأ لما مر **قال** والزواج المشي  
يهدم ما دون الثلاث وصورتها اذا طلق امراته طلقة او طلقين وانقضت عدتها وتزوجت بزوجه آخر  
ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فترتزوجها الاول عادت اليه بثلاث طلقات ويهدم الزوج الثاني  
الطلقة والطلقتين كما هدم الثلاث وقال محمد وزفر تعود الى الاول بما بقي من الثلاث في النكاح الاول  
لان الزوج الثاني انما يثبت الحل اذا انتهى والحل لم يرد له طهرته لم يرد له طهرته فلما يكون مثبتا لها ولها  
انه وطي من زوج ثاني فرفع الحكم المتعلق بالطلاق كما في الثلاث **قال** قال ولو طلقها ثلاثا وقالت قد انقضت  
عدتي وحللت وانقضت عدتي والمثاق تحتها وغلب على ظنه صدقها جاز له ان يتزوجها لانه ان كان امرأ  
دينياً فقول الواحد فيه مقبول كرواية التجار والحنابلة وطريق الماء وان كان معاملة فقول  
الواحد مقبول في المعاملات على ما عرف وتامه يعرف في باب العدة ان شاء الله تعالى **باب**  
**الايعة** وهو في الثقة مطلق البين قال قليل الا لا يا حافظ ليمنه وان بدرت منه الا لية برت **قال** وفي  
الشرع البين على ترك وطى المنكوبة مرة مخصوصة وقيل الخلف على ترك الوطى المكسب لاطلاق عند مضي  
اربعة اشهر فالمرحوم شرعي فيه معنى الثقة والفاظه صحيح وكفاية فالمرحوم لا يحتاج الى نية مثل قوله لا اقر  
بك لا اجامعك لا املك لا اغتسل منك من حياية لا اقضك ان كانت بكر او الكا بدة لا امسك لا ابتك لا ادخل  
بك لا اعشاك لا طبع راسي وراسك شيء لا ابيت معك على فراش لا اصاحبك لا اقرب فراشك ولا بد  
فيه من النية وقال محمد اذا قال والله لا يسجد لي جلدك لا يكون مولى لا تقدر على جماعها بغير ممانسة  
بان يلف على ذكر حريق ولا تدبحت بغير الجماع والمولى من يقف حظه على الجماع خاصة والاصل ان المولى  
من لا يمكنه قربان امراته الا بشيء يلزمه لان حرمة الوطى انما ينتهي بالحدث ولان موجب للكفران او بشيء  
يلزمه ولا يكون الا بلاء الا بالخلف على ترك الجماع في الفرج لان حقه في الجماع في الفرج فيتحقق الظاهر **قال**  
**قال** اذا قال والله لا اقربك او لا اقربك اربعة اشهر فهو مولى والاصل فيه قوله تعالى الذي  
يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر لانه فيكون مدة الايلة اربعة اشهر فهو مولى وامن من زيادة ولا نقض



اذا كانت المدة اقل من ذلك او اكثر لم تكن في التخصيص على الاربعة فاية **ق** وكذلك لو طلق  
مخرج او صوم او صدقة او عتق او طلاق مثل ان يقول ان قرتك فله على الحج او يقول فله على صوم كذا او يجعل  
لجزء صدقة او عتق بعد اطلاقها او طلاق غيرها لان اليمين موجودة في ذلك كله لان اليمين بغير الله تعالى  
شرط وجوب لان المقصود منها الحيل والمنع وحرمان الاشياء فوجب ذلك لما تضمنته من المشقة ولا انه  
لا يمكن قربانها الا بشئ يلزمه واذا وجدت اليمين فقد وجد الا يلزم فدخل في النص **ق** ولو قال  
ان قرتك فله ان اصلي ركعتين او اغزو الم يكن مولى وقال محمد هو مولى لانه يصح ايجابها بالتذكير كالصوم  
والصدقة ولهما ان الصلوة ليست في حكم اليمين حتى لا يخلف بها عادة وصار كصلوة الجنان وبجدة التلاوة  
فان قربان الاربعة الاشياء حيث لو جرد شرطه وعليه الكفارة لان الخلف موجب للكفارة **ق** وبطلان اليمين  
لما بينت ان اليمين تنحل بالحنث **ق** وان لم يقربها ومضت اربعة اشهر بانت بتطليقة هذا مذهب عامة الصحابة  
وتفسير قوله تعالى **ق** فان عزموا الطلاق الى عزموا الطلاق بالاية السابقة وهي قراة ابن مسعود وعنه  
وعن ابن عباس عزم الطلاق انقضاء الاربعة اشهر من غير في وقراة ابن مسعود فان فاؤا فبطلت اي في الا  
اربعة اشهر وكما انه تعالى قال للذين يولون ثم قال فان فاؤا وان عزموا وحل الفداء للتقسيم فاحده  
القسمين يكون في المرة وهو النفي والاخر بعد ها وهو الطلاق وكقوله تعالى واذا طلقتم النساء ثم قال  
فامسكنهن يعرفن ما ذكرتموه وجاء بالنساء كان للتقسيم وكان الامساك وهو الرجعة في  
المرأة والتسريح وهو البينة بعد ما فذلك هنا **ق** فان كانت اليمين اربعة اشهر فذلك  
لانقضاء المدة **ق** وان كانت مؤبدة فان غاد فتمزوجها عاد الابداء على الوجه الذي بينت ببقاء اليمين لان  
اليمين لا ينتمى الا بالحنث او بعض المدة الموقته وانما لم يقع طلاق آخر قبل التزوج لان الحمة مصافها في  
البينة لا الى الابداء فلم يوجد المنع باليمين فاذا تزوجها ارتفعت الحمة الثابتة بالبينة وبقيت  
حمة الابداء فجاء منع الحق فترتب عليه حكمه فان وطئها في الاربعة اشهر من وقت التزوج والاول وقت  
اخرى لما بينت **ق** فان عاد فتمزوجها فذلك لما مر **ق** فان تزوجها بعد زوج آخر فلا ايلاء معناه الله لا يقع  
الطلاق بعنى المدة لانها ما كان يمكنه من الطلاق في النكاح الاول وفيه خلاف زفر وقد تقدم  
الا ان اليمين باقية لعدم الحنث فان وطئ كسر الحنث **ق** واقل مدة الابداء في المدة اربعة  
اشهر فلو اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى لقول ابن عباس ايلاء في اربعة اشهر ولما مر **ق** وعنه  
ايلاء الامة شهر ان لما عرف ان الرق منصف والهامدة ضربت للبينة فتنصف كالعادة والاياء تناولت  
لما ايردون الاماء لان اسم النساء والزوجات عند الاطلاق تنصرف الى المايردون الاماء لان معنى  
الازواج في الايام ناقص لان المولى ان يستخدمها ولا يبيعها بيت الزوج والاسم عند الاطلاق ينصرف الى  
الحامل **ق** فان اعتقت في مدة الابداء بغير اربعة اشهر كما في العدة **ق** وان الى من المطلقة الرجعية

فهو مولى ومن البينة لقيام الزوجية وحل الوطئ في الاول ما بينت دون البينة فكانت الاول  
من نساء دون البينة **ق** ولو طلق لا يقرب زوجته وامته او زوجته وابنته لا يصير مولى مالم  
الابنية او امته فاذا قربها صار مولى لانه لا يمكن قربانها بعد ذلك الا بالكفارة **ق** ولو قال لها لا اقرب  
اصيلا لا يكون مولى كما اذا قاله لزوجته وامته اهديك طالع فان قرب اهديا لزوجته الكفارة لحنث  
ولو قال لها لا اقرب واحد منكم كان مولى من امراته لان النكاح في النفي نعم ولو قرب واحد منها حنث  
ولو قال انت مع مثل امرأت فلان ومثلك فلان الى من امراته فان نوى الابداء كان مولى والا فلا  
ولو قال انت كالحنث ونوى اليمين يكون مولى لانه بمنزلة الكفارة **ق** ولو قال الى من امراته ثم قال لا اقرب السر  
في ايلاء منه لا يصير مولى بخلاف الطلاق والظهار لانه لو استرق كان الابداء بغير قيم الابداء ويصير  
لزوم الكفارة بقربان الاولى او اهدى واذا صح الاسترقاق لا يجب الكفارة مالم يقربها ولا يكتفى بتغيير  
اليمين بعد انعقادها ولا كذا في الطلاق والظهار **ق** وعن اكره لوقال لامرأة انت على حرام ثم قال  
لا اقرب السر كذا معها كان مولى منها لان اثبات السركة هنا لا يغير موجب اليمين وسواء الحرة  
فانه لو قال انت على حرام كان مولى من كل واحد منها على حدة يلزمه بوطئ كل واحد كقوله بخلاف  
قوله لا اقربها لانه لا يلزمه من كل واحد منهن حرة الاسم وذكر لا يفتق الا بقربانها **ق** واذا آلى  
العبد من امراته فملكته لا يبقى الابداء فلو باعته او اعتقته ثم تزوجها عاد الابداء كما اذا حلف بعق  
عبد او وطئها فباعه ثم استرق عاد الابداء **ق** ولو قال ان فتيتم فكل مملوك امكته في المستقبل  
حتى فهو مولى وقال ابو يوسف لا يكون مولى لانه يمكن قربانها من غير شيء يلزمه بان يقربها لا يتمكدها  
اصلا ولها ان لا يقرب على الامتناع عن جميع اسباب التملكيات كما لا ريب اوفى الامتناع عن الجميع  
مشقة وضرره **ق** وعلى من قال مولى لكل امرأة تزوجها من طالع وعلى من اذا علق وطئها بقوله  
بعينه لا ييوسف انه يفتق على وطئها بغير شيء يلزمه ان يبيعها ثم يطأها ولها ان لا يتوصل الى ذلك  
الا بالحنث على ما اوجب **ق** وانما قال لا اقربك سر من بعد شهرين فهو مولى لا يحنث  
بحرف الجح كالجح بلفظ الجح ولو سكنت ساعته ثم قال وشهرين بعد الشهرين الاول لا يكون مولى لان  
ابتداء اليمين الثانية حين حلف فقد قلل بين الاربعة اشهر وقت ليس مولى فيه فلم توجد مدة الابداء  
**ق** ولو قال لا اقربك سنة الا يوما فليس مولى فلا تفرق بغير يوم الى آخر  
السنة كما لا جارة فصار كما اذا قلنا به ولما انه يمكن قربانها من غير شيء يلزمه فذلك في اليوم الحثي  
وسواءه منكر له ان يجعل اتي يومه **ق** فاذا قربها وقرب في سنة اربعة اشهر صار مولى لا يحنث  
الا سنة بخلاف الاجارة لانه يعرف الى آخر السنة تفصيلا لانه لا يقع مع التفسير **ق**  
واذا كان احد الزوجين مريضا لا يقدر على الجح او سوجب او مريضا او صغيرا او بينهما مسير اربعة







تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات لأنها معتبرة ان اقل مدة طهرت وهي ليلة ايام و اقل الطهر وهو خمسة  
عشر يوما ثم بقدر ان وقوع الطلاق قبل اقل الطهر بساعة فليكن ايام حيض وخمسة عشر طهر ثم ثلثة حيض ثم  
خمس عشر طهر ثم ثلثة حيض فليكن العدة وابو حنيفة يزعم انها طهرت اياما معتبرة اكثر لحيض احتياطا  
فيبدأ بالحيض عشر ثم خمسة عشر طهر ثم عشر حيض ثم خمسة عشر طهر ثم عشر حيض فذلك ستون يوما وذلك  
رواية حماد والآخر وهو رواية الحسن بن زياد انه يعتد بالوسط من الحيض وهو خمسة ايام ويجعل مبداء الطلاق  
في اول الطهر عملا بالثقة فحينئذ خمسة عشر طهر وخمس عشر حيض فليكن ثلثة مرات يكن ستين يوما والامة  
تصدق عند ما في احد وعشرين يوما ستة ايام حيضتان وخمسة عشر يوما طهر بينهما وعند ابى حنيفة  
رحم الله عن رواية الحسن اربعين يوما وعلى رواية محمد بن حنيفة وثلثين **فصل** ولو كانت حاملا وقد علقت  
طلاقا بالطلاق فعلى قياس رواية محمد بن حنيفة رحمه الله لا تصدق في اقل من خمسة وثلاثين يوما وعلى قياس  
رواية الحسن مائة يوم وعلى قياس علي بن يوسف خمسة وستين وعلى رواية محمد بن حنيفة وستين ورواية  
الحسن خمسة وسبعين وعلى ابى يوسف سبعة واربعين وعند محمد بن حنيفة وثلث ساعات ويعرف  
ذلك من تأمله بتوفيق الله تعالى **فصل** ثم ان وقع الطلاق للابسة والقبض او الكوث غرة الشهر اعتبرت  
الشهور بالاهلة بالاجماع وان نقص عدوها وان وقع ذلك في وسط الشهر يعتبر بالايام فتعتمد في  
الطلاق بتسعين يوما وفي الوفاة مائة وثلثين يوما ورواية عن ابى يوسف ورواية عنه وهو قول محمد بن حنيفة  
بقية الشهر بالايام وتكلم من الشهر الرابع وتعتمد في شهرين فيما بينها بالاهلة لان الاصل اعتبار الشهور بالاهلة  
الا عند التعذر وقد تعذر في الاول فيعمل فيه بالايام لانه لا بد له من الاهلة وتعمل في الباقي بالاهل والابى حنيفة  
انه لا بد من الشهر اثم والابسة الا بعد انقضاء الاول ولا انقضاء الاول الا بعد استكمالها فيكمل الاول من  
اكثر وهكذا الثاني مع ان ثلث فتعذر اعتبار الاهلة في الكل **فصل** وعلى هذا منقذ الابل واليهي اذا حلف  
لا يفعل كذا سنة والابحار ونحوها واذا حلفت انقضت عدتها لانها امينة فان كثر الزوج حلفت  
لكل زوج **فصل** واختلف اصحابنا في مدة الالباس قال بعضهم معتبرة باترائها من قراتها وقيل معتبرة بربيعا لانه يكتنف  
بالسنة والتميزا ومن محمد انه قدره بستين سنة وعنه في الترويات خمس وخمسين وفي المولودات ستين  
وقيل خمسين سنة **فصل** والغوى على خمسة وخمسين من غير فصل وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة وعنه ايضا  
ما بين خمسة وخمسين الى ستين وقد روي في نوادر الصلوة المجرى الكلب اذا رات الدم مدة طهرت فهو  
حيض اذا لم يكن عن آفة وقال محمد بن حنيفة اذا لم يكن باسما فاما اذا حكم باسما ثم رأت  
الدم لا يكون حيضا وهو القويح امره اذا لم تكن ابداهت بلغت مبعلا خبيث فيه امثلهما بما حكم باسما  
وذكر في الجاهل الصغير اذا بلغت ثلثين سنة ولم تكن حكم باسما **فصل** ولا ينبغي ان يخطب المعتقة  
بقوله تعالى لا تصح عليكم فيما عرضتم به من ضلعة النساء امره به المعتقات بالاجماع الله تعالى نفى الجاهل 2

في التوفيقه وان بدلت على تركه او لم يعلم كرامة التفريق بالسابق الاول ولا باس بالتوفيق لا بد  
نفي الجاهل وان دليل الاباحة وروي انه عليه السلام دخل على ام سليم وبينه العدة فذكر منزلته  
من الله تعالى وهو متحامل على يد حنيفة انظر في بدء من شغل تحامل عليها وان تفرج والتوفيق مثل  
ان يقول اني فبك لا اريد واود ان اتزوجك لا وان تزوجك لا حسن لك ومثله من رغب في بيع  
للرجل ونحوه وعن النخعي لا باس بان يهدى اليه ويقوم بشغلها في العدة ان كانت من ثمنه والتفريق قوله  
انكح وان تزوج بك ونحوه وان مكرهه وفلان فلان ولكن لا تواعدوهن سرا فاعلمه السلام الشكاه وهذا كله  
في المتونة والمتون عنها اما المطلقة الى حبيته فلا يجوز التفريق ولا التلويح لان الشك في الاول فاعلم انما  
**فصل** وعليه العدة من نكاح صحيح من وفاة وطلاق باس اذا كانت بالثقة مسلمة فقرة اوامة  
لحداد ويقال الاصدار والاصل فيه ما روي ان اموات عنها زوجها ماتت الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تستاذن في الانتقال فقال كانت احديكم تملك في شرا حلاسه الى الجوار فاعلار سنة اشهر وغير  
افد لا يضمنها ان تقبض في شرا حلاسه اربعة اشهر وعشر اقال عليه السلام لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الاخرة  
تحمل عليم ثلثة ايام فافوقها الا على زوجها اربعة اشهر وعشر اروي انه عليه السلام نهى العدة ان تخفف  
بالحناء وقال لانا طبت وان عام في كل معتدة ولان ما حرم عليها النكاح في العدة امرت بنجحت الزينة في  
لا تكون بصلة الملتصقة بالزواج وان لم يفصلين والافنا وجبت اظهار الناس في موت نفي النكاح  
الذي كان سبب مؤنتها وكفايتها من النفقة والسكنى وغير ذلك وان موجه في المتونة والمتونة  
**فصل** وموت كالتب والابسة والكحل والدمع والحناء الا من عذر لهنه عبد السلام عن الحناء وقول الحناء طبت  
فداعى ان الطبيب مخطور عليها ويدخل فيه الشوب الطبيب والمهضر والمهضر حتى قالوا لو كان طبيا  
لفن جاز لان لم يفر راحة فان لم يكن لها الاثوب واحد مصبوع لا باس به لانه عذر ولا تثبت لانه  
زينة فان كان في لسانه المفترجة دون المفترجة ولا تبس حيا لانه زينة ولا تبس فها ولا  
جزا لان زينة وعن ابى يوسف لا باس بالقصب والاحمر فاحصل ان ذلك ليس للحائض وليس للزينة  
فبعين القصد وليس قد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ياذن للمتونة في الاكتحال بخلاف حاله التذوق  
لانه عذر وكان ضرورة دون التزين وكذا اذا خافت من ترك الدم والحكل حدوث وهي  
بان كانت معادة لذلك بياح ولا واحد ادعى صفة ولا مجونة لعدم الخطاب ولانها عبارة عن الحائض  
على الكوفة بخلاف الامة لانها اهل العبادات وليس فيها ابطال حق المولى وليس في عدة النكاح  
الفاسد احد اذ لانه لا ينافي على زواله لانه واجب الزوال ولانه نفقة وزوال نفقة **فصل** ولا  
تخرج المتونة من بيتها لئلا ولا تمار القول فلان لا يخرجون من بيوتهن ولا يخرجن ولا نفقتهن واجبة  
على الزوج فلا حاجة الى الجاهل كالمزوجة حتى لو اختلفت على ان لا نفقة لها قبل تخرج من دارها

النفقة  
نحوها





وقيل لا وهو الاصح لانها بي الى اختارت اسقاط نفقتها فلا تؤثر في ابطال حقا عليها كالمختلوة علم ان لا تسكن  
لها لا يجوز الا لا يجوز **قال** والمعتدة عنه وفاة تخرج منها وبعض المير وتثبت في منزلة لان  
النفقة لا تقطع الا لا يجوز الا لا يجوز لانها لا تخرج من بيتها ولا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها  
في غيره من بيتها الاقل من نصف المير لانها لا تخرج من بيتها ولا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها  
المنع من ابطال حقه وحق العبد مقدم على حق الله تعالى وان كان المولى بوازم تخرج مادامت على ذلك الا  
ان تخرج المولى وكذلك الكاتبة والكاتبة تخرج الا اذا منعت الزوج لهيئة ما **باب** والجنونة والعومة  
كالزينة والقبية تخرج لانها لا تخرج من بيتها ولا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها  
الرجوع فلا تخرج لانها لا تخرج من بيتها ولا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها  
لانها لا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها  
زوجها اسكن في بيتك حتى تبلغ الكتاب اجله **قال** الا ان يهدم او تخرج منه او لا تقدر على اخذته  
فتنقل لما يحق من الضر في ذلك اما اذا الهدم فلان السكنى في طهره لا ياتى على نفسه او ما لها من قبل  
تنقل حيث شاءت الا ان تكون ميتة فتنتقل الى حيث شاءت الى جمل لان المحاط بغيره تعالى اسكن  
منه واذا حولها الورثة او صاحب المنزل طهر معذرة في ذلك وروى عن علي بن ابي طالب انه نقل منته  
ام كلثوم لما قتل عمر رضي الله عنه لانها كانت في دار الامارة وعاشت رضي الله عنها انتقلت لما قتل  
طلحة رضي الله عنه ولو طلب منها اكثر من اجره المثل فليأخذها من الضر وهو ارفع من الماء للمساكين  
بحوز له البيت اذا كان باكثر من ثمن المثل ولو اباها والمثل واحد يجعل بينه وبينها ستة وكذلك الورثة  
في الوفاة فان لم يجعلوا انتقلت بحوزة اعيان الفتنة واذا كان المطلق غائبا وطلب اهل المنزل الاجرة  
اعطيتهم باذن القاضي وتفسيره بيان على الزوج **فصل** امدة الحائض من شهرين الى سنة او رجلان ورجل امرأة  
فجاءت بولد سنة اشهر فم عثماني رضي الله عنه من جملة فقال ابن عباس لو خاضعتك بكتاب ابي  
طهمتك فان الله تعالى يقول وحده ونفاله نكثون شهرا واما الوالدات برضعهن اولادهن حولين كاملين ففي  
لحق الحائض سنة اشهر **قال** واكثر من سنة للماروي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لا يبقى الولد في رحم امه اكثر من  
سنتين ولو لم يركب مغز او ذلك لا يورث الا توفيها اذ اليس في حال فكلها روت عن النبي عليه السلام **قال** اذا  
افترقت نفقة العدة ثم جاءت بولد لا قبل من سنة اشهر ثبت نسب له لانها لم يبق في رحمها فكلها روت عن النبي عليه السلام  
وان جاءت بعد سنة اشهر لا ثبت له نسب لانها لم يبق في رحمها فكلها روت عن النبي عليه السلام **قال** وبنيان  
نسب له اطلقه الى جعية وان جاءت به اكثر من سنتين ما تم نفقة العدة لانها لا تخرج من بيتها ولا تخرج من بيتها  
في العدة لجواز ان يكون مودة الطلاق فان جاءت به لا قبل من سنتين بان نفقة العدة وبنيان النسب  
لوجوه العلوق في النكاح وفي العدة ولا تغييرا جعلا لانها لا تخرج من بيتها ولا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها

بقا بالرجوع

مراجعا بالنسبة وان جاءت به سنتين واكثر كان رجوعه لان العلوق بعد الطلاق والظاهر ان من اراد طلقا  
في العدة حملها لها بعد الاصلح **قال** وبنيان النسب وللمبتونة والمتوفى عنها زوجها لا قبل  
مع سنتين لانها لا تخرج من بيتها ولا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها  
ولا يثبت لكثرة من ذلك الا ان يدعيه في الجنونة لانها لا تخرج من بيتها ولا تخرج من بيتها لانها لا تخرج من بيتها  
ان يدعيه فيجنون كاذب وبنيان النسبة العدة وقال زفر في وفاة اذ جاءت به بعد نفقة ما السنة اشهر  
لا يثبت لان الشرع حكم بانفقا بها بالاشهر فقال كافر او جوازه لان نفقة العدة وجاز في موضع  
الحمل بخلاف العدة لان الاصل عدم الحمل فيها لعدم الحمل فوقع النكاح في البلوغ **قال** ولا يثبت  
نسب له المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأة او رجل وامرأة او رجل وامرأة او رجل وامرأة او رجل وامرأة او رجل وامرأة  
يثبت بشهادة امرأة واحدة لان الفرائض قائم لقيام العدة وهو ملزم للنسب كقيام النكاح والى صوابها  
لواقرت بوضع الحمل انقضت العدة والنكاح لا يكون حجة فيحتاج الى اثبات النسب فلا بد من حجة كاملة  
اما اذا طهر الحمل او اعترف به الزوج فالنسب ثابت قبل الولادة وطاعة الى التغيين وان يثبت بشهادتها  
وكذا اذا اعترف به الورثة بعد الموت ومدة اربعة اثار فلا يثبت له حقهم واما النسب فان كانوا من اهل  
الشهادة يثبت بشهادتهم والاي يثبت في حقهم باعترافهم ويثبت في حق غيرهم بشهادة ثلثين من حلفهم  
**قال** ولا يثبت نسب ولد المطلقة الصغيرة رجعية كانت او ميتة الا ان ياتي به لا قبل من سنة اشهر  
وفي عدة الوفاة لا قبل من عشرة اشهر وعشرة ايام بساعة واما ابو يوسف في الميتة يثبت في سنتين  
لانها معتدة لم تنف بانفقا العدة ويحتمل ان يكون حاملا وماتت كالبالغة ولها ان تقيم لان نفقة عدها  
جدة واحدة وبني الاشهر فاذا مضى حكم الشرع بانفقا بها وموافق من الاقر لا يحتمل الطلاق في الاقر  
دونه واما التي جعي قال ابو يوسف يثبت في السبعة وعشرين شهرا الا ان يجعل واطق فوافقه العدة وبني ثلثة  
ثم ياتي به لاكثر من ذلك للماروي **باب** ولو ادعت الصغيرة للحمل في العدة وبني كالكبير في حكمه لانها يثبت  
بلوغها باقرارها ولو قال لها ان ولدت فانت طالق فشهدت امرها بالولادة لم تطلق وتطلق لغيره عليه السلام  
شهادة النساء جائز فيهما لا بطلان عليه ان رجال فمكنت شيئا منها حجة في الولادة فتكون حجة فيما بينه عليه  
وهو الطلاق ولا يجرى حصره الله انها ادعت على زوجها الحنف فلا يثبت الا يثبت كاملة وشهادة تمام  
وتية في الولادة فلا يثبت الي الطلاق لانها يثبتك عن **قال** فان اعترف باطبار تطلق بحجة قولها وقال  
لا بد من شهادة امرأة تشهد بالولادة لانها ادعت فلا بد من حجة وله ان اقر بالحمل فيكون  
اقرار بالولادة لان نفقة البه ولا اقر بموتها امين فيقبل قولها في رد الامانة **قال** وكذا قال  
لامت ان كان في بطنك ولد فموتني فشهدت امرها بالولادة فمات ام ولد لان الحاجة اليه في الولد  
وانه يثبت بالعلم اجماعا **باب** النفقة الاصل في وجوبها قوله تعالى السكون



من حيث سكنهم من جملتهم ولا انفار ومن نفقوا عليهم ثم قال لنفق دوسعة وقر ابن مسعود ر  
الكنون من حيث سكنهم وانفقوا عليهم من وجدكم وقر ابن مسعود ر  
عليه وسلم وقال تعالى ويحكم الموكل من رزقته وكسوفته بالمعروف وقال الى حال قوامها على الناس  
ثم قال وبما انفقوا من اموالهم وروى ابو حنيفة عن علي بن ابي طالب قال كنت اخذ ابن ماعق ناقة  
رسول الله عليه السلام اوسط ايام الشربة اذ ودعه الناس فقال انفقوا الله في النساء وذكر الحديث لان  
قالوا لهن عليكم رزقتهن وكسوفتهن بالمعروف وقال عليه السلام لئن انا لاسفان خذ من مالي ما يشاءن ما  
يكفيك ولذلك بالمعروف ولو لا وجوبها عليه لما لم ياكل ذلك وسبب وجوبها اجتنابها عند الزوج ان كان يتبرأ من الاستماع  
بها وطلب او اعياد او التحصيل لما بعد ذوال النكاح لانها لما صارت محبة عنده في صفة محبة عن الله  
كتاب والانتفاء في نفسه فلو لم تكن النفقة عليه كانت جوعا **قال** وجوبها للزوج على زوجا اذا  
اليه نفسه في منزلة نفقتها وكسوفته وكسناها كما من الله لا يغيره بقدر حاله بقوله تعالى لنفق دوسعة  
من سعة ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما ايسر الله لكذا اختاره الكرخ **قال** واختار لطائف الاعتبار بما  
لها فان كانا موسرين لها نفقة الموسر وان كانا معسرين فنفقة المعسر **قال** وان كانت موسرة وهو فقير فلا  
نفقة للمعسرة وان كان بالفسق فدون نفقة الموسر **قال** وان كان احدهما مفرطا في السار والافقر في  
في الاعسار بقدر نفقة الواسط والقول في اعساره في صفة النفقة لانه منكم والبيتة بيته لانها  
مدعية **قال** ولو قدر بكفايتها بالنفقة ولا اسرافا ما تقدم من حديث ابن مسعود في نفقة  
لازم لاختلاف الاوقات والطباع والرخى والفلا والوسط خنثى البه والاذام بقدر كفايتها ويؤخذ  
لأن نفقة كل شهر ويبلغ اليها لانه ينفق الفضايل كالمساحة ويتغير لحيو الخلق فقدرناه بالشهر لانه  
الوسط وهو اقرب الاحوال **قال** والكسوة كل سنة اشهر لانها تتجدد اليها في كل سنة اشهر باختلاف البرد  
والحر والزوج ان يملك الانتفاق بنفسه الا ان يظهر عند القاضي انه لا ينفق عليها فيؤخذ لها كل شهر على ما  
وتقدر النفقة بقدر الفلا والرخى في كل وقت ولا يقدّر بالدرهم والدنانير **قال** ولو صاحبه من النفقة  
ملاكمها كما قال القاضي ان طلبت ذلك **قال** وان كان الرجل صاحب مائة لا ينفق عليه النفقة ونفقة الكسوة  
**قال** ونفقة النفقة خادم واحد وليس له ان يعطيه من خدمه من يخدمه ما يغيره ما قال ابو يوسف  
يؤخذ طامس لانها تحتاج الى احدى المداخر البيت والافر طامس ولها ان الواحد يكفي لذلك فلا حاجة  
الى اثنين حتى قبل لو اكفلا بنفسه لم ينفق من نفقة خادم **قال** وقبل ان كانت من بنات الاشراف فلا  
نفقة خادمين احدهما للخدمة والاخر للرسالة وامور خارج البيت روي الحسن عن ابن حنبل ان الزوج مكررا  
يؤخذ لانه نفقة خادم اصلا وان لم يكن لها خادم لا ينفق خادم وكذا اذا كانت معتقة وتخدم نفسها ولا ينفق  
عن ابي حنيفة ومالك والشافعي في نفقة ومالك في نفقة النساء مع ذلك جنة وسرا على قدر حاله على المومنين

سباور ووجار ريسم ومخوف كنان ونزاد في النساء جنة وطاف **قال** وان طلبت فاشانتا عليه لانه  
لان النوم على الارض رجا يوزنها ويحضرها وما تغطي به دفعا للبرد والحر ويختلف ذلك باختلاف العادات  
والبقاع **قال** وطافها فيصير كرايس وازار في الصيف وفي الشتاء فيصير وازار وجبة وكساء خفاف فان  
انفتحت لطامة عن لخدمة لا نفقة لانها متعاقبة بالخدمة بخلاف الزوجة لانها متعاقبة بالاطلاق  
**قال** ولا نفقة المرأة على الزوج ولا نفقة الزوج على المرأة لان الواجب عليه الطفا قالوا  
ولهذا اذا كانت لا تقدر على ذلك او كانت من بنات الاشراف وان كانت تخدم نفسها تجوز نفقة نفقة  
**قال** فان نشئت المرأة فلا نفقة لها بما روي ان طامة بنت قيس نشئت على ابيها فقفلها  
صله الله عليه وسلم اليه بنت ابن ام كلثوم ولم يحفل بها نفقة ولا سكنه ولان الواجب للنفقة الاجناس  
وقدر الخلاف ما اذا انفتحت من الكسوة لان لا نفقة الاجناس وهو بقدر عليه كذا **قال** فان عادت  
اليه منزلة عادت النفقة لغير الاجناس **قال** وان منعت نفسها حتى يوفىها مهرها فلا نفقة لان لها الانتفاء  
لستوفي حقها فلو سقطت النفقة تنقروا الفرز بطلب طامس بالزوج الظالم المنع عن ايفاها حقها لان  
المنع بسبب من جهته فضا كالعدم وسواء كان قبل الدخول او بعده **قال** لان كان بعد الدخول فلا نفقة  
لها لانها سلمت المهر فليس لها ان تنفق لغيره المهر كالبائع اذا سلم البع ولا حوائها سلمت بغير المهر  
لان المهر مقابل جميع الوطيات على ما تقدم في كتاب النكاح والبائع اذا سلم بعض البع جازيا في  
كذا هذا ولو كانت كبيرة والزوج صغير فلا نفقة وبالعكس الا ان الاول فلانها سلمت نفقا والآخر  
من جهته وصار كالجوب والعين واما الكسوة فله من صغيره لا يستحقها لان المهر من الاجناس ما يكون  
وسيلة الى المصروف من النكاح وان منعت بسبب فضا كالعدم **قال** ولو سكن دارا عفا ما منعت ان تسكن  
فليس بتشريع لانها امتنعت بحق وان كانت ساكنة في دارا فنفقة من دخلها وماتت حولها  
منتهى او اكثر يترك لدارا فلا نفقة لما بينا **قال** ولو جئت او جئت بدين او عفاها غاب فذمت بها  
فلا نفقة لانها روي الاجناس من جهته وعن ابو يوسف ان الزوج لا يسقط النفقة في الاما لان  
عذر كمن يجب نفقة لغيره لانها المستحقه فنفقة نسى والباقي اذا رجعت **قال** وان في موطاها نفقة  
لغير لانها كالمقمة في منزله ولا يجب عليه الكسوة **قال** وان مرضت في منزله فلا نفقة وكذلك اذا جئت  
اليه مريضة لان الاجناس من وجهه فان لم يسكنه بها وبجفت مائة وبسنتها بالمساو غير **قال** منع الزوج  
العاص كاطفي والناس والقياس ان لا نفقة لها اذا كان مرضا يمنع الجوع كالصغيرة **قال** وعن ابن مسعود  
ان مرضت عند نفقة لانها صحت التسليم اليه مريضة لا نفقة لانها لا تسلم ما صحت وقوله مرضت في منزله  
اشارتا اليه واذا طالبت بالنفقة قبل ان يحول الى منزله وهي بالغة فلا نفقة اذا لم يطالبها  
بالنفقة لان النفقة حق والنفقة حق فلا يسقط حقها بغيره كحقه فان طالبت بالنفقة ما منعت فلا نفقة



الا ان يكون بحق على ما بيننا **قال** ولا من المذبة واما الولد النفق - ان يواها مولانا بنت  
الزوج ولو جوع الاجناس والا فلا لدمه **قال** فان يواها ثم استخدا سقطت النفقة لغوات الاجناس  
**قال** ومن اعجب بالنفقة لم يعرف بينها وتزوج بالاستدانة لتحمل عليه لان في النفقة بطلان حق  
وفى الاستدانة تأخير حقا والاسطى اخر فحين دفعه اوله **قال** فاذا فرغ من الفاض وامر بالاستدانة  
صارث دين عليه فتعنت من الاحالة عليه والزوج في تركه لو مات ولو استدان بغير امر القاض  
يكون المطالبة عليه ولا يمكنها بحكم الاحالة عليه ولا يرجع في تركه لانه لا ولاية له عليه فلهذا قال تومر  
بالاستدانة عليه ومعنى الاستدانة ان يستوي بالدين **قال** واذا قبض له بنفقة الاعسار ثم يسر له  
نفقة الميسرة لانها تختلف باختلاف الاحوال وفاضل نفقة لم يجب بعد فاذا ابتدأت حاله  
المطالبة بقدرها وكذلك لو قبض له بنفقة اليسار ثم فرغ من النفقة العسرية **قال** واذا مضت مدته لم  
لم بنفقة عليها سقطت سقطت الا يكون قبضها او صلحت على مقدار ما قبضه لا بنفقة تامه لان  
النفقة لم تجب عوضا عن البضع لان المهر وجب عوضا عنه والعقد الواحد لا يوجب عوضين عن شيء  
واحد ولا عوضا عن الاستمتاع لان الاستمتاع تفرق في ملكه الانسان لا يجب عليه شيء بالنفقة في ملكه  
فحق وجوبه جزاء عن الاجناس صلت وزفلا عوضا لان الدنيا في سماء رزقا بقوله وعلم المولود لزوج  
والزوجة اسم ما يذكر صلت والصلوات لا يمكن الا بالنسب حقيق او بقضا القاضي كافي اليه او بالشرعية  
م بالشرعية لان ما لزمه بقضا القاضي فلا يلزمه بالنسب ام كان اوله لان ولايته عليه نفقة اقرب **قال** فاذا  
مات احد بعد القضا او الاستدانة قبل القبض سقطت ما بينا من صلت والصلوة تسقط بالوت كالصلى قبل القبض  
**قال** وان اسلفا النفقة او الكسوة مات احد ما لم ير صلت **قال** وقال محمد بن حبيب النفقة ما يقضى وما يقبل الزوج لا  
نما استعملت عوضا عما تسحق عليه بالاجناس وقد بطل استحقاقها بالوت فبطلت عوض بقدره ولها  
ما بينا منها صلت وقد انقضت القضا بما قبضه الزوج بالوت كافي اليه او بالشرعية من غير استهلاكه للزوج  
لشيء بالاجناس **قال** وان كان للناية حال في منزله او دونه او مضاربة او دين وعلم القاضي به وبالنسب او عرف  
بها من المال في يوم بوفى فيه نفقة زوجته والديه وولده الصغار لان الذي في يده المال او عليه كافي بالزوجة او ثبوت  
حقها في المال ان تاذ من مال زوجها حقا من غير رضا واقرار صاحب اليد في صلت نفقة صبي بنفقة القاض  
عليه باعتداف في القضا عليه او لا ثم يسر الى الغائب بخلاف ما اذا جحد الامر لان جحد الزوجية لا  
تسمع اليه عليه لانه ليس بنفقه في الزوجية وان جحد المال فليست حقا في انارة وعلم القاضي حجة  
بحوزة القضا به في محل ولايته على ما عرف **قال** ونفقة الوالدين والولد الصغير كنفقة الزوج  
لانها تجب بغيره قضا بخلاف غيره من الاقارب حيث لا تجب نفقتهم الا بالقضا ما ان وجوبها  
مختلف في **قال** وبعد اذا كان المال من جنس النفقة كالدرهم والدينار والطلسم والكسوة لانه ان تافق

ان تافقه بغير رضاه **قال** اما اذا كان من خلاف جنس لا يوفى فيه النفقة - لا بنسب ولا بغيره ولا بغيره  
الغائب اما عندنا جوف فلان لا يباع على طاهر فكذا الغائب واما عندنا فلان ان يباع على طاهر فكذا  
ظلم بان يباع ولا كذلك في الغائب **قال** وحلفها انها ما اخذتها وما اخذ منها كغيرها بنظر الغائب  
واجب طال لاجتلال حضوره فيغير اليه على الطلاق او على انه اسفها **قال** وان لم يعلم القاضي بذلك وانكر  
من يريه المال الزوجية او المال لم يقبل بيننا عليه لما بيننا **قال** وان لم يكن له مال وارادت ان يقيم اليه  
على الزوجية لغرض لا القاضي النفقة ويا من بالاستدانة عليه لا يقبل لانه قضا على الغائب فان قيل  
ويقبض بالنفقة واستحسنوا ذلك للحاجة وعليه القضا اليوم وهو مجتهد فيه فينفذ **قال** وعليه  
ان يكون دارا مفردة ليس فيها احد من اهله اما وجوب السكنى فلانها من لوازم الاصلية وبه من القضا  
فتجب له الطعام والشراب وقد قال تعالى اسكنوني فيمن واجبا حقا لها **قال** وتكون بيت قوم صالحين يعون  
على مصالح دنياهم ويعفون من ظلم الواراد فليس ان يشارك معها خيرا لانه قد لا تمانع من علمها ولا  
يشك في استماعها الا ان تختار ذلك لانها رضى بنفقة حقا **قال** ولو كان في الدار بيت وابنته ان تسكن  
مع غيرها او مع احد من اهله ان اخلي لها بيت منها وجعل له مرافقا وعقلا على حدة ليس ان تملك بيتا اخر وان  
لم يكن البيت واحد فلا ذلك **قال** وله ان يبيع اهلها وولدها مع غيره الا فلول عليه لان المنزل ملكه  
ولا يمنعهم كالمهر والنظر اليها في وقت اشوا الماخذ من قضيته الرجم ولا يرضى انما الطرز في القام **قال** وقيل  
لا يمنع من الخروج بالمولدين وقيل يمنع ولا يمنعها من الدخول اليها على جوع وغيره من الايام **قال** وكل  
سنة فهو المختار **فصل** في النفقة والسكنى في عدةها بابت كان او رجعا اما الرمي فلا نفقة  
ان الحكم قائم بينهما حتى حل له الوطى وعندها ما بينا فلانها مجبوسه في حقه وموصيانه الولد يحفظ لهما  
عن الاختلاف والجلس طه موجب للنفقة كما تقدم واما حديث ما طمعت بنت قيس انها قالت طمعت  
زوجي نكحني بغير من الرسول سكنى ولا نفقة روى عن ابن الخطاب وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله و  
عائشة رضي الله عنهم قال عمر لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لاندع ربنا اصدقت ام كذبت فخطبت  
ام نسيت سمعت رسول الله عليه السلام يقول يقول للمطلقة الثلاث النفقة والسكنى ما دامت في العدة و  
برو له البتونة لا النفقة والسكنى ولانه ورد مخالفا لقول تعالى اسكنوني ومخالفا للاجماع في السكنى  
فان ادعت انها حامل انفق عليها الى سنين منذ طلقا اجتنابا للعدو **قال** فان قالت كنت انوي ان حامل  
ولم اخض الى سنة العاينة يعني انها تمتد الطهر وطلبت النفقة فلهذا النفقة ما لم تدخل في حد الاباس لانها معدة  
فاذا دخلت في حد الاباس استأنفت للعدة ثلثة اشهر **قال** ولا نفقة للمنفوخ عنها زوجها لانها مجبوسه طه الزهر  
للازواج فلا يجب عليها الا ان لا ينسب لها في الحيف الذي يوفى به المرأة التي لم يوفى به لان المال النفقة لا يورث  
فلا يجب في مالهم **قال** وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بمعصية كالزينة وتغيير ابن الزوج فلا نفقة لها وان جاءت



بغير معصية يكن الرقيق والبلوغ وعدم الكفاة فلا نفقة وان كانت الفرق من جهة الزوج فلا نفقة  
لكل حال لان النفقة صلة على ما تزوج به وبعيدان الزوج لا يجرم عن النفقة ويحرم بعضا من جوارحه وعقوباته  
ولانها ليست نفقا بغير حق فصار كمال شرف بخلاف ما اذا كان بغير معصية لانها ليست نفقا  
وذلك لا يسطر النفقة لما تقدم وكذلك ان وقعت الفرق باللعان او بالابلاء او بالبطش والعنف بعد الدخول  
وللنفقة ما بينا **قال** واذا طلقت الامة المبوأة لا نفقة اليها فان استخذه المولى سقطت نفقة  
امراة لا نفقة لها يوم الطلاق لا نفقة لها في العدة كالمتعة من نفقة فاسد والامة اذا ابوسها المولى بابتال  
ان شرب لانهما مجتمعة في حق **قال** والمطلقة اذا لم تطلب نفقتها حتى انفقت عدها سقطت كالمتكوفة **قال** وان طلقها  
ثم ارادت سقطت النفقة لانها صارت مجترة في حق الشرع وهذا اذا اخرجت من بيت الزوج للمجترة ما لم يخرج من بيته  
فلا نفقة **قال** وان مكنت ابن زوجها لم تسقط نفقة بالطلاق الثالث ولا اثر للتمكين في ذلك وفيه معقود مجترة  
في حق نفقة النفقة ولو كان الطلاق رجعا فلا نفقة لها لان الفرق جاءت من قبلها بالتمكين وهي معصية  
فلان حق النفقة لما بينا **قال** ولو صالح امراته على نفقة العدة ان كانت بالشهر جاز لانها معلومة وان كان  
بالحيض لا يجوز لانها مجهولة فكون النفقة مجهولة **فصل** ونفقة الاولاد الصغار على الاب اذا  
كانوا فوقه لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف **قال** وعلى الام ارضاع الصبي لانه اذا  
الارضاع من نفقة ويحرم على الاب **قال** الا اذا تعبت بان لم يجد عبدا او لا يلا خذ من لبن غيره ويجوز  
جنته صيانة للصبي عن الهلاك **قال** ويساير الاب من يرزقه عند ثلث لان الاجرة عليه ولحقه ثلث  
**قال** اما استأجر زوجا او معتدته ليرزقه وله بالبحر لان الارضاع مستحق عليه بالاصغر بقوله تعالى والوالدان  
يرزقون الاولاد من ثلث النفقة حملها على العجز فحملها عذرا فاذا اقدمت عليه بالاجرة علمنا قدرتها على  
واجبا عليه فلا يحل له اخذ الاجر عليه فعل وجب عليها ولا خلاف في المعقود الرجعية واما البتة فذلك  
في رواية لان النكاح قائم من وجه وقيل يجوز لان النكاح قد زال بسببها فصارت اجنبية **قال** وذكر لفا  
ف اذا لم يكن للصبي ولا لاب مال اجبرت الام على الارضاع وهو الصبي لانها ذات بار في اللبن **قال** فان  
طلبت من العاقبة ان يقضى لها نفقة الارضاع حتى ترصعها على الاب اذا ايسر فعل كما لو كان معسرا  
سرة يجبر على الانفاق على الصبي ثم ترصع على الاب اذا ايسر وان كان للصبي مال روي عن محمد انه يجوز  
لها نفقة الارضاع في مال الصبي **قال** وبعد انقضاء العدة بين اوليها من الاجنبية فانها اشفق وفي ذلك نظر للفقهاء  
الا ان طلبت بارة اجرتها ما فيه من مال **قال** وقيل في قوله تعالى لانفسار والدته بولد ما عوان ترصعها بارة  
المثل فلا يدفع اليها ولا مولود له بولد ان يؤخذ منه اكثر من اجر المثل **قال** ونفقة الاباء والجدات اذا  
كانوا فوقه على الاولاد الذكور والاناث **قال** تعالى ولا تقللن ما اقضى الله عن الاضرار بهما وهذا القدر ترك  
الانفاق عليها عند حاجتها اكثر اضرار من ذلك **قال** عليه السلام انت و ما لك لا يبكي وقال ان اطلب ما اكل الابط

من كسبه وان ولد من كسبه فكلوا من كسبه لا وكم ما ذكركم ما لا يربى بها الى الابن كسبه غنائه  
فنجب نفقة فيه **قال** تعالى ووصيناك الانسان بالدين حسن اليها والاحسانا نكحها محاسنها  
مع قدرته على دفع حاجتها **قال** تعالى في حق الوالدين الكافرين وصاحبها في الدنيا معروفا ومن الفروع  
نكحها جابعين وموافقا رعاياها وموعدة الذكور والاناث على السواء في رواية وهو المختار لاسوائها  
في العدة والخطاب **قال** وقيل على قدر لارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وبشئ ما فقم لانها نجبة  
الغنى في مال او ليرجل معسرا او لاد صغار محلولين وله ابن كسبه موسر يجبر على نفقة **قال** ولا يحل للعمة  
مع اختلاف الدين الا للزوجة وقربة الاولاد على واسفل لا طلاق النكاح ولان نفقة الزوجية جزء من المال  
كما تراو بالعقد كما هو ذلك لا تختلف باختلاف الدين ولهذا يجب مع سائر ما وقربه الاولاد فله من الجارية  
اذا لم يكن في معنى النفس ونفقة النفس مع الكفر فذلك لظن **قال** وهذا اذا لم يوافق فان كانوا صرا  
لا يجب وان كانوا مسلمين لقوله تعالى انما ينسبك الله عن الذين فانكحكم في الدين الاية بخلاف غيرهم من ذوي  
الارضاع لان الارث منقطع فيما بينهم ولا بد من اعتباره بالنسب **قال** ونفقة ذر الرضيم سوية الوالدين والولد تجب على  
قدر الميراث كما لا يخفى والارضاع والاعام والعات والاضوار والطلقات ولا يجب لرضيم لغيره من الارضاع  
فيه قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي قرأة ابن مسعود وعلى الوارث ذر الرضيم مثل ذلك فذكر في الوارث  
اثره الى اعتبار قدر الميراث ويكون الغنى بالغنى **قال** وانما تجب اذا كان فقيرا زمانه لا بقدر على الكسب  
اما الفقير فلما تراو ما هو عن الكسب فله ان يكون غنيا بكسبه لا كذلك الوالد بر حيث تجب نفقة ما هو القدر  
على الكسب لا بما يحتملها فيه من التعب والنصب والولد ما مور يدفع الرزق عنها فنجب عليه ان يدفع عنها ما هو  
الاكتساب وذلك بالانفاق عليها **قال** او يكون ابنه فقيرا لانه امانة للاب وكذا من  
لا يحسن الكسب طرفة او يكون من البيوتات او طالب علم لان العجز عن الاكتساب في حق مولانا ثابت  
لان شرط وجوب نفقة الكسب العجز عن الكسب حقيقة في كل من والاعى ونحوها او معنى كسبه فرفا ونحوها  
ونفقة زوجة الاب على ابنه زوجه **قال** من ابي يوسف ونفقة زوجة الابن على ابنه ان كان صغيرا  
او زوا لان من كفاية الصغرة ذكر في المبسوط لا يجبر الاب على نفقة زوجة الابن **قال** ويجب على الابن قاضي  
الاب اذا احتاج اليه لان خدمة الاب مستحقة على الابن فكذا نفقة من يخدمه ولا كذلك زوجة الابن  
**قال** ولا تجب النفقة على فقير لا للزوجة والولد الصغير لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما ابنته الله  
وعلى المولود له رزقته ولان نفقة الزوجية مجازاة وذلك تجب مع الفقة ولا تجب لغيرهم من النفقة  
لانها صلة فلو وجبت قد للفقير على الفقير لم يكن اجماعا عليها **قال** او يرضى اجماعا **قال** والعمة الغنية المرحم  
للصغرة هو المختار وعنه ابي يوسف انه قدره بالنسب وعنه محمد اذا فضل عن نفقة شريكه ليعال يجب عليه  
اقراره وان لم يكن له شيء ويكتب كل يوم درهمين كغيره اربعة دواينقا فادنى نفقة الفقير على اقرانه **قال** ومن لم يكن له







الاول والآخر **قال** ومن لا طهارة اذا تزوجت باجنحة سقط حقها لقوله عليه السلام انت  
احق به مالم تنكح وخرابة مالم تنزوي وفي حديث اب بكر بن محمد بن احمد بن ابي برة مالم ينبت او تزوج  
ولان البني ينكح من زوجاته جفاً فيسقط حقها للمفطرة لان حقها انما ينبت في الطهارة لا في  
نظارة فانما زالت زالت بطلان ما اذا تزوجت بغيره من محرم من البني حيث لا يسقط النكاح عليها  
اذا تزوجت الام بعد الطهارة بالجد لان لا ينفق جفاً من جده وعنه **قال** فان ما رفته عاد حق لان المانع  
قد زال والقول قول المان في حق الزوج لانها تنكح بطلان حقها في الطهارة **قال** وتكون الفلام عند من  
حتى يستغنى عن المذمة فيبذل وجهه ويستره وحده ويستره وحده وقدره ابو بكر الرازي يستر  
سببه وظفاف ليسوا اعتباراً للثالب اليه الاشارة بقوله الصديق بي احق به حتى ينبت ولان اذا استغنى  
بحاجته اليه سادس الرجال التخلي باخلافهم وتعلم القرآن والعلم والطاق ما لا يبجل ذلك اقدر فلهن بذلك  
اوله واجده **قال** وكذا طهارة عند الام والجد حتى تنكح وعند غيرها حتى تستغنى وقيل حتى تستغنى لان  
طهارة بعد الاستغناء كاحتياج الى السادس بادر النساء وتعلم اشغالهن والام اقدر على ذلك **قال**  
فاذا بلغت احتاجت الى لفظها والحيانة والاب عليه ذلك اقدر واما غير الام والجد فلانها لا تقدر على  
استخدامها فلا يحصل السادس ولا كذلك الام والجد وعنه مجد اذا بلغت جد الشبهة ياخذها بالاسلام  
لحاجة الى لفظها **قال** وسئل مجد اذا اجتمع النساء ولهن ازواج قال لهن الطهارة حيث شاء لان لاحت لهن  
كن لا قرب له **قال** واذا لم يكن للصغيرة امة اخذت الرجال صوناً **قال** واو لا يمت اقرهم نكحاً لان الولاية عليه  
بالقرب وكذلك اذا استغنى عن الطهارة فالاولى بافظاف اقرهم نكحاً **قال** ولا يرفع المصيبة الى غير محرم  
كابن العم ومولا العاقبة خوفاً من الوقوع في المصيبة **قال** ولا الى محرم ما جرت قاسق لانه لا يؤمن قسراً  
فان لم يكن له الابن عم فان شاء الفاضل هتمها اليه ان كان اصلح والا وضعا عندا مبنه ولو كان الام  
مخوفاً عليه بغيره الفاضل عندا مبنه ثمة الثب الامونة لها حق الفرد بالسكنى فان لم تكن  
مامونة فالاب يهتمها اليه وليس للبكر حق الفرد فان دخلت في السن ولم يكن لها راي فلا ان تستفرد  
**قال** واذا اجتمع مستحقو الطهارة في درجة واحدة فاورعهم او لي ثم اكبرهم **قال** ولا حق لامة  
وام الولد في طهارة في درجة واحدة لانها من باب الولاية وليس من اهلها فاذا اعتقت فما كاطرة  
ما والذمية احق بولدها الملم لم يخفى عليه الكفر لان النظارة في حقها ذلك وبعد عليه فيه الفر **قال**  
وليس للاب ان يخرج بولد من بلده حتى يبلغ حد الاستغناء ما فيه من ابطال حق الام من طهارة والاسلام  
ذلك الا ان يخرج الى وطنه وقدمه العقد لان التنزوي منه دليل الممان فيه ظاهراً فقد التمس الممان في  
بلده وانما لم يمتاعه حكم الزوجية فاذا زالت الزوجية جاز لها ان تعقد اليه لانه رضى بذلك الا ان  
يكون تزوجها في دار الحرب وهو وطنه لانه حر بالهبة لانه يتعوض اخلاق الكفار ويرجى بالفهم واذا ارادت

انه خرم

ان يخرج الى بلد ما ولم يقع العقد فيه ليس لا ذلك لانه لم ينكح لانه لم ينكح لانه لم ينكح لانه لم ينكح  
لا التوقيف فيه وبين ولد من غير التزاه وعنه شريح اذا تزوجت الدار ما لعصبة احق بالولد  
**قال** وان كان العقد في غيره وطنه ما رادت ان تنكح اليه ليس لا ذلك لانه دار غربة كبلد الذي فيه الزوج  
**قال** واذا انساها لم يحل لها نقله وقيل ذلك لان العقد وجد فيه فيوجب احق به في طهارة وانكح  
من الوطن ووقوع العقد فيه **قال** ومن اذا كان بين المصيرين مسافة **قال** اما اذا كان بينهما ما يمكن الاساطلة  
عليه ونبت ومثله فلا بأس لانه لا ينفق بذكر مزرع صار كالتفلة من محل الى محل اخر في المثلين  
لا طرفي والغريبان كالمصيرين **قال** وكذا الوانثقات من القرية الى المصرا لانه في نظر المصيرين يتخلف  
باخلاف اهل المصير والكس لا لان اخلاف اهل السواد اجن في مكان فيه مزرع بالبني فلا يجوز **قال** **قال**  
وهو في اللغة الغنى يقال غنى الطائر اذا قوي على الطيران وعنه الطير كواسية لقولها على الكس  
وعنه طير قوب واستندت ويستعمل للجبال عمار فرس عتيق ابن رابع جميل وسيم الصديق في الله  
عنه عتيق جلال ويستعمل للكرم ومنه البيت العتيق اي الكرم ويستعمل للسوق والبقعة ومن رزق عاتق  
اي واسع جيد وفي الشعر عز والوفى المملوك وفيه ملكه العاتق بقوله عاتق جلاله ما كان  
عليه قبل من الاقوال والافعال وبورنه جلالا وكرامة بين الناس وبزله عنه ما كان فيه من ضيق طمو  
العيونة فيفسح رزقه بسبب القدرة على اكتسب الحربة للخاص والمخالف ومنه طبعه فخاله  
لا رمل فيه وارضا حرة حاله من الخراج والشوايب كالمون **قال** والنخيرات الحرة وهو المملوك الذي  
عن شايبة الرقي **قال** والرق في اللغة الضعف ومنه ثوب رقيق وموت اي ضعف **قال** وفي الشعر ضعف  
معنونه وهو العرج عاتق بقدر عليه من الولايات والشهادات والزوج والطلاق واصلح الجوف والجان  
وغیره من العبادات وبالا عناق والنخيرات ليعتق على هذه الافعال ونكحها عن شوايب الرقي والا  
ذلا وقال القدر في العتق اسقاط الحق عن الرقي والفقو لا يسقط بالاستفاد ما سقاها الحق عن الرقي عتق  
استباحة البضع مطلقا وعن الذين يرون انة فانه اسقط حقه عن هذه الاشياء لم يبق شيء محتاج الى التقليل  
يفسده ولا كذلك الاعيان فانه لا يمتح اسقاط الحق عنها لان العين بعد الاستفاد تبقى غير متفكة فلا يسقط حقه  
**قال** وهو فدية منه وعنه وقربه من دونه اما شرعيتها فلقوله تعالى فخر برقة وقال فخر برقة مؤمنة  
كلفتا بنحو الرقية ولو لا شرعية لا كلفتا اذ نكحها ما ليس للشرع في بيعه والبيعة هي الله عبده سلم واصحابه  
اعتقوا **قال** والاباء عتق شرعية **قال** واما المندبة فقوله تعالى فخر برقة او اطعامه في يوم ذي مسغبة والبيعة  
تدرك على المشروعية اربعا **قال** وروي ابن عباس ان البيعة هي الله عبده سلم **قال** اي مؤمنة اعتق في ما  
في الدين اعتق الله بكل عضو منه عضو منه من النار **قال** وسال اعني رسول الله عليه السلام عني عما يدرى  
لكنه فقال ليس اقدر على المطلة لقد عرض المسكة اعتق النسبة وتلك الرقية قال ليس واحد اقل لا يعتق الرقية

العبدة



بعتها وفك الرقبة ان تبيع في شرا **قال** ثم العتق قد يقع في مباح ومعتقة **قال** فان اعتقه لوجه الدين في  
او عن كفارة فهو ربة **قال** وان اعتقه من عينة او اعتقه لفلان فهو مباح وليس بربة **قال** وان اعتقه لفلان  
او لفلان فهو معتقة **قال** ويستحب ان يكتب له كتابا بالعتق ويشهد عليه به وتوثيقا من التجار ولا  
يقع الا من ملكه فادري على المتبرعات اما المكي فلقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم وكذا اذا اضافه  
اليه ملكه كما في الطلاق واما كونه قادرا على التبرعات فلا يشترع **قال** والعلة صريح وكتابه فالصريح  
بغيره كما في الطلاق **قال** وهو قوله انت حر او حر او عتق او عتق وان نوب به للموصى والقدم صروف  
ديانة لا قضاء لانه حلال الظاهر ويؤخذ من قوله عتق او حررتك مخرج ايهما كذلك هذا مولاى او يامو  
كالي او يملك مولاى لان يستعمل في العتق والمعتق فاذا التفت احد ما ثبت الا في ضرورة ولو نوب النية والنية  
صدق ديانة لا قضاء **قال** ولو قال انت حر من هذا العمل وانت حر اليوم من هذا العمل عتق قضا  
لان من حره في شيء صار حرا في كل الاشياء لان الحرية لا يشترط في مباح وباعتق مخرج ايهما الا ان يجعل  
ذلك اسما فلا يعتق الا ان يرب به الاشياء **قال** وكذلك اضافة لرية الى ما بعده عن البدن وهو كالطلاق في  
التفصيل ولكم والطلاق والعلة **قال** ولو اعتق جزا من يملكه لكان العتق في ذلك لوجه **قال** عند ابن حنبل  
العتق في ال و عند ما يعتق كليم على ما بينه ان شاء الله تعالى **قال** ولو قال بعتك جزا من عتق كليم عند ما  
عنه يؤمن باليان **قال** ولو قال بعتك ربة واياها **قال** وعنه ابن يوسف لو قال لامة في جك جز من الجاه عتق  
ولو قال لامة في جك جز عتق وقبل لا يعتق لان في المراتب يبره عن جميع البدن لا في الرجل قال عليه السلام  
لعن الله الفروج بعد السروج والمرأة الشاة **قال** وفي الاست والذى الاصل انه لا يعتق لانه لا يبره عن البدن  
وفي العتق رواية **قال** وتما يصدق بالبر بعتك لامة او بعتك نفسك فانه يعتق بغيره  
فعل العبد او بعتك لان ذلك يقتضيه والملك الى العبد فينزل ملكه بالارثة مخرج ايهما في العتق لانه ليس  
بموضوع لفة لكنه مباح بالبر بعتك من حيث انه يقع بغيره **قال** وانما يملك العبد نفسه دون لامة لانه  
بغيره يكون اعتقا فلا يحتاج الى القبول **قال** حتى لو قال بعتك نفسك بكذا افتقر الى القبول **قال**  
العوض والكتاب يستحبان الى النية لا حائل لفظ العتق وغيره فلا ينعين احدهما الا بالنية كما قلنا في الطلاق  
وذلك مثل قوله لا ملك لي عتقك ولا سبيد لي عتقك ولا رق وخرجت من ملكي لانه يجهل لا ملك لي عتقك  
لا يبعثك او يبعثك ويجهل لا ياعتقك وكذلك سائر ما يحتاج الى النية **قال** وكذا اخبت سبيدك او لا سبيدك  
عليك لان نفي السبيد يكون بالبر ويكون بالكتابة ويكون بالعتق فلا ينعين الا بالنية **قال** وكذا لو قال لامة  
العتقك لانه يبعث سبيدك وكذا لو قال بعتك لامة عتق وان نوب وكذا سائر ما يحتاج الى النية وكتابه لان  
ملكه السبيد اقوى من ملكه النكاح وما ينزل الا قول يزن الاضعف بالطريق الاولى اما يكون مريلا لا ضعف للبر من ان يكون  
مريلا لا قول ولان العتق اثبات للفق على ما قدمناه والطلاق رفع للبر بين الاثر في رفعه لان في الطلاق

وكتابه مستقلة طرقة الوطى وحرمة الوطى تنافي النكاح والاشارة في المملوكة فلا يقع كتابته عنه ولو قال لامة  
انت حر او العبد انت حر لا يعتق الا بالنية لانه ليس مريلا فيه **قال** ولو قال لامة عتقك لامة عتقك اذا  
نوب ربي ذلك عن ابي حنيفة ومحمد لان لفظ عبارة عن الملك فانه قال لا ملك لي عتقك **قال** ولو قال انت  
لله او جعلتك خالصا لله ربي عن ابي حنيفة لا يعتق لان الاشياء كلها لله تعالى بحكم التخليق وعنه ما انه  
يعتق لان المملوك لله نعت لا يتحقق الا بالعتق **قال** واف **قال** هذا ابن ابي اويان عتق وكذا قوله عتقك  
عتق او خالي ثم ان من العبد يهدى والد او ولد او هو مولى النسب يثبت نسب ايهما لانه ولاية الله  
عتق والعبد محتاج الى النسب يثبت ويعتق بالايجاج **قال** وان كان لا يجل والداه قول هذا ابي يان  
كان اصر منه ولا ولد له قوله هذا ابنه بان كان كبر منه او مفرقة عتق ايهما عملا بجز السقط وهو طرقة  
عليه من حين ملكه ولا يثبت النسب لتفرده **قال** ابو يوسف ومحمد لا يعتق لانه كذب فصار كقول عتقك  
فيل ان اطلق ولا يحرره ان تفره العمل بحقيقة امك العمل بجزه لان طرقة ملازمة لنية في المملوك  
والملازمة من طريق المجاز تخبر عن الفاعل بخلاف ما ذكر لانه لا وجه ليميز فيه فعبه الا ان  
**قال** ثم قيل لا يبره ما تصديق العبد لان افراد المالك على مملوك يفر من غيره تصديقه وقبله بنية التصديق  
فيما سوى دعوى النية لان غيره النية جمل غيب فيكون دعوى على العبد بزمه بعد الحرية فيشتهر بالظن  
وان كان العبد موقوف النسب لا يثبت له النسب لعدم التعذر ويعتق عملا بما ذكرنا من المجاز **قال** ولو قال هذا  
ابني لم يعتق في ظاهر الرواية لانه يراد به الاخ في الدين عتق وشرا عتق لانه المومنون اخوة وروى  
الحسن عن ابي حنيفة لا يعتق لان ملكه الاخ موجب للعتق والافق عند الاطلاق تنصرف الى النسب **قال** لو قال  
ابني او ابني لم يعتق في ظاهر الرواية **قال** وروى الحسن عن ابي حنيفة لا يعتق بالنداء الابن في النية الخافيا يان  
بابني باعتقك باهرا مولاى **قال** محمد بن اسود لا يعتق الا بالنداء الا خسر لان النداء وضع لا علم  
النداء لا التحقيق معنى النداء في المنادى حتى يقال للبصير يا عبي ولا يصدق باسود الا في تعارف الناس  
اثبات العتق به وبما الفاظ النداء والى حصة انه رجل عتق لانه المذكور كسب باسم له وضاع عملا  
لائبات معنى النداء في المنادى وهو لامة هو الكلام عن المالك **قال** ولو قال العبد لامة بنية او لامة هذا  
عتق عند ابي حنيفة بالاشارة وقيل لا يعتق لان الاشارة والتسمية اجمعا اجتماعا في جنس النية  
للتسمية والتسمية معدوم **قال** ولو قال انت مثل لامة لم يعتق لان هذا اللفظ يراد به انما ركة في بعض المعاني  
عنه وقد وجد فلا يعتق بالشك وقال بعض المشايخ يعتق اذا نوب كقوله لامة انت مثل لامة فلان وفلان  
قد ابي من امراته ان نوب الايلاء يهيه مولاى **قال** ولو قال ما انت الا امر عتق لان هذا الشارة من النفي وهو باطل  
في التأكيد كلفظة الشارة **قال** ولو قال لامة لامة لم يعتق **قال** وان نوب لامة السلطان عتق عن اليد  
فصار كانه قال لا يدي عتقك ونوب لا يعتق لان نفي اليد كقوله لا ملك لي بالعتق **قال** وعنه المكن والكران  
واخي



ما ترفع الطلاق **فصل** ومن ملك دارم محرم منه عتق عليه ولو كان المالك حياً أو مجنوناً قوله  
عليه السلام من ملك دارم محرم منه فهو حر وإن رآه عتق عليه فبنيته الصفة والكسرة العاقل و  
الجنون والبله والسكافه على عموم كلمة من ولأنه تعلق به حق العباد وهم الأحرار فدخل فيه العتق  
والجنون كالتفقات وضمان المتلفات ويدخل فيه كل ذي رخص محرم ولأنه لا يرد غيره كالأفوق  
وبنيان والأحكام والعالم والأحوال والطلاقات علماً بالطلاق **قال** وذو الرخص المحرم كمن شخصه يديان  
إلى أصل واحد بلا واسطة ولا فروع واحد بلا واسطة والألف بغير واسطة كالمكره أو ابن الأخت إلى الجدة ولا يفتق  
بالمكره ذورم غيره محرم كبنه الأعمام والأخوال وبنه العتق والطلاقات ولا محرم غير ذلك كمن مات بالهرية وإفراق  
لأن العتق بدون الاعتاق من الأناط لفتاه في الرخص المحرم بالنفس فبقى الباقي على الأصل **قال** والمتكاتب  
يتكاتب عليه قرابة الولاد لا غير ولا يتكاتب عليه الأخ ومن في معناه وهو رواية عن ابن حنبل لأنه لو كان  
حراً عتق عليه فإذا كان مكاتباً يتكاتب عليه كقرابة الولاد ولو كان ملكاً المتكاتب ناقص حتى لا يقدر على  
الاعتاق والوجوب عند القدرة وقرابة الولاد العتق فيهم من مصاد الكسرة ما منع البيع تحميلاً  
المقصود الكتابة أما قرينة الأخ والعلم ليست من مقصود الكتابة فلا يظن فيها **فصل** ومن اعتق عبداً  
للصنع والميطان عتق وكان عاجباً الهدور الاعتاق من أهل مضافاً إلى محله عن ولاية ولأن قوله انت  
خر صريح في العتق فيقع ويقتضيه قوله للصنع أو للميطان ويكون عاجباً لأن ذلك من فعل الكسرة وجبة الأصابع  
**قال** ومن اعتق حاملاً عتق حملاً معاً لأنه من ماله فصار كبيع أجزاء **قال** والبيع الفسخ والتسليم فيه شرط ففتر  
بجلاء البيع والهبة حيث لا يبيح لأشتر أو القبيح أو القدرة عليه **قال** وإن اعتق حملاً عتق خاصة لأن العتق  
لم يرد عليه العتق أصالة ولا عتق بغيره أصالة ولو اعتق على ما عتق وبطل المال لأن المال لا يلزم للملك  
لأنه لا ولاية له ولا عليه **قال** ولا يلزم الأم لعدم التمسك بها ثم انما يعرف قيام المولى وقت العتق إذا جاءته من لاق  
من سنة الشهر من يوم العتق لما عرفت **قال** والولد يبيع الأم والحرة والرق والتزوير لأن جانب الأم محرم  
اعتباراً للحضانة **قال** وولد الأم من مولد آخر لأنه لا تخلف من ماله وقد انعلق على ملكه فيعتق عليه  
وولد الزور حراً بالعتق وولد من زوجه مملوك أسيداً وهو ما إذا تزوج حرة على أنها حرة فإذا لم يأنه  
فأولاده منها أحرار وعليه فيمنع مولاه على ذلك إجماع الصحابة رضي الله عنهم ولو كان المملوك مملوكاً  
أو مديراً أو عبداً فذلك عند محمد لأن ما نقل من إجماع الصحابة لا ينفصل وما لا ولا يلزم إرفاقاً لخصوصهم بين  
رفيقين فلا وجه لغيرهم بخلاف الأب لانه إذا كان مملوكاً جعل الولد حراً بعتق أبيه وإجماع الصحابة لم يرد قولاً  
بل حكوا ما عاينوه في صورته من الأب حراً فلا يفسد عليه ولأن العبد لا يفتقر لكونه ولد عبداً ولا يفتقر لكونه  
**قال** ومن اعتق عبداً على مال فقبل عتقه ولزمه المالك مشكراً أن يقول انت حر بالفل أو على  
أن لا يملكه الفاعل أو على أن يعطيه الفاعل أو على أن يورثه الفاعل أو على أن يورثه الفاعل أو على أن يورثه الفاعل

ومن شرطه ثبوت كلف بقول العوم في الحار كالبيع ولهذا لم يفتق إذا قيل لأنه عتق العتق  
القول لا بالأداء وقوله لزمه المال معناه يصير ديناً عليه حتى يهرج به الكسرة واللفظ بالطلاق ينظم  
جميع أنواع المال النجوم والودود والطيوان وإن كان بغير علمه لأن معاوضة مال بغير مال كالنجوم  
أضوانه ويتعلق بقوله في الجاهل حقه وإن عتق على مجلس علمه وإن كان التعلق بأذا فهو  
كالتعلق بعتق لا يتوقف بالمجلس فروع في الطلاق **قال** وإن قال إن أدبت إلى الفانز فخر صار  
مأذوناً ويعتق بالتولية بينه وبين الألف وله أن يبيع قبل أداء المالك أما هبة ورثة مأذوناً فلا  
المولى لا يطلب منه إذا مال وطريق الكسرة بالتجارة غالباً فقد أذن له في التجارة دلالة **قال** وأما جواز البيع  
قبل أداء المالك لأنه عتق عتقه وبأداء جميع المال فم يورثه شرطه فلا يفتق وليس له بيعه بغيره أو  
عتقه بالتولية فذلك من مال لا يفتق إلا بالأداء إليه لأنه شرطه فلا يفتق قبله لأن هذا التعلق  
لفظاً معاوضة مقصود إلا أن المال يصلح عوض عن العتق حتى لو تعلق على المعاوضة بغيره عوضاً فيعتق معاوضة  
بين الألف والعتق تحميلاً بالمقصود في اعتبار المعاوضة ينزل المولى ما لا يلزم منه وهذا البيع لا يفتقر إلى  
وقد رخص المولى ينزل العتق عند وصول الألف إليه وبالتولية قد وصلت إليه فحمله تعلقاً ابتداءً على علماً  
باللفظ ففعل المولى عن المولى ليلا يخرج من ملكه ولا ييسر إلا الولد قبل الأداء معاوضة عند الأداء دفعا للمهر  
عن العبد حتى يعتق بالأداء على ما ينظره الهبة بالعموم بعتق ابتداءً ببيع انتهاء ولو أدرى البهق اجب المولى  
على قبوله ولا يفتق ما قلنا **قال** فإن أدب الفاعل قبل التعلق عتق ولو وقع الشرط ويرجع عليه المولى بما لا  
إذا أمان مال المولى وإن أمان مال الكسرة بعد التعلق عتق ولا يبرع عليه لأنه مأذون في الأداء منه على  
بينا **فصل** المولى وإن أمان مال ومن اعتق بعض عبده عتق وسبق في بيعه فبعت مولاه وما لا يفتق كله  
لأن الاعتاق لا ينجي عندهما مضافاً العتق لا يفتق كإفادته إلى كسرة الطلاق وعندنا في جنة نخري  
فيقتصر على ما عتق له ما قوله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركاً له في عتق فقد عتق كله ليس فيه شرك ولا  
لأن الاعتاق انبات العتق وموقوف حكمه والعق لا ينجي إذا لا يكون بعضه فوايد بعضه ضيقاً أو نقول  
هو أن لا الرق الذي هو ضعف حكمه وثق واحد من المولى لا ينجي فيسار كلعنوه عن الفاسد وله ما روي  
نفع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركاً له في عتق عتق كله فرواية كفي  
عتق ما بقى وفرواية وجب عليه أن يعتق ما بقى ولو عتق بغير الاعتاق لما وجب عليه عتاقه لما كلف ذلك  
لأن اعتاق المعتق محال وما على المالك من اعتق شركاً له في عتق كماله لا يبلغ عن العبد قوم عليه فبعت  
عبد أو أعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والأفقد عتق ما عتق وروى سعيد بن المسيب عن  
جاجة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا إذا كان عبد من رجلين فاعتق أحدهما فإنه يفتق بعتق الآخر  
ثم يقوم غنمه ثم يفتق العبد وعائنه ثم يفتق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولأن الاعتاق أزال ملكه المنصرف في ما يفتق فباعتق  
نحت



ولابته وهو ازالة ملكه فيقدر به والا اصل ان التصرف يقتصر على موضع الامانة والتقدير في المطلق والغضا  
لعدم التجري اما الملك فانه منجز في البيع والهبة ويصح اعتنا بما كان له به في العتق فيجعل له  
على ذلك فوفقا بين الاحاديث في السعاية في اباية على العبد لان مال الباع ما رث محبة العبد  
ولان ما بقي منه على ملكه وجب فراه الى الحرية بما رثا ولا يلزمه ازالته بغير عود فلو كان له ان  
يستوي له ان يعتق لانه ملكه وتار ويناوحي الجانب **قال** والمستحب ان يكون عند ابي جود حتى يودى  
السعاية لانه تعلق عتقه بادهاء المال فلا يقدر شراذمة ولا يورث ولا يزوج ويشارك في المالك  
فوحده وهو ان لا يرد في الرق لو عجز لان الذي اوجب السعاية وقوع الحرية في بعضه وهو جود بعد الجود  
قال ابو حنيفة مذهبون لان العتق وقع في جوده بنا، على ما تقدم من الاصل في التجزئ فهو كسائر الاثار عندنا  
لهذا اذا اعتق بعض عبدا او اعتق بعض النسبة، نصيبه او بعض الورثة او الغنم او الميراث ولم  
يخرج من النسبة **قال** اما العبد الرمن اذا اعتق الرمن وهو موصى لبيع العبد فله بالاجماع لان الذي يبيع  
الرمن لا يرقبته العبد ولهذا يبيع العبد على الرمن **قال** ولو اعتق احد الشريكين نصيبه عتق فان  
كان قادرا على فتيمة نصيبه شريكه فاصلا عن ملبوسه وقوت يومه وعياله فمشتك ان شاء، اعتق وان  
كانت وان شاء، ضمن العتق وان شاء، استنسخ العبد وان كان معسرا فكذلك الا انه لا يبيع بغيره وقال ابو  
الايمان مع البسار السعاية مع الاعسار والطمع في هذه المسئلة في مواضع احدى الامانة حاله البسار و  
والله اعلم ما روي من الاحاديث البنية على السلام او جبه الفهم على العتق الموسر فيجب عليه لانه انك  
نصيب السكك حيث اعجزه عن التصرف فيه بالتمليك فلا ان يضمنه فان ضمنه ما عتق ان شاء، اعتق لانه  
ملكه بالضم وان شاء، استنسخ العبد لانه انتقل اليه بما كان لشريكه من الحقوق والاولا، له في ذلك كله لانه  
هو الذي اعتق او عتق على ملكه ويبيع بما اراد به العبد لانه لما اذ به حاركا لشريكه السكك فله السعاية  
فكذلك هذا **قال** والسكك ولابته الاعناق لما تقدم انه على ملكه فله ان يعتق بسوية بينه وبين شريكه  
ما اذا اعتق كان ولا، نصيبه **قال** والثالث للسكك ان يستنسخ العبد طريث ابي حنيفة قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من اعتق شقها من مملوك فطهره ان يعتق كله ان كان له ماله فان لم يكن له مال استنسخ العبد  
غير مشقها عليه لان نصيبه على ملكه فله ان يافع من العبد ما يثبت ما اذا استنسخ فولا، نصيبه ايضا  
لانه اعتق على ملكه **قال** والرابع له ان يبيع بغيره او يثبت لانه ما ثبت ان ملكه باق فيه فان قال بالتمليك والكتابة  
ولان التمليك نوع اعناق والمكتب استنسا، منج ويكون الاول، له فيها في حالة الاعسار ان شاء، السكك اعناق  
او دبرا واكثر استنسخ ما يثبت والاولا، له في الوصع كذا لانه عتق على ملكه **قال** وهذه المسئلة يثبت على تجزئ الاعناق  
فلما كان يتجزئ عند تفرعت هذه الاصل عليه ولما لم يتجزئ عند اعتق كله فان كان موسرا يتبع العتق لانه  
لا تعلق عليه نصيبه وهو موسر وان كان معسرا فقد رضاه نصيبه العبد لان مال محبة عنده فلا يستوي كغيره من تجزئ الاعناق

بما يودى به باجماع بشا لان منفعة حصلت للعبد بغيره من المولى فله ان يباع بموسر ولا يبيع بغيره  
رقبة لاقتضا، دين على العتق لانه معسر لم يحق فيه شيئا ولها ايضا قول على السلام من اعتق نصيبه من جسد مشترك  
غنيا ضمن وان كان فقيرا يبيع في الشركة **قال** ويعتد الاعسار والبسار يوم الاعناق حتى لو اعتق وهو  
موسر ما يبطل التضمين وان كان معسرا ما يبطل لانه حق التضمين لانه حقا يثبت بغير العتق فلا  
يغيره **قال** وان اختلفا في ذلك بحكم المال ان يكون بين الموصومة والعتق مدة تختلف فيها الاحوال فالقول  
للمعتق لانه ملكي **قال** ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فان كان ما يبيع يوم الحار وان كان ما يملكه فالتق للمعتق  
ايضا **قال** وان كان الاعناق سابقا على الاختلاف فالقول له ايضا لانه مثل للزادة **قال** ولو اختلفا في القيمة ووقت الاعناق  
بحكم بالعتق للحار وعلى هذا التفضيل لو اختلف العبد والسكك في القيمة **قال** ولو مات العبد قبل ان يثبت السكك  
شيئا، ليس الا المتضمن لان العتق والسعاية مما بالموت فاذا ضمن رجع العتق على كسب العبدان **قال** ولو كان العتق  
معسرا للسكك ان يرفع في كسبه لانه السعاية تجب بنفس العتق **قال** ولو مات العتق بوفد الضمان من مال له  
العتق في الهبة وان كان في المرحى فلا شيء في تركته وعند محمد بوفد من تركته ومور واية عن ابي يوسف لان ضمان  
الكاتب لا يختلف بالهبة والمرحى **قال** ولو مات السكك فلو رثت احد الطرفين فان اختلفا بغير العتق وبغير الضمان  
فلهم ذلك وروى طرس عن ابي حنيفة لم يالا اجماع على ابي حنيفة اعتق نصيبه وهو موسر وشريكه بعد ما دون  
ان كان مدينون فله خيار التضمين او السعاية وان لم يكن مدينون ما خيار للمولى **قال** وان كان شريكه حتى كان له رطل  
او وجع ان شاء، ضمن وان شاء، استنسخ وان لم يكن له رطل ينظر بوفد او نصيبه القابض والباوند اهل كسبه بغيره  
من مسائل العتق وغيره **قال** واذا اشترى ابا بن احدى ما عتق نصيبه الاب وشريكه ان شاء، اعتق وان شاء، استنسخ  
اولم يعلم وكذا اذا ملكه بهمة او صرف او وصية وقال ايضاً الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان  
معسرا سبق الابن في نصف قيمته شريكه ايضا **قال** وعلى هذا اذا اشترى به وقد حلق احدى ما عتق ان اشترى بنفوس  
وان ملكه بالارث فكما قال ابو حنيفة بالاجماع لهما ان شرا القريب اعناق على هذا صلا ففدا نصيب الشريك  
بالاعناق فصار كعبد بين اثنين اعتق احدى ما نصيبه لابي حنيفة ان شاء، القريب اعناق كما قال او قد شارك  
فيه ففدشارك في حصة الاعناق فيكون راضيا بفساد نصيبه فلا يضمن كما اذا اذن له بالقول ولا فرق بين  
العلم وعدمه لان الحكم يدور على السبب وهو الشراء كما اذا امر رجلا بكل طعام مملوك لا يبيع ولا يبيع  
الا جنبه نفوسه ولا يملك الشريك الاب نصف الاخر وهو موسر فالاجبة ان شاء، ضمنه لانه ما روي بافاد نصيبه  
شأ، استنسخ العبد في نصيبه لا جاس ماله عنده وقال ايضاً الاب نصف قيمته لا غير ما عتق ولو اشترى  
نصف ابنه وهو موسر من ملكه جميعا يضمن للبايع شيئا وقال ايضاً **قال** ولو قال العبد  
اهد كما رث باع احدى او عتقه على البيع او دبره او مات عتق الاخر لانه خرج بالموت عن حليته  
العتق والبيع عن حليته العتق من حليته وبالموت قصد الوصول الى الفسخ وان ياتي في الحرية وكذلك بالبيع



واراد اخرج عن حلبة العتق بغير الاخر والتدبير قصد بها الاتباع به الى حين موته وانما في العتق المنج  
فبتبع الاخر وكذلك اذا استولوا احدي الجارين لان الاستيلاء كالتدبير فباذنا وبنا اقول ولو قال  
لعبد احدكما حر لم قال لو احد بعينه حر او اعتقك فان نوب اليان صدق ديانته والاخر عتق وان لم  
يكن له بنة عتقا ولو قال العبدية احدكما حر فبغير له ايها نوب فقال لم اعتق هذا العتق الاخر فان بعد قال  
ذلك لم اعن هذا عتق الاو ايضا وكذلك طلاق احدي المراتين بخلاف ما اذا قال لا احد منكم عتق الذي فبغير له  
هو من افعال لا لا يجب الاخر منه والفرق ان العتق واجب عليه في الطلاق والعتاق فاذا انفاه عن احدهما فبغير  
الاخر فانه للواجب ما الاقرار لا يجب عليه البيان فيه لان الاقرار لم يجرى مولا لا يلزم حتى لا يجز عليه فلم يكن في احد  
ما يقبل الاخر ولو اعتق احدهما في الصلحة ثم اخرج من يفتي من جميع المال لان انشاء عتق مستحق عليه فبغير  
من جميع المال كالكفارة ولو مات قبل البيان عتق من كله واحد نصف لعدم الاولوية ولا بقوم الوارث  
مما في البيان ولو قال لامية احدكما حر ثم ولي احداهما لا يفتق الاخر وما لا يفتق لان الوطى لا يجل الاخر  
واحد كما حره فكان بالوطى مستحق للملك في الوطى ففتق الاخر كما في طلاق احدي المراتين ولا في خوري  
الله ان وقع العتق في المنكر والوطى وقع في العينة وما متغيران فلا يجعل نياها ثم قبل العتق غير زرع  
البيان لتعلق به ولذا يملك المولى كسرها وعقربا وارثها ويجعل له ولها عند ولا يفتي به ويستتر العتق  
في احدهما عند البيان وما دام طليار للمولى فيها فاما ما ثبت وقيل انه نازل في المنكر وانما يظهر في حق  
حكم بغيره والوطى يقع في العينة فلا يتبع الاخر بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل من النكاح الولد  
لوطى قصد الولد فلا يملك استحقاقه في الموطى حيانه للولد والمقصود من الامة قضاء الزينة دون الولد  
فلا يلد على الاستقاء ولو ولي وطنا معلقا فهو بيان ولو استخدم طوعا او كرا لا يكون بيان بالاجماع ولو  
شهد انه اعتق احد عبده او احدي امته فبطلت وقالا لا تقبل وجب عليك ايقاعه على احد ما وفي طلاق احد  
امته يفتق بالاجماع وجب عليه ان يطلع احدها ومذابنا على ان دعوى العبد بشرط لقبول الشهادة على  
عتقه عنده خلافا لها ولا يشترط دعوى الامة وامرأة لقبول الشهادة على حرثها وطلاقها بالاجماع لها  
الامانة شارة تعلق بها حتى انه تعالى لان حقوق الله تعالى تعلقا بطرية من اداء الجعة والحق والزكوة  
وعنه ذلك فلا يشترط الدعوى كالات والحق وله انما شارة قامت على حقوق العبد فيمنعها الى دعوى  
كسائر حقوقه وهذا لان مقصود العتق من العتق ونقطة يقع للعبد لانه يتل به للولايات والفتا والشهادة  
دات ويرفع عنه ذلة المكنة وسبها على الاخر في ذلك من المنافع بخلاف الامة والاروبة فانه يفتق تحريم الزجر انه  
حق الله تعالى حتى لو لم يفتق تحريم الزجر لا يقبل بان كانت الشهادة على عتق احد الامين بغيره فاما ما كان  
الاخر شرط لقبول الشهادة عند هذا الشرط لم يوجد من لاه الشهادة لم يجد الدعوى من المولى لا يفتق والمالك يمكن شرط  
عندهما قبل الشهادة من غير دعوى فيجوز العتق على التبع والشهادة على عتق احد الامين فلان الدعوى وان لم يكن شرط العتق الا في حال  
فقد

تقبل لانها لا يفتق تحريم الزجر فصارت كالشهادة على احد العبدين وهذا اذا شهد عليه في صحة اما اذا شهد  
انه اعتق احد عبده في مرض موته او دبره واذ بالشهادة في مرضه او بعد موته قبلت استسما لان العتق  
في المرض وصيته وكذلك التدبير وصيته واما في المعلوم لان العتق يفتق بالموث فيها فصارت كل واحد منهما  
تقيا **باب التدبير** وهو العتق الواقع مع دبر الانسان ابي بعده وهو ما خوذ منه و  
حقيقته ان يعلق عتقا مملوكا لموت من اجل الاطلاق والاصل في جواز ان يعلق عتقا بشرط فصار كما  
لعلق بدخول الدار والاد وصيته للعبد بشرط فصار كغيره من الوصايا وما يجازي العتق للموت وتاثيره  
الي بعد الموت لان شئونه بعد الموت يستدعي اعتقا والميت ليس بماله فلا بد من ان يفتق التدبير  
للحرية في ملك الاستفاد منه للحرية في المال بخلاف المدة بالعتق لان لا يفتق سببا للحرية في امره من اجزائه  
لان عتق معلق لموت موصوف بصفة وانه مملوك فبغيره بالموث قطعا فتدبره اعتبارا سببا اما الموت  
المطلق كالموت لا محالة فليكن مضمنا الى الموت فامكن اعتباره سببا للموت **قال** اذا قال لعبد اذ امت فانت  
حر وانت محرر من دبره وانت مدين او قد دبره وتك او انت حر مع مولى او عند مولى او في  
او وصيتك بنفسك او برقبتي او بثلث مالي ففقد حارسه مدبره اما لفظ التدبير فهو مخرج فيه كلفظ  
العتق في الاعتاق واما تعلق الحرية بالموت فذلك معنى التدبير واما مع مولى فذلك لقوله لا يفتق بالموث  
تقديم فمكانه فلا يفتق بالموث وان تدبيره عند موت تعلق العتق بالموت ولا بد من وجوده او لا وفي مولى لا  
حق الطرف اذا دخل على العتق جعله شرط او كذلك اذا ذكر مكان الموت الوفاة او الملك لان المعنى واحد واما الو  
بالرقة ونحوها فلان العبد لا يملك رقبته ونفسه تفتق زوال ملك الموصي وانتقاله الى الموصلة وان في العبد  
حرية مثل قوله بعت نفسك منك وومسها لك واما الوصية بالثلث ونحوه فذلك يقتضي ملكه ثلث  
ماله ورقبته من مال فيملكه فبغيره وكذلك يسلم من ماله لان عبارة عن السدس ولو قال بعتك من ماله  
لا يكون تدبير الا بعبارة عن جزء منه والعتق الى الورثة فلا يكون رقبته داخله في الوصية لا محالة  
وروي الحسن عن ابي حنيفة اذا قال اذ امت او دفنت او غسلت او كلفت فانت حر ليس التدبير لان عتق  
العتق بالموت وبمعنى احرى القياس لان لا يفتق بالموت لان التدبير يفتق بالموت على الاطلاق وهذا ان يفتق  
ومعنى احرى فصارت كما اذا قال اذ امت ودخلت الدار وكنت استخراي يفتق من الثلث لان عتق العتق بالموت و  
بصفة يوجد عند الموت قبل استخراي ملكه الورثة فصار كما اذا عتق بالموت بصفة بخلاف دخول الدار لان لا يفتق  
له بالموت فصارت بمنزلة بطل بالموت كسائر الامان وفواضلها زفو وبعقوب اذا قال انت حر ان مت او قتلت  
ابو يوسف ليس بشيء وقال في مودبره لان عتقه بالموت لا محالة ولا بد يوسف انه عتق العتق بظاهره فصارت  
انما مات زيدا واذ اخرج التدبير لا يجوز له اذ اخرج عن ملكه لا بالعتق لقوله عليه السلام المذلل لا يبيع  
ولا يوبى لا يورث ويخرج من الثلث ولان سبب الحرية للميت على ما بينا وان كان لا محالة وفي الهبة والبيع







في الفقرة قال علي ان السلب في الغيبة يرجع عن ذلك **قال** وله وطية واستخداها واجارها وكذا بناء لان الملك  
فانهم فيها كالمدة فان كان كل واحد منها عتق معلق بالموت والكتابة فنجح عليه ما بين في المدة ولان البنية  
عليه السلام لم يفرق ما بينه بعد ما ولدت **قال** ونفق بعد موته بجميع المال ولا يبيع في ديونه لما  
تقدم من الاحاديث **قال** وحكم ولدها من غيره بعد الاستيلاء حكمها ما تقدم ان الحكم المستوفى في الامور  
الي الولد **قال** وان اسلمت ام ولد النهراني سعت في بيعته وبني له ملكا بته لا تعتق حتى تودي ومارت في  
نعتق للحاكم والسفاهة دين عليه لان زوال رقة عنها واجب بالاسلام اما بالبيع او بالاعتاق وقد  
تقدر البيع بالاستيلاء فتعين العتق وان ما قلناه من ان الرقة يندفع عنها بجعلها  
مكتوبة لانها نصية حرقة يد او يندفع الفرع عن الذي فتنه في الاداء لشكل الحرية ولو كان يعتق في لال  
وي مخرج شتوان عن الكتاب والاداء اليه الذي ينظر ربه وان لم تكن منقومة فين كلف للفقهاء  
كما اذا عين احد الشريكين عن القصة فوجب المالك للبيعتين **قال** انما يجب عليه اذا خرج عليه الاسلام  
ما كان جنسه حتى يوجب زوال ملكه عنها اما اذا اسلم في ام ولد على حاله كما قلنا في النكاح ولو مات ميتة  
تاحت بلا سعاية لان ام ولد **قال** ولو تزوج ام ولد بغير ملكها حارت ام ولد له وكذا  
لو استولوا بملك يمين لم يستحق ان يباع اليه ملكه فلي ام ولد لان نسب الولد ثابت منه فيثبت  
ابنة الولد لانها تنسب اليه ما لم يولد لان الاستيلاء حرية تنسب اليه بنبوت النسب فاذا جاز ان يثبت النسب  
في ملك الغير جاز ان يثبت ما يتعلق به ايضا بغيره بخلاف ما اذا ولدت منه من زنا على ما بينا  
**قال** ولو ولد بغيره في جارية ابنه فولدت وادعاه يثبت نسب ومارت ام ولد له وعليه قيمته بدون  
عقرها وقيمة ولده لان الاب ان يملك مال ابنه للمساومة اليه البقاء للملكة والمنسب فله ان يملك  
جارية للمساومة اليه مائة مائة وبها نسبه لان كتابة الاب على ابنه ما تر في النفقات الا ان كان  
جنه اليه مائة مائة وبها نسبه دون حاجته اليه بقاء نفسه فله ان يملك الجارية بغيره والطلاق  
بغيره فيثبت له ملكه قبل الاستيلاء بنبوت الاستيلاء لان المصير للاستيلاء ما هو حق  
الملك او حقه ولا بد من نبوته قبل العلق ليدل في ملكه فخصه بالاستيلاء **قال** وانما في ملكه لا عقر عليه  
ولا قيمة الولد ما ان العلق حدث على ملكه ولو ان الابن زوجا من الاب فولدت منه لم تفرق  
ولد لان ما صار مهورا بالنكاح فلا حاجة اليه الملك ولا قيمة عليه لانه لم يملكها وعليه المهر لان النسبة  
بالنكاح وولدها لان ملكه اخوه فيعتق عليه لانيته واصل انه هذا النكاح فليس لانه لا ملك للاب  
فيما لان الابن يملك فيه جميع النفقات وطية وبيعها واجارة وعتق وكتابة وغير ذلك مما لا يملك  
فيما يجوز شيئا من ذلك وانما دليل انتفاء ملك الاب وعدم وجوب المهر لانه لا يملكها واذ انتفى  
ملك الاب جاز ان ينفق كما انما تزوج الاب جارية الاب **قال** ولابد من ملكه عند انقطاع ولا يثبت لانه يفرق

معام

معام ومع ولا يثبت لاولاد لاجل الولاية تنقطع بالكل والرفق والردة والمخاف والموت **قال** جارية ببيع اثنين  
ولدت فادعاه احد ما ثبت نسب لانه لا يثبت النسب في نصف لصادقته ملكة ثبت في الباقى لانه لا يثبت  
لان سببه وهو العلق لا يثبت فان الولد الفردي لا يتعلق من ماء رجلين وصارت ام ولد له وبها عتقها  
فانما لان الاستيلاء لا يثبت في واما عند فخصيه بغيره ام ولد ويملك نصيبا لانه قابل للملك فيملك  
فيصير الملك ام ولد له وعليه نصف قيمته لانه ملكه **قال** وعليه نصف عقرها لو طية جارية منسوبة لان الملك ينعف  
الاستيلاء حكمه ولا يثبت عليه من قيمته ولان النسب يثبت مستندا الي وقت العلق ولم يتعلق به منه  
على ملكه شريكه **قال** وان ادعاه معا حارت ام ولد لها نصيب في دعوى كل واحد منهما في نصيب في الولد والاستيلاء  
يبيع الولد ويثبت نسبهما لاروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب اليه ابنه بخر في هذه الحادثة ليسا فليست  
ولو ثبت البيع لهما ما يثبت لهما من ثمنها وبناتها وهو الباقى منها وذلك بحرف من الصحابة من غير تكليف في اجماع  
منه عن علي رضي الله عنه ايضا ولا يثبت مستويان في سبب الاستحقاق وهو الملك فثبت مستويان في الاستحقاق و  
ماروي من حديث المديني واسامة بن زيد وفيه السيرة عليه السلام فملكه يثبت ذلك عند جله عليه السلام  
بقول القاضي فانه عليه السلام كان يعلم ذلك ولكن المشركين كانوا يطعنون في نسب ام ولد فله ان يقول القاضي  
فقال طعنهم لانهم كانوا يعتقدون في طية بغيره لان حكم شرعي فله ان يفرج البنية عليه وسلم **قال** واما ان النسب  
يثبت في يتعلق به اخصام متجربة في لا يثبت النسب في حق كل واحد منها مكلما وما يقبل فثبت في حقها  
متجربا على ما لا يثبت عند الامكان فان كانت الجارية ببيع ابن فهو لاب نرجح جانب المهر لانه  
فونصيب الابن كما تقدم وان كانت ببيع مسلم وذن فهو للمسلم ترجحا للاسلام وقال في ما سواه في  
النسب لاسواء بينهما في الملك الموجب فله ان يبيع ابنة بدل لانه لو ادعى نسب لغيره جارية لاروي به  
بالكسر لا بالفتح راجع بالاسلام ولان النفع للخصم وجعل كل واحد منهما نصيب عتقها وبها نفقاتها  
بما له على الاثر لا يملك في نفسه واعطاه **قال** ويرث من كل واحد منهما ما كان له لانه لا اقرانه انفسه فقد اقر له  
بنيته ابن وبه ثمان مائة واحد لاستوائهما في الاستحقاق كما انما قال النبي والدا علم **كتاب المسكيات**  
الكتابة مستحبة مندوبة قال تعالى فلي تولى ان علمه فيهم خيرا والمهر لانه لا يثبت لان الابحاث غير  
باجماع الفقهاء ولو قلناه على الجواز لم نزل العلق بالثبوت لانها جازية بدون بالاجماع وقوله ان علمه خيرا  
خرج من خارج العادة او نقول ان لم يعلم فيه خيرا فلا فضا لان لا يثبت به وكافيهما من سبق وحصوله في  
ومصاطها وبها مشروحة بانما ثلثا من الكتاب وبالسنة وهو قوله عليه السلام كتاب على ما بينا  
او قيل فاذا كان كذا الا عشر او اثنى عشر وعبد وقال عليه السلام المكاتب عبد ما بينه عليه  
درهم وعلى جواز الا جاع **قال** ومن كان عبد على مال فقبره حار منسوبة اما الجواز  
فما بينا وانما شرط القبول فلانه مال يملكه فلا بد من التمسك به وذلك بالقبول ولا يعتق الا بالاداء



جميع البدل لا روي من حديث فاذا اراد عتق وان لم يقل له المولى ان ادبته فانت حر لانه  
العتق فثبت من غير شرط كما في البيع والصغير الذي يعقل كالكبير وفيه فرعية الا ان للصبي  
العقل **قال** وسواء شرط حال او موقلا او منجلا لاطلاق النصوص وقيد الجدل زيادة على  
النسب فيه وذلك في سائر المعاولات بخلاف السلم لان السلم فيه معقود عليه وهو يبيع المالك  
ليس على ما يشاء في السلم فلا بد من زمان يقدر على تحصيله اما ما البدل معقود به فلا يشترط  
قدرته عليه كمن يبيع في المبيع اذا كان المشتري مفسدا او افلس بعد الشراء ويجوز ان يفتقر  
البدل ويوجب في الحال اما السلم فيه لو قدر عليه بان كان له او افترضه لما باعه باو كالتبعية وباعه  
فحين ير يد بغير الوقت وان كان فيه حالا فكما امتنع من الاداء في التي في لانه يجوز وعجز المالك  
يوجب رده الى الرق **قال** واذا تمت الكتابة بخروج من المولى دون ملكه حتى يصير احق بالثمن  
واكسبه لان المطلوب من الكتابة وصول المولى الى البدل ووصول العبد لثمنه باداءه بر لا ولا  
يتحقق ذلك الا بملك المخرج عنه وثبوت حرية البدل ويكتسب بوجه البدل فاذا اذله عتق هو  
واولاده بعتق **قال** وخروج عن ملكه المولى ايضا عملا لمقتضى العقد كما مر **قال** واذا ائتمن المولى له  
عزله ما يشاء ان اكسبه فيكون المولى فيه كالاجنبي ولا يلزم بغيره لسلطه على انلافه فلا يجزى  
على ادائه الكتابة فلا يحصل المقصود بالعتق وان وطئ المكاتبه فعليه عتق لانه من اضرارها  
افقها ما يتحقق المقصود وهو وصوله الى الاداء ولهذا لو وطئت بشبهة او جنه عليها لان فقه  
وارش الحلية لا ولو جنه عليها او جلد ولا يلزم الارش ما ثبت **قال** وان اعنى المولى المكاتب بعتق  
عتقه لبقاءه على ملكه رقبته **قال** وسقط عنه مال الكتابة لوصول المقصود بدونه وهو العتق وكذلك  
لو ابراه عن البدل او وسمه منه فانه بعتق قبل ولم يقبل لانه اني بعته العتق وهو ابراه من البدل  
اسقاط عنه الا ان اذما لا اقبل عتق وبقى البدل دين عليه لان ماله الدين ترد بالرد العتق  
والعتق لا **قال** او مولا دون في جميع التفرعات ويخرج من النسخات الاما جرت به العاكة  
كما عرفتم لان مقتضاها اطلاق تصرفه في النسخات للكتابة كما اذون **قال** الا ان لا يمنع بيع  
المولى لان ذلك يؤذيه الى فسخ الكتابة والمولى لا يملك فسخ الكتابة لانه من جانب تطبيق العتق  
فلا يملك فسخه والرجوع عنه **قال** وله ان يسافر لانه من باب التجارة والاكساب **قال** وان شرط  
المولى ان لا يخرج من ملكه فله السفر استحسانا لانه شرط سيجل لغايبه موجب العتق وهو  
حرية اليد والتفرد بالتصرف فيبطل الا انه لا يفسد العقد لانه لم يتمكن في حله وفعله لا يفسد  
الكتابة **قال** ويروج الامة لانه من الاكساب فانه يوجب له النفقة والمهر بخلاف  
العبد فانه يوجبها في رقبته **قال** وبه ثبت عبده لانه من انواع الاكساب فصار كالبيع

له

بل هو انفع لانه لا يزل ملكه عن الابد ووصول البدل اليه وفي البيع يزل الملك بالعقد والعكس  
ان لا يجوز لان ماله الى العتق فصار كالا عتق على ماله وجوابه ما قلنا بخلاف العتق على ماله فانه  
بالعتق يخرج عن ملكه وقد لا يصل الى البدل لا فلاس العبد وعجزه عن الاكساب ولانه يوجب  
للمعتق اكثر ما وجبه له والشئ لا يتحقق ما هو فوقه بخلاف الكتابة فانه يثبت للناسي مثل ما يثبت  
له وفيه احيانا **قال** فان ادى قبله فولاؤه للمولى فعنه اذ ادى المخرج الثاني قبل الاول  
لان للمولى فيه نوع ملك فبطلت اضافة الاعتاق اليه لانه مسبب عند تداركها فتمت الى المباشرة  
كالوكيل **قال** فاذا ادى الاول بعد ذلك وعتق لم ينتقل اليه الولاء لان المولى جعل معتق بسبب مبيع  
فلا ينتقل عنه **قال** واذا ادى الاول قبل فولاؤه له لانه اذ ادى الاول عتق وصار اهلا فضاف اليه لانه  
الاصل **قال** وان ولد له من امته ولد محكم حكمه وكسبه له لانه لو كان حر اعتق عليه فاد كان  
مكانه بكتابة عليه تحقيقا للصحة بقدر الامتنان واذا دخل في كتابته كان كسبه له لان كسبه  
ولده كسب كسب **قال** وكذلك ولد المكاتبه مع ما لانه ثبت فيها صفة امتناع البيع فبقي اليه  
الولد كالتدبير ونحو **قال** ولو زوجه امته من عبده فم كاتبة فولدت دخل في كتابته الامم  
بجانب الامم كاتبة في طرية والرق **قال** وان ولد من مولا ان شئت مضت على كاتبة  
وان شئت صارت ام ولد وعجزت نفسها لانه صار لها جسد حرية عاجل بيدل الكتابة واجل بغيره  
وبما اتمته الولد فتمت اتمتها شئت وولد ثابت النسب من المولى لان ملكه ثابت في الامم وهو  
كافيه للاستيلاء وهو حر لان المولى يملك اعتاق ولدنا **قال** فان عجزت نفسها وصارت ام ولد فحكمها ما  
تقدم **قال** وان مضت على الكتابة فلها اخذ العتق كما قدمناه **قال** فان مات المولى بعد ذلك عتق بال  
استيلاء وسقط عنها بدل الكتابة **قال** وان ماتت قبله وتركت مالا يورث منه بدل الكتابة وما بقي  
يرثه ابنها كما عرفت وان لم تترك مالا فلا سعاية على الولد لانه حر **قال** فان ولدت ولدا اضر لم يزل المولى  
الا بدعواه طرية ووطئها عليه فان لم يدعيه حتى ماتت من غير ماله سعى الولد اليه لانه من نسلها  
لا فلو مات المولى بعد ما عتق وبطلت عنه السعاية لانه في حكم ام الولد **قال** وان كاتب ام ولد جاز  
لما مر في الاستيلاء فاذا مات سقط عنها مال الكتابة لانه عتقت بالاستيلاء والبدل وجب لتحصيل  
العتق وقد مضى وبطل الاولاد والاكساب ما بينا وان ادت قبل موت المولى عتقت بعتق الكتابة  
**قال** وان كانت مدبرة جاز ما مر في التدبير فان مات المولى ولا ماله ان شئت سعى في ثلثه  
فيمنه او جميع بدل الكتابة وقال ابو يوسف يسعى في الاقل منها وقال محمد يسعى في الاقل من  
ثلثه فيمنه وثلثه بدل الكتابة فالتخير مذهب ابي حنيفة ومحمد وصادق في العتق فاما  
فهم في التخيير بناء على اختلافهم في تخيير الاعتاق فعند ابي حنيفة لما تخير بعتق ثلثه الموت



وبقي ثلثه فقد توجه له وجهان على وجه واحد وهو السعفة بالتدبير وموجب بدل الكتاب فيختار انهما  
وعند ما عتق كتمه لا عتق بعضه وقد وجب عليه احد المالين فيؤدى اقلهما لانه مختار الاقل  
لا محالة ولخرج الفقدان البديل مقابل بالكل وقد سلم له الثلث بالتدبير فيسقط بقدره لانه  
ما وجب البديل في مقابلته الثلث الا ان ياتي به لو خرج من الثلث سقط عنه جوب البديل فاذا خرج  
ثلث سقط الثلث وصار كما اذا دبر مكاتبه ومات فانه ليس في الاقل من ثلث القيمة فثلث البديل  
كذا انما اولها انه قابل جميع البديل بثلثه رتبة فلا يسقط منه شيء وهذا لانه بالتدبير استحق رتبة  
الثلث ظاهره والعقل لا يمتنع المال بمقابلته ما يستحقه من حريته وصار كما اذا اطلق امرأته فثمن  
انطلقها ثلثا على الف كانت الاثني مقابلته بالواحد الباقية كدلالة الارادة كذا انما اختلاف ما اذا  
دبر مكاتبه لان البديل مقابل باطلاقه اذا استحقاق في ثمنه بالكتاب فافترقا **فصل** واذا كانت  
المسلمة على حر او جنة بر او على قيمة العبد او على الف على ان يرد اليه عبد البعينة فهو ماسد لانه لم  
ولم يدر ليس بالحق في حق المسلم فلم يملكه بده لا والقيمة مجهولة القدر في البعينة فصار ككتابة  
على ثوبه واداة فانه لا يجوز لتفاحش طهارة كذا انما واما الثالثة فمد يد اي حنيفة ومحمد فلا يوجب  
سقي بها جائزة وليس الا على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسط فيبطل من حقة العبد ويهيئ له ثوبا  
لما في لانه لو كانت على عبد صريح وانوفى اليه عبد وسط فكذا يفتقر استنفاؤه منه ولها ان المستثنى بحول  
فيوجب جملة المستثنى منه ولان العبد لا يفتقر مستثنى من الف واما الثانية فيتمتع والقيمة لا يملك  
بدل فلا يفتقر مستثنى **قال** فان ادعى العتق باعتبار التعليق وان لم ينع على التعليق لان الفاسد معتبرا  
طاهر كالمبيع وقال في العتق بالاداء فيتمتع لان القيمة باه البديل وقال ابو يوسف يفتقر باءا كل  
واحد منهما انما طهارة بدل صورة واما البديل فبدر مفعول وعن ابن حنيفة انما يفتقر باءا عن طهارة  
قال ان ادعى ان حرقه لتقصي على التعليق وفي ظاهر الرواية لم يفصل على ما في **قال** واذا عتق باءا  
لم يفتقر قيمة ثوبه كما قلنا في البيع الفاسد اذا لم يكن المبيع لا ينقص عن البيع ووارثه لانه عقد فاسد فيجب  
القيمة عند الدعاك بالثمن ما يلف كالمبيع فاسد او لان المولى مريض بالنقصان والعبد مرضي بالزدة فاما  
من بطلان العتق فتجب الزيادة **قال** وقياسا اذا كانت على حقة يفتقر باءا القيمة لانه هو البديل فيعتق كما  
في واثرة طهارة في الفاسد بخلاف ما اذا كانت على ثوب حيث لا يفتقر باءا ثوب لفتحة طهارة فانه لا يدر  
ان ثوب را دالمولى ولا يثبت العتق بدون ارادة **قال** والكتابة على الدرم والبيت باطله لانها ليسا  
اصلا ولا موجب لاولو على العتق باءا يفتقر بالاداء لوجوب الشرط ولا شيء عليه لعدم الملكية  
**قال** والكتابة على الحيوان والثوب كالنهي ان عتق النوع صريح وان اطلق لا يفتقر وتامة من في العتق  
ولو عتق عتقه باءا ثوب او دابة او حيوان فادى لا يفتقر لجهالة الف حقة على ثوبه وان كان

عليه على حيوان موصوف فادى القيمة اجبر على قبوله كما قلنا في المهر **قال** ولو كانت الذمة على غيره  
جاز اذا ذكر قدر معلوما وكذلك اذا كانت على جنسية لانها مال في حقهم واثمها اسلم فليؤد  
قيمة المهر لانه ان كان العبد هو المسلم فهو ممنوع من ثمنه وان كان المولى فهو ممنوع من ثمنه فوجب  
القيمة واثمها اذ عتق لان القيمة تفضل بدلا كالكاتب على حيوان موصوف فيعتق باءا كان **فصل**  
ولو كانت عبدا بكتابة واحدة ان ادعى عتق وان عجز رد الى الرق جاز ولا يفتقر الى ابراء الجميع  
لان الكتابة واحدة وشرط فيها معتق ولا يفتقر احدها باءا نصيب لثالث فان عجز احداهما فرد الى الرق  
اما بتصلها او رد الفاضل ولم يعلم الاخر بذلك ثم ادعى الاخر جميع الكتابة عتقا لانها كانت واحدة  
الاخرى انهما لا يفتقران الى ابراء الجميع فكذا الاخرى انما يوجبها وان العتق ينظر بهما الفضا لانه  
لو نفذ سقط حصته من البديل ولا يفتقر باءا حقة ولما لم يسقط بخصم عنه فيما مضى وكذا لو  
سبح بعد ذلك وادى بخا او نجس ثم عجز ورده في الرق فهو باطل لان رد الاول عالم بغير ضار كالعبد  
فلا يفتقر البعير لاقتمال فدية الاول ولو كان له حدين ففدتا بهما كذلك ففدى واحد منها مكاتب بحقة  
يعتق باءا لانه كل واحد منهما انما استوجب البديل على مملوكه ويعتق بشرطه في مملوكه لانه مملوك غير  
بخلاف المملوك الاول لان شرطه معتق في حقها لانها مملوكاه **قال** وان كانتا على ان كل واحد فانه  
على الاخر جاز استحسانا ويجعل كل واحد منهما اصلا في وجوب الاثني عليه ويكون عتقها معلى باءا  
يجعل كفتها بالالف فيصق صاحب تصقيته في طاهرهما الى المولى عن الرق وان كان كذلك فانهما ادعى  
عتق لوجوب الشراء ورجوع على شريكه بنصف ما ادعى لانه قيمته دينيا عليه بامره فيه جوب عليه تحقيق المساواة  
بينهما ولم يرد على شيء او رجع باطلاقه لا يحصل المساواة ولو اعترف المولى احداهما قبل الاداء عتقا لثبته  
وسقطت حقة لما تقدم ويبقى على الاخر النصف لان البديل مقابل به قيمته على الحقيقة وانما جعلنا  
عليه كل واحد منهما احتياالا لهما الكفالة وبعث احدهما استغناء عن ذلك واذا كان مقابلا  
بالرقبتين تنصف وللمولى ان يأخذ بالنصف الباقي انهما انما العتق بالكفالة وصاحب بالاهالة  
**قال** ولو كانت نصف عبدا جاز وصار نصف مملوكا عند ما يبيع كله مملوكا على تحريم  
الاعتناق وعدمه فبغير نصف ومملوكا ونصف ما دونه في التجارة لان الاذن لا ينجي  
ونصف الكسابة له ونصفها للمولى في اذى عتق نصفه وسبق في نصف قيمته ولا حق للمولى في  
اكسابه بعد العتق لانه مستثنى ومملوكا مكاتب عنده ولا حق للمولى في اكسابه المكاتب  
**فصل** واذا مات المكاتب وترى واما اذنت مكاتبته وحكم بحريته في اخر جزاء من  
اجزاء حيوته ويعتق اولاده فان فضل شيء فلورثت روبا ذلك عن علي وابن مسعود  
ولانه عقد معاوضة لا يفتقر بموت احداهما ومولى المولى فلا يفتقر بموت الاخر لتسوية بينهما

عالم



وكما في البيع ولان البدل كان في ذمته ولم يبق صاطة لذلك بالموت ولهذا حل به الاجل فينتقل الى الزكاة  
كما في الديون فقلت الذمة وظل الذمة بوجوب العتق الا انه لا يحكم بالعتق حتى يصير المالك الى  
المولى من اعادة طقة وليتحقق خلو ذمته لاحتمال بطلان تركته قبل الاداء فاذا وصل حكم بخرجه  
في اخرجه من اجزاء حيوته فيموت حرا فيعتق اولاده بنحوه ما قدمنا فان فضل بخرجه فلو تركته  
لان حره وان احرار فان لم يترك واما و تركه ولد او ولد في الكفاية يسوق كالميراث معناه على نحو  
فاذا ارى حكم بعتق ابيه قبل موته وعتق الولد لاله داخل في كتابه ابيه لانه وقع العقد كان من  
اجزاء الارث متصلا به فورد العقد عليه فدخل في كتابه وكسب فدخل في الاداء وصار كما اذا  
ترك واما **قال** وان ترك ولدا مشترا فان ادب الكفاية خلا والارث في الرق وقال ابو حامد يهود  
في الكفاية لانه يتكاتب عليه بنحوه فاستوى ولان جعفر رحمه الله ان المشتري لم يدخل تحت العقد  
لان العقد لم يصف اليه لانفعاله عن الاب وقت العقد فلما بشر به اليه حكمه بخلاف المولود في  
الكفاية لانه متصل به حاله العقد ففسر العقد اليه ودخل في حكمه فيسعى في نجوه الما ان المشتري اذا اراد  
في ذلك بغيره كان الجانب امان عن وفاء فيحكم بعتق اخر عمر فعتق ولده بنحوه ما بينا  
**قال** واذا مات المولى ادب الكفاية الى ورثته على نجوه لانهم مخلوقون في الاستيفاء واعتقدوا انهم لم يعتقوا  
لعدم الملكة فانه لا يملكه سائر اسباب الملك فكذا اباء وارث وان اعتقه جميعا عتق لانه يبيع ابيهم بدل الكفاية  
لان الارث يجري في البدل والابن عنه موجب للعتق كما لو ابراه المولى الا ان اعناق البعض لا يوجب اسقاطا  
لغيره من البدل لانه لا يمكن جعل ابي مقتضى العتق ولا عتق فانه لو اعتق البعض لاعتق ولا يمكن ان  
يجعل ابي عن الكفاية لتعلق هذا العتق **قال** وادعى المالك عن نبح نظر ظلم فان كان له مال يجر  
وضول انظره يومين وثلاثة ولا يزد عليه لان في ذلك نظر البهايين والثلاث مدة نظر لابلها  
الا عذر كما في امال الديون للقضا ونجوه وان لم يكن له جنة عتق وعاد الى اهلهم الرقا وقال ابو  
يوسف لا يجزه حتى الى عليه بنحوه وهو ما نوره على رضى الله عنه وكما ان البخر سبب العتق وقد  
تحقق فان من يخرجه من نبح كان عن نبحه اعجز ولانه فان مقصود المولى وهو وصول المال اليه  
عند وصول النبح فلم يكن راضيا ففسد وليس فيه او ثلاثة لا بد منه لا يمكن الاداء وليس بنحوه والارث  
معارضة ما روي ان ابن عمر رضى الله عنه عجز مكاتبته له حين عجزت عن نبح واحد ورد الى ابي  
فصار ضا **قال** فان عجز عن نبح عند عجز القاض فزده مولاه برضاه جاز لان الفسخ بالسراحي يجوز  
من غير عذر فبعضه او **قال** **قال** وان ابى العبد ذلك فلا بد من القضا بالفسخ لانه عقد لازم  
فلا بد من فسخه من القاض او الى ضا كسائر العقود **قال** واذا فسخه عاد الى احكام الرق لان با  
لفسخ بغير الكفاية الكفاية كان لم يكن واما في يد من اكسبه لمولاه لانها كسب عبده **قال**

وهو نفع محض فملكه عليه كقبض الهبة **كتاب الامان** وهو مجموع بين وبين في الفسخ القفال  
تعالى لاخذنا منه باليمين اي بالقول والقدرة من وقيل في قوله تعالى انكم كنتم تاتون عن البيعة يتقون  
عليه **قال** **قال** اذا ما رتبة رفعت لمجد تلقا عارية باليمين وهي الجارية ايضا وهي مطلق  
لطلق باي شيء كان من غير تخصيص وقوله تعالى فراع عليهم عرا باليمين محتمل الوجوه الثلاثة اي  
بيد البيعة او بقوله او بخلفه وهو قوله وياكيدن احناكم **قال** وفي الشرع نوعان احدهما الف وهو ما  
يقترن بغيره القسم بغيره اظنا لا يجوز الا بالله تعالى فالكسب عليه السلام من كان حائفا فليست كالف  
او ليذر وقيل في الفسخ اللغو لان فيها لطف وفيه معنى القفال لانهم يفتون كلامهم ويوثقون بالقول  
تبع **قال** وكانوا اذا اختلفوا وتعاقدوا ياخذون باليمين التي بين كفاية الله الشرا والجر او **قال** وهو  
تعلق لظن بالشرا على وجه ينزل لظن عند وجوه الشرا كقول ان لم تكن عند افعيد حرو هذا  
النوع يثبت بالاصطلاح الشرعي ولم ينقل عن اهل اللغة وفيه معنى القفال والشوثن ايضا لان اليمين  
تعتد للمحل على فعل المحلوف عليه او للمنع من فعله فان الانسان يعلم كون الفعل مصلحا ولا  
يفعله لغور الطبع عنه ويعلم كونه مفسدة ولا يجتنبه عنه ليل اليه وغلبته شهوته عليه فاحتاج في  
تاكيد عزمه على الفعل او الترتك الى اليمين وكما ان اليمين بالله تعالى تحمله او تحمله لما يلزمها من الا  
ثم بهنك الاسم العظيم والكفارة فكذلك الشرا والجر، يجزى ويمنع لما يلزمه من روال ملك الكفار  
ملك الرتبة وغيره كما فيحصل المنع والمحل على واحد من اليمين فاطقنا بما لا يشترطها في المعنى  
**قال** واليمين مشروعة في المعاملات والمقصودات توكيد او توثيق للقول **قال** تعالى ولكن يؤخذ  
كم بما عقدتم الامان وقال عليه السلام لا تخلفوا بايكم ولا بالظوا عيت من كان حائفا فليخلف  
بالله او ليذر والافضل ان يعقل لطف بالله تعالى **قال** وطلق يؤخذ الله تعالى قبل يكم لقوله عليه السلام تكون  
من حلف بالطلاق وحلف به وقيل ان اضيف الى المستقبل اليكم والى الماضي يكم وهذا حسن لانما منتهى  
في العود والمواثيق بين المسلمين من غير تكليف والحديث محمول على الاضافة الى الماضي بالاجماع وهي من  
امان التسعة **قال** **قال** اليمين بالله تعالى لا تلته غوس وهي لطف على امر ماض او حال يتعد فيها الكذب فلا  
كفارة فيها **قال** ولغو وهي لطف على امر ينطه كما قال رسول الله لا يؤاخذ الله بها **قال** ومنعقد وهي لطف  
على امر في المستقبل ليعمل او ينكره فاذا حلف فيها فعليه الكفارة **قال** ويبين ذلك ان اليمين امان تكون  
على الماضي او على الحاضر او على المستقبل فان كانت على الماضي او على الحاضر ما كان تعمد الكذب فيها وهي الاولى  
او لم يتعد وهي الثانية وان كانت على المستقبل فلا الثالثة سواء كان عدا او ناسيا مكرنا او لا يعا  
على ما بينته ان شاء الله تعالى **قال** اما الغوس فليست بينا حقيقة لان اليمين عقد مشروط على ما بينا  
لذلك كبيرة فلا تكون مشروعة وتسميتها بيمين مجاز لوجوه صور اليمين كما به عليه السلام عن بيع



لما سمعوا بها جازا قلوبا وسببت غمسا لانها تنفس صاحبها في نار جهنم وهذا قلل الكفارة فيها **باب** واليهين على  
الماضي مثل قوله وماله ما فعلت كذا ومويعلم او والله لقد فعلت كذا او مويعلم انه لم يفعل **باب** والماضي ان  
يقول والله ما لهذا خبر دين ومويعلم ان له عليه فلهذا اليهين لا ينعقد ولا كفارة فيها وانما التوبة وانما استغفار  
وامر الله تعالى **باب** قال عليه السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيها فيمن ارتكب واحدة منهن لم يمتحها الله وعقوبتها الوالد  
وبهت المسلم وانفاز من الرضا واليهين الفوس **باب** وقال عليه السلام اليهين الفوس تدفع اليهين الفوس  
فوق لم يذكر فيها الكفارة ولو جئت لذكرها تعليقا او نقول لو كان لا كفارة لما ودعت الدار بلا فاع لان  
الكفارة اسم لما يستلزم فيه رفع الحجة وعقوبته كغيره من الذنوب ولانها كبيرة باطلة  
والكفارة عبادة لانها يتادى بالقوم وليست باحدة في الية فلا يتعلق بها ولا ان الله تعالى اوجب الكفارة  
بقوله يا عباد الله انما اباح لكم ما بين يدي من الغنم والعقود ما يتصور فيه لطل والعقد وذلك لا يتصور في الماضي **باب** واما  
المفكوك قوله والله ما دخلت الدار وما كلمت زيدا بلفظه كذلك وهو بخلافه ويكون في الماضي كقوله  
والله ان القبل لم يدر فاذا لم يجد الله والا علم فيه قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم **باب** وحكي  
محدث انه جفف ان اللغو ما يحجب به الناس من قولهم لا والله وبلى والله وعى عابته من موقوف  
ومرفوعا وعن ابن عباس موقوف على عيسى كاد به وهو يراه صارق **باب** فان قيل كيف يقول محمد  
بن الحسن بن جواد لا يؤاخذ الله به والله سبحانه وتعالى نفى المؤاخاة فطعا فاطوا به من وجه امر  
بما ان العلماء اختلفوا في نفى اللغو فقال محمد بن جواد لا يؤاخذ الله تعالى باليهين على الوجه الذي فسرنا  
في مقالنا غيره **باب** والله ان الرجل على وجهه رجاء طمعه ورجاء تواضع في ران محاذ في ذلك على  
سبيل التواضع وروى ابن رستم عن محمد لا يكون اللغو الا في اليهين بالله وقد عبر عنه الكوفي فقال ما كان  
المحلف به ما الذي يمين به باطن فلا يؤخذ به وذلك لان من حلف بالله على امر بلفظه كقوله والله اني  
لعا المحلف عليه وبقوله والله فلا يمين به **باب** واليهين بغير الله تعالى يلغو المحلف عليه يعني قوله امراته  
طالق او عتقت او عليه الخ فليز به **باب** واما المتعقد فانواع منها ما يجب فيه البركة كقوله الفايض ومن  
العلم لان ذلك فرض عليه فثبت كذا باليهين **باب** ونوع يجب فيه لطف كقوله العاهل ورتك الواجبات  
قال عليه السلام من حلف ان يطعمه فليطعمه ومن حلف ان يعقبه فلا يعقبه **باب** ونوع لطف فيضم  
من البركة كالحج ان المسلم ونحوه قال عليه السلام من حلف على يمين وراها غيرا حنرا منها فليات  
التي بها ضم وكيف عن يمينه ولان لطف ينحس بالكفارة ولا حاجتي للمعصية **باب** ونوع ما على السواء  
مخفيا اليهين في اوله قال تعالى واحفظوا ايمانكم انكم عن لطف **باب** واذا حنر بعينه في الا  
بحان السقطة فعليه الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان **باب** ان شاء اعتق  
رغبة وان شاء اطعم عش مسكين او كساهم فان لم يجد صام ثلثة ايام متتابعات قال تعالى

نكفارة

**كتاب الولاء** وهو نوعان ولا عتاقه وليته ولا نفعه ولا ماله ولا سببه ولا العتاقه  
الا عتاق لا ضاقته اليه ولحكم بضان السبب وسواء كان بيد او غيره بدل او بغير بدل ولكفارة  
اوليهين او بالنذر وعتق القريب بالثلث والمكاتب بالاداء والمدبر وام الولد بالموت  
اعتاق لان جميع ذلك بضان اليه فيكون من جهة فدخل تحت قوله عليه السلام الولاء  
لن اعنق والعقود من الولاء بنوعين التامر وحاشا للامانة يتناصرون بائنا  
منه لطف وغيره ففر حل الله على وسلم يتناصرون بنوعين الولاء فقال مولى القوم منهم وقال  
حلي القوم منهم والمراد باطلاق مولى المولاة فانهم كانوا اذا اعتقدوا عقد الولاء اكدوا باطلاق  
**باب** وبشيت للمعتق ذكر الامان او ائنه وان شرطه بغيره او مائة لا طلاق ما روي **باب** لا ينقل  
عنه ابد الا ان عتق على ملكه وتلك السبب من جهة فلا ينقل عنه **باب** فاذا مات فلولاه قريب  
عصته فيكون لابنه دون ابيه اذا اجتمعا جتمعا وفيه اختلاف ذكرته ودلائله في الفرائض  
بذل المكاتب بعون الله تعالى **باب** وان استوا في القرب فهو سواء لا ستوا فيهم في العتق وفي  
القرب والعصوبة قال وليس للنساء الاولا من اعتق او اعتق مع اعتق او جرو ولا  
معتق لانهم ليس بعصبة اولان السبب النهر وليس من اهلها ولقوله عليه السلام  
ليس للنساء من الولاء من اعتق او اعتق او كاتب من كاتبين او جرو ولا معتق  
او معتق معتق ومن ادلى على ثبوت الولاء لمتن اذا اعتق او كمن سببا في الاعتاق ويبقى  
ثبوت الولاء لمتن بعد ذلك ويؤيد هذا حديث جعفر وقد ذكر في الفرائض ايضا ولا سيما سارت  
الرجل في السبب وهو الاعتاق واذا استحق ميراث معتقا فكذا معتق معتقا لانها  
نسبت اليه معتق ولان معتق ينسب اليها بالاولا **باب** وصورة جرو ولا معتق بان زوج  
عبدا معتق الفير فولدت مولاة لموالي الزوج لان الاب عبد لا ولاء له فاذا اعتق جرو  
ولا ابنه اليه موال **باب** وصورة معتق معتق اذا اعتقت عبدا ما شئتم عبدا وزوج  
معتق الفير فولدت منه مولاة لمواليها ما بينا ما اذا اعتق معتق المرأة العبد جرو ولا  
اولاده اليه ويكون ذلك الولاء لمعتقته فذلك جرو ولا معتق معتقا **باب** ولو اعتقت الام و  
يما حامل فولدت لا ينقل الولاء عن موالها ابد الا ان العتق ورد على الولد لانه كان موجودا  
منصلا بما وقت العتق فلا ينقل ولاؤه كما اذا اعتق قصدا ويوف ذلك اذا ولد له لا قبل من  
اشهر من يوم العتق على ما عرفت وكذا اذا ولدت ولدين احدهما لا قبل من سنة اشهر لانها  
خلقا من ماء واحد والا صر في جرو الولاء لقوله عليه السلام الولاء لمتن كمنه النسب اليه اباها فكذا  
الولاء فاذا امتنع اثنائه اليه الاب لما نزع فاذا زال المانع عاد الولاء اليه الاب عملا بالاصل قوله



الملازمة بنسب الاله فاذ كان الاب نفي بنت زب وروي ان زب من العوام راي يحيى بن زب  
اجيظ فمهم طهرهم وانهم مولاه لرافع بن جذيج وابوهم عبد بعض جبينه او لبعض اشجع فاشترى  
اباهم فاعفوه وقال لهم انتبوا الى فقالوا لا فاعفوا بل منهم مواني فاختصا الى عثمان رضى الله عنه ففوض  
بالولاة للزبير بن عذرة مخافة من غيره ولو اعتق لجد لم يجز الولاء ولا يكون العفو مسلما باسلام  
جده فان المسلمين لم يجعلوا الصغار مسلمين باسلام ادم ونوح وما جده ان وروي الحسن عن  
ابي حنيفة ان يكون مسلما بغيره لجد ولا لان لجد بنسب الاله عند عدمه **قال وسبب**  
ولاء المولاة العقد والمطلوب منه التامر وله ثلثة شرائط ان لا يكون له معتق لان وللاء  
العاقبة اقوى فيمنع نفوت الاضعف اليه ان لا يكون عربيا لان العرب لا يستقون فلا يكون  
عليهم وللاء العاقبة فولاء المولاة اولى وان لث ان لا ينسب اليه احد ولا يكون له نسب مع وف  
ولو عقد مشرور لقوله عليه السلام لا تسلم على يد رجل فقالوا ان من يبيع  
ومانه ان والاه ابي حنيفة لا ينسب له وروي ان رجلا اسلم على يد رجل فباعه الداريا وولاه فقال عليه السلام  
مواحق ذكرك ومولاه لا تعقل عنه وترثه وصورته اذا اسلم على يد رجل ووالاه على ان يرثه  
ويعقل عنه فقال انت مولاي ترثني اذا مت وتعقل عنه اذا جئت فيقبل الاثر فذلك صحيح  
وكذا اذا اسلم على يد رجل ووالاه غيره صح فاذا مات ولا وارث له ورثه لماروينا ونحوه يورث  
في الفرائض ويدخل في عقد الولاء الاولاد الصغار للثبوت والولاية وكذا اكل من يولد له بعد ذلك  
ولا يورثهم يبعونه في النسب فكذا في الولاء فان اسلم له ابن كبير على يد اخر ووالاه منه لا يقطع الولاء  
ولا يورث عنه ومن شرطه ان يكون المولى عاقلا بالغ احرارا حتى لا يفتي مولاة الصبي والعبد والمجنون  
ولو ولى الصبي باذن الاب والوصي جاز والولاية للصبي وان ولى العبد باذن مولاه جاز ولا يورث  
وكذا عن مولاه ويغيب الولاء للمولى لان الصبي من اهل الولاء والعبد لان حكم الولاء العقل والذكور  
والعبد ليس بملك لذلك ثبت الولاء لا قرب اليه منه وهو المولى **قال والله ان يفسخ عقدا**  
الولاية بالقول والفعل لانه عقد غير لازم لان الاعلى متبرع بالقيام بغيره وعقل جانيته و  
الاسفل متبرع بجملة طوبى في ماله والتبرع غير لازم ما لم يحصل به الغنى او العون كالهبته  
وله ان يفسخ بالقول بخضعة الاخر وبالفعل مع غيبته بان يوايى غيره كقول الوكيل بالقول  
بشرط علمه لانه عزل قصدا وبالفعل لا بشرط لانه عزل احمى **قال** فان عقل عنه او عن ولده  
ليس له ذلك طهول العون كالهبته وكذا اذا كبر احد ولاده فليس له ان يجمع عنه ما عقل  
ما ذكر انه دخل في عقده ولا يورث **قال** اذا اسلمت المرأة وولت او اقرت بالولاء وفيها  
ابن صغيرها فالولاء ولا لا يتبع لانه لا ولاية له على ماله فبطلت نفاه وله انه بمنزلة النسب وهو

رثه اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اليكم او كسوتهم او تحرير رقبة خبر فيكون الواجب احدهما فقال  
فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام فرائس مسوعة ثلثة ايام متتابعات وفرائس مشهورة فمن لم يجد فثلثة اشواق  
والكلام في الرقبة والطعام والتفصيل في ذلك من في الظاهر **قال** واما الكسوة فهو اسم لما ينسبه و  
الفصول منها رد الثوب في كل ثوب تقيده بكتيبات كسوة والا فلا فاذا اختار طائفة الكسوة كس  
عشرة مساكين كل مسكين ما ينطق عليه اسم الكسوة روي عن ابن حنيفة وابو يوسف ان ادناه ما يستر  
عامة بدنه فلا يجوز التساوي بل لان لا يستر كسوة عريانه عفا وعت مجدا ادناه ما يجوز فيه الصلوة فلا  
يجوز للثمن ولا التمسك لان لا يستر الا بستر كسوة وهذا لا يجوز فيه الصلوة وقيل لكسوة مسكين  
اراد ورواها وعندها وقيل كسوة وقيل لمخف وقيل يجوز الا اذا كان كان يتوشح به وان كان  
يستر عورته دون البدن لا يجوز كالسراويل وقيل قول مجد يجوز لانه يجوز فيه الصلوة وعن ابي  
حنيفة في الهامة ان كانت سابعة قدر الزاد السابق او ما يقطع منه فبعض يجوز والا فلا وما  
لا يجزى في الكسوة بحرية عن الاطعام باعتبار القيمة اذا نواه ولا يثاب في الكسوة الا بغير بدل  
ملكه عن العبد ليكون راجعا وادعاه فيتحقق معنى العقوبة فلا بد منه من التمسك ولو اعاد  
لا يجوز لانه لا يورث ملكه عن العبد بخلاف الطعام حيث يجوز فيه الاباحة لان ملكه من ذل  
عن الاطعام بالاباحة كما يورث بالتخليك **قال** ولو كفر عنه غيره بامره وبغيره امره لا يجوز كماله  
الزكوة لانها عبادة او عفوية فلا بد من الايمان بنف او نايه وذلك بالاذن لينقل فطر اليه  
**قال** ولا يجوز التكفير قبل الحنث لقوله عليه السلام من حلف على يمين وورثها غير ائمتنا  
فليأت الله بها جيرة وكيف يمينه وروي عن بكير بن عيينة امر وانه يقتضي الوبوب ولا وجود في  
الحنث او نقول اذا حنث يجب عليه ان يكون بالامر ولان الكفارة سارة والسرير بعد  
ذنب او جنابة ولم يوجد قبل الحنث لان الجنابة يهل الحنث ما ينقل به من ملكة رمة اسم الله  
تعالى واليمين مانعة من ذلك فلا يكون سببا مفضيا الى الحنث بخلاف ما ذكره بعد طرح قبل  
ز يروق الروح لان الحنث سبب مفضي الى الزموق غالبا وبخلاف ما اذا ادى الزكوة بعد النكاح  
قبل الطول لان السبب المال **قال** والقاصد والكفره والسبب في اليمين والفعل سواء **قال** قال عليه  
السلام ثلثة جهنم جهنم من لم يمت جد الطلاق والنكاح والايمان وعن عمر رضى الله عنه اربعة  
لا رد بها جهنم وعد منها الايمان وروي ان المشركين استخلفوا احدى يمينه واباه ان لا يمين رسول  
الله عليه السلام فقيل لرسول الله فقال بلى لم يبعدهم ويستعين الله عليهم فحكم بيمينه بيمينه مع  
الاكراه والكلام في الاكراه مضمون في بابيه ولان شرط الحنث هو النذر ووجود الفعل حقيقة لا بعدم  
الاكراه والنسيان ولا بيمينه بيمينه اليمين والمجنون والنائم لا امر في الطلاق **فصل** وروى القسم



والبا، والبا، هو العوالم المتوارث وقد رتبها القرآن قال تعالى والله رتبنا وقال يحلفون بالله وقال  
تالله لقد ارسلناك رسلنا والله عجب ايضا لان اللام تبدل مع الباء قال تعالى امنت به وامنت له والاصل فيه ان  
حرف الباء اللام الصاق وضعا والواو تبدل عنه فانه للجمع وفي الالف معنى الجمع والباء بدل من الواو  
كقولهم قرأت وتجاه فلما كانت الباء اصلا صحت لتقم في اسم الله وسائر الاسماء وفي الكتاب كقول  
لهم يكن لا فعل كذا او كون الواو بدلا عنها فصح في الاسماء العربية دون الكتابية وكون  
الباء بدل الباء احققت باسم الله وحده ولم تصلح في غيره من الاسماء ولا في الكتابية **قال** ونفى لكون  
فقول الله لا فعل كذا ثم قد نصب لنسب للألف وقد يخص دلالة عليه وهو حلفان بين العربيين  
والكوفيين والنجيين عليه السلام حلف الذي يلفق امراته البتة الله اردت بالبت الواحدة والمخلف من  
عادة الوبس تخفيفا **قال** ولللف في الانبئات ان يقولوا الله لقد فعلت كذا او والله لا فعلت كذا او  
بالكيد وهو اللام والشون حتى لو قال والله لا فعلت كذا اليوم فلم يفعله لان الله لا يفعل كذا او  
الانبئات لا يكون الا بحرف التاكيد لفت اما في النفي يقولوا الله لا فعلت كذا والله ما فعلت كذا **قال**  
والبيوع بالله تعالى وباسمائه لا بد بحج تعظيمه ولا يجوز منك حرمه اسم اصطلاحا ولا متعارفا  
والايمان مبني على العرف في تعارف الناس لللفق به كونه بينا وما لا فلا لان قصدهم ويشتم بغير  
الي للغة الوفاء كما سبق عند عدم العرف الي للغة الوفاء لان الحقيقة الوفاء فاقبعت على  
اللفوة بسبق العلم بها **قال** لا يحتاج الي نية الا فيما يستعمل به غيره كالحكم والعلم فيحتاج الي  
النية وقيل لا يحتاج في جميع اسمائه ويكون حاله لان اللغز بغير الله تعالى لا يجوز والطاهر انه فهد  
مينا صحتها فيجعل عليه فيكون حاله الا ان ينوي بغير الله تعالى لانه لو لم يكن كلامه **قال** وعن محمد بن  
الله وامانة الله عيسى عليا سئل عن معناه قال لا ادري كان وجد العرب يحلفون بذلك عادة فيحلف  
بينما وعن ابي يوسف ليس بيمين لا ضل ان اراد الفارس ذكره الطحاوي **قال** وبصفت ذاته كونه  
الله وجلاله الا وعلم الله فلا يكون بينا وكلمه ورحمة الله وسخط وغضبه ليس بيمين **قال** اعلم ان الصفات  
ضربان صفات الذات وصفات الفعل والفرق بينهما ان كل ما يوصف به الله تعالى ولا يجوز ان يوصف  
بفعله فهو من صفات ذاته كالقدرة والعز والعلم والعظمة وكل ما يجوز ان يوصف به وبفعله فهو  
من صفات الفعل كالرحمة والرافة والسخط والغضب فما كان من صفات الذات اذا حلف به يكون  
بينما الا وعلم الله لان صفات الله تعالى قد رتبها في تعارف الناس لللفق به صار ملحقا بالاسم والذات  
فيكون بينا والافلا وعلم الله ليس بيمين حتى قال عامة المشايخ لا يكون بينا وان نواه لعدم التعارف  
وعند بعضهم يكون بينا كغيره من الصفات ولان صفات الذات عالم بكنه لا معنى غير الذات كان ذكرها كذا  
كر الذات وكان قوله وقدرة الله كقوله والله العاد وهو العباس في العلم لانه من صفات الذات الا انه جرت العادة

الاعلم

ان العلم يذكر ويراد به العلوم ومعلوم الله تعالى غيره قال النبي ومن لا يستقيم على مذمب الحق والعلم  
ان كمال صفات الله تعالى ان لية قايمة بذاته وللفق بما خلق بالله والفرق الصحيح بانه مجرد  
الله ان هذه الاشياء براد بها غير الصفات فلهذا لم يصيرها حالفا بالشك فالحق في تذكر ويراد بها المطر  
والنوع للجنة قال تعالى في رحمة الله هم فيها خالدون والسخط والغضب يراد بها ما يقع من  
الغضب في النار والى خبر راد به ما يقع من النوايا في الجنة فصار حالها بغير الله تعالى من هذا  
الوجه **قال** ولللف بغير الله تعالى ليس بيمين كالنجي والقرآن والكعبة والبركة امنت بيمين  
والاصل في هذا ان اللغز بغير الله تعالى لا يجوز لما روي ان عليا عليه السلام سمي عمر حلفا بيمين  
فقال ان الله ينهاكم ان لا تحلفوا بآبائكم من كان حالفا فليحلف بالله او فليصمت وروى من حلف  
بغير الله فقد اشرك ولان اللغز تعظيم المحلوف والابتنحاف الا الله تعالى واذ لم يحلف اللغز بغير الله  
تعالى لا يلزم به كفارة لانه ليس بيمين ولم يمتل حرمته منع من يتكلم على التابيد وتدخل في ذلك ما  
ذكرنا اما النبي والكعبة فظاهر **قال** واما القرآن فهو المجموع المكتوب في المصحف بالقرينة لانه  
من القرء وهو الجمع وانه يقتضيه الفهم والتركيب وذلك من صفات لادته فيكون بغير الله تعالى  
وغير صفاته لان صفاته قايمة بذاته ازلية كهو حتى لو حلف بكلام الله تعالى كان بينا لان كلامه  
صفة قايمة بذاته لا يوصف بشيء من الصفات كلها لان الصفات كلها محدثة مخلوقة او اصطلاحية  
على الاختلاف فلا يجوز ان يكون قديمة بل يدعي عبارة عن القديم الذي هو كلام الله تعالى هذا من انب  
اهل السنة من اصحابنا وكذلك ودين الله وطاعة وشرايعه وانبيائه وملائكته وعشرته حدوده  
والخلق والصوم والحج والبيت والكعبة والحق والمروة والحج الاسود والقبور والمنبر لان جميع ذلك  
غير الله تعالى قال عليه السلام لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت ولا بحدود الله ولا تحلفوا  
الا بالله قال ابو حنيفة لا يحلف الا بالله متجرا بالتحديد والاخلاد واما الكبريات من ذلك فينبغي كونه  
ان فعلت كذا فانا نبي من القرآن او من الكعبة او من هذه القبلة او من البيت لان البركة من هذه  
الاشياء كونه وكذا اذا قال نبي في المصحف او من صوم رمضان ومن الخلق او من الحج والاصل  
ان كل ما يكون اعتقاده كقوله لا تحلف الا بالله متجرا بالتحديد والاخلاد واما الكبريات من ذلك فينبغي كونه  
على التابيد طم الله تعالى فصار كونه اسم ومن هذا انا اعبد القليل واعبد من دون الله ان فعلت  
كذا لو قال الطالب الغالب ان فعلت كذا فهو يمين للوقوف **قال** فحق الله ليس بيمين وروى  
عن ابي يوسف انه يمين لان اللغز من صفات الله تعالى وهو حقيقته كانه قال والله للفق ولان اللغز به معناه  
وهو المختار اعتبار اللغز ولما روي ان رسول الله عليه السلام سئل عن حق الله على عباده فقال ان  
تعبدوه ولا تشركوا به شيئا فصار كقوله والطاعة والعبادة ولو قال كذا ليس بيمين **قال** واللفق بيمين لانه من

اسماء الله تعالى



ولو قال حقا لا يكون بينا لانه براديه ناكيد الكلام وتحقق الوعد وقال الطحاوتى حقا كفوره واجبا على من  
يؤمن **قال** ولو قال ان فعلت كذا ففعلته لعنة الله او موزان او شارب خمر فليس عليه وكذا كفوره عليه  
عليه وسخط لانه غير متعارف في الايمان **قال** ولو قال يهودي او نصراني فهو يمين لقول ابن عباس  
حلف باليهودية والنصرانية فهو يمين ولانه لما جعله الشراذيل على الكفر فقد اعتقد الشرط واجبا  
وقد امكن جعله واجبا لغيره بجعله بينا كما قلنا في تحريم الحلال ولو قال ذلك لشئ فعله فهو غيوس **قال** لم يقل  
لا يكفر اعتبارا بالمستقبل وقبل يكفر كانه قال يهودي او نصراني او متعلق بالماضي باطلا والصحيح انه ان علم انه يمين  
لا يكفر فيها وان كان يعتقد انه يكفر بالحنث يكفر فيها لانه لما اقدم على الحنث فقد رضى بالكفر وعنه هذا  
موجب او كافر ونحو **قال** لعن الله او وايم الله او وعهد الله او وبنافه او عتبه نذر الله فهو يمين  
اتعمر والله فهو يمين الله والبقا مع الصفات لله ولان الله تعالى اقسم به فقال لعن الله من كفر بالله  
يعلمون **قال** واتوايم الله فعناه ايمن الله وهو جوع يمين وان متعارف **قال** واتعهد الله فلعن الله تعالى او فو  
بهد الله اذا علمتم ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيد تسميته العهد يمين **قال** وايضا في العهد عرفا  
والنذر يمين **قال** عليه السلام النذري يمين وكفارة يمين **قال** عليه السلام من نذر نذرا وسماه فقلبه  
الوفاء به ومن نذر ولم يسم فقلبه كفارة يمين **قال** ولو قال احلف واقسم واشهد او اذنا ذكر الله  
تعالى فهو يمين وكذا قوله اعزم بالله او على يمينه او بيمين الله وعن محمد اذا قال اعزم بالله لا اعرفه الى  
حصوله وان نذر احلف واقسم واشهد لا يكون بينا الا ان يذكر اسم الله تعالى لانه احتمل للخلق والقسم بالله ويجعل  
بغيره فلا يكون بينا بالنسبة **قال** قوله تعالى يحلفونكم لترضوا عنهم وقال قالوا انشهد انك لرسول الله  
ثم قال اخذوا يماهم جنبه وقال اذا اقموا اليهم منها مصحح ولا يستثنون قال محمد لا يكون الاستثناء  
الا في اليمين ولان حذفا بعض الكلام جاز عند العرب تخفيفا ولان ذلك كالمعلوم بان للخلق لا يكون الا بالله  
فكانهم ذكروه **قال** واما اعزم او اعزم بالله فالعزم هو الاجاب **قال** تعالى وان عزموا الطلاق والواجب هو  
اليمين وقول محمد لا اعرفه الى حيفه فقد رواه عن الحسن **قال** واما على يمين الله فانه نصيحة باليمين  
عليه واليمين لا تكون الا بالله وهو مقتضى عند العرب **قال** فقالت يمين الله ما لك حيلة **قال** وما ان اربى عليك الغاية  
تجمل **قال** وهو الله يمين رواه ابن سماعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لانه يذكر ويراد به الذات **قال** الله تعالى  
ويبقى وجه ربه **قال** كل شئ ياك الله الا وجهه وروى الحسن عن ابي حنيفة ليس يمين لعدم الوقوف بذكره ولانه يذكر  
ويراد به غير الله تعالى عليه استغفار **قال** وهو الله اي نواه فلا يكون بينا بالنسبة **قال** وروى ابن شجاع عن ابي حنيفة ان  
ايمان السفلي يمينهم فيصدون للمارسة فيكون بينا بغير الله تعالى **قال** ومن حرم على نفسه يمينه فان  
استباحه او شيئا منه لم يمين الكفارة وذلك مثل قوله بالله على حرام او شئ او حرام يمينه فلانه او ركوب هذه الذنوب  
ونحو **قال** عليه السلام تحريم الحلال يمين وكفارة يمين ولانه اجترع ومنه عليه فقد منعه من حرامه وامن جعله حراما لغيره

بما شرع

موجب اليمين لان اليمين الصانع من جعله كذلك تحذرا عن الفاء كلامه ومنه الاولى من الحزمة المؤدية  
لان له نظيره في الشرع وهو رفق **قال** لم الحزمة يتناول الكل جزا فاحتمل منه حنث  
كقوله لا تشرب الماء ولو شرب او تصدق به لا حنث عليه لان المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع بما لا حرمه  
الصدقة والهدية **قال** ولو قال كل حلال حرام فهو يمين حرام فلو عيى الطعام والشراب الا ان ينوي غيرهما **قال**  
زفر حنث كما فرغ لانه باشر فعلا حلالا وهو التفتت ولان الفقهون اوجبوا الحنث على اعتبار العموم  
فيستقط العموم فيصرف الى الطعام والشراب لانه مستقلا فيما يتناول عادة ولو نوى امراته دخلت مع  
الماكول والمشروب وصار موليا وان نوى امراته وحدها صدق ولا حنث بالماكول والمشروب **قال**  
من يحنث يحنث في عهده اما عرفنا يكون ملافا عموما ويقع بغيره لانهم تعارفوا فصار كالعهد به وعليه  
الفتوى ولو قال مال فلان على حرام فاكفر وانفقه حنث الا ان ينوي ان لا يحنث اليه لانه حرام فلا حنث  
عليه ولو حلف لا يترك حراما فهو يمين الزنا وان كان مجبوا فعلى الغلبة الحرام واشباهها ولو حلف  
لا يبطا حرام فوطئ امراته حاله الخيف والظن لم يحنث الا ان ينوي ان لا يحنث لانه حرام لان الوطئ حرام  
في نفسه **قال** ومن حلف حاله الكفر لا كفارة في حنثه لان الكافر ليس باهل اليمين لانهما تعظيم الله  
تعالى ولا تعظيم مع الكفر وليس بهما الكفارة لانها عبادة حتى يتأذى بالصوم وليس من اهلها وبطل  
اليمين بالردة فلو اسلم بعد ذلك لم يحنث حكمه لان الردة تبطل الاعمال **قال** ومن قال ان شئ الله منعها  
بينه فلا حنث عليه وقدر في الطلاق ولا بد من الانفصال لان بالسكوت يتم الكلام فلا استثناء  
بعده يكون رجوعا والرجوع في اليمين **فصل** في خروج من الانفصال من الداخل الى الخارج والداخل  
الانفصال من الخارج الى الداخل فعلى ان وصف وجد كان ذوقا سواء كان راكبا او ماشيا من البيت  
او من السطح او من ثعبان في الحائط او شورا في الحائط الا ان يقول من باب الدار فلا يحنث الا بالباب  
لخروج من الباب **قال** حلف لا يخرج فامر دحلا ما خرج حنث لان الفعل مضاف اليه بالامر كما اذا ركب  
دابة فخرجت به واخرجته مكر لا يحنث لعدم اضافة الفعل اليه لعدم الامر به فخرجت وليس بيمين  
وقيل ان قدر على الامتناع حنث عند محله لانه لا يمنع مع القدرة صار كانه فعله فقول ركوب  
الدابة وعن ابي يوسف انه لا يحنث وهو الصحيح لانه ليس بدخل **قال** وروى محمد عن ابي يوسف انه لا يحنث  
برضاه لا بامر لا يحنث لانه ليس على المدخول واليمين منعقة على الفعل دون الرضا والارادة او يقول  
الفعل انما يضاف اليه بامر وقيل حنث والخلق على المدخول على هذه الوجوه حلف لا يخرج الا بالاجاز  
فخرج البيت ان طارحه لم يحنث لانه لم يوجد خروج لغير ما حلف عليه وانما خرج الى طارحة وانما مستثنى من  
اليمين والايمان بعد ذلك ليس بخروج حلف لا يخرج الى ملكة فخرج يمينه ثم رجع حنث لو جدد الخروج  
فاصد اليه **قال** وكذلك الذباب في الاصح لانه عبارة عن الاستئصال والذباب من موضع ما لا يبالى به الله تعالى



الرجس المذنب اليه بن يده عنكم فاشبهه بطور في الايمان لا بحث حتى يدخله لان الايمان الوصول قال  
نحوه فانيان في عيون والحق الوصول اليه ويقال في الوف خرجت اليه بله كذا ولم انه اتي فهدته  
بالطريق ولم اصل اليه الا ثاب كطريق في الاستحقاق لا يخرج من هذا البيت فخرج يديه وقد  
وهو فاعلم بحث لانه لا يبيد خارجا ولو كان مستقيما على طوره او بطنه او على جنبه بحث بخرج اكثر  
جسده اقامة للاكثر مقام الكل وعن ابي يوسف فيمن خلق لا يخرج من ذلك كذا فخرج على الخروج بيده  
ولو قال من هذه الدار فخرج على النقلة بيده وانما هذا هو الوفا ولو خلق على امره ان لا يخرج في غير هذا  
ما بعد الناس فخرج استقام دون الواجب كخارجه الوالد من ذوق الارحام واولاسم وعبادتهم ونحو  
وعن ابي يوسف خلق لا يخرج الا بالاهل ما بوا لا يخرج من عدما فكل ذير رحمة منها وانما المطلقة بالاهل فان  
كان ابو ما من وجا بغير ائمة وانما كذا فانيان من ائمة لا يخرج من بيت لا  
بحث ما لم يجاوز العوان فاصد ابعد بخلاف الطور في الجسار بحث بنفس الطور لان الطور في الجسار  
سواء لا سفر حتى يجاوز العوان ولا كذلك الطور في الجسار خلق لا يخرج من ائمة الا باذن فلا بد من الاذن  
في كل مرة لان النهي ينشأ من عموم الدخالات الا دخله مقرون باذن فصار كقوله الا اذ اكل او الا متفق  
فان ينشأ ذلك في كل مرة كذا هذا ولو تولى الاذن مرة صدق لانه محتمل كلام وعن ابي يوسف انه لا يصح  
قضاء الا خلق الظاهر وكذلك الجمن على الطور ولو قال قد اذنت لك بالخروج قلما اردت فخرجت  
بعد اذن لا بحث وانما بعد ذلك فخرجت بحث ولو قال الا اذن لك بكف اذن واحد وكذلك حتى  
اذن لك لانه جعل الاذن غاية ليجنب لانه كلمة الغاية فان شئت الجمن لوجه الغاية ولو اذن له وبها  
ناجيه حتى كالمو كانت صفا وقبل لا يفتقر لعدم حصول العلم ولو اذن له ولم تعلم قد ضلت بحث وقال ابو  
سفيان لا بحث لان الاذن المطلق وانما يتم بالاذن كالمو ان الاذن هو العلم ولم يوجد لانه لا يتحقق  
الاعلام بدون العلم والافهام بخلاف الرضا فيما اذا قال الامر صافي ثم قال رضى ولم يسمع لان الرضا الزالة  
الكل لانه لا يتحقق بدون السماء لانه فعل الغلب ولو قال الامر صافي ثم قال رضى ولم يسمع قد ضلت بحث  
بالاجماع لان الامر الزام المأمور طاعة من السماء كما هو الشرع خلق لا يخرج لغير علم فخرجت وعمرها  
فلم يمنع لم بحث فان اذن له بالخروج فخرجت بغير علم فلا بحث لان الاذن له ففقد علم انما يخرج  
فكان لا يخرج بعلمه قال خلق لا يدخل هذه الدار فصار صفا ودخلها بحث ولو قال دار لم بحث  
وفي البيت لا بحث في الوجهين لان الدار اسم للوصف حقيقة ووصفا والبناء وصفه فبما لان فوام البناء  
بالوصف ولهذا يطلق اسم الدار عليها بعد ذهاب البناء وفي اشعار في ندمهم الدود الدار سمه اقوي شامخا  
الوصف بعينه في الغالب هو المكنى لغو في المصطلح التوريق بالاشارة على ما عرفنا واما البيت فنواسم لما يبيت  
فيه والعروة ان تقيم حائط البيتونة بالبناء وانما لا يبقى بعد ذلك والحق قالوا الوتر السفلي بين طيطان بحث لانه

لا مكان البيتونة فيه ولو بنى البيت بعد ما انهدم لم بحث بدخوله وفي الدار بحث لان اسم البيت  
بعد الانهدام وبما اسم الدار على ما بينا ولو جعلت الدار بيتا او حائطا او سجدا او بيتا فدخله لم  
بحث لتبدل الاسم والعفة باعتبار اسم آخر وصفه آخر وكذا الوصارت بحج الوتر وكذا الو  
بيت دار اخرى بعد البناء والحمام لا بحث لما بينا قال خلق لا يدخل بيتا لم بحث بالكعبة و  
المسجد والبيعة والكنيسة لعدم اطلاق اسم البيت عليها وما بينا ان اسم ما يبيت فيه امة  
للبيتونة وهذا المعنى معدوم فيها خلق لا يدخل دار فلان وما في سفر فلو على الكعبة والغسل والقبلة  
في كل منسرح فان نوب اصر من الاشياء صدق ديانة لا قفا خلق لا يدخل من الدار فخلق على  
سطحها بحث لانه من الدار كسطح المسجد في حق المعنى وكذا موضع اذا اغلق الباب لا يمكن الخروج  
فمومن الدار ولو دخل دياره فان كان لو اغلق الباب كان داخلها بحث لانه من الدار والافلا لانه  
ليس الدار ولو ادخل احدى رجليه دون الاخر ان استوى الجانين او كان الجانين الجانين اسفل لا  
بحث وانما الجانين الداخل اسفل بحث لان اعتقاد جميع بدنه يكون على رجليه الداخل فمومن داخلها  
ولو كان في الدار لم بحث بالقول لانه لم يوجد منه الدخول على ما ذكرنا بعد الجمن خلق لا يدخل بيت  
فلان ولا يئمة له فدخل بيتا لموسا كنه بحث سواء كان ملكه او لم يكن لانه يضاف اليه عرفا بخلاف  
ما اذا خلق لا يركب دابة فلان او لا يركب عنده حيث لا بحث بالبعد والادانة المسماة جري فانه لا  
يضاف اليه عاريا ولو دخل دارا من ملك فلان يسكنه غيره في رواية لا بحث لان الاضافه بالتسكن  
وعن محمد انه بحث لانما مضافة الى مالكه بملك الرقبة والى المسماة بملك النفقة وكلاما حقيقة خلق  
لا يدخل دارا فلان فدخل دارا مشتركة بينه وبين فلان ومكان ساكنها لا بحث وان خلق لا يزرع ارضه  
فزرع ارضا مشتركة بحث لان كل جزء من الارض ارض وليس بعض الدار دارا تسمية وحقا خلق  
لا يدخل دارا فلان فدخل دارا وزوجها يسكنها لا بحث لان الدار تنسب الى الساكن خلق لا يدخل  
دارا فلان وله دار يسكنها ودار عليه فدخل دار الفلة لا بحث خلق لا يدخل دارا فدخل بيتا في  
ملك الدار ان كان متصلا بها لم بحث وان كان في وسطها بحث فصل خلق لا يبيت هذا الثوب  
لا يبيت فترعه للحال لم بحث وان لبيت ساعة بحث وكذلك ركوب الدابة وسكن الدار وفلذ في  
بحث في الوجهين لوجهي الخلق عليه وان قلنا ان زمان تحقق البر مستثنى لان ايمانه تفقد للبر  
بخلاف ما اذ لبيت على ملك لانه لا يبيد لبيتا وركبا ساكنها فيتحقق الشرا فبحث خلق لا يسكن  
الدار فلان من زوج باهله ومناجاة لان السكنى الكون في المكان على طريق الاستقار حتى ان من جلس  
مسجدا وجان او بات فيها لا بعد ساكنه والسكنى على وجه الاستقار ان يكون بالاهل والمناجاة والاثاث في الدار  
بعد ساكنه في الدار باعتبار ما يقال فلان يسكن في محله كذا وسكنه كذا ودار كذا او اكثر فانه في السوف فمناجاة







خلق بالخراب الشمس من الفد وكذلك لو قال نهارا لا كلمة ليلة فمن حين خلق بالطلوع الفجر من الفد  
لان البعير اذا تعلقت بوقت مطلق فابتدأ بها عقيب الجميع كالابل والان كل حكم تعلق ليلة  
لا يحل طريق القربة اختف بعقب السبب كالأجارتا **و** لو خلق في بعض اليوم لا كلمة يوم فاما فموجب  
بعثة اليوم والليل الى مثل تلك الساعة من الفد **و** كذلك لو خلق في بعض الليل لا كلمة ليلة فمن  
حين خلق الى مثل تلك الساعة من الليلة المقبلة لانه خلق على يوم منك فلا بد من تمامه وذلك من  
اليوم الذي يليه فيدخل الليل ضرورة **و** لو قال في بعض اليوم لا كلمة اليوم فخلق باليوم  
وكذا في الليلة لانه خلق على زمان معين فخلق بما بقي منه اذ هو المهرق فلا بد ان ما بقي منه  
خرج عن الارادة **فان** خلق لا يحل بعد فلان بعقب ملكه يوم لانه لا يوم طلق وكذا النور والدار  
لان البعير عندئذ على ملك مضاف الى فلان فاذا وجدت الاضافة حلت والافلا لان الجميع للمنع عن  
لحنت فيكون وقت لحن **و** لو قال بعد فلان هذا اوداره منه لا يحل بعد البعير لان الاضافة ولا  
تعاين لتمامها لسقوا عتباتها ان ينوي عتباتها على ما ورد به الحديث **و** في الصديق والزوجه والزوجة  
بحث بعد العاداة والفراق لان الزوجه والصديق يقصدان بالبحر لا من حيثهما فكانت الاضافة  
للتوحي فكانت الاشارة اولى وقال محمد بن حنف في العبادات اذا كان معينا لان المنع قد يكون لعينه قد يكون  
لاكه فخلق الجميع **و** ان اطلق البعير في الزوجه والصديق لم يحل بحث عند ابي حنيفة وبحث عند محمد لان  
المانع اذن من جهتها والاه حصة ان هذه الاضافة تختل التوفيق دون البهوان ولما لم بعينه فلا يحل ويختل  
البهوان فحث بالتمسك **و** لو لم يكن له امانة ولا صديق ما سجدت ثم كلمة حلت فلان لم يجد رحمه الله خلق لا  
يكلم اليوم شهر او اليوم سنة فموجب ذلك اليوم مع جموع ذلك الشهر وتلك السنة لان اليوم الواحد لا يكون  
شهر او سنة فاعلم ان مراده ان لا يكلم في مثل ذلك اليوم شهر او سنة **و** لو قال لا اكلمك يوم السبت  
عشر ايام وهو في يوم السبت فموجب سببه لان يوم السبت لا بدور في عشر ايام اكثر من مائة  
**و** كذلك لا اكلمك يوم السبت يومين كان على سببه لان السبت لا يكون يومين فكان مراده سبتان **و**  
كذلك لو قال ثلثة ايام كانت كلها يوم السبت لا يتنازل عن سبت فلان قوله ثلثة ايام  
لم يحل بغيره لان البعير انصرف الى الموجه في ذلك **و** لو قال ثلثة ايام او ثلثة ايام من ثلثة ايام  
اي حور رحمه الله روايتان خلق لا يكلم اخفى فلا فموجب الكو جوبه وقت الجميع لا غير فان كان له  
اخفى كثره لا يحل ما لم يكلم **و** لو قال لا يكلم عبيد فلان او لا يركب دواب فلان او لا يلبس ثياب  
فلان حلت بفعل ثلثة ما سمي الا اذا نوي السك والفرق ان الاول اضافة وتوحي فخلق الجميع باعيا  
نهم فاما لم يكلم الا بالبحث وفي الثانية اضافة ملك لانه لا يقصد بالبحر ان يكونا جارا وحشة العبد وانما  
المقصود المالك فقتنا ولت البعير اعيانا منسوبة اليه وقت لحن وقد ذكر النسبة بلفظ الجمع وانما ثلثة

وروي العجل عن ابي يوسف كل شيء سوى بني ادم فهو على واحد واذا كانت بينه وبين ادم فهو على  
ثلثة **فصل** في طبع والزمان ستة اشهر في التوفيق والتكليف فتقول عن ابن عباس وسعيد بن  
السبت ولانه الوسط ما فسر به طبع في اولى الزمان كاطبع لانه يستعمل استعماله في ايامك  
منذ جبه ومنذ زمان بعينه واحد وان نوي شيئا فعمل ما نوي لانه يجتهد قبل بصدق في طبع في الوقت  
السبت دون الزمان لانه استعمل في طبع قال تعالى فيحاج الله جميع نسوة وجن نصيحتهم والماله خلق  
الف وخلق العصور والاعرف في الزمان وعن ابي يوسف لا بد من في الفضا فاقول من ستة اشهر **فان** الذي روي  
قال عليه السلام لا هيام لس عام الدهر بعينه جميع العرو وروى قال ابو حنيفة لا ادري ما لم يرو عنه ما لم يرو  
الي زمان لانه يستعمل استعماله في الاعرف فيه فينبغي والتفات لا تعرف قياسا والدليل منه منقضية  
فتوقف فيه وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة ان دهر اسوا وهذا عند عدم النية وان كان له  
ونيت فعمل ما نوي **فان** الايام والشهور والسنين عشرة وكذلك الازمنة والجمع وفي المنكر ثلثة و  
قال في الايام سنة والشهور اثنا عشر وعنه ما جميع العرو لان الامم للمعروف وبها ايام لا يسوع وشهور  
السنة ولان الايام تنسب بالسنين والاشهر بالاشهر عشر ثم تقوى ولا معصية في غير ما فتناولت العرو وال  
حصة روي الله ان الجمع المعروف بهذه اللفظ اكثر عشرة وازاد ينجر لفظ فلان اذ جعل العتبات اما المكنت  
الافق وهو ثلثة بالاجماع وفي رواية البسوط عشرة عند ابي حنيفة والمختار ما ذكرنا خلق لا يكلم اليه كذا  
فعل ما نوي فان لم ينو فيوم واحد لانه اقل العدد وان قال كذا وكذا لانه لا ينسب له فيوم وبل خلق لا يكلم اليه  
لصا وفتحا وانه الناس به وكذلك في قديم الجاه فقدم واحد اشهر البعير خلق لا يكلم في ايام سنة  
فموجب ستة اشهر ويوم ولولا لا يكلم في ايام من شهر ويوم ولو قال لا يكلم في ايام من شهر وعنه  
يوسف هو مثل طبع واهلا كثر من شهر وعاجلا اقل من شهر لان الشهر اقل من الشهر ولو قال لا يكلم في ايام  
لان البضع من ثلثة لا تسع فيجوز على الاقل عند عدم النية **فصل** خلق لا يكلم من هذه لحنه لا يحل ما لم  
يقضها ولو اكلم من جنسها او سوتها لم يحل **فان** خلق لا يكلم من جنسها لانه ان الحقة مستعملة فانه  
يفعل ويسكن ويوكى بعد قضائها والحقة المستعملة فاضية بل الجاه **فان** من هذا الدقيق بحث بحجته  
دون سعة لانه غير معاد فانصرف اليه ما يتخذ منه وهو الحقة وكذا ان اكلم من عصبته او اخذه خيضا  
او قطا يفاحث الا اذا نوي اكلم بعينه لانه نوي حقيقة كلامه وكذلك ما لا يوكى عارضة يقع البعير على ما يتخذ  
منه لان الجاه المتعارف راجع على الحقيقة المحجوزة **فان** خلق لا يكلم من جنسها لانه البعير من جنسها  
على العادة والنوع انما يقع عن القارة ولتتحقق معنى البعير **و** لو خلق لا يكلم من جنسها فاكلمه شربا  
قال ابو اليبس لا يحل للوف **و** الطعام حقيقة ما ينظم ويوكى وفي العرف شخص بعضه  
الاشياء الا ان الادوية لا تنسب طعاما وان كانت توكى ويتعدي ما كجوه الورد ونحوه **و** لو



والزيت والملح طعام جريان العادة بالكم مع الحنظل والبنيد شارب عند ابي يوسف طالعهم عند يهوذا  
الغالب كونه طعام طلق لا يشترط طعام لا يجث الا بشيء لطيفة والمرق في الحنظل اسما للنفوس في  
عرفنا بجث بالشر والذرة ونحوها ايضا **قال** والشواء من اللحم والشر والالبنة لانه المتعارف  
عند الاطلاق الا ترى ان الشواء اسم لبايع المشوي من اللحم دون غيره وبقره قولهم لم ياكل الشواء وان  
اكل الباذنجان والسكك المشوي وغيره مالم ياكل الشواء من اللحم وان يوي كل شيء يشوي صحت نيته  
وهو القياس لان الشوي ما جعل في النار ليهلك وهو موجود في كل شيء الا ان الحرف اخضع بالهمز على  
ما يتا **قال** الطبخ ما يطبخ من اللحم بل لا، للوق وان يوي كل ما يطبخ صدق ولانه شد وجعل في النار  
ياكل مرقه لان فيه اجزاء اللحم وفي الشواء حلق لا ياكل بل ينجى فاكل قلبه يابس لمرق فيه لا يجث لانه بدون  
المرق لا يسلط ينجى فانه يقال طم مغل ولا يقال مطبوخ الا ما يطبخ في الماء ولو اكل سمكا مطبوخا لم يجث لان الا  
سم لا يشاء له عند الاطلاق وعن ابن سبعة الطبخ يكون على الشحم فان طبخ عدسا او اوزا بودا وهو  
طبخ وان كان يسمى اوزيت فليس بطبخ والعن الوف **قال** ولو حلق لا ياكل من طين فلان فطبخ هو  
واخره اكل الطلق منه حث لان كل جزء منه سمي بطبخا وكذلك من جث فلان فثني هو واخره وكذلك من  
زمان الشواء فلان فاشواءه فلان فاشترى هو واخره وكذلك لا يابس من شحم فلان فثني هو واخره  
ولو قال من قد طبخ فلان فاكل ما طبخه لم يجث لان كل جزء من القدر ليس بقدر وكذلك من قرص يجث  
فلان او رمانا يشترى فلان او ثوبا يابس فلان ما يابس ولو حلق لا يابس ثوبا من غير فلان فلا بد ان يكون  
جميعه من غير ثوبا حتى لو كان فيه جزء من غير جزء من غير ثوبا لم يجث رواه مشام عن محمد حلق لا يابس  
كل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه واكل الباقي لا يجث ذلك لحق حلق لا ياكل فلان فثني  
واكل لا يجث لانه اكل مال نفسه في العمل عن ابي يوسف حلق لا ياكل من مال فلان فثنيها دراهم فثنيها  
درهما فثنيها به شيئا والكل لم يجث حلق لا ياكل من طعام شريكه فاكل من طعام مشترك بينهما لم يجث  
لانه انما اكل حقه الا ترى ان له ياخذ من حقه والطاير هو الذي يوفد ان ردون الذي يقبض القدر ويذهب  
الكل واللحم وما يجث فيه والطيور الذي يفرج بالشر في التنور دون من جث **قال** والرؤس ما يكسح ويتساع  
في السوف جربا على الوف وعن ابي حنيفة انه يدخل في الجرب رؤس البقر والجرور وعن محمد بن جعفر رؤس  
الغنم وهو اختلاف عادة وعصر **قال** والرطب والعنب الرمان والخيبار والقناب ليس بفاكهة وقيل ان الرطب  
والرمان والعنب فاكهة لانها يشكها عادة كسائر الفاكهة حتى يستعمل بها كالبان ولا يوصف حقه الله  
قوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان وكذلك عطف الفاكهة على العنب في آية اخرى والمعطوف بخارج المعطوف  
عليه لانه ذكره في موضع الامتنان والكرم فلكم لا بعد المشت بالشر مرتين ولان التي كونه ما يشكها  
فجل الطعام وبعده وينفك برطب ويابس دون الشبث والعنب والرطب يستعملان للغذاء والشبث والرمان

وبه فكان معنى الفاكهة قاصر عنا فلا يشاء ولا الاسم عند الاطلاق حتى لو نواها صحت نيته لانه  
تشترط عليه **قال** والتمر والزبيب وجب الرمان ادم وليس بفاكهة بالاجماع والتفاح والسفوف  
والكمثرى والاحماض والنش ولفوف والنش فاكهة لانها توكل للشك دون الشبث والبطيخ في  
كته واليابس من اغار الشجر فاكهة ويابس البطيخ ليس بفاكهة لانه غير معاصر **قال** والقناب والقناب  
والجزر والباقلاء الرطب بقول **قال** قال مجاهد رحمه الله الشوت فاكهة لانه يستعمل استعمال الفاكهة  
**قال** مجاهد فاكهة السكر والاس لانه فاكهة **قال** والجزر في عرفنا ليس بفاكهة لانه لا يشك به **قال** وروى العجلي عن  
محمد بن جعفر واليابس ليس بفاكهة لانه يوك مع الحنظل غالبا فاما رطب لا يوك الا للشفة **قال** وعن ابي يوسف  
التور والقناب فاكهة رطب من الفاكهة الرطب ويابس من يابس **قال** وعن محمد بن جعفر حلق لا ياكل فاكهة العام او  
من شحم العام ان كان زمان الرطب في الرطب ولا يجث باكل اليابس وان كان في غير زمانها ينجى على  
اليابس للنفار **قال** وكان ينبغي ان يجث اليابس والرطب اذا كان في زمان الرطب لان اسم الفاكهة يشاء  
ولام الا انه استحسن ذلك لان العادة في قولهم فاكهة العام اذا كان من الرطب يبريدونها دون اليابس  
فاذا لم يكن رطب فعنت اليابس فثنت عليه **قال** والادام ما يطبخ به كاطل والزيت والملح ادم  
واصله من المواضع وبها الموافقة وبها بالملازمة فبهي ان كسفه واحد اما المجاورة ليست بموافقة  
حقيقة يقال ادم الذي ياكل عليه السلام للمغيرة وفدنه وجر امراته لو نظرت اليها في اخر اليهود يبيها  
فكل ما احتججوا في الكه الى موافقة غيره فهو ادم وما ملك افراده بالاكل فليكن ادم وان اكل مع الحنظل  
كما لو اكل الحنظل مع الحنظل فاطل والزيت والبن والعسل والمرق ادم ما يشاء وكذلك الحنظل لانه لا يوك منفوا  
ولانه بدوب فحنظل باطنه وبهيته **قال** واللحم والشواء البيض والبيض ليس بادام لانه لا يشاء بالادام  
كل ولا يمتدح باطنه وعند مجاهد رحمه الله كما ما يوك باطنه عارة فهو ادم وهو المختار لانه على الوف  
وعن ابي يوسف الحنظل اليابس ادم **قال** وقال مجاهد ورواية عن ابي يوسف التمر والجزر والعنب  
البطيخ والقول وسائر الفاكهة ليس بادام لانه لا يشاء بالاكل ولا يكون بها للحنظل حتى كان موضعها  
يوك بها للحنظل معاذ يكون ادا ما عندهم اعتبار للوف وهو الاصل في الباب **قال** والقدار من طلوع  
البحر الى الظل لانه عبارة عن الك العذوة وما بعد نصف النهار لا يكون عذرة **قال** والعشاء من الظل الى  
نصف الليل لانه مأخوذ من الك العشاء اوله بعد الزوال وروى انه عليه السلام صلى احدى صلواته العشاء  
ركعتين بين يديه الظل **قال** والعصر **قال** والنحو من نصف الليل الى طلوع الفجر لانه مأخوذ من السخنة  
فينطلق اليه ما يقرب منه **قال** ثم الغدا والعشاء عبارة عن الك الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل  
لغنى او لغنى فليس بشيء حتى يزد عليه نفع الشبث فانه يقال لم تغدوا انما اكلت لغنى او لغنى  
**قال** ويعتبر في كل بلدة عار فكل حلق لا يشاء فثني ان كان حنظل لا يجث وان كان



بدون بحث اعتبار العادة **قال** الكرخ اذا خلق لا يتعدى فاك تروا رز او غيره حتى شبع لا يثبت  
ولا يثبت غذا حتى ياكل لبنه وكذلك ان اكل طابغ غير جنب اعتبار اللعوق **قال** الشرب من النهر  
المكرع منه فلو خلق لا يشرب من دجلة او من الفرات لا يثبت حتى يكرع منها كرايا شرب الماء  
بغيره فان شرب منه يبدى او لا لم يثبت وقال لا يثبت في جميع ذلك واصله انه من كان للبيس حقيقة  
مستعلة ومجاز مستعمل فغدا هو العبرة للحقيقة خاصة لانه لا يجوز امدار الخلق الا عند الضرورة  
وذلك بان يكون مجزوا مهلة كما قلنا في سفي الدقيق وعندنا العبرة بالمجازة والمحقق جيبا لكان الا  
سفال واللوق فابو حنيفة رحمه الله يقول الكرخ حقيقة مستعمل وهذا يثبت به بالاجماع وما يتو  
استعمال المجاز اكثر فيجب ان الكرخ انما يستعمل عارة عند عدم الاواني فيعتبر كرايا واحدا منها ومن ر  
اصحابنا من قال ان ابا حنيفة شامد الووب بالكوفة يكرعون ظاهرا معناه راعى البيس عليه وما شامدا  
الناس بعد ذلك لا يفعلونه الا قاذرا فلما خفها البيس به ولو شرب من نهر ياخذ دجلة او من الفرات  
لم يثبت بالاجماع لانه الاضافة قد زالت بالانشغال بالغير فصارت كما اذا خلق لا يشرب من هذا الكون  
فصبت في كوزا فزود من السبلة فشهد لابي حنيفة لا فخصا البيس عندهم بدجلة دون ما انشغل اليه  
ما ويا ومن اذا لم يذكر الماء فافيدا اذا قل من ماء دجلة فانه يثبت بالكرخ وباللوا ومن  
نهر اخر لانا البيس عقدت على الماء دون النهر وقد وجد **قال** لو خلق لا يشرب من لبن او البئر يثبت  
باللوا ومن اذا في البئر ظاهر لانه لا يثبت الشرب من الماء باناء حتى قالوا لو شرب البئر وكرخ لا يثبت لان لا يثبت  
والمجاز لا يثبت تحت لفظ واحد والمحقق مجزوا واما اللبن ان كان ملاءا يثبت الشرب منه لا يثبت  
الا بالكرخ عند ابي حنيفة كما في النهر وان لم يكن الشرب منه كرخا يثبت بالاعتناء والانا لتعينة  
ولو خلق لا يشرب من هذا الماء فلو علة الشرب بعينه لانه المتعارف فيه **قال** السمكة والالبه ليس  
بالكرع فان خلق لا ياكل طابغ في طم اكل من جميع الحيوان غير السمكة حنيفة سواء اكل طابغا او مشويا او فريدا  
وسواء كان حلالا او حراما كالينة ولحم الخنزير والادمي ومنزوك السمكة وذبيحة الجوسبة وصد الحرام لان  
اسم اللحم يتناول الجميع ولا يختلف باختلاف صفة اللحم وصفة الذابغ فاما السمكة وما يعيش في الماء لا  
يثبت به لانه لا يدخل تحت المطلق الا في انهم يقولون ما اكلت طابغا وقد اكل السمكة والمعنى في ذلك  
المحقق دون لفظ القرآن الا في انه لو خلق لا يركب دابة فركب كافرا لا يثبت وان ساء الله عليه  
دابة في قوله ان شر الدواب عند الله الذم كفو **قال** وكذا لو ركب بيت العنكبوت لا يثبت في بيته  
لا يثبت بيتا **قال** وكذا لا يثبت بالغفود والشس لو خلق لا يقع في السراج اليه عند ذلك وانما العترة في  
ذلك المتعارف المعتادة وكذلك الالبه وشي البطن ليسا بالكرع لانها لا يستعملان باستعمال اللحم ولا يستعملان  
ما يستعمل في اللحم ولا يسبحان طابغا **قال** وان نقاه او ثوب السمكة حنيفة لانه تغدب على نفسه **قال** والكرش

والكبد والريه والفواد والكبد والاسر والاكراع والامعاء والطحال طم لانها تنباع مع اللحم ومنذ فرغ  
فلم يعل ما رواه ابو حنيفة في زمنه بالكوفة واما البلاد التي لا تنباع مع اللحم فلا يثبت اعتبار اللعوق  
في كل بلد وكل زمان **قال** فاما شحم الظاهر فليس طم ويقال طم شحمين وينزل بينهما بغيره **قال** اللحم  
والشحم شحم البطن فلو خلق لا ياكل شحم فاك شحم الظاهر لا يثبت لانه من اللحم ويقال له طم شحم كما في قوله  
وقال لا يثبت لان اسم الشحم يتناول كونه في غير طم وفي عرفنا اسم الشحم لا يقع على شحم الظاهر بحال  
وعن محمد بن ابي حنيفة ان لا يشرب من شحم فاشترى شحم الظاهر لا يلزم الامر ومنذ ابو حنيفة من يدعي  
حنيفة ان مطلق اسم الشحم لا يتناول **قال** خلق لا ياكل طم شحم كما في طم عنز حنيفة لان اسم الشاة يتناول  
العنز وغيره وذكر الفقيه ابو الليث انه لا يثبت لانه العنز يفرق بينها وهو الخنار **قال** وكذا الا ليدخل طم  
بالموسى في عين البقرة **قال** خلق لا ياكل من هذا اليسر فاك رطبها لم يثبت **قال** وكذا الارب اذا صار  
تمرا والبن شيرا لان هذه الصفات داعية الى البيس فيتعين به او يقول البس ما ياكل عنده فلا يثبت  
الا ما يشبه منه **قال** خلق لا ياكل من هذا الخلد فصار كيشا فاك حنيفة لان صفة الخلد ليست داعية  
الى البيس لان الامتناع عن طم الكبد اذا امتنع ان يكون صفة داعية فيعت  
الذوات وانما موجود **قال** خلق لا ياكل من هذه النحلة فهو على ثمة ودلسه غير المطبوخ يقال له  
سبلان لانه اضاف البيس اليه ما لا ياكل فيصرف اليه ما يخرج منه لانه سبيل فبصلح مجازا **قال** ويثبت بالجار  
لانه من **قال** ولا يثبت بما يتغير بالصفة كالبيد والخل والدبس المطبوخ لانه ليس بخارج منها حقيقة فان  
الخارج منها ما يوجد كذلك متصلا بها بخلاف غير المطبوخ فيعبر عنه لانه كذلك متصلا بها الا انه منكم فيقال  
الاكتام بالعرف **قال** ولو اكل من عين النحلة لا يثبت لانها حقيقة مجزوة ومن خلق لا ياكل من هذه  
الشاة فيعلم اللحم واللبن والادمي وان في الاستحسان على اللحم خاصة لان عين الشاة مأكول فانصرف البيس  
الى اللحم خاصة فلا يثبت باللبن والادمي والسمكة **قال** ولا يدخل بيض السمكة في البيض للوق فان اسم البيض في  
يشمول بيض الطير كالاجاج والاور وما لفسر فلا يدخل بيض السمكة الا بالينة لانه بيض حقيق وفيه  
على نفسه والشاة كالمالك فالبيس على الشاة كالبيس على الاكل **قال** خلق لا ياكل حراما مضطرا الى البنية  
للمر فكل روي عن ابي يوسف انه يثبت لانه ضرام الا انه في نوع الاثم عن المصطر كغسل العتي والعق  
والحرام لا يوصف بانه حلال لها وان وضع الاثم عنكم وروا عنه انه لا يثبت وعن محمد ما يدل عليه  
فانه قال في المأكراه ان الله تعالى اهل الميتة حلال الضرورة فاذا امتنع عن اكله حلال الاكراه اثم ولو اكل  
طعاما مفصوبا حنيفة ولو اشترى بدرهم مفصوب لا يثبت **فصل** ولو خلق لا يصدق ان السما  
او ليطيرن في الهواء انعقدت بينه وحنط للحمار قال في لا ينفذ لانه سجيل عادة فصار كالسج  
لانا ان البيس عقد مع العقوق فيعتقد اذا كان العقوق عليه موصو او متو بها واذ لم يكن موصو او متو بها



لم ينفق الاثر ان يبيع الاعيان المباحة منعقد لان العقود عليه موقوف وبيع المذموم منعقد لان متوهم  
وخوله تحت العقد باكم وان كان ينفق على العاقه وبيع الحليب منعقد لان غير داخل في العقد ولا متوهم  
الدخول فذلك البين منعقد على الغفلة المذموم والمذموم ولا ينفق منعقد على غير المذموم والمذموم  
فيه مذكور ومذموم ينفق تحت قدره قادر الاثر ان يبيع من الاثنية من صعد السما والملاكمة يصعدون  
في كل وقت وينزلون واذا كان متوهم منعقد البين لم ينفق في طائر حكما للو. الثابت عادة  
كوت طائر وعلى هذا الاصل ينفق من يبيع من هذا الجنس لمن يتاملا **قال** حلف ليايته  
ان استطاع لفظا في استطاعة الفقه معناه اذا لم يوص له امر ينفق من رضى او سلطان او نحو ولم يانه تحت  
لان الاستطاعة في العرف الاستطاعة من حيث سلامة الاله وعدم الموانع. وان عني استطاعة الفقه والقر  
صدق ديانة لان خلاف الظاهر وفي رواية ينفق فضا، ايضا لان حقيقة لان الاستطاعة الابنية تقوم  
بالاستطاعة التقديرية على المذموم الصحيح **قال** حلف ليايته فلم يانه حتى مات تحت في اخر جوده  
لان الحلف انما يخفف بالموث اذا التزم جوده قبله. حلف ليايته فلم يانه حتى مات تحت في اخر جوده  
لغيره او لم يلق لان الايثان الوصول الى مكان دون ملاقة وعن محمد رحمه الله لا وافينك عند اقوال  
اهلنا، فان اناه فلم ينفق تحت. حلف ليايته زوجته العرس فذبت قبل الوص وان مات حتى مفت  
العرس لا ينفق لان العرس انا لا انت وعن محمد رحمه الله لا عود فلانا عند افقاده ولم يوزن له بر  
وكذلك الايثان اذا اناه فلم يوزن له. حلف ليايته زوجته اليه بنت والدة فذبت اليه بالطلاق  
ولم ينفق لم ينفق. وعن ابي يوسف طفا لانا فاق فلانا فموقعه في الطعام او شئ يجهن  
عليه بان كان مقامها في مائة واوطوان كانا في سفينة وطعامها ليس بالجمع ولا بالكلان على ضوارة  
واحد فليس يرافقه وعن محمد رحمه الله في محل او كان كراها واحدا او قطارها واحدا فليس يرافقه  
وان كان كراها مختلفا والشيء واحد فليس يرافقه **قال** ولو قال ان اكلت او شربت او لبست  
او كلمت او تزوجت او خرجت ونحو شئ معين لم يصدق ولو قال ان اكلت طعاما او شربت شئ  
او لبست ثوبا ونحو ذلك ونحو شئ بدون شئ صدق ديانة خاصة والاصل فيه ان من ذكر لفظا  
ونحوه يخصص ما في لفظه صدق فيما ينفق وبيع الله تعالى ولم يصدق في الغضا، لان المشكك بالحق  
فدري برخصه فاذا نوب ذلك صارت نيته دلالة على التخصيص كالدلالة الشريعة على تخصيص  
العموم الا ان الظاهر من اللفظ العموم فلا يصدق في الغضا، لان خلاف الظاهر فاما اذا نوب تخصيص  
ليس في لفظه لا يصدق اصلا لان خصوص يتبع الالفاظ دون المعاني في ليس في لفظه لا يخصص  
ففي الفصل الاول الطعام والنوب ونحوها ليس مذكورا فقد نوب تخصيص ما ليس في لفظه فلا يصدق  
وفي الفصل الثاني اذا قال عنت الحنبل او الحج فقد نوب تخصيص ما في لفظه فيصدق ديانة لا فضا، لا يثاب.

ولو قال لا شرب الماء ولا اتزوج النساء، حلف بشرب قطره من الماء، وتزوج امرأة واحدة لا يمكن  
استعاب الجنس فيجعل على الاثر. ولو نوب الجنس صدق لان نوب حقيقة كلامه وان كان خلاف  
الظاهر لان لفظه احد الظاهرين فيصدق فيها اذا نوب **قال** الزمان اسم لما لا ساق لفظه  
فلا ينفق بالياسمين والورد وقيل ينفق في عرفان فان الزمان اسم لما لا ساق لفظه  
البيان عرفا فينفق بها وبالشاسيم والعنبر والاس لاني رجاها عرفا **قال** التفتيح  
والورد هو الورق عرفا واصحابنا قالوا لو حلف لا يشرب نبيذ في شرب دمنه ومنه ولو شرب  
ورقه لا ينفق وكذا ان عرف اهل الكوفة اما عرفا فذكرت. ولو حلف لا يشرب ليايته قدس طيبه  
بدمن طيب لا ينفق لانه لا بعد شئ عرفا **قال** طائم النقرة ليس بجلى والذئب جلى فلو حلف  
لا يلبس جلى لا ينفق تحت النقرة لان النقرة تلبس لاقامة السنة والاشية لا للشرب والجلى ما  
يشترى به ولا كذلك الذئب فانه يشترى به. ولو حلف ان طائم فليس الذئب، من نوب واللفظ  
قيل ينفق لانه لا يشترى وقيل لا ينفق لانه بجلى للرجال ولا بجلى لهنم التبريد بالجلى **قال** والعقد  
القول ليس بجلى حتى يكون مرصعا وكذلك الباقوت والبخس والزمرد والزبرجد لان العاق  
ما حرت بالجلى بذلك الامر صعا والمعبث في البين العرف لا الحقيقة. ولفظ القرآن كما تقدم وقال  
ابو يوسف ومحمد هو جلى وان لم يكن مرصعا لان جلى حقيقة بدل لسمية القرآن وعليه الفتوى  
لان صار معناه فمواختلف عادة وزمان فعلى قول ابي حنيفة ينفق ان يجوز للرجل ان يلبس العقد  
الغير مرصع لانه ليس بجلى. ولو علفت المرأة في عنقها ذمبا غير مصوغ لا ينفق. والمنطق  
المنطق والسيف الجلى ليس بجلى **قال** حلف لا ينام على فراش فجعل عليه فراشا اخر ونام  
لم ينفق وان جعل عليه فراشا فنام تحت لان الفراش يقع للفراش الاثر ان لو كان الفراش ثوبا  
طيبا والفراش دينا جافا لنام على فراش ديباج. ولو كان الاعلى ديباج والاسفل فراشا لنام  
على الديباج. وعن ابي يوسف في الاعلى انه ينفق في الفراش ايضا لانه ينام على الفراش حقيقة  
وصار كما اذا حلف لا يكلم رجلا فكلهم واحد وبجوابه ان الشئ لا يتبع منزه في العرف  
لا ينسب الا الى الاعلى وفي الكلام هو مخاطب له واحد منها حقيقة وعرفا وشرا والشرب والادكان  
والسطح كالغواش ان جعل عليه سريرا او سبي على السطح سطحا اخر قام على الاعلى لا ينفق لانه لا ينفق  
على السري أو السطح والادكان بساط او فراشا او نحو ونام عليه حث لانه بعد نوما على السطح والسري  
والادكان. ومنه جلى على ما يحول بينه وبين الارض فليس بجلى عليه لانه لا ينفق جالس الارض  
الا ان يجلس على شئ فلا يحول بينه وبين الارض لانه لا ينفق جالس الارض **قال** والجواب  
والجواب والكلام والفساد والدخول عليه ينفق بجلى لان العرب هو العقد المذموم ولا  
ينفق.



في الميت والمراد بالكلام الاقلام وانما تختص بالحي والمراد بالكسوف عند المطلق التمكن كذا في الكفارة و  
لا تمكن من الميت وان نوى التزويج لانه محتمل كلامه **و** اما الدخول عليه فلا بد من الزيادة  
عقوبة في موضع مجلس فيه للزيادة والتعظيم حتى لو لم يقصده بالدخول بان دخل على غيره وطاعة اخرى  
او دخل عليه في موضع لا مجلس فيه للزيادة لا يكون دخولا عليه **و** لو دخل عليه في المسجد والملك والديار  
لا يكون دخولا عليه الا ان اعتاد ويطلوس فيه للزيادة وذكر الكوفي عن ابن سباعة ضد هذا فقال لو طلق  
لا يدخل على فلان قد دخل على قوم موافقهم حيث وان لم يعلم لانه دخل على الخلق عليه والعلم ليس بشيء كما لو حلف  
لا يحلف فكله وهو لا يعرف والمذهب الاول **و** رجلان حلفا كل واحد منهما لا يدخل على صاحبه فدخل كل واحد  
المشتركا مع الآخر **و** لو قال ان غنيتك فبعد في حرمانه بشاؤون حالي ليني لطيق والموت لانه عبارة  
عن الاسالة للتطير وذلك يوجد في لبي والميت **قال** حلف بغيره حتى يموت او حتى يقتله فهو على الميت  
الضرب لانه المراد في الوفاء حتى يغيب عليه او حتى يموت بغيره او يبول او ينفث فلا بد من وجود  
لذاته الانشياء حقيقة ولو قال لا ضربتك بالسياح حتى تموت فهو على المبالغة **و** لو قال لا ضربتك بالسيوف  
حتى تموت فهو على الموت حقيقة وعن ابن بوشق فيمن قال لا امرانه ان لم اضر بك حتى اتركك لاجبة ولا بد  
فمن عليه ان يضربها ضربا جعلا **و** حلف لا يضرب امراته فحلفا او قد شرب او عفاها حيث لان الفرائس  
الغلام مولى **فصل** حلف لا يصوم فتوى وصام ساعة حيث لان الصوم هو الامساك عن المفطرات مع النية  
وقد وجد وان قال صومالم بحت الا بتمام اليوم لانه يمار به الصوم التام وذلك صوم الليل لان ما دونها فحق  
**و** حلف لا يصل فقام وقرا وركع لم بحت مالم يسجد لان الصلوة عبارة عن الاركان فمالم يات بها لا  
تتبع صلوات بخلاف العتق لانه عبارة عن الامساك وانه موضوع في اول جزء من اليوم وفي آخره  
التي يكثر **و** لو قال صلت لا بحت الا بتمام ركعتين لانه يمار به الصلوة العبادة شرعا واول ذلك  
ركعتان **قال** ومن قال لامته انه ولدت ولدا فانت حرا فولدت ولدا ميتا عتقت وكذلك الطلاق  
لو جع الشرا وهو ولادة الولد الا ترى انه يقال ولدت ولدا حيا وولدت ولدا ميتا **و** لو قال  
فموت فولدت ميتا جنة عتقت لاني عند ابي حيا ومالا لا يفتق لان اليمين انخلت بوجود الشرا وهو  
ولادة الولد الميت لا الي جنة لان الميت ليس له حياة وله ان الشرا ولادة لاني لانه وصفه باطرية  
ويشترط في الجنة انها كقوله اذا ولدت ولدا حيا فموت ولو قال كذلك عتقت لاني فكذلك ميتا بخلاف حية  
الام والطلاق لانه لم يقيد بالحي فافترقا **قال** ومن قال من بشرني بغدوم فلان فموت فقتله  
بما عتق عتق الاول وان بشره جع عتق **و** لو قال من احبني عتقوا في الوحيين لان ر  
البشارة عفا اسم طيسار صدق ليس عند الميت علم لانه ما حلف من غير بشره الوحي من الفروع عارة  
والسرور اما يحصل بالصدق لا بالكذب ويجوز ليس عند علمه والجناس اسم لطلق للجنس سواء كان عنده علم ولم

ولم يكن ويتبع على الصدق والكذب ويخبر في المسئلة الاولى البشارة حصلت بالاولى لا باني فعتق  
ولم يحصل بالباقي لانه قد علم به فلم يكن بشارته وفي الثانية حصلت باختيار الكل فعتق الامانة  
لا باني فانه وجد من الكل سواء كانوا متفرقين او مجتمعين في طاعة **و** الاعلام كالبشارة لعنق الاول  
لا باني لانه ما يحصل به العلم وانما يحصل بالاول **و** البشارة والجنس يكون بالكسبة والمراد بلسان كما يكون  
بالشافة والمحادثة بالشافة لا غيره ولهذا يقال احببنا الله تعالى ولا يقال حدثنا **قال** اقول اني اعلام  
بشرني بغدوم فلان فموت فكلب اليه غلامه بذلك عتق **و** لو ان عبدا ارسله عبدا اخر بالبشارة  
فجاء الرسول وقال للمولى ان فلانا يتول لك فقدم فلان عتق المرسل دون الرسول ومولى له الكسبة  
ولو قال الرسول ان فلانا قد قدم ولم يقبل ارسلني فلان عتق الرسول خاصة **قال** ان تيسر  
جارية في حرمة فتسرب جارية كانت في ملكك عتقت واشترتها وتسرب في ملك عتق والفرقان في  
المسئلة الاولى شرا ولتتها اليه كونهما في ملكه وفي المسئلة الثانية لم يكن في ملكه ولم يتولوا البيع وقال زفر  
عتق في الوجه لان ذكر التسرب ذكر للملك لان التسرب لا يفتح الا في الملك قلنا الملك تصير مذكورا مذكورا  
صحة التسرب فتقدر بقدره ولا يظهر في حق الحرة ومولى لها لان الثابت بالضرورة يتقدر  
بقدره **قال** حلف لا يتزوج فزوجه غيره امره فان اجاز بالقول حيث لان الاجازة في  
الانشاء كالاذن في الابتداء على ما عرفت فحقوق الفضيحة وان اجاز بالعقل كاعطاء المهر ونحوه  
المختار لانه لا حيث لان العتق يختص بالاقرار فلا يكون فعلة عقد او ان يكون رضى وسقط  
لأن العقد لا الرضا وروى عن محمد انه لا يثبت في الوجهين وافتى به بعض المتأخرين لان الاجازة  
ليست بالانشاء للعقد حقيقة وانما هو تنفيذ حكم العقد بالرضى به ولو امر غيره ان يزوجه حيث  
لان الوكيل في النكاح سفير ومعتز على ما عرفت في موضوعه **و** لو قال غبت ان لا انكح  
صدق ديانة لانه محتمل لا قضاء لانه خلاف الظاهر **و** وكذلك لكم في الطلاق والعتاق وكل  
عقد لا يجمع حقوقه الى الوكيل كالكتابة والبيع والهبة والصدقة والوديعة والعاريجية والوصية  
والاستقراض وكذلك كل فعل ليس حقوقه كالضرب والقتل والذبح والكسوة والقضا والافتقار  
والخصومة والشركة فانه بحت بنفسه وبالاثر وفي الصلح روايتان بمنزلة البيع والشرا حلف لا يزوجه  
عنده او امته بحت بالنوكيد والاجازة لان ذلك مضاف اليه متوقف على ارادته لملكه ولا يثبت  
وكذلك ابنه وبنته الصغيرين لولا يثبت عليها وفي الكبيرين لا يثبت الا بالباشرة لعدم ولا يثبت عليها  
فموت كاجبتي عنها فيعتق حقيقة الفحل **قال** حلف لا يضرب عبدا فموت كل به حيث لان منفعة  
ذلك ترجع الى المالك فيجعله مباحا لانه لا حقوق له ترجع الى الوكيل وان نوى ان لا يباشر نفسه  
صدق قضا لانه فعل حية فاذا نوى العقل بنفسه فقد نوى لطيفه فموت قضا وديانة بخلاف ما نقل



من النكاح واخواته لانه نكاح بغير النكاح والطلاق والار بذكر مثل النكاح فاذا نوي النكاح  
 فقدم نوي الطلاق من العام فصدق ديانة لا فضا. ولو طلق لا يضره ذلك ما لم يحنث لان  
 منفعة عائدة الى الولد وهو الشقيق والتدبير فلا ينسب اليه الا ان يحنث فلا يضره العبد على تقدم  
 وذبح الشاة كهراب العبد حلق لا يضره حر او امير غيره فخر به لا يحنث لانه لا يملك ضرب الحر الا  
 ان يكون سلطان او ماضيا فحنث لانه يملك ضرب حذ او تفريرا فيصير الامر به **قال** حلق لا يبيح  
 فوكل به لم يحنث وكذا سائر المعاضات المالية لان العقد يوجد من العاقبة حتى يرجع للقوف  
 اليه على ما مر في البيوع فلم يوجد النكاح وهو العقد من طالق الا ان ينوي ذلك لان فيه تشديدا على  
 او يكون طالق من لا يباشرة او يوكلا اخرا يعقب العلية حلق لا يبيح فباع ولم يقبل الشتر  
 لا يحنث وكذلك الاجارة والفرق والسلم والدمن والشجر والطلاق ولو وهب او تصدق او  
 اعار فلم يقبل حنث لان المعوضة تملك من طائفتين فيكون القبول كالتحقيق المعوضة  
 وفي غير المعوضة تملك من جانب المالك وحده وقال زفر لا يحنث في الهبة والصدقة ايضا لان  
 تمامها بالقبول فصار كالبيع قلنا الهبة تملك ففتح بالمك والقبول شرط الثبوت المك دون وجه الهبة  
 فصالح كالوصية والاقارب بخلاف البيع لانه يملك ويملك على ما بينا وعن ابي حنيفة رحمه الله في القرص  
 رويان وحنث بالبيع العاسد والهبة الفاسدة وعن ابي يوسف انه لا يحنث وقال زفر لا يحنث  
 فيه الا بالقبض لان القبض هو بالقبض قلنا موبيع حقيقة لوجه الاجاب والقبول  
 وعلى هذا البيع بشرط الخيار **قال** حلق ليقضت دينه الى قريب فمادون الشهر ويعد اكثر من  
 الشهر لان مادون الشهر يقربا والشهر وما زاد يعد بعيدا او العدة للمعاد **قال** وان قال  
 ليقضت اليوم فتعد وبعضه زبوف او شهره او مستحق لم يحنث لانه مادون الشهر الا انما مبيعة  
 والعيب لا يقدم للجنس الا ترى انه لو يجوز ما في الفرق والسلم جاز والسنة دراهم و  
 قبضه صحيح ويرد لا ينتفع القبض الاول المستحق بالبيع ولو كان رصاصا او شئونة  
 حنث لانها ليسا بدرهم حتى لو يجوز بها لا يجوز وهذا اذا كان الاكثر ستوتا اما اذا كان  
 الاكثر قضة لا يحنث **قال** حلق ليقضت من فلان حقه فاحذ من وكيله او كفيله عنه بامر  
 او محال عليه بامر المطلوب **قال** وان كانت الكفالة والحواة بغير امر المطلق حنث  
 لان القبض ليس من المحلوف عليه الا ترى ان الدافع لا يرجع عليه وفي الفصل الاول الاخذ  
 من وكيله اخذ منه لا يحنث ان حقوق الغضا لا يرجع اليه الا ما مور وكذا كفيله بامر لو وكيل  
 لهذا يرجع بما اذن عليه وكذا الوصف ليعطين فلانا حقه فامر غيره بالاداء او احواله فقبض  
 بر ولو باعه شيئا وقبضه بر ايضا لان بالبيع صار الثمن دينا في ذمته فقبضه فان لم يوطئ

العقد كالسلطان و  
 المحذور لانه انما  
 يقع لنفسه عا  
 ولو كان طالق  
 يباشرة

فضاء

قضا، المديون ولو ابراءه او وهب حنث لانه اسقاطا محض من جهة الطاوليس بقضا، من طالق بخلاف البيع  
 على ما بينا **قال** حلق لا يفرق عن غيره حتى يسئو في حقه فخر به من الفريم لم يحنث **قال** حلق لا يقضي  
 دينه متوقفا فقبضه بعضه لا يحنث حتى يقبض باقره لان الشرا فبعض جميع دين متوقفا ولم يوجد شرط  
 لحنث الا ترى انه لو ابراءه من الباقي او وهبه لا يكون قابضا للمك **قال** وان قبضه في وزن شئ متعاقبا  
 لم يحنث لانه قد يتعد وزن الكيل دفعة واحدة فيكون هذا القدر مستثنى من البيع فلا يحنث به  
 وان استغله بين الوزن شئ بعد اخر حنث لانه يتبدل المحل فاختل الدفع **قال** حلق لا يقبل  
 كذا حنث ابد الا ان يحنث في مطلق فبعض وان قال لا يقبل بر بواحدة لانه في موعده الا ان يحنث فبعضه يحنث  
 فعلم وانما يحنث بونه او يهلك محل الفعل اذا ليس من الفعل **قال** استخلف الوالي رجلا ليعلم كمال  
 مفسد فلو علم حال ولايته خاصة لان القصص من ذلك دفع الغش ودفع النيب بالمع والجزء ذلك  
 في حال سلطنته وولايته فيقيد بها وزوالها بالوت والوزر **قال** حلق ليس له ففعله ولم يقبل بر وكذا  
 القرص والغاريم والصدقة وقدر الوجوه فيه **فصل** النذر قرينة مشروعة اما كونه قرينة فلما  
 يلزم من الغرب كالصوم والطلاق والنجس والعتق والصدقة ونحوها واما شرعية فلما واصل الوارثة  
 بايقانه فالحق في الوفاء ولو نذر عليه السلام في نذر له وقال عليه السلام من نذر وبيعه  
 فعليه الوفاء بما سمي وقال عليه السلام من نذر ان يطيء فلبيطه الى غير ما من النصوص وعلى شرعية  
 الاجماع ولا يفتح الا بقرينة الدخالة من جنس واجب التسيير والتجديد وعبادة المرحى وتعليق البن  
 وتشجيع الجنابة وبناء الساجد ونحوها والاصح في ان اجاب العبد مقبلة باجابه الدخالة اذ لا  
 ولاية له على الاجابة ابتداء وانما محتجما اجابه في مثل ما اوجب الله تعالى تحصيل المصلحة المتعلقة  
 بالنذر ولا يصح النذر بعقبة نال الله لا نذر في معصية الله تعالى **قال** لو نذر نذرا مطلقا به بغير  
 شرط ولا تعليق كفارة على صوم شهر او نحو ففعله الوفاء به لا تقدم وكذلك ان عقله بشرط فوجه  
 لان العتق بالشرط كالنجس عنده ولان النذر موجه نظرا الى الجزاء والجزاء هو الاصل والشرط تابع و  
 اعتبار الاصل اول فصار النذر في حقه اذ انما يحزبه كفارة عين اذا كان شرطا لا  
 ير بدوجه كفارة ان كلمت فلانا او دظلت الدار ففعل صوم سنة او صدقة ما املك وهو قول  
 محمد واختاره بعض المنابر لليلوى والضرورة ولو اذنه ما التزم بخبر عن العدة ايضا لان فيه معنى  
 البيع وهو المنع وهو نذر لفظا فاختار اية الجبتي ش، ولو كان بشرط لا ير بدوجه كفارة تعالى  
 ان شفا الله مريضه او قضى دينه او قدم من سفره لا يحزبه الا الوفاء بما سمي لانه نذر بعقبة  
 وليس فيه معنى البيع **قال** ولو قال ان فطنت كذا فافعل درهم من مالي صدقة ففعله ليس في ملكه الا ما  
 درهم لا يلزم غيره لان النذر بما لا يملك لا يفتح **قال** ولو نذر صوم الا بد ففعل لا يشترط بالبيع



تخله فافقه ويفدي كاشيخ العاني في شهر رمضان. ولونذر عدد من الخيل يعلم ان لا يمكنه الايام غيره  
بالجوع لانه لا يعرف القدر الثابت بخلاف الصوم. قال ابو حنيفة رضي الله عنه لو قال الله على الطعام  
عشرة مساكين او كسوف عشرة مساكين لا يجزيه الا ما يجزي في كفارة البهي لا تغد ان معتد بها  
الله تعالى وقوله على طعام مساكين كقوله اطعم لان الطعام اسم عين وانما جازى ايجاب الفقه وقال  
ابو يوسف لو قال الله على طعام اطعم ماشاء، ولو كفى. ولو قال على نذر ونوي الصور او الصدقة دون  
الهدية في الصوم ثلثة ايام وفي الصدقة اطعم عشرة مساكين اعتبارا بالواجب في كفارة البهي اذ  
بعد الاقل في ثلثة اشياء. ولو نذرت صوم ايام جفيا او مالت لله بجان اصوله عند اخلاص  
فوقه بال عند مجد وزفر لانه اضاف الصوم الى وقت لا يتصور فيه وقال ابو يوسف يقضي في المسئلة اثنا  
بنت لان الاجاب صدر صحيح في حال لا تنافي الصوم ولا ضافة الى زمان ثمانية اذ الصوم يتصور  
فيه والوجوب خارج من عند كالمريض فنقصه ومارك اذا نذرت صوم شهر بزمان فضاء ايام جفيا  
لان يجوز طول الشهر عن البعض ففتح الاجاب. ولو نذرت صوم اليوم الذي يفتر فيه فلان ففتر  
ليلا لا شئ عليه. وكذا الوقوم بعد الزوال او قبله وهذا كله عند محمد لان المعلق بالشئ لا كالشئ عند  
وجوه. وقال ابو يوسف يقضي في الغصبة الاخرين كما اذا نذرت صوم عند فاضت ولو قدم في رمضان  
او في يوم الغفر ففاه ولا يجزيه صومه لان الاجاب فيه صحيح. ولو نذرت صوم ركعة وصوم نصف  
يوم صلي ركعتين وصام يوما لان الركعة صلتا وفرة في الجملة لا شئ الا على ذكر الله تعالى والقرآن وغيره  
او كالموت عند بعضهم وصوم نصف يوم قربت كاسا كذا الا في ففتح التسمية ثم يلزم حفظه وانما  
ضرورة عدم الجزاء شرعا. ولو نذرت ثلاث ركعات لزم اربع عند ابو يوسف وركعتان عند زفر.  
ولو نذرت ان يصلي بغير وضوء فليس بشئ وعن ابي يوسف يلزم بوضوء لان ايجاب اصل الصلوة صحيح  
وذكر الوضوء باطلا. ولو نذرت ان يصلي بغير قراءة او عيانا صح خلافا لغيره ولزمه بقاء مستويا  
لان الصلوة كما ذكر قربت في الجملة كالاي ومن لا يجزى عن ثوب ففتح الاجاب. ولو نذرت سجدة  
او خرج لزمه ثمانية عند ابو حنيفة ومحمد وكذا النذر بمسألة وعبد عند محمد وفي الوالد والوالدة  
عن ابي حنيفة روايتان الا فتح عدم الفتح. وقال ابو يوسف وزفر لا يجزي شئ من ذلك لانه معتد  
فلا يفتح ولها في الولد مذنب جماعة من الصحابة كعلي وابي عباس وغيرهما ومنه لا يعرف قياسا  
فيكون سماعا ولان الاجاب في الولد عبارة عن اجاب ذبح الشاة حتى لو نذرت ذبحه بمكة  
يجب عليه ذبح الشاة باطرم بيانه ففتح التسمية فان الله تعالى اوجب ذبحه للذبح ذبحه ولا يجوز  
افعل ما يؤمر واتره بذبح الشاة حيث قال قدوت ان يؤا فيكون كذلك في شريعة الله تعالى  
ثم اوجب البكر ان اشبع من ابراهيم جفيا اولان شرعية من قبل تلزم حتى ثبت التسمية ولا نظاير

منه

منها ان اجاب الشئ الى بيت الله تعالى عبارة عن جوع او عمره واجاب المدين عبارة عن ابحاثه ومنه كشته  
واذا كان نذر ذبح الولد عبارة عن ذبح شاة لا يكون معتد به بل قربته حتى قال ابوبسبيح وغيره من المشايخ  
ان اراد غير الذبح وعرف ان معتد به لا يقتضيه نظيره الصوم في ذبح الشاة الثاني معتد به لا يقتضيه الجاهل ولا يفتح  
نذره بالصوم وعليه الفدية وجعل ذلك التسمية للفدية كذا في هذا ولما حرم الله في النفس العبدان ولا يفتح  
عليها فوات ولا يفتح عليه وله في ذبح اولي باطوان ولا يفتح حنيفة ان وجوب انما على خلاف القياس عرفاه  
استدلوا بفتح الفدية على السلام وانما وردت في الولد فنقتصر عليه ولو نذر بلفظ القتل لا يلزم شئ  
بالاجماع لان النص ورد بلفظ الذبح والخمسة ولا كذلك القتل لان الذبح والنحر وردا في القرآن على وجه  
القرينة والتفدية والقتل لم يرد الا على وجه العقوبة والاشفاق والنبه ولانه لو نذر ذبح انما بلفظ القتل لا  
يفتح فهذا اوله **كتاب طرد** وهو جوع وهو في اللغة المنع ومنه طرد البعوض لانه  
الناس من الدخول وحدود العقار مواضع من وقوع الاشغال واحداث العنة اذا منعت  
نفسا من الملاذ والتفيم على ما عرفت واللفظ لما مع المانع حد لانه يحجب معاني الشئ ويمنع دخول غيره  
فيه وحدود الشرع مواضع وزواجر عن ارتكاب اسبابها وفي الشرع بها عقوبة مفردة وجبت  
حقا لله تعالى وفيها معنى للغة على ما بينت والقصاص لا يثبت حد الا لانه حق العباد وكذا التوفيق لا يثبت  
بقدر ثبتت شرعته بالكتاب والسنة اما الكتاب قوله تعالى الزانية والزاني الاية وقوله السارق  
والسارقة الاية وقوله والذين يرمون المحصنات الاية واية الحاربة وغير ذلك والسنة  
حديث ماعز والعامدية والفسق وغيره من الاحاديث المشهورة على ما باقي في اثنا عشر  
ان شاء الله تعالى والعقول وهو ان الطباع البشرية والشهوة النفسانية مائلة الى فساد  
الشهوة واختصاص الملاذ وتحويلها من محبوها من الشرب والزنا والتشفي بالقتل واخذ  
مال الغير والاستطالة على الغير بالشم والسرقة خصوصا من القوي على الضعيف ومن العاقل  
على الذي فاقضت ملكه شرع من طرد حيا لهذا النفسا وذر جراح ارتكابه ليقع العالم على نظم  
الاستقامة فان اخلاء العالم عن اقامة الزنا وجر يودون الى اخذاه وفيه من الفساد ما لا يحصى والله  
الاشارة بقوله تعالى وكفى في القصاص جفا ومن كلام حكما، العرب القتل انفي للقتل **كتاب الزنا**  
وطي الرجل المرأة في القبل في غير الملك وبشبهة اما الاول فلعومه موارد استيفاء اسم الزنا فانه مع قبل  
فلان زنا يعلم انه وطئ امرأة في قبا وطئ حراما الا ان يبان ما عدا ما فسر الزنا بالوطئ في القبل حراما  
كالليل في الكهنة طي النبي صلى الله عليه وسلم. واما كونه في غير الملك فلان الملك يبيت للامانة فلا يكون  
زنا. واما عدم الشهادة فلقوله عم ادركوا لحدوه بالشهادات ولا بد فيه من مجاورة لانه لان الحاشية  
بذلك تحقيق ومادون ذلك ملزم لا يتعلق بها احكام الوطئ من غسل وكفارة الصوم وفساد ج **قال**



ويثبت بالنية والاقوال لا يحتاج الشرع ويثبت الاحكام على ما في الدعوى وقوله تعالى والذين  
يؤمنون المحضات ثم لم يأتوا بربعة شهداء فاجلدوهم دية على ان الزنا الذي رموه به يثبت  
اذا اتوا بربعة شهداء حتى يقطع عنهم حد القذف وهي البينة **قال** واما الاقرار فالصدق فيه  
راجح لانه اقرار على نفسه وفيه مضرة على نفسه وبه رجم عيته السلام ما عدا العلم القطعي فتعذر في حقنا  
يكتفي بالظاهر الرابع **قال** والبينة ان يشهد اربعة على رجل وامراه بالزنا لما كتبه تعالى وتولى تعالى  
والكافي بايتين الفاحشة من نساكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم شرط الاربعة والحد يثبت الذي تقدم  
في اللعان **قال** فاذا شهدوا بساكنهم القاضى عاينهم وكيفية ومكانه وزمانه والمزني بها لان في ذلك  
اجبا للدرء المذروب بقوله عليه السلام ادوا الحدود وما استطع اما السؤال عن مائة وكيفية  
فلا احتمال انه اشبه عليه فطلق غيره الزنا زمانا ما دون الزنا يسمى زنا مجازا قال عليه العبدان  
بن نيران واليدان بن نيران والجلان بن نيران وبحق ذلك الفرج **قال** واما السؤال عن المكان والزمان  
فلا احتمال انه في دار طرب او في زمان البهية او في النكاح من الزمان فسقط الحد على ما ياتي ان شاء  
الله تعالى **قال** واما السؤال عن المخرج لا احتمال انه من تحت له اوله فيه بنية لا يعرفه الشهود فان  
سألهم فقالوا لا نرى يدعي هذا الا يجدون لانهم شهدوا بالزنا وهم اربعة وما قد فوا **قال** فاذا  
بينوا ذلك وذكروا انها محنة عليه من كل وجه وشهدوا به كالميل في الكفة وعدهوا في الترسو  
العلانية حكم به لنوته بالنية وكيفية التعديل ذكرناه في الشهادات ولم يكتف ابو جعفر  
بظاهر العدالة في الحد وادحا لالدرء المذروب الب **قال** فان نقضوا اربعة فم  
قذفه بخذوه للقذف اذا طلب الشهود عليه لانه تعالى اوجب الحد عند عدم شهادة  
الاربعة **قال** وكذلك ان جاءوا متفرقين الا ان يكون في مجلس واحد في ساعة واحدة لان قولهم  
احتمل ان يكون شهادة واحتمل ان يكون قد فوا وانما تميز الشهادة عن القذف اذا وقعت  
جملة ولا يمكن ذلك دفعة واحدة منهم فاعتبرنا اتحاد المجلس **قال** وان شهدوا الزنا بامارة  
لا يعرفونها لا يجد لقيام الشبهة لاصحاب الزنا وجنت او امته **قال** وان رجعوا قبل الرجم  
سقط وحدولا ما سقوط الحد فليطلبان الشهادة بالرجوع واما وجوب الحد عليهم فلانهم  
قذفوا وان رجعوا بعد الرجم يفتنون الدية لانهم تسبوا اليه فقد المسبب نجب عليه الدية كما في  
البر **قال** وان رجع واحد فربما لانه تلقى بشهادة ربه النفس او تقول بيق من سبق بشهادة ثلثة  
ارباع لطف فيكون ان لن بشهادة ربه لطف ولا وجه وجوب النقصان لانه مسبب لا قصاص على  
المسبب **قال** وحد حد القذف مع الدية خلافا لغيره لانه قذف حيا ومات فبطل او ان كان قد قذف رجم  
بقضا ما ورث شبهة وان ان الشهادة الماتية قد فوا بالرجوع فيجوز فاذما لم يثبت حالة الرجوع

الرجوع فقد بطلت الحد فيطلب القضا الذي يبين عليه فلا يورث شبهة **قال** وان رجعوا بعد طلب  
الحد لمات ولا يضمنون ارش السبا وكذلك ان مات من الجلد وفي الايمان وان رجعوا واحد  
فغلب ربه الارش وان مات فربو الدية لانه من الجلد وقد حصل لب الشهادة فكان الشاهد هو  
الموجب كما في الرجم والابى حنيفة ان ارش القرب والموت ليس موجب الشهادة لان الجلد قد يورث  
شرا ولا يورث وقد يموت منه ولا يموت ولو كان موجب الشهادة لما انكك عنك في الرجم واذا لم يكن  
موجب الشهادة لا يلزم الشاهد ضامه ولانه لو وجب اما ان يجب على الشاهد ولا وجه له لما ثبت  
او على الجلد ولا وجه له ايضا لانه ما دون فعله لا يجب وجه الهدر ولم يبعد تجاوز ما امر به كعبي  
القصاص ولانا لو اوجبه عليه لامتنع الناس من ذلك وفيه ضرر رجل او عيلة بيت الما ولا وجه له  
لكم غير موجب لانه ينفك عنه غالبا فلا يوجب كما قلنا في ان **قال** وان شهدوا بن نيران  
لم ينههم عن اقامته بعد انهم عن الامام لم يقبل ما روي ان عمر بن الخطاب خطب فقال ايها الشهود  
شهدوا بحد لم يشهدوا عند حضرة فانما هم شهود ضغن لا يقبل شهادتهم ولا ناسا دنا غلقت فيها نعمة فيطلب  
بيان ان الشهود اذا عاينوا الفاحشة فهم باطنك ان شأوا شهدوا احسبه لافانته لحد وان شأوا  
ستر واجل المسلم حبة ايضا فان اختاروا الاداء حرم عليهم الناجز لان ما جاز لحد حرام فحسدنا خيرة  
على الترحمة حلا لاهم على الاحسن فاذا اخروا ثم شهدوا التماسوا منهم انما شهدوا الضغينة حلتهم على  
ذلك كما قال عمر بن الخطاب **قال** وان كان ناجزهم لاطم الترسيت فسقم وردت شهادتهم بخلاف  
الاقرار لان الانسان لا يعاد به لقب فلا يتهم **قال** ثم التقدم في الحدود والحكمة لانه يمنع قبول  
الشهادة الا اذا كان الناجز لحد ركعة المسافة او مرص ونحو ذلك فخذ الزنا والسرقة والسرقة  
خالص حق الله تعالى حتى يفتح رجوعه الترعنة فيكون التقدم فيها مانعا وخذ القذف فيه حق  
العبد مانع من دفع العار عنه ولهذا توقف على دعواه ولا يهجر الرجوع فيه فالتقدم فيه لا يمنع  
قبول الشهادة لان الدعوى فيه شرط فاحتمل ان ناجزهم لنا جنه الدعوى فلا يتهمون في ذلك ولا يلزم  
حد السرقة لان الدعوى شرط للمال لا للحد خالص حق الله تعالى ولان السرقة يكون في السرقة واللفظ  
مع المال فتنجب على الشاهد اعلانه فبالا حيزه يفسق ايضا **قال** واما حد التقدم فابو حنيفة رجم الله  
لم يقدر في ذلك وقضاه الى راي الامام كما هو دابة **قال** روي الميعل عن ابي يوسف قال جهدها بال  
حو ان يوقف في التقدم شيئا فبالا لان التقدم مختلف باختلاف الاحوال والاعذار ورده  
الي اجتهاد الحاكم وروي الحسن ومحمد عن ابي حنيفة انهم اذا شهدوا بعد سنة لم يقبل شهادتهم ومدا  
لا ينافي الا قول لانه جعل السنة تقادم ما يمنع ما دونها وقال ابو يوسف ومحمد اذا شهدوا بعد مضي سنين  
فموتوا فموتوا لانه في حكم البعد وما دونه في حكم القريب فوجب ان يقدر التقدم به الا لم يكن عذرا ومن



وعن الطحاوي سنة اشتهر **قال** والاقرار ان بنو العاقب البالغ اربع مرات في اربعة مجالس برده  
الماضي في كل مرة حتى لا يراه ثم يسال كما سال الشهود الا عن الزمان فاذا بين ذلك لزمه الحد اما اشتراط  
القتل والبلوغ فلا يشترط للثلاثين **قال** واما اشتراط الاربع فليروى ان ما عزم مالك او غيره من  
عليه السلام فاعرض عنه فعاد فاعرض عنه فعاد الثالثة فاعرض عنه فعاد الرابعة فاعرض عنه فعاد  
عليه السلام الآن اقرت اربعاً فبين وفي رواية فاعرض عنه حتى فرغ من السجدة ثم عاد والناسك به  
من وجوب احدى ان للحد لو وجب بالمرأة الواحدة لم يوفى به الى الرابعة لانه لا يجوز نكاحه اذ  
وجب قال عليه السلام ما ينبغي لو اتي في حد من حد والد تعالى الا اقامه الثاني ان قوله عليه  
السلام الآن اقرت اربعاً دليل على ان الموجب هو الاقرار ببعثها من المعلوم من نصوص هذا  
الكلام الثالث ما روي ان ابا بكر رضي الله عنه ما اقر في الثالثة قال له ان اقرت الى اربعة منك  
رسول الله وهذا دليل على انهم علموا ان الرابعة شرط لوجوب الرجم ومثل هذا لا يعلم الا توفيقي  
وكذلك روي عن ابي هريرة انه قال كنا نحدث بين يدي رسول الله عليه السلام ان ما عزم الوعد  
في بيته بعد المرأة الثالثة ولم يفرج من جسده صلى الله عليه وسلم وهذا دليل على انهم عرفوا  
بوجوب الرجم ما عزموا لان الزنا اختص بزيادة نكاحه لم يجب في غيره من الحدود واعطى ما لا  
ونحن نقول انما التكرار باءنا عدد الشهود والسؤال عن حال المقرين ان شخصين يادريان  
العدد في الامور ايضا واشتراط اختلاف المجالس لما روي ان النخار المجلس يوشى في جميع التفرقات  
فيثبت بيشة الاتحاد في الاقرار والعنف اختلاف مجلس المقرين الاقرار فيهم بدون القاضي  
**قال** فاذا اقرار بعاقل ما وصفاً بسال القاضي عن حاله لما روي انه عليه السلام قال لما عزم ابي داود ابي  
خبل ابي جنون فقال لا وبعث اليه فور فسالهم هل تنكرون من حاله شيئا قالوا لا فامر به فرجم  
**قال** فاذا عرف صحة عقده ساله عن الزنا لا تقدم في الشهود ولا حتم ان يوطئ فيها دون الفروج واعتقد  
زنا ولانه عليه السلام قال لما عرف لعنك لست لعنك قبلت باثبات فلما ذكر له ما عزم النون و  
السحاف قبل اقراره **قال** ويسال عن المزمع بالانه عليه السلام لما عزم فبين وجواز انه وطئ من لا يجب  
لحد بوطئها كزينة الابن والطالبة الشكر ونحوها ومولا يعلم ذلك **قال** ويسال عن المسكن لما بينه ولا  
يسال عن الزنا لان النكاح لا يمنع قبول الاقرار لما بينه وقبل يسال جواز ان زنا حاله القوف  
فاذا بين ذلك لزمه الحد لتمام الحد لحيته ولما روي **قال** فاذا رجع عن اقراره قبل الحد او في وسطه  
خبي سبيله لان رجوعه احياناً يحتمل الصدق كالاقرار ولا مكذب لم يتحقق البينة لتعارض  
الاقرار بالرجوع بخلاف القصاص وحد الغذف لانه حقا العبد فانه يكذب فلا معارض للاقرار الاول  
وروي ان ما عزمه حلياً رتبته فذكر ذلك للبيته عليه السلام فقال هذا خبيتم سبيله فما فعل

المرء الدال على الرجوع مسقطاً للحد فلان يسقط بصريح الرجوع **قال** ويستحب للامام ان يلقيه  
الرجوع يقول له لعنك وطئت بشبهة او قبلت اولم لا ردنا واحتمالا للرد وروي انه عليه السلام  
ان يسارفا فقال له ما اخاله سرقة وفيه دليل على جواز التلقين وعلى سقوط الحد بالرجوع والا لما اقاد  
التلقين **قال** واذا اقر كلف بالزنا بك لانه قادر على الالباب لسلامة آئنه **قال** ولو اقر المجنون لا يحد  
لكونه قطعاً وكذلك الشهادة عليه **قال** ولا حد الاقرس بالاقرار اشارة لبينة **قال** واذا اقر ان  
زنا بامرأة غايبة اقيم عليه الحد استحساناً والعكس ان لا يحد حتى تخبروا ان زناها نكاحاً بشبهة سقط الحد  
وجه الاستحسان ان ما عزم الاقر بالزنا بامرأة غايبة فرجه صلى الله عليه وسلم قبل اقراره المتفق بوجبه  
اذا قتل انما اوقعت عينيه بشيء عليه **قال** ولو قتل قبل القضاء بقتل الخصم في العمد والدية بالخطأ  
لانه انما يصير مباح الدم بالقضاء **فصل** وحد الزنا ان كان محصناً الرجم بالحجارة حتى  
يموت طرقت ما عزم رضي الله عنه انه عليه السلام رجمه وكان محصناً وقال عليه السلام  
لا يحد الدم امر يسلم الا بثلث وذكر منها او زنا بعد صان والبي عليه السلام رجم الغامدية وعن  
رضي الله عنه انه قال مما انزل الله آية الدم الشح والشيعة اذا زينا فارحموا البتة وهذا  
مما قالوا انه قرآن نسخ لفظه وبقي معناه وعلي ذلك اجاء العلماء **قال** يخرج الى  
فضاء كما فعل البيه عليه السلام بما عزم امره رجمه ولم يحفر له **قال** فان ثبت بالبيته ببدن  
الشهود في الامام في الناس لما روي عن علي رضي الله عنه انه بدأ برجم الهمدانية لما اقرت عنده بالزنا  
وقال الرجم رجاء رجم سرون عمانية فالعمانية ان يشهد على المرأة ما في بطنها والسران  
يشهد الشهود فيرجم الشهود في الامام في الناس ولان البداية بالشهود من حيث اجبال للزنا  
لان الشاهد قد يتحاشى على الاداء ويتعالم الباشرة حرمة للنفس فيه جرم عن الشهادة **قال**  
فان امتنع الشهود او بعضهم لا يحد لانه لا دليل رجوعهم وكذا اذا غاب في ظاهر الرواية لغوات  
الشرط وكذا اذا مات او مات بعضهم وكذا اذا جنوا او فسقوا او قد فوا فحدوا او اواحد منهم او جميع  
او خرس او ارتد لان الطاري على الحد قبل الاستيفاء كما هو صفة في الابتداء كما في رجوع المقر فقام  
كانهم شهدوا او لم يهد الصفة فلا يحد وعنه ابي يوسف اذا عاب الشهود رجم ولم يشهدوا  
وكذا اذا امتنعوا او امتنع بعضهم لانه حد فلا يشترط فيه باشرة الشهود كما طلع فلما طلع لا يحسن  
كل احد فرجاً وقع مهلكاً ولا كذلك الرجم لانه اطلاق وعن محمد ان لا نوا من رضى او مقطوع الاية  
يشهد الامام في الناس لان الامتناع اذا كان بعد رفا من زالت التهمة ولا كذلك لو مات الا  
ضام الرجوع او الامتناع فله في ذلك بيشة ولا بأس لك من رجم ان يتعد مقتله لانه واجب  
القتل الا ان يكون ذور رجم حرم منه فالاول ان لا يشهد مقتله ويولد ذلك عنه لانه نوع من تلبوس



۱۰۸

۱۰۸

فيكون سياسته وتعزير الاحد وهو تاويل ما روي من التعزير عن النبي عليه السلام ومنه اني بكر وعمر فانه روي  
عن عمر انه نفي رجل فمخى بالرموم فقال لا اني بعدها احد ولو كان النبي حيا لم يخرج تركه قال تعالى ولا تأخذكم  
بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فذل الله كان سياسته وتعزير ولانه لو كان حيا لاشهر  
الصحابه كسائر الحدود ولو اشتهر لما اختلفوا فيه وقد اختلفوا لما تقدم من قول علي ورجع عمر رضي الله عنهما  
فذل علي انه ليس بخذ ولا يقام الخذ في مسجد روي ابن عباس قال قال رسول الله عليه السلام لا تقام الحدود في المنا  
وروي حكيم بن حزام قال يعني رسول الله عليه السلام ان يستفاد في المساجد ويشد فيها الشرع ويقام فيها الحدود  
ولانه عساه ينفصل منه ما ينحس المسجد والامام ان يخرج الى باب المسجد ويامر من جلده وهو يشاهده ويجوز  
له ان يبعث باي من يامر باقامة الخذ قال عليه السلام في حديث العسيف واخذ يا ايها الناس الى امرأه عذا فان  
اعترفت فارجمها ولا يعق الموي الخذ على عبد الابن الامام لان الخذ حتى الله تعالى فلا يستوفيه  
النايبه وهو الامام او نائبه بخلاف التعزير لانه حتى العبد حتى جاز تعزير القبي وحقوق الشرع موضوعه  
عنه ويؤيد ذلك قوله عليه السلام ارجع الى الرلاة وعد منها اقامة الحدود ولان الموي منهم في اقامة الخذ  
على عبد لانه يخاف نقصان ماليته فلا يصير به الضرب المشروع فلا يحصل مصلحه الزجر فلا يكون له ذلك  
واذا كان الزاني مريضا فان كان محصنا رجم لان الاتلاف مستحق عليه فلا سق للتأخير  
والا لا يجلد حتى يبرأ لانه ربما افضى الى الهلاك وليس مشروعا ولهذا امر صلى الله عليه وسلم بحسبه  
التأدي ولهذا لا يطع في البرد الشديد والحر الشديد والمرأة الحامل لا يحد حتى تقنع  
حملها لانه يخاف من الخذ هلاك ولدها البري عن الجنابة وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هم برجم حامل فتا  
له على رضي الله عنه ان كان ذلك عليهما سبيل فله سبيل لك علي ما في بطنها فلي عنها فلذا اولدت فان كان  
حدها الجلد حتى سعال من نساها لا تقام بيفه ضعيفة وان كان الرجم فقتيل الولادة لان التأخير كان  
بسبب الرمد وقد انفصل عنها فان لم يكن للضعيف من يربيه فحتى يستعين عنها لان في ذلك صيانة  
الولد عن الهلاك وروي انه عليه السلام قال للغامدية لما اوتت بالزنا وهي حامل اذهبي حتى تضعي



فلما وضعت جادت فتال لها ارجى حتى يستغنى ولدك فجادت وفي يده خبز فقالت يا رسول الله لهذا  
ولدي قد استغنى فامر بها فوجت وتجبس المريض حتى يبرأ والحامل حتى تضع ان ثبت بالبيئة  
مخافة ان تحرب وان ثبت بالاقرار لا تجس لان الرجوع عنه صحيح فلا فائدة في الحبس والنبى عليه  
السلم لم تجس الغامدية ولو قالت الزانية انا جلي يريها النساء فان قلن هي جلي جسها سنيتين ثم  
رجعها وهذا التقادم لا يمنع الاقامة لانه بعدد ولو كان من عليه الحد ضعيف للكمة مخافة عليه  
المهلك لو ضرب شديدا ليعذب مقدار ما يحمله من الضرب واحسان الرجم الحرة  
والعتق والبلوغ والاسلام والدخول وهو لا يلهج في التيل في نكاح صحيح وهما يصنع الا  
حصان اما الحرة فلتوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب اوجب عليهن  
عقوبة تنصف والرجم لا ينصف فليجب على الاماء واما العتق والبلوغ فلا نه لا خطاب بدونها  
واما الاسلام فلتوله عليه السلام من اشرك بالله فليس محصن وما روي انه عليه السلام  
رجم يهوديين فانما رجمها حكم الترية والفضة مشهورة واما النكاح الصحيح والدخول فلتوله  
عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة والبكرات لم ينكح ولا تنزوي ولا تنزل الى الرطب المظلم  
والنكاح الدخول لتوله عليه السلام الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة والثيب هو الرطب  
في النكاح الحلال في التيل ولان هذه نعم متوافرة متكاملة صادرة عن ارتكاب الناحشة فكانت  
جنايته عند وجودها متغلظة فان الجناية والمعصية عند تكامل نعم المنعم اقبح واغشى فيطلب  
تغلظ العقوبة في حقها او ما كونهما على صفة الاحصان فلان كل وطئ لا يوجب احصان احد الرطوبين  
لا يوجب احصان الاخر كما للمركبين والمجنونين وصورته لو تزوج بامية او صبية او مجنونة او كانت  
ودخل بها لم يصير محصنا وكذا لو كانت حرة عاقلة بالغة وهو عبد او صبي او مجنون لا يصير محصنة  
الا اذا دخل بعد الاسلام والعتق والبلوغ والافاقة فحينئذ يصير محصنا بهذه الاصابة لا بما  
قبلها لان نعم الزوجية لا يتكامل مع هؤلاء لان هذه المعاني ينزع الطبع اما لعداوة الدين  
اولذل الرق او لعدم العقل او لتقصانه وعدم ميل الصبية اليه فلا يتغلظ جنايته وعن  
ابى يوسف انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعند ان الرطب اذا حصل قبل العتق ثم  
اعتق صار محصنين بالرطب الاول والجواب عن الاول ان كل وطئ لا يوجب احصان احدهما  
لا يوجب احصان الاخر لما بيننا وعن الاخرى ان كل وطئ لا يوجب الاحصان عند وجوده لا  
بوجبه في الثاني من الزمان كوطئ الموي وعن ابى يوسف اذا دخل بامرأته فخرج او صار معتوقا  
ثم افاق لا يكون محصنا حتى يدخل بها بعد الافاقة لان الاحصان الاول بطل فله ثبت احصان  
مستأنف الا بدخول مستأنف وبثبت الاحصان بالاقرار لا نه غيب

ثم ينفق نفسه او بشهادة رجلين او رجل او امرأتين لان الاحصان ليس علة لوجوب  
الرجم لانه عبارة عن خصال حميدة واصناف جميلة وذلك لاثر له في العقوبة فلا يشترط بشوته  
ما يشترط لوجوب الرجم واما الاحصان فشرط محض وكذلك ان كان بينهما ولد معروف  
بهما لانه دليل ظاهر على الدخول في النكاح الصحيح وذلك يثبت به الاحصان ويكون في  
الاحصان ان يقول الشهود دخل بها وقال محمد لا بد ان يقولوا باصمها او جامعها لان الدخول  
مشترك فلا يثبت الاحصان بالشك وطها ان الدخول متى اضيق الى المرادة بحرف الياء لا يراد  
به الا الجماع قال تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فمهرها والمهر الجماع ولو خلا بامرأته ثم طلقها  
وقال وطئتمها وانكرت صارت محصنا باقراره ولا تكون محصنة لمخودها وكذا لو قال بعد  
الطلاق كنت نظرا نيا وقال كانت حرة مسلمة واذا كان احدهما محصنا دون الاخر حتى  
كمل واحد بمحده لان جناية احدهما اخف والاخر اغلظ فاذا اختلفا في الجناية اختلفا في مرجعها  
ضرورة ومن وطئ جارية ولده وان سفل وقال علمت انها على حرام  
او وطئ جارية ابية وان علا او امة او زوجته او سيده او معتدته عن ثلاث وقال فطنت  
انها حلال لم تجد ولو قال علمت انها حرام حد وفي جارية الاخ والعمة بمحده بكل حال والاصل في  
ذلك قوله عليه السلام ادروا الحدود بالشبهات ثم الشبهة انواع شبيهة في المحل وشبهة  
في الفعل وهي شبهة الاشتباه وشبهة في العقد اما الشبهة في المحل هو ان يطأ جارية ابنه او عبد  
المأذون المديون او مكاتبه او وطئ البائع الجارية المبيعة بيعة فاسدا قبل القبض وبعده  
او كان بشرط الخيار او وطئ الجارية التي جعلها صداقا قبل التسليم او وطئ المبانة بالكليات  
في عقدتها او وطئ الجارية المشتريكة فانه لا يجب الحد في جميع هذه الصور وان قال علمت انها  
على حرام لان الشبهة في الملك وهو المحل موجودة سواء علم بالخبر او لم يعلم واما شبهة  
الفصل ففيها اذا وطئ جارية ابية او امة او جارية زوجته والمطلقة ثلثا او على مال في العدة او ام  
ولده بعد العتق في العدة او جارية مولاه والمرتهن يطأ جارية الراهن في احدي الروايتين  
وفي رواية يجب الحد فان قال طنت انها حلال لا حد عليه وان قال علمت انها حرام حد  
لانه طنت ان الفعل مباح له كما يباه له الانتفاع به او له نوع حق في المحل ببقاء العدة فطنت  
ان ذلك يبيع وطئها مكان طنته مستندا اليه دليل فكان شبهة في درء الحد اذا ادعى الحل و  
بدون الدعي انعدمت الشبهة ولا يثبت النكاح وان ادعاه لانه زنا محض لان سقوط الحد  
لا شبهة الامر عليه لا للشبهة في نفس الامر فان حضوا فقال احدهما طنت انه حلال  
لا حد على واحد منهما حتى يقر اجمعا بالحرم لان احدهما اذا ادعى الشبهة خرج فعله عن ان يكون  
زنا



زنا فخرج فصل الاخر فسقط الحد عنهما ولو وطئ الجارية المستأجرة او المستعارة او جارية اخيه  
او عمه او زى رحم محرم غير الوالد حدث في الوجهين جميعا لانه لم يستند ظنه الى شبهة صحيحة لانه  
لاجل له الاتساع بما لا هو كانه وملك المنفعة لا يكون سببا لملك المنفعة بحال واما شبهة العقد  
بان وطئ امراة تزوجها بغير مهر او امة بغير ان يكون مولاها او تزوج العبد بغير اذن مولاه  
او امة على حرة لاحد عليه ولو تزوج مجوسية او خمسة في عقده اوجع بين اختين او تزوج  
بجارية فوطئها فانه لا حد عند ابي حنيفة وان قال علت القها على حرام وعندهما يحد اذا كان  
عالمًا بالحرمة لانه عقد لم يصادف محله لان محله ما ثبت فيه حكمة وحكمه الحل وهو غير ثابت  
بالاجماع فصار كاضافة العقد الى الذكر ولا في حنيفة انه عقد صادف محله لان محله ما هو  
صالح للحصول المقصود من النكاح التوالد والتناسل والابتنى من الادميتات قابلة لذلك  
وقصته ثبوت الحل ايضا الا انه تقاعد عنه فاورث شبهة وانها يكتفي بسقوط الحد الا انه  
جب عليه التعزير ويوجب عقوبة لانه ارتكب جنابة ليس فيها حد مقدر فيعزر  
ولو استاجر امراة لينزى بها وزنى بها او وطئ اجنبية فيمادون الفرج اولاد فلا حد عليه  
ويعذر وقال يحد في المسائل كلها طمها في الاجارة ان منافع البضع لانك بالاجارة فصار  
وجود الاجارة وعدمها سواء فصار كانه وطئها من غير شرط وله ما روي ان امراة استسقت  
راعيًا لبنا فاني ان يسيقها حتى تمكنه من نفسها ففعلت ثم رفع الامر الى عمر رضي الله عنه فقدر  
لحد عنهما وقال ذلك مهرها ولان الاجارة عليك المنافع ومنافع البضع منافع فاورث شبهة  
وصار كالمصلحة وطمها في اللواط انها كالزنى لانها قضاء الشهوة في محل مشتد على وجه الكمال  
وقد يحض حراما فيجب الحد كالزنا والفتحية اجمعوا على وجوب الحد فيها لكن اختلفوا فيه قال  
ابوبكر رضي الله عنه تحرق بالنار وقال علي رضي الله عنه عليه حد الزنا وقال بعضهم تحبس  
في اثنين موضع حتى يموتا وقال بعضهم يهدم عليها جدار وقال ابن عباس ينكس من مكان  
مرتفع وله انه لا يسمى زنا لانه لا شرعا لان كل واحد منهما اختص باسمه وانه ينفي الاشتراك  
كاسم الحمار والفرس فلا يكون زنا فلا يلحق بالزنا في الحد اذ الحدود ولا يثبت قياسا ولانه لا يجب  
المالك حال ما فلا يتعلق به الحد كما اذا فعل فيمادون السبيليين ولانه لو كان زنا لما اختلفت  
الفتحية في حده فان حد الزنا منصوص عليه في حكم القرآن ومتواتر السنة وليس هو في معنى  
الزنا لانه ليس اضرار الولد ولا استباه الانساب فلا يلحق به وقوله عليه السلام اقتلوا الفاعل  
والمنفعل به محمول على الاستحلال والسياسة لوجوب القتل مطلقا من غير اشتراط الاحسان  
وجب التعزير عند ابي حنيفة لما قلنا ويسجن زيادة في العقوبة لفظ الجنابة واما وطئ الاجنبية

فيما دون النج فان كان في الدبر فهو كاللواط حكا واختلافنا وتعليقنا وان كان فيما دون السبيليين  
فانه يعذر بالاجماع لانه جنابة ليس فيها عقوبة مقدر فيعزر ولو زنت اليه غير امراة فوطئها  
لا حد وعليه المهر بذلك حكم عمر رضي الله عنه ولان الرجل لا يعرف امراة تداول مرة الا باخبار النساء فقد  
اعتمد دليل لان الملك ثابت من حيث الظاهر باخبارهن ولا حد قاذفة لان الملك معدوم حقيقة  
ولو وجد على فراشه امراة فوطئها حد لانه يمكنه معرفة زوجته بكل صوته وصورتها وحركاتها وسماها  
فاذا التفت عن ذلك لم يعذر بخلاف ما تقدم وكذلك الرعي الا اذا ادعاها فقالت انا زوجه  
لانه اعتمد اخبارها وهو دليل ولو اجابته ولم يقل انا فلانه حد لا يمكنه التحقق بالسؤال وغيره  
لان للواب قد يكون من غير نداءها فيجب عليه التفتيش عن حالها والزنا في دار  
الرب والبنى لا يوجب الحد اذ المقصود هو الاثر الجار وهو غير حاصل لانقطاع العارية لانه اذا لم  
ينعقد موجبا لا ينقلب موجبا حتى لو غزى الامام او من له ولاية الاقامة فانه يقيم الحد عليهم لانهم  
تحت ولايته وواطي البهيمة يعزر لانه ليس بزنا ولا معناه فلا يجب الحد فيعزر لما  
بيننا وذكر ابن سنان عن اصحابنا ان كل ما لا يؤكل لحمه تحرق بالنار لما روي ابي يوسف باسناده الى  
عمر رضي الله عنه انه اوتي برجل وقع على بهيمة فعزره وامر بالبهيمة فذبحت واحرق بالنار  
وان كان ما يؤكل كل بذخ ويؤكل ولا يحرق وقال لا يحرق ايضا هذا اذا كانت البهيمة للفاعل  
وان كانت لغيره يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بقيمة اثر يذبحها وهذا ما يعرف سمعا لا قضا  
ولو زنا بصبيبة او مجنونة حد خاصته ولو طاعت العاقلة البالغة صبيبا او مجنونا  
لا حد والفرق ان الحد يجب على الرجل يفعل الزنا وعلى المرأة بالتمكيس من الزنا والمأخوذ وحال الزنا  
لحرمة المحضة وذلك غير موجود في الفعل القبي لعدم المخالفة نحوه فلا يكون فعلا يمكن من الزنا فلا  
يجب الحد وفعل العاقل البالغ تحض حراما فوجب عليه الحد وليرحب على القبيبة والمجنونة لعدم التكليف  
واكثر التعزير تسعة وثلثون سوطا واقله ثلثة وقيل ما يراه الامام وقيل بقدر  
الجنابة والاصل ان يعزره بما ينجز به في اكبر رايه لاختلاف طباع الناس في ذلك وان راي الامام  
ان يضم الجبس الى التعزير فعل لانه يصلح زاجرا حتى يكتفي به وقد ورد الشريعة وقال ابو يوسف اكثر  
خمس وسبعون سوطا وفي رواية سوطا وفي رواية تسعة وسبعون والاصل في ذلك قوله عليه  
السلام من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين فصار اعتبار ادا في الحدود وهو حد العبد في الشرب  
والقذف وهو اربعون فنقصا عنه سوطا وابو يوسف اعتبر الاقل من حدود الاحرار وهو ثمانون  
فقص عنه خمسة في رواية وهو ما ثور عن سوطا على رضي الله عنه وفي رواية سوطا وهو قول زفر  
وهو القياس لانه نقصان حقيقة وتعزير العبد اكثر خمسة وثلثون عند ابي يوسف فلا يبلغ في تعزيره



حد العيب ولا تغزير الحزب الاحرار والتغزير اشتد القرب لانه خفف من جهة العدد

فيقل من جهة الوصف كذا يفوت المقصود وهو الانزجار ولهذا قلنا لا يفرق على الاعتناء

نجد الزنا لانه ثبت بدليل مقطوع به وهو الكتاب ولانه اعظم جريمة حتى وجب فيه الرجم  
فوجد الشرب لانه سببه متيقن به

فما القذف لانه سببه محتمل لانه لا يمتثل صدق القاذف

القذف في اللغة الذي مطلقا ومنه القضاة والقذيفة  
القاذف الذي يرمى به وقوله ههنا بين قاذف وحاذف اي رام بالحضا وحاذف بالعصا والتقاذف

الترامي ومنه الحديث كان عند عايشة رضى الله عنها قمتان تعينان بما نقاذفت به الانصار من  
الاشعار يوبغات اي تشامت وفيه معنى الرمي لان الشتم رمي بما يسيبه ويشينه وهو في الشرع رمي

مخصوص وهو الرمي بالزنا ومنه الحديث ان هلال بن امية قذف زوجته اي سماها بالزنا وفيه  
الحذف وهو ثمان سوطا للزنا واربعون للعبد وتجب بقذف المحصن بهرج الزنا لقوله تعالى والذين

يرمون المحصنات فلياروا باربعة شهداء فليجلدوهم ثمانين جلدة والمراد بالرسعي القذف بالزنا  
اجماعا ويتحقق في العبد امر وجب يطلب المقذوف ما فيه من حقه وهو دفع العار عنه وصريح حازنا

قوله ياراني اوزينت اوبابن الزانية ولو قال يارب الزنا فهو قذف معناه انت متولد من الزنا  
وجب للحد بآي لسان قذفه وجب عند عمر القاذف عن اقامته اربعة شهور على صدق مقالته فيضوب

ثانين وترد شهادته ابدا لما تلونا من صريح النص ويفرق عليه لما مر في حد الزنا  
ولا يترفع عنه الا القرو والحشولان سببه غير مقطوع به وانما يترفع عنه القرو والحشولان لا يمنع ايهما

الامر اليه ويثبت باقرار مرة واحدة وبشهادة رجلين كافي ساير الحقوق على ما مر في  
الشهادات ولا يبطل بالتقادم والرجوع لتعلق حق العيب به لما مر في حد الزنا

ولحصان القذف العقل والبلوغ والحرية والاسلام والعفة عن الزنا اما الحرية والاسلام فلما  
مر في حد الزنا واما العقل والبلوغ فلان البقي والمجنون لا يلحقهما العار لعدم تحقق فعل الزنا منهما

واما العفة فلان غير العفيف لا يلحقه العار ولان حد القذف يجب جزاء على الكذب والقاذف لغير العفيف  
صادق ومن قال لغير بابن الزانية اولست لابيك حد لانه صريح في القذف لان قوله

لست لابيك كقول بابن الزانية ولو نفاه عن جده او نسبه اليه او الي خاله او عمه او زوج امه  
او قال ياربنا السام لم يحد لان فيه عن جده صدق ونسبه اليه والي هو لا مجاز عادة وشرعا

قال تعالى واله ابائك ابراهيم واسماعيل وابراهيم جده واسماعيل عمه وقوله ياربنا السام يراد  
به التشبيه في السماحة والصفاء وطهارة الاصل حتى لو كان رجلا اسمه ماء السام واراد نسبه

اليه فهو قذف ومن قال لغيري لست بابن فلان ان كان في حال الغضب حد لانه يراد به السب وان

لم يكن في حالة الغضب لا يحد لانه يراد به المعاتبه عادة ينفي شبهه كالبية في الكرم والمروءة ولو قال  
لامرأة زينت بمحار او ثوب لا يحد ولو قال زينت بدراهم او ثوب او بناقة حد لان معناه زينت

واخذت هذا وفي الرجل لا يحد في جميع ذلك لان الرجل لا يحد المال على الزنا عرفا ولو قال لاجنية  
يارانية فقالت زينت بك لا يحد الرجل لتصديقها ويحد المرأة لقذفها الرجل

ولا يطالب بقذف الميت الا من يقع القذف بقذفه في نسبه لان العار يلحقهم بالحياة ويحد بقذف  
اصوله دون فروعه فيثبت للولد وللولد وان كان كافرا او عبدا لان الشرط احصان الذي نسب

الي الزنا حتى تعييرا كاملا فترجع هذا التعيير الي ولده والرق والكفر لا ينافيان اهلية الاستحقاق  
بخلاف ما اذا وقع القذف ابتداء للكافر والعبد لانه لم يرجع التعيير كاملا على ما بينا ومن يحد

ليس لولد البنت طلب الحد بقذف حرم اب امه لان نسبه الي غير وجوبه ان العار يلحقه كما يلحق و  
لد الابن فكانوا سواك ومن قذف امرأة ميتة فصدقه بعض الورثة تحد للباقي لان قذف الام

تناول الكل فكان بمنزلة مال لو قذف الكل فصدقه البعض دون البعض فانه حد لمن لم يصدقه  
وليس لابن والعبد ان يطالب اباه وسيداه بقذف امه الحرة لان الاب لا يماق بسب

ابنه ولا السيد بسبب عمن حتى لا يقتلان بهما ومن وطئ وطئ احراما في غير ملكه و  
والملاعة بولد لا يحد قاذفها لغوات العنة وكذا اذا قذف امرأة معها اولاد لا يعرف لغيره لان

ذلك اماراة الزنا وان لاعنت لغيره وليحد لعدم اماراة الزنا اعلان من وطئ وطئ احراما  
فلا يخلو ما ان كان حراما لعينه او لغيره فان كان لعينه سقط احسانه لانه زنا فلا يحد قاذفه وان

كان حراما لغيره لا يسقط احسانه ويحد قاذفه لانه ليس بزنا فالوطئ في غير الملك من كل وجه ومن حد  
حرام لعينه وكذا الوطئ في ملكه والحكمة مؤبدية وان كانت موقفة والحكمة لغيره وعند ابي حنيفة

رحم الله يشترط للحمة المؤبدية للرجاع والحديث المشهور بيان ذلك في صود المسائل وهي الوطئ با  
بالنكاح الفاسد والامة المستحقة والكراه على الزنا والمجنون والمطاعة والمحرمات بالمصاهرة با

الوطئ ووطئ الاب جارية ابنه ففي هذه المسائل يسقط الاحصان ولا يحد قاذفه لانه حرام لعينه وان  
لم يثر امرا للرجل او لكراه بخلاف ثبوت المصاهرة بالتبديل والمس لان كثرة امن الفقهاء لا يرون

ذلك محرما ولا نقص في اثبات الحرمة بل هو نوع احتياط اقامة للسبب مقام المسبب فلا يسقط الاحصان  
الثابت بيقين بالشك بخلاف الوطئ لان فيه نصا وهو قوله تعالى ولا تتكلموا ما تكلم اباؤكم من النساء

الاساقد سلف وقد قام الدليل على ان النكاح حقيقة في الوطئ ولا اعتبار للاختلاف مع صريح النص  
واما الحرمة المؤبدية في الملك الا فت من الرضا والجارية المشتركة فانما يسقط الاحصان لانه

ينافي ملك المتعة فيكون الوطئ واقعا في غير الملك فيصير له شبهة بالزنا والحكمة الموقفة بالمجوسية



والعاقبة والنظام منها والمحرم باليمين والامة المتوجهة والمعتدة من غير ووطي الاختيار تلك اليقين والمكاتبه و  
المشقة شرافا فاسدا فلا يسقط الاحصان لان مع قيام الملك في الحل لا يكون النسل زنا ولا في مناهه والحرمه على شرف  
لنزال ومن قذف كافر في حاله الكفر لا حد لان زناه في الكفر حرام ولو قذف مكابها مات من وفاء لا حد  
لوقوع الاختلاف في حريمته ولو قذف بجوينا تزوج بامه ودخل بغيره باقراسم حد عند ابي حنيفة خلافا لما ينادى على  
ان له حكم الفحشاء عنده خلافا لما وقدر في النكاح والمستاسم حد للقذف لما فيه من حق

الغير وقد التزم ابقاء حقوق العباد وكان ابو حنيفة يقول اولاً لا حد لعنبة حتى الله تعالى والمختار الاول  
ولا حد في الحد بالاجماع لانه بريء حله واما حد الزنا والسرقة قال ابو يوسف حد فيهما كالزنى ولهذا يقتضى منه  
بالاجماع ولا حد فيهما عند حاله لا يلزمه الا ما التزم وهو انما التزم حقوق العباد ضرورة التمكن من المعاش  
والرجوع الى بلده ولم يلزم حقوق الله تعالى بخلاف التصاوص فانه حق العباد

واذا مات المتذوف بطل الحد ولو مات بعد ما اقيم بعض الحد بطل الباقي ولا يورث ولا يمتح  
العقوبة ولا الاعتياض وكذلك فيه التداخل وهذا بناء على ان الغالب فيه حق الشرع ولا خلاف  
ان فيه حق العبد والشرع لانه شرع لدفع العار عن المتذوف وهو المنتفع به وفيه معنى الزجر ولا جله  
يستمى حد او المراد بالزجر اخلا العالم عن الفساد وهذا اية حق الشرع ثم اختلفوا في الغالب منهما  
فاحكامنا غلبوا حق الشرع لان حق العبد يتولاها مولا فيصير حق العبد مستوفيا فمنا حق المولى ولا  
كذلك بالمعنى اذ لا ولاية للعبد على استيفاء حق الشرع الا بطريق النيابة

ومن قال المسلم بافاسق او باخبيث او باكاف او باسارق او باخث عزز لانه اذا به ذلك والحق به الشين  
والحدود لا تثبت قياسا فوجب التعزير ليزجر عن ذلك ويعتبر غيره وفي الحد عن ابي حنيفة يشارب  
الحزب باخين يعزر وكذلك لو قال انك تاوي للصوم او تاوي الزواني لمابيتنا وكذلك يا حمار يا  
خنزير ان كان فقيهها او علويا وكذلك يا ثور يا كلب لانه لم يحد بذلك الا في دون الجاهل العامي  
وقيل يعزر في حق اكل في عرفنا لانهم صاروا بعدونه سببا وقيل لا يعزر في حق اكل لاننا نقتنا بنفيه فالحمة  
به شين وانما حق القاذف شين الكذب ولانه اغايبه هذه الاشياء لسوء خلقه او قبح خلقه وليس  
ذلك بمعصية رجل زنا بامرأة ميتة يعزر ومن حده الامام او عززه فمات فهو حد

لانه ما مور من جهة الشرع فلا يقيده بالسلامة كالنفساء او نقول استوفى حق الله تعالى بامر فكان  
الله تعالى امانة بغير واسطة فلا يجب العتوان والزواج ان يعزر زوجته على ترك  
الزينة اذا ارادها وترك اجابته الى فراشه وترك غسل الجنابة وعلى الزوج من المنزل لانه يجب عليها  
طاعته وطاعة الله تعالى فيعزر على مخالفة ومن سرق اوزنا او شرب غير مرة فحد فهو لكل لان المقصود  
الانذار وانما يحتمل حصوله بالاول فيمكن في الثاني شبهة عدم المقصود فلا يجب اما لوزنا وسرق

وشرب فان شرب لكل واحد حد على حد لانه لو ضرب لاحد هاربا اعتقد انه لا حد في الباقي فلا يجر عنه  
ولا كذلك اذا اتحدت الجنابة ولو اقيم على القاذف تسعة وسبعون سوفا فحد في حق من يجرى الا  
ذلك السوط للتداخل فانه مما يتداخل لعنبة حتى الشرع ولان المقصود اظهار كذبه ليندفع به العار  
عن المتذوف وذلك يحصل في حترهما بالسوط الواحد واذا اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب و  
القذف وفقا للمعين يبدأ بالنقاء لكونه خالص حتى العبد وحق العبد مقدم لحاجته واستغنا الله  
تعالى وتحبس حتى يبرأ فاذا ابرأ الحد للقذف لما فيه من حق العبد وتحبس حتى يبرأ لانه لو جمع بين حدين  
ربما تلف والتلف ليس بواجب فاذا برئ فالامام انشاء بدها بالقطع وان شاء حد الزنا لا استوابها  
في النبوت واخرها حد الشرب لانه ثبت بالاجماع الصحابة فكان ذوون مائنت بالكتاب وان كان  
محسنا بداه بالنقاء فحد القذف ثم الرجم ويسقط الباقي لان التمسك ياتي على النفس فيؤدي الى  
اسقاط بعض الحدود وقد امرت بذلك وان كان مع ذلك قبل ضرب للقذف ثم ضمن السرقة  
ثم قتل وسقط عنه الباقي فنقل ذلك عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وبالله التوفيق

الاصل في وجوبه قوله عليه السلام من شرب الخمر فا  
جلده فان عاد فاجلده وهو حد الزنا بكيفية وحد القذف بكيفية وثبوتا فيجوز عن ثيابه كمل  
في حد الزنا ويفرق على اعضائه لما مر من محمد الله لا يجر دتحقيقا عن حد الزنا فلما ثبت التخفيف  
في العدد فلا تخفف ثانيا وعده ثمانون سوفا في الحد بالاجماع الصحابة رضي الله عنهم واربعون  
في العبد لان الرق منصف ويثبت باقراره مرة واحدة وبشهادة رجلين كحد القذف غير انه  
يبطل بالرجوع والتقدم في البيعة والاقرار وعن ابي يوسف يشترط الاقرار مرتين على ما ياتي في  
السرقة والتقدم في البيعة والاقرار وذلك بذهاب السكر والريجة فلما قر  
بعد ذهاب ريحها او شربه عليه بعد السكر وذهاب الريجة لم يحد وقال محمد بن قيس فالتقدم يمنع قبول  
الشهادة بالاجماع غير ان محمد ارحمه الله قدره بالزمان كالزنا لان التأخير يتحقق بمضي الزمان والركن  
مشبهة وعندهما مقدار بزوال الريجة لان حد الشرب انما ثبت بالاجماع الصحابة رضي الله عنهم  
ولا اجماع بدون رأي ابن مسعود فانه شرط وجود الريجة لما روي ان رجلا جاء بابن اخ له الى  
عبد الله بن مسعود فاعترف عنده بشرب الخمر فقال له ابن مسعود بكسوي البيت انت لا ادبته صقيلا  
ولا سترت عليه كبرا لتكلموه ومن مزوه فمر استنكوه فان وجد ثم ريحة الخمر فاجلده شرط وجود  
الريجة فيكون شرطاً فلما وجد ريحها يوجد منه فلما وصل الى الامام انقطعت لبعده المسافة حد  
في قوله جميعا لانه عذر فلا يعد تقادما كما قلنا في حد الزنا ولا حد السكر ان باقراره على  
نفسه لزيادة احتمال الكذب فتمكنت الشهادة فسقط خلاف حد القذف لان فيه حق العبد والسكران



فيه كالصاحي كسائر نضارة فانه عقوبة له  
لقله عليه السلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب ولا طلاق قوله من شرب الخمر فاجلدوه وعليه  
اجماع الفقهاء والسكران لا يعرف العقل من الارادة ولا ارض من السماء فاقالا هو الذي  
يخلط كلامه ويهدي لانه المتعارف بين الناس وهو اختيار اكثر المشايخ وابرح حنفية  
ياخذ في اسباب الخمر باقصاها ردًا للخمر واقصاه الغلبة على العقل حتى لا يميز بين الاثني  
لانه متى ميز ذلك دلالة الصبر وبعضه والله ضد السكر ففي ثبت احدها او في منه لا يثبت  
الاخر ولا يحد حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوعًا لان السكر يكون من  
المباحات كالبنج ولبن الرماك وغيرها وذلك لا يوجب الحد وكذلك الشرب مكرها لا يوجب  
الحد فذلك شرط ذلك ولا يحد حتى يزول عنه السكر ليتاخر بالضرر فيحصل  
مصلحة الرجوع ولا يحد من وجد منه راحة الخمر او ثباتها لان الرخصة مشبهة  
واحتمال انه شربها مكرها ثابت والحدود لا تجب مع الشك والاحتمال **كتاب الشراب**  
وهي جمع شراب وهو كل ما يرقى بشرب ولا ياتي فيه المضع محرما كان او حلالا  
وهي تستخرج من العنب والزبيب والتمر والجوب ومنها حلال فالحرم منها الخمر وهي التي من ماء العنب  
اذا غلغلا واشتد وقذف بالزبد وعندها لا يشترط القذف بالزبد لانه يستعمل بغيره ولا يثبث  
في فساد العقل وتغطيته هو الاشتداد ولا يحد حنفية ان السكر اصل في العصير وما بقي شيء من  
اثره فالحكم له واحكام الشرع قطعية فلا يحكم بكونه خمرًا مع وجود شئ من اثار العصير للغايبين  
بينهما ولا ان الثابت لا يزول الا بيقين مثله فما بقي شيء من اثار العصير لا يثبت بالخمرية واما  
حرمها في الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب قوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام  
رجس والرجس الحرام لعينه والسنة قوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها وقد تواتر تحريمها عن النبي  
عليه السلام وعليه اجماع الامة ويتعلق به احكام اخر منها انه يكفر مستحلها لثبوت حرمتها  
بدليل مقطوع به ومنها ان نجاستها مغلظة لثبوتها بالدليل القطعي ومنها انها لا قيمة  
لها في حق المسلم حتى لا يجوز بيعها ولا يضمن غاصبها ولا يملكها لان ذلك دليل على حرمتها  
دليل اهانتها وقال عليه السلام ان الذي حرم شرابها حرم بيعها وكل ثمنها ومنها حرمة الانتفاع  
بها نجاستها ولا ان في الانتفاع بها تفرق بينها والله تعالى يقول فاجتنبوا  
القليل منها على ما بيناه في بابها ومنها ان الطبخ لا يخلها لان الطبخ في العصير يمنع الحرمة  
لا يرفعها ومنها جواز تحليلها على ما ياتي ان شاء الله تعالى الثاني العصير اذا طبخ فذهب  
اقل من ثلثه وهو الطلاء وقيل اذا ذهب ثلثه فهو الطلاء وان ذهب نصفه فالمنصف

وان طبخ ادنى لجة فالباذق والكحل حرام اذا غلغلا واشتد وقذف بالزبد على الاختلاف لانه رقيق لذيد  
مطرب يجمع الفساق عليه فيحرم شربه دفعا لما يتعلق به من الفساد الثالث السكر وهي التي من  
ماء الرطب اذا غلغلا كذلك قال عليه السلام الخمر من هاتين الشجرتين وأشار إلى الكرم والتخلة  
وعليه اجماع الفقهاء الرابع نقيع الزبيب وهو التي من ماء الزبيب اذا غلغلا واشتد كذلك على  
الخلافة حرام ايضا لما روينا وبيننا وحرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية على  
ما روي وحرمة هذه اجتهادية فيجوز بيعها ونفعها بالاتلاف خلافا لما لا يحرمان فلا يجوز بيعه كالخمر  
وعن ابي يوسف انه يحرز بيعها ونفعها بالاتلاف اذا ذهب بالطبخ اكثر من ثلثه ولا يحد حنفية الله  
مال متقوم وماد ل الدليل على سقوط نفعها بخلاف الخمر فيجب بالاتلاف عنده القيمة دون المثل  
لانه ممنوع من الانتفاع بها للحرمة ولا يحد شار بها حتى يسكر ولا يكفر مستحلها لما بيننا وعن ابي يوسف  
ما كان من الاشربة يبقى بعد ما يبلغ الى اشتد عشرة ايام لا يفسد اي لا يحمض فاني اكرهه لان بقاءه في  
المدد دليل قوته وشدة فكل اية حرمة روي ذلك عن ابن عباس فرجع الى قول ابي حنيفة  
ونبيذ التمر والزبيب اذا طبخ ادنى لجة حلال وان اشتد اذا شرب ما لم يسكر  
من غير طهر وكذلك عصير العنب اذا طبخ فذهب ثلثاه حلال وان اشتد اذا قصد به التقوي  
وان قصد التلذذ حرام وقال محمد حرام وعنده مثل قولها وعنده التوقف فيه له قوله عليه السلام  
كل مسكر حرام وقوله ما اسكر كثير فقليله حرام وقياسا على الخمر ولها قوله عليه السلام حرمت الخمر  
لعينها فقليلها وكثيرها والسكر من كل شراب خص السكر من غير الخمر بالتحريم فمن غتم الخمر السكر  
وغيره فقد خالف النص وما رواه من الاحاديث طعن فيها حتى ان معين ذكره عبد الغني المقدسي  
في كتابه ولا ن عامة الفقهاء خلفوه فدل على عدم صحته او هو محمول على الشرب للسكر والتلذذ  
او نقول المسكر هو القدر الاخير فنقول بالموجب ولا ن قليل الخمر لانه يدعوى كثير لرقته والطاقة  
فاعلى حكمه وليس كذلك المثلث لانه غليظ قليلة لا يدعوى كثير وهو غذاء فلا يحرر وروي الطحاوي  
باسناد الى ابن عمر ان النبي عليه اتي بنبيذ فشمه فقطب وجهه لشدته ثم دعا بآء فضبه عليه  
وشرب منه وقال اذا اعتلت عليك هذه الاشربة فاقطعوا متونها بالماء وفي رواية انه لما قطعت  
رجل ارام هو قال لا وهذا نص في الباب وعن ابن ابي ليلى قال اشهد على البدرين من اصحاب  
رسول الله عليه السلام انهم كانوا يشربون النبيذ في الجرار الخضر وقد نقل ذلك عن اكثر الفقهاء  
ومشاهيرهم قولا وفعلًا حتى قال ابو حنيفة انه مما يجب اعتقاد حله لئلا يؤدي الى تضييق  
الصحابة رضي الله عنهم والمثلث اذا صب عليه الماء حتى رقيق فطبخ لا يغير حكمه لان صب الماء  
يزيل ضعفه بخلاف ما اذا صب الماء على العصير فطبخ حتى ذهب ثلثه الجميع لان الماء يذهب



اولا للطائفة او يذهب منها فلا يكون الذاهب ثلثي العيص وتبذ العسل والتبن والحلقة و  
الشعير الذرة حلل طبع اولاد الرشب للفقير والطرب لقوله عليه السلام الخمر من هاتين الشئتين  
والمراد بيان الحكم ولان قليله لا يدعوا الى كثيره ومن قد رحمه الله حرام ويقع طلاق السكران منه كغيره من  
الاشربة المحرمة وجوابه ما مر وفي حد السكران منه روايتان والاصح انه يحد لان في بعض البلاد يجمع  
الفساق عليه اجتماعهم على الخمر وقد وعلى هذا المتخذ من الالبان ثر قليل جبان لا لحل لبس الرماح  
عند ابي حنيفة اعتبارا بالجمها اذا هو متولد منه وجوابه ان كراهة الخمر لاحترامه او لما في اباخته من  
تقليل الله للجماد فلا يتعدى الى لبنه ويكره مشرب دردي الخمر والامتناع به لانه من  
اجزاء الخمر ولا حد شاربه مالم يسكر لانه ناقض اذا الطباع السليمة تكرهه وتبذع عنه وقليله لا يدعوا  
الى كثيره ضار كثير الخمر ولا ابتداء في الذبا والختم والمزفت والنقص لقوله عليه السلام  
كث فيسكر عن الانتباذ في الذبا والختم والمزفت والنقص لا فانبذ وافيهما واشربوا في كل ظرف فان ظرف  
لا حل شيئا ولا حرمة ولا تشربوا المسكر وخل الخمر لجل سوا خللت طهر لا فانه ايضا لا يجمع  
ما فيه او خللت لقوله عليه السلام نعم الا ذام الحل مطلقا وقال عليه السلام خير خلقي من خمر كرم  
ولان التحليل ينزل الوصف المفسد ويثبت وصف الصلاحية لان فيه مصلحة مع الصفراء والقنطرة  
ومصلحه كثيره واذا زال المفسد الموجب للحرمه حلت كما اذا خللت بنفسها واذا خللت طهر الا فانه  
ايضا لان جميع ما فيه من اجزاء الخمر يخلل الا ما كان منه خاليا عن الحل فيقل بطر تبعا وقيل ينسل با  
الحل بطهر لانه يخلل من ساعته وكذا الموصوب منه الحل فما خلل طهر من ساعته ومن خاف على نفسه ر  
الهلاك من العطش ولم الاخر اقله ان يشرب منها ما يامن به من الموت فتركه لان الله تعالى اباح  
للمظطر كل الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر مثلها في التحريم فيكون مثلها في الاباحة عند الاظطرار فاذا  
امن على نفسه زالت الضرورة وهو خوف الهلاك عاد القهر واذا وجدت الخمر في دار انسان و  
عليها قوم جلسوا مجالس من يشربها ولم يرهم احد يشربون فاعزروا ولا تهم اركبوا امر محظورا وجلسوا  
جلسا سكر وكذا ذلك من وجد معه آنية خمر عزز لانه اركب محظورا والله اعلم **كتاب البسمة**  
**باب** وهي في اللغة اخذ الشيء على سبيل الخفية والاستسار بغير اذن المالك سواء كان المأخوذ  
مالا او غير مال ومنه استراق السمع قال تعالى الا من استرق السمع وسرقة الشاهد المعنى وسرق  
الصنعة ونحوه وفي الشرع اخذ العاقل البائع نقبا باحرزا او ما قيمته نصاب ملكا لغيره لا شبهه له فيه  
على وجه الحقيقة والمعنى اللغوي مرائي فيه ابتداء وانتهاه او ابتداء في بعض القصور كما اذا انقب البيت  
خفية واخذ المال مكابرة وذلك يكون ليلا لانه ربما احسوا به فكابروا واخذوا ولا غوث بالليل فيقطع  
اما النهار لو فعل ذلك لا يقطع لانه يلحقهم الغوث فلا يمكنه ذلك فيشترط الحقيقة ليلا ونهارا فيجوز

مسارقة عين المالك او من يقوم مقامه وفي قطع الطريق وهي السرقة الكبرى مسارقة عين الامام  
واعوانه لان المتصدى لحفظ الطريق باعوانه لان الاموال انما تصيب مصونة محرزة بحفظ الامام  
وحمايته والاصل في وجوب القطع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واقرا  
ابن سعور فاقطعوا ايديهما وقوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون  
في الارض فسادا الآية وقال عليه السلام من سرق قطعناه ورفع اليه عليه السلام سارق فقطعه  
واجاع الامة على وجوب القطع وان اختلفوا في مقدار النصاب ولان المال محبوب الى النفوس تيل  
اليه الطباع البشرية خصوصا عند الحاجة والضرورة ومن الناس من لا ترد يسهه عقل ولا ينعيه  
نقل لا تخرجهم الذباغة ولا تردهم المروءة والامانة فلو لا الزواجر الشرعية من القطع والصلب ونحوها  
لبادروا الى اخذ الاموال مكابرة على وجه المجاهرة او خفية على وجه الاستسار وفيه من الفساد ما  
لا يخفى فناسب شرح هذه الزواجر في حق المستسر والمكابر في سرقة الصغرى والكبرى حسم الباب الفساد  
واصطلاحا لحوال العباد والعبد والحز في القطع سواء لاطلق النقص ولان القطع لا ينفصل  
فيكمل في العبد صيانة لامواله النقص ولا بد من الفعل والبلوغ لان القطع شرع ناجزا عن  
الجناية ولا جناية من الصبي والمجنون واما اشراط النصاب فلما روي ان اليد كانت لا تقطع على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء النافه ولانه لا بد من اعتبار مال له خطر ليحقق الرغبة فيه  
يجب الزجر عنه اما الحقير لا يتحقق الرغبة فيه فلا حاجة الى الزجر عنه ولا بد ان يكون غير ما  
له بالدخول فيه لان بالاذن يخرج ان يكون حرزا في حقه وبشرط ان يكون ملكا لغيره لا شبهه له فيه  
لان الحد ود تدرى بالشبهات على ما مر ويكون على سبيل الحقيقة لان السرقة لا تكون على الجهر على ما  
والنصاب دينار او عشرة دراهم مضروبة من النقص لقوله عليه  
السلام لم يكن الا في ثمن الجن وقد نقل عن ابن عباس واين ابن ابراهيم قال كانت قيمة الجن الذي  
قطع فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم ونقل اقل من عشرة دراهم والاخذ  
بالاكثر اولى احتيا لا الدراة في الاقل شبهة عدم الجناية وروي عن ابى يوسف ومحمد انه لا  
يقطع في عشرة دراهم تبوما لم تكن مضروبة وروي ابو يوسف عن ابى حنيفة انه يعتبر قيمته  
بنقد البلد وروي الحسن عنه اذا سرق عشرة دراهم مما تزوج بين الناس قطع فعلى  
هذا اذا كان المتبر رايا بين الناس قطع وروي الحسن عنه ايضا لو سرق احد عشر درهما  
لا تزوج فان كانت يساوي عشرة رابحة قطع والا فلا وقوله او ما قيمته عشرة دراهم  
دليل على ان غير الدراهم يعتبر قيمته بالدراهم وان كان ذهبيا وروي بشر عن محمد بن سيرين  
نصف دينار قيمته عشرة دراهم قطعه وان سرق دينارا قيمته اقل من عشرة دراهم



ثم حرز كل شئ على حسب ما يليق به قال عليه السلام فاذا اواه الحزين يعني البيد رقيقه القطع وقال  
عليه السلام لا قطع في حريسة الجبل وما اواه الملاح ففيه القطع اي موضع يروجون منه  
والحرز يكون بالحفاظ وبالمكان لان الحرز ما يصير به المال محرزا عن ايدي اللصوص وذلك  
بما ذكرنا فالحافظ كمن جلس في القمحة او في المسجد او في الطريق وعنده متاعه فهو محرزه و  
سواء كان نائما او مستيقظا اما اذا كان مستيقظا فظاهر واما اذا كان نائما فلما روي  
انه عليه السلام قطع سارق رداء صفوان من تحت راسه وهو نائم في المسجد وسواء كان المتاع  
تحتة او عنده لانه يعد حافظا له في ذلك كله عرفا والحرز بالمكان هو ما اعد للحفاظ كالمدور  
البيوت والحانات والصندوق ونحوه ولا يعتبر فيه الحافظ لانه حرز بدونه وهو المكان الذي  
اعد للحفاظ الا ان القطع لا يجب بالاخذ من الحرز بالمكان الا بالخراج لان يد المالك قائمة ما لم  
يخرجه والمحرز بالحفاظ يجب كما اخذه لان يد المالك زالت بمجرد الاخذ فتمت السرقة  
ولو كان باب الدار مفتوحا فدخل لهارا واخذ متاعا لم يقطع لانه مكابرة وليس سرقة  
لعدم الاستسار على ما بيننا وان دخل ليلا قطع لانه حرز لانه بني الحرز ولو دخل بين  
العشاء والعمة والناس متشرون فهو بمنزلة النهار ولو علم صاحب الدار بالنس واللص  
لا يعلم به او بالعكس قطع لانه مستخف وان علم كل واحد بالآخر لا يقطع لانه مكابرة  
واذا سرق من الحرز ليلا لانه قطع بالنهار لا وان كان صاحبه عنده لانه ما ذون له بالدخول  
فيه لهارا فاخذ الحرز ويقطع ليلا لانه مبني للحرز واما اعتداد الناس من دخول الحام  
بعض الليل فهو كالنهار لوجود الاذن وعلى هذا كل حرز اذن بالدخول فيه كالحانات و  
حوانيت التجار والقيف ونحوهم والمسجد والقمحة حرز بالحفاظ لان القمحة  
ليس حرز والمسجد ما بني للحفاظ والاحراز فلوسرق منه وصاحبه عنده بحفظه قطع لوجود  
السرقة بخلاف الحام والحرز الذي اذن بالدخول فيه حيث لا يقطع وان كان صاحبه عنده  
لانه بني للاحرز فلا يعتبر فيه الحافظ لما مر والجواني بالفسطاط كالبيت لانه عمل  
الحفظ فان سرق الفسطاط والجواني لا يقطع لانها ليسا في حرز وان كانا حرزا لما فيهما الا  
ان يكون لهما حافظ فيقطع لوجود الحرز وقال اصحابنا ما كان حرزا النوع فهو حرز بطبيع الانواع حتى  
جاءوا شرب البقال حرزا لانه حرز خلفها الدراهم والدنانير ولهذا قالوا لا يقطع النباش لان القليل  
بحرز لغير الكثر فلا يكون حرزا للكثير وثبت السرقة بما ثبت به القذف يعني بالاقرار  
مرة وبشهادة شاهدين كسائر الحقوق وقد تقدم وقال اي يوسف لا بد من اقرار مرتين لانه احدي  
المجتبئين فيبني التثنية كالآخري وفي البيعة كما في الزنا وحذ الشرب هذا الخلاف ولهما ان السرقة والشرب

210  
ثبت بالمرة الواحدة فلا حاجة الى الآخري كالقصاص وحذ القذف والتثنية في الشهادة منصوبة  
عليه ولانه يفيد تقليل تهمة الكذب ولا كذلك الاقرار لانه لا طهه فيه واشترط الزيادة في الزنا  
خلاف القصاص فيقتصر على مورد النص وينبغي ان يلحق المقر الرجوع احتيا لا للدراة فقد روي انه  
عليه السلام اني بسارق فقال له اسرقت ما اخاله سرق واذا رجع عن الاقرار صح في القطع لانه خال  
حق الله تعالى ولا مكذب له فيه ولا يصح في المال لان صاحبه بكذبه ويسأل الشهود  
عن كفيتهما وزمانها ومكانها وما هيتهما لانه يفتن على كثير من الناس فبسأل عنه احتيا لا في الحدود  
ولا بد من حضور المسروق منه عند الاقرار والشهادة والقطع حتى لا يقطع ما لم يصدق  
لان حقه متعلق بالسرقة حتى لا يثبت بدون دعواه ولا احتمال ان يجهه المسروق او يملكه فيسقط القطع  
فاذا حضر انتفي هذا الاحتمال واذا دخل جماعة للحرز وتولى بعضهم الاخذ قطعوا ان  
اصاب كل واحد نصيب لوجود السرقة من كل واحد منهم لان الاخذ وجد من الكل معنى للمعاونة كما  
في قطع الطريق وصار كالرذء والمعنى وان كان اقل من نصيب لم يقطع لان القطع يجب على كل واحد  
بجنايته فيعتبر كالحاف في حقه وان نقب فادخل يده وخرج المتاع او دخل وناول المتاع  
اخر من خارج لم يقطع اما الاولى فلانه لم يوجد الهتك على وجه الكمال وهو الدخول فصار فيه شبهة العدم  
فلا يجب الحد واما الثانية فلان الداخل لم يخرج المتاع لا اعتراض يد معتبرة عليه قبل اخراجه والخارج  
لم يوجد منه هتك للحرز فلم يتم السرقة من كل واحد منهما وعن اي يوسف القطع في الاول لان  
المقصود من السرقة اخراج المال من الحرز وقد وجد فصار كما اذا دخل يده في صندوق القير في اخراج الدراهم  
وعند في مسئلة الثانية ان اخراج الداخل يده وناولها الخارج قطع الداخل وان ادخل الخارج يده فناولها  
من الداخل قطعها وهي بناء على الاولى وجوابه ان كمال هتك حرز بالدخول فيه وهو ممكن متعا  
ولم يوجد بخلاف الصندوق لان الممكن فيه ادخال يده فيه دون دخوله وان القاه  
في الطريق فراهذه قطع وقالوا لا يقطع لان القاء لا يوجب القطع كما لو لم يباخذه وبالاخذ من  
الطريق لا يقطع كما لو اخذه غيره ولنا انه لم يعترض عليه فعل اخر فاعتبر الكل فعلا واحدا لان ذلك  
عادة اللصوص لانه يتعذر خروجهم بالمتاع فيفعلوا ذلك او يفعلونه لينفروا للدفع لو ظهر عليهم  
اول الهربة فكان من قام السرقة بخلاف ما اذا القاه ولم يباخذه لانه مضيق لا سارق وكذلك لو حمله على  
حمار وساقه قطع لان شبيهه مضاف اليه ولو خرج قبل الخمار فخرج الحمار بعده وجاء الى منزله  
لم يقطع ولو علقه على طائر لم يتركه في المنزل فطار بعد ذلك الى منزله لم يقطع لانه مختار في ذلك  
ولو طوح المتاع في نهر في الدار فذهب به الماء واخرجه لا قطع عليه لان الماء اخرجه بقوته حتى لو لم  
يكن له قوة ومركبة هو حتى اخرجه قطع لانه مضاف الى فعله وان ادخل



يد في صندوق الصبر في أو كبر غير واخذ قطع لانه حرز اما الصندوق في حرز بنفسه على ما بيننا واما  
الحرز في الحافظ فيقطع  
والتمك والصيد والطين والنور والزرنيخ ونحوها الحديث عاينه ان اليد كانت لا تقطع على  
عهد رسول الله عليه السلام في الشيء التافه وهو الخفي وما هو مباهج في الاصل بصورته خفي  
لقلة الرغبات فيه وكذا الاجري فيه الشئ والفضة وما كان كذلك لا يؤخذ على كره من المالك  
عادة فلا حاجة الى الزجر كما قلنا فيما دون النصاب ولما فيه من الشركة العامة في الاصل يوجب  
الشبهة وقال عليه السلام لا تقطع في الطير وتعم جميع الطيور حتى الدجاج والبط ويدخل في التمسك  
الملح والطي والما يتسارع اليه الفساد كالفاكهة الرطبة واللين والحمي لقوله  
عليه السلام لا تقطع في الطعام قالوا معناه ما يتسارع اليه الفساد لانه يقطع في الجيوب والسكران  
وقال عليه السلام لا تقطع في ثمر ولا كثر قال محمد رحمه الله الثمر ما كان في رؤس النخل والكثير الحار  
وقال عليه السلام لا تقطع في الثمار وما اواه الحزين ففيه القطة وهو موضع تجمع فيه الثمار اذا  
حرمت فالذي تجمع عادة هو اليابس ولا ما يتناول فيه الانكار كالشربة المطربة والأت  
القهو والنرد والشرنج وصيلب لذهب لانه تصدق دعواه في تاويله الانكار لانه ظاهر حال  
المسلم بل يجب عليه ذلك لانه نهي عن المنكر ولا في سرقة المصحف المحلى وعن ابي  
يوسف انه يقطع اذا بلغت الحلية نصابا لا نقابا ليست من المصحف فاعتبرت بانفرادها ولنا  
انه يتناول فيه القراءة ولان الاحراز لاجل المكتوب ولا ماله له وما وراه تبع كجلد والورق  
والحلية ولا عبرة بالتبع والاصل انه متى اجتمع ما يجب فيه القطة وما لا يجب لا يقطع كالشراب وما  
الورد في اناء ذهب وفضة لانه اجتمع دليل القطة وعدمه فاورث شبهة حتى لو شرب ماء في الاناء  
في الدار فخرج الاناء من الدار فارغا قطع لان المقصود حينئذ هو الاناء وراه هشام عن محمد وكذلك  
الصبي المحلى وعن ابي يوسف انه يقطع لان المحلى غير فكان مقصودا ولنا ان المحلى تبع له وهو ليس  
بمال ولانه يتناول في اخذه خوف الهلاك ورده على اهله ولو كان قصده المحلى لا خذه دون الصبي  
وكذا الورق كلبا عليه فلا يذفضه لانه تابع له ولا يقطع في الاصل فكذا في التبع ولا في  
سرقة العبد صغيرا كان او كبيرا عند ابي يوسف لانه آدمي من وجهه مال من وجهه وقال لا يقطع في العبد  
الصغير لانه مال لكونه مستقفا به او برضية الانتفاع بخلاف الكبير لانه خداع وغصب وليس برفقة واذا  
كان يعبر عن نفسه ويعقل فهو كالكبير ولا في سرقة الزرع قبل حصاده والثمره على الشجر  
لعدم الحرز والحديث المتقدم ولا في كتب العلم لانه يتناول قرائعا ولان المقصود ما  
فيها وليس بمال ويقطع في دفاتر الحساب لان ما فيها غير مقصود واما المقصود الكاغد ولورق الجلد

قبل الكتابة قطع وفي كتب الادب راويان ويقطع في الساج والابنوس والقندل والقناو  
العرو والياقوت والزرجد والفضة كلها لانها من انفس الاموال واعزها مرغوب فيها ولا توجد متدا  
في دار الاسلام بصورتها فصارت كالذهب والفضة ويقطع في الاواني المتخذة من الخشب لا نقابا  
التحق بالاموال النفيسة بالصناعة ولا تقطع في العاج ما لم يعمل فاذا عمل منه شيء قطع فيه  
ولا تقطع في الزجاج لان المكسور منه تافه والمصنوع يتسارع اليه الفساد وقيل يقطع في  
المصنوع لانه مال نفيس لا يتسارع اليه الفساد قال محمد رحمه الله لو سرق جلود السباع المدبونة  
وقيمتها مائة لا يقطع ولو جعلت مصلدة او بساطا قطع لا تقا خرجت من ان يكون جلود السباع  
لتغير اسمها ومعناها ولا تقطع ولا خاين ولا بناتش ولا منتهب ولا مختلس ولا غش  
رضي الله عنه عن المختلس والمنتهب فقال تلك دعاية لا شئ فيها ولا ناس السارق لا يتناولوه فلا يدخل  
تحت النص قال عليه السلام لا تقطع على خاين ولا مختلف ولا منتهب ولا ناس السارق لا يتناولوه فلا يدخل  
المال غير محرر عنه والمنتهب المختلس مجاهر فلا يكون سارقا واما النباش فيقطع عند ابي يوسف  
لقوله عليه السلام من نبش قطعناه ولانه سرق مالا متقوما من حرز مثله فيقطع ولهما ما روي  
الزعمري ان نباشا اخذ في زمن مروان بالمدينة والقحابة متوافرون بوميذ فاجعوا ان لا قطع عليه  
ولان اسم السارق لا يتناولوه الا ترى ان العرب افردوا له اسما والقطع وجب على السارق نصا  
فلما وجبنا عليه كان الحاقا له به فيكون اجاب الحد وهو بالقياس فلا يجوز ولا لانه ليس ملكا للبيت  
لا نقطاع ملكه بالموت ولا ملك للورثة لعدم جواز تصرفه فيه فلم يكن له مال معين فلا يقطع  
كالمال بيت المال وصاروا محمول على السياسة وقيل هو موقوف وليس برفق ولا من  
سرق من ذي رحم محرم او من ذي سببه او امرأة سيده او زوج سيده او زوجته او مكابته او من  
بيت المال او من الغنيمة او من مال له فيه شركة لوقوع الحال في الحرز لوجود الاذن في الدخول في البعض  
وبسطة في البعض في مال الآخر ولانه حقا في اكساب المكاتب وله نصيبه في بيت المال والمغرم وهو  
مروي عن علي رضي الله عنه وكذا اذا سرق المكاتب من ماله لا يقطع ولا يقطع بالسرقة من غيره ماله عليه  
لانه استوفى حقه والحال والموجب سواء لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة وكذا الورق اكثر  
من حقه لانه يصير شركا بمقدار حقه وكذا اذا اخذ جرد من دراهمه او اودي لان الجنس متحد ويقطع  
بسرقة خلاف جنس ما عليه لانه ليس له ولاية الاستيفاء منه الا بيما اذا قال اخذته رهنا حتى او  
قضا به فلا يقطع لانه مختلف فيه فقد ظن في موضعه قوم سرقوا وفيهم صبي او مجنون لا قطع عليهم  
وان نوب ذلك الكبير لانه فعل واحد لم يوجب القطة على البعض فلا يجب على الباقي للشبهة وكذا اشراف  
ذالك الرحم المحرر وقال ابي يوسف ادر ملحد عن القبي والمحرر واقطع الاقر اعتبارا للحالة الاجتماعية بحالة



الانفراد اذ فصل كل واحد منهما معتبرا بفراده وشريك الاخر في الشريك القبيح في الخلاف لانه لا حد  
على الاخرس لاحتمال انه لو نطق ادعى شبهة الشركة ونحوها قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقطع الا على اذ  
سرق لجهله بما لا غيره وحرز غيره  
فللقراءة المشهورة واما اليمين فلقرأة ابن مسعود رضي الله عنه وعليه الاجماع واما من الزند لان اليمين  
فان اليد تتناول الى الابط وتناول الزند والرفق وقد وردت السنة مفسرة لها بما ذكرنا فان النبي  
عليه السلام امر بقطع يد السارق من الزند واما الحسم فلنقله عليه السلام فاقطعوه واجسموه ولان  
اذا لم يحسم يودي الى التلف لان الدم لا ينقطع الا به والحذر ارجح من تلف ولهذا لا يقطع في الحرقة والبرد  
الشديد فان عاد قطع رجله اليسرى فان عاد لم يقطع ويجس حتى يتوب والاصل ان الحد السرقه شرعيا  
لا متلفا لان الحد شرعت للزجر عن ارتكاب الكبائر لا متلفه للنفس المحترمة وكل حد يتضمن اتلاف  
النفس من كل وجه او من وجه لم يشرع حد او كل قطع يؤدي الى اتلاف جنس المنفعة كان اتلاف النفس  
من وجه فلا يشرع و قطع اليد اليسرى والرجل اليمنى يؤدي الى اتلاف جنس منفعة البطش والمنع فلا يشرع  
حد او اليه الاشارة بقول علي رضي الله عنه ان لا سحر من الله ان لا ادع له يدايا كل بها ويستنجي بها  
ورجلا يشي عليها وبهذا اجماع فقهاء فحجهم فان فقد اجماعا وعن عمر انه انى برجل اقطع اليد  
والرجل قد سرق يقال له سدوم فاراد ان يقطعه فقال له علي رضي الله عنه انما عليه قطع يد ورجل  
فحسه عمر ولم يقطعه ففتوى علي ورجوع عمر اليه من نكير ولا مخالفة من غيرهما دليل على اجماعهم عليه  
اوانه كان شريعة عرفها من رسول الله عليه السلام وهذا خلاف القصاص لانه حق العبد فيستوفى  
خير الحق وصاروي من الحديث في قطع اربعة السارق فطعن فيه الطحاوي او نقول لو صح لا حجة  
به الصحابة على علي رضي الله عنه ولرجع اليهم وحيث حجهم ورجعوا الى قوله دل على عدم صحته  
فان كانت يده اليمنى ذاهبة او مقطوعة يقطع رجله اليسرى من المفصل وان كانت رجله اليسرى  
مقطوعة فلا قطع عليه لما فيه من الاستمالة على ما بيننا وبضمن السرقه وتجسس حتى يتوب  
فان كان اقطع اليد اليسرى او اشراها او ابها مرها او اصبعين سواها وفي رواية ثلاث  
اصابع او اقطع الرجل اليمنى او اشراها او ابها عرج يمنع المشي عليها لم يقطع يده اليمنى ولا رجله اليسرى  
وجملته انه متى كان بحال لو قطعت يده اليمنى لا ينفع يده اليسرى ولا ينفع برجله اليمنى لافيه  
كانت قبل القطع لا يقطع لانه فيه نفقة جنس المنفعة بطشا او مشيا وقوام اليد بالاجهام فعدمها  
او شللها كشلل جميع اليد ولو كانت اصبع واحدة سوى الاجهام مقطوعة او شلل قطع لان فوات  
الواحدة لا يوجب نقصا طاهرا في البطش بخلاف الاصبعين لانها كالاجهام في البطش ولو كانت اليد  
اليمنى شللا فاقصة الاصابع يقطع في طاهر الرواية لان المستحق بالنقص قطع يده اليمنى دون اليسرى

واستيفاء الناقص عند تعذر استيفاء الكامل جازي وعن ابي يوسف لا يقطع لان مطلق الاسم يتناول الكامل  
ذكره في اختلاف زفر ويعقوب ولو كانت رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع المشي  
عليها قطعت يده اليمنى والا فلا ما بيننا فان سرق في الثالثة بعد ما قطعت يده ورجله حبس وضرب  
لان القطع لما سقط لم يبق الا الزجر بل جسد الضرب حديث عمر رضي الله عنه  
وان اشترى السارق المسروق او وهب له او ادهاه لم يقطع وقال زفر ان كان بعد القضاء بالقطع قطع وهو  
رواية عن ابي يوسف لان السرقة قد عتت انعقادا او ظهورا او بالشرأ والهبة لم يثبت قيام الملك وقت السرقة  
فلم تثبت الشهمة ولنا ان الامضاء في الحدود من باب القضاء لا من استغناء عن القضاء بالاستيفاء لان القضاء  
للظهور وهو حق الله تعالى وهو ظاهر عنده واذا ثبت ذلك يشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء  
فصار كما اذا ملكها قبل القضاء ولان الشهمة دارية وانما تحقق بمجرد الدعوى لاحتمال صدقه  
واذا قطع والعين في يده ردّها لانها ملكه قال عليه السلام من وجد عين ماله فهو  
احق به والي ي عليه السلام قطع سارق رداه صفوان ورد الرداء على صفوان وكذا ان كان ملكا غير  
باية طريق كان وهي قائمة بعينها لما قلنا وان كانت هالكة لم يضمنها لقوله عليه السلام لا عزم على السارق  
بعد ما قطعت يمينه وفي رواية ابن عوف عنده عليه السلام اذا قطع السارق فلا عزم عليه ولا لله لوفضها  
ملكها من وقت الاخذ على ما عرف في العصب فيكون القطع واقعا على اخذ ملكه ولا يجوز وروي ابن سنان  
عن محمد رحمه الله ان امرأ برد قيمة ما استم ملكه وان كنت لا افضى عليه بذلك لان القضاء يؤدي الى  
اجاب ما بنا في القطع لكن يبقى بالرد لانه اتلف ما لا يحظر اغير حتى وكذلك قطع الطريق فان سقط  
القطع لشبهة من لان اخذ مال الغير موجب للضمان وانما سقط بالقطع على ما بيننا فاذا سقط القطع غاد  
الضمان بحاله ومن قطع في سرقته ثم سرقها وهي بحالها لم يقطع والقياس ان يقطع وهو رواية الحسن بن  
ابي يوسف لانه اذا اردت ما صارت كعين افي في حق الضمان فكذلك في حق القطع وجه الاستحسان لها صارت غير  
منقومة في حقه الا ترى انه لو استم ملكها لا ضمان عليه وما ليس منقوما في حقه لا قطع عليه في سرقته وبالرد في  
المالك ان عادت حقيقة العصمة فشبهة السقوط باقية نظرا الى اتحاد الملك والمحل وان تغير  
حالتها كما اذا كان غزلا فنسج قطع لتبدل العين اسما ومثورة ومعنى حتى يملكه الغاصب به واذا تبدلت  
العين انتفت الشهمة الناشئة من اتحاد المحل والقطع فيه فيقطع ولو سرق عينا ففقدتها ثم ان السارق  
منه باعها من آخر ثم اشراها ثم غاد وسرقها قال مشايخ العراق لا يقطع لان العين قائمة حقيقة لكن تبدل سبب الملك  
فيها فكان شبهة سقوط العصمة قائمة وقال مشايخ حراسان يقطع لان العصمة سقطت في حق الاول ضرورة  
وجوب القطع وهذه الضرورة انعدمت في حق المشتري فقد وجد دليل العصمة وفقد دليل سقوطها فبقيت  
معصومة فاذا عادت الى البائع عادت معصومة متقومة كما كانت وكذلك لو سرق قطنا فقطع فيه



ثم غزى فسرقة قطع لما يتناول وسرق ثوب غزا وصوف فقطع فيه ثم نقص الثوب فسرقة ثانيا لا يقطع لأن  
العين والمالك لم يتبدل وحضرة المالك ومن يقوم مقامه شرط القصة القضاء بالسرقة لأن القضاء  
بالسرقة قضاء بالمالك له ولو غاب بعد القضاء قبل الاستيفاء لا يقطع لأن الاستيفاء شيئا بالقضاء  
ولهذا رجوع الشهود وجرحهم بعد القضاء يمنع الاستيفاء ويغيبه الشهود وموقعهم بعد القضاء  
لا يمنع الامضاء في الحقوق كلها لأن الحدود لا تندري بشبهة يتوهم مثل رجوع الشهود وجرحهم كان  
هذا التوهم لا يقطع فلو اعتبر لم يقر حد أبدا ولو فسقوا أو غموا أو جنوا أو ارتدوا بعد القضاء يمنع  
الامضاء في الحدود وبالقصاص دون الأموال لأن القضاء إنما يظهر ولاية الاستيفاء للقاضي لأن الحق ظهر  
لصاحبه وهو الله تعالى والمصلحة إلى القضاء لظهور ولاية الاستيفاء فكان الاستيفاء قضاء معنى فكانت  
هذه العوارض حادثة قبل القضاء معنى بخلاف الأموال لأن الحق إذا ظهر بالقضاء فولاية الاستيفاء تثبت  
لصاحب الحق بالمالك السابق لا بالقضاء ولو سرق من اجنبي أو سرق من اجنبية ثم تزوجا سقط القطع  
لأن اعتراض الزوجية بعد القضاء يمنع الاستيفاء فيمنع القضاء أولى ويقطع السارق بخضومة الموضع  
لمستعير والغاصب والمضارب المستأجر والمرقن والاب والوصي اعلم ان اليد ضربان صحيحة وغير صحيحة  
فالسرقة من اليد الصحيحة تتعلق بها القطع بد مال كانت وغير مال ومن غير الصحيحة لا تتعلق بها القطع واليد  
الصحيحة بد مالك وبد امانة وبد ضمان والتي ليست بصحيحة بد السارق اما السرقة من يد المالك فلما امر  
واما من يد الامانة فالحاكم كيد المالك لأن بد المودع بد مودعة وبد الضمان بد صحيحة كالمرقن والقابض  
على سؤم الشراء والغاصب لأن ظهور ولاية الاخذ والحفظ دفعا للضمان عنهم فاشبهت بد المالك ويقطع  
بخضومة المالك ايضا اذا سرق من هو لا اله الا الرهن لأنه لا حق له في قبض العين مع قيام الرهن فاذا قضى  
الدين بطل الرهن وكان له ولاية الخضومة فيقطع بخضومة ايضا وقال زفر لا يقطع الخضومة المالك والاب  
والوصي لأن ولاية الخضومة للباقيين انما تثبت بضرورة الحفظ فلا يطرأ في حق القطع ولنا ان السرقة تثبت  
بحجة شرعية عقيب خضومة معتبرة حاجتهم إلى الاسترداد فيستوفى القطع كالسرقة من المالك ولا معتبر  
بشبهة موهومة الاعتراض واليد التي ليست بصحيحة بد السارق فلا يقطع على من سرق منه لأنها ليست  
بدمك ولا امانة ولا ضمان فصار كأنه اخذه من الطريق واخذ المال الضائع ولا يقطع بخضومة المالك ايضا  
لأن السارق الثاني لم يزل عن المالك بد صحيحة فصار كأنه اخذه من الطريق وكل ما يجدنه السارق في العين  
المسروقة على وجهين اما ان يكون نقصا او زيادة فان كان نقصا قطع ولا ضمان عليه ورُدَّت العين  
لأن نقصان العين ليس بأكثر من حراكها وان كانت زيادة فان كان يسقط حق المالك عين العين كقطع  
الثوب وخياطته قبا أو جبة ونحو ذلك قطع السارق ولا سبيل للمالك على العين ولا ضمان لأن العين  
زالت عن ملك المسروق منه وتعذر الضمان بالقطع فصار كأنه لا يملكه وان كانت الزيادة لا يقطع على السارق

منه كالصبي قال ابراهيم رحمه الله يقطع السارق ولا سبيل للمسروق منه مع العينة وقال يد فدية ويعطى  
ما زاد الصبي فيه لا المالك من غير تبين النوبة وبين اذن ومما الزيادة وقد تقرر التبين بالقطع  
فتبين اذن وضمان الزيادة لا من غير تبين اذن اذ انذار احد ما تبين الا فدية ضيقة انه لا يكون  
تبين النوبة بعد القطع فاعذر ولو رد الثوب بغير السارق شريكا في سبب تقسيم على القطع وسرقة  
العين المشتركة تستط القطع ابتداء فاذا وجد القطع لم يجز الباع ما ينافيه وبين كذا اذا اسبق بعد القطع  
لا اله الشركة بعد القطع لا تستط القطع كما لو باع المالك بعض الثوب من السارق ولو سرق ذهب و  
فضة ففتره دراهم او دنانير قطع ورة الدراهم والدرنانير عند الزينة وقال لا سبيل للمسروق منه عليها  
ومن منة متقومة عند ما خلا فانه وقد عرف في الفقه في اليد واليد والرصاص والصفران جمل او انة  
فانه كانه يباع عددا فلهذا السارق بالاجام وان كان يباع وزنا فهو علم اختلافه في الزهبي  
والفضة وهذا الاصل يعرف جميع مسائل ما يجد السارق في الموضع من ثمنه **قال**  
واذا خضع جماعة لقطع الطريق او واحد فافذوا بغير ذكر جسمهم الا امام حتى يتوبوا فانه افذوا ماله سلم  
او دمي او اصابه كذا منهم نصيب السرقة قطع ايديهم وارجلهم من خلاف **قال** وان قتلوا وي يذفوا  
مال قتلهم ولا يلتفت الى عفو الاولياء لان انما يقتلهم صفة قتله فكل ولا يصح العفو عن حقوق الله تعالى  
وان قتلوا واخذوا المال قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم او صلبهم او قتلهم بغير من غير قطع او  
صلبهم من غير قطع والا حرقه ذكر قطع فكل انما جازا الذين ياربون في السرقة ويسعون في الارض  
فسادا او يقتلوا او يصلبوا او يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف اينفا من الارض قبر مناه الذين ياربون  
اولياء الله واولياء رسوله لاستحالة عاربه الله تعالى بطريق حذف الحفاف وقيل اعدا منهم في كل ما يربون  
لانهم لما استنفوا على نايب الله تعالى الامام وجماعة المسلمين وتظاهروا بالخالف او اعد الله تعالى كانه في كل  
المجاربين وسد اندس في الكلام ويجاز كقطعه تعالى ومن يشاق الله **قال** والمجاربين المذكور في الآية هم الذين  
يختفون لاهل منة بانفسهم يحي بعضهم بعضا ويشاؤون شر على ما قصدوا اليه ويتعاضدون عليه وسواك  
اشاعهم كدريلا وخشب او حجارة ويكسرون قطعهم على المسافرين في دار الاسلام من المسلمين والمجر  
الذين دون غيرهم يذفون عند الزينة وصلى الله عليهم **قال** اصحابنا الآية مدنية على ما ذكرنا من  
الاصول الاربعة وروى ذكر حنا على وابن عباس في القتي وابن جبير ولاه لثنا بارتقاؤهم على  
الاصول فاللابة تنفذ لكل بظلمة واذا خافوا السبيل ولم يافذوا مالا جيسوا او معاروا من النفي من  
الارض **قال** وقيل يمدوا الامام لا يزال يطلبهم حتى يخرجوا من دار الاسلام **قال** وان افذوا ماله على الصنف  
المذكور قطع ايديهم وارجلهم من خلاف يعني اليد اليمنى والرجل اليسرى **قال** ويشترط ان يكون المالك  
مقصودا محصوا مدبر فلهذا فكل ما سلم او دمي حتى لو قطع على مستامن لا يقطع له حصر موقع فلا يبر



فيه قد كالتة الصغرى **و** لا بد ان يصيب كل واحد منهما علة في السرقة **و** ان قتلوا ولم ياتوا  
بالاقتلهم قد مات معينا **و** ان قتلوا وامروا المال فالامام فيهم بالخيار على المذهب الذي يتقيد بهذا لان  
اخذ المال موجب للقطع في السرقة الصغرى وتغلظت الكبرى بقطع الطريق والقتل موجب للقتل  
في غير قطع الطريق وتغلظ هذا بان قتل ولا يلتفت الى عند العلة وصله ومعنى قوله يقتلهم قد  
فاذا جمع بين القتل والسرقة يجمع عليه بين مذهبها وسكذا نذكر بسائر عليه السلاح بايديهم و  
يكنون اذ في الالبه بمنى المداو وقال ابي يوسف لا يترك الصليب لانه منصوص عليه كالقتل والقطع لا يبلغ  
في الشهير وهو المقصود ليعتبر فيه وجوبه ان الشهير مصر بالقتل والصليب بالغة فيخبر فيه **و** قال  
محمد بن ابي يونس ان يترك الصليب ولا يقطع لانه النفس وما دونها اذا اجتمعا كذا انه تعلق وفر ما دون  
النفس في النفس كالحصن اذا اذننا وسرقت قلنا هذا قد واحد وجب كفى واحد هو حالة الطريق  
على وجه الكمال بالقتل واخذ المال والمداو واحد لا يدور بعضه بعضا الا ترى ان قطع اليد والرجل قد  
واحد في اذن المال في الكبرى قدان في الصغرى والله افر في الحدود لانه قد واحد **و** اختلف في الصليب  
قال الطحاوي يقتل به بصلب وقال الكوفي بصلب صا ويصل تحت شدة الية اليسرى حتى يحد لانه  
ابلع في ربه غير **قال** ولا يصار كانه ثلثة ايات في كل رية وبينهم اليد ليدفن لانتية  
بعد ذكره فستر الناس براحته ولا في المقصود يحصر بذكر وهو الذبح والاشهاد وعن ابي يوسف  
يترك على اللبة حتى تقطع فيستط البعثة غيره ولكم في قطع اليد والرجل ما يتا في الصغرى من سائر  
ايديهم وذبا بعض الاعضا **قال** كان كذا **قال** وان باشر القتل واحد منهم اجرى لدمه الكدر  
لان الحاربة يتفقد بالكل لانهم انما اقدموا على ذكر اغتوا عليهم حتى لا يلبوا او يذموا انما والايدي  
فكانوا اعداء لهم ولهذا المعنى كان الرد في الغنيمه كالكافر ولا في الرد ساع في الارض فساد لانه انما وقف  
ليقتل اذا قتل فقتل كما يدر ابعث **قال** وان كان فيهم صبي او مجنون او ذورج حتى من المخطوب عليهم  
القتل لا اوليا معناه انه سقط الحد فلو في الرد او صالح سقط القصاص وسد لانه الجنابة واحدة مات بالكل  
فاذا لم يكن من بعضهم مريضا صار قدر الباقين بعض العلة فلا يتدبر عليه الحكم اما الصحة والمجنون فلكل سرقة واحدة  
وذو النجم لكونه فله ان القافلة كانت قد قصرت الحذر في الحذر في حقهم فسقط الحد نصير القتل الاوليا  
ولهذا لو وقع بعض القافلة على البعض لا يجب الحد لانه الحذر واحد فصارت كدار واحدة **و** لو كان في القافلة  
عليهم مناس فطعموا لانه الاشتناع في قد الحذر في الصحة وفي كل حصه وفي كل الحذر بجم الكدر **و** في شرائط قطع الطريق  
في ظاهر الرد كاية انه يقتل قدس لهم منة على ما تدرج بقطع بهم الطريق ولا يقتل في مصر ولا بيزق قديما  
ولا بين مدينتين وبكسر بينهما وبين اخر مسيرة السفل لانه قطع الطريق باقطاع الحارة والسلبه ولا ينفوه  
عن الممر في من المصافح فينكحهم النوع في ساحة بعد ساحة من الممر ومن جهة الامام وروى عن ابي يوسف

لو كان في العرشين او بينهم وبين العرش سيرة سفر ففهم قطاع الطريق وفيه الفتوى نظر المصنف  
الناس بدفع شر الخلق المفسدين وابعد ضيقهم الله اجابهم على ما سألهم فاشهد في زمانه فانه اهدى  
كان في علة في السيرة فلا يمكن قطاع الطريق من مغالبتهم واما اذا كانت كذا عند الفارق والمكن ان تغلب  
عليهم قطاع الطريق احرى عليهم الله ولهذا قال لا يثبت قطع الطريق بين المؤمنين والكفرة لان المؤمن في  
زمانه كان على فكر الموضع لاتصال الحصريين اما الاية فمع برية بحري فيها قطع الطريق ويستوى فيه الاشتراك  
بالسيرة والصلح لان الحق يورثها ولا بد ان يكون في دار الاسلام لان الله اذا وجد سببه في دار  
الدين لا يستغنى في دار الاسلام لما في الدود واذا تاب قطاع الطريق فبدا به فزاد سقوط عنهم الدود  
تلى الخ المباد في الحال والفصا لعله قتل الا الذين تابوا من قبل ان يتجدوا عليهم فبقتضى خروجهم من الجماعة  
عليه بالاستثناء وفي السيرة اذا تاب ولم يرد المال بقطع لان قوله تعالى من تاب من بعد ذلك ليس الاستثناء فلا  
يتقضى خروج الثاني من الجماعة السابقة ويؤكد هذا يستغنى عن غيره فيجوز عن الاستثناء لانه اولى اما  
الاستثناء فيقتضى صحة الاما قبله فافترا **كتاب السيرة** وهي جمع سيرة و  
الطريق غير الحالت او سيرة من سيرة الطريق اي طريقتهما ويقال فله من السيرة وفله من سيرة السيرة  
بني الطريقة وهي هذا الكتاب بذكر لانه يجمع سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وطريقته في مقامه وسيرة  
اصحابه وما تقدم عنهم في ذلك وللهاد فريضة محكمة كيف جازها بنسب فريضة بالكتاب والسنة والجماع  
الامة اما الكتابات قلنا الذين لا يؤمنوا به ولا يبيع الاخرة الا غيرها من الياح  
في الامم يقال الكتاب والسنة فله عليه السلام امره ان اقاله الناس حتى يقولوا لا اله الا الله  
وقال عليه السلام لهما ما من احد فرض من قبلي الله تعالى اليه القيامة حتى ياتي عصابة من امتي اربط  
وعليه اجماع الامة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشا او سرية او حاصا جهنم اي  
ابيعهم بتقوى الله تعالى وقال اعزوا بالاسم الله قبله في سيرة الله فاندلس من كبرياته ولا تقولوا ولا تفعلوا  
واولا غلوا ولبيدوا والفتنة عذوبة من المؤمنين فادعهم الى الله خضاه الى الاسلام فان اسلموا فاقبلوا  
منهم وكفوا عنهم وان ابوا فادعهم الى اعطاء الجزية فان ابوا فانيذروا اليهم اي اعلمهم بالنتائج واذا  
حاصر في حصن او مدينة فارادوهم ان تنزلوهم على حكم الله تعالى فلو تنزلوهم فاني لا نذر من حاصم  
الله تعالى فيهم ولكن انزلوهم على حكمكم ثم اقضوا فيهم ما ايتهم واذا زادوكم ان تعطوهم ذمة الله  
وذمة رسوله فلا تعطوهم فذكر ولكن اعطوهم فرشتم وطمة ابايكم فانكم اه تحقروا ذمتكم ووجه ابايكم  
اهو من ذمة الله وذمة رسوله واقضوا ذمة الله تعالى **قال** لهما وفضل عن عند تفسير العام  
بكتاية عند عدمه اما الاول فله تعالى انزوا خفافا وثقالا اكية والمنفير العام ان ياتي لا يصح المليون  
فلا يصح انقصه وسوا اعزاز الدين وقر المذكيين الى الجميع فيصير عليهم نفس عن كمال الصلح والذاتين



كذلك من فرض كفاية اذا قام به البعض سقط على الباقي كدفع السلام وتكون لاهل الحرب والمقصود منه  
دفع شر الكفر وكسر شوكتهم واظهار ما بينهم واعلا كلمة الاسلام فاذا احصر المقتصد بالبعث فلا حاجة الى  
تبعه والبنو من اهل المدينة ولا يخرج جميع اهل المدينة ولا يخرج اهل المدينة ولا يخرج اهل المدينة ولا يخرج اهل المدينة  
عن اكثر قبيلتين من الكفاية ولا يخرج جميع الناس تعلقه مصالح المسلمين من اهل الجاهل والاضايع  
وانقطعت مآلات الجاهل من الكدح والسرور فلا يتدر الجاهل من علة قامة على الجاهل فيؤذي اليه  
تضييقه فانه لا يتم به احد من جميع الناس بتركه كسائر فروع الكفاية **قال** وقال الكفار واجبه  
على كل من جرد عن قريش من قادات لاهل الحرب والحبس مشغولة بخدمة الذود والسيده وحق العبد قدح  
والصبي والجنين وغيره فليس في الاطمان واما غير القادة فلا يكلف العاجز فتيح كالمريض والايح والعمه  
وقدح في ذلك بين ما ايجب فخرج الاله التي في صدره الفتيح **قال** واذا لم يجد المدد وجب  
على جميع الناس كتحريم المرأة والعبد بغير اذنه النزع والسيده لانه يصير فريسة لغيره وحق الذود والسيده  
لا يظهر في مقابلة نفس الاله بانه كالصبي والصلوة **قال** ولا بأس بالجماع اذا كان بالملحس حاجة لانه  
دفع الضرر اكمل من ما يقال الا انه لا يكون في سيرة ملك المسلمين سيرة وكتاب المسلمين الى الحيثية  
ومادة الجاهل ولا يشر لهم وقد فتحه اهل البني فبذل الروح افرد روعا من صفوة وكذا في عرض الله عنه  
ينزل الاخر من ذر الخليله ويعطي ان نفس فدرست القادة **قال** واذا حاصر المسلمين اهل الجاهل  
في مدينة او حصن وجمع اهل الاسلام عاروا ان يذبحوا ما قاتلهم قدام حتى دافعوا الى الاسلام وكما  
تفتح من المدينة ولا يشرهم بقاء اسلوا فيحصر المقتصد بامره الشريف **قال** فاه اسلوا كذا من قتالهم لغزوهم  
عليه السلام امره اهل قاتل الناس الحديث وما سبق من الحديث ولا اله المقتصد اسلامهم وقد حصر **قال**  
واهم لم يسلموا ما جاع الى اهل الجاهل ما سبق من الحديث اهل الجاهل من اهلها وبينوا لهم كتبها ومن جبرها  
لوقتها باج اما اذا لم يكن من اهلها لا يدفعهم لانه لا يذبحه اذ لا يقدر منهم الاسلام او السيف  
ويؤخرهم قدر لهم لينقطع اعنا زعة بعد ذلك ولا اله الفتاى بينه بالجزيه في تعلقه يعطوا الجزيه من يد راحة  
يتلوه **قال** فاه قبلوها فلهما ما لنا وعليهم ما علينا فاه عليه السلام فاذا قبلوها فاعلمهم ان  
لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وقيل على بعض النسخ انما يذبحوا الجزيه ليكفهم اعدائهم كما فعلت  
ووما وهم كدفاشا واخرى بالبدن المشرك **قال** ويجب ان يدعوا من يملكه القوة  
ما تنتدح ويسلموا ما يقامهم عليهم فتيها باجبا فتكفي مائة قتلة فاه قاتلهم بغير ذمة فيلحقون لان  
الذمة الى الله سلم قد انتشرت في دار الجاهل تمام السيد فاه الملوغ وتبذل يوز وسدائ للتمهي او  
ثالثة الامر مع ما ت ولا اله السيد في بعض البلاد لا يغير في الحرة **قال** وبني في كركم  
بقلته ابقا مبالغة في الازداد وسوقه واجبه لانه عليه السلام انما هو بين المصطفى وهم غات وش

وعن اسامة بن زيد ان النبي عليه السلام عهد اليه ان يغير عليه من الاصف صبا حاتم يحرق نخله والعارية لا  
يكون عن دعوى **قال** فان ابوا يعني عن الاسلام والجزيه اسعانا بالله تعالى وطار يوم ما  
يتا ولقول عليه السلام فان ابوا استغن بالله تعالى عليهم ومانعهم ولا نه اعذر اليهم فاما مواعدا  
وتقام فوجبت ما جرتهم وان استعانوا بالله عليهم لان الله صرح لا وليا له المذكور لا عداية في  
نابه **قال** ونصبوا عليهم المجانيق وافسدوا زروعهم واشجارهم وغرفهم وروبيهم  
وان شربوا بالسميم وبغضدوا الكفار لان في ذلك كفاية وبغضدوا الكفار وبغضدوا الكفار وبغضدوا الكفار  
ان عليه السلام حاصر اهل الطائف فمانعهم بالخنق وكان فيهم المسلمون ولان بلادهم لا تخلو عن  
السم الاسرى والتجار والاطفال فلو امتنع القاتل باعتبار ذلك لاستغنى اصلا ولا يفقدون بالي المسلمين  
تحررا عن قتلهم بغير الاذن ولما ترحل اهل المدينة وسلم بر يد الطائفة بدال فحصرهم ومن ماله الفير  
عامر بخرقة فلما انتهى اليه الكروم ابي بيطر فاه الزمان وقطع رسول الله عليه السلام نخلهم فخلل بين القبر  
وورق النيت وما تحصى بنو النضير من رسول الله عليه السلام امر بقطع نخلهم وبخرقة فقالوا  
يا ابا القهم ما كنت ترضى بالفيا ما ترضى الله تعالى ما قطعتم من لينة او تركتموها فانية على اصولها  
فما ذن الله فتيه ان لم يكن فسادا وقد قال تعالى ولا يظنون موطننا يغيبنا الكفار ولا يبالون من عدو  
نبينا الا كتب لهم **قال** وينبغي للمسلمين ان لا يعذروا ولا يغفلوا ولا يغفلوا عما روي من  
الحديث اول الباب والفلول لليانة والسرقه من المغنم والهدر تقف العهد فلا يجوز بعد الامان  
ولا بأس به قبله وموجبه وخدعة مال عليه السلام الحرب خدعة والمثله المنية بعد الظفرهم  
ولا بأس بما قبله لانه بلغ في كسبهم واظهرهم **قال** ولا يغفلوا مجنونا ولا امراة ولا حبسا ولا  
اجبي ولا مقعدا ولا مقطوع البني ولا شيخا ما بنا الا ان يكون احد مؤلا ملكا او ممن يقدر على القتال  
او يحسن عليه اوله راي في الحرب اول بحث به او يكون الشيخ ممن يحسن النبي عليه السلام عن قتله  
الحيثان والدار ربى وراى عليه السلام امره مقتولة فقال له ما تقاتلت وما كان قتال  
ولان الموجب للقتل هو لا ابراشارة هذا النص وهو لا لا يقتلوا والمجنون غيبه محال وكذا  
مقطوع اليد والجرم من خلافه وبالس الشق لما ثبت فاذا كان احد مؤلا ملكا او يقدر على القتال  
اوله مال يعين به او راي لا يؤمن شره فصار كالمقاتل والنبي عليه السلام قتل دريد بن الصخره  
كان له مائة وعشرون سنة لانه كان صاحب راي ويقدر الزايت واهل الصوامع الذين يخالطون  
الناس او يدلون على عوزات المسلمين لانه كان لا يخالطون الناس او جسوا انفسهم في جهل او  
صومعة ونحوه لا يقتلون لما ثبت **قال** واذا كان بالسليم قوة لا ينبغي لهم معارضة اهل الحرب  
لانه لا مصلحة في ذلك ما فيه من شر بل لا صورة ومبغض او مبغض لان المواد على الامان وتر القاتل قال تعالى

القاتل



ولا تهاونوا تدعوا اليه السلم وانتم الاعلون وان لم يكن لهم قوت فلا بأس به لان خيرة المسلمين قالوا  
وان جنحوا للسلم فاجنحوا اليه ان مالوا اليه المصاحبة فكل البيه وصالحهم والمعتز في ذلك مصلحة الاسلام  
والمسلمين فحوز عند وجوه المصاحبة دون عدوها لان عليهم حفظ انفسهم بالموادعة التي رآه  
عليه السلام صاحب اهل مكة عام طلبة يعلوه وصحح لوطي عشر سنين ولان الموادعة اذا كانت  
للمسلمين كان جهادا معذرا لان المقصود دفع الشر وقد خصه بحوز الموادعة اكثر من عشر سنين  
عليه ما تراه الامام من المصلحة لان تحقيق المصاحبة والخير لا يتوقف بمدة دون مدة **قال**  
فان وادعاهم ثم رآه القتال اصلح بنده اليه ملكهم وقاتلهم قال تعالى فان بنده اليهم على سواء والنيية  
عليه السلام بنده الموادعة التي كانت بينه وبين اهل مكة ولان المعية المصلحة عليه ما تراه فاذا ابتد  
لنفسه البند جاز او تركه تركه لظروفه ومعه ولا بد من البند تحريزا عن العذر المنه عنه  
ويكتفي بغير الملك لانه صاحب امرهم ويعلمهم بذلك ويشترط ما في بطنه خبر البند اليه جاعته ثم اذا مضت  
مدة يمكن الملك اعلامهم جاز مصلحتهم وان لم يعلمهم لان التقصير من ملكهم فلا يكون عذرا ولو امكنهم  
لم ينزلوا من حصنهم فلا بأس بقتلهم بعد الاعلام وان نزلوا اليه عسكر المسلمين فمهم عليهم ما منهم حتى يعطوا  
اليه حصنهم لانهم نزلوا بسبب الامان فلا بد من الودع على حكمه حتى يعطوه والى **قال** وان بداو  
بجاني نامة علم ملكهم بها فانهم من غير بنده لانهم قد نفقوا العهد كما كان باختيار ملكهم اما لو دخل منهم جماعة  
دارنا وقطعوا الطريق بغيره امر الملك لا يكون نفقا في حق الجميع لان بغير اذن الملك وتكون نفقا  
فهم خاصة فيقتلون **قال** ويجوز ان يوادعهم بالمال وبغيره اذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين  
ولهم حاجة اليه المال ما تراه وما اخذه قبل محاصرتهم بان ارسل اليهم رسولا فلو كاطرية لا يجوز ان  
الملك لا يفسد لغير قتال وما اخذه بعد محاصرتهم بخمس كالفية وبغيرها لا يجوز لانه حصن نفقا  
لجيشه **قال** وان دفع اليهم مالا يوادعوه جاز عند الضرورة وموضع في الهلاك لان دفع الهلاك  
واجب على طوبى كان فانه اذا لم يكن بالسلم فواظروا عليهم عدوهم فاخذوا انفسهم الاموال وقد قال عليه السلام اجعل  
مالك دون نفسك وان لم يكن ضرورة لا يجوز ما فيه من طاعة الذلة بالمسلم واعطاء الذينة في الدين **قال** والمرادون  
اذا غلبوا على مدينة او اهل الذمة اذا نفقوا العهد كالشرك في الموادعة اما المرتدون فلا في الاسلام مرجومهم  
فيعاد عنهم لئلا يظروا في امورهم فربما عادوا اليه الاسلام الا انه لا يباخذ منهم مالا لانه بمنزلة الجذبة ولا جزية  
عليهم لانه لا يجوز تاخير قتالهم بالربو فخذ منهم ما يثان الله تعالى ولو اخذه ليرد بعد العهدة ولو غلبوا  
فقد صاروا دارهم واربهم واربهم خبيثا وكذلك اهل الذمة لانهم نفقوا العهد صاروا كغيرهم من اهل الحرب مجز  
اخذ المال منهم لانه يجوز قتلهم باطرية بخلاف المرتدين وعبدة الاوثان من المجرور كالمتردين في الموادعة لانه لا  
يغير منهم الا الاسلام او البسطة وكذلك اهل البغ في الموادعة لكن ان اخذ منهم مالا يبرده عليهم اذا وضع الحرب

الحرب او زلزالا منهم مسلمون لواجب عليهم بالقتال شر وعلينهم ويكره لامير الجيوش وما يبرهن قواد المسلمين  
ان يغير مدينة اهل الحرب فخصه بما يكره لجهلهم في السلم لان اهل المدينة لم ينعته المسلمون لانهم  
ويكره بيع السلاح والكي اعرج من اهل الحرب ويحجزهم اليهم قبل الموادعة وبعد ذلك لان النبي عليه السلام  
نهي عن ذلك وما جاز من نفقته عليهم عبد المسلمين لانه مقصود وكذلك طلبة يدرك ما هو اهل صفه في الاث  
لارب وهو القبال في الطعام والشراب الا ان يجوز ما لا يروى انه عليه السلام امر تمامه بان يبيع اهل مكة  
وكانوا حرا باعتنا ولا نأخذنا اليه بعض ما في بلادهم من الاذوية فلو منعنا عنهم الميرة المنعوا لنا عت  
ولا يكره ادخال ذلك جلا اهل الذمة لانهم التحقوا بالمسلمين في الاحكام ولا يمكن لغيره ان يغير الى دار  
لارب السلام والكي اعرج وطلبة يدرك في الحقيقة اذا اشتد في دار الاسلام مسلما كان او كافرا ولا يمنع اربهم  
بما جاء به من ملك الانبياء لانه تناول عهد الامان فان اسلم بغير عيبه منع من ادخاله دار الحرب  
لان السلم يمنع من ذلك ولا بأس باذخار المصحف اربهم لارب لقرائة القرآن مع جيشه عظيم اربهم  
دفع خيرة بامان لان الغالب السدانة ويكره ذلك مع سرية او جريد خيل يخاف عليهم لانهم لانه ربحا وقع  
في ايدى اهل الحرب فيستخفون به ويكره النفقة بمنزلة المصحف **قال** واذا امر رجلا او امرأة  
كافرا او جماعة او اهل مدينة صرح امانهم فلا يخلو لاحد من المسلمين قتاله وشروط صحة الامان ان يكون القوت  
ممتعا جازيا يحاف منه الكفار لان الامن ان يكون بعد الطوق والظفر انما يتحقق من المحتسب والواحد يوق  
مقام الكفر في الامان لتعذر اجتماع الكفر عليه قال عليه السلام المسلمون شكا فادعوا ولم يسع منهم ادعائهم  
اي الواحد يوق بزمه جميعه وروى ان زينة بنت رسول الله امتتروا ما جاز على الله عليه السلام ان يوا  
اجازت امرنا في رجلين من الشركين فزاد عليهما رضي الله عنه ان يقتلهما وقالوا انما نجيبك مشركين على  
رسول الله فقالوا والله لا نقتلهما حتى تقتلهن دونهما ثم غلبت دونها الباطل طارت اليه النبي عليه السلام  
ما خبرته بذلك فقال ما لان ذلك قد اجزنا ان اجازت وامتنعت ففعل ان ما ان الواحد جازي واذا جاز  
امانة لا يجوز لاحد التوصل اليه بغيره ولا اخذ مالا كامن الامام **قال** ما كان فيه ففسد ادبه الامام لا  
فتبانه جلا ربه بخلاف ما اذا كان في مصلحي لانه بما يقوت بالنا فيه فيجوز **قال** وبند السلم لان الامام اذا  
امتنع او صاطهم ثم رآه البند اصلح بنده اليهم فخذوا له **قال** وينبغي للامام اذا جاءه بالامان ان يردعهم اليه  
الاسلام او لا يعطاهم الجزية فان اجابوه اليه الاسلام فمنا وسمعت وان اجابوا اليه الجزية قبلتهم وصاروا  
ذمة وان ابوا ردعهم اليه ما منهم وقاتلهم قال المنع مانه ولانه لا يجوز التوصل اليه مع الامان ولا يجوز تركهم  
بيد الكفر من غير جزية فنوع عليهم الاسلام او الجزية اليه يستحق مع الامان فان ابوا لم يجز تركهم فيردعهم  
ثم يقاتلهم كما لو خرجوا اليها بامان **قال** ولا يصح امان ذمي ولا اسير ولا اخرج منهم ولا من اسلم عندهم ويؤ  
فيهم لان الذمي منهم ولا ولاية له على المسلمين والذمي من مقلود دون غيرهم فلا يخلو فونهم فلا يكون من اهل الامان على ما

ولا يخلو فونهم







المصرفه وبما كلف لطف بالاحراز وشئت بالقسمه فلو سلم الاسلام بعد الاخذ قبل الاحراز لا يكون حراً  
ولو سلم قبل الاخذ يكون حراً والديار على ان علب السلام من بيع الغنيمه فدا رطب القسمه بين  
معيه فخره تحت النهر ولا نه على السلام قسم غنائم بدر بالمدينه ولو جاز قسمه فقبل ذلك لم يوطأ  
لاننا جاز لطف عن شئ لا يجوز مع حاجه اليه الا باذنه ولان فيه حراً بالمسلم لان المدد  
ينقطع طمعهم عنها فلا يلحق بهم فلا يومن كره الكفار عليهم وربما كان سبب الى جوع الكفاة عليهم لا شغال  
كل منهم بجمل نصيبه والوصول الى وطنه وماروه انه على السلام قسم غنائم بني مصطلق فينا ففتح  
وصارت دار الاسلام ولو قسمها فدار لطلب جاز بالاجماع لانه فقي في مجتهد فيه **قال**  
والمدد والمقاتل في الغنيمه سواء لا استوائهم في السبب والمجاوزه او شهود الواقعة على ما عرف ولا نارا  
العدو يحضر بالمدد والمقاتل والكشف فخره كوا المقاتله في السبب فيسار كهم في الاستحقاق **قال** واذا طهر مدد  
فدار لطلب سار كهم فيما لماتي وبذلك كتب عمر رضي الله عنه اليه سوس بن ابوقاص وانما ينقطع منكم  
اقبالا احراز بلاد الاسلام او بالغنيمه فدار لطلب وبيد الامام الغنيمه فدار لطلب فاذا وجد احد مدد  
المقاتله الثلثه انقطع الشركه لان الملك يستوجب الاستقلال الملك يقطع الشركه ولو فتح العسكر بلاد من  
دار لطلب واستقلوا على من طهر مدد لم يشاركهم لانه صار من بلاد الاسلام فصارت الغنيمه  
محرقة بدار الاسلام فلا يشاركهم **قال** وليس للسوقه سهم الا ان يقاتلوا العدم السبب في حفرهم وهو  
المجاوزه بقصد القتال فيقتل السبب الاحراز وهو حقيقه القتال ويعتبر حاله عند القتال فارسلوا  
جلا وكذلك الناجر ما يتا **قال** واذا لم يكن للامام ما يجعل عليه الغنائم او رعاها الغنيمه ليجزوها اليه  
دار الاسلام ثم يقسمها من ان الغنيمه لا يجوز في دار لطلب ولا بد من حمل الى دار الاسلام فان كان  
في الغنيمه حمله حمل عليه لان المحاوله والمحاولة لهم وكذلك ان كان مع الامام ففصل حمله فوسيت الحال  
حمل عليه لان مال المسلمين وان لم يكن معه فحق كان مع الفاعلين معه ففصل حمله يحمل عليه بالاجماع  
بطي من نفسه وان لم يطبل لاجل لانه لا يحمل الا شافع بالالم الا بطي من نفسه رواه الشيخان  
وذكر في السير الكبير انه يتجه على كرم منه باجر الخيل لانه ضروره وحاله الضروره مستثناه كما اذا انقضى  
منه الاجارة في المفازة او في البحر او الزرع يتبعه مدة اخرى باجره الخيل فكذا اذا لم يجد حمله  
اصلا ذبح وارق وقيل على ما بينا **قال** ويجوز للعسكر ان يعلق في دار لطلب وبما كلفوا الطعام  
وبرموا بالمدد ويقالوا بالسلام ويركبوا الخدوب ويلبسوا الثياب اذا احتاجوا الى ذلك ماروب  
ابن عمر رضي الله عنه ان جيشا غنوا في زمان رسول الله عليه السلام طعاما وعسلا فلم يأخذ  
منه لغيره عن او فخر بن ابى او في ان الطعام يوم خيبر لم يخس وكان الرجل اذا احتاج الى شئ  
فذهب فآخذ وكتب عمر رضي الله عنه الى امير الجيوش بالشام من العسكر فلبا كلوا ولبغوا واولا

ولا يبيعوا بذر ولا فخره من باع بذر او فخره فغنيه لانه يتفرد عليهم على الطعام والعلف  
الي دار لطلب والميرة منقطع عنهم فان اهل لطلب لا يبيعونهم فلو لم يختر لهم ذلك ضاق عليهم الامر  
نقول الطعام والعلف لا يمكن حمل الى دار الاسلام غالبا فلا يجوز فيه انما لغنيه فلهذا جاز ولا يجوز  
ان يبيعوا شيئا من ذلك بذر ولا فخره ولا عروض لانه انما يبيع لهم ذلك للحاجة فلا يجوز لهم البيع  
كمن اباح طعامه ويرون الثمن الى الغنيمه لانه صار مالا يتجر به فيه الثمان كغيره من الاموال واذا خرجوا  
الي دار الاسلام لم يجز لهم شئ من ذلك لان الحاجة زالت ولان استحقاق الفاعلين باطارة فلا ينفع بعضهم  
بغير اذن الباقين **قال** ويرون ما فضل لهم قبل القسم لبقسمه على سخيته فان وقت الغنيمه يتصرفون  
به يعني ان لا يواغيا وان كانوا محاربين استغوا به لانه لا يمكن قسمه ذلك بين جماعة الجيوش فصار  
كما لا يمكن ايصاله الى سخيته حكمه ما ذكرنا كماله لقطعه وان استغوا به بعد فخرهم الى دار الاسلام ان كان  
غنيا تصدق بغيره بعد القسم لما يتا ويده الى الغنيمه قبل القسم ايصالا الى المستحق وان كان  
فقيرا رد قيمته قبل القسم ولا شئ عليه بعد ما يتا واذا جوا البغاة الغنيمه ردوا لطلود  
الي الغنيمه اذا لاجاه لهم البغاة ولا يتفع باذكي من الاشياء الا ما له سهم من الغنيمه او بغيره  
له غنيا كان او فقيرا ويطعم من موه من النساء والاولاد واهلوا بالمدين ولا يطعم الاجير وكذلك  
المدد ولو اهداه الى تاجر لا ينبغي ان ياكل منه الا ان يكون جنة لخطه او طبع اللحم فلا بأس  
بالاكل منه لانه ملكه بالاستقلال **فصل** في بيع الامام او نائبه ان يكون  
الجيوش عند دخوله دار لطلب ليعلم الناس من الرجل لقيمته بغيره استحقاقهم من دخل  
فارسا ثم مات فرسه بعد ذلك فله سهم فارس وكذا الواخذ العدو قبل حصول الغنيمه او بعد  
لان الفارس من اوجن على بلاد العدو بنفسه فدخل فارسا لان المقصود ارباب العدو دون  
القتال عليها حتى ان من دخل فارسا ومات را جلا استحق سهم فارس وارباب العدو فاما يحصل بالذخول  
لان عنده ينتشر الخيل ويغير اليهم ان دخل كذلك فارسا وكذلك را جلا وينتشر الوقوف عليهم عند القتال لانه  
وقت القتال الصفي وتغيره يلووش وترتيب الصفوف والوقت في يفيق عن اعتبار الفارس  
من الجاهل ومعرفة فقههم وكثرتهم وقد يقع لطايفه الى القتال را جلا في المصايق وابواب لطفون وبين الشو  
مخو ذلك فوجب ان يقسم السبب الظاهر وهو المجاوزة لطلود المقصود به على ما يتا ولان الله تعالى جعل الذخول  
في ارض العدو وكما صابة العدو بغوله تعالى ولا يطلون موثقا يفظ الكفار ولا يسلون من عدو نبدا الا كنت  
لهم **قال** وان باع فرسه او دابة او رماه او كان مهرا او كلبا او شيئا لا يقطع القتال عليه فله سهم  
راجل لان اقداره على هذه الصفات ومجاوزه بفرسه لا يقدر عليه القتال لانه لم يكن من خصه المجاوزة  
والقتال فارسا وروى الحسن عن ابن جعفر رحمه الله له فارس اعجاز المجاوزة وصار كونه ولو باع بعد القتال



ثم ستم فارس مصلح المصنوع **قال** من جاوز راجلا ثم اشتري فرسا ملك ستم راجلا لان الفرة  
 الجاوزة لما يتبادر عن طبعه اذا دخل وورد راجلا فاشترى فرسا او ساجرا او استعاره و  
 قاتل عليه فله ستم فارس فصار عن ابي حنيفة في شهود الواقعة روايتان وهم هذه الرواية ان الا  
 نتفاع بالفارس حالة القياس اكثر من حالة الجاوزة فاداسخف ستم فارس بالذوق فلان يستحق  
 بالقتال اولى واذا غزا المسلمون في الفرس فاصابوا غنائم فمروا من غير سوا، ويعتبر في حالة الجاوزة  
 للفارس والراجل والنيق صلى الله عليه وسلم اسلم للخيول يجبره وكانت خيولهم يقاتلوا على الخيل وانما قاتلوا  
 راجلا ولان من في الفرس يجبره الى الخيل اذا وصلوا جديرة او ساجرا فصار كما في التبر **قال** ويقسم  
 الغنم اخا ساربع منها للقائين للفارس ستم ستمين وللراجل ستمها والاصغر فيه قوله تعالى واعلموا انما  
 غنم من بني فزان الله في الآية ذكر الخيل لثبوتها، بغيت الاربعه الا فحاش للقائين بدلالة قوله  
 غنم فزان بنو باسحق فقام لا بالاسماء، وقال ابو يوسف ومحمد للفارس ثلث اسهم لماروبه ابن عمر رضي الله  
 عنه لان الفارس عليه السلام اسهم للفارس ثلث اسهم وللراجل ستمها ولان الفرس يجبره من خذ وفصار وانكز  
 ولا، حور من اهل القياس بالاسخفاف الفرس لان له كماله كماله تركاه بالنقص والنقص مختلف  
 وروى انه اعطى للفارس ثلث وروى ستمين وهو ما روى عن ابي عبد الله ان النبي عليه السلام ولحق اسهم له  
 ستم ولحق ستمها وروى محمد بن يعقوب بن محمد عن ابي عبد الله قال شهدت خيبر مع رسول الله عليه  
 السلام وكانت غنم خيبر على ثمانية عشر ستمها كانت الخيل ثمانية فرس والرجل الى ومانان ما  
 صلى الله عليه وسلم على راجل ستمها ولحق ستمها فلما اختلفت النصوص ما يوجب حنيفة رضي الله عنه اثبت  
 المنفق عليه وحمل الباقي على الاصل ولان الانتفاع بالفارس اعظم من الفرس الاتري ان الفارس يقاتل  
 بانفاده ولا تأثير للفارس بانفاده فلا يجوز ان يستحق الفرس اكثر من صاحبه ولان لا يجوز تفصيل  
 البهيمة على الادبي وقد روى ما في عن ابن عمر عن النبي عليه السلام مثل مذابح حنيفة فتوارثت  
 روايتاه في ما وافق غير اولى **قال** ولا يسهم بغل ولا دابة لان لا يملكه لكبر والفرق فصار  
 كالراجل ولا يسهم الا لفرس واحد قال ابو يوسف ليس لفرس لماروبه ان عليه السلام اسهم لفرسين ولان  
 الواحد قد يجر قنطرة الى الاخر ولها ماروبه ان الذي يسير في العوام خضر خيبر باقر اس فلم يسهم النبي عليه السلام  
 الا لفرس واحد ولان القتال على فرسين غير ممكن والحاجة تندفع بالواحد فصار اكثر وجواب ان القياس  
 يمنع الاسام للخيول الا ما ذكرنا والعنف من الخيل والمفرق والسجج والبرذون سوا، لان ستم الخيل  
 ينطق على الكلام ولان العنق ان اخضع بن بادة العنق في الطلب فالبرذون اخضع بن بادة الشارب على جم  
 السلام وكثر الانعطاف فساووا في النصف فيستويان في سبب الاستحقاق **قال** والمجول والصبي  
 والمكاتب يرضون لهم دون ستم اذا قاتلوا ولهم ان داود الجرجي ولذي ان اعان المسلمين اهلهم على عوارض الكفار

في نسخة اخرى  
 من نسخة اخرى  
 من نسخة اخرى

والمرج

قال اصل ان كل من لا يميز القتال في غير حالة الفرو لا يسهم له لان ليس من اهل من يميز القتال ليسهم  
 له لانه من اهل لان لا يسهم لهما للكل سويان بينهم ولا يجوز والدليل عليه ما روى ابو يوسف ان عليه  
 السلام كان لا يسهم للعبيد والنساء والقيان وعن ابن عباس رضي الله عنه انه يرضيهم لهم وقال عليه  
 السلام لا يخطو لهم كمال لجاد واستعان عليه السلام باليهود وعلم اليهود فلم يسهم لهم والمرأة حرة وعن  
 القتال لطلبها فيقوم مداواة الجرجي منها مقام القتال عاقل من منفعة المسلمين والاجرة اذا قاتل قال  
 محمد بن حماد بن زيد في خدمة صاحبه قاتل اسخف السهم والا لا يشترط ولا يجمع له اجر ونصيب في الغنم  
 وجملة ان من دخل للقتال اسخف السهم قاتل او لم يقاتل ومن دخل للقتال لا يسخف الا ان يقاتل  
 اذا كان من اهل القتال فالتسوي وان جرد دخلا للقتال والنخلة ولم يدخلا للقتال فان قاتلا صار بالقتال  
 دخل للقتال والاجرة اخذت طعمة المساجد للقتال فاذا نزل طعمة وقاتل صار كاهل العسكر **قال**  
 وللخمس الاخر بقية ثلث اسهم للقيان والمساكين وابناء السبل ومن كان من اهل القرى يصطفيهم يقدم عليهم  
 لما تلوا من الآية الا ان ذكر اسم الله تعالى للبرك فافتتاح الكلام از الدنيا والاخرة لله تعالى ولان الآية  
 الحمد للمهديين ولطفا، الراشدون لم يفرقوا من السهم ولم ينقل عنهم ولا لم يفعلوا ذلك ما ذكرنا وانما  
 ستم النبي عليه السلام فله ان يستحق بالرسالة كما كان يستحق الصفى من الغنم وهو ما كان يجتاز  
 مع درعي اوسيف او جارية لنفسه فقط جميعا بموت اذ لا رسول بعد وقال صلى الله عليه وسلم ما لي فيما انا  
 الله عليكم الا لثمة الخس مردود فيكم وكذلك الآية المهديون لم يفرقوا بعد عليه السلام ولو بقي بعد  
 او اسخف غيره لفرقوه اليه **قال** وانما ستم ذوب الفرس فانهم كانوا يستحقون في زمن النبي عليه السلام  
 بالنقرة وبعد بالفوق ماروبه ان جبريت مطوع وعثمان بن عفان جاء الى رسول الله عليه السلام قال  
 يا رسول الله انما شكر فضل بني ياشم لك انك منكم الذي وضعك الله فيهم ارايت بني المطلب اعطيتهم  
 ومنعتنا وانما هم ونحن منك بمنزلة فقال عليه السلام انهم لم يفرقوا في جابلية ولا اسناد ومنه ابدل  
 بطر ان الاستحقاق بغير الزبانية وانما يكونهم بعد يفرقون وماروبه عليه السلام اعطى بني المطلب حصصهم  
 امية وبهم اليه اقرب لان امية كان اخا ياشم لابيهم امية والمطلب اخوه لابيهم فلو كان الاستحقاق بالزبانية  
 لكان بنو امية اولى وهذا بين ان الملة قرب النقرة لا قرب السبد ولان ابا بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم  
 ضميمون على ثلث كما قلنا وكفى بهم قدوة وانما يعطون من ثلث صف الاصفاء الثلث لقوله عليه السلام  
 يا بني ياشم ان الله تعالى كن لكم اوساخ الناس وعوضكم عنها بخمس الصدقة انما حرمت على فقرائهم لانها كانت  
 محرمة على اغنيائهم واغنيائهم فيكون خمس الخس لمن حرم الصدقة عليه وماروبه ان عمر كان يبيع  
 منه ايمانهم ويقض منه عارهم ويخدم منه عابدهم وكان ذلك يحجز من الصلابة من غير تكبر واذا ثبت  
 لاسهم له تعالى وسهم النبي عليه السلام سفا وسهم ذوب الفرس يستحقون بالفقر لم يبق الا الاصفاء



الثالث الذي ذكرنا فوجوب ان يقسم عليهم ويدخل ذوو القربى فيهم ان كانوا يفتنهم **قال**  
وانما دخل جماعة لهم منعة دار الحرب فاخذوا ثيابا خصة والا فلا اعلم ان الداخل دار الحرب لا يخلوا ما  
ان كان لهم منعة او لا ولا يخلوا ما ان كان بين الامام او لا فان كان لهم منعة فما اخذوه بحسب سوا ما كان  
بازن الامام او لم يكن لانهم انما اخذوه بمقتضى المسلمين وقد اخذوه قهرا وغلبة فكان غنيمته ولهذا يجب على  
الامام ان ينههم لان في خذلهم ودم للمسلمين فكان لما خذوا بمقتضى المسلمين فيمنع وان لم يكن لهم منعة  
فان كان باذن الامام حصة لان الامام ما اذن لهم فقد التزمهم بمرادهم بالعسكر فكان الماخوذ  
بمقتضى المسلمين فيمنع وروى انه لا يجوز لغيره ان يفتنهم على ما لم يكن غنيمته وانما انهم  
وان كان بغير اذن الامام لا يخلوا له ليس بغنيمته لان لم يؤخذ بمقتضى المسلمين ولا يلزم الامام بغيرهم لان  
لم يامرهم ولا واصل على الاسلام في شرا نعمتهم فلا يجوز ان يخذلوا باخذ الناجز والفساد وان لم يكن غنيمته  
اخذ كل واحد فمولا خاصة لان ما خذوا به اضرار الاباء كاختلشوا والصيد عامر في المنكر  
وبحوز التفتل قبل اضرار الغنيمه وقبل ان تفتح الحرب اوزارنا فيقول الامام من قتل قتيلا فله سلبه  
اصار شيئا فربما ويخوذون وبعد الاضرار ينقل من السلب اعلم ان الله انفق في اللغة اسم الغنيمه وفي  
الشريعة اسم لما خذوا به الامام لبعض الغزاة من نعمتهم على القتلى التي ياراة فوق وجرايا منهم ويجوز ذلك  
كاروبه ان عليه السلام نفل يوم بدر فقال من قتل قتيلا فله سلبه عن ما كان ان فلان ذلك يوم خيبر وما خذ  
من النخيل على القتلى المندوب يقول تعالى يا ايها النبي خذي المؤمنين على القتلى ولان الشجعان يخرجون  
في الغزاة فيطرون بانفسهم ويقدمون على القتلى ولهذا قلت انما يجوز قبل الاضرار لانها في غير الحرب  
والحرب على القتلى اما اذا حاربت فقد استوفى القاتل غنيمته فيمنع فلا يجوز التفتل لما فيه من استغلافة  
الخصم ولان لا يفتن فائدة النخيل بل اقدار عن القتلى لما فيه من ابطال حق القاتل عن بعض الغنيمه قال  
محمد وروى انه عليه السلام نفل بعد الاضرار انما كان من ثياب او من الصلابة ففلا يقوم فظنوا ان النفل  
يجوز بعد اضرار الغنيمه وما قال محمد رحمه الله صحيح لان لا يجوز تصرف الامام بعد الاضرار في ثياب ما يتنا  
ويجوز من ثياب لا لا حق للقاتل غنيمته **قال** وسلب المقتول سلاحه ونيابه وخرسه والذو ما عليه  
وسعه من ثياب وماله ما كان مع غلام او على فرس اخر من اموال فتمو غنيمته للسلب واذا جعل الامام  
السلب للقاتل انقطع حق الباقي عنه الا انه انما ثبت ملكه بالاضرار على ما يتنا ولا يجوز السلب الا ان يقول  
قله سلبه بعد الاضرار فانه يجوز وكذلك ان جعل لهم الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يخس فان قال لكم  
الربع بعد الاضرار فانه يجوز ولا ينبغي للامام ان ينقل بحسب الماخوذ لان الغنيمه حق العسكر فاذا انقل الجميع قطع  
حق الصغار عنها وابطال السلب التي جعله الله تعالى في الغنيمه قالوا ايها الامور فان فعله مع سرية جاز طوار  
ان يكون المصلحة في ذلك واذا لم ينقل بالسلب فهو من حيلة الغنيمه لا تحق القاتل قال عليه السلام لا يملك الا ما

طالب

نفس فيه **فصل** واذا استولى الكفار على اموالنا وارضوا بدارهم ملكوا فان ظفروا عليهم  
فمن وجد ملكه قبل القسمة اخذ بغير شئ وبعدنا بالقيمة ان شئ وان دخل تاجر واشتره فملكه ان شئ اقله  
بشئ وان شئ ان شئ وان وبيع له اخذ بالقيمة لما روى ابن عباس ان رجلا وجد بغيره في الغنيمه فملكه  
المشركون اصابوه قبل ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدته قبل القسمة فهو لك بغير شئ وان وجدته  
بعد ما قسم اخذته بالقيمة ان شئت ولو لم يملكه الا وجب الغنيمه وعن عيسى بن طرفة ان العدو غلب على  
ناقة او بغير رجل واشتره رجلا من العدو فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اخذته بالثمن ان شئت والا فهو  
لهم وهذا يقول على صفة ملكه اهل الحرب اذ لو لا ذلك لم يلزم من النخيل وعن عمر وابنه وزيد بن ثابت اوي  
عبيد بن الجراح مثل مذمنا وعن علي رضي الله عنه ان قال من اشترى ما اجرز العدو فهو جاني  
لانه يجب على جميع المسلمين حفر الرد على لانه يجب عليهم استغلافة من ابدى الكفار ففعلوا لهم عن العود الى اقل  
وقبل القسمة قد حصل لهم بغير عوض والرد مستحق عليهم فلزمهم الدفع اليه ما بعد القسمة فقد حصل له  
بعوض وهو نصيب من الغنيمه الذي سلب لسان الغائبين ولم يستحق عليه بذل المال في الرد فلذلك وجب  
ان يؤمر له العوض الذي ليس مستحق وكذلك الشئ منهم حصل بغير عوض ليس مستحقا عليه فذلك  
بالثمن واما المومنون فلان ملكه بعد فصار كالبيع وليس عوض منيته فباخذ بالقيمة كما بعد القسمة  
فان اسلموا عليه او صاروا ذمة او اشتراه خرب ما سلم او دخل اليه بامان فقولهم لقوله عليه السلام  
من اسلم على ما فنوله وان اسلموا قبل الاضرار بدارهم ردوه على المالك الا والعوض ثبوت ملكهم لبقا  
العصمة واما النعمون والمكبل والموزون ان وخذ قبل القسمة اخذ بغير شئ كما قلنا وبعد القسمة لا  
يسئل له عليه لانه لو اخذ ما اخذنا ولا فائدة فيه **قال** وان غلب بعض اهل الحرب بعضا واخذوا  
اموالهم ملكوا بالاستيلاء على ما صرح فاذا ظفروا عليه فاخذنا ملكنا ما سلب اموالهم **قال**  
ولا يملكون علينا مكانا وعدت رينا وامرات اولادنا واخراجنا لان الاصل في الادب الحرة والحرمة بغير  
قوله تعالى ولقد كررنا بني ادم الا ان الشرع جعله محلا للتملك جزاء عن استكافه عن طاعة الله تعالى  
وذلك في حق الكافرين السلم ولان الملك في المالك في الرق ولا رق علينا وفي المال بنا على المالك  
والكافية سواء **قال** وان ابق البيه عبد لم يملكه وقال لا يملكونه كما اذا اخذوه من دار في الموقفة  
وله انه لما خرج من دارنا زالت يد المولى عنه فظنرت يد جلتان سقوطا به باعتبار يد المولى  
ليتمكن من الانتفاع به فصار معصوما بنف فلم يبق محلا للملك فلا يثبت لهم فيه ملك وبعد ذلك ان  
ظفروا عليهم اخذ المالك القديم قبل القسمة وبعد ما يؤدى عوضه من بيت المال لتعذر إعادة القسمة  
بعد تصرف الغائبين ولا جعله على المالك لانه العالم انما عمل لئلا يملكه ولا يملكه ولا كان شئ او  
مومونا باخذ بغير شئ لانه لم يملكه فلم يصح تصرفه فيه **قال** واذا خرج عبيدكم







على الامن والاشي والشيخ الكبيبة اذا كان لهم مال لانها وجبت على الفقير المعطل ووجوه المال اكثر من العسر  
ولانه يجوز قتل من كان له رأي في طلبة او كان له مال يعين به فتجب عليه الجدية كذلك **قال**  
ولا على الربا بين المتولين ولا فقير غير معتد والمره الربا بين الذين لا يقدر وون على العسر والتيسير ونحو  
هم اما اذا كانوا يقدر وون على العسر فتجب عليهم واذ انزلوا او تركوا العسر لا يقدرون على العسر فصاروا  
كالعتلين اذا تركوا العسر فيؤخذ منهم الجدية كمنطيل ارض طراحي **قال** واما الفقير المعطل فلان عمره في الله عند  
شرط كونه معطلا وانه دليل عدم وجوبه على غيره المعتمدين ولانه عند منطيق لا اداء فيعتب بالارص التي لا تقبل للارضة  
اعتبار اطراف الراس بخارج الارض **قال** ولا جدي على الفقير التفتي كاسية في الزكوة من صلحهم انه يؤخذ منهم  
ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولا يشي على الفقير المسلم ولو من الذي جمع السنة لاجزبه على انما  
تجب عليه العجايب المعتمدين لا يتبين **قال** ولو من الذي سقطت ايضا اقامة لاكثر مقام الكفاي وكذلك لو من  
نفق السنة لانه عتوبه فينتج السقط **قال** ولا درل العتير وفاق المجنون وعتق العبد وبرا المرفي  
قيرو وضع الامام الجدية وضع عليهم وبعد وضع الجدية لا يوضع عليهم لان العتير يلبسهم دون الوضع لان الامام  
يخرج في نون حاله في كل وقت ولم يكونوا اهل الوقت الوضع بخلاف الفقير اذ اليسر بعد الوضع حيث  
يوضع عليهم لان الفقير اهل للجدي واما سقطت عنه للعجز **قال** وقد زال **قال** ويسقط بالعموت  
والاسلام لانها شرعت للزجر عن الكفر وعلل على الاسلام ولا حاجة اليه ذلك بعد الموت والاسلام ما يتبينها  
بدل عن الفقر وقد سقط القتل عنها ولانها وجبت على وجه الفقير وقد تغذر ذلك بالعموت والاسلام  
**قال** **قال** واذا اجتمع حولان تراخلت فلا تجب الا واحدة وقال ابو حنيفة ما مضى لان معنى الحقة  
لانا بشر له في اسما الواجب كالديون ولا يوجب حقه الله انما عتوبه على الكفر والاحصاء في العقوبات  
النداخل كاطروا ولانها للزجر عن المعاصي محار **قال** وينبغي ان يؤخذ الجدية على وصف الكفر والفقير  
كما قال تعالى من يعطو الجدية عن يديهم صاعون فيكون الاخذ فاعداو الذين قاتلنا بين يديه ويؤخذ تلبس  
بهنه من اوبقوا اعط الجدية باعد الله ولا يجز في البانية لانها عتوبه وعندنا يجوز البانية لانها  
لنجره بتقيض المال وتنفيص المال تخصه به وبنايه **قال** ويجوز تجدي الجدية لسنين واكثر كطراحي فلو عجز  
لشئ في اسم رد خطا في سنة واحدة لانه اذ في قبل الوجوب ولا يودي خراج السنة الاوالية اذ امانت  
او اسلم بعد دخول لانه اداة بعد الوجوب **قال** ولا يشق عليهم الا بالحق بدار طراحي وان  
يغلبوا على موضع فيجاء بهون فيفسد احكامهم كما لم تدرع الا انه اذا طفر بانهم فيفسد ولا يجز بهم على الاسلام  
لانهم اذا صاروا حرا على فلا تادية في عقد الذمة فيفسد كالمتردين والمالهم كالمالهم لانهم ليس بقرون ولا يجوز  
على قبول الذمة لان المقصود ان يهيروا من اهل دارنا سلا لنا وانه يحصل بالاستسقاء والمقصود  
من امر تدة العود الى الاسلام ولا يجز الا بالجب فان عاود الى الذمة اخذوا بحقوق العباد التي كانت عليهم

قبل النفع كما في الردة ولا يؤخذوا بما اصابوا في الحاربه **قال** **قال** وبوخذ اهل الجارية بما يتخيرون  
به عن المسلمين في ملاسهم ومراكبهم **قال** ابو حنيفة رحمة الله عليه ان لا يستر احد من اهل الذمة بستر  
بالمسلمين في لباسه ومركبه ولا في بيته والا صغر في ذلك ان عمره في الظاهر من الله عنه كتب الى امر الا  
جناد يامرهم ان يامر واهل الذمة ان يجتمعوا رماهم بالرمح وان يظهروا ما طفقهم وان يخلعوا ثيابا  
صبرهم ولا يتشبهوا بالمسلمين في ثيابهم ورجي انه صالح اهل الذمة على ان يستر واخاوسا طراحي وكان  
يخبر من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبر **قال** ولان المسلم يحب تعظيم وموالاته وبراكته بالسلام  
والتوسعة على في الطرق والمجالس والكاف ليعامل بقية ذلك **قال** عليه السلام لا تبدأ بهم بالسلم بل بهم  
الي اصدق الطرق فاذا لم يتميزوا عن المسلمين فيما ذكرنا رماهم بالرمح واليائه وبدائاه بالسلام طراحي  
انه مسلم وذلك يجوز فوجب تمييزهم بما ذكرنا احترازا عن ذلك ولان التيمم بستر رما على حال الانسان قال  
قائلا في نونهم بسلام ومخالفة الفقهاء من رابا عليه في الفقه حاز لنا دفع الزكوة اليه ويؤخذ كل واحد ان  
يجوز في وسط كسبها مثل ليطا الغليظ من الثوب والصفوف ويكون غلبا ليطا ليطا ولا يلبسوا العمام  
ويلبسوا قميصا خشنا جوبهم على صدورهم وان يلبسوا القلائد الطوال المفربة وان يركبوا السروج التي  
على قوسه مثل الرمان **قال** وفي نظام الصفة كنية الاكن وان يجعلوا شراك نعالهم مثلنا ولا يجزوا مثل  
المسلمين ولا يلبسوا طبايسة ولا اوردية مثل المسلمين **قال** ولا يركبوا الا الفرور فان دعت يركبوا على ما  
صفاء وينزلون في مجاميع المسلمين ولا يجملون السلاح لانهم اعداء المسلمين **قال** وينعون من لباس تخفي  
اهل الشرف والعلم والدين **قال** ويجز ان يتميزوا المسلمين حال المشي في الطرق ولما مات فيجعل في اعناقهم  
طوق الحديد وتحال ان ارمي من المشرك ويكون على دورهم علامات يتميز بها عن دور المسلمين لئلا يفتق عليهم  
التايل فيدعولهم بالفقر فاطا صرا ان يجز تمييزهم بما يشيرونهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفوا اهل كل  
بلدة وزمان **قال** ولا يجز كنية ولا صومعة ولا يوس في دار الاسلام **قال** عليه السلام لا خفا  
في الاسلام ولا كنية والمركب احداث الكنية في دار الاسلام وقوله لا خفا هو الاعتدال على الناس  
كما يفعل الى بيان فحاشه خفا **قال** **قال** واذا اتممت القدي اعادونا لانهم اعداء المسلمين واليائه بدوا  
بدم خراية فلما اقيم عليهم فقد التزم لهم اعلانا وليس لهم ان يحولوا لانه احداث لا اعادة ثم قبل ان ينعون  
في الامصار **قال** اما القوي اليه لانهم في الجوع والحر ولا ينعون من ذلك ولا من بيع المير والمخبر في الامصار  
القوي اليه اكثر اذمة **قال** اما قوي المسلمين فلا يجوز ذلك واما ارض العرب فيمنعون ذلك في المير والقوي  
قال محمد رحمة الله عليه ان يستر في ارض العرب كنية ولا يوس ولا يباع فيها ولا خنبر مصر كانه  
اوقرية وينع المشركون ان يتخذوا ارض العرب مسكنا ووطنا لقوله عليه السلام لا يجز في ارض  
العرب ينعون من الظاهر الفواحي والى بواو المزاوير والطايب والفتا وكل لهو محرم في دينهم



لان هذه الاشياء كباية في جميع الادبان لم يفر واجلها بالامان واحقر لهم عيدا لا يحرفون في صلواتهم  
ليصفوا اذ في كتابهم ولا يخبرون من الكتابي حتى يظنوا في المصلافة معصية وفي الاظهار اغراض  
لكفر واما الكتابي فلا يخبرون من كتابهم ولا يخبرون من اظهر الكفر فيهم **قال** وجعل من ارضه الفوس يفلون  
في الكتابي لما قلنا **قال** ولا يكون من اظهر ربيو في المصلافة معصية فيمنع منه  
كبار العاصي وكذلك في قريه المسلمين ما بين **قال** ويؤخذ من ارضه بنه تغلب ضعف تركي المسلمين  
ويؤخذ من ثباتهم ويضعف عليهم العشر لان عمر بن الخطاب صاظم عليه ان ياتخذ منهم ضعف تركي  
المسلمين على ما قررناه في الزكوة فلهذا قلنا يؤخذ من ثباتهم دون جبايتهم لان الزكوة تجب على  
المسلمين دون جبايتهم **قال** ومولاهم في الجزية والمخرج كولي الزكوة لان الصلوة وقع مع التخلي تخفيا  
ظالمين في المولى الا ترى ان الجزية تؤخذ على مولى المسلم اذا كان نصرانيا **قال** ونعرف الجزية والمخرج  
وما يؤخذ من بني تغلب من ارضه من اهلها غنما وما لا يارب اهلها من اهلها في مصاخر المسلمين  
لان ما وصل اليه المسلمون بغير قتال فيكون لبنت مالهم معد لمصاخرهم وذلك مثل ارض ابي القحافة وذرايعهم  
وسد الشفور وبنا القنار والجسور وعطاء القضاة وللدرسين والعلماء والفنن والمقاتل قدر كفايتهم  
انما صر عليهم والمقاتلة يقاتلون لشدة الاسلام والمسلمين واعزاز كلمة الدين ويكون كلمة الله باللعلي  
فيجب على الامام والمسلمين كفايتهم وكفايتهم اذ لم يكونوا لا يستغفروا بالكتاب للكتابة فلا يتخلون  
للقنار والقضاة والباقيون فقد جسدوا انفسهم لمصاخر المسلمين لفصل خصوصياتهم وبيان محاسنهم وعلمهم  
احكام شريعتهم وما يتونه ويزونه واقوالهم وافعالهم وما يتعلق به من مصالح دينهم ودنياهم وذلك  
مع انهم مصاخرهم واعترفوا في كفايتهم عليهم لغايم مصاخرهم اهل الغنائم والزوجه وعرف **فصل**  
ارض العرب ارض عشر وبها ما بين الغنم الى اقصى حجر باليمن بمرق الى حد الشام لان النبي صلى الله عليه وسلم  
الزراعتين لم يضعوا المخرج على ارض العرب ولان من شرط المخرج ان يؤخذ ما على الكفر وشركوا المخرج لا يؤخذ  
على الكفر على قدامنا **قال** والسوار ارض خارج وبها ما بين الغنم الى عقبة حلوان ومن الغنم ارض  
التعليق الى عبادان لانه يجوز ان يرم على الكفر فقد وجد شرط المخرج ولان عمر بن الخطاب قد فتح سواد  
الواق ووضع على المخرج به محصر من الصحابة واجتمع الصحابة على وضع المخرج على الشام وكذلك  
وضع عمر بن الخطاب على مصر المخرج حين فتحها عمر بن الخطاب **قال** وارض السواد ملوكة لا يملكها  
تفرق فيها ما بين الامام اذا فتح بلد اقره ان يؤخذ ما على ما وضع عليه المخرج فاذا اقره على ما بقيت  
ملوكة لهم فيجوز تفرقهم فيها بغير اوجار وغير ذلك كباية الملاك والاملاك **قال** **قال**  
وسم ارض اسم اهلها عينا او فخر عتق وقتت بين الفاعين وفي  
عشرية لان وضع العشر على المسلم ابتداء ليق به

لانا

من المخرج لما فيه من معنى العبادة على ما بينا في الزكوة ولانه اخف لانه يتعلق بالخارج فان ارضه الارض  
شبا وجب عشره والافلا **قال** وما في عتق واقرار اهلها عليها او صاظمهم فهي خارجة سوى ملك  
شره الله تعالى لان وظيفة الارض في الاصل المخرج وانما صرنا الى العشر في حق المسلم تخفيا على كبره  
له وفيما عدا ذلك شق خارجة ولان وضع المخرج على الكافر ابتداء **قال** واما ملكه فالتابع على المسلم  
ختمها وذلك لان جث افتتحها عتقا تركها لاهلها ولم يضع عليها المخرج **قال** ومن احيى مواتا بغير  
بجته فان كانت بغير من ارض العترة وان كانت بغير من ارض المخرج في خارجة وهذا  
عند ابي يوسف لان ما يؤخذ من النسي بغير حكمه كمن الدار وحريم البيوت والشجر ونحو ذلك **قال** والقياس  
في البقرة المخرج لانها من حيز ارضه الا ان الصحابة رضي الله عنهم وطفوا على العترة فتركوا القياس  
لذلك وقال عمر بن الخطاب ان اجبا بما، العترة فخرية وان اجبا بما، المخرج فخرية لان المخرج لا يؤخذ  
على الا بالشرع فاذا ساق اليها ما، المخرج فقد اتم المخرج والافلا وكل ارض خارج القطع عنها ما، المخرج  
فصفت ما، العترة فهي عشرة النقط وكل ارض عشرة النقط عنها ما، العترة فصفت ما، المخرج فخرية  
اعتبارا بالما، اذ هو سبب النماء **قال** ولا يجمع عشر وخارج في ارض واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم  
يجمع عشر وخارج في ارض مسلم ولم ينقل عن احد من ائمة العترة والجور ذلك وكفى بهم حجة  
ولان العترة يجب في ارض تحت قنار والمخرج في ارض اقر اهلها عليها وانما امتا فيان **قال**  
ولا يتكرر المخرج بكثر المخرج والعشر يتكرر لان عمر بن الخطاب لم يوظف المخرج مكررا ولان  
المخرج للارض كالأجرة فاذا اتم المخرج ان يتفع ما، ما، ويزرعها من ارض العترة ففها ان ما  
خذ عشر المخرج ولا يتحقق ذلك الا بوجوبه في كل خارج واذا غلب الماء على ارض المخرج او انقلبت  
عنها او احاطت الارض فلا خارج وكذلك ان منه انسان من الزراعة لان العترة في المخرج النماء  
التقديري وهو التمكن من الزراعة كما في الارض المساهرة في العترة حقيقة المخرج وفيما اذا اتم  
الزراعة ان كانت النماء التقديري في بعض السنة وكونه ناميا في جميع السنة شرط لما في الزكوة  
وان اخرجت الارض مثل المخرج ففها عتقا يؤخذ جميع المخرج وان اخرجت قدر المخرج يؤخذ  
نصفه نحو ما عني الاجاق باحد الجانبين **قال** وان عطلها ما، ففها خارجا متعلقا بالتكبير من  
الزراعة لا بحقيقة المخرج والتكبير ثابت وهو الذي فونه **قال** ولو انتقل الى ارض من غير عذر  
فعليه خارج الاعلى قالوا ولا يفتي بهذا كذا بنحوي الظلمة على اموال الناس **قال** واعلم ان المخرج كان وظيفة  
مشروعة في الجارية كفاية للمقاتلة وكانت رسم كسري وشارت شريفة لاجتماع الصحابة رضي الله  
عنه وهو ما رواه عمر بن الخطاب لما فتح سواد الواق تركها على اربابها وبعث عثمان بن عفان ليعلم لارض  
وجعل عليه حذيفة اليمان مشرفا في قلوب شاة وثلاثين الف الف جريب فوظف على كل جريب ارض يفتا



تفصيل للزراعة ودرها وقفزا اما بزرع وبيع كل جريب رطلية تحت دراهم وعلى كل جريب كعشر دراهم  
وذلك بحضرة الصبيات من غير تكليف في اجاعا **قال** وطرايح نوعان متاسمة فيتعلى بالجرع كالغشوة  
هو ان يزرع الامام على اهل بلدة فحقا فيجعل على ارضهم مقدار ربع طرايح او ثلثه او نصفه ولا يزرع  
النصف لان التقدير ودر بالنصف وهو ما لا يوزن ان النبي عليه السلام اعطى خيبر لاهلها مقابلة بالنصف  
وكلمه حكم العشر الا انه بوضع موضع طرايح لانه خراج حقيقه وخراج وظيفه ولا يزرع على ما وضع  
عمر رضي الله عنه وهو على كل جريب ببلدة الماء صاع ودرهم وجريب الرطلية تحت دراهم والكرم  
والنخل المنفصل عشرة دراهم على روباها ولان المئون متفاوتة والوظيفة متفاوتة بتفاوت متفاوتة  
الارض بثمان الواجب فيها عشرة السماء العشر وما يبق بالذولاب نصف العشر والكرم خفيف المئون  
والزرايع اكثر والى رطلية بينها فوظف على كل نوع بقدره كما تقدم وما لم يوظف عمر رضي الله عنه  
يوضع عليه بحسب الطاقه كالعزبان وغيره ونهاية الطاقه نصف طرايح فلا يزرع عليه وينقص منه  
عند العجز قال عمر رضي الله عنه لعلمكم حلتى الارض مالا نطق قال لا ولوز دنا لا طاقه وان دليل جواز  
النقصان ولا يجوز ان يارده على ما وظيفه عمر رضي الله عنه في سواد العراق لانه خلاف جماع الصحابة  
رضي الله عنهم وما وظيفه امام اخر في ارض كسوف عمر رضي الله عنه لانه باجتناب فلا ينقص باجتناب  
ولو وظيف على ارض ابي ابيداه على ما وظيفه عمر رضي الله عنه بقدر الطاقه عند محمد رضي الله  
لانه انشاء حكم باجتناب وليس فيه نقص حكم ولا يجوز عند ابي يوسف ومروان عن ابي جعفر رحمه الله  
لان طرايح مقدار شرعا وانما جماع الصحابة واجب لان المعادي لا تعرف الا بتوقيفها والتقدير  
ينبغي ان يارده لان النقصان لا يتبع بالايجاع فيجب من الزيادة ليلما يتجوز التقدير عن الغايبة **قال** و  
الرب الذي فيه اشجار مملو لا يمكن ذراعتها قال محمد رضي الله عنه بوضع عليه بقدر ما يطبق لانه  
لم يرد عن عمر رضي الله عنه في البستان تقدير فكان موقفا الى الامام وقال ابو يوسف لابي ابي بكر الكرم  
لان البستان بغير الكرم فالوارد في الكرم واد فيه دلالة وان كان فيه اشجار متفرقة فيجب بابه  
لارض الا انما يشترط في البيع من غير شجرة ومن محمد ان طرايح يجب عند بلوغ الغلة على اختلاف  
البلدان لانه كالبدل من طرايح وله ان يحول بينه وبين غلته حتى يستوفى طرايح بقدر ما يستوفى ربح الارض  
طرايح تحقيقا للسوا **قال** واذا اشترى المسلم ارض خراج او اسلم اذن اخذ منه طرايح لانه و  
نصف الارض فلا يتغير بتغير المالك لما في الزكاة ومن عجز عن زرع ارض طرايح وعن طرايح توطئة  
ويؤخذ طرايح من الاجرة فان لم يكن من بساخر باعها الامام واخذ طرايح ورد عليه الباقي بالايجاع لانه  
فيه ضرر اخلاص النفع عام فيجوز **قال** وعن ابي حنيفة رضي الله عنه في النواذر لو سب اهل طرايح ان شاء الله  
عمر من بيت المال والغلة للمسلمين وان شاء دفعها الى قوم عيشة وكان ما باخذ للمسلمين لان فيه حفظ  
طرايح

طرايح على المسلم والمك على صاحبه فان لم يجد من يزرعها باعها على ما بينا ومن ادى العشر وطرايح المستحق  
بنفسه فلا مانع اخذ منه ثانيا لان حق الاخذ له ولو لم يطلب الامام طرايح بنصفه على الفقراء لانه الخالم  
يطلبه تغذر الا اذا اتيه ببقية النصف فيخرج عن العدم **قال** ولو تركه السلطان طرايح والعشر  
لرجل جاز في طرايح دون العشر عند ابي يوسف وقال محمد لا يجوز فيها في جماعة السلب والى يوفي  
ان لم يوافق طرايح فخرج تركه وهو صلة منه والعشر حق الفقراء على الخلوص فلا يجوز تركه وعلى الفقراء  
الصاع اربعة امسا والحق ما بينا وسنون درهما والدرهم من اجور الثغور **قال** ولارب  
سنون دراهم سبني دراهم ذراع ملك كسري وان يزرع على ذراع العامة بغيره وقيل ان  
جريب سواد العراق فاما جريب ارض كل بلدة ما هو الشعار في عديم **قال** واذا رزق  
المسلم والعباد باله تعالى عن الاسلام بحسب ثلث ايام ويؤمن عليه الاسلام وتكسب ثلثه فان  
اسلم والاقتل اما حبسه وعن الاسلام عليه فليس بواجب لانه بغيره الدعوى والكافر اذا بلغته  
الدعوى لا يجب ان يعاد عليه فلهذا اولى لكن يستحب ذلك لان الظاهر انما رزق ثلثه دخلت  
عليه او ظلم اصحابه فيكسب ذلك عنه ليعود الى الاسلام وهو اهل من السقتل وروى مثل ذلك عن عمر  
رضي الله عنه وقيل ان طلب الناجي اجل ثلث ايام والاقتل للمك لانه منفعت واما وجوب  
قتله فلهذا تعالى تعالى فلو لم يملكه وبسكون والمراد اهل الردة نقل عن ابن عباس وجاءه من الفرس  
وما روى السلام من بدو دينه فاقبلوه وما لم لا يحل دم امر مسلم الا باحدى معاني ثلاث للدين  
والحر والعبد سوا لا طلاق ما ذكر **قال** فان قتله قاتل قبل المرح لانه عليه لانه مستحق للمقتل  
بالكفر فلا ضمان عليه ويكره له ذلك لاجل من ترك العرف المستحب وما فيه من الاقنات على الامام  
**قال** واسلام ان ياتي بالشهادة بينه وبينه عن جبهه الارباب سوا دين الاسلام او عن ما انتقل  
اليه طصول القصور بذلك فان عاد فارتد حكمه كذلك وهكذا ابدانا انما حكم بالظاهر قال عليه  
السلام بالشفقة عن قلبه وجمان صلى الله عليه وسلم يقبل من المنافقين ظاهرا الاسلام ولان توبته  
قبلت او لمرة بالظاهر الاسلام وانه موعود فيما بعد فيقبل **قال** ويزول ملكه عن امواله واط  
مرعي فان اسلم عادت الى حاله وقال ابي علي ملكه لانه مكلف محتاج فيبقى ملكه كالحكوم عليه بالرجوع  
القصاص وله انه كافر مقهور تحت ايدنا مباح الدم وانه يوجب زوال الملك والمالكه الا ان يرضى بفساد  
وهو مدعو اليه فيوقف امره فان عاد صار كان لم يزل مسلما وان مات او قتل او طلق بدار الحرب استوفى  
فقد السبب عليه **قال** اعلم ان تصرفات المرنار بغير اقسام نافذ بالانفاق والاسئلة وقيل  
الهمم والسلم الشفعة وطرايح عليه المادون لانه لا يفتقر الى اتمام الولاية ولا الى حقيقة الملك وبالله بالانفاق  
كالسكك والذبيحة لانه يعقد الملك ولا ملية للمرتد وموقوف بالايجاع كالمقوضة لانها تحت المساواة فان المساواة  
اسم مطلق







على ما وصفنا لانه لم يحز قتلها وقدر تكب حريمه عظيمه ولا حد فيها فغزو التور والفرس والبلدان التي لا  
عليه السلام نبى عن قتل النساء مطلقا ولا ان كفرنا الاصل لا يبيح دمها لانها ليست من اهل القتال فذلك الكفر  
الطاري وقد بينا في اول السبل السبب الموجب للقتل اهل البيت للقتال وان النبي عليه السلام بنت عليه ان السبب  
بقول ما لا يحل فقلت ولم تقاتل وحدث من بدل دينه فاقتلوه رواه ابن عباس ومذهبنا ان المردة  
لا تقتل فذكر على تقييده بالرجاء **قال** ولو قتلها انسان لا يشي عليه لانه اعتمد اطلاق النص ومذهبنا  
جماعة من العلماء لكن يوجبون بوزان كانت في دار الاسلام لا في دار الكفر **قال** ونعرفها  
في مالها جاز ان كانت في دار الاسلام لانها تعرفت في حالها لان عصمة المالك تنبع عصمة نفسه  
عصمة نفسه لم تزل وبعد الحاق زالت عصمة نفسه ولهذا لا تنفق مادامت في دار الاسلام  
لان دار الاسلام ليست بدار ستر قاق **وان** طفت لم يثبت استرقاقها واجرت على الاسلام لان  
الصداقة استرقاقا بغير حنفية بعد ما اردوا من محرمين للنفقة منهم ولا تقتل كالاصلية فان طفت  
او ماتت في طهر فكبسا لورثتها اذ حكمها ثابت فيها لما بينا ففتننا ان الورثتها ولا يرثها زوجها  
لانها بابت بالردة ولم نعرف مشرفة على الهلاك فلا يكون فارنا **وله** ان يتزوج ارضا عقب طافا لانه  
لا حد عليه كما بينت فان عادت مسلمة او سببت لم ينقض نكاح الاصل لان نكاحها لا يفسخ بعد  
سقط ولا ان يتزوج من ساعته لعدم العدة **وان** ولدت بارضا الحارب لافلا من سنة اشهر ثبت  
نسبه ويوم من الزوج ويوم من بضع لايه **وان** لدت لست اشهر ففاعد من حين الحاق ثم يتامنا  
كانا قبل ان النسب غير ثابت من الزوج لعدم العدة فيكون الولد له وانما **قال** والمملوكه تحجب فان كان  
مولانا محتاجا لخدمته فدفعت اليه ويومي ان يحبه على الاسلام ويوم من الفاضل اليه يوم من بطلها  
على الاسلام جماعت المسلمين **قال** فيما يصره الكافر على قتاله اصل فيه ان الكافر اذا فر  
بجلاف ما اعتقده حكم بالسلامة في بكر الواحد اية كالتوبة وعبد الاوثان والمشركون والمناوبة اذا قل  
لا اله الا الله او قال اشهد ان محمدا رسوله او قال است او امنت بالله او انا على دين الاسلام او لطيفة  
فقد اكمل اسلامه وكل من آمن بالله وحده وبكر رساله محمد كالبصير والنصارى لا يصره مسلمة بشهادة التوحيد  
حتى يشهد ان محمدا رسوله **وطايف** بالعرفان بن عوف ان محمدا رساله العرب لا اله الا الله فذا يكون  
مسلم بالشرع دينه منه بغير ان دينه ولو قل دخلت في الاسلام قال بعضهم يحكم بالسلامه لان دليل على قوله  
حادث في الاسلام وذلك غير ما كان عليه فلا على طوره مما كان عليه مكررا ذكره الكوفي في مختصره **وقال** ان مسلم  
كان ابو حنيفة رحمه الله يقول لا يكون مسلما حتى يتبنا ثم يرجع **قال** ذلك اسلام منه الكافر اذا اهل بجاحه  
او اذن في مسجد او قال انا معتقد حقيقة الصلوة في جماعة كونه مسلما لانه انما يكون خاضع الاسلام كما ان الا  
بيان بحقيقة الكفر بدل من مسجد لغيره او شر من نار او ليس فليس للجورس بحكم كفرة

يكنف ووجه محاذ اصل وجهه واستقبل قبلت كان مسلما ولولتي واحرم وشهدنا سكر مع النبي  
كان مسلما اكره الذي على الاسلام فاسلم بغير اسلامه ولو رجع اليه قبلت ولكن بحسب حتى يرجع الى الاسلام  
لخوارجه والبقاء مسلمون قال تعالى وان طابقتان من المؤمنين اقتتلوا فاصحوا  
بينهما وقال عليه السلام اخوانا بغوا علينا وكل بدعة تخالف دليلا بوجوب العلم والعمل به فقلنا فلو  
كفر وكل بدعة لا تخالف ذلك وانما تخالف دليلا بوجوب العلم فظاهر افلو بدعة وضار وليس كغيره فتفنن  
الامة على تفصيل اهل البدع اجموع وتخليقهم وسبب احد من الصحابة وبعضه لا يكون كغيره اكن يضل فان  
عليه رضى الله عنه لم يفرش عنه حتى لم يقتله واهل البيت كل قبيلة لم يفرش عنه ويقتلون ويقتلون  
اهل العدل ساويل ويقولون طلق معنا ويدعون الولايه **وان** تغلب قوم من المصوبين على دينه  
فقتلوا واخذوا المال وهم غير مناولين واخذوا باجمعهم وليسوا بيهة لان الشدة ان وجدت فالتاويل  
واذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وتقليدوا على بلاد عامه الى الجماعة وكشفوا بشهادتهم  
لان عليا رضى الله عنه بعث ابن عباس يدعو اهل حوران وناظرهم فقتل قتالهم وانما ثبت ذلك لانهم  
الامر به فلعلم ان يجمعوا **ولا** يبدلهم بغيره بقتاله لانهم مسلمون فان بداه فالتهم حتى يفرج عنهم  
قال تعالى فان بعث اخذ اليها على الاخر فقتلوا التي تبقى الامة ولان عليا رضى الله عنه فالتهم بحضرة  
الصحابة ولانهم ارتكبوا معصية بخالفه طاعة فيجب صدمهم عنها **وبحور** ربههم بالنيل والنجيق  
وارسال الماء والنار على البساتين لبلال لانه من اهل القتال **وماروي** عن عبد الله بن عمر وجماعة من الصحابة  
العهود عن الفتنة فحورهم كاتوا عاجز من ذلك ومن لا قدر له لا يبرمه **وماروي** عن ابن جنيته ان قتلا  
ينبغي ان يعزل الفتنة ولا يخرج من بيته اذ لم يكن هناك امام يدعو اليه القتال فاما اذا دعاه الامام و  
عني وقدره لم يسو الخلف **فان** اجتمعوا وتسكروا بدارهم دفعا لئلا يرمي لان في شرهم نفوة لهم  
وتحكيما من اذن المسلمين والعلم على بلادهم وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول ينبغي للامام ان يلقاها  
بم لبنة من السلاح ويتألمون للخروج الى باخدايم ويحبسهم ومن يغفلوا عنه ذلك ويتوبوا لان العزم  
على الخروج معصية فيخرجهم عنها وفي حبسهم قطعهم عن ذلك ويكتفى المسلمون موتهم **فان** قاتلهم فان  
كان لهم فتنة اجاز على جرحهم واستمع مولهم لان الواجب ان يقاتلهم حتى يعودوا الى الطغى قال تعالى حتى تقتلوا  
امر الله فان كان لهم فتنة بخارون اليه لا يبرون ولا يغفلون لانهم بخارون اليه فتنة من البغاة فيعودوا الى  
القتال **واما** الاسير فان راي قتله فقتله لان بغيره لم يزل راي ان يجل عنه فقل فان عليا رضى الله عنه  
كان اذا اخذ سيرة المستسلمين لا يبيع عليه وظلاه وان راي ان يحبس حتى يتوب اهل البيت فقل وهو الاصل  
لانه يوم من شره من غير قتله **واما** اذ لم يكن لهم فتنة لم يحبس على جرحهم ولم يبيع مولهم ولا يقتل اسيرهم كذا اقبل  
على رضى الله عنه باهل البصرة وقال لا يبيع لهم ماله ولا يسير لهم ذرية **وقال** يوم الجمل لا تشعروا بدمه ولا تقتلوا اسيرا





ولا توفوا على جرحه اب لا يمت قتل ولا يمتى ستر ولا يمتى خذلان وهو القدوة في الباب ولا المقصود دفع شرهم  
 وازالة بغيرهم وقد حصل **قال** ولا يمتى لهم ذرية ولا يمتى لهم مالا ويجزى ما حتى يتوبوا فبذل ما عليهم لما  
 تقدم من حديث علي رضي الله عنه ولا يمتى مسلمون ولا اسلام عامهم والما يجزى عنهم تغلبا عليهم وفيه مصلحة  
 المسكين فاذا تابوا ردت عليهم لولا الموجب للجنس **قال** ولا يمتى بالقتال مسلحهم ولا يمتى بغيرهم  
 طاعة معناه اذا كان لهم فية فيفسد على اهل العدل يستغفون به على قتالهم ولا يجوز لاهل الامم ان يخذلوا  
 اهل طاعة عند طاعة فذل الاول وهو ما نورد على رضي الله عنه ايضا يوم البصر **قال** فاذا استغفروا عنه  
 عنه جسمهم ولا بد منه اليهم لئلا يستغفوا به على المسكين فيجس السلام ويبع الكراع ويحك عنه لان ذلك  
 انفع واسير فاذا ازال بغيرهم برده اليهم كسائر اموالهم واما احاب كل واحد من الفريقين من الاخرين  
 دم او جراح او استهلاك مال فهو موضوع لادية فيه ولا ضمان ولا قصاص وما كان قابلا في يد كل واحد من  
 الفريقين لآخر فلولصا به لما روي الزهري قال وقفت الفتنة فاجعت الصحابة وهم متوافرون انا  
 كل دم اربى بنا وبيل القرآن فلو يدرى كل مال انك بنا وبيل القرآن فلا ضمان فيه وكل فرج استيج بنا وبيل القرآن  
 فلا ضمان فيه وما كان قابلا بغيره ردة **قال** يجوز في الله اذا تابوا اقتصهم ان يورثوا ولا جرم عليهم على ذلك  
 لانهم يتلفونه بغير حق فسقوا المطالب لا يقطع الفان فيما بينه وبين الله تعالى **قال** وما اصابنا ما فعلوا  
 قبل النجدة والظروف وبعد توفى جمعهم يورثون به لانهم من اهل دارنا ولا منته لهم فلم يغيرهم من المسكين  
 انا ما فعلوا بعد النجدة لاهلنا فيه لا يمتى **قال** ولا يقتل من معهم من النساء واليهبان والشيوخ والفقير  
 العيان لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فذل الاول وليسوا من اهل القتال **قال** فان قاتلت المرأة مع الرجل  
 لا يمتى بقتلها حال القتال ولا يقتل اذا اسرست وتحت اعتبارا باطرية **قال** واذا قتل العادل الباغي ورث  
 وكذلك ان قتل الباغي وقال انا على حق وان قال على الباطل لم يمتى لانه قتل بغير حق ولا تابوا ولا ابا يورثوا  
 لا يمتى الباغي العادل في الوجهين لانه قتل بغير حق ولما ماروا بيننا من اجماع الفقهاء ويكره حمل رؤسهم  
 او ثيابهم الى الافاق لانه مثله ولم ينقل على رضي الله عنه وروي انه حمل الى ابي بكر رضي الله عنه رأس فانكر  
 حمله فقبل له ان فارس والروم يفعلون ذلك فقال استبان بفارس والروم **قال** وقد قال اصحابنا ان كان  
 ذلك ومثلهم فلا يمتى به لانه ابن مسعود حمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكره عليه بالذوق  
**باب الكسبية** وفيه بيان ما يمكن من الافعال وما لا يكره وسببها بالكلية لانه بيان  
 الكره والامم لوجوب الاحتراز عنه والقدور بسماء في مختصره وشره لظفر والاباه وهو صحيح لان لظفر المنع  
 والاباه الاطلاق وفيه بيان ما منع منه الشرع وما اباه وتماه بعضهم الاستحسان لان فيه بيان ما حصر  
 الشرع وفيه لفظ الاستحسان احسن اولانا اكثر مسايله استحسان ولا يمتى للقياس فيها وبعضهم يستبد كتاب  
 الزهد والورع لان فيه كثير من المسائل اطلقا الشرع والامم والورع منكر **قال** الكره عند محرم الامم لانه عالم

انما يقع في النكاح

لم يجد فيه نصا لم يطلق عليه طهارة وعند ما هو بالحرام اقرب لغيره من الارادة فيه وتقليد جانب طهارة لقوله  
 عليه السلام ما اجتمع لطلال والحرام الا وقد غلب الحرام لطلال قالوا معناه دليل لطلال ودليل لطلال  
 النظر الى العورة حرام الا عند الضرورة كالطيب والناش وطافطة والعاينة وقد بينا العورة في كتاب الصلوات  
 والاصل في ذلك قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم وقوله وقول المؤمنين ان  
 معناه بسننهم من الاستحسان لئلا ينظر اليها الغير لئلا يفسد على النفس وقال عليه السلام ملعون من نظر الى  
 سوءة اخيه فاما حالة الضرورة فالضرورات تبسط المحظورات الا ان الله تعالى اباح شرب الخمر والكحل  
 الميتة ولم يظن بغيره مال الغيرة حالة النجاسة وما اذا اعتصم وبما لان احوال الضرورات مستثناة مما لا يقابل وما  
 جعل عليكم في الدين من حرج وقال لا يكلف الله شيئا الا وسهلا وفي اعتبار حال الفرج من حرج وتكليف ما ليس  
 الوسع ولان هذه الافعال ما مور بها فغلبت بعضه على واجبة وعند البعض سنة مؤكدة ولا يمكن فعلها الا بالنظر الى  
 محلها ففيه من الامر ما امر بالنظر الى محلها وبذلك من الاباهة فمروته **قال** ويبقى للطيب ان يعلم ما اذا كانت الامم  
 نظر المرأة اخفى من نظر الرجل لان ابعده من الفتنة فاذا لم يكن منه بد فليغض نظره ما استطاع حتى لا يرى  
 النظر بقدر الامكان وكذلك تفعل المرأة عند النظر الى الفرج عند الولادة وتوفى البكارة التي بانها يجوز النظر  
 اليه لنجس الشهادة على الزنا ولا ضرورة عند الاول والعورة في الركبة اخفى فليست بها بغيره ففهم في ذلك  
 ولا يشترط يغض على ذلك ثم السواء فيودب كاشفها **قال** وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا العورة  
 لان النهر عن النظر الى العورة دون غيره وعليه الاجماع وقد قبل ابو بكر بن سرة لظن به على رضي الله  
 عنها وقال بعد اموضع قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان الرجال ينفون في الطرف بان في جميع الازمان  
 من غير تكبر فذل على جوان النظر الى الابدان **قال** وتنظر المرأة من المرأة الى الرجل الى ما ينظر الرجل الى  
 الرجل اما المرأة الى المرأة فلا تخدام الشموع والضرورة في الحمامات وغيرها واما نظرها الى الرجل فلا تستوا  
 منها في اباه النظر الى ليس بعورة ولان الرجال يشون بين الناس بانا واحد فاذ اخافت المشي  
 او غلب على ظنها لا تنظر احدا من الفتنة وكل ما جاز النظر اليه جاز مسه لاستوائها في حكم الابدان  
 خافت المشي **قال** وينظر من زوجته وامته التي تحل له في جميع بدنها وكذا الرجل لزوجته والاستحسان  
 في الفرج واما دونه فالتعالي والذين لم يزوجهم حافظون الى قوله فانهم غير ملومين وقال عليه السلام غفص  
 بصره الا عن زوجته **قال** ولا يحل الاستمتاع بها في الدبر ولا في الفرج حال الحيض لقوله صلى الله عليه وسلم من ابى  
 حايضا او امرأته في دبرها او ابنتها او صديقها يقول فقد كثر عياها على محمد ونظرة الفرج ونظرة الفرج  
 مباح وعم ابن عمر ان النظر الى الفرج في تحصيل الهذة وقيل الاول ان لا ينظر لانه يورث النسيان وقال عليه السلام اذا  
 اجتاحتكم امم فليستن ما استطاع ولا يتجود ان يتجود ان ينجد ان ينجد **قال** وينظر من ذوات محارمة وامته  
 الغيرة الى الوجه والراس والصدر والشاقيص والعقد بين والشو والامم في قوله تعالى ولا يبدر من زينته الا

بعضهم

بعضهم



والمراد موضع الزينة لان النظر الى النساء في تلك المواضع حلال لا يجازي الا ما ذكرنا في كماله  
مواضع الزينة بطريق حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومواضع الزينة ما ذكرنا في كماله  
الا كلبه والعورة موضع العفاف والاذن موضع الرضا والعنف موضع القلابة والصدر موضع الوشاح  
العقدان موضع الدملج والذراع موضع التور والساق موضع الخنجر والخصية موضع الحجاب  
انها لما يدخلان على اختيارهما كل منهما في تلك المواضع بالثبوت والرضا والرضا  
لان الحرة موبدة في الكل فيستوفى في اباحة النظر والمستحب ولا باس ان يستوفى ما يجوز النظر اليه  
امر الشبهة لان المسافر معصية حلال النكاح ويجوز في السفر الى مسكن في الارباب والافراد والجمع  
صل الله عليه وسلم انه كان اذا قدم من معاربه قبل راس ماطية وعن ابى بكر رضي الله عنه انه قبل راس  
عائشة ومحمد بن الحنفية كان يقبل راسه ولان المهر المحرم لما كان لا يشبه عارده حلت معه محل الرجل  
ولا ينبغي ان يفعل شيئا من ذلك اذا خاف الشبهة او غلبت على ظنه بل ينبغي ان يبعد بصره فان منع ربه فلو  
لم يكن يوشك ان يقع فيه قال عليه السلام دعي ما يريك الى ما لا يريك ولا يجوز له النظر من فوق ولا الى ما بين  
التيح حتى يحاوز الركبة لانه عورة ولا الى النظر الباطن لان حكم الظاهر انما يشبه بنظر الام فلو لا  
حرمة نظرها لما ثبت الزوجه كما اذا شبهها بغيره ورجلها اذا ثبت حرمة الظاهر والباطن اولى لان الشهوة  
فيها اكثر فكانت اولى بالتحريم ولان ذلك ليس موضع الزينة فان سافر معصية فلا باس ان يجلسه وينزلها  
وباخذ بالطن والنظر لان التمس من فوق الثياب لا يوجب الشبهة فصار كالنظر من فوق الثياب  
او على ثياب رقيقة بحد حرارتها فوقه لا يثبت التحريم في الوقوع في الفتنة وامامة الغيرة فلانها محتاج  
الى الطهر وفضا والطوايح والافذ والاعطاء فيقع النظر اليها ضرورة ومتى بعث احدهما في المحارم وعن عم  
رضي الله عنه انه كان اذا راى امرأة من مخمخ في ثيابها قال لها بالكاع لا تشبهين بالحرير ولا ينظر اليك كثيرا  
وبطنته لان محل الشبهة ولان ما حرم من المحارم مع عدم الشبهة فيمن عارده فلان يحرم من الاما كان  
اولا وانما يباح ذلك عند عدم الشبهة لما ثبت الا اذا اراد النساء فانه يباح له النظر مع الشبهة دون المستحب  
لان التمس بشبهة استخفاف بانه الغيرة وان حرام اما النظر فليس مستحراما وانما حرام لافضائه الى الاستمتاع وهو  
الوجعي والمسافر بامة الغيرة فيلحق المحارم وقيل لا وهو المختار لان الشبهة اليامة الغيرة كثيرة ولا كذلك في  
المحارم ولا لاهورته بالسافر والطلق معا وفي المحارم ضرورة لما ثبتا وكذلك بحل لامة النظر من الاجنبية الى جميع  
بدنه ومنه ما خلا الله العورة بشروط عدم الشبهة لان العارضة ان تجارية المرأة تخدم زوجها وتنفق وتدينه  
فدل على لجواز ولا ينظر الى طرفة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان لم يخفى الشبهة وعن ابى جعفر زاد  
القدم لان في ذلك ضرورة للاخذ والاعطاء وموقف وجهها عند العامة مع الاجانب لا فامة من شاة ومعاودة  
لعدم من يقوم باسباب معاشه قاله في قوله تعالى ولا يبدرن زينتهن الا ما ظهر منها قال عامة الصحابة رضي الله عنهم

بشرعي

الكحل وطاقم والمراد موضعها لما ثبت وموضعها الوجه واليد واما القدم في رواية ابن عمر مطلقا لانها محتاجة الى  
الشبهة فيبدو ولان الشبهة في الوجه واليد اكثر فلان محل النظر الى القدم كان اولى وفي رواية ابن عمر عورة فوجه  
النظر دون الصلح فان خاف الشبهة لا يجوز الا للحاكم وان لم يلاحظه من الضرورة الى معرفته النجاسة وكذا الحكم  
عليه وكما يجوز له النظر الى العورة لا فامة الشبهة عليه الزناه ولا يجوز ان يتنكب ذلك وان ائتمر الشبهة  
لان التمس غلظ من النظر فان الشبهة بالتمس اكثر فان كانت يجوز الا للشبهة او كان شيئا لا يشبهه فلا بأس  
بما فيها من عورة وعن ابى بكر رضي الله عنه ان كان يلاحظ العجائز وعبد الله بن مسعود عجز عجزا عن عجزها  
تقوى وتغلي راسه والصغيرة التي لا تشبه بالباسية والنظر اليها لعدم خوف الفتنة ومن اراد ان ينظر  
امرأة يجوز له النظر اليها وان خاف ان يشبهه بقوله عليه السلام للمغيرة وقد اراد ان ينظر امرأته انظر اليها  
فانه اجزى ان يودم بينكما والعبد موشية كالاخيرة لان خوف الفتنة منها مثلها من الاجنبية وبها  
اكثر كثرة الاجتماع والنصوص المحرمة مطلقا والمراد من قوله تعالى او ما ملكتم ايما من الاما دون العبد قاله  
الحسن وابن جبير والفعل واللفظ المجزى سواء لانه لا يثبت له النكاح والطفل الصغير مستحب بالنظر  
ولان لطفه بجامع والمجوز بساكن فلا تومن الفتنة كالفعل ويكفي ان يقبل الرجل في الرجل شيئا منه او يلمسه  
وعنه ابى يوسف لا باس به وعن بعض النجاشي لا باس به اذا قصد به الاكرام والميرة ولم يخف الشبهة لما روي  
انه عليه السلام عانق جعفر بن ابى طالب حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه وكان يوم فتح خيبر قال لادري  
باني الامير استر بفتحة خيبر بقدم جعفر وجه الظالم ليس عليه السلام عن الصحابة والمعاوية والاول التفسير  
والثاني العائقة وماروا فمخول على الابتداء قبل التبرير ولا باس بالمصافحة فانها سنة قديمة متوارثة  
بين المسلمين من لدن الصدر الاول الى يومنا هذا ولا باس بتقبيل يد العالم والسلطان العاقل لان  
الصحابة كانوا يقبلون اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن سفيان بن عيينة انه قال تقبيل  
يد العالم والسلطان العادل سنة فقام عبد الله بن المبارك وقبل راسه وتقبيل الارض من يد يد السلطان  
او بعض اصحابه ليس بكفر ولا نجاسة وليس بعبادة ومن اكره على ان يسجد للملك الا فقل ان لا يسجد لانه كفر  
ولو سجد عند السلطان على وجه النجاسة لا بغير كراهة ويجوز للنساء ليس لهن ولا لهن للاسقاط رابع  
اصابع كلعلم ما روي عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ حربة بشماله وذمها بيمنه ثم رفع بها  
يديه وقال ان يد يدي حرام على كل من شاة وعن عمر رضي الله عنه انه قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليس للرجل على الرجل الا ما كان مكذرا او مكذرا او ذكر اصبغ ونمناو رجعا وروي انه عليه السلام نهى عن ليس  
للرجل الا موضع اصبغ او ثلثة اوارب وادب الاعلام والهدى الموقوس ملك الاستكبرية رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جنبه اطرافها من ديباج فليس بها ولان الناس اعتادوا البس الثياب عليها الاسلام في سائر الايام والمعينة فيه  
انه يتبع للشوب فلا حكم له ولا باس بنسبه واقتراشه وكذا استر لرجله وتعليقه على الباب فلا يكسر لعموم الثياب



من زني الامام وقد نهى عنه ولان النبي ورد في التبريد وما زادون فلا يحق به ولان القليل من التبريد هو العلم فكذلك  
القليل من الاستسقاء لا يجوز جعله ذنبا بالاجماع وعنه ابن عباس رضي الله عنه انه كان لم يرفع حرره على بساط  
ولان افترشته استسقاء به فضلي كانها ورجل الساطع فانه يجوز للبلوس عليه ولا يجوز لبس الثياب  
ولا لباس ان يلبس ما سواه ابراهيم وطه فطن او طر لان الثوب بالبيع والبيع بالحق فثقت المنة دون الثوب  
فما كان سواه حررا وطه عليه يجوز لبسه في الطب وغيره بالاجماع وما كان بالعكس يجوز في الطب خاصة بالا  
جماع ايضا لفورته لانه ايسر وادفع به به السلام واما ابو يوسف ومحمد بن الحسن في الطب جاز في ثوب النجاسة  
ان النبي عليه السلام رخص في لبس الحر والبرص لانه اذا دفع بمطرة السلام واما في عبه العدة وقت  
طاعة اليه وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز لعموم النبي والطام لا يجزى الا للضرورة وقد اندفعت بالخطوط فان كان  
لص ان اخضع بمنزلة المملوك فالحلوط اخضع بزيادة الثخانة والنفاس استويا فيحتسب به ولو كان الثوب  
رقيقا ولا يصح له الا ان لا يجوز بالاجماع ونوادير شام عن محمد بن الحسن في لبس الحر والبرص وكذا البرص  
والابر ليس لانه استسقاء تام وما كان سواه طاهر لا يعاب قبل بكرة لان لابس في منظر العيب لابس حرره وفيه  
خيار لا وفيه لا يمكن اعتبار المنة كالمكره وكبح الحرقة التي ليس بها العرق ويتخط بها لانه ضرب كبره وان كانت  
لازاله الاذي والفقر لا لباس بها ولا لباس باطرية ليس بها الوضوء الثوارث السليم ذلك وفيه ان فعله كبره  
كالسريع في النكاح ان فعله كبره وكبحه ولا يجوز لبس النساء التحل بالذهب والغفر ولا يجوز للرجال  
ما سبق من طلب لبس المال في المنطق وحلية التبريد من الغفر وكساية الثوب من زهر او ففة وشدة الانسان  
بالغفر اما في المنطق وحلية التبريد من الغفر وكساية الثوب من زهر او ففة وشدة الانسان  
رسول الله وانه عليه السلام عن التخنن بالذهب ثم التخنن سنة لمن يحتاج اليه كالسلطان والعابرة ومن في معانها  
ومن لا حاجة اليه فتركه افضل كالتنن ان يكون قدر متعارف فادون ويجعل ففة الى باطن كنهه بخلاف النساء  
لانه للزينة في حقهن دون الرجال ويجوز ان يجعل ففة عقيقا او فيروزا او باقوت او نحي و يجوز ان  
يلقن عليه اسم او اسماء اسماء الله تعالى الفاعل الناس ذلك من غير تكبر ولا لباس بستر ثقب الفقير بعمار  
الذهب لانه قليل ما شبه العلم وكبح التخنن باطرية والحق للرجال والنساء لان حلية اهل ان روقد نهى عنه  
وروي انه كان فيونة سيفه عليه السلام مع ففته واما كساية الثوب بما يتنا في العلم فليس وكبره ابو يوسف  
بناء على اختلافها في الاماء المفضضة واما شدة الانسان فذهب ابن جعفر رحمه الله واما لا يجوز بالذهب  
فما جاء في الاثر فانه روي ان عرجة اصيب في يوم الكلاب فاختار ان يلبس ففته فانتد عليه السلام  
ان يلبس الثياب من ذهب فكان ضرورا فوجوه يجوز ولان الضرورة في الانسان تشترط بالاذن وهو الغفر  
ولا كذلك في الاثر فافترقا ويكبح ان يلبس القطن والذهب والحرير لبعاده الا ان يلبس بالهوس والهوس  
الهلالي ونهى عن شرب الخمر لانه يفسد العقل واللب والحق في المحرمات فكذلك هذا والامام علي من البلاء فافترقا في الفعل اليه

قال ولا يجوز استسقاء البيت الذي ينفذ الففة للرجال والنساء لان عليه السلام نهى عن الشرب في البيت الذي  
يبس والغفر وقال عليه السلام من شرب في انا ذنب وففة فماتنا بجر جرح في بطنه نار جهنم وجعل من الخمر  
والمعقة والمد من البيل والمكحلة والماء وهو ذلك والنهوس وان وردت في الشرب فالباطل في معناه لا  
ستؤايمهم في الاستسقاء على ما مع انه زيا التكبير وتنعم المتبريد وان منه عن فقم السكل ولبس ثوب في الرجال  
النساء لعموم النبي وعليه الاجماع ولا لباس بابت الغفر والبور والرجاج والاصاح لانه لا تافه في ذلك  
فلم يكن في معناه ويجوز الشرب في الاماء الغفر والمملوك على السير الغفر اذا كان في موضع الغفر اي  
يتقى في ذلك وقيل يتقى اخذ بالبد وقال ابو يوسف ويكبح وقول محمد مضطرب وعلى هذا الاختلاف والتفصيل الترخ  
الغفر والكساية والاماء المصنوعة بالذهب والغفر لانه يوسن ان اذا استسقاء من الاماء فقد استسقاء كنهه فيكون  
مستحلا للذهب والغفر ولا يوجب في الغفر في هذه الاشياء ما يوجب في الغفر لا يوجب في الغفر واما كساية الثوب  
ومها سائر الذهب في ففة الطام وعلى هذا الاجماع الغفر والركاب والثوب اما المني من الغفر والركاب فحرام  
لانه استسقاء الغفر يعنيها فلا يجوز ولا لباس بالاشفاق بالاواني الموضوعة بالذهب والغفر بالاجماع لانه الذهب الغفر  
منه ملك فيه لا يخلص فصار كالعدم والاشفاق والدمع يكون في انا ففته او ذهب بهب منه عبد الله قال محمد  
بده ولا كراهة ذلك في الغالب لانه يدخل يده او عودا فيجرحه الى الكف ثم يستعمله من الكف فلا يكون مستحلا لانه ولا كذلك  
الدمع والاشفاق فانه يكون مستحلا بالصب منه وهو مصدر احتكرت الشيء  
اذا جمعه وجسته فلا اسم لكونه بغير طاء ويكبح في اقوات الادمين والبايم في موضع بغير بايم  
الاصل في ذلك قوله تعالى ومن يرد به فقه باطاد بظلم نذره من عذاب اليم قال عمر رضي الله عنه لا تحكروا  
الطعام بكه فانه طاد وماروي ابن عمر عن النبي عليه السلام انه قال طالب من فقة والمحتكر محروم  
وفي رواية ملعون وعنه عن النبي عليه السلام انه قال من احتكر طعاما لم يلبس يوما فقد نهي عن  
الدمع وروي عنه وروي ابو امامة الباهلي انه عليه السلام نهى ان يحتكر الطعام وروي عنه النبي عليه السلام  
انه قال من احتكر على السلم طعاما لم يلبس به الا فقام والافلاس ولان فيه تقييفا على ان لا يجوز ولا  
حتكارا ان يتنازع طعاما من المروم من كان يجلب طعاما الى المروم يجلس اليه وقت الغلاء وشروطه ان يكون  
مرا بقره الاحتكار لانه يلقى به خلق العامة وشروطه بقره الشرا في وقت الغلاء بقره زيادة الغلاء و  
السكل مكره وطاهر ان يكون بغير بايل تلك المدينة حتى لو كان مكره كباي الا بغير بايل فليس بحتكر لانه ليس  
ملكه لا مكره بغيره وعلى هذا التفصيل تلقي الجلب لانه عليه السلام نهى عنه ولا احتكار في غلة  
ضيفة وما جلبه ان من مكره بعد من المروم ما ربح لانه ان لا يجلب ولا يزرع فله ان لا يبيع ولا يوزن  
سفيكبح فيما جلبه ايضا لعموم النبي وقال محمد بن كبره اذا اشتراه من موضع يجلب منه الى المروم في الغالب بقره التعلق بها  
العامة وما لا فلا واذا ربح في الغالب حال المحتكر يامه يبيع ما يفضل عن قوته ويجازي ان امتنع باع عليه لانه

الاحتكار



في مقدار قوته وعياله عنه مستكره بنكر قوتهم على اعتبار السوء وقيل اذا رفع اليه او امرته فانه من الاحتمار  
فان رفع اليه ثانيا حرمه عزله بغيره من زجره ودفعه للفرار عن الناس قال محمد اجماع المحكرين على بيع  
ما احكم واو لا اسود وبغاله يبيع كما يبيع الناس وبزيادة يتفان في مثله ولا انكره يبيع بالكره والاصل في ذلك  
ما روي ان السوء عدا بالحدوث فقالوا يا رسول الله لو سورت فقال ان الله هو المسوءون في التسوء بتقدير الذين  
وان نوعه حرم وقال محمد اجماعهم على البيع بمثل وجانبه اما ما فيه من المصلحة العامة او بناء على قولهما في  
للجس ولا يبيع للسلطان ان يبيع على الناس ما يبتدئ الا ان يبيع ارباب الطعام نقدا فاحضوا القية  
فلا بأس بذلك بشورة اهل الخبرة به لان فيه صيانة حقوق المسلمين عن الفساح وقد قال اصحابنا اذا  
خاف الامام على اهل مصر الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وفرقه عليهم ما اذا وجدوا ردا ومثله ليس في  
حرمه وانما هو للضرورة كما في حال المحنة ولو ساء السلطان على التجار من الجلب فاشترى رجل منهم بركة  
السوء والخيار يخاف ان ينفق حربه السلطان لا يحمل الكماله في معنى الخمره وينبغي ان يقول له يبيع  
على تحت لبيع السوء ولو اتفق اهل بلد على سوء طيرة والجمع وشاع بينهم فذوق رجل الى رجل منهم درهم بالبر  
فأعطاه اقل من ذلك والمشتري لا يعلم رجوعه عليه بالتفاهن من الخمر لانه ما روى الا بسوء البدو قال ابو يوسف  
الاحتكار في كل ما ينفق بالهامة نظرا الى اهل الضرر وقال محمد الماحض في افوات الادمين كالمس في طسطة و  
الشو واقوات البهايم كالتف نظرا الى الفرز المقصود واختلوا في مدة الاحتكار قبل اقلها اربعون يوما  
كما ورد في الحديث ويادون ذلك فليس حرام لخدم الضرر بالحق القبيح فيل اقله شهر لان ما دون عاجل  
ثم قيل بانهم ينفقوا في ان قلت المدة وانما بيان الله لبيان احكام الدين فاطاعه ان التجارة في  
الطعام مكرهة فانه يوجب المقت في الدنيا والآخره ولا بأس ببيع القبيح من يعلم انه ينفق  
فخر لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تفرده ومن حمل خمر الدين طاب له الاجر ولا يكره لانه اعانة على  
المعصية وفي الحديث لعن الله في الخمر عشرة او حرمهم حاملها ولو ان المعصية شربها وليس من ضرورات الخمر  
ومو فقل فاعلم مختار ومحمل طلائع للمقصود المعصية حتى لو حملها ليرتفع او ليجعلها حرام وعلما للظان  
اذا حرم بيتا لم يمتد بيتا رابوا بيوته او كبسته في السواد لانه اعانة على المعصية ولان العقد ود على  
منفعة البيت حتى وجبت الاجرة بالتسليم ليس بعقبة والعقبة ففعل المتجاوز وهو مختار في ذلك  
ولا بأس ببيع السرفس لانه منفع به يلحق في الاراضي طلبا لكثرة الربو الزيادة وبحري فيه الشجر والفنعة وتبذل  
الاغراض في مقابلته فكان مالا فيجوز بيعه كسائر الاموال بخلاف العذر فان لا يتفقه بها الا بعد الخطط و  
بعد الخطط يجوز بيعها هو الخمار ويجوز الانتفاع بها بعد الخطط كزيت وقت في نجاسة ولا بأس  
بيوبها بيوته مكة ويكره بيعها رضا وكذلك الاجارة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز بيع دور مكة وفيما الشفعة  
ويكره اجارته في الموسم ومالا لا بأس ببيعها لانها ملكة لهم لا خصاصهم بها الا خصاص الشرع فيجوز ما لبنا ولا يرد

منه في شرب الخمر  
منه في شرب الخمر  
منه في شرب الخمر  
منه في شرب الخمر  
منه في شرب الخمر

ابن عمر ان النبي عليه السلام قال مكنه حرام وبيع حرام وروى الدارقطني باسناده انه عليه السلام قال مكنه حرام لا يباع  
ولا يوجر بنو ثعلبة قال الدارقطني وكانت تدعى علي بن عبد رسول الى بكره من التوابين من شاء شكر ومن استغنى  
اسكن ولا يمانع لزم يحرم حيدنا ولا يجلد وحوالنا سكر الا باحرام فيجوز بيعها كالكنبة والفقهاء المروزي والمسيقي وانما  
بيع البنا لان البقعة محرمه وفقرها ابي ابيهم عليه السلام وابا ملكة لمن احبته فيجوز تفرقه فيه الطين وان كان من  
الارض وهو من جملة الوقف كمن من اخذ طين الموقف فعمله بيا ملكه وصار كسائر املاكهم ورواه الحسن ان الناس  
ينابغون في سائر الاعمال من غير انكار ويقبل في المعاملات قول الفاسق لانهما يكره وجود ما يبيع الناس  
فلو شرط العدالة خرم الناس في ذلك وما في الدين من خرم فيقبل قول الواحد عدلا كان او فاسقا حراما كان او عبدا ذكر  
كان او ابنه مسلما كان او كافرا دفعا للخرم ولا يقبل في البيانات الا قول العدل حراما كان او عبدا ذكر او ابنه لانه  
الصدق فيه راجح باعتبار عقله ودينه سيما فيما لا يحمل ثغرا ولا يدفع عنه ضررا ولهذا قيلت رواية الواحد العدل لا يخبر  
النبوتية والاشترط العدل لانهما يكره وقوع كل المعاملات ولان الفاسق منهم والكافر غير ملتزم بالاطاعة  
يلزم المسلم بقوله بخلاف المعاملات فانه لا مقام له في دارنا الا بالمعاملة الا يقول قول ولا كذلك البيانات في المعاملات  
كالاجارة والذبيحة والوكالة والرهبة والمدينة والاذن ونحو ذلك والبيانات الاجارة بحسب العقبة وطائفة البنا  
فكوا خيرة ذمتي بخاست الماء لم يقبل قوله لان الظاهر كذبه اضرارا بالمسلم للعداوة الدينية ولا يخبر فان وقع في  
قلب حذره لا يتم ما لم يرق الماء وان تفرقا به جاز ولو اخبره بذلك فاسق او لا يعرف عدالت فان غلبت ظنة  
صدقه سمع قوله والاطلاق الاحوط ان يرقه ويتم ويقبل في المدينة والاذن قول الصبي والعبد والاشترط  
للحاجة اليه ذلك وعليه الناس من لدن الصدر الاول الى يومنا ويزعم عنه ائمة بغير اذنه وعن  
باذنه لان للزوج حق في الوطن لقفا الشهود وتحصيل الولاد حتى ثبت لا للغير في البيت والعنة ولا حقة لانه  
قد فعل عليه السلام عن الزرع على الا باذنه وقال لمولي الامم اعز اعزنا ان شئت ويكره النكاح  
للنضار لانه تحريم على الحاضرات المتأخرات كونه ويكره النكاح لئلا يزداد الشرع اذى وكل له وقال عليه  
السلام كل لعب ابن آدم حرام الا ثلاث ملاعب الرجل مع امه ورجله عن نفسه وانه لا يبيع نفسه ولا ان قام  
عليه فهو ميسر والافو عن السكر حرام وقال عليه السلام من دبر ولا الدرمين اب اللعنة وقال عليه السلام  
ما الهالك عن ذكر الله فهو ميتة ومن اللعنة ما يكره عن الجمع والجلست فيكون حراما وعن علي رضي الله عنه انه  
من عصى قوم بلعون بالشرط لم يبيع عليهم وقال ما بينه النماثيل التي انتم لها عاكفون وعن ابن عمر رضي الله عنهما  
منك ولم يبي بوجوه روى الله باسا بالسلام عليهم ليعلمهم عن اللعنة وكذا ذكره استحقاق ابيهم وانما لهم و  
للوز الذي يبيع به العيان يوم القيامة كل ان لم يكن على سبيل المعاني فماروا ان ابي عمر رضي الله عنهما كان  
يشترط لطلوز لبيان يوم الفطر بلعون به وكان با كرامته فان قام وادع حرم ووصول الشو والشو الادبي  
حرام سواء كان شورا او شورا غير القول عليه السلام لعن الله الواصلة والمتوصلة والواشحة والمتوشحة والواشحة والشو







سنة وهو حسن من العفو وهو قوال محبا قال عليه السلام احفوا الشارب واعفوا البهي والاحفوا الاستهال  
واعفوا البهي قال محمد بن ابي حنيفة من كان حنك وتكثر والتقصير فيها سنة وهو ان يقي الرجل طينته  
راد على قبضه فطوله لان الحنك زينة وكثرة من كمال الزينة وطولها الفاضل طلاق الزينة والسنة الثقة  
في الابط ولا باس باطن وبسند في خلق العامة من تحت الشربة واذا افقت اظفار  
او خلق شوه ينفى ان يدقنه قال تعالى الم بخلق الارض كفا تاجبا وامواتا وان الفاء فلا باس  
به ويكره الفاء في الكيف والفصل قالوا لان بورت الرض وتوفير الاظفار والشارب  
مندوب اليه في دار طاب لكونه اميب في عين العدو والظاهر في رساله عند عدم  
السلام والظان للرجال سنة ومومن الفطر وهو للنساء مكرمه فلو اجتمع اهل  
مع على ترك الظن قاتلهم الامام لانه شعار الاسلام وصحابه واختلفوا في وقت  
قبل جنه يبلغ وقبل اذا بلغ تسع سنين وقبل عشرة وقبل منه كان يطبق الم للظن حتى  
والأفلا ولو ولد وهو يشب المختون لا يقطع منه شيء حتى يكون ما يوارى الحشفه ولا باس  
نقب اذان البنات الاطفال لان ابلام المنفعة الزينة وابصار الام الى الجوان لصلى  
نفوذ اليه جاز كاطنان والحيمة وبط القصة وقد فعل ذلك في زمن رسول الله عليه  
السلام ولم يكر عليهم امره حامل اعترف الولد في بطنه ولا يمكن استخراج الابان بقطع  
ويحان على الامام ان ينال باس به وان كان حيا لا يجوز امره مات وبها حامل  
فاضطرب الولد في بطنه فان كان اكبر الرأيا انه من بطنه بطنه من الجانب الايسر لانه  
تسبب الى اجبا نفس محرمه عن محرمه الله رجل ابلو درنا اودنا بنسب رجل ومات  
ولم ينسب مالا لا بشق بطنه وعليه قيمة لانه لا يجوز ابطار حرمه الادبتي لحياته المال  
وروي في جاني عن اصحاب انها تشق لان حقه العبد مقدم على حقه الله تعالى ومقدم  
على حق الظالم المتعدي امره عاظت في اسقاط ولده لانهم ما لم ينسب شيئا من  
خلق شانه دخل قمرنا في قدر ونعذر اخرج بنظر انها اكثر قيمة يوم يدفع قيمة  
الاخر فيملكه ثم ينسب انها شاة ويكره تعليم البازي وغيره من الطوارى بالطير التي  
ياخذ فيوزبه ولا باس بتعليمه بالمذبوح ولا باس بدخول نظام للرجال والنساء  
اذا انزروا وغضوا بهما لما فيهما من معنى الشرافة والزينة ونوارث النسب ذلك من غير تكبر  
وعز الاعضاء في الحرام مكره لانه عادة المنزلة في التكبر من الامم عذر الى او نقيب فلا  
باس به ويكره العقود على الغيور لورود النهي عنه ويصح الاشارة الى الرهال عند رويته  
لانه من عادة الجاهلية ان نوا يفتلونه نعتي لانه اذا اشار اليه ليس به صاحب فلا باس به

فلا باس به ولا تخجل للزينة لطل وبجل لطل اليها ولا تخجل للجيفة الى الترف وتجل الترف اليها  
ولا تخجل سراج المسجد الى بيته ولا باس بجلا من البيت الى المسجد ولا يعود  
اباه النهران الى بيعة من البيعة الى البيت وبسخت القيلولة وذلك بين المنجيب  
قال عليه السلام قبلوا فان الشيطان لا يقبل رجل يختلف الى اهل الظلم والشدة  
ليدفع عنه ظلمه وشدة ليشهورا من يقبدي به كره له ذلك لان الناس  
يظنون انه يرضى بامر فيكون مذلة لاهل الحق وان لم يكن مشهورا لا باس  
ان شاء الله تعالى **فصل** يجوز السابقة على الاقتدام والخيل  
والبغال والحديد والابل والتمى والاصل فيه حديث ابي هريرة ان النبي  
عليه السلام قال لا سبق الا في حق او نضل او خافه والمراد بالخف الابل والتمى  
التمى والحافر الفرس والبغل والحمار وعن الزهري قال كانت السابقة  
بين اصحاب رسول الله عليه السلام في الخيل والركاب والارجل  
ولانه مما يحتاج اليه في الجهاد للكر والفر وكل ما هو من اسباب  
الجهاد فقبله مندوب اليه وكانت العضباء نافة رسول الله  
لا تسبق في اعراسه على فوعة فسبقها فسبق ذلك على المسلمين فقال  
عليه السلام ما دفع الله شيئا الا اوضعه وفي الحديث سابق رسول الله  
عليه السلام وابوبكر وعمر فسبق رسول الله وصلى ابوبكر وثلاث  
عمر وعن النبي عليه السلام لا يحضرك شيئا من الملاحم سوى  
النصال والرهان اي الرمي والسابقة **قال** فان شرط فيه جعل  
من احد الجانبين او من ثالث لا سبقها فهو جائز وذلك مثل ان يقول احدهما  
لصاحبه ان سبقتي اعطيتك كذا وان سبقتك لا خذ منك شيئا او يقول  
الا يميز جماعة فربان من سبقكم فله كذا وان سبق فلا شيء عليه  
او يقول جماعة الرماة من اصاب الهدف فله كذا وانما جاز في هذين  
الوجهين لانه تحريض على تعليمه الحرب والجهاد ولقوله عليه السلام  
المؤمنون عند شروطهم وفي القياس لا يجوز لانه تعليق المال بالخطر  
**قال** فان شرط من الجانبين فهو قمار وانه حرام  
الا ان يكون بينهما محل يفسر كفي لفرسيهما يتوهم سبقها ان سبقها  
اخذ منهما وان سبقها لم يعطها وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه وانما جاز



ذلك لان الحمل خرج من ان يكون فار مجوز لما ذكرنا وقيل في الحمل ان يكون ان سبها اعلمها وان سبها  
لم يخذ منها وموجاز ايضا لما ذكرنا ولو لم يكن في سبها الحمل مثلها لا يجوز لانه فائدة في ادخال سبها  
ملا يخرج من ان يكون **قال** وعلى هذا التفصيل اذا اخلت فيها في مثل واراد الرجوع الى سبها  
وجعل على ذلك جعل لانه لما جاز في الافراس لم يجرى الى الجوار مجوز من الحنف على الجمل في طلب  
العلم لان الدين يقوم بالعلم كما يقوم بالجار والسابقة بالعلم للربا حنة ما لم يتبعها مندوب  
الرب وكذلك على الاقدام والربا قال عليه السلام ان الله تعالى يدخل بالتسليم الواحد الجنة ثلثة  
صانعة ومثل والربا به رواء عقبه عامر الجنة ونحو الدابة وركضها للجهاد وغيره من غير  
صحيح لا بأس به وللهي مكره وركض الدابة بشكلى للوجه على الشتر مكره لانه يفر بالشر ووفى للشر  
نقرب الدابة على النفا ولا تقرب على العثار لان العثار يكون من سوء امساك الراكب للجمام  
والنفا من سوء خلق الدابة فتودب على ذلك وعن عرب الخطاب انه كتب الى سعد بن ابى وقاص  
لا تخضب فرسا ولا تجرب فرسا ومعناه ان صهيل الفرس يربب العدو والمضفة ينعى الازم  
لانهم نفا ووقع من لدن رسول الله عليه السلام الى يومنا من غير تكبر ومجوز شره الحظي من الجبل و  
ركوب بالانفاق ومعنى النهي انك اجزاء الفرس فوق ما يجتمعه **فصل في الكلب** قال محمد بن  
ساعة سمعت محمد بن الحسن يقول طلب الكلب فريضة كما ان طلب العلم فريضة وهذا صحيح  
لما رواه ابن مسعود عن النبي عليه السلام ان قال طلب الكلب فريضة على كل مسلم وما عليه السلام  
طلب الكلب بعد الصلوة المكتوبة ابي الفريضة بعد الفريضة ولا يه لا يتوسل الى اقامة الفريضة الا  
به فلان فريضة لان لا يتمكن من اداء العبادات الا بقوة بدنية وقوة بدنية بالقوت عادة وخلق  
قال تعالى وما جعلناهم جسدا لا يكون الطعام وتحصيل القوت بالكلب ولان يحتاج في السطارة  
الى الاستقاء والابنية ويحتاج في الصلوة الى ماستر عورته وكل ذلك انما يحصل عادة بالاكساب  
والرسول عليهم الصلوة والسلام كانوا يكتبون فادم زرع طنطة وسقا وحصد وادسا وطنطا وعجنا  
وطينا والكما ونوح كان نجارا وابراهيم كان بنانا وداود كان بصنع الدروع وسليمان بصنع  
الحكمت من الطيور وزكريا كان نجارا ونبينا ربي الغنم والكلاب كلون من كسبهم وكان الصديق  
برازا وعمر بن الخطاب كان تاجر الجلب الطعام ونبيسيع وعلى كان يكتب فصح انه كان  
يواجه ولا يلتفت الى حوائجهم واذا ذكر وقدر في المساجد اعينهم طاعة وايرهم مائة الى مائة الف درهم  
انفسهم المتكلمة ليسوا كذلك يتسكروا في السماء رزقهم وما وعدوا مع بعثاء وتأويله جليل فان المراد به  
المط الذي يوكب ابناء الدنيا قال لو كان الرزق ينزل علينا من السماء لما امرنا بالاكساب والسعي في الاسباب  
قال تعالى فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وقال تعالى انفقوا من طيباتكم في سبيل الله فاني  
فاني

يقول يا عبدى حرك يدك انزل عليك الرزق وقال تعالى وهتئى اليك نخلة تساقط عليك رطبا  
جنىا وكان تعالى قادرا ان يرزقها من غير حرك يدك منها لكن امرها ليعلم العباد ان لا يتكبروا الكسب لاسباب فان  
الله تعالى هو الرزاق ونظيره خلق الانسان فان الله تعالى قادر على خلقه لامن سبب ولا سبب كادم  
وتخلق من سبب لاف سبب كوا وقد خلق في سبب لامن سبب كعيسى وقد خلق من سبب في سبب كسائر  
بنى آدم فطلب العبد الولد بالانكاح لا ينبغي كون الخالق هو الله تعالى فكل ذلك عليه الرزق باسبابه لا  
ينبغي كون الرزاق هو الله تعالى والدليل على ذلك كثرة الاحاديث الواردة فيه متوافرة وكتابتها هذا  
يفيد عن استيعابها وفي هذا بلاغ ومقتنع **باب** طلب العلم فريضة قال عليه السلام طلب العلم فريضة على  
كل مسلم ومسلمة **باب** وهو اقسام فرض وهو مقدار ما يحتاج اليه لاقامة الفرائض ومعرفة الحق في الباطن  
والخلال من الحرام وهو محمل الحديث **باب** ومستحب وقوة لتعليم ما لا يحتاج اليه ليعلم من حوائج اليه الفقيه  
يتعلم احكام التوبة والنجى ليعلمها من وجبا عليه وكذلك تعليم الفضائل والسنن كالادان والاقامة والجماعة  
وسنة الختان ونحوها **باب** ومباح وهو الزيادة على ذلك للربينة والكمال **باب** ومكره وهو التعليم لغيره العلم  
ويجوز به التسفاهة قال عليه السلام من تعلم علما لم يباي به العلماء وعلم به التسفاهة علم به الجاه من تار به  
القيمة ولا لك كونه اوحقيقة تعلمه الكلام والمناظرة فيه ورا قدر الحاجة والتعليم بقدر ما يحتاج اليه  
لاقامة الفرض فرض ايضا قال عليه السلام من سئل عن علمه عنده احتاج الناس اليه فكمه له لم يور القصة  
لما من تار **باب** حتى قال الواجب على المولى ان يعلم عبده من القرآن والعلم بقدر ما يحتاج اليه لاداء الفرائض  
وبفرض على العلماء تعليمه ان ان يعلم المتعلم ومحفظه وبضبطه لانه لا يتمكن من اقامة الفرائض الا  
بالحفظ ولا يجب على الفقيه ان يجيب عن كل ما يسأل اذا كان فقها من يجيب غيره فان لم يكن يلزمه الجواب  
لان الغنى والتعليم فرض كفاية **باب** وافضل اسباب الكسب الجهاد لان فيه لجمع بين حصول الكسب  
واعزاز الدين وقهر العدو الله ثم التجارة لان النبي عليه السلام حث عليها فقال التاجر الصدوق مع الكرم  
البصرة وقال ان الله يحب التاجر الصدوق **باب** ثم الزراعة واول من فعله ادم عليه السلام وقال عليه السلام  
التاجر يتاجر ربه وقال اطلبوا الرزق تحت خيالا الارض **باب** ثم الصناعة لانه عليه السلام حرض على اقبال  
الحرفة امان من الفقر **باب** ومنهم من فضل الزرع على التجارة لانها اعم نفعها قال عليه السلام ما زرع او عرك  
مسلم شجرة فتنشاول منها انسان او دابة او طير الا كانت له صدقة **باب** ثم له انواع فرض وهو الكسب  
بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه لما بيننا انه لا يتوسل الى اقامة الفرض الا به وهي قضاء  
الدين ونفقة من يجب عليه نفقته **باب** فان ترك الاكساب بعد ذلك وسعه قال عليه السلام من اصيل  
امنا في سريره بيته معا في جسد عذبة قوت يومه فقامت حاجته له الدنيا بخلافها **باب** وان اكتسب  
ما يدخره لنفسه وعياله فهو في سعة فقد صح ان النبي عليه السلام اذ خرق عياله سنة **باب** ومستحب



وهو الزيادة على ذلك ليسوا سيئاً فغيره قريباً فانه افضل من التخلي لنقل العبادة لان منفعة  
التخلي تخصه ومنفعة الكسبه وغيره قال عليه السلام خير الناس من ينفع الناس وقال عليه السلام نيلون  
العبادة فقالت الصديقة انا افضلها وقال عليه السلام الناس عيال الله في الارض واجبتهم اليه انفعهم  
عليه **قال** ومباح وهو الزيادة التي لا تضر ولا تنقص قال عليه السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح وقال عليه  
السلام من طلب لا يتاحل الا متعقاً الى الله تعالى وجهه كالقمر ليلة البدر ومكره وهو مولى للفقراء  
والنكاثر واليسير والاشترى ان كان من حل فقد قال عليه السلام في طلب الدنيا مفاخر اماكن التي الله تعالى  
وهو عليه غضبان **ثم** اعلم ان الله تعالى خلق بني آدم خلقاً لا تقوم له الا بالاكل والشرب واللبس وكل منها  
تقسم ان مباح ومحظور وغيرهما وانا ابينه بتوفيق الله تعالى اما الاكل فعلى ما تيسر من ثمرات الارض وهو ما يزيد  
البطالة لا تلهي بقاء البنية اذ لا يقاوم لها بدونه ويترك من اداء الفرائض على ما مر ويوجب على ذكره ان  
عليه السلام ان الله يوجب في كل شيء حتى اللقمة يرفعها العبد الى فيه **قال** فان ترك الاكل والشرب حتى جف  
فقد عصي لان فيه لقاء النفس الى التهلكة وانه منتهى عنه في محكم التنزيل **قال** وما جوع عليه  
وهو مانع عليه لئلا يتمكن من الضل في قايماً ليس عليه الصوم قال عليه السلام المومن القوي كالحيت الى الله  
تعالى من المومن الضعيف والفاة اشتغال بما يتقوى به على الطاعة طاعة وبطلان او ذرع افضل الاعمال  
فقال الصلوة والكل للخبر اشارة الى ما قلنا **قال** ومباح وهو ما زاد على ذلك الى التبع ليس زاد قوة  
البدن ولا اجر فيه ولا وزن وبخاصة عليه حساباً يسيراً ان كان في حل فقد روي ان النبي عليه السلام  
ان يجر فيه ثم ورتب فقال انكم لتحاسنون في هذا فرفع عمر رضي الله عنه ورفضه وقال في هذا تحاسب  
فقال عليه السلام اي الله والذي نفسي بيده انكم لتحاسنون يوم القيمة في الماء البارد والماء الحار الا في  
خروقة تستر بها عورتك وكسرة خبز تود بها جوعتك وشربة ماء تطفى بها عطشك وقال عليه السلام  
ابن آدم ليعمان يقين صلبه ولا يلام على كفاك **قال** وحرام وهو الاكل فوق الشبع لانه اضاعة  
للمال وامراض للنفس ولانه يبدى برؤسراف وقال عليه السلام ما ملأ ابن آدم وعاءاً شراً من البطن فان كان  
لا بد فقلت الطعام وثالث للشراب وثالث للنفس **قال** وتخلص اجل في مجلس رسول الله عليه السلام فغضب  
عليه وقال نخ عنا جثا انا اعلم ان طول الناس عذاباً يوم القيمة اكثرهم شبعاً في الدنيا وقيل لعمره  
الا تشذ جوارثنا فقال وما يكون الجوارث قالوا لها وضوء ما يقضم الطعام قال سبحان الله او ياكل المسلم  
فوق الشبع **قال** الا اذا قصده التقوى على صوم الغدا لان فيه فائدة او لئلا يستحي الضيف  
لانه اذا امسك والضيف لم يشبع مما استحيى فلا ياكل حياءً وخجلاً فلا يأس بالاكل فوق الشبع لئلا يكون من  
انساء القرى وهو من مكر عقلاً وشرعاً **قال** ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عنه  
اداء الفرائض قال عليه السلام ان نفسك مطيتك فارفق بها وليس من الرفق ان يجيعها ويذهبها ولا يترك

العبادة لا يجوز فكذلك ما يقضي اليه **قال** فاما تجوع النفس على وجه لا يجوز عن اداء العبادات فهو مباح  
وفيه رياضة النفس وبه يصير الطعام مشتهى بخلاف الاول فانه اهلال النفس وكذا الشباب الذي  
يخاف الشيق لا بأس بان يمتنع عن الاكل لكسر شهوته بالجوع على وجه لا يجوز عن اداء العبادات على ما قاله  
عليه السلام فان له وجهاً **قال** ومن امتنع من الاكل الميتة حالة الخبطة او صام ولم ياكل حتى  
مات اثم لانه اتلف نفسه لما بين الله لبقاء الابل بالاكل والميتة حالة الخبطة اما حلال او من فروع الاسباب  
فلا يجوز الامتناع عنه اذا تعين له حيا النفس وروي ذلك عن مسروق وجماعة من العلماء والتابعين  
واذا كان ياتم بترك الاكل الميتة فما ظنك بترك الذبيحة وغيرهما من الحلال التي حتى يموت جوعاً **قال**  
ومن امتنع من التداوى حتى مات لم ياتم لانه لا يقين بان هذا الدواء يشفيه ولعله يصح من غير علاج **قال**  
**قال** ولا بأس بالتفلة بانواع الفول كقوله تعالى كوا من طيبات ما رزقناكم وفيه نزل قوله  
تعالى لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم **قال** وتركه افضل لئلا ينقص رغبته ويدخل قوله تعالى  
اذ هبتم طيباتكم في حيويتكم الدنيا **قال** واتخاذ الاوان الاطعمة والباجات ووضع الخبز على  
المائدة اكثر من الحاجة سرف لان النبي عليه السلام عده من اشراط الساعة وعنه عائشة رضي الله عنها  
انه عليه السلام نهى عن ذلك الا ان يكون من قصص ان يدعى الاضياف في ما بعد قوم حتى ياتوا على  
آخر لان فيه فائدة ومنه الاسراف ان ياكل وسط الخبز ويدع حواشيه او ياكل ما انتفخ منه وينترك  
لان فيه نوع تحبير الا ان يكون غير يتناول فلا بأس به كما اذا اختار رغيفاً دون رغيف **قال**  
ووضع المعلقة على الخبز ومسح الاصبع والشكين به مكره ولكن يترك المعلقة على الخبز لان غير يشهد  
وفيه اهانة للخبز وقدمه ناكراً له قال عليه السلام اكرمو الخبز فانه من بركات السموات والارض  
وقال عليه السلام ما استخف قوم بالخبز الا ابتلاهم الله بالجوع **قال** ومن اكرام الخبز ان لا ينتظر الادم اذا  
حضر من الاسراف اذا سقطت من يده لقمة ان يتركها قال عليه السلام اني عن النبي الذي ثم كلها **قال**  
وسنن الطعام البسملة في اوله والحمد لله في اخره فان نسيت البسملة في اوله فليقل اذا ذكر لبس الله على اوله واخره  
جميع ذلك ولا تروى شكر المومن اذا رزق قال عليه السلام ان الله يرضى من عبده المومن اذا قدم اليه الطعام  
ان يسمى الله في اوله ويمجد الله في آخره **قال** وغسل اليدين قبله وبعد قال عليه السلام الوضوء قبل الطعام  
ينفع الفقر وبعد ينفع الثم فلما راد الوضوء كفها غسل اليدين **قال** ولا بأس ان يبدى بالشباب قبله وبالشيوخ بعده  
ولا يمسح به قبل الطعام بالتمديد ليكون اثر الغسل باقياً وقت الاكل ومسحها بعد ليس من ان الطعام بالكيفية  
**قال** وتجب اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى البيوت لحاجة الوضوء والشرب للنسك لا تهن عن ربة  
وقد نهى عن الخروج قال تعالى وقرن في بيوتكن فلز من الزوج ذلك كسائر حاجتها **قال** واتخاذها  
من الخرق افضل من الاسراف في قبة والامعية **قال** وفي الحديث من اتخذ اواني بيته خرقاً نارت له الملائكة ويجوز



اتخاذها من نحاس وصافي وشبه اودام ولا ينجي من الذهب والفضة مائة **قال** وينفق على نفسه وعياله بلاسرف ولا تقنير ولا يتكلف لتخصيل جمع شملواتهم ولا يمنهم جميعها او يتوكل على تعالى والذين اذ انفقوا لم ينسوا اولادهم ولا يتقربوا الى قوله قواما ولا يستترهم الشيع قال عليه السلام اجوع يوما واشبع يوما فالحاصل انه يخرج على المساكين الا فساد ما اكتسبه والسرف والمخيلة فيه قال تعالى ولا تبخ الفساق في الارض وقال والله لا يحب الفساد وقال ولا تنسوا الله ولا تنسوا فوائده لا تنسوا المسكينين وقال ولا تنسوا ربكم ان الذين لم يذكروا ان كانوا اخوان الشياطين **قال** ومن اشتد جوعه حتى عجز عن طلب القوت فقم على كل من علم به ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه صوتا له على الهلاك فان امتنع من ذلك حتى مات اشترى كوا في لافهم قال عليه السلام ما من بالله من ياتي شيعان وجارح الى جنبه طوى وقال عليه السلام ايتما رجل مات ضياعا بين اقوم اغنياء فقد بويت منهم ذمة الله وذمة رسوله واذا طعمه ولحد سقط عن الباقي وكذا اذا كثر لقيط انفق على الهلاك او اعجز كاد ان يتردى في البئر وصار هذا كالحق القوي **قال** فان قدر على الكسب يومه ان يكتسب ما يتينا وان عجز لم يزل في السؤال فانه نوع اكتساب لكن لا يحمل الاعتد العجز قال عليه السلام السؤال اخوك بعد **قال** فان ترك السؤال حتى مات اثم له لا يلقى بنفسه الى الله الا ان كان في السؤال الى ما يقرب به نفسه في هذه الحالة كالكسب والادلة السؤال في هذه الحالة **قال** فقد اخبر الله تعالى عن موسى وصاحبه انهما ايتاهما اهل قرية استطعما اهلها وقال عليه السلام لو جل من اصحابه هل عندك شئ فيناكله **قال** ومن كان له قوت يومه لا يحمل له السؤال لقوله عليه السلام من سال الناس وهو غني عابسا جاء يوم الغيبة ومسلته قد وشت او فوشى او كدوج في وجهه ولا يزال يفر من مزورة وانه حرام قال عليه السلام لا يحمل للمسلم ان يذل نفسه **قال** وكبر اعطاء سوال السجد فقد جاء في الاثر بناوي يوم الغيبة ليقرب نفسه الله فيقوم سوال السجد وان كان لا يخطئ الناس ولا يفسد بين يدي المصلين لا يكره وهو المختار فقد روي المهمل كانوا يسألون في السجدة عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** جنة روي ان عليا رضي الله عنه نهى عنه تخالعه في الصلوة فحذره الله تعالى بقوله وبؤنونا ان كفا وبم راكون **قال** وان كان يتردى في المجلد ويخطئ ارباب الناس يكره لان اعانه على اذي الناس حتى خيل هذا فليس بكفر سبعون **قال** ولا يجوز قبول اموال مدنية امراء الجور لان الغالب في مالهم الحرمة الا اذا علم ان اكثر ماله حلالا وان كان صاحب تجارة او زرع فلا بأس به لان اموال الناس لا يخلو عن قليل حرام فالعبد العاقل وكذا كل طعامهم **قال** وليمة الروس سنة قد حرمه وفيها مشوبة عظيمة قال عليه السلام اولم ولو بشاة وبني اذ ابني الرجل بامرته ان يدعوا لجليل والاقرباء والاصهار وبذبح لهم ويضع لهم طعاما **قال** وينبغي لمن دعي ان يجيب في كل ما ينفق اثم لقوله عليه السلام من لم ينج الله عفا فقد عصى الله ورسوله فان كان صاحبا اجاب ودعي وان لم يكن الا ورعي وان

لم ياكل اثم وخفي لانه استتره بالمصنف وقال عليه السلام لو دعيت الى كراع لاجبت **قال** ولا يبر فرمنا شيا ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبه لانه انما اذن له في الاكل دون الرفع والاعطاء **قال** ومن دعي الى وليمة عليه الهوان علم به لاجب لانه لم يزره حق الاجارة وان لم يعلم حتى حضر ان كان يقدر على منعهم ففعل لانه نهى عن منكر وان لم يقدر فان كان اللهو على المائدة لا يقدر كان استماع اللهو **قال** والاجابة سنة والامتناع عن الحرام اول من الايمان بالسنة **قال** وان لم يكن على المائدة فان كان مقفلا به لا يقدر ان فيه شئ من الذبح وفتح باب المعصية على المسلمين **قال** وما روي عن ابي جعفر انه قال انما يبيت بهذا امره فغيرت كان قبل ان يغير معتدي به ولم يكن معتدي به فلا بأس بالقعود وصاركت شيعته لاجابة اذا كان معانيها لا ينكر الشيع والصلح عينا لما عندنا من النجاسة **قال** الكسوة منها فرض وهو ما يستل العورة بدفع الحرام والبرد قال تعالى خذوا زكواتكم عند كل مسجد واصلوا الصلوة ولا تلهوا بها في الاصل والصلوة لا يخلو الحرام والبرد فختار الى دفع ذلك بالكسوة فصار نظير الطعام والشراب فكان فرضا **قال** وينبغي ان يكون من القطن والكتان موالا ثورا وهو ابعد عن ظلمة الخلاء **قال** وينبغي ان يكون من القطن الذي لا يخالط في الدنيا وبخلاف الخلاء في النفس وعن النبي عليه السلام انه نهى عن الشرب شربة وهو ما كان في زمانه النجاسة وما كان في زمانه النجاسة وجب الامور وسطا **قال** وينبغي ان يلبس القبط في عامة الاوقات ولا يتكلم في طهر قال عليه السلام البذاذة من الابحان **قال** ومنحى وموسى العورة واخذ الزينة قال عليه السلام ان الله تعالى يحب ان يراى امرؤ نقي على عبده **قال** ومباح وهو الثوب الجليل للتنزيه في الجمع والاعيان ومباح الناس فقد روي انه عليه السلام كان له جبة فلبسها يوم عيد واهدي اليه القوقس فبارر مكفوقا بالمرى كان يلبس للجمع والاعيان ولقاء الوفود الا ان في تلك في جميع الاوقات صلح ومشقور رجا يفظ المحتاجين والخر زعنه اولا **قال** ومكروره وهو البس للثوب والخطا ما يتناول عليه السلام للمقداد بن معدك كرب كل والبس واستر من غير مخيلة ويستحب الالبسة من النجاسة لقوله عليه السلام جنب ثيابكم البس وقال عليه السلام ان الله يحب الثياب البس وان طلق ثوبا بفسا **قال** وكبره الا امر والمعصية لانه عليه السلام نهى عن لبس المعصية **قال** ولا يظاهر بين جبين او اكثر في الثياب اذا وقع الماكفأ بدون ذلك لانه يفظ المحتاجين وفيه تجدد وكان عمر رضي الله عنه لا يلبس الخشن واختار الخشن اولا في الشتاء فانه ادفع للبرد واللين في الصيف فانه انشق للحر وان لبس النسي في الوقت لا بأس به قال تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والسنة او طرف العمامة بين كعبه هكذا فعله صلى الله عليه وسلم ثم قيل فدر بشره وقيل الى وسط الطار وقيل الى موضع الطلوع واذا اراد ان يجد ثوبا نفضا كالنار ولا يلقها على الارض دفن واظف مكة انقل من فعله صلى الله عليه وسلم **قال**



الحكام من باب وجوب حرا كالتبليغ والنجدة وقراءة القرآن والاحاديث النبوية وعلم الفقه قال تعالى والذين  
كذبوا الله وكثيرا من الذكوات اعد الله لهم عذبا واجرا عظيما والايات والاحاديث كثيرة في ذلك  
وقد بانم به اذا فعل في مجلس الفسق ومولاه لما فيه من الاستهزاء والمحال في موعده **قال** وان سمع  
فيه لا اعتبار ولا انكار ولا يستغلوا بما فيه من الفسق **قال** وكذا من سمع في السوق بيتا ان الناس  
عاقلون مشتغلون بامور الدنيا وموشتغل بالفسق وهو افضل من نبيهم دعه في غير السوق قال  
قال السلام ذاكر الله في العاقلة كالجائدين في سبيل الله **قال** ويكره فعله للتاجر عند فتيه متابعه وكذلك  
الفتاوى عند فتيه الفتناء يقول لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم فانما ياخذ لذلك ثمن بخلاف الفاجر او  
العالم اذ كبر عند المصارفة وفي مجلس العلم لا يقصد بذلك التعظيم او التمجيد او اظهار شانه التدين **قال**  
ويكره التزج ببقراءة القرآن والاستماع اليه لانه يشبه بفعل النبوة حاله ففهم وهو التفتيح ولم يكن هذا الاستماع  
ولهذا كره في الاذان وقبل لا باس به لقوله عليه السلام زينوا القرآن باصواتكم **قال** وعن النبي عليه السلام  
انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والقرآن والحق والتذكير بالوعظ فاطنك به استماع الفتن  
المحرم الذي يستمونه وهذا كره ابو حنيفة قراة القرآن عند القبور لانه لم يصح عنه في ذلك شيء عن عبد  
الله عليه السلام ولم يكرهه محمد بن عبد الله وبناخذ لما فيه من التفع للتميز لورود الانار بقراءة ابي بكر  
وسورة الاخلاص والفاخرة وغير ذلك عند القبور ومذموم بل السنة والجماعة ان الانسان ان يجعل ثواب  
عمله لغيره وليس لطلب طمأنينة وقدم في الحج وعار وروى انه صلى الله عليه وسلم **قال** حتى يكتسب المكين  
اصدا عن نوره الاخرى امنه ان جعل ثوابه عن امنه وروى ان رجلا قال يا رسول الله ان ابي اقلنت ثوبا  
فهل لنا امر ان نقدق عطا قال نعم ولك ورفعت امراته جيتما وقالت يا رسول الله هذا حج فقال نعم لكم الامر  
والانار فيه كثيرة **قال** ومنه بعضهم من ذلك وقال لا يصلح تمسكا بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى  
وبقوله اذا مسك ابن آدم تقطع عمله الا من ثلث الحديث والحوار عن الاية من وجوه احوالها سقت على قوله  
ان لم ينسب ابا في صحف موسى وابراهيم الذي وفي فيكون اجبا عما كان في مثل بعثها فلا يلزم ما كيف وقدمونا  
عن نبينا عليه السلام خلاف قال عكرمة في نفسه كان هذا القوم اهل بهم فوسيع اما منته الا انه لم يسمعوا  
او سعى لهم الكفا انها منسوخة بقوله تعالى الحقنا بهم ذريتهم فلم يدخل الذرية الجنة بعلاج الاياء قال ابن  
عبد الله عن الحسن الثالث قال الربيع بن اسلم لما بالانسان الكافرا ما المؤمن اجر ما سعى وسعى له  
الرابع ان يجعل الامم بعينه على وانه جائز قال في صريح الحديث واللفظ فيصير كانه قال وان ليس للانسان الا  
ما سعى يجعل عليه توفيقا بين الاية والاحاديث فلا نه مع صحيح لا خلا فيه ولا يخله تحصيل ان لا سعى جعل  
ثواب عمل غير فيكون له ما سعى عملا بالاية الساس ان السعي انواعها بفعله وقوله ومنها بسبب قرابته  
ومنها بعد في سعيه حلقه ومنها بما سعى فيه من اعمال الخير الصلاح وامور الدين الذي كونه السعي بسببها فيكون له

له ويجعلون له ثوابا عالمهم وكذا ذلك بسبب فقد علموا بوجوب الاية فلا يكون في حجة علينا واما الحديث فانه  
بدل حجة انقطاع عمله لا كلام فيه انما الكلام في وصول ثوابه على غيره الحديث لا ينبغي على  
ان الناس عن اخيه يم قد استحوذوا ذلك فيكون حيا بالحديث قال ومنه ما لا اجز فيه ولا ورنه  
ثم واقعدوا كالتواشيت ونحوه لانه ليس بعبادة ولا معصية **قال** ثم قيل لا يثبت لانه لا اجز عليه  
ولا عقاب **قال** وعن محمد بن عبد الله بن محمد بن روي عن مناهم عن بكر بن عازر عن عباس انه قال ان الملائكة  
لا تكتب الا ما كان فيه اجرا او وزر **قال** وقيل يثبت لقوله تعالى تكتب ما قدموا وانار لهم الاية ثم لم ينجح مالا  
جاء فيه ويبقى ما فيه جزاء **قال** ثم قيل لم يثبت في كل اثنين وخمسة فيها نوص الاموال والاكثر من ذلك انما يثبت  
القيمة **قال** ومنه ما يوجب الاثم كالكذب والنميمة والغيبة والنسبة لان كل ذلك معصية حرام بالعلم  
والعمل ثم الكذب مخطور الا في القتال للخدمة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء المال وفي دفع الظالم  
عن الظالم عن الظلم لقوله عليه السلام لا يصلح الكذب الا في ثلاث في الصلح بين اثنين وفي القتال وفي ارضاء  
الرجل اياه ودفع الظالم عن الظالم من باب الصلح **قال** ويكره التوفيق بالكذب الا طاعة كقولك ل  
جاء كما في قولك كنت يعني امين فلا باس به لانه صادق في قصده وقيل يكره لانه كذب في الظاهر **قال** ولا  
غيبته لظلم يوذى الناس بقوله وفعله قال عليه السلام اذكرى والغاير بما فيه لكي يحذره الناس ولا يثم  
في السعي به الى السلطان ليزجره لانه من باب التباه عن الكفر ومنع الظلم **قال** ولا غيبته المعلومين فلو غاب  
ايك قرية فليغيبه لان امره مجهول وصار كالتدقيق **قال** وكره محمد بن حمزة الله ارضاء المستر على البيت لانه نوع  
تكبر وفيه زينة ولا باس بسنة جناب البيت بالهد ونحوه لدفع البرد لان فيه منفعة ويكره للزينة وقدر  
واذا اذن الفرائض واجت ان يستعمل بنظر حس وجوار حيلة فلا باس به فان النبي عليه السلام تسرب ما ربه  
اتم ابراهيم مع ما كان عنده من الخاير وعلم من الاله استولد ام محمد بن الحنفية مع ما كان عنده من الخاير و  
الاصل فيه قوله تعالى فل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الاية **قال** ومن فنع بادى الكفاية ومنه  
الباقى الى ما ينفو في الاخرة فلو اولى لان ما عند الله خير وابقى **قال** واعلم ان الافصار على ادي ما يكفي  
وما زاد عليه من التمتع وبطل اللذات رخصه وقد قال عليه السلام ان الله انما يحب ان يكون رخصه  
كما يحب ان يكون عذابه وقال عليه السلام بعث بالطفة السهل السخي ولم ابعث بالزينة الصعبة  
وقد لا يثبت لابن رول قد ما عبيد يوم القيمة حتى يسال عن اربوع عن عمره فيما افناه وعن شباب فيما ابلاه وعن  
ماله من اربع اكسبه فيما اصرفه **قال** واللا يجب على المسلم ان يتحرك بخصال من التزعة عارها الفواضل  
طهرتها وما يبطى ومنها المحافظة على اذا الفرائض في او فاما بواجبها ثمانية كما امر بها ومنها التزعة في  
والكتساب طال من غير حيلة **قال** ومنها التزعة فلم كل مسلم او معاهد وعدا ذلك فقد وسع الدنيا على الناس  
فيه فلا ينفق عليها ولا على احد من المسلمين وفي الحديث ان النبي عليه وسلم وعظ الناس يوما وذكر القيمة وقال  
صلى الله







إلى الأرسال وفي تبيين المشار إليه نوع حرم فلا يفتقر تعيين **قال** ولو أرسل القدر فكل من استمكن من الصيد فقتل  
عليه فقتله حل لأن ذلك من عاداته ليتمكن من أحد أخذ الصيد وكذلك الكلب إذا تورط في العادة بقتل  
الغنى ولو عدل عن الصيد عنه أو لبس في تناخل في طلب الصيد وفرضه سنة ثم أتبع صيدا فاختار  
لم يوكل لأنه غير مسلم والأرسال شرط بقوله تعالى ما سألني الله من شيء ما لم يبلغني الخبر من قبله  
حتى لا أنزله من رسله مستأنف ولو أنفقت فضاها به وبسبب ما أنزله بهما حل والأفلا ولو أرسل  
الكلب فوقه وبالسنة أتبع صيدا فاختار لم يوكل **قال** ولو أرسله ولم يبلغه خبره وبسبب ما أرسل  
مسلم فزجره مجوسية أو بالكلية فاختار الأرسال وكذا لو أرسل مسلم فزجره مسلمانا أو مجوسا فاختار  
وكذا لو ترك التسمية عامدا ثم زجره مسلم وبسبب ما جعل لأن الحكم مضاف إلى الأرسال الأول وبسبب ما  
ويجوز ما بعد تقوية الأرسال وتحرير الكلب في غير حالة الأرسال فإذا صدر صحيحا لا ينقلب فاسدا وإذا  
صدر فاسدا لا ينقلب صحيحا بالزجر ولو أرسل الكلب المعلم فزجره صبي أو غير مسلم فاختار الأول  
لم يوكل ولو رده عليه أدى أو دابة أو طير أو مجوس كل لأن أخذ الكلب في حمله ولا يصح أحد هؤلاء  
مشاركه أباه في الذبح والكلب ظاهر بغير مشاركا لأنه جارح بنفاه جميع المبيح المحرم فحرم كقوله القوس  
مسلم ومجوسية فاصبا صيدا فانه يحرم وكذا لو رده عليه ولكنه شذ عليه وأتبع أثر الرسل حتى قتل الأول  
أكل لأن الكلب محرم لا مشاركا **قال** فان أكل من الكلب لم يوكل لأنه غير معلمين وقوله عليه السلام فان  
أكل من فلانا كالأكل فانه يفسد ولو شرب من ماءه كالأكل لأن ذلك غاية التعليم ولو أخذ من قطعة فزجها ثم  
أخذ الصيد وقتل من أكل ما أكله الكلب لم يبق صيدا جازة لو أكل من نفس الصيد في هذه الحالة لا يفسد فلهذا لو  
كان الكلب من البازي يوكل وقد من وان أدركه جازا لا يكل إلا بالذكبة وكذلك في الرمي لأنه قدر على الذبح  
الاختيارية فلا يحل الاضطرابية لأنواع الطيور وهذه إذا قدر على ذبحها فان أدركه حيا ولم يتمكن من  
ذبحها فالتفقد له أو لضيق الوقت وفيه من الطير فوق جوف المذبوح لم يوكل وعن أبي حنيفة وإن يوسق الذبوح  
إذا لم يقدر على الذكاة حقيقه فصار كالشحم إذا وجد الماء ولم يقدر على استعماله والظاهر أنه ما قدر عليه به  
صحيحا لم يبق صيدا فلا يحل الأبالذكاة الاختيارية وهذا إذا كان بحال يتوهم حيوة أما إذا سبق فيه من الطير  
مثل المذبوح أو بغيره وأخرج ما قبله ثم أخذ به حيا فانه لا يكل لأنه ميت حكمه وهذا هو الواقع في هذه الحالة  
طالة في الماء لا يحرم كما إذا وقع وهو ميت وعن أبي حنيفة أنه لا يوكل أيضا لأنه أخذ حيا فلا يحل الأبالذكاة  
الاختيارية **قال** فلو أنه ذبحه حل بالاجماع قال تعالى إلا ما ذكبتكم من هذه فصلا وهو من هذه المذبوحة والنظير  
والموقوف الذي يفتقر بطنه وفيه حيوة خفية أو ظاهره وهو كالحمار لما تلونا وعن محمد إذا كان بحال  
يعيش فوق ما يعيش المذبوح حل والأفلا إذا اعتد به هذه الحيوة وعن أبي يوسف إذا كان بحال لا يعيش  
مكته لا يكل لأن موته لا يحصل بالذبح **قال** وان شارك كلبه لم يذكر عليه أو كلب مجوسية أو غيرها

معلم لم يوكل لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم وان شارك كلبك كلبا في فلاتا كمل فاني سميت  
على كلبك ولم يسم على كلب غيرك ولأنه اجتمع المبيح والمحرم فيغلب المحرم **قال** ولو سجد  
فقطنه أدبيا في ماله أو أرسل عليه كلبه فإذا صيد الكلب لانه لا اعتبار بقتله مع كونه صيدا حقيقة وكذلك  
لو قطنه حقيقين كذلك حل لأنه صيد وقصده فجعل وعن أبي يوسف أنه استثنى الطير ولو شدة حرته  
حتى لا يثبت أيا حقه شيء منه عز من السباع يثبت للأيا حقه في حله ويثبت أنه حي أو حيوان أهلي مما  
باب البيوت لم يوكل المصايب لانه ليس بصيد **قال** وإذا وقع المصيد في الماء أو على سطح أو على جبل  
أو في مكان رطب لم يزد في الأراض لم يوكل لأنه مستردية وقالت عليه السلام للعدة وان وقف رطب  
الماء فلانا كمل فانك لا تدرى الماء قتل أم سلك فذا جتمع دليل الظل والحفرة **قال** وكذلك لو وقع على شجرة أو غيره  
أو في جرة لا يضر موت بهن الأشاء ولو وقع ابتداء على الأرض الكلب لا يملك الاحتراز عنه  
فلو اعتبرناه محملا بالنسبة باب المصيد فلا يمكن الاحتراز عنه كالعدم **قال** وفي طبرما ان اصاب  
الماء بالحرج لم يوكل والآكل لا مكان الاحتراز عن الأول دون الثاني **قال** ولا يوكل ما قتلته البند  
قة والمجر والعصا والمواص بوضه لأن ذلك كله في معنى الموقوفة **قال** فان خرق المواص للجد بحد الكلب  
فأكل عليه السلام فله ما أصاب بحد فكل وما أصاب بوضه فلا تأكل **قال** وان خرجت من مكان فقتلت  
لا يكل لاحتمال أنه قتلته بقتله وان كان خفيفا وبحد بحد لا تأكل بقتله بحد **قال** ولو رماه بما قامان راس  
أو قطع العروق لا يوكل لأن العروة قد تقطع بالتفقد فوقع الشك ولعله مات قبل قطع العروق ولو كان  
للعصاة فخرجت يوكل لأنها بمنزلة المذبوح فطاهر ان الموت ان كان باطرح بعينه حل وان كان بالظفر  
لا يكل وكذا ان وقع الشك اختيارا **قال** وان رماه بسيف أو سكين فابى عضوا منه الكلب الصيد بوجه الجرح  
في الصيد ومموز كانه ولا يوكل العضو قال عليه السلام ما بين من لم يمت **قال** وان قطعه لغيره  
أكل لان الجبان منه ليس بجي إذا لا يتوهم بها حيوة **قال** وان قطعه انكالا أكل الكلب ان كان الأقل من  
جسمه الرأس لا يتوهم بخلاف ما إذا كان الأقل مما يلي الجرح لأنه يتوهم حيوة فلا يوكل **قال** وان رماه بسيف أو  
سكين فان جرحه باطرح حل وان اصابه بقطا السكين أو بفض السيف لا يكل لأنه قد لا جرح **قال** ولو رماه في  
حده وادماه حل وان لم يدمه لا يكل لان الأدماء شرا قال عليه السلام ما به انهم الدم وافر في الأوداج فكل شرا  
الأنار وقيل بحد لان الدم قد ينحى لفظه وضيق التفرد على هذا إذا طعنت أن ما بالعباء قد بحت ولم  
يسل منه الدم وقال بغيره ان كانت الجرحا كبريا حله بدون الماء وان كانت صغيرة لا يدمس الماء  
**قال** ومن رمى صيدا فاختنه ثم رماه أخر فقتله لم يوكل لان بالاشجان صارت ذكاته اختيارية فصار  
بالجرح الثاني ميتة وهذا إذا كان بحال بنحو من الرمية الأولى ليكون موته مضافا إلى الثانية وان كان  
بحال لا يسم من الأولى بان قطع راسه بغير بطنه ونحوه بحد لان وجود الثانية كعدمها وبغير الثانية لا يورثه غير نقصان جازة

نفسه  
نفسه



أطلق عليه صيدا مملوكا لأنه ملكه حيث أنشأه فخرج عن جنس الامتناع فلا يطبق برأحا ومو معيطا  
القيمة نجب عند التناق وان لم ينحس الاول الكمال صيد على حاله ومولثا لانه هو الذي اخذه قال  
عليه السلام الصيد لمن اخذه **كتاب الذبايح** وهو جمع ذبيحة والذبيحة المذبوح وكذا الذبيحة  
قال الله تعالى وفديناه بذبح عظيم والذبح مصدر ذبح ذبح وهو الذكاة ايضا قال تعالى الا ما ذكبت الي ذبح  
والذكاة نوعان اخبارية وهي الذبح في الطلوع والدليل قال عليه السلام ما بين الليلة والنجسين الى موضع  
الذكاة وما بين قتل عروق مفلوتة بكم ما بينك ان شاء الله تعالى واضطرابه وبها الجرح في اية موضع  
اتفقوا وبها مشروعة حالة الجوع عن الاخبارية وذلك مثل الصيد والبيوت والذبح فلو رماه فقتله حل الا ان الجرح في  
غير الذبح اقيم مقام الذبح عند تعذر الذبح للحاجة والبقر والبقر في الصبح والمطر بمنزلة الصيد وكذا الذكاة  
فالحل في الذكاة لا يخل بالعدالة يمكن اخذها اما البقر والبقر في الصبح ونظير البقر فتحقق  
الجوع فيها والمستد في بئر لا يغير على ذكاته في العروق كالصيد اذا لم يتوهم موته باليا وشروط التسمية  
وتكون الذبايح مسلما او كتابيا اما التسمية فلقوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف والمراد به حال الذبح يذبح  
قوله فاذا وجبت جنوبها الى سقطت بعد الذبح وما من مع حديث عدي في الصيد وقوله ذبحا سميت حل  
كل بكم مفلوتة كما عاهد الاجل لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وان لغنى ولم ينقل في ذلك خلاف  
عن المهدر الاول وانما اختلفوا في مزيل التسمية فاسيا فالقول بانها مشروعة عامدا مخالفا لاجماع  
ولهذا قال اصحابنا اذا قبح العاجز يجوز بيعه لا ينفذ لان قول مخالف للكتاب والاجماع والكتابي في الذبايح  
ولان ما ذكرنا من النصوص منها امر بالتسمية ومنها جعلها مشروطة بالذكاة وذلك يدل على حرمة المشروعة عامدا  
واما كون الذبايح مسلما لقوله تعالى الا ما ذكبت الا ما ذكبت خطا بالسمي واما الذي فلقوله تعالى واطعام الذبيحة او ثوبا  
الكتاب حل لكم وقال عليه السلام في المجوس سواهم سنة اهل الكتاب غير ناهي لشابهم ولا اهل الذبايح فحل  
عليه حل ذبايح اهل الكتاب فانما يستعمل في السبي وسموه لا يالا منه ولو قال بسم الله وهو يغني السبي  
السبي بكل من ذبحه بغير الظاهر ويشترط ان يكون بعقل التسمية ويضبطها ويقرر على الذبح فتحل ذبيحة المرأة  
السلم والكتابية والعبيد اذا قدر على الذبح والمرأة تملك له فلا يجوز ذبيحة ويجوز صيد المجوس والم  
تد السمك والاولاد لانه لا ذكاة له فله غير منوط بالتسمية فان شرك التسمية فاسيا حل لان في  
نحوه وجاه عظيم لانه الانسان قبل ما يخلو عن النيات فكان في اعتباره حرج وسبل عليه السلام في التسمية  
على الذبح فقال سم الله على لسان كل مسلم ولان النية غير مخاطبة بالنسبة فلم يترك فها على الذبح بخلاف  
العامد وان اضيق شانه وسبي فذبح على سبيل صاحب صيد اخر حل والفرق ان التسمية في الذبح  
مشروطة على الذبح فانما ذكروا اسم الله عليها صواف فاذا تبدلت الذبيحة ان نفع حكم التسمية  
عليها وفي الرمي والارسال التسمية مشروطة على الالة قال عليه السلام اذا رميت سهمك وذكرت اسم

الذبيحة فحل

الذبيحة فحل **قال** وقال في التسمية على كل بكم فام تشتر الالة فالتسمية باقية واذا تبدلت ارتفع حكمها حاجته  
الى تسمية اخرى **قال** وبكره ان يذكر موسم الذبح اسم غيره وان يقول اللهم تقبل من فلان لانه انظر  
هو الذي طالع لقول ابن مسعود جددوا التسمية فاذا ذكروا اسم غيره مع اسم الله تعالى فاما ان ذكره موصولا  
به او موصولا فان فحل فلا بأس بان ذكره قبل التسمية او قبل الاضحية او بعد الذبيحة لانه لا مدخل له في  
الذبيحة وروي ان عليه السلام قال بعد الذبح اللهم تقبل مني من امته محمد من شهد لك بالوحدانية والى بالها  
وان ذكره موصولا فاما ان كان معطوفا او لم يكن فان كان معطوفا حرمت لانه اقل بغير الله بان يقول  
باسم الله واسم فلان او بالله وفلان او باسم الله ومحمد رسول الله بكسر الدال ولورفعه لا يحرم لانه كلام مسانف غير  
منعلق بالذبيحة وان كان موصولا غير معطوفا بان قال بسم الله محمد رسول الله لا يحرم لانه لم يعطف انما  
الشركة فيقع الذبح حاله تعالى الا ان يذكره لانه بصورته المحرم من حيث القرآن في الذكر ولو قال  
عند الذبح اللهم اغفر لي لا يحل لانه دعا ولو قال الحمد لله اوسبى ان ينوي التسمية حل والقول المتعارف  
من الذكر عند الذبح بسم الله اكبر وكذا فسر ابن عباس قوله فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف **قال** والسبي  
نحو الابل وذبيحة البقر والغنم فان عكس فذبح الابل ونحو البقر والغنم كره ويؤكد قال تعالى فصدركم بكموا  
الذبح بخلافه وروى قال ان الله يامركم ان تذبحوا بقره وقال وفديناه بذبح عظيم والذبح ما يذبح وكان كثر  
وهو المنوارة من فعل النبي عليه السلام والصحابة الى يومنا هذا وانما كره اذا عكس الخلف السنة وهو  
كل لوجوده من الذبح وهو قطع العروق وانما الدم والعروق التي تقطع في الذكاة للفقوم والمربي والودجان  
**قال** وقال الكوفي في الذكاة في الاولاد اربعة فالاول ذبح المربي والعوقان للذبان بينهما واهل قوله  
عليه السلام افر الاولاد اربع بما شئت وهو اسم جوف فتاة وثلاثة وهي المربي والودجان ولا يمكن قطع هذه الثلاثة  
الا بقطع للفقوم فثبت قطع للفقوم اقتضا فان قطعها حل الاكل لوجود الذكاة وكذلك اذا قطع  
ثلاثة منها اثنان كانت وقال ابو يوسف لا بد من قطع الخلقوم والمربي واحد والودجين وعن محمد رحمة  
الله انه يعتبر الاكثر من كل عرق وذكر القدوري قوله محمد مع ابى يوسف وحل الكوفي قول ابى حنيفة وان  
قطع اكثر حل على ما قاله محمد والصحاح في ذلك ان الامر ورد في عرق وكل واحد منفصل عن ال  
قبن اصل نفسه فلا يقوم عن مقامه الا انه اذا قطع اكثر فكله قطع فانه لا اكثر مقام الاكل لان الفقو  
محل بقطع الاكثر الا انه يخرج بما يخرج بقطع جميعه لان الذبح قد بقي اليسير العرق فلا اعتباره  
ولا بى يوسف ان كل واحد منها يقصد بقطعه غير ما يقصد بقطع الاخر فان للفقوم يحس النسبة للمربي  
بحس الطعام والودجين بحس الدم فاذا قطع احد الودجين حصر المقصود بقطعهما واذا شتر للفقوم  
والمربي لا يحصر المقصود من قطعه بقطعه ما سواه ولا به جنزة رحمة الله ان الاكثر يقوم مقام الكل  
نحو الاصول فيقطع اي ثلاث كان حصر قطع الاكثر ولان الفقوم كحصر الذبح وهو اقل من الذبيحة التي اذناق الدم



لانه لا يجي بعد قطع مجرى النفس الطعام والدم بحجر يقطع احدي الودجين فيكتفي به تحريك من زيادة التعذيب  
وبجوز الذبح بكل ما اوتي الاوداج واسمها الدم والانس الغاية والظفر القائم لقوله عليه السلام  
ان الاوداج ما شئت وكل وقوله انهر الدم ما شئت وقال عليه السلام كل ما انهر الدم واخر الاوداج فكل  
ما خلا السن والظفر فانها مدبر الجنب والجنب له نوايد يحون بها ما يحس ولان الغنم بها ما يحس بجمل  
بعق الادبي وتلك ما شبه المتخفة ولو ذبح بها من وعين لا باس باكله ويكره اما الكلى الميت فلان  
على الحديث ولانه استعمل في الادبي وانه حرام ولا باس لما ذكرنا من البعنة وطهارة المقصود وهو  
انهر الدم وقطع الاوداج ونفى محذور في الادبي ان المذبوح بها ما يحس ميت لانه وجد فيه نفاثا وما  
لا يجد فيه نفاثا يخرب فتقول في طلل لا باس به وفي طرفة لا يؤكل او يكره وليست ان يجد  
شوة لقوله عليه السلام اذا قتلتم فاقبوا القتل واذا ذبحتم فاقبوا الذبح ولا يجد اظلم  
شوة وليس ذبحه وروي صلى الله عليه وسلم ان الذبائح لا تأكل من اجزاءها وموجده شوة فقال لا تأكل  
تأكل ان تضجوا ويمكن ان يبلغ بالسكن الخنازع او يقطع الرأس ويؤكل والخنزير حرام  
ايضا في عظم الرفة لانه عليه السلام نهى ان ينجم الشاة اذا ذبحت الشاة وفروها بما ذكرنا في قطع الرأس  
زيادة تعذيب الحيوان بما فائدة ويؤكل لوجوه المقصود لان هذه الكرامة بلعنة لا بد وموزادة  
الام فلا يوجب ويمكن سلبها قبل ان يذبحها وبها يكره اصطفاها وكذا يكره كسرها قبل ان يذبح  
ما فيه من اثم الحيوان وبعد ذلك لا ام فلا يكره وفي الحديث الا لا تنحوا الدبسي حتى ينجب بها لا تقطعوا فنها  
وتعصموا حتى تسكن حركتها وان ذبح الشاة من قفاها ان ماتت قبل قطع العروق فهي ميتة لوجود  
الموت بدون الذكاة وان قطع من غير حية حلت لانها ماتت بالذكاة كما اذا جرحها ثم ذبحها فانما يكره فعل  
لما فيه من زيادة الام من غير فائدة وما استأنس من الصيد فذكاة اختيارية للقدرة عليها و  
ما توحش من النجم فاصطارية للجموع الاختيارية وان كان في بطن المذبوح جنين ميت لم يؤكل  
وقالا اذا تم خلقه اكل والا فلا لقوله عليه السلام ذكاة امه ولان جزء الام مقصود بها بتعذيبه بعد ان لا يتنفس  
بنفسه ويبدل في بيها ويعتق باعتاقها فيترك بذاكها كسابي اجرامها ولا يبي جنون رحمة الله انه حيوان  
بأنفاده حتى يتصور حيوانا بعد موته فينفذ بالذكاة ولهذا يعتق باعتاق مفرد وتجب فيه الفرة وتقطع الو  
حيته وله دونها ولانه حيوان ومومي لم يخرج منه فصار كالمنخقة لان ذكاة الام لا يخرج منه بخلاف الصيد  
لان بطرح موجب طويج الدم ولانه احتل موته بذبح الامام واحتمل قبله فلا يجل بالشك والحديث روي بالنصب  
بشريحه بل روي على ما كقول تعالى ينظرون اليه نظر الغيبة عليه من الموت وجر رواية الرافعي احتل  
التشبيه ايضا في قرب ولادتها لما فيه من افاعة الولد وعند ما لا يكره لانه يؤكل عندها واذا ذبح ما لا يؤكل  
على طر جلد وطه الانفس والادبي فان الذكاة لا تقربها لان الذكاة تنزل الرطوبات وتخرج الدماء الساكنة وبها

المخ لا ذن

لا ذن اللحم ولجلده فيظهر كاذب الدباغ اما الادبي فكل من ذكته وحرمته ولا ينزله لحياته وانما ذكته فكلما ذكته فيها  
كما لا يعمل الذباغ في جلدنا وقد مر في الطهارة ولو ذبح من رقبته فلم ينحر منها بشئ الا انها قالوا لا ينحر سلب ان  
فتحت فاما وعينها ومذرت رجلها وتام شوقا لم تؤكل وان كان على العكس اكلت  
ولا يجل الكلى كل ذل نابت من السباع ولا ذل تجلس من الطير لانه عليه السلام نهى عن الكلى كل ذل تجلس الكلى كل ذل نابت  
من السباع وقوله عقب النوح من السباع ينحر بها فثبت لك فيما لم يخل ونابت من سباع الطير والباقي دونها  
والسبع كل خارج فقال فثبت من عادته كالاسد والذئب والف مدو الذئب والثعلب والذئب والقط والفرد واليربوع  
وبن عرس والسنور البري والابل ورد الخيل من الطير الصقور والبازي والسر العقاب والنايبي والحرارة وما لا يؤكل  
رحمة الله الذي والسنجاب الفند والسنور ما شابه سبع ولا يؤكل ابن عرس لانها ذات انا ب قد خلت تحت الف  
مفع لحديث نهى عن الكلى لطفه والنهية في المجنونة في ططفف التي تخلف في الهواء كالبازي ونحوه والنهية الذي  
يشبه عبد الارض كالذئب والكلب ونحوه والمجنونة فقد روي بالفتح والكسر فبالفتح كل صيد جنم عليه الكلب حتى لا  
تأكله بالكلية كل حيوان من عادته ان يجنم على الصيد كالذئب والكلب ومعنى تحريم هذه الاشياء كراثة لبيته آدم لئلا يتعدى  
اليهم بشئ من هذه لطصا الذميمة بالاكل وكل ما ليس به دم سائل حرام الا الجراد مثل الذباب والزباب والعقارب  
وكذا سائر مواج الارض وما يدب عليها وما يسكن تحتها وبها الحشرات كالنمل والوزغة واليربوع والفند والخنزير  
واخوه لان جميع ذلك من الجنائيات فيجوز لغوهم فيها ويحرم عليهم الجنائيات ولا يجل الحمار الابل ولا  
البغال ولا الخيل لقوله تعالى والخيول والبغال والحمير لركوبها ومن خرب في موضع الامتنان فلو جاز اكلها لكان  
لان نعم الاكل اعظم من نعمة الركوب وعن علي وابن عمر ان النبي عليه السلام نهى يوم جبر عن طوم الحمار الابل  
وعن معوية النساء قال ابو موسى دحرج الخيل حلال لما روي عن ابيه قال اكلنا لحم فرس على عهد رسول الله  
السلام وروى انه عليه السلام نهى يوم جبر عن طوم الحمار الابل واذن في الخيل ولا يحد حرمه ما تنوعت من الابل وما  
روي خالد بن الوليد ان النبي عليه السلام نهى عن اكل طوم الخيل والبغال والحمير الابل وروي المقداد بن عبد  
ان النبي عليه السلام قال حرام عليكم الحمار الابل وخبها وبغالها وكذا ذبح السباع وكل ذبح من طير الطير  
البغل وموتاه لا يؤكل فلا يؤكل الفرس لان الكلى الشاة معتمدا على ان الحمار الابل حية لو نزع ارجلها لكان  
الابلية لا يؤكل فكذا امرا ويكره الوح والبغال والغراب لانها قالا لا يلقى فكانت من جنائيات اذا  
المراد الغراب الاسود وكذلك الغراف وقال القتب لما روت عائشة رضي الله عنها ان ابي النبي عليه السلام  
صلى الله عليه وسلم منع من اكل جنائيات سبله ما رادت عائشة ان تطعمها ففكر ان يطعمها ما لا يكره ولا حرمته ما منعها  
عن التقديف كما في الشاة الانصار والسحابة لانها من الفواسق والحشرات بدليل جواز قتلها للحرم  
وبجوز خاب الزرع والعقود والارنب والحمار قال ابو يوسف عاب الزرع له ميتة محال فنفى  
للغراب في صفر جنة وانه يذبح في البازي وبالف كالحمار ويطير ويرجع والعقود مخلط في الكفاية الجاج



والاربعة لماروي عمار بن ياسر قال صلى الله عليه وسلم اربعة مشوية فقال لاصحابه كلوا قال ابو يوسف فاما  
 الوية فلما اصفوا فيه شيئا عن ابي حنيفة وهو عندي كالاربعة وهو يقتله بقوله والى ان الاشياء على الابهة  
 الامام عليه دليل لظاهر واما لماروي فلهذا السلام اختلفت له مائة وثمانون اما المتنازع في ذلك واما لماروي  
 فالكثير والطحاوي وسواء مات حنف انما اصابته آفة كالمطر ونحوه لاطلاق النصارى **قال** ولا يؤكل من حيوان الماء  
 الا السمك لانه ميتة فحرم بالنهي وانما السمك لماروي يمان طهريث وانما يمان جميع انواعه طهريث وماروي وغير  
 ماروي عن النبي عليه السلام انه سئل عن الضفدع يجعل شحم في الدواء فله من قتل الضفادع وقال حنيفة من الجنب ثبث  
**قال** ولا يؤكل الطائر من السمك وهو مائة حنف عمار بن ياسر ان النبي عليه السلام نهى عن الكا الطائر وعن  
 علي رضي الله عنه لا يبيعوا في اسواقنا الطائر وعن علي بن عباس انه قال ما دسر البحر فكلوه ما وجرت مطغوا على الماء فلا  
 تاكله ومات من الحمار او البرد او كد الحمار روي انه يؤكل لانه مات بسبب حادث كالموت الفاء الماء على البيرة روي انه  
 لا يؤكل لان الحمار البرد من الصفات الزمان وليس من حوادث الموت عارفا ولو ابتعت سمكة سمكة تؤكل لانه  
 سبب حادث للموت قال ابو يوسف عن ابي حنيفة تحبس الجلالة ثلثة ايام وعن محمد بن يونس ابو حنيفة في وقت  
 وقال تحبس من نطير الجلالة التي تاكل العذرة فاذا خلطت فليس بجلالة ولذلك قالوا الرجل جملته لا تكون جلالته لانه  
 تخلط وقال محمد بن ابي حنيفة وبقية جملته من نطير الجلالة لا يشرب لبنا ولا يؤكل طما ويجوز بيعها وبشائها  
 اذا حبست زالت الكرامة لان ما هو جوفها من زور وهو الموجب للتفريق والنسب ولم يوقت ابو حنيفة لانه اذا نوقت  
 جمل زوال النسب وجب اعتبار هذا المعنى في رواية ابي يوسف قدره ثلثة ايام اعتبار الغالب من حاله وقدره وان  
 النبي عليه السلام كان يحبس الدجاج ثلثة ايام ثم ياكله ومن طريق النسخ يجوز ان يكون رواية التقديس بالثلثة  
 بن جملته الحديث والله اعلم **كتاب الاضحية** وهي بقدر الهن وكسر اسمها بدينج ايام النحرية  
 القرية لا تغالي وكذلك الضحية بفتح الصاد وكسر الهمزة ايضا اضحية قال عليه السلام على اهل كل بيت في كل عام  
 اضحية وعشرة الاضحية ما يذبح ايام النحر والعقيقة شاة كانت يذبح للفقير في رجب نسحت وبقيت الاضحية يوم من  
 اضحية يضحي اذا دخل في الفحجي لانه يذبح وقت الضحية في الواجب اسم وقت كصدقة الفطر والصلوات **قال**  
 وهي واجبة على كل مسلم وتقيم موسنة اما الوجوب فمذهب اصحابنا وروي عن ابي يوسف انها سنة وذكر الطحاوي  
 انها واجبة عندنا حنف سنة عندنا واختار من الذين يسيرون والليل على كونها سنة قوله صلى الله عليه وسلم  
 ثلثة كتب علي ولم يكتب عليكم النحر والضحى والا ضحية وفي رواية وهي لكم سنة وعن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما انها كانت  
 لا يضحيان مخافة ان يراها الناس واجبة ولانها لو وجبت لوجب على المسافر كصدقة الفطر والركن اذا الواجبات  
 المالية لا تانشر للسوق فلو وجب لكانت افضل لركن وانما امر بنحو من يكون بالصلوة ولا ذلك الا الاضحية فليس قال  
 المراد اذ البالد على النحر في الصلوة فلما لم يتردد انه يقتضيه الوجوب ولا وجوب فيما ذكرتم بالا جماع فتعقيد ما ذكرنا  
 وقوله عليه السلام ضحوا فانما سنة ايكم ايام وامر انه للوجوب وقوله عليه السلام من وجده سنة فلم يفرح فلا يفرح بصلاته  
 علق

بجملته

هذا الحديث  
 في النحرية  
 في النحرية  
 في النحرية

علق الوعيد بنزل الاضحية وانما يدعى الوجوب لان اضافة اليوم اليه يدعى الوجوب لانه لا يصح الاضحية  
 اليه الا اذا وجدت فيه الحالة ولا وجود الا بالوجوب فيجب بضمح لا اضافة وكما في يوم الفطر وصدقة واما قوله  
 عليه السلام ولم يكتب عليكم ثلثة كتب نفي الكتابة نفي الفرضية لان المراد من الكتابة الفرضية قال تعالى ان الصلوة كانت  
 على القوم كتابا مذكورا اي فرضا موقفا ولذلك ليس الصلوات المفروضة مكتوبة فكان النحر بنفي الفرضية  
 ونسخ نفيها انما الكلام في نفي الوجوب وقوله وهي لكم سنة اي ثبت وجوبها بالسنة لما ذكرنا من النحر في  
 ما قبل الابهة وما وجد بالسنة يطلق عليه اسم السنة وبموجب النظر وهو بكر وعمر رضي الله عنهما كانا فقيرين فحاشا  
 ان يظنهما اناس واجبة على الفقراء على انما سئل تحتل بين الصحابة رضي الله عنهم فلا احتجاج بقوله البعض على  
 البعض والترجيح لان ما ذكرناه موجب وما ذكره مني والموجب راجع عما عرفت في الفصول والخلم يجب  
 على المسافر انما اخفت بسبب تشق على المسافر تحصيلها وبغوت بعض الوقت فلم يجب كل طوط بخلاف الفطر والركن  
 كون جنة لا يغتفر بالوقت ويجوز فيها التاخير ودفع القيمة وعنده ذلك وعن علي رضي الله عنه ليس على المسافر  
 جمعة ولا اضحية واختصاصها بالسلم لانه عبارة وقربة وبالمراد ان العبد لا يملك ثمنه وبالقيمة كالتقوى في  
 القيمة بالامتنان والقوى والبواقي لانه مقيم وبالقيمة لقوله عليه السلام لا صدقة الا على من غنى والمراد القيمة المشروطة  
 لوجوب صدقة الفطر واما اولاده الصغار فروي الحسن عن ابي حنيفة انه يجب عليه ان يضيء اولاده الصغار كهدية  
 الفطر وعنده لا يجب لانه قربة محضة والقربة لا يتحمل بسبب الغير بخلاف صدقة الفطر فانها مؤنة وسببها من مؤنة  
 وبني عليه وضاروا كالعبد يودي عنهم صدقة الفطر ولا يضيء عنهم ولو كان للصبية مال ضحى عنه ابوه او وصية  
 خلافا لحدود فروع وموقف الاختلاف في صدقة الفطر وقبل الاضحية اما لا يجب في مال الصبي بالاجماع لانه قربة فلا  
 يحتاج اليها بخلاف صدقة الفطر على ما بينا ولان الواجب الا راق والصدقة بما ليس بواجب لا يجوز ذلك في مال  
 الصبي لانه لا يقدّر عليه الكل جميعا عارفا ولا يجوز بيعها فلا يجوز ذكر القدر في شرط الصبي منها لا يصدق  
 بها لانه تطوع ولكن ياكل منها الصغير وعياله ويدخله ما يمكن ويتسارع بالباقي ما ينتفع به كالجواز للباقي ذلك  
 للبلد وللمد مع طفلة كالباب عند عدمه ويجب على كل واحد شاة لانه ادنى الدم كما قلنا في الهدايا  
 وان اشتركت سبعة في بقعة او بدنة جاز ان كانوا من اهل القرية بغير مسلمين وبغير بدنة بغير بدنة القرية  
 حتى لو كان احدهم كافرا او اراذلهم لا القرية لا يجزي واحد منهم لان الدم لا يتجزى ليكون بغير قربة وبعضه  
 لا فاذا خرج البعض عن ان يكون قربة طمح البايغ والاصغر في جواز الشركة ماروي جابر قال سئل عن رجل  
 اهدى الله عليه وسلم البدنة من سبعة والبقرة من سبعة ويحزى عن اقل من سبعة بطريق الاول ولا يجوز  
 عن اكثر من سبعة ان لا يجزي الا عن واحد لانه راق واحد الا ان اشركه القياس باروبا وان مقتدر  
 بالسبعة فلا يزد عليه ويجوز البدنة بين اثنين نفيسين لانه لما جاز ثلثة اسباع فلان يجوز ثلثة  
 ونفق اولاد ولو كان لاحد اقل من السبع لا يجزي ولو اشترى بقرة لاهتت ثم اشترى اخرى فيها سنة اجزاء



اسمنا والعباس ان لا يجوز ان اعدا للزينة فلا يجوز سبها وفي الشركة سبها واد الاسم ان لا يجوز ان  
 من ذلك لان قد لا يجد الابوة ولا يجوز سبها فيشترط ان يطالب الشركة كما بعد ذلك فحوزناه للحاكم والاحسن  
 ان يطالب الشركة قبل الشراء لئلا يكون راجعا عن القربة وعن اي حصة ان يكون ذلك بعد الشراء وقيل لو اراد الا  
 شرا وقت الشراء لا يمكن وقيل ان كان فقيرا لا يجوز لانه اوجب بالشركة فان اشترى جارا وبيع حصة  
 الشركاء وقبل الفسخ اذا شارك بتصدق بالثمن لان ما زاد على السبع غير واجب عليه وبالشراء قد اوجب على  
 فيصدق بثمنه ويتضمن ثلثا بالوزن لانه موزون ولا يتعاسون جزاءا الا ان يكون موالا كانه  
 وطلبا فيجوز ان قلنا في السبع ونحقر بالابل والبقر والغنم كما مر في الحديث ولقول الصحابة الضحى بامن الابل  
 والبقر والغنم وذلك اسم للكبار دون الفقار ويجوز فيها ما يجزى في الحديث وهو ان يذبح من كل واحد  
 من الغنم مائة سنة ومن البقر ستان ومن الابل خمس سنين ولا يجوز لجزء من الابل والبقر والعقار ويا  
 ابو برة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العلق وعندي عتود جزير من شاة لم افخر بشي ان اضيق به قال يحزب  
 ولا يحزب احدا بعدك والعتود من ما عز كما جازع من القنان وهو الذي ان عليه اكثر طول وهو القناس  
 في القنان ايضا انما امره ان يذبح الغنم الاضحية لجزء من الضان ثم الاسم يتناول ولا  
 يجوز العرق وقديناه والاختلاف فيه في باب الحديث يقولون ان الله تعالى الا ان الغنم من العرق لانه قل ما يسلم  
 طيوان منه فكان في اعتباره حرم فتحن والشوق في الاذن والوسم قليل لا اعتبار به وتصرف بخلاف  
 لها وظلاما ولا يعطى اجر طبا منه وقديناه في الحديث ونحقر بابا من النحر وبني ثلثة عشرة ذبابة لحي وحاد  
 عشرة وثاني عشرة افضل او لا لماروي عن عمرو بن عبد الله بن عباس وابن عمر والنسائي وغيرهم انهم قالوا ايام النحر  
 ثلثة افضل او لا وهذا لا يتبدل اليه العقل فكل طريقة التبع وهاهم مالموع عن النبي عليه السلام وافضل او  
 لا لما روي وكونه سارعة الى الجنة والقربة وادنا ما اخبرنا في من الناحية فعل الخير ويجوز بها ايام  
 النحر ولا يبالا الا ايام اذا ذكرت بلفظ الجمع ينظم ما بالانها من البيا كما في الحديث كما عرف عن قصة ذكرنا  
 عليه السلام فان مضت ولم يذبح ما كان فقيرا وقد اشترى تصدق باجته لانه غير  
 واجبة على الفقير فاذا اشترا بنية الاضحية تعينت للوجوب والاراقه انما عرفت قربة في وقت معلوم  
 وقد ماتت فيصدة بعينها وان كان غنيا تصدق بشيء اشرا او لا لانه واجبة عليه فاذا مات وقت  
 القربة في الاضحية تصدق بالثمن اخرا جازع عن العمد كما قلنا في الجمع اذا ماتت بعض الثمن والغنية عند الجور  
 ويدخل وقتا بطلوع الجول النحر الا ان اهل المهر لا يضحون قبل  
 صلح العبد لقوله عليه السلام من ذبح قبل الصلوة فليبد ذبيحة ومن ذبح بعد الصلوة فقد تم شكره اصحاب  
 سنة المسلمين وقال عليه ان اول النكاح في غنم فيجوز ذبحه بعد طلوع الفجر ولهذا ان العبا لا تختلف وقتها  
 وعدم كسائر العبا لانه ما شتر لا يجوز ان تختلف الا ان يرب ان المهر يمنع من تعذبا يوم الجمعة قبل صلح الامام

اليوم الصلح في الاضحية  
 وهذا الشرط في وقت  
 من يجب عليه الصلح  
 انما لا يجوز عليه  
 ومن اهل السواد

الامام ولا يمنع ذلك في السواد كذلك هذا ولو ضيق بعد صلح اهل السجدة قبل اكل صلح اهل الجبانة لا يجوز قياسا لانه من قبل  
 الصلح العترة وجاز استحسانا طهرا بعد صلح معترة فان الاكثاف باجانب ولو ضيق بعد اكل الجبانة قبل اكل الجب  
 ما الكس في ذلك وقبل يجوز سبها ولا يابى الاصل واصل اهل المهر لغيره ولا قبل لا يجوز سبها وجهه لان صلح  
 اهل المهر به الاصل كسائر الصلوات وفروا الاخرين بعد صلح السجدة عنهم فان لم يصل الامام في اليوم الاول  
 لعذر لا يصح حتى تنزل الشمس في اليوم الثاني لا يجوز قبل صلح العبد وبعد رواه القدوري عن محمد والعباس  
 مع ان الاضحية لا يملك المالك كما في الزكوة وعن الحسن ان عترة من المالك كهدية الفطر فلو كان بالمهر  
 اكله بالسواد جاز ان يضيوع عنه قبل الصلح وبالعكس لا وعند الحسن خلاف ذلك ويتأكد وجوب اخرا بام النحر  
 حتى لو افترق في ايام الخسفت عنه وان افترق بعد الانساق وتصدق بالثمن كما بينا وكذا الوصية في ايام  
 الخسفت وبعد ذلك وجب عليه ان يرضى بالتصدق بثمنه ولو اشترى الفقير وضيق في ايام النحر  
 بعد ان العترة لا اذ الوقت وقبل لان الوجوب بطلوع النحر اول الايام وبالكامل من لحي وطلوع الاضحية والغنم  
 ويرزق لولا انما افعلوا منها واظفوا اليها الفقير وقال عليه السلام كنت نهيتكم عن اذكار طوم الاضحية فكلوا  
 واخذوا وانما يجوز ان يطعم الاغنيا لانه يجوز له الاكل وهو غني فكذا غيره وليست ان لا يقص العترة من  
 الثلث لان النصوص فتشبه بين الاكل والصدقة او لا اذ كان فيكون له واحد الثلث فيتصدق بجملة ما في يده  
 وبما عليه ويعمل منه ان يسعمل كالقربة والدنو والسنة لماروي ان عاترة عن الدعوى اتخذت من جلد  
 اضحية سقا او سبيز به آلة كالنخل والفبال ولا يشترى ما لا يتفوق به الا بالاستئذان لا الاذكار ونحوها  
 لان المانور ان يتفوق به او يبدل مويفا عنه ولا يبيع لقوله عليه السلام من باع جلد اضحية فلا اخذ له  
 ما باع بشي من النقص تصدق به لان وقت القربة قد مات فيصده به سكر اياه محمد بن عمر الله قالوا يبيع ان  
 يذبحها كباي لانها عبادة وان يحيا جان لانه من اهل الذكوة والاولي ان يذبحها بنفوسه كان بحسن الذبح لانها  
 عبادة فاذا فعلها بنفوسه كان افضل كما في سائر العبادات والنية عليه السلام ضحي يكسب المصحة بذبحه ويكره  
 لغيره رواه انس وروي جابر انه عليه السلام ضحي يكسب وقال جابر وجهها وجهت وجهي للذي فطر السموات  
 والارض حنيئا مسلما اللهم منك ولك عن محمد وامت بهم الله والذكوة وان كان لا يحسن الذبح قالوا لا يذبحها  
 ويستحب ان يحضر ان لم يذبحها لقوله عليه السلام يا فاطمة بنت محمد قومي اضحية كانه يذبح  
 لك باول فطره فيفطر من دما الى الارض كما ذبحت انا ذبحا بدما وطما فوضع في ميزانك وسبعون ضففا قالوا  
 سجد لربه باين الله هذا الاثر محذرة فانهم اهل الماصوب من الخيزام لا يذبحون ولا يذبحون عات قال لا  
 يذبحون ولا يذبحون عات ولو ذبح اضحية غيره بغير اسمي جاز استحسانا ولا يجوز قياسا ونقول في ذلك  
 شاة غيره بغير اسمي فبعض كما اذا ذبح شاة ففصلت واذا ذبح لا يجزى عن الاضحية وجه الاستحسان انما اشترانا  
 للاضحية فقد تعينت للذبح اضحية حتى وجب عليه ان يضي بها فصار مستوعبا بجملة ما كان اكله للذبح جلد ذبيحة اذنا



دلالة لانه يتابع عن امانا بعارض يوم له نصار كما اذا ذكر في شاة شد القصار جلا ليزجها ان كان نقول  
المباشرة و حضور الكس بجعل له نجل المبر وهو مقصوده بالفتحية باعنه فيرضي به ظاهر ولو غلط فاذ  
كل واحد منها الصفة الاخران وفيه تناسل وان كان قد تم وباطل كذا واحد منها الصفة من صاحب منبوعة  
وملوفة ولا يقينه لانه وكذا دلالة كما في ان الكمال في علمها في حلالا ويجز بها لانه لو اطعم كل واحد منها صاحب  
ابتداء جاز وان شاع صنف كذا لصاحب فيمنه طه لان الفتحة لما وقعت لها صنف كان اللحم ومن انفق في الفتحة  
غيره صنف ثم نصيف في كل واحد منها بما اخذ من القيمة لا ما يد رطه الا فتحة في نصار كذا الواسع في فتحة فتحة فتحة  
افتحة في نصار ما شتر احراب ثم وجد الا وفيه ان لفتحة بها لان الوجوب على الفتحة بالشراب في الفتحة  
بشر لانه النذر عفا والشر قد تعدد بخلاف الفتحة لان الوجوب عليه بايجاب الشرع والشرع لم يوجب عليه  
الامر واحدة وذكر الزعفراني اما اوجب الثانية بايجابا مضافا فليكن ان لفتحة بها وان اوجب لادع الاول  
فله ان يذبح ايها الشاة لان الايجاب متحد فاشد الواجب وبالله التوفيق **كتاب الجنائيات** وفي مجموع جنابة  
والجنابة كل فعل مخطور بنفسه فمرا ويكون تارة على غيره وتارة على نفسه وجنابة على غيره وعلانية على  
غيره يكون على النفس على الطرف وعلى العرف وعلى المال **قال** في جنابة على النفس في قتلها او حيا او حرا  
والجنابة على الطرف سبي قتلها او كسر او شج او عذابا بربان بائس الجنائيات وما يجب بها **قال** والجنابة  
على العرف نوعان فذوق وموجب للحد وفديته وعيبه وموجب الماتم ومومن احكام الاخرة والجنابة على  
المال سبي عتقا او جنابة او سرقة وفديته او موجب في كذا السرقة والغصب يعون الله تعالى ثم الفصاح من غيره  
شبهت شرعية بالكتاب والسنة والامام اما الكتاب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص الالب  
وقوله ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا اي ائنا لوليه سلطة القتل **قال** والسنة قوله عليه السلام  
من قتل قتلناه وقوله كتاب الله القصاص وعلى الاجماع **قال** والعقل والكمه يقتضيه شرعية ايضا فان المطابع  
البشرية والانس البشرية تليق بالظلم والاعتداء وترغب في استيفاء الزايد على الابتداء سيما كان بوادي وائل  
للجلد العادلين عن سيرة العقل والعدل كما نقل من عاداتهم في الجارية فلم يشرع الاجرة الزاجرة عن التعبد  
والقصاص من غير زيادة ولا انتقام لخير ذوق الجلال والجلية والانس الالبية على القتل والفتك في الابتداء  
واصناف ما جنى عليهم في الاستيفاء فيؤذي ذلك الى الثغاني وغيره من الفساد ما لا يحصى فاقضت الحكمة بغير  
العقوبات الراجحة عن الابتداء في القتل والقصاص المانع من استيفاء الزايد على المثل فورد الشرع بذلك  
لهذه الحكم حسنا للذات الباب ففان لو لم في القصاص جونا باو الى الالباب **قال** القتل المنعلق الاحكام في  
عذر وشبهة وخطا وما اجر مجراه وقتل بسبب معناه القتل الواقع ابتداء بغير حقا الذي يتعلق به القصاص  
والدية والكفارة من ذلك **قال** وبيان لحكم القتل لا يخلو اما ان كان مباشرة او لا فان لم يكن مباشرة  
فلم يغرر بسبب وان كان مباشرة **قال** فاما ان كان عتدا او خطا فان كان عتدا فاما ان كان بسلاح وما يشبهه

في توفيق

في توفيق الاجزاء او بغير ذلك فان كان ضوالعدوان كان بغيره فهو شلح **قال** وان كان خطا فاما ان  
كان حالة البقطة او حالة النوم فان كان حالة البقطة فهو لخطا وان كان حالة النوم فهو ذلك الذي اجر  
مجايله **قال** ولين قال قتله الكرم ليشتره من الكرم وقد جعله عداوة او جنت عليه القصاص فلما  
لما كان الكرم مسلوب الاختيار لم يصفى الفعل اليه فجعلناه كالات في يد الكرم وانتقل فعله اليه كان الكرم  
قتله بآلة اخرى فنصار مباشرة تقدير او شرعا وعنه يعرف في الاكره **قال** فالحمد ان ينفذ القرب  
بما يوفق الاجزاء القرب كالسيف والليظة والمروءة والنار لان العداوة القتل لانه القتل وذلك لا يوفق عليه  
الا بدليل وهو مباشرة الالة الوجبة للقتل عادة وان كان موجودا فيما ذكرناه مكان عدا **قال** ولو قتل بحد  
او صغر غير محدد كالعموم والسجدة ونحوها فيه رواية في ظاهرة الرواية هو عند نظر الالة انه امر  
الالة وفي رواية الطحاوي بالسبب عدا لانه لا يوفق الاجزاء **قال** ولو طعن برمح لانساه لخرجه فهو  
عدا لانه اذا فرغ الاجزاء فهو كالسبي وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة فيمن ضرب رجلا باية وما  
يشبهه عدا فان لا قود فيه وفي السنة ونحو القود لان الالب لا ينفذ بها القتل عادة ويقصد بها  
بالمسئلة وفي رواية اخرى ان عزت بالالب في القتل قتلها والا فلا **قال** وحكمه ما في القود اما الماتم  
فبالاجماع ولقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعدا فجزاؤه جهنم خالد فيها وغضب الله عليه ولعنه وما كان  
السلام الا دين بنيان الرب معلوم من مدره والنصوص فيه كثيرة واما القود فلقوله تعالى كتب عليكم  
القصاص في القتل والمروءة العدا لانه لا يقصاص في غيره وقوله عليه السلام العدا قودا في حكمه او موجبة  
**قال** الا ان يعفو الاولياء لان لم يلزم **قال** او وجوب المال عند المصاطبة برضا القاتل  
ماله لان الحق له فاذا صاح عند بعض ورعي عزيمة قليلا كان او كثيرا جاز كما في سائر الحقوق **قال** وجب  
في مال القاتل لقوله عليه السلام لا تغفل العاقلة عدا ولا صلحا وهذا عند ومضى فلا تتجمل العاقلة بيجب له  
مع ما سطره من التاجيد والتجيم قال عليه السلام انك منده عند شره لم **قال** فانه يذكر  
شيئا من فاه كيد لظا ويضاه عند الاطلاق والامرافية قوله تعالى فمن عذره من اخيه شي فانما  
بالموافاة او اية باصاه واما به الصلح ومذا لانه موجب العدا عينا فلا يجب المال الا بالصلح  
برضا القاتل **قال** بانه قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها انه النفس بالنفس فله وجب المال واحدا لا يكون  
النفس بالنفس وشبهه من تقدمنا تلذنا الا انه يلزمنا السجدة وتجميع حاد في التخيير بين القصاص والدية  
اجزاء احاد لا ينسج بها الكتاب وقوله تعالى كتب عليكم القصاص واما الدية من النفس و  
النفس لابينها وبين المال او قوله ذكر القصاص ولم يذكر الدية فله ثبت التخيير والدية ثبت  
بغير لوازمه زيادة على الكتاب والزيادة نسخ والكتاب لا ينسخ به وقوله السلام العدا قود و  
قال كتاب القصاص وقد من التمسك **قال** او صلح بعضهم او عذره فيجوز في الدية على العاقلة لانه حق

القتل  
القتل



مشتركة بين الورثة فان البنت عليه السلام ورثة امه انتم الضابط مع عقله . واذا كان مشتركا بينهم فليس كل منهم  
يعفو عن نفي الصلح كغيره من طهوف فاذا صالح البعض او عفى فقد انفصل لان لا ينجز وقد سقط  
البعض فسقط الباقي ضرورة واذا سقط انقلب نصيب الباقي مالا يلبس سقط الى عوص ولا يحس على القاتل  
لان الشرع ما اوجب عليه كاترو ولا الزمة فتجوز على العاقله . لان وجب . لعنف فصر من القاتل فصار  
كاخطا . وليس للعاقب منه شيء لسقوط حقه بعفو **قال** . او عند نفذ راسه بانه يشبه  
مقتل الاباء فتجب الدية في مال في ثلاث سنين ومنه الان لا يقتل بانه قال عليه السلام  
لا يعاد والد ابولاد ولا زوجة فاورث بشبهه في القصاص فسقط واذا سقط القصاص تجب الدية  
فما له لان جرد ونجز في ثلاث سنين ما ياتي ان شاء الله تعالى **قال** . ولا كفارة في القتل لان  
الله تعالى لم يوجبها فيه حيث لم يذكرها ولو وجبت لذكرها كما ذكر في طهطا . ولانه كبير وفي الكفارة معنى  
العبادة فلا يتعلق بها ولا يقاس على الخطا لان جنابة العمد اعظم فلا يلزم من رفعها الادنى رفعها الا على **قال**  
وسبب العمد ان يشهد القربى لا يفرق الاجزاء كالجرح والعصا والعمد اليد والاذن ضرب بجرح عظيم  
او خشية عظيم . فهو عمد وسبب العمد ان يشهد الضرب بالاب يفتل غالبا كالسوط والعصا الصغير  
لان معنى العمدية قاصرة فيها لانه لا يقتل عادة وبغضه غير القتل كالتأديب ونحوه فكان شبه العمد انما  
الذي لا يثبت لا يتفرع عن على السيف في اوراق الروح فيكون عدا ورويان بهود بارضه راسه بارية  
باطح فامى صل الله عليه وسلم بالقصاص والى هو قوله عليه السلام الا ان يقتل خطا العمد قبل السوط والعصا  
وفي رواية من الاصل من غير قصص بين عصا وعصا وروى النعمان بن بشير عن النبي صل الله عليه وسلم  
ان قال كل شيء خطا الا السيف وفي كل خطا ارش وعن علي رضي الله عنه انه قال شبه العمد لظفر  
بالعصا والغدق باطح واليه عليه السلام سيما خطا العمد لان عدم من جهة الفعل خطا من جهة  
لكم لان النسب الاله للعهد لان معنى العمدية فيه قاصر كونه آلة غير موضوع للقتل والاستفاد  
فيه وهذا لان لا يمكن قتله الا بطلعة غرة منه فتمكنه الاحتراز منه بخلاف السيف واخوانه فانه يارة  
بسيفه بطلعة غرة من القتل فمما يشبه العمد كالعصا والسوط الصغير ولان القتل فساد لادري  
صورة ومعنى اقا صورة فنفض التركيب وانما معنى فساد الخافق وقد وجد القتل بها معنى لا  
صورة فلو وجب القصاص وانما يجب بالسيف عملا طريقت يكون قتلا صورة ومعنى فساد لادري  
انما انت الواجب بالنصوص وانما اليهودي فالبنت عليه السلام سياسة فانه روي انه كان اعاد ذلك  
وعند ما نكر منه ذلك فلما قام ان يقتله سياسة **قال** . وموجب الاثم لان قتل عن قصص والكفارة  
شبهة باطحا . وفيها معنى العبادة فخطا في ايجابها والدية مفطرة على العاقله لان كل دية تجب  
بالقتل من غير صلح ولا عفو البعض فانما تجب على العاقله ما ياتي في الدبابة وسببتين كيفيته وجوبها

والغلبة وقد رآه ان شاء الله تعالى **قال** . وهو عمد فيما دون القتل انما النفس  
بختل باخلاف الاله وما دونه لا يخفى باله دون الاله فبق المعتمد بعد الصلح وقد وجد مكان  
عدا **قال** . ولطفا ان يرب شخصا بظنه صيدا او حربيا فاذا هو مسلم وموخطا  
العقد او يرب شخصا فخصيصا ميا وموخطا . في القول . وموجب الكفارة والدية على العاقله  
لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا انهم عليه  
قال عليه السلام رفع عن امته الخطا والنسيان لحديث وقيل المنفرد القتل وانما بان من  
حيث نزل الاحتراز والتثبت حالة الرمي ولهذا اوجب كفارة **قال** . وما جري  
بجرحي لطفا . التام يغلب على انسان فيجهد فيقتل فهو كاخطا . في الحكم لان التام لا قصد فلا يلزم  
صق فعله بالعدو ولا بالخطا . الا انه في حكم الخطا حصول الموت بعقد كاخطا **قال** . والقتل  
بسبب حافس السوء وواضع الحجر في غير مكانه فبطلت انسان . وموجب الدية على العاقله  
لا غير لان متعذر في وضو وضو . فجعل دافعا موقفا فتجب الدية على العاقله . ولا ما تم في العدم  
العقد ولا كفارة عليه لان لم يقتل حقيقا وانما الخطا . بالقاتل في حق الضمان فيبقى ما روي على الاصل  
وسواء كان الواقع حرا او عبدا او دابة ففقدان عليه بذلك قبضه شرعي له لم يخص من الصلح  
رضى الله عنهم من غير تكبير منهم . ولو ساء ساءه فقتله فهو مبيد لان لم يقتله مباشرة ولا هو مو  
ضوع للقتل ولهذا اختلف باختلاف الطابع . وان دفع اليه فبشره فلا شيء عليه ولا يلزم  
عاقبته لان الشارب هو الذي قتل نفسه فصالح كما اذا اتعد الوقوع في البئر **قال**  
وكذلك يوجب حرمان الارث القتل بسبب **قال** . عليه السلام لا ميراث لقاتل وللسبب  
بقاتل ولا منهم لان لا يعلم ان مورثه يقع في البئر ومومنهم في الخطا . لا يقتل ان قصص ذلك  
في الباطن **قال** . ولو مات في البئر نجا او جوعا فلو مدهر وقال محمد بن يحيى طاهر  
فيما وقال ابو يوسف يعني في النجم دون الجوع لان النجم لسبب البئر والوقوع فيها اما بلوع  
بسبب فقد الطعام ولا مدخل للبئر في ذلك وللمدح من الله ان الجوع ايسر لسبب الوقوع  
ان لو لاه لكان الطعام قريبا منه والى حشو . انه لم يميت بالوقوع فلا يفيق وانما مات بلوع  
في نفي . وهو الجوع والنجم وغير مضاف الى طاهر فلا يكون مسيئا **قال** . والكفارة  
عنى رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى فدية مسلمة الى اهله ونحوه  
دية مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزى فيه الطعام لان الكفارة كانت لا تعلم الا نفا  
ولا نقص فيه **فصل** . ويقتل الحر بالحر وبالعبدا بالحر باطح فلا خلاف فيه وما روي  
النفس الحر باطحا بالعبد فاقوله تعالى النفس بالنفس وقال عليه السلام المسلمون تتكفون



فاد ما ونام والانهما ساويا في عصمة الدم فنجى القصاص للمساواة وقولنا في لمر باطل لا يراد به عدم جواز  
 قتل لمر بالعبد لانه تخصيص بالذك فلا يراد على نفى ما سواه الا ترى انه يقتل العبد باطل والذكر بالانثى  
 والانثى بالذكر فلا تجز فيه ونحن نقول بوجوب النفس باطلين فمن اولى من العمل  
 به خاصة **قال** والرجل بالمرأة والصفير بالكبير لا مطلق النصوص **قال** والمسلم  
 بالذمي ما روي جابر ان النبي عليه السلام قال مسلما بذي وقال انا اصفى من وما يذمه والاستوائية  
 في العصمة الموثقة لان عدم القصاص تنفيلهم عن قبول عقد الذمة وفيه من الفساد ما لا يحصى والى  
 بقوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر لم يجز لان الكفر منجى اطلاق ينصرف الى الحرة عارة وعرفا  
 فيصرف اليه توفيقا بين المذنبين ولا يقتلان بغير المسلم الذمي بالمسلم من اهرم التساوي فانه  
 غير محققون الدم على ان ابدا وحرابه يوجب اياحه دمه فانه على عزم العود والمجارية وغيره  
 يوسف انه يقتل به اعتبارا بالعهد وصار كالذمي وجوابه من يقتل المسلم من المسلما من المساواة  
 وقيل لا يقتل وهو الاستحسان لقيام المبيح **قال** ويقتل الصالح بالي من والا عجم  
 بالمجون وبقاض الاطراف لما تقدم من العمومات ولا يالوا عبر التفاوت فيما رواه القصة  
 من الاطراف والاوصاف لا يمنع القصاص وادى ذلك الى التناول والتفاني **قال** ولا يقتل  
 الرجل بعبد ولا بعبد ولد ولا بعتي بعتي قال عليه السلام لا يقاتل الدبول ولا يستبد بعبد ولا ان الا  
 شأن لا يجزى لغيره من نفقته من ولا بولد عليه ما تقدم **قال** والمدبر وام الولد كالعبد وكذا  
 لا يقتل بعبد ملك بعقد لان القصاص لا يتجزى **قال** ومن ورث قضا صا على ابيسقط  
 لان الابن لا يثبت له قصاص على الاب مما تروى الام والاحداد والجدات من اية جهة كانوا كما  
 لارب ما يثبتها من الجارية ولا منهم كانوا السبب في ايجارها فقاروا كالارب **قال** ومن  
 خرج رجلا عدا فمات فعليه القصاص مائة اذ مات منها بان لم يورث له عار من اخرها في  
 الموت اليه لانه قتله عدا فيجب القصاص **قال** ولا يستوفى القصاص الا بالثبني فالعله  
 السلام لا لقود الا بالسنة والمراد به السلام **قال** ولا قصاص على من ترك الابن المولى  
 والطامى والعبي والمجون وكل من لا يجزى القصاص يقتل لانه قتل حصل بسبب احد عا  
 جب للقود وهو لا يتجزى فلا يجب لان الاصل في الدماء طهارة والنصوص الموجبة للقصاص  
 مختصة بحال الانفراد وموضع يمكن القصاص وهو غير ممكن من اهل التجزى فلا يتناول  
 النص **قال** ثم من يجب عليه القصاص لو ان فرد عليه نصف الدية فما له لان فعله عدا وانما  
 يجب القصاص لغز الاستيفاء والعاقلة لا تقتل العبد عاروبيا ونصف الاخر على عاقلة  
 الاخر ان كان حيا او مجنونا او خطا لان الدية يجب فيه بنسبة القتل فان عدا الصبي والمجون خطا

في القصاص

خطا، قال علي رضي الله عنه وان كان الابن على ما تقدم **قال** واذا قتل عبد الرمن ملاقها  
 حتى يجمع الرمن والمتمين لان تعلق به حقا كذا واحدها ما لم تكن لا ملك له فيه فلا يليق وان ملكه  
 لو قتل بطل حقا المتمين فاشتراط اجتماعها ليقطع المتمين فلا يصح على الرمن **قال** واذا قتل  
 المكاتب عن وجاهه لورثه غير المولى فلا قصاص احدا لا يشبهه المولى فانه ان مات عبد املولى  
 ولته وان مات خرا فالوارث ولته السنة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم فثبت  
 المولى فتعذر الاستيفاء **قال** وان لم يتركه وقامه، فالقصاص للمولى لانه مات عبدا بالاجماع وان  
 قتل عن وجاهه لورثه المولى فله القصاص لان حق الاستيفاء له خرا مات او عبدا  
 ملكه واحده هو القود واختلاف السبل لا يفي الى المنازعة وقال محمد لا قصاص لانتباه  
 سبب الاستيفاء، اما بالولاية او بالرق وجوابه ما تروى **قال** واذا كان القصاص بين كبر  
 صفرا فلكبار الاستيفاء، وقال البس لكبار ذلك لانه حقا مشترك بينهم فلا يتفرد به احدهما  
 طاهر مع العاقب واحدا للمولى ولا يحد من القصاص لا يتجزى ثبت بسبب التجزى وفي القوبة  
 فثبت لكل واحد منهم كمالا بالولاية الانكاح والمولى ان على الملاك والاعفو من الصفير غير محتمل  
 وفي انتظار بلوغه نفوت الاستيفاء، على سبيل الاحتمال بخلاف الكبيرين والعاقب لان احدا  
 العفو منه فافترقا **قال** ولو كان الكلا صفرا قبل بستانه في السلطان وقبل ينظر بلوغ احدهما و  
 المجنون والمعوق كالصبي ولا ان الصبي مولى عليه فانه سنة فاه الكبير كان بعقد اصاله وبغير  
 نيابة **قال** واذا قتل ولي العتي والمقتول مملوكا والقبضي ان يقتل او يصابه وليس  
 العفو والوضي يصابه لا غير اما الاب فله ولاية على النفس ومما من باب شرع لا يرجع اليها  
 وهو التثني فثبت له التثني بالفكر كولاية الانكاح واذا ثبت له ولاية القتل ثبت له ولاية  
 الصلح لانه انفع للعتي وليس له ان يعفو لانه باطل لظلمة عوض **قال** وعلى هذا قطع يد المقتول  
 عدا وكذا القاض لانه بمنزلة السلطان ومن قتل ولا واية له فله سلطان ان يستوفى القصاص فله  
 القاض **قال** واما الوصي فلا يمكن العفو لما ذكرنا ولا القصاص لان لا ولاية على النفس فتعيق الصلح صيانة للحقة  
 عن البطلان **قال** ولا قصاص في الخنق والتزويج خلافا لما رواه من سئل القتل بالقتل احد  
 فان تكرر منه ذلك فلكل ما قتل به سببا له لانه يسي في الارض الفساد **قال** ويقتل لثا ع بالو  
 لما تروى العمومات وما روي ان سبعة من صفوا قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضي الله عنه وقا لولم يات على  
 صفوا، فقتلهم به وذكى بحضر من الصحابة رضي الله عنهم من غير كبير فقتل اجماعا وهذا بخلاف ما اذا  
 اجتمعوا على قتل واحد لا يقطعون لان القصاص في النفس يجب بان ياتي بالروح وانه لا ينقطع فقتل  
 واحدا كالشفر في انفاقا اما القطع فيقتل فيكون الواحد متلفا بعين اليد لان المقتول كان متلفا فكان شرع  
 الزاوية

في القصاص



دفع لا غلب للابن بين واعظمها فلا يلزم شرع لدفع ادناهما **قال** **فصل** في تقبل الواحد  
بالطاعة كذا، لانهم ان اجتمعوا على قتل زعيم في الروح لا يتعصب بغير كل واحد منها مستوفيا جميع حقه  
لما بينه فلا يجزئ شئ من الارش **قال** وان قتل واحد لم يقطع حق الباقي لان حقه في القصاص  
وقد مات وصار كما ان مات القاتل فانه يقطع القصاص كفوات كل كذا اذا وصار كوت  
العبد لطلبه ومن ربي انسانا عدا فخذ منه الجاهل وما نال لاول عدا لانه تعذر رمية وفيه  
القصاص على ما بينا ونزل خطا، لانه لم يقصد قتل خطا، **قال** **فصل** ومن لم يمتدح  
وعقره سبع وشيخ لفرس وشيخ آخر فلعن الشارب ثلث الدية والباقي مدر لانه تلف بثلاثة  
انواع **قال** جناية معتزة في الدية والاحرة وفي فعل الاجنب وجناية مدر في الدية والافرة  
وفي فعل السبع والحية **قال** ومعتزة في الاحرة مدر في الدية وهو قتل فيكون على الاجنب ثلث  
دية النفس لانه تلف الثالث **فصل** ولا يجوز القصاص في الاطراف الا بين  
مستوفين في الدية اذا قطعت من المعصوم وتماثلت الاصل فيه قوله تعالى ولا جرح فقتلوا  
وانه يقتضي المماثلة ولان الاطراف بسببها مسكة الاموال ولهذا لا يقطع العبد بها بالاشد **فصل** الحكم  
بالقصاص الاصابع لاختلافها في القيمة بخلاف النفس على مرتبة **قال** واذا كان كذلك تنفي المماثلة  
بالتقاسم، المساواة في المالية والمالية معلومة بتقدير الشرح فامكن اعتبار التساوي فيها ولا يمكن  
التساوي في القطع **قال** الا اذا كان من المفهر اذا ثبت هذا فتقول لا يجوز القصاص في الاطراف  
بين الرجل والمرأة ولا بين الحر والعبد لاختلافها في القيمة وهي الدية ولا بين العبد لانه ان  
تفاوتت قيمته فظلم وان تساوت فذلك مبني على طهر والنظر فلا يثبت في القصاص و  
نقص محذور حتى الله عليه جريان القصاص بين الرجل والمرأة في النجاسات التي تجرى فيها القصاص لانه  
لربح الشجاج تقويت منوعة وانما هو لما في شين باوقفاستويا فيه وفي الطرف نفوس  
المنفعة وقد اختلفا فيها وسجرت بين المسلم والذمي لتساويها في الدية **قال** ثم القصاص نوعان تقوى  
مشاكل كالتلف فممنوع من استيفاء الحكم بان نقص ولا يجزئ من استيفاء، القصاص بالحكم وهو عقد  
من طريق الحكم كاليمين مع لبار فيمنع استيفاء، كل واحد من الطرفين بالآخر **قال** وكذا الاصابع لا يقطع  
الا بقتل اليمين باليمين واليسار باليسار وكذا المقيم باليمين واليسار باليسار واليمين باليمين  
بالتسوية والفرس بالفرس **قال** ولا يوضع الا على الاستيفاء لان القصاص بينه عن المساواة الا بالتساوي  
في المنفعة والقيمة والعوض فسر على هذا المثال فاذا قطع يد غيره من المفهر فقطع يده لانه لا معتبر  
بكبير اليد وصغر لانه منفوق اليد لا يختلف بذلك وكذا كل عضو يقطع من المفهر كالي حرمه ومارون الناقص  
وهو مالان منه والاذن لا يمكن المماثلة بينهما في القطع **قال** تعالى في الاثام بالاثام والاذن ولا قصاص في

في اللسان ولا في الذكر الا ان يقطع الشفة لانه معلوم كل واحد منها يتعصب وينسب لهما يمكن المماثلة  
بينهما في القطع فلا قصاص بخلاف ما اذا قطع الشفة فانه معلوم كالمفهر **قال** ولو قطع بعضها  
او بعض الذكي فلا قصاص لتعذر المساواة اما الاذن لا يتعصب فيمكن المماثلة سواء قطعها  
او بعضها **قال** واما الشفة ان قطعها جميعا وجب القصاص للمساواة **قال** وان قطع بعضها  
لا قصاص لتعذر **قال** **فصل** ولا قصاص في عظم الا لسن روي ذلك عن عمر ابن مسعود عن  
ابيه عنهما ولا في المماثلة تعذر فيما سواه من العظام لانه اذا كسر موضع ينكسر موضع اخر لانه اجوف  
كالقارورة يمكن في السن والسن في السن **قال** **فصل** فان قطع يده لانه كسر يده وان كسر يده  
تعذر تحقيق المساواة لو كان السن محال لا يمكن يده لا قصاص وبحر الدية في مال ولا  
اعتبار بالكبر والهو لا ستوايتها في النعفة **قال** ولا قصاص في العين لتعذر المساواة الا ان  
يذمب صنوا وبها وبها فيمكن القصاص بان يوضع على وجهه قطع يده ويقتل عنقه بالمائة  
المحاجة حتى يذمب صنوا وبها روي ذلك عن علي وعنه من الصحابة رضي الله عنهم ولانه طريق الى  
استيفاء القصاص فيمكن وعنه ابن يوسف لا قصاص في الاصول لانه نقص في العين كالتلف  
في اليد **قال** ولا يقطع الا يدي باليد وقديناه وبحر الدية لانه من تعذر القصاص بحر الدية  
ليلا تخلو لطانية عن موجب **قال** ومن قطع يمينه رجلين قطع يمينه واخذ امره من ذرية الاخر  
بينهما لانها استوفى في سبيل الاستحقاق كالفرا، في الزكاة **قال** فان قطعها احد ما مع عينية الاخر  
فلا خذية يده لان لظاهر استوفى حقه وبقى حق الغائب وتعذر استيفاء القصاص فيصير الى  
الدية **قال** وان اكل القاطع اشل او ناقص الاصابع فليقطع عن ان ش، قطع العينة  
وان ش، اخذ دية يده لانه تعذر استيفاء حقه **قال** فان رضى بدون حقه اخذ ولا شئ له  
غيره وان شاء اخذ العوض وهو الارش كمن غضب مثليا فالتقه ثم انقطع عن ايدي الناس فلما اكل  
ان اخذ القيمة كذا هذ ولو سقطت اليد المعيبة او قطعت فلما فلا شئ عليه لتعيب حقه في  
القصاص وانما يصير بالاختياره فيسقط بغوات محكم ولو قطعت في قصاص او سرقة فعليه  
الارش لانه او في نها حقا مستحقا عليه ففيه سائلة له معنى وكذلك لو كان راسي الشايع اصغر لانه  
تعذر استيفاء حقه كاملا لانه ان اخذ بقدر شجته ساحة يتعدي الى غير حقه لانه اذا شج  
ما بين قريته وما بين قريتي الشايع اقل ساحة فان استوفى مقدار شجته وهو انما يستحق ما بين  
قريته فقد تعدي الى غير حقه فيتشج كما قلنا ولو كان راسي الشايع اكثر من الشجوة ان شاء  
اخذ بقدر شجته وان شاء اخذ ارشها لانه لو اخذ ما بين قريتي الشايع يزداد شئ الشايع  
بطول الشجة وليس له ذلك فيتخير ما تر وكذلك اذا استوعبت الشجة من جهته الى



فتمام ولا تبلغ قفا الشاخ تخبر كما قلنا **قال** ومن قطع يده جل خطا فقتل عمدا  
قبل البر او خطا بعد او قطع يده عمدا ثم قتل خطا او عمدا بعد البر اخذ بالامر والاصل  
فيه انه متى امكن الجمع بين الجراحات تجمع لان القتل غالبا انما يقع بجراحات متعاقبة فلو اعتبرنا  
كل جراحة على حدة اذ كان الجرح واحدا لم يكن يعطى كل جراحة حكمها وفي المسائل نورد  
الجمع اما الاول فيستفاد من الفعليين وتنايد حكمهما وكذلك الثالث واما الثانية والرابعة  
فلتحلل البر بينهما وانه قاطع للترامية حتى لو لم يتخلل بينهما برة يجمع بينهما ويكتفى بدية واحدة  
في الخطابين وكذلك عندنا في العمد بان قطع يده عمدا ثم قتل عمدا فيلزم الجمع بينهما ويقتل ولا يقطع  
لان القتل متحد ولم يتخلل البر فيجمع بينهما كما في الخطا وقال ابو حنيفة رحمه الله ان شاء الامام قاله اقطعوه  
ثم اقلوه وان شاء اقلوه لم اقلوه لان الجمع مستعذر لان الواجب القوي وهو عمد المساواة وذكر بان يكون  
بان يكون القطع بالقطع والقتل بالقتل فتعذر الجمع اولان القتل يمنع اضافة اسرارية الى القطع الا انهما لو جردا  
من شخصين يجب القصاص على القاتل فصار كما اذا تخلل البر بخلاف ما اذا اسرى القطع لان القتل واحد  
والجلا في الخطابين لان الواجب الدية ولا يعتبر فيها المساواة **قال** ومن قطع يده فقتل عمدا ثم مات فعلى القاتل  
الدية في ماله ولو عفى عن القطع وما حدث من فقه عفو عن النفس والشجة كالقطع وقالوا هو عفو النفس في المثلين  
جميعا لانه العفو عن القطع او عن الشجة عفو عن موجب وموجب القطع لو براء والقتل لو سره فكان عفو عن ايتهما  
تحقق وصار كما اذا عفى عن الجناية فانه يتناول الجناية المقصورة والسارية كذا هذا والى حنيفة رحمه الله انه قتل  
نفسا معصوما عمد فيجب القصاص قياسا والعفو وقع عن القطع لا عن القتل الا ان استحسانا وقلنا تحية الدية في ماله  
لوجود صورة العفو وذلك يوجب شتمه وهي دارية للقصاص بخلاف العفو عن الجناية لانه يعلم لانه حبي  
وبخلاف قوله ولا يحدث من لانه صريح في العفو عن القتل ثم ان كان خطا يعتبر عفو عن الثلث لان موجب الماله وقت الورثة  
متعلق بالماله وان كان عمدا فمن جميع الماله لان موجب القصاص ولم يتعلق به حق الورثة لانه ليس به **قال** واذا حضر احد الوارثين  
واقام البينة على القتل حضر الاخر فانه يعيد البينة وقالوا لا اعادة عليه ولو كان القتل خطا لا يعيد هاهنا والاجماع والجمهور  
الحاضر لا يقتضون حكم الغائب لاحتمال العفو لهما ان القصاص حق الميت يدل على صحة عفو حال حيوت بعد الجرح ولو انقلب  
مالا يقتضي مديونة وتنفذ فيه وصاياه ويرث عنه فيقوم الزاخر مقام الجميع في اقامة البينة ولا حنيفة رحمه الله ان  
القصاص حق المقتول من وجه ما قالوا حتى الورثة من وجه فان الوارث لو عفى عن الجرح خال صيق الجرح صح  
عفو ولو لم يكن حقه ما صح كبراء الفريج وكان الاحتياط في الاعادة بخلاف الخطا في الواجب الماله وهو حق المقتول  
من كل وجه لانه تفرق في حوايج الاول وليس بناء على التغليب حتى يثبت بشهادة النساء مع الرجال وبالشهادة على الشهادة  
ولا كذلك **قال** رجلان اقر كل واحد منهما بالقتل فقا الوقت فقتلوا فله قتلها ولو كان مكان الاقرار شهادة فله قتلها وهو  
ان يشهدا هذان ان ردا قتلوا وان ان عمدا قتلوا الوقت فقتلوا والفرق ان كذب الشهود حيث قال قتلا وكذب المقرين  
حيث قال قتلتها وكذب الشهود فيمنع قبال الشهادة وتكذيب المقرين بعض ما اقر به لا يظلم اقراره في الباطن فافترقا

قالوا لا يحد  
الدية في ماله  
وكانت الدية  
في ماله  
وكانت الدية  
في ماله  
وكانت الدية  
في ماله

الموجب للعقوبة وحالة التلف استقطعت نفسه بالردة فكانه ابراء الرامي فصار كما اذا ابراه **قال**  
قبل الموت ولا اذ صار قاتلا يرميه وانه متقوم بحصوم عند الرمي لوجوده قبل الرقة وقضيته وجوب  
القصاص الا ان باعتبار حالة القتل او رتبته لرتبة فخطا القصاص فيجب الدية فاجوب حنيفة  
رحمة الله يعتبر حالة الرمي الا ان الرمي انه لو رمى الى جده ثم اذنت ثم وقع به السهم حل وكذا اذا رمى الى صيد ثم  
مات ثم اصابه حل ويكون له ولو كلف بعد الرمي قبل الاصابة اجزا عنه فذلك دليل ان المعنى حالة الرمي  
واما المسئلة الثانية فما لا حجاج لان الرمي ما وقع سبب للضمان لان الرمي عين متقوم فلا ينقل سببا  
بعد ذلك وعلمنا ان الرمي حرام فاسم ثم وقع به السهم لا شيء عليه قلنا واما المسئلة الثالثة فقول  
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن فضال ما بين فيمنعه مرتبة الى غير رمي لان العتق قاطع للترامية فرفع الرمي  
جناية ينتقض بها قيمة الرمي اليه فيجب النقصان ولهما ما بينا ان المعنى حالة الرمي فيصير قاتلا من وفاء الرمي  
ومدعو عموك فنجزة وهذا خلافا لما اذا اقطع طرف عمن اعفاه مولاه ثم مات العبد على عرش النجزة  
النقصان الذي تقم القطع لان عتق ولا يجوز عليه قيمة النفس لانه انما بعض المحل وانه يوجب الضمان للمولى و  
ولو وجب بعد السرقة شيء لوجب للعبد فيه ضمان الجناية مخالفة لابتداء بها وهذا الرمي الاصابة لا يجزئ  
الضمان للمولى لانه ليس بالذات وانما نقل به الرعيان فلا يختلف نهايته وبداية **كتاب الدية**  
الدية ما يودى ويكاف القتل بوجوب مالا يدفع الى الاولياء يسمى دية وانما يخص بما يودى بدل النفس دون  
غيرها من المتلفات لان الاسم يثبت للتعريف بالخصيص لا بالعموم وجوب الدية في القتل حكمه بالدية  
ومدعوون بنيران الادنى عن الهدم ودمه عن الهدم وحسب بالكتاب السنة ومدعوون بغير دية  
مسئلة ما امله وقوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابل يجزي سبب قبل القتل المؤمن مائة من الابل  
**قال** الدية المغلفة خمس عشرة بنت مخاض ومثلها بنت لبون وحفان وجدة وقال محمد  
رحمة الله ثلثون جذعة وثلثون حقة واربعون ما بين ثنية الى بادل عام كلها خلفا في بطونها  
اولاد صالما روى عن النبي عليه السلام انه قال في حجة الوداع الا ان قتل خطا العمد فضل الله العباد  
وفيه مائة من الابل منها اربعون في بطونهم اولاد ما ودية شبه العمد غلط محج قلنا ولهما قوله  
عليه السلام في النفس ما بين من الابل وروى الزمخشري ان الدية كانت على عهد رسول الله ارباعا ومعلوم  
انه لا يرد بها الخطا فيجب المادى العمد ولو اوجبنا الحليل وجب الزمخشري مائة وعن ابن مسعود التغليب  
ارباع كما قلنا ولا يعرف ذلك الاسماء فكان معارضا لما روي ان الضحابة دفع الله عنهم اختلاف  
في صفة التغليب وله كان دوا ثباتا لا يقع خصوصه وقود على عمن في حجة الوداع مع تكاثر المسلمين  
فكان يشهدوا ولو استشهدوا لا يجزئ بالبعق على البعض ولو اجماع لا يقع الخلاف ولم يرفع دل على عدم ثبوت  
ولانه لا يجوز ان يبرأ من الجمل حقيقة فيكون كلفه ما ليس في الوسخ **قال** وغير المغلفة

قالوا لا يحد  
الدية في ماله  
وكانت الدية  
في ماله  
وكانت الدية  
في ماله  
وكانت الدية  
في ماله



مخاض ومثلها بنات مخاض وبن ابون وحاف وجذع فهي خمس من كل جنس عشرين هكذا قال ابن مسعود  
 ان النبي عليه السلام فضي في قنبل قنبل خطا بما منه من الابل انما سكا قننا والان الخطا اخف فتناسب  
 التخفيف في موطنه وذا الذي ذكرنا **قال** او الف دينار او عشرة الف درهم كل عشرة ووزن سبعة  
 من قبل المارون من ابن خازنه قال قطعت يد علي عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص على الناس  
 خمسة الف درهم وعن عمر بن الخطاب انه فضي في الذبعة عشرة الف درهم وعن ابن عباس بالف دينار روى  
 انه عليه السلام فضي في قنبل بعشرة الف درهم وماروي انه قضي باثني عشر الفا قال محمد بن طه  
 كان وزن سنة تحمل عليه نوقا **قال** ولا يجب الذبعة من شيء آخر وقال الحسين بن البرقي ما يتاخر  
 ومن الغنم الفاسا ومن الخيل ما يتاخر حلة ثوبان اذا روي دارو عبيدة السلمان ان عمر رضي الله  
 عنه قضى في الذبعة بعشرة الف درهم ومن الدواب الف دينار وروى الابل بما منه من البقر بما تارة ومن الغنم  
 بالقشاة ومن الخيل ما يتاخر حلة ورواه الله قدود الذبعة بهذه المقادير لان القفا لم يقع في وقت  
 واحد يجمع هذه الاجناس ولا في حنفية رجه الله قوله عليه السلام في النفس ما منه من الابل وقضيه ان لا يجمعوا  
 الاماثل الدليل عليه وانما دل على الذهب والفضة وهو ما يقوم من قضاة عليه السلام ومن اصحابنا من روى  
 عن ابي حنيفة مثل قولهما فانه قال اذا اصالح الوالي على الكس من ما يتاخر بقره او ما يتاخر حلة لم يخره  
 اية التقدير **قال** ودية المرأة نصف ذلك هكذا روى عن النبي عليه السلام وعن عمر بن مسعود  
 وزيد بن ثابت رضي الله عنهم كذلك ايضا ولانها في الميراث والشهادة على النصف من الرجل فكذلك  
 الذبعة **قال** ولا تغليظ الا في الابل لانه لم يرد النص بالتغليظ الا فيها ولا يعرف ذلك الا في الابل  
 ودية المسك والذبي سوا لقوله عليه السلام دية كل ذي عهد في عهد الف دينار وقال الزهري رضي  
 ابوبكر وعمر وعلي رضي الله عنهم في دية الذي يملكه المسلم وعليه في قتلها فاعلموا ان لهم  
 ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وللمسلمين اذا قتل قنبل الف دينار فيكون لهم كذلك وكذلك ذبعة  
 المنان لما روى ابن عباس ان سنان بن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ايها رجلها ورجلها  
 من عنده فلقها عمر بن ابيه الف درهم فقتلها ولم يعلم بايها فواد بها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بدني من المسلمين **فصل** وفي النفس الذبعة لما روينا والمراد في النفس يستوي فيه العقب والكتف  
 والوضيع والشريف والمسلم والذمي لا يتفاوت في الحمة والعصمة وكما في الاحوال في الاحكام الدنيا  
 وية **قال** وكذلك في الانف والاذن والحنفية والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان وعفة  
 اذا منع الكلام والقلب اذا منع الجماع وانقطع ماؤه او احدودب وكذا اذا افقأ فافقأ فافقأ فافقأ  
 البول والاصل في ذلك انه من ذال الحال على وجه الحال او اذ حبس النقرة اطلاق الذبعة كاملة  
 لان تقويت حبس النقرة تلاف للنفس في حق تلك النقرة لان قيام النفس ببقاء منافعها فكاه

قال

تقويت حبس النقرة كتقويت الجبول والحال مقصود في الحيوانات كالمففعة ولهذا يزداد قيمة المملوك  
 بالحال وتقويت حبس النقرة انما وجب الذبعة تسريغا وتكريرا للادنى وسر في الحال كسر بالمال  
 فيعلق به كما الذبعة ويؤيد ذلك ما روي عن مسيب بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في النفس والذبعة  
 اللسان الذبعة وفي الذكر الذبعة وفي الانثى الذبعة وفي المارون الذبعة وهكذا كتب صلى الله عليه وسلم  
 لعمر بن حرم اذا ثبت هذا فنقول اذا قطع الانف ذال الحال على الحال ذال المارون والارنية  
 والكل عضو واحد فلا يجب بقطع الكل الا ذبعة واحدة وفي قطع الذكر تقويت منفعة الوطئ وسنة  
 البول وروى الماء ودقة والابلج الذي هو طرف العلوق عاقه واما الحنفية ففي الاصل في منفعة الا  
 بلاج والذوق والقبضة تبع له واما العقل فتنفعه اعظم الاسماء وبه يتفقد لذيها واخره وسنة  
 اعظم من ان تحف الشم والذوق والسمع والبصيرة مقصود وعمر رضي الله عنه في ذبعة واحدة يارب  
 ديات حيث ذبعت العقل والكلام والسمع والبصر وفي قطع اللسان ذبعة مقصودة ومن  
 منفعة النطق وكذلك اذا لم يقطع البعض لوجود الموجب لوعجز عن النطق ببعض  
 الحروف فاني عجز عن الاكثر يجب كل الذبعة لانه فانه منفعة الكلام وان قدر على اكثرها فحكومت  
 عدل ظهورها كالالاتام لكن مع خلل والحاج منفعة مقصودة يتعلق به مصالح حمة فاذا افتر وجب  
 به ذبعة كاملة وبانقطاع الماء تقويت حبس النقرة وبالحذبة ببول الحال على وجه الحال فلو زالت  
 الحذبة لا يجب شيء لزال الموجب وسنة ان البول منفعة مقصودة فيجب الذبعة ببولها **قال ومن**  
 قطع يد رجل خطاء فقتله قيل البر خطاء فدية واحدة لا اتحاد الجنس وقد تذر **قال وما في**  
 البدن اثنان فيهما الذبعة وفي احدهما نصف وهي الارزنان والعنان اذا ذهب نورهما سواء  
 ذبعت الشحمة او بقيت لان المنفعة بالنور لا بالشحمة والحيان والشفتان والحاجبان واليران  
 والرجلان وسمع الاذنين وثد بالمائة وحلماتها لان اللبن لا يستسار دنها وبغواتها يغوت  
 منفعة الارضاع والانثيان اذا استوصل لحما حتى لا يبقى على الورك اللحم والاصل فيه ما روي بسعيد  
 بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في العينين الذبعة وفي الاذنين الذبعة وفي اليدين الذبعة وفي  
 الرقبين الذبعة وفي البيضتين الذبعة وفي كتاب عمر بن حزم وفي العينين الذبعة وفي احدهما نصف الذبعة  
 ولان المنفعة تقوت استماد الحال كاملا وبغوات احدهما يغوت النصف **قال** واذا قطع الانثيين مع الزكوة  
 او قطع الزكوة لا يغا الانثيين ففيماد ثيان لان منفعة الانثيين بعد قطع الزكوة قايمة وهي اسال النقرة والبول  
 فان قطع الانثيين في الزكوة في الانثيين الذبعة وفي الزكوة لان يقطع الانثيين ما رخصا وفي ذكر  
 اخصى حكمة ولانه اقلت منفعة بقطع الانثيين وهي منفعة الابلا فصار كاليد الشحمة **قال** وما فيه  
 اربعة فني اجد طاربع الذبعة وهي اشعار العينين واهدا بها لانه يغوت به الحال على الحال وحبس النقرة



وهي دفع المذني على العين **هـ** فان قطع الاشعار وحدها وليس فيها احدا من فيها الزينة وفي احدها ربيع اليد وكذا الاطراف وان قطعها معا فدية واحدة لانها كعضو واحد كما شارح مع الانف **قال** وفي كل اصبع عشر الدية يعني من اصابع اليد والرجل قال عليه السلام في كل اصبع عشر من الابل والاصابع كلها سواء وفي قطع الحلق تقويت جنس المنفعة فوجب دية كاملة وهي عشر فيقسم عليها **هـ** وتقسم دية الا صبع على ماضيتها فافيهما مفصلا في احدهما نصف ديتها ثلاث ماضل في احدهما ثلثها اعتبارا بانقسام دية اليد على اصابعها **قال** **والكف** يتبع للاصابع لان منفعة البطش بالاصابع والدية وجبت بتقويت المنفعة **قال** وفي كل سن نصف عشر الدية قال عليه السلام وفي كل سن خمس من الابل والاسنان كلها سواء الثياب والاياب والاضراس والطلاق الحديث ولحم السن تينا وكل فيجب في الانسان دية وتلك الخماس دية لان الانسان اشان وتلثون ستا عشرون ضرا واربع ايتاب واربع ضواحد واربع شاي **هـ** واسنان الكوسج قالوا ثمانية وعشرون فوجب دية وخمس دية وهذا غير جار على قياس الاعضاء الا ان المرجع فيها الى النقص **قال** فان قلعه فثبت اخره كما يناسط الارض لزوال سبب ولواعاد المقلوعة الى مكانها فثبت فعليه الارش وكذلك الاذن لانها لا تعود الى الحالة الاولى في المنفعة والجمال والمقلوع لا ينبت ثانيا لانه لا يلتزق بالفروق والعصب فكان وجود هذا الثبات وعدمه سواء حتى لو قلد انسان لاشئ عليه **هـ** ولو اسودت السن من الضربة او حمرت او افسدت فيها الارش كاملا لانها تبطل منفعتها اذا اسودت فانما شئت ويغوت بذلك الحال كاملا **هـ** ولو افسدت فحق ان حنيفة حكومت عدلان القفرة لا تذهب منفعتها بل توجب نقصانها فتجب احكومت **هـ** ولو افسدت فحقك ينظر به حولا الاحتمال انه يشتر وان سقط او حدث فيه صفة تماذكروا وجب فيها ما قلنا لان الجنايات يعتبر فيها حال الاستقرار قال عليه السلام يتاني بالجراح حتى تبرا وتوا اذا لم يستقر لا يعلم الواجب فلا يجوز القضاء **قال** وفي شعر الراس اذا حلق فلم ينبت الدية وكذا في الحية والحاجبان والاطراف اما الحاجبان والاذن فلما تروا اما الحية فلا في فيها جمال كامل لقوله عليه السلام ان ملائكة سماء الربا يقول بسمان من ربي قال بالحكي والنساء بالذوايب وعن علي رضي الله عنه انه اوجب في شعر الراس اذا حلق فلم ينبت دية كاملة وكذا في الحية وكان ابو جعفر المنصور ياتي يقول في الحية انما تجب الدية اذا كانت كاملة يتجمل بها اما اذا كانت طاقات متفرقة لا يتجمل بها فلا تجب فيها وان كانت غير متفرقة لا يتجمل بها وليست مما يشي فيها حكومت عدل **قال** وفي اليد اذا شئت والعين اذا ذهب صوها الدية لانها اذا عدت المنفعة فقد عدت معنى فتجب الدية على ما تبين **قال** وفي الشارب والحية الكوسج ونثر الرجل وذكر الحصى والعين والاسنان والارض واليد والاشلاء والعين العوراد والرجل العوراد والسن السوداء والاصبع الزاينة وعين الصبي ولسان وكره اذا لم يعلم محبة حكومت اما الشارب فهو يتبع

الحية وقد قيل السنة فيه الحلق فلم يكن جمالا كاملا وحية الكوسج ليست جمالا كاملا وكلما تجب في الشارب انما تجب اذا فسد المنبت اما اذا عاد فنبت كما كان لا يجب شئ لعدم الموجب ونثر الرجل المنفعة فيه والجمال وذكر الحصى والعين واليد والاشلاء ولسان الارض والعين العوراد والرجل العوراد لعدم فوات المنفعة والجمال في السن السوداء ولا منفعة في الاصبع الا ايقن وانما وجبت حكومة عدل بنثرها لانه متى لا تجره منه واعطاه اعضاء الصبي اذا لم يعلم صحته وسلامته منفعته لا تجب الدية بالشك والسلامة وان كانت ظاهرة فالظاهر لا يصح حجة للازام واستعمال الصبي ليس بكلام بل بمحمد صوته وصحة اللسان يعرف بالجلال والركوب بالحركة والعين بايستدل به على الظاهر اذا عرفت صحة ذلك فهو كالباب في العوراد والخطا **هـ** وفي شعر بدن الانسان حكومة لانه لا منفعة فيه والجمال فان لا يظهر **هـ** ولو اذن فثبت فيها حكومة **هـ** وفي قطع الاظفار فلم تثبت حكومة لانه لم يرد فيها ارش مقدر **قال** واذا قطع اليد من نصف الشاغل في الكف نصف الدية لما تقدم وفي الزايد حكومة عدل لان المنفعة فيه والجمال **هـ** وكذا ان قطعها من المرفق ما تبين **قال** ومن قطع اصبعاً فثلث اخرى او قطع يده التي لم تثلث اليسرى فلا قصاص وقلة قصاص وقال عليه القصاص في الاولى والارش في الثانية وعلم هذا الخلاف اذا شئ موضع فذهب سمي او بهرم **هـ** واجمعوا الوشحة موضحة فصارت منقولة او كسرت فاسود الباقى او قطع الكف فثلث الشاغل او قطع اصبعاً فثلث الكف او قطع مفصلا من الاصبع فثلث باقها لا قصاص عليه وعليه ارش الكل لتمام الخلافات ان تعدد محل الجناية فلا يلزم من سقوط القصاص في احدها سقوطه في الاخر كما اذا منى على عضو عمدا او على اخر خطأ ولا حنيفة دعه ان جناية وقعت سارية بفعل واحد والمحل متغير من حيث الاتصال فتعذر القصاص لان القصاص ينبي عن المماثلة وليس في وسعة القطع بصفة السارية واذا تعدد القصاص وجب المال كما في مواضع الاجماع بخلاف ما قال عليه لان احدها ليس بسارية للاخر **هـ** ولو قطع كفا فيها اصبع او اصبعان فعليه ارش الاصابع ولا شئ في الكف وقال لا ينظر الى ارش الاصبع والا صبعين والى حكومة العدل في الكف فيدخل الاقل في الاكثر لانها جنايتان بفعل واحد في محل واحد فلا يجب الارشان ولا سبيل الى هذا ارادها فرجها بالاكثر كما لو صحت اذا اسقطت بعض شعر الراس وله ان الاصابع اصل والكف تبع لان البطش يقوم بها ولان قطع الاصابع يوجب الدية كاملة ولا كذلك قطع الكف والاصل وان قل يستتبع التسع بخلاف ما ذكر لان احدها ليس شيا لالاخر **هـ** ولو قطع الكف وفيه ثلاث اصابع وجب ارش الاصابع بالاجماع لان الاصابع هي الاصل لما تبين ولا كسر حكم الكل **قال** وعمدا الصبي والمجنون خطا القول عليه السلام عدل الصبي خطا وروي ان مجنوناً قتل رجلا بسيف فقتل على رضى الله عنه بالدية على عاقلة من غير نكير ولان القصاص عقوبة ولا يستحقان العقوبة بفعلها كما حدد وكذا من احكام العوراد ولا انما عليها **فصل** الشجاج عشرة الخوصة وهي التي تحرق الجلد اي تشق او تحرقه ولا يخرج الدم



ثم الدامعة التي تخرج ما يشيب الرمع وقيل التي تظهر الدم ولا تشبهه كالدمع في العين ثم الدامعة التي تخرج الدم  
وتشبهه ثم البياض تبضع اللحم أي تقطع وقيل تقطع الجلد ثم الشلاحة ياخذ في اللحم وعلى الوجه الأول  
تأخذ في اللحم الكثر من البياض ثم السحاق وهو جلد فوق العظم تصل إليها الشجة ثم الموضحة توضع  
العظم أي تكشف في العاشدة تفتح العظم أي تكسر ثم المنقلة تنقل العظم بعد الشدة ثم الموضحة التي تصل إلى  
أم الدماغ وهي جلد تحت العظم فيها الدماغ فالوأم الدامعة وهي التي تحرق الجلد وتصل إلى أم الدماغ ولم يذكر  
هنا يتحدر منه إذا لا فائدة في ذكرها فإنه لا يعيش معها وليس لها حكم مفرد ولم يذكر الحارصة والدامعة لأنه  
لا يبقى لها أثر على البقاء والشجة التي لا أثر لها الحكم لها قال في الموضحة القصص أن كانت عمدا لقوله تعالى والمروع  
قصص وإن يمكن فيها لأنه يمكن أن السكين إلى العظم فيتحقق المساواة وقد قضى عليه السلام بالقصاص في  
الموضحة قال وفي التي قبلها حكومة عدل لأنه ليس فيها إرش مفرد ولا يمكن إهدارها فتجب الحكومة قال عمر بن  
عبد العزيز ما دون الموضحة خزوش فيها حكومة عدل وعن محمد بن عيسى أنه في الأصل ما قبل الموضحة القصص  
دون ما بعدها لأنه يمكن اعتبار المساواة فيما قبلها بمعرفة قدر الجراحة بما رثم تؤخذ حديدية على قدرها وينفذ  
في اللحم إلى آخرها فيستور مثل ما فعل لقوله تعالى والجروح قصاص ولا يمكن ذكرها بعدها لأن كرم العظم وتقاله  
لا يمكن المساواة فيه قال والشجاج تختص بالوجه والراس لغة كاختص بالزحف والكبيش والجبهة والجافية  
بالجوف والجبه والظهر وما سوى ذلك جراحات فيها حكومة عدل لأنها غير مقدرة ولا مهددة فيجب حكومة عدل  
قال وحكومة العدل أن يقوم المجرع عهدا سالما وسلميا أي صحيحا أو مجنونا فما نقصت الجراحة من القيمة يعتبر  
من الدية فإن نقصت عشر القيمة يجب عشر الدية وعلى هذا وإذا أراد بالسليم المجرع وإن كان موضوعا للدينغ منعت  
لأنه في معناه وهذا عند الطحاوي لأن الحولا يمكن تقوية والدية للعبد كالدية الحر فما أوجب نقصا في أمرها  
اعتبر بالآخر وقال الكشي من يؤخذ مقداره من الشجة التي لها إرش مقداره بالحز فينظر كم مقدار هذه الشجة  
من الموضحة فتجب بقدره أي نصف عشر الدية قال ومن شج رجل كما إذا فذهب عقله أو شعر راسه دخل فيه  
إرش الموضحة لأن العقل إذا قات فانت منفع جميع الأعضاء فصار كما إذا شج فمات وما الشجر  
فلان إرش الموضحة يجب بقوات بعض الشعر حتى لو نبت مسقط الأرض والدية يجب بقوات جميع الشعر وقد  
تعلقا بفعل واحد فيدخل الجرح في الكل كما لو قطع أصبع فثقت يد قال فان ذهب سمعه أو بصره أو كلامه  
لم يدخل ويجب إرش الموضحة مع ذلك لما روينا عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في ضربة واحدة بأربع ديات ولأن  
منفعة كل عضو من هذه الأعضاء مختصة به لا يتعدى إلى غير فاشبه الأعضاء المختلفة بجلل فالعقل فإنه  
منفعة يتعدى إلى جميع الأعضاء وعن ابن عباس أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام دون البصر لأن  
السمع والكلام امر باطن فاعتبر بالعقل أما البصر امر باطن فلو يلحق به وطريق معرفة ذهب هذه  
الاشياء وبها اعتراها الجاهل أو تصديق المجني عليه أو ينكول عن الجاني كما في سائر الحقوق ويعرف

البرهان ينظر عدلان من الاطباء لانه ظاهر يعرف ومن اصحابنا من قال يستعلم البصر بان يجعل بين يديه  
شيء خيرا كالبحر اما السمع فيستفعل المرمى ذهاب سمع كما روينا ان رجلا ضرب امرأة فادعت ذهاب  
سمعها فاحتملها إلى القاضي اسمعيل بن جادين انه ضيفت فشاغل عنها ثم التفت اليها فقال عني عني تكل فجمعت  
ذيلها فلم اعدا كاذبة واما الكلام فيعرف بان يستفعل حتى يسمع كلامه اولاه واما الشم فيجرب بالرائحة  
الكريهة فان جمع منها وجد علم انه كاذب قال ولا تنقص من الموضحة والطرف حتى يبرأ لما روينا ان  
رجلا جرح حسان بن ثابت في آء الانصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فظلموا القصاص فقال فقال  
استظر واما يكون من صاحبكم فاما الجراحة الخطا فلا يشبهه فيها لانها ان افترقت فظاهر وان سرت  
فقد اخذ بعض الدية فيأخذ الباق قال ولو شجته فالتحمت ونبت الشعر سقط الارش لرواى الموصي  
وبعوا الشين وقال ابو يوسف عليه ارش الالم لان الشين وان زال فالالم الحاصل ما زال فيقوم الالم وقال  
محمد بن عيسى رحمه الله عليه اجرة الطبيب لأنه لم يسهب فعلة فكانه اخن من مال فصل ومن ضرب بطن امرأة  
فألفت جينا ميتا ففيه غرة خمسون دينارا على العاقلة ذكر كان اوانثى والقياس ان لا يجب  
في شجتي لأنه لا يعلم حيوز والظاهر لا يصلح للزنا الا ان تركنا القيس لما روينا ان امرأة ضربت بطن  
ضربتها بعد فسطاط فألفت جينا ميتا فاختصا بالرسول الله صلى الله عليه وسلم حكم على عاقلة  
الضاربة بالفرقة عبدا اوامة او فتيتها خمسون وفي رواية او خمماية ولم يستفد كذا كان  
اوانثى ولأنه يتعذر التمييز بين الذكر والاثنى في الجنين فيسقط اعتباره دفعا للحرج وفي رواية  
فألفت جينا ميتا وماتت فقضى عليه السلام على عاقلة الضاربة بالدية وبغرة الجنين رواه المفيرة  
وقال فقال عم الجنين فقال انه قد اشعر وقام والد الضاربة وفي رواية اخوها عمران بن  
عوفير الاسمي فقال كيف يدرك من لا اكل ولا شراب ولا صاح ولا استعمل ودم مثل ذلك يطل  
فقال عليه السلام اسجع كسجع الكهان فيه غرة عبدا وامة وكذلك رواه محمد بن سلمة ايضا  
قال ومن ألفت جينا مات فيه الدية على العاقلة وعليه الكفارة لأنه صار قاتلا وان ألفت  
ميتا ماتت ففيه ديتها والفرقة لما روينا وان ماتت ثم ألفت ميتا ففيها الدية ولا شيء لأنه لموتها  
سبب لموت لانه خنق بموتها فانما يتنفس بنفسها واحتل موته بالظنية فلا يجب الفرقة بالشك  
وان ماتت ثم خرج جينا مات فديتان لأنه قتل نفسي فان ألفت جينتين ميتتين ففيهما  
عمرتان لأنه عليه السلام قضى في الجنين بغرة فتكون في الجنين عمرتان ولأن من ألفت شخصين  
بغرة واحدة ضمن كل واحد منهما كالكبيرين فألفت احدهما ميتا والاخر حيا مات ففي الميت  
الفرقة وفي الحي دية كاملة اعتبارا لما جاله الا نفراده وتجب والفرقة في سنة واحدة فكذلك  
اروي عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام وان استيان بعض خلفه ولم يتم فيه الفرقة لانا نعلم



انه ولو كان كالكلام فالنبي عليه السلام قضى في الجنبين بالمغفرة ولم يفصل ولم يسأل **قال** ولا كفارة  
 في الجنبين لان القتل غير متحقق بخلاف ان لا حيوة فيه وقد بينا ان ما وجب فيه على خلاف القيل  
 بالنسبة وان ورد في العزة لا غير والكفارة طريقها التوقيف او الاتفاق **قال** وما يجب فيه من  
 عنه لا يتبادل عن نفسه فتورث كالدنية ولا يورث الضارب منها لانه قاتل **قال** وفي جنين الامة  
 نصف عشر قيمته لو كان حيا ان كان ذكرا وعشر قيمته لو كان انثى لان الواجب في جنين الحرة خمس  
 مائة وهي نصف عشر الدية من الحرية كما بقيت من العبد فتعبر به وغرة الجنين في مال الضارب لان  
 العاقلة لا تعقل العبد وفي الفتاوى معتدة حامل اخلت لا تقض عدتها باستقاط الحمل فليها  
 الغرة للزوج ولا ترث منه وقد مر الوجه فيه **فصل** ومن اخرج الى طريق العامة روثا او ميزرا  
 او كسفا او دكانا فلرجل من عرض الناس ان ينزع لانه المروء في الطريق الواجب حتى مشترك بين  
 جميع الناس بانفسهم ودوابهم فله ان ينقض كما في الملك المشترك اذا بنى فيه احرهم شيئا كان لكل واحد  
 منهم نقض كذا هذا **قال** فان سقط على انسان فغضب فالدنية على عاقلة لانه شئ الى الثلث وهو  
 مستغفره بشغل طريق المسلمين وهو ما ليس له حتى التفتل **قال** ولو فعل ذلك بامر السلطان لا يفتل  
 لانه صار مباحا مطلقا لانه نائب عن جماعة المسلمين **قال** ولو باع الراعي بعد ذلك لا يبر عن الضمان لان  
 الجناية وجدت منه وهي باقية **قال** وان اصاب طرف الميزاب الا في الحايض فله ضمان في لانه غير  
 مستغفر في البيت لان طرفه الراعي موضوع في ملكه **قال** وان اصاب الطريق في الخارج ضمن لانه مستغفر فيه  
 وان اصابه الطرفان او لا يعلم ضمن نصف الدية لان اضافة الموت الى احد لهما ليس باولي من الاخر فيضاق  
 لهما **قال** ثم ان كان لا يستصير احد جازلا الانتفاع به لانه في حق المروء ولا ضرر فيه فيجوز **قال** وان  
 كان يستصير به احديهما لان الاضرار بالانسان حرام عقلا وشرا **قال** وليس لاحد من اهل المزارع  
 الغير النافذ ان يفعل ذلك الا بامرهم لان الطريق مشترك بينهم فصار كالدار المشتركة **قال** وان كان  
 متاجرت به عادة السكنى كوضع المتاع وحقه لم يضمن لانه غير مستغفر في العادة **قال** ولو وضع بغير  
 في الطريق ضمن ما اخرج فان حرك الزرع الى موضع اخر لم يضمن ما اخرج في ذلك الموضع الا ان يكون يوم  
 ريح وكذا اصبحت الماد وربط الدابة ووضع الحشبة والقاء والتراب ووضع المتاع وكذا لو قعد في الطريق  
 ليسترخ او وضع عن المشي لاعمياء او مرض فقيرا او حذفت وجبت الدية لما قلنا انه مستغفر في البيت فصار كافر  
 البر على ما مر **قال** وان غر بذكر رجل فوقع على اخر ومات فالضمان على الواضع لا على العاثر لانه مستغفر في  
 البيت دون العاثر وان غر رجل شيئا في ذلك الموضع فغضب به انسان ضمن من غناه وبركة الاول لان  
 بالشبهة شغل مكانا اخر وان اثاره في الاول فكان الشاة هو الجاني فيضمن **قال** ولو رث الطريق او ثمانية ضمن قالوا  
 هذا لم يعلم انما بالرس بان كان اعمى او ليلا **قال** ومن علم لا يضمن لانه ظالم بوجه لما تعد المشي عليه فكان

مبايضا للثمن فلا يكون على السبب **قال** وكذا لو تعد المشي على الحجر والحشب الموضوع فغضب به الضمان على الواضع **قال**  
 وقيل هذا اذا رث بعض الطريق اما اذا رث جميع الطريق او اضرحت الحشبة جميع الطريق فانه يضمن الواضع لانه مضطر  
 في المروء عليه لانه يجدي عن ولا كفارة على الواضع هذه الاشياء ولا يحرم به الحشر لانه مسبب كما في البر وقد مر **قال**  
 واذا مال حايض انسان الى الطريق العامة فظالمه ينقضه مسلم او زنى فلم ينقضه في مئة امكنة نقض فيما حتى  
 سقط ضمن ما تكلف به والقيل ان لا يضمن لان الميلان وشغل الهوا ليس بفعل فم مبايضا للثمن ولا ضمان  
 عليه وجه الاستحسان ان الهوا صار مشغولا بحايض والناس كلهم شركاء فيه على ما مر فاذا اهلوا بغيره  
 يجب عليه فاذا لم يفرغ مع الامكان صار مستغذ وقيل الطلب لم يصح مستغذ لان الميل حصل في يده بغير ضيق وصار  
 كشوب الفتنة الزرع في حجره فطلبه صاحبه بالرد فان لم يرد مع الامكان فله ان يطلبه **قال** وفيه **قال** وان  
 اشتغل بعد ذلك من وقت الطلب فسقط لم يضمن لانه لم يرجد التعدي من وقت الطلب **قال** ولو نقض فغضب رجل  
 بالنقض ضمن عند محمد وان لم يطالب برفعه لان الطريق صار مشغولا بترابه ونقضه فوجب عليه ترفيعه وعن ابي  
 يوسف انه لا يضمن ما لم يطالب برفعه كما في مسألة النوبة **قال** ولو باع الراعي من ضمانه ويطلب المشترك بالهدم  
 لانه لا يبيع له ولاية هدم الحايض والمطالبة انما تنقح من له ولاية الهدم حتى لا يصح مطالبة المتاجر والراعي  
 والمودع وتصح مطالبة الراعي لعدته على ذلك بواسطة فكاك الرهن وكذلك الاب والوصي والام في  
 حايض الصبي لقيام ولايته والضممان في مال الصبي لان فعله هو لانه كغول **قال** وان مال ابله دار جان فا  
 لمطالبة له وللتساكي اما الجار فلان الحق له على الخصوص واما الساكن فلان له مطالبة ان لا ما يشغل الراعي  
 فكذا ما يشغل هواها **قال** وان بناه ما يبلو ابدا فسقط ضمن من غير طلب لانه مستغذ بالبناء وهو مشترك  
 على ما بينا **قال** ويضمن الراكب ما اوطات الدابة بيدها ورجلها اعلم ان ركوب الدابة ويسرها ان كان في  
 ملكه لا يضمن ما نزل من سبورها وحركاتها الا لو طوى لانه تصرف في ملكه فلا يستغفر بشرط السلامة كما في البر  
 في ملكه الا ان الوطى بمنزل فعلا حصول العلاك بشغل ولذا وجبت عليه الكفارة في بغير الوطى دون غيره  
 من وان كان في ملك غيره فانه يضمن ما حبت دابته واقفا كان او سيرا وطيا ونفعا وكما لانه بغيره مستغذ  
 في السبب لانه ليس له ايقافا في ملك غيره ولا سبورها حتى لو كان ما زواله في ذلك فحكم حكم ملكه **قال** وان كان في طريق الفتنة  
 وهي مسألة الكتاب فانه يضمن ما اوطات بيدها ورجلها او كرم او صدمت او اصابته براسها او ضبطت ولا يضمن  
 ما نفع بغيرها او رجلا او الاصل فيه ان المروء في الطريق العام مباح بشرط السلامة لان له فيه قفا فكاك مباحا وفيه  
 حق العامة لكونه مشتركا بينهم فقيدناه بشرط السلامة نظرا للجانبين وراعاة الحقيقين والايثار واخوانه تمايكن  
 الا حراز عنه لكونه بمرء من عين فصع الشقيد فيها والنقح لا يكون الا حراز عنها حالة السلامة من ظن فلا يستغفر  
 بالسلامة **قال** فان او قضا ضمن الفتنة ايضا لانه يمكن الا حراز عنه بان لا يفتل **قال** وان راى في الطريق وهي سيرا او قضا  
 كذلك لا ضمان فيما تلقى به لان لا يمكن الا حراز عنه ذلك اما حالة اليسر فظاهر وكذلك اذا وقعنا لان من الدواب من لا يورث

فيما يشغل الدابة  
 في ملكه







مانعاً من تسليمه في الجناية بالتدبير والاستيلاء من غير اختيار للغذاء فصار كما اذا ادين وهو لا يعلم بالجناية  
 وانما لزوم الاقل لان الارش ان كان اقل فلا حق لولي الجناية غير الارش وان كان القيمة اقل فلم يترك بالتدبير  
 الا الرقبة **قال** وان عاد جنحى وقد دفع القيمة بقضاء فلا شيء عليه ويشارك في الجناية الثانية الاولى  
 فيما اخذ لان جنابات المرتب وان تعددت لا يوجب الاقيمة واحدة لانه لم يمنع الارقبة واحدة والضمان  
 متعلق بالمنع فصار كانه دين بعد الجنابات ولان دفع القيمة كدفع العبد ودفع العبد لا يتكرر فكذلك  
 القيمة ويتضاربون بالحصول في القيمة كما مر **قال** وان دفع المولى القيمة بغير قضاء فان شاء الثاني  
 شارك الاول وان شاء اتبع المولى ثم يرجع المولى على الاول وقال لا شيء على المولى لان ما دفع لم يكن الجناية  
 الثانية موجودة فقد دفع الحق الى المستحق وصار كما اذا دفع بقضاء ولا حصة رحمة الله ان الجنابات  
 مستندة الى التدبير الذي صار المولى به مانعاً فكان دبر بعد الجنابات فيتعلق حق جاعلهم بالقيمة  
 فاذا دفعها بقضاء فقد طالت بين عليهما اختيار فلا يلزمهما وان دفعها بغير قضاء فقد سلم الى الاول  
 ما يتعلق به حق الثاني ان يضمن ايها شاء المولى لانه جنى بالرفع الى غير مستحق والاول لان قبض حقه  
 فلما وصار كالوصى اذا اصر الى التركة الى الغرماء ثم ظهر غريم آخر فان دفع بقضاء شارك الغريم الاخر الغرماء  
 فيما قبضوا وان دفع بغير قضاء ان شاء رجع على الوصي وان اشركه شارك الغرماء كذا هذا **قال** فان اتبع المولى جميع  
 المولى على الاول لان سلم اليه غير حقه وان شارك الاول لم يرجع على احد لان حاصل الضمان عليه **قال** ويغير قيمة المرتب  
 لكل واحد منهم يوم جنى عليه ولا يعتبر يوم التدبير لان المولى صار مانعاً من تسليمه في الحال بالتدبير السابق  
 فكان جنى ثم دبر فيعتبر قيمة حينئذ **قال** مثال قتل قتيلاً خطأ وقيمة التي فرادت خمسائة ثم قتل اخر في  
 الجناية الثانية ياخذ من المولى خمسمائة فضل القيمة بحسب علي من ارض جنائيه ويقع الالف على تسعة و  
 ثلاثين جز لان ما زاد على القيمة بعد الجناية الاولى لا حق لولتها فيه لانها حدثت وقد تعلق حقه في  
 الزمة فينفرد بها ولي الجناية الثانية فيبقى من الدية تسعة الف وخمسمائة وللأول دية كاملة عشرة  
 الف فاخذ كل خمسمائة ستمائة للاول عشرون وللثاني تسعة عشر فاقسم الالف كذا **قال** ولو جنى المديبر  
 خطأ ثم مات عقيبها بلا فضل لم يبطل القيمة عن المولى لانها وجبت في ذمته عقيب الجناية فبقا الرقبة و  
 تلفها سواء **قال** وكذلك لو جنى بعد الجناية لا ينقص شيء من القيمة لا بتيان **قال** ولو اعتق المولى المديبر وقد جنى جنائيه  
 لم تلزمه الاقيمة واحدة لان الضمان انما وجب عليه بالمنع بالتدبير فكان الاعتاق بعد وعدمه سواء واذا  
 اقر المديبر بجناية خطا لم يجز اقراره ولا يلزمه شيء عتق او لم يعتق لانما لازمة لولاه واقاره على المولى  
 لا يتعلق به حكم قال ومن قتل عبداً خطأ فعليه قيمة لا يزيد على عشرة الف درهم الا عشرة وفي الامة خمسة  
 الف الا عشرة وان كان اقل من ذلك فعليه قيمة وقال ابو اسحق تجب قيمة بالغة ما بلغت ولو غصب  
 عبداً قيمة عشرون الفاً ففعلك في يد تجب قيمة بالا جماع لا يجوز ان يوفى انما جناية على المال

فتجب القيمة غير متقدمة كما بهما في هذه الالة الواجب للمدعي انما يملكه من حيث امانة فيكون الواجب  
 بدل امانته وعلى علي وابن عمر رضي الله عنهما من قتلها ولها فقه فقه في سلمته الى اهلها مطلقاً  
 والدية اسم للعلاج تماثلة للدمية ولانها جنائية على نفس ادمي فله يذبح عن عشرين الف كذا  
 امانة التي في العبد موجودة في الارض في زيادة الالة فاذا لم يجز فيه اكثر من الدية فلا لا يجز  
 في العبد من نقصانه او دية الالة في من الالة دية حتى كان مكلفاً وفيه من امانته والجميع بينهما متعذر و  
 والادمية اسم ليعتبر بسقط الادنى في كل من البهائم لانها مال محض والغصب لان الغصب انما بدو على  
 امانته فكان الواجب بتماثل الحال ومن المي نسيه رضي الله عنه من جنى بها **قال** واما قتل القيمة  
 فالواجب بتماثل الادمية ايضاً لانه لا فرق في قدرته بينه وبين ادمي الا على وفي كسبه القيمة  
 نفس لانه ورد في الارش نفس الالة انا نقصان دية العبد من ذكركم اظهر الرقة والخطا لدية العبد  
 عنه والتدبير يبرح ما ذكره ابن عباس رضي الله عنه ولان ادمي له فقه في الالة لا يبيح الفروج والاول  
 يدى قدرته به وكذا الالة على الظفر والتعليق في كسبه القيمة **قال** وما هو متعذر من  
 الدية متعذر من قيمة العبد في يد العبد في الف الاخرى اذا كان كسبه القيمة لالة الواجب في نفسه  
 شرع الف الاخرى والبد نصف الا وحق فيجب نصف ما في النفس وعلى هذا سائر الاطفا **باب**  
**القسامة** وهي مصدر اقسم ينقسم قسامة وهي الايمان وحسن  
 هذا الايمان بهذا الاسم لانه بناء على الايمان في الدماء وهي شروطه بالايجاج والاحاديث على ما ياتيك  
**قال** القسامة كل حيلة بالادراك والقتل لانه اولى بغير القتل لان الظاهر انما ياتيه ما في حق الفدية  
 وليس بقسامة فله يتعلق به عين ولا ضامة والقتل في اولى من اوصق او ووجوه الدية في من  
 هذه اوصاف من غير فعل عادة هذا لالة التيسر من فاته جوده بسبب بياضه غيره من الناس  
 عرفاً فاذا علم انه قتل فاذا وجد في قتل لا يوفى قاتله لقسامة واذا لم يعلم واتى عليه القتل على  
 اهلها او على بعضهم عمداً او خطأ ولا يثبت له ثمن منهم فليس ربه لالة الحق له فلا بد من دعواه واذا  
 كاه له بينه فلا حاجة الى القسم فاذا ادعى ولا يثبت له وجب البعس فيخارجه من ربه فلا ينفذ  
 بانه عاقلة ولا علم له فانه لا يقضي بالدية على اهل الخمر اى على عاقلة من والاصد في ذكر ما ذكر  
 ان عبد الله بن سهرورد قتيلاً في غير قاتل في خيبر في اخذ عبد الله بن عمار فوضعه ومحبته له ربه  
 انه على الله عليه وسلم فيذهب به الى النخيل فقال صلى الله عليه وسلم الكبر والكبير فكمالك الكبير من  
 عليه فقال يا رسول الله انا وجدنا عبد الله قتيلاً في قليب من قليب خيبر فقال عليه السلام تبرأكم  
 اليهود ونحن بيننا بكنفهم انهم ما قتلوه قال كيف يدعى يا ابا الهيثم بن ابي ربيعة  
 قال فيقسم منكم فوضوه ربه انهم قتلوه قال كيف تقسم على ما لم تروا فداه عليه

من فيه او اذنه لان الدم لا يخرج  
 منها عادة الا بعد ما اخذ من  
 فداود بن اوسكره فليس بقسامة  
 انتم



السلام من عنده ومن سجد بين المسببات الثلاثة كان في الجاهلية واقدها  
رسوله في قبيل من الانصار وجد في جيب اليهود فارسل رسول الله عليه  
السلام الى اليهود وكلمهم قسامة فبين قاتلت اليهود له خلف قتال الانصار فخلعت  
قتال الانصار من فلول فالزم اليهود دينه لان قسمة بين اهلهم وروى ان رجلا جاء الى رسول الله  
عليه السلام فقال يا رسول الله اذ وجدت قتيلا في بني فلانة فقاتل عليه السلام اجمع منهم فبين كلفني  
بالله ما قلن ولا علمنا فالتفت اليه رسول الله ما لي من افي الا هذا قال بلي ما لي من الا بغير فخرج  
هذه الاحاديد على وجه الايام والديانة اهل مكة وتردع من يشهد بدعوة البداية يبعين  
الديانة ولا اهل مكة يذمهم ثمة محتسب وفظها وميانتها من الشرايع والشعر وصود الدم  
المعصوم من الشكر والهدى فالتفت اليهم بالفتنة لترك صيانتهم في حق وجوب الدية صدنا للادى الحزم  
المعصوم من الاهدار ولا الهنا ان التاخر منهم وانما قتلهم فصاروا كاهنهم واما قتلهم عليه  
السلام للانصار فخلعتهم ويستحقونه فمضى على طريق الاتكار عليهم فاقالوا لان في جميع اليهود وهذا يشبه  
الثمة ولما كان انما استشهدوا مع صاحبكم وماروي كلفه ويستحقونه فخلعوا فخلعتهم كقول تعالى  
تذبروه وعن الدنيا اي اتذبروه ولا اله البداية يبعين الدية فالتفت عليه السلام اليه على العترة  
واليمين على من انكر ولانه يذمهم في قوله تعالى ان الذين يشكرون بهداه الله ويقتلون  
فبين رجلا لا اله الا الله من ينظره باختياره اما من انهم بالقتل والصالحين منهم ليتقوا من  
اليمين الكاذبة فينظره انما فاذا اخذوا قضي بالدية على قاتلهم لاروبا وسواء دعي القتل على جميع  
اهل مكة او على بعضهم معينين او بجهولهم لا اطلاع النصوص ومن انه بدسغ اذا دعي على بعض  
باعتبارهم بسبب القسامة والدية عن الباقيين فاذا كان له بنية والاستحقاق المدا على جميعا واحدة كسابر  
الدعاوي **قال** وكذلك اياه وجد بدنه او كثره او نقصه مع التماس لاه النص ورد في البه  
ولما كثر على انكر قتلها للادى **قال** واه وجد نصف مستحقا بالقتل او اقل من النصف وموالت  
او جد راسه او يمين او رجل او عظم من آفر قتل قسامة ولا دية لاه النص ورد في البه وبنو ليس  
في معناه ولا انه لو وجد فيه القسامة لم يجز له وجد عظم آفر او النصف الا في قتل القسامة والدية  
بسبب آفر ولم يرد بذكر نص **قال** فاه لم يكن فيهم قسوة كدروس الايام عليهم لتتم في من  
لاروي اذ رجلا قتل بين حبيبي باليمين واحدة وارجع فكتب الى عمر بن الخطاب انه وجد قتيلا لاندرك  
من قتل فكتب حرره من الله من افس بين التريتين فاتيهم كاه اقرب فالزمهم فكاه الى واحدة اقرب  
فاتوا حرره من الله من افس بين فاعلمهم فاذا دال يمين على رجل منهم حتى تموا خسين لم الذمهم  
الدية فقالوا لعمر امواتا واما انما قال نعم فيج بطلهم هذا **قال** وما الى منهم فبين

حتى كلف لاه اليمين في القسامة نفس الحق الاتي ان يجمع بينهما وبين الدية ويدية عليه ما تقدم من حديث  
عمر رضي الله عنه حين قالوا بنذله امواتا واما انما يجمع بين من هلك واذا كاه نفس الحق يمين  
عليه لانه قادر على ادائه بخلاف الاشياء من اليمين في الاموات لاه اليمين فيها بدل من الحق فبسط بينه  
الدية فاذا انكر لانه امواتا وهدى فخلعتهم باليمين على اهل مكة لا بسبب اليمين ببدل الدية وكاه  
للمن يجمع فافترقا ومن انه بدسغ ان يجمع الدية بالنكاح كاه ساير الدعاوي وجوابه ما مر انه مستحق عليه  
نفس **قال** ولا ينفي بالدية يمين الدية لاه اليمين سخر للرفع للاستحقاق ولانه عليه السلام  
او جبر اليمين على المنكر للرفع منه بطله واليمين على المنكر والدية فخرج الى الاستحقاق فخلعتهم في حق  
ولانه لا يستحق بيمينه المال المبتذل المهابة فلاه لا يستحق النفس المحتسب او **قال** ولا يذم في  
القسامة جبر ولا بخونة لانها ليس من اهل اليمين ولا جبر ولا امة لانها ليس من اهل النقرة فانما يجب  
على اهلها **قال** وان دعي الدية على غيره سقطت عنهم القسامة ولا تعتبر بها دتهم على الدية عليه  
يلاق ليحق كسابر الدية ولو لم يلقه عليهم **قال** في اياه كاه له بنية مع الدعا عليه والابن  
يمين واحدة كسابر الدعا ويكاه صفة بدي واه نكر فعلى ظهره في الدعوى **قال** وانا لا يقبل شهداءهم لاه  
تعبوا المعصومة صلت وجد القتل فيها فصار كالركب بالقسامة والدعي اذا شهد به الفرض والزوج عن الوصية  
ولانه شهد به في شهداءهم لا احتمال انه جعل ذلك وسيله لقبول شهداءهم وقال لا يقبل لان ما ادعى عليه  
غيره سقطت عنهم القسامة فلا تهم في شهداءهم ويجوز ما **قال** واه وجد على دية يسد عنها  
انساء فالدية على عاتق المسايح لاه الدابة في بين فكاه وجد في وان وكذا القاييد والركب **قال** ولما اجتمعوا في الدية  
على عاتقهم لاه الدابة في ابيهم **قال** واه وجد في عار انساء فالقسامة عليه وعلى عاتق ايه كانوا  
مضرا وقال ابو بريد بن لا قسامة على الماخذ لاه الدابة اخص بالدار من غيره فصار كاهل الحق لا يشاءهم  
في القسامة غيرهم ولها اية المضرب بينهم نصرة البتة كسائر الدار فيشاركونه في القسامة واه كانوا غيبا  
كدرح الايام عليه والدية على عاتق ما تقدم **قال** واه وجد في دار مشركه فقتلها لرجل ومثلها لا فرق  
للافر والباقي لا فرق فالقسامة على عد رؤسهم لانهم يشركونه في التدبير كما اذا في لفظ **قال** والقسامة على اهل  
الخط ومع الذين خط لهم الامام عند قتلهم ولا يذمهم المشركون وقال ابو يوسف يشرك الكافر في ذكر  
لانها وجبت له لفظ من له ولاية لفظ والدلالة بانكر فيسوي بعد الخط والكثرة لا استوائهم في المنكر  
ولها اية لفظ اخص بنصرة البتة ولكي ينعقد باله فحق كاه المستدعيهم كالا جني ولاه الحق تعلق  
في الاصل بعد الخط فبانق واهد منهم لا ينتقد عنهم كدابة الاب اذا منهم الحق لا ينتقد الامم الى الامم ما بقي  
منهم واحد وقيل باه ابا حنيفة ربه الله شامد كدسغ واسد الخط كما لا يدسغ اسرا كدسغ وينقد دونه  
المشركين فبينهم نصرة كدسغ فاذ لم يبق من اهل الخط احد وكاه في الحق مشرك وسكان فالقسامة على اهل



دودة السكة و قال ابو يوسف عليهم السلام انه انما عليه السلام او بعب السكة على وجه خبير وكانوا سكا  
ولاة السكة على التدبير كما كانوا في الاماكن اضعف بالمتعة ونظرهم الاتساع السكة يكون في وقت  
ويستلزم في وقت فوجب التساهل مع من هو اضعف واما اهل خيرة فالنبي عليه السلام اذ بع على اهل مكة  
ياخذ منهم الا ربع **قال** واه و جدين قريتين على اقبه عاروا ابو سعيد للذين كان النبي عليه السلام امره  
بانه يذروهم بين القريتين وعامة من صريح عمره انه اذا كانا يسمعوه المصوت لانه يملك الغنم  
فاما اذا كانا لا يسمعوه المصوت ولا يملك الغنم فلا يبيع عليهم ولو كان يبيعهم القصد اهل مكة  
دودة الاقرب فالنساء مع الذين يسمعون باقلا **قال** ولو وجد في السفينة فالتساهل على الملاهي  
والركاب وسد اعين قولهم انه يستلزم ان يكون على الملوك والكاهن واما مع قولها فالسنة  
تنتد وتعلم فيعتبر فيها اليه دودة الملوك كالدابة ولا تملك الدار والحد فافترق **قال** وفي  
حدة مع اهلها لانهم اضعف بنعمة والتعرف فيه فكانه وجد في عتق **قال** وفي الجائع والاربع  
الما عظم الدية في بينة اهل ولا فامة وكذا الجور طاعة لاه ذكر لا يكتفى بالبعث بل  
يتصلح بحاجه العلمين فايك لا بد يكتفى به حكمه ولاه اليهم للمنه وذكر لا بد بد في عامة العلمين  
**قال** وذكر لو وجد في السبي قال ابو يوسف النفاة على اهل السبي والدية مع عاقلته لاه انظاره الفتر  
وجد منهم ولها انهم متمردون لانه لا يفرق لهم خلاص عليهم ما يجب لاجل انفسه ولاه منفع السبي طاعة  
العلمين لانه وضع للاستيفاء فتوقهم ولحق الضرر منهم فكانت انفسه عليهم ومن من فرحوا اعاكرو  
السكن لاه اهل السبي كانا فلو كان عليهم شي فالا بدون **قال** واه وجد في السوق اه كان مملوكا فعلى  
الملاك وعند لا بد من مع السكة ايضا واه كان غير مملوك او يد لسلطة فهو كالرعي العام النورس في  
بحاثة العلمين وسوء السلطه للعلمين فاجب فيه يكتفى به بيع اهل ويد في ثلث سنين لاه حكم الدية الشاكر  
سكانه العاقل فكذلك فيهم الاتى انها تدفع من مالها عند بقتلها في ثلث سنين **قال** وان وجد  
في بنية او في وسط الخراج فهو مملوك لانه لا بد له من ماله ولا يملك لاه ولا يبيع المصنوع منه اهل المصنوع  
ولا تدينه كاه **قال** واه كان محتسبا بالاطاع على اقربه اتدري منه اه كانا بسجدة  
المصنوع لانهم اضعف من غيرهم الاتى انهم بشر بدينه ويدور عليه واهم فكانوا اضعف بنعمة فيجب  
عليهم كما يملكون **قال** ولو وجد في نهر صغير فاهم عاقلته في بالثمن فعلى عاقلته اياه النهر لانه مملوك لهم فهم اضعف  
من غيرهم فيعلم بهم ما يجب فيه كالدار والسوق المملوك **قال** ومن وجد قبلا في دار نفسه فدينه على  
عاقلته لانه لا بد له من ماله الدار في بيع طاعة لانه كان قد نذر ولو قد نذر كان زهدا كذا هذا  
ولا حيلة في نفسه لانه عليه التساهل وجب لظهور اقله وحالة الظهور الدار مملوك الدية فوجب الدية  
مع عاقلته **قال** ويوجب التساهل عليهم فيه اقله وانما **قال** وهذا كله ما اذا وجد اهلها تب

قبلا في دار نفسه لانه الدار مملوك طاعة لظهور الفتر فكان قد نذر نفسه رجع في بينة لاه السهم وجد  
اهم قبلا فيمن الاقر الدية عند لا بد من وقا كجر رجع الله عليه لاه السهم لاه السهم قد نذر  
وان قد صا به فلا يجب الدية بالسكرو ولا بد من اه الانشاء لا يكتفى بنفسه طاعة لاه السهم  
كما اذا وجد في دار **قال** **المعاقل** وهي مع معتد وهي الدية وتبين  
الدية عقله لو جهن اهلها يعقل الدماء من اه تناق **قال** والثالث اه الدية كانت اذا اضرت من اهل  
يجب فقتل في تساق الاول في الثانية **قال** والمعاقله الذين يدونوا والاصرة وجعل الدية مع العاقله ما تقدم  
من صريح النبي صلى الله عليه واله لاوليا الفطرة قوما فدوه وروى انه عليه السلام جعل على بطن  
من الانصار عقلة **قال** والمعتد ايضا يدور عليه ومواه طاعة مذكور وعذرا لا يعدم وقته النفس بل  
يجوز وجوب العقوبة عليه فاجب الدية الدية حياة للنفس عن الاهذار في الجاني اهل عليه الجفاف  
واستيفاءه فيكون طاعة فيبيع العاقله اليه دفعا للعقوبة عنه ولاه ذكر انما يكتفى بنظر علمه وقبح  
في نفسه بكثرته وقبح انصار منهم كانا كانا ركن في الفتر ففرض اليه لذكر كالدية والعين ولا بد في  
منهم اذا اقتلوا فيجوز منه اذا قدر فيكون من باب الماونة كما دية الفاس في الفادة فلهذا المختار لانه  
لا يكتفى قيمته فلهذا في اذ التحفيف والدية ما ذكره تجحف بالمعاقله فاجب في التحفيف **قال**  
ويجب عليهم كدوية ويقتل نفس القتل كالحظ ولله المرد وهذا احترازا وجب بالصلح والاعتراف  
او سقط الفتر في شبهة كالا بد وانا وجبت دية ليه النور على العاقله كدية الجنب الاتى ان  
تعدر فبه بالجمع فقتل صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقله ولانه قد نذر وكا في باب الدية فذكر  
في تحم العاقله وقضى عمر رضي الله عنه بالدية في المظالم العاقله كقتل الضحية مع فيه جوف  
**قال** فاه كان القاتل من اهل الديار فلم عاقلته ومع الذين لهم رزق في بينة الامان وفي زمانا  
هم اهل العسكر كدراية دية على حق وذكر لاه النور كانا باضارة باسباب منها القزاة العولاة واللف  
وفيه ذكره بقا على ذكر لاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جاء عمر رضي الله عنه ودون الدواين  
عاد الشاكر بالدين فاهم كدروان يصر بعضهم بعضا واه كانا من قبائل منفرة وقد حجج اه عمر رضي الله عنه  
قد ضاقت على اهل الديار وكاه فبدر كدروان طاعة لاه من وضع الديار  
بجمل العاقله في ذكر كدروان الفجاءة رضي الله عنهم فكانا اجماعا منهم وهذا وقا عاقله رسول  
الله صلى الله عليه وسلم مع فانه علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة باعتبار النفس في الدية  
بطريق الصلة فاجابه فيما يصر اليهم صلة وسوء الظن او اهل كدروان فيما يصر اليهم مع ذكر كدروان  
واضح **قال** برؤف من عاقله في ثلث سنين عاقلته من صريح عمر رضي الله عنه وهو مذكور  
لما النبي عليه السلام ايضا ويعتبر لاه سنين من يدع اتفاق لاه الدية تجب بوج القضاء ولو اوج







من بركة فداء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فصار يسأل الله ان لا يفرق بيننا  
بنات فادى جميع ما قاله لاني فادى بولي ما قاله لاني فاستصفى قال لا قاله فقلت قال الله  
والله كسبه لا تدعي وشكر انشاء فيلزم ان تدعي حاله يتكفون او يستوفون انفس كفايتهم  
وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بثلث ما اوصيتم في آخر اعماركم زيادة في اعماركم نفعوه  
بشر شتم في رواية جليلية وسند يدرى على شريعتها وينبغي وجوبها وقال عليه السلام لا تفرسوا بيني وبين  
باليه والبعير الا فرما بوضعي فيه ان يبيت ببلبيس الا ووصيته في راسه وينادي ببلبيس النبي واما  
الابناء فاه الناجية احمد بن محمد والسلف الصالح او صوابا عليه الامه الا يوقا بها ولا اله الا الله لا يجوز  
حقوقه عليه وانه مؤلف بذكره فاذا ذكره بنفسه فعليه ان يستبني في ذكره غيره والوصي تابعه في ذكره فانه في  
الوصية احتياط للخروج من عهدتها فينبغي اليها وبشر في نفسه لهذا **قال** في مؤخره في  
محنة الوصي وقفا ودينه على ما بان في الزايف ان شاء الله تعالى وهي مقدمة بالثبوت في لابي شيئا  
كما اذا كانا بغير اجازة الورثة عار وينا من غير سعد وغيره في مطلق لا يتبعه باجم ولا بغيره **قال**  
**قال** وما زاد على الثلث والثلث والوارث في باجزة الورثة لا الوصية باذات الثلث  
لا يجوز له يدرسه في الوصية من الكبار بغير اذات الثلث والوارث واما استيفاء  
ذكر الورثة لا انهم من مرض الموت قد استغنى عن الثلث وتعلق بهم به الا انه لم يظهر ذكره في الثلث طالبا  
من الورثة وطاعة اليه ليتدارك ما فرط منه وقطر في ذلك فاذا جازت الورثة ذكره فقد رخصا باستقاط عقد مقرر  
ففي **قال** وبغير اذاتهم يصحونه لا عند ذكره بغيره في لابقه وانما يسطر على بعد ثبوته فاذا جازوه  
بما اوسع فقد استقطوا منهم بغير ثبوته فيصح وكذلك الوصية للوارث انما استغنى في باجزة الورثة لا  
الوصية لا يجوز لوارثه عليه السلام الا لا وصية للوارث ولا انوار بين وفي رواية لا وصية للوارث  
الا ان تجزها الورثة ولا في غير الوصية لما تدلان على به في جميع علم ما يتنا فاذا افض به البعض بياض  
ابا في ويشربهم المنة والضمان ويتقضى على قطيعة التهم فاذا اجازت بقية الورثة علمنا انه لا فقد  
ولا ضمان فيجوز فاذا اجاز البعض ورد البعض جاز في حق الجيز بقدر نصيبه وبطل في ابا في لولا  
على نفسه دونه غيره واما الوصية للثمن فليذكر اذا وجد اقترب بالثمن عندا كما في او خطا **قال**  
عليه السلام ولا وصية لثمنه وكذا لو اوصى لغيره ففعله بطل الوصية لما قلنا لا تفاد الوصية  
بعد الموت فاذا جازتها الورثة جازت وقاه البعير لا يجوز عمرا بالطلاق المديح ولا انه انما يجوز  
لثمنه وهو بانيه ولنا ان الامتناع في الورثة لا بطله في نفسه ويصحوا به بطله فيهم للوارث وبما زاد  
على الثلث في اذات ما ذكره فقد سطر منهم فيسقط ويكره ما تفرقه اجازة الورثة فاذا جازت فالوصية  
لا يملك من وجه المصحة لا السبب صدر منه والابا في موقع المانع كما تفرق اذ اباح رسول الله **قال** ولا يصح

الا ان يصح بغيره فلا يصح من الصبي والمجنون والكتابي والعاذر لانه الوصية تبرح محض لا يقاوم  
مفوض ماله ولا نفعه دنيا وي فصار كالميتة وتجوز المصنوع **قال** وكذا لو اوصى الصبي والمجنون ثم مات بعد  
البطل والافاقه لعدم الاهلية حاله اجماعا **قال** وكذا لو اوصى اذ كان كافرا او كافرا في نفسه لا يصح لعدم  
الهدية التصرف فلا يصح تجزيا ولا تلبسا كاشفا والطلاق **قال** واما العبد والكتاب اذا اضافاها الى ما بعد ثبوتها  
تصح لانها اهدى لذكرها وانما استغنى في المطلق المطلق فاذا زاد من المصحة زاده انما في فيص **قال**  
ويستحب ان يتقضى من الثلث لثمنه عليه السلام والثلث كسبه في الوصية ومن على رضى الله عنه لا  
اوصى بالثلث اصبحت من اوصى بالربع ولاه اوصى بالربع اصبحت من اوصى بالثلث ولاه في صلة  
الوصية بتمكده فله ولا صلة في اذ اوصى بالثلث تاما لانه استوفى حق فلا صلة **قال** وان كانت الورثة  
فراجه لا يستغنى عن نصيبهم فتركها افضل عاين من الصدقة والصدقة عليهم قال عليه السلام افضل الصدقة  
الصدقة على ذي الرحم الكاشح وقال عليه السلام لا مرفقة وذو رحم محبا وسو كما قال عليه السلام صدقة و  
صلة لانه فقير ففكر صدقة وقريب ففكر صدقة واذ كانا اغنيا او كانا يستغنى بغيرهم في الوصية  
اولى وقيل تجزى لا الوصية صدقة او تبرع وتركها صدقة والثلث **قال** وتصح للمرء وبه وبما  
دونه اما للمرء فلا الوصية السخلاف للوصية في حاله الموصي ولا لذكر كما في الميراث والوصية اقل  
الا انها تبطل بالجموع لانه الميراث انما يثبت له بعد الموت فلا الهبة لانه غير الميراث وليس له من الميراث  
عنه فله ينفع ثم ان كان الفقيه مينا فانه لا يرث لا قدام سنين وانه تصدقنا جاز وانه ان تصدقنا لم  
جز لا يرثه بالملوك الا بعد الاوقات فلا لارها على الصلاة ولهذا يثبت فيه السنين وانه كان الذي  
قيا فقدرته سنة الشهر لا تصح الوصية لان في الرطب لخلل في حاله بالملوك الا اقرب الا وقاح لانه لا يتيقن  
بوجه الميراث وقت الوصية انما اذ اذلت لا قدام سنة الشهر **قال** واما الوصية به فانما يصح اذا جاز  
به لا قدام سنة الشهر حتى يكون موجودا صح الوصية به كالمصية بساير الموجودات ولاه الوصية  
تصح باليمن وهي غير موصوفة فلا تصح بالحبس او **قال** واما الوصية بانه دونه فله في ما صح  
اذا ان عنها في اذات ها عنه لانه ما صح اقران بالبعد يصح اشتاؤه وما لا فلا كالمبيع وخبره  
ومذا لانه اسم لاربه لا يشاؤه ليركن عند الاطلاق ينجرها فروع الاتصال فاذا اذها فاصح كانه  
مكرر واحد منها نفس بافاد في الاصل **قال** ويعتبر في حاله والورثة الموجودين عند الموت  
على لو اوصى بثلث ماله ولا حاله في كتب ما لا ومات اذ كان له ماله فذهب او نقص فانه المعتبر حاله  
الموت كان وقتيد بغير الوصية وينتقل الحال الى مكر الموصي وكذا الورثة لا اعتبار من حاله قبله لا باذات  
ولا بغيره لانه الحال انما ينتقل اليهم بعد الموت فله اعتبار بغيره **قال** وقيل الوصية بعد الموت لا يثبت  
قبله او بعدها فليست في لانه حكمه وهو بغير الميراث انما يثبت بعد الموت فلا اعتبار بما بعده كذا وجد قبله فقد















حرف دجبرها بالقدار وصفه الفطر بالسنة **قال** الاضحية لانه صدقة الفطر يجمع على دجبرها والاضحية مختلف  
 في ما ييسر برأيه يقدم على ما قدمه الموصي **فصل** ومن ادعى بثلث ماله  
 رجلا وله فريضة فالتلث بينهما المالا لانه الثلث ضعف الدرهم فله درهم من ماله  
**قال** ومن ادعى بثلث ماله فله درهم من ماله لا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 فريضة او نصف ماله لا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 والدرهم المرسلة وقال لا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 ما ادعى له اكثر من الثلث فيقسم الثلث بينهما في الثلث الثانية على فقه لانه الموصي له بالنصف وسماه للموصي  
 بالثلث وفي الثلث الثانية على اربعة اشبار للموصي بالجميع وسماه لصاحب الثلث وسماه له الموصي قصد  
 تفسير البعض في الدية فوجع اثنان ما يمكن وقد امكن بطريق الرب كما ذكرنا ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 في ذكره فيصار اليه وله اربعة اشبار في الثلث باطله في حق الاستحقاق عند عدم الاجازة لكونها  
 وصية لا يستحق فبطرح الرب فمردود عدم الاستحقاق وانما قصد التفسير بناء على الاستحقاق  
 والاجازة بدليل اضافة الدية الى جميع المال وقد بطل الاستحقاق والاجازة فيبطل التفسير كما  
 في الآية الثانية في ضمن ابيو تبطر الحجابة فله في الفصل الثلث لانه الدية بالالف المرسلة  
 والحياة في تقي مع حق العترة قطعا بطلان لكونها مائة يظهر ماله فيخرج من ثلثه بدونه  
 الاجازة والدية بالسنة وفيه بالسنة وفي كالمراجع المرسلة فله في ما زاد على الثلث  
 لانه في الدرهم وان كثر التركة **قال** ومن ادعى بثلث ماله الاثني عشر او الاثني عشر فله نصف الثلث  
 يتبين وبها الزيادة عليه الى الدرهم لانها بجملة **قال** ومن ادعى بثلث ماله فله الثلث  
 عند اربعة اشبار وفي رواية لجامع الصغير فانه قال في داخل سهمان الدرهم الا انه  
 ينتهي من الدرهم ولا يفتقر الى اربعة اشبار فله درهم من ماله ورواية كتاب الصالحات اثنى  
 سهام الدرهم على ما يفتقر الى درهم وقال لا اقل السهم الا انه يفتقر الى درهم من ماله  
 لهما اربعة اشبار اسم ما يستحق الدرهم في الفريضة وادعى السهم ميتقن وما زاد عليه مذكور ولا يفتقر  
 على الثلث لانه الثلث موضع الدية عند عدم الاجازة وله ما ادعى ابن سعد رضي الله عنه اربعة اشبار او مائة  
 سهم ماله فنفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذكره بالسهم ولا في السهم يذكر ويباد  
 به الدرهم قال اياك السهم في الفريضة ويذكر ويباد به سهم من سهام الدرهم  
 فيبطل الا قدر منها اقباطا **قال** فله من ماله وادعى اربعة اشبار في الفريضة على رواية كتاب الصالحات  
 فينادى على الثانية فيكون له تسعة دراهم لجامع الدرهم ولتكون اربعة اشبار والادعية  
 ففرض الدرهم وعند اربعة اشبار في الفريضة فله من ماله وادعى اربعة اشبار في الفريضة

في قوله الدرهم المرسلة  
 في قوله الدرهم المرسلة

ومن ادعى بثلث ماله فله درهم من ماله ثم ما زاد له وارث له فله النصف لانه بيت المال بمنزلة  
 ابن فصار ماله له اربعة اشبار ولا مانع من الزيادة على الثلث **فصل** قال ابو يوسف لو ادعى لعبد مائة  
 او بنصيب او بثلث ماله لا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 او اقل السهم وان ماله لم يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 فيه الا باعطاء الدرهم مائة **قال** ومن ادعى بثلث ماله فله درهم من ماله ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 والثلث والبعض لانه اسم لثني بجملة والدارت في مقام الموصي فله في الآية **قال**  
 ومن ادعى بثلث ماله فله درهم من ماله ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 لانه اكثر من ادعى بثلث ماله فله درهم من ماله ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 الا به فله من ماله لانه مائة من ماله ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 وفيه ثلثها وهي تخرج من ثلثه فله جميعه وكذا هو المكي والمذون واليابه من جنس واحد وان كانت  
 مختلفة فله ثلث اربعة اشبار وكذا هو المكي والمذون واليابه من جنس واحد وان كانت  
 مستندك بينهما فما سكر المكي على لثني وما يفتقر الى اربعة اشبار الا اربعة اشبار وكذا في الاجازة  
 المختلفة وانه ان الدية تعلقت بالباقي لانه لا يستحق الموصي له بالنصف مع الدرهم لو قسم قبل  
 التمسك لانه مما يجزى منه الفضة جبراً وانما اقران فيه وكلما تعلقت به الدية وسد خرج من الثلث  
 المال فهو الموصي له ولا التفات الى ما سكر الا ان ادعى له ادعى بثلث ماله فله درهم من ماله ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 فاستحق الماله لانه الثلث الباقي ولا كثر الا في الفريضة لا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 بالقيمة فلم تكن الدية متعلقة بالقيمة لا تجزى فيه جبراً ولو كانت بكونها مائة فلا يكون  
 له الا ثلث الباقي في فريضة المبالغة وسما ظاهر في الاجازة المختلفة اذ لا فريضة في عدم قيمة الجبر  
 فيها واما الدور المختلفة والربح فذكره عند حيفه رضي الله عنه لانها لا تقسم عند واما على قدرها  
 قالوا ينبغي ان يكون لها ثلثها والفتح لانها تقسم عندها وفيما الدور فاما بفتح عندها اذا اراد  
 القاض فذكر مصححه فله في معنى التمسك اضعف مما يقسم بغيره قال واما الذي قاله وان كان يقسم  
 عندهما لكن التفاوت بينهما فاحصا فصار كسنتين **قال** ومن ادعى بثلث ماله فله درهم من ماله ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 بالثلث لانه مائة من ماله فله درهم من ماله ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 لانه مائة من ماله فله درهم من ماله ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 وان لم يعلم فله نصف الثلث لانه من ثلثه اربعة اشبار في الفريضة بينهما وانما ادعى بثلث ماله فله درهم من ماله ولا يفتقر الى اربعة اشبار  
 كما علم **قال** ولو قال بين زيد ومرو ففرضه لزيد لانه المثلث يقتضي التضييق بينهما الا انك ان لم توافك  
 الماله لزيد وسكت لانه جميع الثلث ولو قال بين زيد وسكت لا يستحق جميعه **قال**







المقرب لغة من يقترب لا غير وحكمته الجزية بينها منعدمة وتعتبر الموالد والدر بنف لا بغيره والجد  
والفرد الجزية بينهما ثابتة **ق** وبشرط انه لا يكون دارا له الدقية لا تصح العارضة **ق**  
ويعتبر الاقرب فالاقرب عند الله ايضا فانه لا يحكم ولا ينفذ فليعلم النصف والحق بين  
النصف وقالوا بينهم الله في عيش وفليس الميراث العيين وعندهما بينهم ارباعا لا نصف رجعتا ان الله  
اضح الميراث فيعتبر الاقرب فالاقرب كما في الميراث فلا يدرك فيه مع العيين وفي المسئلة الاقرب للمنفذ  
لانه لا يترتب التثنية لما ترعده في الباقي للمائيل ولها ما تقدم ان اسم القريب يتناول البعيد والتقريب على  
ما ت **ق** ولذا لا يحكم ولا ينفذ الاقرب عند من عدهما جده **ق** ولذا لا يحكم ولا ينفذ الاقرب عند من عدهما جده  
للم والتمه سواء لاستوائهما في القرابة وهي اقوى من المصلحة والتمه وان لم يكن وانما يستحق الدقية بالنظر الى الله  
كما اذا كان القريب جديا او كذا **ق** واذا قلنا ان الذي قد ابدى نسبة فكذا ذكر لفظ لان العارضة يستحق الميراث  
بالايجام لان لفظ ذوقه يستحق العارضة في مسئلة النعم والمائيل يستحق النعم بطريق **ق** ولذا قلنا  
نزدى قرابته او لانسابه الاقرب فالاقرب يستحق العارضة بطريق اذا انفرد لان قوله الاقرب فالاقرب فزده  
تفسير لما تقدم والاقرب اسم فرد **ق** ويدخل فيه ذواتهم الى دم وغيره لان قوله الاقرب فالاقرب يتناول  
المكر ويثبت الاستحقاق للابعد عند مدح الاقرب ولا يافدهم مما يقتضيه الاقرب فالاقرب **ق** فان لم يكن له  
ذو رحم ثم بطلت الدقية عند ان ضيق روحه الله فلا لها والاصح ما ت **ق** او هي بنو فلان  
وموا بقبيلة كبنى تميم ففى الذكر والانثى والتغيب والتنفية **ق** وان كان لا يخصص نفى باطلا والاصح  
ان يرد دقية كحقه عدوا بينهما في جديته فيهم بالسوية مع عدم ذمهم الذكر والانثى فيه سواء ويدخل  
النفى والتغيب لانه لا يحد بانته معين من يرادهم فان التميم اليه يمكن ولذا لا ينفذ في التخصيص  
فصحت الدقية **ق** وان كان لا يحصى عدوم مع نفى ثلثة روجه احدها ان تكون الدقية لا يرد فيها غني  
كقوله فلان بنى تميم او ما كنيهم فالدقية صحيحة ويكون الدقية من قدر عليه منهم لان الدقية وقعت  
له تعالى والنفى مضارفة **ق** والثاني ان يكون لفظ الوصية يقع في التفسير والنفى ولا يخصص به احد في  
باطل كقوله بنى تميم لانها يثبت للمعالي ولا يمكن تنفيذها بطريق بنى تميم لانهم لا يخصصون ولا يمكن تنفيذها  
لبعض لان ليس باولى من البعض الا فبطلت بخلاف الوجه الاول لان المعصية واحدة وسواء  
تعالى **ق** انما انما ان يكون لفظ يتناول التفسير والنفى لكن قد يستعمل اللفظ في ذوى طائفة كقوله  
بنى تميم او بنى تميم او بنى تميم او بنى تميم فان كان لفظا يخصص فالاسم ينفذ في التفسير  
والنفى ويكون الدقية لها لانها مستعملة في التميم اليهم فيجوز اللفظ على المصلحة **ق** وان كان لفظا يخصص  
كان لفظا منهم لان هذا اللفظ يذكر ويراد به غالبا اسم طائفة فان اتى تعالى ذكر اسمى في آية للشر  
واراد النفى منهم فوجب تخصيص الدقية وحملها على ايدى طائفة منهم ولان القرابة والنفى فيهم كقوله

المقصود عاليا **ق** ويستوى فيه الذكر والانثى لان الاستحقاق بالعقد لا يتفاضل فيه الذكر والانثى كالأخت  
بالبحر ولو قال الفقهاء ينفذ فلان وهو ابو قبيلة لا يخصصون دخر موالهم في الوصية ومواليه الموالاة  
ومواليه العاقبة وخلفاؤهم **ق** وان كانوا بنو اب ليس بغيره يخص بنى فلان من الوصية دون  
الموالي والمطلقات لانهم اذا لم يخصصوا فلان بنو النسب وذلك موجود في الموالاة والمطلقات واذا ذكر النسب  
من يخصصون فلان الاولاد دون النسب **ق** وان كان انا صلب فالوصية المذكورة خاصة  
عند ابى جعفر رحمه الله وكان يقول اولا للذكور والاناث وهو قوله لان في اختلاف الذكر والاناث  
فخطاب الرجال يعظم بطريق كقولهم بنو ادم وبنو نوح وبنو ابراهيم وبنو اسحق وبنو يعقوب وبنو اسرائيل  
وما ذكره مجاز والعرب لا ينفذون اولا وقال ابو جعفر رحمه الله لو لم يكن لفلان ولد لم يكن له نصيب ولو كان  
من قبل الرجال دون الاناث ولا ينفذ في هذه النساء مع الرجال انما ينفذ في الرجال خاصة بخلاف اسم  
الولد على ما ياتي ان شاء الله تعالى **ق** وان اوصى لابنهم بنى فلان او عيالهم اوز مناسمهم  
او اراهم ومن يخصصون في المفقون والاعنياء وان كانوا لا يخصصون فلفظا خاصة وقد مر  
وكذلك اذا اوصى بجازي ماله في كفو كفو فله كفو لا ينفذ في النساء ولا في البنين كما من مات ابوه ولم يبلغ الحلم غنيا كان  
او فقيرا **ق** والاراملة كذا امرته بالفقة فقيرة فارها زوجها او مات عنها دخل بها او لم يدخل بها فله  
لهم ارملة العوم اذا فنى زادهم وبسم الذكر ارملة مجاز او قال كل الارامل قد فضيت حاجتهم  
طاعة عدل الارامل الذكر **ق** والايام كذا امرته لازوجها وقد جوفعت حراما وحلالا بلفظ اولم  
تبلغ فقيرة او غنية كذا ذكر محمد رحمه الله وقوله في في الفقة **ق** الشاب الفنى من عشرة  
سنة الى ان يصير كمالا من شدة انما وارزاد وهو في النواحي ان يكتفى **ق** والفقير عالم يبلغ  
من الفقة وبني السكة والغفلة لان ما لم يبلغ كمالا في لهو وعبادة فكل من ثلاثين سنة  
فاذا اوصى خطه النسب فهو شبيه فانه بطريق وعن ابو يوسف ومحمد الكفا من اربعين الى خمس  
عشرين النسب فهو شبيه وعن ابو يوسف اذا بلغ ثلاثين وخالفه شبيه فهو كهل وان لم يحل  
فهو شاب والفقة للنسب والشمط فان الناس غارخوا ذلك واطلقوا الاسم عند وجوه العلامة  
**ق** وانكسولة مع الاكتمال وهو الاكتمال ومنه اكتمال الزرع اذا درر **ق** وابيض **ق** والشبح  
من خشي احدهم **ق** قال ابو يوسف ان كانوا لا يخصصون الا بكتاب وكتاب فم لا  
يخصصون وقال محمد ان كانوا اكثر من مائة لا يخصصون والمخيار ان يخصصوا الامر الى القاضي وهو  
الاصح **ق** اوصى لورثه فلان فلذلك من خط الانثيين اعتبارا بالميراث لان اسم الورث  
تدلى عليه **ق** وان قال الولد فلان فالذكر والانثى فيه سواء لان لادالة على التفضيل واللفظ يتناول الذكر  
الولد اسم جنس المولود ذكر كان او انثى واحدا او اكثر وبخلافه فلان لا يورثه ولا يورثه اولاد الاب مع







تقربوا فلا يجوز ولا به جنة ان ذلك قرينة في معتقدهم وقد ائنا ان نتركهم وما يدعون قال  
عليه السلام انكم لو كنتم ابا معتقدين فيجوز ذلك بناء على اعتقادهم واما قوله بانه تقرب  
المعصية فليس بشئ لان ذلك لو منع لما جاز في قولنا لا يجوز لانه تقرب لغيرهم وبما فهم عليه وقال  
الثالث الوصية لما جاز بالعلماء والحق وعجز ذلك فهي باطلة نظر الى اعتقادهم ومثال الرابع هو الو  
صية للنواصب والغنيات فانه لا يجوز لانه معصية عندنا وعندهم وفي جميع الاديان فلا وجه الى الجواز  
**قال** ولو كان يقوم معلوم معين جاز بطريق التمسك لا بطريق الوصية والاستحسان وكذلك الفقهاء  
الثالث جاز دخل دارا بامان قاومى بحجوه ماله سلم او ذم جاز لان عدم الجواز ياراد على الفرض  
انما كانا في الورثة الاثر بامان لو جازوه وليس للورثة حق محترم كونهم في دار الحلب اذ هم كالا  
موات في احكامنا فصار كالا وارثا في حقهم والله اعلم بالصواب **كتاب الفوايض**  
وبما جميع فريضة فبعض من الزعم وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان قال تعالى فنفق ما فرضهم  
اي قدرتم وبما فرض الفاضل النفقة ابر قدرتم وقال تعالى سورة انزلناها وقرنها بالانبياء  
وبما فرضت القارة النوب اذ اقطعت والفرض في الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به كالكتاب  
والسنة المتواترة والابحاج وسبب هذه النوع من النفقة فرائض لانه سماع مقدرة مقطوعة بمينة  
ثبت بدليل مقطوع به فقد استعمل على المعنى اللغوي والشرعي واما خفي هذا الاسم لوجوه اعد  
بما ان تعالى سماه به فقال بعد القصة فريضة من الله والنبى عليه السلام ابفا سماه به فقال تعالى والذين  
يضى **قال** والثاني ان الله تعالى ذكر الصلوة والصوم وغيرها من العبادات مجلا ولم يبين مقاديرها وذكر  
الفوايض وبين سماعها وقدرها تقدير لا يحتمل الزيادة والنقصان فحق هذا النوع هذا الاسم بهذا المعنى  
والارث في اللغة البقاء قال عليه السلام انكم عباد الله ابراهيم ابيكم ابي علي بقاء من بقاء شريعة  
والوارث الباقي وهو من اسماء الله تعالى ابراهيم ابيكم ابي علي بقاء من بقاء شريعة  
وفي الشرع انتقال مال الغير الى الغير على سبيل المكافحة فكل من الوارث لبقائه انتقال الى غيره مال  
التي **قال** ومن شرف هذا العلم ان الله تعالى بيانه وقسمته فقال بوجهكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ  
الانثى الى اخر الايتين وقال مستفتونكم في الكلام الى اخر الاية فيبين فيها اعلم السلام  
من الفوايض مستحقها والباقي يكون بالاستنباط من نظريتها والنبى عليه السلام امر بتعليمها وحق  
عليه فقال تعالى والعلم والعلم والناس فانما نفق العلم وانما اول علم يدرس وفي رواية اول علم  
ينشر من امنه والاحاديث والانا في فضل كثره **قال** بسلا من شركة الميت بتجهيزه  
ودفعه على قدر ما تم لغيره ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ماله ثم يقسم الباقي بين ورثته فكل من طفق في  
الارث بغيره يتعلق بركة الميت على هذا الترتيب اما البداية بتجهيزه ودفعه فان الباس وسر العورة من الخواص

يجب اللزوم الفورية وانما مقدرة على الدين والتفقات وجوه الواجبات في حالة الطيق فكلما بعد المات  
وبالاجماع الاحق تعلق بين كاليين والعبد الجاني فان الميراث وولي الجنابة او ليه من تجهيزه لانهما  
احق بذلك في حالة الطيق من الخواص الاصلية كسرة العورة والطعام والشراب فكلما بعد وفات  
ويكفي في مثل ما كان يلبس من الثياب لئلا حال حيوة على قدر الزكاة من غير تقية ولا تنزيه  
اعتبار لاحد من الخالصين بالآخرى وتقدم على الوصية لان الوصية بشرع واللازم اولو على  
الورثة لان المال انما ينتقل اليهم عند غيبته الاثر ان حال حيوة وبني ماله حيوة لا ينتقل  
اليهم قال عليه السلام ابدانفسك ثم لم تقول **قال** ثم يقضي ديونه من جميع ما بقي  
من ماله لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وانه يقضي ما حقه الغيبة عن الدين والوصية  
ولا يقضي تقدم احد ما على الآخر فان من قال اعطى زيد اجد عمر واوكل لا يقضي تقدم احد ما على  
الاخر لكن يقضي تأخر زيد عن عمر في الاعطاء فكانت الاية مجملة وقد بلغنا ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قدم الدين على الوصية فكان بيان الحكم الاية رواه عنه علي رضي الله عنه ولان الدين رز  
يستحق من جهة والمستحق عليه اوليائه مطالبة به ولان ما فرغ ذمته من اتم حوائجها قال عليه  
السلام الدين خايل بينه وبين الجنة ولان اداء الفرائض اولي من التبرعات **قال** ثم  
تنفذ وصاياه من ثلث ماله بعد قضاء الدين فان كانت الوصية بعين يعبر من الثلث وتنفذ  
وان كانت بغيره شاربوا الثلث والرابع فالوصي له شرك في الورثة بنوا ونهيهم من اداة الزكاة  
وينفق بقضاءها فيجوز للمال ويخرج نصيب الوصية كما يخرج نصيب الوارث ويقدم على غيره  
الزكاة بين الورثة ما كانوا فان اللفظ يقضي تأخر الغيبة عن الدين والوصية عملا بكونه بعد  
**قال** ثم يقسم الباقي بين ورثته على فرائض الله تعالى الايات الثلاث ويستحق الارث  
برحم ونكاح وولاء اما الميراث فهو الثلث والابحاج واما الولاء فلما ياتي ان شاء الله تعالى و  
المستحقون للشركة عشرة اصناف مرتبة ذوو السهام ثم العقبان النسبية ثم السبب وهو العلق  
ثم عصبة ثم الرد ثم ذوو الارحام ثم مولى المولاة ثم المولى بنسب لم يثبت وقد ذكر في الاقرار ثم  
الموجي له جاز اد على الثلث وقدره في الوصايا ثم بيت المال لان المال منة خلاص مستحق ومالك فخره  
بيت المال كالقطعة والفضل وسندك للامتنان فطمانين فيه حكمه ان شاء الله تعالى **قال** لا  
واما من الارث الرق والقتل واختلاف الملبس واختلاف الدار من حكمها على ما ياتيكم يتوفى الله تعالى  
**فصل في ذوي السهام** وهم اصحاب الفروض وهم كل من كان له سهم مقدرة في كتاب الله تعالى او  
في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والابحاج ويبدأهم بقول عليه السلام لطفوا بالفرايض بما لها فانها ابقت فلا وجه  
ذكر ولم اثنا عشرة نواصة من السبب اثنا عشر اما العشرة من السبب فثلاثة من الرجال وسبعة من النساء















الى سبعة وعشرين لا غير امثلة التي لا تقول زوج واخت لابوين للزوج والنصف وللأخت والنصف وكذلك  
زوج واخت لاب وتسمى اليتمين لانه لا يورث المال بغير يمين متساويين للاخت فأتين المسئلتين بنت وعصبة نصف  
وما باقى اصلها من ثنتين اخوان لأم واخ لابوين ثلث وما باقى اخوان لاب وام واخ لاب ثلثان وما باقى اصلها من  
ثلثة اخوان لابوين واخوان لأم ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبة ربع ونصف وما باقى اصلها من اربعة زوجة  
وبنت وعصبة ثمن ونصف وما باقى اصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما باقى ثمانية امثلة العاليلة جدا واخت لأم  
واخت لابوين واخت لاب اصلها من ستة وتصح منها جدا واخوان لأم واخت لابوين واخت لاب سدس وثلث  
ونصف وسدس اصلها من ستة وتقول الى سبعة زوج وام واخوان لأم نصف وسدس وثلث من ستة وتسمى  
مسئلة الازلام لابن عباس لانه ان قال كما قلت فقد حجب الالم باختين وهو خلاف مذهبه وان جعل الالم الثلث  
والاخوان السدس وقد ادخل النقص على اولاد الالم وليس مذهبه وهو خلاف صحيح الكتاب وان جعل الالم الثلث  
بالقول زوج وام واخت لابوين نصف وثلث ونصف اصلها من ستة وتقول الى ثمانية ومضى اول مسئلة عاللة في السلام  
وقعت في صدر خلاف عمر بن الخطاب فاستشار الصحابة فيه فاشاروا بالعباس ان يقسم عليهم بقدر سهمهم فصاروا الى  
ذلك وفروا به انه قال اجدكم فرضا في كتاب الله تعالى ولا ادري من قدمه الله فاقدمه ولا من اخرا فاؤخره ولكني رايت راي  
فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمني ارى ان ادخل النقص على الكل فقسيم بالقول ولم يخالف احد في ذلك الى ان انتهى  
الامر الى عثمان فاظهر ابن عباس الخلاف وقال لو قد دعوا من مقدمه الله واخره من اخره الله ما عالت في قضية قطا ففقد  
له من قدمه الله ومن اخره الله قال الزوج والزوجة والام والجد من مقدمه الله وامان من اخره الله فالبنات وبنات الابن والام  
لاب وام والاخوان لاب فتارة يفرض لهن وتارة يكون عصبة ويدخل النقص على هؤلاء الرابع ثم قال من شاء باهله ان الله  
تعالى في رواية انه الذي احصى رمل عالى لم يجعل في المال نصفا ونصفا وثلثا ففقد له مثلا ذكرت ذلك في من عمر رضي الله  
عنه قال كان ميسا فبهت وفي رواية منعني ديرة اذ لم يكن لي دليل قطعي وانما امتنع لانه اجتهاد فلم يامن ان يصير محجوبا  
ولو كان له دليل ظاهرا ساكت وما خالف عمر رضي الله عنه وتسمى مسئلة المبالة زوج وام واخوان لابوين  
اصلها من ستة وتقول الى ثمانية زوج وام وثلث اخوات متفرقات اصلها من ستة وتقول الى تسعة للزوج  
ثلثة وللأم سهم وللأخت لأم سهم وللأخت لابوين ثلثة وللأخت لاب سهم السدس تكملة الثلثين زوج وام واخوان  
لأم واخوان لابوين نصف وثلث وسدس وثلثان اصلها من ستة وتقول الى عشرة وتسمى ام الفروخ لانها اكثر النساء  
عولا فشبعت الاربعة الزوايد بالفروخ وتسمى ايضا الشرحية لان شريح اول من قضى فيها زوجة واخوان لابوين ولخ  
لاب اصلها من اثني عشر وتصح منها زوجة وجدة واخوان لابوين ربع وسدس وثلثان اصلها من اثني عشر وتقول  
الى ثلثة عشر امرأة واخوان لأم واخوان لابوين ربع وثلث وثلثان اصلها من اثني عشر وتقول الى خمسة عشر  
امرأة واخوان لأم واخوان لابوين ربع وسدس وثلث وثلثان اصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر ثلاث  
نسوة وجدة واخوان لابوين اصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر وتسمى ام الارامل لان ليس فيها ذكر

364  
وهي من المعايير يقال رجل مائة وترك سبعة عشر دينارا وسبعة عشر امرأة اصلها كل امرأة دينارا وام ابوين  
وابن اصلها من اربعة وعشرين وتصح منها امرأة وابوان وبنتان ثمن وسدسان وثلثان اصلها من  
اربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين وتسمى المنيرة لان عليا رضي الله عنه سئل عنها ومعه المنيرة  
فقال على الفور صار ثمنها تسعا ومضى على خطبة ولو كان مكان الابوين جد وجدة او اب وجدة فذلك وكذا  
لو كان مكان البنات بنت وبنت ابن زوجة وام واخوان لأم واخوان لابوين وابن كافر او قاتل  
او رقيق اصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر كما تقدم لان المحرم وهو الابن لا يحجب وعند ابن مسعود  
يحجب الابن الزوجة من الربع الى الثمن اصلها من اربعة وعشرين وتقول الى احد وثلاثين للزوجة الثمن  
ثلاثة وللأم السدس اربعة والاولاد لأم الثلث ثمانية وللأختين لابوين الثلثان ستة عشر وتسمى ثلاثينية ابن  
مسعود رضي الله عنه واعلم ان الستة متى عالت الى عشرة او تسعة او ثمانية فالمتة امرأة قطعا وان عالت  
الى سبعة احتمل واحتمل ومضى عالت لاثنا عشر الى سبعة عشر فالمتة ذكر والى ثلثة عشر وخمسة عشر احتمل  
الامرين والاربعة وعشرون احتملت الى سبعة وعشرين او الى احد وثلاثين عند ابن مسعود رضي الله عنه فالمتة  
ذكر الله اعلم **فصل الرد** وهو ضد العول بان تزيد الفريضة على الشها م ولا عصبة من ان يستحقه فذكر على  
ذوي الشها م بقدر سهمهم الاعم للزوجين وهو مذهب عمر وعلم وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وعن  
عثمان رضي الله عنهم انه يرد على الزوجين قالوا وهذا وهم من الراوي فانه انما صح عن عثمان انه رد على الزوج  
ولا غير وتاويله انه كان ابن عمر فاعطاه الباقي بالعصبة اما الزوجة فلم ينقل عن احد الرد عليها وقال زيد بن  
ثابت بوضع الفاضل في بيت المال وبه قال مالك والشافعي لنا قوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا او حقا  
فلورثه الحديث ولان القرابة علة لاستحقاق الكل لان الميت قد استغنى عن المال فلم ينقل الى احد يبق سلبية  
والغريب اولى الناس به فليستحقه بالقرابة صلة الا انها تقاعدت عن استحقاق الكل عند الاجتماع للمراحمه بالاجماع  
فبقيت مفيدة له عند الافراد فوجب ان يستحق صاحب السهم بقدر سهمه حالة المراحمه والفاضل عن سمة حالة الافراد  
اما الزوجان فقرانهما قاص فلا يستحقان الاسهما اظهارا لقصور رتبتهما اولان الزوجية نزول بالموت فيبقى السبب  
وقضية عدم الارث اصلا الا انا اعطينا بها فرضها بصريح الكتاب فلا يراد عليه واعلم ان جميع من يرد عليه سبعة لأم  
والجد والبنت وبنت الابن والاخوان من الابوين والاخوان لاب واولاد الالم ويقع الرد على جنس واحد وعلى  
جنسين وعلى ثلثة ولا يكون اكثر من ذلك والشها م المردود عليها اربعة الاثنان والثلثة والاربعة والخمسة  
ثم المسئلة لا يخلو اما ان كان فيها من لا يرد عليه او لم يكن فان لم يكن فاما ان كان جنسا واحدا او اكثر فان كان  
جنسا واحدا فاجعل المسئلة من عدد رؤسهم وان كان جنسين او اكثر فقسيم سهمهم واسقط الزايد امثلة  
ذلك جدا واخت لأم للجد السدس وللأخت السدس والباقي رد عليها بقدر سهمها فاجعل المسئلة من عدد  
رؤسهم وهو اثنان لاسوا لهما في الفرض اصل المسئلة من ستة عادت بالرد الى اثنتين جدا واخوان لأم للجد



السدس واللاختين الثلث فاجعل المسئلة من ثلثة وهو عدد رؤسهم بنت وام للبنات المصنف ثلثة وللام السدس  
 سهم اجعلها من اربعة عدد سهاهم اربع بنات وام للبنات الثلثان وللام السدس اجعل المسئلة من خمسة  
 عدد سهاهم وان كان في المسئلة من لا يرده عليه وهو الزوج والزوجة فان كان جنسا واحدا فاعط فرض من لا يرده  
 عليه من اقل تخارجهم ثم اقسّم الباقي على عدد من يرده عليه ان استقام كزوج وثلث بنات اعط الزوج فرضه الربع من  
 اربعة والباقي للبنات ومن ثلث تصح عليه من وان لم يستقم عليهم فان كان بين رؤسهم وما بقي من فرض  
 من لا يرده عليه موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده عليه كزوج وست بنات للزوج الربع يبقى ثلثة  
 لا يستقيم على البنات وبينهن وبين الباقي موافقة بالثلث فاضرب وفق رؤسهم وموالتان في مخرج فرض من لا يرده  
 عليه وموالتان يكون ثمانية للزوج الربع سهاهم يبقى ستة تصح على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس  
 بنات فاضرب كل رؤسهم وبقي خمسة في مخرج فرض من لا يرده عليه وموالتان يكون ثمانية يكتسب منها تصح وان كان  
 من لا يرده عليه مع جنسين او ثلاثة من يرده عليهم فاعط فرض من لا يرده عليه ثم اقسّم الباقي على مسئلة من يرده عليه  
 ان استقام والا فاضرب جميع مسئلة من يرده عليه في مخرج فرض من لا يرده عليه فابايع صحى منه المسئلة ثم اضرب سهاهم  
 من لا يرده عليه في مسئلة من يرده عليه وسهاهم من يرده عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه مثال الاول زوجة  
 واربع جدات وست اخوات لام للزوجة الربع سهم يبقى ثلثة وسهاهم من يرده عليه ثلثة فقد استقام على سهاهم  
 ومثال الثاني اربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الثمن سهم يبقى سبعة وسهاهم الرد خمسة  
 لا يستقيم عليها ولا موافقة فاضرب سهاهم الرد وبقي خمسة في مخرج فرض من لا يرده عليه وبقي ثمانية يكتسب منها تصح  
 ثم اضرب سهاهم من لا يرده عليه وهو واحد في مسئلة من يرده عليه وهو خمسة يكتسب خمسة وسهاهم من يرده عليه وبقي  
 خمسة فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة تكتسب خمسة وثلاثين للبنات اربعة اجناس ثمانية وعشرون  
 وللجدات الخمس سبعة مثال اخر زوجة وبنت وبنت ابن وجد للزوجة الثمن يبقى سبعة وسهاهم الرد خمسة  
 لا يستقيم ولا موافقة فاضرب سهاهم من يرده عليه وبقي خمسة في مخرج مسئلة من لا يرده عليه يكتسب اربعين منها تصح  
 واذا اردت التصحيح على الرؤس فاعمل بالطريق المذكور

قال اكثر الصحابة رضي الله عنهم منهم ابو بكر الصديق وابن عباس وابي بن كعب وعائشة الخ بمنزلة الاب  
 عندهم يرث معه من يرث مع الاب ويسقط به من يسقط بالاب وموقولا الى حنيفة رضي الله عنه وحقر  
 فجعل للجد اب اب بمنزلة الاب الالف مسئلتين زوج وابوان وزوجة وابوان على ما تقدم وروى  
 عنه الحسن بن زياد انه بمنزلة الاب فيهما ايضا وعن الصديق ايضا روايتين في فائتين  
 المسئلتين وقال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت الخ لا يسقط بنو الاعيان والعلات  
 ويرثون معه واختلفوا في كفتية نورثهم معه وكتبا هذا يضيّق عن استيعاب اقوا  
 لهم وما يفرع منها لكن نذكر مذنب زيد بن ثابت لما جئنا الى معرفة قول ابى يوسف

ويحمد رحمة الله فانها اخذ بقوله وعن ابن عباس انه لما سمع قول زيد قال الا لا يبقى الله زيد  
 يجعل ابن الابن ولا يجعل اب الاب **باب** المختار قول ابى بكر رضي الله عنه لانه ابعد عن الرد والتوق  
 ولم يتعارض عن الروايات وتعارضت عن غيري قال علي رضي الله عنه من احب ان يتفق جرائم  
 جهنم فليقض في الجد والاخر وروى عبيدة السلماني عن عمر رضي الله عنه انه قضى في الجد بماية قضية  
 تخالف بعضها بعضا وعنه انه جمع الصحابة رضي الله عنهم في بيت وقال لهم لا بد ان تتفقوا على شيء واحد  
 في الجد فقام رجل فقال اني اريد ان رسول الله عليه السلام قضى في الجد بالسدس فقال مع من قال لا ادرى  
 فقال لا ادرى فقام آخر فقال كذلك ورد عليه كذلك فسقطت حية من السقف فنرقوا قبل ان يجتمعوا  
 على شيء فقال عمر ابى الله ان يرتفع هذا الخلاف وعن علي رضي الله عنه انه كان يقول القوا علينا مسايل  
 الفريض وانزكوا الجد لاهياء الله ولا لباياد وعن ابن المسيب رضي الله عنه مثله واعلم ان الجد الصحيح  
 الوارث لا يكون الا واحدا لانه لا يكون الا من جهة الاب والاقرب يسقط الاعد قال زيد بن ثابت رضي  
 الله عنه اذا اجتمع الجد والاخر كان الجد كاحدهم يقاسمهم مالم تنقصه المقاسمة بينهما نصفان لان المقاسمة  
 خير له جد واخوان المال بينهم ثلاثا لان المقاسمة والثلث سواء جد وثلثة اخوة يفرض له الثلث و  
 الباقي بين الاخوة لان المقاسمة تنقصه من الثلث فان كان معهم صاحب فرض يعطى فرضه  
 ثم ينظر الباقي للجد ثلثة احوال المقاسمة او ثلث ما بقي او سدس جميع المال فيعطى ما هو خير له منها  
 والباقي بين الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين مثال زوج وجد واخ للزوج النصف والباقي بين الجد  
 والاخ لان القسمة خير له وكذلك مع الزوجة جد وجد واخوان واخ للجد السدس وللجد ثلث  
 ما بقي لانه خير له جد وبنت وجد واخوان للجد السدس وللبنات النصف وللجد السدس لانه  
 خير له زوج وام وجد واخ للزوج النصف وللام الثلث والباقي وهو السدس للجد وسقط  
 الاخ وبني العلات مع الجد كبنى الاعيان **باب** فان اجتمعوا مع الجد قال زيد رضي الله عنه يعذون  
 معهم على الجد ليظهر نصيبه ويسمى فصل المعادة فاذا اخذ الجد نصيبه يرد بنو العلات ما وقع لهم  
 الى بنى الاعيان ويخرجون بغير شيء الا اذا كان من بنى الاعيان اخت واحدا فتأخذ النصف بعد  
 نصيب الجد فان بقي شيء اخذ بنو العلات مثاله جد واخ لاب وام واخ لاب المال بينهم اثلاثا ثم يرد  
 الاخ لاب على الاخ لابوين نصيبه فيبقى للاخ من الابوين الثلثان ولو كان معهم زوجة فلها الربع  
 والباقي بينهم اثلاثا ويرد الاخ لاب ما وقع له الى الاخ لابوين ولو كان مكان الزوجة زوجة فله النصف  
 والباقي بينهم اثلاثا على الوجه الذي تقدم جد واخنت لابوين واخنت لاب للجد النصف واللاختين النصف  
 وتأخذ الاخنت لابوين ولو كان اخنتين لاب والمسئلة بحالها فللجد الخمسان واللاخت من الابوين  
 الخمس واللاختين لاب الخمسان ثم تردان لابوين نعمة النصف خمس ونصف ويبقى لها نصف وخمس



اصل المسئلة من خمسة بضرب في اثنين لما جئنا الى النصف فنصير عشرة للجد اربعة وللأخت لابوين سهران  
وللاختين لاب اربعة فثريدان الى الأخت لابوين ثلثة تكمله النصف يبقى لهما سهم لا يستقيم عليهما  
فاضرب اثنين في عشرة يكن عشرون منها نصف جد واخ لابوين واخ المال بينهم احماسا ويرد الاخ على الا  
خت الى تمام النصف يبقى معه نصف سهم وهو العشر ولو كان معه اخ فله جد سدسان وللأخت من الابوين  
السدس وللأخ واخنة ثلثة فيردان عليها ثلثة النصف يبقى معها سدس جد واخنا لابوين واخوان  
لاب للجد الثلث ولكل قريب الثلث ثم يرد اولاد الاب ثلثهم على اولاد الابوين امر وجد واخ لابوين  
واخوان واخنت لاب اصلها من ستة للامر سهم وثلث الباقي خير للجد وليس الباقية ثلث صحيح فاضرب ثلثة  
في ستة يكن ثمانية عشر للامر ثلثة للجد خمسة وللأخت من الابوين تسعة يبقى سهم واحد لاولاد الاب  
وم خمسة فاضرب خمسة في ثمانية عشر يكن تسعين منها نصف ويسمى تسعينة زيد امر وجد واخ لابوين  
واخ واخنت لاب اصلها من ستة للامر سهم يبقى خمسة لا يستقيم على ستة فاضرب ستة في ستة يكن ستة  
وثلاثين للامر السدس ستة وللجد ثلث ما بقي عشرون وللأخت من الابوين نصف الجمع وهو ثمانية عشر وعلى اولاد الاب  
ب سهران وم ثلثة فاضرب ثلثة في ستة وثلاثين يكن مائة وثمانية منها نصف الا ان بين السهران موافقة بالاشارة  
فترض الاربع وخسين وجهه ان المقاسمة وثلث ما بقي واحد في حق للجد فاعط الامر نصيبها من ثمانية عشر ثلثة  
والجد ثلث ما بقي خمسة وللأخت من الابوين نصف الجمع تسعة يبقى سهم لا يستقيم على اولاد الاب  
فاضرب ثلثة في ثمانية عشر يكن اربعة وخسين منها نصف ويسمى مخصر زيد فحصل من اصل زبدان  
يقول بالمقاسمة ما لم تنقصه من الثلث ومع صاحب الفرض ينظر الى اصل الاحوال الثلثة وبعد ولد الاب  
على الجد اضرارا ولا يفرض للاخوان المفردات مع الجد ويجعلهم عصبة ولا يقول بالعود بناء على انهم عصبة  
وقد خالف هذا الاصل في المسئلة الاكدرية وهي زوج وامر وجد واخنت لاب اولابوين للزوج النصف  
وللامر الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ثم يرضى الجد نصيبه الى نصيب الأخت فيقسمان للذكر مثل  
خط الاثنين اصلها من ستة نقول الي تسعة للزوج ثلثة وللأمر سهران وللأخت ثلثة وللجد سهم وما زيد  
للجد والأخت اربعة لا يستقيم على ثلثة فاضرب ثلثة في ثلثة يكن سبعة وعشرين منها نصف ولو كان كما  
ن الأخت اخ فلا عول ولا اكدرية لانه يكون للزوج النصف وللأمر الثلث وللجد السدس ويسقط الاخ  
وكذا لو كان مع الاخ اخته نصيب عصبة باخبا سميت اكدرية لانها واقعة امرأة من بني اكدر ولا تراك  
دع على زيد مذهبه من ثلثة او جد غال بالجد وفرض للأخت وجمع سهام الفرض وقسمها على النصب  
وانما فرض لها لم يجعلها عصبة لانه لم يبق لها شيء ولا وجه الى القسمة لانه نقص نصيب الجد من السدس  
فصار الى ما ذكرنا ضروري  
فدسب ذكر للجد الصحيحة من الفاسدة وميراثا بعد الفاسد  
والاجتماع واحكام الحب بين الجدات وهذا الفصل لبيان مراتب الجدات ومعرفتها اعلم ان الجدات على

مراتب الاولى جدتا الميت وهما ام امه وام ابيه وهما وارثان الثانية اربع  
جدات جدتا ابيه وجدتا امه جدتا ابيه ام اب ابيه وام ام ابيه وجدتا امه ام  
ام امه وام اب امه والكل وارثات الا الأخيرة لانها فاسدة فانه دخل في نسبها  
اب بين امين الثالثة ثمان جدات جدتا اب ابيه وهما ام اب اب ابيه وام ام اب  
ابيه وهما وارثان وجدتا ام ابيه وهما ام ام اب ابيه وهي وارثة وام اب ام ابيه  
وهي ساوقة وجدتا اب امه وهما ام اب امه وام اب امه وهما ساوقتان  
وجدتا ام امه وهما ام ام ام امه وهي وارثة وام اب ام امه وهي ساوقة فان  
كان لكل واحد منهن جدتان تصير ستة عشر وهي المرتبة الرابعة وان كان لكل  
واحدة من الستة عشر جدتان تصير اثنتين وثلاثين وهكذا الى ما لا يتناهي  
والجدات الثابتان على ضربين متحاذيات متساويات وطريق معرفة المتحاذيات الثلاث  
ان تلفظ بعدد هن امهات ثم تبدل الام الاخيرة ابا في كل مرة الى ان لا يبقى الا ام  
واحدة وتصور ذلك في خمس جدات متحاذيات وقس عليه فنقول  
واما المتفاوتات في الدرجة فالقربى تحب البعدى على ما مر في  
الحب ولو سئلت عن عدد جدات وارثات كم بازابهن ساوقات  
فخذ عدد المسؤل عنه يمينك ثم انقص منه اثنين وخذها يسارته  
ثم ضعف ما بقي يسارته بعدد ما في يمينك فابليغ فاطرح  
المسؤل منه فباقي في ساوقة مثاله سئلت عن اربع جدات خذها يمينك ثم انقص  
منه اثنين وخذها يسارته ثم ضعف ما في يسارته بعدد ما في يمينك يكن ثمانية  
اطرح منه عدد المسؤل وهي اربعة فبق اربعة فضع ساوقة ولو سئلت عن ثلثة  
خذها يمينك ثم انقص منه اثنين وخذها يسارته ثم ضعف ما في يسارته بعدد ما في  
يمينك يكن اربعة اطرح منه عدد المسؤل وهو ثلثة بق واحد ساوقة واعلم انه  
لا ينصور للجد الوارثة من قبل الام الا واحدة لان الصحيح ان منهن ان لا بد من بين امين  
اب فكانت الوارثة ام الام وان علت والقربى تحب البعدى فلا تراث الأخت واحدة كما ذكرنا  
في الحب واما الابويات فيتصور ان ميراث الكثير منهن على ما صورت لك ولا يورث مع  
الاب الأخت واحدة من قبل الام لان الابويات تحب به ولا يورث مع الجدات  
احديهما من قبل الام والثانية ام الاب ولا يورث مع اب الجدات الثلاث احديهن من قبل  
الام والثانية ام ام الاب والثالثة ام اب الاب وعلى هذا كلما زاد في درجة الاجداد و







ستة الاولين سهمان لاد لا يترى الى الميت بانثي فيكون بينهما للذكر مثل حظ الانثيين  
 والآخرين اربعة لاد لا يترى الى الميت بذكر فيكون بينهما للذكر مثل حظ  
 الانثيين فصار المال بين الفريقين اثلاثا فقد انكسر بالاثلاث فاصرب ثلثه في ثلثه  
 يكن تسعة منها فتح وان وقع الاختلاف في بطن او اكثر فابويوسف مر على اصله  
 يفسح المال على اوله خلافه فما اصاب الذكور ينقل الى فروعهم وما اصاب  
 الاناث ينقل الى فروعهن مع اعداد الاختلاف في البطن الثالث على اوجه الذي  
 اعتبر في البطن الاول حتى ينتهي الى الاولاد الاحياء فيقسم على اعتبار ابدانهم  
 مثاله فمجد الى يوسف المال بينهم على خمسة خسان للابن  
 ولكل بنت خمس وعند محمد على عشرة للاولاد سهم  
 وللثانية اربعة وللثالثة وللرابع سهمان لانه يعتبر الخلف في اول بطن وقع وفيه بنت  
 وفيه ابن بنت وثلثة بنات بنت ويقسم عليهم ثم ما اصاب الابن وهو  
 الى ابنته وما اصاب البنات وهو ثلثة اخماس يصير الى اولادهم وهم ابن وبنتان  
 للذكر مثل حظ الانثيين فيكون للابن خمس ونصف وللبنين خمس ونصف ثم  
 ينقل نصيب الابن الى بنته ونصف البنين الى ولديهما وهما ابن وبنت للذكر مثل  
 حظ الانثيين فيكون للابن خمس وللبنات نصف خمس وهو عشرة فقط  
 من عشرة ومن له قرابة من جهتين من ذوى الارحام فله سهمان ومن له قرابة  
 واحدة منهم عند محمد اعتبارا بالاصول وعبد الله بن يوسف  
 هاهنا سواء لانهم يرتون بالتعصيب وذلك لا يختلف كالمصبات  
 حقيقة مثاله بنت بنت بنت بنت وبنت بنت بنت  
 بنت ابن بنت اخري عند ابي يوسف المال  
 بينهما نصفان وعند محمد لذكر القرابة سهم  
 فلهي القرابتين ثلثة كما من ولو كان مكان البنت  
 من جهتين ايسرنا فمجد الى يوسف  
 للذكر مثله حظ الانثيين وعند محمد  
 لذات قرابة سهم

ولدي قرابتين سهمان لمن قبل اصله المذكور وتسلم لتفوه بذلك الاصل وسهم من قبل اصله لا يترى في قرابة ما يترى  
 قرابة فيقرن السهم للذكر مثل حظ الانثيين لاختلاف اصلهما في مذهب السهم واختلاف ابدانها على ثلثة  
 فاضرب ثلثة في اربعة يكن اثني عشر منها نصف الصف الثاني واولاها في اربعة الى البنت كما لم وارث  
 ام واب ام اب الفخر كله لاد الام وان استوفوا في القرب فالاد لا، بوارث ليعلم في اصله او  
 يبين لان سبب الاستحقاق القرابة دون الاولاد، بوارث. مثاله اب ام واب ام واب ام هاهنا سواء  
 من ربح فالاولي اولى ثم ان كانوا من جهة واحدة فالقربة باعتبار الابدان على التواتر ان كانوا ذكورا او  
 اناثا وان اختلفوا فللذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا من جهتين فلقوم الثلثة لاد البنتان  
 مثاله اب ام واب ام واب ام لاول الثلث وللثاني الثلث. وان كان لاد البنتان  
 من جهتين وكذلك لامة فلقوم الاب الثلث وللقوم الام الثلث ثم ما اصاب قوم الاب ثلثه  
 لقرابته من جهة ابيه وثلث لقرابته من جهة امه وكذلك ما اصاب قوم الام وربع لقرابته من  
 جهة ما اصاب قوم الاب ثلثه لقرابته من جهة ابيه وما اصاب قوم الام فلقوم البنتان في اربعة  
 ايضا مثاله اب ام واب ام واب ام واب ام ام ام ام فلقوم البنات الثلثان  
 وللآخرين الثلث على ما بيناه والصف الثالث وهو ثلثة انواع الاول بنات الاخوة واولاد الاخوة  
 لاد ام واولادهم. والى بنات الاخوة واولاد الاخوات لاد اولادهم. والثالث  
 اولاد الاخوة والاقوات لام واولادهم وان كانوا من النوع الاول او الثاني كالصف الاول في  
 تساوي الدرجة والقرب الاولاد لا، بوارث والقسم. وان اختلفوا في ذلك فعند ابي يوسف  
 يعتبر الابدان وعند محمد يعتبر الابدان ووصف الاصول. وان كانوا من النوع الثالث  
 كما مال بينهم بالسوية ذكورا وهم وانما هم فيه سواء اعتبارا باصولهم ولا خلاف في الامار وبنات  
 عن ابي يوسف انه يفرق للذكر مثل حظ الانثيين. وان كانوا من النوعين وتساويهم في الدرجة  
 فالولي بوارث اولى ثم عند ابي يوسف من كان منهم لاد وام او اب ثم لاد ثم لام وعند محمد من كان  
 بقية المال على اصول وينقل نصيب كل اصل الى فروع مثاله ثلث بنات اخوة متوفات عند  
 ابي يوسف المال كله لثلاث الاخوات لابوين وعند محمد لثلاث الاخوات ولبنات الاخوات من الآلات  
 اب خمة ولبنات الاخوات لام خمس باعتبار الاصول فهاورد. ثلث بنات اخوة متوفات  
 عند ابي يوسف كل المال لثلاث الاخوات من الابوين وعند محمد لثلاث الاخوات من الابوين والباقي لثلاث الاخوات  
 من الابوين بنت اخن لاد المال لاد اب عند ابي يوسف لانها اقرب وعند ثلثة  
 ان باع وللآخرين الربع فهاورد اعتبارا بالاصول. ابنا اخن لابوين وبنت اخن لاد عند ابي  
 يوسف المال لابنتين وعند محمد ابنا خن كاخن فبقية المال بينهم على فروع اولادهم ولا، كما هو لهم للاب بوارث اولى



اذا استواء امثاله ابن ابن اخي لام وابن بنت اخي لابوين وبنت بن اخي لاب المال هبت لانها تدل  
بوارث الصنف الرابع افرهم باللبس او بالعم فمخه الاب او لم من عدة لجد وان استواء اخيه كان لا يرث  
اول ثم من كان لا يرث من كان لام فالقمة لابوين او لم من القمة لاب من القمة لاب او لم من القمة  
القمة لام والمطلقات والاصوال على هذا الترتيب وان تساوا وان القرابة بهم من جنس واحد المال  
بينهم للذكر من كل خط الانثيين واجتمع للجنسان العمومة والمطولة فالثلثان جانب العموم والثلثان جانب  
المطولة فكيف كانوا في العدد والذكورة والانسوة متساوية وعشرة اخوة للثلاثين والثلثان والمطلقات  
الثلث عمة وقال للثلاثين والثلثان والقياس ان لا يكون للمحار والمطالة بنت لان  
قرابة الاب اقرب من ابنة لام مع العم لان الاب اما ترك القياس باجماع الصحابة رضي الله عنهم فانهم  
قالوا للعمية الثلثان والمطالة الثلث ولان العمية لما كانت مع جهة الاب فهي كالاب والمطالة كالام  
فصار كانه من اب وام او ما يقع بينهما انما تذكر في المطالفة ما ذكر في القارة كانه من جهة الاب  
والعمية الاب اقرب من ابنة لام فلا يرث معها كالاخام وذو قرابتين من احد الجانبين لا يرث القرابة  
الواحدة من الجانبين لان الصحابة جعلوا الميراث بين المطالفة والعمية اثلاثا مطلقا فيجمع الاب والعم  
على اطلاق متساوية لابوين وخالة لاب الثلثان للعمية والثلث للمطالفة وروى ابن سماعه عن  
ابن يوسف المال كله للعمية خالة لابوين وعم لاب كذلك وعن ابن يوسف المال كله للمطالفة واذا اجمع  
الجنسان مع جهة الاب والجنسان مع جهة الام فالثلثان لقرابتين الاب والثلث القرابتين الام  
ما اصاب قرابة الاب ثلثاه لقرابة ابنة وثلث لقرابة امة وما اصاب قرابة الام كذلك مثاله  
عمه الاب خالته وعمه الاب خالته الثلثان للعمية بينهما اثلاثا والثلث للمطالفة بينهما  
اثلاثا وقد اكسر بالاثلاث فاقرب ثلثه في ثلثه يكن ثلثه منها تصح والاولاد منه الاضاف في حكمهم  
حكم ابائهم في جميع ما ذكرنا عند عدم ابائهم **فصل في الولا** وهو نوعان ولا عتاق  
ولا مولاة وقد ذكرنا صورتهما واحكامهما في كتاب الولا ونذكر في هذا الفصل ما يتعلق بالارث  
فيها بولا العتاق فنقول اذا مات المفقود ولا عصبته له من جهة النسب فالقمة للمفقود عصبته لقوله  
عليه السلام الولا لمن اعترف وقال عليه السلام الولا طمحة كتمح النسب ومات معتق لابنة فخرج  
رضي الله عنه عتاقا عن بنت فجهل رسول الله عليه السلام المال بينهما نصفين **واعترف رجل رجلا**  
له عند رسول الله عليه السلام فقال عليه السلام ان شكره فهو خير له وشكره وان كفره فهو شر له  
وخبره وان مات ولم يدع وارثا كنت انت عصبته **واعترف رجل رجلا** ولا يرث الا من لا قرابة  
بينهما والمال لطف الولا بالنسب في صفا الاجل حيث انعم على عبده بالعتاق ونسب له حياة مائة فمؤثر  
باسنخه قال ارث صله واكرامه وملا الجف معدوم من العبد فلا يباين عليه فلو مات المفقود عن صاحب فرض

والمفقود

والمفقود اخذ صاحب الفرض فرضه والباقي للمفقود لانه عصبته **ماروي** والولا بورت بولا بورت  
قال عليه السلام الولا طمحة كتمح النسب لاسباعه والابوين بولا بورت **واعترف رجل رجلا**  
بقوله عليه السلام كنت انت عصبته **وليس** للنساء من الولا شيء بالارث لقوله عليه السلام ان النساء  
من الولا الا ما اعتقن او اعترفن او كاتبن او كاتبن من كاتبن ومولا فمات عصبته المفقود  
فلو مات عن ابن المفقود وابنه فالولا كماله لابن وقال ابو يوسف لا يرث من الولا لان الاب  
يكون عصبته حتى جرح جميع المال وانزله وما انما صاحب فرض مع الابن فصار كالزوج فلما يرث الابن  
العصبته ولو مات عن جد مولاة واجبة فالمال للجد ولا يرثها نصفان وقد عرف وعن عدة من الفقهاء  
رضي الله عنهم انهم قالوا الولا للكبير من ابين الاقرب اليه الميت نسب وعنه ابو يوسف والاسماعيلي فصار كانه من  
رسول الله عليه السلام وصورة اذا مات المفقود عن ابنتين ثم مات احداهما عن ابن ثم مات المفقود فوالاؤه  
لابن مولاة دون ابن ابنة **ماروي** ولان اقرب نسبا وعصبته **ولومات** الابن وشره اظهرا ابنا  
الاخرين قالوا بولاه على عدد رؤسهم لاستوائهم في العصبية والقرب لان لجد لومات فمات تركت على حدة  
كذلك فكذلك ما ورثه بسبب **واما** بولا المولاة فان الاجل يرث الاصل ويقتضي عند اذ اجب مقابلة للفقهاء  
لقوم وموقوف عن ذوي الارحام لان ذوي الارحام يرثون بالقرابة وهم اقرب واكد من الولا لانها لا تقبل  
النقص والولا يقبل بخلاف الزوجين حيث يرث متهما لانها بعد الموت كالاجانب ولهذا لا يرثها فاذ  
اخذ صفا صار الباقي خاليا عن الوارث فيكون بولا المولاة **ولو** اتفق في عقد المولاة على ان يرث كل واحد من  
الاخرين وورث كل واحد منها الا ان لم يكن له عصبته ولا ذويه ولا ذويه والفرق بين ولا العتاق وولا  
المولاة ان السيد في ولا العتاق العتق الذي هو اجبا بمعنى عتق مائسا ولان من الاجل خاصة والسيد في ولا  
المولاة العتق والشرا فثبت على الوصف الذي عقد او شرط او الاصل في الارث بولا المولاة قوله تعالى  
والذين عاقرت امهاتكم فانهم لا يرثون **واما** في ابتداء الاسلام يتوارثون بالعتق والطلاق دون النسب حتى  
حتى نزل قوله فلو او لو الارحام بعضهم اولى ببعض فثبت في تقديم وصار موقرا عن ذوي الارحام وموقوف  
عن عمر وعثمان وطلحة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وجماعة من التابعين وموقوف على صاحب بار رضي الله  
عنهم اجمعين ولان جعله ماله لم يفتقر ولا لطلاق الوارث به فصار كالوصية بمحايها ولا وارث له او كان كذلك اجاز  
الوصية فانه يجوز كذا انما افسار مستحق للمال فلا يوضع في بيت المال لانه انما يوضع في بيت المال عند علم المستحق  
لان المستحق وسيله صلب الله عليه وسلم عن رجل اسلم على رجل رجلا وولاه فقرا مواصقا الناس به محياه ومما يتر  
اليه العتق والارث في ما بين الحالتين **قال** **الفرقة** في الهدم اذ لم يعلم ايم مات او لم مات كذا واحد لاجبا  
من ورثته وكذلك الحكم في كل جماعة ما توارثوا لا يرث ايم مات او لا كما يقتضي لقتل والحق في موقوفهم وموقوف عاتق الصفا  
والعلماء رضي الله عنهم وعن طائفة من الفقهاء انهم قالوا انما يرث من صاحب وموقوف له من موقوفه او انما يرث من



فخافوا لحداد تصون دينار وخلق بنوا واما وعافند عامه العلم، بقية كذا واصد من الاجاب من ورثة  
البنت والام والعم على سنة واللاتر اصد ما من اثم وعرفوا على ابن مسعود بن التسعون لبنت النصف من ورثة  
دينار ولام السدس عشر دينار والباقي ومثلثون للاح ولان في النصف بين البنت والام والعم  
اسداسا كما تقدم والعم في قول العامة لان اصد ما من اثم وعرفوا على ابن مسعود بن التسعون لبنت النصف من ورثة  
البارت والاصد من الاجاب، متفق فلا يعارضه الشك ولان اصد ما من اثم وعرفوا على ابن مسعود بن التسعون لبنت النصف من ورثة  
خبر من الاخر وان علم موت اصد ما من اثم وعرفوا على ابن مسعود بن التسعون لبنت النصف من ورثة  
يصطاحوا **قال** الجوهري يربط بالانكحة الباطلة لبطانها ويرث بالقرابة بشوفا كما لو مات من ورثة  
ان كان له امة او اخنة ترث بالامومة والافق دون الزوجية واذا اجمع فيه قرابتان لو تفرقت في شخص  
ورثاها ورث بها وموثر من عمة الصبي وان كان له من ثمة ترث بالانكحة وبها يورث بها بطريق  
فالملك والشافعي والعم في قول العامة لان كذا اصد من الاجابين بانفرادها على صاطة الاستحقاق الارث ويخو  
ان يستحق الواحد ما ليس بحصة اذ اوجد سببا استحقاق كائني عمة اصد ما من اثم وعرفوا على ابن مسعود بن التسعون لبنت النصف من ورثة  
والابن الاصف لا يورث حيث لا ترث بقرابة الابوة والامومة لان الشرع جعلها قرابة واحدة في التوريث  
نفا لا في ما وصورة بحيث يورث ببنية فولدت من ثمة ماتت فماتت عن بنت فكلما التفتان والباقي  
لعمري وسقط اعتبار الزوجية ولومات بعد البنت التي كانت زوجة فماتت عن بنت بها اطفال فجميع  
الاصد بالنسبة والنصف بعمة الاخت وعذر زيرها الصبي بالبنت لا بغيره ولومات بعد البنت المولودة  
فقد خلفت اتماء بها اطفالا الثاني بالامومة والنصف بالاختية والباقي لعمري وعذر زيرها الثاني  
بالامومة لا بغيرها انما ترث بالانكحة بحال واذا ترثت اطفالا قسما بينهم كالقسي بين المسلمين قال العامة  
فان جاورها فاحكم بينهم باثر الدومور وبن عم وعمة وابن مسعود وابن عباس ورواية عن زيد بن ابي  
عنهم **قال** الجوهري يورث ببنية باجماع العامة ولان يكتمل وجوهه في رثته ويكتمل عدمه  
فلا يرث فيوقف خنيته بالاولاد اجبا ما كان له من البنت جاورته لانه عمة وجوهه وان احتمل طروقه  
بعد الموت لكن جعله موصوفا قبل الموت حكما حتى يثبت تسليم الفرائض في العدة وهذا اذا كان للام من  
البنت فاما اذا كان من غير البنت كذا اقامت وامه حامل من غير ابية وزوجها جثة فان جاءت به لاكثر من سنة  
اشهر لبارت لا اطفالا حصة بعد الموت فلا يرث بالشك الا ان تزلزلت بحملها يوم الموت وان جاءت به لاقل من سنة  
اشهر فانه يرث لا باتفق بوجوهه عند موته ثم لما لا يخلو اما ان يكون من تحت حجب حرمان او من نقصان او يكون  
مشارك لهم فان كان من تحت حجب حرمان بان كان يحجب بالاصوة والاعام وينهم يوقف جميع الركة  
الي ان تزلزلوا ان يكون للام وان كان يحجب بالنصف كالاصوة والحمل يعطى للام السدس ويوقف الباقي وان كان يحجب  
حجب نقصان كالزوج والزوجة يعطون اقل النصف ويوقف الباقي وكذا يعطى للام السدس لاصول ابن **وان** كان لا يحجب كذا

ولقد يعطون نصيبهم ويوقف الباقي **وان** كان لا يحجبهم لكن يشاركهم بان ترث بنيت ابوها وملاوي  
ابن البار **قال** الجوهري يورث ببنية باجماع العامة ولان يكتمل وجوهه في رثته ويكتمل عدمه  
شركاء من عبد الله من تحت حجب امة مع ثمة ورواية عن ابن مسعود بن التسعون لبنت النصف من ورثة  
كثير الوقوع وما زاد على ما ذكرنا فلا اعتبار به ورواية عن ابن مسعود بن التسعون لبنت النصف من ورثة  
واحد وعشر القوت لان الغالب للعتاد وما فوقه محتمل والحكم بيني على العالدين المحتمل فان ترث ابنتين وخطا  
فيعطى قول ابن البار يورث ثلثا المال وعلى قول محمد بن النصف المال وعلى قول ابن مسعود ثلث المال وان ولد منها  
لاحكم لولادته وانما توفى حيوانه بان تنفك ولولا استئصال بان سمع له صوت او عطس او خرج من  
كعينة او شفته او بدسه لان هذه الاشياء يعلم جونه فالصلي الله عليه وسلم اذا استئصل العقب ورثت وخطا عليه  
فان خرج الاكثر حيا لم مات ورث وبالعكس لا اعتبار الاكثر فان خرج مستغنيا فاذ اخرج صدره ورث وان  
خرج منكوسا بغير خروج سترته واثبات بعد الاستئصال ورث ورث عنه **فصل الفقهاء**  
قد ذكرنا احواله ما يتعلق به حال حيوانه ومنه حكم بموته في باب ونذكر ما يتعلق به بالارث فنعلم ان ما  
في حال فقدت من رثته المفقود بوقوع نصيب المفقود اليه ان بنيت حال اطفالا لبقائه فاذ اطفالا لم يورث  
ذكرنا على ما فيها من الاختلاف ولم يعلم حاله وحكمنا بموته فسميت امواله بين الموصين بن مئة ورثت كابنتها  
واما الموقوف من رثته كغيره فان رثته ذلك الغير ونصيبه بينهم كان الموقوف لم يكن لانا يتفقا بكونهم وان  
ونكثنا فيه فكان توريثه لولادته لان الشك لا يعارض الغيب والاصد في ذلك ان من مئة وارث يحجب به لا يعطى  
شيا وان كان لا يحجب ويوقف بقية اقل النصيب ويوقف الباقي مثله ماتت عن بنتين وابن مفقود  
وابن ابنه وبنت ابنه يعطى البنتان النصف لان مقتضى بوقوع النصف الاخر ولا يعطى ولد الابن شيئا لانهم  
يحتجون به فلا يعطون بالشك وان من مئة وارث لا يحجب كذا الاضيق يعطى كذا نصيب كذا **فصل**  
**الختانية** قد سبق في كتابنا صورة واحدة والاختلاف فيه والدليل على توريثه مع ماله  
ونذكر الان احكام ميراثه والاصد فيه انما ينفذ من اهل البيت يعطى اقل النصيب في الميراث اجبا طافوا  
ابوه ورثته وابنا فلان سهران وله سهم ولو ترثته بنتا فاما ميراثها نصفان ورضا ورثته لارثام و  
خنيته لارث عصبته للاحض النصف والختنة السدس ثلثة الثلثين كالاخت من الاب والباقي للعصب  
زوج وام وخنيته لا يورث الزوج النصف والام الثلث والباقي للختنة ومجوز ذكر الان اقرار زوج واخت لا يورث  
وخنيته لا يرثها ومجوز عصبته لان اسواها البنات وقال ابو يوسف ومحمد للختنة نصف نصيب البنت علة بالنسبة  
الشفقة من الابن وخنيته قال محمد بن النصف المال بينهما على البنت عشرة اقسام سبعة وللختنة حصة وقال ابو يوسف على  
سبعة اقسام اربعة وللختنة ثلثة لان الابن الاثر اذ يستحق جميع المال وللختنة ثلثة ارباعه فاذ اجتمعوا في ميراثها  
عليه قدر حصة ميراثها اربعة اقسام ثلثة فيكون سبعة وللختنة حصة والدان لطلقة ولو كان المال بينهما لطلقة







من الاول ثمانية ومن الثانية اربعة ومن الثالثة سهم آخر رجل مات وترك ابنتين وبنتين ثم مات  
احد الابنتين عن امرق وبنت وصية الاول من ستة والثانية من ثمانية وسهام من الاول اثنتان لا يستقيم  
على مسئلة لكن يوافق فريضة بالنصف فاضرب فريضة ومواربة في الفريضة الاولى ستة يكون اربعة  
وعشرين منها تصح المسئلة من ثلاثين من الميت الاول سهمان مفروبان في اربعة يكون ثمانية فقدمت  
عن ثمانية للزوج سهم مفروب في فريضة وهو سهم بجي الاول للبنات اربعة مفروبة في سهم  
لها وللبنات ثلثه في سهم بجي لو ماتت البنت عن زوج وام وعقبته بقية من ستة وسهامها من المسئلة الثانية  
اربعة وبينها موافقة بالنصف فاضرب في فريضة وهي ثلثه في مبلغ الفريضة الاولى ثلثه ومواربة و  
عشرون يكون اثنين وسبعين منها بقية المسئلة على ما ذكره في الباب الذي يسبقه ذلك البينة  
وكثرة العلم بتوفيق الله تعالى **قال لا** اعلم ان الزوجين نوعان الاول النصف والزوج والثاني  
والثالث والثالث والسر والسر كل كسر عدد ما في الواحد من اقسام الكسر المخرج  
الكسر المفرد للثالث والثالث والسر والسر فالنصف من اثنين والربع من اربعة والثلث من  
ثمانية والثالث من ثلثة والسر من ستة فاذا اخذت النصف من النوع الاول بكل النوع  
السر وهو الثلث والثالث والسر او يصفى ابواحد منها او باثنين في ستة واخذت الربع  
بالكل او يصفى عن اثنين عشر وان اخذت الثلث في اربعة وعشرين وقد تقدم امثلة في فصل  
القول وانما صحت الفريضة فان انقسمت سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى العزب وان انقسمت  
عدد رؤوس من الكسر على اصل المسئلة وحولها ان كانت عابدة فخرجت من المسئلة فمالامة  
واخوان للمرأة الزوج سهم يبقى ثلثه لا يستقيم على اربعة ولا موافقة فاضرب اثنين في اربعة يكون ثمانية  
منها بقية وان وافق سهامهم عدد ميم فاضرب وفق عدد ميم في المسئلة فمالامة وستة اخذت للزوجة  
الزوج يبقى ثلثه لا يستقيم على ستة وبينها موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد ميم ومواربة في اصل المسئلة  
ومواربة يكون ثمانية فبقية كان للزوج سهم في اثنين ولا اخذت ثلثه في اثنين يكون ستة لكل واحد سهم  
آخر زوج وستة اخذت اخوات لابوين اصلها من اربعة للزوج سهم يبقى ثلثه لا يستقيم على خمسة  
عشر لكن بينها موافقة بالثلث فيرصد للزوج ثلثها وموافق فاضرب خمسة في اربعة يكون عشرين  
منها بقية وان الكسر علم فبقية فاطلب الموافقة بين سهام كل فريق وحدودهم ثم بين القدرين  
فان كانا متساويين فاضرب احداهما في اصل المسئلة وان كانا متساويين فاضرب اكثرهما وان كانا متوفقيين  
فاضرب قوا احداهما في اخرها فخرج في المسئلة وان كانا متساويين فاضرب كل واحد في الاخر ثم المجموع في المسئلة  
منها ثلثه اعلم وثلث البنت الثلثان يبقى سهم للاعمام فقد انقسمت الفريضة واما ثمانية فاضرب  
عدد واحد ميم وثلثه في اصل المسئلة يكون تسعة منها بقية اخر فاضرب في اربعة لابوين واصلها من ستة لا موا

وهو خمسة في المسئلة يكون ثلثين منها تصح اخراجات لابوين وتسع اخراجات لام من ستة  
وقول السبعة للجدة سهم ولا اخوات لام سهام ولا موافقة ولا اخوات لابوين اربعة وبينها موافقة  
بالنصف فخرج في ثلثه وبني داخل في التسعة فاضرب تسعة في اصل المسئلة ويخرج سبعة يكون ثلثه وسنتين  
منها تصح اخراجات وست جواهر واربع بنات ابن وعم ثمانية ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين  
الزوجين والبنات الستة والاربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف احداهما في الاخر يكون اثني عشر ثم اثني عشر في المسئلة  
يكون اثني وسبعين منها تصح اخراجات وستة عشر اختالاام وخمسة وعشرون عماما ربع وثلثه وما بقى اصلها من  
اثني عشر وبين سهام الاخوات وعدد بقى موافقة بالربع فخرج الى اربعة وبين الاعمام وسهامهم موافقة  
بالنصف فخرج الى خمسة ولا موافقة بين الاعداد فاضرب احد العددين ومواربة في الاخر وهو  
خمسة يكون عشرين ثم افرس في اصل المسئلة اثني عشر يكون مائتين واربعين منها تصح وان الكسر على ثلثه في  
او الكسر فكل ذلك تطلب المشاركة او لا بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريضة  
في المدخلات والماثلة والمؤفقة والمباينة ولا ينصتوا للكسر على اكثر من اربع فريضة في الفريضة وما حصل  
من الفريضة الفرق وسهامهم يستوي من السهام فاضرب في اصل المسئلة من له اربع زوجات وثلث حذات وانما  
عشر عماما اصلها من اثني عشر للزوجات الرابع ثلثه والحدود الستة سهام ولا عمام وما بقى لبقية ولا موافقة  
بين الاعداد والسهام لكن الاعداد متداخلة فاضرب اكثرها وهو اثنا عشر في اصل المسئلة يكون مائة واربعة  
واربعين منها تصح كان للزوجات ثلثه في اثني عشر ستة وثلثين لكل زوجة تسعة وكالحدود ان سهامها في  
اثني عشر اربعة وعشرين لكل حذوة ثمانية وكان للاعمام سبعة في اثني عشر اربعة وثمانين لكل عمة سبعة  
ست حذات وتسع بنات وخمسة عشر عماما اصلها من ستة للحدود اربع سهام لا ينقسم والبنات اربعة  
كذلك وللاعمام سهام كذلك وبين اعدادهم موافقة فاضرب ثلث الحدود ومواربة في عدد البنات وهو  
تسعة يكون ثمانية عشر ثم افرس في ثلثه وهو ستة في عدد الاعمام وهو خمسة عشر يكون تسعين  
ثم افرس المتسعين في اصل المسئلة ستة يكون خمسمائة واربعين منها تصح اخراجات زوجات وعشر حذات  
واما بكون اختالاام وعشرون عماما من اثني عشر للزوجات والربع ثلثه لا ينقسم ولا موافقة والحدود  
الستة سهام لا ينقسم لكن بينها موافقة بالنصف فخرج الى نصفها وهي خمسة ولا اخوات الثلث اربعة لا  
ينقسم ويوافق بالربع فخرج الى اربعة وهو عشرة ولا عمام ما بقى وهو ثلثه لا ينقسم ولا موافقة والحدود  
والعشرة داخل في العشرين فاضرب عشرين في اصل المسئلة اثني عشر يكون مائتين واربعين منها تصح اخراجات  
زوجات وخمس عشرة حذوة وثمانية عشر بنتا وستة اعمام اصلها من اربعة وعشرين للزوجات ثلثه ثلثه  
لا ينقسم ولا يوافق والحدود الستة اربعة كذلك والبنات الثلثان ستة عشر يفرس موافقة بالنصف فخرج  
الى النصف وهي تسعة في الاعمام سهام عماما اربعة وخمسة عشر تسعة وستة وبين التسعة وستة موافقة بالثلث



فاقرب ثلث احدها في الاخرين ثمانية عشر منها وبين الحصة عشرة موافقة بالثلث ايضا فاقرب  
 ثلث احدها في الاخرين تسعين وبنى توافق الاربعة بالنصف فاقرب اثني في تسعين يكن مائة وثمانين  
 اقربها في اصل المثلثة اربعة وعشرين يكن اربعة الاف وثمانماية وعشرين منها تصح اربعة وثمانين وعشرين  
 بنات وست جدات وسبعة اعمام من اربعة وعشرين وللزوجين الثلث لا يتقسم ولا يوافق والبنات  
 الثلثات ستة عشر موافقة بالنصف فترجع الحصة والجدات السدس اربعة بينهما موافقة  
 بالنصف ايضا يرجع الى ثلثة والاعمام سهم من اثنيان وخمسة وثلثة وسبعة كلها ثمانية فاقرب  
 اثني في خمسة يكن عشرة اقربها في ثلثة يكن ثلثين اقربها في سبعة يكن مائتين وعشرة اقربها في اصل  
 المثلثة يكن خمسة الاف واربعمائة **فصل في معرفة التوافق والتداخل والتباعد**  
 اعلم ان كل عدد من لا يخلو عن هذه الاقسام الاربعة اما المتخالفان فهما المتساويان كالثلثة والثلثة  
 والحصة والحصة وهذا يعرف بالبدئية واما المتداخلان فكل عدد بين احدهما جزا لآخر وهو ان لا يكون  
 اكثر من نصفه كالثلثة مع السبعة والاربعة مع الاثني عشر فالثلثة ثلث السبعة والاربعة ثلث الاثني عشر  
 والاربعة نصف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طرفي موافقة ذلك ان سقط الاقل من الاكبر فان بقي  
 فهما متداخلان كالحصة والاربعة مع العشرين فان لم يبق الا سقطت الحصة من العشرين اربع مرات  
 والاربعة خمس مرات فثبت العشرين وفعلمت انهما متداخلان ونقول كل عدد من يتقسم الاكبر على  
 الاقل فسمه صفة فهما متداخلان كما ذكرنا فان لم يبق الا سقطت الحصة من العشرين اربعة اقسام صفة  
 وكذلك اذا قسمتها على الاربعة بقي خمسة اقسام صفة واما المتوافقان فكل عدد من لا يقع احدهما  
 الاخر ولا يتقسم عليه لكن يقسمها عددا آخر فيكونان متوافقين كالحصة والثلثة مع الاثني عشر  
 يقسمها اربعة فهي متوافقان بالربع وكذا الحصة وعشرة مع خمسة وعشرين ويقسمها خمسة فتوافقهما  
 بالخمسة وقد يقسمها عددا كان في عشرة وثمانية عشر فانه يقسمها الستة والثلثة والاثنيان فيوجد جزء الوفاق  
 من اكثر الاعداد فيكون اقرب في طريق معرفة الموافقة ان تقسم احدهما من الاخر ايدا  
 فما بقي فخذ جزءا موافقة من ذلك كخمس عشرة مع خمسة وعشرين فان لم يبق الا سقطت الحصة عشرة بقية عشرة  
 فاذا انقصت العشرين من خمسة عشر بقي خمسة فاذا انقصت الحصة من العشرين بقي خمسة فتأخذ جزءا موافقة  
 من خمسة وطريق معرفة جزء الموافقة ان تقسم الواحد الى العدد الباقي فما كان من نسبة الواحد فهو جزء التوافق  
 مثاله ما ذكرنا بقي خمسة انسب الواحد اليها يكن خافا علم ان الموافقة بينهما بالانحاس وان كان الجزء  
 المعنى اكثر من عشرة كالستة والثلاثين والاربعة والخمسين فالذي يقسمها ثمانية عشر واثنيان وعشرون  
 وثلثة وثلثون يقسمها احد عشر وثلثون وخمسة واربعون يقسمها خمسة عشر فان كان المقسوم  
 فردا او لا وهو الذي ليس له جزء صحيح اي لا ينزك من ضرب عدد في عدد كاحد عشر فكل الموافقة بينهما

جزء من احد عشر لانه لا يمكن التقسيم بشئ اخر وان كان العدد المقتضى زوجا كالثمانية عشر فمما ذكرنا  
 او فردا من كتاب وهو الذي له ضربان صحيحان او اكثر كخمس عشرة فان لها جزئين صحيحين وهو الثلث والثلثة  
 الثلثة خمسة وبسبب مركباتها لا ينزك من ضرب عدد في عدد وهو ثلثة في خمسة فان شئت ان تقول ان  
 قلت في العدد الاول موافقة بين من خمسة عشر وخمسة عشر من ثمانية عشر وان شئت ان تقسم الواحد اليه  
 بكسر من ينصف احدهما الى الاخر فنقول في خمسة عشر منها موافقة بثلث الحصة وفي ثمانية عشر شئت  
 السدس فمن عليه نظائره واما المتباينتان فكل عدد من ليسا متداخلين ولا متوافقين ولا يوافق  
 الا الواحد كالحصة مع السبعة والسبعة مع التسعة واحد عشر مع عشرين وامثاله واذا اصبحت المثلثة  
 بما تقدم من الطرق واددت ان تعرف نصيب كل فرقة من النصيب فاقربها كان من اصل المثلثة فيما  
 ضربته في اصلها فما خرج فهو نصيب الفرق ومعرفة نصيب كل وارث ان تقرب سهمها في ضربته في اصل  
 المثلثة يخرج نصيبه فماله اربع زوجات وست اخوات ابوين وعشرة اعمام اقربها من اثني عشر للزوجات  
 الرابع ثلثة لا يستقيم ولا يوافق ولا اخوات الثلثان ثمانية لا يستقيم لكن يوافق بالنصف يرجع الى ثلثة  
 والاعمام واحد منها اربعة وثلثة وعشرة بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فاقرب نصف احدهما في الاخر  
 يكن عشرين ثم اقرب العشرين في ثلثة يكن تسعين اقربها في اصل المثلثة اثني عشر يكن سبعة وعشرين  
 منها تصح فاذا اردت ان تعرف نصيب كل فرقة فقل كل الزوجات ثلثة مفرقة فيما ضربته في اصل المثلثة  
 وهي ستون يكن مائة وثمانين وكان الاخوات ثمانية مفرقة في ستين اربع مائة وثمانين وكان الاعمام  
 سهم في ستين يكن ستين واذا شئت ان تعرف نصيب كل وارث فقل كل الزوجات ثلثة ارباع سهم مفرقة في ستين  
 يكن خمسة واربعين وكان لكل اخوة سهم وثلث في ستين يكن ثمانية ولكل عم عشر سهم في ستين يكن ستة  
 فهذا بيان نصيب السائل ومعرفة نصيب كل فرقة وكل وارث فقل على امثاله واعلم ان اوطى من الطرق فخذ ذلك  
 ان شئت والله وطريق آخر لمعرفة نصيب كل فرد ان تقسم المصروف على اثنى عشر شئت ثم اقرب الباقي في نصيب ذلك  
 الزوجي فالاصل نصيب كل واحد من ذلك الفرق مثاله ما تقدم من المثلثة المصروف تقسمه على الزوجات  
 اربع يخرج في عشر نصيب الزوجات ومن ثلثة يكن خمسة واربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمها  
 على الاخوات يخرج لكل اخوة عشر نصيبها في ثمانية يكن ثمانية ثمانية ثمانية لكل اخوة ولو قسمها  
 على الاعمام يخرج لستة نصيبها في ثمانية يكن ستة لكل عم وطريق آخر لطريق النسبة ان تقسم  
 سهمها على فرقة من اصل المثلثة الى عدد رؤسهم ثم تعطي بثلث تلك النسبة من المصروف لكل واحد من احدى الفرق  
 ومثاله مسئلتان فنقول سهام الزوجات ثلثة تنقسم الى عدد دم وهو اربعة يكن ثلثة ارباع المصروف وهو  
 خمسة واربعون ومكذ ان عمل في نصيب الاخوات والاعمام **فصل في معرفة التباين** اذا كانت  
 التباينة دراهم او دنانير واددت ان تقسمها على سهام الورثة فما خرج سهم كل وارث من الصالح

وفقه لا تتركه



ثم اقسام المبلغ على المسئلة وان كان بين التركة والتصحیح واقفة فافرض سهم كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسام المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيبه للوارث وكذا لا يعمل لمعرفة نصيب كل فرد في التركة ان شئت ان تعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة واذا اردت ان تعرف صحة العمل من خطا فاجمع تفصيله وقابله فالجدة فان تساوى فالعمل صحيح والا فهو خطأ فاعدا العمل ليصح ان شاء الله تعالى مثاله زوج واخت لأم اصلها من سنة وتقول المربعة والتركه خمسة دنانير فافرض سهم الزوج وهو ثلثه ومبني يكن مائة ومبني اقسامها على الثلثة وهي سبعة يخرج احد وعشرون وثلثا سباع وكذا لاؤ الاخت من الاب وسهم الام من الام نصيبه في مبني يكن مبني اقسامها على سبعة يخرج سبعة وسبع واذا جمعت كانت ثمانين فقد صح العمل وطريق النسبة ان تقسم سهام الزوج ومالك ثلثه اسباع فكلوا من التركة ثلثا اسباعا وهي احد وعشرون وثلثا اسباع وهكذا تفعل بالباقي وطريق القسمة ان تقسم التركة على سبعة يخرج سبعة ويبقى ثمانية في سهام الزوج ومالك ثلثه يكن احد وعشرون وثلثا اسباع وهكذا تفعل بالباقي آخر زوج وابوان اصلها من ابني عشر وتقول المربعة عشر والتركة اربعة دنانير وكما نونا دينار بينهما موافقة بالثلث فافرض سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون يكن مبني اقسامها على ثمانية وعشرين في ثمانية وعشرين يكن مائة وان شئت اقسامها على خمسة يكن اثنين وعشرين ومبني ثمانين سهم الزوج ومالك ثلثة في ثمانية وعشرين يكن اربعة دنانير اقسامها على خمسة يكن ستة عشر واربعة اخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة ان تقسم وفق التركة وهو ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلثة اخماس ان اضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر واربعة اخماس وفي سهام الابوين اثنتان وعشرون وخمس وفي سهام البنين اربعة اخماس والمجموع اربعة دنانير ونحوون فقد صحت وطريق النسبة ان تقسم للزوج ثلثة من خمسة عشر يكون له خمس التركة وهو ستة عشر واربعة اخماس وللابوين اربعة من خمسة عشر سدسها وعشر فاعطهما سدس التركة وعشر فاعطوا اثنتان وعشرون وخمس للبنين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمس فلها ثلث التركة وخمسها وذلك اربعة واربعون واربعة اخماس والمجموع اربعة دنانير ونحوون فقد صحت المسئلة واذا كانت سهام المسئلة عددا اصما فاعمل ما ذكرته من طريقة الطريق فان بقي شيء لا ينقسم بالاحاد على المقوم عليه فافرضه في عدد القاريط وهو عشرون واقسمه فان بقي من القاريط شيء لا ينقسم بالاحاد فافرضه في عدد الحبات ثلثة ثم اقسمة فان بقي شيء لا ينقسم فافرضه في عدد الارز اربعة فان بقي شيء فانسبه الاجزاء الى الاداة مثاله زوج وجدة وجد وبنت من ابني عمر وتقول الى ثلثة عشر والتركة احد وثلثون دينارا فافرض سهام الزوج ثلثة في التركة يخرج ثلثة وتسعون اقسامها على المسئلة ثلثة عشر يخرج لكل واحد سبعة بقي اثنتان لا ينقسمان بالاحاد فافرضهما في عدد القاريط

مكن

يكن اربعين اقسما على المسئلة وهي ثلثة عشر يخرج ثلثة يبقى واحد ابسط ان يكن اثني عشر انبها على المسئلة بالاجزاء فيكون للزوج سبعة دنانير وثلثة قاريط واثنا عشر جزءا من ثلثة عشر جزءا من رزة وللجدة سهمان اضربهما في احد وثلثين يكن اثنين وستين اقسامها على المسئلة يخرج اربعة بقي عشرة اضربها في القاريط يكن مائتين اقسامها على المسئلة يبقى جتان الحج خمسة عشر بقي خمسة ابسطها حبات يكن خمسة عشر اقسامها على المسئلة يبقى جتان ابسطها رز يكن ثمانية انبها بالاجزاء فحصل للجد اربعة دنانير وخمسة عشر قاريطا وجدة وثمانية جزءا من ثلثة عشر جزءا من رزة وللجدة مثله وللبنات ضعف الزوج وهو اربعة عشر دينار او ستة قاريط وارزة واحد عشر جزءا من ثلثة عشر جزءا من رزة ومثلتها احد وثلثون دينار افصت المسئلة وكذلك تقسم بين ربب الديون فتجعل مجموع الديون كتصحيح المسئلة وتجعل كل دين كسهم وارث **فصل** ومن صالح من الزماد او الورثة على شيء من التركة فاطرحه كان لم يكن ثم اقسام الباقي على سهام الباقي مثاله زوج وام وعم صالح الزوج من نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة للزوج النصف ثلثة وللام الثلث ستمائة والعلم الباقي سهم فلما صالح الزوج على المهر وخرج من بين الورثة فالح سهمها من التصحيح وهي ثلثة واقسم باقي التركة على الثلثة الباقية فما اصاب السهمين فللام وما اصاب السهم فلعم وقد سبق في التصحيح بفرده وتعليقه بتوفيق الله تعالى وعونه **السائل للفتا** وقد تقدم اكثرها في اثناء الفصول وقررت اسمائها على الخاشية ليسهل تناوؤها وهذه مسائل لم تذكر المسئلة زوج وام واثنتان من ولد لام واخوة او اخوة واخوات من الابوين للزوج النصف وللام السدس ولاولاد الام الثلث وكذا لو كان مكان الام جدة هذا قول ابى بكر وعمر وعلي وابى عباس وهو مذهبنا محابنا وقال ابى مسعود وزيد بن ثابت العصبية من ولد الابوين يشاكون ولد الام في الثلث وهو قول عمر اوافاه قضى او لا بمثل مذهبنا فوفعت في العام القابل فاراد ان يقضي بمثل قضاية الاول فقال احد الاخوة لابوين يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حمارا السننا من ام واخوة فترك بينهم وقال ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقيض سميت مشركة لان عمر رضي الله عنه ترك بينهم وحمارية لقوله هب ان ابانا كان حمارا ولو كان مكان الاخوة لابوين اخوة لا ب سقطوا ولا يكون مشركة والتصحيح مذهبنا لقوله عليه السلام الحقوا الفرائض باهلها فما ابتقت فلا ولا عصبية ذكره والله يقضي تقديم اولاد الام فمن ترك بينهم فقد خالف النص ولانه يوافق الاصول فان اولاد الام اصحاب فرض بنص الكتاب واولاد الابوين عصبية بنص الكتاب على ما سبق والتشريك بنا في ذلك **الحزقا** ام وجد واخت سميت خرفاء لان اقارب كل حرقها قال ابو بكر للام الثلث والباقي للجد وقال زيد للام الثلث والباقي بين الجدة ولاخت اثلاثا وقال علي للام الثلث ولاخت النصف والباقي للجد وعن ابن عباس روايتان في رواية للاخت النصف والباقي بين الام والجد نصفان وفي رواية وهو قول عمر رضي الله عنه للاخت النصف وللام ثلث الباقي والباقي للجد ونسبي عثمان بن لان عثمان انفردها يقول خرق الاجماع فقال للام الثلث والباقي بين الجدة ولاخت نصفان قالوا وبه



سميت خرقاء وبسبب مثلثة عثمان ومربعة ابن مسعود وخمسة الشعي لان الحجاج سأل عنهما قال اختلف  
فيها خمسة من الصحابة واذا اضيف اليهم قول الصديق كانت مسدسة المروانيه ست اخوات متفرقات  
وزوج للزوج النصف وللأختين لا بويين الثلثان والأختين لأم الثلث وسقط اولاد الاب اصلهما  
من ستة وتعود الى سبعة سميت مروانية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم وتسمى مرة شتهارها بينهم حمزية  
ثلث جدات متحاذيات وجد وثلاث اخوات متفرقات قال ابو بكر وابن عباس لجدات السدس والباقي  
للجد اصلها من ستة وتقع من ثمانية عشر وقال علي رضي الله عنه لا تخت من الابوين النصف ومن الاب السدس  
تكملة الثلثين وللجدات السدس وللجد السدس وهو قول ابن مسعود وعن ابن عباس رواية شاذة للجد  
أم الأم السدس والباقي للجد وقال زيد لجدات السدس الباقي بين الجد والأخت لا بويين والأخت لا بويين  
على اربعة فتردد الاخت من الاب ما اخذت على الاخت من الابوين اصلها من ستة وتقع من اثنين وسبعين  
وتعود بالاختصار الى ستة وثلثين للجدات ستة وللأخت من الابوين نصيبها ونصيب اخواتها خمسة عشر  
والجد خمسة عشر سميت حمزية لان حمزة الزيات سئل عنها فاجاب بطله الاجوبة الدنيا ربة زوجة  
وجدة وبناتان واثنا عشر اخا واخت واحدة لاب وأم والزوجة ستماية دبنار للجدة السدس ما يتردد  
وللبنتين الثلثان اربعماية دبنار وللزوجة الثمينة خمسة وسبعون دبنار ايبقي خمسة وعشرون دبنارا  
لكل اخ دبنار وان وللأخت دبنار ولذلك سميت الدنيا ربة وتسمى الداوودية لان الداوود الطائلي  
عنهما ففسرها هكذا فجاءت الاخت الى ابي حنيفة رحمه الله فقالت ان اخي مات وترك ستماية دبنار فما اعطيت  
الا دبنار واحد فقال من قسم الزكاة قالت تليزك داوود الطائي فقال هو لا يظلم هل ترك اخوك جدة قالت  
نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثني عشر اخا قالت نعم قال  
اذن حلك دبنار وجزء المسئلة من المعايات فيقال رجل خلف ستماية دبنار وسبعة عشر دارنا ذكورا وانا ثايفا  
صاب احدهم دبنار والحد الامتحان اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع اخوات لا باصلها من  
اربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة وللجدات السدس وللبنات الثلثان ستة عشر وللأخت ما بقي سهم ولا  
موافقة بين السهام والروس لا بين الروس والروس فيحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض فاضرب اربعة  
في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في سبعة يكن مائة واربعين ثم اضرب مائة واربعين في تسعة يكن  
الف ومائتين وستين فاضربها في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن ثلثين الف ومائتين واربعين منها نصف  
المسئلة وجه الامتحان ان يقال رجل خلف اصنافا عدد كل صنف اقل من عشرة ولا تقم مسئلته الا بما يزيد  
على ثلثين الف المامونية ابوان وبناتان ماتت احدي البنيتين وخلفت من خلفت سميت مامونية لان  
المامون اراد ان يؤتي قضاء البصرة احدا فاحضره بن يذيع يحيى بن اكثم فاستحقه فضاله عن هذه المسئلة  
فقال يا امير المؤمنين اخبرني عن الميت الاول ذكر اكان او انني فعلم المامون انه يعلم المسئلة فاعطاه العهد و

وكلاه القضاء والجواب فيها يختلف يكون الميت الاول ذكر او انني فان كان ذكر فالمسئلة الاولى من ستة للبنتين  
الثلثان وللأبوين السدس ان ماتت احدي البنيتين فقد خلفت اخا وجدا صحيحا اب اب وجدة صحيحة أم اب  
فالسدس للجدة والبنات للجد وسقطت الأخت على قول اب بكر وقال زيد للجدة السدس والباقي بين الجد والأخت  
اثنا عشر على ما عرنا من الاصول وصحح المذاخرة كما طهر من الطريق وان كان الميت الاول انثى فقد ماتت  
البنت عن اخت وجدة صحيحة أم وجد فاسد اب أم فليجوز السدس وللأخت النصف والباقي رد عليها و  
سقط للجد الفاسد بالاجماع **مسألة** من مثابه الفرائض مما يسال عنها وبمحق بها الفرضيون ذكرها ربانية  
للخاطر قال محمد بن الحسن رحمه الله جاء رجل الى قوم يقتسمون ميراثا فقال لا تقسموا فان لي مرة غايبة فان كانت  
حية ورثت هي ولم يرث انا وان كانت ميتة ورثت فلهذا امرأة ماتت وترك اثنا واثنين لا بويين واختا لأم  
واختا لاب هو زوج اختها لأمها فلاختين الثلثان وللأم الثلث السدس وللأخت لأم السدس ان كانت حية  
ولا يبقى لزوجها شيء لانه عصبة فانه اخ لاب وان كانت ميتة فله الباقي وهو السدس لانه عصبة امر فاجاز  
الى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تقسموا فاتي جلي فان ولدت غلاما ورث وان ولدت جارية لم يرث  
صورته رجل مات وترك بنتين وعمما وامراة جلي من اخيه فان ولدت غلاما فهو ابن اخيه وهو عصبة مقدم على  
العم فيرث فان ولدت جارية فهي بنت اخ من ذوي الارحام فلا يرث ولو قالت ان ولدت غلاما لا يرث  
وان ولدت جارية ورث صورته امرأة ماتت عن زوج وأم واختين كأم وجلي من الابان ولدت جارية فيخلفها  
لا يها فيكون للام السدس وللزوج النصف وللأخت لاب النصف وللأختين لأم الثلث اصلها من ستة وتعود الى  
سبعة وان ولدت غلاما فلا زوج النصف وللأم السدس ولا اولاد الأم الثلث ولا شيء للام لانه عصبة  
وان قالت ان ولدت غلاما لا يرث هو ولا انا وان ولدت جارية ورثت انا وهي فهذا رجل مات وله زوجة  
حامل هي امه الغير قال لها مولاهما ان كان في بطنك جارية فانت حرة فاذا ولدت جارية تبين انها حرة وابنتها حرة  
فيران وان ولدت غلاما فهي جارية وابنتها عبيد فليرثان ولو علو لحرية يكونه غلاما فالجواب على العكس وان قالت  
ان وضعت ذكرا او انثى لم يرث وان وضعت ذكرا او انثى ورثا هذا رجل ترك امما واختا لاب وأم وجدا وامراة  
اب جلي وان ولدت ذكرا او انثى غاد للجد ورثت سمية على الأخت لا بويين وان ولدت ذكرا او انثى رد على الأخت  
الى تمام النصف وبقي لها نصف تسع وهي مختصة زيد وان قالت ان ولدت ابنا ورثت انا وهو نك الممال فان  
ولدت بنتا لم يرث شيئا هذا رجل تزوج ابن ابنته بنت ابن ابن له اخر فولدت ابنا وصا لا بن في درجة  
امه ثم مات الرجل وخلف سوي هذين البنيتين لها الثلثان والباقي وهو الثلث بين الغلام وامه للذكر  
مثل حظ الانثيين ولو ولدت بنتا سقطت الاستكمال للبنات الثلثان وعدم المعصب لها ولو قالت ان ولدت  
ابنا لم يرث شيئا وان ولدت بنتا فلها النصف وفي الثمن والباقي للعصبة هذا رجل خلف عصبة وعبد بن  
لا مال له غيرهما فاعتقها المعصبة فشهد بعد العتق لامراة انها زوجة الميت حامل منه فان ولدت غلاما



لورثته لو ورثنا سقط العصبة فبطل عتقهما فبطل ثمنهما فبطل ثمنهما يورث الي  
 ابطاله وان ولدت انتي فلها الثمن وللبنت النصف والباقي للعصبة ونفذ عتق العبدان لان للعصبة فيهما  
 نصيب فان كان مورثا يضمن نصيبهما وصحت شهادتهما وثبت النكاح والنسب وان كان معسر يسعي العبد  
 والمستسعي كالمرديون وهذا كله على قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله رجل خلف خلا وعمه ورثه خاله  
 دون عمه هذا رجل تزوج اخوة لابيها امراته فجاءت بابتين فبطلت ابنتها وبناتها من النكاح ويقال  
 رجل خاله ابن اخيه ويقال رجل هو خاله ويقال عم خاله رجل خلف زوجته واخاهما لهما الثمن والباقي لاختها  
 هذا رجل تزوج ابنته فاولدها ابنا فهو خاله وبناته من النكاح ويقال عمه هذا رجل تزوج ابنته  
 ابيه امراته فولدت ابنا فهو خاله وعمه رجلان كل واحد منهما عم الآخر صورته رجلان تزوج كل واحد منهما  
 ابنا فالمولود عم الرجل والرجل عمه رجلان كل واحد منهما خال الآخر صورته رجلان تزوج كل واحد منهما  
 منها بنت صاحبها فولدت ابنا فالابن كل واحد منهما خال الآخر او يقال هو رجل تزوج ابنته  
 باخته لابيها فولدت ابنا فالمولود خال الرجل والرجل خاله رجلان احدهما خال الآخر والآخر عمه صورته  
 رجل تزوج امراة وتزوج ابنته امها فولدت ابنتين فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الابن  
 رجل خلف مالا وورثه فيهم رجل واحد فان كان ابن الميت فله الف درهم وان كان ابن عمه فله عشرون  
 الفا هذا رجل ترك ستين الف درهم وترك ثمانية وخمسين بنتا فان كان الرجل بنات قاسم من نصيبه  
 الفان وان كان ابن عم فلهن الثلثان وله الباقي وهو عشرون الفا رجل باع اباه في معارضة هذه حرة  
 تزوجته عبدا فاولدها ابنا ثم طلقها فترجعت سيده على مهر فطالبت به وقد افسى فقضى لها بالعبد فولدت  
 ابنتا منه ببيعته وقبض مهرها من ثمنه رجل خلف ست وارث وتسعين دينارا فاصاب حدهم دينارا  
 واحد هذا رجل خلف مالا وجد او اختا لاب وامر واختين واختا لاب فمستلته يصح من تسعين وستم  
 الاخت من لاب دينارا واحدا مريض قال لرجل يرثني زوجتك وجدناك وعمتك وخالناك واختناك  
 هذا المريض تزوج جدتي الرجل فولدت كل واحدة بنتين ففما خالنا وعمنا وقد كان الرجل تزوج جدتي  
 المريض بعد ابيه وتزوج ابو المريض امرا الصبي فولدتا بنتين ففما اختين المريض كاهيه واختا لأمه فان مات  
 المريض بعد ابيه فقد خلف زوجتين هما حدنا الخاطب واربع بنات هن خالنا وعمنا وجدنا ههنا  
 زوجنا واختنا واختنا لاب ههنا اختنا لأمه امرأة تزوجت اربعة ورثت من كل واحد نصف لما  
 هذه امراة ورثت هي واخوها اربعة اعبد فاعتقاهم ثم تزوجتهم على التناقب ما توافها من كل واحد الزوج  
 بالنكاح والربع بالولاء وذلك نصف ماله امرأة وابنتها اقسما مال ميت نصفين بغيره كاه هذا رجل  
 تزوج بنته ابنا اخيه فولدت منه ابنا ثم مات هذا الرجل بعد موت ابن اخيه فترك بنته فلها النصف وترك  
 ابنتها

وهو ابن اخيه فيأخذ الباقي بالتعصيب هو النصف ثلثة اخوة ورثت لحدهم سبعة اسلاع المال وكلوا  
 حدهم من الاخرين تسعة هؤلاء ثلثة اخوة لأم لحدهم ابن عم فله ثلث المال بالافق لكل واحد تسعة والباقي  
 وهو ستة اسلاع لابن العم فمعه سبعة اسلاع رجل خلف ثمانية بنين ومالا فقال ياخذ الاكبر عشرة  
 دنانير وتسع ما بقي والثاني عشرة دنانير وتسع ما بقي والثالثة ثلثين دنانير وتسع ما بقي والرابع اربعين  
 دنانير وتسع ما بقي والخامس خمسين دنانير وتسع ما بقي والسادس ستين دنانير وتسع ما بقي  
 والسابع سبعين دنانير وتسع ما بقي والثامن الباقي ففعلوا ذلك فكان المال بينهم على السؤل الجواب  
 كان المال ستمائة واربعين دنانير فاذا اخذ الاكبر عشرة دنانير بقي ستمائة وثلثون دنانير تسعها سبعة  
 ياخذها بقي معه ثمانون وهو ثلث الجميع يبقى اربع مائة وثمانين فاذا اخذ الثالث ثلثين وتسع الباقي  
 ستين صار معه ثمانون وهو ثلث الجميع يبقى اربع مائة وثمانين فاذا اخذ الرابع اربعين وتسع الباقي  
 ايضا يبقى ثلثمائة وعشرين فاذا اخذ الخامس خمسين وتسع الباقي ثلثين يبقى مائتان واربعون  
 فاذا اخذ السادس ستين وتسع الباقي عشرين يبقى مائة وستين فاذا اخذ السابع  
 سبعين وتسع الباقي عشرة يبقى ثمانون ياخذها الثامن فقد حصل لكل واحد منهم  
 ثمانون قد تم كتاب الاختبار بحول الله الملك الغفار المستمى شرح دقايق

مسائل المختار على يد اضعف العيال يولي حسن الفاتر لا فكاك الحامد  
 لله تعالى والمصلي على نبيه خير الخلق والابرار وعبد الله  
 والعباد الطيبين الطاهرين الاخيار والتابعين  
 الذين هم من المهاجرين والانصار جعل الله  
 لهم من جملة الانوار في يوم الحشر والقرار  
 في دار خلدتهم فيها

سند حسن وثيق  
 وتسع ما بقي  
 لغيره الثلث  
 للمصطفى  
 بمائة



Süleymaniye Kütüphanesi	
KİŞİ	AMCA ZADE
YERİ	HÜSEYİN PAŞA
Eski Nispetiye 167	



في سائر حال مصنف الكتاب الوافضل محمد بن عبد الله بن محمود عليه السلام والودود

[illegible]